

# جواهر الكلام

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب  
الإمام مالك إمام دار التنزيل  
للعالم العلامة والبحر الفهامة التوفيل إلى الله تعالى  
الشيخ صالح عبد السميع الأدي الأزهري  
أدام الله بقاءه ونفعنا بعلمه آمين

الجزء الأول

المكتبة الثقافية  
بيروت

جَوَاهِرُ الْكَلِمَاتِ



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وآله وصحبه

أجمعين ﴿أما بعد﴾ فيقول

أفقر الورى إلى ربه الغنى -

صالح عبد السمیع الآبی

الأزهری - هذا شرح

أودعته حسن الصنيع

وودعته في حرز منيع

ووسمته (بجواهر

الاكلیل على مختصر الأمام

خليل) فليتنافس في ورده

للتنافسون وليشرب من

فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ  
فِي شَأْنِكَ بَيْنَهُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ رَحْمَةً رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى  
خَلِيلُ بْنُ اسْحَقَ الْمَالِكِيِّ . الْحَمْدُ فِيهِ حَمْدًا يُوَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ . وَالشُّكْرُ  
لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالكَرَمِ . لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ

ونسأله

رحيقه الطالبون وفقنا الله للعمل ووقانا الزلل وبه تقوى وعليه معتمد

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها تأسيساً بالكتاب العزيز وعملاً بالحديث للشهور واقتداءً بسلاف الأمة وخلفها (يقول)  
الاصل يقول بسكون القاف وضم الواو فنقل الى القاف لثقله على الواو للملازمة لكونه في فعل ولم يشغل عليها في نحو دلو  
لعدم ملازمته وكونه في اسم (الفقير) وزنه فعيل من الفقر أى الحاجة يحتمل انه صفة مشبهة أى دائم الحاجة أو صيغة مبالغة  
أى كثرتها والوصف الأول ملازم للعبد ومستلزم للثاني وحينئذ يكون أولى في الملاحظة والاعتبار (الضطر) أى شديد  
الاحتياج على انه اسم فاعل ويحتمل كونه اسم مفعول أى الملجأ الذى الجأته شدة احتياجه وانما احتمل هذين المعنيين  
لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام اذ أصله مضطر بقاء بعد الضاد وفك الراء من الراء فخفف بإبدال التاء طاء مهملة  
وابدال الضاد طاء أيضاً وأدغمت الأولى في الثانية وأدغمت الراء في الراء أيضاً (رحمة) أى انعام (ربه) أى مربيه على موافق  
كرمه (للمنكسر خاطره) أى الحزين قلبه والانكسار تفرق أجزاء اليابس كالبحر والانقطاع تفرق أجزاء اللين كاللحم  
(لقلة العمل) أى الصالح لانه الذى ينشأ عن قلته انكسار القلب (والتقوى) أى اتقاء عذاب الله بامتنال للمأمورات واجتناب  
للنهيات وهذا شأن العلماء العاملين من نسبة التقصير في عبادة الله تعالى لأنفسهم تأسيساً بأشرف الخلق صلى الله عليه وسلم في قوله  
سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (خليل) أصله صفة مشبهة من الخلطة بضم الحاء أى صفاء الودعة فهو  
علم منقول منها (ابن اسحق) ابن نعت خليل فهو وان كان جامداً والوصف لا بد أن يكون مشتقاً مؤولاً بالنسوب بالنسبة لاسحاق  
(المالكى) نعت ثان لخليل وانما نسب للإمام مالك رضى الله عنه لتعبده على مذهبه (الحمد لله) مفعول يقول وكذا ما بعده الى قوله  
فلا اشكال والحمد لثة الوصف بجميل لاجل اتصاف الموصوف بوصف جميل غير طبيعى انما كان أو غيره مع قصد الوصف تعظيم  
للموصوف (حمداً يوافي) أى يفي الحمد (ما تزايد) أى زاد فصيغة للمفاعلة مستعملة في حصول الفعل من فاعل واحد (من النعم)  
جمع نعمة بكسر النون أى انعام أو منعم به (والشكر) عراف صر جميع النعم فيما خلقت له من واجب ومنسوب ومباح (له) أى  
الله تعالى (على ما) أى النعم التى (أولانا) أى أعطانا الله تعالى اياها (من الفضل) مصدر فضل والمراد به هنا اسم للمفعول أى  
المتفضل به (والكرم) أصله مصدر كرم بضم الراء والمراد به هنا متمكراً به ولما أوهم قوله يوافي ما تزايد من النعم احصاء الثناء على  
النعم رفع ذلك بقوله (لا أحصى) أى لأضبط (ثناء) أى وصفاً بجميل (عليه) أى الله تعالى (هو) أى الله تعالى فقوله هو مبتدأ  
وقوله (كما) الكاف زائدة وما موصول اسمى خبر أى الله الذى (أثنى على نفسه) أى ذاته أى الله الذى أثنى على نفسه الثناء الذى  
استحقه واطلاق لفظ النفس عليه تعالى بلا مشاكلة ورد في آية كتب ربكم على نفسه الرحمة وحديث لا أحصى ثناء عليك أنت كما



أثبتت على نفسك ودعوى المشاكلة فيهما بعيدة (ونسأله) أى الله تعالى (اللطيف) أى الرفق والرأفة (والاعانة) أى خلق فعل الطاعات والكف عن المنهيات وكسبهما هذا هو المراد وان كان أصل الاعانة المشاركة في الفعل ليسهل (في جميع الاحوال) تنازع فيه اللطف والاعانة فاعمل الثاني في لفظه لقربه والأول في ضميره وحذف لانه فضلة (و) في (حال حاول) أصله النزول والمراد به المكث لعلاقة السببية وانما طلب اللطف والاعانة في حال الحاول في القبر لاحتمياج (الانسان) لهما مادام في قبره فألإمامهد ان أراد نفسه واماللاستغراق ان أراد كل مؤمن وهذا أولى رجاء الاجابة (في رسمه) بفتح الراء وسكون الميم أصله الطرح والرمى نقل للموس لعلاقة الاشتقاق ثم نقل منه للموس فيه وهو القبر لعلاقة الحالية فهو مجاز على مجاز ولما كان سيدنا محمد ﷺ هو الوسطة العظمى بين الله تعالى وبين عباده في كل نعمة ولا سيما نعمة الاسلام حق على كل من وصلت اليه تلك النعمة انشاء زيادة الترقى في الكمالات التي أفرغت في قالب حقيقته الحمدي فقول المصنف (والصلاة والسلام على محمد) ليس الفرض مجرد الاخبار بأن الصلاة والسلام كائنان على محمد وانما المعنى له انشاء زيادة الترقى في كمالاته صلى الله عليه وسلم اذ ما من كمال الا عند الله أكمل منه والى هذا يشير قوله تعالى «والآخرة خير لك من الأولى» وسوف يعطيك ربك فترضى» اذ ما من لحظة الا وله فيها ترقى في الكمالات لم يكن له في الأولى (سيد) أى شريف كامل وتقى فاضل (العرب) بفتح العين والراء من يتكلم باللغة العربية سجية (والعجم) من يتكلم باللغة العجمية سجية (المبعوث) أى الذى أرسله الله (لسائر الأمم) جمع أمة أى جماعة لإنسا وجنا وملاك ارسال تكليف وتشريف للانس والجن وتشريف فقط لللائكة (وعلى آله) أى أهل بيته (وأصحابه) الذين أشرفت عليهم شمس النبوة فأحرزوا فخر الصحبة (وأزواجه) أى زوجاته (وذريته) أى (٣) أولاده مباشرة وهم سبعة ثلاثة

ذكر القاسم و ابراهيم  
وعبد الله ولقب عبد الله  
بالطيب والطاهر وأربعة  
اناث فاطمة وزينب ورقية  
وأُم كُثُوم وكلهم من خديجة  
إلا ابراهيم فمن مارية  
(وأُمته) الذين آمنوا  
به من بعد البعثة الى

وَنَسْأَلُهُ اللَّطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَحَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ . وَالصَّلَاةَ  
وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الرَّبِّ وَالْعَجَمِ . الْمُبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ . وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ  
وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَمِهِ أَفْضَلَ الْأُمَمِ ﴿وَبَعْدُ﴾ فَقَدْ سَأَلْنِي جَمَاعَةٌ - أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ  
مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ . وَسَلَّكَ بِنَا وَرَبِّهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ - مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ  
ابْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيَّنًا لَنَا

قرب القيامة (أفضل) من الفضل وهو الشرف (الامم) وأفضلية أمته على باقي الأمم لأفضليته على باقي المرسلين اذ التابع يشرف بشرف متبوعه (وبعد) الواو نائبة عن اما وما نائبة عن مهما يكن و بعد ظرف مبنى لتضمنه معنى الحرف وهى الاضافة لحذف المضاف اليه ونية الاضافة له يحتمل انه زمانى باعتبار النطق وانه مكانى باعتبار الكتابة والمختار تعلقه بجواب مهما التى نابت عنها الواو بواسطة نيابتها عن اما والتقدير مهما يكن شئ (ف) أقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام (قد سألني جماعة) مالكية (أبان) أى أظهر (الله) هو خبر لفظا انشاء معنى أى اللهم أظهر الخ وانه ساعبر بالخبرية لقوة رجائه الاجابة حتى كأنها حصلت (لى) بدأ بالدعاء لنفسه اذ هو السنة (ولهم) أى الجماعة الذين سألتوني دعاء لهم لادلائهم على الخبر قال لله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» (معالم) جمع معلم يفتح الميم واللام وسكون العين معنا الحقيق العلامة التى يستدل بها على نحو الطريق والمراد بها هنا الأدلة بقرينة اضافتها الى (التحقيق) أى ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثباته بالدليل أيضا (وسلك) أى ذهب (بنا) أى المصنف (وبهم) أى السائلين والجملة انشائية معنى أى اللهم اجعلنا سالكين (أنفع) اسم تفضيل من النفع اكتسب الظرفية باضافته الى (طريق) اضافة ما كان صفة لما كان موصوفا ومفعول سأل الثانى بأليفا (مختصرا) أى قليل الالفاظ (على مذهب) مفعول صالح لحدث لذهاب ومكانه وزمانه نقل من الحدث للاحكام لوقوعه عليها ثم صار حقيقة عرفية فيها و اضافته الى (الامام) أى المتقدم به لاستنباطه اياها (مالك) اسم فاعل ملك سمي به فتأولا بملكه العلوم وقد تحقق ذلك بفضل الله تعالى (ابن أنس) بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث ابن غيان بن خثيل بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة من ذى أصبح بطن من حمير وعادتهم زيادة ذى فى اسم الملك فهو من أبناء الملوك (مينا) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر المثناة مشددة نعت ثان مختصرا وإسناد البيان له مجاز عقلى (لسا) أى الحكم الذى يجب

(به الفتوى) أى الاخبار بالحكم الشرعى بلا الزام والقضاء الاخبار به بالزام وهو المشهور الذى كثر قائلوه والراجح الذى قوى دليله (فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة) أى طلب ما هو خير بصلاة ركعتين فى وقت يحل النفل فيه (مشيرا) حال من تاء أجبت منوية أى ناويا الإشارة (بفيها للدونة) أى للسائل التى دونها قاضى القيروانى أسد بن الفرات على محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ثم مالك رضى الله تعالى عنهم وتسمى الأسدية والمختلطة وتلطف سخنون بآب الفرات حتى أخذها منه ثم عرضها على ابن القاسم وذهبها وتقمحها وربتها واختصرها الشيخ ابن أبى زيد وابن أبى زمنين بفتح اليم ثم أبو سعيد البرادعى بالمهملة أو المعجمة وسماه التهذيب واشتهر بالدونة ولعله مراد المصنف بها واختصره ابن عطاء الله (و) مشيرا (بأول) بضم المهملة وكسر الواو مشددا أى بمادته ليشمل تأويلان وتأويلات وأولت (الى اختلاف شارحها) أى للدونة (فى فهمها) أى المراد من الدونة (و) مشيرا (بالاختيار) أى مادته كانت بصيغة اسم أو فعل (ل) اجتياز الامام أبى الحسن على (اللقى) لكن ان كان الاختيار (بصيغة الفعل) كاختار (فذلك) أى الاختيار اشارة (لاختياره) أى اللقى (هو) توكيد للهاء (فى نفسه) أى جهاده واستنباطه من قواعد المذهب (و) ان كان الاختيار (ب) صيغة (الاسم) كالختار (فذلك) أى الاختيار اشارة (لاختياره) أى اللقى ذلك القول (من الخلاف) للتقدم عليه من أهل المذهب وسواء وقع منه الاختيار بمادته أو التصحيح أو الترجيح أو الاستحسان (و) مشيرا (بالترجيح) أى مادته بصيغة فعل أو اسم (ع) (ل) ترجيح الامام أبى بكر محمد بن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع

بِهِ الْفَتْوَى فَأَجَبْتُ سُؤْلَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ مُشِيرًا بِفِيهَا لِلْمُدُونَةِ. وَيَأُولُ إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحِهَا فِي فَهْمِهَا. وَبِالْإِخْتِيَارِ لِلْقَحْمَى لَكِنْ أَنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ. بِاخْتِيَارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ. وَبِالْإِسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ. وَبِالْتَّرْجِيحِ لِابْنِ يُونُسَ كَذَلِكَ وَبِالظُّهْرِ لِابْنِ رُشْدٍ كَذَلِكَ وَبِالْقَوْلِ لِلْمَازَرِيِّ كَذَلِكَ. وَحَيْثُ قُلْتُ خِلَافٌ فَذَلِكَ لِلْإِخْتِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ. وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالَ فَذَلِكَ لِعَدَمِ إِطْلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنْصُوصَةٍ. وَأَعْتَبَرُ مِنَ الْمَفَاهِمِ مَقْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ. وَأَشِيرُ بِصَحْحِ أَوْاسْتَحْسِنَ إِلَى أَنَّ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ. وَبِالْتَّرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النُّقْلِ.

منه بمادته أو غيرها حال كونه (كذلك) فى انه ان كان بفعل فهو لترجيحه فى نفسه وان كان باسم فهو لترجيحه من خلاف (و) مشيرا (بالظهور) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) استظهار الامام محمد ابن أحمد (ابن رشد) كذلك كالمذكور من الاختيار والترجيح فى ان الاسم لما كان من خلاف

والفعل لما كان من النفس (و) مشيرا (بالقول) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) ترجيح الامام أبى عبد الله محمد بن على بن عمر (المازرى) نسبة لما زره بفتح الزاء وكسرها مدينة بجزيرة صقلية تسمى الآن سبيلية قرب مالطة أعادها الله للإسلام (كذلك) فى ان الفعل لما من النفس والاسم لما من خلاف (وحيث قلت) فيه (خلاف) أى هذا اللفظ (فذلك) أى لفظ خلاف اشارة (للاختلاف) بين أئمة أهل المذهب فى التشهير لتلك الأقوال (وحيث ذكرت قولين أو أقوالا) بمادة القول أو غيرها نحو هل كذا أو كذا قولان أو أقوال ونحو هل كذا ثالثا كذا ورابعها كذا (فذلك) أى ذكر القولين أو الأقوال اشارة (لعدم اطلاعى فى الفرع) أى الحكم الشرعى للتعلم على كالتبعية أو غيره كالطهارة (على أرجحية منصوصة) لأهل المذهب (وأعتبر من المفاهيم) جمع مفهوم أى معنى دل عليه لفظ مسكوت عنه (مفهوم الشرط فقط) أى لا مفهوم الصفة والعلة وظرف الزمان والمكان والعدد واللقب (وأشير) بضم المهملة (بصحيح) (أو استحسنت) مبنيين للجھول (الى ان شيخا) من مشايخ المذهب الصادق بنفس المصنف فهذا اشارة منه فى هذا المختصر الى ان له تصحيحا أو استحسانا فى توضيحه (غير) (الاربعة) (الذين قدمتهم) فى قولى وبالاختيار لللقى الخ كآب عطاء الله وابن الحاجب (صحيح هذا) أى الحكم المقرون بصحيح أو استحسنت من الخلاف (أو استظهره) من نفسه (و) أشير (بالتردد) لأحد أمرين اما (لتردد) جنس (المتأخرين) الصادق بواحدهم فى اصطلاح أهل المذهب طبقة الشيخ ابن أبى زيد ومن بعدهم والمراد بهم هنا المتأخرون مطلقا (فى النقل) أى الحكم المنقول عن المتقدمين كنقلهم عن قبلهم حكما فى

نازلة في باب وتقلهم عنهم حكما آخر فيها في باب آخر وسبب ذلك اما اختلاف قول المنقول عنه أو الاختلاف في معنى كلامه (أو لعدم نص المتقدمين) على الحكم الذي استنبطوه فليس قوله لعدم معطوفا على التردد لاقتضائه انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين ولو اتفق المتأخرون على الحكم وليس كذلك اذ لا تردد مع اتفاقهم فالمعطوف بالحكم والمعطوف عليه النقل والتردد في الحكم ان كان من واحد فعناء التحير أو اختلاف الاجتهاد وان كان من متعدد فعناء اختلاف الاجتهاد (و) أشير (بلو) مسبوقه بواو النكايه ولا جواب لها نحو قوله أو بمطروح ولو قصدا (الى) وجود (خلاف مذهبي) أي منسوب للمذهب مالك رضي الله تعالى عنه لوقوعه فيه اذا كان قويا والا فلا يشير اليه (والله) أي لا غيره بقرينة التقديم (أسأل أن ينفع به) أي هذا المختصر (من كتبه) أي المختصر (أو قرأه) ليحفظه أو يفهمه (أو حصله) أي حازه بشراء أو غيره (أو سعى في شيء منه) أي المختصر بكتابة أو قراءة الى غير ذلك (والله يصمنا من الزلل) الجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم اعصمنا من الخطأ (ويوفقنا في القول والعمل) أي يخلق فينا كسب الطاعة (ثم اعتذر) أي أظهر عذري (للدوي) أي أصحاب (الألباب) جمع لب بضم اللام وشد الموحدة أي عقل كامل وهو نور به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية (من التخصير) من تعليلية والتفسير ترك الشيء وهو قادر عليه والمراد لازمه وهو الحل (هـ) (الواقع) أي الذي شأنه الوقوع وليس المراد الذي وقع بالفعل اذ

هذا يجب عليه اصلاحه ويحرم عليه تركه (في هذا الكتاب) العظيم الذي لا يقدر على مثله الا بامداد إلهي (وأسأل) حذف المفعول اختصارا أي أسألهم (بلسان) ذي (التضرع والخشوع) عطف التضرع من عطف المرادف إذ هما بمعنى واحد

أَوْ لَعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ وَيُلَوِّ إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيَّ وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَلَهُ أَوْ مَسَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاللَّهُ يَصْمِيئُنَا مِنَ الزَّلَلِ . وَيُوقِّفُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . ثُمَّ أَعْتَذَرُ لِدَوِيِّ الْأَلْبَابِ . مِنَ التَّخْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ . وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ . أَنْ يُنْظَرَ بِعَيْنِ الرَّضَا وَالصَّوَابِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُّهُ . وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ فَقَلَمًا يَخْلُسُ مُصَنِّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ . أَوْ يَنْجُو مُؤَلِّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ

### ( باب )

يُرْفَعُ الْحَدَّثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ بِالْمُطْلَقِ وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ

(وخطاب) ذي (التذلل والخشوع) ولكون الخطب محل اطناب سوغ له جمع الألفاظ المترادفة (أن ينظر بعين الرضا) أي لا بين السخط (والصواب) أي الانصاف (فما كان من نقص كلوه) ليس المراد بشكامل النقص حذف باقي الجملة الناقصة كلة أو الكلمة الناقصة حرفا مثلا ولا تكميل الاحكام بذكر ما لم ينص عليه بل المراد الاتيان باللفظ الناقص (و) ما كان (من خطأ) في المعنى والحكم الشرعي وتركيب الكلام (أصلحوه) بالتنبيه عليه بأنه سهو أو سبق قلم وصوابه كذا أو فيه تقديم وتأخير لا بتغيير في صلب الكتاب فانه يؤدي لعدم الوثوق به (فقل) الفاء للتعليل وقل للنفي (ما) حرف كاف لقل عن طلب الفاعل أي لا (يخلص) أي يسلم (مصنف) أي مؤلف (من الهفوات) أي الخطأ في المعاني (أو ينجو مؤلف من العثرات) بفتح العين المهملة والمثلثة جمع عثرة أي سقطه والمراد بها الخطأ في الألفاظ وتركيبها

(باب) أي ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وهي أحكام الطهارة وما يناسبها (يرفع) بضم المثناة أي يزال (الحدث) أي الوصف المانع من الصلاة ونحوها المقدر شرطا قيامه بجميع البدن أو أعضاء الوضوء فقط عند موجه (وحكم الخبث) أي الوصف المقدر شرطا قيامه بين النجاسة (بالمطلق) أي الماء الطهور والرفع اما غسل أو مسح أو نضح والمسح إما أصلي كسج الرأس في الوضوء وإما بدلي كسج الخف فيه ومسح الجبيرة والفلسل إما لجميع البدن أو لأعضاء الوضوء سوى الرأس أو لما تلتطخ بالنجاسة (وهو) أي المطلق (ما صدق) بفتح الصاد والدال أي صح أن يحمل (عليه اسم ماء) إضافته للبيان أي اسم هو لفظ ماء (بلا قيد) فصل مخرج ما لا يصدق عليه الماء الا بقيد نحو ماء الورد وماء الريحان وشمل المطلق ماء البحر وماء المطر وماء العين وماء القدير وماء

الندى لصحة حمل الماء عليها بلا قيد (وان جمع) أى المطلق (من ندى) بفتح النون مقصورا وهو ما ينزل من السماء آخر الليل على ورق الشجر أو الزرع (أو ذاب بعد جموده) كثلج نزل من السماء متحلا ثم جمد حتى تحجر ثم ذاب بالتسخين بنار أو شمس أو بنفسه (أو كان) أى المطلق (سور) بضم السين وسكون الهمزة أى باقيا بعد شرب (بهيمة) ولو محرمة أو جلالة اذ الكلام الآن في الطهور للشامل للمباح والمكروه المحرم كماء آبار نحو نمود (أو) سور (حائض) ونفساء (وجنب) ولو كافرين أو شاربي خمر شربا منه معا وأولى أحدهما (أو كان) المطلق (فضلة) أى بقية (طهارتهما) أى الباقي بعد اغتسال الحائض والجنب (أو) كان المطلق (كثيرا) أى زائدا على اناء غسل (خلط بنجس) لم يغيره أى لم يغير النجس أحد أوصاف الماء فان غيره سلب الطهورية والظاهرية (أو) كان المطلق متغيرا يقينا و (شك في تغيره هل يضر) الغير الماء أى يسلب طهوريته لكونه مما يفارق غالبا كالطعام والدم أو لا يضر ولا يسلب طهوريته لكونه لا يفارقه غالبا كقراره والتولد منه وأولى المتوهم ضرر مغیره (أو تغير) ريح الماء المطلق (بجواره) كما لو تغير برائحة ورد وضع على شباك قلة لم يصل اليه ماؤها أو جيفة على شط غدير كذلك (وان) تغير ريحه (بدهن) كزيت وشحم (لاصق) الدهن سطح الماء ولم يمتزج به وهذا ما عليه كثير ومنهم مصنفنا وقال ابن عرفة ظاهر الروايات عدم اغتفاره وارتضاه ابن مرزوق والاجهوري وتلامذته وأما تغير اللون والطعم به فيسلب الطهورية نفاقا (أو) برائحة قطران وعاء مسافر) أو مقيم صب الماء فيه بعد ذهاب جرم القطران منه وأما تغير لونه أو طعمه فيسلبها سفرا وحضرا ولولم يوجد غيره (أو) تغير الماء المطلق لونا أو طعما (٦) أو رائحة (بمتولد منه) كطحلب بضم الطاء واللام (أو) تغير (بقراره) الذى

وان جمع من ندى أو ذاب بعد جموده أو كان سور بهيمة أو حائض أو جنب أو فضلة طهارتهما أو كثيرا خلط بنجس لم يغير أو شك في تغيره هل يضر أو تغير بجواره وإن بدهن لاصق أو برائحة قطران وعاء مسافر أو بمتولد منه أو بقراره كملح أو بمطروح ولو قصدنا من تراب أو ملح والأرجح السلب بالملح وفي الاتفاق على السلب به أن صنع ترود لا يمتزج لونا أو طعما أو ريحا بما يفارقه غالبا من ظاهر أو نجس كدهن خالط أو بخار مصطكا وحكمه كغيره ويضر بين تغير بحبل سانية

استقر فيه (كلح) ومغرة وشب وكبريت وزرنيخ (أو) تغير (مطروح) فيه من غير قصد بل (ولو) كان طرحه فيه (قصدا) وبين المطروح بقوله (من) تراب أو ملح (وهو قول ابن أبي زيد والأرجح) الذى اختاره ابن يونس من خلاف المتقدمين (السلب) للطهورية (بالملح)

المطروح فيه قصد ما صنوعا كان أو معدنيا وهو للقابسي وقال الباجي المعدنى لا يسلبها والمصنوع يسلبها كغدير واختلف المتأخرون عن هؤلاء الثلاثة فمنهم من رد قولى ابن أبي زيد والقابسي الى قول الباجي وجعل المذهب على قول وهو أن المعدنى لا يسلبها اتفاقا والمصنوع يسلبها اتفاقا ومنهم من لم يردهما اليه وأبقاهما على اطلاقهما وجعل المذهب على ثلاثة أقوال وإلى هذا الخلاف الأخير أشار للصنف بقوله (وفي الاتفاق على السلب) لظهورية الماء (به) أى الملح (ان صنع) من أجزاء الأرض وعدم الاتفاق على السلب به ان صنع (تردد) للمتأخرين الراجع منه عدم الاتفاق على السلب بالمصنوع ففيه الخلاف كالمعدنى والراجع عدم السلب بهما كما تقدم (لا) يرفع الحدث وحكم الخبث (ب) ماء (متغير) يقينا أو ظنا قويا ولو تغيرا يسيرا (لونا أو طعما) اتفاقا (أو ريحا) على للشهور (بما يفارقه) غالبا أى بشئ يفارقه كثيرا احتز به عما يلزمه كقراره وبين مفارقه بقوله (من طاهر) كزعفران وطعام (أو نجس) كدم ومثل لها بقوله (كدهن) من مذكى أو ميتة (خالط) الدهن الماء لا ان جاوره أو لاصقه كما تقدم (أو بخار) أى دخان (مصطكا) بفتح الميم مقصورا ومدودا وسواء بخر بها الماء بأن كان وعاءه ناقصا ووضعت للبخرة فوق وحبس البخار في أعلاه حتى امتزج به وغيره أو بخر بها الاناء وحبس البخار فيه وصبر عليه الماء فامتزجا وتغير الماء فان لم يحبس البخار وسرح حتى لم يبق شيء منه في الاناء وصب الماء فيه فتغير فهو طهور (وحكمه) أى الماء أى وصفه الحكمى (ك) وصف (مغيره) فالمتغير بطاهر كزعفران طاهر والمتغير بنجس كدم نجس (ويضر) للماء أى بسلب طهوريته (بين) أى فاحش (تغير بحبل سانية) أى بر ذات دولا وبوتسمى في عرف أهل مصر ساقية وانما يضر

التغير به اذا كان من غير أجزاء الارض كليف وحلفاء لان كان من أجزائها كحديد ونحاس وفخار فلا يضر التغير به (ك) تنغير (غدير) أى ماء غدير أى تركه السيل أو النيل فى محل منخفض (بروث) وبول (ماشية) ألقته فيه حال شربها منه وسواء كانت الماشية نعاما أو غيرها وفى المجموعة طهورية الغدير المتغير بروث النعم مطلقا ويستحسن تركه مع وجود غيره (أو تغير ماء (بئر بورق شجر أو بئر) ألقته الرياح فيه فليس طهورا فى بادية ولا فى حاضرة (والأظهر) عبد ابن رشد من قولى مالك (فى) تغير ماء (بئر البادية بهما) أى ورق الشجر والتبن (الجواز) لرفع الحدث وحكم الخبث به لعدم سلبه طهوريته لعسر الاحتراز. منهما (وفى جعل الخالط) للمطابق (الموافق) له فى لونه وطعمه وريحه وهو ما يفارقه غالبا كما حطب العنب وماء الورد الذى ذهبت أوصافه (كالخالف) للمطلق فى الصفات والحكم بسلبه طهورية المطلق وعدم جعله كالخالف فيحكم ببقاء الطهورية (نظر) أى توقف وتردد لابن عطاء الله واستظهر الامام سند شقه الأول وابن عبد السلام شقه الآخر (وفى) جواز (التطهير) من حدث أو حكم خبث (بماء جعل) أى أدخل (فى الفم) قبل التطهير به لعدم تحقق تغيره وهذا قول ابن القاسم وعدم جوازه لعدم سلامته من مخالطة الريق مع قلته جدا وهذه رواية أشهب عن الامام مالك (قولان) مقيدان بعدم تغير الماء بالريق تنغيرا ظاهرا وعدم مكنه فى الفم زمنا يتحقق أنه خالط الماء مقدار من الريق (وكره ماء) قليل كإماء غسل موجود غيره فى رفع حدث وحكم خبث (مستعمل) أى الماء قبل ذلك (فى) رفع (حدث) أو حكم خبث وهو المتقاطر من العضو المغسول والغسل فيه العضو لا الجارى عليه ولا الباقي فى الاناء بعد الاغتراف منه (٧) (وفى) كراهة استعمال ماء مستعمل فى

(غيره) أى رفع الحدث وحكم الخبث بما يتوقف على المطلق ويصلى به كغسل احرام ووضوء مجدد (تردد) أى فى الحكم من التأخرين لعدم نص المتقدمين وأما المستعمل فما لا يتوقف على المطلق كغسل اناء طاهر فلا يكره استعماله

كَغَدِيرٍ بِرَوْتٍ مَاشِيَةٍ أَوْ بِبُورٍ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ وَالْأَظْهَرُ فِي بَيْتِ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ وَفِي جَمَلِ الْمُخَالَطِ الْمَوَافِقِ كَالْمُخَالَفِ نَظَرٌ وَفِي التَّطْهِيرِ بِمَاءٍ جَلِيلٍ فِي الْفَمِ قَوْلَانِ وَكَرِهَ مَا لَا مُسْتَعْمَلَ فِي حَدَثٍ وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ وَيَسِيرٌ كَأَنِّيَّةٍ وَضَوْءٍ وَغُسْلٍ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ وَرَأَى كَيْدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ وَسُورٌ شَارِبٌ خَمْرٍ وَمَا أُدْخِلَ يَدَهُ فِيهِ وَمَا لَا يَتَوَقَّى نَجَسًا مِنْ مَاءٍ لَا إِنْ هَسَرَ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ أَوْ كَانَ طَعَامًا كَمُشْمَسٍ وَإِنْ رِبَتْ

فما يتوقف على طهور (و) كره أن يستعمل ماء (يسير) أى قليل كإماء غسل فى رفع حدث أو حكم خبث وطهارة مسنونة أو مندوبة لافى غسل نحو ثوب طاهر ومنزل اليسير بقوله (كأنية وضوء غسل) وإناء الغسل قليل بالنسبة للمتوضئ أيضا ونعت اليسير بقوله (خلط بنجس) قدر قطرة مطر متوسطة كحمصة لآناء وضوء وفوقها لآناء غسل (لم يغير النجس الماء) ووجد غيره فان غيره نجسه وان لم يوجد غيره وان استعمل المكروه وصلّى به فلا يعيد (أو) يسير (ولغ) بفتح اللام أى أدخل (فيه) أى اليسير (كلب) لسانه وحركه فيه ولو نيفت سلامة فله من النجاسة ووجد غيره لان لم يحركه فيه لان سقط لعابه فيه بدون ادخال لسانه فيه ولان لم يوجد غيره (و) كره أن يستعمل (راكد) أى غير جار (يغتسل فيه) أى الراكد أى يكره الاغتسال فيه من الجنابة (و) كره (سور) أى بقية ماء شرب (شارب خمر) أى مسكر مسلم أو كافر وشك فى طهارة فله فان تحققت أو ظنت طهارته فلا يكره (سور) (و) كره (ما) بالقصر أى مطلق (أدخل) أى شارب الخمر (يده) مثلا (فيه) ولم تتحقق أو نظن طهارتها ولا نجاستها فان تحققت أو ظنت طهارتها فلا يكره (و) كره (سور) (ما) أى حيوان ما كول كنعم وطير أولا كخنزير وحمار وفرس (لا يتوقى نجسا) أى كلاً أو شرباً (من ماء) بيان لسور الشارب وما أدخل يده فيه وكراهة سور مالا يتوقى نجسا اذا لم يسر الاحتراز منه (لان عسر) أى صب وشق (الاحتراز) أى حفظ الماء (منه) أى مما لا يتوقى نجسا كقط وفار (أو كان) أى سور شارب الخمر أو ما أدخل يده فيه أو سور مالا يتوقى نجسا (طعاما) كلبن وزيت ومرق فلا يكره ولا يراق لشرفه (كشمس) أى ماء مسخن بشمس وقيدت الكراهة بالبلاد الحارة كاللحجاز والأواني التى تمتد تحت المطرقة غير النقيدين وخص ابن الامام التلمسانى ذلك بالنحاس الأصفر ولا يكره للسخن بنار مالم تشتد سخوته فيكره كشد يد البرودة لمنعها كالخشوع (وان ربت) بكسر الراء أى علمت النجاسة بمشاهدة أو

اخبار كائنة ( على فيه ) أى فم شارب الحجر ( وقت استعماله ) الماء أو الطعام ( عمل ) أى حكم ( عليها ) أى بمقتضاها فان غيرت الماء نجسته والا كره استعماله ان كان قليلا ونجست الطعام ان كان مائما أو جامدا وأمكن سريانها فيه ( واذا مات ) حيوان ( برى ) أى منسوب للبر ضد البحر لخلق حيايته فيه ( ذو ) أى صاحب ( نفس ) أى دم ( سائلة ) أى يجرى عند سبب جريانه كجرح وقطع ( ب ) ماء ( راكد ) أى غير جار والحال أنه ( لم يتغير ) الماء بموت البرى ذى النفس السائلة ( نذب نزح ) من الماء حتى تطيب النفس وتزول كراهتها اياه لزوال الفضلات التى خرجت مع الماء من فم الحيوان ( بقدرها ) أى الماء قلة أو كثرة والحيوان صغرا أو كبيرا ( لا ) بنذب النزح ( ان وقع ) البرى ذو النفس السائلة حال كونه ( ميتا ) أو حيا وأخرج حيا ( وان زال تغير ) الماء الكثير الذى لا مادة له ( النجس ) بكسر الجيم أى المتنجس ببول مثلا أى زال تغيره بنفسه ( لا بكثرة ) أى زيادة وصب ماء ( مطلق ) عليه ولا بالقاء شئ طاهر فيه من تراب أو طين ( فاستحسن ) أى من بعض شيوخ أهل المذهب ( الطهورية ) للماء الذى زال تغيره لأن الحكم بنجاسته لتغيره وقد زال والحكم ينتفى باتفائه علته ( وعدمها ) أى الطهورية الصادق بعدم الطهارة ( أرجح ) أى رجحه ابن يونس من خلاف من تقدم عليه وهذا هو المعتمد عند الاجهوري وعبد الباقي والشبرخيتى والعدوى واعتمد البناني الأول ( و ) ان شك في ضرر مغير الماء وأخبر بنجاسته مخبر ( قبل ) بضم القاف أى وجب أن يقبل ( خبر الواحد ) بنجاسته وأولى الاكثر ان كان عدل رواية وهو المسلم العاقل البالغ السليم من الفسق وما يخل بالمرودة ولو أثنى أورقا ( ان بين وجهها ) بأن قال تبر بنحو دم ( أو اتفاقا ) أى المخبر بالكسر والمخير ( ٨ ) بالفتح ( مذهب ) أى فى أحكام الطاهر والنجس وان اختلفا فى

غيرها ( والا ) أى وان لم يبين وجهها ولم يوافق مذهبها ( فقال ) ( الأزرى ) من نفسه ( يستحسن ) أى يستحب ( تركه ) أى الماء المشكوك الذى أخبر الواحد بنجاسته بلا بيان ولا اتفاق ( وورود ) أى نزول ( الماء ) الطهور ( على النجاسة ) العينية أو

على فيه وقت استعماله عمل عليها واذا مات برى ذو نفس سائلة برا كيد ولم يتغير نذب نزح بقدرهما لان وقع ميتا وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية ومدمها أرجح وقيل خبر الواحد ان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها والأفقال يستحسن تركه وورود الماء على النجاسة ككسبه

( فصل ) الطاهر ميت ما لادم له والبحرى ولو طالت حياته يبر وما ذكى وجزؤه الا محرم الا كل وصوف ووبر وزغب ريش وشعر ولو من خنزير ان جزت والجماذ وهو جسم غير حى ومنفصل عنه الا السكر والنحى ودمه وعرقه ولما به ومخاطه ويبيضه ولو أكل نجسا الا اللذر

غيرها ( والا ) أى وان لم يبين وجهها ولم يوافق مذهبها ( فقال ) ( الأزرى ) من نفسه ( يستحسن ) أى يستحب ( تركه ) أى الماء المشكوك الذى أخبر الواحد بنجاسته بلا بيان ولا اتفاق ( وورود ) أى نزول ( الماء ) الطهور ( على النجاسة ) العينية أو

الحكمية ( ككسبه ) أى ورود النجاسة على الماء قليلا كان أو كثيرا فى أنه ان لم يتغير الماء بوصف من أوصافها فالفسالة والحل طاهران والا فنجان ( فصل ) أصله مصدر فصل الشئ أى قطعه وأبانه وفرق بينه وبين غيره ثم اصطلحوا على استعماله فى الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة ( الطاهر ميت ) بسكون المثناة تحت ( ما ) أى حيوان برى ( لادم له ) من ذاته وذلك كالعقرب والعصرار ( و ) ميت الحيوان ( البحرى ) أى المنسوب للبحر لخلقته وحيايته فيه وسواء مات بنفسه أو بفعل فاعل مسلم أو كافر ( ولو طالت حياته ) يبر كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية ( و ) الطاهر ( ما ) أى حيوان برى له دم ( ذكى ) أى فعل به سبب الاباحة من ذبح أو نحر أو عقر ( وجزاؤه ) أى المذكى من لحم وعظم وظفر وسن وجلد ( الا محرم الاكل ) كخيل وبغل وحمار انسى وخنزير فنجس فلا تطهره الدكاة ( و ) الطاهر ( صوف ووبر وزغب ريش ) أى أهداب محيط بقصبته ( وشعر ولو من خنزير ) وكلب ( ان ) جزت أى الصوف وما عطف عليه فى الحياة أو بعد الموت ولو بلا ذكاة ( و ) الطاهر ( الجماذ ) وهو جسم غير حى أى لم تحل فيه روح ( و ) غير ( منفصل عنه ) أى الحى ( الا السكر ) وهو ما يغيب العقل فهو نجس ومحرم قليله الذى لا يغيب العقل فضلا عن كثيره الذى يغيبه ( و ) الطاهر ( الجلى ) أى كل حى بحريا كان أو برى ولو خلق من عنرة أو كلبا أو خنزيرا ( ودمه وعرقه ) ولو كان جلالة أو سكران حال سكره ( ولما به ومخاطه ويبيضه ولو أكل ) الحى ( نجسا ) أو شرب النجس ولا تكره الصلاة فى ثوب فيه عرق شارب خمر أو مخاطه أو بصاقه خلافا لزروق ( الا ) البيض ( اللذر ) بفتح الميم وكسر الدال المعجمة أى المتن أو

الذى صار دمالا المروق الذى اختلط صفاره ببياضه بلانتونة فظاهر على الظاهر (و) الا (الخارج) من الحيوان (بعد) قيام (الموت) به من الدمع وبعده وهو برى ذو نفس سائلة (و) الطاهر (ابن آدمي) ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (الا) الأدمى (الميت) فلبنه نجس بناء على انه نجس وهو ضعيف (ولبن غيره) أى غير الأدمى المحلوب في حال الحياة أو بعد موته (تابع) للحمه في الطهارة بالتذكية وعدمها بعدمها وان مات المباح والمكروه بلا ذكاة فلبنه بعد موته تابع للحمه في النجاسة (و) الطاهر (بول وعذرة) أى رجيع وروث خرجا (من مباح) أكله في حياته أو بعد ذكاته (الا) المباح (المتنذى بنجس) ما كول أو مشروب كدجاج وفأر ففضلتهما نجسة (و) الطاهر (ق) الا المتغير عن (صفة) الطعام (ولو لم يشبه العذرة في وصف من أوصافها فنجس) (و) الطاهر (صفراء) وهو مائع أصفر منعقد يشبه الصبغ الزعفراني يخرج من المعدة وهي طاهرة لعله الحياة فما يخرج منها طاهر (و) الطاهر (بلغم) وهو المنعقد كال مخاط (و) من الطاهر (مرارة مباح) أو مكروه مذكى وهي مائع أصفر مرقى كبيض مائزق بزائد الكبد (و) الطاهر (دم لم يسفج) أى لم يجز عند موجب الجريان من ذبح ونحر وغير السفوح هو الباقي في العروق والباقي في القلب عند شقه والراشح من اللحم حال تقطيعه وأما ما يوجد في جوف الحيوان بعد ذبحه التجمد على محل الذبح فهو مسفوح نجس (و) من الطاهر (مسك) وان كان أصله دمالا لاستحالة الى اصلاح (و) من الطاهر (فأرته) أى الجلدة التي يجتمع المسك فيها (و) من الطاهر (زرع) (٩) سقى بنجس أو نبت من بذر نجس وظاهره

نجس فيفسل قبل أكله (و) من الطاهر (خرنجبر) أى صار كالخبر في اليبس اذا ذهب منه الاسكار فان كان باقيا فيه بحيث اذا بل وشرب يسكر فهو نجس (أو خلل) أى صار خلا بنفسه أو بفعل فاعل (والنجس ما) أى الجزء الذى (أبين) أى فصل (من حيوان) نجس الميتة (حتى أو ميت من قرن وعظم وظلف)

والخارج بعد الموت ولبن آدمي الا الميت ولبن غيره تابع وبول وعذرة من مباح الا المتنذى بنجس وقبيح الا المتغير عن الطعام وصفراء وبلغم ومرارة مباح وذم لم يسفج ومسك وفأرته وزرع بنجس وخمر تحجر أو خلل والنجس ما استثنى وميت غير ما ذكر ولو قملة أو آدمي والأظهر طهارته وما أبين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج وقصب ريش وجلد ولو ذبح ورخص فيه مطلقا الا من خنزير بعد ذبحه في يابس وماء وفيها كراهة العاج والتوقف في الكيمخت ومنى ومذى وودى وقبيح وصديد ورطوبة فرج ودم مسفوح ولو من سمك وذباب وسوداء ورماد نجس ودخان بول وعذرة من آدمي ومكروه وينجس كثير طعام مائع بنجس

(٣ - جواهر الاكليل - أول) بكسر الظاء المعجمة لبقرة وشاة وأراد به ما يشمل الحافر وهو للفرس (وظفر) لبعير وبعام واوز ودجاج (عاج) أى سن فيل (وقصب ريش) ولو أعلاها الذى لا يتألم الحيوان بقصه لانه كان حيا (وجلد) هذا ان لم يدبغ بل (ولودبغ) وحديث أبا هاب دبغ فقد طهر محمول على الطهارة الثانوية (ورخص فيه أى جلد الميتة المدبوغ) (مطلقا) عن التقييد بكونه من مباح أو مكروه (الا) جلدا مدبوغا (من خنزير) فلم يرخص فيه على المشهور (بعد دبغه) يعنى ان الاستعمال للرخص فيه يكون بعد الدبغ بما يزيل رائحته وطوبته (في يابس) كعص و دقيق (و) في (ماء) طهور لانه لا يضره الا ما يضر لونه أو طعمه أو ريحه (وفيها) أى المدونة (كراهة) لبس (العاج) في الصلاة ونحوها (و) فيها (التوقف) من الامام رضى الله عنه في الجواب عن حكم (الكيمخت) بفتح الكاف والميم أى جلد الحمار أو البغل أو الفرس المدبوغ لان أصل مذهبه ان جلد الميتة لا يطهر بدبغه (و) النجس (منى ومذى وودى) ولو من مباح ولا يعفى عن يسيرها وان كان أصلها الدم المعفو عن يسيره (وقبيح) مدة غليظة لم يخلطها دم (وصديد) ماء رقيق مختلط بدم (ورطوبة فرج) من غير مباح وهي طاهرة من المباح ما لم يتغذى بنجس (ودم مسفوح) أى جار بذكاة أو فصدان كان من غير سمك وذباب بل (ولو) كان (من سمك وذباب) وقراد وأشار بالوالى قول القاسى بطهارته منها (وسوداء) بفتح السين بمدودا مائع اسود أو كدر (ورماد) محروق (نجس) كروث محرم ومكروه وعظم ميتة (ودخان) أى النجس (وبول وعذرة من آدمي ومحرم) كبغل (ومكروه) كسبع وهر (و) بنجس أى يتنجس (كثير) وأولى قليل (طعام مائع بنجس) كبول وماء متنجس ولحم

وعظم ميتة يتحلل منه شيء يقينا أو ظنا لاشكا (قل) وأولى الكثير ولو معفوا عنه في الصلاة أو عسر الاحتراز منه كروث فأر يصل للنجاسة (ك) طعام (جامد ان أمكن السريان) للنجس في جميعه يقينا أو ظنا لاشكا (والا) أى وان لم يمكن سريانها في جميعه (ف) ينجس منه (بحسبه) أى السريان المحقق أو المظنون والباقي طاهر يباح أكله وبيعه بعد البيان لان النفس تسكره (ولا يطهر) أى لا يقبل التطهير (زيت) ونحوه من الادهان (خولط) بنجس (و) لا (لحم) ونحوه (طبخ) بنجس من ماء أو ملح أو غيرها (و) لا (زيتون) ونحوه (ملح) بتخفيف اللام بنجس من ملح أو ماء (ولا يبيض صلق) ماء (نجس) أو وجدت فيه بيضة مذرة ان تغير الماء المصالح فيه لانه تنجس بها وشرب منه غيرها (ولا) يطهر (فحار) بفتح الفاء وشد الحاء أى اثناء الطين المحرق غير المدهون أو المدهون بما لا يمنع الغوص بنجس (غواص) أى مائع يغوص وينفذ في الفخار كدم وبول ومسكر (وينتفع) أى يجوز الانتفاع (بمتنجس) أى الذى عرضت له النجاسة من طعام كزيت وعسل ولبن وسمن وشراب كماء وماء ورد ولباس كثوب (لا) يجوز الانتفاع (بنجس) كبول ودم ومسكر إلا جلد ميتة غير الخنزير المدبوغ فى يابس وماء (فى غير مسجد) فيحرم الانتفاع بالمتنجس فيه فلا يفرش بفرش متنجس ولا يوفد بزيت متنجس ولا يبنى بمتنجس وان بنى به لا يهدم لاضاعة المال وان كتب مصحف بمداد متنجس محى بماء طهور أو أحرق (و) فى غير كل شرب (أدمى) فيحرم عليه أكل وشرب المتنجس لتنجسه جوفه وعجزه عن تطهيره (ولا يصلى بلباس) أى ملبوس شخص (كافر) لان الغالب نجاسته فحمل (١٠) عليها عند الشك فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به ( بخلاف

نسجه) أى مفسوج الكافر فتجوز الصلاة به لعدم غلبة النجاسة عليه لتوقيه فيه منها خوفا من كساده عليه بامتناع المسلمين من شرائه (و) لا يصلى (بما) أى شيء (بنام فيه مصل آخر) أى غير من يريد الصلاة به لغلبة نجاسته (ولا) يصلى (بثياب غير مصل

قُلْ كَجَائِدٍ إِنْ أَمْسَكَ السَّرِيانَ وَالْأَقْبَحَ حَسْبِي وَلَا يَطْهَرُ زَيْتٌ خَوْلَطَ وَلَحْمٌ طَبِخَ وَزَيْتُونٌ مُلِحَ وَبَيْضٌ صُلِقَ يَنْجَسُ وَفَخَّارٌ يَفْوَأُ وَيُتَّقَعُ يُمْتَنَجَسُ لَا يَنْجَسُ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَأَدَمِيٍّ وَلَا يُصَلَّى بِلِبَاسٍ كَافِرٍ بِخِلَافِ نَسِجِهِ وَلَا بِمَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ وَلَا بِثِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَّاسِيهِ وَلَا بِمَحَازِي قَرْجٍ فَغَيْرِ طَائِلِهِمْ وَحَرْمُ اسْتِمْعَالِ ذَكْرِ كَرِّ مُحَلِّيٍّ وَلَوْ مِنْطَقَةً وَآلَةَ حَرْبٍ إِلَّا الْمُصْحَفَ وَالسَّيْفَ وَالْأَنْفَ وَرَبْطَ سِنَّةٍ مُطْلَقًا وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ لَا مَا بَمَضَاهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ وَإِنَّا نَقْدَرُ وَاقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامْرَأَةً وَفِي الْمُنْثَى وَالْمَوِّ وَالْمُضَبِّبِ وَذِي

رجلا كان أو امرأة لغلبة نجاستها اذ شأن من لا يصلى عدم توقيها (الا) ثياب (كراسه) وما فوق سرته من عمامة والحلقة وقلنسوة وسدري فتجوز الصلاة بها لعدم غلبة نجاستها (ولا) يصلى (ب) ثوب (محاذي) أى مقابل (فرج) أى قبل أو دبر شخص (غير عالم) بأحكام الاستبراء والاستنجاء بلا حائل مانع من وصول النجاسة اليه كسراويل وإزار لغلبة نجاسته فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به ومفهوم غير العالم جوازها بمحاذي فرج العالم لعدم غلبة النجاسة له (وحرمة استعمال ذكر محلى) أى مزينا بذهب أو فضة بنسج أو طرز أو خياطة (ولو) كان المحلى بالنقد (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى حزاما محلى باحدها (و) لو (آلة حرب) كبندية وسكين (الا) المصحف والسيف فيجوز استعمالهما محليين بأحد النقدين (و) (الا) الأنف (الساقط) فيجوز تعويضه بأنف من ذهب أو فضة (و) (الا) (ربط سن) تخلخل أو سقط بخيط من ذهب أو فضة (مطلقا) عن التقيد بوزن مخصوص (و) (الا) خاتم الفضة فيجوز لبسه للذكر ان كان وزنه درهمن شرعيين أو أقل ان اتحد فان زاد على الدرهمين أو تعدد ولو كان المتعدد درهمن حرم (لا) يجوز للذكر (ما) أى خاتم (بضه) وأولى كله (ذهب ولو قل) الذهب عن الفضة (و) حرم استعمال (اناء نقد) ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل (و) حرم (اقتناؤه) ولو تغير الاستعمال لانه وسيلة اليه الا ان كان الاستعمال لتداو فلا يحرم (وان) كان الاقتناء (للمرأة) أى حاصل منها اذ يحرم عليها الاستعمال ايضا (وفى) حرمة استعمال اناء النقد (المشئى) أى الملبس من خارج وداخل بنحو رصاص (و) فى حرمة استعمال اناء النحاس ونحوه (الموء) بضم الميم وفتح الثانية أى المطلى بذهب أو فضة (و) فى حرمة استعمال اناء الفخار أو الخشب المكسور (المضرب) أى المجهول له ضربة من ذهب أو فضة على محل كسره لاصلاحه وجوازه (و) فى حرمة استعمال اناء النحاس أو الخشب (ذى) أى صاحب

الحلقة رجلا كان أو امرأة لغلبة نجاستها اذ شأن من لا يصلى عدم توقيها (الا) ثياب (كراسه) وما فوق سرته من عمامة والحلقة وقلنسوة وسدري فتجوز الصلاة بها لعدم غلبة نجاستها (ولا) يصلى (ب) ثوب (محاذي) أى مقابل (فرج) أى قبل أو دبر شخص (غير عالم) بأحكام الاستبراء والاستنجاء بلا حائل مانع من وصول النجاسة اليه كسراويل وإزار لغلبة نجاسته فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به ومفهوم غير العالم جوازها بمحاذي فرج العالم لعدم غلبة النجاسة له (وحرمة استعمال ذكر محلى) أى مزينا بذهب أو فضة بنسج أو طرز أو خياطة (ولو) كان المحلى بالنقد (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى حزاما محلى باحدها (و) لو (آلة حرب) كبندية وسكين (الا) المصحف والسيف فيجوز استعمالهما محليين بأحد النقدين (و) (الا) الأنف (الساقط) فيجوز تعويضه بأنف من ذهب أو فضة (و) (الا) (ربط سن) تخلخل أو سقط بخيط من ذهب أو فضة (مطلقا) عن التقيد بوزن مخصوص (و) (الا) خاتم الفضة فيجوز لبسه للذكر ان كان وزنه درهمن شرعيين أو أقل ان اتحد فان زاد على الدرهمين أو تعدد ولو كان المتعدد درهمن حرم (لا) يجوز للذكر (ما) أى خاتم (بضه) وأولى كله (ذهب ولو قل) الذهب عن الفضة (و) حرم استعمال (اناء نقد) ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل (و) حرم (اقتناؤه) ولو تغير الاستعمال لانه وسيلة اليه الا ان كان الاستعمال لتداو فلا يحرم (وان) كان الاقتناء (للمرأة) أى حاصل منها اذ يحرم عليها الاستعمال ايضا (وفى) حرمة استعمال اناء النقد (المشئى) أى الملبس من خارج وداخل بنحو رصاص (و) فى حرمة استعمال اناء النحاس ونحوه (الموء) بضم الميم وفتح الثانية أى المطلى بذهب أو فضة (و) فى حرمة استعمال اناء الفخار أو الخشب المكسور (المضرب) أى المجهول له ضربة من ذهب أو فضة على محل كسره لاصلاحه وجوازه (و) فى حرمة استعمال اناء النحاس أو الخشب (ذى) أى صاحب



( الحلقة ) من ذهب أو فضة وجواز ( و ) في حرمة استعمال اثناء ( الجوهر ) النفيس كزمررد وياقوت وجوازه ( قولان ) بالجواز والحرمة لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها على الآخر ( وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ) عن التقييد بغير الذهب والفضة والحريز وعن التقييد بكونه ملبوس رأس أو غيره ( ولو ) كان الملبوس ( نعلاً ) من ذهب أو فضة ( لا ) يجوز للمرأة غير الملبوس من الذهب والفضة ( كسري ) ومكحلة ومشط ومراة والله أعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان حكم ازالة النجاسة وما يعنى عنه منها وبدأ بحكم ازالتها فقال ( هل ازالة النجاسة ) أى الصفة الحكمية الموجبة لموصفها منع الصلاة به أو فيه أو له ( عن ثوب ) أى محمول ( مصل ) أى يريد صلاة فرض أو نفل بالغ ذكر أو أنثى ( ولو ) كان الثوب ( طرف ) أى بعض ( عمامته ) الرمي بالأرض والطرف الآخر متعمم به على رأسه أو متحزم به أو ماسك له بيده وسواء تحرك طرفها الذى على الأرض بحركته أم لا ( و ) عن ظاهر ( بدنه ) أى للمصلى ومنه داخل فيه وأنفه وعينه وأذنه ولا تكفى غلبة الدمع والريق الا لحوف ضرر فيعنى عنه ( و ) عن ( مكانه ) أى للمصلى الذى تماسه أعضاؤه بالفعل كوضع كفيه وقدميه وجبهته وركبتيه وساقه وأليتيه وفخذه وما لا يماسه بالفعل لا يطلب بازالتها عنه كما تحت صدره وما بين يمين قدميه وما هو عن يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه وكالموضع المومى اليه بالسجود ( لا ) عن ( طرف ) أى جانب ( حصيره ) من جهة يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه أو جهة الأرض التى فرش عليها طاهر وقوله ازالة النجاسة مبتدأ ( سنة ) خبر أى مطلوبة طلباً مؤكداً غير جازم ( أو واجبة ) أى مطلوبة طلباً مؤكداً جازماً وشهره اللخمى وجهه مذهب المدونة ( ان ذكر وقدر ) أى تذكر النجاسة وقدر على ازالتها بوجود ( ١١ ) ماء طهور أو ثوب طاهر أو بالانتقال الى مكان طاهر

( والا ) أى وان لم يذكر النجاسة أو لم يقدر على ازالتها وصلى بها ناسياً لها أو غير عالم بها أو عاجزاً عن ازالتها واستمر ذلك حتى أتم الصلاة ( أعاد ) ندباً بنية الفرض ( الظهري ) أى الظهر والعصر ( لا صفرار ) أى أوله والعشاءين لطاوع

الحلقة وإناء الجوهر قولان . وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعللاً لا كسري .  
﴿ فصل ﴾ هل ازالة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه  
لأطرفه حصيره سنة أو واجبة أن ذكر وقدر والأعاد الظهريين للصغير خلاف  
وسقوطها في صلاة مبطل كذا فيها لا قبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها وعفى عما  
يمس كحدث مستنكح وبلل بأسور في يده إن كثر الرد أو ثوب وثوب مريض  
تجتهد ونذب لها ثوب للصلاة ودون درهم من دم مطلقاً

الفجر والصبح لطاوع الشمس ( خلاف ) لفظي لاتفاقهما على إعادة الداء كالفرد صلاته أبداً والعاجز والناسي في الوقت ( وسقوطها ) أى النجاسة على الشخص وهو ( في صلاة مبطل ) لها ولو كان مأموماً ما انزلت به بأن كانت رطبة أو استقرت عليه ان كانت يابسة ولم تكن ما يعنى عنه واتسع الوقت الذى هو فيه اختياراً أو ضرورة بالادراك ركعة بعد اذاتها ( كذا ) أى النجاسة ( فيها ) أى الصلاة فتبطل بمجرد ذكرها أو علمها فان كانت يابسة ولم تستقر عليه أو كانت مغفوا عنها أو ضاق الوقت الذى هو فيه فلا تبطل الصلاة ويجب عليه إتمامها ( لا ) تبطل الصلاة ان ذكر النجاسة ونسبها ( قبل ) إحرامها ( بها ) واستمر ناسياً لها حتى أتمها ويعيدها في الوقت ( أو كانت ) النجاسة ( أسفل نعل ) أى متعلقة به وأحرم بالصلاة وهو لا يلبسها حتى اذا أراد السجود ( فخلعها ) أى النعل من رجله ولم يرفعها برجله وسجد بدونها ولما قام للقراءة لبسها وفعل هكذا الى آخر الصلاة فلا تبطل ( وعفى عما ) أى نجس ( يعسر ) أى يصعب ويشق الاحتراز عنه وهذه قاعدة كلية ( كحدث مستنكح ) بكسر الكاف أى خارج بغير اختيار الشخص ملازم له كل يوم مرة فأكثر أصاب البدن أو الثوب ( و بلل بأسور ) أى وجع المقعدة والفتاح عروقها وسيلان مادتها حصل ( في يد ) فلا يجب ولا يسن غسلها منه ( ان كثر الرد ) لما خرج من الباسور من الدبر بأن حصل كل يوم أربع مرات ( أو ) حصل في ( ثوب ) أو بدن ولازم كل يوم ولو مرة والفرق أن غسل الثوب والبدن كل يوم فيه مشقة ولا يشق غسل البدن الا اذا كثر ( و ) كصيب ( ثوب ) أو بدن ( مرضعة ) من بول أو عذرة الرضيع سواء كانت أمه أو غيرها ان احتاجت لارضاعه ( تجتهد ) أى تبذل جهدها في إبعاد بوله وعذرته عن بدنها وثوبها وغلبها شيء منهما فيعفى عنه ( ونذب لها ثوب ) طاهر أى أعداده ( للصلاة ) فيه خاصة ( و ) ك ( دون ) أى أقل من مساحة ( درهم ) بنى أى الدائرة التى في باطن ذراع البغل ( من دم مطلقاً ) عن تقييده بكونه من بدن للمصلى أو

عبر حيض وخنزير أو في بدن أو ثوب أو مكان (و) من (فيح وصديد) ها كالدم من كل وجه (وبول) لا روث (فرس) لا بفل وحمار (لغاز) أي مجاهد لا لغيره في بدن أو ثوب قل أو أكثر أصابه (بأرض حرب) أي كفر لا بأرض الاسلام (و) ك(أثر) فم أو رجل ك(ذباب) وناموس (من عذرة) وأولى من بول وقف عليها ثم على البدن أو الثوب (و) ك(أثر دم في موضع) ك(حجامة) وفصادة (مسح) أي الموضع من عين الدم فيعفى عنه حتى يبرأ (فاذا برئ غسل) وجوبا أو استئنا ان ذكر وقدر (والا) أي وان لم يغسله بعد البرء (أعاد) الصلاة التي صلاها قبل الغسل وبعد البرء (في الوقت) الظهرين للاصفرار والعشاءين والصبح للطلوع قاله في المدونة (وأول) أي فهم (بالنسيان) أي بأنه نسي الغسل وعليه فمن تذكر عمدا يعيد أبدا (و) أول (بالاطلاق) عن التقييد بالنسيان فناركة عمدا يعيد في الوقت كناسيه (وكطين) وماء ك(مطر) ورش في طريق اختلط ببول أو روث دواب بل (وان اختلطت العذرة بالمصيب) لبدن المصلي أو محموله مادام الماء والطين طريا في الطرق فان جف غسل المصاب ومحل العفو ان لم تغلب عين النجاسة على المصيب (لا ان غلبت) أي زادت عين النجاسة على الطين أو الماء كطين أو ماء مزبلة هذا هو الراجح فقوله (وظاهرها) أي المدونة (العفو) عما غلبت عليه النجاسة ضعيف (ولا عفو) (ان أصاب عينها) أي النجاسة (و) كصيب (ذيل) ثوب (امراة) حرة أو أمة يابس (مطال للستر) لا للزينة والفخر ولا عن مصيب المبالول ولا عن مصيب ذيل رجل (و) كصيب (رجل) بكسر فسكون (بنت) نعت رجل (بمران) أي الدليل اليابس والرجل المبالولة (بنجس) بفتح الجيم أي عين النجاسة (١٣) كبول (يبس) بفتح الواو مصدر يبس بكسر ها (يطهران) أي الدليل

وَقِيحٌ وَصَدِيدٌ وَبَوْلٌ فَرسٌ لِقَانِرٌ بِأَرْضٍ حَرْبٍ وَأَثَرٌ ذُبَابٍ مِنْ عَذِرَةٍ وَمَوْضِعٌ حِجَامَةٍ مُسِيحٍ فَآذَا بَرِيٌّ قَسَلٌ وَالْأَعَادُ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلُ النَّسْيَانِ وَالْإِطْلَاقُ وَكَطِينٌ مَطَرٌ وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِرَةُ بِالْمَصِيبِ لَا أَنْ غَلَبَتْ وَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ وَلَا أَنْ أَصَابَ عَيْنُهَا وَذَيْلُ امْرَأَةٍ مُطَالٌ لِلسُّتْرِ وَرَجُلٌ بَلَّتْ بِمُرَّانٍ يَنْجِسُ يَبَسَ يَطْهَرُ إِنْ يَمَّا بَعْدَهُ وَخَفٌ وَنَعْلٌ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ وَبَوْلِهَا أَنْ ذَلِكَ لَا قَبِيرَ فِيْخَلْمَهُ الْمَاسِيحُ لَا مَاءَ مَعَهُ وَبَقِيمٌ وَاخْتَارَ الْحَاقُّ رَجُلَ الْفَقِيرِ وَفِي قَبْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى نَارٍ وَإِنْ سَأَلَ صَدَقَ الْمُسْلِمُ وَكَسِيفٌ صَقِيلٌ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ وَأَثَرٌ دُمْلٌ لَمْ يَنْكُ وَنُدْبٌ أَنْ تَفَاحَشَ

الجاف والرجل المبالولة (بما) أي موضع طاهر يمران عليه (بعده) أي بعد مرورها بالنجس اليابس (و) كصيب (خف ونعل من روث دواب وبولها) محرمة كحمار وبغل وفرس (ان دلکا) أي مسح الخف والنعل من الروث والبول بشيء طاهر كتراب وحجر وخرقة حتى زالت

عين النجاسة عنهما (لا) يعفى عما أصاب الخف والنعل من نجس (غيره) أي المذكور من روث وبول الدواب كدم وفضلة آدمي أو كلب (فيخلمه) أي الشخص (الماسح) طى الخف الذي (لا ماء معه) يكفيه لغسل الخف من النجاسة التي لا يعفى عنها والحال أنه متوضيء (وبقيم) للصلاة تقديم طهارة الخبث اذ لا يدل لها على الطهارة المائية اذ لها بدل عند مارتها لانه ان لم ينزع الخف يصلى بالطهارة المائية وهو حامل للنجاسة وان نزع بطل وضوءه وانتقل للتيمم لعدم الماء (واختار) الاخفى من نفسه (الحاق رجل) الشخص (الفقير) العاجر عن اتخاذ خف أو نعل بهما في العفو عن مصيبتها من روث وبول الدواب ان دلكت (وفي) الحاق رجل الشخص (غيره) أي الفقير وهو النقي الواحد لأحدهما ولم يلبسه وأصاب المذكور رجلاه ودلكتها وعدم الحاق (للمتأخرين قولان) مستويان لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (وواقع على) شخص (مار) أي ماش أو جالس أو مضطجع ولم تنيقن ولم تظن طهارته ولا نجاسته وشك فيه فلا يلزم السؤال عنه (وان سأل صدق) الشخص (المسلم) لا الكافر العدل في الرواية (وك) مصيب (سيف) ومدينة ومراة ونحوها مما يفسده الغسل وهو صلب (صقيل) أي أملس ناعم وصرح بعلّة العفو بقوله (ل) يدفع (افساده) أي السيف ونحوه من كل صقيل بالغسل و بين مصيبه بقوله (من دم) فلا يعفى عن مصيبه من نجاسة غير دم و شرط الدم كونه بفعل (مباح) أي غير ممنوع فيشمل الواجب كالجهاد والسنة كالترضية والمباح كتذكية المباح فلا يعفى عما أصابه من فعل ممنوع كقتل أو جرح (وأثر دمل لم ينك) أي يقشر ويصغر بأن خرج ما اجتمع فيه بنفسه وزاد على درهم (ونذب) غسل كل نجس معفو عنه (ان تفاحش) النجس المعفو عنه بخروجه عن الحد المعتاد واستقباح النظر اليه

والاستحياء من الجلوس به بين الافران (كدم) أى خره (البراغيث) ان تفاحش (الا) أن يطلع الشخص على النجس المعفو عنه التفاحش (في صلاة) ولو نفلا فلا يندب له غسله حتى يتمها لانه وجب بالشروع فيها (ويطهر محل النجس بلانية) لتطهره (بغسله ان عرف) المحل (والا) أى وان لم يعرف محل النجس بأن شك في محلين مثلا (ف) لا يطهر الا (ب) غسل (جميع الشكوك فيه) من بدن أو ثوب أو مكان أو أناة سواء كان في جهة أوجهتين (ككمية) المتصلين بشو به علم أو ظن نجاسة بأحدهما وشك في عينه فيسن أو يجب غسلهما ان وسعه الوقت ووجد ماء كافيهما (بخلاف) علمه أو ظنه نجاسة باحد (نوبه) المنفصل أحدهما من الآخر وشك في عينه (فيتحري) الطاهر منهما بعلامة تظهره ليصلي به ويترك الآخر وصلة غسله (بطهور منفصل) عن محل النجس بعد غمره به (كذلك) أى كنفسه قبل غسل النجس به في أنه لم يتغير بوصف من أوصاف النجاسة (ولا يلزم) في طهارة محل النجس (عصره) أى محل النجس من الغسالة التي لم تتغير بوصف من أوصاف النجاسة ولا يلزم عركه الا أن يشتد تعلق النجاسة به ويتوقف زوالها منه على ذلك (مع زوال طعمه) أى النجس من المحل المغسول ولو عسر فلا يطهر مع بقاءه (لا) بشرط زوال (لون وريح عسرا) أى اللون والريح فيطهر المحل مع بقاءهما به فان لم يسر زوالهما فهو شرط في طهارة المحل (والغسالة المتغيرة) بطعم النجاسة أولونها اور يحها ولوا لتعسرين (نجسة) وأما الغسالة المتغيرة بوسخ او صبغ طاهر فطاهرة (ولو زال عين النجاسة) عن محلها (بغير) الماء (١٣) (الطلق) كما متغير بنحو ورد وبق في محلها بالة

ولا يق جافا أو مبلولا (لم يتنجس ملاق محلها) أى النجاسة اذ لم يبق بالمحل الا الحكم وهو مقدر لا وجود له فلا ينتقل (وان شك في اصابتها) أى النجاسة (الثوب) او خف او حصر او نعل (وجب نضحه) ان ذكر وقدر وقيل يسن (وان ترك النضح وصلى بالمشكوك فيه) أعاد

كَدَمَ الْبَرَاغِيثِ إِلَّا فِي صَلَاةٍ وَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِلَا نِيَّةٍ يَسْتَلِمُهُ إِنْ عُرِفَ وَالْأُفْجَمُ فِي جَمِيعِ الشُّكُوكِ فِيهِ كَكُمِّيَّةٍ بِخِلَافِ ثَوْبِهِ فَيَتَحَرَّى يَطْهَرُ مُنْفَصِلًا كَذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ لَا لَوْنٍ وَرِيحٍ عَسْرًا وَالْغَسَالَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ يَتَبَيَّرُ الْمُطْلَقُ لَمْ يَنْجُسْ مُلَاقٌ مَحَلَّهَا وَإِنْ شَكَّ فِي أَصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ نَضْحُهُ وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْفُسْلِ وَهُوَ رَشٌّ بِالْيَدِ لَا نِيَّةً لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الصَّبِيبِ أَوْ فِيهِمَا وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثَوْبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ خِلَافٌ وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورُهُ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ صَلَّى بِمَدَدِ النَّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنْاءٍ وَنَدَبَ غَسْلُ إِنْاءٍ مَاءٍ وَيُرَاقُ لِأَطْعَامِهِ وَحَوْضٍ تَمِيدًا سَبْعًا يُولُغُ كَلْبٌ مُطْلَقًا لَا غَيْرَهُ عِنْدَ قَصْدِ الْإِسْتِعْمَالِ

الصلاة) التي صلاها بالمشكوك فيه بلا نضح (ك) إعادة تارك (الغسل) للثوب ونحوه الذي تحقق أو ظن ظنا قويا اصابة النجاسة له (وهو) أى النضح (رش باليد بلانية) رشة واحدة ولو لم تتم المشكوك فيه وحكمته دفع الشك في النجاسة وسد باب الوسوسة (لا) يجب النضح (ان) تحقق الاصابة و (شك في نجاسة) الشيء (الصبب) اذ الأصل طهارته (أو) شك (فيهما) أى الاصابة ونجاسة للصبب فلا يجب النضح بالأولى (وهل الجسد) الذي شك في اصابة النجاسة له (كالثوب) المشكوك في اصابة النجاسة له في وجوب نضحه وهو ظاهر المذهب (أو يجب غسله) اذ الفصل لا يفسده بخلاف الثوب وهو المذهب عند ابن رشد والمشهور عند ابن عرفة فيه (خلاف) في التشهير (واذا اشتبه) أى التيس ماء (طهور) أى مطهر لغيره (بمتنجس) كما متغير بنجس (أو) اشتبه طهور (نجس) بفتح الجيم كبول آدمى موافق للطهور في أوصافه ولم يوجد طهور غير مشتباه بهما واتسع الوقت توشا الشخص وضوأت و (صلى) صلوات (بعدد) أو أواني (النجس) أو المتنجس (وزيادة إناء) على عدد النجس أو المتنجس (وندب غسل إناء ماء وراق) أى الماء ندبا ان كان يسيرا كأناء غسل فان كان كثيرا فلا يراق ولا يكره استعماله (لا) يندب غسل إناء (طعام) وتحرم أراقته لأضاعة المال وإهانة الطعام (و) لا يندب غسل (حوض) ولا أراقه مائه الكثير حال كون غسل إناء الماء وأراقته (تعبدا) أى لم تظهر حكمته لطهارة الكلب ولذا لم يطلب بالولوغ الخنزير الاخشب من الكلب (سبعا) من التسلات ولا يندب منها الماء المولوغ فيه (ب) سبب (ولوغ كلب) أى ادخال لسانه في الماء وتحريكه ولونا (مطلقا) عن تقييده بكونه من غير مأذون في قتيته (لا) يندب الغسل ولا الأراقه بسبب (غيره) أى الولوغ كادخال رجله أو لسانه بلا تحريك أو سقوط لعابه في الماء ويغسل (عند قصد) التوجه الى (الاستعمال) للماء الذي ولغ الكلب

فيه ويجزى غسله (بلائية) لانه تعبد في الغير (و) بـ (لاترب) اى جعل تراب في احدى الفسلات لعدم نبوته في كل الروايات واضطراب روايته (ولا يتعدد) الفصل سبعا (ب) سبب (ولوغ كلب) واحد مرات في اثناء واحد (أو) ولوغ (كلاب) في اثناء واحد قبل غسله لتداخل مسببات الأسباب المتفقة في السبب كنواقض الوضوء وموجبات الحذ والقصاص (فصل) في فرائض الوضوء وسننه وفوائله (فرائض الوضوء) بضم الواو أى التوضؤ يطلق على الماء قليلا وأما بفتحها فهو الماء و يطلق على التوضؤ قليلا (غسل) اى اتصال الماء مع الدلك (لما) اى الوجه الذى (بين) وتدى (الاذنين) وهذا بيان لحده عرضا فدخل فيه البياض الذى بين الوتد وعظم الصدغ البارز والذى بينه وبين العذار نازلا عن الوتد (و) غسل ما بين (منابت) جمع منبت أى موضع نبات (شعر الرأس المعتاد) نعت للمنابت لاجرا منبت الاصلع والازرع والاغم (و) بين منتهى (الذقن) بفتح الذال المعجمة والقاف محل اجتماع اللحيين أسفل الفم لمن لحيته كمرأة وأمرد (و) بين منتهى (ظاهر اللحية) لمن هى له أى الشعر النبات على جانبي الوجه (فيغسل الوترة) بفتح الواو أى الحاجز بين طافى الأنف (و) يغسل (أسارى) اى تكاميش (جبهته) بتعميمها بالماء على الدلك (و) يغسل (ظاهر شفتيه) اى ما ظهر عند ضمهما ضما طبيعيا خاليا عن التكلف (بتخليل) (شعر تظهر البشرة تحته) عند المقابلة ومفهوم تظهير الخ أن الذى لا تظهر البشرة تحته لا يجب تحليله وهو كذلك على الشهور (لا) يجب ان يغسل (جرحا) بضم الجيم (برى) غائرا بحيث لا يمكن غسله فان أمكن وجب غسله (أو خلق غائرا) كذلك (و) غسل (يديه برفقيه) أى معهما وهو آخر (١٤) عظم الذراع المتصل بالعقد (و) يغسل (بقية معصم ان قطع) المعصم

بَلَاءِيَّةٌ وَلَا تَتَرَبِّبُ وَلَا يَتَمَدَّدُ بُولُوغُ كَلْبٍ أَوْ كِلَابٍ  
(فصل) فَرَائِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَمَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ  
وَالذَّقْنِ وَظَاهِرِ اللَّحْيَةِ فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَحْلِيلِ شَعْرِهِ  
تَظْهَرُ الْبَشْرَةُ تَحْتَهُ لَا جَرْحًا يَرَى أَوْ خَلْقًا غَائِرًا وَيَدْيَهُ بِمَرْفَقَيْهِ وَبَقِيَّةَ مَعْصَمِهِ إِنْ  
قُطِعَ كَكَفٍّ يَمْنَكِبُ بِتَحْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا اجَالَةَ خَارِجِهِ وَنَقْضَ غَيْرِهِ وَمَسْحُ مَا عَلَى  
الْحُمُجْمَةِ بِمَعْظَمِ صَدَغَيْهِ مَعَ الْمُسْتَرَخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَيُدْخِلَانِ  
يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ وَغَسْلِهِ مُجْزِئٌ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكَمَيْتَيْهِ النَّائِثَيْنِ بِفَصْلَى  
السَّاقَيْنِ وَنَدْبِ تَحْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَفِي لِحْيَتِهِ

تكسر الميم وسكون الفاء  
أصله موضع السوار والمراد  
به هنا اليد من أطراف  
الأصابع إلى المرفق (ك) غسل  
(كف) خلقت (بمنكب)  
أى مفصل العضد من  
الكتف وليس له يد  
غيرها فان كان له يغيرها  
وكان لها مرفق او نبتت  
في محل الفرض وجب غسلها

قولان

أيضا (بتخليل أصابع) يديه (١) لانها لشدة افتراقها كأعضاء متعددة (لا) تجب (اجالة)

أى نحو بل (خاتمه) من موضعه ولو كان ضيقا ان كان مأذونا فيه (ونقض) أى أزال (غيره) أى غير المأذون فيه ان كان يمنع وصول الماء للبشرة والا فلا وليس ازالة ما يمنع وصول الماء للبشرة خاصا بالخاتم الغير المأذون فيه بل هو عام في كل حائل كشمع وزفت ووسخ (ومسح ما على الجمجمة) أى الشعر الذى عليها وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلد أو شعر وحده طولا ومن المنابت المعتادة للشعر إلى نقرة القفا وعرضا ما بين الاذنين فيدخل فيه البياض الذى فوقهما (بعضم صدغيه) الذى نبت عليه الشعر فقط وباقيه من الوجه (مع) مسح الشعر (المسترخى) اى المستطيل النازل عن حد الرأس ولو طال جدا نظرا لاصله (ولا ينقض ضفره) أى لا يجب ولا يتدب (رجل أو امرأة) ان خلا عن الخيط ولو اشتد وينقض في الغسل ان اشتد وان اشتمل على خيط أو خيطين فان اشتد نقض فيهما والا فلا وان ضفر ثلاث خيوط نقض فيهما اشتد أولا (و يدخلان يديهما) اى الرجل والمرأة (تحتة) اى الشعر المسترخى (في رد المسح) الذى نص على حكمه بقوله الآتى في السنن ورد مسح رأسه فالفرض يتم بمسحة واحدة على ظاهر الشعر والسنة بواحدة من تحتة (وغسله مجزئ) لاشتاله على المسح وزيادة وان كره كما يشعر به قوله مجزئ (وغسل رجليه بكعبيه) اى مع غسل العظمين (النائثين) اى البارزين (بفصل الساقين) ويحافظ على العرقوب والعقب لان الماء ينفو عنهما وفى الحديث ويل للاعقاب من النار (وندب تحليل أصابعهما) أى الرجلين (ولا يعيد) أى لا يغسل محل الظفر ولا بمسح موضع الشعر (من قلم ظفره أو خلق رأسه) بعد وضوءه لان حدثه قد ارتفع يغسل ظفره ومسح شعره (وفى) وجوب غسل موضع (لحيته) التى حلقها أو زالت بعسد وضوءه وعدمه

(قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (والدلك) أى امرار اليد على العضو للفسول مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه (وهل للوالة) أى عدم التفريق الكثير بين فرائض الوضوء ويسمى فوراً أيضاً (واجبة ان ذكر) أى تذكر الشخص أنه يتوضأ (وقدر) على التوضأ بلا تفريق كثير فلا تجب ان نسي أو عجز (وبنى) للتوضأ على ما فعله وجوباً واستئنا وبكره ابتداءه أو يحرم ان كان ثلث غسل أعضائه (بنية) أى مع قصد اكمال الوضوء للذهاب نيته الاولى بالنسيان فان بنى بغيرها فلا يجزئه (ان نسي) التوضأ كمال وضوئه ثم تذكر فيبنى بناء (مطلقاً) عن التقييد بالقرب (وان عجز) للتوضأ عن اكمال وضوئه عجزاً حكماً بأن أعدم ما يكفيه ظناً ضعيفاً أو شكاً فلم يكفه ثم قدر عليه (مالم يطل) الزمن فان طال بطل الوضوء والطول مقدر (بجفاف أعضاء) مفسولة (زمن) أى فيه (اعتدلاً) أى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء بتوسط صاحبها بين الشبوية والخبوخة والحرارة والبرودة وسلامته من المرض واعتدال الزمن بتوسطه بين الحرارة والبرودة كفصلى الربيع والخريف (أو) هى (سنة) ان ذكر وقدر فان فرق ناسياً أو عاجزاً عجزاً حقيقياً بنى ولو طال (خلاف) في التشهير فقد شهر ابن رشد السنوية وغيره الوجوب (ونية) أى ارادة وقصد (رفع الحدث) أى الوصف للقدر قيامه بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة ونحوها وزمنها (عند غسل وجهه) ان بدأ به كما هى السنة والافند أول فرض غيره (أو) نية أداء الوضوء (الفرض) أى المفروض المتوقف عليه صحة الصلاة والطواف (أو) نية (استباحة ممنوع) بالحدث كصلاة وطواف (وان مع) نية (تبرد) أو تدف أو نظافة (أو) وان (أخرج بعض المستباح) فعله بالوضوء بأن (١٥) نوى استباحة الطهر لا العصر مثلاً أو الصلاة

لا الطواف فيصح وضوءه ويباح له ما أخرجه أيضاً (أو) وان (نسي حدثاً) أو احداثاً منها وتذكر غيره (لا) ان (أخرجه) أى المتوضأ الحدث فلا يصح وضوءه لتناقضه بأن نوى من البول لامن الريح مثلاً (أو نوى طلاق الطهارة)

قَوْلَانِ وَالِدُكَ وَهَلِ الْمَوْلَاةُ وَاجِبَةٌ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ أَنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ مَا لَمْ يَطُلْ بِجِفَافِ أَعْضَائِهِ يَزَمَنُ اعْتِدَالًا أَوْ سُنَّةً خِلَافَ نِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَثَ عِنْدَ وَجْهِهِ أَوْ الْفَرْضِ أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَمْنُوعٍ وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ الْمُسْتَبَاحِ أَوْ نَسِيَ حَدَثًا لَا أَخْرَجَهُ أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا نَدَبَتْ لَهُ أَوْ قَالَ أَنْ كُنْتُ أَحَدْتُ فَلَهُ أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَثُهُ أَوْ تَرَكَ لَمْعَةً فَأَنْفَسَتْ بِنِيَّةِ الْفَضْلِ أَوْ فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ وَالْأَظْهَرُ فِي الْآخِرِ الصَّحَّةُ وَعَزُوبُهَا بَعْدَهُ وَرَفَضُهَا مُعْتَقَرًا

أى الطهارة المطلقة المتحققة اما في طهارة الحدث أو حكم الحث فلا يصح وضوءه لتردده في نيته وعدم جزمه بطهارة الحدث وأولى نيته الطهارة المتحققة في طهارة حكم الحث وحدها لعدم نية طهارة الحدث (أو) نوى (استباحة ما) أى الفعل الذى (ندبت) الطهارة (له) ولم يتوقف جوازه ولا صحته عليها كقراءة قرآن أو زيارة صالح أو دخول على سلطان أو نوم (أو قال) للتوضأ بكلامه القلبى (ان كنت أحدثت) أى نقصت وضوئى بحدث أو غيره (فهذا) الوضوء الذى أريد (له) أى الحدث المشكوك فيه (أو) اعتقد أنه متوضأ (و) (جدد) وضوءه بنية الفضيلة (فتبين) له بعد الوضوء المجدد (حدثه) قبل التجديد فلا يجزئه هذا الوضوء لعدم نية رفع الحدث (أو ترك) المتوضأ (لمعة) من عضو مغسول كالوجه أو مسح كالرأس وقصر نية الفرض على الغسلة أو المسحة الأولى وجدد نية النفل لما بعدها (فانفسلت) اللعنة وأمسحت بالغسلة والمسحة الثانية التى فعلها (بنية الفضل) أى الفضيلة فلا يجزئه غسلها أو مسحها لان نية الفضيلة لا تكفى عن نية الفريضة (أو فرق النية على الاعضاء) بأن نوى غسل وجهه فقط ثم نوى غسل يده اليمنى فقط ثم نوى غسل اليد اليسرى فقط ثم نوى مسح رأسه فقط ثم نوى غسل رجله اليمنى فقط ثم نوى غسل رجله اليسرى فقط ولم ينو بغير الأخيرة تكميل الوضوء فلا يجزئه بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (في) هذا الفرع (الآخبر الصحة) بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (وعزوبها) أى نسيان النية (بعده) أى بعد الاتيان بها عند الوضوء وتكميل الوضوء مع الدهول عنه واشتغال القلب بغيره (ورفضها) أى ابطال النية بالقلب والرجوع عنها (معتقراً) فلا يبطل الوضوء ولا ينقضه ان وقع بعد فراغه فان وقع في أثناءه أبطله على الراجح وان كان طاهر

الصنف اغتفاره ( وفي ) أجزاء ( تقدمها ) أى النية على الأول فرض ( ب ) زمن ( يسير ) كنيته عند خروجه من بيته للتوضوء أو الاغتسال في حمام بلد صغير وعدمه ( خلاف ) في التشهير شهر ابن رشد الاجزاء وشهر المازرى عدمه ( وسننه ) أى الوضوء ( غسل يديه ) الى كوعيه ( أولاً ثلاثاً ) قبل اغتراف الماء بهما ( تعبداً ) أى لم تظهر لنا حكمته وقال أشهب انه معلى بالتنظيف لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في انائه فإنه لا يدري أين باتت يده ( بمطلق ونية ) بناء على انه تعبد على أنه للتنظيف تحصل بغسلهما بمضاف وبلانية اذ لا يتوقف عليهما ( ولو ) كانتا ( نظيفتين ) خلافاً لأشهب في نفيه سنية غسل النظيفتين ( أو ) ولو ( أحدث في أنائه ) أى الوضوء فإنه يسن غسلهما ( مفترقتين ) أو لافي الوضوء الذى يستأنفه ( ومضمضة ) أى ادخال الماء في الفم وخضخضته وطرحه ( واستنشاق ) أى جذب الماء بالنفس الى داخل الأنف ( وبالغ مفطر ) أى غير صائم في المضمضة بإصال الماء الى أقصى الفم والاستنشاق بإصاله الى أقصى الأنف ( وفعلهما ) أى المضمضة والاستنشاق ( يست ) من الغرفات يتمضمض منها ثلاث غرفات متوالية ثم يستنشق ثلاث كذلك ( أفضل ) من فعلهما بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل واحدة منها ( وجازاً ) أى المضمضة والاستنشاق معاً ( أو احداهما بفرقة ) واحدة يتمضمض منها ثلاثاً متوالية ثم يستنشق منها ثلاثاً كذلك أو يتمضمض واحدة ويستنشق واحدة وهكذا الخ ( واستنثار ) أى طرح الماء من الأنف بالنفس واضعاً سبابته وإبهامه من يسراه على أعلى أنفه عند دفع الماء بنفسه ( ومسح وجهه ) أى ظاهره وباطنه ( كل أذن ) ولم يقل وجهه أذنين لثقله بتوالي ثنيتين ( وتجديد ) الماء ( لمسحهما ) ( ١٦ ) أى الأذنين ( ورد مسح رأسه ) الى الموضع الذى ابتداء منه

وفي تقدمها يسير خلاف . وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبداً بمطلق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أنائه مفترقتين ومضمضة واستنشاق وبالغ مفطر وفعلهما يست أفضل وجازاً أو احداهما بفرقة واستنثار ومسح وجهه كل أذن وتجديد ما بهما ورد مسح رأسه وترتيب فرائضه فيماد المنكس وحده ان بعد بجفافه والامع نايمه ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل . وقضائه موضع طاهر وقلة الماء بلا حدة كالنسل وتيمن أعضاءه واناء إن فيج وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثليته وهل الرجلان كذلك

سواء كان مقدم الرأس أو مؤخره ( وترتيب فرائضه ) أى الوضوء بغسل الوجه فاليدين لمسح الرأس فغسل الرجلين ( فيعاد ) استئنا الفرض ( المنكس ) أى التقدم عن محله ( وحده ) مرة واحدة للترتيب ( ان بعد ) ما بين انتهاء وضوئه والاعادة بعداً مقدراً ( بجفاف )

الضوء الاخير هذا ان نكس ساهيا فان نكس عامداً ابتداء الوضوء ندبا ( والا ) أى وان لم يبعد أعاد للنكس مرة ( مع ) إعادة ( تابعه ) في الترتيب الشرعى ( ومن ترك فرضاً ) من وضوئه أو غسله غير النية أولمة قيناً أو ظناً أو شكاً وكان غير مستنكح وصلى بوضوئه أو غسله الناقص فرضاً ثم تذكره ( أتى به ) أى الفرض المتروك فوراً وجوباً بنية تكميل وضوئه أو غسله وان طال بطل وضوؤه أو غسله ( و ) أتى ( بالصلاة ) التى صلاحها بالناقص لبطلانها وسواء طال ما قبل التذكر أو لم يطل ان نسي أو عجز عجزاً حقيقياً فان تمعد أو عجز عجزاً حكماً فان طال بطل الوضوء أو الغسل وان قرب أتى به وجوباً بما بعده ندباً ( و ) من ترك ( سنة فعلها ) أى السنة المتروكة استئنا وحدها طال الزمن أولاً ( لما يستقبل ) من الصلوات ان أراد الصلاة بذلك الوضوء والا فلا يفعلها ولا يبعد الصلاة التى صلاحها بما ترك منه سنة ( وقضائه ) أى مندوبات الوضوء ( موضع طاهر ) بالفعل وشأنه الطهارة فيكره فى المرحاض ولو قبل حاول النجاسة فيه لانه تعرض لوسوسة شياطينه ولخسته وشرف الوضوء ( وقلة الماء بلاحد ) أى تحديده فى التقليل بمد أو أكثر فكل شخص يقلل بحسب حال أعضائه من صفرا وكبر وخشونة ونعومة ( كالنسل ) تشبيه بالوضوء فى ندب الموضع الطاهر وقلة الماء ( وتيمن ) أى تقديم ( أعضاء ) على يسراها فى النسل والمسح ( و ) تيمن ( اناء ) أى جعله جهة يمينه ( ان فتح ) الاناء فتحا واسما يمكن الاغتراف منه فان لم يفتح كابر يقى ندب جعله جهة يسراه ( وبدء بمقدم رأسه ) وهو منبت الشعر المعتاد مما يلي الوجه وكذا بقية الاعضاء ومقدم اليدين والرجلين وروس الاصابع ( وشفع غسله ) أى الوضوء ( وتثليته ) أى الغسل فالسلة الثانية فضيلة وكذا الثالثة على المشهور ( وهل الرجلان ) بكسر الراء ( كذلك ) فى ندب الشفع

والتثليث ( أو المطلوب ) فيهما (الانقاء) من الوسخ بلا حد خلاف (وهل تكره) الغسلة (الرابعة) والأولى الزائدة لبشمل غير الرابعة (أو تمنع خلاف) في التشهير عمله الرابعة المحققة بعد ثلاث موعة وأما للشكوك في كونها رابعة أو ثالثة فالحلاف فيها بالنديب والكراهة والرابعة بعد ثلاث لم توجب واجبة اتفاقا (وترتيب سنه) أي الوضوء بعضها مع بعض فيقدم غسل اليدين للكوعين على المضمضة وهكذا (أو) ترتيب سنه (مع فرائضه) أي الوضوء فيقدم غسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه (وسواك) أي استنابك يعود أراك أو نحوه قبل الوضوء (وان باصبع) فيكفي ان لم يوجد عود (ك) سواك له (صلاة) فرض أو نفل (بعدت منه) أي السواك وكذا لتلاوة قرآن واتقاء من نوم وتغير فم (وتسمية) عند ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان مرجحان (وتشرع في غسل وتيمم) ندبا (وأكل وشرب) استئنا (و) تشرع (في ذكاة) وجوبا شرطا في صحتها (و) ندبا في (ركوب دابة) وزيادة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون (وسقينة ودخول وضده) أي خروج (لنزل) ويزيد في دخوله اللهم اني أسألك خير المخرج وخير المولج وسورة الاخلاص والفاتحة وآية الكرسي (ومسجد ولبس) لكتوب ونزعه (وغلاق باب) وفتحها (وإطفاء مصباح) وإيقاده (ووطء) غير منهي عنه (وصعود خطيب منبرا) لحطبة جمعة (١٧) أو غيرها (وتعميض ميت) بعد تحقق موته (ولحده) أي إرقاده في قبره

(ولا تندب) بل تكره  
(اطالة الفرة) أي الزيادة في  
الفصل أو المسح على محل  
الفرض لأنها من الغلو في  
الدين (و) لا يندب (مسح  
الرقبة) بالماء بعد مسح  
الأذنين بل يكره لأنه من  
الغلو في الدين (و) لا يندب  
(ترك مسح الأعضاء) أي  
تنشيفها من أثر الوضوء

أَوِ الْمَطْلُوبُ الْإِتْقَانُ وَهَلْ تَكْرَهُ الرَّابِعَةَ أَوْ تَمْنَعُ خِلَافَ وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ مَعَ قَرَأَتِهِ  
وَسَوَالُكَ إِنْ بَاصْبَحَ كَصَلَاةٍ بَمَدَّتْ مِنْهُ وَتَسْمِيَةٌ وَتَشْرَعُ فِي غُسْلِهِ وَتَتِمُّهُ وَأَكْلَهُ  
وَشُرْبَهُ وَذَكَاءَهُ وَرُكُوبَ دَابَّتِهِ وَسَقِينَتَهُ وَدُخُولَهُ وَضَدَّهُ لِمَنْزِلِهِ وَمَسْجِدِهِ وَلُبْسَهُ وَغَلَقَ  
بَابَ وَإِطْفَاءَ مِصْبَاحِهِ وَوُطْءَ وَصُغُودِ خَطِيبٍ مِنْبَرًا وَتَعْمِيزِ مَيْتٍ وَلَحْدِهِ وَلَا تُفَدِّبُ  
إِطَالَةَ الْفُرَّةِ وَمَسْحَ الرِّقْبَةِ وَتَرَكَ مَسْحَ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهَا  
وَنَدْبِهَا قَوْلَانِ قَالَ كَشَّكَهُ فِي صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ  
(فصل) نَدِبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ وَمُنْعَ بَرَخْوَةٍ نَجَسٍ وَتَعْيِينَ الْقِيَامِ وَاعْتِمَادُ  
عَلَى رِجْلِهِ وَاسْتَنْجَاءُ يَدَيْهِ يُسْرِيْنَ وَبَلَّهَا قَبْلَ لَقِيٍّ الْأَذَى وَغَسْلُهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ  
وَسَرُّهُ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مَزِيلِهِ وَتَوَرُّهُ

(٣ - جواهر الاكليل - اول) بالنديل ونحوه بل هو جائز (وان شك) المتوضي (في) اتصاف غسلة أراد فعلمنا  
(بثالثة) فعملها مندوب او رابعة فتكره او تحرم (ففي كراهتها) أي الغسلة المشكوك فيها خوف الوقوع في للنهي عنه واستظهره  
في الشامل قال ابن ناجي وهو الحق (ونديها) استصحابا للاصل وهو ليس مستنكحا (قولان) مستويان عند المصنف (قال)  
أي للمازري من نفسه مغرجا على القولين في الشك في الغسلة (كشكه) أي الشخص (في) ليلة (يوم عرفة هل) اليوم الذي  
يلبها يوم عرفة فينوي صومه أو (هو العيد) فلا ينوي صومه ففي كراهة نية صومه خوف الوقوع في صوم العيد للمنوع  
ونديها استصحابا للاصل قولان (فصل) في آداب قضاء الحاجة (ندب لقاضي) أي من يريد قضاء (الحاجة) بولا كانت أو غائطا  
(جالوس) بمكان رخو طاهر لأنه أستر لعورته مع أمنه من تنجس ثيابه (ومنع) أي كره الجالوس (مكان) (رخو) أي لين كتراب  
ورمل (نجس) بنجاسة رطبة يخشى ان جلس فيه تنجس ثيابه بها (وندي) له (اعتاد) حال قضاء الحاجة (على رجل) يسرى  
بالميل عليها ورفع عقب اليمنى لأنه أعون على خروج الفضلة (و) ندب (استنجاء) أي ازالة ما على المخرج بماء أو جامد  
(بيد) أعنى (يسرين) فقله أعنى يسرين مصب الندب (و) ندب (بلها) أي اليد اليسرى (قبل لقي) أي (و) ندب  
(غسلها بكتراب بعده) أي بعد لقي الذي بها جافة فان بلها قبله فلا يندب غسلها بكتراب هذا هو المراد وان خالف ظاهر  
العبارة (و) ندب (ستر الى محله) أي ادامته حال انحطاطه للجالوس لقضاء الحاجة (و) ندب (اعداد) أي اجزاء (مزيله) أي  
الاذى قبل جلوسه لقضاء الحاجة (و) ندب (وتره) أي ايتار ما يستعمله من المزيل الجامد ان أبقى الشفع الى سبع فان أتمى

بأن فلا يطلب بتاسع (و) ندب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره إلا من اعتاد قطر بوله إذا مضى الماء دبره (و) سب (نمر بيج فخذيه) أى إبعاد أحدهما عن الآخر حال قضاء الحاجة والاستنجاء (و) ندب (استرخاؤه) قليلا حال الاستنجاء لئلا تنقبض تكاميش دبره على الأذى (و) ندب (نظية رأسه) حال قضاء الحاجة حياة من الله ولائكته (و) ندب (عدم التفاته) للآليرى ما يخاف منه فيفزع فيقوم فينجس ثوبه وبدنه ويندب قبل الجالس ليطمئن (و) ندب (ذكر ورد بعده) أى بعد القضاء والاستنجاء والانتقال الى محل طاهر نحو غفرانك أو الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني (و) ندب ذكر ورد (قبله) أى دخول محل القضاء وهو بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الحبث والحباث الرجس النجس الشيطان الرجيم (فان فات) الله كرك القبل بنسيانه حتى دخل محل القضاء (ف) يذكر القبل ندبا (فيه) أى محل القضاء (ان لم يعد) أى يتخذ قضاء الحاجة كصحراء وموضع خرب (و) ندب (سكوت) حال القضاء والاستنجاء فلا يشمت عاطسا ولا يحمد ان عطس ولا يحكى أذا ناولا ولا يرد سلاما (ال ل شئ) (مهم) أى مطلوب وجوبا كاتخاذ أعمى من هلاك أو شدة ضرر (و) ندب (بالفضاء) أى بالصحراء (تستر) أى مبالغة في الستر (و بعد) عن أعين الناس بحيث لا يرى جسمه بنحو شجر (و) ندب (اتقاء حجر) لانه مسكن الجن والهوام كالافاعي والمقارب (و) ندب اتقاء مهب (ريج) ائلا ترد عليه بوله فيتنجس ثوبه وبدنه (و) وجب اتقاء (مورد) لأذية الواردين قبله نونه (و) اتقاء (طريق) يمر الناس فيه للماء او غيره (و) اتقاء (ظل) شأنه الاستظلال به ومثله مجلسهم بشمس في الشتاء (و) ندب اتقاء (صلب) بضم الصاد أى شديد متنجس بنجاسة (١٨) رطبة فان جلس نجست ثيابه وان قام رد عليه بوله

وَتَقْدِيمُ قَبْلِهِ وَتَقْرِيجُ فَخِذَيْهِ وَاسْتِرْخَاؤُهُ وَنَظِيَّةُ رَأْسِهِ وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدِهِ وَقَبْلُهُ فَإِنْ فَاتَ فَعَيْهِ إِنْ لَمْ يَمُدَّ وَسَكُوتُ إِلَّا أَلْهَمَهُ وَبِالْفَضَاءِ تَسْتَرْ وَبُعْدُ وَاتِّقَاءُ جُحْرِ وَرَيْجٍ وَمَوْرِيدٍ وَطَرِيقٍ وَشَطْرٍ وَظِلٍّ وَصُلْبٍ وَيَكْنِيفُهُ نَحْيٌ ذِكْرُ اللَّهِ وَيُقَدِّمُ يُسْرَاهُ دُخُولًا وَيُعْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدِهِ وَالْمَنْزِلُ يُعْنَاهُ بَهْمًا وَجَازَ بِمَنْزِلِهِ وَطَاءَ وَبَوَّلَ مُسْتَقْبِلَ قَبْلِهِ وَمُسْتَدِيرًا وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ وَأَوَّلَ بِالسَّاتِرِ وَبِالْإِطْلَاقِ لَافِي الْفَضَاءِ وَبِاسْتِرْخَاءٍ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ لَا الْقَمَرَيْنِ وَبَيْتِ الْقُدْسِ \* وَوَجِبَ اسْتِبْرَاءُهُ بِاسْتِفْرَافٍ أَخْبَثِيهِ مَعَ سَلْتِ ذِكْرِهِ وَنَتْرَ خَفَاً

فيجنبه قائما وجالسا (ويكنيف) أى عند دخوله (نحى) بفتح النون والحاء مشددة أى أبعد واجتنب ندبا (ذكر الله) فيكره فيه غير القرآن ويحرم فيه القرآن قبل خروج الحدث وحاله وبعده (ويقدم يسراه)

(دخولا) لكل دنى ككنيف وحمام (و) يقدم (عناه) ندبا (خروجا) منه وذلك عكس دخول وندب (مخرج) فيقدم بمناه ندبا في دخوله ويسراه ندبا في خروجه (والمزل) يقدم (عناه) ندبا (بهما) أى في دخوله والخروج منه (وجاز بمنزل وطء) لخليلة (وبول) وغائط حال كونه (مستقبلا) القبلة (ومستديرا) لها وهذان مصب الجواز ان اضطر اليه ولم يمكنه التحول عنه بل (وان لم يلجأ) بضم اللام تحت بأن أمكنه التحول عنه بلا مشقة (وأول) أى فهم كلام المدونة الدال على جواز الوطء والبول في المنزل مع الاستقبال أو الاستدبار بلا اضطرار اليه (بالسائر) بين الشخص وبين القبلة فان كان بلا ساتر فلا يجوز (و) أول أيضا (بالاطلاق) عن التقييد بالسائر (لا) يجوز استقبال أو استدبار بوطء أو حاجة (في الفضاء) أى الصحراء بلا ساتر (و) في جواز لوطء والحاجة مع الاستقبال أو الاستدبار في الفضاء (بستر) بكسر السين أى مع ساتر بين الشخص والقبلة ومنعهما (قولان) سنان عند المصنف (تحتملهما) أى المدونة (والمختار) للخمى منها (الترك) أى للوطء والحاجة مستقبلا ومستديرا في الصحارى تعظيما للقبلة (لا) يحرم استقبال أو استدبار (القمرين) أى الشمس والقمر في وطء أو حاجة (و) لا استقبال أو استدبار (بيت المقدس) بهما ولو بلا ساتر (ووجب استبراء) بعد قضاء الحاجة (باستفراغ) أى إفراغ وتخليص مخرجيه من (أخبيته) أى البول والغائط (مع سلت ذكر) من أصله بسببته وإبهامه من اليسرى الى كمرته (ونتر) أى نفص ذكر يميننا وشمالا لاخراج البول المنجس (خفا) أى السلت والنتر ندبالان قوتيهما تؤدي لعدم انقطاع البول من الذكر لانه كالضرع كلما سلت ونتر بقوة أعطى البلبل وترخى عروقه وتضعف مثانته فلا



تمسك البول ويصير سلسا وحد السلت والنثر غلبة الظن بانقطاع المادة ولو بمرة ( وندب جمع ماء وحجر ) في الاستنجاء بأن يزيل عين الحبث بنحو الحجر ثم يغسل المحل بالماء ( ثم ماء ) وحده ( وتعين ) أى الماء ( في الاستنجاء ) من ( منى ) خرج بلذة معتادة من تيمم لمرض أو عدم ماء ( و ) تعين الماء في الاستنجاء من ( حيض ونفاس ) لمرضة أو عادمة للماء أو كان سلسا فارقا يوما والا عفى عنه ( و ) تعين الماء في الاستنجاء من ( بول امرأة ) لتعديه مخرجه الى مقعدتها غالبا ( و ) تعين الماء في الاستنجاء من بول أو غائط ( منتشر عن مخرج ) انتشارا كثيرا بوصوله الى الألية أو عمومها جل الحشفة ( و ) تعين الماء في الاستنجاء من ( منى ) خرج بلذة معتادة والا كفى فيه نحو الحجر ( يغسل ) أى مع وجوب غسل ( ذكره كله ) على المعتمد ( ففى ) وجوب ( النية ) لرفع الحدث عن الذكر بناء على انه تعبد وعدم وجوبها بناء على انه معلق بإزالة النجاسة قولان مستويان عند المصنف ( وفى بطلان صلاة تاركها ) أى النية مع غسل كل الذكر بناء على انها واجب بشرط وعدمه بناء على انها واجب غير شرط قولان كذلك ( أو ) بطلان صلاة ( تارك ) غسل ( كله ) أى لذكر وغسل بعضه ولو محله فقط بنية أولا وعدمه ( قولان ) مستويان عند المصنف فقد حذفه من الاولين لدلالة هذا عليه ( ولا يستنجى ) أى يكره الاستنجاء ( من ) خروج ( ریح ) من دبر بصوت أولا وهو طاهر ( وجاز ) أى الاستنجاء لانه يشمل الإزالة بالماء وبالجماد والاستنجاء قاصر على الثانى ( بياس ) أى جاف من اجزاء الارض أولا كخرقة وصوف ( ١٩ ) غير متصل بحيوان والا كره ( طاهر منق ) أى مزيل لعين الحبث

وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٌ ثُمَّ مَاءٌ وَتَعَيَّنَ فِي مَنِيِّ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَيُؤَلِّمُ امْرَأَةً وَمُنْتَشِرٌ  
عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرٍ وَمَنْدَى يَغْسَلُهُ ذَكَرُهُ كُلُّهُ فَفِي الْفَيْتَةِ وَبُطْلَانٍ صَلَاةٍ تَارِكُهَا أَوْ  
تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ وَلَا يَسْتَنْجِي مِنْ رِيحٍ وَجَازَ بِيَّاسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا  
مُحْتَرَمٍ لَا مُبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَمُحَدَّدٌ وَمُحْتَرَمٌ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ وَذَهَبٍ  
وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ وَعَظْمٍ وَرَوْثٍ فَإِنْ أَتَقَّتْ أَجْزَأَتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ  
( فصل ) نَقِضَ الْوُضُوءُ بِمَحْدَثٍ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُتَعَادُ فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودَ  
وَأَوْ بِلَلَةٍ وَبِسَلْسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ كَسَلْسٍ مَذَى قَدَرٍ

( غير مؤذ ولا محترم ) بفتح  
الراء ( لا ) يجوز ( مبتل )  
محترز بياس ( ولا )  
بـ ( نجس ) كعظم ميتة  
وروث محرم أو مكروه  
وعذرة ( و ) لا يجوز  
الاستنجاء بشيء ( أملس )  
كزجاج وقصب محترز

منق ( و ) لا ( محدد ) كسكين ومكسور زجاج محترز مؤذ ( و ) لا بشيء ( محترم ) أى له حرمة لطعمه أو شرفه أو حق الغير محترز  
لا محترم وبينه بقوله ( من مطعم ) لآدمى ولو لدواء أو اصلاح فيشمل الملح ( ومكتوب ) ولو بخط أعجمى ولو كان مدلوله باطلا  
( وذهب وفضة ) وجوهر وياقوت من كل نفيس ( وجدار ) وقف أو ملك غير وكره بملكه ( و ) كره الاستنجاء ( بـ ) روث وعظم  
طاهرين لان الاول علف دواب الجن والثاني طعامهم ( فان ) استنجى بشيء من هذه المذكورات ( أتقت ) المحل من  
عين الحبث ( اجزأت ) في الاستجمار المطلوب ولا يعيد الصلاة التى صلاحها بدون غسل بالماء وان لم تنق كالنجس والمبتل  
والاملس فلا تجزى وشبهه في الاجزاء بشرط الاتقاء قوله ( كـ ) الاستجمار ( بـ ) اليد ودون الثلاث ( من نحو الاحجار هذا هو  
المشهور وقال أبو الفرج لا يجزى دون الثلاث المنقى ( فصل ) في نواقض الوضوء وهى ثلاثة أقسام أحداث وأسباب  
وغيرها وهو الردة والشك ( نقض الوضوء بحدث وهو الخارج ) فلا نقض بالداخل كعود وأصبع وحقنة ( المعتاد ) فلا نقض بغير  
المعتاد كدم وقيح وحصى ودود ( فى ) حال ( الصحة ) للشخص فلا نقض بالخارج فى حالة المرض كالسلس بشرطه الآتى ( لاصحى  
ودود ) خرجا بلا بلة بل ( ولو ) خرجا ( ببلة ) أى مع بول أو غائط غير متفاحش بحيث ينسب الخروج فى العرف لاصحى والدود  
لا للبول والغائط والا نقضا ( و ) نقض الوضوء ( بسلس ) أى خارج بلا اختيار من بول أو منى أو منى أو دوى أو غائط أو  
ريح ( فارق أكثر ) الزمن أى ارتفع عن الشخص زمانا يزيد على النصف فان لازمه كل الزمن أو أكثره أو نصفه فلا نقض وهذه  
طريقة المغاربة وطريقة العراقيين انه لا ينقض مطلقا غير انه يندب الوضوء منه ان لم يلزم كل الزمان ( كسلس مذى قدر )

الشخص (على رفعه) بتداو أو تسرا أو تزوج أو صوم لا يشق عليه (ونذب) أى الوضوء (ان لازم) أى السلس (أكثر) الزمن وأولى ان لازم نصفه لان لازم جميعه وعمل النذب من ملازم الأكثر اذا لم يشق (لا) ان (شق) أى صعب الوضوء على الشخص (وفي اعتبار الملازمة) بمداومة أو كثرة أو مساواة أو قلة (في وقت الصلاة) وهو من زوال الشمس الى طلوعها من اليوم التالى وعدم اعتبار ما بين طلوع الشمس الى زوالها فانه ليس وقت صلاة مفروضة واختاره كثير منهم ابن عرفة (أو مطلقا) عن تقييده بكونه وقت صلاة فيعتبر ما بين طلوع الشمس وزوالها وهو اختيار ابن عبد السلام (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (من مخرجه) المعتادين فلا نقض بخروج ريح من قبل أو بول من دبر (أو) الخارج من (ثقبه) تحت العدة (ف) الخارج من ثقبه تحتها حدث ينقض الوضوء (ان انسدا) أى المخرجان أى لم يخرج الخارج منهما (والا) أى وان لم تكن الثقبه تحت العدة مع انسدادها بأن كانت فوق العدة أو كانت تحتها وخارج الخارج المعتاد منهما ومن أحدهما (ف) كونه الخارج منها حدثا ناقضا وكونه ليس حدثا ناقضا (قولان) مستويان عند المصنف (و) نقض الوضوء (بسببه) أى الحدث (وهو زوال عقل) بجنون أو إغماء أو سكر أو شدة هم قال الامام مالك رضى الله عنه من حصل له هم أذهل عقله فليتوضأ (وان) كان زواله (بنوم ثقيل) بأن لم يشعر بالصوت المرتفع بقربه أو بسقوط شيء من يده وهو لا يشعر وطال بل (ولو قصر) النوم الثقيل (لا) ينتقض الوضوء بنوم (خف) لعدم ستره العقل ان قصر بل ولو طال (ونذب) الوضوء (ان طال) النوم الخفيف (وليس) بضو أصلى أو زائدا حس (٣٠) وتصرف كاخوته (يلتذ صاحبها) أى قاصد اللبس لامسا كان

على رفعه ونذب ان لازم أكثر لا إن شق وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد من مخرجه أو ثقبه تحت العدة إن انسدا وإلا قولان وبسببه وهو زوال عقله وإن بنوم ثقيل ولو قصر لا خف ونذب إن طال وليس يلتذ صاحبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل وأول بالخطيف وبالإطلاق إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا إلا القبله بفهم مطلقا وإن بكره أو استغفاله لا إوداع أو رحمة ولا لذة بنظره كأنما ظر ولذة بمحرمه على الأصح ومطلق مس ذكره

أو ملموسا (به) أى اللبس (عادة) أى التذاذا معتادا لغالب الناس فلا نقض بلبس جسد أو فرج صغيرة لانتهى مادة ولو قصد اللذة ووجدها ومحرم فلا ينقض لمسها قصدا بلا وجود لذة فان

وجدت نقض على المعتد ان كان اللبس الذى يلتذ به عادة لبدن بل (ولو لظفر أو شعر) أو سن المتصل متصلة ومن يلتذ به عادة الامر والذى لم تتم لحينه (أو) كان اللبس فوق (حائل) وظاهر المدونة الاطلاق (وأول) أى اختلف شارحو المدونة في فهم المراد من الحائل فأوله ابن رشد (بالخطيف) أى الذى يحس اللبس فوقه بطراوة الجسد فان كان كثيفا مانعا ذلك فلا ينقض اللبس فوقه (و) أوله ابن الحاجب (بالاطلاق) للعائل عن تقيده بكونه خفيفا فينقض اللبس من فوق الكثيف مالم تعظم كثافته ومحل التأويل مالم يقبض اللبس على شيء من جسد الملموس بيده والاتفق على النقض (ان قصد) اللبس بلبسه (اللذة) سواء حصلت أولا (أو) لم يقصدها به (ووجدها) أى اللذة حين لمسه لا بعده فانها حينئذ من اللذة بالفكر وهى لا تنقض (لا) ان (انتفيا) أى قصد اللذة ووجدانها (الا القبله بفهم) أى عليه فتنقض نقضا (مطلقا) عن تقييده بقصد اللذة أو وجدانها لانها لا تنفك عن وجدانها غالبا والنادر لاحكامه (وان) حصلت (بكره) أى اكراه (أو استغفال) للمقبل بالفتح بشرط أن لا تكون لوداع أو رحمة (لا) ان كانت (لوداع) للمقبل بالفتح عند ارادة فراق (أو) (لرحمة) أى شفقة عليه عند وقوعه في شدة (ولا) ينقضه (لذة بنظر) لمرأة مثلا ولو تكرر النظر (كأنما ظر) أى انتشار ذكر فلا ينقض ولو طال زمنه وعمله اذا لم يمد والا فينقض (ولا) ينقضه (لذة بمحرم) بقرابة أو رضاع أو صهر سواء قصدها فقط أو وجدها فقط أو قصدها ووجدها (على الاصح) عند ابن الحاجب وقال ابن رشد وللزرى ان قصدها ووجدها أو وجدها فقط هفت وان قصدها ولم يجدها فلا نقض الا اذا كان شأنه ذلك لدناءة خلقه (و) ينقض الوضوء (مطلقا) أى ليس للمطلق عن تقييده بالقصد والوجدان أو التعمد والالتذاذ أو كونه من الكمرة أو من غيرها (ذكره) أى اللبس ومس ذكر

غيره يجرى على حكم اللبس من تقييده بالقصد أو الوجدان ( المتصل ) فبس النقطع لا ينقض وبقى شرط كون اللبس بالغاً وروى شرط عدم الحائل وروى بلا حائل كئيف ان كان اللبس ذكرًا محققاً بل ( ولو ) كان ( خنثى مشكلاً ) وأشار بلو الى الرد على من يقول بأن مس الخنثى المشكل ذكره لا ينقص ( يبطن أو جنب الكف ) فالس بظهر الكف لا ينقض ( أو ) يبطن أو جنب ل ( أصبغ ) ورأس الأصبع كجنبه غير معتبر منه الظفر ( وان زائداً حس ) وتصرف كاخوته ( و ) ينقض الوضوء ( بردة ) أى رجوع عن الاسلام بعد تهرره ولو كان المرتد صبياً لا اعتبار ردة وان لم تجر عليه أحكامها الا بعد بلوغه ( و ) نقض ( بشك ) أى تردد مستو وأولى الظن لا الوهم ( فى ) حصول ( حدث ) أى ناقض غير ردة فشم السبب أيضاً ( بعد طهر علم ) أو ظن أى محقق أو مظنون والشك انما هو فى الناقض فقط ( الا ) الشك ( المستنكح ) بكسر الكاف أى الآتى كل يوم وليلة ( و ) نقض ( بشك فى ) الـ ( سابق ) من ( هما ) أى الوضوء والحدث سواء كانا محققين أو مظنونين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً أو مظنوناً والآخر مشكوكاً أو أحدهما محققاً والآخر مظنوناً فهذه ست صور ( لا ) ينتقض الوضوء ( بمس دبر أو أنثيين ) لنفسه ومسهما لغيره يجرى على حكم اللبس ( أو ) بمس ( فرج صغيرة ) لانتنتهى عادة ولو قصد اللذة ولم يجدها فان وجدها ففيل ينتقض وضوءه ( و ) لا ( بمس ) أو فليس ( وأكل لحم جزور ) أى ابل ( وذبح وحجامة وفصد وفهقهة ) ( ٣١ ) صلاة ( و ) لا ( بمس امرأة فرجها ) ألفت أم لا قبضت عليه

ألم لا هذا ظاهر الدونة ( وأولت أيضاً ) أى كأولت بعدم النقض مطلقاً ( بعدم اللطاف ) وهو ادخال بعض يدها فى فرجها فان ألفت قض ( وندب غسل فم ) ويد ( من ) أكل ( اللحم ) شرب ( لبن ) قيده ابن عمر بالحليب لانه الذى فيه دسومة ( و ) ندب ( تجديد

المتصل ولو خنثى مُشكلاً يبطن أو جنب لَكَفٍ أو أصْبَغَ وان زائداً حَسَّ ويردُّ وبشك في حدث بعد طهر علم إلا المُستَنكح وبشك في سابقهما لا بمس دبر أو أنثيين أو فرج صغيرة وقى وأكل لحم جزور وذبح وحجامة وفصد وفهقهة بصلاة ومس امرأة فرجها وأولت أيضاً بعدم اللطاف وندب غسل فم من لحم ولبن وتجديد وضوءه ان صلى به ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يبد ومنع حدث صلاة وطوافاً ومس مصحف وان بقصيب وحمله وان بملقة أو وسادة إلا بأمتعة قصدت وان على كافر لا درهم وتفسير ولوح لمعلم ومعلم وان حائضاً وجزء لمعلم وان بلغ وحرز بسائر وان لحائض

( فصل ) يجب غسل ظاهر الجسد بماء وان بنوم

وضوء) لصلاة ولو نفلاً أو طواف ( ولو ) أحرم بصلاة فرض أو نفل جازماً أو طناً الطهرو ( شك فى ) أثناء ( صلاته ) فى انتقاض وضوءه قبل احرامه أو بعده وعدمه وجب عليه اتمامها ( ثم ) ان ( بان ) أى ظهر له وهو فيها أو بعد تمامها ( الطهر لم يدها ) وان بان له الحدث أو استمر شاكا أعادها وجوباً بوضوء جديد هذا قول مالك وابن القاسم وقال أشهب وسحنون تبطل صلاته بمجرد شكه فيقطعها ( ومنع حدث صلاة ) فرضاً أو نفلاً وسجدة تلاوة وصلاة جنازة ( وطوافاً ) ركناً أو واجباً أو مندوباً ( ومس مصحف وان ) مسه ( بقصيب ) أى عود ( و ) منع حدث ( حمله ) أى للمصحف بيده بل ( وان بملقة أو وسادة ) أى فى كل حال ( الا ) حمله ( بأمتعة ) أى معها ( قصدت ) أى الامتعة وحدها بالحل فيجوز ان حملت على مؤمن بل ( وان ) حملت ( على ) شخص ( كافر ) فان قصد المصحف وحده بالحل أو قصداً معاً فلا يجوز ( لا ) يمنع الحدث مس وحمل ( درهم ) أو دينار فيه شيء من القرآن ( و ) لا ( تفسير ) ظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة متوالية ومسها أقصدا وهو كذلك عند ابن مرزوق ( و ) لا ( لوح لمعلم ) بضم الميم ( ومعلم ) كذلك حال التعليم فيجوز لهما ان لم يكونا حائضين بل ( وان ) كان أحدهما ( حائضاً ) لا جنباً لتمكنه من الغسل ( و ) لا يمنع الحدث مس أو حمل ( جزء ) من مصحف ( لمعلم ) وكذا للمعلم على المعلم ان كان المعلم صبياً بل ( وان بلغ ) المعلم أو حاضراً لا جنب ( و ) لا يمنع حمل ( حرز ) من آيات قرآن ( بسائر ) عليه يصونه منه وصول أذى اليه ( وان لحائض ) ونفساء وجنب لا لكافر لان استيلاءه عليه اهانته ( فصل ) فى موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته ( يجب غسل ظاهر الجسد بـ ) سبب خروج ( منى ) من رجل أو امرأة ( وان ) خرج للمنى من رجل أو امرأة ( بنوم )

أى فى حاله بلذة معتادة أو غير معتادة أو بلالة أولم يشعر بخروجه فى حال يومه ووجده بعد تيقظه لعدم ضبط النائم حاله (أو) وان خرج فى يقظة أو نوم (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جاع) بأن نظراً وتفكراً أو باشر أو رأى أنه يجامع فالتذو أنظر ثم ذهبت لذته وارنحى ذكره ثم خرج منه بعد تيقظه (و) الحال أنه (لم يغتسل) قبل خروج منيه وكذا ان كان اغتسل قبله لان غسله لم يصادف محله (لا) يجب الغسل بخروج اللى يقظة (بلا لذة) بأن كان سلساً أو لضرية أو طرية أو لدغة عقرب (أو) خروجه بلذة (غير معتادة) كنزوله فى ماء حار أو حك جرب بغير ذكره فالتذو أمنى (ويتوضأ) وجوباً من خروج منيه بلا لذة أو بلذة غير معتادة (كن جامع) بتغيب حشفته فى فرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم أمنى) فعليه الوضوء دون الغسل لتقدمه بعد وجوبه والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها (و) لو صلى بعد غسله من الجماع بلا منى ثم أمنى (فلا يعيد الصلاة) وكذا من التذو بلا جاع وتوضأ وصلى ثم أمنى فعليه الغسل ولا يعيد الصلاة (و) يجب غسل جميع الجسد (سبب مغيب حشفة) أى رأس ذكر (بالغ) ولو بلا انتشار ولا تزال (لا) يجب الغسل بمغيب حشفة (مراهق) أى مقارب البلوغ ولا على موطأاته البالغة مالم تنزل (أو قدرها) أى يجب الغسل بمغيب قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدوتها (فى فرج) أى قبل أو دبر من آدمى بل (وان) كان الفرج (من بهيمة) ان كان من حى بل (و) ان كان من (ميت) آدمى أو غيره بشرط اطاقة ذى الفرج والا فلا غسل ان لم ينزل (ونذب) أى الغسل (لمراهق) ولا يندب لموطأاته ولو كانت بالغة مالم تنزل والا وجب عليها (كصغيرة وطئها بالغ) لاصي تشبيهه فى نذب الغسل للصغيرة التى وطئها بالغ (لا) يجب الغسل (٢٢) على المرأة بمنى وصل للفرج) بلا جاع فيه (ولو التذت) بوصوله له مالم

تزل (و) يجب الغسل  
(ب) سبب خروج (حيض و)  
بسبب (نفاس) بوضع ولد  
١ دم) معه أو قبله له أو  
بعده فلو خرج الولد بلا دم  
فلا يجب عليها غسل بل  
ينذب وعلى هذا اقتصر  
الخمى (واستحسن)  
وجوب الغسل بسبب  
الولادة بدم (و بغيره) أى الدم أى استحسنة ابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح  
من روايتين عن مالك (لا) يجب الغسل (ب) سبب (استحاضة) أى دم علة ومرض (ونذب لا نقطاعه) أى دم  
الاستحاضة للتنظيف وتطبيب النفس (و يجب غسل) أى اغتسال (كافر) أصلى أو مرتد ذكر أو أنثى (بعد) نقطه  
بما يدل على (الشهادة) منه لله تعالى بالوحدانية ولسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة (بما) أى بسبب موجب  
(ذكر) بضم فكسر أى فى قوله بمنى وبمغيب حشفة بالغ وبمحيض ونفاس فان لم يوجد شئ منها بأن بلغ الكافر بالسن  
مثلاً وأسلم فلا يجب عليه الغسل بل يندب هذا قول ابن القاسم وقيل يجب غسله مطلقاً تعبدًا وشهره الفاكهاني (وصح)  
أى غسله (قبلها) أى الشهادة (و) الحال أنه (قد أجمع) أى عزم (على الاسلام) وجزم به لان تصديقه بقلبه وعزمه على  
الاسلام ايمان صحيح (لا) يصح (الاسلام) من الكافر قبل نقطه بالشهادتين أى الاسلام الظاهرى الذى تنبى عليه الأحكام الشرعية  
من ارث مسلم ونكاح مسلمة وغسل وصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين اذ النطق بهما شرط فى صحته (الا لعجز) عنه بخرس  
ونحوه مع قيام القرينة على تصديقه بقلبه فيحكمه بالاسلام وتجربى عليه أحكامه (وان شك) من وجد بشوبه أو فرجه أو بدنه بللاً (أو)  
هو (مذى أو منى) شكاستويا (اغتسل) وجوباً للاحتياط (و) ان لم يدر أى نومة حصل فيها المشكوك فيه وكان صلى صلوات  
قبل اطلاعه عليه (أعاد) بعد غسله الصلوات التى صلاحها (من آخر نومة) أى وقت اطلاعه عليه (لتحققه) أى اللنى ولم يدر  
وقت خروجه منه (و واجبه نية وموالاته ك) نية وموالاته (الوضوء) فى سائر أحكامها من كونها عند أول مفعول وعدم ضرر اخراج بعض  
للسباحات الى آخر الأحكام (وان نوت) امرأة جنب وحائض أو نفساء بغسلها (الحيض) أو النفاس (والجنابة) معاً أى رفع

تزل (و) يجب الغسل  
(ب) سبب خروج (حيض و)  
بسبب (نفاس) بوضع ولد  
١ دم) معه أو قبله له أو  
بعده فلو خرج الولد بلا دم  
فلا يجب عليها غسل بل  
ينذب وعلى هذا اقتصر  
الخمى (واستحسن)  
وجوب الغسل بسبب

حدهما أو الاستباحة منهما (أو) نوت (أحدهما) أى الحيض والجنابة حال كونها (ناسية) أو ذاكرة (لآخر) ولم تخرجه  
 حصلا (أو نوى) للفتسل (الجنابة والجمعة) أو العيد أو الاحرام أى أثرهما فى غسل واحد بنيتها حصلا (أو) نوى بفسله الجنابة  
 ونوى به (نيابة عن) غسل (الجمعة) أو العيد أو الاحرام مثلا (حصلا) أى الفسلان وسقط طلبهما (وان) نوى الجمعة مثلا  
 و (نسى الجنابة) انتفيا لان غسل نحو الجمعة لا يصح مع قيام الجنابة (أو) نوى بفسله الجمعة و (قصد) به (نيابة عن) غسل (ها)  
 أى الجنابة (انتفيا) أى فلا يحصل مانواه ولا مانسيه فى الاولى ولا مانواه ولا مانوى النيابة عنه فى الثانية (و) واجبه (تخليل  
 شعر) ولو كشيئا على الاشهر (وضفت) أى جمع وتحريك (مضفوره) ليعمه بالماء (لا) يجب (نفضه) أى حل ضفر الشعر  
 للمضفور اذا كان مرخيا بحيث يدخله الماء ولم يضفر بثلاثة خيوط بان ضفر بنفسه أو بخيط أو بخيطين فان اشتد أو ضفر بخيوط  
 وجب نفضه (و) واجبه (ذلك) أى امرار عضو أو غيره على المغسول (ولو بعد) صب (الماء) وتقاطره عن الجسد مالم يحف الجسد  
 (أو) ولو ذلك (بخرقة) بان يسك طرفيها بيديه ويمرها على نحو ظهره (أو) ذلك بـ (استنابة) لحيثه عند عدم القدرة عليه  
 بيد أو خرقة (وان تعذر ذلك سقط) وجوبه ويكفى التعميم بالماء (وسننه) أى الفسل ولو مندوبا (غسل يديه) الى كوعيه  
 مرة ويندب الشفع والتثليث (أولا) أى قبل الاعتراف (٢٣) بهما من ماء يسير راكدا والا فلا تشرط الاولى

فى السنية ومسح (صباح  
 أذنيه) ويجب عليه غسل  
 باقى أذنيه بان يكفيهما  
 على كفه بملاوة ماء حتى  
 يعمهما ولا يصب للماء فيهما  
 لانه يضفره (ومضمضة)  
 مرة (واستنشاق) مرة  
 (وندب بدم) بعد غسل  
 يديه لكوعيه (بازالة  
 الأذى) أى النجاسة عن

أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً الْآخِرَ أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةً عَنِ الْجُمُعَةِ حَصَلًا وَإِنْ  
 نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةً عَنْهَا انْتَفِيًا وَتَخْلِيلُ شَعْرٍ وَضَعْتُ مَضْفُورَهُ لَا تَقْضُهُ وَدَلَّ  
 وَلَوْ بَمَدِّ الْمَاءِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ \* وَسُنَنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا  
 وَصَبَّاحُ أَذْنَيْهِ وَمَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ وَقَلَّةُ الْمَاءِ بَلَا حَتَّى كَغَسْلِ فَرْجٍ  
 وَضُوءُهُ كَامِلَةٌ مَرَّةً وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِينُهُ وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ وَقَلَّةُ الْمَاءِ بَلَا حَتَّى كَغَسْلِ فَرْجٍ  
 جُنُبٍ لِعَوْدِهِ لِلْجَمَاعِ وَضُوءُهُ لِنَوْمِهِ لَا تَيْمُمُهُ وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِجَمَاعٍ وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ  
 مَوَانِعَ الْأَصْفَرِ وَالْقِرَاءَةِ إِلَّا كَاتِبَةً لَتَعُوذٍ وَنَحْوَهُ وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا كَكَاْفِرٍ  
 وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ وَلِلْمَتَّى تَدْفُقُ وَرَائِحَةُ طَلْعٍ

بدنه ان كانت فيه (ثم أعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر غسل رجليه الى آخر غسله (مرة) فلا يشفع ولا يثلث فلا فضلة فى تكراره  
 بل هو مكروه كما نقله عياض عن بعض شيوخه (و) ندب بدء (بأعلاه) أى للفسل بيمينه وشماله قبل أسفله (و) ندب بدء  
 (بميامنه) أى الأعلى قبل ميامره (و) ندب (تثليث رأسه) أى للفسل بثلاثة غرفات يعمه بكل غرفة (و) ندب (قلة) أى تقليل  
 (ماء) منقول لفسل عضو (بلا حد) أى تحديد للقليل بصاع أو أقل أو أكثر لاختلاف الاجسام والاحوال (كغسل فرج جنب)  
 جامع ولم يغتسل فيندب غسله (لعوده لجماع) للتي جامعها أو غيرها لتقوية العضو (و) (كوضوئه) أى الجنب ذكر اكان أو أنثى  
 (لنوم) أى عنده لينام طاهرا وقيل لينشط للفسل (لا) يندب للجنب الذى أراد النوم ان يأتى (تيمم) بناء على أن الوضوء  
 للنشاط للفسل (ولم يبطل) أى لا ينتقض وضوء الجنب للنوم بشيء من نواقض الوضوء بحيث يطلب بوضوء آخر للنوم (الا  
 بجماع) حقيقة أو حكما كخروج منى بلذة معتادة بغير جماع (وتمنع الجنابة موانع) أى ممنوعات الحدث (الاصفر) المتقدمة  
 فى قوله ومنع الحدث صلاة وطواف الخ (و) تمنع الجنابة (القراءة) بلا من مصحف ولو بحركة اللسان فقط وأما بالقلب فلا  
 إذ لا تعد قراءة شرعا (الا قراءة) (كآية لتعوذ) كآية الكرسي والاخلاص والمعوذتين (ونحوه) أى التعوذ كرقيا واستدلال  
 على حكم شرعى (و) تمنع الجنابة (دخول مسجد) ولو مسجد بيت هذا ان أراد الجلوس فيه بل (ولو مجتازا) أى مارا من  
 باب لياب (ك) شخص (كافر) ذكر أو أنثى فيحرم عليه دخوله ان لم يأذن له فيه مسلم بل (وان أذن) له فيه شخص  
 (مسلم) إلا لضرورة كعمارة لم تمكن من مسلم أو كانت من الكافر أئقن (وللمنى تدفق) فى خروجه (ورائحة طلع)

لذكر نخل (أو) رائحة (عجين) ومنى المرأة أصفر رقيق يخرج بلا تدفق (ويجزى) غسل الجنابة (عن الوضوء) فإذا أفاض الماء على يده أو اتمس فيه ودلكه بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الوضوء ولا رفع الأصغر فله الصلاة به والطواف إن لم يحصل منه ناقض الوضوء بعد غسله والا فلا يفعل شيئاً منها حتى يتوضأ ويجزى الغسل عن الوضوء إن لم يتبين عدم جنابته بل (وان تبين عدم جنابته) بعد غسله (و) يجزى (غسل) أعضاء (الوضوء) بنية رفع الأصغر (عن غسل محله) أى الوضوء بنية رفع الأكبر (ولو) كان (ناسياً لجنابته) حال وضوئه وتذكرها بعد ولو طال الزمن بين وضوئه وتذكره بشرط عدم الطول بعد التذكر (كغسل) (للمعة) أى محل لم يعمه الغسل فى غسل الجنابة نسياناً (منها) أى الطهارة الكبرى وهو من أعضاء الوضوء فتوضأ وغسله بنية الأصغر فيجزى عن غسله بنية الأكبر (وان) كانت اللعة التى فى أعضاء الوضوء ولم يعمها الغسل حصلت (عن جيرة) مسحها فى غسله ثم سقطت أو برأ محلها وغسله فى الوضوء بنيتها فيجزى عن غسلها بنية الغسل (فصل) فى مسح الخف بدلا عن غسل الرجلين فى الوضوء (رخص لرجل) أى ذكر ولو صبيا (وامرأة) أى أنثى ولو صبوية (وان) كانت (مستحاضة) أى نازلا من قبلها دم لاختلال مزاجها وبالح عليها لدفع توهم منعها من مسح الخف إذ يلزمه جمعها رخصتين (يحضر أو سفر) أى فيهما (مسح) نائب فاعل رخص مضاف لـ (جورب) بفتح الجيم وسكون الواو ملبوس رجل على هيئة الخف منسوج من قطن أو كتان أو صوف يسمى فى عرف أهل مصر شرابا (جلد) أى كسى بجلد (ظاهرة) أى أعلاه الذى يلى السماء (وباطنه) أى أسفله الذى يلى (٢٤) الأرض فليس المراد بظاهرة سطحه المحيط به من خارجه وبباطنه

أَوْ عَجِينَ وَيَجْزَى عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ وَغَسَلَ الْوُضُوءَ عَنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ وَلَوْ نَاسِيًا لْجَنَابَتِهِ كَلِمَةً مِنْهَا وَإِنْ عَنْ جَبِيْرَةٍ  
(فصل) رُخْصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسَحَ جَوْرَبَ جِلْدِ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَخَفَّ وَلَوْ عَلَى خَفٍّ يَلَا حَائِلَ كَطَيْنٍ إِلَّا الْمِهْمَازَ وَلَا حَدَّ بِشَرَطِ جِلْدِ ظَاهِرِهِ خَرَزَ وَمَسَرَ مَحَلَّ الْفَرْصِ وَأَمَكَنَ تَتَابُعَ الْمَشْيِ بِهِ بِطَهَارَةِ مَاءٍ كَمَلَتْ بَلَا تَرْفَهُ وَعَصِيَانٍ بِلَبْسِهِ أَوْ سَفَرِهِ فَلَا يُمَسَّحُ وَاسِعٌ وَمُخْرَقٌ قَدَرُ ثَلَاثِ الْقَدَمِ وَإِنْ يَشَكُّ بَلْ دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ كَمُفْتَحٍ صَغَرٌ أَوْ غَسَلَ

جميع محيطه من داخله  
المسح للرجل اذ تجليد  
الباطن بهذا المعنى ليس  
بشرط (و) مسح (خف)  
ملبوس على الرجلين  
مباشرة بل (ولو) كان  
ملبوسا (على خف) أو على  
جورب (بلا حائل) على  
أعلى الجورب أو الخف

(كطين) ولا يشترط عدم الحائل على أسفلهما لأن مسحه مندوب (الالمهماز) المركب على أعلى الجورب أو الخف رجليه فيغتفر للمسافر الذى شأنه ركوب الدابة (ولا حد) للزمن الذى يرخص المسح فيه بحيث يتمتع تعديه فلا ينافى نذب نزعه كل جمعة (بشرط جلد طاهر) ومثل الطاهر النجس العفو عنه وتقدم وخف ونعل من روث ودواب وبولها إن دلكتا (خرز) أى خيط فلا يصح المسح على المساويخ بلا شق وللملصوق بنحو غراء (وستر محل) الغسل (الفرض) من أطراف الأصابع إلى الكعبين (وأمكن تتابع المشي فيه أى الجورب) أو الخف ملبوس (بطهارة) فلا يمسح ملبوس بحدث أصغر أو أكبر (ماء) فلا يصح مسح ملبوس بتيمم (كملت) أى تمت الطهارة المائية حسا بتمام فرائض الوضوء أو الغسل قبل لبسه ومعنى بأن نوى بها رفع الحدث (بلا) قصد (ترفه) أى تنعم بان لبس للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لاعتياده أو لدفع حر أو برد (و) بلا (عصيان بلبسه) أى الجورب أو الخف (أو سفره) فلا يمسح عليه العاصى بسفره كما بقى وعاق لوالديه وقاطع طريق ولكن العتد الترخيص للعاصى بسفره فى مسح الخف أو الجورب إذ القاعدة أن كل رخصة فى الحضر فهم رخصة فى السفر أيضا ولو كان معصية (فلا يمسح) خف أو جورب (واسع) لا يمكن تتابع المشي به لدى مرواة (ولا مخرق قدر ثلث القدم) أى فيه خروق قدر الثلث وأولى أكثر ولو التصق الجلد بفضه ببعض ولم يظهر منه شيء من محل الفرض (وان شك) فى كونه قدر الثلث أو أقل ترك المسح ورجع إلى الغسل اذ هو الأصل فيرجع له عند الشك فى محل الرخصة (بل) يمسح مخرق (دونه) أى الثلث (ان التصق) بعض الخف أو الجورب ببعض ولم يظهر القدم منه (ك) خرق (منفتح) يظهر منه بعض القدم (صغر) بحيث لا يصل منه شيء من بلل اليد للرجل عند المسح والامنع من صحة المسح (أو غسل)

التطهر (رجليه) أولا ناسيا أو متعمدا بأن نكس (فلبسهما) أى الخفين أو الجوربين (ثم كل) وضوء أو غسله ثم انتقض وضوءه وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبسه قبل كمال الطهارة (أو) غسل (رجلا) يعنى أو يسرى عقب مسح رأسه (فادخلها) أى الرجل المفسولة في الخف قبل غسل الرجل الأخرى ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها فيه ثم أحدث وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبس قبل الكمال (حتى) أى الا أن (يخلع الملبوس قبل الكمال) وهما الخفان في الصورة الأولى واحداهما في الثانية ويلبسه قبل انتقاض وضوءه فله المسح عليه اذا أحدث بعد ذلك وأراد الوضوء (ولا) يمسح على الخف (محرم) بحج أو عمرة (لم يضطر) لللبسه على هيئته لصيانته بلبسه فهذا مختز قوله ولا عصيان بلبسه فان اضطر لللبسه لمرض أو كان امرأة فله المسح عليه لعدم العصيان حينئذ (وفي) أجزاء المسح على (خف غصب) من مالكة وعدم أجزائه لصيانته بلبسه (تردد) من المتأخرين في الحكم لعدم نض المتقدمين عليه (ولا) يمسح على الخف (لابس له) قصد (بجرد المسح) عليه أى لم يقصد اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا لدفع حر أو برد (وفيها) أى المدونة (يكراه) المسح على الخف لمن لبسه لمجرد المسح عليه أو لينام فيه (وكراه غسله) أى الخف لانه غلو في الدين ومفسد للخف ويكفى ان نوى به رفع الحدث (و) كراه (تكراره) أى مسح الخف لانه غلو في الدين (و) كراه (تتبع غضونه) بضم الضاد والغين أى تكاميشه اذ شأن المسح التخفيف (وبطل) أى انتهى الترخيص في مسح الخف (بغسل وجب) بموجب ما سبق (وبخرقه كثيرا) (٢٥) قدر ثلث القدم (و) بطل (بنزع) أى خلع (أكثر) قدم (رجل) واخراجها من محلها (لساق خفه) وهو السائر لما فوق الكعبين فصارا كترقدمها في ساقه وأولى نزع جميعها له (لا) يبطل بنزع (العقب) لساق خفه (وان نزعها) أى الخفين من الرجلين بعد

رِجَائِهِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ رِجْلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ وَلَا يُحْرِمُ لَمْ يُضْطَرَّ وَفِي خَفٍ فَصَبَّ تَرَدُّدٌ وَلَا لَابَسٌ لِحُجْرَةِ الْمَسْحِ أَوْ لِيَنَامَ وَفِيهَا يُنْكِرُهُ وَكُرِهَ غَسْلُهُ وَتَكَرُّارُهُ وَتَتَّبِعُ غُضُونُهُ وَبَطَلَ يَغْسِلُهُ وَجَبَ وَبُحْرَقَهُ كَثِيرًا وَبَنَزَعَ أَكْثَرُ رِجْلٍ لِسَاقٍ خَفَهُ لَا الْعَقِبَ وَإِنْ نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ لِلْأَسْفَلِ كَالْوَالَةِ وَإِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ فَفِي تَيْمَمِهِ أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ وَإِلَّا مُزِقَ أَقْوَالُ وَنُدِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ وَوَضَعَ يُعْنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِهِ وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيُمِرُّهُمَا لِكَمْبِيهِ وَهَلْ

( ٤ - - جواهر الاكلیل - - اوله )

انتقاض طهارته ومسحهما في وضوء بطل المسح عليهما  
فيغسل رجله فوراً والا بطل وضوءه ان طال مع التذكري وبني بنية ان نسي مطلقاً (أو) نزع لابس خف على خف (أعليه) بعد انتقاض وضوءه ومسحهما في وضوء بطل مسحهما فيمسح الاسفلين (أو) نزع (أحدهما) أى الخفين الملبوسين على الرجلين مباشرة أو على خفين بعد مسحهما بطل مسحهما (وبادر للأسفل) بالفعل ان كان رجلا وللرجل الأخرى بنزع خفها وغسلها وبالمسح ان كان خفا مبادرة (كمبادرة) (لوالاة) في تقديرها بعد جفاف عضو معتدل في زمان ومكان كذلك (وان نزع) للتوضي المسح على خف أو غير المتوضي (رجلا) من ملبوسها خفا كان أو جوربا أو يانزع الأخرى من ملبوسها وغسل رجله تكميلا لوضوءه القديم أو في وضوء جديد (وعسرت) الرجل (الأخرى) أى عسر عليه نزع ملبوسها فلم يقدر عليه بنفسه ولا بغيره (وضاق الوقت) الذى هو فيه اختياريا كان أو ضروريا وخاف خروجه بشاغله بنزع الأخرى (ففى) مشروعية (تيممه) للصلاة نازكا غسل غير المتعصرة ومسح المتعصرة تغليباً لها على سائر أعضائه ولا يمزق خفها ولو قلت قيمته (أو مسح عليه) أى الخف المتعسر نزع وغسل باقى أعضائه فيجمع بين غسل رجله ومسح الأخرى للضرورة قياساً على الجيرة ولا يمزقه وان قلت قيمته حفظاً للمال (أو ان كثرت قيمته) أى الخف في ذاته لا بحسب حال لبسه مسحه كالجيرة (والا) أى وان لم تكثر قيمته (مزق) واستظهره المصنف في توضيحه (أقوال) ثلاثة (وندب) نزعها لتسل الرجلين (كل) يوم (جمعة) ممن يخاطب بها ولو ندبا فيدخل النساء والعبيد والمسافرون (و) ندب (وضع يمناء) حال مسحه (على أطراف أصابعه) من ظهر رجله اليمنى (ويسراه تحتها) أى الاصابع من باطن رجله اليمنى (ويمرها لكعبيه) أى اليدين ويميل يسراه على العقب حتى يجاوز الكعبين (وهل

الرجل (البسرى كذلك) أى مثل اليمنى في وضع يمينه فوقها ويسرها تحتها حال المسح (أو) اليد (البسرى فوقها) أى فوق الرجل اليسرى واليد اليمنى تحتها اذ هذا يمكن في مسحها في ذلك (تأويلان) أى فهما لشارحيها (و) ندب (مسح أعلاه وأسفله) أى الخف ومصب الندب الجمع بينهما اذ مسح الاعلى واجب بدليل قوله (و بطلت) أى الصلاة (ان ترك) الماسح مسح (أعلاه) ومسح أسفله عمدا أو سهوا أو جهلا أو عجزا نعم له البناء في النسيان مطلقا وفيما عداه ما لم يطل (لا) تبطل الصلاة ان مسح أعلاه وترك (أسفله) في يعيدها (في الوقت) المختار ﴿فصل﴾ في التيمم وهو لغة القصد وشرعا طهارة ترابية مشتملة على مسح الوجه واليدين بنية (بتيمم ذو مرض) عاجز عن استعمال الماء بسببه أى المرض أو لفقد الماء (و) ذو (سفر أبيض) أى لم يمنع فشمّل الفرض كسفر حجة الاسلام والندوب كسفر حج التطوع (لفرض ونفل) أى ماسوى الفرض كوتر وفجر وضحي (و) يتيمم شخص (حاضر) أى غير مسافر (صح) من المرض (لجنازة إن تعينت) أى الجنازة على الحاضر الصحيح بأن لم يوجد غيره (و) لـ (فرض) من الخمس (غير جمعة) فلا يتيمم الحاضر الصحيح لها وقيل يتيمم لها وحل الخلاف اذا وجد الماء وخاف فواتها باستعماله فالشهور تركها ويصلى الظهر بوضوء وأما من فقد الماء وصار فرضه التيمم فإنه يتيمم لها ويصليها بالتيمم اتفاقا (ولا يعيد) أى الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمم لعذر مما يأتى فأولى المريض والمسافر (لا) يتيمم الحاضر الصحيح لـ (سنة) وأولى المستحب ولا لجنازة غير متعينة عليه (ان عدموا) أى المريض والمسافر (٣٦) والحاضر الصحيح (ماء كافيا) للطهارة وضوءا كانت أو غسلا (أو) وجدوا ماء كافيا (خافوا باستعماله

اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها وتأويلان ومسح أعلاه وأسفله وبطلت ان ترك أعلاه لا أسفله ففي الوقت  
﴿فصل﴾ يتيمم ذو مرض وسفر أبيض لفرض ونفل وحاضر صح لجنازة ان تعينت وفرض غير جمعة ولا يُميد لاسنة ان عدموا ماء كافيا أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برؤه أو عطش محترمه معه أو بطله تلف مال أو خروج وقت كقدم مأكول أو آله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه يتيمم فرض أو نفل ان تأخرت لا فرض آخر وان قصدا

مرضا) مستندين في خوفهم الى تجربة في النفس أو اخبار عارف بالطب (أو) خاف مريض (زيادته) أى المرض القائم به (أو) خاف المريض (تأخر) زمن (برء) من المرض مستندا لما تقدم (أو) خافوا باستعماله (عطش)

حيوان (محترم) أى محرم قتله آدميا كان أو بهما ومنه كلب الصيد والحراسة (معه) أى صاحب الماء وأولى وبطل خوفه عطش نفسه في المستقبل (أو) خافوا (بطله) أى الماء (تلف مال) زائد على ما يلزم شراء الماء به (أو) خافوا بطله (خروج وقت) اختياري بأن ثيقن أو ظن انه لا يدرك ركعة فيه بعد الطهارة المائية (ك) التيمم لـ (عدم تناول) الماء الموجود المعجوز عن تناوله لمرض أو ربط أو حبس (أو) لعدم (آلة) مباحة لأخذه من نحو برء وخاف خروج الوقت المختار لانه بمنزلة عدم الماء (وهل) يتيمم مريد الصلاة ولو جنبا (ان خاف) أى علم أو ظن (فواته) أى الوقت المختار بأن لا يدرك ركعة فيه (باستعماله) أى الماء في غسل أو وضوء وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة محافظة على الوقت الذي لا بد له والطهارة المائية لها بدل أو يستعمله ويصلى في الضرورى (خلاف) في التشهير محله ان لم يقين اتساع الوقت أو خروجه قبل احرامه بالصلاة والا بطل تيممه وتوضأ أو اغتسل اتفاقا (وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة) من جنب (وطواف) مندوب وأما الفرض والواجب فلا يجوز تبعا لفرض ولا نفل (وركتاه) أى الطواف المندوب بناء على سنيتهما مطلقا وعلى تبعيتهما الطواف في حكمه وأما على فرضيتهما مطلقا فلا يجوز ان تبعا لفرض ولا نفل (بتيمم) مريض أو مسافر أو حاضر صحيح لـ (فرض أو) بتيمم مريض أو مسافر لـ (نفل) متوقفة صحته على الطهارة كصلاة الضحى (ان تأخرت) أى الجنازة وما عطف عليها عن الفرض أو النفل التيمم له بشرط اتصالها بالفرض أو النفل واتصال بعضها ببعض وان لا تنكسر جدا وعدم خروجه من المسجد ويتفر الفصل البسري (لا) يجوز بتيمم لفرض (فرض آخر) غير التيمم له سواء كان صلاة أو طوفا (و إن قصدا) أى نوى الفرضان



معا بالتيمم (و) ان صلى به فرضين (بطل) الفرض (الثاني) فقط (ولو) كانت الفريضة الثانية (مشاركة) مع الاولى في الوقت كالعصر (لا) تجوز الجنازة وما عطف عليها (بتييمم ل) فعل (مستحب) لانتوقف صحته على الطهارة كقراءة محدث حدثا أصغر وزياارة ولي (ولزم موالاته) أى التيمم في نفسه وموالاته مع ما فعل له وفعله بعد تحقق الوقت فان فرق بين أركانه أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسيا أو فعل قبل الوقت بطل اتفاقا للاتفاق على الموالاته هنا وعدم تقييدها بالذكر والقدرة (و) لزم (قبول هبة ماء) ان يتيقن عدم النية (لا) يلزم قبول هبة (ثمن) يشتري به الماء لقوة النية به (أو قرضه) بالرفع عطف على موالاته والضمير للماء أى ولزم تسلف الماء مطلقا مليا أم لا ولزم تسلف ثمنه ان كان مليا بيلده (و) لزم (أخذه) أى شراؤه (بشمن اعتيد) شراؤه به (لم يحتج له) أى الثمن لتفخته ونفقته من تلزمه نفقته (وان بذمته) ان رضى قدرته على وفائه (و) لزم (طلبه) أى الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده أو ظنه أو شك فيه بل (وان توهمه) أى الماء أى توهم وجوده ومحل الطلب اذا توهمه قبل طلبه بالكلية أما لو تحققه أو ظنه وطلبه فلم يجده ثم توهم وجوده فلا يلزمه طلبه اتفاقا (لا) يلزم طلبه ان (تحقق عدمه) أى الماء في المحل الذى هو به إذ لا فائدة في الطلب وفي صور ما إذا لزمه الطلب فانه يطلبه (طلبه لا يشق به) أى شأنه عدم المشقة وهو ماعلى أقل من ميلين فان كان شأنه للمشقة بأن كان على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق عليه بالفعل (ك) طلبه من (رقعة) أى جماعة مرافقة له (قليلة) كخمسة كانت حوله أم لا (أو) طلبه ممن (حوله) كعشرة (من) رفقة (كثيرة) كأربعين وانما يلزم الطلب من القليلة مطلقا ومن (٢٧) الكثيرة التى حوله (ان جهل بخلهم به) بان يتيقن أو ظن أو شك أو توهم اعطاءهم ومفهوم جهل بخلهم انه لو تحقق بخلهم فلا يلزمه طلب (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما منعه الحدث كطواف أو أداء فرض التيمم لرفع الحدث لانه لا يرفعه والنية تكون

وبطل الثاني ولو مشتركة لا يتيمم يستحب ولزم موالاته وقبول هبة ماء لا تمن أو قرضه وأخذه بشمن اعتيد لم يحتج له وان بذمته وطلبه لكل صلاة وان توهمه لا تحقق عدمه طلبا لا يشق به كرقعة قليلة أو حوله من كثيرة ان جهل بخلهم به ونية استباحة الصلاة ونية أكبر ان كان ولو تكررت ولا يرفع الحدث وتعميم وجهه وكفيه لكوعيته ونزع خاتمه وصعيد طهر كتراب وهو الأفضل ولو نقل وتلج وخضخاض وفيها جفف يديه روى يجيم وخاء وجيم لم يطبخ ومعدن غير نقد وجوهر منقول كسب وملح

عند الضربة الأولى لانها فرض فلا يؤخرها عنها (و) لزم (نية) الاستباحة من حدث (أكبر ان كان) عليه أكبر فان لم ينو ولو ناسيا لم يجزه فيعيد أبدا (ولا يرفع) أى التيمم (الحدث) الأكبر ولا الأصغر وهو قول مالك وأكثر أصحابه رضى الله عنهم أجمعين (و) لزم (تعميم وجهه) أى التيمم بالمسح ولو بيد واحدة أو أصبع ومنه اللحية ولو طويلة وما غار من عين والوتر ولا يتتبع الغضون لبنائه على التخفيف (و) لزم تعميم (كفيه لكوعيته) أى العظمين واليدين الابهامين مع تحليل أصابعهما على الراجح (و) لزم (نزع) أى تحويل (خاتمه) من محله ولو واسعا مأذونا فيه (و) لزم (صعيد) أى استعماله (طهر) أى انصف بالطهارة اذ هو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد على وجه الارض من أجزائها (كتراب وهو الأفضل) من غيره من أجزاء الارض عند اجتماعهما (ولو نقل) أى جعل فوق حائل بينه وبين الارض (وتلج) والتمثيل به لما صعد على وجه الارض لكونه من أجزائها باعتبار صورته والا فهو ماء جامد (وخضخاض) أى طين مختلط بماء كثير حتى صار مائعا (وفيها) أى الدونة اذا عدم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه (جفف يديه) ما استطاع وتيمم (وروى) قولها جفف (بجيم) بأن ينشف يديه عقب رفعهما بالشمس أو الهواء تجفيفا قليلا غير مغل بالموالاته (و) (خاء) معجمة بان يضعهما عليه برفق (وجص) بكسر الجيم أى حجرا اذا أحرق صار جيرا ومثله الحجر الذى اذا أحرق صار جبسا (لم يطبخ) أى لم يحرق فان أحرق فلا يصح التيمم عليه (ومعدن غير نقد) أى ذهب وفضة فان كان نقدا فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جوهرة) نفيس فلا يصح التيمم على الياقوت والزمرد والرجان (و) غير (منقول) من موضعه الذى خلق فيه بحيث يصير مالا متنافسا فيه ومثل للمعدن بقوله (كسب وملح) معدنى لا مصنوع من نبات أو تراب هذا أظهر الأقوال فيه وقبل.

ولو مصنوعا نظرا لصورته كالتلج (و) تجوز (ل) شخص (مريض) مرضا مانعا من استعمال الماء (حائط لبن) بكسر الواحدة أى طوب من طين أو تراب غير محروق بشرط ان لا يخلط بغالب كتين أو كثير نجس ويفتقر خلطه بمساويه من تبن وبدون الثلث من نجس (أو) حائط (حجر) غير محروق ولا ملبس عليه بجير أو جبس (لا) يصح التيمم (بمحصر) ولو عليه غبار مالم يكن عليه تراب سائر له فيصح التيمم لانه على تراب منقول (و) لا يصح التيمم على (خشب) وحشيش وحلفاء وزرع ولولم يجد غيره وضاق الوقت (و) لزم (فعله) أى التيمم (في الوقت) فلا يصح قبله ولو اتصل به ولو نقلا ووقت الفائتة وقت تذكرها والجنابة عقب تكفيئها (فلايس) أى الظان ظنا قويا عدم تيسر الطهارة المائية اما لعدم وجود الماء أو القدرة على استعماله في الوقت المختار يتيمم ندبا (أول) الوقت (المختار) ليدرك فضيلته (والمتردد) أى الشاك (في لحوقه) أى الماء الموجود أمامه في الوقت المختار (أو) في (وجوده) أى للماء يتيمم ندبا (وسطه) أى المختار (والراجى) أى الجازم أو الغالب على ظنه تيسرها فيه يتيمم ندبا (آخره) أى المختار (وفيها) أى للدونة (تأخير) أى الراجى (المغرب ل) قرب مغيب (الشفق) بناء على ان مختارها يمتد له والراجع عدم التأخير بناء على تقدير وقتها بفعلها وشروطها (وسن ترتبه) أى التيمم بتقديم مسح الوجه على مسح اليدين (و) سن مسح اليدين من الكوعين (الى المرفقين) فسقط قول البساطى بأن مسحهما اليهما فرض (و) سن (تجديد ضربة) ثانية (ل) مسح (يديه) فلو اقتصر على الضربة الاولى أجزاء وفاتته السنة (وندب تسمية) بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف (و) (٢٨) ندب (بدء) في مسح اليدين (ب) مسح (ظاهر يمينه ب) باطن أصابع

ولمريضه حائط لين أو حجر لا بمحصر وخشب وفعله في الوقت فلايس أول المختار والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه والراجى آخره وفيها تأخير القرب للشفق وسن ترتبه والى المرفقين وتجديد ضربة ليديه وندب تسمية وبدن بظاهر يمينه يسراه الى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك \* وبطل يبطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسية ويبيد المقصر في الوقت وصحت ان لم يمد كواجدو بقربه أو رجليه لا ان ذهب رجليه وخائف لص أو سبع ومريضه عديم مناوولا

(يسراه) بأن يجعل ظاهر أطراف أصابع يديه اليمنى في باطن أصابعه اليسرى ويمررها الى المرفق (ثم) يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى من طى مرفقها (ومسح الباطن) من ذراعها اليمنى منتهيا (لآخر)

باطن (الأصابع) من اليمنى (ثم) مسح يسراه كذلك أى كمسح يمينه (و بطل) التيمم أى راجع انتهى حكمه (ببطل الوضوء) من حدث أو سبب أو شك أو ردة (و) بطل (بوجود الماء) الكافي للطهارة الواجبة عليه وضوء أو غسلا أو القدرة على استعماله (قبل) (الشروع في) (الصلاة) ان وسع الوقت الذى هو فيه اختياريا أو ضروريا ادراك ركعة بعد استعمال الماء فان ضاق عن ذلك فلا يبطل تيممه (لا) يبطل التيمم ان وجده أو قدر على استعماله بعد الدخول (فيها) أى الصلاة فيجب عليه اتمامها ولو اتسع وقتها لدخوله فيها بوجه جائز (الا) شخصا (ناسية) أى الماء بامتعه وتيمم وشرع في الصلاة وتذكره فيها فتبطل ان اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعماله والا فلا إن تذكره بعدها (ويعيد المقصر) في الطلب صلاته ندبا (في الوقت) المختار (وصحت) الصلاة (ان لم يعد) ها ناسيا أو عامدا على الظاهر وان فرضه في المقدمات في الناسى ومثل للمقصر بقوله (كواجده) أى الماء الذى طلبه طلبا لا يشق عليه وتقدم انه اذا كان على أقل من ميلين (بقربه) فيعيد في الوقت لتقصيره في طلبه اذ لو أمن النظر لوجده فان وجد ماء غيره فلا يعيد لعدم تقصيره (أو) واجده في (رجله) أى امتعه بعد صلاته بالتيمم بعد طلبه الذى لا يشق عليه فان لم يطلبه بقر به أو رجليه وصلى بالتيمم ثم وجده بأحدهما فيعيد أبدا وجوبا (لا) يعيد (ان ذهب) أى ضل (رجله) الذى فيه الماء وفتش عليه فلم يجده وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم وجد رجله في الوقت بمائه لعدم تقصيره (و) كشخص (خائف) يقينا أو ظنا (لص أو سبع) بذهابه للماء المتيقن أو المظنون وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم تبين عدم ماخافه ووجد الماء بعينه فيعيد في الوقت لتقصيره (و) كشخص (مريض) عاجز عن تناول الماء مع القدرة على استعماله (عدم) أى لم يجد شخصا (مناولا) الماء في الوقت وخاف

فواته فتيمة وصلّى ثم وجد في الوقت فيعيد فيه ان كان لا يتكرر عليه الداخلون ودخل عليه واحد في أول الوقت ولم يطلب منه مناوئته اه لتقصيره بعدم الطلب ممن دخل عليه أول الوقت (و) كشخص (راج) تيسر المائبة (قدم) تيممه أول المختار أو وسطه وصلّى ثم وجد الماء لدى رجاء في الوقت فيعيد فيه لتقصيره لان وجد غيره (و) كشخص (متردد في لحوقه) أي الماء المحقق أو المظنون وعدمه فتيمة وصلّى في وسط المختار ثم لحقه فيه فيعيد فيه لتقصيره في السبيل لو وجد لاحقته (و) كشخص (ناس) الماء الذي في رحله فتيمة وصلّى ثم (ذكر) أي تذكر الماء بعينه (بعد) تمام (ها) أي الصلاة فيعيد فيها في الوقت لتقصيره وتقدم انه ان تذكره فيها بطل تيممه وصلاته فيعيدها أبدا وجوبا (كمقتصر) في تيممه (على) مسح يديه لـ (كوعيه) تاركا مسحهما لمرقبيه فيعيد في الوقت مراعاة للقول بوجوبه (لا) يعيد مقتصر (على ضربة) واحدة مسح بها وجهه ويديه لمرقبيه تاركا للضربة الثانية (وكتيمم على مصاب بول) من آدمي أو من محرم الأكل أو مكروهه أو غير بول من النجاسات (وأول) أي فهم من قول المدونة التيمم على موضع نجس يعيد في الوقت (بالشكوك) في أصابته له فان تحققت أعاد أبدا (و) أول أيضا (بالحق) أصابته اليه (واقصر) أي الامام رضى الله تعالى عنه (على) ندب الاعادة في (الوقت) مراعاة (لـ) دليل (القائل بطهارة الأرض) التي أصابها بول مثلا (بالجفاف) كمحمد بن الحنفية وحسن البصري رضى الله عنهما (ومنع) أي كره بهذا فسر ابن رشد قولها بمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيهما أي الأصفر والأكبر (مع عدم ماء) كاف (تقبيل متوضيء وجماع مفلس الاطول) ينشأ عند ضرر بترك (٣٩) تقص للتوضيء وجماع المفلس فيجوز التقص والجماع (وان نسي)

أي من فرضه التيمم (احدى) الصلوات (الخمس) التي فاتته ولم يدرك عينها ولزمه قضاء الخمس صلوات لبراءة ذمته (تيمم خمسا) لكل صلاة تيمم لانه لا يصلى به فرضان (وقدم ذوماء) كاف غسل واحد

وراجع قدّم ومتردد في لحوقه وناسه ذكر بعدها كمقتصر على كوعيه لا على ضربة وكتيمم على مصاب بول وأول بالشكوك وبالحق واقصر على الوقت للقائل بطهارة الأرض بالجفاف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضيء وجماع مفلس الا لطول وان نسي إحدى الخمس تيمم خمسا وقدّم ذو ماء مات ومعه جنب الا بالخوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته وتسقط صلاة وقضاؤها بعد ماء وصبيده  
(فصل) ان خيف غسل جرح كالتيمة مسح ثم جبيرته ثم عصابتة كقصده ومرارة وقرطاس سدغ وعمامة خيف ينزعها وان يغسل

فقط (مات ومعه جنب) حتى فيغسل الميت بمائه لترجع جانبه بالملك وييمم الجنب الحى ويصلى بالتيمم (الا لحواف عطش) للحى للمصاحب لدى الماء الميت فيترك الماء للحى آدميا كان أو بهيمة محترما حفظا للنفس وييمم الميت (وضمن) أي الحى خيف عطشة (قيمته) أي الماء الذى يملكه الميت بمحل أخذه لورثته أي ورثة الميت (وتسقط صلاة) أي لا يجب أدائها وقتها (وقضاؤها) أي بعد خروج وقتها فلا يقضيها من وجد الماء أو الصعيد بعد خروج وقتها (بعد ماء وصعيد) طاهر في الوقت كله بأن كان الشخص مصابا أو على شجرة تحتها سبع أو محبوسا في بطن كئيف وهو محدث ولم يجد ما يتطهر به وهذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه بناء على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة معا (فصل) في مسح الجرح أو الجبيرة أو العصابة (ان خيف) أي علم أو ظن بتجربة أو باخبار عارف بالطب (غسل جرح) أي محل مجروح (ك) الخوف السابق في (التيمم) في كون المخوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر بره (مسح) أي الجرح وجوبا ان خيف هلاك أو شديد أذى ونادى بان خيف مرض خفيف (ثم) ان خيف من مسح الجرح مباشرة مسحت (جبيرته) أي ما يداوى الجرح به ويعملها بالمسح والا فلا يجزيه (ثم) ان خيف من مسح جبيرته مسحت (عصابتة) التي تربط فوق الجبيرة (كقصده) أي مسح موضعه ان خيف غسله (ومرارة) جعلت على محل دواء ولو كانت من محرم كخزير فانه يمسح عليها ويصلى بها للضرورة (و) مسح على (قرطاس) أي جلدة أو ورقة كتب فيها شيء والصقت على (صدغ) ليسكن صداعه (و) مسح على (عمامة خيف) ضرر (ب) سبب (نزعها) من الرأس ولم يمكن حلها ومسح ما هي ملفوفة عليه من نحو قلنسوة وان قسر على مسح بعض رأسه مباشرة مسحه وكل على عمامته وجوبا (وان يغسل)

ولو من زنا لانتفاء التحريم بانتهاه ووقوع النسل وهو غير متلبس بمصيبة (أو) وضعها (بلا طهر) بأن وضعها وهو محدث حدثاً أصغر أو أكبر بخلاف الخف (وان انتشرت) أي زادت على الجرح ونحوه للضرورة في وضعها اليه وشرط المسح على الجرح أو الجبيرة أو العصابة الخ (ان صح جل) أي أكثر (جسده) ان كان جنبوا أكثر أعضاء وضوئه ان كان حدثه أصغر وأراد بالجل ما يشمل النصف بقريضة مقابلته بالأقل (أو) صح (أقله) أي الجسد بالنسبة للفصل أو أعضاء الوضوء بالنسبة للوضوء (ولم يضر غسله) أي الصحيح وهو قيد في صحة الجل أو الأقل وللإيضاح صرح بمفهومه فقال (والا) أي وان كان غسل الجل أو الأقل الصحيح يضر (ففرضه) أي حكمه والرخصة له (التيمم) لانه صار بمنزلة من عمت الجراحات جسده وأعضاء وضوئه (كأن قل) أي الصحيح الذي لا يضر غسله (جدا) وذلك (كيد) واحدة ففرضه التيمم تقليباً للألوم عليه ولان النادر لا حكم له (وان غسل) الجرح والصحيح الذي لا يضر غسله أو غسل الصحيح الذي يضر غسله والجرح أو الصحيح القليل جدا والجرح (أجزأ) لانيانه بالاصل (وان تعذر) أو تعسر (مسها) أي الجراح (وهي بأعضاء تيممه) أي وجهه ويديه كلها أو بعضها (تركها) أي الجراح بلا غسل ولا مسح (وتوضأ) وضوء ناقصا (والا) أي وان لم تكن الجراحات التي تعذر مسها بأعضاء تيممه ففيها أقوال (ثالثها) أي الأقوال (يتيمم ان كثر) أي زاد الجرح على الصحيح لتبعية الأقل للأكثر فان قل الجرح سقط وغسل الصحيح (ورابعها) أي الأقوال (بجمعهما) أي الوضوء والتيمم فيغسل الصحيح ويتيمم ويقدم الوضوء لثلا يفصل بين التيمم وما فعله (وان نزعها) أي الجبيرة أو العصابة بعد مسحها (لدواء) (٣٠) مثلاً (أو سقطت) بنفسها ردها ومسحها ان لم يكن بصلاة (وان)

أَوْ بِلَا طَهْرٍ وَانْتَشَرَتْ أَنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ يَضُرْ غَسْلُهُ وَإِلَّا فَرَضُهُ التَّيْمُمُ كَأَنْ كَانَ قَلَّ جِدًّا كَيْدًا وَانْ غَسَلَ أَجْزَاءً وَأَنْ تَعَذَّرَ مَسُّهَا وَهِيَ بِأَعْيَانِ تَيْمُمِ تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ وَالْأَفْثَالُهَا بَتَيْمُمٍ أَنْ كَثُرَ وَرَأَيْتُهَا بِجَمْعِهِمَا وَأَنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَأَنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ وَرَبَّهَا وَمَسَحَ وَأَنْ صَحَّ غَسْلُ وَمَسَحَ مَتَوَضَّعَ رَأْسَهُ

﴿فصل﴾ الْحَيْضُ دَمٌ كَصَفَرَةٍ أَوْ كِدْرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً وَأَنْ دُفْعَةً وَأَكْثَرُهُ لِبُتْدَاةٍ نِصْفُ شَهْرٍ كَأَقَلِّ الطَّهْرِ وَلِمُعْتَادَةٍ ثَلَاثَةٌ اسْتَظْهَارًا عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تَجَاوِزْهُ ثُمَّ هِيَ طَاهِرَةٌ وَلِلْحَامِلِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ

كان متلبساً (بصلاة قطعها) لبطلانها وكذا مأموه فلا يستخلف (وردها) أي الجبيرة مثلاً (ومسحها) ان قرب أو بعد ونسي فيجري هنا حكم الموالاة (وان صح) أي يرى الجرح وهو على طهارة (غسل) ما حكمه الفصل

النصف

في غسل حنابة أو وضوء ومسح ما حكمه للمسح كصباح اذن (ومسح) شخص (متوضئ)

ماسح على عمامته (رأسه) مباشرة وبني بنية ان نسي وبني ان تعمد ما لم يطل **﴿فصل﴾** في الحيض والنفاس والاستحاضة (الحيض دم) أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى انها حيض كالدم (خرج) أي ما ذكر من الدم والصفرة والكدرة (بنفسه) أي لا بسبب ولادة أو علاج (من قبل من تحمل عادة) وهي المراهقة الى الحسین ويسئل النساء عن دم من بلغت تسعا الى المراهقة ومن بلغت خمسين الى السبعين (وان دفعة) بضم الدال أي خارجا في زمن يسير ويقال دفعة بفتحها وهذا أقله باعتبار الخارج ولا حد لا كثره باعتباره (وأكثره لمبتدأة) أي حائض أول حيضة لم يتقدمها غيرها (نصف شهر) أي خمسة عشر يوما فان انقطع قبل تمامه واستمرت طاهرا نصف شهر ثم أتاها دم فهو حيض مؤتلف (كأقل الطهر) فهو خمسة عشر يوما للمبتدأة والعنادة ولا حد لا كثره (و) أكثر الحيض (لمعتادة) أي التي سبق لها حيض ولو مرة وزاد حيضها على المرة السابقة التي لم تبلغ نصف شهر (ثلاثة) من الأيام (استظهارا) أي زائدة (على أكثر عاداتها) فان اعتادت خمسة مثلاً وحاضت بعدها ولم ينقطع بنام الحصة فزيد عليها ثلاثة أيام فان لم ينقطع فهي استحاضة وان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا تستظهر بشيء ولذا قال المصنف (مالم تجاوزه) أي نصف الشهر فمن اعتادته فلا تستظهر ومن اعتادت أربعة عشر تستظهر بيوم ومعتادة الثلاثة عشر تستظهر بيومين ومعتادة الاثني عشر تستظهر بثلاثة (ثم) بعد الاستظهار أو تمام نصف الشهر (هي طاهر) نعوم وتصلى وتوطأ والدم نازل عليها لانه استحاضة لا حيض (و) أكثر الحيض (لحامل) مبتدأة أو معتادة حاضت على خلاف الغالب وتماذى بها الدم زيادة على نصف شهر (بعد ثلاثة أشهر) من ابتداء

حملها الى تمام الشهر الخامس (النصف ونحوه) أى نصف شهر وخمسة أيام مع النصف فأكثره لها عشرون يوما (و) لحامل دخلت (في) سادس (سته) من الأشهر من مبدأ حملها (فأكثر) من ستة الى وضعها (عشرون يوما ونحوها) أى عشرة أيام مع العشرين فأكثره لها ثلاثون يوما (وهل) حكم الحامل في (ما) أى الحيض الذى أتاها (قبيل الثلاثة) بأن أتاها في الشهر الاول أو الثانى (ك) حكمها في (ما) أى الحيض الذى أتاها (بعدها) أى الثلاثة فى ان أكثره لها النصف ونحوه (أو) كالمعتادة) غير الحامل فى اعتبار عاداتها والاستظهار عليها بثلاثة أيام (قولان) مستويان عند الصنف وهما للإمام مالك رضى الله عنه رجع عن أولهما الى ثانيهما (وان تقطع طهر) بدم قبل كمال كله ولو بساعة (لغقت) أى ضمت (أيام الدم فقط) أى دون أيام انقطاعه فتلغىها متى قصت عن نصف شهر فلا بد فى الطهر من خمسة عشر يوما متوالية خالية من الدم ليلا ونهارا اتفاقا (على تفصيلها) أى الحائض المتقدم فى المبتدأة والمعتادة والحامل (ثم) بعد التلقيق واستمرار الدم (هى مستحاضة) لا حائض فتغتسل من الحيض وتصلى وتصوم وتوطأ والدم نازل عليها (وتغتسل) الملققة (كلما انقطع) الدم عنها فى أيام التلقيق الا أن تظن عود الدم قبل خروج الوقت الذى هى فيه فلا تؤمر بالغسل (وتصوم) ان انقطع مع الفجر أو قبله وتصلى وتوطأ بعد غسلها على المعروف خلافا لصاحب الارشاد القائل لا يجوز وطؤها فيمكن صلاتها وصومها فى جميع أيام الحيض بان كان يأتيها ليلا وينقطع قبل الفجر فلا يفوتها صلاة ولا صوم نعم يحرم طلاقها ويحجر على رجعتها (و) الدم (المميز) عن دم الاستحاضة بتغير رائحته أو لونه أو رفته أو ثخنه (بعد طهر ثم) أى كمل خمسة عشر يوما (٣١) (حيض) مانع من الصلاة ونحوها فان لم يتميز

عن الاستحاضة بشئ مما تقدم فهو استحاضة ولو طال زمنه وكذا الدم قبل كمال الطهر فلا يعتبر تميزه (و) ان تميز الدم عن دم الاستحاضة بشئ مما تقدم وحكم بانه حيض ودام حتى تمت عاداتها وزاد عليه وتغير عن صفة دم الحيض

النِّصْفُ وَنَحْوُهُ وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرُ لَفَقَتْ أَيَّامَ الدَّمِ قَطْعًا عَلَى تَفْصِيلِهَا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأُ وَالْمُمِيزُ بَعْدَ طَهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ وَلَا تَسْتَظْهِرُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالطَّهَرُ بِجَفُوفٍ أَوْ قِصَّةٍ وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْخُتَارِ وَفِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرٍهَا قَبْلَ الْفَجْرِ بَلْ عَقْدَ النَّوْمِ وَالصَّبْحِ وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَوُجُوبِهَا وَطَلَاقًا وَبَدَأَ عِدَّةٍ وَوُطْءٍ فَرَجَ أَوْ تَحْتِ إِزَارٍ وَلَوْ بَعْدَ تَقَايُ وَتَيَمُّمٍ وَرَفَعَ حَدِيثُهَا

الى صفة دم الاستحاضة (فلا تستظهر) على أيام عاداتها بل تغتسل بمجرد تمام أيام عاداتها (على) القول (الاصح) الذى صححه بعض المتأخرين من قولى مالك وابن الماجشون (والطهر) من الحيض يعرف (بجفوف) أى خلو القبل من الدم والصفرة والكسرة بحيث ان أدخلت فيه قطنة مثلاً وأخرجت لا يرى عليها شئ (أو) (قصة) ماء أبيض يخرج من القبل عقب تمام الحيض (وهى) أى القصة (أبلغ) أى أقوى فى الدلالة على النقاء من الحيض من دلالة الجفوف عليه (لمعتادتها) أى القصة وحدها أو مع الجفوف (فتنتظرها) أى القصة ان سبق الجفوف فتؤخر الغسل ندبا (لآخر) الوقت (المختار) بحيث تصلى فى آخره (وفى) علامة طهر للمرأة (المبتدأة) أى التى حاضت اول حيضة (تردد) فى النقل عن ابن القاسم فنقل الباجى عنه انها لا تظهر الا بالجفوف فتنتظره ولو خرج الوقت وهذا لا ينافى حكمه بألفية القصة لمعتادتها (وليس عليها) أى الحائض (نظر) علامة (طهرها قبل) طلوع (الفجر) لادراك العشائين والصوم بل يكره لانه ليس من عمل السلف (بل) يجب نظره (عند النوم) لتعلم هل تدرك العشائين والصوم أولا (و) عند دخول وقت (الصبح) وكذا غيرها من الصلوات الخمس وجوبا موسعا الى ان يبقى منه ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوبا مضيقا (ومنع) أى الحيض (صحة صلاة وصوم وجوبهما) وجوب قضاء الصوم بأمر جديد فلا يقال وجوب قضاؤه فرع وجوب أدائه وهو مرفوع عنها (وطلاقا) أى حرمة وان أوقعه لزمه وأجبر على رجعتها ان كان رجعي (و) منع (بدء عدة) أى ابتداءها فلا تحسب أيام الحيض منها بل مبدؤها الطهر الذى يلى الحيض (و) منع (وطء فرج أو) (ما تحت إزار) أى بين سرتها وركبتها (ولو بعد تقاء) من الحيض (و) بعد (تيمم تحل الصلاة به لانه لا يرفع الحدث فلا بد من الاغتسال بالماء إلا لطول يحصل به ضرر فله وطؤها بعد تيممها) (و) منع (رفع حدثها) فلا يصح وضوءها ولا غسلها حال الحيض اذا

نوت رفع حدث الحيض بل (ولو) كان حدثها (جنابة) تقدمت على الحيض أو تأخرت عنه (و) منع (دخول مسجد) الا لحوف على نفس أو مال ( فلا تعتكف ولا تطوف ) لانهما لا يكونان إلا في المسجد (و) منع (مس مصحف ) الالمامة او متعلمة (لاقراءة) بلا مس مصحف (والنفاس) اى حقيقته شرعا (دم خرج للولادة) معها او بعدها لا قبلها فالراجح انه حيض (ولو) كان الدم الخارج للولادة (بين توأمين) اى ولدين ليس بينهما أقل الحمل وهو ستة اشهر إلا خمسة ايام بان كان بينهما ستة اشهر إلا ستة ايام مثلا سواء كان بينهما شهران او اقل فهو نفاس على المشهور (واكثره) أى النفاس (ستون يوما) سواء كانت مبتدأة او معتادة ولا نستظهر على الستين ان زاد الدم عليها ودم التوأمين نفاس واحد ان لم يفصل بينهما اكثر النفاس ستون يوما (فان تخلصهما) أى فصل أكثر النفاس وهو ستون يوما ثانياً التوأمين من أولهما (فنفاسان) لسكن توأم نفاس مستقل فتستأنف للثاني نفاساً مبتدأ وان تخلصهما أقل من ستين نفاس واحد (وتقطع) الدم (ه) أى النفاس كتقطع الحيض في التلقيق لأيام الدم والثاء أيام انقطاعه ان لم تكمل نصف شهر والغتسال والصلاة والصوم كلها تقطع وان انقطع نصف شهر ثم أتاه دم فحيض (ومنه) أى النفاس (ك) منع (الحيض) صحة صلاة وصوم ووجوبهما الخ ولا يمنع القراءة بلا مس مصحف وبه ان كانت معلمة أو متعلمة (ووجب وضوء ب) خروج (هاد) ماء أبيض يخرج من قبلها قرب ولادتها لانه معتاد لهن فهو حدث بناء على (٣٣) اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال (والاظهر) عند ابن رشد (نفية) أى

ولو جنابة ودخول مسجد فلا تعتكف ولا تطوف ومس مصحف لا قراءة والنفاس دم خرج للولادة ولو بين توأمين وأكثره ستون فان تخلصهما فنفاسان وتقطع ومنعه كالحيض ووجب وضوء بهاد والأظهر نفية

### باب

الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لآخر القامة بتغير ظل الزوال وهو أول وقت العصر للاصفرار واشتركا بقدر احدهما وهل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف وللغرب غروب الشمس بقدر يفعلها بعد شروطها

نفى وجوب الوضوء منه بناء على عدم اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال (باب) في بيان اوقات الصلوات الخمس والأذان والاقامة وشروطها وسفنها ومندوباتها ومكروهاتها وأحكام السهو وفعلها في جماعة وقصرها وجمعها وشرط الجمعة والسنن

والعشاء

والنفل وصلاة الجنابة والتفصيل والتكفين والدفن (الوقت) أى الزمن المقدر من الشارع

لايقاع الصلاة فيه (المختار) أى الذى خير الشارع للكلف في ايقاع الصلاة في أى جزء منه من غير تأنيب وان كان أوله أفضل (للظهر من زوال الشمس) أى انتقالها من آخر أول أعلى درجات دائرتها المارة عليها لأول ثانى أعلى درجاتها وينتهى آخر مختار الظهر (لآخر) ظل (القامة) أى الشيء القائم على الارض المستوية قياما معتدلا بمعنى ان يصير ظل كل قائم مساويا له (بغير ظل)ها حين (الزوال) أى زائدا عليه فبدأ ظل القامة من حين أخذه في الزيادة وأما ظلها الذى تنهى النقص اليه وهو المعبر عنه بظل الزوال فلا يحسب من ظل القامة المقدر به وقت الظهر (وهو) أى آخر القامة الاولى ( أول وقت العصر) المختار وينتهى (للاصفرار) فالعصر دخلت على الظهر في آخر القامة الاولى (واشتركا) في وقت مختار لهما وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما (بقدر) فعل (احدهما) أربع ركعات حضرا وركعتين سفرا (وهل) اشتراكهما (في آخر القامة الاولى) وهو الذى قدمه المصنف إشارة لترجيحه فمن صلى العصر في آخر الاولى ووافق فراغه منها تمام القامة فهى صحيحة جائزة ابتداء وان أخر الظهر الى أول القامة الثانية ثم (أو) اشتراكهما في (أول) القامة (الثانية) فالظهر دخلت على العصر في أول القامة الثانية فمن أخرها لأول الثانية فلا إثم عليه ومن قدم العصر في آخر الاولى بطلت (خلاف) في التشهير استظهر الاول ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وشهر الثانى سند وابن الحاجب (و) الوقت المختار (للمغرب غروب) جميع قرص (الشمس) بحيث لا يراه من كان على رأس جبل عال وهو مضيق (بقدر ب) زمن فعلها بعد زمن تحصيل (شروطها) من طهارة الحدث وطهارة الخبث وستر العورة واستقبال القبلة وزمن أذان وإقامة والمعتبر من طهارة الحدث والعسل ولو كان حدثه أصغر أو متيمما أو يفهم من فحوى كلام المصنف جواز

تأخيرها من محصل شروطها بقدر زمن تحصيلها (و) الوقت المختار (للعشاء) مبدؤه (من غروب حمرة الشفق) أى حمرة هى الشفق وينتهى مختار العشاء (ل) آخر (الثالث الأول) من الليل من غروب الشمس (و) الوقت المختار (ل) (الصبح) مبدؤه (من) طلوع (الفجر الصادق) المنتشر يمينا وشمالا حتى يعم الافق وينتهى مختار الصبح (ل) (الاسفار) أى الضوء (الاعلى) أى الاظهر الذى يظهر فيه المقابل فى مكان لا غطاء عليه بالبصر المتوسط (وهى) أى الصبح الصلاة (الوسطى) فى قوله تعالى والصلاة الوسطى أى العظمى أو للتوسطة بين ليليتين مشتركتين ونهاريتين كذلك (وان مات) من وجب عليه الصلاة (وسط) بفتح السين أى أثناء (الوقت) المختار (بلا أداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تفریطه فى كل حال (الأن يظن الموت) فيه ولو ظنا غير قوى (والافضل لئذ) أى منفرد ومن فى حكمه كجماعة محصورة لا ترجو حضور غيرها معها (تقديمها) أى الصلاة فى أول وقتها المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) عن تقييدها بكونها غير ظهر فى شدة حر (و) الافضل لئذ تقديمها منفردا (على) فعلها فى (جماعة) يرجوها (آخره) أى الوقت المختار لادراك فضيلة أول الوقت التى لا تمنع من اعادةها مع جماعة آخره ان وجدت (و) الافضل (للجماعة) المنتظرة غيرها (تقديم) كل صلاة (غير الظهر) أول المختار ولو الجماعة فى شدة الحر (و) الافضل (تأخيرها) أى الظهر فى الشتاء والصيف الذى لم يشتد حره (لرب القامة) بأن يصير ظلها ذراعا غير ظل الزوال لاجتماع الناس لها لانها تصادفهم فى أشغالهم (ويزاد) أى التأخير على ربع القامة (٣٣) (لشدة الحر) نخوذ راعين (وفيها) أى المدونة (نذب تأخير العشاء قليلا)

لأهل الأرياض أى أطراف المصر والحرس بضم الحاء المهمل (وان شك) مرید الصلاة أو طرأ عليه الشك فيها (لم تجز) أى لم تكف فى فعل الفرض ان تبين وقوعها قبل الوقت أو لم يتبين شئ بل (ولو) تبين انها (وقعت فيه)

وَالْمِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ حُمْرَةِ الشَّفَقِ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى وَإِنْ مَاتَ وَسَطَ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ لَمْ يَمَعْزِ إِلَّا أَنْ يَظُنَّ الْمَوْتَ وَالْأَفْضَلُ لِنَذْرِ تَقْدِيمِهَا مُطْلَقًا وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ وَلِلْجَمَاعَةِ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا لِرُبْعِ الْقَامَةِ وَيُزَادُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ وَفِيهَا نَذِيرٌ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا وَإِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يُجْزَ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَلِلغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ وَالْفَجْرِ الصَّادِقِ فِي الْمِشَاءِ يُتَذَكَّرُ فِيهِ الصُّبْحُ بِرَكْعَةٍ لَا أَقْلَ وَالْكُلُّ أَدَاءُ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ الْبَقِيَّةُ عَنْ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةَ كَحَاضِرٍ سَافِرٍ وَقَادِمٍ وَأَتَمٍّ الْأ

( ٥ - جواهر الاكلیل - أول ) أى الوقت (و) الوقت (الضرورى بعد) أى عقب الوقت (المختار) بلا

فاصل بينهما ويمتد من أول الاسفار الاعلى وينتهى (ل) (الطلوع) لطرف الشمس الاعلى (فى الصبح) وينتهى (ل) (لغروب) فى الظهرين (فلا تختص) المصر بقدرها قبل الغروب وهذه رواية عيسى وأصنع عن ابن القاسم والمعتمد رواية يحيى عنه اختصاصها بأربع قبل الغروب (و) يمتد ضرورى للغرب من فراغ ما يسمعها وشروطها وضرورى العشاء من أول الثالث الثانى وينتهى (ل) (الفجر الصادق فى العشاء) فى فيه تغليب العشاء على المغرب (وتذكر فيه) أى الضرورى (الصبح) أى يدرك أدائها وجوبها اذا زال العذر المسقط آخر الضرورى (بركعة) تامة بسجديتها (لا) تذكر الصبح ولا غيرها بـ (أقل) من ركعة فى الضرورى خلافا لاشبه فى قوله بأدراكها بالركوع وحده (والكل) أى جميع الصلاة التى صليت منها ركعة فى آخر الضرورى وبقيتها بعد خروجه (أداء) حقيقة فمن طرأ عليه عذر مسقط كحيض وجنون فى بقيتها بعد خروج الضرورى سقطت عنه لطرأ ان العذر فى وقتها الأدائى ولو اقتدى من فاتته الصلاة به بطلت صلاته لان صلاة المأموم قضاء وصلاة الامام أداء (و) تذكر (الظهران والعشاء آن بفضل ركعة عن) الصلاة (الاولى) أى الظهر فى الفرع الاول والمغرب فى الثانى أى بزوال العذر والباقي من الضرورى ما يسمع الاول وركعة من الثانية عند الامام مالك وابن القاسم (لا) بفضلها عن الصلاة (الاخيرة) من الظهرين أو العشاءين كإمام ابن عبد الحكم وسحنون ومن وافقهما (ك) شخص (حاضر) أى مقيم (سافر) سافر قصر قبيل الغروب فان بقى له قدر ثلاث ركعات قصر الظهرين وأقل آتم الظهر وقصر العصر (و) كشخص (قادم) من سافر قصر قبل الغروب بقدر خمس ركعات فيتمها أو بأقل يقصر الظهر ويتم العصر (وأتى) أى عصى من صلى الصلاة كلها فى وقتها الضرورى وان كانت أداء (الا) أن

يؤخرها اليه (لعذر) مصور (بكفر) أصلي بل (وان بردة) عن الاسلام بعد تقرر (وصبا) فاذا بلغ الصبي في الضروري وصلى فيه فلا حرمة عليه وتجب ولو صلاها صبيا لانها نافلة ولو نوى بها الفرض (واغناء) أفاق منه في الضروري وصلى فيه فلا أثم عليه (وجنون) كذلك (ونوم) قبل دخول الوقت ولو علم انه لا يفيق فيه فاذا أفاق من نومه وصلى في الضروري فلا حرمة عليه ولا يجوز النوم بعد دخوله قبل الصلاة الا اذا علم تيقظه منه في الاختيارى ووكل من يوقظه (وغفلة) عن الصلاة زالت في الضروري فلا أثم بالصلاة فيه (كحيض) ونفاس فاذا طهرت المرأة من أحدهما في الوقت الضروري وصلت فيه فلا أثم عليها (لاسكر) حرام أفاق منه في الوقت الضروري وصلى فيه فهو آثم لادخاله على نفسه والسكر غير الحرام كالجنون (و) الشخص (المذور) بعذر مما ذكر حال كونه (غير) شخص (كافر يقدر له الطهر) أى زمن يسع الوضوء ان كان حده أصغر أو الفسل ان كان جنبا زيادة على زمن الركعة فان بقي من الضروري عقب زوال العذر ما يسع ذلك وركعة وجبت الصلاة والا فلا (وان ظن) أى من زال عذره المسقط سواء كان ما يقدر له الطهر أولا (اذا كهما) أى الصلاتين المشتركين فيما بقي من الضروري بعد زوال عذره (فركم) ركعة بسجدها من الظهر أو المغرب (فخرج الوقت) بغروب الشمس أو طلوع الفجر ضم للركعة أخرى وسلم من شفع ندبا وان خرج وهو في الثالثة رجع لجلوس الثانية وأعاد الشهادتين وسلم وان خرج وهو في الرابعة آثمها نافلة (وقضى) وجوبا الصلاة (الأخيرة) لاختصاصها بآخر الوقت وسقطت الأولى بالعذر (وان تطهر) من زال عذره في آخر الضروري وظن ادراكه بركعة (فأحدث) عمدا أو غلبة (٣٤) أو نسيانا قبل كمال الصلاة فتطهر فخرج الوقت فالقضاء واجب

عليه لما أدركه عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم (أو تبين) له (عدم طهورية الماء) الذى تطهر به فتطهر بآخر فخرج الوقت فالقضاء واجب عند سحنون عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم خلافا للمازرى في عدمه بتقدير طهر ثان

أَعْذِرُ بِكَفَرٍ وَإِنْ بِرِدَّةٍ وَصَبَاً وَإِغْمَاءٍ وَجُنُونٍ وَنَوْمٍ وَغَفْلَةٍ كَحَيْضٍ لَا سُكْرٍ وَالْمَذُورُ وَغَيْرُ كَافِرٍ يَقْدَرُ لَهُ الطَّهَرُ وَإِنْ ظَنَّ إِذَا كَهْمَا فَرَكَحَ فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْأَخِيرَةَ وَإِنْ تَطَهَّرَ فَأُخِذَتْ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهُورِيَةِ الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَبُ فَالْقَضَاءُ وَأَسْقَطَ عَذْرُ حَصَلَ غَيْرُ نَوْمٍ وَنَسْيَانِ الْمَذْرُوعِ وَأَمَرَ صَبِيٌّ بِهَا لِسَبْعٍ وَضُرِبَ لِعَشْرِ وَمُنِعَ نَفْلٌ وَقَتَ طُلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ وَكُرَّةٍ بَعْدَ فَجْرِ وَفَرَضٍ عَصْرٍ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمْحٍ وَتُصَلَّى الْمَغْرِبُ الْأَوَّلُ رَكَعَتَا الْفَجْرِ وَالْوُجُودِ

(أو ذكر) أى تذكر عقب تطهره (ما) أى اليسير من الفوائت الذى (يرتب) أى يقدم قضاؤه على الحاضرة قبل وان خرج وقتها فقضاء فخرج الوقت (فالقضاء) للحاضرة واجب عند ابن القاسم عملا بالتقدير الأول (وأسقط عذر) من الاعتذار السابقة (حصل) أى حدث في آخر الضروري (غير نوم ونسيان) الفرض (المذكور) أى الذى يحكم بادراكه عند زوال العذر فان حصل العذر والباقي لطاوع الشمس ركعة أسقط الصبح وان حصل والباقي للغروب أو طالع الفجر ما يسع أولى المشتركين وركعة من ثانيتهما أسقطهما وان كان أقل من هذا أسقط الثانية فقط ولا يقدر الطهر في الاسقاط على الاعتماد خلافا للنخعي (وأمر صبي بها) أى الصلاة من الشارع فينبأ عليها بناء على أن الامر بالأمر بشيء أمر بالشئ فالولى مأمور من الشارع بأمر الصبي بالصلاة والصبي مأمور بها من الشارع أيضا ندبا فالرفوع عنه الإيجاب والتحريم فقط (لسبع) أى عند دخوله في السنة السابعة ولا يضرب ان لم يمتثل (وضرب لعشر) ان ظن افادته والا فلا يشرع بالضرب ان لم يمتثل بالقول (ومنع نفل وقت طلوع شمس) من ابتداء طلوع طرفها الأعلى الى طالع طرفها الأسفل (و) وقت (غروبها) أى استتار طرفها الأسفل الى ذهاب طرفها الأعلى (و) وقت (خطبة الجمعة) من حال شروعه فيها الى فراغها (وكره بعد) طالع (فجرو) كره بعد أداء (فرض عصر) ويندب بعد دخول وقتها وقبل صلاتها وتستمر كراهتها بعد الفجر (الى ان ترتفع) الشمس عن الارض (قيد) بكسر القاف أى قدر (رمح) عربى اثنى عشر شبرا (و) بعد فرض العصر الى أن (تصلى المغرب) فان دخل المسجد قبل اقامتها جلس بلا صلاة ولم يستثن المصنف من وقى الكراهة وقى الطلوع والغروب اتكالا على عمله السابق (الا ركعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) (الا) (الورد) بكسر الواو أى النفل الذى اعتاد صلاته بلبيل



ونام عنه فيصلية (قبل صلاة (الفرض) أى الصبح (لأنهم عنه) غلبة ولم يخف قوات الجماعة ولا تأخير الصبح الى الاسفار (و) الا (جنازة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح و (قبل اسفار و) بعد صلاة العصر وقبل (اصفرار) فيكرهان في الاسفار والاصفرار فان صلى على الجنازة في وقت كراهة فلا تعاد اتفاقا وفي وقت منع قال ابن القاسم تعاد ما لم توضع في القبر (وقطع) النفل شخص (محرم) أى أحرم به (بوقت نهى) أى فيه وجوب ان كان وقت تحريم وندبا ان كان وقت كراهة اذ لا يتقرب الى الله بنهى عنه (وجازت) أى الصلاة (بمريض) بفتح الميم أى يحمل ربوض أى بروك (بقر أو غنم) وشبهه في الجواز قوله (ك) الصلاة (بمقبرة) بفتح الميم وسكون القاف وتثليث الموحدة عامرة كانت أو دارسة منبوشة أم لا ان كانت لمسلم يلأ ولو (كانت (لشرك) وأشار بلو الى الرد على من يقول بعدم الجواز اذ هو محل عذاب وحفرة من حفر النار (ومزيلة) أى محل طرح الزبل (ومحبة) أى وسط طريق (ومجزرة) أى محل تذكية الحيوان (ان أمنت) أى تيقن أو ظن خلو الأربعة التى بعد الكاف (من النجس) بأن صلى في موضع منها منقطع عن النجاسة أو فرش شيئا طاهرا وصلى عليه (والا) أى وان لم تؤمن مس النجس (فلا اعادة) أى واجبة فلا ينافى انه يعيد في الوقت (على) القول (الأحسن). عند بعض أهل المذهب (ان لم تتحقق) أى النجاسة بأن شك فيها وهذا قول الامام مالك رضى الله عنه بناء على ترجيح الاصل على الغالب وقال ابن حبيب يعيد أبدا وجوبا بناء على ترجيح الغالب على الاصل فان تحققت أو ظنت أعيدت أبدا وجوبا اتفاقا (وكرهت) أى الصلاة (بكنيسة) أى معبد كافر عامرة كانت أو دراسة ما لم يدخلها ضرورة أو خوف والا فلا (٣٥) كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بها

بوقت ان كانت دارسة مطلقا أو عامرة دخلها لضرورة أو طائعا وصلى على طاهر والا أعاد بوقت على الأرجح (و) كرهت (بمعطن أبل) أى محل بروكها بين شريبيها نهلا ثم عللا فان صلى به أعاد

قَبْلَ الْفَرَضِ لِنَائِهِمْ عَنْهُ وَجَنَازَةً وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ اسْفَارٍ وَاصْفَرَارٍ وَقَطَعَ مُحَرِّمٌ يَوْقَتَ نَهْيِهِ وَجَازَتْ بِمَرِيضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لَشْرِكٍ وَمَزْبَلَةٍ وَحَجَّةٍ وَحِزْرَةٍ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ وَالْأَفْلَاحَ عَادَةً عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهَتْ بِكَنِيسَةٍ وَلَمْ تُعْمَدَ وَبِمَعْطِنٍ إِبِلٍ وَلَوْ أَمِنَ فِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أُخْرَى لِبَقَاءِ رَكْعَتِهِ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَلَوْ قَالَ أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاذِلٍّ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ لَا فَائِتَةً عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ

(ولو أمن) النجاسة أو فرش طاهرا تعبدا (وفي) كيفية (الاعادة قولان) قيل في الوقت مطلقا وقيل يعيد الناس في الوقت والعامد والجاهل أبدا ندبا (ومن ترك فرضا) من الصلوات الخمس كسلا فلا يقر على تركه ويؤمر بفعله والوقت متسع ويكرر أمره به ويهدد بالضرب ثم يضرب فان لم يمتثل (آخر) من الامام أو نائبه في الحضر ومن جماعة المسلمين في السفر ويهدد بالقتل (لبقاء) زمن (ركعة بسجديتها من) الوقت (الضروري) وتعتبر الركعة بلا فاتحة ولا طمأنينة ولا اعتدال ويقدر له زمن طهارة مائية بمجرد الفرائض بدون ذلك ومسح بعض الرأس صونا للدم ورجح عدم تقدير زمن الطهر صونا للدم واستظهر (وقتل بالسيف) بضرب عنقه به لا بنخسه به لعله يرجع كاقيل فان لم يطلب والوقت واسع فلا يقتل وكذا ان لم يكرر أمره به (حدا) لا كفر اخلافا لابن حبيب ومن وافقه ان قال لأفعل بل (واو قال) بعد الحكم بقتله (أنا أفعل) ولم يفعل والا فلا يقتل (وصلى عليه) أى المقتول لترك الفرض شخص (غير فاضل) أى منسوب للفضل بامامة أو علم أو شرف وكرهت من الفاضل ردعا لمثله (ولا يطمس قبره) أى يكره اخفاؤه وعدم تسليمه فيسمن كقبر غيره من المسلمين (لا فائتة) امتنع من قضائها فلا يقتل ان لم يطلب بفعلها في وقتها المتسع طلبا متكررا (على) القول (الاصح) من الخلاف ومن قال لا أتوضأ أولا أغتسل من جنابة كمن ترك الصلاة بخلاف من ترك ازالة النجاسة أو ستر العورة للخلاف فيهما والحد يدرك بالشبهة ونص ابن عرفة على أن نارك الصوم كسلا يؤخر لقرب الفجر بقدر النية فان لم ينو قتل ولا يتعرض لتارك الحج ولو على القول بغوريته لان شرطه الاستطاعة ورب عنر باطنى لم يطلع عليه فيؤمر ويدن وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان بقتال فان قتل أحدا اقتص منه وان قتل فهدر (والجاحد) أى المنكر وجوب الصلاة (كافر) أى مرتد عن دين الإسلام يستتاب ثلاثة أيام فان تمت ولم ينسب يقتل بالسيف كفرا فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يورث ماله فهو في مصالح المسلمين وكذا كل من جحد حكما شرعيا

مجما عليه معلوما لعامة الناس ﴿فصل﴾ في الأذان والاقامة وما يتعلق بهما وهو لغة مطلق الاعلام بشيء وشرعا اعلام بدخول وقت الصلاة (سن الاذان) أى الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة في كل مسجد ولو تلاصقت ويجب في كل بلد كفاية (لجماعة طلبت غيرها) للصلاة معها لا لجماعة محصورة غير طالبة غيرها (في فرض) لافي سنة كعيد (وقتي) أى له وقت معين في جزء مخصوص من الزمان لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه (ولو) كان (جمعة) فاذانها الأول الذى هو عقب الزوال وقبل جلوس الخطيب على المنبر سنة لاجماع الصحابة عليه في خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه وهو الذى أشار به لكثرة المسلمين ولم يكن قبله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خلافة أنى بكر ولا في خلافة عمر ولا في أول خلافة عثمان رضى الله تعالى عنهم أجمعين (وهو) أى الأذان (مثنى) أى كل جملة ثنى أى تذكر مرتين وبالحق في ثنية الجمل فقال (ولو) كانت الجملة (الصلاة خير من النوم) ويقولها المؤذن ولو كان منفردا بفلاة بحيث لا يسمعه انسان ينشط للصلاة وجعل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما أتاه بلال يؤذنه بالصبح فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في أذانك اذا أذنت الصبح (مرجع الشهادتين) أى أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله بعد ثنيتهما معا بصوت منخفض ثم يرجعهما (بأرفع) أى أعلى (من صوته) بهما (أولا) بحيث يكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التذكير (مجزوم) أى ساكن آخر الجمل ندبا لمدا الصوت للإسراع (بلا فصل) بين كلاته ويكره الفصل (ولو) كان (بإشارة لكسلا) ورده وتشميت عاطس (٣٣٦) (وبنى) المؤذن على ما تقدم له من أذانه ان فصله عمدا وسهوا (ان لم يطل) الفصل

﴿فصل﴾ سُنُّ الْأَذَانُ لِلْجَمَاعَةِ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَقْتِيٍّ وَلَوْ جُمُعَةً وَهُوَ مُتَنَّى وَلَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَرْفَعِ مِنْ صَوْتِهِ أَوْ لَا يَجْزُومُ بِلا فَصْلٍ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ لِكَسْلَامٍ وَبَنَى أَنْ لَمْ يَطْلُ غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى الْوَقْتِ إِلَّا الصَّبِيحُ فَيَسُدُّسُ اللَّيْلَ الْأَخِيرَ وَصِيحَتُهُ بِاسْلَامٍ وَعَقْلٍ وَذُكُورَةٍ وَبُلُوغٍ وَنُدْبٌ مُتَطَهَّرٌ صَيِّتٌ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعُذْرِ مُسْتَقْبِلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعٍ وَحَاكِبَتُهُ لِسَابِغَةٍ لِنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ مُتَنَّى

والا ابتداءه (غير مقدم على الوقت) شرط في صحته ففعله في الوقت واجب شرط وتقديمه عليه محرم لانه كذب وتجب اعادته في الوقت ان علموا تقديمه عليه قبل الصلاة فان علموه بعدها فلا

يعيدونه فان تبين تقدم الاذان والصلاة على الوقت أعادوها وجوبا (الا الصبح) يؤذن لها (أول) (سدس الليل) الأخير لانها تأتي الناس وهم نائمون فاحتيج لتقديم الأذان على دخول وقتها لينتبهوا ويتأهبوا لها بتحصيل شروطها من وضوء وغسل وظاهرها انه لا يعاد عند طلوع الفجر وبه قال سند واختاره اللقاني وبعض المغاربة والراجح اعادته عند طلوع الفجر ويحرم الأذان للصبح قبل السدس الأخير ومبدأ الليل معتبر من الغروب (وصحته) أى الأذان مشروطة (باسلام) فلا يصح من كافر ولو بعد عزمه على الاسلام لوقوع بعضه حال كفره ويحكم عليه بالاسلام فان رجع فمرتد ان علم أركان الاسلام قيل أذانه والا فيؤدب ويترك (وعقل) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز ومغمى عليه وسكران (وبلوغ) فلا يصح من صبي غير مميز يعتمد فيه ولا في دخول الوقت على بالغ عدل فان اعتمد عليه صح أذانه (وذكورة) فلا يصح من أنثى ولا خنثى (مشكل) لانه من مناصب الذكور كالامامة والقضاء ويحرم أذان الأنثى لان صوتها عورة (ونذب) أن يؤذن شخص (متطهر) من الحدثين (صيت) أى حسن الصوت ومرتفعه (مرتفع) بمكان عال ان أمكن كمنارة وسطح (قائم) فيسكروه أذان الجالس (الاعذر) كمرض (مستقبل) القبلة فيسكروه استدباره (الإسراع) فيجوز الاستدبار ولو بجميع بدنه ويندب ابتداءه للقبلة (و) ندب (حكايته) أى الأذان (ل) شخص (سامعه) بأن يقول السامع مثل قول المؤذن ومفهوم سامعه أن من لم يسمع لا تندب له حكايته وان علم أنه يؤذن برؤيته أو باخبار غيره له (المنتهى) أى آخر (الشهادتين) وتكره حكاية مزارد عليهما هذا هو المشهور ومقابل المشهور حكايته لآخره وابدال الحيطتين بحوقلتين ان قلت الحديث الوارد اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول فما وجه المشهور قات المثلية تصدق في لغة العرب بالمثلية في الشكل وبالمثلية في البعض فصاحب المشهور حملها في الحديث على الأدنى تبسيرا وللقابل حملها على الأكمل فلكل محل (مثنى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع الأول ولا يحكى الصلاة خير من

النوم ولا يبدلها بصدق وبررت وقيل يبدلها به ويحكيه سامعه ان لم يكن متنفلا (بل ولو) كان (متنفلا) أى مصليا نفلا  
ويقتصر على منتهى الشهادتين فان حكى ما زاد عليهما بلفظ حتى على الصلاة بطلت وان أبدل الحيلتين بحوقلتين لم تبطل  
وان حكى الصلاة خير من النوم بطلت أبدالها أم لا (لا) يحكى للصلى الأذان ان كان (مفترضا) أى مصليا فرضا فنكره حكايته  
في الفرض وتندب بعد فراغه (و) ندب (أذان فذ سافر) سفرا لغويا فشمل من خرج من مدينة لمزارعها لزاهة أو مقبرتها  
لزيرة (لا) يندب الأذان لـ (جماعة) غير مسافرة (لم تطلب غيرها) فيكره لها كفذ غير مسافر (على المختار) للخمى من قولى  
مالك رضى الله عنه لأحب الأذان للقد الحاضر والجماعات المنفردة وقال مرة أخرى وان أذنوا فحسن واختاره ابن بشير وحمل  
قوله لأحب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الأئمة في مساجد الجماعات على جهة السنية (وجاز أعمى) أى اذانه اذلا تكليف  
الا بفعل اختياري ان كان تابعا فيه أو في دخول الوقت لبصير عدل (و) جاز (تعدد) أى المؤذن أى تأذين متعدد في مسجد  
أو غيره حضرا أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أى المؤذنين في الأذان بأن يؤذن واحد بعد واحد ان لم يؤد لخروج مختارها والا  
فيمنع (و) جاز (جميعهم) أى المؤذنين في الأذان بأن يؤذنوا دفعة واحدة في محل واحد (كل) منهم يبنى (على أذانه) غير معتد  
بأذان غيره وإلا كره ما لم يؤد الى تقطيع اسم الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فيحرم (و) جاز (إقامة غير من أذن)  
والأفضل إقامة المؤذن (و) جاز (حكايته) أى الأذان (قبله) أى المؤذن بان سمع أوله فيحكيه ثم يسبق المؤذن في ذكر باقيه  
ومعنى الحواز خلاف الأولى إذ المستحب متابعة الحاكم للمؤذن (و) جاز (أجرة عليه) (٣٧) أى أخذها على الأذان

وحده (أو مع صلاة وكره)  
أى الاجر (عليها) أى  
الصلاة وحدها فرضا  
كانت أو نقلا من الصلین  
لامن بيت المال ولا من  
وقف المسجد لانها اعانة  
لإجارة إذ للأئمة حق في  
بيت المال والوقف العام  
(و) كره (سلام عليه)

وَلَوْ مُتَنَفِّلًا لَا مُفْتَرِضًا وَأَذَانُ فَذَرَّ أَنْ سَافَرَ لَا جَمَاعَةً لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ  
وَجَازَ أَعْمَى وَتَعَدَّدُ وَتَرْتِيبُهُمْ إِلَّا الْقُرْبَ وَجَمْعُهُمْ كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ وَإِقَامَةُ غَيْرِ  
مَنْ أَذَّنَ وَحَكَايَتُهُ قَبْلَهُ وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ وَكُرِّهَ عَلَيْهَا وَسَلَامٌ عَلَيْهِ كَمَلَبٍ  
وَإِقَامَةُ رَاكِبٍ أَوْ مُعِيدٍ لِمُصَلَّاتِهِ كَأَذَانِهِ وَتُسَنُّ إِقَامَةُ مُفْرَدَةٍ وَتُنْفَى تَكْبِيرُهَا لِفَرْضٍ  
وَأَنْ قَضَاءً وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ عَمْدًا وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا فَحَسَنٌ وَلِيَقُمْ مَعَهَا أَوْ  
بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ

### ﴿ فصل ﴾

أى المؤذن لانه ذرية لرد الفاصل بين جمل أذانه (ك) سلام على (مלב) بحج أو عمرة لذلك وقاضى حاجة ومجامع لانها  
في حالة تنافى الذكر (ز) كرهت (اقامة) شخص (راكب) لفصلها من الصلاة بزوله وعقل دابته واصلاح متاعه غالبا (أو) اقامة  
رجل (معيد لصلاته) لتحصيل فضل الجماعة بخلاف معيدها لفسادها (كأذانه) أى للعبد للفضل وأولى من لم يرد الاعادة فيها  
(وتسن اقامة مفردة) جملها ولو قد قامت الصلاة على المشهور وروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه شفع قد قامت  
الصلاة وتبطل بشفعها كلها أو جلها أو نصفها لا أقلها (ونفى تكبيرها) أى الاقامة الاول والاخير وصلة تسن (لفرض) وتكره  
لنفل وسنيتها للفرض اذا كان أداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدد ومحل سنيتها للأداء اذا لم يخف خروج وقته بها  
والا وجب تركها كسائر السنن محافظة على ادراك الوقت (وصحت) صلاة ناركها ان تركت سهوا بل (ولو تركت عمدا) ولا  
يؤمر باعادة الصلاة في الوقت وان سجد لتركها قبل السلام بطلت (وان أقامت المرأة) المصلية وحدها (سرا فحسن) أى  
مندوب وان صلت مقتدية برجل اكتفت بإقامته وسقط عنها طلبها المندوب (وليقيم) بفتح فضم من القيام يريد الصلاة غير  
المقيم وأما هو فيندب له قيامه قبلها ولا تبطل بجالوسه حالها وان خالف المندوب (معا) أى الاقامة أولها أو اثنائها أو آخرها  
(أو بعدها) أى بعد فراغ الاقامة فلا يجب القيام بعد بل (بقدر الطاقه) خلافا لمن حده بمقارنة حتى على الفلاح ومن حده بالتكبير الاول  
﴿فصل﴾ في بيان شرطين من شروط صحة الصلاة وهما طهارة المحمض والخبث وما يناسب الثانى من أحكام الرعاف وشروطها  
ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط وشروط وجوب وصحة معا فشروط الوجوب فقط اثنان البسواغ وعدم  
الاكراه وشروط صحتها فقط خمسة الطهارتان والاستقبال وستر العورة والاسلام وشروطها معا ستة بلوغ الدعوة والهـ

ودخول الوقت ووجود الطهور وعدم النوم والغفلة وعدم الحيض والنفس (شرط) بضم فسكسر (ل) صحة (صلاة) ولو نفلا أو جنازة أو سجدة تلاوة (طهارة حدث) أكبر وأصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر أولا (و) طهارة (خبث) ابتداء ودواما لجسد ومحمول ومكان أن ذكر وقدر فسقوط النجاسة عليه وهو يصلى مبطل أن تعلقت به أو استقرت عليه واتسع الوقت ووجد ما يزيلها به أو ثوبا آخر كذا غيرها فيها ولما كان الرعاف من الخبث وله أحكام خاصة به شرع في بيانها بقوله (وان رعف) أى خرج دم من أنف مريد الصلاة سائلا أو قاطرا أو راشحا (قبلها) أى قبل الدخول في الصلاة (ودام) أى استمر خارجا من الأنف وتحقق أو ظن أو شك انقطاعه في الوقت المختار (آخر لآخر) الوقت (الاختياري) باخراج النفاة فان انقطع غسله وصلى (و) ان لم ينقطع (صلى) بالدم في آخر المختار لعجزه عن ازالته ويحرم تقديمها قبل آخره لعدم صحتها بالدم مع تحققه أو ظنه أو شكه في انقطاعه في الوقت وان تحقق أو ظن دوامه لآخر المختار فلا يؤخر الصلاة عن أول وقتها المختار (أو) رعف (فيها) أى الصلاة وهى إحدى الخمس بل (وان) كانت (عيدا) لفطر أو أضحى (أو جنازة وظن) وأولى تحقق (دوامه) أى لآخر المختار في صلاة من الخمس ولقراع الامام من العيد والجنازة (أتمها) أى الصلاة التى رعف فيها على حالته التى هو بها لعجزه عن ازالة النجاسة وشرط أتمامها بالدم (ان لم يلطخ) الرعاف (فرش) مسجد أى ان لم يخف تلطيخه فان خافه قطع الصلاة ولو ضاق وقتها وخرج منه صيانة له من النجاسة ومفهوم فرش ان خوف تلطيخ ترابه أو حصائه أو بلاطه لا يوجب قطعها وهو كذلك فيتمها فيه (وأوما) الراعف لركوع من قيام ولسجود من جلوس (لخوف تأذيه) بحدوث مرض أو زيادته أو تأخر بره ان ركع وسجد بسبب انعكاس الدماء في حالة الركوع والسجود ويجب اليماء ان ظن هلاكا أو شديدا أذى ويندب ان خاف مرضا خفيفا (٣٨) ولا يؤمر بالاعادة ان انقطع رعاؤه بعد صلاته به موميا (أو) لخوف (تلطخ ثوبه)

شُرْطَ لِصَلَاةٍ طَهَارَةٍ حَدَثٍ وَخَبَثٍ وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لِاخْتِيَارِيٍّ وَصَلَّى أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيدًا أَوْ جَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا أَنْ لَمْ يُلَطِّخْ فَرَشَ مَسْجِدِهِ وَأَوْ مَا يُلَظَّفُ تَأْذِيهِ أَوْ تَلَطُّخِ ثَوْبِهِ لَا جَسَدِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَظَنْ وَرَشَّحَ فَتَلَّهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ فَإِنْ زَادَ مِنْ دِرْهِمٍ قَطَعَ كَأَن لَطَّخَهُ أَوْ خَشَى تَلَوْتَ مَسْجِدِهِ وَالْأَفْلَهُ الْقَطْعُ وَنُدِبَ الْبِنَاءُ فَيَخْرُجُ مُمْسِكًا أَنْفَهُ لِيَتَفَيَّسَلَ أَنْ لَمْ يُجَاوِزْ

ولو بدون درهم ان كان يفسده الغسل حفظا للمال والاتمها بركوعها وسجودها ولو تلطخ بالفعل بأكثر من درهم لعجزه عن ازلتها والمحافظة على الاركان مقدمة على المحافظة

على عدم حمل النجاسة لعجزه عن ازلتها (لا) يومى لخوف تلطخ (جسده) بما زاد على درهم فيركع أقرب ر يسجد وازالة النجاسة غير واجبة عليه لعجزه عنها (وان لم يظن) دوامه لآخر المختار بان تيقن أو ظن أو شك انقطاعه فيه (ورشح) الدم وامكن قتله بان لم يكثر وجب تماديه فيها (وقتله) وندب كونه (بأنامل يسراه) بان يدخل أظفار الابهام في طائفة الانف ويمسح بها الدم من جوانبه ثم يخرجها ويمسحها في أظفار السبابة العليا ثم يدخلها كذلك ويمسحها في أظفار الوسطى وهكذا (فان زاد) الدم الذى في أنامل الوسطى (عن درهم قطع) صلاته وجوبا (كأن لطخه) أى المصلى ما زاد على درهم واتسع الوقت ووجد ما يغسل به الدم (او خشى تلوث) فرش (مسجد) فيقطع ولو ضاق الوقت (والا) أى وان لم يرشح بان سال أو قطر أو رشح ولم يمكن قتله لكثرة والموضوع انه لم يظن دوامه لآخر المختار (فله القطع) للصلاة وغسل الدم وابتدائها بمكان آخر باحرام وله التبادى فيها (وندى البناء) عند جمهور اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنه للعمل واختار ابن القمام القطع لان شأن الصلاة اتصال عملها وعدم تخللها بشغل وانصراف عن محلها قال زروق وهو أولى بمن لا يحسن التصرف بالعلم وموضوع الخلاف ان اتسع الوقت والا وجب البناء اتفاقا فاذا فعل المندوب وهو البناء (فيخرج) حال كونه (ممسك أنفه) من أعلاه وفي قوله فيخرج ممسك أنفه ارشاد لأحسن الكيفيات المعينة على تقليل النجاسة اذ كثرتها مانعة من البناء وليست شرطا فيه اذ الفرض التحفظ من النجاسة ولو غير امساكه وجعله ابن هارون شرطا فيه لان داخل الانف من الظاهر في طهارة الخبث فان لم يمسه أو أمسكه من أسفله تلوث داخل أنفه ورده ابن عبد السلام بأن الحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والفروع باطن الانف فممسك الانف انما مطلب التحفظ من النجاسة لا لخصوصه فالمدار على التحفظ منها سواء أمسكه أم لم يمسه وصلة يخرج (ليغسل) الدم ويبنى على ما تقدم له من صلاته بعد الغسل ولا يشتغل بشئ غير الغسل وتصح صلاته (ان لم يجاوز) حال ذهابه لغسل

الدم (أقرب مكان يمكن) الغسل فيه إلى مكان غيره قريب فإن تجاوز الأقرب للممكن بطلت صلاته ومفهوم ممكن أن لا يمكن الغسل فيه لا نضر مجاوزته وهو كذلك لأنه كالعدم وأشار بقوله (قرب) إلى أنه يشترط مع الأقربية بالنسبة لمكان آخر قريب به في نفسه فإذا بعد ولو كان معه أقربية بالنسبة لمكان آخر فإنه يضر ولذا احتاج الصنف إلى قوله قرب بعد قوله أن لم يجاوز أقرب مكان فإن بعد المكان الذي غسل فيه الدم بطلت الصلاة ولو لم يجاوز مكانا قريبا يمكن الغسل فيه (و) أن لم (يستدبر قبلة بلا عنبر) فإن استدبرها غيره بطلت ومفهوم بلا عنبر أن استدبرها للعذر لا يبطلها هذا هو المشهور وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة بخروج كيفما يمكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا وعلى المشهور يقدم استدبارا لا يلايس فيه نجسا لا يعنى عنه على استقبال مع وطء نجس لا يغتفر لأنه عهد عدم الاستقبال لعذر وللخلاف فيه (و) أن لم (يطأ) بقدمه حال خروجه لغسل الدم شيئا (نجسا) عمدا مختارا فإن وطئه عمدا مختارا بطلت وإن وطئه ناسيا أو عمدا مضطرا فلا يضر فقيده بلا عذر معتبر في هذا أيضا وهذا التفصيل في غير العذرة ونحوها أو العذرة ونحوها فيبطل وطؤها من غير تفصيل أن كانت رطبة وإن كانت يابسة فيبطل أن تعمدا مختارا وإن نسي أو اضطر فالبطلان لابن سحنون وهو الأظهر وعدمه لابن عبدوس (و) أن لم (تتكلم) فإن تكلم (ولو سهوا) وإن قل بطلت هذا هو المشهور وظاهره سواء تكلم حال انصرافه لغسل الدم أو حال رجوعه لا كمال الصلاة والذي في المواق أن تكلم سهوا حال رجوعه صحت اتفاقا وإن أدرك بقية صلاة الإمام حملة عنه والافسجد بسلامه وإن تكلم سهوا حال انصرافه فقال سحنون لا تبطل ورجعه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل كتكلمه عمدا وأشار بقوله (وإن كان بجاعة) إماما كان أو أمما إلى أنه شرط في البناء من أصله لافي ندبه وفي قوله (واستخلف الإمام) إماما منه إلى ما قاله ابن حبيب من وجوب البناء وبني عليه أنه إن استخلف بالكلام عمدا أو جهلا بطلت عليه وعليهم وسهوا بطلت عليه دونهم (٣٩) والذي في المجموعة عن ابن القاسم أنه إن

استخلف بالكلام ولو عمدا لا تبطل على المؤمنين وتبطل عليه وحده قال الخطاب وهذا هو المذهب فإن ترك الاستخلاف وجب عليهم في الجمعة

أَقْرَبَ مَكَانٍ يُمَكِّنُ قُرْبَ وَيَسْتَدْبِرُ قِبْلَةَ بِلَا عُدْوٍ وَطَأَ نَجَسًا وَيَتَكَلَّمَ وَلَوْ سَهْوًا وَإِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ وَفِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَتَمَتَّذَ إِلَّا بِرَكْعَةٍ كَمَلَتْ وَأَتَمَّ مَكَانَهُ أَنْ ظَنَّ فَرَاحَ إِمَامِهِ وَأَمَكْنَ وَالْأَفْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَالْأَفْأَقْرَبُ لَمْ يَرَجَعْ أَنْ ظَرَ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ يَتَشَهُدُ فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ

وندى في غيرها (وفي) صحة (بناء الفذ) وبه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر للسنونة عند جماعة (وعندهما) أي عدم صحة بناء الفذ وهو لابن حبيب وشهره الباجي (خلاف) دائرين بحجة بنائه ونفيها مشوّهة لخصّة البناء لحرمّة الصلاة للمنع من إبطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فينبى الفذ على الأول دون الثاني (وإذا بنى) الإمام أو المؤمن أو الفذ (لم يعتد) بشيء قبله قبل رعايته (الا) بركعة كملت) بسجديتها بأن ذهب للغسل بعد أن جلس للشهادة أو بعد قيامه معتدلا في ثانية أو رابعة فيرجع جالساً إن كان عرف وهو جالس واقفاً إن كان عرف وهو قائم ويستأنف القراءة ولو كان أمها قبل رعايته (وأتى) أي أكمل الباني صلاته (مكان) أي في مكانه الذي غسل فيه الدم (أن ظن) وأولى أن علم (فراغ إمامه) من الصلاة حقيقة بالسلام أو حكماً بأن علم بقاءه فيها ولو كان أن يرجع يسلم قبل أن يصل إلى أقرب مكان يمكنه الاقتداء به فيه (وأمكن) إتمامها فيه أي في المكان الذي غسل فيه الدم وكانت غير جمعة (والا) أي وإن لم يمكن إتمامها فيه لما منع يمنع من ذلك أن كان نجسا أو ضيقا (ف) المكان (الأقرب إليه) أي إلى مكان الغسل يجب إتمامها فيه فإن أمها على حسب ما طلب منه وتبين خطأ ظنه ببقاء إمامه في الصلاة صحت صلاته ولو سلم قبل إمامه على الرجوع لخروجه عن حكم إمامه بمجرد خروجه لغسل الدم حتى يرجع إليه فلا يسرى إليه سهوه (والا) أي وإن لم يتم صلاته في مكان الغسل الممكن أو في الأقرب إليه إذا لم يمكن (بطلت) صلاته ولو أخطأ ظنه ووجد إمامه في الصلاة لأنه يجاوز المكان الممكن أو الأقرب إلى غير الممكن صار كمن تعمداً زيادة في الصلاة (ورجع) أي الباني وجوباً إلى أقرب مكان يمكنه الاقتداء فيه بإمامه لا إلى مكانه الأول لأنها زيادة في الصلاة قاله ابن فرحون (أن ظن بقاءه) أي الإمام في الصلاة (أو شك) في بقاءه وأولى أن علم (ولو تشهد) بحيث يدرك معه ولو السلام فإن تخلف ظنه ووجده فرغ منها صحت (و) رجوع (في الجمعة) وجوباً بشرط أن كان أدرك منها ركعة مع الإمام (مطلقاً) عن تقييده بظن بقاء إمامه أو شكه فيه فيرجع ولو علم فراغه (لأول) جزء (من الجامع) الذي

ابتدأها به لا إلى غيره فان منع منه مانع ضم لها ركعة ثانية وسلم متنفلا وابتدأ ظهرا (والا) أي وان لم يرجع لامامه مع ظن البقاء في الأولى وفي الجمعة لأول جزء من الجامع الذي ابتدأها فيه بأن أتمها مكانه أو رجع لجامع آخر أو لرحبة أو طريق الجامع الأول أو تعدى أول جزء من الجامع الذي ابتدأها به بطلت الصلاة التي هو فيها جمعة كانت أو غيرها (وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي منها قبل رعاها وخرج لغسل الدم وظن عدم ادراك الركعة الثانية مع الامام أو تخلف ظنه قطعها (وابتدأ ظهرا باحرام) جديد في أي مكان شاء فلا يبنى الظهر على احرامه الأول بناء على عدم اجزاء نية الجمعة عن نية الظهر (وسلم وانصرف ان رغب بعد سلام امامه) لان سلامه حاملا النجاسة أخف من خروجه لغسل الدم وعوده للاتمام (لا قبله) أي قبل سلام امامه وعقب فراغه من تشهده فينصرف لغسل الدم ويعود للاتمام ما لم يسلم الامام قبل انصرافه والاسلم وانصرف (ولا يبنى) أي المصلي على ما فعله من صلاته (بغيره) أي الرعا من سبق حدث أو ذكره أو سقط نجاسة عليه أو ذكرها أو غير ذلك من مبطلات الصلاة فيستأنف الصلاة ولا يبنى اذ البناء رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو الرعا وشبهه في عدم البناء قوله (كظنه) أي الرعا (فخرج) من هيئته لغسله (فظهر) له (نفيه) أي الرعا فقد بطلت صلاته لتفريطه وعدم تثبته وبطلت صلاة مأمومية أيضا على الراجح (ومن ذرعه) أي غلبه وسبقه (ق) طاهر يسير لم يزد شيئا منه لم تبطل صلاته فان كان نجسا وكثيرا أو ازدد شيئا منه عمدا بطلت صلاته ونسيانا لم تبطل ويسجد للنسيان بعد السلام وغلبة فيه قولان والفلس كالقضاء (واذا اجتمع بناء) وهو عبارة عما فات المسبوق فعله مع الامام بعد الدخول معه (وقضاء) وهو عبارة عما يأتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام وصلة اجتماع (ل) شخص (اراعف) ونحوه كنعاس وغافل ومزحوم فصور اجتماعهما خمس على ما ذكره المؤلف الأولى في رباعية كشاء (أدرك) الراعف منها مع الامام الركعتين (الوسطيين) (٤٠) وسبقه الامام بالأولى قبل دخوله معه ورعف في الرابعة فخرج

والا بطلتا وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتدأ ظهرا باحرام وسلم وانصرف ان راعف بعد سلام امامه لا قبله ولا يبنى بغيره كظنه فخرج فظهر نفيه ومن ذرعه ق) لم تبطل صلاته واذا اجتمع بناء وقضاء لراعف أدرك الوسطيين أو احدهما أو لحاضر أدرك ثانية صلاة مسافر أو خوف يحضر قدم البناء

لغسل الدم ففاته في بناء الأولى قضاء فيقدم البناء فيأتي بركعة بالفاتحة فقط سرا ويجلس عقبها لانها آخرة امامه ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا لانها

قضاء الأولى ويتشهد ويسلم هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء فيأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا وجلس ولا يجلس ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد ويسلم (أو) أدرك معه (احداهما) أي الوسطيين وهذا صادق بصورتين احداها ان يسبق الامام بالأولى والثانية قبل دخوله معه ويصلي معه الثالثة وتفوته الرابعة بنحو رعا فلهذا بناء والاوليان قضاء فعلى مذهب ابن القاسم يصلي بركعة بفاتحة سرا ويجلس لانها ثانيته وآخرة امامه ثم يأتي بركعتين بصورتين جهرا ان كانت العشاء ويتشهد ويسلم وعلى مذهب سحنون يأتي بركعة بسورة جهرا ويتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا ولا يتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم والثانية أن يسبقه الامام الأولى قبل اقتدائه به ويصلي معه الثانية وتفوته الثالثة والرابعة بكرعا فها تان بناء والأولى قضاء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد لانها ثانيته ثم بركعة كذلك لانها آخرة امامه ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ويتشهد لانها ثانيته ثم بركعتين بأم القرآن فقط سرا ويتشهد ويسلم (أو) اجتمع بناء وقضاء (ل) شخص (حاضر) أي مقيم (أدرك ثانية صلاة) امام (مسافر) سبق الحاضر بالركعة الأولى وهي القضاء والركعتان الأخيرتان الساقطتان عن الامام بالقصر بناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة كذلك ويتشهد لانها آخرة امامه لو فعلها ثم بركعة بفاتحة وسورة جهرا ان كانت عشاء ويتشهد ويسلم (أو) لحاضر أدرك ثانية صلاة (خوف محضر) وسبق بالأولى وهي القضاء ولم يصل الأخيرتين مع الامام وما البناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد لانها ثانيته وركعة كذلك ويتشهد لانها آخرة امامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويتشهد وركعتين بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم وجواب اذا اجتمع بناء وقضاء (فتم البناء) في الخمس صور عند ابن القاسم لانسحاب حكم المأمومية عليه ولان القضاء انما يكون بعد اتمام صلاة الامام وقال سحنون يقدم القضاء لسبقه في الفوات ولان

شأنه ان يعقب سلام الامام (وجلس) أى من اجتمع له البناء والقضاء (في آخرة الامام) أى عقبها ان كانت ثانية المأموم كفى الصورة الاولى (بل ولو لم تكن) آخرة الامام (ثانيته) أى المأموم بل ثالثته كما في صورة من أدرك الوسيطيين (فصل) في ستر العورة (هل ستر عورته) أى مريد الصلاة (ساتر) كشيء اى صفيق لا يظهر منه اللون بلا تأمل بان كان لا يظهر منه دائما او يظهر منه بعد التأمل (وان) كان (باعارة) من مالكة بلا طلب (او) كانت (طلب) ان تحقق الطالب أو طن أو شك الاعارة (أو) كان (نجس وحده) أى لم يجد غيره كجلد ميتة أو ثوب متنجس بما لا يعفى عنه (كحريز) لم يجد غيره (وهو مقدم) في ستر العورة به على النجس عند اجتماعهما وعدم غيرها عند ابن القاسم وعمله بانه ليس فيه ما ينافي شرط صحة الصلاة بخلاف النجس ومن قال بان النجس مقدم على الحريز وهو الامام أصبح جعل علة التقديم منع لبس الحريز في الصلاة وفي خارجها والنجس انما يمنع فيها فقط وقوله (شرط) خبر عن قوله ستر الخ (ان ذكر وقدر) فالتاسي والعاجز ليس ستر العورة شرطا بالنسبة لهما (وان) كان (بخلو) وتنازع ستر وشرط (ل) صحة (الصلاة) فتبطل بتركه مع الذكر والقدرة أو واجب غير شرط لها وليس مقيدا بالذكر والقدرة فتصح صلاة تاركها كذا كرا قادرا ويأثم ويعيدها في الوقت كالناسي والعاجز (خلاف) شهر الاول ابن عطاء الله قائلا هو المعروف من المذهب وشهر الثاني ابن العربي ومبنى الخلاف العورة للمغلظة وذكر المصنف العورة الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية فقال (وهي) أى العورة (من رجل) الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية من مثله أو عمره (و) من (أمة) بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة ولو من أجنبي (وان) (٤١) كانت (بشائبة) من حرية

كأى ولد (و) من (حرية) بالنسبة للرؤية (مع امرأة) حرية أو أمة مسلمة أو كافرة ما بين سرية وركبة) راجع للرجل والامة والحرة (و) هي من حرية (مع) رجل (أجنبي) مسلم جميع جسدها (غير الوجه والكفين) ظهرها وبطنها فالوجه

وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتَهُ  
﴿فصل﴾ هَلْ سَتَرُ عَوْرَتِهِ بِكَثِيفٍ وَإِنْ بَاعَارَتْهُ أَوْ طَلَبَ أَوْ نَجَسَ وَحَدَّهُ  
كَحَرِيرٍ وَهُوَ مُقَدَّمٌ شَرْطٌ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَإِنْ بِخُلُوعٍ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ  
رَجُلٍ وَأُمَةٍ وَإِنْ بِشَائِبَةٍ وَحُرَّةٍ مَعَ امْرَأَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ  
الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَأَعَادَتْ لِصَدْرِهَا وَأَطْرَافِهَا بِوَقْتٍ كَكَشَفِ أُمَةٍ فَخِذًا لَا رَجُلَ  
وَمَعَ مُحَرَّمٍ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ وَتَرَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحَرَّمِهِ وَمِنْ  
الْمُحَرَّمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ وَلَا تُطَلَبُ أُمَةٌ بِتَغْطِيَةِ رَأْسٍ وَنَدِبَ سَتْرُهَا

(٦ - جواهر الاكليل - أول) والكفان ليساعورة فيجوز لها كشفهما للأجنبي وله نظرها ان لم تخش الفتنة فان خيف الفتنة فقال ابن مرزوق مشهور المذهب وجوب سترهما وقال عياض لا يجب سترهما ويجب غض البصر عن الرؤية وأما الاجنبى الكافر فجميع جسدها حتى وجهها وكفها عورة بالنسبة له (وأعادت) الحرية الصلاة (ل) كشف (صدرها و) كشف (أطرافها) من عنقها ورأسها وذراعها وظهر قدمها (بوقت) للاصفرار في الظهرين وللطولع في غيرهما وتعيد أبدا لكشف ماعدا ذلك ولا تعيد لكشف بطن قدمها وان كان عورة وشبه في الاعادة بوقت فقال (ككشف أمة فخذنا) أو فخذين في الصلاة (لا) كشف (رجل) فخذنا أو فخذين فلا يعيد وان كان عورة ويعيد لكشف أليتيه أو بعضهما بوقت ولكشف سواتيه أبدا وتعيد الأمة لكشف اليتيها أو بعضهما أبدا (و) هي من حرية (مع) رجل (محرم) اى يحرم عليه نكاحها بنسب او رضاع او صهر جميع جسدها (غير الوجه والاطراف) من رأس وعنق وذراع (وترى) أى المرأة الاجنبية حرية أو أمة (من) الرجل (الأجنبي ما يراه) أى الرجل (من عمره) اى الوجه والاطراف (و) ترى المرأة المحرم (من) الرجل (المحرم) لها بنسب او رضاع او صهر (ك) رؤية (رجل مع) رجل (مثله) اى ماعدا ما بين السرة والركبة ويجوز لها المسه ويجوز له وضع كفه على كفها من غير حائل (ولا تطلب أمة) ولو بشائبة الا ان كانت ام ولد (بتغطية رأس) لافى الصلاة ولا في غيرها لا وجوبا ولا ندبا وأما غير الرأس فتطلب بتغطيته إما وجوبا واما ندبا فما بين سرتها وركبتها يجب عليها ستره وما عداه غير الرأس يندب لها ستره ويدل لندب كشف الرأس بغير الصلاة ماورد أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يضرب الاماء الذى كن يخرجن الى الاسواق مغطيات الرؤوس ويقول لهن تشبهين بالحرائر بالكع (وندى) لغير مصل من رجل أو امرأة (سترها) أو

العورة من كل شخص رجلا كان أو امرأة حرة أو أمة فيكره لكل شخص كشف العورة للغلظة لغير حاجة (بخلوة) أى فى محل خال من الناس حياء من الله تعالى وملائكته (و) ندب (لأم ولد و) لحرة (صغيرة) مأمورة بالصلاة (ستر) للصلاة (واجب على الحرة) أى البالغة والصغير يندب له ستر للصلاة واجب على البالغ (وأعادت) الصغيرة ندبا (ان راحقت) أى قاربت البلوغ الظهرين (للإصفرار) والعشاءين والصبح للطاوع (ككبيرة) حرة أو أم ولد (ان تركا) أى المراهقة والكبيرة وأسقط التاء باعتبار كونهما شخصين (القناع) فى الصلاة أى تغطية الرأس وكترك القناع ترك ستر ما يجب ستره على الحرة البالغة مما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف وشبهه فى الاعادة فى الوقت للإصفرار فقال (كمصل بحرير) لابساً له مع وجود غيره ولبسه أيضاً بل (وان انفرد) الحرير بالوجود (أو) مصل (ب) ساتر بدن أو مكان (نجس) عاجزاً أو ناسياً فيعيد فى الوقت (ب) ساتر (غير) أى ليس حريراً ولا نجساً (أو) يبعد فيه (ب) سبب (وجود) ماء (مطهر) لثوبه أو بدنه أو مكانه المتنجس ان وسع الوقت التطهير (وان ظن عدم صلاته) التى صلاها (أولاً) بالحرير أو النجس بان نسيها (وصلى) ثانياً (ب) ساتر (طاهر) أى غير نجس وغير حرير ثم تذكر صلاته أولاً بحرير ونجس فيعيد فى الوقت ولا تكفيه الاعادة الاولى لانها لم تكن بنية الجبر ولا خصوصية للمصلى بحرير أو نجس بهذا الحكم بل كل من صلى صلاة صحيحة تعاد فى الوقت فنسيها وصلّى بنية الفرض ثم تذكرها فلا تسقط الاعادة الوقتية عنه وأما من صلى صلاة فاسدة ولزمته اعادتها أبداً فنسى وصلّاها بنية الفرض فنسقط الاعادة عنه اذ لا يشترط نية الجبر بها (لا) يؤمر بالاعادة فى الوقت شخص (عاجز) عن ستر عورته (صلى عريانا) أى مكشوف العورة (٤٢) الغلظة بجزءه عن سترها ثم وجد ما يسترها به فى الوقت هذا قول ابن القاسم فى

يَخْلُوَةٌ وَلَا تُمَّ وَلَدٌ وَصَغِيرَةٌ سَتَرٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرِّ وَأَعَادَتُ أَنْ رَاهَقَتْ لِلْإَصْفَرَارِ كَبِيرَةٍ أَنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ وَإِنْ انْفَرَدَ أَوْ بَنَجَسَ بِغَيْرٍ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ لَا عَاجِزٌ صَلَّى عُرْيَانًا كَفَافَةً وَكُرِهَ مُحَدَّدٌ لَا يَرِيحُ وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ كَكَفِّ كَتَمٍ وَشَعْرٌ لِصَلَاةٍ وَتَلْتُمُ كَكَشْفٍ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا وَصَمَاءٌ يَسْتَرُ وَالْأَمْنَةُ كَاخْتِباءٍ لَاسْتَرٍ مَعَهُ

سماع عيسى بناء على ان التعرى مقدم على الستر بحرير أو نجس وعلى عدم اعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت وكلاهما خلاف المشهور والمشهور تقديم الستر

بالحرير والنجس على التعرى واعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت قال المازرى وهو وعصى للذهب وشبهه فى عدم الاعادة فقال (كفافة) قضاها بنجس أو حرير ناسيا أو عاجزا فلا يؤمر باعادتها لان الاعادة مقيدة بالوقت والفائتة يخرج وقتها بفراغها (وكره) لباس (محدد) بكسر الدال المهملة مثقلة أى مظهر حد العورة لرقته أو ضيقه أو احاطته ولو بغير صلاة لاخلاله بالمروءة ومخالفته لرى للسلف (لا) يكره محدد (ب) الصادق (ريح) أو بلل (و) كره (انتقاب امرأة) أى تغطية وجهها الى عينيها فى الصلاة وخارجها والرجل أولى مالم يكن عادة قوم (ككف) أى ضم وتشمير (كم وشعر لصلاة) راجع للكف فالنقاب مكروه مطلقا (وتلثم) أى تغطية الشفة السفلى وما تحتها من الوجه ولو لامرأة لصلاة لانه غلو فى الدين (ككشف) رجل (مشتري) أمة (صدرا أو ساقا) أو معصما منها حال تقلبها لانه مظنة اللذة فيقتصر على نظر الوجه والكفين فبالوجه يظهر الجبال وبالكفين يظهر خصب البدن (و) كره (صماء) بفتح الصاد والميم مشددة بمدودا وهى ان يضع طرف حاشية الرداء العليا على أحد كتفيه ويديره على ظهره وكتفه الآخر ويده الاخرى مسدولة من داخله وعلى صدره ويضع طرفه الآخر على كتفه الاول ويده التى على كتفها الطرفان خارجة من تحتها مكشوفة هى وجنبها ويصير الرداء محيطا به من ثلاث جهات امامه وخلفه وأحد جانبيه وكره لانه فى معنى المربوط من جانب اليد الداخلة فى الرداء فلا يتمكن من تمكينها من ركبتها فى الركوع ولا من مباشرة الارض بها فى السجود ولان أحد جانبيه مكشوف ومحل كراهة الصماء اذا كانت (بستر) أى اذا كان هناك شئ تحتها سائر للعورة كازار وسراويل (والا منعت) أى حرمت الصماء لانكشف العورة من الجانب الذى على كتفه طرفا الرداء (كاختباء) بثوب (لاستر معه) يستر العورة من الجهة العليا من نحو إزار وكيفية الاختباء ان يجلس على ألبتية ويضع قدميه على الارض ويقيم ساقيه وفخذه ويدير الثوب على ظهره وساقيه معتمدا عليه فتصير عورته مكشوفة من اعلى فيمنع فى غير الصلاة بحضرة من يحرم عليه نظر عورته وكذا فيها فى حال جلوسه للتشهد أو لصلاة النفل أو



الغرض وهو عاجز عن القيام فان كان معه ساتر جاز في غير الصلاة ومنع فيها لقبح الهيئة كجلسة الكلب والبدوى الصطلي (وعصى) الرجل (وصحت) صلاته (ان لبس حريرا) خالصا مع قدرته على ستر عورته بظاهر غيره وأعادها بوقت وكذا يعصى بلبسه بغير الصلاة وبالتحاف به وركوبه عليه ونومه عليه وتغطيته به ولوتبعها لامرأته (أو) لبس (ذهبا) ولو خاتما لان حمل الحرير أو الذهب بجيب أو كم (أو سرق أو نظر محرما فيها) أى الصلاة تنازع فيه لبس وسرق ونظر وشمل المحرم عورة الامام وعورة نفس المصلي فلا تبطل صلاة المأموم بتعمد نظرها وقيل تبطل بتعمد نظر عورة النفس أو الامام ولونسى أنه في صلاة (وان لم يجد) يريد الصلاة البالغ (الاسترا لأحد فرجيه) أى قبله ودبره (ف) قيل يستتر به دبره وقيل يستتر به قبله وهو الظاهر لظهوره دائما والدبر انما يظهر في الركوع والسجود (ثالثها) أى الأقوال (يخير) في ستر أيهما شاء قال البساطى محله ان لم يكن وراءه نحو حائط والاستر دبره به وستر قبله بجامعه من الساتر أو امامه نحو الحائط والاستر قبله به وستر دبره بجامعه من الساتر (ومن عجز) عن ستر عورته بالمظلة (صلى عريانا) لان اشتراط الستر في صحة الصلاة مقيد بالقدرة وهو عاجز عنه (فان اجتمعوا) أى العراة العاجزون عن ستر عوراتهم (بظلام) ليل أو غار أوجب (ف) يصلون جماعة (كالمستورين) في تقديم امامهم واصطفافهم خلفه والركوع والسجود والقيام (والا) أى وان لم يجتمعوا بظلام (تفرقوا) للصلاة وجوبا وصاوا فرادى والا أعادوا بوقت (فان لم يمكن) تفرقهم لخوف على نفس من كسيع أو خوف على مال من الضياع أو لضيق مكان كسفينة (صاوا) حال كونهم (قياما) أى قائمين راكعين ساجدين صفا واحدا (غاضين) أى كافرين أبصارهم عن عورة امامهم وبعضهم ونفسهم وجوبا وقيل (٤٣)

وسطهم) أى بينهم في الصف غير متقدم عليهم فان لم ينضوا أبصارهم فقليل يعيدون أبدا وقيل يعيدون في الوقت (وان علمت) أمة (في صلاة بعنق) سابق عليها أو فيها (مكشوفة رأس) مثلاً أو صدر أو عنق

وَعَصَى وَصَحَّتْ أَنْ لَيْسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَنَالَهَا يُخَيَّرُ وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى عُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظُلَامٍ فَكَالْمُسْتُورِينَ وَالْأُتَرَقُّوْا فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ صَلَّوْا قِيَامًا غَاضِينَ أَمَامَهُمْ وَسَطَهُمْ وَإِنْ عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ يَعْتَقِرُ مَكْشُوفَةً رَأْسَهُ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانًا ثَوْبًا اسْتَتَرَ إِنْ قَرَبَ وَالْأُتَرَقُّوْا فَإِنْ كَانَ لِلْعُرَاةِ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَاذًا وَلَا حَذِيرَهُمْ نُدْبَ لَهُ إِيَارُهُمْ

﴿فصل﴾ وَمَعَ الْأَمْنِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِلْنِّ بِمَكَّةَ فَإِنْ شَقَّ فَقِي

أسواق أو نحوها ما يجوز لها كشفه ويجب على الحرة ستره (أو وجد عريان) عاجز عن ستر عورته فيها (ثوبا) يستتر به عورته (استترا) أى الامة والعريان وجوبا (ان قرب) الساتر من مكان الامة والعريان بأن كان بينهما ثلاثة صفوف غير مافي المصلي ومافي الساتر (والا) أى وان لم يستترا وكلاصلتهما بحالهما (أعادا) أى الامة والعريان صلاتهما ندبا (بوقت) الظهران للاصفرار والعشا آن والصبح لا طلوع (وان كان ل) جماعة (عراة ثوب) واحد مشترك بينهما (صاوا) مستترين به وجوبا بشرط حال كونهم (أفذاذا) متعاقبين واحدا بعد واحد ان اتسع الوقت فان ضاق أو تنازعوا في التقدم اقرعوا ولا يجوز ان يستلمه واحد منهم الا بها (و) ان كان الثوب (لا حدهم) أى العراة ولا فضل فيه عنه (ندب له) أى مالك الثوب (اعارته) لهم) ولم تجب لانه لا يجب على المكلف كشف عورته لستر عورة غيره فان كان فيه فضل عن ستر عورة ماله ولا يلزم على قسمه اتلاف كذى فلقطين أو كان طويلا يكفى كل طرف منه شخصا وجب اعارته ﴿فصل﴾ في استقبال القبلة (و) شرط لصحة صلاة (مع الامن) من نحو عدوك سبي والقدرة والذكر فشروط الاستقبال ثلاثة (استقبال) أى مقابلة (عين) أى ذات (الكعبة) بجميع البدن يقينا (لن) يصلى (بمكة) ومافي حكمها ما يمكن فيه استقبال عينها يقينا كالجبال المحيطة بها والادوية والطرق القريبة منها فلا يكفيهم استقبال جهتها ولا الاجتهاد في استقبال العين المرصين للخطأ فان صاوا صفا مستقيما مقابلها زائدا على عرضها كصف معتدل من أول المسجد الحرام الى آخره من أى جهة من جهاتها الاربع فصلاة الذى لم يقابل بدنه كله أو بعضه الكعبة باطله لانه لم يستقبل عينها وانما استقبال جهتها وهذا واقع في الصلوات الخمس كل يوم والناس غافلون عنه وانما يعتنون باعتدال الصفوف فالواجب عليهم صلاتهم دائرة محيطه بالكعبة بحيث يقابلها كل واحد منهم بجميع بدنه (فان) أمكن من بمكة وما ألحق بها استقبال عينها يقينا (شق) عليه لمرض أو هرم (ففى) جواز

(الاجتهاد) في استقبال عينها لبناء الدين على التيسير ومنعه نظرا الى أن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد (نظر) أى تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين صوب ابن راشد منع الاجتهاد وأما من لا قدرة له على استقبال عينها يقينا بوجه كصاحب مرض شديد فيجب عليه الاجتهاد في استقبال عينها اتفاقا وأما من لا قدرة له على التحول ولا يجحد من يحوله وهو متوجه لغير جهتها مع علمها فيصل لغير جهتها لجزءه (والا) أى وان لم يكن بمكة ولا بالحق بها (فلاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ان الذى يشترط استقباله في حجة الصلاة (جهتها) أى الكعبة لا عينها (اجتهادا) في استقبال جهتها الآن يكون بالمدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لو بجامع عمرو بمصر العتيقة فلا يجوز له الاجتهاد المؤدى لخالفه محرابهما ويجب عليه تقليد محرابهما لان محراب المدينة بالوحى ومحراب جامع عمرو بجامع جماعة من الصحابة نحو الثمانين وبحث بأن ذلك لا يكتفى في الاجماع ولذا روى أن الليث وابن لميعة كانا ينيانان فيه ومثل جامع عمرو جامع بنى أمية بالشام وجامع القيروان لاجماع جمع من الصحابة بهما أيضا وشبه في الاجتهاد في استقبال الجهة فقال (كان قضت) أى هدمت الكعبة وتقل حجرها ونسى محلها حماها الله بفضل من ذلك فالواجب اذ ذاك الاجتهاد في استقبال جهتها اتفاقا لانعدام عينها وجهل محلها سواء كان بمكة أو غيرها (و بطلت) الصلاة (ان) أداء اجتهاده الى جهة (و خالفها) بصلاته لغيرها عمدا ان لم يصادف القبلة في الجهة التى صلى اليها بل (وان صادف) هافى الجهة التى صلى اليها فيعيدها أبدا لدخوله على الفساد وتمده اياه (وصوب) بفتح الصاد المهملة وسكون الواو أى جهة (سفر قصر) للرباعية (لراكب دابة) ركو بامعتادا (قط) راجع لسفر وما بعده أى لا حضر ولا سفر غير قصر بأن نقص عن أربعة برد مقصودة دفعة واحدة أو غير مأذون فيه شرعا لصيانته أو طوره ولا لراكب غير دابة كسفينة ولا لراكب دابة ركو با غير معتاد بأن كان وجهه لدنبا أو جنبها (وان) كان (بمحمل) بفتح الميم الاولى وكسر (ع) الثانية أى ما يركب فيه من نحو شقف و يترع حال احرامه وقراته وركوعه

الاجْتِهَادِ نَظَرُهُ وَالْأَفْلاَظُهُ رِجْهَتَهَا اجْتِهَادًا كَأَن مُقِضَتَ وَبَطَلَتْ اِنْ خَالَفَهَا وَاِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصْرٍ لِرَاكِبٍ دَابَّةً فَقَطُّ وَاِنْ بِمَحْمِلٍ بِدَلٍّ فِي قَلْبٍ وَاِنْ وَتَرًا وَاِنْ مَهْلٍ اِلَّا بِنِدَاءٍ لَهَا لَا سَفِينَةً فَيَدُورُ مَعَهَا اِنْ اُمْكَنَ وَهَلْ اِنْ اَوْمَأَ اَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدٌ غَيْرُهُ وَلَا عِرَابًا اِلَّا لِمَصْرٍ

ويفسر جلسته لسجوده وبين سجديته وحال التشهد وقوله (بدل) أى عوض عن جهة الكعبة خبر عن قوله صوب (في) صلاة (نفل) لافي فرض ولو كفايا

وان

كجنار وان كان النفل غير سنة بل (وان) كان (وترا) ان عسر ابتداء وجهه الكعبة بل (وان سهل

الابتداء لها) أى جهة الكعبة وقال ابن حبيب يجب ابتداءؤها ان سهل ويجوز له ان يعمل حال صلاته ما لا يستغنى عنه من امساك عنان الدابة وضربها وتحريك رجله ويومى بسجوده للارض لا القربوس الدابة ويشترط رفع عمامته عن جبهته حال ايمائه بها لاطهارة الارض فان انحرف لغير جهة سفره حامدا انحرفا كثيرا بطلت صلاته الا اذا كان الانحراف لجهة الكعبة فلا تبطل (لا) يكون صوب سفر القصر بدلا عن جهة الكعبة لراكب (سفينة) لسهولة استقبال جهة الكعبة فيها واذا ابتداء الصلاة في السفينة لجهة الكعبة فدارت السفينة الى غير جهتها (فيدور معها) أى يدور للقبلة مع دوران السفينة (ان أمكن) دورانه والا فيصل حيثما توجهت به ولا فرق في هذا العمل بين الفرض والنفل وهل منع النفل في السفينة لغير القبلة ان أو ما للركوع والسجود مع قدرته عليهما فان ركع وسجد فيجوز حيث توجهت به من غير دوران ولو أمكنه بناء على أن علة المنع الاياه (أو) منعه فيها حيث توجهت به (مطلقا) عن تقييده بالاياه بناء على أن علة عدم استقبال الكعبة الذى هو خلاف الاصل فهي رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو سفر قصر لراكب دابة فقط (تأويلان) أى اختلاف من شارحى المدونة في فهم قولها لا يتنفل في السفينة اياه حيثما توجهت به مثل الدابة ففهم أبواب ابراهيم وابن التبان ان العلة في قولها لا يتنفل في السفينة قولها لاياه وفهم أبو محمد أن العلة قولها حيثما توجهت به وعبارتها محتمة لهما (ولا يقدح مجتهد) أى فيه أهلية للاجتهاد في معرفة جهة الكعبة لمعرفته أدلتها وكيفية الاستدلال بها شخصا (غيره) مجتهدا فالاجتهاد واجب والقدرة عليه مانعة من التقليد (و) لا يقلد المجتهد (عرايا) منصوبا الى جهة الكعبة (الا) محرابا (المصر) بالتنوين أى بلد عظيم حضر نصب محرابه الى جهة الكعبة جمع من العلماء العارفين وذلك كبغداد ومصر والاسكندرية والحارث بن سهل حال ناصبيها داخله فيا قبل الاستثناء والحارث بن سهل الذي قطع العارفين بخطتها

كحاربرشيد وقرافة مصر العتية ومنية ابن خصب لا تجوز الصلاة اليها للجهت ولا لغيره ومنع تقليد المجتهدان كان بصير ابل (وان) كان (أعمى وسأل) أى الأعمى (عن الأدلة) ليستدل بها على جهة القبلة (وقلد) أى الجاهل بالأدلة (غيره) أى المجتهد العارف بالأدلة وبكيفية الاستدلال بها (مكلفا) أى بالغا عقلا عدلا فى الرواية (عارفا) بالأدلة (أو محرابا) ولو لغير مصر لم يقين خطؤه (فان لم يجد) أى غير المجتهد مجتهدا ولا محرابا يقلده (أو تحير مجتهد) بخفاء أدلتها عليه لحبس أو غيم ولم يجد مجتهدا ولا محرابا يقلده أو التباسا عليه مع ظهورها له بأن تعارضت عنده (تحير) أى اختار كل من القلد الذى لم يجد محرابا ولا مجتهدا يقلده والمجتهد المتحير جهة وصلى اليها وبرئت ذمته (ولو صلى) كل منهما (أربعا) لكل جهة صلاة (لحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والمناسب وهو المختار لانه قول ابن سلع مخالفا به قول الجمهور واستحسنه ابن عبد الحكم واللخمي (وان تبين) أى ظهر يقينا أو ظنا لمجتهد أو مقلد أو متخير بقسميه (خطأ) فى القبلة التى هو مستقبلها (بصلاة) أى قيتها (قطع) صلاته وجوبا (غير أعمى و) غير (منحرف) عن القبلة انحرافا (يسيرا) وغيرها هو البصير المنحرف كثيرا بأن شرق أو غرب وأولى المستدبر ومفهوم غير أعمى أن الأعمى لا يقطع صلاته ولو كان انحرافه كثيرا ومفهوم غير منحرف يسيرا أن البصير المنحرف يسيرا لا يقطع وهو كذلك فيهما وإذا كانا لا يقطعان صلاتهما (فيستقبلانها) أى القبلة وبينان على ماصليها إلى غيرها فان لم يستقبلوا أتمها إلى الجهة التى تبين خطؤها بطلت صلاة الأعمى المنحرف كثيرا وصحت صلاة المنحرف يسيرا بصيرا كان أو أعمى مع الحرمة عليهما (و) ان تبين خطأ (بعد) فراغها (٤٥) أى الصلاة (أعاد) البصير المنحرف كثيرا (فى الوقت المختار)

وأما الأعمى مطلقا والبصير المنحرف يسيرا فلا تندب لها الاعادة فى الوقت اذا تبين لها الخطأ بعدها وهذا فى قبلة الاجتهاد وأما قبلة القطع كمكة والمدينة على ساكنها

وان أعمى وسأل عن الأدلة وقلد غيره مكلفا عارفا أو محرابا فان لم يجده أو تحير مجتهدا تحير ولو صلى أربعا لحسن واختير وان تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا فيستقبلانها وبمذها أعاد فى الوقت المختار وهل يعمد الناسي أبدا خلاف وجازت سنة فيها وفى الحجر لأى جهة لا فرض فيمادى فى الوقت وأول بالنسيان وبالإطلاق وبطل فرض على ظهرها كالراكب إلا لا تحرام أو خوف من كسبح وان لغيرها وان أمن أعاد الخائف

أفضل الصلاة والسلام وجامع عمرو ونحوه فان تبين الخطأ فيها فى الصلاة وجب قطعها مطلقا ولو أعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع فيعيدها أبدا (وهل يعيد الناسي) شرطية الاستقبال أو جهة قبلة الاجتهاد أو التقليد المنحرف كثيرا وتذكر بعد فراغ الصلاة (أبدا) أو فى الوقت (خلاف) شهر الأول ابن الحاجب وحده (وجازت سنة) أى صلاتها (فيها) أى الكعبة (وفى الحجر) أى البناء المقابل لركن الكعبة ومنها ركعتا الطواف الواجب أو الركن وأولى ركعتا الفجر والندوب وهذا مذهب أشهب وابن عبد الحكم قياسا على النفل المطلق وهو ضعيف كفى التوضيح والاعتماد مذهب المدونة وهو منع ذلك كله وأما النفل المطلق والرواتب وركعتا الطواف المندوب فتندب فيها (لأى جهة) أى من الكعبة فقط ولوجهة بابها حال كونه مفتوحا وأما الحجر فلا تصح الصلاة فيه إلا إلى الكعبة فالشرق أو غرب أو استدبر الكعبة فصلاته باطلة (لا يجوز فيها ولا فى الحجر) (فرض عينى) أو كفائى كالجنابة وإذا صلى الفرض فى أحدهما (فيعاد فى الوقت وأول) أى فهم قول المدونة يعاد الفرض فيهما فى وقته (بالنسيان) من المصلى فيهما وأما العامد والجاهل فيعيدان أبدا وهذا تأويل ابن يونس (و) أول (بالإطلاق) عن التقييد بالنسيان وهذا للخمي وعليه فيعيد العامد والجاهل فى الوقت كالناسي (و بطل فرض على ظهرها) أى سطح الكعبة فيعاد أبدا (ك) صلاة (الراكب) على دابة أن كان فرضا تشبيهه فى البطلان وإنما بطلت صلاته لتركه كثيرا من أركانها كالقيام والسجود لغير عنز (الا) صلاته فرضا على الدابة (لالتحام) أى اختلاط بين المسلمين والكافرين فى القتال لاعلاء دين الله تعالى أو بين الدافعين عن أنفسهم أو أموالهم والزاحقين عليهم من المسلمين أو بين الطامعين للامام العدل والخارجين عن طاعته (أو) (لخوف من كسبح) أو لص أو قاطع طريق ان نزل عن دابته فيصلى عليها إيماء للقبلة بل (وان) كانت صلاته عليها (لغيرها) أى القبلة حيث لم يمكنه التوجه اليها (وان أمن) أى حصل الامن لمن صلى على الدابة لالتحام أو خوف من كسبح (أعاد الخائف) من كسبح الصلاة

( يوقت ) للاصفرار في الظهري ان تبين علم ماخاف منه والافلا يعيد ومفهوم الخائف ان الملتحم لا يعيد وهو كذلك لقوته بنص القرآن العزيز عليه ( والا ) صلاته فرضا على الدابة ( لخصخاض ) أى فيه ( لا يطبق النزول به ) عن دابته لحوف غرقه أو تلوث ثيابه ولو التي لا يفسدها الفصل وخاف خروج الوقت الذي هو فيه فان كان يطبق النزول به لزمه تأديتها على الارض ولو بالاياء (أو) الاصلاته على الدابة (لمرض) يطبق النزول معه الى الارض (و) الحال أنه (يؤديها) أى يصلى الفرض (عليها) أى الدابة (ك) تأديتها على (الارض) بآياء وان كان الاياء بالارض أتم من الاياء على الدابة (فلها) أى القبلة يصلى الفرض على الدابة بعد ايقافها له ويومىء بسجوده الى الارض لالى كور راحلته فان قدر على السجود بالارض ولومن جلوس فلا تصح على الدابة (وفيها) أى المدونة (كراهة) الصلاة على الدابة في الفرع (الأخير) أى المريض الذى يؤديها على الارض كالدابة وفي قوله وفيها كراهة الأخير بحث لانها لم تصرح بكراهتها على الدابة بل قالت لا يعجنى فحملها اللخمى والمأزى على الكراهة وابن رشد وغيره على النع فالمناسب وفيها في الأخير لا يعجنى وهل على الكراهة وهو المختار أو على النع وهو الاظهر تأويلان (فصل) في فرائض الصلاة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها (فرائض الصلاة) أى أركانها وأجزاؤها التى يتوقف عليها وجودها صحيحة خمس عشرة فريضة أولها (تكبيرة الاحرام) على كل مصل فرضا أو نفلا اماما أو فردا أو مأموما فلا يحملها عنه امامه والاحرام لنية الدخول في الحرمه ثم نقل الى ما يدخل به فيها (و) ثانيا (قيام لها) أى لاجل تكبيرة الاحرام في فرض لقادر عليه غير مسبوق فلا يجزى الاثنيان بها مستندا لما أى لشيء لو أزيل ما استند اليه لسقط أو منحنا أوجالسا (الالسبوق) بمقابل ركوع الامام من الركعة الأولى أو غيرها وجد الامام راكعا (٤٦) وخاف رفعه منه قبل ركوعه معه فابتدأها حال قيامه وأتمها حال انحطاطه

يوقت والا لخصخاض لا يطبق النزول به أو لمرض ويؤديها عليها كالارض فلها وفيها كراهة الأخير  
(فصل) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام وقيام لها إلا لسبوقه فتأويلان وإنما يجزى الله أكبر فان عجز سقط ونية الصلاة الميمنة ولفظه واسع وإن تخالفا فالعقد والرفض مبطل كسلام أو ظنه فأنتم ينفل إن طالت أو ركع

أو ركوعه بلا فصل كثير (فتأويلان) أى فهمان لشارحيها في اعتداده بالركعة وعدمه سواء نوى بتكبيره العقد أو هو والركوع أو لم ينو به واحدا منهما لانصرافه للاحرام

لا فيمن نوى به الركوع وحده لبطلان صلاته بترك تكبيرة الاحرام فان ابتداء حال انحطاطه وأتمه فيه والا أو وهو راكع بلا فصل كثير بطلت الركعة اتفاقا وصحت الصلاة في الثلاثة الأولى و بطلت في الرابعة لترك تكبيرة الاحرام فان حصل فصل كثير بطلت في القسمين (وانما يجزى) في تكبيرة الاحرام (الله أكبر) بتقديم لفظ الجلالة ومدمه مدا طبيعيا بلفظ عر في بلا فصل بينهما فلا يجزى أكبر الله والله العظيم أكبر ولا مرادفه بمرية أو عجمية انبعا للاجماع العملى وللتوقيف ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاوا كما رأيتموني أصلى ولم يرد أنه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات (فان عجز) يريد الصلاة عن النطق بالله أكبر لحرس أو عجمة (سقط) التكبير عنه والقيام له ويحرم بالنية كسائر الفرائض المعجوز عنها فان قدر على بعضه أتى به ان كان له معنى صحيح كالله أو أكبر أو بر (و) ثالثها (نية الصلاة الميمنة) بأن يقصد فرض الظهر مثلا والتعيين شرط في الفرض والسنة والرغبة لافي الندوب فيكفى فيه نية النفل والوقت يصرفه لما طلب فيه من ضحي وتحية مسجد وهكذا بقية النوافل مثل الرواتب (ولفظه) أى تلفظ المصلى بما يدل على النية (واسع) أى خلاف الأولى الا ان الوسوس فينبدل به اللفظ لذهاب اللبس عن نفسه (وان تخالفا) أى لفظه ونيته (فالعقد) أى القصد هو الاعتبار لا اللفظ ان كان ساهيا فان كان متعمدا فصلاته باطلة لتلاعبه (والرفض) أى نية الخروج من الصلاة وابطالها فيها (مبطل) لها اتفاقا لا بعدها على الأرجح (كسلام) عقب ركعتين مثلا من رباعية أو ثلاثية لظنه اتمامها (أو ظنه) أى السلام مع ظن اتمام ولم يحصل شيء منهما (فأنتم) أى أحرم في صورتين (بنفل) أو فرض بالأولى فشرع في صلاة قتبطل التى سلم منها يقينا أو ظنا (ان طالت) القراءة في الصلاة التى شرع فيها بشروعه فيأزاد على الفاتحة وقيل بفراع الفاتحة (أو) لم تطل القراءة و (ركع) أى انحنى للركوع ولولم يطمئن بان كان مسبوقا أو

عاجزا عن القراءة فيتم النفل الذي شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد من النفل ركعة بسجديتها و يقطع الفرض الذي شرع فيه ويندب شفعه ان عقده ركعة ووجب اتعام النفل الذي عقده ركعة أو مع اتساع الوقت دون الفرض ولو عقده ركعة لان النفل اذا لم يتم يقوت لانه لا يقضى (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيها شرع فيه (فلا) يبطل الصلاة التي سلم أو ظن السلام منها قبل اتمامها فيرجع للحالة التي فارقها منها ولا يمتد بما فعله من الصلاة التي شرع فيها فيجلس ثم يقوم ويعيد القراءة ويأتى بما بقى عليه ويسجد بعد السلام ان لم يحصل منه نقص والاغلبه أى النقص على الزيادة وسجد قبل السلام (كان لم يظنه) أى الصلى السلام من الصلاة التي هو فيها ونسيها وظن انه في نفل أو فرض آخر وصلى ركعة أو أكثر ثم تذكر صلاته الأولى فلا تبطل ويعتد فيها بما فعله بنية النفل أو فرض آخر (أو عزبت) أى ذهبت نيتة من قلبه ونسيها بعد اتيانه بها عند تكبيرة الاحرام لاشتغال قلبه بأمر دينوى أو أخرى وصلى وهو بهذه الحالة ركعة أو أكثر فلا تبطل صلاته ويعتد بما فعله مع الغفلة عنها لمشقة استصحاب النية (أو) لم ينو عدد (الركعات) للصلاة المعينة فهي صحيحة وكل صلاة تتضمن عدد ركعاتها (أو) لم ينو (الأداء) فى التى حضر وقتها (أو) لم ينو (ضده) أى القضاء فى التى خرج وقتها فلا تبطل والوقت يستأنم الأداء وخروجه يستأنم القضاء ونصح نية الأداء عن نية القضاء وعكسه ان انحلت الصلاة ولم يتعمد بأن اعتقد بقاء الوقت فنوى الأداء واعتقد خروجه فنوى القضاء (و) رابعها (نية اقتداء للمأموم) بامامه فان لم ينو واقترى بالامام تاركا الفاتحة ونحوها بطلت صلاته وسيعدها للصنف شرطا فى الاقتداء بقوله وشرط الاقتداء نيته أولا فلاننا فى على أنه يمكن أن الشرطية منصبه على الأولية وان كانت هى ركنا فان الاقتداء هو نية للتابعة فيلزم جعلها شرطا لنفسها والظاهر انها شرط لصحة صلاة المأموم لخروجها عن ماهية الصلاة ففى عدها ركنا تسامح (وجاز له) أى للمأموم (دخول) مع الامام (٤٧) فى صلاة (على ما أحرم به الامام)

من اتمام أو قصر أو جمعة أو ظهور ويكفيه ما تبين ان الامام أحرم به منها فهو محمول على احدى صورتين فقط على التحقيق الأولى ان يجد الامام فى صلاة

وَالْأَفْلَاكَ كَانَ لَمْ يَظُنَّهُ أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْوِ الرُّكَّاتِ أَوْ الْإِدَاءِ أَوْ ضِدَّهُ وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ وَجَازَ لَهُ دُخُولُ كُلِّ مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَالْأَفْخَالَفُ وَفَاتِحَةُ بِحَرَكَةِ لِسَانِهِ كُلِّ إِمَامٍ وَقَدْ وَانْ لَمْ يُسْمَعْ نَفْسُهُ وَقِيَامُهَا فَيَجِبُ تَمَلُّكُهَا إِنْ أُمِكنَ وَالْأَفْ

عقب الزوال ولا يدري هل هى ظهر أو جمعة وخشى ان عين احدها تبين الاخرى فيحرم بما أحرم به الامام ظهر اكان أو جمعة ويكفيه ما تبين به الثانية ان يجد مسافرا اماما فى رابعة ولا يدري هل الامام مسافر ناو القصر فينوي به أو مقيم أو مسافر ناو الاتمام فينوي به خشي ان عين احدها ان يظهر خلافه فله الاحرام بما أحرم به الامام ثم ان تبين له ان الامام مسافر نوى القصر قصر معه وأجزأته وان تبين له انه مقيم أو مسافر ناو الاتمام اتم معه وأجزأته (وبطلت) الصلاة اتفاقا (بسبقها) أى النية من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أى تكبيرة الاحرام (ان كثر) أى طال الزمن الذى بينهما طولاً معتبرا بالعرف كمتأخر النية عن التكبير (والا) أى وان لم يطل الزمن بينهما وسبقت النية التكبير يسير عرفا كما لو نوى فى محل قريب من المسجد وفى حال حضوره فى المسجد كبر ناسيا لها (فخلاف) فى تشهير الصحة وعدمها فقال بالبطلان عبد الوهاب وابن الجلاب وابن أبى زيد وقال بالصحة ابن رشد وابن عبد البر (و) خامسها (فاتحة) أى قراءتها (بحركة لسان) فلا يكفى اجزاؤها على القلب (على امام وفد) لاعلى مأموم وتكفى ان اسمع بها نفسه بل (وان لم يسمع) بها (نفسه) فيكفى فى أداء الواجب (و) سادسها (قيام لها) أى لاجل قراءة الفاتحة فى فرض لقادر عليه وهو امام أو وفد فليس فرضا لنفسه مستقلا فان عجز عنها سقط القيام لها وقيل انه فرض لنفسه فلا يسقط عن العاجز عنها فيقوم بقدرها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها لكن ان جلس وركع من جلوس بطلت صلاته لتركه هوى الركوع من قيام وهو فرض عليه وان جلس وقام للركوع بطلت لاخلاله بهيئة الصلاة نعم ان استند حالها مالو أزيل لسقط واستقل حال هوى الركوع صحت صلاته وان قدر الامام والفتد على القيام لبعض الفاتحة وجب عليه على الشهور (فيجب) على كل مكلف (تملكها) أى حفظ الفاتحة (ان أمكن) المكلف تملكها بأن قبله ولو فى زمان طويل ووجد معلما ولو بأجرة واتسع وقت الصلاة ويجب بذل وسعه فيه ان كان عسر الحفظ فى جميع أوقاته الفاضلة عن أوقات ضرورياته (والا) أى وان لم يمكنه تملكها بعدم قبوله أو بعدم معلم أو

بضيق وقت الصلاة (اثم) أى اقتدى وصلى مأموماً وجوباً شرطاً بمن يحفظها ان وجده فان صلى فذامع وجوده فصلاته باطلة (فان لم يمكن) أى التعلم والالتزام (فالمختار) للخمى من الخلاف (سقوطهما) أى الفاتحة والقيام لها فلا يجب عليه ابدائها بذكر أو سورة أخرى (وندى فصل) بكوت أو ذكر أو سورة أخرى (بين تكبيره) للاحرام (و) تكبير (ركوعه) ثلاثاً يشبه أحدهما بالآخر (وهل تجب الفاتحة في كل ركعة) وهو المشهور والارجح (أو) تجب في (الجل) أى الأكثر ثلاثاً من رباعية واثنين من ثلاثية وتسناً في ركعة منهما وقيل تجب في النصف وقيل تجب في ركعة وقيل لا تجب في شيء من الركعات وانما تسن في كل ركعة فيه (خلاف) في تشهير القولين الاولين فقط فأولهما للامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وشهره ابن شير وابن الحاجب وغيرهما وثانيهما رجع اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره ابن عساكر في الارشاد وقال القرافى هو ظاهر المذهب (وان ترك) اماماً أو فذ (آية منها) أى الفاتحة أو أقل أو أكثر أو تركها كلها من ركعة أو أكثر ولو في جل الركعات وفات تداركها بانحنائه للركوع اعتد بالركعة التى ترك منها الفاتحة (و) (سجد) قبل سلامه لمراعاة القول بعدم وجوبها في الكل ويجب عليه اعادتها احتياطاً لمراعاة القول المشهور بالارجح فيجمع بين السجود والاعادة احتياطاً للصلاة بعدم ابطال العمل على القول الأول ولبراءة اللمة على القول الثانى (و) (سابعها) (ركوع تقرب راحته) أى باطننا كفى للصلى (فيه) أى الركوع (من ركبته) فان انحنى انحناء لم تقرب فيه راحته من ركبته فليس ركوعاً بل ايماءاً وكل الركوع ان يسوى فيه ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه والذي فهمه أبو الحسن (٤٨) والامام سند من المدونة ان وضع اليدين على الفخذين في الركوع مستحب

اَتَمُّ فَاَنْ لَمْ يُمَكِّنَا فَالْمَخْتَارُ سَقُوطُهُمَا وَنُدْبُ فَصَلُّ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ وَرُكُوعِهِ وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوِ الْجُلُّ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكَ آيَةً مِنْهَا سَجَدَ وَرُكُوعُ تَقَرُّبُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَنُدْبُ تَمَكُّنُهُمَا مِنْهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَرَفْعُ مَنْهُ وَسُجُودُهُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَنْفِهِ بِوَقْتٍ وَسُنٍّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَبْدَيْهِ عَلَى الْأَصْحِ وَرَفْعُ مَنْهُ وَجُلُوسُ لِسَلَامٍ وَسَلَامٌ عُرِفَ بِأَلْ وَفِي اشْتِرَاطٍ نِيَّةُ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ

وفهم اللخمى والباجى منها وجوبه (وندى تمكينهما) أى الراحتين (منهما) أى الركبتين (و) (نصبهما) أى اقامة الركبتين بلا براز (و) (نامنها) (رفع منه) أى الركوع (و) (تاسعها) (سجود على

وعليك

جبهته) أى مس الارض أو ما اتصل بها من ثابت بجزء يسير من مستدير ما بين الحاجبين

الى الناصية وندب بسط الجبهة كلها على الارض أو ما اتصل بها وكره الانكساء بها عليها بحيث يظهر فيها الاثر فلا يصح السجود على شيء لا يثبت تحت الجبهة ولا تستقر عليه وذلك كالقطن المندوف (وأعاد) الصلاة ندبا (لترك) السجود على (أنفه بوقت) ولو ترك السجود على الانف في سجدة واحدة مراعاة للقول بوجوبه والارجح ندبه (وسن) أى السجود (على أطراف قدميه) بجمل بطون أصابعه وما قرب منها للارض (و) على (ركبتيه) وشبه في السنية فقال (ك) السجود على (يديه) أى بطن كفيه (على الاصح) من الخلاف وكون السجود على أطراف القدمين والركبتين سنة ليس بصريح في المذهب غايته ان ابن القصار قال الذى يقوى في نفسه انه سنة في المذهب وقيل بوجوبه ويرجحه قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء (و) (عاشرها) (رفع منه) أى السجود قال المازرى الفصل بين السجدين واجب اتفاقاً لان السجدة وان طالت لا يتصور كونها سجدين فلا بد من الفصل حتى يكونا سجدين وفي رفع اليدين عن الارض ووضعهما على الوركين بينهما أى السجدين خلاف قيل بالوجوب وقيل بالسنية والمعتمد صحة صلاة من لم يرفعهما حيث اعتدل (و) (حادى عشرتها) (جلوس لسلام) فلو سلم قائماً أو ساجداً أو راكعاً بطلت صلاته (و) (ثاني عشرتها) (سلام عرف ب) (لفظ آل) فان نكر كسلام عليكم أو عرف بأضافة كسلامي عليكم بطلت الصلاة وانما يجزى السلام عليكم بتأخير الخبر وميم الجمع ولو كان للصلى فذا تعبدوا (وفي اشتراط نية الخروج) من الصلاة (به) أى السلام وعدم الاشتراط (خلاف) في التشهير قال سند المذهب اشتراطها وقال ابن الفاكهاني المشهور عدم اشتراطها وعليه فتندب نية الخروج (وأجزأ) أى كفى (في تسليمه الرد) من المأموم على امامه وعلى من على يساره (سلام عليكم) بالتكبير

(وعليك السلام) بتقديم الخبر وأشعر قوله وأجزأ ان الأفضل كونه كسلام التحليل (و) الثالثة عشرة (طمأنينة) أى تأن في الركوع والسجود والرفع منها حتى تذهب حركة الأعضاء زمنا يسيرا صحح فرضيتها ابن الحاجب والمشهور من المذهب سنيتها (و) الرابعة عشرة (ترتيب الأداء) أى فرائضها للمؤداة بأن يقدم النية على التكبير وهو على القراءة وهكذا الى السلام وأما ترتيب السنن في نفسها أو مع الفرائض فهو سنة (و) الخامسة عشرة (اعتدال) للبدن في الرفع من الركوع والسجود بأن لا يكون منحنيا (على الأصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين (والأكثر على نفى) وجوب (هـ) أى الاعتدال وأنه سنة (وسننها) أى الصلاة خمس عشرة سنة السنة الاولى (سورة) أى قراءتها (بعد) أى عقب قراءة (الفاتحة في) الركعة (الاولى والثانية) فلو قدم السورة على الفاتحة لم تحصل السنة وتسبب اعادتها بعد الفاتحة ان لم ينحن للركوع والمراد بها ما زاد على الفاتحة من القرآن ولو آية قصيرة كمداهمتان أو بعض آية له بال ويندب اتمام السورة ويكره الاقتصار على بعضها (و) السنة الثانية (قيام لها) أى قراءة السورة لادانته فلا يقوم بقدرها من عجز عنها (و) الثالثة (جهر أقله) لرجل (أن يسمع نفسه ومن يليه) أى يقرب منه وجهر المرأة لسماعها نفسها فقط (و) الرابعة (سر) أقله لرجل حركة لسان وأعلاه ان يسمع نفسه فقط (بمحلهما) أى الجهر والسراى الجهر سنة في محله وهى الصبح والجمعة واولتا المغرب والعشاء والسر سنة في محله وهى الظهر والعصر واخيرة المغرب واخيرة العشاء (و) الخامسة (كل تكبيرة) سنة مستقلة (الا الاحرام) فانه فرض هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب والابهرى ان مجموع التكبيرات سوى الاحرام سنة واحدة (٤٩) وينبئ على الاول السجود لترك

تكبيرتين سهوا وبطلان الصلاة بترك السجود للسهو عن ثلاث تكبيرات دون الثانى (و) السادسة (سمع الله لمن حمده) أى كل واحدة عند ابن القاسم ومجموعها عند اشهب (لامام وفذ) حال رفعهما

وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةً وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ \* وَسُنْنُهَا سُورَةٌ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَقِيَامٌ لَهَا وَجَهْرٌ أَقْلُهُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ وَسِرٌّ بِمَحَلِّهِمَا وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِإِمَامٍ وَقَفَّزَ وَكُلُّ تَشَهُّدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ وَالزَّائِدُ عَلَى قَدَرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَعَلَى الطَّمَأْنِينَةِ وَرَدُّ مُقْتَدٍ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُهُ بِهِ أَحَدٌ وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةٍ التَّحْلِيلِ فَقَطَّ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ

(٧) - جواهر الاكليل - اول ) من الركوع (و) السابعة (كل تشهد) ولو الذى يلى سجدتى السهو وقيل بوجوب تشهد السلام (و) الثامنة (الجلوس الاول) أى الذى لا يسلم عقبه (و) التاسعة (الزائدة على قدر السلام من) الجلوس (الثانى) أى الذى يليه السلام من أول التشهد الى ورسوله والجلوس بقدر الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قيل سنة وقيل مندوب والجلوس بقدر الدعاء بعد الصلاة على النبي مندوب والجلوس للدعاء بعد سلام الامام مكروه والجلوس بقدر السلام واجب فحكم الجلوس حكم ما يحصل فيه (و) العاشرة الطمأنينة الزائدة (على الطمأنينة) الفرض في الركوع والسجود والرفع منها قال البناني انظر من نص على ان زائد الطمأنينة سنة ونص للخمى اختلف في حكم الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة فقول فرض موسع وقيل نافلة وهو الاحسن (و) الحادية عشرة (رد مقتد) أدرك مع امامه ركعة أو أكثر (على امامه) مشيرا له بقلبه لا برأسه ولو كان امامه (ثم) رده على مقتد آخر بامامه من جهة (يساره وبه) أى اليسار (أحد) من المؤمنين أدرك مع امامه ركعة أو أكثر ولو صبيا أو انصرف الامام أو من على اليسار وهذه السنة الثانية عشرة (و) الثالثة عشرة (جهر بتسليم التحليل) من امام ومأموم (فقط) أى دون تسليم الرد فيندب اسراره وهذا يقتضى أن الفذ لا يسر جهره بتسليم التحليل ويندب الجهر بتكبيرة الاحرام لكل مصل (وإن سلم) أى ابتداء بالسلام (على اليسار) ناويا التحليل عمدا أو سهوا اماما أو مأموما أو فذا (ثم تكلم) مثلا (لم تبطل) صلاته لانه ترك مندوب التماس بالسلام وكذا ان لم ينو شيئا وهو امام أو فذ أو مأموم ليس على يساره أحد لجله على نية التحليل لقلبه فان نوى الفضيلة بطلت صلاته لتلاعبه فان كان مأموما على يساره أحد ونوى الفضيلة أو لم ينو شيئا فان لم يتكلم أو تكلم سهوا وسلم التحليل عن قرب صحت صلاته ويسجد بعده لعدم تلاعبه وان طال قبل سلام التحليل أو تكلم عمدا بطلت صلاته وهذا التفصيل للخمى جمع به بين قول الزاهى بالبطلان ومطرف بعده فيمن سلم على يساره ابتداء ولم يقصد تحليلا ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه عمدا أو ساهيا

وصرح ابن عرفة بأنه اذا سلم على يساره أولا ناويا الفضيلة بطلت صلاته بمجرد سلامه ولو كان نوى العود للتحليل واختاره الاجهوري قائلا القواعد تقتضيه (و) الرابعة عشرة (ستره) أى نصبها أمامه لمنع المرور بين يديه لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاستتار بالعزة بفتح العين والتون والزاي أى الرمح الصغير الذى فى طرفه حربة (لامام وفذ) لا مأموم لان امامه ستره له أو لان ستره الامام ستره له (ان خشيأ) أى الامام والفذ ولو شكا (مرورا) بين يديه فان لم يخشيا مرورا فلا تسن الستره لهما هذا هو المشهور ففيها ويصلى فيه وضع يامن فيه من مرور شيء بين يديه الى غير ستره قال ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقال مالك رضى الله تعالى عنه فى العتبية يؤمر بها مطلقا واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وأشار لصفتها بقوله (بظاهر) لانجس (ثابت) لانحو جبل معلق بسقف (غير مشغل) للمصلى عن الخشوع وأشار لقدرها بقوله (فى غلظ رمح) فلا يكفى أرق منه (وطول ذراع) من طرف الوسطى الى الرفق (لادابة) اما لنجاسة فضلتها كالنفل واما لعدم ثبوتها كالشاة واما لهما معا كالفرس فان كانت فضلتها طاهرة وربطت جاز الاستتار بها (و) لا (حجر واحد) فيكره الاستتار به مع وجود غيره لشبهه بعبادة الصنم فان لم يجد غيره جاز الاستتار به ماثلا عنه يمينا أو شمالا ومفهوم واحد جوازه بأكثر من واحد وهو كذلك (و) لا (خط) يخطه فى الأرض من المشرق للغرب أو من جهة القبلة الى الجهة التى تقابلها وكذا حفرة وماء ونار ولا مشغل ككتاب وحلقة علم أو ذكر ولا بكفر أو مأبون أو من يواجه المصلى فيكره فى الجميع (و) لا تظهر امرأة (أجنبية) أى غير محرم (وفى) جواز الاستتار بالمرأة (المحرم) من نسب أو رضاع أو صهر وكراهة الاستتار بها (قولان) لم يطلع المصنف على راجعية أحدها ورجح التأخرون الجواز واختلف (٥٠) فى حريم المصلى الذى يمنع المرور فيه فقال ابن عرفة هو ما يشوش المرور فيه على المصلى وذلك نحو عشرين ذراعا وقال ابن العربي مقدار ما يحتاج له فى ركوعه وسجوده وقيل قدر رمية بحجر (وأنهم) فى جريم المصلى

وَسُتْرَةٌ لِإِمَامٍ وَقَدْ رَأَى خَشْيَا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلَظِ رُمَحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ لَا دَابَّةَ وَحَجَرٍ وَاحِدٍ وَخَطَرٍ وَأَجْنَبِيَّةٍ فِي الْحَرَمِ قَوْلَانِ وَأَنْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَهُ مَنَدُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَرَضَّضَ وَإِنْصَاتُ مُقْتَدِرٍ وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَنُذِبَتْ أَنْ أَسْرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ إِحْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ بِصَبْحٍ وَالظُّهْرِ تَلِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ

وكذا تناول فيه آخر شيئا ومتكلم مع آخر (له) أى للار وكذا من ألحق به (مندوحة) أى سعة فى متوسط ترك المرور وما ألحق به سواء صلى المصلى لستره أم لا إلا طائفا فيجوز مروره بين يدي المصلى بلا ستره ويكره مروره بين يدي المصلى الى ستره ويجوز المرور بين يدي المصلى اذا كان لاجل ستره أو فرجة فى صف أو لتسل رعايا ومفهوم له مندوحة أن مالا مندوحة له لا يأنهم وهو كذلك (و) أنهم (مصل تعرض) أى جعل نفسه عرضة للمرور بين يديه بصلاته فى محل خشي للور فيه بين يديه بلا ستره (و) الخامسة عشرة (انصات) أى ترك قراءة شخص (مقتد) فى محل الجهر ان قرأ امامه بل (ولو) سكت امامه بين تكبير وفاتحة أو بين فاتحة وسورة أو بينها وبين ركوع أو أسر القراءة أو لم يسمعه لارض أو بعد فتكره فرائده ولو لم يسمعه وقيل يجب انصات للمقتدى كما قال الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (ونذبت) أى قراءة مقتد (ان) أسر) امامه القراءة بمحله لا مطلقا (كرفع) للمصلى (يديه) إماما كان أو مأموما أو فذا حذاء منكبيه مبسوطتين ظهورها للسماء وبطنهما للأرض بهيئة راغب (مع احرامه) فقط لا مع هويه للركوع ولا مع رفعه منه ولا اثر قيامه من اثنتين وصلة رفع (حين شروعه) فى التكبير لا قبله ولا بعد فراغه فيكره ونذب كخشفهما وارسالهما بوقلر ولا يدفع بهما امامه هذا أشهر الروايات عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهى التى عمل بها أكثر أصحابه وان استظهر فى التوضيح رفعهما مع الركوع ورفعهما والقيام من اثنتين للأحاديث الصحيحة ولكن قاعدة المذهب تقديم العمل لدلالته على النسخ (وتطويل قراءة بسبح) بان يقرأ فيها من طوال للفصل وأوله الحجرات الا لضرورة أو ضيق وقت (والظهر تليها) أى الصبح فى تطويل القراءة بان يقرأ فيها من وسط الفصل وهذا فى الفذ وامام جماعة محصورة طلبت منه التطويل والا فالسنة تقصير القراءة لاحتمال السقيم والضعيف وذى الحاجة كما فى الحديث (وتقصيرها بمغرب وعصر) أى اللندوب تقصير القراءة فى صلاة المغرب والعصر بان يقرأ فيها من قصاره وأوله والضحي



(كتوسط بعشاء) فيقرأ فيها من وسط المفصل وأوله عبس (و) ندب تقصير قراءة ركعة (ثانية) عن قراءة ركعة (أولى) (ف) فرض فلو قرأ في الثانية سورة قصيرة عن سورة الأولى ورتل فيها حتى طال زمن الثانية على الأولى فقد أتى بالمندوب وقيل للمندوب تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى وإن قرأ فيها أطول من الأولى واستظهر (و) تقصير (جلوس أول) أي الذي يليه القيام لا السلام بالاختصار فيه على التشهد وكذا جلوس تشهد سجود السهو (وقول مقتدوفذر بنا ولك الحمد) فالغذ يقول ذلك بعد قوله سمع الله لمن حمده والمقتدى يقول ذلك بعد قول امامه سمع الله لمن حمده (و) ندب (تسبيح ركوع) بأي لفظ كان والأولى سبحان ربي العظيم وبحمده (وسجود) والأولى سبحان ربي الأعلى وبحمده ويندب الدعاء في السجود لا في الركوع (وتأمين فذ) أي قوله آمين عقب ولا الضالين (مطلقا) عن التقييد بكون القراءة سرية (و) تأمين (امام بسر) أي في قراءة سرية لافي قراءة جهرية (ومأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) أي المأموم قول الامام ولا الضالين وان لم يسمع ما قبله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله ولا يتحراه (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد لثلاث برفعه في غير محله وربما يصادف آية عذاب قاله في التوضيح (و) ندب (اسرارهم) أي الغد والامام والمأموم (به) أي التأمين لانه دعاء والمطلوب فيه الاسرار (و) ندب (قنوت) أي دعاء (سرا بصبح فقط) فلا يندب في وتر رمضان ولا في غيره لحاجة كغلاء ووباء بل يكره فيها وهذا هو المشهور وقال بسنيته سحنون وقال يحيى بن عمر انه غير مشروع وقال ابن زياد من تركه فسدت صلاته (و) ندب (قبل الركوع) عقب القراءة بلا تكبير (٥١) قبله (و) ندب (لفظه) أي القنوت

المخصوص الذي قيل كان  
سورتين من القرآن  
ونسختا (وهو) أي لفظه  
للمندوب (اللهم انا  
نستعينك الخ) أي  
ونستغفرك ونؤمن بك  
وتوكل عليك ونخضع  
ونخلع لك ونترك من  
يكفرك اللهم اياك نعبدوك

كَتَوَسَّطَ بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةً عَنْ أَوَّلٍ وَجُلُوسٍ أَوَّلَ وَقَوْلُ مُقْتَدِرٍ وَقَدَّرَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ  
وَتَسْبِيحُ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَتَأْمِينُ قَدَرٍ مُطْلَقًا وَإِمَامٍ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ أَوْ جَهْرٍ  
إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِسْرَارُهُمْ بِهِ وَقَنُوتٌ سِرًّا بِصَبْحٍ فَقَطَّ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ  
وَلَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى آخِرِهِ وَتَكْبِيرُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ  
اِثْنَتَيْنِ فَلِاسْتِقْلَالِهِ وَالْجُلُوسِ كُلَّهُ بِإِفْضَاءِ الْبُسْرَى لِلأَرْضِ وَالْيَمْنَى عَلَيْهَا وَابْتِهَامِهَا  
لِلأَرْضِ وَوَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضْعِهِمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ  
وُجْهًا رَجُلٍ فِيهِ بَطْنُهُ فَيُخَذِّدُهُ وَيَمْرِقُ قِيَمَهُ رُكْبَتَيْهِ

نصلى ونسجد واليك نسمى ونخضع نرجو رحمتك ونخاف عذابك الحمد ان عذابك بالكافرين ملحق وليس في رواية الامام  
رضي الله تعالى عنه وثنى عليك الخبر كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع بالنون مضارع خضع بكسرهما بمعنى ذل وخضع ونخلع  
أي نزيل ربة الكفر من اعناقنا ونترك من يكفرك أي لانتحب دينه ولا نتخذة وليا ونخضع أي نخضع وملحق بضم السين  
وسكون اللام وكسر الحاء المهملة أي لاحق وافتحها أي الله ألحقه بهم (و) ندب (تكبيره) أي الصلوى مطلقا (في)  
حين (الشروع) في الحركة للركن هو يا أو نهوضا ومد التكبير في الحركة من أولها لآخرها وكذا التسميع (الا)  
تكبيره (في) حال (قيامه من اثنتين) عقب فراغ التشهد (ف) يؤخره ندبا (لاستقلاله) قائما ويؤخر المأموم قيامه  
حتى يستقل امامه لانه كمفتتح صلاة والعمل (و) ندب (الجلوس كله) واجبا كان أو سنة أو مندوبا ومحط الندب قوله  
(بإفضاء) ألية وورك وساق الرجل (البسرى للأرض و) نصب الرجل (اليمنى عليها) أي اليسرى (و) باطن (ابهامها)  
أي اليمنى (للأرض) فتصير رجلاه معا من الجانب الأيمن (و) ندب (وضع يديه على ركبتيه بركوع) المناسب تقديمه  
في بيان صفة الركوع قال ابن غازي في بعض النسخ حذف ركوع وجعل لفظ وضع عطفًا على إفضاء فهو متمم لصفة الجلوس وقوله  
على ركبتيه أي على قربيهما (و) ندب (وضعهما) أي اليدين (حذو) أي قبالة (أذنيه أو قربيهما) متوجهتين الى القبلة  
(بسجود) ظاهر المتن كالرسالة ان أو للتخير ونصها تجعل يديك حذو أذنك أو دون ذلك والذي في كبير الخرشى انها الحكاية  
الخلاف (و) ندب (محافة) أي مباحدة (رجل فيه) أي السجود (بطنه) عن (فخذه و) محافة (مرفقيه) عن (ركبتيه)  
محافيا لهما عن جنبيه مجنبا لهما تجنيحا وسطا وندب تفريق ركبتيه وذراعيه عن فخذه ورفع ذراعيه عن الأرض

(و) ندب (الرداء) لكل مصل اماما كان أو مأموماً أو فذاً فرضاً أو نفلاً الا المسافر فلا يندب له الرداء وصفة ذلك أن يلتقى ثوباً على كتفيه ولا يغطي به رأسه فان غطاه به ورد طرفه على كتفه الآخر صار قناعاً وهو مكروه للرجال لانه من زى النساء الامن ضرورة حر أو برد أو يكون شعار قوم فلا يكره (و) ندب لكل مصل (سدل) أى ارسال (يديه) لجنبه من حين تكبيرة الاحرام وكره قبضهما بفرض بأى هيئة كان (وهل يجوز القبض) لكوع اليسرى بيده اليمنى واضعاً لهما تحت صدره وفوق سرته (فى النفل) طول أولاً (أو) يجوز (ان طول) للمصلى فيه ويكره ان قصر تأويلان الأول ظاهر للدونة عند غير ابن رشد لجواز الاعتقاد فى النفل بلا عذر والثانى لابن رشد (وهل كراهته) أى القبض (فى الفرض ل) قصد (الاعتقاد) أى الاستناد به وهذا تأويل عبد الوهاب فلو فعله للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أولم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز فى النفل مطلقاً لجواز الاعتقاد فيه بلا عذر (أو) كراهته فيه (خيفة اعتقاد وجوبه) من العوام وهذا تأويل الباجى واستبعد باقتضائه كراهة جميع اللدونات خيفة اعتقاد وجوبها وضعف باقتضائه التسوية بين الفرض والنفل فى الكراهة وقد فرق الامام رضى الله تعالى عنه بينهما فى الدونة فسكره فى الفرض وجوزه فى النفل (أو) كراهته فيه خيفة (اظهار الخشوع) وليس كذلك فى باطن الأمر قال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أعوذ بالله من خشوع النفاق قيل وما هو قال ان يرى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع وهذا تأويل عياض وضعف باقتضائه كراهته فى النفل أيضاً وقد أجازره فيه الامام رضى الله تعالى عنه فى ذلك (تأويلان) لشارحى الدونة وبقى من تأويلات كراهة القبض مخالفتها لعمل الصحابة والتابعين من أهل المدينة الدالة على نسخه وان صح به الحديث (و) ندب (تقديم يديه) فى وضعهما على الأرض على وضع ركبتيه عليهما (٥٣) (فى) هويه لـ (سجوده وتأخيرهما) أى اليدين فى رفعهما عن الأرض

وَالرَّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلْاعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٌ وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سَجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يُعْنَاهُ فِي تَشْهِيدَيْهِ الثَّلَاثَ مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامَ وَتَحْرِيكُهَا دَائِماً وَتَيَأَمُنُ بِالسَّلَامِ وَدُعَاةُ بَشَهِيدٍ ثَانٍ وَهَلْ لَفْظُ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ

عن رفع ركبتيه عنها (عند القيام) منه وهذا أولى الأقوال بالصواب لما فى أبي داود والنسائى من قوله عليه الصلاة والسلام يركن أحدكم كما يركن البعير ولكن يضع يديه

ثم ركبتيه ومعناه أن المصلى لا يقدم ركبتيه عند انحطاطه لسجوده كما يقدمهما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما أى ولا الركبتين فى القيام لعمره غالباً قال مالك فى سماع أشهب لا يطبق هذا الا الشاب القليل اللحم (و) ندب (عقده) أى ضم (يمينه) على اللحمة التى تحت إبهامه (فى) حال (تشهده) وأبدل من يمينه أصابعه (الثلاث) بدل بعض من كل وهى الوسطى والبنصر والخنصر وأطرافها على حمة الإبهام حال كونه (ماداً) أصبعه (السبابة) جاعلاً جنبها الاعلى لجهة السماء (و) (ماداً) أصبعه (الإبهام) بجنبها على أتملة الوسطى السفلى (و) ندب (تحريكها) أى السبابة يميناً وشمالاً تحريكاً (دائماً) للسلام ولو بعد فراغ الدعاء وانتظار سلام الامام وهذا مقتضى التعليل بأنها مقمعة الشيطان لتذكّر المصلى به ما يمنعه عن السهو فى صلاته والشغل عنها وخست السبابة به لاتصال عروقها بنباط القلب فاذا تحركت انزعج فتنبه لذلك (و) ندب (تيامن بالسلام) عند نطقه بالكاف والميم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه وينطق بما قبلهما قبالة وجهه وهذا فى الامام والقنود أما المأموم فيتيامن بجميعه (و) ندب (دعاء بتشهاد ثان) أى تشهد السلام بما تيسر من الدعاء (وهل لفظ التشهد) الذى علمه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه للناس على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم ينسكرك عليه أحد فجرى مجرى الخبر المتواتر ولما اختاره الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولفظه التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب التشهد بأى صيغة والأفضل فيها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد (سنة أو فضيلة خلاف)

في التشهير وظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه وأما أصله بأى لفظ كان فهو سنة وهذا شرح البساطي والخطاب وسالم فجعلوا محل الخلاف بالسنية أو الفضيلة خصوص اللفظ الوارد عن سيدنا عمر وشرح بهرام على ان الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أى بأى صيغة كان سنة أو فضيلة وأما اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه فنندوب قطعاً فأنت تراه قد جعل الخلاف في أصله قال الرامحى هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه البناني بتوقفه على تشهير القول بأن أصله فضيلة ولم يوجد ذلك ( ولا بسملة ) مشروعة ( فيه ) أى التشهد فهى بدعة مكروهة ولو تشهد نقل ( وجازت ) أى البسملة أى لا تكره وان كانت خلاف الأولى ( كتعوذ بنقل ) تشبيهه في الجواز ( وكرها ) أى البسملة والتعوذ ( بفرض ) لكل مصل سراً وجهراً في الفاتحة وغيرها قال ابن عبد البر هذا هو المشهور عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبه وردت السنة المطهرة وعليه عمل الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين قال أنس رضى الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فكانوا يفتتحون القراءة بالمحمد لله المألين ولم أسمعهم يسمعون فليست من القرآن الا التى في أثناء سورة النمل وقيل باباحتها وقيل بنديها وقيل بوجوبها قال القرافى وغيره الورع البسملة أول الفاتحة للخروج من الخلاف وكان للمازرى يسمّل سراً فقليل له في ذلك فقال مذهب مالك رضى الله تعالى عنه على قول واحد من لم يسمّل لم تبطل صلاته ومذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه على قول واحد من تركها بطلت صلاته انتهى وصلاة متفق عليها خبر من صلاة قال أحدها يبطلانها ومحل كراهة الاتيان بالبسملة اذا لم يقصد الخروج من الخلاف فان قصده فلا كراهة وشبهه في الكراهة فقال ( كدعاء ) عقب احرام و ( قبل قراءة ) فيكره على المشهور للعمل وأن صح الحديث به وعن مالك رضى الله تعالى عنه ندب قوله قبلها سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهى الآية اللهم باعد بينى وبين خطاياى ( ٥٣ ) كما بادت بين المشرق والمغرب

وتفى من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واغسلنى من خطاياى بالماء والتلجج والبرد قال ابن حبيب يقوله بعد الإقامة وقبل الاحرام قال في البيان

وَلَا بِسْمَلَةٍ فِيهِ وَجَازَتْ كَتَمُوذٍ بِنَفْلٍ وَكُرْهَا بِفَرْضٍ كَدُّهَا قَبْلَ قِرَاءَةٍ وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ وَأَتْنَاءِهَا وَأَتْنَاءِ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُّدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ إِمَامٍ وَتَشَهُّدٍ أَوَّلٍ لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ وَإِنْ لِدُنْيَا وَسَمَى مِنْ أَحَبِّ وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ وَكُرْهُ سُجُودٍ عَلَى ثَوْبٍ

وذلك حسن ( وبعد فاتحة ) لاشغاله عن قراءة السورة وهى سنة ( وأثناءها ) أى الفاتحة بأن يخلطها به لاشتغالها على الدعاء فهو أولى وقيدته في الطراز بالفرض فلا يكره في النفل ( وأثناء سورة ) لمن يقرأها من امام وقد جاز للمأموم سراً ففى اللدونة ولا يتعوذ المأموم اذا سمع ذكر النار وان فعل فسر في نفسه وفي الشامل قال مالك رضى الله تعالى عنه ان سمع مأموم ذكره عليه الصلاة والسلام فصلى عليه أو ذكر الجنة فسلّم أو النار فاستعاذ منها فلا بأس ويخفيه ولا يكثر كسامع خطبة ( و ) أثناء ( ركوع ) لانه انما شرع فيه التسبيح وندب بعد رفع منه واختلف فيه فقال الاجبورى المراد به خصوص اللهم ربنا ولك الحمد لان الحمد له به طالب للمزيد منه وفي شرح الجلاب المراد به مطلق دعاء الاول هو الموافق لقول المصنف وقنوت يصبح فقط ( و ) كره ( قبل تشهد ) أول أو ثان ( وبعد سلام امام ) ولو بقى في مكانه ( و بعد تشهد أول ) أى غير تشهد السلام ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره في التشهد الاول خلافا لما في عبد الباقي من تأكد هافيه قاله النفراوى والعدوى وغيرها ( لا ) يكره الدعاء ( بين سجديته ) بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول بينهما اللهم اغفرلى واستر بى واجبرنى وارزقنى واعف عني وعافى ويندب في السجود وعقب تشهد السلام ( ودعا ) المصلى في سجوده وبين سجديته ( بما أحب ) من جائز شرعاً وعادة ويحرم بمتنع شرعاً نحو اللهم أعنى على قتل فلان عدواناً أو عقلاً كالجمع بين الضدين أو عادة كالسلطنة لمن ليس من أهلها ولا يبطل الصلاة هذا اذا كان لتعير دنيا بل ( وان ) كان ( ل ) طلب ( دنيا ) كسعة رزق وزوجة حسنة ( وسمى ) الداعى اسم ( من أحب ) أن يدعو له أو عليه ( ولو قال ) في دعائه ( يا فلان فعل الله بك كذا ) من خير أو شر ( لم تبطل ) صلاته ان كان فلان غائباً أو حاضراً ولم يقصد خطابه ولا بطلت ( وكره سجود على ثوب ) أو بساط لم يفرش في المسجد دائماً في الصف الاول والا فلا يكره كان من واقف المسجد أو من رجع الوقف أو من أجنبى وقفه ليفرش في الصف الاول للزوم وقفه وتنفى الكراهة اذا دعت الضرورة

كشدة حر وبرد وخشونة أرض وجرح بجبهته (لا) يكره السجود على (حصير) خشن كحلفاء ويكره على الحصير الناعم كحصير السم مالم تفرش في المسجد دائماً في الصف الاول والا فلا يكره كاللبساط بالاولى (وتركه) أى السجود على الحصير الخشن (أحسن) فالسجود عليه خلاف الاولى (و) كره (رفع موم) أى مصل بالاياء للسجود لجزءه عنه (ما يسجد عليه) بجبهته سواء كان متصلاً بالأرض كالكرسى أولاً كشى رفعه بيده وسجد عليه بالفعل وهذا اذا انحط له كما هو الواجب في الاياء فان رفعه لجبهته بدون انحطاط بها فلا يجزئه كما في المجموعة عن أشهب ومحل الاجزاء اذا نوى حين ايمائه الأرض فان كان نوى الاياء الى مرفع له دون الأرض فلا يجزئه نقله للمواق عن اللخمي ومفهوم موم منع رفع الصحيح ما يسجد عليه اذا لم يكن متصلاً بالأرض وهو الذي تفيد المدونة وتعريف السجود بأنه مس الأرض وما اتصل بها وان كان متصلاً بها فان كان ارتفاعه يسيراً كسبحة ومفتاح ومحفظة فالصلاة صحيحة اتفاقاً وان كان ارتفاعه كثيراً ككرسى فالصلاة باطلة على العتيد (و) كره (سجود على كور عمامته) أى مجموع لفات عمامته للشود على جبهته ان كان لفتين من شال رقيق كشاش ولا يبعد الصلاة فان كان أكثر من لفتين واستقرت عليه الجبهة فيعيد في الوقت وان كانت العمامة مشدودة على الرأس وسجد على كورها ولم تمس جبهته الأرض فصلاته باطلة يعيدها أبداً وجوباً وكذا ان كانت على الجبهة ومنعت استقرارها لكثافتها وفشولتها كشال الصوف للنفوش (أو) على (طرف كم) أو غيره من ملبوسه اللدنة حر أو برد أو خشونة أرض (فرع) سمع ابن القاسم مالكاً رضى الله تعالى عنهما يكره ان يروح على نفسه في الكتوبة وخففه في النافلة وان يروح في المسجد بالرواح (و) كره (نقل حصاء) أو تراب (من ظل) في الصيف أو شمس في الشتاء (له) أى السجود عليها (بمسجد) أى فيه لتحفيره وأولى نقله لغير السجود فان لم يؤد لتحفيره فلا يكره لا لسجود ولا لغيره (و) كره (٥٤) (قراءة بركوع أو سجود) لحديث نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فأما الركوع

فعمموا فيه الرب وأما السجود فادعوا فيه فقمين أن يستجاب لكم لانهما حالاً ذل وانخفاض في الظاهر والطلوب من القارى التلبس بحالة الرفعة

لا حصير وتركه أحسن ورفع موم ما يسجد عليه وسجود على كور عمامته أو طرف كم ونقل حصاء من ظل له بمسجده وقراءة بركوع أو سجود ودعاء خاص أو بجميعة لقادر والتفات بلا حاجة وتشبيك أصابع وفرقتها وإقامة وتخصير وتغميض بصره ورفع رجلاه

والعظمة ظاهراً تعظماً للقرآن ومن تعظيمه تدبره وامتنال أو امره واجتناب نواهيه واستحضار عظمة الرب ووضع وخشوع القلب كل ذلك حال القراءة (و) كره (دعاء خاص) أى التزامه والاقتصار عليه لايهامه قصر كرم المولى عليه ولانه ربما صادف غير ماقدره فلا يجاب فيسئ ظنه بالله تعالى ويأس من رحمته مالم يكن الخاض عام الغنى والافلا يكره نحو اللهم ارزقنى سعادة الدارين واكفنى مهمما وقد كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه التحديد في صيغ الدعاء وعدد التسبيحات بالركوع والسجود وفي تعيين لفظها لاختلاف الآثار الواردة في ذلك (أو) دعاء (ب) لفظة (عجمية لقادر) على اللغة العربية والكلام بها مكروه في المسجد فقط لقادر لنهى عمر رضى الله تعالى عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد وقال انها خب وخديعة (و) كره (التفات) يمينا أو شمالاً ولو بجميع بدنه بشرط بقاء رجليه للقبلة (بلا حاجة) والافلا يكره كالتصفيح بالحد يمينا وشمالاً وفى الجلاب لا بأس به (و) كره (تشبيك أصابعه) أى المصلى فقط ولا يكره لغيره ولو في المسجد وهو خلاف الاولى لانه نفاؤل باشتباك الامر وصوبته على الانسان (و) كره (فرقتها) أى الاصابع في الصلاة ولا تسكره في غيرها ولو في المسجد على الارجح وفي العتبية كرها مالك رضى الله تعالى عنه في غير الصلاة في المسجد وغيره وابن القاسم في المسجد دون غيره (و) كره (اقماء) بجلوس لتشهد أو بين سجدتين أو لأحرام وقراءة وركوع لمن صلى جالساً وصفة الاقامة كإفسره الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان يرجع على صدر قدميه وألياته على عقبيه وهذا التفسير أحسن من تفسير أى عبادة بأنه جلوس الرجل على أليتيه ناصباً فخذه واضعاً يديه بالأرض كإقامة الكلب قال أبو الحسن صفة أى عبادة هذه ممنوعة لا مكروهة (و) كره (تخصير) بصلاة بأن يضع يده في خصره في قيامه وجلوسه وهو من فعل اليهود (و) كره (تغميض بصره) الخوف نظر لحرماً أو ما يشغله عنها وكره قيامه منكس الرأس قال عمر رضى الله تعالى عنه المنكسر رأسه ارفع رأسك فانما الخشوع في القلب (و) كره (رفعه) أى المصلى (رجلاً) عن الأرض

الا لندر كطول قيام (ووضع قدم على أخرى) لانه عبث (واقرانها) أى ضم الرجلين معا كالقيد (و) كره (تفكر) فيها (بدنيوى) لم يشغله عنها فان شغله عنها فلم يدبر ماصلى أعادها أبدأ على ظاهر المذهب لان تفكره بمنزلة الفعل الكثير فان شغله عنها شغلا زائدا على المعتاد وعلم ماصلى فتندب اعادته في الوقت ومفهوم دنيوى ان تفكره بأخروى لا يتعلق بالصلاة لا يكره بدليل تجهيز عمر رضى الله تعالى عنه جيشا وهو يصلى ولا يكره المتعلق بها مطلقا وان لم يدبر ماصلى يبنى على الاحرام (و) كره (حمل شيء بكم أو فم) لا يمنعه عن ركن واخراج حروف قراءة وظاهره ولو خيرا مخبوزا بروث نجس فلا تبطل الصلاة بحمله ولا بترك المضمضة منه (و) كره (نزويق قبلة) بذهب أو غيره وكذا الكتابة فيها وتزويق مسجد بذهب أو شبهه لا اتقان بنائه وتخصيصه فيندان (و) كره (نعمد) وضع (مصحف فيه) أى المحراب (ليصلى له) أى المصحف (و) كره (عبث) من المصلى (بلحيته أو غيرها) كخاتم بيده الا ان يحوله لعدد ركعات لحوف سهوه عنها لانه لاصلاحها فجائز (كبناء مسجد غير مربع) لعدم تساوى الصفوف فيه وكذا مربع قبلته في أحد أركانه لذلك (وفي كره الصلاة به) أى في المسجد غير المربع لذلك وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف على راجحية أحدهما (فصل) في القيام وبدله ومراتبهما في الفرض (يجب بفرض) أى في صلاة مفروضة (قيام) استقلالك للاحرام والفتحة وهوى الركوع والسجود في كل حال (الاشقة) فادحة كذا فيدها ابن فرحون لكن محله اذا كان مريضا فيسقط عنه القيام حينئذ أو ما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح قال ابن ناجي لقد أحسن أشهب حين سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما لقدر (٥٥) بمشقة وتعب فأجاب بأن له الفطر والجلوس

في الصلاة ودين الله يسر  
(أو) الا (لخوفه) أى  
المكلف (به) أى بسبب  
القيام (فيها) أى الصلاة  
(أو) خوفه (قبل) بالضم  
عند حذف المضاف اليه  
ونية معناه أى قبل احرام  
الصلاة ومفعول خوف

وَوَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى أُخْرَىٰ وَإِقْرَآهُمَا وَتَفَكَّرَ بِدُنْيَايَ وَحَمَلُ شَيْءٍ بِكُمَّ أَوْ فَمَهُ وَتَزَوَيْقُ قِبَلَهُ وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبَثٌ بِلِحْيَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كِبْنَاءُ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ وَفِي كُرْوِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ  
(فصل) يجب بفرض قيام إلا لاشقة أو لخوفه به فيها أو قبل ضررا كالتيهم كخروج ريج ثم استناد لا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت ثم جلوس كذلك وترجع كالتنفل وغير جلسته بين سجدتيه ولو سقط قادر

قوله (ضررا) أى حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء خوفا (ك) الخوف المسوغ (للتيمم) في كونه جزما أو ظنا لاشكا أو وهما وكونه مستندا لتجربة في نفسه أو اخبار عارف بالطب (ك) خوف (خروج ريج) أو غيره من الحدث ان صلى قائما لا جالسا فيصل من جلوس محافظة على شرطها المستمر الذي لا يدل له لان المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة فرضا كانت أو نفلا أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها وبهذا يرد على سند القائل لم لا يصلى قائما ويتنفر له خروج الريج ويصير كالسلس الذي لا يقدر على رفعه فلا يترك الركن لأجله كمران يصلى قائما بأدى العسرة اعجزه عن الستر اه ويرد عليه أيضا بأنه كسلس يقدر على رفعه ورفع هنا بالجلوس (ثم استناد) هذه ثانيا المراتب وهى القيام مستندا عند العجز عن القيام مستقلا محافظة على صورة القيام مستقلا ما أمكن لانه الاصل ويستند لكل شيء يجوز الاستناد اليه (لا لجنب) ذكر أو أنى محرم (وحائض) محرم فيكره الاستناد لها لبعدها عن الصلاة ان وجد غيرها والا فلا يكره (و) ان استند (ل) أحد (ها) أى الجنب والحائض مع وجود غيرها (أعاد) الصلاة (بوقت) للاصفرار (ثم) ان عجز عن القيام مستندا واجب (جلوس كذلك) أى كالقيام في تقديم الاستقلال على الاستناد لغير جنب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف من وجوب الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا هو الذى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة وزروق وابن رشد في سماع أشهب انه مستحب واختار ابن ناجي خلاف ما لابن رشد أى وجوب الترتيب بينهما الذى ذكره ابن شاس وابن الحاجب والمصنف وقال انه ظاهر المدونة عندى (وترجع) ندب المصلى جالسا في محل قيامه المعجوز عنه (كالتنفل) من جلوس ليميز بين الجلوس البذل عن القيام والجلوس الاصلى (وغير جلسته) بكسر الجيم أى هيئة جلوسه ندبا حال سجوده (بين سجدتيه) وحال تشهد بافضاء اليسرى للأرض واليمنى عليها واذا فرغ من التشهد ترجع وهكذا (ولو سقط قادر) على القيام أو

الجلوس مستقلا فخالف الواجب عليه صلى مستندا استنادا تاما فسقط بالفعل أو قدر سقوطه (لزوال عماد) استندله (بطلت) صلاته ان كان استناده ثمدا أو جهلا في تكبيرة الاحرام أو في قراءة الفاتحة أو في هوى الركوع بفرض لاساها يقابل الركعة التي استند فيها فقط (والإ) أى وان كان لا يسقط بزوال العماد لحفة استناده اليه (كره) استناده كاستناده استنادا تاما حال قراءة السورة فقط وكاستناد المأموم حال الفاتحة (ثم) ان عجز عن الجلوس بحالتيه (ندب) اضطجاع (على) جنب (أيمن ثم) على جنب (أيسر ثم) وجب على (ظهر) ورجلاه للقبلة والا بطلت لعدم استقباله ان قدر على التحول أو وجد من يحوله فان عجز فعلى بطنه ورأسه للقبلة والا بطلت الصلاة ان كان يقدر على التحول أو وجد من يحوله فان قدمها على ظهره مع قدرته عليه بطلت (وأوما) أى أشار للركوع والسجود والجلوس بين السجدين وللتشهد والسلام شخص (عاجز) عن كل شيء من أفعالي الصلاة (الا عن القيام) فهو قادر عليه فيقوم ويومى للأركان منه أى من القيام (و) ان قدر عليه (مع الجلوس) وعجز عن الركوع والسجود أو ما للركوع من قيام (أو ما للسجود منه) أى الجلوس فيجلس ويومى للسجدين من الجلوس (وهل يجب فيه) أى الإيماء للركوع والسجود أو لاحدهما (الوسع) أى الانحطاط الى نهاية طاقته فان نقص عنها عمدا أو جهلا بطلت صلاته فبساوى إيماءه للركوع إيماءه للسجود ويتميزان بالنية أولا يجب فيه الوسع ويجزى ما بعد إيماء وان قدر على أن يدمنه فينحط للسجود أو يدمن انحطاطه للركوع كما أخذ اللخمى والمزرى من قولها ويومى للسجود أخفض من الركوع اهـ (و) هل (يجزى) من فرضه الإيماء كمن بجهته قروح لا يستطيع السجود عليها السجود على أنفه (ان سجد على أنفه) وخالف فرضه وهو الإيماء لانه ليس له حديثه اليه (٥٦) قاله ابن يونس أولا يجزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله في كل من المسألتين

يَزَوَّلُ عِمَادَ بَطَلَتْ وَإِلَّا كَرِهَ ثُمَّ نُدِبَ حَتَّى أَهَيَّنَ ثُمَّ أُيَسِّرَ ثُمَّ ظَهَرَ وَأَوْمَأَ عَاجِزٌ إِلَّا عَنْ تَتَيُّمٍ وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأً لِلْسُّجُودِ مِنْهُ وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ الْوُسْعُ وَيُجْزَى إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ تَأْوِيلَانِ وَهَلْ يُؤْمَى بِيَدَيْهِ أَوْ بَضَمَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسَرِ عِمَامَتِهِ بِسُجُودِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَسُ أَنْتُمْ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ وَإِنْ خَفَّ مَعْدُورٌ انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى

(تأويلان) ذكر البناني ان الذى فى المسألة الأولى قولان للخمى لتأويلان على المدونة فالقول الأول أخذه من رواية ابن شعبان من رفع ما يسجد عليه اذا أوما جهده صحت

وان

صلاته والافسدت والقول الثانى أخذه من قولها يومى القائم للسجود أخفض من إيمائه

للركوع فالأولى فى السبالة الأولى تردد (وهل) العاجز عن السجود الذى يومى له من قيام لعجزه عن الجلوس أيضا أو من جلوس قدرته عليه وعجزه عن وضع يديه على الأرض (يومى) وجوبا (بيديه) الى الأرض مع إيمائه برأسه وظهره اليها (أو) ان أوما له من جلوس وقدر على وضع يديه على الأرض (بضمهما) أى اليدين (على الأرض) بالفعل والواو أظهر من أوفهذ تأويل واحد والثانى عذوف تقديره أو لا يومى بهما اليها ان أوما له من قيام أو جلوس عجزه عن وضع يديه عليها ولا يضمهما عليها ان أوما له من جلوس قدره على وضع يديه عليها (وهو) أى التأويل المذكور بحالتيه المختار للخمى من خلاف شارحى المدونة فى فهمها دون ما حذفه بحالتيه (كحسر) أى رفع (عمامته) عن جبهته حال إيمائه بها الى الأرض (بسجود) فان تركه بطلت صلاته الا أن يكون الذى على جبهته شيئا خفيفا من عمامته وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف وحقه تردد لانهما قولان لتأخيرين فى الصلوات جالساهل يضع يديه على الأرض ان قدر عليه ويومى بهما ان لم يقدر وهو قول اللخمى أولا يفعل بهما شيئا وهو قول أنى عمران وليس هنا خلاف فى فهم المدونة أفاده الحرشى فى كبره والبناني (وان قدر) يريد الصلاة (على الكل) أى جميع أركان الركعة (و) لكن (ان سجد) على الأرض (لا ينهض) أى لا يقدر على النهوض للقيام (أنهم ركعة) بجميع أركانها من ركوع وسجود الى آخر الأركان (ثم جلس) أى استمر جالسا فى بقية صلاته واليه مال اللخمى والتونسى وابن يونس وقيل صلى جملة صلاته قائما إيماء الا الأخيرة فانه يركع ويسجد فيها (وان خف) فى الصلاة شخص (معذور) معذور مسوغ للاستناد أو الجلوس أو الاضطجاع الى آخر المراتب (انتقل للأعلى) كاستند قدر على الاستقلال وجالس قدر على القيام وهكذا فى مراتب الصلاة وينتقل وجوبا فى الانتفال الواجب ونديا فى المندوب فان ترك الانتفال الواجب بطلت الصلاة لا المندوب وأشعر قوله انتقل بأن الحفة

حصلت وهو في الصلاة فان خف بعدها لا يعيدها (وان عجز عن) قراءة (فاتحة قاعا) جلس لقراءتها عقب احرامه قائما ثم يقوم لهوى الركوع (وان لم يقدر) الكلف على شيء من أركان الصلاة لابهيتها الاصلية ولا بالاياء بشيء من بدنه (إلا على نية) أي اجراء أركانها من الاحرام الى آخر الاركان على قلبه وليس المراد بالنية مجرد القصد فقال ابن بشير لانص على هذه الصورة في المذهب وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط ومذهب أبي حنيفة اسقاط الصلاة عمن وصل الى هذه الحالة (أو) لم يقدر إلا على نية (مع) قدرته على (اياء بطرف) بسكون الراء أي عين (فقال) المازري في شرح التلخين مقتضى المذهب فيما ظهر لي انه يومئ بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية واعترض عليه بانه قصور منه فان ابن بشير ذكرها ونصه وان عجز عن جميع الاركان فلا يخلو من ان يقدر على حركة بعض أعضائه من رأس أو يد أو حاجب أو غير ذلك من أعضائه فلا خلاف انه يصلي ويومئ بما قدر على حركته (و) قال (غيره) أي غير المازري والقائل ابن بشير فيمن لم يقدر الا على نية ونصه عقب ما تقدم عنه فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلي أم لا في هذه الصورة لانص فيها الى آخر ما تقدم عنه (لانص) أي في المذهب على وجوبها بالنية وحدها في الصورة الاولى وبها مع الاياء بالطرف في الصورة الثانية (ومقتضى المذهب الوجوب) للصلاة بالنية وحدها في الاولى وبها مع ايماء بالطرف في الثانية واعترض بانه يفيدان المازري وغيره تكلم على السائلين وقالا فيهما لانص ومقتضى المذهب الوجوب وليس كذلك اذ ابن بشير تكلم على الاولى وقال فيها لانص ولم يقل فيها مقتضى المذهب الوجوب والمازري تكلم على الثانية وقال مقتضى المذهب الوجوب (٥٧) ولم يقل لا نص وأجيب بان قوله فقال

راجع للثانية وقوله وغيره راجع للاولى وان كلا منهما قال في مسأله لا نص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في الاولى لا نص صراحة وقال مقتضى

وإن عَجَزَ عَنْ فَاتِحَتِهِ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرَفٍ فَقَالَ وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ إِنْ جَازَ قَدَحٌ عَيْنٍ أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِقْلَاءَ فَيُعِيدُ أَبَدًا وَصَحَّ عُنْدَهُ أَيْضًا وَلِمَرِيضٍ سَتَرُ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلِئْتَنَفَلَ جُلُوسًا وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِتِمَامِ لَا إِضْطِجَاعٌ وَإِنْ أَوْلَا

(٨ - جواهر الاكلیل - اول) المذهب الوجوب ضمنا لان قوله وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط يفيدان مقتضى المذهب الوجوب فهو مقول له ضمنا والمازري قال في مسأله مقتضى المذهب الوجوب صراحة وهو يقتضى انه لا نص فيها فيكون مقولا له ضمنا فقد ضح ان كلا منهما قال الامرين وان كان بعضهما ضمنا والبعض الآخر صريحا (وجاز قدح عين) لاجراج الماء للتكون عليها اللانع لها من الابصار بلا وجع فيها فان كان لوجع فيها جاز وان أدى لاستلقاء (أدى) أي قدح العين (لجلوس) في صلاة الفرض ولو بايماء (لا استلقاء) في الصلاة ويجب عليه القيام وان ذهبت عيناه (فيعيد أبدا) ان صلى مستلقيا فيها عند ابن القاسم وعنده أشهب قال ابن الحاجب وهو الصحيح وأشار اليه المصنف بقوله (وصحح عنده) أي من قدح عينه للبصر قدحا أدى لصلاته مستلقيا وهي رواية ابن وهب ومقتضى الشريعة الثراء (أيضا) أي كما صحح عدم عنده بان نجح الدواء غير محقق (و) جاز (ل) شخص (مريض ستر) موضع (نجس) ستر (طاهر ليصلي) المريض على السائر الطاهر (كالصحيح) فيجوز له ستر النجس بطاهر ليصلي عليه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال الاجهوري ما ذكره المصنف هنا من قوله ولمريض الخ مستفاد من قوله لا طرف خصيره بناء على أن المراد به وجهه الذي يلي الارض المقابل للوجه الذي عليه المصلي (و) جاز (ل) شخص (متنفل جلوس) مع قدرته على القيام في ابتداء الصلاة بل (ولو في أثنائها) بان أوقع بعضها من قيام واستلزم هذا جواز الاستناد به بالاوى والمراد بالجواز خلاف الاولى ان حمل النفل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان أريد به مقابل الفرض فالمراد به مقابل النع فيصدق بالكراهة وعمل جواز الجلوس به (ان لم يدخل على الاتمام) أي الاتيان به من قيام (لا) يجوز (اضطجاع) مع قدرته على أعلى منه وان مستندا ان اضطجاع في أثنائه بل (وان) اضطجاع (أولا) أي ابتداء من حين احرامه قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على التعود مضطجعا على الاصح

﴿ فصل ﴾ في قضاء الفائتة وترتيب الحاضرين والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة (وجب) فوراً على الأرجح وعليه يحرم التأخير إلا أوقات الضرورات كالتكسب لقوت ضروري له ولعياله ويترك النفل إلا السنن وركن الفجر وقال القوري ان كان يترك النفل لقضاء الغرض فلا يتنفل وان كان للبطالة فتتغله أولى زروق لم أعرف من أين أتى به والفتوى لا تتبع الهوى وفاعل وجب (قضاء) صلاة (فائتة) أي فات وقتها والدة معمورة بها (مطلقاً) عن التقييد بكونه في غير وقت منع نفل أو كراهته فيقضى وقت طلوع الشمس ووقت غروبها وخطبة الجمعة وبكونه في حضر أو سفر أو في صحة أو مرض وبكونه محققاً أو مظنوناً (و) وجب (مع ذكر) أي تذكر لاولي الحاضرين في حال الشروع في ثانيتهما اتفاقاً وكذا بعد الشروع وقبل فراغها كما يفيد كلام ابن عرفة والذي يجب مع ذكر (ترتيب) صلاتين (حاضرتين) مشتركيتين في الوقت وهما الظهران والعشاآن ترتيباً (شرطاً) في صحة ثانيتهما فيلزم من عدمه عدم أي يلزم من عدم الترتيب عدم الصحة ولا يكونان حاضرتين الا اذا وسعهما الوقت فان ضاق عنهما بحيث لا يسع الا أخيرتهما اختصت به ودخلنا في قسم ترتيب الحاضرة مع يسير الفوائت وهو واجب غير شرط فان لم يذكر الاولى حال شروعه في الثانية ولا في أثناءها وتذكرها بعد فراغه منها صحت الثانية ونذب اعادتها بوقت بعد الاولى ولو الضرورى (و) وجب ترتيب (الفوائت) سواء كانت يسيرة أو كثيرة (في أنفسها) ترتيباً غير شرط على المعتمد (و) وجب غير شرط ترتيب قضاء (يسيرها) أي الفوائت (مع) صلاة (حاضرة) كالعشاءين مع الصبح فيجب تقديم قضاء يسير الفوائت على الحاضرة ان اتسع وقتها ولم يلزم على القضاء خروج وقتها بل (وان) كان اذا قدم قضاء اليسير على الحاضرة (خرج وقتها) أي الحاضرة (٥٨) وصارت قضاء هذا هو المشهور وبه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال

أشهب ان ضاق وقت الحاضرة بخير في تقديم أيهما شاء وقال ابن وهب يقدم الحاضرة مع ضيق وقتها (وهل) أكبر اليسير (أربع) وهو

﴿ فصل ﴾ وجب قضاء فائتة مطلقاً ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطاً والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف فان خالف ولو عمداً أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأموه خلاف وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ وشفع إن ركع وإمام ومأموه لا مؤتم

مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة (أو خمس) وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وتؤولت المدونة فيعيد عليه ايضاً وقدمه ابن الحاجب واقتصر عليه الجلاب وعبد الوهاب وصوبه في اللقدمات في الجواب (خلاف) أي قولان مشهوران ومفهوم يسيرها تقديم الحاضرة على كثيرها وهو كذلك ندباً ان اتسع وقتها وجوباً ان ضاق (فان خالف) أي من عليه يسير الفوائت بأن قدم الحاضرة على قضاء يسير الفوائت سهواً بل (ولو) خالف (عمداً أعاد) الحاضرة التي قدمها على يسير الفوائت على جهة الندب ولو كانت الحاضرة مغرباً صلاها في جماعة أو عشاء بعد وتر (بوقت الضرورة) الذي يدرك فيه ركعة بسجديتها فطلب الاعادة في المختار بالاولى فيعيد الظهرين للغروب والعشاءين والصبح للطلوع (و) ان كان المخالف اماماً لمأموه ليس عليهم يسير الفوائت (في) ندب (إعادة مأموه) لتعدي خلل صلاة امامه لصلاته وعدم ندب اعادته لتمام صلاة الامام بالنسبة للاركان والشروط وانما يسيرها لمخالفة الترتيب وهو الراجح (خلاف) في التشهير فرجع الاول ابن بزيمة قال في التوضيح وهو أقيس والثاني هو الراجح لانه الذي رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الامام ورجحه للخمى وأبو عمران وابن يونس واقتصر عليه ابن الحاجب وابن عرفة (وان ذكر) أي تذكر (اليسير) من الفوائت سواء كان إماماً أو مأموماً أو فذا (في صلاة) حاضرة غير جمعة بل (ولو) كانت (جمعة) وهو امام لا فذ لعدم تأنيها منه ولا مأموه لتماديه (قطع) وجوباً (فذ) ان لم يركع (وشفع) ندباً وقيل وجوباً (ان ركع) ركعة بسجديتها فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة ولو كانت الصلاة التي تذكر فيها ثنائية كصبح وقيل يتمها ان عقد ركعة منها لمشارفته على امامها لا مغرباً فيقطعها ولو عقد ركعة لشدة كراهة النفل قبلها هذا الذي في كتاب الصلاة الاول من المدونة وفي كتاب الصلاة الثاني منها انه يشفعها اذا تذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة امامها مغرباً اذا تذكر بعد عقد ركعة (و) قطع (امام) وشفع ان ركع (و) قطع (مأموه) تبعاً له فلا يستخلف عليه من يتم به على المشهور وروي أشهب انه يستخلف ولا يقطع مأموه (لا) يقطع شخص (مؤتم)



ذكر يسير الفوائت خلف امامه بل يتأدى معه لحقه واذا أتمها معه (فيعيد)ها ندبا (في الوقت) عقب قضاء يسير الفوائت ان كانت الصلاة غير جمعة بل (ولو) كانت الصلاة التي ذكر للمأموم فيها يسير الفوائت (جمعة) فيتمها معه لحقه ويعيدها جمعة ان أمكن والا فيعيدها ظهرا هذا مذهب للدونة وهو العتمد (وكمل فذ) وأولى امام ذكر كل منهما البسير (بعد شفع) أى ركعتين تامتين (من المغرب) ولا يشفعها لثلا يؤدي الى التنبل قبلها ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (ك) ذكره عقب (ثلاث من غيرها) أى المغرب فيكملها بالركعة الرابعة وجوبا لان ما قارب الشيء يعطى حكمه فان تذكر يسير الفوائت قبل كمال الركعة الثالثة من رباعية رجع لجلوس الثانية وأعاد تشهد وسلم بنية النفل (وان جهل عين) أى ذات صلاة (منسية) أى متروكة خرج وقتها وذمته مشغولة بها سواء نسيها أو فاتته لعذر غير مسقط كنوم فلم يدر أى صلاة هى (مطلقا) عن تقييدها بكونها ليلية أو نهارية (صلى) وجوبا لتبرأ ذمته (خمس) من الصلوات وهى المفروضة فى اليوم واللييلة يبدأ بالظهر ويختم بالصبح ليحيط بأوجه الشك فان علمها نهارية صلى الظهر والعصر والصبح وبرأت ذمته وان علمها ليلية صلى المغرب والعشاء (وان علم) عينها بأنها ظهر مثلا (دون) عين (يومها) الذى تركت منه (صلاها ناويا) ندبا اليوم الذى علم الله انها (له) لأن تعيين الزمن ليس شرطا فى صحة الصلاة (وان نسي) عين ما عليه من الفوائت وكان (صلاة وثانيتها) ولم يدر هل هاهنا من ليل أو نهار أو منهما ولم يدر أيضا هل الليل سابق النهار أو عكسه (صلى) وجوبا (ستا) من الصلوات بترتيبها المعلوم خاتما بالتى بدأ بها (وندى تقديم ظهر) فى قضاء الست لانها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي (٥٩) صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء

وقيل يبدأ بالصبح لانها أول صلاة التهار فان علمها من الليل فيصلى المغرب والعشاء فقط وان علمها من النهار صلى الصبح والظهر والعصر فقط وان علم أن احداها من الليل والاخرى من النهار وان الليل سابق

فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَكَمَّلَ قَدْ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى سِتًّا وَنُدِبَ تَقْدِيمُ ظَهْرٍ فِي ثَانِيَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يُنْتَهَى بِالنَّسْيِ وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا فِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ لَا يَذُرَى السَّابِقَةَ صَلَّاهُمَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرَةٍ يَوْمَ سَفَرِيَّةٍ

فيصلى العشاء والصبح وان علم سبق النهار فيصلى العصر والمغرب وان شك فى السابق منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (و) فى جهل عين صلاة وعين (ثانيتها أو) جهل عين صلاة وعين (رابعتها أو) جهل عين صلاة وعين (خامستها كذلك) أى الحكم فى جهل عين صلاة وعين ثانيتها من صلاة ست صلوات وندب تقديم الظهر لكنهما غير متواليه بل حال كونه (ينى) كل صلاة فرغ منها (ب) لاقى (النسي) على تقدير أن أولاه المفروغ منها فان بدأ بالظهر وأتمها قدر انها الأولى وثناها بباقي النسي وهى ثانيتها فى الصورة الأولى وثالثتها فى الثانية ورابعتها فى الثالثة وخامستها فى الرابعة واذا فرغ من هذه قدرها الأولى وثناها بباقيه كذلك وهكذا يفعل حتى يصلى ست صلوات خاتما بالتى ابتدأها لترتيب (وصلى الخمس مرتين فى) نسيان عين صلاة وعين (سادستها) وهى ماثلتها من اليوم الثانى وهذا صادق بصورتين صلاة الخمس متواليه واعادتها كذلك وصلاة ظهرين فعصرين وهكذا واختار ابن عرفة الأولى لانتقال النية من يوم لآخر مرة فقط وقال المازرى الثانية أولى (و) فى نسيان عين صلاة وعين (حادية عشرتها) وهى ماثلتها من اليوم الثالث كما ماثله أى فى صلاة ست صلوات على الصواب الذى قاله الخطاب والرامي وغيرها خلافا للبساطى والثنائى وغيرها فى صلاة الخمس مرتين (وفى) نسيان ترتيب (صلاتين معينتين من يومين) معينين أو غير معينين (لا يدرى السابقة) منهما بأن لم يعلم عين اليومين أو لم يعلم السابق منهما أو لم يعلم أى الصلاتين لاي اليومين (صلاها) أى الفاتتين ناويا كل صلاة لليوم المعلوم لله سبحانه وتعالى (وأعاد) وجوبا (المبتدأ) للترتيب (ومع الشك فى القصر أعاد إثر كل حضرة سفرية) أى ان من نسي ظهرا وعصرا معينتين من يومين لا يدرى السابقة منهما وشك مع ذلك هل كان الترك لها فى السفر أو فى الحضر فالصحيح انه صلى ظهر حضرة ثم هى سفرية ثم عصر حضرة ثم هى سفرية ثم ظهر حضرة

خضرية ثم هي سفريه فان بدا بالمقصورة اعادها تامة وجو باذعلى تقدير انها خضرية لا تكفى عنها السفريه بخلاف العكس (وان) ذكر (ثلاثا) من الصلوات (كذلك) أى المذكور من الصلاتين فى التعمين كظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يدر السابقة منها صلى وجوبا (سبعا) من الصلوات لتبرأ ذمته بأن يصلها مرتبة ويعيدها كذلك ويعيد التى ابتدأها ومثل هذا يقال فى قوله (و) ان ذكر (أربعا) من الفوائت معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام معينات أم لا لا يعلم ترتيبها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بأن صلى الأربع مرتبة ثلاث مرات ويصلى للبتداء مرة رابعة ليحيط بصور الشك (و) ان ذكر (خمسا) من الفوائت معينات من خمسة أيام معينة أم لا وجه ترتيبها صلى (احدى وعشرين) صلاة بأن صلى الخمس مرتبة أربع مرات ويعيد للبتداء مرة خامسة ليحيط باحتمالات الشك (وصلى فى) جهل عين (ثلاث) من الفوائت متوالية (مرتبة) وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها (من يوم) وليلة (لا يعلم) السكف الصلاة (الأولى) ولا الثانية ولا الثالثة منها ولا سبق الليل النهار ولا عكسه ومفعول صلى قوله (سبعا) بأن صلى الصلوات الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية ليحيط بأحوال الشك فى ترتيبها (و) ان جهل (أربعا) من الفوائت المتوالية من يوم وليلة ولا يدرى سبق الليل النهار ولا عكسه وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها صلى (ثمانيا) الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية والثالثة للترتيب (وان) جهل (خمسا) كذلك أى متوالية لا يدرى السابقة منها صلى (تسعا) ليحيط بأوجه الشك وان علم تقدم الليل صلى خمسا مبتدئا بالمغرب وان علم تقدم النهار صلى خمسا أيضا لكن يبدأ بالصبح ولكنه فى هذين القسمين عالم بالعين والترتيب والله أعلم ﴿فصل﴾ فى سجود السهو وما يتعلق به (سن لسهو) من امام وفذ ولو حكما (٦٠) كالمسبوق اذا سها فى قضاائه بعد سلام امامه ان لم يتكرر السهو بل (وان

وَلَا تَأْتِيَا كَذَلِكَ سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَصَلَى فِي ثَلَاثِ  
مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا  
﴿فصل﴾ سُنُّ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ  
سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَتَرَكْ جَهْرٌ وَسُورَةٌ  
يَفْرُضُ وَتَشْهَدَيْنِ إِلَّا فَبَعْدَهُ كَمُتِمَّ لِشَكٍّ وَمُقْتَصِرٌ عَلَى شَفْعٍ شَكٌّ أَهْوَاهُ

تكرر) السهو بزيادة  
أو نقص أو بهما (بنقص  
سنة مؤكدة) سواء كان  
محققا أو مشكوكا (أو)  
بنقص سنة ولو غير  
مؤكدة (مع زيادة) سواء  
كان النقص والزيادة

محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا (سجدتان قبل سلامه) فلا تجزئ سجدة أو واحدة فان تذكر قبل سلامه سجدتان أو ان تذكرها بعده سجدتها وتشهد وسلم ولا سجود عليه وتمنع الزيادة على اثنتين ولا سجود عليه ان زاد عليهما قبلها أو بعدها ولا يكفى عن السجود اعادة الصلاة فمن ترتب عليه قبل لا يبطل تركه أو بعدى فتركه وأعاد الصلاة فلا يسقط عنه قاله ابن بشير ولا تبطل الصلاة بترك السجود الا اذا كان عن ثلاث سنن فتبطل مراعاة للقول بوجوبه ويسجد بالجامع أو غيره فى غير صلاة الجمعة (و) يسجد بالجامع الذى صلى فيه ان سها (فى الجمعة) كسبوق أدرك مع الامام ثانيتها وسها فى ركة القضاء عن السورة مثلا وسها عن السجود قبل السلام وسلم وخرج من المسجد وتذكره بالقرب فيرجع للمسجد الذى صلى فيه ويجلس ويكبر مع رفع يديه ويعيد التشهد ويسجد وهذا على ان مجرد الخروج من المسجد لا يبدطل وانما هو بالعرف (وأعاد تشهده) بعده استئنا ليقع سلامه عقب تشهد ومثل لنقص سنة مؤكدة بقوله (ترك جهر) بفاتحة ولومرة وأولى مع سورة أو بسورة فقط من ركعتين لانه فيها سنة خفيفة وفى الفاتحة سنة مؤكدة (و) ترك قراءة (سورة) أى مازاد على الفاتحة (ب) صلاة (فرض) لا تنفل اذا الجهر والسورة فيه مندوبان (و) ترك (تشهدين) فى أم القشيدات من صور اجتماع البناء والقضاء ومفهوم تشهدين عدم السجود لترك تشهد واحد وسيصرح به للصنف وهو قول مرجح والارجح كما قاله الخطاب السجود له (والا) أى وان لم يكن السهو بنقص فقط أو مع زيادة بأن كان بزيادة (ف) يسجد (بعده) أى السلام (كتم) صلاته (لشك) وقع منه فى اتمامها وعنده بأن شك فى رابعة هل صلاها أربعا أو ثلاثا فبنى على الثلاث لتيقنيتها وأتى برابعة فيسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركة التى أزال بها شكه وكذا من شك فى ثلاث أو اثنتين من المغرب فبنى على اثنتين وكذا من شك فى ركة أو ركعتين من ثنائية فبنى على واحدة (و) كشخص (مقتصر على شفع) لكونه (شك) أى نردد (أهوه) أى

الشفع في ثانيته (أو بوتر) فجعل الركعة المشكوك فيها ثانية الشفع فيسجد بعد السلام للزيادة المشكوك لاحتال ان الركعة المشكوك فيها زائدة وقد جعلها من الشفع (أو ترك سر بفرض) كظهر وأبدله بما زاد على أقل الجهر بفتحها وحدها ولو في ركعة وأولى مع سورة أو بسورة وحدها فيركعتين فيسجد بعد السلام لمحض الزيادة فان قيل بل معها نقص سنة السرفقتضاء يسجد قبله وبه قال ابن القاسم في العتبية فلعل المشهور رأى ان النقص حصل بنفس الزيادة فكأنه لا شيء إلا هي (أو استنكحه) أي كثر منه (الشك) في النقص بان يحصل له كل يوم مرة فيسجد بعد سلامه (ولهي) أي أعرض (عنه) وجوبا وبني على التمام اذ لا دواء له مثل الاعراض عنه فان قيل اذا بنى على التمام فلا وجه للسجود بعد السلام لعدم الزيادة قيل انه لترغيم الشيطان وظاهر المصنف ان سجود مستنكح الشك سنة وقال عبد الوهاب انه مستحب ولكنه من العراقيين الذين يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس تعبيره نسا في مخالفة ظاهر المصنف (كطول) عمدا للتذكير عند الشك في النقص (بمحل) من الصلاة (لم يشرع) الطول (به) كقيام عقب ركوع وجاوس بين سجدتين (على) القول (الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف وأما الطول به سهوا فالسجود له متفق عليه لانه على القاعدة فان طول بمحل يشرع الطول فيه كركوع وسجود وقيام قراءة فلا سجود له الا أن يتفاحش فان طول فيها لم يشرع فيه التطويل عبثا أو لتذكر شيء غير متعلق بالصلاة فالظاهر عدم البطالان والسجود بالأولى ما لم يتفاحش قاله العدوي ويسجد البعدى ان ذكره بالقرب بل (وان) ذكره (بعد شهر) أو أكثر لانه لترغيم الشيطان (باحرام) أي نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا كتكبير هوى ورفع (وسلام) عقب التشهد وجوبا غير شرط (جهرا) استئنا والقبلى ان سجده قبله فلا يحتاج لنية . (٦١) لانسحاب نية الصلاة عليه

(وصل) السجود (ان قدم) أي على السلام ما حقه التأخير عنه (أو آخر) كذلك أي عنه ما حقه التقديم عليه عمدا أو سهوا فيهما لكن تعمد التقديم محرم وتعمد التأخير

أَوْ بَوْتَرٍ أَوْ تَرَكَ رِسْمَهُ بِفَرْضٍ أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهُيْ عَنْهُ كَطَوِيلٍ بِمَحَلِّهِ لَمْ يَشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ بِأَحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ لَا إِنْ اسْتَنَكَحَهُ السَّهْوُ وَيُصْلِحُ أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرِيَةٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَتِهِ لِتَسِيرِهَا أَوْ قَاءَ غَلْبَةً أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ وَلَا غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ وَتَسِيرِ

مكروه (لا) يؤمر بالسجود (ان استنكحه السهو) بنقص أو زيادة بأن يأتيه كل يوم مرة (ويصلح) ان أمكنه الاصلاح كسهوه عن سجدة من ركعة تذكرها قبل عقد ركوع التي تليها فيرجع جالسا ويأتي بها ثم يقوم ويعيد القراءة وجوبا ويكمل صلاته ولا يسجد فان لم يمكنه الاصلاح بعقد ركوع التي تليها انقلبت المعقودة أولى فينبى عليها ولا يسجد هذا في الفرض وفي السنة ان أمكنه الاصلاح يصلح كاعتياده السهو عن التشهد الاول وتذكره قبل مفارقة الارض بيديه وركبتيه فيرجع له ويتم صلاته ولا يسجد وان لم يمكنه بان لم يتذكره الا بعد مفارقتها بيديه وركبتيه فات ولا يسجد له (أو شك هل سها) في صلاته بنقص أو زيادة أو لم يسه ثم ظهر له انه لم يسه ولم يطول في تفكره أو طول بمحل يشرع فيه التطويل فلا يسجد وتقدم انه ان طول بمحل لم يشرع التطويل به يسجد (أو) شك هل (سلم) من صلاته أم لا فيسلم ولا يسجد ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبال وسلم وسجد وان طال لاجدا أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (أو سجد) سجدة (واحدة في) أي بسبب (شكه فيه) أي سجود سهوه (هل سجد له) سجدتين (اثنتين) أو سجدة واحدة فيأتي بالسجدة الثانية ولا يسجد سواء كان قبلها أو بعديا لثلاث يتسلل وان شك هل سجد لسهوه أو لم يسجد فيسجد السجدتين ولا يسجد لاحتال زيادتهما (أو زاد) في القراءة على الفائحة (سورة في أخريه) أي أخبرني الرباعية وأولى في احدهما فلا يسجد على المشهور (أو خرج من سورة) قبل تمامها (لتسيرا) فلا يسجد وكره تعمد ذلك الا أن يشرع في سورة ففسير في نحو الصبح فله ان يترك اتمامها ويقرأ سورة طويلة (أو قاء غلبة أو قلس) غلبة فلا سجود عليه ولا تبطل ان كان طاهرا يسيرا ولم يزد منه شيئا عمدا فان ازدردته تهادى وسجد بعد وفي بطلانها بغلبة ازدراده قولان سيان (ولا) يسجد (ل) ترك (فريضة) لعدم جبرها به ويأتي بها ان أمكن والا التي ركعتها بتمامها وأتى ببطلانها إلا الفائحة فيسجد لتركها ويعد الصلاة للخلاف فيها (ولا) يسجد لترك سنة (غير مؤكدة كتشهد) نحوه لابن عبد السلام وجهه سند المذهب وصرح اللخمي وابن رشد بالسجود لترك التشهد الواحد فقيه طريقان أظهرهما السجود أفاده البناني (ولا) سجود في (يسير

جهر) أى اسماعه من يليه فى محل السر (أو) يسير (سر) أى اسماع نفسه فقط فى محل الجهر والغنى لاسجود على من جهر جهرا خفيا فى السرية بان أسمع من يليه فقط ولا على من أسر خفيا فى الجهرية بان أسمع نفسه (و) لا فى (اعلان) أو اسرار (بكاؤه) فى محل سر أو جهر وأدخلت الكاف آية ثانية (و) لافى (اعادة سورة فقط) دون فاتحة (لها) أى الجهر والسرأى أعادها لتحصيل سنتها من جهر فى محل أو سر فى محله عقب قراءتها على خلاف سنتها وأما من أعاد الفاتحة لذلك أى لتحصيل سنتها من جهر فى محله أو سر فى محله عقب قراءتها على خلاف سنتها فانه يسجد ومثل ذلك ان كررها سهوا ويظهر من كلام المقدمات خلاف فى بطلان صلاة من كرر الفاتحة عمدا والراجع منه عدم البطلان قاله العدوى (و) لاسجود لترك تكبيرة واحدة من تكبير الخفض أو الرفع ولا لترك تسمية واحدة (وفى) سجوده لـ (إبدالها) أى التكبيرة (بسمع الله لمن حمده) سهوا حال هويه للركوع أو السجود (أو عكسه) أى إبدال تسمية بتكبيرة حال رفعه من ركوعه لانه قص وزاد وعدم سجوده لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزد زيادة أجنبية من الصلاة (تأويلان) محلها اذا أبدل فى أحد المجلين كما أفاده بأوفان أبدل فيهما معا فيسجد اتفاقا لنقصه سنتين ومحلها أيضا اذا فات تدارك ما أبدله بتلبسه بالركن الذى يليه فان لم يفت أتى بالذكر للشروع ولا سجود اتفاقا والفهوم من كلام الواقع ان هذا خلاف فى المذهب لا اختلاف من شارحها فى فهمها فالاولى قولان (ولا) سجود على امام (لادارة مؤتم) من جهة يساره لجهة يمينه من خلفه وهى مندوبة لادارة النبى صلى الله عليه وسلم ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من يساره ليمينه حين اقتدى به ليلا فى بيت خالته ميمونة رضى الله تعالى عنها (ولا) سجود (لاصلاح رداء) سقط عن ظهر الصلى (أو) لإصلاح (٦٣) (سترة سقطت) وهو مندوب ان خف ولم ينحط والا فيكره كراهة شديدة

وبطلت بانحطاطه مرتين لانه فعل كثير (أو كشي صفيين) وأدخلت الكاف الثالث من صفوف متقاربة بغير الركوع والسجود من مسبوق قام للقضاء وخاف المرور بين يديه فيسندب

وشبه (لسترة) يستتر بها (أو) (الفرجة) فى صف أحرم خارجه لعدم رؤيتها قبل الاحرام أو لحوف فوات الركعة ان أخر احرامها اليها (أو) (ادفع مار) أى يريد المرور فى حريمه بناء على زيادته عن موضع سجوده أو لقصر يده عنه وهو مندوب (أو) لـ (ذهاب دابته) وهو فى الصلاة ولم تبعده فان بعدت واتسع الوقت وأجحف ثمنها به قطع الصلاة وأدركها والا أتم الصلاة وتركها والمال كالدابة ان كان للشئ لشيء من ذلك على الوجه المعتاد لجهة القبلة بل (وان) كان (بجنب) أى لجهة اليمين أو الشمال (أو) (متهقرة) أى رجوع الى خلف وجهه للقبلة فيهما فلا يجوز عدم الاستقبال إلا فى مسألة الدابة اذا توقف ردها عليه (و) لاسجود على مؤتم (فتنح) أى رد (على امامه) فى قراءته (ان وقف) أى تحير امامه فيها وهو مندوب حيثئذ فان لم يقف وانتقل لآية أخرى كره فتحه عليه وهذا فى غير الفاتحة والا وجب مطلقا فان تركه لم تبطل صلاة الامام بمنزلة من عجز عن ركن وهل تبطل صلاة المأموم الذى ترك الفتنح أم لا لا نص (ولا) سجود بـ (سدفيه) أى فمه (لتثاؤب) وهو مندوب باليمين بطنا وظهر او باليسرى ظهرا لا بطنا والقراءة حاله مكروهة وتكفى ان فهمت والأعيدت والابطلت ان كانت الفاتحة (ولا) سجود بـ (نفث) أى بسق (بثوب) أى فيه (لحاجة) أى احتياجه للبصق بكثرة البصاق فى فمه فان كان بلا صوت ففى سجوده له وعدمه قولان وان كان بصوت فان كان سهوا سجد له على المتمدد وان كان عمدا أوجهلا بطلت وشبه فى عدم السجود فقال (كتنحنيح) حاجة ولو لم تتعلق بالصلاة فلا سجود لسهوه (و) القول (المختار) للخمى من قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم واختاره الأبهري (عدم الاطال به) وقوله الآخر السجود لسهوه والبطلان لعدمه والتنعيم كالتنعنيح وفسر ابن عاشر الحاجة بضرورة الطبع واستدل بقول المازرى التنعنيح لضرورة الطبع وأين الوجع مقتفر والحاجة للتنعنيح لرفع بلغم من صدره وهو واجب فى الفاتحة ومندوب فى غيرها والحاجة التى لاتعلق بالصلاة كاعلامه بانه فى صلاة (و) لاسجود (بتسبيح رجل أو امرأة لضرورة) أى حاجة متعلقة

بإصلاحها أم لا بأن تجرد للاعلام بأنه في صلاة مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته فليقل سبحانه الله ومن من صيغ العام فشملت النساء ولذا قال (ولا يصفقن) أي النساء في صلاتهن حاجة وقوله صلى الله عليه وسلم التصفيق للنساء ذم له لاذن لهن فيه (و) لاسجود بـ (كلام) قليل عمداً (لاصلاحها) أي الصلاة (بعد سلام) من امام عقب ركعتين من غير ثنائية سهوا سواء كان الكلام منه أو من المأموم أو منهما ان لم يفهم الابيه وسلم معتقدا الكمال ونشأ شكه من كلام المأمومين لا من نفسه فلا سجود لاجل هذا الكلام وان طلب به لاجل زيادة السلام فان عدم شرط من هذه الأربعة بطلت الصلاة (ورجع امام فقط) أي لا فذولا مأموم (ل) لاخبار (عدلين) معتبرين في الشهادة فيشترط فيهما الحرية والدكورة أيضا ومفهوم التثنية عدم رجوعه لواحد وهو كذلك عند الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ولا بد من كون العدلين من مأموميه وهو شرط في الرجوع لهما على مذهب الدونة وابن القاسم وعند اللخمي لا يشترط فيهما ذلك وصدر به ابن الحاجب فاذا أخبراه بالتام حال شكه فيه رجع لخبرهما به ولا يأتي بما شك فيه (ان لم يتيقن) خلاف ما أخبراه به من التام بأن يتيقن صدقهما أو ظنه أو شك فيه فان يتيقن كذبهما عمل بيقينه ولا يرجع لهما ولا لأكثر منهما (الا لكثرتهم جدا) بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيرجع لخبرهم مع تيقنه خلافه وأولى مع ظنه أو شكه هذا قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي (ولا) سجود (لحمد عاطس) في صلاته (أو) حمد (مبشر) بفتح الشين أخبر بما يسره ولا في استرجاع من مصيبة أخبر بها وهو في الصلاة فاسترجع (ونذب تركه) أي الحمد للعاطس والبشر وهو في صلاته وهل هو مكروه أو خلاف الأولى الظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يعجبني لان (٦٣) ماهوفيه أهم بالاشتغال به (ولا) سجود (لجائز) فعله في الصلاة وليس متعلقا بها (كانصات) أي استناعت من مصل (قل) عرفا (ل) شخص (مخبر) له أو لغيره فان طال جدا بطلت ولو سهوا وان توسط سهوا سجود عمدا بطلت

وَلَا يُصَفَّقْنَ وَكَلَامٌ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِمَذْلُومَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ  
الْأَكْثَرِيَّتَهُنَّ جَدًّا وَلَا لِحَمْدِ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُذِبَ تَرْكُهُ وَلَا لِجَائِزٍ كَانِصَاتٍ  
قَلَّ لُخْبِيرٍ وَتَرْوِيجٍ رَجُلَيْنِ وَقَتْلٍ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ وَإِشَارَةٍ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ لَا عَلَى  
مُشَمَّتٍ كَأَنَّيْنِ لَوْجَعٍ وَبُكَاءٍ تَحْشَعُ وَالْأَفْكَالُ كَلَامٌ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرِضٍ وَلَا  
لِتَبَسُّمٍ وَفَرْقَعَةٍ أَصَابِعٍ وَالتَّفَاتِ يَلَا حَاجَةً وَتَعَمُّدٍ بَلَغَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَحَكَّ جَسَدِهِ  
وَذَكَرَ قَصْدَ التَّفْهِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ

(ترويح رجله) أي المصلي بالاعتدال في قيامه على الأخرى بدون رفع الروح عن الأرض فلا سجود له ولو طال فان رفعها عنها جازان لم يطول والا كره ما لم يتفاحش فيبطلها ولو سهوا (وقتل عقرب تریده) فان لم ترده كره قتلها ولا تبطل الصلاة بانحطاطه لأخذ شيء يقتلها به والذي أفاده الخطاب أن الانحطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير المبطل سواء كان قتل عقرب أراده أم لا (أو إشارة) بيد أو رأس (ل) ابتداء (سلام) فتجوز ولا سجود لها نقله الخطاب عن سند والراحح ان الإشارة لرد وجبة ورده باللفظ عمدا أو جهلا مبطل وسهوا مقتض للسجود (أو) إشارة (ل) حاجة وأخرج من قوله جائز قوله (لا) الإشارة للرد (على مشمت) فمكروه وشبه في عدم السجود فقال (كأنين لوجع وبكاء تحشع) أي غلبة خشوع والتشبيه في عدم السجود لافي الجواز اذ الواقع غلبة لا يتعلق الجواز به لاختصاصه بالأفعال الاختيارية (والا) أي وان لم يكن الأنين لوجع ولا البكاء لخشوع (ف) هما (كالكلام) في ان ما كان عن عمد منهما فهو مبطل وما كان عن سهو فمقتض للسجود الا أن يتفاحش فيبطل وهذا في البكاء بصوت واما بلا صوت فلا يضر ولو عمدا الآن يتفاحش وشبه في الجواز فقال (ك) ابتداء (سلام) من غير مصل (على) مصل (مفترض) وأولى على متنفل (ولا) سجود (لتبسم) قليل بلا صوت وكره تعمده فان كثر أبطل عمدا كان أو سهوا لانه من الفعل الكثير وان توسط بالعرف سجده سهوه وأبطل عمده (و) لاسجود في (فرقة أصابع والتفات بلا حاجة) وتقدم انهما مكروها ان قلا فان كثرا أبطلوا الالتفات لها جائز (و) لافي (تعمد بلغ ما بين أسنانه) ولو مضغه ليسارته قاله عقب قال البناني فيه نظر اذ المضغ فعل كثير بخلاف البلع ولم أجد في أبي الحسن ما ذكره عنه عقب من عدم البطلان اذا مضغ ما بين أسنانه وبلغه (و) لافي (حك جسده) وجاز ان كان الحاجة وقل وكره لغير حاجة (و) لافي (ذكر) أي قرآن أو غيره كتنسيح (قصد التفهيم به بمحله) كأن يسبح حال

ركوعه أو سجوده أو غيرها لذلك أو استأذن عليه شخص وهو يقرأ ان المتقين في جنات وعيون فيرفح صوته بقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين قاصدا به الأذان في الدخول أو يبتدئها عقب الفاتحة لذلك وهو المراد بمحله (والا) أى وان لم يكن الذكر المقصود به التفهيم في محله ككونه يقرأ الفاتحة أو غيرها فيستأذن عليه فينتقل الآية أخرى لقصد التفهيم (بطلت) صلاته لانه في معنى المكاملة والصلاة كلها محل للتسبيح والتلهيل والحوالة فلا يضر قصد التفهيم بها في أى محل منها وشبه في البطلان فقال (كفتح) من مصل (على من) أى قارئ (ليس معه في صلاة) بأن كان القارئ غير مصل أو فذا فتبطل صلاة الفاتح (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين ومفهوم ليس معه ان فتحه على من معه فيها لا يبطلها سواء كان امامه أو مأموما آخر واستظهر الأجهوزى ان فتحه على مأموم آخر مبطل واعتمده العدوى (وبطلت بتهقئة) أى ضحك بصوت ولو من مأموم سهوا وقطع الفذ والامام ولا يستخلف (وتماذى المأموم) في صلاته الباطلة مع امامه لحق الامام واحتياطا للصلاة لحرمها اذ قد قيل بصحتها ان لم يقدر المأموم حال ضحكته على الترك من ابتداءه لانتهاه به بأن كان كله غلبة من أوله لآخره أو نسيانا كذلك فان قدر على تركه بأن ابتداء مختارا أو غلبة أو نسيانا أو أمكنه تركه بعد ذلك فلا يتماذى بل يقطع ويتماذى مع امامه ولم تكن الصلاة التي ضحك فيها جمعة والا قطعها وابتدأها لثلاث نفوته ولم يلزم على تماذيه ضحك غيره من المأمومين والاقطع وخرج منهم واتسع الوقت والاقطع وابتدأ وشبه في التماذى فقال (كتكبيره للركوع بلا نية) تكبيرة (الاحرام) بأن نوى الصلاة المعينة ونسى تكبيرة الاحرام وكبر ناويا تكبيرة سنة الركوع فصلاته صحيحة على مذهب المدونة بناء على قول يحيى بن سعيد الانصارى ومحمد بن شهاب الزهرى كلاهما من شيوخ الامام مالك ان الامام يحمل عن مأمومه تكبيرة الاحرام فيتماذى مع امامه ويتمها معه وجوبا ويجب عليه اعادة احتياطا بناء على قول ربيعة من (٦٤) شيوخ مالك وعلى قول مالك أيضا ان الامام لا يحملها عنه وذكر المصنف

هذه الصورة هنا جمعا للنظائر وسيعيدها في فصل الجماعة بقوله وان لم ينوه ناسيا له تماذى المأموم فقط وخست بالمأموم لانه الذى يتماذى مع امامه

وَالَا بَطَلَتْ كَفَتَحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَبَطَلَتْ بِقَهْقَةٍ وَتَمَادَى الْمَأْمُومُ أَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ كَتَكْبِيرِهِ لِلرُّكُوعِ بِلَا نِيَّةٍ إِحْرَامٍ وَذِكْرٍ فَائِتَةٍ وَبَحْدَثٍ وَبَسْجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِكَبِيرَةٍ وَبِمُشْغَلٍ عَنْ فَرَضٍ وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبِزِيَادَةٍ أَرْبَعٍ كَرَكَّتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ وَبِقَعْمَةٍ كَسَجْدَةٍ

وجوبا واما الامام والفذ فيقطعان كما يأتي في الجماعة (وذكر) أى تذكر صلاة (فائتة) يقدم قضاؤها على الحاضرة فانه يتماذى مع امامه في الحاضرة على صلاة صحيحة لان الترتيب بين قضاء اليسر والحاضرة واجب غير شرط (و) بطلت (بحدث) أى حصول ناقض فيها غلبة أو نسيانا للفذ أو مأموما أو اماما ولا يسرى البطلان اصله مأمومية فيستخلف من يتم بهم فان لم يستخلف وكمل بهم أو عمل عملا بعد حدثه واتبعوه فيه بطلت عليهم أيضا كتعمده الناقض (و) بطلت (بسجوده) قبل سلامه (ب) ترك (فضيلة) ولو كثرت (أو) ترك سنة خفيفة (كتكبيرة) واحدة من تكبيرات الخفض والرفع وأما تكبير العيد الذى بين احرامه وقراءته فيؤمر بالسجود ترك واحدة منه لانها سنة مؤكدة وتبطل بسجوده ترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالاقامة مالم يقتد بمن يسجد للفضيلة فلا تبطل ويجب سجوده معه (و) بطلت (بمشغل) أى مانع (عن فرض) من حقن أو قرقرة أو غشيان أى ثوران نفس واشراف على تقاير أو حمل شيء بغم لا يقدر معه على الاتيان بالفرض أصلا وبدون مشقة ودام المشغل فان حصل وزال فلا يعيد قاله البرزلى (و) بطلت (عن سنة) مؤكدة (يعيد) ندبا (في الوقت) الذى هو به اختياريا كان أو ضروريا وأما من ترك سنة غير مؤكدة أو فضيلة فلا شيء عليه (و) بطلت (بزياة أربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية هذا هو للجمهور وقيل تبطل الثلاثية بزياة مثلها وقيل بزياة ركعتين وعقد الركعة هنا معتبر برفع الرأس من الركوع فان رفع رأسه من ركوع ثمانية رباعية أو سابعة ثلاثية أو رابعة ثنائية بطلت (كزيادة ركعتين في الثنائية) أصالة كجمعة وصبح لاقصورة فبأربع بناء على ان الجمعة فرض يومها وان المقصورة شرعت أولاً بها وأما على ان الجمعة بدل عن الظهر فلا يبطلها الا زيادة أربع وان المقصورة شرعت أولاً ركعتين فيبطلها زيادة ركعتين وتبطل زيادة ركعتين سهوا النفل المحدود كعجروعيد وكسوف واستسقاء وأما النفل غير المحدود فلا يبطل بزياة مثله (و) بطلت (كسجدة) في فرض أو نفل محدود لا قولى

كشكرير فأنحة على المذهب وقيل تبطل (أو) بتعمد (نفخ) بضم وان قل ولم يظهر منه حرف هذا هو المشهور وقيل لا يبطلها مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف لا بأنف مالم يكثر أو يكون عبثا (أو أكل أو شرب) ولو بأنف ولو مكرها أو وجب عليه لا تقاذ نفسه ووجب القطع له ولو خاف خروج الوقت (أو) بتعمد (قئ) أو قلنس ولو مجرد ماء (أو) بتعمد (كلام) أجنبي لعبير اصلاحها ولو بحرف واحد أو صوت ساذج اختيارا ولم يجب بل (وان بكره أو وجب لا تقاذ أعمى) من الهلاك أو شدة الأذى (الا) تعمد الكلام (لاصلاحها) أى الصلاة (ف) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا بكثير سهو (و) بطلت (بسلام وأكل وشرب) سهوا لكثرة المنافي هكذا وقع للإمام مالك رحمه الله في كتاب الصلاة الاول من المدونة (و) وقع له (فيها) أيضا في كتاب الصلاة الثاني (ان أكل أو شرب) سهوا (انجبر) بالسجود (وهل) بين ما في الكتابين (اختلاف) نظرا لحصول المنافي في صورتين وقطع النظر عن اتحاده وتعددته وعن كونه السلام أو غيره مع الحكم في الاول بالابطال وفي الثاني بعدمه (أولا) اختلاف بينهما ويرى في بينهما بأحد وجهين الاول ان حكمه بالبطان في الكتاب الاول (ل) حصول (السلام في) الصورة (الاولى) التي في الكتاب الاول لشدة منافاته لانه جعل علما على الخروج من الصلاة وعدم البطان في الصورة الثانية التي في الكتاب الثاني لعدم حصول السلام فيها الثاني أشار له بقوله (أو) ان البطان في الاولى (للجمع) بين ثلاثة أشياء منافيات وعدم البطان في الصورة الثانية لاتحاد المنافي (تأويلات) ثلاثة واحد بالخلاف واثان بالوافق فان حصلت الثلاثة أو حصل سلام مع أحدهما اتفق الموفقان على البطان وان حصل واحد منها اتفقا على الصحة وان حصل أكل وشرب اختلفا (٦٥) فيهما (و) بطلت (بانصراف) أى اعراض على صلاته

أَوْ نَفَخَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ قَاءَ أَوْ كَلَّمَ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجَبَ لِإِنْقَاضِ أَعْمَى الْأَوْ  
لِإِصْلَاحِهَا فَيَكْثِرُ وَيَسْلَمُ وَأَكَلَ وَشَرِبَ وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَنْجَبَ وَهَلْ  
اخْتِلَافٌ أَوْ لَا لِلسَّلَامِ فِي الْأُولَى أَوْ لِلْجَمْعِ تَأْوِيلَاتٌ وَبِأَنْصِرَافٍ لِحَدَّثِ ثُمَّ تَبَيَّنَ  
نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِتِّمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهِرِ وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ  
الْإِمَامِ بَدْيًا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَالْأَسْجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يُدْرِكْ  
مُوجِبَهُ وَآخَرَ الْبَدْيِ وَلَا سَهْوٍ

(٩) - جواهر الاكلیل - اول) عمدا أوجهه والحوال انه (شك) حال سلامه (في الاتمام) وعدمه وأرى اذا كان معتقدا عدمه (ثم ظهر) له (الكمال) لصلاته فانها تبطل (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف لمخالفته البناء على الأقل المتيقن الواجب عليه وأولى اذا ظهر له النقص أو استمر على شكه وليس المراد بالشك هنا ما قابل الجرم حتى يقتضى ان السلام مع ظن الكمال مبطل وليس كذلك كما أفاده الخطاب عن ابن رشد هذا هو المشهور ومقابله قول ابن حبيب ان ظهر له الكمال لا تبطل (و) بطلت (بسجود المسبوق) عمدا أوجهه (مع الامام بعديا) مطلقا أدرك معه ركة أم لا (أو) سجوده معه (قبليا ان لم يلحق) معه (ركعة) بسجودتيها لادخاله في خلال الصلاة مالم يس منها (والا) أى وان لحق المسبوق مع الامام ركة (سجد) القبلى مع الامام قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده الامام قبل سلامه ولو على رأى الامام كشافى يرى تقديم السجود مطلقا فان أخره بعد السلام فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء والا فيبعده وهذا لأبى مهدى وارتضاه ابن ناجى ويسجد المسبوق المتركة ركة القبلى قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده امامه وأدرك موجهه بل (ولو ترك امامه) السجود القبلى سهوا أو رأيا أو عمدا (أولم يدرك) المسبوق (موجهه) بكسر الجيم أى سبب السجود القبلى مع الامام وان تركه الامام وسجده المسبوق وهو ترك ثلاث سنين بطلت صلاة الامام وصحت صلاة المأموم فتزاد على المسائل المستثناة من قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على مأمومه (وأخر) المسبوق المتركة ركة وجوبا السجود (البعدي) عن قضاء ما عليه فلا يفعله مع الامام فان فعله معه بطلت صلاته لادخاله فيها مالم يس منها وقوله صح ان قسم هو في تقديمه على السلام لاني خلاها فمن ترتب عليه السجود البعدي وحصل له نقص في القضاء غلبه على زيادة امامه وسجد لهما قبل السلام (ولا سهو)

أى لاسجوده (على مؤتم حال القدوة) أى الاقتداء بالامام لانه يحمله عنه وأما بعد انقطاعها فعليه السجود (و) بطلت (بترك) سجود (قبلي) أى مطلوب قبل السلام (عن) ترك (ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وكترك السورة (وطال) الزمن أو حصل مناف كحدث وكلام وملابسة نجس واستدبار عمدا ان كان تركه سهوا وان تركه عمدا بطلت وان لم يطل وقوله وصح ان أخر فيما اذا لم يعرض عنه بأن نوى سجوده عقب السلام (لا) تبطل بترك قبلي ترتب عن ترك (أقل) من ثلاث سنن بان كان عن ترك تكبيرتين واذا طال (فلا سجود) عليه هذا مذهب ابن القاسم لارتباطه بالصلاة وتبعيته لها وحق التابع لحوق متبوعه بالقرب وقال ابن حبيب سجده وان طال (وان ذكره) أى القبلي الترتب عن ثلاث سنن (في صلاة و) الحال انه قد (بطلت) الصلاة الاولى بطول الزمن بين خروجه منها وشروعه في التي ذكر السجود فيها (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) أى الصلاة الاولى التي بطلت في صلاة أخرى من قطع الامام والغنى ان لم يركع وشفعه ان ركع وتمادى للمأموم لحق امامه واعادته الثانية في الوقت بعد فعل الأولى (والا) أى وان لم تبطل الاولى لعدم الطول بين خروجه منها وشروعه في الثانية (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) من صلاة كركوع في صلاة أخرى وأقسامه أربعة لأن الاولى اما فرض أو نفل والثانية كذلك (ف) ان كان ترك البعض (من) فرض) وتذكره في فرض أو نفل (ف) ان كان (أطال القراءة) في الصلاة التي شرع فيها بأن شرع في السورة على ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد أو فرغ من الفاتحة على مقابله قبل ذكر البعض (أو) لم يطل القراءة وليكنه (ركع) بلا قراءة كمسبوق وأى عجز عن الفاتحة (بطلت) أى الصلاة (٦٦) التروك ركنها لعدم امكان اصلاحها (وأتم) وجوبا (النفل) الذي شرع فيه ان اتسع وقت الاولى لادراك ركعة

على مؤتم حالة القدوة وبترك قبلي عن ثلاث سنن وطال لا أقل فلا سجود وان ذكره في صلاة وبطلت فكذا كرها والا فكيفتض فحين فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره ونذبت الإشفاع ان عقد ركعة والا رجع بلا سلام ومن نفل في فرض تمادى كفى نفل ان أطالها أو ركع وهل يتعمد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف وبترك ركنه وطال كشرط وتداركه ان لم يسلم

منها عقد ركعة من النفل أم لا أو ضاق وقت الأولى وكان عقد ركعة منه بسجودتها والاقطعها ابتداء الأولى (وقطع غيره) أى النفل وغير النفل هو الفرض الذي شرع فيه لتحصيل

الترتيب بين المشتركين أو بين يسير القوائم والحاضرة ان كان فذا أو اماما وتبعه مأموه في القطع وتمادى ان كان مأموما ولم لحق امامه (ونذب) للغنى والامام (الاشفاع ان عقد ركعة) بسجودتها واتسع الوقت والاقطع (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيها قبل ذكر البعض (رجع) وجوبه بالاصلاح صلواته الأولى التي ترك منها الركن (بلا سلام) من التي شرع فيها فان سلم منها بطلت الأولى (و) ان ذكر البعض (من نفل في فرض تمادى) في الفرض الذي شرع فيه أطال القراءة أم لا (ك) ذكر بعض من نفل (في نفل) وان كان أخف من المذكور منه (ان أطالها) أى القراءة (أو ركع) والارجع لاصلاح الاول بلا سلام ولا يقضى النفل الثاني لعدم تعمد ابطاله (وهل) تبطل الصلاة (بتعمد ترك سنة) مؤكدة متفق عليها داخلة الصلاة ومثلها سنتان خفيفتان داخلتان من فذ وامام (أولا) تبطل كما قال سند وقال ابن رشد عمل الخلاف السنة الواحدة وأما الأكثر فتركه عمدا مبطل اتفاقا (ولاسجود) لانه انما شرع لجبر السهو والفرض انه متعمد نعم يستغفر الله (خلاف) في التشهير الاول لابن كنانة وشهره ابن رشد والخمى والثاني لمالك وابن القاسم رحمهما الله وشهره ابن عطاء الله وضعف الاول ابن عبد البر وشنع عليه القرطبي وقال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر والامام يكن بين السنة والفرض فرق (و) بطلت (بترك ركن) سهوا (وطال) الزمن وشبهه في البطلان لا بقيد الطول فقال (ك) ترك (شرط) لصحتها من طهارة حدث مطلقا وطهارة خبث وستر عورة واستقبال ان ذكر وقدر في الثلاثة وان سها عن ركن (و) لم يطل (تداركه) أى فعل للصلى الركن (ان لم يسلم) من الاخيرة معتقدا كمال صلواته بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في صلاة فيأتى بالركن ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام فان سلم معتقدا الكمال فات تداركه لان السلام ركن حصل بعد ركعة فيها خلل فأشبهه عقد ركعة بعدها فينبى ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد بان يجلس وينوى



اكمال صلاته ويكبر تكبيرة احرام رافعا يديه حذو منكبيه ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى فان طال أو خرج عن السجدة بطلت الصلاة هذا اذا كان الترك من الركعة الأخيرة (و) ان سها عن ركن من غير الأخيرة تداركه ان (لم يعقد ركوعا) من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده فات التدارك فان كان الترك من الأولى بطلت ونابت عنها العقودة وخرج باصلية عقد ركعة زائدة خامسة في رابعة ورابعة في ثالثة فلا يمنع عقدها تدارك ركن الأخيرة لانها معدومة شرعا فهي كاللمس حسا (وهو) أي عقد الركوع المفوت تدارك الركن (رفع رأس) من الركوع مع الاعتدال والطمأنينة فالرفع بعيرهما ليس عقدا وهذا عند ابن القاسم وقال أشهب مجرد الانحناء لحد الركوع ووافقه ابن القاسم في عشر مسائل أفادها المصنف بقوله (الاترك ركوع) من ركعة سهوا (ف) يفوت تداركه (بالانحناء) لركوع الركعة التي تليها وان لم يطمئن فيه (ك) ترك (سر) بمحله من فرض سهوا ولم يتذكره حتى انحني لركوع نفس الركعة التي ترك منها السرفلا يرجع له وان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (و) تكبير عيّد) فيفوت تداركه بانحنائه لركوع الركعة التي ترك تكبيرها (و) ترك (سجدة تلاوة) سهوا فتفوت بانحنائه لركوع الركعة التي قرأ فيها آية السجدة ثم ان كانت الصلاة نفلا أعاد الآية في الركعة الثانية وسجد وان كانت فرضا فلا إعادة (وذكر بعض) أي تذكر بعض أي ركن أو قبلي عن ثلاث تركه سهوا من صلاة في صلاة أخرى أحرم بها عقب سلامه من الأولى فيفوت بانحنائه لركوع الثانية (واقامة مغرب) لضلاة راتب (وهو) متلبس (بها) أي للغرب فذا بمحل الرب فيفوت قطعها بمجرد انحنائه لركوع الركعة الثالثة ويجب عليه اتمامها فراضا يخرج بهيئة الرافع فان أقيمت عليه قبل الانحناء قطعها وأحرم مقتديا بالراتب ولكن للتعتمد فوات قطعها بمجرد رفعه من سجدة الركعة الثانية باعتداله جالسا (٦٧) (و) ان سها عن ركن من الركعة

الأخيرة وسلم معتقدا  
الكمال فات تدارك الركن  
ويطلب الركعة و (بني)  
وجوبا على ما قبلها (ان  
قرب) تذكره عقب سلامه  
بالعرف (ولم يخرج من  
المسجد) ومفهوم الشرط

وَلَمْ يَمَقِّدْ رُكُوعًا وَهُوَ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَّا لَتَرَكَ رُكُوعَ قِيَالٍ لَّيْنًا كَثِيرًا وَتَكْبِيرَ  
عِيدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ وَإِقَامَةٍ مَتَرَبِّ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا وَبَنَى أَنْ قَرُبَ وَلَمْ  
يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ بِأَحْرَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ يَتَرَكِهِ وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ  
التَّشَهُدَ وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَدَجَّعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ  
الْأَرْضَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَالْأَفْلَ تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ

انه ان طال بالعرف أو خرج من المسجد بطلت الصلاة قال ابن المواز الخروج من المسجد طول باتفاق ومثل الطول الحدث وسائر المنافيات كالأكل والشرب والكلام وصلة بني (باحرام) أي نية تكميل الصلاة وتكبير للدخول فيها ولو قرب جدا وندب رفع يديه عنده (ولم تبطل) الصلاة (بتركه) أي الاحرام بمعنى التكبير وأمانية الاكمال فلا بد منها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبد الباقي قال البنائي في الاتفاق نظر بل النية انما يحتاج لها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج من الصلاة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأما عند من يرى أنه لا يخرج فلا يحتاج الى نية والحاصل انهما طريقتان الأولى للباحي عن ابن القاسم ومالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشير الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب البناء جدا والظاهر ما قاله عبد الباقي اذ لا يتأتى تكميل بلانية ولقول المصنف (وجلس) الباني (له) أي للاحرام ليأتي به من جلوس ان تذكر بعد قيامه اذ هي الحالة التي فارق الصلاة منها (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وقيل يكبر قائما ولا يجلس وقيل يكبر قائما ثم يقوم (وأعاد تارك السلام) سهوا (التشهد) عقب الاحرام ليقع سلامه عقب تشهد (وسجد) للسهو بعد سلامه بلاعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرفا كثيرا بلا طول أصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا بطلت انحرف أم لا فارق مكانه أم لا (ورجع تارك الجلوس الاول) أي جلوس غير السلام سهوا (ان لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) جميعا بأن بقي بها بدو ركبة (ولاسجود) لهذه النهضة (والا) أي وان فارق الأرض بيديه وركبتيه جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل سلامه ان كان فذا أو اماما فان كان مأموما فانه يرجع لتأبئة امامه وجوبا (ولا تبطل ان رجع) للجلوس بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه جميعا ان لم يستقل قائما بل (ولو) رجع عمدا بعد أن (استقل) قائما ولو رجع بعد قراءته بعض الفاتحة فان رجع بعد قراءتها كلها بطلت واذا رجع بعد المفارقة استقل

أو لافانه يمتد برجوعه ويتشهد فان قام بلا تشهد عامدا بطلت صلاته وأشار بالوالى الرد على القول ببطلانها برجوعه بعد استقلاله (وتبعه مأموه) في الرجوع وجوبا (وسجد) لزيادة القيام (بعده) أى السلام لان جاوسه وتشهده معتد بهما فليس معه الا زيادة القيام (ك) من قام بعد ركعتين من (نفل) ساهيا ولم يعقد ثالثته أى النفل برفع رأسه من ركوعها فيرجع للجلوس ويعيد التشهد ويسجد بعد السلام لزيادة القيام (والا) أى وان كان عقد ثالثته برفع رأسه من ركوعها (كامل) أى آتم النفل (أربعا) من الركعات الا النفل المحدود كالغجر والعيد والكسوف والاستسقاء فلا يكمله أربعا لان زيادة مثله تبطله (و) ان صلى النفل أربعا وقام لحامسة ساهيا فيرجع وجوبا (في الخامسة مطلقا) عن التقيد بعدم عقدها (ويسجد قبله فيهما) أى تكميله أربعا ورجوعه من الخامسة لنقص السلام من اثنتين (وتارك ركوع) سهوا (يرجع) له حال كونه (قائما) لينحط له من قيام بناء على أن الحركة للركن مقصودة فان رجع له محدوبا فلا تبطل صلاته مراعاة للقول بأنه يرجع له محدوبا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة فان تذكره قائما انحط له من القيام فورا (ونذب) له (أن يقرأ) شيئا غير الفاتحة لان تكرارها في ركعة ممنوع فلا يفعل لتحصيل مندوب وتارك رفع من ركوع يرجع محدوبا حتى يصل لحد الركوع ثم رفع بنية الرفع قاله محمد بن المواز بناء على قصد الحركة للركن وقال ابن حبيب يرجع قائما بنية الرفع من الركوع (و) تارك (سجدة) سهوا (يجلس) لينحط لها منه وهذا ما عليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه في سماع أشهب وروى عنه الامام أشهب أيضا انه يرجع ساجدا من غير جلوس بأن ينحط لها من قيام بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (لا) يجلس تارك (سجدين) سهوا تذكرها قائما فنحط لهما منه وان تذكرها جالسا قام وانحط لهما من قيام فان (٦٨) سجدهما من جلوس فلا تبطل ويسجد قبل السلام اذ الانحطاط لهما من

وَبَيْعَهُ تَمَامُ مَوْمِهِ وَسَجَدَ بَعْدَهُ كَعَقْلِ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ وَالْأَكْمَلُ أَرْبَعًا وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا وَتَارَكَ رُكُوعَهُ يَرْجِعُ قَائِمًا وَنُذِبَ أَنْ يَقْرَأَ وَسَجْدَةً يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ وَلَا يُجْبِرُ رُكُوعُ أَوَّلَاهُ بِسُجُودِ ثَانِيَتِهِ وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى بِبُطْلَانِهَا لِغَدَرِ إِمَامٍ وَإِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا وَفِي الْآخِرَةِ بِأَيِّ بِرَكْعَةٍ وَقِيَامٍ ثَالِثَةٍ بِثَلَاثٍ

قيام غير واجب ذكره  
الوضح عن عبد الحق  
ويجاب عن الاعتراض  
بأن للجمهور أن الحركة  
للكركن مقصودة فلا انحطاط  
لها واجب بأن مراعاة  
القول بأنها غير مقصودة

صيرتها كالسنة فلذا أجبرت بالسجود (ولا يجبر ركوع أولاه) المنسي سجدها (بسجود ثانيته) المنسي ركوعها ورابعته  
لانه فله بنية الركعة الثانية فلا يتصرف للأولى وان ركع وسجد سجدة واحدة ونسي ركوع الركعة الثانية وسجد لها سجدة أو سجدين  
فلا يجبر سجدة الأولى بسجدة الثانية فان تذكرها جالسا سجدها حالاً وقائماً جلس لها (و بطل ب) ترك (أربع سجديات) سهوا (من أربع  
ركعات) الركعات الثلاثة (الأول) لفوات تدارك سجدة كل ركعة منها بعقد التي تليها والركعة الرابعة لم يفوت تدارك سجدها فيسجد لها  
وتصير الأولى فيبقى عليها ثلاث ركعات ويسجد قبل السلام لنقص السورة من الأولى والزائدة وهذا ان لم يسلم معتقدا السكالم والا  
لمت الرابعة أيضا فيبقى على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد والابطلت الصلاة (و) ان ترك ركعتين من الأولى سهوا وعقد الثانية  
بطلت الأولى (ورجعت) أى صارت الركعة (الثانية أولى ببطلانها) أى الأولى بسبب ترك ركعتيها وفوات تدارك سجدها الثانية وتنازع  
رجعت وبطلان (لفذ وامام) ولأموه تبعاً له فيبقى على الأولى ويسجد بعد السلام وترجع الثالثة ثانية ببطلان الثانية وترجع الرابعة  
ثالثة ببطلان الثالثة (وان شك) الصلى (في) ترك (سجدة) وأولى ان تحقق الترك (و) لم يدر محلها (الذى تركت منه) (سجدها)  
مكانه وجوبا أى في الركعة التي هو متلبس بها ان لم يتحقق تمامها وانما وجب الاتيان بها حال التذكر لاحتمال أن يكون  
ذلك المحل الذي هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركن في محله تعيين فبالايتين بها في محل تذكرها تبين سلامة الركعة التي هي متلبس  
بها وصار الشك فيما قبلها فلا بد من ازالة الشك عنه والى كيفية العمل الذي يخرج به من سجن الشك الى ساحة اليقين أشار المصنف  
فقال (و) ان كان شك (في) السجدة (الآخرة) وكان عليه أن يأتي بالفاء فان حصل له الشك في تشهد الركعة الأخيرة فانه بعد  
أن يسجد بها (بأى ركعة) بالفاتحة فقط (و) ان كان في (قيام ثالثته) أو ركوعها قبل تمام رفعه منه أو في تشهد الثانية  
فيجلس ويسجد بها لاحتمال انها من الثانية وتداركها ممكن وبطلت الأولى لاحتمال كونها منها وفوات تداركها بعقد الثانية فتحققت له  
ركعة بسبب السجدة ويلزمه حينئذ أن يأتي (بثلاث) من الركعات أولاها بفاتحة وسورة ويتشهد عقبها لانها ثانيته والأخيرتان

بفأخرة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس وسجدها لتكميل الثالثة وأتى (بركعتين) لاحتمال كونها من أحد الأوليين وبطلت بانعقاد التي تليها فالحقق لركعتان فقط وتشهد استئناا عقب السجدة وأتى بركعتين فقط وسجد قبل السلام (وان سجد امام سجدة) واحدة في أولى رابعة وترك الثانية سهوا وقام للركعة الثانية (لم يتبع) أى لا يتبعه مأموه في القيام للثانية قبل السجدة فيجلس (وسبح به) أن لاجل افهامه بان يقول له سبحان الله لعله يتذكر سهوه عن السجدة فان تذكر ورجع لها فذاك وان لم يرجع لها فلا يكلمونه عند سحنون الذي مشى للصنف هنا على مذهبه لانه رأى ان الكلام لاصلاحها يبطلها فان تركوا التسبيح بطلت صلاتهم لتعمدهم ترك السجدة (فاذا) لم يرجع الامام للسجدة التي تركها من الاولى (خيف عقده) أى الامام الركعة الثانية التي قام لها برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (قاموا) أى المأمومون لعقداهم معه وبطلت الاولى وصارت الثانية أولى للجميع ولا يسجدون السجدة وان سجدها لم تجزهم عند سحنون ولا تبطل صلاتهم (فاذا جلس) الامام عقب الثانية في ظنه (قاموا) أى المأمومون فلا يجلسون معها لانهما صارت أولى (كعوده) أى الامام للتشهد (بثالثة) أى عقب ثالثة في الواقع واعتقاد المأمومين وان ظنها الامام راسية فلا يقعدون معه (فاذا سلم) الامام عقب تشهده لظنه كمال صلاته بطلت عليه بمجرد سلامه و (أنوا بركعة وأمهم) أى صلى امامهم فيها (أحدهم) ان شاؤوا وان شاؤا أموا أفذاذا وصحت لهم (وسجدوا قبله) أى السلام لنقص السورة من ركعة والتشهد الاول هذا مذهب سحنون وهو ضعيف والاعتماد مذهب ابن القاسم وهوانه ان لم يفهم بالتسبيح فلا يكلمونه لانهم ان كلوه بطلت صلاتهم ولكنهم يسجدونها لانفسهم ويجلسون معه (٦٩) ويسلمون بسلامه وصحت صلاتهم

فهذه مستثناة من قاعدة الكلام لاصلاح الصلاة لا يبطلها (وان زوحم مؤتم عن ركوع) مع امامه حتى رفع الامام رأسه منه معتدلا مطمئنا قبل اتيان المأموم بأدنى الركوع (أو نفس)

وَرَأَيْتُهُ بِرَكْعَتَيْنِ وَتَشَهُدٍ وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ بِهِ وَسُيِّحَ بِهِ فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا كَقُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ وَإِنْ زُجِمَ مُؤْتَمٌّ مِنْ رُكُوعٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ نَحْوِهِ أَتْبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا أَوْ سَجْدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تِمَادَى وَقَضَى رَكْعَةً وَالْأُ سَجْدَةً

أى نام المؤمن وما خفيا لا ينقض الوضوء حتى رفع الامام منه كذلك (أو) حصل للمؤتم (نحوه) أى النعاس كسبهوا كراه وحديث مرض منعه من الركوع مع امامه (اتبعه) أى اتبع المأموم الامام في الركوع والرفع منه وأدركه فيها هو فيه من سجود أو جلوس بين سجدتين وجوباً (في غير) الركعة (الاولى) لثبوت مأمويته بادره مع الامام الركعة الاولى (ما) أى مدة كون الامام (لم يرفع) رأسه (من سجودها) أى لم يتمم الركعة بان لم يرفع من سجودها بأن اعتقد أو ظن انه يدرك الامام ويسجد السجدة الاولى معه أو يدركه في جلوسه بين السجدتين ويسجد السجدة الثانية معه أو يسجد السجدة الاولى مع سجود الامام الثانية ويسجد الثانية بغير رفع الامام منها فان اعتقد ذلك أو ظنه فاتبعه فرفع الامام من السجدة الثانية قبل أن يلحقه فيها أنى مافعله وانتقل مع الامام فيها هو فيه وقضى ركعة بعد سلام الامام فان اعتقد أو ظن انه ركع لا يدركه في السجود فانه يترك الركوع وينتقل مع الامام فيها هو فيه ويقضيها بعد سلام الامام هذا في غير الاولى وأما الاولى فلكونه لم تنسحب عليه المأومية لا يتبعه في الركوع والرفع منه بل متى رفع الامام من الركوع معتدلا مطمئنا ترك الركوع الذي فاته معه وينتقل معه فيها هو فيه فيخبر ساجدا ان كان الامام متلبسا به ويقضى ركعة بعد سلام الامام فان خالف وركع ولحقه بطلت ان اعتد بالركعة لانه قضاء في صلب الامام وان ألغاه لم تبطل ويحمله عنه الامام (أو) زوحم عن (سجدة) أو سجدتين من الاولى أو غيرها فلم يسجد حتى قام الامام لما تليها (فان لم يطمع في سجودها) أى لم يتحققه أو يظنه (قبل عقد امامه) الركعة التي تليها برفع رأسه من ركوعها بان تحقق أو ظن انه ان سجدها رفع امامه من ركوع التي تليها قبل لحوقه أو شك في هذا (تمادى) وجوباً على ترك السجدة أو السجدتين وتبع امامه فيها هو فيه فان سجدها ولحق الامام فان أدركه في الركوع وصحت والا بطلت (وقضى ركعة) بعد سلام امامه (والاسجدها) ان تحقق أنه ان سجدها لحق الامام قبل عقد التي تليها فان تخلف اعتقاده

وعقد الامام الركعة دونه بطلت الركعة الاولى لعدم اتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراكه ركوعها مع الامام (و) ان غادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد امامه ولحق الامام فيها وفيه وقضى ركعة بعد سلامه فـ (الاسجود عليه) زيادة ركعة النقص اذا لامام يحملها عنه (ان يتقن) للمأموم ترك السجدة فان شك فيه سجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام امامه. (وان قام امام خامسة) في رابعة أو رابعة في ثالثة أو ثالثة في ثنائية وسبح له فلم يرجع (فمتيقن انتفاء) أى عدم (موجبها) أى سبب الركعة الزائدة التي قام لها الامام (يجلس) وجوبا ولا يقوم مع الامام ونصح صلاته ان يسبح للامام ولم يتبين ان لها موجبا وان لم يفهم بالتسبيح أشار له وان لم يفهم بالإشارة كله والابطلت (والا) أى وان لم يتيقن للمأموم انتفاء موجبها بان يتيقن للموجب أو ظنه أو شك فيه بل وان توهمه (اتبعه) في القيام وجوبا ثم ان ظهر لها موجب فظاهر وان ظهر عدمه سجد للامام وسجد معه للمأموم (فان خالف) للمأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (عمدا) أوجها غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى في الجلوس والاتباع ان لم يتبين ان مخالفته موافقة لما في الواقع (لا) تبطل صلاة من خالف ما وجب عليه (سهوا) فيهما واذا لم تبطل (فيأتى) للمأموم الذي لم يتيقن انتفاء الموجب الذي وجب عليه الاتباع (الجالس) سهوا (بركعة) عقب سلام الامام قضاء عن الركعة التي قام لها الامام (ويعيدها) أى الركعة التي قام لها الامام الذي يتيقن انتفاء موجبها ووجب عليه الجلوس (للتبعية) سهوا للامام في الركعة التي قام لها ان قال الامام قمت لموجب ولا تجزئه الركعة التي صلاها مع امامه سهوا (وان قال) الامام (قمت لموجب) أى سبب من ترك ركن سهوا من احدى الركعات (٧٠) الأصلية وفاتى تداركه بعقد ركوع التي تليها فتغير اعتقاد التبعية والصواب

وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ خَلَّاسِيَةً فَمَتَّقِنُ انْتِفَاءَ مُوجِبِهَا بِجَلْسِ  
وَالَا اتَّبَعَهُ فَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا لَا سَهْوًا فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ وَيُعِيدُهَا  
الْمُتَّبِعُ وَإِنْ قَالَ قَمْتُ لِمُوجِبٍ صَحَّتْ لِيْزِمُهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ وَلِقَائِلِهِ أَنْ سَبَّحَ  
كَمُتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِإِنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ  
وَلَمْ يُجْزِ مَسْبُوقًا عِلْمَ بِخَامِسِيَّتِهَا وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَمْلَمْ أَوْ يُجْزَى الْأَنْ يُجْمَعُ  
مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ قَوْلَانِ وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كَأُولَاءِ لَا يُجْزَى لَهُ الْخَامِسَةُ  
إِنْ تَعَمَّدَهَا

اسقاط الواو وادخالها على قوله (صح) الصلاة (لمن) لزمه اتباعه في الركعة الزائدة التي قام لها لعدم تيقنه انتفاء موجبها (وتبعه) بالفعل (و) صح (للمقابل) وهو من لزمه الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب وجلس (ان يسبح)

(فصل)

ركعة صلاة

لتفهم الامام ان قيامه لزائدة فلم يرجع له ولم يقل الامام قمت لموجب فاستمر الجالس على يقينه بزيادتها (ك) صلاة (متبع) في الزائدة التي يتيقن انتفاء موجبها (تأول وجوبه) أى وجوب اتباع الامام في الزائدة لكونه مأموماً وفي الحديث انما جعل الامام ليؤتم به فهي صحيحة (على) القول (المختار) للخصم لعذر به وتأويله وجوب الاتباع وان أخطأ فيه اذا لم يقل الامام قمت لموجب فاولى ان قاله (لا) تصح الصلاة (لمن) أى مأوم (لزمه) أى للمأموم (اتباعه في نفس الأمر) لترك ركن من احدى الركعات السابقة فات تداركه وانقلاب الركعات ولكن جزم للمأموم بانتفاء الموجب فجلس كما وجب عليه بحسب ظاهر اعتقاده الزيادة ولم يتبع الامام في الركعة التي قام لها ثم تبين له انه قام لموجب فبطلت صلاته عملاً بما تبين فقوله فمتيقن انتفاء موجبها بجلوس أى ونصح صلاته بشرطين أن يسبح وأن لا يتغير يقينه (ولم تجز) أى لا تكفي الركعة الزائدة التي صلاها الامام سهواً مأموماً (مسبوقاً) بركعة مثلاً (علم) للمسبوق (بخامسيتها) أى بكونها خامسة وتبع الامام فيها عن ركعة قضاء لكونه صلاها بنية الزيادة لا للقضاء (وهل) لا تجزى الخامسة المسبوق (كذا) أى كعدم اجزائها ان علم خامسيتها (ان لم يعلم) المسبوق خامسيتها حال اتباع الامام فيها مطلقاً أى سواء أجمع مأموماً على نفي موجبها أم لا بدليل قوله (أو تجزى) اذا قال الامام قمت لموجب في كل حال (الآن) يجمع مأموماً على نفي الموجب (فلا تجزى) في الجواب (قولان) لم يطلع للمصنف على راجعية أحدهما (وتارك سجدة) مثلاً سهواً (من كآولاه) وفاته تداركها بمقدارتي تليها واقلبت ركعاته ولم ينتبه لهذا واعتقد كمال صلاته وآتى بركعة خامسة (لا تجزى) تلك (الخامسة) عن الركعة الباقية عليه من الصلاة (ان تعمد) زيادتها (لانه) لم يأت بها بنية الجبر فلا بد من اتيانه بركعة يكمل بها صلاته ولم تبطل

صلاته مع تعدد زيادة ركعة نظرا لما في نفس الأمر من بقاء ركعة عليه هذا هو المشهور وقال الهروي المشهور بطلان صلاته نظرا لتلاعبه في نيته حكاهما الخطاب (فصل) في سجدة التلاوة (سجد) أى طلب السجود في أقل ما يتحقق به وهى سجدة واحدة (بشرط) صحة (الصلاة) فرضا كانت أو نفلا وبإضافته للركعة كان عاما لطهارة الحدث والحديث وستر العورة واستقبال القبلة وصوب السفر لراكب الدابة (بلا إحرام) أى تكبير ورفع يدين قبل تكبيرة الحذف وأما النية وتكبير الحذف فلا بد منهما (و) بلا تشهد وبلا (سلام) وفاعل سجد (قارىء) بدون شرط مما يأتى في شروط المستمع (ومستمع) أى قاصد سماع القراءة (فقط) دون سامعها بلا قصد وينحط القائم لها من قيامه وينزل الراكب لسجودها على الأرض إذا لم يكن مسافرا سفر قصر والا فله الإيماء بها للأرض لجهة سفره (ان جلس) المستمع (ليتعلم) من القارىء آيات القرآن وأحكامه ومخارج حروفه وأما ان جلس المستمع لحجرات الثواب أو التدبر والاتعاظ بالقرآن أو السجود فلا يخاطب به ويسجد المستمع ان سجد القارىء بل (ولو ترك القارىء) السجدة سهوا أو عمدا فسجوده ليس شرطا في سجود المستمع (ان صلح) أى تأهل القارىء (ليوم) أى ليصلى اماما لكونه ذكرا بالغ عاقلا متوضئا (ولم يجلس ليعلم) الناس حسن قراءته أو صوته فان جلس لأجل ذلك فلا يطلب مستمعه بالسجود لأنه وراءه فاسق وصله سجد (في إحدى عشرة) آية آخر الاعراف والأصاال في الرعد ويؤمنون في النحل وخشوعا في الاسراء وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأناب في ض وتعبدون في فصلت (لا) في (ثانية الحج) يعنى قوله اركعوا واسجدوا (٧١) (و) لا في آخر (النجم) لا (الانشقاق) (و) لا (القلم) لعدم سجود

(فصل) سَجَدَ يَسْجُدُ الصَّلَاةُ بِلا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطَّ اِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ اِنْ صَلَحَ لِيَوْمٍ وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعَ فِي إِحْدَى عَشْرَةِ لَا ثَانِيَةَ الْحَجِّ وَالنَّجْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالْقَلَمِ وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافُ وَكَبَّرَ لِحَفْظِ وَرَفَعَ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ وَفُصِّلَتْ تَعْبُدُونَ وَكُرِّهَ سُجُودُ شُكْرِ أَوْ زَلْزَلَةٍ وَجَهْرٌ بِهَا بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِينٍ كَجَمَاعَةٍ وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لَتَعْلِيمٍ وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ وَفِي كُرِّهِ وَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ

حرصا على اتباعه صلى الله عليه وسلم (وهل) السجود في المواضع المذكورة (سنة) خبر مؤكدة (أو فضيلة) مستحب (خلاف) في التشهير شهر السنة ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وقال بفضيلة السجود الباجي وابن السكاتب (وكبر لحفظ) للسجدة (ورفع) منها ان سجدها بصلاة بل (ولو) سجدها (بغير صلاة) خلافا لمن قال ان من سجدها بغير صلاة لا يكبر لحفظ ولا لرفع (وص) محل السجدة فيها (وأناب) خلافا لمن قال ان محلها وحسن مأب (وفصلت) محلها فيها (تعبدون) خلافا لمن قال لا يسأمون (وكره سجود شكر) كالصلاة عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة وأجازه ابن حبيب لحديث أبي بكر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر ساجدا لله تعالى وحجة المشهور عدم العمل به (أو) سجود (زلزلة) وتندب الصلاة للزلزلة ونحوها من الآيات المخوفة كالوباء والطاعون فإذا وجد جماعة (و) كره (جهر) أى رفع صوت (بها) أى القراءة المعلومة من السياق (بمسجدو) كره (قراءة بتلحين) أى تطريب صوت لا يخرج عن حد القراءة والإحرام (ك) قراءة (جماعة) معا بصوت واحد فسكره لمخالفة العمل وتأديتها لترك بعضهم شيئا من القراءة لبعض ضيق النفس وسبق الغير لعدم الاصغاء للمأمور به في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون (و) كره (جلوس) أى استماع قراءة (لها) أى السجدة خاصة (لا لتعليم) ولا لتعلم ولا لقصد ثواب فان كان لذلك فلا يكره (واقم) أى أمر بالقيام (القارىء) جهرا برفع صوته (في المسجد يوم خميس أو غيره) ان قصد دوامها باقرار أو قرينة حال ولم يشترطه واقف المسجد (وفي كره قراءة الجماعة) للتعليم دفعة واحدة من أما كن متعددة من القرآن (على) العلم (الواحد) للمستمع لهم مخافة خطأ بعضهم وعدم تنبه المعلم له لا اشتغاله بسماع قراءة غيره فيظن المخطيء في قراءته ان العلم متنبه له وان قراءته صحيحة فيحفظها وينسبها لمعلمه وجوازها (روايتان) عن

الامام مالك رضى الله تعالى عنه فكرها أولاً ثم رجع الى جوازها (و) كره اجتماع (للهاء) وذكر صلاة (يوم عرفة) ليلة نصف شعبان وسبعة وعشرين من رجب ورمضان بمسجد أو غيره ان قصد به التشبه بالحجاج أو أنه سنة في ذلك الوقت والا فيندب (و) كره (مجاوزه) أى تعدى محلها) بلا سجود عنده (لمنظهر) طهارة صغرى (وقت جواز) لها كبعد فرض صبح وقبل اسفار أو فرض عصر وقبل اصرار (والا) أى وان لم يكن منظرها أو كان الوقت وقت نهى كوقت طلوع أو غروب أو خطبة الجمعة (فهل يجاوز) أى يترك (محلها) بلا تلاوة له بلسانه وان استحضره بقلبه كلفظ يسجدون آخر الاعراف والأصال في الرد ويؤمنون في النحل وخشوعاً في الاسراء ويقرأ ما قبله وما بعده (أو) يجاوز (الآية) بتمامها ابن رشد وهو الصواب لثلا غير المعنى (تأويلان) أى اختلاف بين شارحى المدونة في فهمها محلها اذا لم يكن مصلياً فرضاً والا فيسجد بها وقت النهى قولاً واحداً لأنها تبع له (و) كره (اقتصار عليها) قال فيها كره له قراءتها خاصة لا قبلها شيئاً ولا بعدها شيئاً ثم يسجد بها في صلاة أو غيرها (وأول) أى فهم قولها أكره له قراءتها خاصة (بالكلمة) التى يسجد عندها كيسجدون والأصال وعلى هذا فلا يكره الاقتصار على الآية والسجود (و) أول (بالآية) أيضاً بتمامها نحو قوله تعالى واسجدوا لله البى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون (قال) للازرى (و) التأويل بالآية (هو الاشبه) بالقواعد من الاول اذ لافرق بين الآية والكلمة (و) كره (تعبد) قراءة آيتها (أى السجدة (فريضة) من الصلوات الخمس ولو صبح يوم الجمعة وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على عدم تعمدها ولم يصحبه عمل فدل على نسخها (أو) (بخطبة) (٧٢) سواء كانت خطبة جمعة أو غيرها (لا) يكره تعمدها في (نفل مطلقاً) أى

واجتماع لدعاء يوم عرفة ومجاوزتها لمنظهر وقت جواز وإلا فهل يجاوز محلها أو الآية تأويلان واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه وتممها بفريضة أو خطبة لا نفل مطلقاً وان قرأها في فرض سجدة لا خطبة وجهر إمام السرية والأشبه أن تبع ومجاوزها يسجد ويكثير يبيدها بالفرض ما لم ينحن وبالنفل في ثانيته ففى فعلها قبل الفاتحة قولان \* وان قصدتها فركع سهواً اعتد به ولا سهواً بخلاف تكريرها أو سجود قبلها سهواً قال وأصل

سواء كان سرا أو جهرا في سفر أو حراً (وان قرأها في فرض) من الصلوات الخمس (سجدها) ولو بوقت نهى عنها ولو تعمد قراءتها (لا) يسجد ان قرأها في (خطبة) أى يكره وان سجدة فلا

للذهب

تبطل (وجهر) ندبا بقراءة آية السجدة (امام) الصلاة (السرية) ليعلم مأمومية

سبب سجوده فينبعونه فيه (والا) أى وان لم يجهر بها وسجد (اتبع) أى اتبع المأموم الامام في سجوده وجوبا غير شرط عند ابن القاسم لان الاصل عدم سهوه فان لم يتبعه صحت صلاته لانها ليست من الافعال المقتضى به فيها أصالة وترك الواجب الذى ليس شرطا لا يقتضى البطلان (ومجاوزها) أى تعدى الكلمة التى يسجد عندها في التلاوة (يسير) من القرآن كآيتين بلا سجود عندها سهواً أو عمداً (يسجد) عند المحل الذى وصل اليه في التلاوة بدون إعادة محلها سواء كان في صلاة أو غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير) ككلمات آيات (يسجد) قراءة آيتها أى السجدة ويسجد عند محلها سواء كان في صلاة أو غيرها (بالفرض) وبالنفل بالأولى (ما لم ينحن) لان ركوع فان انحنى له فات فعلها في الركعة التى انحنى لركوعها ولا يسجد قراءة آيتها في ثانية الفرض لكرهه تعمدها فيه (و) يعيدها (بالنفل في ثانيته) ليسجدها (ففى) إعادة آيتها (فعلها) أى السجدة (قبل) قراءة (الفاتحة) لتقدم سببها أو بعدها لانها غير واجبة والفاتحة واجبة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها (وان قصدتها) أى السجدة بانحطاطه فلما وصل لحد الركوع نسيها (فرقع) أى نوى بانحنائه الركوع (سهواً) أى ساهيا عن السجدة (اعتد) أى احتسب (به) أى الركوع عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه بناء على ان الحركة للركن لا يشترط قصدتها فيطمئن به ويرفع منه وفاتته السجدة (ولاسهواً) أى لا يسجد لسهوه عن الحركة للركوع (بخلاف تكريرها) أى سجدة التلاوة سهواً فانه يسجد بعد السلام فان كررها عمداً بطلت صلاته (أو سجود قبل) قراءة محلها أى السجدة لظنه ان الذى قرأها محلها (سهواً) فيسجد بعد السلام (قال) (المازرى من نفسه) (وأصل)

قاعدة (المذهب نكريها) أى السجدة ( ان كرر حزبا ) مثلاً فيه محل سجدة في وقت واحد ولا تكفيه السجدة الاولى (الا العلم والتعلم ف) يسجد ( أول مرة ) فقط عند الامامين مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما واختاره المازرى فالمناسب لاصطلاحه على القول (وندب لساجد) التلاوة عند قراءة آخر (الاعراف) مثلاً وخصها بالذكر لدفع توهم عدم القراءة إذ فيها جمع بين سورتين وهو مكروه في الفرض (قراءة) بعد قيامه من السجدة من الأنفال أو غيرها (قبل ركوعه) ليقع عقب قراءة كما هي سنته (ولا يكفى عنها) أى بدلها (ركوع) سواء كان في صلاة أو غيرها (وان تركها) أى السجدة عمدا (وقصده) أى الركوع بانحطاطه (صح) ركوعه (وكره) تركها (و) ان تركها (سهوا) عنها وركع وتذكرها راکما (اعتد به) أى بركوعه (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه في رواية أشهب (لا) عند الامام (ابن القاسم) فيخرج ساجدا ثم يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع (فيسجد) بعد السلام (ان) كان (اطمأن به) أى بركوعه الذى تذكر فيه تركها لزيادة الركوع

(فصل) في النفل (ندب نفل) في كل وقت مالم ينه عنه فيه والمراد به ما زاد على الصلوات الخمس والسنن الخمس والرغيبه ذكرها بعده ومعناه لغة مطلق الزيادة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى تركه في بعض الاوقات والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وأظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه والرغيبه لغة الخبر المرغب فيه واصطلاحا ما رغب الشارع فيه وحده ولم يظهره في جماعة (٧٣) (وتأكد بعد) صلاة (مغرب)

وبعد الذكر الوارد عقبها

(ك) النفل بعد صلاة

(ظهر وقبلها) أى الظهر

(كالا) نفل قبل (عصر)

حال كون النفل في الاوقات

المتقدمة (بلا حد) أى

تحديد يتوقف الندوب

عليه بحيث ينتفى بالزيادة

عليه أو النقص عنه وان

الْمَذْهَبُ تَكْرِيرُهَا إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا أَلَّا الْمَلَمَّ وَالتَّمَلُّمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَنُدِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةَ قَبْلِ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ وَإِنْ تَرَكَهَا وَقَصَدَهُ صَحٌّ وَكُرْهُ وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطمَأَنَّ بِهِ

(فصل) نُدِبَ نَفْلٌ وَتَأْكُدُ بَعْدَ مَغْرِبِ كَظْهِرٍ وَقَبْلَهَا كَمَصْرٍ بِلا حُدٍّ وَالضَحَى وَسِرٌّ بِهِ نَهَارًا وَجَهْرٌ لَيْلًا وَتَأْكُدُ بِوَتْرٍ وَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ وَجَازَ تَرَكَ مَا رُتِ وَتَأْدَتِ بِفَرْضٍ وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفَرْضُ بِالْصَفِّ الْأَوَّلِ

(١٠ - جواهر الاكلیل - اول) كان الاكمل ماورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وست بعد المغرب قال ابن دقيق العيد في تقديم النفل على الفرض وتأخيره عنه معنى لطيف ففى التقديم تأييد النفس بالعبادة وتقريبها للخشوع والخضوع الذى هو روح العبادة لبعدها عنهما باشتغالها بأسباب الدنيا فاذا قدم النفل على الفرض أنست النفس بالعبادة وفي تأخير النفل عن الفرض جبر الحل والنقص الذى يقع في الفرض كما ورد في الحديث (و) تأكد (الضحى) وأقله ركعتان وأوسطه ست والمشهور أن أكمله ثمان ركعات بحسب ماورد (و) ندب (سر) أى اسرار (به) أى النفل (نهارا) وفي كراهة الجهر به قولان (و) ندب (جهر) به (ليلا) واسرارها جائز (وتأكد) ندب الجهر (بوتر) وعيد واستسقاء (و) تأكد (تحية مسجد) بركتين لداخله متوضئا وقت جواز نفل يريد جلوسه به وكره جلوسه قبلها ولا يسقطها وان تكرر دخوله كفته الاولى ان قرب رجوعه عرفا والا كررها (وجاز ترك ما) بمسجد تحيته وهذا يقتضى طلبها منه ولكن سقطت عنه للمشقة وصرح المصنف في التوضيح بانه غير مخاطب بها اذ شرطها ارادة الجلوس بالمسجد (وتأدت بفرض) صلاة عقب دخوله ويحصل له ثوابها ان نوى به الفرض والتحية وتتأدى بسنة ورغيبه أيضا لا بصلاة جنازة لكرهاتها فيه (و) ندب (بدء بها) أى التحية (بمسجد المدينة) للنورة بنور ساكنها عليه الصلاة والسلام (و) ندب (إيقاع نفل به) أى مسجد المدينة للنورة (بمصلاه) أى الوضع الذى كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ان عرف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه مصلاه أقرب شئ الى العمود المخلق وليس بجانبه وقال ابن القاسم بجانبه (و) ندب إيقاع صلاة (الفرض بالصف الاول) الذى يلى الامام بلا فاصل في

مسجد المدينة وغيره (وتحية مسجد مكة الطواف) لمن طلب به ولو ندبا أو أراد به ولو مكيا فان لم يطلب به ولم يرد فان كان آفاقيا فكذلك وان كان مكيا فالصلاة ان كان وقت جواز وأراد الجلوس به وهو متوضي\* (و) تأكد (تراويح) أى قيام رمضان ووقته كوقت الوتر بعد عشاء صحيحة وشفق الفجر (و) ندب (انفراد بها) بعدا عن الرياء (ان لم تعطل الساجد) عن فعلها فيها (و) ندب للامام (الحتم) للقرآن كله (فيها) أى تراويح الشهر كله ليسمع للمؤمنين جميع القرآن (وسورة) أى قراتها في جميع تراويح الشهر كله (تجزى\*) في حصول ندب قراءة مازاد على أم القرآن في التراويح وهى (ثلاث وعشرون) ركعة بالشفع والوتر وهو الذى جرى به عمل الصحابة والتابعين (ثم جعلت) في زمن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (تسعا وثلاثين) بالشفع والوتر كما في بعض النسخ وفي بعضها ستا وثلاثين غير الشفع والوتر واستقر العمل على الاول (وخفف) ندبا (مسيوقها) بركعة (ثانيته) التى قام لقضائها عقب سلام الامام (ولحق) الامام في أولى الترويجة التى نلتها (و) ندب (قراءة شفع بسبح) في الركعة الاولى (والكافرون) في الركعة الثانية عقب الفاتحة فيهما (و) ندب قراءة (وتر) وهى ركعة واحدة (باخلاص ومعوذتين) عقب الفاتحة لكل مصل (إلا لمن له حزب) أى قدر معين من القرآن يقرأه في تهجده ليلا (فنه) أى من حزبه يقرأ (فيهما) أى الشفع والوتر (و) ندب (فعله) أى الوتر آخر الليل (لننبه) أى عادته الانتباه والاستيقاظ (آخر الليل) تنازعه فمصل ومنتهى فمن كانت عادته (٧٤) النوم آخر الليل أو استوى انتباهه ونومه فيندب له فعله قبل نومه

وَتَحِيَّةُ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَّافُ وَتَرَاوِيحُهُ وَانْفِرَادُهَا إِن لَمْ تَعُظَّلِ السَّاجِدُ وَالْحَتْمُ فِيهَا وَسُورَةُ تُجْزَى ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ ثُمَّ جُمِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ وَخَفَّفَ مَسْبُوقُهَا ثَانِيَتُهُ وَلَحِقَ وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ بِسَبِّحِ وَالْكَافِرُونَ وَوَتَرُهُ بِاخْلَاصٍ وَمُعَوَّذَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ فَمِنْهُ فِيهِمَا وَفَمِنْهُ لِيُنْتَبِهَ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ وَعَقِيبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ بِسَلَامٍ إِلَّا لِاقْتِدَاءِ بِوَأَصْلِهِ وَكَرِهَ وَصَلُّهُ وَوَتَرُهُ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةِ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَنَظَرٌ بِمُصْحَفٍ فِي قَرْضٍ أَوْ اثْنَاءِ نَقْلِ لَا أَوَّلَهُ وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِنَقْلِ أَوْ يَمُكُنُ مُشْتَهَرٌ وَالْأَفْلَاكُ بِمَدِّ صَبْحٍ لِقُرْبِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ وَضِيحَةٍ

احتياطاً (ولم يعبده) أى الوتر شخص (مقدم) له أول الليل اذا انتبه آخره أى تكره اعادته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة (ثم صلى) أى تندب له صلاة النفل عقب انتباهه (وجاز) أى التنفل بعد الوتر ولو لم ينم عقبه اذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر أو فيه

ومأخذ هذا الشرط من قولها ومن أوتر في المسجد فأراد أن يتنفل بعد ذلك تربص قليلاً (و) ندب فعله بين (عقيب شفع منفصل) عنه ندبا (بسalam الا لاقتداء) امام (واصل) الشفع بالوتر فيتبعه المأموم في وصله واقتداؤه به مكروه كما يفيد كلامها فان لم يتبعه في وصله وسلم عقيب الشفع فلا يبطل لقول أشهب به وينوي المأموم بالركعتين الاولين الشفع وبالاخيرة الوتر (وكره وصله) أى الشفع بالوتر بترك السلام من الشفع لغير مقتد بواصل وان كره اقتداؤه به (و) كره (وتر بركعة واحدة) من غير شفع قبلها على انه للفضيلة وهو للشهور ولو لمريض أو مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الاول) لان القرض اسماعهم جميعه (و) كره (نظر بمصحف) أى قراءة فيه (في صلاة فرض) سواء كانت في أوله أو في أثنائه (أو) في (اثناء نفل) لسكرة اشتغاله به (لا) يكره النظر بمصحف في (اوله) أى النفل لانه يشتغل فيه مالا يشتغل في القرض (و) كره (جمع كثير ل) صلاة (نفل) الا التراويح (أو) جمع قليل كرجلين وثلاثة (يمكن مشتهر) حذر الرياء (والا) أى وان كان الجمع قليلاً يمكن غير مشتهر (فلا) يكره الا في الاوقات التى صرح العلماء بكراهة الاجتماع فيها كلية نصف شعبان وأول جمعة رجب وليلة عاشوراء (و) كره (كلام) دينوى (بعد) صلاة (صبح لقرب الطلوع) للشمس اذ المطلوب في هذا الوقت الاستغفار والذكر والدعاء وكذا حال الطلوع وبعده الى ارتفاع الشمس قدر رمح ثم الصلاة لحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمره تامتين تامتين كره صلى الله عليه وسلم ثلاثاً كيدا للترغيب في الامتنال (لا) يكره الكلام (بعد) صلاة (فجر) وقبل صلاة صبح (و) كره (ضجعة)



بكسر الضاد المعجمة أى الاضطجاع على شقه الأيمن مستقبلاً ووضاعاً كفه اليمنى تحت خده (بين) صلاة (صبح وركعتي الفجر) اذا فعلها استقناً لا استراحة من طول قيام الليل (والوتر سنة) وهو (أكد) السنن الخمس (ثم) يليه (عيد) الأضحي والعطير وهما في مرتبة واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء) والذي في البيان والجواهر ان الوتر أكد من صلاة الجنائز أيضاً على القول بسنيتها (ووقته) أى الوتر المختار (بعد عشاء صحيحة و) بعد مغيب (شفق) أحمر فلا يصح قبل العشاء ولا بعدها قبل مغيب شفق ليلة جمع المطر وينتهي (ا) طلوع (الفجر) الصادق (وضروريه) أى الوتر من طلوع الفجر (ل) تمام صلاة (الصباح) ويكره تأخيرها للضرورة بلا عذر (وندى قطعها) أى الصبح (له) أى الوتر اذا تذكره فيها (لفذ) عقد ركعة أم لا فيصل الشفع والوتر ويعيد الفجر (لا) يندب قطع الصبح للوتر لشخص (مؤتم) تذكر الوتر في الصبح خلف امامه (وفي الامام) الذى تذكر الوتر وهو في الصبح (روايتان) عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه رواية بندي قطعه ورواية بجوازها اذا قطع في قطع مأمومية والاستخلاف عليهم قولان (وان لم يتسع الوقت) الضروري (الا لركعتين تركه) أى الوتر محافظة على صلاة الصبح كلها في وقتها هذا مذهب المدونة وقال أصبغ صلى الوتر ويدرك وقت الصبح ركعة ويقضى الفجر على كل منهما (لا) ان اتسع الوقت (لثلاث) أو أربع فلا يتركه بل يصليه ويصلى الصبح ويقضى الفجر (و) ان اتسع الوقت (لخمس) أو ست من الركعات (صلى الشفع) أى فالوتر فالصبح ويقضى الفجر (ولو قدم) (٧٥) أى صلى الشفع أول الليل فيعيده ليصله بالوتر

(و) ان اتسع الوقت (لصبح) من الركعات (زاد الفجر) عقيب الشفع والوتر وقبل الصبح (وهى) أى صلاة الفجر (رغيبة) وهى رتبة دون السنة وفوق النافلة (تفتقر لنية نخصها) أى تميزها عن مطلق النفل (ولا تجزئ) صلاة الفجر في الرغبة (ان تبين

بَيْنَ صَبْحٍ وَرَكْعَتَيْ فَجْرٍ وَالْوَتْرُ سُنَّةٌ أَكْدُ ثُمَّ عِيدٌ ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ وَوَقْتُهِ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقٍ لِلْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ وَنُدْبٌ قَطْعُهَا لَهُ لِفَذِّ لَا مُؤْتَمٍّ وَفِي الْإِمَامِ رِوَايَتَانِ وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ الْوَقْتُ إِلَّا لِرَكْعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَخَمْسٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَلَوْ قَدَّمَ وَاسْتَبْعَ زَادَ الْفَجْرَ وَهِيَ رَغِيْبَةٌ تَقْتَرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا وَلَا تُجْزِئُ أَنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَائِمِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ بِقَحْرٍ وَنُدْبٌ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِقَاعُهَا بِمَسْجِدٍ وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ وَإِنْ فَعَلَهَا بِيَتِيَّتِهِ لَمْ يَرْكَعْ وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرْضٍ إِلَّا هِيَ فَلِلزَّوَالِ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا وَخَارِجَهُ رَكْعَتَاهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكْعَتَهُ وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ

تقدم احرامها) أى سبقه (ا) طلوع (الفجر) ان كان لم يتحر طلوع الفجر بل (ولو) كان صلاها (بتحر) أى اجتهاد حتى اعتقد أو ظن طلوع الفجر (وندى الاقتصار) فيها (على الفاتحة) وروى ابن وهب كان النبی صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وصحيح أبي داود من حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وقد جرب لوجع الاسنان فصيح وما يذكر من قرأ فيها بألم أو ألم لم يصبه ألم لأصله وهو بدعة أو قريب منها وفي وسائل الحاجات وأسباب النجاة للغزالي من الاحياء مما جرب لدفع المكاره وقصور كل عدو ولم يجعل لهم اليه سبيلاً لقراءة ألم بشرح وألم تركيب في ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لاشك فيه (و) ندب (ايقاعها) أى الرغبة (بمسجد ونابت عن التحية) المندوبة عند دخوله لمن دخله بعد الفجر (وان فعلها) أى صلى الرغبة (بيته) ثم أتى المسجد ووجد الناس منتظرين صلاة الصبح مع الراتب (لم يركع) تحية المسجد لان الوقت ليس وقت جواز للنفل (ولا يقضى غير فرض الا هي) أى الرغبة (ف) تقضى من حل النافلة (الى الزوال) ومن فاتته الرغبة والصبح قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه مرة يقدم قضاء الصبح وهو المعتمد وقال أيضاً يقدم قضاء الرغبة (وان أقيمت الصبح) لراتب على من لم يصل الرغبة (وهو بمسجد) أو رحبته (تركها) وجو باودخل مع الامام في الصبح ثم يقضيها وقت حل النافلة (و) ان أقيمت الصبح على من لم يصل الرغبة حال كونه (خارجاً) أى للمسجد وخارج رحبته (ركعها ان لم يخف فوات ركعة) من الصبح مع الامام بصلاته الفجر فان خاف فوات ركعة دخل معه ندباً وقضاها وقت حل النافلة (وهل الأفضل) في النفل (كثرة السجود) لحبر عليك بكثرة السجود فانك لن تسجد

لله سجدة الا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة (أو) الأفضل فيه (طول القيام) لخبر أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تورم قدماه ولم يزد على إحدى عشرة ركعة في رمضان ولا في غيره (قولان) لم يطلع للصنف على راجحية أحدهما ﴿فصل﴾ في بيان حكم فعل الصلاة في جماعة (الجماعة) أى الصلاة معها (بفرض غير جمعة سنة) مؤكدة وفي مفهوم فرض تفصيل فنه ما الجماعة شرط في سنين كالعبددين والكسوف والاستسقاء ومنه ما هي فيه مندوبة كالترابيح ومنه ما هي فيه خلاف الأولى كشفع ووتر وفجر ومنه ما هي فيه مكرهة ان كثرت الجماعة أو اشتهر السكان ومفهوم غير جمعة انها ليست سنة في الجمعة بل هي واجب شرط في صحتها (ولا تتفاضل) أى لا يتفاوت فضلها فتفاوتها يقضى باعادتها لأجله والافلا نزاع في ان الصلاة مع الجمع الكثير المشتمل على العلماء والصلحاء وأهل الخير أفضل منها مع غيرهم لكن لم يرد طلب الاعادة لادراك الأفضل بعد فعلها مع من هو دونه (وانما يحصل فضلها) أى الجماعة الواردة بالحديث وهو صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا وفي رواية صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة وجمع بينهما بأن الجزء أعظم من الدرجة فجموع الخمسة والعشرين جزءا مساو لجموع السبع والعشرين درجة وانما يحصل له هذا الفضل العظيم (ب) ادراك (ركعة) مع الامام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وان لم يطمئن الابهة بأن ينحني قبل رفع الامام من الركوع ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد ان فضلها يحصل و يدرك بجزء قبل سلام الامام وأما حكمها فلا يثبت البركة لأقل منها وحكمها أن لا يقتدى به ولا يعيد في جماعة ويترتب عليه سجود سهو (٧٦) امامه وتسليمه عليه وعلى من على يساره وصحة استخلافه (ونذب لمن لم يحصله) أى فضل الجماعة

أَوْ طُولُ الْقِيَامِ قَوْلَانِ  
﴿فصل﴾ الجماعة يفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل وانما يحصل  
فضلها بركعة ونائب إن لم يحصله كمحصل بصحبة امرأة أن يعيد  
مؤثما مأموما ولو مع واحد غير مغرب كيشاء بعد وتر فان أعاد ولم يفقد  
قطع ولا شفع وان أتم ولو سلم أنى برابعة إن قرب وأعاد مؤثما يعيد أبدا أفذاذا

(كصل) اماما (ب) مأموما  
(صبي) وأولى من صلى  
فذا ولو حكما كن أدرك  
دون ركعة (لا) لمن حصله  
كرجل صلى اماما (امرأة)  
لان صلاتها فرض وصلاة

الصبي نفل ونائب فاعل ندب (أن يعيد) صلاته التي صلاها فذا أو اماما لصبي ولو بوقت ضرورى حال كونه (منفوضا) أمره لله تعالى في جعل أيهما شاء فرضه حال كونه (مأموما) فان أعاد اماما بطلت صلاة للمقتدى به لان صلاة المعيد تشبه النفل ولا يصح فرض خلف شبهة نفل واستثنى عن لم يحصله من صلى فذا أو اماما بصبي في أحد المساجد الثلاثة فلا يعيد في غيرها جماعة وبالع على اعادته مأموما فقال (ولو مع واحد) وأشار بلوالى القول بأنه لا يعيد مع واحد الا اذا كان اماما راتبا فيعيد معه لانه كجماعة ومفعول يعيد قوله (غير مغرب) اذ المغرب لا تعاد لفضل الجماعة لصيرورتها مع الاولى شفا فتنتفى حكمة مشروعيها لاثنا من ايتار عند ركعات الصلوات النهارية ولانها تستلزم النفل بثلاث ولا نظير له في الشرع فاذا تحرم الاعادة (كشاء بعد وتر) أى تمنع اعادتها لانه ان أعاد الوتر خالف قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وان لم يعده خالف قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل و ترا (فان أعاد) للمغرب ناسيا صلاتها فذا أى شرع في اعادتها ثم تذكر أنه صلاها فذا (و) الحال أنه (لم يعقد) ركعة منها (قطع) صلاته وجوبا وخرج واضعا يده على أنفه كهيئة الراعى لئلا يطمئن في حق الامام (والا) أى وان تذكر بعد عقد ركعة برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (شفع) ندبا مع الامام وسلم قبله وخرج بهيئة الراعى لذلك (وان أتم) المغرب سهوا مع الامام وتذكر أنه صلاها فذا قبل سلامه بل (ولو سلم) منها قبل تذكره (أتى) وجوبا (ب) ركعة (رابعة ان قرب) تذكره من سلامة ولم يخرج من السجود وسجد بعد سلامه وان تذكر قبل سلامه فيأتى بالرابعة ولا يسجد ومفهوم قرب أنه ان بعد فلا شيء عليه (و) ان أعاد المعيد لفضل الجماعة اماما (أعاد) شخص (مؤثم) رجل (يعيد صلاته أبدا) لبطان صلاته خلف المعيد لانه شبيهة بمنفعل والمؤثم مفترض ولا يصح فرض خلف شبهة نفل حال كون المؤثم (افذاذا) في اعادة صلاته التي صلاها خلفه والأولى فذا يطابق الحال صاحبه في افراده لكنه راعى المعنى اذ المقصود به الجنس الصادق بمتعدد أيضا

(وان نبين) أى ظهر للعبد (عدم) الصلاة (الأولى) التى ظن انه صلاها فذا أو اماما بصبي فتبين انه لم يصلها رأسا (أو) تبين له (فسادها) أى الأولى التى صلاها فذا لفقد شرط أو ركن (أجزأته) الصلاة الثانية ان نوى الفرض أو التخيير فان نوى النفل فلا تجزئه (ولا يطل الركوع) أى يكره فعل ذلك للإمام (لداخل) اذا لم يخش اضرامه ولا اعتداده بما لا يعتد به ان لم يطل له الركوع وهذا خاص بالامام وأما للصلى وحده اذا حس بدخول شخص معه فله أن يبطل له الركوع وهو مقتضى تقرير نت وتلليل اللخمى والقرافى اه وتبعه تلامذته وأقرهم الرماضى والعدوى (والامام الراتب) أى الذى رتبته السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين بمحل معه لصلاة الجماعة مسجدا كان أو غيره فى الصلوات الخمس أو بعضها (كجماعة) فيها مراتب فيها فضلا وحكما فينبو الامامة اذا صلى وحده ولا يعيد فى أخرى ولا يصلى بعده جماعة فى محله الذى هو مرتب فيه ويعد معه مريد الفضل اتفاقا ويجمع وحده ليلة للطر ونحوه ان أذن وأقيم وانتظر الناس فى وقتهم للمنادفلم يأت به أحد (ولا يبتدأ صلاة) أى يحرم ابتدائها فرضا كانت أو نفلا من فذا أو جماعة بالمحل الذى هو مرتب للصلاة به لتأديه للطعن فى الامام وجماعته ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وحملت الكراهة فى المدونة وابن الحاجب على التحريم ونصح الصلاة وصلة بابتدأ (بعد) الشروع فى (الاقامة) للراتب (وان أقيمت) الصلاة للراتب (وهو فى صلاة) نافلة أو فرضة هى للقامة أو غيرها بمحل الراتب أو رجبته (قطع) للصلى صلاته التى هو فيها ودخل مع الراتب وجوبا لم يصلها أو صلاها فذا وسواء عقدر كمة بما هو فيها أم لا (ان خشى) أى تحقق أو ظن (فوات ركعة) من صلاة الراتب باتمام (٧٧) ماهو فيها (والا) أى وان لم يخش فوات ركعة باتمام صلاته

وَأَنْ نَّبَيِّنَ عَدَمَ الْأُولَى أَوْ فَسَادَهَا أَجْزَأَتْ وَلَا يُطَالُ رُكُوعٌ لِدَاخِلِ الْإِمَامِ الرَّاتِبُ كَجَمَاعَةٍ وَلَا يُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قَطَعَ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَتَهُ وَالْأَتَمُّ النَّافِلَةُ أَوْ فَرِيضَةٌ غَيْرُهَا وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّالِثَةِ عَنْ شَفْعِ كَالْأُولَى إِنْ مَقَّدَهَا وَقَطَعَ بِسَلَامٍ أَوْ مُنَافٍ وَإِلَّا أَعَادَ وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحَصَّلِ الْفَضْلِ وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا وَبَيَّنَّاهُ يُتِمُّهَا وَيَطْلُتْ

المصر مثلا عقدها ركعة أم لا (والا) أى وان لم تكن التى هو فيها نافلة ولا فرضة غيرها بأن كانت عين القامة للراتب كاقامة ظهر وهو بها (انصرف) أى خرج من الصلاة التى هو فيها فى الركعة (الثالثة) التى لم يعدها (عن شفيع) بأن يرجع للجلاس ويعد التشهد ويسلم ويدخل مع الراتب فان عقدها بالفراغ من سجودها كلها فريضة ولا يجعلها نافلة كاتمامه ركعتين من المغرب فأقيمت عليه فيتمها فريضة ويخرج من محل الراتب لانها لا تعاد للفضل ويتم الصبح ويدخل معه (ك) الركعة (الأولى) من الصلاة التى أقيمت وهو بها فيشفعها بركعة أخرى (ان) كان (عقدها) بأن استقل قائما فى الثانية قبل الاقامة ولم تكن مغربا ولا اقطع ولو عقدها الثلاثا صير متنبلا وقت النهى قال فى المدونة ان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقدر كمة أم لا وان صلى ثنتين أتمها ثلاثا وخرج وان صلى ثلاثا سلم وخرج ولم يعدها (والقطع بسلام أو) شىء (مناف) لصحة الصلاة غير السلام ككلام ورفض (والا) أى وان لم يسلم بما هو فيه ونوى الاقتداء بالراتب (أعاد) الصلاة التى كان فيها والتى انتقل اليها لانه أحرم بصلاة وهو فى صلاة لكن انما يعيد الأولى اذا كانت فريضة (وان أقيمت) صلاة راتب (بمسجد) أو غيره مهاجرت العادة بصلاة الجماعة فيه (على محصل الفضل) فى الصلاة المقامة بصلاتها فى جماعة (وهو به) أى فى المسجد (خرج) منه وجوبا واضعا يده على أفئه ثلاثا يطعن فى الامام (ولم يصلها) لامتناع اعادةها جماعة (ولا غيرها) من الصلوات (والا) أى وان لم يحصل الفضل بأن كان صلاها فذا (لزمته) أى المقامة مع الامام ان كانت متاعدا لفضل الجماعة وامان لم تكن مما يعاد لفضل الجماعة كغرب وعشاء بطور خرج من المسجد (كمن لم يصلها) وأقيمت عليه وهو به فيأزمه الدخول معه ان كان محصلا لشروطها ولم يكن مرتبا فى محل آخر والاخرج (وان) أقيمت بالمسجد على من أحرم بها (بيته) أى خارج المسجد ف(يتمها) بنية الفرض وجوبا سواء عقدها ركعة أم لا خشى فوات ركعة من المقامة أم لا (وبطلت) الصلاة

( بافتداء ) فيها ( بمن ) أى امام ( بأن ) أى بين وظهر فيها أو بعدها ( كافرًا ) تمييز حول عن الفاعل فتعاد أبدا سواء كانت سرية أو جهرية وسواء طالت مدة صلاته اماما بالناس أم لا ( أو ) بأن ( امرأة ) ولو لامرأة في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به ( أو ) بان ( خنى مشكلا ) أى لم تتضح ذكوره يته ولا أنوثته ولو مثلته في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به ( أو ) بان ( مجنونا ) مطبقا أو بفتح أو فبقى وأم حال جنونه فان أم حال افاقته فصحيحة قاله ابن عبدالحكم ( أو ) بان ( فاسقا بجارحة ) كزان وشارب مغيب لحديث أنتمكم شفعاؤكم والفاسق لا يصلح لها والمعتد صحة الصلاة خلفه مع كراهتها اذا لم يتعلق فسقه بالصلاة والافلا كقصده الكبير بالامامة واخلاله بركن أو شرط أو سنة عمدا ( أو ) بان ( مأموما ) بأن ظنه اماما فظهر انه مأموم ( أو ) بان ( محدثا أن تعمدا ) الحدث في الصلاة أو دخلها وهو محدث أو تذكره في أنثائها وعمل عملا منها لا ان تذكره بعد تمامها أو سبقه أو تذكره فيها وخرج بمجرد التذكر فلا تبطل عليهم ولو جمعة بشرط الاستخلاف فيما بقى منها ولو السلام ( أو علم مؤتمه ) بحدته فيها أو قبلها واقعدى به بعده ولو ناسيا فان لم يقتد به وأعلمه فورا فلا تبطل صلاته قاله ابن رشد وعلمه به بعدها مغتفر ( و ) بطلت ( ب ) اقتداء ( ب ) عاجز عن ركن ) قولى كتنكيره الاحرام أو فعلى كالكروع والسجود والمأموم قادر عليه وان عاجز عن غيره ( أو ) عاجز عن ( علم ) بما توقف صحة الصلاة عليه من كيفية غسل ووضوء وصلاة فان علم الكيفية بتلقيها من عالم بها صحت خلفه وان اعتقد ان جميع أجزائها حسن أو أن الفرض سنة والسنة فرض ( الا ) أى يساوى المأموم في العجز عن الركن ( كالعاعد ) أى العاجز عن القيام ( بمثله ) أى قاعد عاجز عن القيام ( ف ) اقتداؤه به ( ٧٨ ) ( جائز ) والحواز يستلزم الصحة ( أو ) باقتداء أمى ( بأمرى ) أى عاجز عن الفاتحة فصلاتها باطلة ( ان وجد )

بافتداء بمن بان كافرًا أو امرأة أو خنئي مشكلا أو مجنونا أو فاسقا بجارحة أو مأموما أو محدثا أن تعمدا أو علم مؤتمه وبماجز عن ركن أو علمه الا كالعاعد بمثله فجائز أو بأمرى إن وجد قارى أو قارى يكفراءة ابن مسعود أو عبد في جمعة أو صبي في فرض وبنيرو تصيح وإن لم تجز وهل بلا حن مطلقا أو في الفاتحة وبنيرو مميّز بين ضاد وظاء خلاف وأعاد بوقت في كحرورى وكرة أقطع وأشل

قبل الدخول في الصلاة رجل ( قارىء ) ومفهوم الشرط صحة صلاتها ان لم يوجد قارىء ( أو ) باقتداء ( بقارىء ) قراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف العثماني ( كقراءة ) عبد

الله ( بن مسعود ) رضى الله تعالى عنه اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فامضوا الى ذكر الله وكقراءة لانكرونا كالدين آذوا موسى فبرىء مما قالوا ( أو ) باقتداء ( ب ) عبد ( في جمعة ) وان بشائبة ككتائب لانها لا تجب عليه وان قامت له مقام الظهر اذا صلاها ( أو ) باقتداء ( ب ) صبي ( في فرض ) لانه متنفذ ( و بغيره ) أى الفرض ( تصح ) امامته للبالغ بعد وقوعها ( وان لم تجز ) أى ابتداء على المشهور وقيل تجوز ابتداء في النفل وامامتته لثله جائزة في الصلوات الخمس وغيرها ( وهل ) تبطل باقتداء ( بالاحن ) في قراءته ( مطلقا ) عن تقييده بكونه بفاتحة وبتغييره المعنى لانه ليس قرآنا لان أركان القرآن ثلاثة موافقة العربية ورسم المصحف وصحة الاسناد ( أو ) لا يصح الاقتداء به ان كان لحنه ( في الفاتحة ) أو ان غير المعنى كضم تاء أنعمت أو يصح مطلقا أى عن التقييد بكونه في غير الفاتحة وبكونه لا يغير وان امتنع ابتداء مع وجود غيره عند اللخمى أقوال ( و ) هل تبطل صلاة مقتد ( بغير مميّز بين ضاد وظاء ) معجمتين أو صاد وسين مهملتين أو ذال معجمة وزاى مطلقا عن التقييد بكونه في الفاتحة أو تبطل ان كان في الفاتحة ( خلاف ) في التشهير محله في غير المعتد قال ابن عاشر كأن المصنف صرح بهذه المسألة للتنصيص على عينها وان كانت داخل في اللاحن على كل حال ( وأعاد ) ندبا ( بوقت ) اختياري ( في ) اقتداء بامام بدعى مختلف في كفره ( كحرورى ) منسوب لحروراء قرية من قرى الكوفة خرج بها قوم عن طاعة على ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه قهوا عليه في تحكيمه أبا موسى وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم على معاوية في خروجه على على وكفروهما بالذنب فقاتلهم الامام على قتلا شديدا ( وكرة أقطع وأشل ) يدا أو رجلا أى امامتهما ولو مثلتهما والمعتد عدم كراهة امامتهما مطلقا كما في الجواهر ونصه المازرى والباجى وجمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه انه

واعرابى

لابأس بامامة الا قطع والا شل مثلهما وتغير مثلهما ولو في الجمعة والأعياد وسواء كانا يضعان العضو على الارض أم لا (و) كره (اعرابي) منسوب للاعراب أى سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية أو أعجمية (لغيره) أى امامته لحضري سواء كانت بحاضرة أو ببادية ولو كانا بمنزل الاعرابي (وان) كان الاعرابي (أقرأ) أى أحكم قراءة من الحضري لجفائه وغلظته فلا يصلح للشفاعة اللازمة للامامة (و) كره (ذوسلس) أى بول ونحوه يخرج بغير اختياره فلا يستطيع حبسه (و) ذو (فروح) أى جروح يسيل منها دم ونحوه أى امامتهما (الصحيح) أى سليم من السلس والقروح وكذا سائر أصحاب المغفوات فمن تلبس بشئ منها فامامته للسليم منها مكروهة (و) كره (امامة من يكره) أى يكرهه أقل الجماعة غير ذى الفضل منهم فان كرهه الكل أو الجبل أو ذو الفضل منهم وان قل فامامته محرمة لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من أم قوم ما وهم له كارهون (و) كره (ترتب خصي) أى مقطوع الذكر أو الأنثيين (ومأبون) أى متكسر في كلامه كالنساء أو مشته فعل الفاحشة به لئداء بدبره ولم يفعل به أو من فعلت به وتاب والا فهو أرذل الفاسقين لا تصح امامته على مامشى عليه المصنف (و) ترتب (أغلف) أى غير مختون (و) ترتب (ولد زنا ومجهول حال) أى من لم تعرف عدالته ولا فسقه أو أبوه كلفيط لا غريب لا إتيان الناس على انسابهم (و) ترتب (عبد بفرض) من الخمس أو سنة من الخمس ولو أصلح القوم وأعلمهم ويجوز ترتبه في نفل كترأوى هذا قول ابن القاسم وقال عبد الملك يجوز ترتبه في الفرض كالنفل (و) كره (صلاة بين الاساطين) جمع اسطوانه أى العواميد بأن تكون عن اليمين وعن الشمال لانه معدلوضع النعال فلا يتخلو عن النجاسة الساقطة منها ولانه محل الشياطين (أو امام) (٧٩) بفتح الهمزة أى قدام (الامام) أو في محاذاته (بلا ضرورة)

راجع للصلاة بين الاساطين أيضا (و) كره (اقتداء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها) لعدم تمام تمكنهم من مراعاة أحوال الامام ومفهومه جواز اقتداء من بأعلاها بمن بأسفلها وهو كذلك لتمام

وَأَعْرَابِيٌّ لَغَيْرِهِ وَإِنْ أَقْرَأَ وَذُو سَلْسٍ وَقُرُوحٍ لَصَحِيحٍ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ وَتَرْتَبُ خَصِيٌّ وَمَأْبُونٌ وَأَغْلَفٌ وَوَلَدٌ زِنًا وَمَجْهُولٌ حَالُهُ وَعَبْدٌ بِفَرَضٍ وَصَلَاةٌ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ بِلاَ ضَرُورَةٍ وَاقْتِدَاءٌ مَنْ يَأْسُفُ السَّقِينَةَ بِعَيْنِ بَأْعِلَاهَا كَأَبِي قُبَيْسٍ وَصَلَاةٌ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ وَإِمَامَةٌ بِمَسْجِدٍ بِلاَ رِداءٍ وَتَنْفُلُهُ بِمَحْرَابِهِ وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ وَإِنْ أَذِنَ وَلَهُ الْجَمْعُ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْ كَثِيرًا وَخَرَجُوا إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَيُصَلُّونَ بِهَا أَفْذَاذًا إِنْ دَخَلُوهَا وَقَتْلُ كَبَرِ غَوْثٍ بِمَسْجِدٍ وَفِيهَا يَجُوزُ طَرَحُهَا خَارِجَهُ وَاسْتَشْكَالُ

تمكنهم منها (ك) اقتداء من على جبل (أبي قبيس) اسم جبل بمكة جهته ما بين الحجر الأسود والركن الباني فيكره لمن عليه ان يقتدى بمن في المسجد لعدم تمكنه من ضبط أحوال الامام للبعد الذي بينهما (و) (كل صلاة رجل بين نساء) عن يمينه وعن شماله أو أمامه وخلفه (و) بالعكس أى صلاة امرأة بين رجال عن يمينها وعن شمالها أو أمامها وخلفها وأما صلاتها خلفهم فهو المطلوب (و) كره (امامة لمسجد بلا رداء) على كنفه ولو كئنا مستورين بثوب (و) كره (تنفله) أى الامام (بمحرابه) أى المسجد وكذا جلوسه به على هيئة الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا سلم أقبل على الناس بوجهه أى التفت اليهم يمينا أو شمالا ولم يستدبر القبلة لسكراهة ذلك (و) كره (اعادة جماعة بعد) صلاة الامام (الراتب) في المحل الذى جرت العادة بصلاة الجماعة فيه وجزم المصنف بالسكراهة تبعا للرسالة والجلاب وعبر ابن بشير واللخمى وغيرها بالمنع وهو ظاهر قول المدونة ولا تجمع صلاة في مسجد مرتين الا مسجدا ليس له امام راتب (وله) أى الراتب (الجمع ان جمع غيره) في محله (قبله) بغير اذنه (ان لم يؤخر) الراتب الصلاة عن وقته المعتاد تأخيرا (كثيرا) فان أذن لأحد في الصلاة مكانه نيابة عنه أو أخر عن عادته تأخيرا كثيرا يضر بالجماعة فجمعوا قبله كره له الجمع حينئذ (و) ان دخل جماعة مسجد الراتب فوجدوه قد فرغ من صلاته (خرجوا) ندبا ليجتمعوا خارجا ولا يصلون فيه افذاذا لفوات فضل الجماعة (الا بالمساجد الثلاث) مسجد المدينة على سائر أفضل الصلاة والسلام والمسجد الحرام والمسجد الأقصى (فيصلون بها افذاذا ان دخلوها) فوجدوا راتبها قد أتم صلاته فلا يخرجون بل يصلون بها افذاذا لفضل صلاة فذها على صلاة جماعة غيرها (و) كره (قتل كبر غوث) وقملة وبقعة وذباية (بمسجد) لانه محل رحمة (وفيها) أى المدونة (يجوز طرحها) أى القملة الداخلة بالكاف حية (خارجة) أى المسجد (واستشكل)

بأنه تعذيب لها وبأنها تصير عقربا قل من تلدغه الامات ومفهوم خارجه كراهة طرحها فيه حية وطرح ميتها فيه حرام لنجاستها (و) جاز اقتداء بـ (رجل) (أعمى) بمرجوحية اذ الاقتداء بالبصير المساوي له في الفضل أولى لانه أبعد عن النجاسة ويرى الإشارة لاصلاح الصلاة وقيل هما سيان (و) جاز اقتداء بامام (مخالف في الفروع) المتعلقة بافعال المكلفين من الايجاب والندب والاباحة والتحريم والكراهة والصحة والفساد والشرطية والسببية والممانعة فيجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع ولو أتى بمنع لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس مانعا في مذهبه كترك الدلك والموالة والنية وتسكيل مسح الرأس ومس الذكر والتقبيل على الفم والممس بقصد الازدة أو وجدانها فالمعتبر في شروط الصلاة مذهب الامام لا المأموم وأما شروط الاقتداء فالمعتبر فيها مذهب المأموم لا الامام فلا يصح اقتداء مفترض بمقتفل أو معبد أو مؤد بقاض أو عكسه أو مفترض بغير صلاة المأموم وان صح ذلك كله في مذهب الامام وأما أركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الامام فتصح الصلاة خلف حنفى يترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال وهذا صرح العدوى في حاشية الحرشى أو المعتبر فيها مذهب المأموم قال ابن القاسم لو علمت ان رجلا يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه كذا نقل عنه في الذخيرة وطريقة القرافي وابن ناجي المعتبر فيها مذهب الامام (و) جاز اقتداء سالم من السنة بامام (الكن) أى عاجز عن اخراج بعض الحروف من مخرجه لعجمة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف أصلا أو ينطق به متغيرا كأن يجعل اللام ثاء مثلثة أو ثاء مشناة أو الراء لا با (و) جاز اقتداء بامام (محدود) أى أقيم عليه حد شرعى لشرب مسكر أو زنا أو قذف ان تاب وحسن حاله (و) جاز اقتداء بامام (عنين) بكسر العين المهملة والنون مشددة (٨٠) أى لا ينتشر ذكره أو صغير الذكر جدا بحيث لا يتأتى به وقاع (و) جاز

وَجَازَ اقْتِدَاءُ بِأَعْمَى وَمُخَالَفٍ فِي الْفُرُوعِ وَالْكَنَّ وَحَدُّوِدٍ وَهَنْئٍ وَجُحْدَمٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيُنَجِّ وَصَبِيٍّ بِمِثْلِهِ وَعَدَمُ الصَّاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ بِمَنْ حَدُّوَهُ وَصَلَاةٌ مُتَفَرِّدٌ خَلْفَ صَفٍّ وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا وَهُوَ خَطَاٌ مِنْهُمَا وَاسْرَاعٌ لَهَا بِلاَ خَبَبٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ أَوْ فَأْرٍ بِمَسْجِدِهِ وَاحْضَارُ صَبِيٍّ بِهِ لَا يَعْثُ وَيَكْفُ إِذَا نُفِىَ وَبَصَقُ بِهِ إِنْ حُصِبَ أَوْ تَحْتَ حَصِيرِهِ ثُمَّ قَدَرَهُ ثُمَّ يَمِينِهِ ثُمَّ أَمَامَهُ وَخُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ لِيَمِينِهِ وَاسْتِسْقَاءٌ وَشَابَةٌ

اقتداء بامام (مجنم) بتشديد الدال المعجمة أى مريض بداء الجذام ومثله المبرص في كل حال (الآن) يشتد) جذامه بأن يؤذى غيره برائحته مثلا (فلينج) أى يؤمر بالبعد عن الناس بالكفاية وجوبا فان

امتنع جبر (و) جاز اقتداء (صبي بمثله) في الصلوات الخمس وغيرها (و) جاز (عدم الصاق) لمسجد من على يمين الامام أو يساره بمن حدوه) أى خلف ظهر الامام والمراد بالجواز خلاف الأولى لانه تقطيع للصف ووصله مستحب (و) جاز (صلاة) مأوم (منفرد) عن المأمومين (خلف صف) ان لم يمكنه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة على كل حال (ولا يجذب) المأموم المنفرد خلف صف (أحدا) من الصف وان جذب أحدا فلا يطعمه (وهو) أى كل من الجذب والاطاعة (خطأ منهما) أى مكروه (و) جاز (اسراع) في المشى (لها) أى الصلاة في جماعة لا ادراك فضلها اسراعا يسيرا (بلا خبب) أى جرى مذهب للخشوع فيسكروه ولو خاف فوات ادراكها ولو جمعة (و) جاز (قتل عقرب) أرادته أم لا (أو فأر بمسجد) لاذيتهما مع التحفظ عن تقديره بقدر الامكان ولو بصلاة ولا تبطل بذلك ولو انحط مرة (و) جاز (احضار صبي به لا يعث ويكف) عن العث (اذا نفى) عنه فان كان شأنه العث أو عدم الكف فلا يجوز احضاره به لحديث جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم (و) جاز (بصق به) أى المسجد (ان حسب) أى فرش بالحصباء أى دقيق الحصى في خلال الحصباء ان لم يفرش بحصير (أو تحت حصيره) أى الحصباء ان فرش بحصير ومثله المترب ومفهوم ان حسب ان ان بلط فلا يجوز البصق به ان لم يفرش ولا تحت حصيره ان فرش ومحل الجواز ان كان يسيرا لا يؤدى للتقدير ولم يتأذبه أحد ولا الحرم (ثم) تحت (قدمه) اليسرى عطف على مقدر أى جهة يساره ان لم يكن بها أحد ثم تحت قدمه اليسرى ان كان بجبهة يساره أحد (ثم) بصق (يمينه) ان لم يكن به أحد فان كان به أحد بصق تحت قدمه اليمينية (ثم) ان لم يكن تحت القدم اليمينية بصق (أمامه) وهذا الترتيب في المصلى فلا يطلب من غيره (و) جاز (خروج) امرأة (متجاللة) لأرب للرجال فيها غالبا (ل) صلاة (عيد واستسقاء) وللغرض بالأحرى ولجنازة أهلها (و) جاز خروج (شابة) غير فارهة في الجبال والشباب والا فلا تخرج لثى أصلا

(المسجد) للصلاة الخمس مع الجماعة ولجنازة أهلها وفرايتها بشرط عدم الطيب والزينة وأن لا يخشى منها الفتنة وأن يخرج في ردىء ثيابها وأن لا تزاحم الرجال وأن تكون الطريق مأمونة من توقع للفسدة والاحرام (ولا يقضى على زوجها) أى الشابة (به) أى الخروج لما تقدم ان منعها منه (و) جاز (اقتداء ذوى سفن) متقاربة في المرمى (بامام) واحد في بعضها يسمعون أقواله أو أقوال من معه في سفينته من مأوميه أو يرون أفعاله أو أفعال من معه في سفينته من مأوميه ويستحب كون الامام في السفينة المتقدمة الى جهة القبلة ليسهل عليهم الاقتداء به لان الاصل السلامة من طرو ما يفرقهم من ريح أو غيره فان طراً ما يفرقهم وتعذر عليهم الاقتداء بالامام استخلفوا من يتم بهم وان شاءوا أتوا أفذاذاً (و) جاز (فصل مأوم) عن امامه (بنهر صغير) أى غير مانع من سماع أقوال الامام أو مأوميه أو رؤية أفعاله أو أفعال مأوميه (أو طريق) صغير كذلك (و) جاز (علو مأوم) على امامه بغير سطح بل (ولو بسطح) في غير جمعة علوا يضبط معه احوال امامه بسهولة فان كان هناك عسكره وان منع منه حرم (لا) يجوز (عكسه) وهو علو الامام أى يكره على الاعتماد وقيل يمنع وعمله ان لم يقصد به الكبر والا منع اتفاقاً (وبطلت) الصلاة (ب) سبب (قصد امام ومأوم به الكبر) ولو يسيراً واستثنى من قوله لاعكسه قوله (الا) أن يكون علو الامام على المأموم (بكثير) أو ذراع أو بقصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة أو فذا في مكان عال فافتدى به شخص في مكان اسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) علو الامام على المأموم بأكثر من كثير (ان كان مع الامام) في المكان العالي (طائفة) من المأمومين (كغيرهم) أى للمتقين به في السافل في الشرف وللقادر وأولى اذا كان من معه أدنى رتبة من المتقين به في السافل أو لا يجوز مطلقاً (تردد) للمتأخرين في الحكم (٨١) لعدم نص المتقدمين محله اذا لم يكن

المحل العالي معداً للامام والمأمومين عموماً فان كان كذلك وكل بعضهم فصل اسفل فلا منع ولا كراهة وكان الاحسن والاسلس في التعبير وهل مطلقاً

لَسَجْدٍ وَلَا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ وَاقْتِدَاءَ ذَوِي سَفْنٍ بِإِمَامٍ وَقَصْلُ مَأْمُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ وَعُلُوُّ مَأْمُومٍ وَلَوْ بِسَطْحٍ لَا عَكْسُهُ وَبَطَلَتْ بِقَصْدِ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ إِلَّا بِكَثِيرٍ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ تَرَدَّدُ وَتُسَمَّعُ وَاقْتِدَاءَ بِهِ أَوْ بِرُؤْيَاهُ وَإِنْ بَدَأَ وَشَرَطَ الْإِقْتِدَاءَ نِيَّتُهُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَلَوْ بِجَنَازَةِ الْأُجْمَةِ وَجَمْعًا وَخَوْفًا

( ١١ - جواهر الاكلیل - اول )  
ما ذكر من عدم جواز علو الامام هل ذلك مطلقاً اى سواء كان مع الامام طائفة كغيرهم او صلى وحده او مع طائفة اشرف من غيرهم او محله ان كان وحده في المكان المرتفع او معه فيه اشراف الناس فان كان معه طائفة من عموم الناس او مثلاً غيرهم فلا منع قرره السدوى (و) جاز (مسمع) اى اتخاذ ونصبه لسمع المأمومين فيعلمون فعل الامام (و) جاز (اقتداء) بالامام (ب) سبب سماع صوته (ه) اى السمع والافضل رفع الامام صوته حتى يسمع المأمومين ويستثنى عن السمع (او) اقتداء بامام (ب) سبب (رؤية) للامام أو لمأومه (وان) كان المأموم (بدار) والامام بمسجد أو دار أخرى (وشرط) صحة (اقتداء) نيته (اول صلاته) فلا أحرم فذا ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت صلاته لعدم نيته اولاً فمحط الشرطية قولنا أول صلاته فالمناسب التصريح به وتفريع لا ينتقل منفرد لجماعة عليه كما فعل ابن الحاجب (بخلاف) نية (الامام) الامامة فليست شرطاً في صحتها ولا في صحة الاقتداء به (ولو) كان اماماً (بجنازة) لان الجماعة ليست شرطاً في صحتها (الاجمعة) فيشترط في صحتها نية الامامة لان الجماعة شرط فيها وكل ما كانت الجماعة شرطاً فيه فنية لامامة شرط فيه (و) الا (جمعاً) بين مغرب وعشاء ليلة المظفر فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيه فلا بد من نية الامامة عند احرامهما ولا بد فيه من نية الجمع أيضاً وهى واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه بخلاف نية الامامة فواجب شرط فيهما فان تركت فيهما بطلتا وان تركت في الثانية بطلت فقط واستشكل قولهم فان تركت فيهما بطلتا بان الاولى وقعت في وقتها مستوفية أركانها وشرطها ونظر فيه البناني بانه لا وجه لبطلان الاولى وانما تبطل الثانية (و) الا (خوفاً) أى صلاته بقسم القوم فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيها فان نوى الانفراد بطلت عليه وعليهم أفاده عبد الباقي قال العدوى الصواب بطلانها على الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام في غير محل المفارقة وأما صلاة الامام والطائفة الثانية فصحيحة اهـ وقد يوجه كلام عبد الباقي بتلاعب الامام واخلاقه بكيفية الصلاة بانتظار الطائفة الثانية فالصواب

كلام عب قال عبد الوهاب اذا صليت صلاة الخوف بطائعتين فلا بد للامام أن ينوي الامامة لان صلاتها على تلك الصفة لا تصلح الاجاعة اه ونقله عنه في التوضيح قاله الخطاب فكلام عبد الباقي هو الصواب (و) الا (مستخلفا) بفتح اللام فشرط صحة الاقتداء به نيته الامامة ليميز بين ما كان عليه من المأمومية وما انتقل اليه من الامامية فان لم ينوها فصلاته صحيحة غاية انه منفرد مالم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموما فتبطل صلاته لتلاعبه وأما بقية المأمومين فان اقتدوا به في الحالين بطلت والا فلا (كفضل الجماعة) فشرط حصوله للامامية عند الأكثر ولا يشترط كونها أولا فان شرع في صلاة منفردا فائتم به بالغ فان علم به ونوى الامامة حصل الفضل لها وان لم يشعر به حتى آتم أو لم ينو الامامة حصل الفضل للمأموم فقط فله الاعادة في جماعة لتحصيل الفضل (واختار) اللخمي من نفسه (في) هذا الحكم (الأخير) وهو حصول فضل الجماعة للامام (خلاف) قول الأكثر أي ان نية الامامة ليست شرطا فيه فان لم ينوها حصل الفضل له أيضا قال العدوي وهو المعتمد (و) شرط الاقتداء (مساواة) بين امام ومأمومه (في) ذات (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت ان كانت مخالفة بينهما في الذات بل (وان) كانت للخالفة (بأداء) لاحدى الصلاتين (وقضاء) للأخرى كظهر قضاء خلف ظهر أداء أو عكسه (أو ب) زمان (ظهرين من يومين) كظهر يوم الاثنين خلف ظهر يوم الخميس فلا بد من اتحاد ذات الصلاة وصفتهما وزمنها (الا فلا خلف فرض) فيجوز كضحى خلف صبح بعد شمس وركعتي نفل خلف سفريه أو أخبرت في رباعية أو أربع خلف رباعية بناء على جواز النفل بأربع (ولا ينتقل منفرد لجماعة) بنية الاقتداء في أثناءها لفوات محلها وهو أول الصلاة (كالعكس) أي انتقال من في جماعة للانفراد فان انتقل منفرد لجماعة أو من فيها للانفراد بطلت وأما انتقال منفرد لامامة فجائز كأن يقتدي به أحد فينوي (٨٢) الامامة ومحل امتناع الانتقال عن الجماعة اذا لم يضر الامام بالمأمومين في

التطويل والا فله الانتقال (وفي) لزوم اتباع مأموم (مريض) مرضا مانعا من القيام (اقتدى بمثله) في العجز عن القيام (فصح) المأموم وقدر على القيام في أثناء الصلاة فيلزمه

وَمُسْتَخْلَفًا كَفَضَلِ الْجَمَاعَةَ وَاخْتَارَ فِي الْأَخِيرِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ  
وَأَنَّ بِأَدَاءِ وَقِضَاءِ أَوْ بِظُهُورَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ الْأَنْفَلَ خَلْفَ فَرَضٍ وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا  
لِلْجَمَاعَةِ كَالْعَكْسِ وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ قَوْلَانِ وَمُتَابَعَةً فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ  
فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ يَشَكَّ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ لَا الْمُسَاوَاةُ كَثِيرٌ هُمَا لَكِنْ سَبْقُهُ تَمْنُوعٌ  
وَالْأَكْرَهُ وَأَمْرُ الرَّافِعِ يَعُودُ إِنْ عَلِمَ ادْرَاكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ

اتباعه لكن مع قيام لدخوله معه بوجه جائز وعدم لزوم اتباعه بل يانزله الانتقال عنه وأتمامها فذا كاقته قادر لا بمثله فطرأ عجز الامام (قولان) لم يطلع المصنف على راجحيه أحدهما (و) شرط الاقتداء (متابعة) أي اتباع المأموم امامه وتأخره عنه في تكبيره (احرام وسلام) بان يكبر بعد تكبيرة الامام ويسلم بعد سلامه فان سبقه في أحدهما ولو بحرف أو ساواة في الابتداء بطلت ولو ختم بعده فان تأخر عنه ولو بحرف صح ان ختم بعده أو معه وان ختم قبله بطلت وسواء كان المأموم عامدا أو ساهيا الا من سلم ساهيا قبل امامه فيسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم بعده وطال أو خرج من المسجد بطلت (فالمساواة) من المأموم لامامه في الاحرام والسلام وأولى السبق ان كانت من متحقق المأمومية بل (وان يشك) منهما أو من أحدهما (في المأمومية) والامامية أو الفدية وخبر المساواة قوله (مبطل) لصلاة المأموم ولو ختم بعده فان شك في كونه مأموما أو إماما أو فذا أوفى كونه مأموما مع شكه في الامامية والفدية وسواء أوسبقه بطلت عليه ومفهوم في المأمومية انه اذا شك أحدهما في الامامية والفدية فلا تبطل صلاته بسبقه أو مساواته الآخر فيهما أوفى أحدهما مالم يثبتين انه مأموم في الواقع (لا تبطل) (المساواة) أي للتابعة فورا والافضل ان لا يكبر أو يسلم الا بعد سكوتيه (ك) سبق أو مساواة المأموم للامام في (غيرهما) أي الاحرام والسلام كركوع أو سجود أو رفع منهما فلا تبطل بذلك (لكن سبقه) في شيء منهما ممنوع مع الحكم بصحة الصلاة ان أخذ فرضه معه بان ركع أو سجد قبله وانتظره حتى ركع أو سجد ورفع بعده أو معه أو قبله فان لم يأخذ فرضه معه بان ركع أو سجد قبله ورفع قبل ركوعه أو سجوده بطلت ان تعمد ذلك (والا) أي وان لم يسبقه في غيرهما بان ساواة فيه (كره) فالتنذوب ان يفعل بعده ويدركه فيه (وأمر الرفع) من ركوع أو سجود قبل رفع امامه منه (بعوده) أي رجوع المأموم للركوع أو السجود الذي رفع منه قبل امامه (ان علم ادراكه قبل رفعه) أي الامام من الركوع أو السجود فان علم عدم ادراكه فيه قبل رفعه فلا يؤثر بعوده له فيثبت بحاله



حق يلحقه الامام (لا) يؤمر المأموم بالعود الى الرفع (ان خفض) لركوع أو سجود قبل خفض امامه فيثبت راسه أو ساجدا حق يلحقه الامام لان خفض ليس مقصودا لداته بل للركوع أو السجود والعمد أنه يؤمر بالرجوع (وندى تقديم سلطان) في الامامة على الحاضرين معه المتأهلين للامامة ولو كانوا فقهه وأفضل منه والمراد به ذو السلطنة والامارة سواء كان الامام الأعظم أو نائبه (ثم) ان لم يكن فيهم سلطان ندى تقديم (رب منزل) وان كان غيره أفقه وأفضل منه (و) ندى تقديم (المستأجر على المالك) لذات الدار لان مالك المنفعة أدري بأحواله من مالك ذاتها (وان) كان مالك ذاتها أو منفعتها (عبدا) أى رفيقا ما لم يكن سيده حاضرا والا قدم السيد عليه (كأمرأة) مالكة لذات الدار أو منفعتها فالحق لها في الامامة ولكن لا تباشرها (واستخلفت) ندبا صالحا للامامة والأولى استخلافها الأفضل (ثم) ان لم يكن رب منزل قدم (زائد فقه) أى علم بأحكام الصلاة على من هو دونه فيه (ثم) ان لم يكن زائد فقه قدم زائد (حديث) بكثرة رواية أو حفظ وهو أفضل من زائد الفقه وإنما قدم زائد الفقه عليه لان زائد الفقه أدري بأحكام وأحوال الصلاة (ثم) ندى تقديم زائد (قراءة) بكثرة حفظ أو تمكن من اخراج الحروف من مخارجها (ثم) ندى تقديم زائد (عبادة) من صلاة وصوم وغيرها (ثم) عند التساوى في العبادة فالتقديم (بسن اسلام) أى تقدمه فيه على غيره (ثم بنسب) فيقدم القرشي على غيره ومعلوم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الحاء أى حسن صورة وجمال ظاهر (ثم بخلق) بضم الحاء أى حسن طبيعة وجمال باطن بحلم وكرم ورأفة (ثم بحسن) (لباس) شرعى وهو النظيف الصفيق غير البالى الذى لا ينزل عن الكعب الخالى عن الحرير والذهب والفضة وعن (٨٣) شدة الضيق والاسراع ومحل استحقاق من

ذكر التقدم للامامة على

من بعده (ان عدم نقص  
منع) أى عيب موجب  
لمنع امامته كجزءه عن  
ركن أو علم أو كفر أو  
فسق متعلق بالصلاة (أو)  
عدم نقص (كره) بضم  
فمكون أى وصف

لَا إِنْ خَفَضَ وَنُذِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبِّ مَنَزَلٍ وَالْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَالِكِ وَإِنْ  
عَبَدًا كَأَمْرًا وَاسْتَخْلَفَتْ ثُمَّ زَائِدٌ فَقَهٌ ثُمَّ حَدِيثٌ ثُمَّ قِرَاءَةٌ ثُمَّ عِبَادَةٌ ثُمَّ بَسْنٌ أَسْلَامٌ  
ثُمَّ بِنَسَبٍ ثُمَّ بِخَلْقٍ ثُمَّ بِخَلْقٍ ثُمَّ بِلِبَاسٍ إِنْ عَدِمَ نَقَصَ مَنَعٌ أَوْ كُرُوهُ وَاسْتِنَابَةٌ  
النَّاقِصِ كَوُقُوفٍ ذَكَرَ عَنْ يَمِينِهِ وَائْتِنِينَ خَلْفَهُ وَصَبِي عَقْلَ الْقُرْبَةِ كَالْبَالِغِ  
وَنِسَاءَ خَلْفَ الْجَمِيعِ وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقْدَمِهَا وَالْأَوْزَعُ وَالْعَدْلُ وَالْعَرُّ  
وَالْأَبُّ وَالْعَمُّ

موجب لكرهه امامته كقلف واعرابية وفي مفهوم الشرط تفصيل وهو انه اذا كان الناقص سلطانا أو رب منزل فلا يسقط  
حقه ويندب له الاستخلاف لكامل وعدم ترك الأمر لغيره ان كان نقصه غير كفر وجنون فان كان أحدهما سقط حقه  
وان كان الناقص غيرهما سقط حقه فلا يستخلف (و) ندى (استنابة الناقص) نقص منع أو كره ان كان سلطانا أو رب  
منزل وان كان غيرهما فلاحق له فهو كالعدم والحق لمن بعده وشبه في الندى فقال (كوقوف ذكر بالغ) مقتد بامام  
وحده (عن يمينه) أى الامام وندب تأخره عنه قليلا فان اقتدى به آخر ندى لمن على اليمين التأخر حتى يكونا خلف الامام ولا  
يتقدم الامام (وائتين) فأكثر (خلفه) أى الامام (وصبي عقل القربة) أى عرف ثوابها (كالبالغ) فى الوقوف مع  
الامام فان كان وحده وقف عن يمينه وان كان مع غيره وقف خلفه (ونساء) أى جنسهن الصادق بواحدة فأكثر يندب  
وقوفهن (خلف الجميع) أى جميع من تقدم فمع امام وحده خلفه ومع امام معه رجل عن يمينه خلفهما ومع امام معه رجال  
خلفه خافهم (ورب الدابة) أى مالكةا الذى أكرها للشخص يركب معه عليها ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر (أولى بـ) ركوبه  
على (مقدمها) لانه أعلم بطباعها وذكر هذه هنا وان كانت من مسائل الاجارة للدلالة على تقديم الافقه لانه أعلم بمصالح الصلاة  
ونص الدونة والاولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار اولى بالامامة اذا صلاوا فى منزله الا أن يأذن لاحداه وانما كان صاحب  
الدار اولى لانه أعلم بالقبلة وبالمواضع الطاهرة منها وكلاهما دليل على أن الفقيه اولى بالامامة من غيره وهى دلالة حسنة (و) قدم  
(الاورع) أى الزائد فى الورع وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات على الورع وهو التارك للشبهات خوف  
الوقوع فى المحرمات (و) قدم (العدل) على مجهول الحال (والحر) على العبد (والاب) على ابنه ولو زاد فقها (والعم)  
على ابن أخيه ولو زائد فقه أو أكبر سنا من عمه قال الاجهوى مرتبة هذين عقب مرتبة رب المنزل فالناسب تقديمها هناك اه

(على غيرهم) راجع للادورع ومن بعده (وان تشاح) أى تنازع في التقدم للامامة جماعة (متساوون) فيما تقدم لحيازة ثوابها أو لأجل المرتب لها من بيت المال (للكبر اقترعوا) فان تشاحوا فيها لكبر فلاحق لهم فيها لفسقهم وتبطل الصلاة خلفهم (وكبر المسبوق) الذى وجد الامام را كما أو ساجدا استنانا عقب تكبيرة الاحرام تكبيرة لحفضه (لركوع أو سجود بلا تأخير) حتى يرفع الامام من ركوعه أو سجوده أى يحرم تأخير ان وجد الامام را كما وتحقق أو ظن ادراكه فيه لتأديه للطن في الامام ويكره تأخير التكبير ان وجده ساجدا وقيل يحرم أيضا (لا) يكبر المسبوق الذى وجد الامام جالسا بين السجدين أو للشهد عقب تكبيرة الاحرام (الجلوس) فيجلس بدون تكبير (وقام) للمسبوق عقب سلام امامه لقضاء ما سبقه به امامه (بتكبير ان جلس) مع امامه (في ثانيته) أى ثانية نفسه بأن أدرك مع الامام الركبتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية لان جلوسه وافق محله ولا يكبر حتى يستدل قائما لانه كمفتتح صلاة ومفهوم في ثانيته انه ان جلس في أولاه بأن أدرك الأخيرة مطلقا وفي ثالثته كمسبوق بأولى رباعية فيقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محله موافقة الامام ولما دخل في مفهوم في ثانيته مدرك للشهد الأخير اذ يصدق عليه انه لم يجلس في ثانية نفسه والحكم بالنسبة له انه يقوم بتكبير فعكسه مخالف لحكم ما دخل فيه ولذا استثناء المصنف بقوله (الامدرك الشهد) الأخير مع الامام أو القيام عقب الركوع الأخير أو السجدة الأولى أو الجلوس بين السجدين أو السجدة الثانية من الركعة الأخيرة فيقوم بتكبير لانه كمفتتح صلاة (وقضى) المسبوق (القول) أى القراءة بأن يجعل ما أدركه مع الامام آخر صلاته وما فاته أولها بالنسبة له فيقضى الاولى (٨٤) والثانية بسورة وجهران كانت الصلاة ليلية (وبنى الفعل) أى ما عدا القراءة بأن يجعل ما أدركه أول صلاته

قَلَىٰ غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَّ مُتَسَاوُونَ لَا لِكَبِيرِهِ اقْتَرَعُوا وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ لِرُكُوعِهِ أَوْ سَجُودِهِ بِلَا تَأْخِيرٍ لَا يَجْلُوسُ وَقَامَ بِتَكْبِيرِهِ أَنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَتِهِ الْأَمْدُوكُ الشَّهَادَةُ وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكَعَ مِنْ خَشْيٍ قَوَاتٍ رَكْعَةً دُونَ الصَّفِّ أَنْ ظَنَّ ادْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ يَدْبُ كَالصَّفِّينِ لِأَخْرِ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا لَا سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِدْرَاكِ أَلْتَاها وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعِهِ وَنَوَى بِهَا الْعَقْدَ أَوْ نَوَاهُمَا أَوْ لَمْ يَنْتَوِرْهُمَا أَجْزَاءُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَوِرْهُ

وما فاته آخرها فيجمع بين التسميع والتحميد ويقنت في صلاة الصبح (وركع) ندبا احتياط الادراك الركعة (من) أى للمسبوق الذى (خشى) أى خاف (قوات ركعة) مع الامام

برفعه من ركوعها قبل وصوله الى الصف وصلة ركع (دون) أى قرب (الصف ان ظن ادراكه) تاسيا أى الصف بمشيئه له في ركوعه (قبل الرفع) أى قبل رفع الامام من الركوع فان تحقق أو ظن عدم الادراك أو شك في الادراك وعدمه فلا يحرم ولا يركع دون الصف فان فعل فقد أساء وأجزأته تلك الركعة الا ان تكون الركعة الأخيرة فبركع دون الصف بلا اساءة لثلاث فغوته فضيلة الجماعة واذا ركع دون الصف (يدب) بكسر الدال أى يمشی بسكينة ووقار (كالصفتين). الكاف استقصائية فلا يدخل أكثر من صفتين على الراجح ولكن لا يحسب الصف الذى خرج منه ولا الذى دخل فيه ويدب (لآخر فرجة) ان تعددت فرج الصفوف سواء كانت امام المسبوق أو يمينه أو شماله وانما يدب لها حال كونه (قائما) في الركعة الثانية فليس المراد قائما حال رفعه من ركوع الأولى وان كان ظاهر المصنف كالمدة فانه خلاف المعتمد لان الديب مظنة الطول وهو غير مشروع في رفع الركوع فان دب فيه فلا تبطل مراعاة لظاهرها (أو) يدب حال كونه (را كما) في أولاه فأو للتنويع فلو قال را كما أو قائما في ثانيته لكان أحسن هذا هو المعتمد وقال أشهب لا يدبر كما ثلاثا تنجاف يده عن ركبتيه و (لا) يدب (ساجدا أو جالسا) اتفاقا للعسر والتبجح (وان) أحرم مسبوق والامام را كع و (شك في الادراك) للركعة وعدمه (ألناها) أى لم يعتد بها ويتأدى مع الامام ويقضيها بعد سلام الامام وان تحقق الادراك أو ظنه وجب الاعتداد بها لان الظن كاليقين في العمليات (وان كبر) للمسبوق (لركوع ونوى به) أى التكبير للركوع (العقد) أى الاحرام للصلاة فقط ولم ينو به سنة الركوع (أو نواها) أى الاحرام والركوع معا به (أول ينوها) أى لم ينو به أحدهما (أجزأ) التكبير الذى حصل منه في الصور الثلاثة في تكبير الاحرام الفرض وهو ظاهر في الاولى والثانية وانما حمل التكبير في الصورة الثالثة على الاحرام لقريته حاله وتغليبها للأكمل والأقوى (وان لم ينو) أى الاحرام بتكبيره عند الركوع ونوى به تكبير الركوع السنة حال كونه

( ناسيا له ) أى الاحرام بطلت صلاته لتركه ركنا منها اذ الاحرام ركن من الصلاة و (عمادى) وجوبا ( المأموم فقط ) على صلاة باطلة لحق الامام ومراعاة لمن يرى صحتها لحمل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه ولا فرق بين الجمعة وغيرها وقيل يقطع الجمعة لئلا تفوته ولا فرق بين كون الركعة أولى أو غيرها وقال ابن حبيب ان كانت أولى عمادى والاقطع واستأنف ومفهوم ناسيا قطع متمم ترك ومفهوم فقط ان الامام والفدية طلعان ويستأنفان الصلاة متى تذكر انهما نسيان تكبيرة الاحرام وكبرانية الركوع خاصة ومفهوم ان كبر الركوع انه ان لم يكبر لا يتأدى وهو كذلك وسيصرح به المصنف (وفى) عمادى المأموم يقتصر على (تكبير السجود) الذى وجد الامام به ناسيا تكبيرة الاحرام ان استمر ناسيا حتى عقدة ركعة أخرى وان تذكر قبله قطع فله ابن يونس وابن رشد عن رواية ابن المواز وعدم عماديه وقطعه مطلقا عقدة ركعة أم لا وهذا نقل اللخمي عن ابن المواز (تردد) للتأخرين في النقل عن المتقدمين وان كبر عند السجود ونوى به العقد أو نواها أو لم ينوها جزأ (وان لم يكبر) عند الركوع أو السجود ناسيا تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع أو السجود واقتصر على النية وتذكر في الركوع أو السجود أو بعده (استأنف) صلاته بتكبيرة احرام ولا يتأدى على صلاة باطلة (فصل) في أحكام الاستخلاف (ندب لامام) انتقدت امامته بنية وتكبير (خشى تلف مال) بتعماده يترتب على تلفه هلاك معصوم أو شدة ضرره كثر المال أو قل اتسع الوقت أو ضاق ولا يترتب على تلفه ما ذكره كثر المال واتسع الوقت والا وجب التأدى ومثل الامام في هذا التفصيل الفذ والمأموم (أو) خشى تلف أو شدة أذى (نفس) معصومة كوقوع صبي أو أعمى في بر أو نار (أو منع الامامة) أى منها (ل) طريان (٨٥) (عجز) عن ركن فعلى كركوع أو سجود أو قولى كفاتحة وسلام

نَاسِيَا لَهُ تَمَادَى الْمُؤْمُومُ فَقَطَّ وَفِي تَكْسِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرْ اسْتَأْنَفَ  
(فصل) نَدِبَ لِلْإِمَامِ خَشْيَ تَلَفِ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَنَعَ الْإِمَامَةَ لِعَجْزٍ أَوْ  
الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذَكَرُوا اسْتِخْلَافًا وَإِنْ يَرُكُّعًا أَوْ سَجُودًا  
وَلَا تَبْطُلُ أَنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ قَبْلَهُ وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفُوا وَلَوْ أَشَاءَ لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ  
وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ فِي كَحَدَثٍ وَتَأْخُرُ مُؤْتَمًا فِي

منه غلبة فيها (أو ذكره) أى تذكر الحدث فيها فتبطل صلاة الامام وحده فيهما كرعاف القطع ونائب فاعل ندب (استخلاف) ويكره له ترك المأمومين بلا خليفة وهذا لا ينافى وجوب تأخره عن الامامة ان حصل سبب الاستخلاف بقيام أو جلوس بل (وان) حصل (بركوع أو سجود) ويرفع الامام الأول بعد الاستخلاف من الركوع بلا تسميع ومن السجود بلا تكبير لئلا يقتدوا به في الرفع وانما يرفع بهم من الركوع أو السجود والخليفة فيندب راعيا أو ساجدا ليرفع بهم للضرورة هنا (ولا تبطل) صلاة المأمومين (ان رفعوا) من الركوع أو السجود (برفعه) أى الامام الأول (قبله) أى الاستخلاف ان لم يعلموا بحدثه حال رفعهم معه ولكن لا بد من عودهم مع الخليفة للركوع أو السجود ولو أخذوا فريضهم مع الأول قبل حصول العذر فان لم يعودوا فان كانوا أخذوا فريضهم مع الأول قبل عذره لم تبطل صلاتهم والابطال فان اقتدوا به عمدا مع علمهم بحدثه بطلت عليهم بلا خلاف وأما الخليفة فشرط صحة صلاته إعادة الركوع أو السجود الذى حصل فيه العذر لا ولورفع منه قبل استخلافه لبطلانه على الامام الأول بحصول العذر فيه وهو نائبه في اكمال الصلاة فلا يبنى عليه بل على ما قبله والا كانت الصلاة ناقصة ركنا (و) ندب (لهم) أى للمأمومين الاستخلاف (ان لم يستخلف) الامام الذى حصل له العذر ولهم اتمامها اذا ان لم تكن جمعة والا وجب عليهم الاستخلاف والا بطلت وحمل استخلافهم ان لم يفعلوا لأنفسهم فعلا قبله فان كانوا فعلوا شيئا من أركان الصلاة ثم استخلفوا بطلت ويستخلفون ان لم يشر لهم الأول بانتظاره بل (ولو أشار لهم بالا انتظار) له حتى يرجع اليهم ويكمل بهم وسينص المصنف على ان هذا يبطل للصلاة (و) ندب (استخلاف الأقرب) من الصف الذى يليه ليسهل عليهم الاقتداء به ولانه أدرى باحواله (و) ندب (ترك كلام في كحدث) سبقه أو تذكره فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم للستر على نفسه واحترز بقوله كحدث عن استخلافه لعذر لا يبطلها كرعاف بناء وعجز عن ركن فترك الكلام فيه واجب (وتأخر مؤتما) وجوبا بالنية بأن ينوى المأمومية (في) طرو

(أو) منع (الصلاة ب) سبب  
(رعاف) قطع فيستخلف  
على المأمومين ويقطع  
ولا تبطل عليهم (أو)  
منع الصلاة بسبب (سبق  
حدث) أى خروجه

(العجز) عن ركن (و) ندب له (مسك انفه في) حال (خروجه) ليؤمهم ان به رعاها وليس هذا من باب الكذب بل من باب التجمل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (و) ندب (تقدمه) أى المستخلف بالفتح لموضع الامام الأول (ان قرب) للمستخلف بالفتح من موضع الاول كصفين فان بعد من محل الاول فلا يتقدم ويتم بهم وهو في محله والا بطلت بالفعل الكثير ويتقدم بحالته التي هو بها (وان) كان متلبسا (بجلوسه) أو سجوده للضرورة (وان تقدم غيره) أى غير من استخلفه الامام (صحت) صلاتهم ان لم يقصد به الكبر والا بطلت وهذا مبنى على ان المستخلف بالفتح لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم فعلا وهو مذهب سحنون وقال بعض شيوخ عبد الحق تحصل له بمجرد استخلافه فان تقدم غيره بطلت وشبه في الصحة فقال (كان استخلف) الأول (مجنونا) ونحوه مما لا تصح امامته (ولم يقتدوا به) أى المجنون بأن أتوا افعالا في غير جمعة أو استخلفوا من تصح امامته فأتهم بهم فان اقتدوا بالمجنون وعمل بهم عملا بطلت فلا تبطل بمجرد نيتهم الاقتداء به لما علمت أنه لا يكون اماما الا بالعمل على قول سحنون وعلى قول بعض شيوخ عبد الحق تبطل ولو لم يقتدوا به (أو أتوا وحدا) بضم الواو جمع واحد كركبان وراكب وفرسان وفارس أى أفعالا فصلاتهم صحيحة ان لم تكن جمعة (أو) أتم (بعضهم) وحدا وبض بعض آخر بخليفة (أو) أتوا طائفتين (بامامين) كل طائفة بامام (الا الجمعة) فلا تصح وحدا (وقرأ) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول) ندبا ان علم ما انتهى اليه الاول بجهر أو أخبره به الاول (وابتدا) الخليفة القراءة وجوبا (بسرية) أو جهرية (ان لم يعلم) انتهاء الاول فلو قال من انتهاء الاول ان علم والا ابتدا لكان أخصرا وأوضح وأنمل (وصحته) أى الاستخلاف مشروطة (بادراك) المستخلف بالفتح مع المستخلف بالكسر قبل العذر (ما) أى جزء من صلاة المستخلف بالكسر (قبل) عقد (الركوع) بالرفع منه معتدلا (٨٦) مطمئنا من الركعة المستخلف فيها بأن أحرم عقب احرام الامام فحصل العذر عقب احرامه أو حال

الْعَجْزُ وَمَسْكُ أَنْفِهِ فِي خُرُوجِهِ وَتَقَدُّمُهُ إِنْ قَرَّبَ وَإِنْ يَجْلُوسُهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ  
صَحَّتْ كَأَنْ اسْتَخْلَفَ مَجْنُونًا وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ أَوْ أَتَمُّوا وَحْدَانًا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ  
بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةَ وَقَرَأَ مِنْ أَنْبَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسَرِيَةٍ إِنْ لَمْ يَتْلَمْ الْأَوَّلُ  
وَصَحَّتْ بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ وَإِلَّا فَانْ صَلَّى لِنَفْسِهِ أَوْ بَنَى بِالْأَوَّلِ

القراءة أو حال هوى  
الركوع أو حال  
الركوع أو الرفع منه  
ينصح استخلافه في جميع  
هذه الصور والضابط انه

مضى حصل العذر قبل تمام الرفع من الركوع صح استخلاف من اقتدى به قبله بكثير أو قليل أو وان حصل له العذر بعد تمام رفعه من الركوع فلا يصح استخلافه الا من أدرك الركوع معه من تلك الركعة ومن اقتدى به بعد تمام رفعه منه وقبل العذر فلا يصح استخلافه وقولنا من تلك الركعة ليشمل من فاتته ركوع ركعة وأدرك سجودها وقام مع الامام لتاليها فحصل له العذر فيصح استخلافه لا دراكه جزءا من الركعة للمستخلف فيها قبل عقدها وهو القيام وليخرج من أدرك ركعة فأكثروا وفاته ركوع ركعة العذر لنحو رخصة فلا يصح استخلافه لانه انما يفعل باقيا لمجرد متابعة الامام ولا يعتد به (والا) أى وان لم يدرك جزءا قبل عقده ركوع ركعة الاستخلاف بأن اقتدى بالامام بعده حال قيامه أو هويته للسجود أو بين السجدين فحصل العذر للامام أو أدرك ما قبل ركوعها وغفل أو نسي أو زوحم عن ركوعها حتى رفع الامام منه معتدلا مطمئنا فحصل له العذر وجواب ان الشرطية للدخلة في النافية محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وتبطل عليهم ان اقتدوا به لان تميمه الركعة انما وجب عليه لموافقة الامام فيلغيه ولا يعتد به من صلاته فان لم يتمها أو اعتد به بطلت صلاته (فان صلى لنفسه) الخ مفرع على قوله الآتى وان جاء بعد العذر فكأجنى فحقه التقديم وكان ناسخ المبيضة أخره سهوا ومساقفة على الصواب هكذا وان جاء بعد العذر فكأجنى فان صلى لنفسه أو بنى بالأولى أو الثالثة صحت والا فلا كعود الامام لاتمامها وشرحه على هذا المساق (وان جاء) المستخلف بالفتح أى اقتدى بالامام (بعد) حصول (العذر) للامام (ف) هو (كأجنى) أى غير مأموم والكاف زائدة لانه أجنى حقيقة لانحلال الامامة عن الاول بالعذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل صلاة من اقتدى به وأما هو (فان صلى لنفسه) صلاة منفرد ولم يبن على صلاة الاول صحت صلاته (أو بنى) على صلاة الامام ظنا منه صحة استخلافه وكان بناؤه (ب) الركعة (الاولى) بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة آتمها وأتم الفاتحة قرأ هو السورة أو أتم السورة ركع هو بدون قراءة صحت صلاته لعذره بالتأويل ومراعاة

القول بوجوب الفاتحة في الجل أو النصف أو ركعة (أو) بنى (الثالثة) من رباعية واقتصر على الفاتحة في الثالثة والرابعة كالامام الاول لظنه صحة استخلافه وقضى الاولين بفاتحة وسورة جهرا ان كانت الصلاة عشاء (صحت) صلاته لانه لا مخالفة بينهما وبين المنفرد الا في القراءة وقد عذر في مخالفته بما تقدم من التأويل والمراعاة (والا) أى وان لم يكن بالاولى مطلقا أى سواء كانت أولى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من الرباعية بان بنى بالثانية مطلقا أى من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من ثلاثية أو الرابعة من رباعية (فلا) تصح صلاته لاخلاله بهيتها لجالوسه في محل القيام وقيامه في محل الجلوس وشبه في عدم الصحة فقال (كمود الامام) الاصلى بعد زوال عذره المانع من الصلاة كسبق الحدث ورفاع القطع (لاتمامها) أى الصلاة اماما لهم كما كان قبل المنذر فتبطل عليهم ان اقتدوا به سواء استخلف حال خروجه أم لا فعلاوا فعلا قبل عودهم أم لا هذا هو المشهور (و) ان استخلف الامام مسبوقا على مسبوق وغيره وآتم الخليفة صلاة الامام الاول فيشير اليهم جميعا بالجلوس ويقوم الخليفة وحده لقضاء ما سبقه به الامام (وجلس ل) لا انتظار (سلامه) المأموم (المسبوق) فاذا سلم الخليفة قام المسبوق لقضاء ما سبقه به الامام فان لم يجلس بطلت صلاته ولو تأخر سلامه عن سلام الخليفة لقضائه في صلب من صار امامه (كأن سبق هو) أى المستخلف بالفتح وحده فالمستخلف عليهم غير المسبوقين ينتظرون سلام الخليفة المسبوق ويسلمون عقبه والا بطلت صلاتهم لنيابته عن الامام في السلام (لا) يجلس مأموم لا انتظار سلام الخليفة (القيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين ولما كانت امامة المقيم للمسافر مكروهة كراهة شديدة علل المصنف استخلاف القيم على المسافر (٨٧) بقوله (لتعذر) استخلاف (مسافر)

لعدم صلاحيته للإمامة (أو) (لجهله) أى جهل عينه او كونه خلفه واذا لم ينتظر سلام القيم (فيسلم) المأموم (المسافر) عند قيام الخليفة المقيم لاتمام صلاته عقب اكماله صلاة الاول (و) يقوم

أَوِ الثَّلَاثَةَ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا كَمُودِ الْإِمَامِ لِاتِّمَامِهَا وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُدْرِ فَكَأَجَنَّبِيَّ  
وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَأَنْ سَبِقَ هُوَ لَا الْقِيمُ يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِقَمْدَرٍ مُسَافِرٍ  
أَوْ جَهْلِهِ فَيَسْلَمُ الْمُسَافِرُ وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ وَإِنْ جَهِلَ مَا صَلَّى أَسَارَ فَأَشَارُوا  
وَلَا سُبْحَ بِهِ وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ أَسْقَطْتُ رُكُوعًا عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ  
وَسَجَدَ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ تَمَحْضْ زِيَادَةُ بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ

غيره) وهو المأموم المقيم عقب كمال صلاة الاول (للقضاء) أى لا كمال صلاته بناء والتعير عنه بالقضاء تسمع فذا لدخوله على عدم السلام مع الاول ولا يصح اقتداؤه بالخليفة فيما يكمل به صلاته لانه لا يصح اقتداء في صلاة بامامين ثانيهما غير خليفة عن أولهما فيما يأتى به لان الأول لم يستخلف على الركعتين الاخيرتين وهذا قول ابن كنانة وهو ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون والصرين فاطبة أن يجلس المسافر والمقيم لا انتظار سلام الخليفة المقيم فيسلم المسافر عقب سلامه ويقوم المقيم عقبه لاتمام (وان جهل) الخليفة (ماصلى) الاول وقد ذهب (أشار) الخليفة مستنهما من المأمومين عن عدد ماصلى الاول (فأشاروا) له بعدد ماصلى الاول فان فهم بالإشارة فواضح (والا) أى وان لم يفهم بها (سبح به) أى بسبب تفهم الخليفة عدد ماصلى الاول فان فهم والا كلموه وتبطل بتقديم الكلام على التسبيح أو الإشارة للذين يحصل بهما الافهام والكلام اذا توقف عليه الافهام لا يبطلها خلافا لسحنون (وان قال) الامام الاصلى (للمسبوق) الذى استخلفه وللمأومين (أسقطت ركوعا) أو نحوه مما تبطل به الركعة (عمل عليه) أى قوله أسقطت ركوعا وفاعل عمل (من) أى المأموم الذى (لم يعلم) أو يظن (خلافه) أى قول الامام أسقطت ركوعا بان علم او ظن صحته أو شك فيها ومفهوم من لم يعلم خلافه ان من علم خلافه لا يعمل عليه سواء كان خليفة أولا (وسجد) الخليفة المسبوق في الصور التى عمل فيها بقول الامام (قبله) أى السلام عقب فراغ صلاة امام الاصلى وقبل قيامه للقضاء (ان لم تمحض زيادة) بأن تمحض النقص بان أخبر بترك الفاتحة أو السورة أو الجلوس الأول او نحوه ومفهوم ان لم تمحض زيادة انها ان تمحضت فانه يسجد بعد السلام كما لو أخبره قبل عقد ركوع الثانية انه أسقط ركوعا أو سجودا فالتدارك يمكن ولا نقص معه وقوله (بعد) كمال (صلاة امامه) الاصلى وقبل قيامه لقضاء ما عليه راجع لقوله سجد قبله وقد نبهت عليه فيما تقدم لانه موضع سجود امامه الذى كان يفعله فيه وهذا نائبه

﴿فصل﴾ في أحكام صلاة السفر (سن ل) شخص (مسافر) رجل أو امرأة (غير عاص به) أي بسبب السفر فالعاصي به كالأبق والعاق وقاطع الطريق لايسن له القصر بل يمنع وقيل بكره واحتز بقوله غير عاص به عن العاصي فيه كشارب وزان فيسن له القصر اتفاقا (و) غير (لاه) به كالمسافر لمجرد التنزه لايسن له القصر (أربعة برد) بضم الموحدة والراء جمع برید وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والليل ألفا ذراع على المشهور والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع وحد الأربعة برد بالزمن مرحلتان أي سير يومين معتدلين مع ليلتيهما بسير الأبل الثقلة بالأحمال على العادة من النزول للصلاة والراحة وأصلاح المتاع وقضاء الحاجة (ولو) كان سفرها (ببحر) كلها أو بعضها تقدمت مسافة البحر أو تأخرت هذا رأى عبدالمك من ضم البحر للبر مطلقا أي عن التقيد بتقدم البحر أو كون البر أربعة برد وتعتبر الأربعة برد (ذهابا) أي مذهوبا فيها أي ليست ملفقة من الذهاب والرجوع (قصدت دفعة) أي لم ينو إقامة أربعة أيام في اثنتائها والا فلا يقصر فيها فليس المراد بكونها دفعة أن يسيرها سيرة واحدة ولا ينزل في أثناء سفرها أصلا لان في هذا مشقة فادحة ودين الله يسر وذكر شرط القصر بقوله (ان عدى) بفتح العين والدال مثقلا أي تعدى وجاوز (البلدي) أي مبتدى السفر من بلد له بساتين مسكونة (البساتين) المتصلة بالبلد ولو حكما بارتفاق ساكنيها بأهل البلد في أمر معاشهم من طحن وخبز ونحوهما (المسكونة) ولو في بعض العام كالربيع والصيف والحر يف والمدار على محاذاتها يمينا أو شمالا فلا يشترط مجاوزتها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو ظاهر قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن قريته (وتؤولت) أي حملت المدونة (أيضا على) شرط (مجاوزه ثلاثة أميال ب) النسبة لـ (قرية الجمعة) بحمل قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن (٨٨) قريته على مجاوزة ثلاثة أميال كما تؤولت على مجاوزة البساتين مطلقا بلا فرق بين قرية الجمعة وغيرها

﴿فصل﴾ سُنَّ لِسَافِرٍ غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَا بِأَرْبَعَةِ بُرْدٍ وَلَوْ بِبَحْرِ ذَهَابًا قُصِدَتْ دُفْعَةً إِنْ عَدَّى الْبَلَدِيُّ الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا قَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ وَالْعَمُودِيِّ حِلَّتْهُ وَانْفَصَلَ غَيْرُهُمَا قَصْرُ رُبَاعِيَةٍ وَقُتِيَةٍ أَوْ فَاتَتْهُ فِيهِ وَإِنْ نَوَيْتَ بِأَهْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ لَا أَقَلَّ إِلَّا كَمَكِّيٍّ فِي خُرُوجِهِ لِمَعْرِفَةِ وَرُجُوعِهِ وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا

(و) ان عدى (العمودي)-  
أي البدوي الذي رفع يته  
على عمود من خشب فلذا  
نسب اليه (حلته) بكسر  
الحاء المهملة وشد اللام  
أي منزلة بيوت قومه ولو

كانت متفرقة حيث جمعهم اسم الحى أي الجدل الذي انتسبوا اليه والدار أي المنزلة التي نزلوا فيها فلا ولو يقصر المسافر منهم حتى يجاوز جميع بيوتهم ولو سار فيها أياما لان ما بيننا بمنزلة القضاء والرخاب وأما ان جمعهم اسم الحى فقط دون الدار بان اشتروا في النسب واقتروا في دارين أو أكثر فتعتبر كل حلة على حدثها اذا لم يرتفق بعضهم ببعض (و) ان (انفصل) عن مسكنه (غيرهما) أي البلدي والعمودي كساكن غار في جبل وقرية لا بساتين لها متصلة ونائب فاعل سن (قصر) صلاة (رباعية) نسبة لاربعة عدد ركعاتها لا ثنائية ولا ثلاثية (وقتيه) أي ذات وقت محدود حاضر سافر فيه ولو ضروريا فيقصر الظهرين من وصل محل القصر قبيل الغروب بثلاث ركعات ولو تعمد تأخيرهما اليه وان وصله لركعتين قصر العصر لاختصاص الوقت بها (أو فاتته فيه) أي السفر ولو قضاها وهو مقيم وان فاتته في الحضر تقضى تامة ولو في السفر (وان) كان المسافر (نوتيا) أي خادم سفينة سافر (بأهله) أي زوجته فيقصر (الى محل البدء) أي المحل المعتاد لبدء القصر منه بالنسبة لمن خرج من ذلك البلد الذي وصل هو اليه وهو البساتين في البلد الذي له ذلك أو الحلة في العمودي او محل الانفصال في غيرهما (لا) يقصر من اراد أن يسافر (أقل) من أربعة برد أي يحرم وتبطل ان قصرها في خمسة وثلاثين ميلا وتصح في أربعين فأكثر ولا تعاد اتفاقا وان حرم وتصح فيما بين الخمسة والثلاثين والأربعين ولا تعاد على المعتمد واستثنى من قوله لا أقل فقال (الا كمكي) ومنوى ومزدلفي وعرفي ومحصى فيسن له القصر (في خروجه) من محله (لعرفة) للحج (و) (في رجوعه) لبلده سواء بقي عليه عمل من النسك بخير بلده أم لا على ما رجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيقصر المنوى في رجوعه من طواف الأفاضة يوم العاشر لمنى للمبيت والرمى بها والمزدلفي والعرفي والمحصى في رجوعهم لبلادهم واستثنى القصر في المسافة المذكورة وان كانت أقل من أربعة برد بالسنة (ولا) يقصر (راجع) بعد سفره من محل سواء كان وطنه أم لا (لدونها) أي من دون أربعة برد لان رجوعه سفر مستقل وليس فيه المسافة وصلاته

للقصورة في ذهابه قبل رجوعه صحيحة هذا ان رجع تاركا السفر بل (ولو) رجع للبلد الذي سافر منه (لشيء نسيه) ويعود لسفره ومفهوم لدونها أنه اذا رجع بعدها يقصر في رجوعه وهو كذلك كما فهم من التعليل بأنه سفر مستقل (ولا) يقصر (عادل) في سفره (عن) طريق (قصير) أي دون أربعة برد إلى طريق فيه أربعة برد (بلا عذر) لانه لاه بسفره وفي التوضيح هذا مبنى على ان الالهى بصيد وشبهه لا يقصر وهو للشهور (ولا) يقصر (هائم) أي متجرد عن الاهل والوطن سائح في البلاد أي بلد يتيسر له فيه القوت أقام به ماشاء لانه لم يقصد سفر أربعة برد (ولا) يقصر (طالب رعى) لنحو ابل أو بقرا وغنم يرتع حيث يجد الكلاً لعدم قصدها في كل حال (الا أن يعلم) كل من الهائم والراعى (قطع المسافة) أي أربعة البرد (قبله) أي المحل الذي يقيم فيه الهائم ويجد الراعى الكلاً فيه فيقصر لقصد المسافة حينئذ (ولا) يقصر شخص (منفصل) أي خارج من البلد بنية السفر وأقام بمحل دون مسافة القصر حال كونه (ينتظر رفقة) يسافر معها لا يدري وقت مجيئها (الا أن يحزم بالسير دونها) أي الرفقة أو يحزم بمجيئها قبل تمام أربعة أيام فيقصر في المحل الذي هو مقيم به فلو عزم على عدم السير دونها أو حزم بمجيئها بعد تمام أربعة أيام أو شك في ذلك أتم (وقطعه) أي القصر (دخول بلده) وان لم ينو إقامة أربعة أيام لانه مظنة الإقامة القاطعة (وان) دخله (بريح) غالبية من جهة البحر فردته لبلده (الا) شخصا (متوطنا) أي مقبلاً إقامة قاطعة القصر (ك) مجاور (كمكة) المشرفة من اهل الآفاق (رفض سكنها) وسافر منها للتوطن بغيرها على مسافة قصر (ورجع) لها بعد سير للمسافة (ناويا السفر) منها عقب قضاء حاجته ولم ينو إقامة أربعة أيام بها فيقصر حال إقامته بها ومثل نية (٨٩) السفر خلوا الله من فالمدار على نيته

الإقامة القاطعة (وقطعه)  
أيضا (دخول وطنه) المار  
عليه بأن كان مقبلاً بمحل  
غير وطنه وسافر منه إلى  
بلد آخر وطنه في أثناء  
الطريق فلما مر عليه دخله  
فقيم به ولو لم ينو إقامة  
أربعة أيام فليس هذا

وَلَوْ لَيْشَيْءٌ نَسِيَهُ وَلَا عَادِلٌ عَنْ قَصِيرٍ بَلَا عُدْرَ وَلَا هَائِمٌ وَطَالِبٌ رَعَى الْأَنْ يَمْلِكُمْ  
قَطَعَ الْمَسَافَةَ قَبْلَهُ وَلَا مَنَفْعِلٌ يَنْتَظِرُ رُقَّةً إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا وَقَطَعَهُ  
دُخُولُ بَلَدِهِ وَإِنْ يَرِيحُ الْأَمْتَوَطْنَ كَمَكَّةَ رَفَضَ سُكْنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ  
وَقَطَعَهُ دُخُولُ وَطَنِهِ أَوْ مَكَانِ زَوْجَتِهِ دَخَلَ بِهَا فَقَطَّ وَإِنْ يَرِيحُ غَالِبَةً وَنِيَّةُ  
دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَّاحٌ وَلَوْ بِمَخْلَلِهِ إِلَّا  
الْمَسْكِرَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً لَا الْإِقَامَةَ

(١٢ - جواهر الاكلیل - أول) مكررا مع قوله وقطعه دخول بلده (أو) دخول (مكان) أي بلد (زوجة دخل بها فقط) أي لا مكان قرابة كأم وأب ولا مكان زوجة لم يدخل بها لانه في حكم الوطن ومظنة الإقامة القاطعة وفهم من قوله دخول ان المرور على الوطن أو مكان الزوجة بلا دخول لا يقطعه وهو كذلك (وان) كان دخوله (بريح غالبية) وقطعه أيضا (نية دخوله) وطنه أو مكان زوجته الذي في أثناء طريقه (وليس بينه) أي البلد الذي سافر منه (وبينه) أي المحل النوى دخوله (المسافة) أربعة برد ومفهوم ليس بينه وبينه المسافة أنه ان كان بينهما المسافة يقصر فيما بينهما (و) قطعه أيضا (نية إقامة أربعة أيام صحاح) مشتملة على عشرين صلاة فمن دخل قبل فجر السبت ناويا الإقامة إلى غروب الثلاثاء والخروج قبل مغيب الشفق لم ينقطع قصره لانه وان تمت الأربعة أيام لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يصل الظهر ناويا السفر بعد صبح الاربعاء يقصر لانه وان وجب عليه عشرين صلاة ليس معه الا ثلاثة أيام صحاح واعتبر سحنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الإقامة في ابتداء سفره أو في آخره بل (ولو) حدثت (بخلاله) أي أثناء سفره وأشار بلوالى مارجحه ابن يونس من ان نية إقامة المدة المذكورة لا تقطع القصر الا اذا كانت في انتهاء السفر أو ابتداءه وأما اذا كانت في خلاله فلا تقطعه (الا العسكر) ينو إقامة أربعة أيام فأكثر (بدار الحرب) أي المحل الذي يخاف فيه العدو وسواء كانت دار كفار أو مسلمين فلا ينقطع قصره واما الاسير بدار الحرب فقيم مادام مقيما بها فان هرب للجيش فيقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا بساكنها لانه صار من الجيش وان هرب لغير الجيش فلا يقصر الا اذا جاوز بناء البلد وبساكنها المسكونة كما مر (أو) أي وقطعه أيضا (العلم بها) أي إقامة الايام الاربعة (عادة) فقيم وان لم ينوها كما علم من أن عادة الحجاج اذا دخلوا مكة أو المدينة على ساكنها الصلاة والسلام فيقيمون بها أربعة أيام فأكثر فيقيمون سواء نواوا الإقامة بها أم لا (الا الإقامة) المجردة عن نيتها والعلم بها عادة كإقامته لحاجة يظن قضاءها قبل تمام

الأيام الأربعة فيقصر فيها (وان تأخر سفره) أى بعد وتراخى بطول اقامته فهو كقول الباجي ولو كثرت اقامته (وان نواها) أى الإقامة القاطمة للقصر (بصلاة) أى فيها أحرم بها مقصورة قطعها ان لم يقدر ركة منها وان عقد منها ركة (شفه) بها بأخرى ندبا وسلم (ولم تجز) ان أتمها (حضرية) لعدم نيته (ولاسفرية) لانقطاع قصره بنية الإقامة (و) ان نواها (بعد) تمامها (ها) أى الصلاة (أعادها) تامة (في الوقت) المختار (وان اقتدى) شخص (مقيم) إقامة قاطمة القصر (به) أى القاصر (فكل) منها (على سنته) أى طريقته وهو أتمام المأموم وقصر الامام فلا يخالف كل منهما طريقته لموافقة الآخر (وكره) اقتداء المقيم بالمسافر لمخالفة المأموم امامه نية وفعلا اذا كان للمسافر فضلا أو مسنا في الاسلام كما في سماع ابن القاسم وأشهب وذكرا بن رشد أنه المذهب ونقله الحطاب على وجه يقتضى اعتناؤه (كمكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتأكد) أى اشتد الكره لازوم مخافة المسافر سنة القصر التي هي أوكد من سنة الجماعة عند ابن رشد ولا كراهة على قول اللخمي الجماعة أو كد من القصر (وتبعه) أى المأموم للمسافر امامه المقيم في الأتمام وجوبا ان أدرك معه ركة ولونوى القصر (ولم يعد) للمسافر صلاته التي صلاحها مع الامام للمقيم تامة هذا ضعيف والراجح اعادة مقصورة بوقت فان لم يدرك المأموم للمسافر مع امامه المقيم ركة فان كان نوى الأتمام أتم وأعادها بوقت وان كان نوى القصر قصرها (وان أتم) شخص (مسافر) صلاته الرباعية وقد (نوى) حين احرامه (اتمامها) عمدا أو جهلا أو تأويلا (أعاد) ندبا صلاته مقصورة ان بقي حكم القصر وحضرية ان انتهى قصره (بوقت) ولا يسجد لان أتمامه واجب بسبب نيته (وان) نوى (٩٠) الأتمام (سهوا) عن كونه مسافرا أو عن القصر وأتمها سهوا أو عمدا

وَأَنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَأَنْ نَوَّاهَا بِصَلَاةٍ شَفَعَتْ وَلَمْ تُجْزِ حَضَرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلٌّ عَلَى سُنَّتِهِ وَكَرِهَ كَمَكْنِيهِ وَتَأَكَّدَ وَتَبِعَهُ وَلَمْ يُعِدْ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِتْمَامًا أَعَادَ بِوَقْتٍ وَإِنْ سَهَوَا سَجَدَ وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مَوْمِهِ بِوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ أَنْ تَبِعَهُ وَالْأَبْلَغُ كَأَنْ قَصَرَ عَمْدًا وَالسَّاهِي كَأَحْكَامِ السَّهْوِ وَكَأَنْ أَتَمَّ وَمَا مَوْمُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصَرَ عَمْدًا وَسَهَوَا أَوْ جَهْلًا فَفِي الْوَقْتِ وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَسَلَّمِ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ وَأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذَا وَأَعَادَ فَقَطَّ بِالْوَقْتِ وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا

(سجد) بعد السلام نظرا لسهوه في النية في الصورة الثانية وهي أتمامها عمدا ولا يعيدها وهو ضعيف (و) القول (الاصح اعادته) بوقت (كما مومه) تبعا له بوقت ولا يسجد (و) القول (الارجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا

فظهر

(الضروري) وقيل الاختياري وصحة صلاته (ان تبعه) في الأتمام بأن نوى المأموم الأتمام كما نواه امامه (والا) أى وان لم يتبعه بأن أحرم بركتين ظانا أن امامة أحرم بهما فتبين ان الامام نوى الأتمام فلم يتبعه عمدا أو جهلا أو تأويلا (بطلت) صلاته لمخالفة امامه نية وفعلا (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) أو جهلا أو تأويلا بعد نية الأتمام ولو سهوا لمخالفة فعلها لنيته (و) القاصر (الساهي) في قصره عن نية الأتمام مطلقا (كاحكام السهو) الحاصل المقيم سلم من اثنتين فان طال أو خرج من المسجد بطلت وان قرب ولم يخرج منه أتمها وسجد لسلامه وأعاد بالوقت (وكان أتم) أى صلى المسافر الرباعية أربعا (و) تبعه (مأومه) في الأتمام أو لم يتبعه فيه (بعد نية قصر) ومعمول أتم قوله (عمدا) فتبطل صلاته وصلاة مأومه لمخالفة فعله لنيته (و) ان أتم (سهوا) أو جهلا أو تأويلا وقد نوى القصر (ف) يعيد (في الوقت) والتأويل هنا هو مراعاة من قال بعدم جواز القصر في سفر الامن وتخصيصه بسفر الخوف من الكفار كظاهر الآية وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها لا تقصر وتحتج بأنها أم المؤمنين فجميع الارض وطنها (و) ان قام الامام للأتمام سهوا أو جهلا بعد نية القصر (سبح مأومه) ان علم بسهوه أو جهله فان رجع سجد لسهوه وصحت صلاته (و) ان تمادى (ف) لا يتبعه) المأموم في الأتمام بل يجلس لفراغه مقيما كان المأموم أو مسافرا (وسلم) مأومه (المسافر) بسلامه وأتم غيره (بعده) أى سلام الامام حال كونهم (افذاذا) لامؤميين بغيره لامتناع الاقتداء بامامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (وأعاد) الامام (فقط) أى دون المأمومين اذ لا خلل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (بالوقت) ولو الضروري (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) بسكون الفاء اسم جمع لسافر كركب وراكب أى مسافرين ناوين القصر



فَنَوَاهُ (فظهر خلافه) وانهم مقيمون أو لم يظهر له شيء (أعاد) صلاته التي صلاها معهم (أبدا ان كان) الداخل (مسافرا) لانه ان سلم من اثنتين فقد خالف امامه نية وفعل وان أتم فقد خالفه نية وخالف فعله نية نفسه هذا ان ظهر خلافه وان لم يظهر شيء فوجه البطلان احتمال حصول المخالفة فقد حصل شك في الصحة فوجب البطلان ومفهوم ظهر خلافه انه ان ظهر وفاقه فلا إعادة عليه (كمكسه) وهو ظنهم مقيمين فنوى الأتمام فظهر انهم مسافرون أو لم يظهر شيء فيعيد أبدا ان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر لمخالفة فعله لنيته وأما ان أتم فقتضى القياس الصحة كاعتداء مقيم بمسافر وفرق بأن المسافر لما دخل على الموافقة وكانت خلاف سنته فقد علق نيته الأتمام على نيته من الامام فلم يجزم النية وشرطها الجزم (وفي) صحة صلاة المسافر بـ (ترك نية القصر والأتمام) معا عمدا أو سهوا اماما كان أو مأموما أو فذا بأن نوى صلاة الظهر مثلا ولم ينو قصر أو اتماما وعدمهما (تردد) سواء صلاها سفرية أو حضرية واستفيد من هذا انه لا بد من نية القصر عند كل صلاة لا عند الشروع في السفر قال العدوي ينبغي ان محل التردد في أول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فيتفق على الصحة فيما بعد اذا قصر لان سحب نية القصر عليه فهي موجودة حكما وكذا يقال اذا نوى الأتمام عند أول صلاة ثم ترك نية القصر فيما بعد وأتم اه (وندب) للمسافر (تعجيل الأوبة) أى الرجوع لوطنه عقب قضاء وطره واستصحاب هدية بقدر حاله (والدخول ضحي) أى قبل الاصفرار وابتداء دخوله المسجد لتأهب زوجته لقدومه ويكره الدخول ليلا لدى زوجة لم تعلم وقت قدومه سواء طالت غيبته أم لا ومن علم وقت قدومه لا يكره دخوله ليلا كمن لازوجته له في صحيح مسلم والنسائي من طريق جابر رضى الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثراتهم (ورخص له) أى للمسافر رجلا (٩١) كان أو امرأة راكبا كان أو

ماشيا (جمع الظهرين) لمشقة فعل كل منهما في أول مختاره لمشقة السفر (يد) أى فيه لافى بحر قصرا للرخصة على موردها ان طال سفره بأن كان أربعة برد بل (وان قصر)

فَظَهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا إِنْ كَانَ مَسَافِرًا كَمَكْسِهِ وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ تَرَدُّدٌ وَنَدَبٌ تَعَجِيلُ الْأُوبَةِ وَالِدُخُولُ ضَحًى وَرُخْصٌ لَهُ جَمْعُ الظَّهْرَيْنِ بِتَرْتِيٍّ وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ بِلَا كَرِهٍ وَفِيهَا شَرْطُ الْجِدِّ لِإِذْرَاكِ أَمْرِهِ بِعَمَلٍ زَالَتْ بِهِ وَنَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْإِصْفَرَارِ أَخَّرَ الْعَصْرَ وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا وَإِنْ زَالَتْ رَاكِبًا أَخَّرَهُمَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَرَارَ أَوْ قَبْلَهُ وَإِلَّا فَفِي وَقْتَيْهِمَا كَمَنْ لَا يَضْطَرُّ نَزُولَهُ

سفره عنها لكن بشرط عدم العيوان واللهو بالسفران جدسيه بل (و) ان (لم يجد) في سيره (بلا كره) نعم هو خلاف الأولى (وفيها) أى المدونة (شرط الجدد) أى الاجتهاد في السير (لادراك أمر) خشى فواته كرفة أو موسم ونصها أى المدونة ولا يجمع المسافر الا اذا جد به السير ويخاف فوات أمر فيجمع والمشهور جواز الجمع مطلقا سواء جد به السير أم لا وسواء كان جده لادراك أمر خشى فواته أم لا (بعمل) بفتح الليم والهاء أصله الورد ثم قل لمكان نزول المسافر وان لم يكن به ماء (زال) الشمس وهو نازل (به ونوى) الارتحال منه و (النزول بعد الغروب) فيصليهما قبل ارتحاله فتكون الظهر في مختارها والعصر في ضروريها المقدم المختص بالمسافر والحاج يوم عرفة والمريض في بعض أحواله (و) ان نوى الارتحال والنزول (قبل الاصفرار) صلى الظهر قبل ارتحاله و (آخر العصر) وجوبا ليصليهما في مختارها فان قدمهما مع الظهر صحت وندب اعادتها في مختارها بعد نزوله (و) ان نوى النزول (بعده) أى الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل ارتحاله و (خير فيها) أى العصر بين تقديمهما مع الظهر قبل ارتحاله وتأخيرها الى الاصفرار لانها في الضرورى عليهما ولكن الاولى تأخيرها لان الاصفرار ضرورى لكل معذور (وان زالت) الشمس عليه حال كونه (راكبا) أى سائرا راكبا كان أو ماشيا (آخرها) أى الظهرين ان شاء وان شاء جمعهما مجما صوريا الظهر في آخر مختارها والعصر في أول مختارها (ان نوى الاصفرار) أى النزول فيه (أو) نوى النزول (قبله) أى الاصفرار (والا) أى وان لم ينو النزول في الاصفرار ولا قبله بأن نوى النزول بعد الغروب (ف) ليصلها (في وقتيهما) المختارين الظهر آخر القائمة الاولى والعصر أول القائمة الثانية ويسمى جمعا صوريا لا حقيقيا لا يقع كل صلاة في وقتها المختار والجمع الحقيقي هو قرنهما مع كون أحدهما في غير مختارها مقدمة ومؤخرة عنه (كمن) أى مسافر زالت الشمس عليه وهو سائر حال كونه (لا يضبط نزوله) أى لا يدري هل ينزل قبل الاصفرار أو فيه أو بعد الغروب فيصلى الظهر آخر القائمة الاولى والعصر أول القائمة

الثانية وان زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فيصلى الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر (وكالمبطون) أى المريض ببطنه الذى يشق عليه فعل كل صلاة فى أول وقتها (والشخص) (الصحيح) السالم من المرض والسفر (فعله) أى الجمع الصورى لكن تفوته فضيلة أول الوقت بخلاف المذكور (وهل العشا آن كذلك) أى كالتحريين فى التفصيل المتقدم بتزويل الغروب منزلة الزوال والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثانى الى الفجر منزلة الاصفرار والفجر منزلة الغروب وعليه فيجرب على التفصيل المتقدم فى التحريين أو ليسا كذلك فلا يجمعهما بل يصلى كل صلاة فى مختارها لان وقتها ليس وقت رحيل فيه (تأويلان) أى فهمان لشارحيها فيمن غربت عليه نازلا وأما من غربت عليه سائرا فهما كذلك بالنسبة له باتفاق ولفظها ولم يذكر مالك رضى الله تعالى عنه المغرب والعشاء فى الجمع عند الارتحال كالظهر والعصر (وقدم) جواز العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب شخص (خائف الإغماء) أى استتار العقل بالمرض من أول وقت العصر أو العشاء الى آخره (و) خائف الحمى (النافض) كذلك (و) خائف (الليد) بفتح الميم وسكون التحتية أى الدوخة ان قام كذلك (وان سلم) بكسر اللام أى لم يحصل له المخوف أعاد الثانية فى الوقت فى التوضيح اذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعد الأخيرة سندير يد فى الوقت (أو قدم) المسافر الذى زالت أو غربت عليه الشمس وهو نازل ثانية الظهرين أو العشاءين مع أولها لنية الارتحال والنزول بعد الغروب أو الفجر (ولم يرتحل) فى يومه أو ليله لما منع أو غيره أعاد الثانية بوقت (أو ارتحل قبل الزوال) وأدركه الزوال سائرا (ونزل عنده) أى الزوال ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب أو الإقامة الى الغروب والارتحال بعده أوله بنوشيا وظن جواز الجمع جهلا (فجمع) الظهرين (٩٧) أو العشاءين جمع تقديم (أعاد الثانية) وهى العصر أو العشاء (فى الوقت)

وَكَمْ يَبْطُونُ وَلِلصَّحِيحِ فَقُلُّهُ وَهَلِ الْعِشَاءُ أَنْ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَقَدْ خَافَ الْإِغْمَاءُ وَالنَّافِضُ وَالْمَيْدُ وَإِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ فِي الْوَقْتِ وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ بِفَقْطٍ بِكُلِّ مَسْجِدٍ لِمَطَرٍ أَوْ طِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ لَا طِينٍ أَوْ ظُلْمَةٍ أَذِنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْمَادَةِ وَأَخَّرَ قَلِيلًا ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءَ لَا قَدَرَ أَذَانَ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفِلَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَنْفَعَهُ وَلَا بَعْدَهُمَا وَجَازَ

ولو الضرورى فى المسائل الثلاثة (و) رخص ندبا لمزيد المشقة فى صلاة العشاء فى مختارها مع الجماعة فى المسجد (فى جمع العشاءين) جمع تقديم (فقط) أى لا الظهرين

لعدم مزيد المشقة فى صلاة كل منهما فى مختارها غالبا وصلة جمع (بكل مسجد) خلافا لمن خصه بمسجد منفرد المدينة على ساكنها الصلاة والسلام ولن خصه به وبمسجد مكة ولو غير مسجد الجمعة أو خصا لاهل الاختصاص هكذا الشرع والعمل وليس اجتهدا فلا يقال فيه تقديم وسيلة سنة الجماعة على واجب الوقت ووسيلة السنة سنة على أنها وسيلة غير متعينة لا مكان صلاة الجماعة فى البيوت بعد وقت العشاء وقد ورد قول المؤذن ليلة المطر ألا صلوا فى الرجال وصلة جمع (لمطر) أو برد بفتح الراء واقع أو متوقع بعلامة معتادة قبل مجئ المسجد أو بعده وان جمعا لتوقع المطر ولم يحصل فينبغى إعادة العشاء فى وقتها (أو) (لا طين) كثير يحمل أو وسط الناس على خلع المداس ولولم يعم الطرق فيجوز لمن ليس فى طريقه الجمع تبعال من هو فى طريقه (مع ظلمة) لا آخر شهر لانهم لاحتمال زوالها (لا طين) فقط ولومع شدة ريح على الشهور (أو ظلمة) فقط اتفاقا ولومع ريح شديد (أذن للمغرب ك) أذان (المادة) فى كونه أول الوقت على المنار برفع الصوت (وأخر) المغرب ندبا تأخيرا (قليل) بقدر ثلاث الركعات المختص بالمغرب فنصلى المشترك كان اللتان صارنا لجمعهما كصلاة واحدة فى الوقت المشترك بينهما فاندفع تصويب بعض المتأخرين قول ابن بشر بعلم التأخير بأنه لا معنى له وفيه اخراج المغرب عن مختارها (ثم صليا) أى المغرب والعشاء (ولاء) بكسر الواو معدودا أى بلا فصل بينهما (الا قدر) فعل (أذان) ندبا بصوت (منخفض) السنة ولا يسقط سنة الأذان عند مغيب الشفق (بمسجد) أى فيه لاعلى المنار ثلاث يشك من صلى المغرب أو أفطر بالأذان الأول (واقامة ولا تنفل) مشروع (بينهما) أى الصلاتين المجموعتين لصيرورتها كصلاة واحدة (ولم) الأولى ولا لان لم ينقضى فى الماضى والفقهاء انما يتكلم على الاحكام المستقبلية (يمنعه) أى التنفل بينهما الجمع ان وقع الا ان يكثر حتى يغيب الشفق فيمنعه (ولا) تنفل (بعدها) أى الصلاتين المجموعتين أى يكره فى المسجد لان المقصود من الجمع انصراف الناس فى الضوء والتنفل بعدها قد يفوت هذا الغرض (وجاز) الجمع بين المغرب والعشاء للمطر ونحوه

(د) شخص (منفرد بالمغرب) عن جماعة الجمع ولو صلاها مع جماعة آخرين حال كونه (يجمعهم) أى المنفرد جماعة الجمع متلبسين (ب) صلاة (العشاء) فيدخل معهم لادراك فضل الجماعة ولو بركة ومفهوم منفرد بالمغرب ان من لم يصل المغرب لا يدخل معهم في العشاء لوجوب الترتيب شرطا ولا يصلى المغرب في المسجد لامتناع الصلاة به مع صلاة الامام فيجب عليه الخروج منه واضاعده على أنه فيصلى المغرب ويؤخر العشاء الى مغيب الشفق وبنى ابن بشير وابن شاس وابن عطاء الله وابن الحاجب هذا الجواز على القول بان نية الجمع تجزى عند الثانية وبنوا على مقابله قوله الآتى ولا ان حدث السبب بعد الاولى (وجاز) الجمع (لمتكف بالمسجد) وجاز أيضا لمجاور وغريب تبعاً لهم (كأن انقطع المطر بعد الشروع) في المغرب بنية الجمع ولو قبل عقد ركة منها فيجوز الجمع لاحتمال عوده ولا اعادة عليهم ان لم يعد (لا يجوز الجمع المنفرد بالمغرب) (ان فرغوا) أى جماعة الجمع من صلاة العشاء اذ من شرط الجمع الجماعة وحينئذ (فيؤخر) العشاء وجوباً (د) مغيب (الشفق الاب) أحد (المساجد الثلاثة) مسجد رسول الله عليه أفضل الصلاة وآتم السلام ومسجد بيت الله الحرام والمسجد الأقصى فان المنفرد بالمغرب الذى وجدهم فرغوا يصلى العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع (ولا) يجوز الجمع (ان حدث السبب) من مطر أو سفر (بعد) الشروع (في الاولى) بناء على أن نية الجمع واجبة عند الاولى لكن ان جمعوا فلا يعدون العشاء مراعاة للقول بأن نية الجمع عند الثانية على انها واجب غير شرط كما مر (ولا) تجمع (المرأة) الرجل (الضعيف بيتهما) المجاور للمسجد اذ لا ضرر عليهما في عدم الجمع (ولا) يجمع (منفرد بمسجد) ولنصرف ليته ويصلى فيه العشاء بعد مغيب الشفق (كجماعة لاجرج) أى لامشقة (٩٣) (عليهم) في فصل كل صلاة في مختارها

كأهل الزوايا والربط والمتنطعين بمدرسة فلا يجمعون الا تبعاً لمن يأتي للصلاة معهم من امام أو غيره وعمل هذا اذا لم يكن لهم منزل ينصرفون اليه والا نذب لهم الجمع استقلالاً وأفتى المسناوى

لْمُنْفَرِدِ بِالْمَغْرِبِ يَجِدُهُمْ بِالْعِشَاءِ وَلَمْ تَكْفِ بِمَسْجِدِهِ كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ  
لَا إِنِ فَرَّغُوا فَيُؤَخَّرُ لِلشَّفَقِ إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَلَا إِنِ حَدَّثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى  
وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِيَتَيْهِمَا وَلَا مُفَرِّدٌ بِمَسْجِدِهِ كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ  
(فصل) شَرَطُ الْجُمُعَةِ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتَ الظُّهْرِ لِلْمَغْرُوبِ وَهَلْ  
إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَصْرِ وَصَحَّ أَوْ لَا رُوِيَ عَلَيْهِمَا بِاسْتِطْلَانِ بَلَدٍ أَوْ  
أَخْصَاصٍ لَا خِيَمَ

بان أهل المدارس المجاورة للمسجد يندب لهم الجمع في المسجد استقلالاً ودليله ما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماماً وحجرتة ملتصقة بالمسجد ولها خوخة اليه (فصل) في بيان شروط الجمعة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها (شرط) صحة صلاة (الجمعة وقوعها) (كلها) أى جميعها (بالخطبة) أى معها والمراد جنسها المتحقق في خطبتين (وقت الظهر) من الزوال (للغروب وهل) محل صحتها ان وقت مع خطبتيها وقت الظهر (ان أدرك) أى بقى بعد صلاة الجمعة قبل الغروب ما يدرك (فيه ركة من العصر) فان لم يبق ما يسع ركة من العصر فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر (وصح) هذا القول وهى رواية عيسى عن ابن القاسم أى صححه عياض وهو ضعيف (أولاً) يشترط بقاء ركة للعصر قبل الغروب وهى رواية مطرف وابن الماجشون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم وهو الراجح في جواب الاستفتاء قولان (رويت) أى المدونة (عليهما) فى رواية ابن عتاب لها واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفى رواية غيره واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب قال عياض هذا أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنها (استيطان بلد) من اضافة ما كان صفة أى وقوعها في بلد مستوطن بفتح الطاء وهذا شرط صحة والآتى في شروط الوجوب هو استيطان الشخص فاذا استوطن جماعة تنقريهم قرية بلدا وجبت عليهم وشرط صحتها ايقاعها في البلد المستوطن فان أوفعت خارجة فلا تصح (أو) استيطان (أخصاص) بفتح الهمزة وسكون الحاء جمع خص يضم الحاء وشد الصاد المهمة أى بيت من نحو قصب فارسي فتصح الجمعة فيه (لا) تصح الجمعة باستيطان (خيم) بكسر الحاء جمع خيمة بيت من نحو شعر لان الغالب عليها التحويل من محل لأخر فهمى كالسفن نعم ان كانت على كفرسخ من المنار وجبت على أهلها الجمعة في الجامع تبعاً لأهل البلد فلا يعدون من

الاثنى عشر الدين تنعقد بهم الجمعة (و) شرط صحتها وقوعها (بجامع) أى فيه من الامام والاثنى عشر (مبنى) بناء معتادا لاهل البلد ولو خلا لاهل الاختصاص فلا تصح في أرض خالية عن البناء ولو حوطت بأحجار ونحوها أو مبنية ببناء أدنى من البناء المعتاد لاهل البلد كمبنى بطوبى لمن عادتهم البناء بالحجر أو الطوب المحروق ويشترط كونه متصلا بالبلد أو قريبا منها بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعا أو باعا فلو كان بعيدا عنها فلا تصح فيه (متحد) بكسر الحاء المهملة فإن تعدد فلا تصح في الجميع (والجمعة) الصحيحة (ل) لجامع (العتيق) أى الذى صليت فيه قبل غيره ولو تأخر بناؤه عن غيره ان تقدم أداء الجمعة فيه على أدائها في الجديد في غير الجمعة الاولى أيضا بل (وان تأخر) العتيق (أداء) أى أداء الجمعة في العتيق عن أدائها في الجديد فهى في الجديد باطلة وصحيحة في العتيق مالم يهر العتيق فان هجر وصليت في الجديد وحده صحت فيه مادام العتيق مهورا وما لم يحكم حاكم حنفى بصحتها في الجديد تبعاً لحكمه بلزوم نحو عتق معلق على صحتها في الجديد بان قال السيد لرفيقه ان صحت الجمعة في هذا المسجد فأنت حر وصليت فيه مع صلاتها في العتيق فذهب الرقيق الى الحاكم الحنفى فحكم بلزوم عتقه لصحة الجمعة في غير العتيق في مذهبه فسرى حكمه لصحة الجمعة المعلق عليها عتقه لان الحكم بالمعلق يستلزم الحكم بالمعلق عليه فصحت عندنا أيضا لان حكم الحاكم يرفع الخلاف وسواء كان التعليق من باني المسجد أو غيره ولا فرق بين الجمعة السابقة على الحكم والتأخرة عنه ولا يحكم بصحة الجمعة صراحة لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً ويدخلها تبعاً قاله القرافي وهو المعتمد وقال ابن رشد يدخلها استقلالاً ومالم يحتاجوا لصلاتها بالجديد لضيق العتيق وعدم امكان توسعته أو العداوة بينهم بحيث ان اجتمعوا في العتيق يقتتلون ولا يمنهم منه حاكم فان زالت العداوة أو منعهم حاكم من القتال فلا تصح الا في العتيق فان رجعت العداوة أو ارتفع (٩٤) الحكم صحت في الجديد اذ الحكم يدور مع علته وجودا وعدما (لا) تصح في

جامع ذى (بناء خف) أى قل ونقص عن بناء أهل البلد المعتاد (وفي) اشتراط سقفه) وعدم اشتراطه تردد والذى دل عليه نقل المواق وابن

وبجامع مبنى متجدد والجمعة للعتيق وان تأخر أداء لا ذى بناء خف وفي اشتراط سقفه وقصد تأييدها به وإقامة الخمس تردّد وصحت بـرحبته وطرق متصلة ان ضاق أو اتصلت الصفوف لا انتفيا كبيت القناديل وسطحه ودار وحانوت وبجماعة تقرى بهم قرية بلا حد أو لا

رشد انه في دوائمه مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا ابتداء إلا اذا كان مسقوفا فاذا هدم وزال والا شأنه في الاشتراط سقفه فهل يزول عنه المسجدية وهو قول الباجي أولا وهو قول ابن رشد وذكر سالم وت والажهورى انه في الابتداء والدوام والذى رجحه الخطاب عدم اشتراطه ابتداء ودوام (و) في اشتراط (قصد تأييدها به) أى الجامع وعدمه وهو الأرجح تردد ومحل اشتراط قصد تأييدها به على القول به حيث نقلت من مسجد لآخر أما ان أقيمت فيه ابتداء فالشرط أن لا يقصدوا عدمه (و) في اشتراط (إقامة) الصلوات (الخمسة) به) فان بنى للجمعة خاصة او تعطلت الصلوات الخمس به لغير عذر لا تصح الجمعة فيه وعدم اشتراطهما (تردد) في الحكم للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (وصحت) أى الجمعة من مأوم لا امام (برحبته) أى ما زيد خارج سور المسجد المحيط به لتوسعته (و) بـ(طرق متصلة) بالجامع بلا حائل من بيوت وحوانيت ومحل الصحة في الرحبة والطرق المتصلة (ان ضاق) الجامع (أو) لم يضق (و) اتصلت الصفوف بالرحبة أو الطرق المتصلة (لا) تصح الجمعة بالرحبة ولا طرق متصلة ان (انتفيا) أى الضيق واتصال الصفوف والذى للامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وسامع ابن القاسم صحتها ان انتفيا أيضا وهو المعتمد لكن مع الكراهة الشديدة (كبيت القناديل) المعد لاصلاحها فلا تصح الجمعة فيه لحجره ومثله بيت الحصر والبسط ولو ضاق المسجد وباحت فيه سند يانه من المسجد وقصر على بعض مصالحه فهو أخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان نساء صليين الجمعة فيها على عهد صلى الله عليه وسلم الى أن من وهى أشد تحجيرا من بيت القناديل وبجبابانه خصوصية لمن للتشديد عليهن في لزومها بقوله تعالى وقرن في بيوتكن (وسطحه) أى الجامع فلا تصح الجمعة عليه ولو ضاق الجامع ومفهوم سطحه صحتها بذكر المبلغين وهو كذلك ان لم تحجر (و) لا تصح في (دار وحانوت) متصلين بالجامع ان كانا محجورين والا صحت فيهما (و) حضور (جماعة) عطف على باستيطان بلد (تقرى) أى تعمر (بهم قرية) بحيث لا يرتفعون في معاشهم بغيرهم ويدفعون عن أنفسهم العدو غالبا (بلا حد) في عدد مخصوص كخمسين (أو لا) بتشديد الواو منونا أى أول جمعة تقام في البلد

فان حضر منهم فيها من لا تتقري بهم قرية فلا تصح ولو اثنى عشر (والا) أى وان لم تكن الجمعة الأولى (فتجوز ب) حضور (اثنى عشر) رجلا احرارا متوطنين غير الامام باقين مع الامام من أول الخطبة بحيث لا تفسد صلاة واحد منهم (لسلامها) فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام فسدت على الجميع وفهم الخطاب من ابن عبد السلام خلاف ما فهمه منه المصنف والذي فهمه الخطاب ان الجماعة الذين تتقري بهم القرية شرط وجوب وصحة معا ولكن يكفي في صحة الجمعة سواء كانت الأولى أو غيرها حضور اثنى عشر منهم غير الامام من أول الخطبة للسلام. واعتمده الأشياخ ويمكن تنزيل عبارة المصنف على هذا بأن يقال قوله أولاً أى عند توجه خطابهم بها ووجوبها عليهم وقوله والا فتجوز الخ أى والا يعتبر حال الخطاب واعتبر حال فعلها فتجوز باثنى عشر غير الامام باقين من أول الخطبة لسلام الجمعة الأولى وغيرها سواء في الحكم (بامام مقيم) اقامة تقطع حكم السفر ولولم يكن من أهل البلد المتوطنين به ولو سافر عقب الصلاة أو كان خارجا عن البلد بكفر سخر لوجوبها عليه وان لم تنعقد به وأما من كان خارجا عن كفر سخر فلا تصح امامته لعدم وجوبها عليه هذا قول ابن غلاب وابن عمر وهو المعتمد وفي حاشية الطرابلسي على المدونة لا تصح امامة غير للتوطن بقرية الجمعة وضف واستثنى من مفهوم مقيم فقال (الاخليفة) في الامامة والحكم أو نائبه في الامامة والحكم كالوالى لافى الحكم فقط كالقاضي (بمر) وهو مسافر سفر قصر (بقرية جمعة و) الحال أنه (لا تجب عليه) لكونه مسافرا أربعة برد فيندب أن يؤمهم فيها (و) ان مر الخليفة (بغيرها) أى قرية الجمعة لعلم استيفاء أهلها شروط الجمعة وصلى بهم فانها (تفسد عليه وعليهم) ففي المدونة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ان جهل الامام للمسافر فجمع بأهل قرية لا تجب عليهم الجمعة لصغرهم لم تجزهم ولم تجزه (و) بكونه الخطيب أى شرط صحة الجمعة كون الامام في صلاتها هو الذى خطب (٩٥) فان خطب شخص وصلى آخر

بطلت الجمعة (الا) طريان  
(عذر) منعه من الامامة  
كجنون وموت ورعاف  
مع بعد الماء فيصلى غيره  
بهم ولا يعيد الخطبة  
(ووجب انتظاره لعذر  
قرب) زواله بالعرف كسبق

وَالْأَفْتَجُوزُ بِأَثْنَيْ عَشَرَ بِاقِينَ لِسَلَامِهَا بِإِمَامٍ مُقِيمٍ الْأَخْلَيفَةَ يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ  
وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَيُسْتَبْرَأُ تَفْسُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَيَكُونُ فِي الْخَاطِبِ الْأَلْمُذِرُ وَوَجِبَ  
اِنْتِظَارُهُ لِمُذَرِّ قُرْبٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَبِحُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً  
تَحْضُرُهُمَا الْجَمَاعَةُ وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا تَرَدُّدٌ  
وَلَزِمَتْ الْمُكَلَّفُ الْحَرُّ الذِّكْرُ

حدث أو رعا ف بناء مع قرب الماء (على) القول (الاصح) عند المصنف واستظهره في توضيحه وعزاه ابن يونس لسحنون ومقابلة لا يجب انتظاره للقريب وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب له الاستخلاف فان تركه استخلفوا وجوبا من صلى بهم فان تقدم أحدهم بلا استخلاف صحت (و) بخطبتين قبل الصلاة) في الجامع فلا تصحان برحاب ولا طرق متصا فلو خطب بعد الصلاة أعاد الصلاة عقب الخطبة ان قرب والا استأ نفهما لان شرطهما اتصال الصلاة بهما وكونهما عربيتين ولو كان الجماعة عجم لا يعرفون اللغة العربية والجهري بهما ولو كان الجماعة صما (عما تسميه العرب خطبة) تطلق الخطبة عند العرب : ما يقال في المحافل من الكلام المنبه به على أمرهم لدينهم والمرشد لصلحتهم تعود عليهم حالية أو ما آية وان لم يكن فيه موعظة فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن يتلى فكل من الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن مندوب ولا يشترط كونها ساجعا فلو نظمها أو نثرها صحت نعم تندب أعادتها ان لم يصل فان صلى فلا تعاد والدعاء فيها للسلطان بدعة مكروهة (يحضرها) أى الخطبتين (الجماعة) الاثنا عشر من أولها فان لم يحضروا كلهم أو بعضهم فلا يكتفى بهما لانهما كركعتين من الصلاة ولا يشترط في محبتها اصفاؤهم وان وجب عليهم (واستقبله) أى ذات الخطاب لاجهته وجوبا وقيل استئنانا والأول ظاهر المدونة أو صر يحها ونصها واذا قام الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (غير الصف الاول) وأما أهل الصف الاول فلا يطلب منهم استقباله وقد تبع المصنف في استثنائه الصف الاول ابن الحاجب وعبارة ابن عرفة جعله من لقيته خلاف المذهب والمذهب استقبال ذاته للجميع من يراه ومن لا يراه ومن يسمعه ومن لا يسمعه كما هو ظاهر الحديث (وفي وجوب قيامه لها) على جهة الشرطية وهو قول الأكثر وسنيتة وهو لابن العربي وابن القصار وعبد الوهاب فان خطب جالسا أساء وصحت (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولزمت المكلف) أى البالغ العاقل (الحر) لا الرقيق ولو بشائبة حرية ولو أذن له سيده على المشهور (الذكر)

لا للرأه لسن الشارع جماعها بدلا عن الظهر للعبد والمرأة ونحوهما من لانبج عليه فان صلاها أجزأته عن الظهر وحصل له الثواب حال كون الحر المذكور المكلف ( بلا عذر ) من الاعذار الآتية المسقطه لها ( المتوطن ) ببلدها بل ( وان ) كان توطئه ( بقرية نائية ) أى بعيدة عن بلدها ( بكفرسخ ) ثلاثة أميال وثلاث ( من المنار ) أى المحل المعتاد للأذان به للجمعة لسن المتوطن ببلدها تنعقد به والخارج عنها بكفرسخ لا تنعقد به ( كأن أدرك ) أى لحق ( السافر ) من بلد الجمعة وهو من أهلها وفاعل أدرك ( النداء ) أى الأذان الثانى ( قبله ) أى مجاوزة كالكفرسخ ومثل الأذان الزوال على مالابن بشيروابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء أولا وعلقه الباجى وسند بالأذان وهو ظاهر المصنف فلا يلزمه الرجوع الاسماع النداء أفاده البنائى (أوصلى) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلانوى إقامة أربعة أيام به ووجدهم لم يصلوا الجمعة فتجب عليه معهم (أو) صلى الصبي الظهر ثم (بلغ) قبل صلاة الجمعة فتجب عليه معهم وكذلك ان صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جمعة أخرى فان فاتته الجمعة أعادها ظهرا لان فعله الأول ولو جمعة نفل فلا يكفى عن الفرض (أو) صلى معذور بعد مسقط الجمعة الظهر ثم (زال عذره) قبل صلاة الجمعة فتجب عليه معهم (لا) تجب الجمعة على المكلف الحر المذكور (بالإقامة) ببلدها القاطعة حكم السفر ببلاتوطن (الاتبع) لاهل البلد فلا يعد من الاثنى عشر وان سحت امامته لهم ومثله متوطن خارجها بكفرسخ (ونذب) لمرید حضورها (تحسين هيئة) كقص شارب وظفروتنف ابط واستعداد وسواك وقد يجب ان كانت رائحته كريهة وتوقفت ازالها عليه (وجميل ثياب) أى لبسه ولو عتيقا (٩٦) (و) نذب (طيب) أى طيب بطيب (و) نذب (مشى) على قدميه

بَلَا عُدْرَ الْمُتَوَطَّنَ وَإِنْ بِقَرِيَّةٍ نَائِيَةٍ بِكُفْرَسَخٍ مِنَ الْمَنَارِ كَانَ أَدْرَكَ الْمُسَافِرُ النَّدَاءَ قَبْلَهُ أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عَذْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا وَنَذِبَ تَحْسِينُ هَيْئَتِهِ وَجَمِيلُ ثِيَابٍ وَطِيبٌ وَمَشْيٌ وَتَهَجِيرٌ وَإِقَامَةُ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا بِوَقْتِهَا وَسَلَامُ خُطْبِ خُرُوجِهِ لَا صَوْدُو وَجُلُوسِهِ أَوْ لَا وَيَنْهَيَا وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعَ صَوْتَهُ وَاسْتَخْلَفَهُ لِمُذَرِّ حَاضِرِهَا وَقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ يَبْغِغُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ

في ذهابه فقط تواضعا لسيده الذى هو ذاهب لعبادته واغتناما لتحريمه على النار لقوله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار وشأن المائى الاغبرار واغبرار قدم

الراكب نادر فالاغبرار لازم للمائى عادة وأما في رجوعه فلا يندب له المشى لاقضاء اذكروا العبادة (و) نذب (تهجير) أى ذهاب لها في الهجرة أى شدة الحرويكه التبكير خشية الرياء ولمخالفة عمل السلف الصالح من النبي والخلفاء بعده وسائر الصحابة والتابعين وذلك في الساعة السادسة للنقمة في الحديث الى الساعات أى الأجزاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الله ذكر (و) نذب للامام (اقامة أهل السوق) أى أمرهم بالقيام وترك البيع والشراء (مطلقا) عن التقييد بمن تازمهم الجمعة (بوقت) خطبة الجمعة وصلاته (ها) من جلوس الامام على المنبر الى سلامه من الصلاة (و) نذب (سلام خطيب) عن الجماعة الذين في المسجد (لخروجه) على الناس للخطبة أى عنده (لا) يندب سلامه عند انتهاء (صعوده) على المنبر فيكره ولا يجب رده لانه معدوم شرعا فهو كالمعدوم حسا (و) نذب (جلوسه) على المنبر (أولا) أى عقب صعوده الى فراغ الأذان (و) جلوسه (بينهما) أى الخطبتين للفصل بينهما والاستراحة وهذا من السهو لان الجلوس الاول سنة على المشهور والثانى سنة اتفاقا بل قيل بفرضيته (و) نذب (تقصيرها) أى الخطبتين (والثانية أقصر) من الأولى ندبا (و) نذب (رفع صوته) بهما للمبالغة في الاسماع والجهر شرط في صحتها (و) نذب (استخلافه لمذر) حصل له فيها أو بعدها (حاضرها) في الخطبة هذا محل الندب وأصل الاستخلاف مندوب من الامام وواجب من المأمومين ان لم يستخلف الامام (و) نذب (قراءة في أولاهما) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى يأبها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله تعالى فوزا عظيما (و) نذب (ختم الثانية ييغفر الله لنا ولكم وأجزأ) أى كفى في حصول المندوب

أن يقول في ختمها بدل يغفر الله لنا ولكم (اذكروا الله يذكركم) والاول أفضل (و) ندب (توكؤ) أى استناد حال الخطبة (على كقوس) وادخلت الكاف السيف والعصا (و) ندب (قراءة) سورة (الجمعة) في الركعة الاولى (وان لـ) شخص (مسبوق) بها فيقرأها في قضاؤها وان لم يقرأها الامام (وهل أتاك) في الركعة الثانية (وأجاز) الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ب) الركعة (الثانية) أى فيها (بسبح) اسم ربك الأعلى (أو المنافقون) فيخير بين الثلاثة (و) ندب (حضور مكاتب) للجمعة وان لم يأذن له سيده لانه أحرز نفسه وماله (و) ندب حضور (صبي) ليعتادها وان لم يأذن له وليه ومسافر لاضرر عليه في حضورها (و) ندب حضور (عبد) قن (و) عبد (مدبر) أى معلق عتقه على موت سيده (أذن) لها (سيدها) في حضور الجمعة (وأخر) ندبا (الظهر) معذور بطريق مبيح التخلف عن الجمعة (راج زوال عذره) قبل صلاتها كمحبوس ظن الخلاص ومسافر ظن القدوم ومريض ظن العافية (والا) أى وان لم يرجه قبلها بان تحقق أو ظن استمراره الى فواتها (فله التعجيل) للظهر على جهة الاولوية ليدرك فضيلة أول الوقت لكن عقب فراغ الجمعة (وغير المعذور) الذى لزمته الجمعة ولو لم تنعقد به كقيم في بلد الجمعة أربعة أيام أو خارج عن بلدها بكفر سخر من النار (ان صلى الظهر) حال كونه (مدركا) أى محصلا (ركعة) من الجمعة مع الجعاعة على فرض سعيه لها تحقيقا أو ظنا (لم تجزه) ظهره في براءة ذمته من الواجب عليه ويعيدها ظهر ابدا ان لم تمكنه الجمعة والالزمته وهذا مبني على ان الجمعة فرض يومها والظهر بدل عنها في الفعل فالواجب عليه الجمعة وهو مذهب ابن القاسم وأشهب وعبد الملك وقال ابن نافع غير المعذور ان صلى الظهر مدركا ركعة (٩٧) تجزئه اذ كيف يعيدها ربعا وقد صلاها أو بعاء أو ما من لم تجب عليه

فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك الركعتين (ولا يجمع الظهر) في جماعة من فاته الجمعة مع الجماعة أى يكره (الاذوعنر) كثير الوقوع كمرض وجبس وسفر فيسن لهم الجمع ويندب تأخيرهم

اذكروا الله يذكركم وتوكؤوا على قوس وقراءة الجمعة وإن لم يسبق وهل أتاك وأجاز بالثانية يسبح أو المنافقون وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدبر أذن سيدهما وأخر الظهر راج زوال عذره والا فله التعجيل وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه ولا يجمع الظهر الا ذو عذر واستؤذن إماماً ووجبت ان منع وأمنوا والا لم تجز وسن غسل متوصل بالرواح ولو لم تلزمه وأعاد ان تمذى أو نام اختياراً لا لاكل خف وأجاز تخط قبل جلوس الخطيب

(٩٣ - جواهر الاكليل - اول) عن صلاة الجمعة واخفاء جماعتهم فلا يؤذنون ولا يجمعون في مسجد لمراتب لئلا يتهموا بالزهد في صلاة الجمعة (واستؤذن) في ابتداء اقامتها ببلد مستوف لشروطها لاجتماع فيه (امام) أى سلطان أو نائبه فان أذن فيها أبر سكت وجبت عليهم (ووجبت) صلاة الجمعة على أهل البلد المستوفين شروطها (ان منع) الامام اقامتها فيه (وأمنوا) أى لم يخافوا من ضرره (والا) أى وان لم يأمنوا وصلوا الجمعة مع منعه (لم تجز) بضم فسكون أى لم تصح ويعيدونها ظهراً لان مخالفتها لا تحل وما لا يحل لا يكفي عن الواجب كذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال البناءى الذى حصله أبوزيد القاسم واختاره السنائى انه اذا منع الامام اقامته اجتهدا بأن شروط وجوبها غير متوفرة فيهم وجبت طاعته ولا تحل مخالفتها ولو آمنوا وان خالفوه وصلوها فلا تجزهم ويعيدونها أبدأ وار منعهم جوراً فان آمنوا بسنة وجبت عليهم والا فلا تجوز لهم مخالفتها ولكن ان خالفوه وصلوها فاتها تجزيمهم وعلى هذا يحمل كلام المصنف ويقرأ قوله والا لم تجز بفتح فضم من الجواز أى واذا وقع أجزأهم اه (وسن) لم يرد صلاة الجمعة (غسل) صفته كصفة غسل الجنابة (متصل بالرواح) أى الذهاب الى الجامع ولو قبل الزوال يغتفر يسير الفصل لانه للصلاة لليوم ان كان مردها تازمه بل (ولو لم تازمه) كعبد ومسافر وامرأة (وأعاد) للغسل غسله استئنا لبطلانه (ان تمذى) أى كل بعده للفصل بينه وبين الرواح للجامع (أو نام اختياراً) لاغلبة فلا يعيده ما لم يطل وكذا ان أكل أو نام اختياراً في المسجد أو في حال سعيه اليه في عربة مثلاً والذى ينبغي تقييد الاكل بالاختيار أيضاً فالغلوب على أحدهما لا يعيد (لا) يعاد الغسل (لاكل خف) أى قل خارج المسجد قصره الاغتفار على خفيف الأكل يستلزم ان النوم الخفيف لا يقتدر وكلام ابن حبيب يفيدانه لافرق بين الاكل والنوم الخفيفين (وأجاز) لداخل للمسجد (تخط) للصوف لفرجة وكره لغيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الأولى ومفهوم قبل عدم جوازه بعدوه وكذلك ولو لفرجة ويجوز

بعد الخطبة وقبل الصلاة ولولغير فرجة كالمنى بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) بيد أو ثوب (فيها) أى الخطبة لجالس لاستماعها (و) جاز (كلام بعدها) أى الخطبة (ل) ابتداء إقامة (الصلاة) وكره حينها وبعدها للاحرام وحرمة بعد احرام الامام أفاده عقب البناني الذي يدل عليه نقل المواق والخطاب جواز الكلام حين الإقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وروى عن عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهما كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجى الرجل طويلا قبل أن يكبر وأما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على كراهته الا أن يشوش على غيره فيحرم (و) جاز (خروج) معذور من المسجد (كمحدث) وراعى حال الخطبة لازالة المانع (بلا اذن) من الخطيب هذا عبط الجواز فلا ينافى ان الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الاولى لان تركه مندوب (اقبال على ذكر) من تسبيح وتهليل أى فعله حال الخطبة (قل سرا) ومفهوم قل منع الكثير مطلقا ومفهوم سرا منع الجهر باليسير وشبهه في مطلق الجواز فقال (كتأمين) أى قول آمين (وتعوذ) أى قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأدخلت الكاف الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (عند) ذكر (السبب) لهما والمراد بالجواز هنا الندب (كحمد فاطم) حال كون التأمين وما بعده (سرا) والمفهوم منه عدم جوازها جهرا وهذا على قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يفعلان الاسرا والجهر بهما ممنوع (و) جاز (نهي خطيب) عن منكر رآه حال خطبته نحو لا تتكلم لمن تكلم أولا تتخط لمن تخطى (و) جاز (اجابته) أى الخطيب بانه ترك ما أمر به أو فعل ما نهى (٩٨) عنه لعنر لقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب لسليك أصليت فقال لا فقال عليه الصلاة

والسلام قم فصل ركعتين فتجوز فيهما (وكره) للخطيب (ترك طهر) أصغر أو أكبر (فيهما) أى الخطبتين فليست الطهارة شرطا في صحتهما نعم هي شرط كمال وان حرم عليه للكت في المسجد ان كان

واحْتِباءُ فِيهَا وَكَلَامٌ بَعْدَهَا لِلصَّلَاةِ وَخُرُوجٌ كَمُحْدَثٍ بِلا إِذْنٍ وَأَقْبَالَ عَلَى ذِكْرِ قُلِّ سِرًّا كَتَأْمِينَ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ ذِكْرِ السَّبَبِ كَحَمْدِ فَاطِمَةَ سِرًّا وَنَهَى خَطِيبٍ أَوْ أَمْرَهُ وَإِجَابَتَهُ وَكَرِهَ تَرْكَ طَهْرِهِ فِيهِمَا وَالْعَمَلُ يَوْمَهَا وَيَتَّبِعُ كَمَبْدٍ يَسُوقُ وَقْفَهَا وَتَقْفُلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ وَحُضُورُ شَابَةٍ وَسَقَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ وَجَازَ قَبْلَهُ وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتَيْهِ بَقِيَامِهِ وَيَنْهَى وَلَوْ لغير سَامِعٍ إِلَّا أَنْ يَلْفُو قَلَى الْمُخْتَارِ وَكَسَلَامٍ وَرَدَّ وَنَهَى لِأَخٍ

جنباً (و) كره ترك (العمل يومها) أى الجمعة ان قصد به تعظيم اليوم كسبت اليهود وأحد النصارى فان كان للراحة جاز وحصله (و) كره (بيع كعب) ومسافر عن لاتألمه الجمعة أى تعامل مع مثله (بسوق وقتها) أى الجمعة من ابتداء الجلسة الاولى الى السلام وأما من تألمه فيحرم عليه البيع وقتها ولو بغير سوق (و) كره (تنفل امام قبلها) أى الجمعة حيث دخل لرقى النبر فان دخل قبل وقته أولا تتظار الجاعة نذبت له التحية (أو) تنفل (جالس) في المسجد يقتدى به (عند الاذان) الاول ومفهوم جالس جواز له داخل وهو كذلك (و) كره (حضور شابة) غير مخشية الفتنة ويحرم لمخشيتها (و) كره لمن تألمه (سفر بعد الفجر) يومها وروى عن ابن زياد وابن وهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه إباحته لعدم خطابه بها (وجاز) السفر (قبله) أى الفجر (وحرمة) سفر من تألمه (بالزوال) الا أن يعلم ادراكها ببلد بطريقه أو يخشى على نفسه أو ماله بذهاب رفقته وسفره وحده (ككلام) من غير الخطيب وبجيبه (في) حال (خطبته) لا حال جلوسه قبلهما حال كونهما (بقيامه) أى الخطيب (و) في حال جلوسه (بينهما) أى الخطبتين لسمعتهما بل (ولو لغير سامع) لبعدا وصمم ان كان بالجامع أو رحبته لا خارجهما ولو سمع ومثل الكلام الأكل والشرب وتحريك ماله صوت كورق وثوب جديد وسبحة قاله عقب البناني وفيه نظر اذ اراجع حرمة الكلام وقت الخطبة سواء كان في المسجد أو رحبته أو خارجا عنهما بأن كان بالطريق المتصلة به سواء سمع الخطبة أو لم يسمعها (الا أن يلفو) أى يتكلم الخطيب بكلام لاغ خارج عن نظام الخطبة ككسح من لا يجوز مدحه وسب من لا يجوز سببه (على) القول (المختار) للخمى من الخلاف وهو قول مالك وعبد الملك وابن حبيب رضى الله تعالى عنهم ومقابلته لمالك أيضا لا يبنى الكلام حال نعو الامام (وكسلام) فيحرم حال الخطبتين (ورده) فيحرم حالهما ولو بإشارة وهل ابن هارون عن مالك جواز رده بالإشارة وأنكره في التوضيح (ونهى) شخص (لاغ) فيحرم



من غير الخطيب بأن يقول له اسكت لحديث اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة انصت فقد لغوت رواه الشيخان في صحيحيهما (وحصيه) أى رعى الاغنى بالحصاء زجرا له أى يحرم (واشارة له) بأن يسكت أى يحرم (وابتداء صلاة) نافذة فتحرم (ب) مجرد (خروجه) أى الامام للخطبة على جالس في المسجد قبل خروجه ويقطع سواء أحرم بهما عامدا أو جاهلا وأناسيا عقد ركعة أولا بل (وان لداخل) المسجد حال خروج الامام للخطبة أو بعده ويقطع ان أحرم بهما عامدا ولو عقدر كمة لان أحرم بهما ناسيا أو جاهلا فلا يقطع ولولم يعقد ركعة وقيل يجوز النفل للداخل كمنهيب الشافعي رضى الله تعالى عنه لحديث سليك القطعاني وتأوله ابن العربي بأنه كان فقيرا ودخل يطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة ليتفطن الناس له فيصدقوا عليه على انه لم يصحبه عمل فهو منسوخ (ولا يقطع) للتنفل (ان دخل) الخطيب للخطبة وهو مبتلس بها ولو علم دخوله قبل تمامها (وفسخ بيع) وقع من تازمه الجمعة ولو مع من لم تازمه (واجارة) كذلك وهو عقد معاوضة على منفعة وأراد بهما يشمل الكراء (وتولية) وهو ترك مبيع لغير بائنه بمنه (وشركة) وهو ترك بعض مبيع لغير بائنه بمحصة من ثمنه (واقالة) وهو ترك البيع لبائنه بمنه (وشفعة) وهو أخذ شريك في عقار ما باعه شريكه منه بمثل ثمنه (بأذان ثان) أى عند الشروع فيه وهو الذي عقب جلوس الخطيب على المنبر الى السلام من الصلاة (فان فات) للبيع بيد المشتري بتغير قيمته (ف) لا يفسخ وتازمه (القيمة) للمبيع معتبرة (حين القبض) للمبيع من بائنه ومحل حرمة البيع ما لم يحتج لشراء ماء للوضوء والا فيجوز له الشراء (كالبيع الفاسد) أى بسبب وقوعه عند الأذان الثاني وانظر ما فائدة هذا التشبيه بعد تسمي الحكم (٩٩) (لا) يفسخ (نكاح) بأذان ثان وان حرم (وهبة) وهو تملك ذات

وَحَصْنِهِ أَوْ إِشَارَتَهُ لَهُ وَإِبْدَاءَ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ وَإِنْ لِدَاخِلِهِ وَلَا يَقْطَعُ أَنْ دَخَلَ  
وُفْسَخَ بَيْعُهُ وَإِجَارَةُ وَتَوَلِيَّةٌ وَشَرِكَةٌ وَإِقَالَةٌ وَشُفْعَةٌ بِأَذَانٍ ثَانٍ فَإِنْ قَاتَ فَالْقِيَمَةُ  
حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ لَا نِكَاحَ وَهَبَةٌ وَمَسَدَقَةٌ وَعُدْرَتُهُ كَهَا وَالْجَمَاعَةُ  
شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جَذَامٌ وَمَرَضٌ وَغَيْرُ بَعْضٍ وَاشْرَافٌ قَرِيبٌ وَنَحْوُهُ وَخَوْفٌ عَلَى  
مَالٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُمَيَّرٌ وَغَيْرُهُ

بلا عوض لوجه المعطى  
بالفتح (وصدقة) وهو  
تمليك ذات بلا عوض  
لثواب الآخرة (وكتابة)  
أى عتق على مال مؤجل  
على الرقيق (وخلع) أى

طلاق بعوض (وعذر) إباحة (تركها) أى الجمعة (و) ترك الصلاة مع (الجماعة شدة وحل) بفتح الواو والحاء المهملة جمعه أو حال وهو ما يحمل وسط الناس على خلع اللداس (و) شدة (مطر) وهو ما يحمل وسط الناس على تغطية الرأس (و) شدة (جذام) فالجذام اليسير ليس من اعذارها ومحل جعل الجذام الشديد عنرا مسقطا على رأى سحنون غير مسقط على رأى ابن حبيب اذا لم يجد موضعا ينزل فيه عن الناس تصح فيه الجمعة بحيث لا يتضرر به الناس ولو طريقا متصلا والواجب عليه اتفاقا لا مكان الجمع بين حق الله تعالى وحق عباده (ومرض) يشق معه الحضور للجمعة والجماعة ماشيا وراكبا وان لم يشتد ومنه كبر السن الذى يشق الاتيان معه ماشيا وراكبا (ومريض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه بتركه وحده الضيعة أو لقريب خاص كولد ووالد وزوج ولو مع وجود من يقوم به ولولم يخش على الضيعة بتركه (واشراف) أى قرب شخص (قريب) من الموت (و) اشراف (نحوه) أى القريب كصديق ورقيق وأولى موته وكذا شدة مرضه وان لم يشرف فلو نص على شدة مرضه لفهم منه الاشراف بالأولى (وخوف على مال) له بالولولغيره وهو الذى يجحف بصاحبه وكذا الخوف على العرض كقذف من سفيه أو الدين كالزامة بقتل شخص أو ضربه ظلما (أو حبس أو ضرب) أى الخوف منهما (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند اللخمي من الخلاف فالأولى المختار (أو حبس) مدين (معسر) أى فى الباطن وظاهره الملاء فخاف ان يخرج يحبس فى الدين الذى عليه حتى يثبت عسره فيباح له التخلف عن الجمعة والجماعة فى أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه واختاره اللخمي وابن رشد لانه مظلوم فى الباطن وان حكم عليه بحق وقال سحنون لا يبعد هذا عنرا لان الحكم عليه بالحبس حتى يثبت عسره حكم بحق وأما من ثبت عسره فلا يباح له التخلف اذا عذر له فلا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظاهرا دخل فيما مر فان خشى حبسه مع ثبوت عسره لفساد الحال فيباح تخلفه لانه حينئذ ظم ظاهره او باطنا (وعرى) بضم العين المهملة وسكون الراء الحطاب

عن بهرام والبساطى عدم وجود سائر للعودة زاد الخرشى التى تبطل الصلاة بكشفها (ورجا) بالمد أى ظن (عفو قد) أى قصاص وجب عليه بجنايته على مثله بقتل أو قطع باختفائه وتخلفه عن الجمعة والجماعة وكالقدود حد القذف قبل بلوغ الامام (وأكل كنوم) وبصل وكل ذى رائحة كريهة (كريح عاصفة) أى شديدة (بليل) فتبيح التخلف عن جماعة العشاء لشدة المشقة ومفهوم بليل أنها لا تبيحه نهرا عن الجمعة ولا عن غيرها وكذا البرد والحر مالم يشتد اجدا والا كانا عذرا مبيحا للتخلف كالزحمة الشديدة (لا) يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة ابتداء بـ (هرس) بكسر العين المهملة أى عروس هذا هو المشهور وقيل يبيحه لان لها حقا فى اقامته عندها سبعا ان كانت بكرا وثلاثا ان كانت ثيبا (أو عصى) اذا كان يهتدى بنفسه أو له من يقوده ولو بأجرة لا تجحف به والا فيباح له التخلف (أو شهود عديد) مع الامام من أهل القرى الخارجين عن المصر بكفر سخ وفاق يوم الجمعة فلا يبيح التخلف عنها ولا عن الجماعة ان لم يأذن لهم الامام فى التخلف بل (وان أذن) لهم (الامام) فى التخلف عن الجمعة والجماعة اذ لاحق له فيه انما هو لله وحده

**﴿فصل﴾** فى صلاة الخوف (رخص لقتال جائز) أى غير محرم بأن كان واجبا كقتال الكفار والمخار بين القاصدين الدم أو الحريم أو مباحا كقتال مريد للمال منهم (أمكن تركه) أى القتال (لبعض) من جماعة الامام لكون البعض الآخر يكفى فى مقاومة العدو (قسمهم) أى جماعة الامام أول المختار ان أسوا من انكشافه فيه وان ترددوا فيه وسطه وان رجوه آخره (وان) كانوا (وجاه) أى مواجى (القبلة) بأن كان العدو جهتها خلافا لمن قال بعدم قسمهم حينئذ وصلاتهم جماعة واحدة (أو) كان المسلمون راكبين (على دوابهم) (١٠٠) فيصلون بالايام حينئذ للضرورة فهى مستثناة من كون المومى لا يقتدى بموم

ورجا عفو قود وأكل كنوم كريح عاصفة بليل لا هرسي أو عصى أو شهود عيده وان أذن الإمام

**﴿فصل﴾** رخص لقتال جائز أمكن تركه ليمضي قسمهم وان وجاه القبلة أو على دوابهم قسمين وعلمهم وصلى بأذان وإقامة بالأولى فى الثنائية ركة وإلا فركعتين ثم قام ساكنا أو داعيا أو قارئا فى الثنائية وفى قيامه ينيرها تودد وأنتم الأولى وانصرفت ثم صلى بالثانية ما بقى وسلم فأنتموا لأنفسهم ولو صلوا بإمامين أو بمض فذا جاز وإن لم يمكن أخرؤا لآخر

ومفعول قسمهم الثانى (قسمين وعلمهم) أى الامام صفتها وجوبا ان جهلوا أو خاف تخليطهم لشدة الهول والافندبا (وصلى) الامام (بأذان وإقامة) أى عقبهما (بـ) الطائفة (الأولى فى) الصلاة (الثانية) كصبح

الاختيارى

وجمعة ومقصورة (ركعة) والطائفة الأخرى تقابل العدو (والا) أى وان لم تكن الصلاة ثنائية بأن كانت ثلاثية أو رباعية (فـ) يصلى بالأولى (ركعتين) ويتشهد بها (ثم قام) الامام والطائفة تأتم به فى القيام فاذا استقل قائما فارقه بالنية حال كونه (ساكنا أو داعيا) بالنصر على العدو (أو قارئا فى) الصلاة (الثانية) اتفاقا أو على المشهور (وفى قيامه) أى لامام لا تنتظر الطائفة الثانية ساكنا أو داعيا (بغيرها) أى الثنائية من ثلاثية ورباعية وهو قول ابن القاسم ومطرف وابن وهب ومذهب المدونة واستمراره جالس ساكنا أو داعيا ويشير للطائفة الاولى بالقيام عند تمام تشهده وهو قول ابن وهب أيضا وابن عبد الحكم وابن كنانة وحكاية الاتفاق على القيام فى الثنائية والخلاف فى غيرها طريقة ابن بشر وعياض وهى الاصح لموافقتها المدونة وطريقة ابن بزيمة تحكى الخلاف فى الثنائية والاتفاق على الجلوس فى غيرها (تردد) للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين فابن بشر وعياض نقل عن المتقدمين الخلاف فى قيامه فى غير الثنائية ونقل ابن بزيمة عنهم الاتفاق على عدمه فى غيرها (وأنتم) الطائفة (الأولى) صلاتها افذا (وانصرفت) لقتال العدو (ثم صلى بـ) الطائفة (الثانية) عقب اقتدائها به (ما بقى) من الصلاة وهى ركة فى الثنائية والثلاثية وركعتان فى الرباعية (وسلم) الامام من الصلاة (فأنتموا) صلاتهم (لأنفسهم) افذا فان امهم أحدهم بطلت عليهم لانه لا يقتدى بإمامين فى صلاة فى غير الاستخلاف (ولو صلوا) أى القوم المقاتلون قتالا جائزا جماعتين متعاقبتين (بإمامين) جاز أى صح مع الكراهة لمخالفة السنة (أو) صلى (بعض) منهم (فذا) وبعض آخر بإمام أو صلوا كلهم افذا (جاز) أى مضى فلا تعاد الصلاة وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض بأن توقفت مقاومة العدو على الجميع (أخروا لآخر) الوقت ان رجوا انكشاف العدو فيه وان أسوا منه فيه صلوا

صلاة التحام في أوله وان ترددوا أخروا لوسطه كذا في النص زاد المصنف من نفسه (الاختياري) واستظهر ابن هارون الضروري والذي قاله المصنف أقعد قياسا على راجي الماء (و) ان لم ينكشف وبقي من الوقت ما يسع الصلاة (صلاوا إيماء) اذ اذا ان لم يمكنهم الركوع والسجود سواء كانوا راكبين أو راجليين لم يشقة الاقتداء في تلك الحالة (كان دهمهم) بفتح الدال والماء أي هجم عليهم (عدو بها) أي وهم متلبسون بالصلاة فان أمكن بعضهم ترك القتال قطعت طائفة لقتال العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية معه بانبا على ما فعله ركعة في الثانية وركعتين في غيرها على نحو ما تقدم وان لم يمكن بعضهم تركه صلوها أذا اذا على حسب استطاعتهم مشاة وركبانا بإيماء ان لم يقدروا على الركوع والسجود (وحل) في صلاة الالتحام ما حرم في غيرها (للضرورة) منه (مشى) وجرى (وركض) بقدم لدابة (وطعن) في العدو برمح أو غيره (وعدم توجه) للقبلة (وكلام) اجنبي لغير اصلاحها احتيج له في القتال من تحذير واغراء وأمر ونهى (وامساك ملطخ) بدم أو غيره (وان أمنوا) أي حصل لهم الامن من العدو وهم متلبسون (بها) سواء كانت صلاة قسمة أو التحام (أتمت صلاة أمن) ففي صلاة للمسايفة يتم كل منهم صلاته فذا وفي صلاة القسم ان حصل الامن مع الاولى استمرت معه ودخلت الثانية معه على ما رجح اليه ابن القاسم بعد قوله تصلي الثانية بامام آخر ولا تدخل معه لانه لما أحرم بصلاة خوف وأتمها صلاة أمن صار كمن أحرم جالسا ثم قدر على القيام بعد ركعة فلا يحرم أحد قائما خلفه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوبا من لم يفعل لنفسه شيئا ومن فعل لنفسه شيئا انتظر الامام حتى يلحقه واقضى به في الباقي ولو السلام وان حصل مع الثانية صحت صلاة التي أتمها لنفسه (١٠١) (و) ان حصل الامن (بعد) اتمام (بها)

بصفة صلاة الخوف (بلا)  
اعادة) عليهم وشبهه في نفي  
الاعادة فقال (كسواد)  
أي جمع من الناس (ظن)  
بضم الظاء عند رؤيته  
(عدوا) فصلا صلاة خوف  
على وجه القسم أو الالتحام  
(فظهر نفيه) فلا تعاد (وان  
سها) الامام (مع) الطائفة  
(الاولى سجدت بعد اكالمها)

الاختياري" وصلوا إيماء كأن دهمهم عدو بها وحل للضرورة مشى وركض  
وطعن وعدم توجه وكلام وإمساك ملطخ وان أمنوا بها أتمت صلاة أمن  
وبعد ما لا إعادة كسواد ظن به عدوا فظهر نفيه وإن سها مع الأولى سجدت  
بعد كالمها وإلا سجدت القبلي معه والبعدي بعد القضاء وان صلى في ثلاثية  
أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى والثالثة في الرباعية كغيرهما صلى  
الأرجح وصحح خلافة  
﴿فصل﴾ سن لعيد

صلاتها القبلي قبل السلام والبعدي بعده (والا) أي وان لم يكن المخاطب بالسجود لسهو الامام الاولى بل الثانية (سجدت القبلي  
معه) قبل قيامها للقضاء (و) سجدت (البعدي بعد القضاء) وبعد سلامها فان سجدت مع الامام قبل القضاء بطلت (وان صلى)  
الامام (في) صلاة (ثلاثية) وهي المغرب (أو) في صلاة (رباعية) كظهر نامة (بكل) من الطوائف الثلاثة أو الاربعة (ركعة  
بطلت) صلاة الطائفة (الاولى) لمفارقتها الامام في غير محل المفارقة (و) كذا صلاة الطائفة (الثالثة في) الصلاة (الرباعية)  
لهذه العلة ومفهوم الاولى والثالثة في الرباعية صحة صلاة الثانية مطلقا أي في ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وكذا تصح صلاة  
الطائفة الثالثة في الثلاثية لموافقتهم بها سنة صلاة الخوف وكذا صلاة الطائفة الرابعة في الرباعية كصلاة الامام وشبهه في البطلان  
فقال (ك) صلاة (غيرها) أي غير الاولى والثالثة في الرباعية وغيرها هو الامام والثانية مطلقا أي في ثنائية أو ثلاثية أو  
رباعية والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية (على) القول (الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف بين ابن الماجشون ومطرف  
وأصبغ وبين سحنون فالامام سحنون يقول تبطل صلاة الجميع الامام وبقي الطوائف بخلافه الكيفية المشروعة للضرورة وأصبغ  
وابن الماجشون ومطرف هؤلاء الثلاثة يقولون بصحة صلاة الطائفة الثانية مطلقا والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية كصلاة الامام  
وأشار بقوله (وصحح خلافة) الى تصحيح ابن الحاجب قول ابن الماجشون ومن معه من قصرهم البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في  
الرباعية دون ما عداها وادون الامام والى رجحانه أشار المصنف به بالتقديم

﴿فصل﴾ في صلاة العيد (سن لعيد) أي فيه أو لأجله أي جنسه الصادق بالنظر والأضحى وليس أحدهما أوكد من  
الآخر وبأوه بدل عن واو لكونها اثر كسره مشتق من العود لعوده ولا يرد ان سائر الايام كذلك لان علة التسمية لا تستلزمها

لأنها مجرد مناسبة وكان قياس تكبيره بالواو لردده للأصل وعدلوا عنه الى تكبيره بالياء دفعا لالتباس جمعه بجمع عود وأول عيد صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثانية الهجرة (ركعتان لمأمور الجمعة) أمر بإحباب لان الشيء اذا أطلق انصرف الى أكماله فلا تسن لعبد ولا امرأة ولا صبي ولا مسافر ولا خارج عن كفرسخ ووقتها (من حل النافلة) أى جوازها (لازوال) هذا بيان للوقت الذى لا كراهة فيه ووقت صحتها بتمام طلوع الشمس كغيرها من النوافل (ولا ينادى) لفعلها بنحو (الصلاة جامعة) أى يكره لعدم ورود ذلك وصرح ابن ناجي وابن عمر وغيرهما بأنه بدعة وما ذكره الحرثي بأنه جائز غير صواب وما ذكره من أن الحديث ورد بذلك فيها فهو مردود بأنه لم يرد في العيد وانما ورد في الكسوف كما في التوضيح والوقا وغيرهما نعم نقل للوقا أول باب الاذان أن عياضا استحسن أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن المصنف لم يعرج عليه اهـ بن (وافتح) صلاة العيد (بسبع تكبيرات) قبل القراءة متبسة (ب) تكبيرة (الاحرام) ومفهوم سبع بالاحرام عدم الزيادة عليها فان اقتدى مالمكى بشافعى يكبر في الاولى ثمانيا بالاحرام فلا يتبعه في التكبيرة الثامنة وعدم النقص عنها فان اقتدى بحنفى يكبر في الاولى أربعين قبل القراءة وفي الثانية ثلاثا عقبها فلا يتبعه في النقص ولا في التأخير (ثم) افتتح في الركعة الثانية قبل القراءة (ب) خمس (تكبيرات) (غير) تكبيرة (القيام) حال كون التكبير (موالى) بضم الميم أصله مواليا بفتح اللام والياء فأبدلت الياء ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين فلا يفصل بين افراده (الا ب) بقدر (تكبير) للوتم بلا قول (من) الامام حال فصله (١٠٣) بقدر تكبير للوتم أى يكره سواء كان تسبيحا أو غيره (وتحرأ) أى

رَكَعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ وَلَا يُنَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً  
وافتتح بسبع تكبيرات بالاحرام ثم بخمس غير القيام موالى الأ بتكبير  
الوتم بلا قول وتحراء مؤتم لم يسمع وكبر ناسيه ان لم ير كعب وسجد بعده  
والا تهادى وسجد غير المؤتم قبله ومدرك القراءة يكبر فمدرك الثانية يكبر  
خمسا ثم سبعا بالقيام وإن فاتت قضى الأولى بست وهل ينير القيام تأويلان ونُدب  
إحياء ليلته وغسل

تكبير الامام (مؤتم لم) يسمع تكبير الامام لعبد أو صم (وكبر ناسيه ان لم يركع) أى لم ينحن للركوع فان انحى له ورجع للتكبير عامدا بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد) الآتى بالتكبير

الذى أعاد القراءة عقبه (بعده) أى السلام لزيادة القراءة التى قدمها على التكبير فان لم يعد القراءة وبعد عقبه فلا يسجد وصلاته صحيحة اذ لم يفته الا مندوب تقديم التكبير عليها (والا) بان ركع قبل تذكر التكبير للنسي (تهادى) فى ركوعه وجوبا ولا يرجع منه التكبير لقوات تداركه بشروعه فى انحناء الركوع فان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد غير المؤتم) من امام وفذ (قبله) أى السلام للنقص بترك التكبير كلا أو بعضا ولو تكبيرة واحدة لانها سنة مؤكدة ومفهوم غير الوتم ان المؤتم الذى ترك التكبير كله أو بعضه وأتى به امامه وتذكره فى الركوع أو بعده فلا يسجد لان الامام يحمله عنه (ومدرك) أى ومسبوق محرم خلف الامام حال (القراءة) للفتحة أو السورة فى الركعة الاولى أو الثانية (يكبر) أى يأتى بالتكبير استنانا وأولى مدرك بعض التكبير فيتبعه فيما أدركه منه ثم يأتى بما فاتته منه ولا يأتى به فى خلال تكبير الامام (فمدرك) قراءة الركعة (الثانية يكبر خمسا) غير تكبيرة الاحرام بناء على انها آخر صلاته وعلى انها أولها يكبر سبعا بالاحرام (ثم) يكبر فى قضاء الركعة الاولى (سبعا) تكبيرة (القيام) كذا قال ابن القاسم (وان فاتت) الثانية المسبوق بأن اقتدى بالامام عقب رفعه من ركوعها (قضى) الركعة (الأولى بست) من التكبيرات (وهل ينير) تكبيرة (القيام) فيكون سبعا بها أو الست فقط ولا يكبر للقيام فيه (تأويلان) اى فهما للشارحين فى قول أبى سعيد من أدرك الجلوس كبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام ما بقى من التكبيرات فسر ابن القاسم بست ففهمه ابن رشد وسند على الاول لان الست هى التكبير للخص بالعيد ثم تكبيرة يقوم بها لا تختص به لان ذلك حكم سائر الصلوات فاذا اعتدل قائما أتى بتكبير العيد هو ست وفهمه عبدالحق واللعلى على الثانى عبدالحق هو الست فقط (وندى احياء ليلته) أى العيد بالعبادة من صلاة وقراءة قرآن وذكر لقوله صلى الله عليه وسلم من أحيأ ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يميت قلبه يوم يموت القلوب (و) ندب (غسل) كغسل الجنابة

و يدخل وقته بأول السدس الأخير من الليل (و) ندب (بعد) صلاة (الصبح) ورجع سند والخمى والفاكهاني سنينه ولا يشترط اتصاله بالعدو الى الصلاة لانه لليوم لاهبا (وتطيب وتزين) كذلك بالثياب الجديدة (وان لغير مصلى) ولا ينبغي ترك اظهار الزينة والتطيب في الاعياد مع القدرة عليها تقشفا لانه بدعة ولان الله تعالى جعلها أيام فرح وسرور وزيينة للمسلمين وورد أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ولا ينكر لعب الصبيان فيها وضرب الدف فقد ورد اقراره من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومشى في ذهابه) للمصلى لانه عبد ذاهب لخدمة مولاه فطلب تواضعه رجاء اقباله عليه واحسانه اليه ولا يندب ذلك في رجوعه لافراغ العبادة وندب رجوع من طريق أخرى لشهادتهما والتصدق علي فقرائهما واغظة لاهل الدمة فيهما ولذا طلب الخروج للصغراء مع اظهار الزينة (و) ندب (فطر قبله) أى الخروج الى المصلى (في) عيد (الفطر) مبادرة بامتثال أمر الله تعالى الذى أوجب صوم يوم وفطر الذى يليه (و) ندب (تأخير) أى الفطر (في) عيد (النحر) ليفطر على زيادة كبد أضحيتته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وألحق من لا يضحى بمن يضحى حفظا لسنة (و) ندب (خروج) لصلاة العيد (بعد) طلوع (الشمس) هذا مصب الندب وأصل الخروج سنة لمن قربت داره والا فيخرج بقدر ما يدرك الصلاة (و) ندب (تكبير فيه) أى الخروج بقوله الله أكبر ثلاثا (حينئذ) أى حين كونه بعد الشمس (لا) يندب التكبير حال خروجه (قبله) أى طلوع الشمس لانه للصلاة فلا يشرع قبل وقتها (ومصحح خلافه) أى صحيح ابن عبد السلام من الخلاف التكبير حال خروجه قبل الطلوع لما في البسوط عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من دخول (١٠٣) وقت التكبير بمجرد الفراغ من صلاة

الصبح (و) ندب (جهر به) أى التكبير باسراع من يليه (وهل) ينتهى التكبير (لجىء الامام) للمصلى (أو لقيامه للصلاة) أى احرامه بها قاله الاجهورى وقال العدوى أى دخوله في محل صلاته الخاص به وان لم يدخل في

وبعد الصبح وتطيب وتزين وان لم يصر مصليا ومشى في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه وجهر به وهل يجىء الامام أو لقيامه للصلاة تأويلان ونحوه اضحيتته بالمصلى وإيقاعها به الأيمكة ورفع يديه في أولاه فقط وقراءتها بكسبج والشمس وخطبتان كالجُمعة وسامعها واستقباله وبعديتهما وأعيدتا ان قدمتا واستفتاح بتكبير وتحللها به بلا حذر وإقامة من لم يؤمر بها أو فاتته وتكبيره

الصلاة بالفعل (تأويلان) أى فهمان لشارحيها الاول لابن بونس والثانى للخمى (و) ندب للامام (نحر أضحيتته بالمصلى) أى المحل للعد لصلاة العيد من الصغراء ليعلم الناس نحره (و) ندب (إيقاعها) أى صلاة العيد (به) أى المصلى وصلاتها بمسجد بلا ضرورة بدعة مكروهة (الابكة) فتندب في مسجد لها المشاهدة الكعبية وهى عبادة لحبر ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين (و) ندب (رفع يديه في أولاه) أى التكبير وهى تكبيرة الاحرام (فقط) فرفعهما بغيرها مكروه أو خلاف الاولى (و) ندب (قراءتها) أى صلاة العيد (بكسبج) اسم ربك الأعلى بتامها في الركعة الاولى (والشمس) وضحاها في الركعة الثانية (و) ندب (خطبتان ك) خطبتي (الجمعة) في الجلوس قبلهما وبينهما والقيام والجهر واقتصر ابن عرفة على سنتيهما ونصه خطبة العيد أثر الصلاة سنة ابن حبيب يذكر فيها أحكام زكاة الفطر في عيده والأضحية في عيدها وان أحدث فيهما تمادى لبعديتهما (و) ندب (سامعها) أى الانصات حال الخطبتين وان لم يسمع لبعده أو صمم (و) ندب (استقباله) أى ذات الخطيب حال الخطبة فلا يكفى استقبال جهته (و) ندب (بعديتهما) أى كونهما بعد الصلاة والراجح سنية البعدية (وأعيدتا) أى الخطبتان ندبا (ان قدمت) على الصلاة وقرب استئنا على للمعتمد (و) ندب (استفتاح) لهما (بتكبير) و) ندب (تحللها بلا حد) أى تحديد بسبع في الاستفتاح وثلاث في التخليل (و) ندب (إقامة) أى صلاة العيد (من لم يؤمر بها) أى الجمعة وجوبا أو العيد استئنا لعدم استيفائه شروطها كسبي ورق ومساfer وأهل قرية غير الجمعة (أو) يؤمر بها (فاتته) أى صلاة العيد مع الامام لعذر أولا فيندب له صلاتها فذا لاجماعة على الراجع (و) ندب (تكبيره) أى للمصلى ولو صبيا أو امرأة

أو مسافرا أو عبدا وتسمع المرأة نفسها فقط والد كرم بليه (أر) بكسر الهمزة وسكون اللثة أى عقب (خمس عشرة فريضة) حاضرة هذا هو للعمود وقال ابن بشر أُرست عشرة فريضة من ظهر العاشر لظهر الرابع (و) أر (سجود) سهو (ها) أى الفريضة (البعدي) ان كانت مبتدأة (من ظهر يوم النحر) وهو عاشر ذى الحجة لصبح رابعة (لا) يشرع التكبير أر (نافلة ومقضية فيها) أى الأيام الثلاثة (مطلقا) عن التقييد بكونها فاتتة في الأيام الثلاثة أو في غيرها فيكره عقبيهما (وكبر) أى أتى بالتكبير (ناسيه) أو متمعد تركه (ان قرب) بالعرف وعدم الخروج من المسجد (و) كبر (لأنك ان تركه امامه) وندب له تنبيه عليه ولو بالكلام (و) ندب (لفظه) الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو) كافى للدونة (الله أكبر ثلاثة) متواليات (وان قال) الكبير (بعد تكبيرتين لا إله إلا الله ثم تكبيرتين) مدخلا عليهما واو العطف (ولله الحمد) هذا (حسن) والأول أحسن لانه الوارد وقيل هذا أحسن والأول حسن (وكره تغفل بمصلى) للعبد (قبلها) لئلا يكون ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير معصوم (وبعدها) أى العيد لان الخروج للصحراء بمنزلة طلوع الفجر (لا) يكره التغفل (بمسجد فيهما) أى قبلها وبعدها لطلب التحية قبلها وندور حضور أهل البدع صلاة الجماعة في المسجد ﴿فصل﴾ فى صلاة الكسوف والخسوف (سن) عينا للمأمور بالصلاة ولو ندبا سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو رقبا حاضرا أو مسافرا ان حبيب صلاة الخسوف على الرجال والنساء ومن عقل (٤٠١) القرية من الصبيان والمسافرين والعبيد تله في النوادر (وان لعمودى)

أى بدوى بنسب للعمود  
لرقه بيته عليه والأولى  
حذف اللام (ومسافر لم  
يجد سيره) لادراك أمر  
مهم بأن تراخى سيره  
أوجد لغير مهم فان جد  
لهم فلا تنس له قرره فت  
وعبق والسنهورى  
(لكسوف الشمس) أى  
ذهاب ضيائها كلا أو بعضا

إِثْرَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً وَسُجُودَهَا الْبَعْدَى مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ لَا نَافِلَةَ وَمَقْضِيَةً فِيهَا مُطْلَقًا وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ قَرَّبَ وَالْوُتْمُ أَنْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ وَلَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فَحَسَنٌ وَكَرِهٌ تَغْفَلُ بِمُصَلَّى قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا لَا يَسْجُدُ فِيهِمَا

﴿فصل﴾ سن وان لعمودى ومسافر لم يجيد سيره لكسوف الشمس  
ركعتان سرا بزيادة قيامين وركوعين وركعتان ركعتان لخسوف قمر  
كالنوافل جهرا بلا جمع وندب بالمسجد وقراءة البقرة ثم موالياتها في القيامات  
ووعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد

مالم يقل جدا حتى لا يعرفه الأهل الهيئة والحساب قيل الخسوف والكسوف مترادفان على ذهاب الضوء كالركوع  
كلا أو بعضا لشمس أو قمر وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر ونائب فاعل سن (ركعتان) يقرأ فيهما (سرا) لانه نفل نهاري لا خطبة له (بزيادة قيامين وركوعين) في الركعتين ففى كل ركعة قيام وركوع زائدا على قيامها وركوعها الاصليين وحكمهما السنية فان سها عنهما سجد قبل السلام (وركعتان ركعتان) أى فركعتان فهو معطوف بعاطف محذوف ويستمر على تكرير الركعتين حتى ينجلي أو يغيب أو يطلع الفجر وان كان أصل الندب يحصل بركعتين (لخسوف) أى ذهاب ضوء (قمر) كله أو بعضه مالم يقل جدا (كالنوافل) فى الكيفية بلا زيادة قيامين وركوعين يقرأ فيهما (جهرا) لانه نفل ليلي (بالجمع) من الناس للصلاة فيكره الجمع لها كصلاتها في المسجد بل يصلون افنادا في بيوتهم ووقتها الليل كله (وندب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) هذا إن صليت جماعة كما هو للندوب وأما الفذ فيصليها في بيته (و) ندب (قراءة) سورة (البقرة) عقب الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى (ثم) قراءة (موالياتها) أى السور الطوال التى تلى البقرة (فى) بقية (القيامات) فيقرأ فى القيام الثانى من الركعة الأولى عقب الفاتحة آل عمران وفى القيام الأول من الركعة الثانية عقب الفاتحة سورة النساء وفى الثانى من الركعة الثانية عقب الفاتحة سورة المائدة وقراءة الفاتحة فى القيام الثانى من كل ركعة هو المشهور كافى التوضيح وابن عرفة والحطاب (و) ندب (وعظ) من الامام للناس (بعدها) أى صلاة كسوف الشمس ينصحهم فيه ويذكروهم بالعواقب ويأمرهم بالصدقة والصيام ونحو ذلك (وركع) أى أطال فى كل ركوع (ك) طول (القراءة) التى قبله ندبا وقيل استنانا فيسجدان تركه سهوا (وسجد) أى أطال السجود ندبا

أو استئنا (ك) اطالة (الركوع) الثاني ولا يطيل الجالس بين السجدين اجماعا (ووقتها) أى صلاة كسوف الشمس (ك) وقت صلاة (العید) فى أنه من حل النافلة لازوال (وتدرك الركعة) مع الامام الأولى أو الثانية (بالركوع) الثاني معه لانه الفرض كالفاتحة قبله وأما الركوع الأول فسنة كالقيام قبله والفاتحة التى فيه والراجح أن الفاتحة فرض مطلقا ومازاد عليها مندوب هذا الذى يظهر مما نقله الخطاب عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن يونس أيضا (ولاتكرر) صلاة كسوف الشمس ان آتت قبل انجلائها والزوال (وان تجأت) الشمس كلها (فى أثناءها) أى الصلاة عقب تمام ركعة بسجديها (ففى انماها كالنوافل) بقيام وركوع فقط بلا تطويل وهو قول سحنون لانها شرعت بالكيفية السابقة بسبب وقدر الزوال أو على سنتها الكى بلا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما فان انجأت قبل تمام ركعة آتت كالنوافل اتفاقا (وقدم) وجوب باعلى صلاة الكسوف (فرض خيف فواته) كقتال عدو فجأة وجنازة خيف تغيرها (ثم) قدم (كسوف) على صلاة عيد فطر أو أضحي ندبا لثلاث تنجلي الشمس قبل الزوال فتفتت سنة الكسوف ووقت العيد محقق البقاء الى الزوال فيؤخروا كان أو كد واستشكل اجتماع العيد والكسوف فى يوم لان الكسوف لا يكون الا فى التاسع والعشرين من الشهر وعيد الفطر أول يوم منه وبين الشمس والقمر فيه منزلة تامة ثلاث عشرة درجة وعيد الاضحى عاشره وبينهما عشر منازل نحو مائة وثلاثين درجة وسبب الكسوف حيولة القمر بيننا وبين الشمس فلا يمكن الاحال اجتماعهما بمنزلة واحدة وذلك فى اليوم التاسع والعشرين منه هذا كلام أهل الهيئة ورد ابن العربى عليهم بأن الله يخلق الكسوف فى أى وقت شاء لانه فاعل (١٠٥) مختار فيتصرف بما يريد وفى حاشية الرسالة للخطاب أن الرافعى

قال ان الشمس كسفت يوم موت الحسين وكان يوم عاشوراء وورد أنها كسفت يوم مات ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته فى العاشر من الشهر وعلى كل فهو

كأركوع ووقتها كالعيد وتدرك الركعة بالركوع ولا تكرر وان انجأت فى أثناءها ففى انماها كالنوافل قولان وقدّم فرض خيف فواته ثم كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر

(فصل ١٤) سن الاستسقاء لزّرع أو شرب ينهر أو غيره وان يسقى ركعتان جهرًا وكرّر إن تأخر وخرجوا ضحى مشاة ببذلة وتخشع مشايخ ومُتَجَالَّة وَصَبِيَّة لامن لا ينقل منهم وبهيمة وحائض ولا يمنع ذمى وانفرد لا ليوم ثم خطب كالعيد

(١٤ - جواهر الاكلیل - اول) مبطل لكلام أهل الهيئة (ثم) قدم (عيد) على استسقاء لانه أوكد منه (وأخر الاستسقاء) أى صلاته عن العيد ندبا (ليوم آخر) لان يوم العيد يوم تجمّل واظهار زينة والاستسقاء يكون فى ثياب المهنة ان لم يضطر له والا فعل مع العيد فى يوم واحد (فصل ١٥) فى صلاة الاستسقاء (سن) عينالك كرا بالنع ولو عبدا (الاستسقاء) أى صلاته وندب لمتجالة وصبي (لزرع) أى نباته أو حياته (أو) لاجل (شرب) لادمى أو غيره (ينهر) كنبيل توقف أو تخلف (أو غيره) كطرد كذلك أو عين كذلك (وان يسقى) ببحر ملح أو عذب لا يصل اليه (ركعتان) بدل كل من الاستسقاء ويقرأ فيهما (جهرًا) ندبا لانها ذات خطبة ولا ترد ظهر عرفة لان الخطبة لتعليم الناسك لالها (وكرر) أى الاستسقاء استئنا (ان تأخر) المطلوب بأن لم يحصل شيء أو حصل دون الكفاية (وخرجوا) الى المصلى (ضحى) لانه وقتها للزوال (مشاة) تواضعا واظهارا للفاقة (ب) ثياب (بذلة) بفتح الموحدة وسكون الدال المعجمة أى مهنة وخسة بالنسبة للإسبا (وتخشع) أى خشوع وخضوع لانه قريب من الاجابة (مشايخ) أى رجال بدل بعض من واخرجوا (ومتجالة) أى عجوز ولو بقى فيها أرب للرجال وكره لشابة غير مخشبة ولا تمنع ان خرجت وحرّم على مخشبة (وصبية) بكسر فسكون جمع صبي يعقون القرية (لا) يخرج (من لا يعقل) أى لا يعرف القرية (منهم) أى الصبية (ولا) تخرج (بهيمة) من الانعام أو غيرها (و) لا (حائض) ونفساء فيكره خروجها ولو بعد انقطاع الدم لانه للصلاة (ولا يمنع ذمى) من الخروج للاستسقاء والذمى نسبة الى الذمة أى العهد من الامام بالأمن على نفسه وماله فى نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الاسلام فيه (وانفرد) الذمى عن المسلمين ندبا يمكن (لا يوم) أى زمن قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويعزلون فى ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم خشية أن يسبق القدر بالسقى فى وقته فيفتن به ضعفاء الايمان (ثم خطب) الامام عقب فراغه من الصلاة خطبتين (ك) خطبتى (العيد) فى الجالس

قبلهما و بينهما ولا يدعو لاحد من الوجدنين بل يقتصر على الدعاء برفع ما بهم (و بدل) بفتح الدال المهملة مثقلا (التكبير) الذي في خطبة العيد (بالاستغفار) فيفتنهما ويخللها به بلاحد (وبالغ) الامام والحاضرون (في الدعاء) برفع منازل بهم (آخر) الخطبة (الثانية) أي عقب فراغها حال كونه (مستقبلا) القبلة (ثم حول رداءه يمينه يساره) أي يجعل ماعلى يمينه على يساره وعكسه تفاؤلا بتحويل الله تعالى حالهم من الجذب الى الخصب (بلا تنكيس) للرداء بأن يجعل حاشيته العليا سفلى وعكسه والمذهب ان التحويل عقب الاستقبال وقبل الدعاء (وكذا) أي كالامام في تحويل الرداء (الرجال فقط) أي دون النساء حال كونهم (فعودا) ولا يكرر الامام ولا الرجال التحويل للرداء (ونذب خطبة) أي جنسها الصادق بالخطبتين (بالارض) تواضعا هذا مصب النذب فلا تكرر حينئذ ونكره على المنبر لخالفه السنة (و) نذب (صيام ثلاثة أيام قبله) أي الخروج للمصلى فيخرجون مفطرين للتقوى على الدعاء كالحجاج يوم عرفة (و) نذب (صدقة) قبله أيضا لانها تدفع البلاء وتجلب الرحمة (ولا يأمر بهما الامام) الناس ضعيف والعمد في الصدقة الامر بها وفي الصوم عدم الأمر به أفاده البناني (بل) يأمرهم (بتوبة) أي اقلاع عن العصية (و) (ب)رد تبة) بفتح اللثناة وكسر اللوحدة أي مظلمة الى أهلها ان كانت موجودة بعينها والارد عوضها (وجاز تنفل قبلها وبعدها) ولو بالمصلى و فرق الامام مالك رضى الله تعالى عنه بينها وبين العيد بأنه نسك مخصوص بيومه وبمحله شعيرة من شعائر الدين فكان اختصاص (١٠٦) عملها بها في يومها من خصوص حكمها والاستسقاء انما قصد به الاقلاع

وبَدَلَ التَّكْبِيرِ بِالِاسْتِغْفَارِ وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبِلًا ثُمَّ حَوَّلَ رِداءَهُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ بِلَا تَنْكِيسٍ وَكَذَا الرِّجَالُ فَقُودًا وَنَذِبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ وَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قَبْلَهُ وَصَدَقَهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ بَلْ يَقُوبَةُ وَرَدَّ تَبِعَةً وَجَازَ تَنْفُلَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ بِمَحَلِّهِ لِحُتَاجِ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ

(فصل) في وجوب غسل الميت بمطهر ولو بزَمْزَمَ والصلاة عليه كدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنِّيَّتُهُمَا خِلَافٌ وَتَلَاوُزًا وَغُسْلُ كَالْجَنَابَةِ تَعْبِيدًا بِلَا نِيَّةٍ وَقُدَّمَ الزَّوْجَانِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَايَسِدُهُ بِالْقَضَاءِ وَإِنْ رَقِيقًا أَذِنَ سَيِّدُهُ أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ

عن الخطايا والاستغفار والاقبال على التقوى والاكثر من فعل الخير ولذا استحب فيه العتق والصوم والصدقة والتذلل والخضوع والدعاء فكان التنفل به أليق وأحسن (واختار) اللخمى من نفسه (اقامة) أي صلاة

(غير المحتاج) للماء للاستسقاء وهو (بمحله لمحتاج) للماء لزرع أو شرب ولو بعد (او) مكانه لانه تعاون على البر والتقوى (قال) للمازرى من نفسه (وفيه نظر) لانه لم يفعل السلف ولو فعلوه لنقل اليها فالوجه كراهة ذلك والذي تفيده السنة المطهرة الدعاء له (فصل) فيما يتعلق بالميت (في وجوب غسل الميت) للمسلم الذي تقدمت له حياة محققة وليس شهيد معركة للوجود كله أوجه (ب)ماء (مطهر) أي رافع للحدث وحكم الخبث (ولو ب)ماء (زمزم) لانه طهور يرفع الحدث وحكم الخبث وترجى بركته للميت خلافا لابن شعبان في قوله لا يجوز غسل ميت ولا نجاسة به لتشريفه ونكريمه (و) (في وجوب) الصلاة عليه (كفاية فيهما) (كدفنه) أي مواراته في القبر (وكفنه) أي ادراجه في الكفن فيجبان كفاية اتفاقا (وسنيتهما) أي غسل الميت والصلاة عليه (خلاف) في التشهير أرجحه الاول (وتلازما) أي الغسل والصلاة فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه وعكسه وكل من لم يجب غسله لا تجب الصلاة عليه (وغسل) بضم فكسر مثقلا (ك) غسل (الجنابة) في الاجزاء والكمال الا ما اختص بالميت من تكرير الغسل والسدر وغيرهما (تعبيدا) أي متعبيدا به أي مأمورا به من غير اطلاع على علته (بلانية) لانه تعبد في الغير (وقدم الزوجان) أي الحى منهما في تفصيل الميت منهما على قريبه ولو أوصى الميت بخلافه (ان صح النكاح) ابتداء أو انتهاء بفوات فاسده بدخول أو طول ومفهوم الشرط عدم تقديم الزوج أو الزوجة ان فسد ولم يفت بناء على ان المدوم شرعا كالمدوم حسا (الان يفوت فاسده) أي النكاح بدخول أو طول فيقدم الحى منهما في تفصيل الميت منهما لصحة النكاح بفواته (بالقضاء) به عند التنازع فيه مع غيره (وان) كان الحى منهما (رقيقا أذن) له (سيده) في تفصيل زوجه الميت ولا يكفي اذنه له في النكاح (أو) وان مات أحدهما (قبل بناء) منهما



ان لم يكن باحدهما عيب (أو) وان كان (باحدهما عيب) ثبت الخيار للآخر في امضاء النكاح ورده لفواته بالموت ولزوم أحكام الزوجية ان لم تخرج الزوجة من العدة (أو) وان (وضعت) الزوجة جنبها الا حق زوجها الميت (بعد موته) أى الزوج فيقضى لها به لانه حكم ثبت لها بموته فلا يسقطه خروجها من العدة كالمراث (والأحب نفيه) أى غسل الزوج الحى زوجته الميتة (ان تزوج أختها) عقب موتها قاله ابن القاسم وأشهب (أو) مات الزوج فوضعت عقب موته و(تزوجت) الزوجة زوجها (غيره) فالأحب عند ابن يونس أن لا تنسله (لا) تنسل مطلقة (رجعية) ان مات وهى في عدته ولا يغسلها مطلقا ان مات فيها لحرمة استمتاعها بهذا مذهب للدونة بخلاف المولى أو المظاهر منها فيغسل الحى الميت لبقاء الزوجية (و) لا تنسل زوجة (كتابية) زوجها المسلم (الا بحضرة مسلم) عارف بكيفية النسل فيقضى لها به بناء على انه للنظافة وهو ظاهر وعلى انه للتعبد لانه بلانية (واباحة الوطء للموت ب) سبب (رق) ولو مع شائبة حرية كمذبذبة وأم ولد ولو كان المالك عبدا (تبيح النسل من الجانيين) أى للسيد عليها ولها عليه لكن لا يقضى لها على عصبه سيدها اتفاقا فلا بد من اذنتهم لها فيه أما السيد فيقضى له على عصبه أمة (ثم) ان لم يكن أحد الزوجين أو أسقط حقه أو غاب قدم (أقرب أوليائه) أى الميت فالذى يليه في القرب فيقدم ابن فابنه وان سفل فأب فأخ فابنه وهكذا يقدم الاصل على فرعه والفرع على اصل أصله ويقدم شقيق على ذى أب في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم (ثم) ان لم يكن عاصب أو غاب أو أسقط حقه غسله رجل (١٠٧) (أجنبي ثم) ان لم يوجد غسلته (امراة محرم) بنسب أو رضاع أو صهر (وهل تستره) أى المحرم للميت جميعه وجوبا (أو) تستر عورته) فقط بالنسبة لها من سرته لركبته (تاويلان) أى فهمان لشارحيها والراجع الثانى (ثم) ان لم تكن محرم بل أجنبية فقط (بم) لمرققيه كعدم الماء الكافى

أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ نَفْيُهُ أَنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةً وَكِتَابِيَّةً إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْءِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبْيِيحِ النُّسْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْ لِيَاثِهِ ثُمَّ أَجْنَبِيٌّ ثُمَّ امْرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتَرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يُتِمُّ لِمَرْقِيَّتِهِ كَدَمِ الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيمِهِ وَصَبُّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمْكَنَ مَا كَمَجْدُورٍ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَزَلُّمُهُ وَالْمَرْأَةُ أَقْرَبُ امْرَأَتِهِ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ وَلَفٌّ شَعْرُهَا وَلَا يَضْفَرُ ثُمَّ مُحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يَمُتُّ لِكُوعِهَا وَسُتْرٍ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتِهِ وَإِنْ زَوَّجًا وَرُكْنُهَا النَّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ

لنسل الميت فيصم لمرققيه فان وجد الماء قبل الدخول في الصلاة غسل والا فلا (و) كخوف (تقطيع الجسد) أى انفصال بعضه عن بعض بمجرد صب الماء عليه (أو تزييله) أى انسلاخ جلده بذلك فيحرم تقسيله ويجب تيممه لمرققيه في الحالين (وصب على مجروح أمكن) الصب عليه بأن لم يخف تقطعه ولا تزلعه ونائب فاعل صب (ماء) بالمد ويسقط الدلك (كمجدور) أى ميت بالجدرى بعد تقيحه وتفجيره فيصب الماء عليه بلا ذلك (ان لم يخف) تقطعه ولا (تزلعه والمرأة) الميتة التى لا زوج ولا سيد لها تغسلها (أقرب امرأة) لها فتقدم بنتها فبنت ابنها وان سفل فأما فاختها لغير أم فبنت أخيها لغير أم فجدتها فعمتها لغير أم وهكذا وتقدم الشقيقة (ثم) ان لم توجد امرأة قريبة غسلتها امرأة (أجنبية ولف شعرها) أى الميتة على رأسها كالعمامة (ولا يضفر) قال ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه وأما الضفر فلا أعرفه ابن حبيب لا بأس انه يضفر قالت أم عطية رضى الله تعالى عنها قد ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنيها (ثم) ان لم تكن أجنبية غسلها رجل (محرم) بنسب أو رضاع أو صهر لافا على يده خرقة غليظة وجاعلا بينه وبينها حائلا معلقا من أعلى الى أسفل يحول بصره عن رؤيتها مدخلا يده من تحته أو (فوق ثوب) ساتر لبدنها مسدول عليها (ثم) ان لم يوجد إلا رجال أجانب (يمت لكوعها) فقط وجاز مس وجهها وكفيها للضرورة (وستر) التماسل الميت (من سرته لركبته) ان كان غير زوج بل (وان) كان (زوجا) وجوبا فيما قبل المبالغة وندبا فيما بعدها هذا قول ابن ناجى وقيل وجوبا في الزوج أيضا وعليه فالمبالغة ظاهرة (وركنها) أى صلاة الجنائزة (النية) بأن ينوى الصلاة على من بين يديه ولا يلزم استحضار فرضيتها ولا كونه ذكرا مثلا فتعاد على من لم تنو عليه (وأربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فلو جاء بجنازة بعد تكبيرة أو أكثر على الاولى فلا يشركها معها فيتم الصلاة على الاولى وابتدئها على الثانية وان شركها فان سلم عقب أربع تكبيرات

بطلت على الثانية لنفس تكبيرها عن أربع وان كبر عليها أربعا بطلت على الاولى لزيادة تكبيرها على أربع (وان زاد) الامام على أربع تكبيرات سهوا أو تأويلا أو عمدا (لم ينتظر) من المأمومين فيسلمون عقب التكبير وقال أشهب ينتظرونه ليسلموا عقبه (والدعاء) عقب كل تكبيرة من امام ومأموم وفدأفله اللهم اغفر له وارحمه وأحسنه دعاء ابن هريرة رضى الله تعالى عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه ويقول في المرأة اللهم انها امتك و بنت عبدك و بنت امتك الخ ويزيد عقبه بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ويشئى في الدعاء ان كانا اثنين ويجمع ان كانوا جماعة ويغلب الذكر على المؤنث (ودعا بعد) التكبيرة (الرابعة على المختار) للخمى من الخلاف قال سند سائر أصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة وقال الجزولى أثبتته سحنون بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب (وان والاه) أى التكبير بلا دعاء (أو سلم بعد ثلاث) من التكبيرات عمدا أو نسيانا وطال (أعاد) الصلاة فيهما لفقد ركنها وهو الدعاء فى الاولى والتكبيرة فى الثانية وان لم يطل بى بنية وآتم التكبير ولا يبنى بتكبير لثلا يلزم الزيادة على أربع (وان دفن فى) يصلى (على القبر) ولا يخرج وان لم يطل وهذا خاص بالثانية وأما الاولى فلا تعاد فيها على القبر وما ذكره المصنف مذهب الجمهور وهو المشهور كما فى الخطاب (١٠٨) (وتسليمة خفية) أى يسرها ندبا (وسمع) بفتحات مثقلا (الامام من يليه)

وإن زَادَ لَمْ يَنْتَظَرْ وَالْدُّعَاءُ وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالْآءُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ وَتَسْلِيمَةً خَفِيَّةً وَسَمِعَ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ وَصَبَرَ الْمُسْبِقُ لِلتَّكْبِيرِ وَدَعَا أَنْ تَرَكْتَ وَالْآوَالَى وَكُفِّنَ بِمَلْبُوسِهِ الْجُمُعَةَ وَقَدَّمَ كُمُؤْنَةَ الدَّفْنِ عَلَى دِينِي غَيْرِ الْمُرْتَمِنِ وَلَوْ سُرِقَ ثُمَّ إِنْ وَجِدَ وَعَوَّضَ وَرِثَ إِنْ قَدَّمَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّيْعِ الْمَيْتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ بِقَرَابَةٍ أَوْ رِقَةٍ لَا زَوْجِيَّةَ وَالْفَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَفْعَلَى

من المأمومين وظاهر نقل  
المواق انه يسمع جميع  
المأمومين وقال الاجهوى  
أى أهل الصف الاول  
فقط (وصبر) وجوبا  
(المسبوق لتكبير) من  
الامام فيكبر عقبه لان  
التكبير بمنزلة ركعة فى

الجملة فان كبر حال دعائه فان ألغاه صحت صلاته وان اعتد بها بطلت لقضائها فى صلب الامام والذى المسلمين  
فى سماع أشهب واختاره ابن حبيب أن المسبوق لا يصبر للتكبير فيكبر حال دعاء الامام ويعتد به لان التكبيرة لانفوت بالفراغ  
منها والشروع فى الدعاء عقبها لانه من نوابها وانما نفوت بالتكبيرة التى تليها (ودعا) المسبوق عقب سلام امامه (ان تركت)  
أى الجنائز للمسبوق حتى يتم صلاته عليها (والا) أى وان لم تترك الجنائز للمسبوق بان شرعوا فى رفعها بفور سلام الامام  
(والى) أى تابع المسبوق التكبير بلا دعاء بينه لثلا نصير صلاته على غائب واستشكل بركنية الدعاء فكيف يترك تخلصا  
من مكروهه وأجيب بان ركنيته لغير المسبوق كالقيام لتكبيرة الاحرام وبقي من أركان صلاة الجنائز القيام لها (وكفن  
بملبوسه ل) صلاة (جمعة) ندبا لرجاء بركته ان انفق الورثة عليه ولا يقضى به ان تنازعوا (وقدم) أى الكفن من مجموع  
التركة (كمؤنة الدفن) أى أجرة الدفن فيقدمان (على) ما تعلق بذمة الميت من (دين) شخص (غير) الشخص (المرتحن)  
بكسر الهاء أى التوفى فى دينه برهن بخلاف الحق المتعلق بعين التركة فيقدم على الكفن ومؤن الدفن كالرهن والجنائز  
وزكاة الحرث والماشية وبالغ فى تقديم الكفن على الدين غير المرهون فقال (ولو سرق) أى الكفن قبل الدفن أو بعده  
فيكفن فى آخر قبل الدين الذى فى الدمة ولو قسمت التركة (ثم ان وجد) أى الكفن المسروق (و) قد (عوض) بآخر (ورث) أى  
الكفن الذى وجد بعد سرقته فيقسم بين ورثته (ان فقد) أى عدم (الدين) على الميت والا جعل فيه وشبه فى الارث ان فقد  
الدين فقال (كأكل السبع الميت) فيورث الكفن ان فقد الدين والا فيجعل فيه (وهو) أى المذكور آتفا من الكفن والمؤن  
واجب (على المنفق) على الميت (ب) سبب (قربة) كأبوة وبنوة (أو) بسبب ملك (رق لا) على المنفق بسبب (زوجية) ولو  
فقيرة لانها فى نظير الاستمتاع وقد انقطع بالموت وقيل يلزمه مطلقا وقيل ان كانت فقيرة (و) الميت (الفقير) الذى لا منفق له  
مؤن تجهيزه (من بيت المال) ان وجد وتيسر أخذها منه (والا) أى وان لم يوجد أو لم يتيسر الاخذ منه (مؤن تجهيزه) على

جماعة (المسلمين) الذين في بلده فرض كفاية (وندب) لمن قامت به علامة موته (تحسين ظنه بالله تعالى) بتغليب رجائه عفوه ومغفرته ورحمته على خوف عقابه لحديث أنا عند ظن عبدى في وى رواية فليظن بي ما شاء وفي رواية ان ظن خيرا فله وان ظن شرا فله ويندب لمن حضره من الأصحاب أن يذكر له ما يقوى رجاءه من سعة عفواً لله تعالى وخفى لطفه وأنه رحيم بعباده رءوف ودود بضاعف الحسنات ويعفو عن السيئات (و) ندب لمن حضره (تقبيله) أى توجيه المختصر للقبلة على يمينه فإن لم يمكن فعلى يساره فإن لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه للقبلة فإن لم يمكن فعلى بطنه ورأسه لها (عند احداه) أى انفتاح بصره وشخصه للسماء لاقبله ثلاثا يفرعه (على) جنب (أيمن ثم ظهر) على حسب الترتيب المتقدم آنفا (و) ندب (تجنب حائض) ونفساء (وجنب له) أى المختصر وكذا سائر ما تكرهه اللائكة ككلب وتمثال وآلة لهو فلا يترك شئ منها فى المحل الذى فيه المختصر ويندب نبخيره بماله رائحة زكية (و) ندب (تلقينه) أى المختصر (الشهادة) بأن يقال بقربه بصوت هادئ سمعه أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فإن قالها فلا تعاد إلا اذا تكلم بكلام دينوى فتعاد لتكون آخر كلامه وإن لم يقلها فتعاد بعد سكته وأن يكون لللقن أحب الناس إليه وأن لا يقال له قل ثلاثا يصادف قوله لارد الفتانين فى ساء الظن به وقد اتفق هذا للإمام أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه حين قال له ولده عبدالله وهو مغمور قل لا إله إلا الله محمد رسول الله فقال أحمد لا بعد فحزن ولده حزنا شديدا لظنه رده عليه فأفاق الإمام أحمد من غمرته وأخبر ولده بأن الشيطان حضره اذ ذاك وقال له نجوت منى بأحمد ليدخل عليه عجيبة بنفسه فقال له أحمد لا بعد أى لا أنجو منك الا بعد موتى وما دمت حيا فانى (١٠٩) على حذر منك (و) ندب (تغميضه) اذا قضى أى تحقق موته

لاقبله ثلاثا يفرعه (و) ندب (شد لحية) الاسفل والأعلى بعصابة عريضة من تحت ذقنه ويربطها فوق رأسه ثلاثا تدخل الهوام فى جوفه (اذا قضى) أى تحقق موته بانقطاع

المُسْلِمِينَ وَنُدِبَ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلُهُ عِنْدَ احْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ وَتَجَنَّبُ حَائِضٌ وَجُنْبٌ لَهُ وَتَلْقِيْنُهُ الشَّهَادَةَ وَتَغْمِيْضُهُ وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا قَضَى وَتَلْيِيْنُ مَقَاصِلِهِ بِرَفْقٍ وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ وَوَضْعُ تَقِيلٍ عَلَى بَطْنِهِ وَاسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ وَالْفَرَقُ وَالْفُتْلُ سِدْرٌ وَتَجْرِيدُهُ وَوَضْعُهُ عَلَى مُرْتَفِعٍ وَإِيتَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ وَلَمْ يُبَدَّ كَالْوَضُوءِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسْلَتْ وَعَصْرُ بَطْنِهِ بِرَفْقٍ وَصَبُّ الْمَاءِ فِي فَمِهِ مَخْرُجِيْنِهِ بِخَيْرَةٍ وَلَهُ الْإِفْضَاءُ إِنْ اضْطُرَّ لَهُ

نفسه (و) ندب (تليين مفاصله) عقب موته بأن يقبض أصابعه ويسطها مرة بعد أخرى ويثنى ذراعه على عضده كذلك وكذا ساقيه على فخذه (برفق) أى لطف ولين وخفة فى التغميض والشد والتليين لتأذى الميت لما يتأذى له الحى (و) ندب (رفعه عن الأرض) على نحو سريره ثلاثا يسرع إليه الفساد وتناهى الهوام (و) ندب (ستره بثوب) بعد نزاع ثيابه الا القميص كما فعل به صلى الله عليه وسلم صونا له عن الأعين (و) ندب (وضع) شئ (تقيل على بطنه) قبل تفسيله كسيف أو حجر خوف انتفاخه (و) ندب (اسراع تجهيزه) ودفعه خوف تغيره (الا الفرق) بفتح العين المعجمة وكسر الراء ونحوه كالصق والذى مات فجأة أو تحت هدم أو بمرض السكته فيجب تأخيرها حتى يتحقق موته لاحتمال حياته (و) ندب (للفعل سدر) أى ورق النبق فى الغسلة الثانية وأما الاولى فهى بالماء القراح للتطهير وأما الغسلة الثالثة فبالماء والطيب للتطيب وأفضله الكافور لانه بارد يشد جسد الميت (و) ندب (تجريده) أى الميت من ثيابه مع ستره من سريره لركبته حال تفسيله ليسهل انقاؤه (و) ندب (وضعه على مرتفع) لانه أعون (و) ندب (إيتاره) أى تفسيله وترا ان أنقاه الشفع كأربع وست للسبع فان اتقى بثان فلا تندب ناسعة (كالكفن) فيندب إيتاره فالثلاثة خير من الاثنين ومن الأربعة الا الواحد فالاثنتان خير منه (السبع) للمرأة وخمس للرجل والزياة على سبع المرأة وخمس الرجل اسراف (ولم) الاولى لا (بعد) أى غسل الميت أى يكره (كالوضوء) فلا يعادان (ل) خروج (نجاسة) فلا ينتقض غسله ولا وضوءه بحدته لا تقطاع تكليفه بالموت والغسل المأمور به تعبد اقد حصل (وغسلت) أى النجاسة من جسده وكفنه وجوبا أو استئنا على ما مر فى زالتها (و) ندب (عصر بطنه) حال تفسيله خوف خروج شئ منه بعد تكفينه (برفق) ثلاثا يخرج شئ من امعائه (و) ندب (صب الماء) متواليا (فى) حال (غسل مخرجه بخرقه) كثيفة بلفها الفاسل على يده وجوبا ولا يباشرها بيده ان أمكنه ذلك (وله الافضاء) بيده بدون حائل (ان اضطر له) أى لا لافضاء بأن كان

بهما نجاسة متوقفت زوالها على ذلك ولم يجد شيئا يجعله على يده فيها ان احتاج أن يباشر بيده فعل اللخمي منعه ابن حبيب وهو أحسن لان الحى اذا لم يستطع ازالها لئلا يكون الميت في ازالها أعلى من الحى (و) ندب (توضيته) مرة مرة كأفاد ذلك بقوله آفا وغسل حالته فالميت أولى بذلك اذ لا يكون الميت في ازالها أعلى من الحى (و) ندب (توضيته) مرة مرة كأفاد ذلك بقوله آفا وغسل كالجنابة (و) ندب (تعهد أسنانه وأنفه بخرقه) مباولة في توضيته (و) ندب (امالة رأسه) برفق (لمضمضة و) ندب (عدم حضور) شخص (غير معين) أى مساعد للغسل فيكره حضوره (و) ندب (كافور) طيب أبيض لانه بارد يشد الجسم (في) ماء الفسلة (الأخيرة) لتطيب رائحته فلا يصب عليه ماء قراح بعده لانه يذهب الطيب والقصود بقاؤه (ونشف) أى الميت من ماء الفسل الباقي بيده ندبا قبل تكفينه بثوب طاهر نظيف ثلاثا ليل الكفن فيسرع اليه البلى بحرارة القبر (و) ندب (اغتسال غاسله) بعد فراغه من تفصيل الميت تنشيطا لنفسه واذهابا لغتورها من معاناة جسد الميت ولانه يحمل على بذل جهده في تنسيه وتنظيفه وعدم مبالاة بتأثير عليه وما يصيب بدنه من ماء غسله في الموطأ من حديث أنى هريرة رضى الله تعالى عنه من غسل ميتا فليغتسل واختلف العلماء فيه فقل أمر تعبدى وحمل على الوجوب وقيل معلى وحمل على الندب (و) ندب (بياض الكفن وتجميره) بالجسم أى تطيبه بالخوز وندب كونه قطنا لان النبى صلى الله عليه وسلم كفن فيه ولانه أستر من الكتان (و) ندب (عدم تأخره) أى التكفين (عن الفسل) لطلب الاسراع في تجهيزه ودفنه (و) ندب (الزيادة على الواحد) فالاثنتان أفضل منه وان كانا شفا وهو وتر (ولا يقضى بالزائد) على الكفن الواحد (ان شح) أى بخل (الوارث) أو رب الدين قررره اللقاني وقرر الأجهورى أن المراد (١١٠) الزائد في الصفة على ما كان يلبسه في جمعه وأعياده وأما الزائد على الواحد

وَتَوَضُّعُهُ وَتَعَهُدُ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ لِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِ مُبِينٍ وَكَافُورٍ فِي الْآخِرَةِ وَنُشْفٌ وَاغْتِسَالٌ غَاسِلِهِ وَبِياضُ الْكَفَنِ وَتَجْمِيرُهُ وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْفُسْلِ وَالزَّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فَنَفِي ثَلَاثِهِ وَهَلْ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ أَوْ سِتْرُ الْمَوْتَةِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافَ وَتَرِهِ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيمُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذْبَةُ فِيهَا وَإِزْرَةُ وَلِفَاتَانِ وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ وَحَنُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَافَةٍ وَطَى قَطْنٌ يُلْصَقُ بِمَنَافِرِهِ وَالْكَافُورُ فِيهِ وَفِي مَسَاجِدِهِ

فيقضى به ولوشح الوارث لان تكفينه في ثلاث حق واجب لمخاوق واقتصر الحرشى على الاول اذ هو المتبادر من الثن (الآن بوصى) المحضر بتكفينه بزائد على واحد (فـ) يقضى بتنفيذ وصيته (في ثلثه)

وحواسه

اذا لم يكن عليه دين ولم بوص بزائد على خمسة الرجل وسبعة المرأة

والا بطلت (وهل الواجب) في كفن الرجل (ثوب يستر) بدن (٤) كله المصنف وهو ظاهر كلامهم وأما المرأة فستر جميع بدنهما حتى وجهها وكفيتها واجب اتفاقا (أو ستر العورة و) ستر (الباقى سنة) فيه (خلاف) في التشهير قال ابن غازى سلم في التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثانى الى الكتاب المسمى بالقييد والتقسيم ومقتضى كلامه هنا ان الخلاف في التشهير قال الاجهورى ما قولان لم يشهرا فالمناسب قولان في المجموع الراجح أولهما (و) ندب (وتره) أى الكفن الا الواحد بدليل ما يليه (و) ندب (الاثنتان) أى التكفين فيهما (على الواحد) لانهما أستر منه (والثلاثة) أى التكفين فيها مقدم (على) التكفين (بالأربعة) والخمسة على الستة للوترية (و) ندب (تقميمه) أى لباس الميت قميصا معتادا بأكمام (وتعميمه) بعمامة (و) ندب (عذبة فيها) قدر ذراع تطرح على وجهه (و) ندب (ازرة) تستر من فوق سرته الى نصف ساقه تحت التميمص (ولفاتان) فوق فهذه خمسة الرجل ويزاد عليها الحفاظ وهى خرقه تشد على قطن بين فخذه خيفة ما يخرج من المخرجين والثام خرقه تجعل على قطن فوق فيه وأنفه خيفة ما يخرج منها (والسبع للمرأة) ازرة من تحت ابطنها الى كعبيها وقبص وخمار تخمر به رأسها وربتها وأربع لفائف ويزاد عليها الحفاظ والثام (و) ندب (حنوط) أى طيب يجعل (داخل كل لفافة) وداخل الازرة والتقميص (و) يجعل الحنوط (على قطن يلصق بمنافذه) أى فمه وأنفه وعينييه وأذنيه وقبله وودبره (و) ندب (الكافور فيه) أى الحنوط المندوب كونه كافورا (و) ندب جعل الحنوط (في مساجده) أى أعضائه التى سجد عليها جبهته وكفيه وركبتيه

وصدر قدميه (وحواسه) أى فمه وأنفه وعينه وأذنيه (ومرافقه) أى مارق من بدنه كابطيه ورفضه وخلف أذنيه ونحت حلقه وركبتيه (وان) كان الميت (محرمًا) بحج أو عمرة ومعتدة من وفاة مبالغة في نذب تحنيطه لا تقطاع تكليفه بموته (ولا يتوليها) أى المحرم والمعتدة لحزمة مسهما الطيب (و) نذب (مثنى مشيع) أى موصل لها لا تقبر تواضعا في الشفاعة لميت وكره ركوبه في ذهابه ولا بأس به في رجوعه (و) نذب (إسراعه) أى المشيع ويكره خيبه لأذهابه الخشوع (و) نذب (تقدمه) أى للشيع الماشي على الجنائزة لأنه شافع (و) نذب (تأخر) مشيع (راكب) على الجنائزة لثلاث يضر المشيعين الماشين (و) نذب تأخر (مرأة) مشيعة على الراكب (و) نذب (سترها) أى الميتة حال حملها للصلاة والدفن (بقبة) على النعش مبالغة في سترها (و) نذب (رفع اليدين) حذو للتكئين (بأولى التكبير) فقط ورفضهما في غير أولاه خلاف الأولى وقيل لا يرفعهما لا عند الأولى ولا عند غيرها (و) نذب (ابتداء) عقب كل تكبيرة وقبل الدعاء (بحمد) الله تعالى (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب الحمد وفي الطراز لا يكون الحمد والصلاة الاعقب التكبيرة الأولى (و) نذب (إسراعه) ولولا لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية (و) نذب (رفع صغير) لدفنه (على أكف) أى كفين حنرا من الرياء والتفاخر وظاهر الجزع بعظم الميت (و) نذب (وقوف امام بالوسط) للميت الذكر ويسن أن يبعد عنه بنحو ذراع (ومنكبى المرأة) الميتة حال الصلاة عليها ثلاثا يتذكر ما ينافي الصلاة ووقوفه صلى الله عليه وسلم (١١١) وسط امرأة لعصمته من تذكر ما ينافيها

(رأس الميت عن يمينه)  
تشريفا للرأس وتفاوتا  
بأنه من أهل اليمين  
(و) نذب (رفع قبر)  
بتراب (كشبر) حال كونه  
(مسنا) أى كسنام البعير  
(وتؤولت) أى فهمت  
الموتة (أيضا) أى كما  
فهمت على نذب التسليم  
(على كراهته) أى التسميم

وَحَوَاسِهِ وَمَرَاقِهِ وَإِنْ مُحْرِمًا وَمُعْتَدَةً وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ وَمَثْنَى مُشِيعٍ وَإِسْرَاعُهُ وَقَدَّمُهُ  
وَتَأَخَّرُ رَاكِبٍ وَمَرَأَةٍ وَسَتْرُهَا بِقَبْرِهٖ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بِأُولَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءُ بِحَمْدِ  
وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَإِسْرَادُ دُعَاءٍ وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ  
وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ وَمَنْكِبِي الْمَرَأَةِ رَأْسُ الْمَيْتِ عَنْ يَمِينِهِ وَرَفْعُ قَبْرِ كَثِيرٍ  
مُسْنَمًا وَتَوَلُّتْ أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيُسْطَحُّ وَحَتُّ قَرِيبٍ فِيهِ ثَلَاثًا وَتَهْيِئَةُ طَعَامٍ  
لِأَهْلِهِ وَعَدَمُ عُمُقِهِ وَاللَّحْدُ وَضَجُّ فِيهِ عَلَى أَيْمَنِ مُقْبَلًا وَتَدْوِيرُكَ أَنْ خُولِفَ بِالْحَضَرَةِ  
كَتَنَكَيْسَ رَجُلِيهِ وَكَتَرَكِ الْفَسْلِ وَدَفْنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ لَمْ  
يُخَفِّفِ التَّنْبِيرُ

(فيسطح) أى يسوى وسطه بأطرافه مع رفعه بالتراب كشبر (وحشو قريب) من القبر حال دفن الميت (فيه ثلاثا) بيديه معامن ترابه فائلامع الأول منها خلقناكم ومع الثاني وفيها نعيدكم ومع الثالث ومنها نخرجكم تارة أخرى (و) نذب (تهيئة) أى اعداد واهداء (طعام لأهله) أى الميت لكونهم نزل بهم ما شغلهم عن صنع طعام لأنفسهم ما لم يجتمعوا على البكاء برفع صوت أو قول قبيح فيحرم حينئذ اعداد واهداء الطعام لهم لأنه يعينهم على الحرام (و) نذب (عدم عمقه) أى القبر لأن خير الأرض أعلاها وشرها أسفلها (و) نذب (الحد) في الأرض الصلبة التي لا تنهال بأن يحفر من المغرب للمشرق بقدر ما يحرس الميت ويمنع رائحته ثم يحفر تحت الجانب الذي إلى جهة القبلة بقدر الميت ويدفن فيه الميت على جنبه اليمين ووجهه للقبلة ويسد فم اللحد من خلف ظهره بلبن ويرد التراب الذي حفر في موضعه والزائد يجعل فوق الأرض التي تحتها الميت ويكعب كسنام البعير ومصدر ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا (و) نذب (ضجع) أى ارقاد الميت (فيه) أى القبر لحدا كان أو شقا (على) جنب (أيمن مقبلا) أى مجمولا وجهه للقبلة وقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وجعل يده اليمنى أمانه واليسرى على جسده (وتدويرك أن خولف) في دفنه ما تقدم بأن جعل ظهره للقبلة أو جعل وجهه للمشرق أو المغرب (بالحضره) للدفن بأن ليسو التراب عليه ومثل المخالفة بقوله (كتنكيس رجليه) أى جعلهما موضع رأسه بأن دفن على يساره وأدخل بالكاف باقى الصور المتقدمة (وكتنكيس الفسل) أو الصلاة عليه ان لم يخف تنبیره (و) كذا (دفن من أسلم بمقبرة الكفار) فيتدارك باخراجه منها ودفنه في مقبرة المسلمين (ان لم يخف التنبير) يقينا أو ظنا فان خيف تنبيره فلا يخرج ويصلى على قبره في مسئلة ترك الفسل والصلاة أو الفسل فقط وتلازمها

أما هو في الطلب لافي الفعل ويترك في مقبرة الكفار في المسئلة الثالثة (و) ندب (سده) أى اللحد أو الشق (بلين) أى طوب  
 في (ثم) سده (بالوح) ان لم يوجد لبن (ثم) سده (بقرمود) أى طين مصنوع على هيئة وجوه الخيل (ثم أجر) أى  
 طوب محروق ثم سده بحجر ان لم يوجد أجر (ثم) سده (بقصب) فارسى ان لم يوجد حجر (وسن) أى صب (التراب)  
 على الميت اذا لم يوجد شيء مما تقدم (أولى) من دفنه (بالتابوت) أى الخشب الذى حمل عليه الى القبر لانه من زى  
 النصارى (وجاز غسل امرأة ابن كسبع) من السنين ودخلت الثامنة بالكاف لابن تسع وان جاز لها نظر عورته للمرافقة فلا  
 يلزم من جواز النظر جواز الغسل لما فيه من الس باليد (و) جاز غسل (رجل كرضية) أى بنت سنتين وشهرين وأدخلت  
 الكاف ستة أشهر فيجوز له تفصيل بنت سنتين وثمانية أشهر لابنت ثلاث سنين وان جاز له نظر عورتها الى خمس سنين (و) جاز  
 (الماء المسخن) أى تفصيل الميت به (و) جاز (عدم الدلك) في تفصيل الميت والاقتصار على تعميمه بالماء (لكثرة الموتى)  
 كثرة توجب المشقة الخارجة عن العادة (و) جاز (تكفين بملبوس) حال حياته نظيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخير والا كره  
 في الأولين وندب في الثالث والجديد أولى (أو) بكفن (مزعفر) أى مصبوغ بزعفران (أو) بكفن (مورس) أى مصبوغ  
 بالورس لانهما من الطيب (و) جاز (حمل غير أربعة) صادق بأقل منها الى واحد وأزيد منها بلانهاية فلا مزية لعدد على  
 عدد وقيل يندب حمله أربعة وهو لاشبه وابن حبيب (و) جاز (بدء) في حمل النعش (بأى ناحية) شاء الحامل البدء بها من  
 مقدمه الايمن أو الأيسر أو مؤخره كذلك (١١٣) (والمعين) للبدء بشيء منها كأشبه القائل يبدأ بمقدم السرير الايمن

وسدّه يَلْبِسُ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسُنُّ التُّرَابِ أَوَّلَى مِنْ  
 التَّابُوتِ وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةِ ابْنِ كَسْبَعٍ وَرَجُلٍ كَرَضِيْعَةٍ وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ وَعَدَمُ الدَّلَكِ  
 لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى وَتَكْفِينُ بِلَبُوسٍ أَوْ مَزْعَفَرٍ أَوْ مُورَسٍ وَحَمَلٌ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ وَبَدَأَ  
 بِأَيِّ نَاحِيَةٍ وَالْمَعِينُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجُ مُتَجَالَةٍ أَوْ أَنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ فِي كَابٍ  
 وَزَوْجٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَسَبْقُهَا وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَقَبْلُ مَنْ بَدَأَ وَبُكْيٌ عِنْدَ  
 مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ بِلا رَفْعِ صَوْتٍ وَقَوْلُهُ قَبِيحٌ وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ لِفُرُودَةٍ وَوَلَى  
 الْقَبِيلَةَ الْأَفْضَلُ

فيضعه الحامل على منكبه  
 الايمن ثم بمؤخره الايمن  
 ثم بمقدمه الأيسر ثم  
 بمؤخره الأيسر وابن حبيب  
 القائل يبدأ بمقدم السرير  
 ثم بمؤخر يساره ثم بمؤخر  
 يمينه ثم بمقدمه (مبتدع)  
 أى مخترع لا مراً لأصل  
 له في الشريعة من نص

أو اجماع أو قياس فيها لما لك رضى الله تعالى عنه لا بأس بحمل الجنائزة  
 من أى جوانب السرير شئت بدأت ولك أن تحمل بعض الجوانب وتبدع بعضا وان شئت لم تحمل وقول من قال يبدأ  
 باليمين بدعة انتهى سند بدعه مالك رضى الله تعالى عنه لتخصيصه في حكم الشرع بالأصل له ولا نص فيه ولا اجماع وهذه سمة البدعة  
 (و) جاز (خروج متجالة) لأرب للرجال فيها لجنائزة كل أحد (أو) شابة (ان لم يخش منها الفتنة) للرجال يتعلق نفوسهم بها  
 (في) جنازة من عظمت مصيبتها عليها (كأب) وأم (وزوج وابن) وبنت (وأخ) وأخت وكره خروجها لغير من ذكر  
 وحرم على مخشية الفتنة لكل أحد (و) جاز لمشييع (سبقها) أى الجنائزة لموضع دفنها لا لموضع الصلاة عليها بخلاف الأولى (و) جاز  
 للمشييعين للجنائزة (جلوس) بموضع دفنها أو الصلاة عليها (قبل وضعها) عن أكتاف الرجال الحاملين لها بالارض للصلاة عليها  
 أو دفنها وجاز استمرارهم قائمين حتى توضع (وجاز نقل) أى تحويل الميت من محل لآخر قبل دفنه أو بعده بشرط أن لا ينفجر حين  
 نقله وأن لا تنتهك حرمة وأن يكون لمصلحة كالخوف عليه من بحر أو رجاء بركة المحل المنقول اليه أو دفنه بين أهله والاحرم ويجوز مع  
 الشروط (وان) كان (من بدو) الى حضور المناسب قلب المبالغة بأن يقال وان من حضروا جيب بأن من بمعنى الى (و) جاز  
 بمعنى خلاف الأولى (بكى) مقصورا أى اسالة دمع (عند موته وبعده) حال كونه (بلا رفع صوت) فان كان برفع صوت حرم  
 ويسمى حينئذ بكاء بالمد (و) بلا (قول قبيح) فان كان بقول قبيح كخطوف وغير مستحق الموت حرم (و) جاز (جمع أموات  
 بقبر) واحد (لضرورة) ككثرة الموتى وضيق المكان ذكورا كانوا أو اناثا أو بعضهم ذكورا وبعضهم اناثا كانوا أقارباً وأباعد  
 (وولى) أى جعل واليا ومباشرا (القبلة) من قبر الميت (الأفضل) من باقى الاموات المجموعين معه في الدفن في قبر واحد

فيقدم الذكر على الاثني والكبير على الصغير والحر على الرق والعالم على الجاهل (أو بصلاة) عطف على بقبر فيجوز جمعهم بلا ضرورة وهو أفضل من افراد كل واحد بصلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض (يلي الامام رجل) حر (فطفل) حر (فعبث) كذلك أي رجل فطفل (فخصي) أي مقطوع الذكر أو الاثنيين (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فمحبوب كذلك أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير (فخنثى) مشكلى (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فأثني حره كبيرة فصغيرة فأمة كبيرة فصغيرة (و) جاز (في الصنف أيضا الصف) ممتد من اليمين الى الشمال بأن يجعل الحر الكبير أمام الامام والحر الصغير عن يمينه والعبد الكبير عن يساره والعبد الصغير عن يمينه وكذا سائر الاصناف (و) جاز للرجال خاصة (زيارة القبور بلا حد) أي تحديد يوم من الاسبوع أو وقت من اليوم قال مالك رضي الله تعالى عنه بلغني أن الارواح بفناء المقابر فلا تخص زيارتها يوم بعينه وإنما خص يوم الجمعة لفضله (وكره حلق شعره) أي الميت الذي يجوز حلقه حال حياته كشعر رأسه وابطه والا حرم كشعر لحية الرجل ورأس المرأة (و) كره (قلم ظفره) أي الميت (وهو) أي المذكور من حلق الشعر وقلم الظفر (بدعة) فيها للمالك أكره ان يتبع الميت بمجمر أو تقلم أظفاره أو تحلق عاتيه وأرى ذلك بدعة ممن فعله (وضم) أي جمع الشعر المخلوق والظفر المقلوم (معه) أي الميت في كفنه (ان فعل) أي الحلق أو القلم (ولا تنكأ فروجه) أي لا تنفجر ولا تنعصر (ويؤخذ عفوها) أي يزال ماسال منها بنفسه بعد الغسل ولو دون درهم للزناطة (و) كره (قراءة عند موته) سمع ابن القاسم وأشهب ليست القراءة والبخور من العمل (كتجمير) أي تبخير (الدار) (١١٣) لازالة رائحة الموت فزعمه فيكره

لانه خلاف العمل ولان الموت لازالة رائحة له فان كان لازالة رائحة كريهة ندب (و) كره قراءة على الميت (بعده) أي الموت (وعلى قبره) أي الميت لانها ليست من عمل السلف الصالح وعلل ذلك ابن

أَوْ بِصَلَاةٍ عَلَى الْإِمَامِ رَجُلٌ فَطِفْلٌ فَمَبْدٌ فَخَصِيٌّ فَخَنْثَى كَذَلِكَ فِي الصَّنْفِ أَيْضًا الصَّفِّ وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلَا حَتَرٍ وَكُرْهٌ حَلْقُ شَعْرِهِ وَقَلْمُ ظَفَرِهِ وَهُوَ بِدْعَةٌ وَضُمُّ مَعَهُ أَنْ فَعَلَ وَلَا تَنْكَأُ فُرُوجَهُ وَيُؤْخَذُ عَفْوُهَا وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْمِيرِ الدَّارِ وَبَعْدَهُ وَكَلَى قَبْرِهِ وَصِيَاخُ خَلْفِهَا وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَأَنْصِرَافُ عَنْهَا بِإِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِإِلَا إِذْنٍ إِنْ لَمْ يَطْوُلُوا وَحَمَلُهَا بِإِلَا وَضْوٍ وَإِدْخَالُهُ بِمَسْجِدِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ وَتَسْكَرَاتُهَا وَتَفْسِيلُ جَنْبِ كَسَقَطٍ وَتَحْنِيطُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَمِيًّا بِخِلَافِ

(١٥ - جواهر الاكلیل - اول) أي جمرة بانما مكلفون بالتفكير فما قيل لهم وما ذا لقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن قال الأمر الى اسقاط أحد العملين اه فهذا صريح في الكراهة (و) كره (صياح) أي رفع صوت باسمها والثناء عليها (خلفها) أو أمامها أو يمينها أو شمالها لمخالفته للعمل والمباهاة واطهار الجزع وعظم المصيبة (و) كره (قول استغفروا لها) لانها بدعة ولما سمعه سعيد بن جبیر قال لقائه لاغفر الله له (و) كره (انصراف عنها بلا صلاة) عليها ولو طولوا أو انصرف لحاجة أو باذن اهلها (أو) انصراف عنها قبل دفنها بعد الصلاة عليها (بلا اذن) من اهلها (ان لم يطولوا) فان أذنوا ولو لم يطولوا أو طولوا ولو لم يأذنوا جاز الانصراف (و) كره (حملها) والمشي معها (بلا وضوء) لتأديه الى عدم الصلاة عليها (و) كره (ادخاله) أي الميت (بمسجد) على القول الصحيح من طهارته صيانة له عما يحتمل خروجه منه واما على القول بنجاسته فادخاله به محرم (و) كره (الصلاة عليه فيه) أي المسجد ولو كان الميت خارجه لانها وسيلة لادخاله فيه هذا ظاهر المدونة والجلاب وقال مالك رضي الله عنه ان وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس ان يصلى عليها من بالمسجد بصلاة الامام اذا ضاق خارج المسجد بأهله (و) كره (تسكراتها) أي الصلاة على الميت ان صليت أو لا جماعة سواء اعيدت جماعة أو أفذاذا أو صليت أفذاذا واعيدت كذلك وندب اعادتها جماعة (و) كره (تفصيل جنب) الميت من اضافة المصدر لفاعله وشبه في الكراهة (فقال ك) تفصيل (سقط) نزل ميتا أو حيا حياة غير مستقرة ويندب غسل دمه ويجب لفه بخرفة ومواراته (وتحنيطه) أي السقط أي يكره تطييبه (والصلاة عليه) فتكره (ودفنه بدار) هذا مصب الكراهة اذ أصل دفنه واجب (وليس) دفنه بدار (عيبا) موجبا لخيار مشتريها بين ردها والتمسك بها بجميع الثمن اذا ظهر فيها ولم ينهبها منها اذ ليس لقبره حرمة قبر الكبير قيل للمالك رضي الله تعالى عنه ان وجد المشتري فيها سقطا قال لا ارى السعة عيبا لانه ليس له حرمة الموتى قيل لا فيجوز الاتفاع بموضعه قال كره ذلك ابن سحنون القياس جواز الاتفاع به (بخلاف)

(الكبير) بدار فيجوز وان بيعت بدون بيانها فلامشترى . دها به لحمة اتفاعة بغيره لانه نجس (لا) يكره تعميل (حائض) للميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا لو انقزع عنها صارت كالجنب (و) كره (صلاة فاضل) أى صاحب فضل يعلم أو عمل أو خلافه (على) ميت (بدعى) أى صاحب بدعة فى اعتقاده لم يكفر بها على الصحيح كقدرى وحرورى فى المنتقى أهل كل نقص لا يخرج عن الايمان كأهل الكبائر وأهل البدع المتمسكين بالايمان يكره للامام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون ذلك ردعا لهم وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم ومأخذ هذا ما روى جابر عن سمرة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قتل نفسه بشاهق أى بالقاء نفسه من محل عال فلم يصل عليه قال الاجهورى ما لم يؤد الى ترك الصلاة عليهم بالكلية والا فلا نكره صلاة الفاضل عليهم لان فرضها لا يسقطه بدعهم ولا كبائرهم ما تمسكوا بالاسلام (أو مظهر كبيرة) كزنا وشرب مسكر فيها لما لك رضى الله تعالى عنه صلى على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين ويورث وائمه على نفسه ابن يونس لقوله صلى الله عليه وسلم صاوا على من قال لا اله الا الله الا انه يكره للامام وأهل الفضل أن يصلوا على البغاة وأهل البدع (وكره) صلاة (الامام) أى الخليفة أو نائبه وأهل الفضل (على من حده القتل) اما (بحد) كمحارب وتارك صلاة وزان محسن (أو قود) أى قصاص كقاتل كفء ان تولاه الامام بل (ولوتولاه) أى القتل (الناس دونه) أى الامام ومفهوم القتل ان من حده الجلد كزان بكر جلد فوات منه لانكره الصلاة عليه من الامام ولا من أهل الفضل فيها لما لك رضى الله تعالى عنه كل من قتله الامام فى قصاص أو رجم أو حد من الحدود فلا يصل على الامام ويصل على الناس غير الامام وحكى عن ابن عبد الحكم للامام الصلاة على المرجوم لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على ماعز والقامدية وعلل المشهور بانه منتقم فلا يشفع ابن رشد لا بعد فى انتقامه لله تعالى بما شرعه فى الدنيا وشفاعته له فى العاقبة فى الدار الآخرة (وان مات) من حده القتل (قبله) (١١٤) أى اقامة الحد عليه (ف) فى كراهة صلاة الامام وأهل الفضل عليه وهو الراجح وعدمها

(تردد) للمتأخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين (و) كره (تكفين) لرجل أو امرأة (بحرير) وحمل اللخمى وابن شاس وأبو الحسن الكراهة على النع وأبقاها جماعة على

الكبير لا حائض وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر كبيرة والإمام على من حده القتل يحترق أو قود ولو قولا الناس دونه وان مات قبله فتردد وتكفين بحرير أو نجس وكأخضر وممصفر أمكن غيرة وزيادة رجل على خمسة واجتماع نساء لبكى وان سرا وتكبير نعش وفوشة بحرير وإتباعه بنار ونداء به بمسجد أو بابه لا يكحلن بصوت خفى وقيام لها

ظاهرها (وكره) تكفين بكفن (نجس) بهرام ظاهر كلام الجلاب انه ممنوع لقوله ولا يكفن وتطين ثوب نجس ونحوه قول الكافى لا يكفن فى ثوب نجس الا ان لا يوجد غيره ولا يمكن ازالة النجاسة عند الاجهورى يقدم الحرير على النجس عند اجتماعهما (وكره) تكفين (بكأخضر) الكاف اسم بمعنى مثل من كل مصبوغ بما لا يطيب فيه كمصبوغ بنبيلة (ومصفر) أى مصبوغ بصفر وهو نور القرطم (امكن غيره) أى المذكور من الحرير والنجس والمصبوغ غير مطيب فان لم يمكن غيره تعين ولا يجتمع وجوب وكراهة (و) كره (زيادة) كفن (رجل على خمسة) وزيادة كفن امرأة على سبعة لانه سرف (و) كره (اجتماع نساء لبكى) بالقصر أى ارسال الدموع بلا رفع صوت فالواو فى قوله (وان سرا) للحال لان البكاء برفع الصوت محرم (و) كره (تكبير نعش) للميت الصغير لانه لا يتخلو من البهاة واطهار عظم للصيبة (و) كره فرش (بحرير) ولو لامرأة ابن حبيب يكره اعظام النعش وأن يفرش تحت الميت قطيفة حرير أو خز ولا يكره ذلك للمرأة ولا يفرش الا ثوب طاهر اه وتقدم انهما فى التكفين بالحرير سواء وجوز ابن حبيب للنساء فجرى هنا على اصله (و) كره (اتباعه) أى الميت (بنار) أى حملها معه حال تشييعه للدفن للتشاؤم بانه من أهلها وان كان فيها بخوره بال فكراهة اخرى لاضاعة المال فان كان فى مباخر ذهب او فضة حرم كاللباس الرجال الحاملين لها الحرير مع ان ذلك شأن الفرح المنافى للحزن على الميت والتدبر فى حال الموت وما يتبعه ولكن الاهواء أعمت وأصمت ونص الأمهات وكره أبو هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهما أن يتبع الميت بنار تغاولا فى هذا المقام بأول الحسن اذا لم يكن فيه طيب واما اذا كان فيه طيب فزاد وجها آخر وهو السرف اذا كان له بال (و) كره (نداء به) بان يقال بصوت مرتفع فلان مات فاسعوا لجنائزه (بمسجد) لكراهة رفع الصوت فيه ولو بالعلم زيادة عن الحاجة (او بابه) أى المسجد لانه ذريعة لرفعه فيه (لا) يكره الاعلام (بكحلن) بكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقة بفتح فسكون (بصوت خفى) بل يندب لانه وسيلة لتشيعه (و) كره (قيام لها)



أى الجنائز من جالس مرت عليه أو من سبقها محل الدفن وكذا استمرار مشيها قائما حتى توضع ( و ) كره ( تطيين قبر ) أى تليسه بالطين ( أو تبييضه ) بالجير لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طين القبر فلا يسمع صاحبه الأذان ولا الدعاء ولا يعلم زائره ( و ) كره ( بناء عليه ) أى القبر اللخمي كره مالك رضى الله تعالى عنه تجصيص القبور لانه من المباهاة وزينة الحياة الدنيا وملك منازل الآخرة وليست بموضع للمباهاة والتمايز بين الميت عمله وروى جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان ترع القبور أو يبنى عليها أو يكتب فيها أو تقصص وروى تجصص وأمر بهدمها وتسويتها ( أو تحويره ) أى ادارة بناء على القبر ابن رشد البناء على نفس القبر مكرهه وأما البناء حواليه فاما يكره من ناحية التضيق على الناس ولا بأس به فى الاملاك ( وان بوهى به ) أى الذكور من تطيين القبر أو تبييضه أو البناء عليه أو التحوير ( حرم ) فمحل الكراهة اذا لم يقصد بفعل شئ من هذه المذكورات المباهاة والاحرم ( و جاز للتمييز ) بين القبور ( كحجر ) يفرز على القبر علامة عليه ( أو خشبة ) كذلك ( بلا نقش ) لاسمة أو تاريخ موته على الحجر أو الخشبة والا كرهه وان بوهى به حرم ولا ريب فى حرمة نقش القرآن واسم الله تعالى مطلقا لتأديته الى الامتهان وكذا نقشها على الحيطان ( ولا يغسل شهيد معترك ) أى يحرم أن يغسل ( فقط ) أى دون سائر الشهداء كالبطون والفرق والحريق والطغون والنفساء فيجب تغسيلهم والصلاة عليهم فيها لمالك رضى الله تعالى عنه الشهيد فى المعترك لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط ولا يصلى عليه ويدفن بنباه لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلموهم فانهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك اذا قتل ببلد الكفر بل ( ولو ببلد الاسلام ) بأن غزا الحريون على المسلمين ودخلوا أرضهم هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن بشر وهو ظاهر المدونة وقال ابن شعبان يغسل ونسبه فى الجواهر لابن القاسم سئل أصبغ عن ( ١١٥ ) أهل الحرب يغيرون على

بعض تغور الاسلام فيقتلون الرجال فى منازلهم فى غير معترك ولا يجتمع ولا ملاقة فقال قال ابن القاسم فى هؤلاء يغسلون ويصلى عليهم فسألت ابن وهب فقال هم شهداء ( أو لم

وَتَطْيِينَ قَبْرِ أَوْ تَبْيِضُهُ وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيرُهُ وَإِنْ بُوْهِيَ بِهِ حَرَّمَ وَجَازَ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بَلَا نَقْشٍ وَلَا يُغْسَلُ شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطُّ وَلَوْ بِلَيْدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ رُفِعَ حَيًّا وَإِنْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ وَدُفِنَ بِنَبَاهٍ إِنْ سَتَرْتَهُ وَإِلَّا زِيدَ بِخُفٍّ وَقَلْنَسُوءٍ وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ ثَمْنُهَا وَخَاتَمٌ قَلَّ قَعْدُهُ لَا دِرْعٍ وَسِلَاحٍ

يقاتل) المسلم الحر يسين بان كان غافلا أو نائما قال الحطاب لافرق فيمن قتل فى معركة للشركين بين قتله من سبيهم أو غير سبيهم وسواء قتله المشركون بأيديهم أو حمل عليه فتردى فى بئر أو سقط من شاق أو عن فرسه فاندق عنقه أو رجع عليه سهمه أو سيفه فقتله فانه فى جميع ذلك شهيد قاله فى الطراز ولا يغسل شهيد المعترك ان كان غير جنب بل ( وان أجنب ) أى كان جنبا ( على الاحسن ) من الخلاف عند بعض المتأخرين لا تقطع التكليف بالموت ابن يونس عن أصبغ قتل حنظلة رضى الله تعالى عنه يوم أحد وهو جنب فلم يصنع فيه شئ قال أشهب لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقال ابن الماجشون أيضا قال ابن رشد لان غسل الجنب عبادة متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقدرت رقت عن الميت ( لان رفع حيا ) أى حمل من موضع القتال حال كونه حيا ثم مات فيغسل ويصلى عليه ( وان أنفذت مقاتله ) ولم يغمر على المشهور من قول ابن القاسم كافى التوضيح عن ابن بشر وعن ابن عرفة وابن يونس والمالزرى ما يوافقهم والذى عليه سحنون انه متى رفع منغوذ للمقاتل أو مغمورا فلا يغسل واستثنى عن رفع حيا فقال ( الا للمغمور ) أى المغمى عليه الذى لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى أن مات فلا يغسل وان لم ينفذ مقتله ( ودفن بنباه ) الذى مات فيها وجوبا ( ان ) كانت مباحة والا فلا يطلب دفنه بها ويشترط ( سترته ) كله فتمنع الزيادة عليها ( والا زيد ) عليها ما يستتره فان وجد عريانا ستر جميع جسده مالك رضى الله تعالى عنه ما علمت انه يزداد فى كفته شئ أكثر مما عليه أشهب الآن يكون فى ابوابه أو سلب ما كان عليه وتدفن دفنه ( بخف ) فلا ينزع عنه ( و ) بـ ( قلنسوة ) على رأسه فلا تنزع عنه ( و ) بـ ( منطقة ) بكسر الهم وسكون النون ما يحترمه به فى وسطه ان ( قل ثمنها ) أى قيمتها ( و ) بـ ( خاتم قل فسه ) أى قيمته فلا ينزع الآن يكون نفيس الفص ( لادرع ) قتل وهو معه ( وسلاح ) كسيف ورمح فيها لابن القاسم ينزع منه الدرع والسيف وجميع السلاح فى الجواهر يستحب أن يترك عليه خفاء وقلنسوة ولا ينزع عليه شئ الا السلاح ما كان من درع أو مغفر أو بيضة أو سيف أو منطقة أو مهابير وما كان من

الحديد كله (ولا يغسل (دون) أى أقل من (الجل) أى ثلثي الجسد ومفهوم دون أنه يصلى على الجبل أى الثلثين وهو كذلك ابن ناجي اتفاقا (ولا يغسل محكوم) من الشارع (بكفره) أى يحرم على المشهور ان كان بالقابل (وان) كان (صغيرا) ممرا (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له لاعتبار رده كاسلامه وان كان لا يجرى عليه أحكامها الا بعد بلوغه الاخرى اختلف في ولد المسلم يرتد قبل أن يحتلم فقال ابن القاسم في الدونة لا تؤكل ذبيحته وان مات فلا يصلى عليه (أو نوى به سايه) أو شتر به (الاسلام) فيها الملك رضى الله تعالى عنه من اشترى صغيرا آدميا أو وقع في سهمه من المغنم مات صغيرا فلا يصلى عليه وان نوى به سيده الاسلام الا أن يجيب الى الاسلام بامر يعرف انه عقله ابن القاسم اذا كان كبيرا عقل الاسلام ويعرف ما أجاب اليه (الا أن يعلم) أى الكتابي للميز بامر يعرف انه عقله فيغسل ويصلى عليه (كان أسلم) الكافر من غير سبي (ونفر) أى هرب (من أبويه) اليها ومات ولو بدار الحرب فيغسل ويصلى عليه ابن بشر ان أسلم بعض أولاد الكفار قبل بلوغه ونفر من أبويه ففى قبول اسلامه قولان (وان اختلطوا) أى المحكوم بكفرهم مسلمين غير شهداء (غسوا) أى المسلمون والكفار جميعا وجوبا لان تغسيل المسلمين واجب وقد توقف على تغسيل الكافرين لاختلاطهم بهم وما توقف الواجب عليه فهو واجب ومؤنة غسلهم وكفنتهم ودفنهم من أموال المسلمين فان لم يكن لهم مال فمن بيت مال المسلمين (وكفنوا) أى المسلمون والكفار المختلطون وجوبا جميعا لذلك وصلى عليهم جميعا لذلك (وميز المسلم بالنية في الصلاة) بان ينوى المصلى الصلاة على المسلم منهم ودفنوا جميعا في مقابر المسلمين (ولا) يغسل (سقط) بكسر فسكون (لم يستهل) بأن نزل ميتا (١١٦) أو حياة غير مستقرة (ولو تحرك) حركة ضعيفة لا تدل على تحقق الحياة (أو عطس أو بال أو رضع)

وَلَا دُونَ الْجُلِّ وَلَا مَحْكُومٌ يَكْفُرُوْهُ وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَائِيَهُ الْإِسْلَامَ  
الْأَنْ يُسَلِّمَ كَأَنْ أُسْلِمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَكُفِنُوا وَمُيِّرَ الْمُسْلِمُ  
بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا سَقَطَ لَمْ يَسْتَهْلِكْ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ  
تَتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَوْ بِخَرْقَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ الْأَنْ يُدْفَنَ  
بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٌ وَلَا تُسَكَّرُ وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَرَجَى خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ  
لَا قَرَعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصَبَةِ

رضاعا يسيرا لا يدل على استقرار حياته واستثنى من نفي تغسيل السقط فقال (الا أن تتحقق الحياة) علامة من علاماتها كصراخ وكثرة رضاع قال نت الرضاع الكثير يدل على

الحياة اتفاقا فيجب تغسيله والصلاة عليه (وغسل دمه) أى السقط روى على يغسل الدم عن السقط لا كغسل الميت تت وافضل فتولها لا يغسل أى الغسل الشرعى كغسل الميت (ولف بخرقه ووورى) وجوب بافيهما (ولا يصلى على قبر) قال فيها ومن آتى وقد فرغ الناس من الصلاة على الجنائز فلا يصلى عليها بعد ذلك ولا على القبر وليس العمل على ما جاء في الحديث في ذلك عقب أى تمنع الصلاة على القبر قال البناني لوجه لمنع اذا غابتها تكرار الصلاة وحكمه الكراهة كما قدمه المصنف وتعبير ابن عرفة بالمنع محمول على الكراهة لما ذكرنا (الا ان يدفن بغيرها) أى الصلاة فيصلى على القبر وجوبا ان خيف تغيره والا اخرج وصلى عليه على المعتمد وعمل الصلاة على قبره اذا لم يطل الزمان حتى يظن فناؤه وانه لم يبق منه الا عظم الذنب (ولا) يصلى على (غائب) كغيره وكيل سبع وميت فى أرض الكفار وحكم الصلاة على الغائب قيل الكراهة وقيل المنع أى التحريم وصلاته صلى الله عليه وسلم بالمدينة على النجاشي يوم موته بأرض الحبشة من خصوصياته صلى الله عليه وسلم بدليل عدم صلاة أمته عليه صلى الله عليه وسلم وفيها أعظم الرغبة وايضا الأرض رفعت له فصلى عليه وهو مشاهد له قبل دفنه فهي كصلاة امام على ميتة لم يره المؤمنون ولا خلاف في جوازها وورد ابن العربي الجوابين بان كلاما من الخصوصية والرفع يفتقر لدليل وليس بموجود (ولا تسكروا) أى الصلاة على الميت أى يكره تكرارها اذا صليت جماعة مطلقا أو اذا اذا أعيدت كذلك فان أعيدت جماعة فلا يكره فالصور أربع تكره الاعداد في ثلاث وتندب في واحدة (والاولى) أى الأحق (ب) امامة (الصلاة) على الميت (وصى) أوصى الميت بأنه يصلى عليه اماما (رجى خيره) أى بركته وقبول شفاعته ومفهوم رجى خيره انه ان أوصاه لكراهة عاصبه واغاظته فلا تنفذ وصيته ويقدم عاصبه على وصيه (ثم) ان لم يكن وصى فالاولى امامة الصلاة على الميت (الخليفة لافعه) أى نائبه (الا) نائبه في الحكم (مع الخطبة) للجمعة والعيد (ثم أقرب العصبه) للميت فيقدم ابن فابنه وان نزل فأب فأخ فابنه كذلك فجدهم فابنه

كذلك (و) ان تعدد العاصب لميت أو أكثر وكانوا في درجة واحدة قدم (أفضل ولي) بزيادة فقه أو حديث أو غيرها (ولو) كان الأفضل (ولي المرأة) المجموعة مع الرجل في الصلاة عليهما فيقدم ولي المرأة الأفضل على ولي الرجل للفضول اعتبارا بفضل الولي لا بفضل الميت هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون أولياء الرجل أحق من أولياء المرأة (وصلى النساء) على الجبازة (دفعه) واحدة فإذا فرغ من كره لمن تمت منهن أن تصلى (وصحح) من بعض المتأخرين وهو ابن الحاجب (ترتيبهن) في الصلاة على الميت واحدة بعد واحدة (والقبر حبس) على الدفن فإن نقل الميت منه أوفى فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن كزرع وبناء (لا يمشی عليه) أى يكره المشى عليه ان كان مسنوا الطريق دونه وظن بقاء شيء محسوس من أجزاء الميت به والاجاز وكذا الجلوس عليه لانه أخف من المشى وما ورد من حرمة الجلوس عليه فهو محمول على الجلوس عليه لقضاء الحاجة وكذا فسر مالك رضى الله تعالى عنه وروى ذلك مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على رضى الله تعالى عنه يتوسدها ويجلس عليها (ولا ينبش) أى يحرم أن يحفر القبر (مادام) أى مدة تحقق أو ظن بقاء الميت أو شيء من عظامه (به) أى فى القبر (الأن يشع رب) أى مالك (كفن غصبه) فينبش ان امتنع رب الكفن من أخذ قيمته ولم يتغير الميت (أو) يشع رب (قبر) حفر (بملكه) بغير اذنه وأبى من أخذ قيمته وطلب نبشه فينبش (أونسى معه مال) لغيره ولو قل أوله وشع الوارث وله بالان لم يتغير الميت والاجبر غير الوارث على أخذ عوضه ولا شيء لوارثه (وان كان) القبر المحفور (بما) أى مكان (يملك فيه الدفن) كأرض محبسة للدفن أو باحالة دفن فيه ميت بغير اذن حافره (بقى) الميت فى القبر (١١٧) (وعليهم) أى ورثته (قيمته) أى أجرة الحفر (وأقله) أى القبر

انخفاض (مامنع) عن الناس (رائحته) أى الميت (وحرسه) من أكل السباع (وبقر) أى شق بطن الميت (عن مال) ابتلعه فى حياته ومات وهو فى بطنه سواء كان له أو لغيره (كثر) أى المال بأن كان نصاب

وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ وَلَوْ أَمْرَأَةً وَصَلَّى النَّسَاءُ دَفْعَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيبَهُنَّ وَالْقَبْرُ حَبْسٌ لَا يَمْشَى عَلَيْهِ وَلَا يُنْبَشُ مَا دَامَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشِيعَ رَبُّ كَفَنٍ غُصِبَهُ أَوْ قَبْرِ يَمْلِكُهُ أَوْ نَسِيَ مَعَهُ مَالًا وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ بَقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَيُقَرَّ عَنْ مَالٍ كَثُرَ وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ لَا عَنْ جَنِينٍ وَتَوَلَّتْ أَيْضًا طَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُجِيَ وَإِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فَعِلَ وَالنَّصُّ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرٍ وَصَحَّحَ أَكْلَهُ أَيْضًا وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةٌ حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ وَلَا يُسْتَقْبَلُ بِهَا قَبْلَتُنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ وَرُمِيَ مَيْتُ الْبَحْرِ بِمُكَفَّنًا

زكاة وهذا مقيد بما اذا قامت عليه بيئة عدلان أو عدل وامرأتان بل (ولو) ثبت (بشاهد ويمين) أجاب أبو عمران عن مقيم شاهد على ميت لم يدفن انه بلغ دنائره بأن يحلف ليبقر بطنه قائلا اختلف فى القصاص بشاهد ويمين قال عاب فان تبين بعد البقر كذبه عزز فقط ولا قصاص عليه بسبب بقره وقوله تعالى والجروح قصاص فى حال الحياة (لا) تبقر بطن ميتة (عن جنين) حتى رجي لاخراجه لان سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمتها له والمال يحقق الخروج (وتوولت) أى فهمت المدونة (أيضا) كما توولت على عدم البقر (على البقر ان رجي) خروجه حيا وكان فى السابع أو التاسع فأكثر سند تبقر من حاصرتها اليسرى لانها أقرب لجهة الجنين (وان قدر على اخراجه) أى جنين الميتة (من محل) خروج (ه) المعتاد بحيلة (فعل) أى أخرج منه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المبسوط ان قدر أن يستخرج الولد من حيث يخرج فى الحياة فعل قال اللخمي هذا لا يمكن اذ لابد لاخراجه من القوة الدافعة وشرطها الحياة لا الحرق العادة (والنص) أى النصوص للعول عليه (عدم جواز أكله) أى الأدمى الميت ولو كافرا (لمضطر) لا كل الميتة ولو مسلما لم يجد غيره اذ لا تنتهك حرمة آدمى لآخر (وصحح أكله) أى الأدمى الميت لمضطر لم يجد غيره أى صحح ابن عبد السلام القول بجوازه (ودفنت) امرأة (مشركة) أى كافرة باشر الك أو غيره (حملت) فى بطنها جنينا (من) رجل (مسلم) بشبهة مطلقا أو نكاح كتابية أو مجوسية أسلم زوجها (بمقبرتهم) أى الكفار لعدم حرمة جنينها حتى يولد صارخا (ولا يستقبل) بميت الكفار (قبلتنا) لانه ليس من أهلها (ولا قبلتهم) لانا لا نرى طلب استقبالها حقه التأخير عن قوله الا ان يضيق فليؤاره (ورمى ميت البحر) أى فى السفينة السائرة فيه (به) أى فى البحر منفلا عنظا (مكفنا) مصلى عليه مستقبل القبلة على شقه الايمن قائلا ملقيه بسم الله وعلى سنة رسول الله

على الله عليه وسلم تقبله بأحسن قبول (ان لم يرج البر) أى الوصول اليه (قبل تغيره) والاوجب تأخيرہ لدفعه به (ولا يعذب أى الميت (بكاء) عليه حرم (مالم يوص به) فان أوصى به عذب كتركه الوصية بتركه مع علمه امتثالهم (ولا يترك) ميت (مسلم لوليه الكافر) فيما يتعلق بتجهيزه اذ لا يؤمن عليه من عدم تفسيله ونكفيه ودفعه في مقبرة الكفار واستقباله قبائهم وغير ذلك (ولا يفضل مسلم أباً) له (كافراً) أى لا يجوز بناء على انه للتعبد وعلى انه للنظافة فيجوز (ولا يدخله) أى المسلم أباء الكافر (قبره) أى المسلم فى كل حال (الا) أن يخاف المسلم على أبيه الكافر (أن يضيع) أى يحيف على ظهر الارض وتنا كاه الكلاب مثلاً (فليواره) أى يدفعه وجوباً ولا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لعدم اعتبار هافلا يقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الميت (أحب) أى أفضل عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه (من) صلاة (النفل اذا قام بها الغير) والا تعينت وكونها أحب منه (ان كان) الميت (كجبار) للمصلى عليه وأدخلت الكافر قريبه وصديقه (أو) كان الميت (صالحاً) ترجى بركته قال ابن القاسم سألت مالكا رضى الله تعالى عنه أى شيء أعجب اليك القعود في المسجد أم شهود الجنائز قال القعود في المسجد أعجب الى لان الملائكة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه اللهم نب عليه الا أن يكون له حق من جوار أو قرابة أو أحد ترجى بركة شهوده فيحضره ابن رشد ذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم الى ان صلاة النوافل والجلوس في المسجد أفضل من شهود الجنائز حمله من غير تفصيل فمات حسن بن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما فقام الناس لجنائزته من المسجد الاسعبد بن المسيب فانه لم يقم من مجلسه فقيل له ألا تشهد هذا الرجل الصالح (١١٨) من البيت الصالح فقال لان أصلى ركعتين أحب الى من ان أشهد هذا الرجل

الصالح والله أعلم (باب) في أحكام الزكاة (تجب زكاة) أى اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحال الحول وهذا المعنى الشرعى لها ومعناها لغة النمو وزيادة الخير ومناسبة

ان لم يرج البر قبل تغيره ولا يعذب بكاء لم يوص به ولا يترك مسلم لوليه الكافر ولا يفضل مسلم أباً كافراً ولا يدخله قبره الا أن يضيع فليواره والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير ان كان كجبار أو صالحاً

### ﴿ باب ﴾

تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول كمالاً وإن معلوفة وعاملة ونتاجاً لا منها ومن الوحش وضمت الفائدة له وإن قبل حوله بيوم

لا

الشرعى للقوى من جهة نمو الجزء المخصوص عند الله تعالى لحديث ما تصدق

عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كتماناً يضعها في كف الرحمن فير بيها له كما يرى أحدكم فلو أو فصيلة حتى تكون كالجبل ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه ونموه بالرج والثمار وتطهير صاحبه من الذنوب وحصول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها واطافة زكاة الى (نصاب) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ومعنى النصاب لغة الاصل وشرعاً قدر مخصوص اذا بلغه المال وجبت زكاته واطافة نصاب (الى النعم) لامية والنعم بفتح النون والعين المهملات الابل والبقر والغنم لكثرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنمو والولادة واللبن والصوف والوبر والشعر وعموم الانتفاع (ب) سبب (ملك) لنصاب النعم فلا زكاة على مودع ومرتهن ومستعير وملتقط لعدم ملكهم ما بأيديهم (و) (ب) حول (على النصاب وهو غلوك) (كمالاً) بفتح الميم أى الملك والحول فلا زكاة على مالك ملكا غير كامل كرقيق ومدى ليس له ما يجعله في الدين ولا على من لم يكمل الحول والنصاب في ملكه (وان معلوفة وعاملة) في حرث أو حمل أو سقى والتقييد بالسائمة في حديث في سائمة الغنم زكاة لانه الغالب على مواشى العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (ونتاجاً) بكسر النون أى صغار اقتر كى على حول أمهاتها ان كانت نصاباً وماتت الامهات كلها أو مكملته بأن مات بعض الامهات وبقي منها مع التناج نصاباً أو ملك دون نصاب فولدت ماتم به النصاب (لا) تجب الزكاة في نعم متولدة (منها) أى النعم الانسية (ومن الوحش) بأن ضربت فحول الطياء في اناث المزمز أو عكسه أو فحول بقر الوحش في اناث البقر الانسية أو عكسه (وضمت الفائدة) أى ما تجدد في ملكه من النعم بشراء أو هبة (له) أى نصاب النعم ان اتحد نوعهما ان حصلت الفائدة قبل تمام حوله بزم من طويل بل (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) أى النصاب (بيوم) أى جزء من الزمن ولو لحظة فمن ملك أو زكى

نصاب يوم اول المحرم وملك نصابا آخر في آخر يوم من الحجة زكاهما معا أول المحرم ان كانا من نوع واحد (لا) نضم فائدة الغنم (الأقل) من نصاب سواء كانت العائدة نصابا أو أقل ونضم الاولى للثانية المتممة للنصاب ويستقبل بها حولا من يوم الثانية الا النتاج فيضم لأصله النافص عن النصاب ويذكر في موعهما على حول أصله ان اجتمع منهما نصاب (الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائفة) بن الضأن ضد العز وتأوها للوحدة فشمّل الذكر فيجزى اخراجه هنا كما يجزى في زكاة الغنم ونص الباب الشاة المأخوذة عن الابل سنّها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والانثى واشترط ابن القصار الانثى في البابين الحطاب لم أر من فرق بينهما وشرط كونها ضائفة (ان لم يكن جل) أى اكثر (غنم) اهل (البلد العز) بان كانت كلها أو جلها أو نصفها ضا فان كانت كلها أو جلها معزا فالشاة منه الا ان يتطوع المالك بدفع ضائفة فالمعتبر غنم أهل البلد ان وافقت غنم الزكى بل (وان خالفته) أى خالفت غنم أهل البلد غنم الزكى (والاصح) عند ابن عبد السلام (اجزاء بعير) عن خمس من الابل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتهما وقال الباجي وابن العربي لا يجزى عنها والبعر يشمل الذكر والانثى وظاهره ولو كان سنه أقل من سنة وهو ما رتضاه الاجهوري وقال الحطاب لا بد من بلوغه سنة ومفهوم عن الشاة عدم اجزائه عن شاتين فاكثروا ولو زادت قيمته على قيمتهما اتفاقا (الى خمس وعشرين) فيها (بنت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بان لم تكن له اصلا او كانت له معيبة (ف) في الخمس والعشرين (ابن لبون) ذكر ان كان له سليما والاكلفه الساعى (١٩٩) بينت مخاض الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين

بنت لبون) الى خمس وأربعين (و) في (ست واربعين حقة) الى ستين (و) في (احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة واحدى وعشرين

لَا أَقْلَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِفَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْعَزُّ وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصَحُّ اجْزَاءُ بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ فَبِنْتُ مُخَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةً فَإِنْ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَسِتِّينَ بِنْتَا لَبُونٍ وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةٌ وَاحِدَى وَعَشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعَشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ الْخِيَارُ لِلْسَّاعِى وَتَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا مُفْرَدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ بَتَغْيِيرٍ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ الْوَفِيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ الْبَقَرُ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبْيِيعٌ ذَوْسَتَيْنِ وَفِي أَرْبَعِينَ مِئْتَةً ذَاتِ ثَلَاثٍ وَمِائَةٌ وَعَشْرُونَ كَمَا تَسَى الْإِبِلَ الْغَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ

الى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار) في أخذها (للساعى) ان وجدا أو فقدا (وتعين أحدهما) ان وجدا (مفردا) عن الآخر (ثم) في تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وعلى هذا القياس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بين ان في كل خمس من الابل شاة الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ثم بين ان في احدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتين ثم قال ثم مازاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الامام مالك رضى الله تعالى عنه أن المراد زيادة عشرة وفهم ابن القاسم ان المراد مطلق الزيادة ولو بواحد ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة باتفاق وفي مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين خلاف فالامام خير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون وعليه مشى المصنف وقال ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون (و بنت المخاض) الواجبة في خمسة وعشرين الى خمسة وثلاثين هي (الوفية سنة) من يوم ولادتها ودخلت في السنة الثانية (ثم) بقية الواجبات المتقدمة من بنت اللبون والحقة والجذعة (كذلك) في توفية سنة زائدة على التي قبلها ودخلها في السنة التي تليها فبنت اللبون هي الوفية سنتين ودخلت في الثالثة والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة (البقر) يجب في (كل ثلاثين) منها (تببيع) ذكر والأفضل الانثى وهو (ذو سنتين) ودخل في الثالثة (وفي) كل (أربعين مسنة) وهي (ذات ثلاث) من السنين أوفتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر (كما تى الابل) في تحيير الساعى بين ثلاث مسنات وأربعة أتبعة كتخيير الساعى في مائتى الابل بين أربع حقات وخمس بنات لبون (الغنم في كل أربعين) شاة (شاة جذع أو جذعة) أى ذكر

اثنى (دو سنة) تامة وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر (ولو) كان (معزاً) مبالغة في جذع أو جذعة لان الخلاف فيهما وأشار بلو لقول ابن حبيب لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من المعز لاعتن الضأن ولا عن المعز ويستمر هذا الواجب الى مائة وعشرين (وفي مائة واحد وعشرين) شاة (شأتان) الى مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من الشياه الى ثلثمائة وتسعة وتسعين شاة (وفي أربع مائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة) من الشياه بعد الاربع مائة (شاة) جذع أو جذعة فلا يتغير الواجب بعد الأربع مائة الا بتمام مائة (ولزم) في زكاة الابل والبقر والغنم (الوسط) أى للتوسط بين الخيار والشرار إن وجد الوسط بل (ولو انفرد الخيار) فلذلك ان يأتى بالوسط فلا يلزمه دفعها من الخيار (أو) انفرد (الشرار) كصغار ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من الشرار (الا أن يرى الساعى أخذ المعيبة) لكثرة لطمها عند ارادة ذبحها للمستحقين أو ثمنها عند ارادة بيعها لافترق ثمنها عليهم (للاصغيرة) التى لم تبلغ السن الواجب فليس له أخذها (وضم تحت لعراب) بكسر العين المهملة ابل ذات سنامين فان اجتمع منهما نصاب زكى (وجاموس لبقر) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وضأن لمعز) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وخبر الساعى ان وجبت واحدة وتساويا) ووجد السن الواجب في كل منهما (والا) أى وان لم يتساويا كعشرين بخمسة عشر عراباً وكعشرين جاموساً وعشرة من البقر وكثلاثين معزاً وعشرين ضأناً (ف) يؤخذ الواجب (من الأكثر) اذا الحكم له (و) ان وجب (ثنتان) في النصاب الملقق من صنفين (١٢٠) أخذ (من كل) صنف واحدة (ان تساويا) أى الصنفان كسبعين ضأناً

دُو سَنَةً وَلَوْ مَعَزًا وَفِي مَائَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مَائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثٌ وَفِي أَرْبَعِمَائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مَائَةٍ شَاةٍ وَلِزِمَ الْوَسْطُ وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْمَعِيْبَةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضُمَّ بِمَحْتِ لِعَرَابٍ وَجَامُوسٍ لِيَقْرَ وَضْآنٌ لِيَمْزَرَ وَخَيْرُ السَّاعِي أَنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَايَا وَالْأَفْقَى الْأَكْثَرُ وَثْنَتَانِ مِنْ كُلِّ أَنْ تَسَاوَايَا أَوْ الْأَقْلُ نَصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ وَالْأَفْلَاكُ كَثْرٌ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَايَا فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ وَالْأَفْكَدَلِكِ وَاعْتَبِرَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرُ كُلِّ مَائَةٍ وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ بَقْرَةً مِنْهُمَا وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالٍ مَا شِئَهُ أَخَذَ بِزَكَاتِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَبَنَى فِي رَاجِعَةِ بَسِيبٍ

ومثلهما معزاً أو كأربعين بختاً ومثلها عراباً وكثلاثين جاموساً ومثلها بقراً (أو) لم يتساويا (والاقل نصاباً غير وقص) وهو ما بين النصابين والمراد بغيره هنا ما أوجب الثانية كمائة وعشرين ضأناً وخمسين معزاً أى انما تؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصاباً

بحيث لو انفرد تجب الزكاة فيه وكونه غير وقص أى أوجب الثانية (والا) أى وان لم يوجد الشرطان معا (فالاكثر) يؤخذان منه (و) ان وجب في النصاب الملقق من صنفين (ثلاث وتساويا) أى الصنفان كائة وواحدة ضأناً ومثلها معزاً (ف) اثنتان يؤخذان (منهما) من كل صنف واحدة (وخير في) أخذ (الثالثة) من أيهما شاء (والا) أى وان لم يتساويا (فكذلك) أى في وجوب ثنتين في الملقق منهما في انه ان كان الاقل نصاباً غير وقص أخذ منه واحدة والاثنتان من الاكثر والا أخذ الجميع من الاكثر (و) ان وجب أربع من الغنم فأكثر (اعتبر في) الشاة (الرابعة فأكثر) منها كالحامسة والسادسة (كل مائة) وحدها فيعتبر الخالص وحده والملقى وحده فان كانت أربع مائة منها ثلثمائة ضأن ومائة بعضها ضأن وبعضها معزاً خرجت ثلاثة من الضأن واعتبرت المائة الملققة على حدة فان تساوى فيها الصنفان خير الساعى والا فمن الاكثر (وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة) تباعان (منهما) من كل صنف تباع لان في الثلاثين من الجاموس تباعا والعشرة منه تضم للعشرين من البقر فيخرج التباع الثانى من البقر لانه الاكثر (ومن هرب) من الزكاة أى تحيل على اسقاطها (بإبدال) أى يبيع (ماشية) أى نصاب ابل أو بقر أو غنم ويعلم هروبه باقراره أو بقرينة (أخذ بزكاتها) أى الماشية التى أبدلها معاملة له بنقيض مقصوده لانه زكاة البدل ولو اكثرت لعدتم تمام حولها ان أبدلها بعد تمام حولها بل (ولو) أبدلها (قبل) تمام (الحول) عليها بقرب كشهر (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فان أبدلها قبله يبعد فلا يؤخذ بزكاتها اتفاقاً (وبنى في) ماشية (راجعة) له (ب) سبب (عيب) قديم لم يعلمه للمشتري حين شرائه

فردا عليه بعد اقامتها عنده مدة فلا يلغى البائع ويحسبها من الحول كأنها كانت باقية عنده لم تخرج عن ملكه بقاء على ان الرد بالعبث نقض للبيع (أو) رجعت له بسبب (فلس) للمشتري قبل قبض ثمنها منه فاختار البائع أخذها وأبرأ المشتري من ثمنها بعد اقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لانه فسخ البيع أضاف في حياها عند تمام حولها من يوم ملكها أو زكاتها أو كأنها لم تخرج عن حوزة (كبدل ماشية تجارة) ان كانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) نصاب كمشريين ديناراً أو مائتي درهم فزكاتها على حول أصلها وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراها به أو زكاه فيه (أو) بنصاب من (نوعها) فزكاه البديل على حول البديل سواء جرت الزكاة في عينه أولاً ان كان الابدال اختيارياً بل (ولو) كان (لاستهلاك) لماشية من شخص فلزمته قيمتها فدفعها للمالك أو صالحه عنها بماشية من نوعها فيبني في زكاة القيمة أو الماشية على حول أصلها على مامر (كنصاب) ماشية (قنية) أبدل بنصاب عين أو ماشية من نوعها فيبني على حول أصلها وهو المبدل فيهما ولو لاستهلاك فان لم تكن نصاباً فان أبدلها بنصاب عين استقبل به وان أبدلها بنصاب من نوعها بنى (لا) يبنى على حول الاصل ويستقبل أن أبدل ماشية التجارة أو القنية (ب) نصاب نعم (مخالفاً) أى الماشية المبدلة نوعاً كابل بقر أو غنم فيستقبل به حولا من يوم قبضه (أو) ماشية مبيعة (راجعة) لبائعها (ب) سبب (اقالة) فلا يبنى في زكاتها على حولها الاصل ويستقبل بها حولا من يوم رجوعها لانها بيع وأولى الرجعة بهيمة أو صدقة (أو) أبدل (عيناً بماشية) اشتراها للتجارة أو القنية بعين فيستقبل بها حولا من يوم قبضها ولا يبنى على حول ثمنها (وخطأ الماشية كمالك) واحد (فيما وجب) عليهم في زكاة الماشية المخلوطة (من قدر) للمخرج زكاة كثلثة لكل أربعين من الغنم فليهم شاة واحدة على كل (١٢١) ثلث قيمتها ولو لا الخلطة لكان على

كل واحد شاة (وسن)  
للاوجب في النصاب الملق  
كثنين لكل واحد ست  
وثلاثون من الابل فليهم  
جذعة على كل واحد نصف  
قيمتها ولو لا الخلطة لكان  
على كل واحد بنت ابون

أَوْ فَلَسَ كَمُبْدِلٍ مَاشِيَةٍ تِجَارَةً وَانْ دُونَ نِصَابٍ بِعَيْنٍ أَوْ نَوْعٍ وَلَوْ لَا سَتِهَا لَكَ  
كِنِصَابٍ قَنِيةٍ لَا يَخَالَفُهَا أَوْ رَاجِعَةٍ بِإِقَالَةٍ أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ وَخَطَاةٍ الْمَاشِيَةِ كَمَالِكٍ  
فِيهَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَبِئْسَ وَصْنٌ أَنْ نُورِيتَ وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَلَكٌ نِصَابًا  
يَحُولُ وَاجْتِمَاعًا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ مَاءٍ وَمُرَاحٍ وَمِيتَةٍ وَرَاعٍ بِأَذْنِهِمَا  
وَفَحْلٍ بِرَفْقٍ وَرَاجِعٍ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةٍ عَدَدِيَّتِهِمَا وَلَوْ أَفْقَرَدَوْ قَصُّ الْأَحْدِيهَا

(١٢١ - جواهر الاكلیل - اول) (وصنف) للواجب كثنين لأحدهما ثمانون معز ولا تخرار بعون

ضاناً فليهم ماشاة من المعز على صاحب الثمانين ثلثا قيمتها وعلى الآخر ثلثها ولو لا الخلطة لكان على كل واحدة من نصف نعمه (ان نويت) أى نوى الخلطة كل واحد منهما أو منهم لا الفرار من كثرة الزكاة (وكل) من الخليطين أو الخلطاء (حر) فلا أثر لخلطة رقيق (مسلم) فلا أثر لخلطة كافر (ملك نصاباً) وخطب بجميعة أو ببعضه فلا أثر لخلطة من ملك أقل من نصاب ملكه مصحوباً (ب) كمال (حول) من يوم الملك أو الزكاة للنصابين المخلوطين فلا يشترط تمام الحول من يوم الخطب فيكفى الخطب في أثنايه مالم يقرب جدا كشهراً فاذ أقام نصاب كل منهما عنده ستة أشهر من يوم ملكه أو زكاته وخططاها ومضت ستة أشهر أخرى زكاه خلطة لان الحول صاحب الملك وان لم يصاحب الخلطة (واجتمعاً) أى الخليطان (بملك) للذات (أو منفعة) باجارة أو اباحة لعموم الناس كنهرومراح وميتت بأرض موات (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خمسة أشياء (مراح) أى محل اجتماع الماشية للقيامولة (وماء) بالمد للشرب (وميتت) ولو تعددان احتاجت له (وراع) لجميعة أو لكل ماشية راع وتعاوناً (بأذنهما) أى الخليطين (وفعل) ينزو على الجميع (ب) قصد (رفق) أى تعاون راجع لاجتماعهما فيما اجتمعاً فيه من الخمسة أو أكثرها لا بقصد الفرار من كثرة الزكاة (وراجع) أى رجع الخليط (المأخوذ من) الماشية التى (ل)ه جميع ما عليهما أو أكثر مما عليه (شريكه) أى خليطه من قيمة المأخوذ (ب) مثل (نسبة) عدد ماشية المرجوع عليه لمجموع (عديهما) أى الماشيتين فان كانت نصفاً رجع بنصف قيمة المأخوذ وان كانت ثلثاً رجع بثلثها وعلى هذا القياس ان لم ينفرد أحدهما بوقص كمشرة من الابل لأحدهما وللآخر خمسة عشر فعلى الأول خمساً قيمة بنت المخاض وعلى الثانى ثلاثة أخماسها بل (ولو انفرد وقص لأحدهما) أى الخليطين كتسع من الابل لأحدهما وللآخر خمس ففهيها شاتان على الأول أربعة أسباع قيمتها ونصف سبعها وعلى الثانى سباعها ونصف سبعها بنا

على ان الاوقاص مر كاة وهذا قول الامام مالك المرجوع اليه وهو المشهور والدامنى عليه المصنف وأشار بلوالى قوله المرجوع عنه وهو ان على كل شاة بناء على ان الاوقاص غير مر كاة وكل من القولين في المدونة والرجوع (في القيمة) أى في قيمة المأخوذ معتبر يوم أخذه بناء على ان الأخذ في معنى الاستهلاك ومن استهلك شيئاً لزمته قيمته يوم استهلاكه (كتأول) أى ظن (الساعى الأخذ) للركاة (من نصاب) مملوك (لها) أى الخليطين كعشرين شاة لكل منهما فعلى كل منهما نصف قيمة الشاة التى أخذها الساعى زكاة بحسب اعتقاده (أو) أخذ الساعى من نصاب (لأحدهما) أى الخليطين وللآخر أقل من نصاب (وزاد) المأخوذ على الواجب فى نصاب أحدهما (للخلطة) كمالو كان لأحدهما مائة شاة وللآخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعى من ما بينهما شاتين فعلى صاحب المائة أربعة أخماس قيمتها وعلى الآخر خمسا (لا) يرجع المأخوذ منه على خليطه بشئ من قيمة المأخوذ (غصبا أو) زكاة و (لم يكمل لها) معا (نصاب) كما لو كان لكل منهما خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فمصيبتها على المأخوذ منه وحده وهذا من النصب أيضاً لكن الاول النصب فيه مقصود والغصب فى هذا ليس مقصوداً بل هو جمل محض (وذو ثمانين) شاة مثلاً (خالط بنصفها) أى بكل أربعين منها (ذوى) بفتح الواو أى صاحب (ثمانين) لكل منهما أربعون كالخليط الواحد بناء على ان خليط الخليط خليط وهو المشهور فى المائة والستين شاتان على ذى الثمانين نصف قيمتهما وعلى كل من خليطيه ربعهما (أو) خالط ذو الثمانين (بنصف فقط) أى دون النصف الآخر (ذا أربعين) كالخليط الواحد بناء على ان خليط الخليط خليط وهو المشهور فى المائة والعشرين شاة على ذى الثمانين ثلثا قيمتها وعلى ذى الأربعين ثلثها (عليه) أى ذى الثمانين فى الصورة الاولى (١٢٣) (شاة) أى نصف قيمة الشاتين المأخوذتين من المائة والستين لان نسبة

في القيمة كَتَأُولِ السَّاعِى الْأَخْذَ مِنْ نَصَابِ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهَا وَزَادَ لِلْخُلْطَةِ لَاغْصَبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهَا نَصَابٌ وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفِهَا ذَوَى ثَمَانِينَ أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخُلْطِ الْوَاحِدِ عَلَيْهِ شَاةٌ وَعَلَى غَيْرِهِ نِصْفُ بِالْقِيَمَةِ وَخَرَجَ السَّاعِى وَلَوْ يَجْذِبُ طُلُوعَ الثَّرِيَّا بِالْفَجْرِ وَهُوَ شَرَطٌ وَجُوبٌ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تُبَدَّلُ إِنْ أَوْصَى بِهَا وَلَا تُتَجَرَّى كَمُرُورِهِ

الثمانين لها نصف (وعلى) كل من (غيره نصف) أى ربع قيمة الشاتين لان نسبة كل أربعين لها ربع وقوله (بالقيمة) راجع للشاة والنصف (وخرج الساعى) لاخذ

الزكاة من الأغنياء ودفعها لمستحقها كل عام وجوبا فلا يلزم رب الماشية سوقها للساعى (ولو ب) عام (جذب) أى قحط وعدم مطر لان الضيق على المساكين والفقراء أشد منه على الأغنياء فيحصل لهم ما يستعينون به وأشار بلوالى قول أشهب لا يخرج سنة الجذب وعلى المعتد من خروجه عام الجذب فيقبل من أرباب الماشية ولو الشرار (طلوع الثريا) أصله ثريوا أبدلت الواو ياء لاجتماعها معها وسبق احداها بالسكون وأدغمت الياء فى الياء مأخوذة من الثروة أى الكثرة نجوم متلاصقة فى برج النور ولها أوقات كثيرة فى حال الطلوع فتارة تطلع عند مغيب الشفق وتارة يكون مع الغروب وتارة عند الثالث الاول الى غير ذلك (بالفجر) أى عند طلوعه وتذب خروجه فى هذا الوقت رفقا بالساعى وبأرباب المواشى لاجتماعها على الماء حينئذ فيخفف دوران الساعى ومن احتاج الى سن ليس فى ماشيته وجده عند غيره (وهو) أى مجىء الساعى (شرط وجوب ان كان) ساع (و بلغ) أى أمكن وصوله للماشية فان مات شئ من الماشية أو ضاع بلا نفر يط بعد كمال الحول وقبل مجيئه فلا بحسب ويزكى الباقي ان كان نصابا وكذا الموت والضياع بعد مجيئه وعده وقبل أخذه لانه وجوب موسع وقته كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بما منع فيه (و) لو مات رب الماشية (قبله) أى مجىء الساعى وبعد كمال الحول (يستقبل الوارث) بالماشية التى ورثها حولا ان لم يملك نصابا من نوعها والاضم ما ورثه له وزكى الجميع لقوله أنفا وضمت الفائدة له (ولانبداء) أى لا يخرج الزكاة الموصى بإخراجها من الثلث قبل صدق زوجته التى تزوجها فى مرضه ودخل بها عند ضيقه (ان أوصى) مالك النعم (ب) إخراجها (ها) أى زكاة النعم ومات قبل مجىء الساعى ونكون فى رتبة الوصية بمال فيقدم عليها مبر صفة ثم صدق مريض بنى ثم زكاة أوصى بها (ولا تجزىء) أى الزكاة التى تخرج قبل مجىء الساعى وبعد تمام الحول على ان مجيئه شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صحة كما استظهره ابن عبد السلام والمصنف وجزم به ابن عرفة (كمروره) أى الساعى بعد تمام



الحول (بها) أى الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) أى الساعى وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصابا بولادة أو ابدال من نوعها وأولى بغيره أو هبة أو صدقة أو إرث أو شراء فيستقبل بها ربها حولاً من يوم مروره لا نهية بزيادة ابتداء حول (فان تخلف) أى لم يجيء الساعى لمذم مع امكان وصوله لولا العذر (وأخرجت) أى الزكاة (أجزاً) أخرجها (على المختار) للخمى من الخلاف وقال عبد الملك لا يجزى ويجب تأخيرها حتى يأتى الساعى ولو تخلف أعواماً فان تخلف لعذر عذر وأخرجت أجزاء اتفاقاً (والا) أى وان لم يخرجها حين تخلفه وجاء بعد أعوام (عمل) أى الساعى (على) ما وجدته حين مجيئه من (الزبد) لعدد الماشية حين مجيئه على عددها حال تخلفه (والنقص) لعدد ما حال مجيئه عن عددها حال تخلفه والواو بمعنى أو وصلة عمل (للماضى) من الأعوام التى تخلف فيها أى أخذ زكاة ماضى على حساب ما وجد (بتبديئة) أخذ زكاة (العام الأول) فالذى يليه وهكذا الى عام حضوره وأشار لفائدة التبديئة بالعام الأول فقال (الآن ينقص) بكسر القاف مشددة (الاخذ) للزكاة عن العام الأول (النصاب) فيعتبر التنقيص للذى يليه فنسقط زكاته كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم جاء وهى اثنان وثلاثون فيأخذ للعام الاول والثانى والثالث ثلاث شياه وتسقط زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب (أو) ينقص الاخذ (الصفة) للواجب (فيعتبر) التنقيص بالنسبة للأعوام المتأخرة كتخلفه عن ستين جملاً خمس سنين ثم وجدها سبعة وأربعين فيأخذ عن العامين الاولين حقتين وعن الأعوام الاخيرة ثلاث بنات لبون ولو وجدها خمساً وعشرين لاخذ عن الاول بنت مخاض وعن كل عام بعد أربع شياه (كتخلفه عن أقل) من نصاب كثلثين شاة أربعة أعوام (ف) جاء وقد (كمل) النصاب بولادة أو ابدال أو فائدة كهبة وصدقة وارث كان (١٣٣) وجدها احدى وأربعين وأخبر ربها

بكمالها في العام الثانى فيأخذ  
له وللثالث شاتين وتسقط  
زكاة الرابع لنقص  
النصاب كزكاة الاول  
لعدم الكمال فيه (وصدق)  
المالك في تعيين وقت  
الكمال بغير عيب ولو

بها ناقصة ثم رجع وقد كملت فان تخلف وأخرجت أجزاء على المختار وإلا عمل  
على الزبد والنقص للماضى بتبديئة العام الأول إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو  
الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكمّل وصدق لا أن نقصت هارباً وإن زادت له  
فلكل ما فيه بتبديئة الأول وهل يصدق قولان وإن سأل فنقصت أو زادت  
فالموجود إن لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزبد تردّد

متنهما (لا) في تعيين وقت النقص فلا يصدق (ان نقصت) الماشية عما كانت عليه حال كونه (هارباً) بهامن الزكاة كهرو به بها وهى  
ثلثمائة شاة ثلاث سنين ثم رجع بها أربعين فتؤخذ منه تسع شياه عن الأعوام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه لنقص النصاب  
ولا يصدق في تعيين عام النقص الا ببينة ولو أتى نائبا فان شهدت البينة بتعيين وقته زكى لكل عام مافيه كافي الحطاب والمواق  
ويبدأ بالعام الاول ويعتبر تنقيص الأخذ النصاب أو الصفة للأعوام الماضية ولعام رجوعه أيضاً (وان زادت) الماشية (له) أى  
الهارب عما كانت عليه قبل هرو به (ف) يزكى (لكل) من الأعوام (ما) وجد (فيه) بشهادة بينة (بتبديئة) العام  
(الاول) فاذا هرب بها ثلاث سنين وهى في العام الاول أربعون وفي الثانى مائة واحدى وعشرون وفي الثالث أربعمائة أخذ منه  
شاة عن الاول وشاتين عن الثانى وثلاث شياه عن الثالث لتنقيص الأخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضى السنين هذا  
قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال للخمى وهو قول جميع الاصحاب الا أشهب قال يأخذ للماضى على ما وجد في آخر  
عام ولا يكون الهارب أحسن حالا ممن تخلف عنه الساعى فانه لا يتهم مع هذا أخذ منه للماضى على ما وجد فهذا مثله بالاولى (و) ان  
عين الهارب وقت الزيادة ولا بينة له على هذا (هل يصدق) بلا عيب الا ببينة بكذبه أولاً يصدق وتؤخذ زكاة ما وجد للماضى  
الأعوام ولعام القدرة أيضاً فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما محلها ان لم يأت نائبا والاصدق اتفاقاً قاله ابن  
عبد السلام (وان سأل) الساعى رب الماشية عن عددها فاخبره بعدد وغاب عنه قبل الاخذ ورجع اليه فعدها (ف) وجدها  
(نقصت) عما أخبره به (أو زادت) على ما أخبره به (فالموجود) هو المعتبر في الزكاة (ان لم يصدق) الساعى ربها فيما  
أخبره به حين أخبره (أو صدق) الساعى ربها فيما أخبره به (ونقص) عما أخبره به (وفي الزائد) على ما أخبره به بولادة  
كما لابن بشير وابن الحاجب أو بفائدة كالأبن عبد السلام بأن أخبره بمائة شاة فوجدها مائة واحدى وعشرين (تردد) م

التأخيرين اعدم نص المتقدمين في اعتبار ما وجد أو ما أخبر به ولو صدق قوله ان لم يصدق الخ لكان أحسن (وأخذ الخوارج) عن طاعة الامام العدل بعد القدرة عليهم (ب) زكاة (للاضى) من الاعوام (الا أن يزعموا الأداء) أى دفع الزكاة لمستحقها في الماضى فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (أن يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لنمها) أى الزكاة فلا يصدقون في دعواهم دفعها لمستحقها الا ببينة (وفي خمسة أوسق) جمع وسق بفتح فسكون معناه لغة الجمع وشرعا مجموع اثنين صاعا (فأكثر) اذا لا وقص في الحب والتمر (وان) زرع (بأرض خراجية) أى عليها مال معلوم لبيت المال لوقفها على صالح المسلمين لفتحها عنوة كارض الشام والعراق أو لمصلحة أهلها عليه الخطاب الخراج نوعان ما وضع على أرض العنوة وما صالح به الكفار على أرضهم فاشتراها مسلم وتحمل بالخراج بعد الشراء فالنصاب ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فهو ألف ومائتا مد والمد ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ووزنه رطل وثلاث باغدادي فالنصاب (الف وستمائة رطل) بغدادى والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما مكيا كل) أى كل درهم (خمسون) حبة (وخمسة حبة من مطلق الشعير) وبين الخمسة أوسق فقال (من حب) أى القمح والشعير والسلت والبردة والدخن والارز والعلس والفول والحبص واللوبيا والعدس والجلبان والبسيلة والتمرس والسهمس والزيتون والفرطم وحب الفجل الاحمر (وتمر) والحق به الزبيب فهذه عشرون نوعا هي التي تجب فيها الزكاة (فقط) فلا تجب في جوز وبنديق وفسق وتين ووزر كتان ونحوها حال كون المقدار المذكور (منقى) من قشره الذي لا يخزن به كقشر الفول (١٢٤) والحبص وأما الذي يخزن به كقشر العدس فلا يشترط تنقيته منه حال

كونه (مقدر الجفاف) بالخزر وغلبة الظن اذا أخذ الحب فريكا قبل يسه من فول وحمص وشعير وقمح وبلح وعنب بعد طيبه وقبل يسه بأن يحزر مقداره رطبا أو يابسا (وان) كان اذا ترك (لم

وَأَخَذَ الْخَوَارِجُ بِالْأَرْضِ أَنْ لَمْ يَزْعُمُوا الْأَدَاءَ إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِنَمِّهَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ وَأَنْ بِأَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رَطْلٌ وَمِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا كُلُّ خَمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ مِنْ حَبٍّ وَتَمَرٍ فَقَطْ مُنْقَى مُقَدَّرَ الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفْ نِصْفُ عَشْرِهِ كَزَيْتٍ مَالَهُ زَيْتٌ وَثَمَنٌ غَيْرُ ذِي الزَّيْتِ وَمَا لَا يَجِفُّ وَقَوْلُهُ أَخْضَرَ أَنْ سَقَى بِآلَةٍ وَالْأُفْشَرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّحُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَى بِهِمَا فَعَلَى حُكْمَيْهِمَا وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ خِلَافٌ

يجف) كالقول المسقاوى وعنب مصر وزيتونها (نصف عشر) ونظم  
 حب (ه) ان كان شأنه الجفاف سواء ترك حتى يجف أم لا (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت) من زيتون وسهمس وقرطم وحب فجل احمر ان كان حب كل نصابا وان قل زيتته فان أخرج من حبه أجزاء في غير الزيتون وأما الزيتون فيعتن الاخراج من زيتته ان كان له زيت سواء عصره أو أكله أو باعه ولا يجزى الاخراج من حبه ولا من ثمنه ان بيع ولا من قيمته ان أكل ان أمكن معرفة قدر زيتته ولو بالتحري والا أخرج نصف عشر قيمته ان أكل وثمانه ان بيع (و) نصف عشر (من غير ذي الزيت) كزيتون مصران بيع والا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه (و) نصف عشر ثمن (ملا يجف) كعنب مصر ورطبان بيع والا فنصف عشر قيمته فلو أخرج زيبا أو تمرافلا يجزى (و) نصف عشر ثمن أو قيمة (فول أخضر) وحمص كذلك بما شأنه عدم اليبس كالمسقاوى الذى يسقى بالسواقي ان بيع أو أكل وان شاء أخرج عنه حبا يابسا بعد حره فان كان شأنه اليبس تعين الاخراج من حبه بعد تقدير جفافه قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه في العتبية واقتصر عليه الحرشي وقواء البناني (ان سقى) أى الحب والتمر (بآلة) كسانية وغرب (والا) أى وان لم يسق بآلة بأن سقى بغيرها كنبيل وسيح وعين ومطر (فالعشر) زكاته (ولو اشترى السيح) أى ماء الطرمين اجتمع في أرضه (أو أنفق عليه) في اجرائه من أرض مباحة الى أرضه فيزكى بالعشر لقلة الثمن والمنفق غالبا (وان سقى بهما) أى الآلة وغيرها (ف) يزكى (على حكميهما) بأن يقسم نصفين نصف لآلة ونصف لغيرها فيزكى ماسقى بآلة بنصف العشر وماسقى بآلة بالعشر (وهل) اذا كان أحدهما ثلثين والآخر ثلثا (يغلب الأكثر) على الأقل فيزكى الجميع بنصف العشر ان غلبت الآلة أو بالعشران غلب غيرها ولا يغلب الأكثر ويزكى كل على حكمه فيه (خلاف) أى قولان مشهران وهل المراد بالأكثر الأكثر مدة ولو كان السقى فيها أقل أو الأكثر سقيا وان قلت

مدنه خلاف (ونضم القطاني) السبعة فان اجتمع منهما نصاب زكى وهى الفول والحمص والعدس واللوبيا والبسيلة والجلبان والترمس لانها جنس واحد فى الزكاة ويخرج من كل نوع منها بحسابه ويجزى اخراج الأعلى والمساوى لا الأدنى (كقمح وشعير وسلت) بضم السين المهملة وسكون اللام فتضم لانها جنس واحد فى الزكاة (وان) زرعت الانواع التى تضم (ببلدان) وانما يضم نوع مما تقدم لغيره (ان زرع أحدهما) أى النوعين اللذين أريد ضمهما (قبل) استحقاق (حصاد الآخر) وهو وقت وجوب زكاته وبقي من حب الاول الى استحقاق الثانى الحصاد ما يكمل به مع حب الثانى نصاب لانهما حينئذ كفائتین جمعهما ملك وحول فان زرع الثانى قبل حصاد الاول والثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثانى (فيضم الوسط لهما) أى الاول والثالث على سبيل البدلية ان كان فيه مع كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفى كل منهما وسقان ولم تخرج زكاة الاولين حتى حصد الثالث فيزكى الثلاثة زكاة واحدة فان زكى الاولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له ويترك وحده ان كان فيه نصاب والا فلا (لا) يضم زرع (أول) زرع (ثالث) زرع بعد حصاد الاول اذا لم يكن فى الوسط مع كل منهما نصاب بأن كان فى كل وسقان ولو كان فى الوسط مع الاول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بأن كان الاول ثلاثة والثانى وسقين والثالث كذلك أو الاول وسقين والثانى كذلك والثالث ثلاثة أوسق ضم الوسط للاول فى الاولى ولا زكاة فى الثالث والثالث فى الثانية ولا زكاة فى الاول (لا) يضم قمح ولا غيره (لعلس) بفتح العين واللام حب طويل باليمن يشبه البر (و) لا (لدخن و) لا (لذرة و) لا (لأزر وهى) أى للذكورات من العلس وما عطف (١٢٥) عليه (أجناس) فلا يضم بعضها لبعض (والسمسم ويزر الفجل) الاحمر

وَتُضْمُ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ وَإِنْ يُبْلَدَانِ أَنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ فَيُضْمُ الْوَسْطُ لِهَمَا لَا أَوَّلُ لِثَلَاثٍ لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَأُزْرٍ وَهِيَ أَجْناسُ السَّمْسِمِ وَيَزْرُ الْفُجْلُ وَالْقُرْطُمُ كَالزَّيْتُونِ لَا الْكُتَّانِ وَحَسِبَ قَشْرُ الْأُزْرِ وَالْعَلَسِ وَمَا تُصَدَّقُ بِهِ وَاسْتَأْجَرَ قَتًّا لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ وَطَبِيبِ الثَّمَرِ فَلَا شَيْءَ حَتَّى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَمَيِّرْ لَهُ نِصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ قَمَلَى الْمُشْتَرَى وَالنَّقْفَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعِينِ

فى تكميل النصاب (قشر الارز والعلس) والفول والحمص والعدس الذى يخزن به (و) حسب (ما تصدق) للالك (به) على الفقراء من الزرع أو الثمر أو العنب بعد وجوب الزكاة فيه أو وهبه أو باعه أو أكله (و) حسب ما (استأجر) به من الزرع فى حصاده أو دراسته حال كونه (قتا) أى مقتونا أى محزوما ولا مفهوم له فيحسب الاغار والكيل الذى استأجر به (لا) يحسب (أكل دابة فى) حال (درسها) لعمس الاحتراز منها فزى منزلة الآفات السابوة (والوجوب) للزكاة يتحقق (بإفراك الحب) أى صبروته فريكا منتفعا به صرح به فى الامهات النخمية الزكاة تجب عند مالك رضى الله تعالى عنه بالطيب أى بأوغه حد الاكل فاذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فاقتصر فى الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع فى غيره أفاده البنائى (وطيب الثمر) بزهر النخل وحلاوة العنب واسوداد الزيتون أو مقارنته (فلا شئ على وارث قبلهما) أى الافراك والطيب (لم يصير له نصاب) ما ورثه الآن يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر وبقي من حب الاول ما يكمل الثانى نصابا فيضمها ويتركها فان ورث نصابا زكاه ومفهوم قبلهما ان من ورث بعدهما يزكى الجملة على ملك الميثان كانت نصابا ويقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من نابه نصاب (والزكاة) واجبة (على البائع بعدهما) أى الافراك والطيب ويجوز اشتراطها على المشتري (الا ان يعدم) أى يفتقر (ف) زكاته (على المشتري) نيابة عن البائع ان بقى البيع بيده أو فوته هو ثم يرجع على البائع بحصتها أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه فان فات بسماوى أو أنلفه أجنبى فلا يزكىه المشتري ويتركه البائع ان أيسر (و) ان أوصى مالك زرع أو عمر بجزء شائع كثلثه أو قدر مكيل منه كوسق لمعين كزيد أو لغير معين كالمساكين (ف) النقفة أى السقى والخدمة للقدر الموصى به (على الموصى له) بفتح الصاد (المعين) كزى

ان كانت الوسيمة (بجزءه) شائع كنصف الزرع أو الثمر (لا) تكون النفقة على (المساكين) سواء أوصى لهم بجزءه أو كيل  
 وذكر مختار بجزءه بقوله (أو) أوصى لمعين (بكيل) كخمس أوسق من زرع أو تمر (ف) النفقة (على الميت) في المسائل الثلاثة  
 (وانما يخرص) أي يحزر وهو معلق بأصله (التمر) بفتح اللام وسكون الميم أي ثمر النخل الذي يؤول الى كونه تمر (والعنب)  
 أي قدره رطباً وجافاً (إذا حل بيعهما) بزهر البلح وحلاوة العنب ليعلم هل هو نصاب أم لا (و) إذا اختلفت حاجة أهلهما  
 بأكل وبيع وابقاء بعض أي لان شأنهما ذلك (نخلة نخلة) أي مفصلاً أي يحزر الخارص تمر كل نخلة وحدها لانه أقرب للصواب  
 واما تجزئة الحائط أثلاثاً أو أرباعاً وتخريص كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا تجوز وكذا تخريصه بتمامه دفعة واحدة  
 (باسقاط قصصها) أي ما تنقصه الثمرة عادة بسبب جفافها باجتهاد الخارص (لا) باسقاط (سقطها) أي ما يسقطه الريح وما يأكله  
 الطير ونحوه لكن ان حصل شيء من ذلك بعد التخريص اعتبر ونظر للباقي فان كان نصاباً زكياً والا فلا (وكفى) الخارص  
 (الواحد) العدل العارف لانه حاكم (وان اختلفوا) أي الخارصون في قدر الثمر الذي خرصوه في وقت واحد (فالا عرف) منهم  
 بالتخريص يعمل بتخريصه ويلقى تخريص ما سواه (والا) أي وان لم يكن فيهم أعراف (ف) يؤخذ (من كل) قول (جزء)  
 فان كانا لثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثلثه وأربعة ربه وسبعة سبعة وعلى هذا القياس وزكى عن مجموع الاجزاء  
 فلو كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية زكى تسعة لانها ثلث مجموع عشرة وتسعة وثمانية الذي هو  
 سبعة وعشرون (وان أصابته) (١٣٦) أي الخارص بالفتح (جائحة) أي عاهة كسموم وجراد وفأر وعطش وتلج

وردف قبل جذاه (اعتبرت)  
 فان بقي ما فيه الزكاة  
 زكى والا فلا (وان زادت)  
 أي وجبت الثمرة المخرصة  
 جذاه أو كيلها زائدة (على)  
 تخريص (عدل) عارف  
 (ف) قال الامام مالك رضى  
 الله تعالى عنه (الأحب

بجزءه لا المساكين أو كيله فملى الميت وانما يرخص التمر والعنب إذا حل بيعهم  
 واختلفت حاجة أهلهما نخلة نخلة باسقاط قصصها لا سقطها وكفى الواحد وان اختلفوا  
 فالا عرف والا فمن كل جزء وان أصابته جائحة افتبرت وان زادت على  
 تخريص عارف فالا حب الإخراج وهل على ظاهره أو الوجوب تأويلان وأخذ من  
 الحب كيف كان كالتمر نوعاً أو نوعين وإلا فمن أوسطها وفي مائتي درهم شرعى  
 أو عشرين ديناراً فأكثر أو يجمع بينهما بالجزء ربع المشر وان لطفل أو مجنون

الاخراج لزكاة ما زاد ثلثة أصابة الخارص اليوم (وهل) قوله الأحب محمول (على ظاهره) من النذب لتعليقه بقلة (أو  
 أصابة الخارص ولو كان على الوجوب لم يلتفت الى أصابته ولا الى خطئهم وهذا تأويل ابن رشد وعباض (أو) محمول على  
 (الوجوب) وهو تأويل الأكثر لان التخريص حيثئذ كحكم ظهر خطؤه فيجب قصه (فيه تأويلان) ابن بشير فان كان الخارص غير  
 عدل أو غير عارف فيجب الاخراج عما زاد اتفاقاً (وأخذ) أي المشر أو نصفه (من الحب كيف كان) أي على أي حال كان طيباً كله أو رديئاً كله  
 أو متوسطاً أو بعضه كذا أو بعضه كذا نوعاً أو نوعين أو أنواعاً يخرج من كل بقدره لا من الوسط فان طاع بدفع الاعلى عن الأدنى أجزأ ان  
 اتحد جنسهما والا فلا يجزى كخراج الأدنى من الأعلى وهما من جنس واحد (كالتمر) أو للزبيب حال كونه (نوعاً) واحداً (أو  
 نوعين) فقط فيؤخذ من كل منهما بقدره كيف كان (والا) أي وان لم يكن نوعاً أو نوعين بأن كان أكثر من نوعين (ف) يؤخذ العشر  
 أو نصفه (من أوسطها) أي الأنواع لدفع المشقة بكثرة اصناف التمر (وفي مائتي درهم شرعى) فأكثر (أو عشرين ديناراً)  
 شرعية (فأكثر) فلا وقص في العين (أو مجمع منهما) أي الدراهم والدنانير كعشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة  
 وخمسين درهماً أو تسعة عشر ديناراً وعشرة دراهم حال كون التجميع معتبراً (بالجزء) أي التجزئة والمقابلة بان يقابل الدينار  
 بعشرة دراهم لا بالقيمة التابعة للجودة والسكة والصياغة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم لجودتها أو سكتها أو  
 صياغتها (ربع المشر) وهو خمسة دراهم ونصف دينار (وان) كانت (لطفل) أي من دون البلوغ ذكر أو أنثى  
 (أو) (لمجنون) مطبق لان الخطاب بها خطاب وضع بمعنى ان الشارع جعل ملك النصاب سبباً في الزكاة والخطاب باخراجها

يشلق بولي الصبي أو المجنون (أو) وان (نقصت) زنة الدنانير أو الدراهم عن وزن الدنانير أو الدراهم الشرعية كحبة أو حنين من كل دينار أو درهم وراجت ككاملة في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري بالكاملة هذا قول الامام مالك وابن القاسم وسحنون رضى الله تعالى عنهم قال ابن هارون وهو المشهور (أو) كانت منصفة (برداء أصل) أى معدن بأن كان ذهبها أو فضتها دينيا وليس فيها غش وراجت كجيدة الاصل بأن لم تحطها ردايتها عن الذهبية والفضية وان كانت قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (بإضافة) أى خلط معدن آخر بها من نحو نحاس وهى الغشوشة (وراجت) فى المعاوضة بها (ككاملة) أى خالصة من الاضافة بأن يشتري بالمضافة ما يشتري بالخالصة فهو راجع للثلاثة (والا) أى وان لم ترج ناقصة الوزن ككاملته فلا تجب زكاتها حتى تسكمل زتها وان لم ترج رديئة المعدن كالجيدة بأن حطتها ردايتها عن الذهبية أو القضية فلا زكاة فيها وان لم ترج المضافة كخالصة (حسب) النقد (الخالص) الذى فيها على فرض تصفيتها فان بلغ نصابا زكى والا فلا (ان تم الملك) فلا زكاة على حائز نصابا غير مالك له كمودع بالفتح وملتقط بالكسر ولا زكاة على مدين ليس عنده ما ينفى بدينه ولا على رقيق لعدم تمام ملكه (و) ان تم (حول غير المعدن) والركاز وأماها فالزكاة بوجود الركاز واخراج المعدن أو تصفيته قاله ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بأن فى الركاز الخمس وأجاب الموضح بأن فيه الزكاة ان احتاج لكبير عمل أو نفقة فى تحصيله ولا يشترط مرور الحول (وتعددت) الزكاة (بتعدده) أى الحول (فى) عين (مودعة) عند من يحفظها وقبضها مودعها بالكسر بعد أعوام فيزكيها لكل عام بعد قبضها (و) تعددت بتعدده فى عين (متجر فيها بأجر) أى أجرة للتاجر فيها ويرى حالها خاصة فيزكيها كل عام وهى عند التاجر حيث علم قدرها وهو مدير فان لم يعلم قدرها أخرها لعلها (١٢٧) (لا) تعددت الزكاة بتعدد الحول فى عين

(مقصوبة) أقامت عند غاصبها أعواما فيزكيها ربها بعد قبضها منه لعام واحد ولورد غاصبها ربها معها لان ربها لم يقدر على تنميتها فأشبهت الضائعة (و) لا تعدد الزكاة

أَوْ نَقَصَتْ أَوْ بِرَدِّ أَقْصَى أَوْ بِإِضَافَةٍ وَرَاجَتْ كَكَامِلَةٍ وَالْأَحْسَبُ الْخَالِصُ إِنْ تَمَّ الْمَلِكُ وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَدِينِ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ وَمُتَجَرٍّ فِيهَا بِأَجَرٍ لَا مَقْصُوبَةٍ وَمَدْفُونَةٍ وَضَائِعَةٍ وَمَدْفُوعَةٍ عَلَى أَنَّ الرَّبَّحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطُّ وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قِسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا وَلَا مَوْصًى يَتَفَرَّقُ فِيهَا وَلَا مَالٌ رَقِيقٍ وَمَدِينٍ وَسَكَنَةٍ وَصِيَاغَةٍ وَجُودَةٍ وَحَلًى وَإِنْ تَكَسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ

بتعدد العام فى عين (مدفونة) بصحراء أو عمران ضل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد وأما التى دفنها وتركها سنين عالما بمكانها فيزكيها لكل عام اتفاقا (و) لا تعدد بتعدده فى عين (ضائعة) من مالها ثم وجدها بعد سنين فيزكيها لعام واحد (و) لا تعدد بتعدده فى عين (مدفوعة) قراضا (على ان الربح) كله (للعامل) فيها (بلا ضمان) عليه لما تلف أو خسر منها فيزكيها ربها لعام واحد بعد قبضها ان لم يكن مديرا والا فلا لكل عام مع ما بيده حيث علم بقاءها (ولا زكاة فى عين فقط) أى دون الحرث والماشية وقد سبق حكمهما من أن الورث ان مات قبل افرالك الحب وطيب الثمر زكى على ملك الوارث فمن نابه نصابا زكى ومن لا فلا أن يكون له ما يكمل النصاب من جنسه وان مات بعد الافرالك أو الطيب زكى على ملك البيت ونعت عين بجملة (ورثت) ومضى عليها أعوام قبل قسمها (ان لم يعلم بها) الوارث (أو) بمعنى الواو أى (لم توقف) من الحاكم عند أمين فلا يزكيها الوارث (الا بعد حول بعد قسمها) بين الورثة (أو) بعد (قبضها) ولو بوكيل فان علم بها أو وقفت من الحاكم عند أمين زكى لما مضى من الاعوام من يوم وقفها أو علمها وهذا التفصيل ضعيف والعمدة مذهب المدونة وهو أن العين الورثة فائدة يستقبل الوارث بها حول بعد قبضها ولو علم بها ووقفت وسيصرح به المصنف بقوله واستقبل بفائدة تجددت لاعتن مال (و) لا زكاة فى عين (موصى بتفرقتها) على معينين أو غيرهم ومر عليها حول بيد الوصى قبلها ومات الوصى قبل الحول لخروجها عن ملكه بموته فان مات بعده زكى على ملكه ان كانت نصابا ولو مع ما بيده ولا يزكيها من صارت له الا بعد حول من قبضها لانها فائدة (ولا) زكاة فى (مال رقيق) وان بشائبة حرية كمكاتب لعدم تمام ملكه (ولا) زكاة فى (مال مدين) ان كان المال عينا سواء كان الدين عينا أو عرضا حالا أو مؤجلا وليس له ما يجعله فيه (و) لازكاة فى قيمة (سكة وصاغة وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر دينارا ولسكنها أو صياغتها أو وجودتها تساوى النصاب (ولا) زكاة فى (حلى) جائز اتخاذه (ولو تكسر ان لم يتهشم) فان تهشم بحيث لا يمكن اصلاحه الا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعد تهشمه لانه كما

(و) الحال انه (لم ينو عدم اصلاحه) بأن نوى اصلاحه أولا نية له والمعتد الزكاة في الثانية (أو كان) الحلي الجائز (لرجل) اتخذ لنفسه كحاتم وأنف وأسنان وحلية مصحف وسيف جهاد أول زوجته وأمنته وبنته الموجودة عنده الصالحة للزكاة فان اتخذها لمن ستوجد أو ستصلح زكاه (أو) مقتنى لـ (سكراء) لنساء يتزين به ولو لرجل على الأرجح (الا) حليا (محرمات) افتتاؤه كناءه وقد وقمهم ومبخره ومكحلة ومروود ففيه الزكاة ولولا امرأة (أو معدا لعاقبة) ففيه الزكاة ولولا امرأة أعدته بعد كبرها لعاقبتها (أو) معدا لـ (صداق) لمن يتزوجها ففيه الزكاة (أو) كان (منوباه التجارة) أى البيع بريح ففيه الزكاة (وان رصع) أى زين (بجوهر) نفيس كياقوت (وزكى الزنة) للذهب أو فضة بعد نزاع الجوهر منه (ان نزاع) أى أمكن نزاع الجوهر منه (بلا ضرر) أى فساد وغرم أجرة (والا) أى وان لم يمكن نزعه أو كان فيه ضرر (تحرى) زنة الذهب أو الفضة وزكاه (وضم الربح لاصله) ولو كان الربح أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب فيزكى مع أصله عند تمام الحول من يوم ملك الأصل أو زكاه (كغلة مكترى للتجارة) فتضم لاصلها في حوله ولو دون نصاب ان تم بها نصابا فمن استفاد مالا أو زكاه في أول المحرم واكثرى شيئا بنية اكرائه لغيره بزائد أو اكرائه لغيره بنصاب فأكثر فحوله أول المحرم لان الزائد على الأصل ربح واحتراز بغلة مكترى للتجارة عن غلة مكترى للتجارة واكرائه فهي فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها (و) لو كان (ربح دين) عليه (لاعوض له) أى الدين (عنده) أى المدين الذى اتجر فى الدين وربح فيه نصابا بأن اقترض مالا واتجر به أو اشترى سلعة بدين في ذمته فربح نصابا فيزكى له تمام حوله من الاقتراض أو الشراء (و) ضم الربح (١٢٨) (لـ) مال (منفق بعد) تمام (حوله) أى المنفق (مع) تمام حوله (أصله)

وَلَمْ يَنْوِ عَدَمَ إِصْلَاحِهِ أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ كَرَاهٍ أَوْ مُحَرَّمًا أَوْ مُعَدًّا لِعَاقِبَةٍ أَوْ صَدَاقٍ أَوْ مَتَوَيْبًا بِهَ التَّجَارَةِ وَإِنْ رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ وَزَكَّى الزَّيْنَةُ أَنْ نَزَعَ بِلا ضَرَرٍ وَالْأُ تَحَرَّى وَضُمَّ الرَّبْحُ لِأَصْلِهِ كَغَلَّةٍ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ رِبْحَ دَيْنٍ لَا عَوْضَ لَهُ عِنْدَهُ وَلْيُنْفِقْ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقَدْ شَرَّاهُ وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ لِأَعْنِ مَالٍ كَمَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مَزَكَّى كَشَمَنِ مُقْتَنَى وَتَصَمُّ نَاقِصَةً وَإِنْ بَعْدَ تَمَامِ لثَانِيَةٍ أَوْ ثَالِثَةٍ إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةٍ فَمَلَكَى حَوْلَهَا كَالْكَامِلَةِ أَوْ لَا وَإِنْ نَقَصَتْ

أى الربح (وقت) أى بعد (الشراء) مثاله استفاد عشرة دنانير في أول المحرم ومر عليها الحول واشترى بخمسة منها سلعة وافق الخمسة الأخرى وباع السلعة بخمسة عشر دينارا فيضمها للخمسة التى

انفقها ويزكى العشرين يوم قبضها (واستقبل) أى ابتداء حولا (بفائدة) من فربح يوم قبضها ووصفها بنعت كاشف لحقيقتها فقال (تجددت) للشخص عن غير مال (لا عن مال كعطية) أى هبة أو صدقة وادخلت السكاف الموروث والصدائق والمخالف به وارث الجناية وسهم النسيمة والمرب من بيت المال أو الوقف (أو) تجددت عن مال (غير مزكى) أى لا تجب الزكاة في عينه أو عوضه كل عام ومثله بقوله (كشمن مقتنى) سواء كان عقارا أو حيا وانا أو غيرها (وتضم) فائدة (ناقصة) ان كان نقصها من يوم استفادتها بل (وان) نقصت (بعد تمام) لها نصابا قبل تمام حولها تامة (لـ) فائدة (ثانية) سواء كانت نصابا أو أقل منه ويتم بها مع الأولى نصاب فيستقبل بهما من يوم قبض الثانية (أو) يضمن لفائدة (ثالثة) حيث لم يجتمع من الأولين نصاب ككون الأولى خمسة والثانية كذلك والثالثة عشرة (الا) ان تنقص الأولى (بعد) تمام (حولها كاملة) أى نصابا وبقي منها مع الثانية نصاب (فـ) تزكى الأولى (على حولها) نظرا لتماها نصابا بالثانية وتزكى الثانية على حولها نظرا لكملها بالأولى مادام في مجموعهما نصاب مثال ذلك استفاد عشرين دينارا في أول المحرم وحال عليها الحول ثم أنفق عشرة منها ثم استفاد عشرة في أول رجب فاذا جاء المحرم زكى عشرته وإذا جاء رجب زكى عشرته وهذا مبنى على قول أشهب يكفى في وجوب الزكاة فى المالى الناقص كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما فى بعض الحول وقال ابن مسلمة تضم الأولى التى نقصت بعد حولها كاملة للثانية فى حولها كالناقصة قبل حولها وهو مبنى على اشتراط اجتماعهما فى جميع الحول واستظهره فى التوضيح (كـ) الفائدة (الكاملة) نصابا بذاتها (أولا) أى ابتداء واستمرت كاملة حتى تم حولها فلا تضم ما بعدها ولا يضم ما بعدها إليها ولو كان أقل من نصاب (وان نقصنا) أى الفائدتان عن النصاب بعد تقرير حولهما بان صارت المحرمية خمسة مثالا والرجبية

كذلك وانجر قبل تمام الحول عليهما نافذة. ين (وربح فيهما) معا (أو في أحدهما تمام نصاب عند حول) الفائدة (الاولى أو) ربح التمام (قبله) أي حول الاولى (ف) يزكيان (على حوليهما وفض) أي قسم (ربحهما) أي الفائدةين بحسب نسبة كل عدد منهما لمجموعهما ان كان خلطهما وزكى كل قسم من الربح مع أصله على حوله (وان) ربح فيهما أو أحدهما تمام نصاب (بعد شهر) بعد تمام حول الاولى (ف) تزكى الاولى وربحها (منه) أي وقت حصول الربح لانتقال حولها اليه (و) تزكى (الثانية) وربحها (على حولها) وان ربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (عند) تمام (حول الثانية) فيزكيان مع الربح عند تمام حول الثانية (أو) ربح فيهما أو في أحدهما (وشك فيه) أي وقت الربح (لأيهما) أي الفائدةين هل ربح عند حول الاولى أو قبله أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما (ف) تزكى الفائدةان وربحهما (منه) أي عند تمام حول الثانية (ك) ربحه فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (بعده) أي حول الثانية بكشهر فيزكيهما والربح وقت حصول الربح (وان حال حولها) أي الفائدة الكاملة (فانفقها) قبل حول الثانية الناقصة (ثم حال حول الثانية) حال كونها (ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها لعدم اجتماعها مع الاولى في كل الحول مثال ذلك على ما استفاد من الزرقاني بحمله كلام المصنف عليه استفاد عشرين ديناراً وحال حولها وأنفق عشرة منها واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم أنفق العشرة الاولى وحال حول الثانية ناقصة فلا تزكى (و) استقبل (ب) النقد (للتجديد عن سلع التجارة) أي الشراؤها (بلابيع) لها وللتجديد بالبيع ربح يضم لأصله ومثل للتجديد بلابيع بقوله (كغلة عبد) مشتري للتجارة وكراء دار مثلاً كذلك (و) نجوم (كتابة) (١٣٩) لرفيق اشتراء للتجارة (و) ثمن (ثمرة) شجر (مشتري) للتجارة حدث بعده أو قبله ولم يؤثر فيستقبل بثمنها ان باعها مفردة أو مع الاصل بعد طيبها فيبعض الثمن على قيمة الاصل والثمرة فاناب الاصل زكاة لحول الاصل وما ناب الثمرة

فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدَاهُمَا تَمَامَ نَصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ فَعَلَى حَوْلَيْهِمَا وَفَضْرِبُهُمَا وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ وَالثَّانِيَةُ عَلَى حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا فَمِنْهُ كَبَعْدَهُ وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَاَنْفَقَهَا ثُمَّ حَالَ حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً فَلَا زَكَاةَ وَبِالتَّجْدِيدِ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ يَلَا بَيْعَ كَسَلَةٍ عَيْنٍ وَكِتَابَةٍ وَتَمْرَةٍ مُشْتَرَى إِلَّا الْمُؤَبَّرَةَ وَالصَّوْفَ التَّامَّ وَإِنْ أَكْثَرَى وَزَرَعَ لِلتِّجَارَةِ زَكَاةٌ وَهَلْ يُشْرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا تَرَدُّدٌ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتِّجَارَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا

(١٧ - جواهر الاكليل - اول) يستقبل به من يوم قبضه وان باعها مع الاصل قبل طيبها زكى ثمن الجميع لحول الاصل لانها تتبع له وصوف غنم مشتراة للتجارة ولبنها وسمنها (الا) الثمرة (المؤبرة) حين شراء أصولها للتجارة (و) (الا) (الصوف التام) أي المستحق للجزء يوم شراء الغنم للتجارة فيزكى ثمنها لحول الثمن الذي اشترى به الاصول هذا ما قيد به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب ان المؤبرة حين الشراء للنصوص فيها أنها غلة فيستقبل بثمنها وقال ابن عمر زكاة أهل المذهب يستقبل بثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت قد طابت حينه فقال بعض شارحي ابن الحاجب انها كسلمة (وان اكثرى) أرض زراعة للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) وخرج منها أقل من نصاب و باعه بنصاب عين (زكى) الثمن لحول الاصل الذي اكثرى به الارض (وهل يشترط) في زكاة لحول الاصل (كون البئر) الذي بداره اشتراء (لها) أي التجارة فلو كان من قوته استقبل بثمن ما حصل من زرعها لأنه كفاؤة أو لا يشترط كونه لها فيه (تردد) للناسب تأويلان لانهما فهما لشارحي للدونة الاول لابن يونس وأكثر القرويين وابن شياون والثاني لابي عمران (لا) يزكى ثمن ما خرج منها لحول الاصل ويستقبل به حوله من يوم قبضه (ان لم يكن أحدهما) أي الاكثر والزرع (للتجارة) بان كانا معا للقنية ومفهومه انه ان كان أحدهما للتجارة والآخر للقنية يزكى الثمن لحول الاصل وهو خلاف منطوق قوله قبله وان اكثرى وزرع للتجارة زكى فالناسب لا ان لم يكونا للتجارة بان كانا للقنية أو كان أحدهما للتجارة والآخر للقنية ولم ينو بهما أو أحدهما شيئاً الا أن يجعل كلامه من باب سلب العموم أي لان اتقى الكون للتجارة عنهما معا فيصدق منطوقه بكونهما معا للقنية أو كون أحدهما لها والآخر للتجارة أو كونهما أو أحدهما بلانية هذا ان لم تجب الزكاة في عين الثمرة (وان وجبت زكاة في عينها) أي ذات الثمرة الحاصلة من الأصول المشتراة للتجارة أو من زر

الارض المسكونة والزروعة للتجارة بان كانت نصابا (زكى) عينها باخراج عشرة أو نصفه (ثم) اذا باعها بنصاب عين (زكى الثمن لحول التزكية) اعينها (وانما يزكى دين ان كان أصله) أى الدين (عينها بيده) أى المالك فأقرضها فان كان أصله عطية بيد معطيها أو صداقا بيد زوج أو خلعا بيد ملتزمه أو ارشا بيد الجاني فلا يزكى الا بعد تمام حول من قبضه (أو) كان أصله (عرض تجارة) باعه عتكر به (وقبض عين) أى ذهب أو فضة فان قبضه عرضا فلا يزكىه حتى يبيعه بنصاب (ولو) قبضه (بهبة) لغير المدين وقبضه للموهوب له من المدين فيزكىه واهبه من غيره فان وهبه لنفس المدين فلا يزكىه واهبه لانه ابراء لا قبض (أو) قبضه بـ (احالة) لمن له دين على المحيل فيزكىه المحيل بمجرد الحوالة ويزكىه من غيره لخروجه عن ملكه بمجرد انا (كل) المقبوض نصابا (بنفسه) في مرة أو مرات ان بقي للمقبوض أولا بيده الى قبض ماتم النصاب به بل (ولو تلف التمس) بفتح المشنة فوق أى المقبوض أولا الذى تم نصابا بالمقبوض آخره بعد امكان تزكيته (أو) كل المقبوض نصابا (بفائدة) متجددة عن غير مال أو غير مزكى (جمعهما) أى المقبوض والفائدة (ملك وحول) مثال ذلك استفاد عشرة دنائير في أول المحرم واستمرت الى مثله واقضى عشرة دنائير من دين حال حوله فيزكى العشرين وسواء تقدم ملك الفائدة كالمثال أو تأخر بشرط بقاء الافتضاء الى تمام حول الفائدة (أو) كل المقبوض نصابا (بـ) باخراج (معدن) ذهب أو فضة لانه لا يشترط فيه الحول (على القول) أى المختار للمازرى من الخلاف وهو قول القاضى عياض وانه يزكى دين بالشروط المتقدمة (لسنة) ولو أقام عند المدين سنين مبتدأة (من) يوم ملك (أصله) أى الدين أو تزكيته (١٣٠) ان لم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة والازكاه لكل عام بتقدمة العام الاول فان نقص الاخذ

زَكَيْتُمْ ثُمَّ زَكَيْتُمُ الثَّمَنَ لِحَوْلِ التَّزْكِيَةِ وَإِنَّمَا يَزَكَى دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ  
أَوْ عَرْضٌ تِجَارَةً وَقَبِضَ عَيْنًا وَلَوْ بِهَبَةٍ أَوْ إِحَالَةٍ كَمَلَّ بِنَفْسِهِ وَلَوْ تَلَفَ التَّمُّ أَوْ  
بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ أَوْ يَمْدُنٌ عَلَى الْقَوْلِ لِسَنَةِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ  
إِنْ كَانَ عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ أَرْضٍ لَا عَنْ مُشْتَرَى الْقَنْيَةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلْيَكُلِّ وَعَنْ إِجَارَةٍ  
أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ وَحَوْلٌ التَّمُّ مِنَ التَّمَامِ لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ثُمَّ زَكَيْتُمُ  
الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَضَى

التقدير أو النصاب اعتبر هذا  
مذهب ابن القاسم ومذهب  
المدونة تزكيته لعام واحد  
قوله (ولو فر) المالك من  
الزكاة كل عام (بتأخيره)  
عند المدين سنين مع تمكنه  
من أخذه منه ليس بمباقة في  
قوله لسنة بل هو شرط

مستأنف وجوابه مقدر أى استقبل به حولا بعد قبضه (ان كان) الدين (عن كهبة) واستمر بيد الواهب (أو أورش) دينارا  
أى دية نفس أو جرح استمر بيد الجاني أو العاقلة وأدخلت الكاف الصداق بين الزوج والمحال به بيد ملتزمه (لا) يزكى الدين لسنة من  
أصله ان كان (عن) بيع عرض (مشتري القنية) بأن اشترى بغير امثالا للقنية (وباعه) بنصاب (لاجل) معلوم وأولى بحال وأخر قبضه  
فرارا من الزكاة (ف) يزكىه (لكل) من الاعوام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد وهو ضعيف والمعتمد انه يستقبل به حولا بعد قبضه ولو  
باه بحال وأخر قبضه فرارا فلا حسن حذف ولو فر بتأخيره الى قوله قولان والموافق للمعتمد قوله آنفا واستقبل بفائدة تجددت الخ  
(و) لو كان الدين الذى فر بتأخيره (عن اجارة) لرقيق أو كراء الدابة (أو عن عرض مفاد) بكميرات أو هبة قبضه الموهوب له من  
الواهب وباعه بدين ففى الاستقبال به بعد قبضه وتزكيته لماضى الاعوام (قولان) اعتمد المتأخرون الاول فان لم يفر بتأخيره  
فيستقبل به اتفاقا (وحول) المقبوض من الدين الناقص عن النصاب (التم) بفتح التاء كائن (من) وقت قبض (التمام) أى المتمم  
لنصاب فان قبض عشرة في أول محرم وعشرة في أول رجب فحولهما أول رجب وقال أشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه  
(لا) يكون حول التمس من التمام (ان نقص) التمس عن النصاب (بعد الوجوب) لزكائه لكونه نصابا ثم قبض ما يكمله نصابا  
فلا يكون حوله من التمام بل يزكى كل مقبوض عند تمام حوله من يوم قبضه فمن اقتضى عشرين دينارا في أول محرم وزكاه ثم اقتضى  
عشرة في أول رجب ثم جاء المحرم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب زكاه نظرا لتامه بالرجعي واذا جاء رجب زكاه  
نظرا لتامه بالهرمى مادام فى مجموعهما نصاب (ثم) بعد تمام مقبوض نصابا فى مرة أو مرات (زكى المقبوض) بعد ذلك ان  
كان نصابا بل (وان قل) عن النصاب وبصر حول كل مقبوض يوم قبضه (وان اقتضى) أى قبض من دينه الذى حال حوله



(دينارا) في أول محرم مثلا (ف) اقتضى دينارا (آخر) في رجب مثلا (فاشترى بكل) من الدينارين (سلعة) في وقت واحد أو بالأول ثم الثاني أو عكسه (باعها) أى سلعة كل واحد منهما (بعشرين) دينارا مثلا (فان باعهما) أى السلعتين معا في صور الشراء الثلاثة زكى الأربعين يوم قبضها من المشتري (أو) باع (احداها بعد شراء الأخرى) بحيث اجتمعتا في ملكه (زكى الأربعين) جملة ان باعهما معا ومتفرقة ان باع متفرقا فيزكى عند بيع الأولى عن أحد وعشرين ثمها مع ربحه وعن الدينار من الأخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن سبعة عشر ربحا وحول الجميع من وقت بيع الأولى (والا) أى وان لم يبيع احداها بعد شراء الأخرى بأن باع الأولى قبل شراء الثانية زكى (احدا وعشرين) دينارا عشرون من التي باعها والدينار الذي لم يشتر به ومستقبل ربح الثانية حولا من يوم زكاة الأولى لانه ربح مال مزكى فحوله من يوم زكاة أصله (وضم) أجل (اختلاط) أى التباس (أحواله) أى أوقات الاقتضات (آخر) منها ملتبس وقته (ل) اقتضاء (أول) منها علم وقته فيصير حولها منه وليس المراد بالأول خصوص الأول الحقيقي وبالأخر خصوص الآخر الحقيقي بل المراد بالأول ما تقدم مطلقا أى حقيقيا وأصافيا وبالأخر ما تأخر كذلك فهي (عكس الفوائد) التي نسبت أوقاتها سوى الأخيرة فانها يضم المنسى وقتها منها الأخيرة للعلوم وقتها سواء كانت أخيرة حقيقة أم لا وضم للأخيرة في الفوائد لان زكاتها لما يستقبل فلو ضمت الأخيرة للأولى لم يزكها الأخيرة قبل كمال حولها وأما الدين فزكاته لما مضى فاذا ضم آخره لاوله لم ياتم ذلك (و) ضم (ل) التاخر الناقص عن النصاب (لمثله) المتقدم في كونه اقتضاء وان لم يمثله في القدر (مطلقا) عن التقييد (١٣١)

(الفائدة) للتقدمة الناقصة  
عن النصاب (للتأخر)  
عنها (منه) أى الاقتضاء  
للا متقدم منه للتفق قبل  
استفادتها أو حولها هذه  
قاعدة فرع عليها  
لا يباحها فقال (فان  
اقتضى خمسة) من دينه  
(بعد حول) من زكاته أو

دِينَارًا فَآخَرَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعَشْرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مِمَّا أَوْ أَحَدَاهُمَا بَعْدَ  
شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ وَالْأَحَدَ وَعَشْرِينَ وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخِرُ  
لِأَوَّلِ عَكْسِ الْفَوَائِدِ وَالْإِقْتِضَاءِ لِثَلَاثَةِ مُطْلَقًا وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى  
خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ وَأَنْفَقَهَا بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَّى  
الْعَشْرَتَيْنِ وَالْأَوَّلَى إِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ وَأَمَّا يُزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ مُلْكٌ  
بِمَاوَضَةٍ بِنِيَّةٍ تَجَرُّ أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالرَّجْعِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ  
قَنِيَةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا وَكَانَ كَأَصْلِهِ أَوْ عَيْنًا

ملكها وأنفقها (ثم استفاد عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنفقها بعد حولها) وأولى ان أبقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه  
(زكى العشرين) أى الفائدة والعشرة التي اقتضاها بعد هولا يزكى الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب منها ومن عشرة الاقتضاء  
(و) يزكى الخمسة (الأولى ان اقتضى خمسة) أخرى مع تزكية هذه الخمسة المقتضاة أيضا لتمام النصاب من مجموع الاقتضات  
الثلاثة والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها أو لاقبل حول الفائدة فان بقيت لحولها ضمها لها (وإنما يزكى عرض) أى عوضه من  
فيمته ان كان مدارا وثمانه ان كان محتبرا (لا زكاة في عينه) أى العرض كرفيق وبز ودون نصاب ثم (ملك بمعاوضة) مالية أى  
بسببها لاهبة أو أرث أو خلع (بنية تجر) أى معها وحدها (أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكرهه الى ان يجد من يشتريه بربح (أو)  
مع نية (قنية) بأن نوى استعماله الى ان يجد مشترى به أى الربح (على المختار) (للخمي) (والرجح) لابن يونس من الخلاف ابن غازي  
قوله على المختار والرجح راجع لقوله أو قنية كما في التوضيح وأما قوله أو مع نية غلة فالحكم فيه أيبين فقطع به من غير احتياج للاستظهار  
عليه بزمه لمن رجحه وهو اللخمى وأما ابن يونس فلم يذكره أصلا له والحاصل ان اختيار اللخمى في السائلين وترجيح ابن يونس  
في الثانية فقط لكنه يجزى في الأولى بالأولى فيصح ارجاعه لها (لا) يزكى عوض العرض ان ملك (بلانية) لتجر أو غلة أو قنية (أو)  
مع (نية قنية) فقط (أو) نية (غلة) فقط (أو) مع نية (هما) أى القنية والغلة معا (وكان) العرض (كأصله) هذا من عكس التشبيه  
والمعنى وكان أصله كهو أى في كونه عرضا ملك بمعاوضة مالية سواء نوى به التجارة أو القنية ومفهوم كان كأصله ان العرض للمالك بلا  
معاوضة كمطية أو أرث أو بمعاوضة غير مالية كصداق ان اشترى به عرض تجارة و باعه بعين فانه يستقبل بثمنه (أو) كان أصله (عينا

وان قل ( عن نصاب اشترى بها عرض تجارة (و يبيع) أى عرض التجارة (يعين) لا إن لم يبيع ولا إن يبيع بعرض الاقرار من الزكاة فيؤخذ بها (وان) أن العين عوضه (لاستهلاك) أى اتلاف للعرض من شخص فأخذ به قيمته منه عينا (فكالدين) في زكاته سنة واحدة ولو أقام عنده سنين (ان رصد به) أى العرض (السوق) أى ارتفاع ثمنه ارتفاعا ينال ويسمى محسرا (والا) أى وان لم يرصد به السوق بأن يكتفى بما تيسر من الربح ويخلفه بغيره ويسمى مديرا كأرباب الحوانيت وجالي السلع الى البلدان (زكى) ان تم حوله (عينه) أى السراهم والدنانير التى بيده (ودينه) على غيره أى عدده (النقد) أى الذهب أو الفضة (الحال) بتشديد اللام أى غير المؤجل ابتداء أو بعد انتهاء أجله (الرجو) خلاصه لكونه على ملىء حسن المعاملة (والا) أى وان لم يكن قدما بأن كان عرضا مرجوا أو لم يكن حالا بأن كان مؤجلا كذلك (قومه) أى الدين العرض أو المؤجل أى قدر قيمته وقت الزكاة وزكاه مع عينه ودينه النقد الحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض وهو يقوم بنقد حال وهذا هو قيمة النقد المؤجل (ولو) كان دينه العرض (طعام سلم) أى طعاما مسلما فيه اذ ليس تقويمه بيعا فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (كسله) أى المدير فيقومها ان تم الحول وباع منها بنقد وان قل ويزكى قيمتها مع ما تقدم كل عام (ولو بارت) أى كسدت وأقامت عنده سنين بلا يبيع فلا تنتقل لقنية ولا احتكار (لا) يجب زكاة الدين (ان لم يرجه) لكونه على معدم أو ظالم لا تناله الاحكام حتى يقبضه فيزكاه لعام واحد كالمنصوب (أو كان) الدين (قرضا) ولو حالا على ملىء حتى يقبضه فيزكاه لعام واحد ولو أقام عنده المدين أعواما الا ان يؤخر قبضه فرارا من الزكاة فيزكاه لسكل عام (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كما تؤولت بعدم تقويم القرض (بتقويم القرض) (١٣٣) أى السلف وزكاة قيمته وهو ضعيف لقولها في محل آخر ومن

حال الحول على مال عنده ولم يزكه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاه لعامين فقد أسقط عنه الامام مالك رضى الله تعالى عنه زكاته مدة القرض الا سنة قبضه (و) ان ملك نصابا

وَأَنْ قُلْ وَيَبِيعَ يَمِينٍ وَأَنْ لَا اسْتِهْلَاكَ فَكَالَّذِينَ إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ وَإِلَّا زَكَّى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ النَّقْدَ الْحَالَ الرَّجْوُ وَإِلَّا قَوْمَهُ وَلَوْ طَعَامَ سَلَمَ كَسَلِهِ وَلَوْ بَارَتْ لَا أَنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ وَهَلْ حَوْلَهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطٍ مِنْهُ وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ زِيَادَتُهُ مُلْفَاةٌ بِخِلَافِ حَلِيِّ التَّحْرِي وَالْقَمَحِ وَالْمُرْتَجِعِ مِنَ مُفْلَسٍ وَالْمَكَاتِبُ يَمُجِزُ كَثِيرُهُ وَانْتَقَلَ السِّدَارُ لِلِاحْتِكَازِ وَهُمَا لِلْقَنِيةِ بِالنِّيةِ لَا الْعَكْسِ وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ

أو زكاه في أول محرم واشترى به سلعة للإدارة في أول رجب ف(سهل حوله) أى المدير الذى يزكى عند تمامه (للاصل) وان أى محرم الذى ملك أوزكى فيه رأس المال (أو وسط منه) أى الاصل (ومن) وقت (الإدارة كبيع الثانى تأويلان) أى فهما لشرح المدونة واذا قوم المدير سلمه وزكاه (ثم) باعها بزياد عما قومها به (بزيادته ملقاة) أى لا تجب زكاتها لاحتمال كونها لا ارتفاع سوقها أو رغبة مشتريها فان تحقق خطأ في تقويمها فلا تلغى وتجب زكاتها (بخلاف) زيادة وزن (حلى التحرى) أى الذى تحرى زنته لترصيله بجواهر وزكاه ثم نزع الجواهر منه ووزنه فزاد وزنه عما تحراه فيزكى الزيادة لتحققها وتبين خطئه في تحريه (والقمح) كغيره من العروض في تقويمه وزكاة قيمته ان نقص عن نصاب أو في غير عام خروجه وفي نسخة والفسخ أى سلعة التجارة التى باعها المدير وفسخ بيعها لفساده أو عيبها كغيرها في التقويم (و) العرض (المرتجع) أى الذى أخذه بائمه المدير (من) مشتر (مفلس) قبل قبض ثمنه منه كغيره من العروض في التقويم (و) الرقيق المشتري للتجارة (والمكاتب) أى الذى أعتقه المدير على مال مؤجل (يعجز) عن شىء من المال المكاتب به ولو قل فيصير قنا (كغيره) من العروض في التقويم لان بطلان كتابته ليس ابتداء ملك له فلا يحتاج في هذه الثلاثة الى احداث نية التجارة على المشهور من انها حل بيع فترجع لما كانت عليه قبل بيعها من ادارة أو احتكار (وانتقل) العرض (المدار) أى الذى نوى التاجر فيه بيعه بما تيسر من الربح ولو قل من الادارة (للاحتكار) أى انتظار ارتفاع السوق يبيعه بالنية (وهما) أى المدار والمحتكر (للقنية بالنية) فان باعه بنصاب استقبل به حولا من قبضه (لا العكس) أى لا ينتقل المحتكر للإدارة بالنية ولا المقتنى للإدارة أو الاحتكار بها لانها سبب ضعف فتنتقل للاصل ولا تنتقل عنه (ولو كان) اشتراء (أولا) أى ابتداء (للتجارة) ثم نوى به القنية فلا ينتقل عنها

لاجارة بالنية (وان اجتمع) لتاجر (ادارة) في عرض (واحتكار) في آخر (وتساويا) أى العرسان قيمة (أو احتكر الاكثر) وأدار الأقل (فكل) من العرضين (على حكمه) في التساوى واحتكار الاكثر (والا) أى وان لم يتساويا ولم يحتكر الاكثر بأن أدار الاكثر واحتكر الأقل (فالجميع لاادارة) وفى حكم الاحتكار هذا قول ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال ابن الماجنون يتبع الأقل الاكثر مطلقا وقال هو ومطرف كل على حكمه مطلقا (ولا تقوم الاوانى) التى تدار فيها السلع ولا الآلات التى تصنع بها وكذا الأبل التى تحملها (وفى تقويم الكافر) أى من كان كافرا وأسلم المدير سلعه ان باع منها بقدر وان قل (لحلول من) يوم (اسلامه أو استقباله بالثمن) ان بلغ نصابا حولا من يوم قبضه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وأما المحتكر اذا أسلم فيستقبل حولا بالثمن من يوم قبضه انفاقا (والقراض) أى المال المدفوع لمن يتجر فيه بجزء معلوم من الربح (الحاضر) بيد ربه ولو حكما بعهده حاله فى غيبته (يزكيه ربه) كل عام (ان أدارا) أى ربه وعامله فيقوم ما بيدهما ويزكى رأس ماله وحصته من الربح (أو) أدار (العامل) وحده فيقوم ما بيده ويزكى رأس ماله وحصته من الربح ويزكيه (من غيره) أى القراض لثلاثين نقص مال القراض وهو ممنوع وحكى ابن شاس وابن بشير انه لا يزكى الا بعد الفاصلة لسنة واحدة (وصبر) ربه بزكاته (ان غاب) القراض عن بلدته ولم يعلم حاله ولو سنين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزكيه العامل لاحتمال موت ربه أو فلسه الا أن يأمره ربه بها أو تؤخذ منه كرها فتجزيه وتحسب على ربه وحده (فيزكى) رب المال (لسنة الفصل) أى عن سنة الحضور ولو لم تحصل مفاصلة بين العامل ورب المال (١٣٣) (ما فيها) سواء تساوى ما قبله أو زاد عليه

أو نقص عنه (وسقط) عن ربه زكاة (ما زاد قبلها) أى سنة الفصل لانه لم يصل ليده ولم ينتفع به وبدأ بالخراج عن سنة الحضور ويزكى الباقي لما قبلها وهكذا وان نقص الخراج النصاب سقطت عن الباقي هذا ظاهر المصنف والذي قاله ابن رشد وغيره انه

وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا أو احتكار إلا كثر فكل على حكمه  
والأ فالجميع للإدارة ولا تقوم الأوانى وفى تقويم الكافر لحلول من إسلامه  
أو استقباله بالثمن قولان والقراض الحاضر يزكيه ربه أن أدار أو العامل من  
غيره وصبر أن غاب فيزكى لسنة الفصل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وإن نقص  
فلكل ما فيها وأزيد وأنقص قضى بالنقص على ما قبله وإن احتكرا أو العامل  
فكذلك وعجلت زكاة ماشية القراض مطلقا وحسبت على ربه وهل عبيده  
كذلك أو تلقى كالنفقة تأويلان

يبدأ بالاولى فالتى تليها وهكذا الى سنة الحضور قال بعض الشيوخ ما لها واحد فلا فرق بين ابتدائه بسنة الحضور وابتدائه بالاولى البنائى وهو الظاهر فان كان المال أحدا وعشرين دينارا وغاب العامل به خمس سنين وحضر به أحدا وعشرين زكاة لسنتين وسقطت زكاة ثلاث سنين لتقصيص الخراج النصاب (وان نقص) القراض قبل سنة حضوره عن سنة الحضور (ف) زكى (لكل) من السنين الماضية (ما فيها) ككونه فى الاولى مائة وفى الثانية مائة وخمسين وفى الثالثة مائتين فعلى ظاهر المصنف يزكى مائتين لسنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للاولى وعلى قول ابن رشد وغيره يبدأ بالاولى يزكى مائة للاولى ومائة وخمسين الا اثنين ونصفا للثانية ومائتين الا سبعة ونصفا تقريبا فى سنة الحضور فقد ظهر الفرق بين الابتداءين فى هذا المثال وتوجه بحث من قال وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع سكونه عما نقصته الزكاة كما قال ابن عرفة فزكى لكل عام ما فيه غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لأفاد جميع الصور مع حكم الزكاة (وان احتكرا) أى رب المال وعامله (أو) احتكر (العامل) فقط (ف) يزكى القراض (ك) زكاة (الدين) فى كونها بعد القبض لسنة ولو أقام بيد العامل سنين ان كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال أو أكثر والا كان تابعا لما بيد ربه وانما يعتبر ان كان يتجر به والا فالعبرة بما بيد العامل فقط (وعجلت زكاة ماشية القراض) المشتراة به أو منه لتعلقها بعينها فلا تؤخر للعلم بحالها او المفاصلة تعجيلا (مطلقا) عن التقيد بحضور رب المال أو ادارة العامل (وحسبت على ربه) أى القراض فلا تجبر بالربح وقال أشهب تلقى عليهما ويجبرها الربح كالحسرة (وهل عبيده) أى زكاة فطر الرقيق المشتري بالقراض أو منه (كذلك) أى المذكور من زكاة ماشية القراض فى كونها تحسب على ربه وحده (أو تلقى) عليهما (كالنفقة) على عبيد القراض فى جبرها بالربح (تأويلان)

أي فممان لشراح المدونة هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال حالا وأما نفقتهم فممن مال القراض له وهذا صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تزكي منها وتحسب على ربها أو من عند ربها فلو قال بعد قوله مطلقا وأخذت من عينها ان غابت وحسبت على ربها وهل كذا ان حضرت أو من ربها كزكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل (وزكي ربح العامل) ان كان نصابا بل (وان قل) عنه وليس له ما يضمه اليه (ان أقام) مال القراض (بيده) أي العامل (حوالا) من يوم أخذه من ربها للتجارة به بناء على انه شريك وعلى انه أجبر يكفى حول الاصل (وكانا) أي رب المال وعامله (حريين مسلمين بلادين) عليهما (وحصة) أي رأس مال (ربها) أي القراض (ربحها) أي مع نصيب رب المال من ربحها (نصاب) فان نقصا عنه فيستقبل العامل بما خصه من الربح ولو نصابا بناء على انه أجبر الا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب وحال الحول عليهما فيزكي العامل ربحه وان قل قال أشهب من له أحد عشر دينارا وربح فيها خمسة وله مال حال حوله يتم به النصاب فيزك العامل حصته لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ سحنون (وفي كونه) أي العامل (شريكا) لرب المال لضمائه حصته من الربح وانفق من يعق عليه بنفس الملك الذي اشتراه بمال القراض وعدم حده يوطء أمة القراض ولحقوق ولدها به وتقويمها عليه واشتراط أهلية الزكاة في زكاة حصته (أو أجبرا) لرب المال على التجارة فيه بجزء من ربحه اذ ليس له شركة في رأس المال وحول نصيبه من الربح حول أصله وتزكية (١٣٤) نصيبه وان قل عنه وسوطها لسقوطها عن رب المال (خلاف)

وَزَكَّى رِبْحُ الْعَامِلِ وَإِنْ قُلَّ أَنْ أَقَامَ يَدِيهِ حَوْلًا وَكَانَا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دَيْنٍ وَحَصَّةُ رَبِّهِ يَرْبِحُهُ نَصَابٌ وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَاشِيَةٍ بَدَيْنٍ أَوْ فَقْدِهِ أَوْ أُسْرِهِ وَإِنْ سَاوَى مَا يَدِيهِ إِلَّا زَكَاةَ فِطْرِهِ عَنْ عِبْدِهِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ بِخِلَافِ الْعَيْنِ وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةٌ أَوْ مُؤْجَلًا أَوْ كَهْمَرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا أَوْ وَلَدَةٍ إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ تَأْوِيلَانِ أَوْ وَالِدٍ يُحْكَمُ إِنْ تَسَلَّفَ

في التشهير للفروع  
البنية على كونه شريكا  
أو أجيرا لا لكونه شريكا  
أو أجيرا اذ للشهور منهما  
كونه أجيرا (ولا تسقط  
زكاة حرث) أي محروث  
من حب وتمر (ومعدن)  
ذهب أو فضة (وماشية)

أي نعم (بدین) على مالکها مستغرق لها (أو فقد) أي غيبة المالك وانقطاع خبره (أو أسر) للمالك لا  
للملح على الحياة (وان ساوى) الدين (ما يده) أي المالك بان كان عليه خمسة أوسق من قمح وخرج له مثلها أو عليه خمسة جمال وله مثلها (الا زكاة فطر عن عبد) و(عليه) أي المالك (مثله) أي العبد فتسقط عنه حيث لم يكن له ما يقابل (بخلاف)  
زكاة (العين) أي الذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير فيسقطها الدين والفقد والاسر (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتبت  
في ذمته (أو) كان الدين الذي عليه (مؤجلا) لانه يؤل للحلول بمضي الزمن أو الموت أو الفلاس (أو) كان (كهمر)  
لزوجته ولو مؤجلا هذا قول الامام مالك وابن القاسم وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء اذ ليس شأنهن  
القيام به الا في موت أو فراق وأدخلت الكاف دين الوالدين والصديق (أو) كان الدين (نفقة زوجة) ترتبت عليه وهو موسر  
حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالحكم بها لانه في نظير الاستمتاع (أو) نفقة (ولد ان حكم بها) متجمدة عن ماض ومعنى  
الحكم الفرض أي ان فرضها وقدرها حاكم فتصير كالدين في الزوم وعدم السقوط بمضي الزمن فلا يقال للماضية سقطت بمضي  
زمنها والمستقبل لا يحكم بها اذ الحكم سواء كان على ظاهره أو بمعنى التقدير صيرها كالدين في الزوم وسواء تقدم للولد يسر أم لا باتفاق  
فان لم يحكم بها فقال ابن القاسم لا تسقط وقال أشهب تسقط وهل بينهما فاقا وخلاف الى هذا أشار بقوله (وهل) عدم سقوط زكاة العين  
عن الاب بنفقة ولده التي لم يحكم بها (ان تقدم) للولد (يسر) سابق على الدم الكائن مدة انفاق أبيه عليه فان لم يتقدم له يسر فتسقطها  
كما قاله أشهب فهما متفقان أو يبقى كل على اطلاقه فيبينهما خلاف (تأويلان) المذكور تأويل الوفاق والمخوف تأويل الخلاف  
(أو) كان الدين نجمد من نفقة (والد) أب أو أم فيسقط زكاة العين عن الولد حال كونه (بحكم) أي الزام وقضاء بها (ان  
تسلف) الوالد ما أنفقه على نفسه في الماضي ليأخذه قضاء من ولده فان لم يحكم بها او لم يسلف بان تحيل في الاتفاق على نفسه بسؤال

أو غيره فلا نسقط دفعه ركة العين عن ولده (لا) نسقط ركة العين عن مالها (بدين كفارة) وجبت عليه اقتل خطأ أو ظهار أو فطر في رمضان (أو هدى) وجب لتمتع أو قران أو ترك واجب من حج أو عمره ابن رشد الفرق بين دين الزكاة ودين الكفارة ان الزكاة يطاها الامام يأخذها كرها بخلاف الكفارة قال اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارة مما يجبر الانسان على اخراجه ولا توكل لاماته وهذا هو الاصل في حقوق الله تعالى في الأموال فاذا لافرق بين الكفارة والزكاة فمن لم يؤد زكاه أو وجبت عليه كفارة أو هدى وامتنع من أداء ذلك فانه يجبر على نفاذه (الا أن يكون عنده) أي الدين (معشر) أي ما يزكى بال عشر أو نصفه من حب وغر (زكى) أي أخرت زكاته وأولى ان تجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله الماشية فيجعل ما ذكر في الدين ويزكى العين (أو معدن) أي ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكى العين (أو قيمة) نجوم (كتابة) فان كانت عينا قومت بعرض ثم هو بعين فيجعلها في الدين ويزكى العين (أو قيمة) رقبة (رقبة) رقيق (مدبر) أي معتق عتقا ملقا تنجيزه على موت مالكة فتجعل في الدين وتزكى العين ويقوم على انه فن كان تديره سابقا على الدين أو متأخرا عنه (أو) قيمة (خدمة معتق لاجل) على غررها باحتال موته أو مرضه في الاجل (أو) قيمة (مخدوم) أي رقيق لغيره وهبت خدمته له سنين معلومة أو حياته قاله ابن المواز اللخمي جعل الدين في قيمة الخدمة اذا كانت حياته ليس بحس لانها لا يجوز بيعها بنقد ولا بغيره وأظنه قاسه على المدبر وليس مثله لانه في المدبر مراعاة للقول بجواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمخدوم بيع الخدمة حياته فلا يجوز جعلها في الدين (أو) قيمة (رقبته) أي (المخدوم لمن) أي شخص (مرجعا) أي رقبة المخدوم (له) بأن أخدته زيدا من الناس سنين معلومة أو حياته أي زيدا وبعدها يرجع للمالك رقبته فيقابل بقيمته الدين ويزكى العين (أو) يكون له (عدد دين) على غيره (حل) ورجى

لَا يَدِينُ كَفَّارَةً أَوْ هَدْيًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعْشَرٌ زَكَّى أَوْ مَعْدِنٌ أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابَةً أَوْ رَقَبَةً مُدَبِّرٌ أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٌ لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ أَوْ رَقَبَتُهُ لِنَ مَرَجُمُهَا لَهُ أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَلٍّ أَوْ قِيَمَةٌ مَرْجُورٌ أَوْ عَرَضٌ حَلٍّ حَوْلُهُ أَنْ يَبِيعَ وَقَوْمٌ وَقَتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ لَا آتِيٍّ وَإِنْ رُجِيَ أَوْ دَيْنٌ لَمْ يَرْجَ وَإِنْ وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْمَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحِلَّ حَوْلُهُ أَوْ مَرًّا لِكَمْوُجَرٍ نَفْسُهُ بِسِتِينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ فَلَا زَكَاةَ وَمَدِينٌ مَائَةٌ لَهُ مَائَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَمَائَةٌ رَجِيمَةٌ يَزَكَّى الْأُولَى

(أو قيمة) دين مؤجل (مرجو) خلاصه بأن كان على ملء حسن العاملة أو تناله الاحكام (أو عرض حل) أي كمل (حوله) أي العرض وهو في ملكه ونه يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول وهو على الدين والا فلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمنا (ان بيع) أي كان العرض مما يبيع على الفلاس لوفاء دينه كشياب جمعة وكتب فقه لاثياب جسده ودار سكناه التي لافضل فيها (وقوم) أي اعتبرت قيمته (وقت الوجوب) للزكاة في العين وهو آخر الحول وصلة بيع (على مفلس) لتوفية دينه فالأولى تقديمه بلسقه (لا) يجعل في الدين رقيق (آبق) أو بغير شارد (وان رجى) غوده اذ لا يجوز بيعه بوجه (أو دين لم يرج) خلاصه لسر الدين أو ظلمه ولا تناله الاحكام لانه كالعدم (وان وهب الدين) المسقط لزكاة العين للمدين ولم يحل حوله عنده بدهبته له فلا زكاة عليه في العين التي حال حولها بيده لان هبة الدين منشئة للملكه العين فيستقبل بها حولا من يوم الهبة (أو) وهب الدين (ما) أي شيء (يجعل فيه) أي الدين (ولم يحل حوله) وهو في ملكه فلا زكاة في العين التي بيده (أو) أمر للمؤجر نفسه بستين ديناراً لعمل (ثلاث سنين) وقبضها وليس له غيرها وفاعل مر (خول فلا زكاة) عليه الآن ويستقبل بالعشرين التي ملكها بنام الحول حولا اذا هي فائدة تجددت لاعتن مال فاذا تم الحول الثاني وهي عنده ركاها واستقبل بالعشرين التي ملكها بنامه حولا فاذا تم الحول الثالث زكاها وباقي الاولى واستقبل بالعشرين التي ملكها بنامه حولا فاذا تم وهي بيده زكاها وباقي الاولين قال في البيان هذا الذي يأتي على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه (ومدين) لشخص بـ (حائنة) له أي المدين (مائة محرمة) ملكها في محرم (ومائة رجبية) ملكها في رجب (يزكى) المائة (الاولى) المحرمة عند تمام حولها ويقابل الدين بالرجبية فلا يزكيها اذا تم حولها وهي بيده على المشهور وقيل يزكى كلا عند حولها ويقابل ٦

بالأحرى (وزكيت عين وقت) أى حبست العين على معينين أو غيرهم (لأساف) أى ليندلفها المحتاج لقضاء حاجته بها أو برد منها ما رعاها حول من ملكها أو زكاهها وهى بيد واقفها أو الناظر عاينها ان كانت نصاباً أو أقل ولا واقف ما يسمه اذ وقفه الم يتخرجها عن ملك واقفها فان تسلفها اذ لم يرد الا بعد عام فيزكها من ذكر بعد قبضها منه عام واحد ولو أقامت عبد المدين سنين (أنبات) خارج من زرع أى حب وقف ليزرع كل عام فى أرض مملوكة أو مستأجرة أو مباحة فان كان الخارج نصاباً ولو بالضم لما يوقف من مال الواقف زكاه الواقف أو الناظر وكذا ثمر الحوائط الموقوفة (وحيوان) أى نعم وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحمل عليه أو يركب فى سبيل الله ونسله تبع له ولو سكت عنه واقفه (أو) لتفرقة (نسله) أى الحيوان (على مساجد) أو ربط أو قناطر (أو) على آدميين (غير معينين) كالفقراء والمجاهدين وشبهه فى الزكوة على ملك الواقف فقال (ك) النبات أو الحيوان الموقوف خارجه أو نسله (عليهم) أى المعينين (ان تولى المالك تفرقة) وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه بأن كان الحب الموقوف تحت يد واقفه يزرعه ويعالجه حتى يثمر فيفرقه على المعينين أو الحيوان الموقوف تحت يده يقوم به حتى يحصل نسله فيفرقه عليهم فيزكي جملته ان كانت نصاباً ولو بالضم لملكه غير الموقوف (والا) أى وان لم يتول المالك القيام بالنبات أو الحيوان الموقوف وتولاه المعينون الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويقسمون الخارج ويخدمون الحيوان ويقسمون نسله فلا تزكي جملته على ملك واقفه بل (ان حصل لسكل) من المعينين (نصاب) من الخارج أو من النسل زكاه والا فلا مال يمكن له ما يضمنه له ويكمل به النصاب هذا حكم الحيوان الموقوف لتفرقة نسله واما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو الحمل أو الركوب عليه على معينين أو غيرهم فزكي جملته على مالك واقفه ان كان نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف (١٣٦) سواء تولى المالك القيام به أو لا (وفى الحاق) الحبس على (ولد فلان)

وَبُذِّكَّتْ عَيْنٌ وَقِفَتْ لِلْسَّلَفِ كُتُبَاتٍ وَحَيَوَانٍ أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ  
كَمَلَيْهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ وَالْأَنْ حَصَلَ لِسَكْلِ نَصَابٍ وَفِي الْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ  
بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَعْدُونٌ عَيْنٍ وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضٍ  
مُعَيَّنَةٍ أَلَّا تَمْلُوكَ لِصَالِحٍ فَلَهُ وَضُمَّ بَقِيَّةُ عِرْقِهِ وَإِنْ تَرَخِيَ الْعَمَلُ لَا مَعَادِينَ وَلَا  
عِرْقٍ آخَرَ وَفِي ضَمٍّ فَارْتَدَّتْ حَالُ حَوَالِهَا

كزيد (ب) الحبس على  
(المعينين) فى التفصيل بين  
تولى الواقف أو نائبه  
القيام به وتوليهم ذلك  
نظرا الى تعيين الاب فزكى  
جملته على ملك الواقف  
تولاه والا زكى من نابه

نصاب ولو بالضم للملكه والا فلا (أو) الحاق ولد فلان بغيره (غيرهم) أى غير المعينين نظرا الى أنفسهم وتعلق  
(قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وانما يزكى معدن عين) أى الخارج منه من ذهب أو فضة لا معدن نحاس أو حديد  
ويزكى معدن العين بشرط بلوغه النصاب لأمور الحول وزكاه ربع عشره (وحكمه) أى التصرف فيه من حيث كونه معدنا  
لا بقيد كونه عينا (للامام) الاعظم أو نائبه سدا لباب المخرج اذ المعادن قديما جدها شرار الناس فان تركت لهم تجاسدوا وتقاتلوا عليها  
وسفك بعضهم دماء بعض فحسب للزراع جعل التصرف للامام أو نائبه يقطع لمن يشاء أو يجعله فى مصالح المسلمين (ولو) ظهر (بأرض  
معين) مسلم أو كافر ذمى المتبطن ولا يحتاج الاقطاع لحيازة كالهبة وقيل لا بد فيه من الحيازة كالهبة اه والاول هو الذى عليه العمل  
والثانى وجيه لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء (الا) أرضا (مملوكة) ككافر (مصلح) الامام  
على ترك القتال وبقاء أرضه له فى نظير مال يدفعه كل عام (ف) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أى المصلح الى ان يسلم فيصير حكمه  
للامام لانه صار من المسلمين الذين يجب على الامام حمايتهم وسد باب الشر عنهم (وضم) أى جمع لما خرج من المعدن أولا (بقية)  
أى الخارج من باقى (عرقه) أى المعدن وان تلف المضموم اليه ونهى الضم الى تمام النصاب فيزكيه ثم يزكى ما خرج بعده وان قل  
عن النصاب ان اتصل العمل بل (وان تراخى العمل) أى انقطع اختيارا أو اضطرارا (لا) تضم (معدن) أى الخارج من  
أحدهما للخارج من آخر ولو فى وقت واحد (ولا) يضم (عرق) أى خارجه لخارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر  
العرق الثانى قبل تمام الاول وفى الخطاب انه يضم فى هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى أتم الاول أو انتقل اليه قبل الاول  
(وفى) وجوب (ضم فائدة) أى مال له نصابا كانت أو دونه (حال حولها) أى الفائدة وهى فى ملكه لما اخرجه من معدن  
العين دون نصاب وهو المعول عليه وعدم ضمها له لاختلافهما فى اشتراط تمام الحول فيها دونه تردد أى قولان الاول لعبد الوهاب

والأحمى والثاني لسحبون قياسا على عدم صم المعدن وهم ابن يونس المدونة عليه (و) في (تعلق) الخطاب: (بالجواب) لزكاة ماخرج من المعدن (ب) مجرد (إخراجه) منه بدون توقف على تصفيته وإنما التوقف عليها الإخراج (أو) معلومة (تصفيته) من ترابه وسبكه (تردد) الأول للباحي واستظهر ومثله فيما أنفق أو تلف بعد الإخراج وقبل التصفية. فيجب على الأول دون الثاني (وجاز دفعه بأجرة) معلومة يأخذها الدافع من العامل في نظير أخذه ما يخرج منه بشرط ضبط العمل بمن أو عمل خاص كحفر يوم أو قامة نفيا للجهالة في الأجرة وسمى العوض أجرة لأنه ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة أساة الحق (غير نقد) لئلا يلزم بيع عين بعين غير يد بيد مع الجهل بمقدار أحدهما نظرا للصورة ولذا جاز دفع معدن غير النقدا بأجرة نقد (على أن المخرج) من المعدن من ذهب أو فضة (للمدفع له) المعدن وزكاته عليه وأمالو استأجره على أن المخرج لمن له المعدن والأجرة للعامل فيجوز ولو بنقد لأنه في مقابلة العمل (و) أن تعدد العامل في معدن (اعتبر ملك كل) من العاملين فمن بلغت حصته نصيبا زكى ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن لمن يعمل فيه (بجزء) معلوم النسبة للخارج كثلثه في مقابلة عمله (كالقراض) أى دفع المال لمن يتجر فيه بثب ربحه مثلا بجامع الضرر في كل ومنعه لأنه أشد غررا من القراض لأن الأصل فيهما المنع ورد دليل خاص بجواز القراض وبقي هذا على منعه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وفي ندرته) بفتح النون وسكون المهملة أى قطعة ذهب أو فضة لا تحتاج لتصفية قاله عياض وقال أبو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية (الخمس) أى خمسها سواء وجدها حر أو رقيق مسلم أو كافر بلغت نصيبا أم لا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الخمس بالركاز والندرة معدن لاركان لأنه دفن آدمى (كالركاز وهو دفن) بكسر (١٣٧) فسكون أى مدفون كافر (جاهلي)

الجاهلية ما عدا المسلمين  
كان لهم كتاب أم لا وقال  
أبو الحسن اصطلاحهم أن  
الجاهلية أهل الفترة  
الذين لا كتاب لهم وأما  
أهل الكتاب قبل الإسلام  
فلا يقال لهم جاهلية  
واراد المصنف به من

وَتَمَاتَى الْوُجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدَّدُ وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ تَقْدَرُ عَلَى أَنْ  
الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ وَاعْتَبَرَ مَلِكُ كُلِّ وَفِي بَعْضِهِ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ وَفِي نَدَرَتِهِ الْخُمْسُ  
كَالْكَازِ وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ وَإِنْ يَشَكُّ أَوْ قُلَّ أَوْ عَرَضًا أَوْ وَجَدَهُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَلَا  
لِكَبِيرٍ نَفَقَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَحْلِيصِهِ فَقَطْ فَالزَّكَاةُ وَكُرَّةُ حَفْرِ قَبْرِهِ وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ  
لِلْمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جَيْشًا وَلَا فُلْيُوجًا وَجَدَهُ وَلَا دَفْنُ الْمُسْلِمِينَ فَلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ  
رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ وَدَفْنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لِقِطْعَةٍ

(١٨ - جواهر الأكايل - أول) ليس مسلما ولا ذميا بدليل قوله الآتي ودفن مسلم أو ذمي لقطة ولو قال وهو دفن كافر غير ذمي لكان أوضح وأشمل (وان يشك) في كونه دفن جاهلي أو غيره لأن الغالب كونه لجاهلي (أو قل) كل من الندرة والركاز عن نصاب كان عينا (أو عرضا) كمنحاس ومسك وورخام وهذا خاص بالركاز ان وجدته حر مسلم بالغ غير مدين (أو وجدته) أى ما ذكر من الندرة والركاز (عبد أو كافر) أو صبي أو مدين (الالكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه (أو كبير عمل) بنفسه أو رفيقه (في تحليصه) أى إخراجه من الأرض (فقط) راجع للتخليص احتراز به عن نفقة سفره فيخمس معها والراجح زكاته معها أيضا (فالزكاة) ربع العشر دون الخمس والاستثناء راجع للندرة والركاز على المعتمد لكن لا يشترط بلوغ نصاب ولا غيره من شروط الزكاة هذا تأويل اللخمي وتأويل ابن يونس المدونة على وجوب الخمس مطلقا ولو توقف إخراجه من الأرض على كبير نفقة أو عمل (وكره حفر قبره) أى الجاهلي لاختلاله بالمروءة (والطلب) للمال (فيه) أى قبر الجاهلي في قوة العلة لما قبله ويخمس ما وجد فيه وقال أشهب يجوز نبش قبره وأخذ ما فيه من مال وفيه الخمس (وباقية) أى الركاز الخمس أو المزكى (لمالك الأرض) التي وجد بها باحياء لا بشرى فهو للبائع على الأصوب (ولو) كان المالك لها (جيشا) افتتحها عنوة لأنها صارت وقفا بمجرد الاستيلاء عليها فهي كالمملوكة فإن لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجدوا فلا للمسلمين (والا) يكن الركاز في أرض مملوكة لأحد كموات أرض الإسلام وأرض الحرب (ف) باقية (لو أجدته والا دفن) أرض (المصالحين ف) هو (لهم) ولو وجدته غيرهم بلا تخميس (الا أن يجده رب دار بها) منهم أو غيره بها (ف) هو (له) أى رب الدار دون باقيهم ان كان منهم فإن كان دخيلا فيهم فهو له (ودفن مسلم أو ذمي) علم بعلامة (لقطة) فيعرف سنة مالم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بلا تر:

ولا مفهوم لدون وخصه لدفع توهم انه ركاز (وما لفظه) أى طرحه (البحر كمئبر) مما يملكه آدمى (و) هو (لواجده بلا تخميس) فان تقدم عليه ملك لآدمى فان كان ذميا فالنظر فيه للإمام وان كان مسلما فان كان ألقاه لطلبه فلقطة وان كان ألقاه للنجاة فهو لواجده (فصل) فيمن تصرف الزكاة له (ومصرفها) أى الزكاة أى محل صرفها (فقير) أى مالك دون قوت عامه (ومسكين) أى من لم يملك شيئا (وهو أحوج) أى أشد حاجة من الفقير (وصدقا) فى دعواهما الفقر والمسكنة بلا بين (الاربية) أى شك فى صدقهما بسبب مخالفة ظاهر حالهما لدعواهما فلا يصدقان الا ببينة وهل يكفي شاهد وبعين أو لابد من شاهدين (ان أسلم) كل منهما أى كانا مسلمين لا ان كفرا أو ظن اتفاقهما فى مصيبة (وتحرر) أى كانا حريين لا ذوى شائبة رق (وعدم) أى فقد كل منهما (كفاية بقليل) بأن لم يملكه أولم يكنه فان كفاه قليل عامه فليس مسكينا ولا فقيرا (أو) عدم كفاية (انفاق) عليه من نحو والد بأن عدم الانفاق أولم يكف فيعطى تمام كفايته فمن لزمت نفقته مليا فلا يعطى ولو لم ينفق عليه لقدترته على أخذها منه بالحكم (أو منعة) بأن كان لاصنعة له أو له صنعة لا تكفيه فيعطى تمام كفايته وصدق ان ادعى كسادها (وعدم بنوة لهاشم) ثانى أجداده صلى الله عليه وسلم اذ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (لا) يشترط عدم بنوة (المطلب) شقيق هاشم والمراد ببينة هاشم كون الشخص ذكرا أو أنثى ولد الهاشم مباشرة أو بواسطة ذكر أو ذكر فلا يدخل فى بنى هاشم أو ولد الاناث من أولاده ومحل عدم اعطاء بنى هاشم اذا كانوا أغنياء أو أعطوا ما يكفيهم من بيت المال فان لم يعطوا شيئا منه أو أعطوا ما لا يكفيهم وأضرهم الفقر فاعطواهم أفضل من اعطاء غيرهم صيانة لهم عن تعاطى الأمور الخسيسة وشبهه فى عدم الاجزاء المستفاد من مفهوم الشرط فقال (كحسب) (١٣٨) لدين (على) مدين (عديم) أى لم يملك ما يوفى به دينه من الزكاة

كان يقول له أسقطته عنك من زكاة مالى واذا قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على العدم فهل يسقط ما حسبه على العدم من الدين أم لا استظهر بعضهم عدم سقوط الدين على المدين لانه علق على

وما لَفَظُهُ الْبَحْرُ كَمَنْبَرٍ فَلِوَأَجْدِهِ بِلَا تَخْمِيسٍ  
(فصل) وَمَصْرِفُهَا فَقِيرٌ وَمَسْكِينٌ وَهُوَ أَحْوَجُ وَصُدَّقَا الْارْبِيبَةُ اِنْ أَسْلَمَ  
وَتَحَرَّرَ وَعَدِيمٌ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ أَوْ اِنْفَاقٍ أَوْ مَنَعَةٍ وَعَدِيمٌ بِنُوءٍ لَهَا شِمٍ لَا الْمَطْلِبِ كَحَسَبِ  
عَلَى عَدِيمٍ وَجَازَ لَوْلَاهُمْ وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ وَمَالِكٍ نَصَابٍ وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ  
وَكِفَايَةً سَنَةً وَفِي جَوَازٍ دَفْعُهَا لِذَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهَا تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ حُرٌّ عَدْلٌ عَالَمٌ  
بِحُكْمِهَا فَيَرُ هَاشِمِيٌّ وَكَافِرٌ

شئ لم يحصل ومفهوم عديم ان حسب ما على من له ما يوفى به دينه مجزى وهو الذى يفهم من المدونة واعترضه أبو الحسن بأن الدين فى هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الخطاب (وجاز) اعطاؤها (لمولاهم) أى معتق بنى هاشم عند ابن القاسم ومنعه أصبح محتجا بجبر الصدقة لا تحمل لنا ولا لمالينا (و) جاز دفعها لصحيح (قادر على الكسب) تارك له ولو اختارها على الشهور وقال يحيى بن عمر لا يجوز دفعها له (و) (ل) مالك نصاب) أو أكثر لا يكفيه لسنته لغلاء أو كثرة عيال فيعطى ما يكمل به العام وروى المغيرة عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما لا تعطى للمالك نصاب (و) جاز (دفع أكثر منه) أى النصاب لمسكين أو فقير لا يزيد على كفاية سنته (و) دفع (كفاية سنة) لفقير أو مسكين لأكثر منها ولو أقل من نصاب (وفى جواز دفعها) أى الزكاة (ل) شخص (مدين) للمزكى عديم (ثم أخذها منه) أى المدين فى الدين الذى عليه وعدمه (تردد) للباجى وابن عبد السلام والمصنف فى الحكم اعدم نص المتقدمين الجواز لابن عبد السلام واعتمدوا المنع فهم من كلام الباجى وإليه ذهب المصنف وقال الخطاب محل الجواز اذا لم يتواطأ عليه والا منع اتفاقا وعطف على فقير فقال (وجاب) للزكاة عن وجبت عليه (ومفرق) لها على مستحقها وكاتب وحاشر وهو جامع من وجبت عليهم للجابى وهم العاملون عليها فى الآية ونمت الجابى والمفرق فقال (حر) فلا يعطى من هارقيق (عدل) أى غير فاسق فى عمله فليس المراد عدل الشهادة (عالم بحكمها) أى الزكاة لئلا يأخذ غير الواجب أو يسقط الواجب أو يدفع لغير مستحق ويمنع مستحقا (غير هاشمى) لحرمتها على الهاشمى لانها وسخ المزكى والهاشمى أشرف الناس وأخذها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك (و) غير (كافر) شروط فى اعطائه منها لافى عمله فيصح عمل الرقيق والهاشمى والكافر عليها ويعطون أجرة مثلهم من بيت المال وشروط العامل أيضا كونه ذكرا بالانفاق يعطى



العامل منها ان كان فقيرا ومسكينا بل (وان) كان (غنيا) لانها اجرة عمله (وبدئ بـ) اعطاء العامل منها اجرة مثلا (هـ) و يدفع جميعها له ان كان قدر اجرة مثله (وأخذ) العامل (الفقير) منها (بوصفيه) أى الفقر والعمل ان لم يفته حظ العمل لكن لا يأخذ باعطاء نفسه لانه يقسمها فلا يقسم لنفسه كالا يحايها وكذا كل من جمع وصفين يستحق بهما كفقير وجهاداً أو أكثر كغربة ودين ومسكنة (ولا يعطى حارس) زكاة (الفطرة) اجرة حراسته (منها) وكذا حارس زكاة المال ويعطى اجرة حراسته من بيت المال وعدم الاعطاء منها من حيث الحراسة وأما من حيث الفقر فيعطى وعطف على فقير فقال (ومؤلف) قلبه للإيمان وهو شخص (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم قريب عهد بالاسلام فيعطى منها لئلا يتمكن اسلامه (وحكمه) أى المؤلف وهو تأليفه باعطائه منها ليسلم (باق) لم ينسخ هذا قول لبعض أهل للذهب والشهور انقطاع سهم هذا الصنف بعزة الاسلام والأول معنى على ان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا تقاض مہجته من الخلود في النار والثاني مبنى على ان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا عاقبته لتنا على الكفار وهذا الخلاف جار على انه كافر يعطى ليسلم وأما على انه مسلم يعطى للتمكن فحكمه باق باتفاق وعطف على فقير فقال (ورقيق) ذكرنا أو أنى (مؤمن ولو بعب) شديد كرم من (يعتق منها) أى الزكاة بأن يشتري منها ويعتق (لا عقد حرية فيه) احتراز به عن المكاتب والمدر وأم الولد والمعتق لاجل والبعض فلا يكتفى عتقهم منها ويرد الرقيق لما كان عليه هذا قول الامام مالك الرجوع عنه والرجوع اليه انه لا يجزى عن الزكاة ولا يراد الرقيق لما كان عليه (وولاؤه) أى المعتق منها الذى هو حكمة النسب (للمسلمين) ان شرطه معتقه لهم (١٣٩) أو أطلق بل (وان اشترط له) أى لنفسه

فشرطه باطل وعتقه عن زكاته صحيح وولاؤه لهم فهم مبالغة في كون الولاء لهم ويحتمل كونه شرطاً مستأنفاً وقوله أو فك أسيراً معطوف عليه وجوابها مقوله لم يجزه وعلى الاحتمال الاول فقوله

وَأَنْ غَنِيًّا وَبُدِيَ بِهِ وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَصْفَيْهِ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرِ مِنْهَا وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلَّمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِمَيْتٍ يُعْتَقُ مِنْهَا لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ أَوْ فَكَّ أَسِيرًا لَمْ يُجْزِهِ وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يَحْبَسُ فِيهِ لَا فِي فِسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا يَبْدُو مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا وَمَجَاهِدٌ وَأَلْتَهُ وَلَوْ غَنِيًّا كَجَسَوسٍ لَا سُورَ وَمَرْكَبٌ وَغَرِيبٌ مُحْتَاجٌ إِلَّا بِوَسْلَةٍ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ

(أو فك) بها (أسيراً) مسلماً من الحربين شرط لان مقصرة أى أو ان فك بها أسيراً وجوابها قوله (لم يجزه) أى والفك ماض كالمعتق وعطف على فقير فقال (و) شخص (مدین ولو مات) ذكرنا أو أنى عاجز عن وفاء ما عليه فيعطى منها ما يوفى به دينه ان كان حراماً غير هاشمى (يحبس) أى الدين (فيه) أى الدين أى شأنه ذلك بأن كان لادى فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر وخرج دين الكفارات والزكاة ولم يتدأ به لأخذها وصرفه في مصلحة شرعية ودليلها مقوله (لا في فساد) كشر ب مغيب (ولا) ان استدان (لأخذها) أى الزكاة بأن كان عنده ما يكفيه لعامة وتوسع في الاتفاق حتى أفناه في بعض العام واستدان للاتفاق بقية العام ليأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه فلا يعطى منها شيئاً (الا أن يتوب) من الصرف في الفساد والاستدانة لأخذها فيعطى منها ما يوفى به دينه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام والصنف وانما يعطى الدين منها (ان أعطى) للدين لرب الدين (ما يبدى) أى الدين (من عين و) من (فضل غيرها) أى العين عن حاجته مما يباع على المفلس و بقيت عليه بقية وليس المراد الاعطاء بالفعل بل المراد اعطاؤه ما يبقى عليه على تقدير اعطائه ما يبدى وعطف على فقير فقال (ومجاهد) أى متلبس به أو عازم عليه (وألته) أى الجهاد كسيف يشتري منها (ولو) كان المجاهد (غنياً) أى معه ما يكفيه لجهاده (كجاسوس) يرسل لارض الحرب للاطلاع على عورات العدو واعلامنا بها فيعطى منها ولو كان كافراً (لا) تصرف الزكاة في بناء أو ترميم (سور) أى بناء حول البلد يمنع العدو من دخولها (و) لافى عمل (مركب) أى سفينة يقاتل بها العدو في البحر هذا قول ابن بشر وقال ابن عبد الحكم تعمل المراكب وتبنى الاسوار منها واستظهره في التوضيح المواقف لم أر المنع لغير ابن بشر وعطف على فقير قوله (وغريب محتاج لما يوصله) لبلده ولو غنياً فيها لان كان معه ما يوصله تقرب (في غير معصية) والا فلا يبع

ولو حشى موته الآن يتوب لقدرته على النجاة بنوته (ولم يجد مسلماً) في عمره (وهو مليء ببيلده) بأن لم يجد مسلفاً سواء كان مليئاً ببيلده أو معدماً أو وجده وهو عديم ببيلده فإن وجده وهو مليء بها فلا يعطى منها (وصدق) في دعواه الاحتياج لما يوصله ظاهره بلا بين (وان جلس) أى أقام الغريب في بلد الغربة بعد اعطائه منها ما يوصله لبيلده (نزع منه) الآن يكون فقيراً ببيلده وشبهه في النزع ان جلس فقال (كفار) أعطى منها وجلس عن النزوفتزع منه (وفي) نزعها من (غارم) أى مدين (يستغنى) بعد أخذها وقبل دفعها في دينه لذهاب وصف الغرم عنه وعدمه لاخذها بوجه جائز (تردد) للخمى وحده فالأولى واختار نزعها من غارم استغنى (ونذب إشار المضطر) أى شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع (دون عموم) أى تعميم (الاصناف) الثمانية التي في الآية فلا يندب لجعل أئمتنا الواو في آية انما الصدقات الخ بمعنى أو أوان الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (ونذب) للمزكى (الاستنابة) في دفع الزكاة لمستحقها خوف قصد المحمدة (وقد نجب) الاستنابة ان علم ذلك من نفسه (وكرهه) أى النائب (حينئذ) أى حين الاستنابة (تخصيص قريبه) أى للمزكى أو النائب ان كان لا تتركه نفقته والا منع اعطاؤه وان لم يخصه وهذا في قريب المزكى وأما قريب النائب الاجنبى من المزكى فيسكه تخصيصه ولو لم تمت نفقته النائب (وهل يمنع اعطاء زوجة) من اضافة المصدر لفاعله (زوجاً) لها زكاتها لاتفاقها عليها (أو يكره) اعطاؤها اياه (تأويلان) أى فهمان فهمان قول للدونة لاتعطى الزوجة زوجها من زكاتها حملها ابن زرقون ومن وافقه على النع فلا تجزئها وحملها ابن القصار وجماعة على الكراهة وأما اعطاء الزوج زوجته فيمنع اتفاقاً ومحل النع فيهما ان لم يكن اعطاء أحدهما الآخر ليدفعه في دينه أو ينفقه على غيره والا جاز اتفاقاً (وجاز اخراج ذهب عن ورق (١٤٠) وعكسه) أى اخراج ورق عن ذهب بلا أولوية لاحدهما على الآخر (ب) اعتبار (صرف)

ولم يجد مسلماً وهو مليء بيلده وصديق وإن جلس نزعته منه كفار وفي غارم يستغنى تردد ونذب إشار المضطر دون عموم الاصناف والاستنابة وقد تجب وكرة له حينئذ تخصيص قريبه وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها أو يكره تأويلان وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقاً بقيمة السكة ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره تردد لا كسر مسكوك إلا لسبكك وجب نيتها وتفرقها بموضع الوجوب

الذهب بالورق الجارى بين الناس في وقته أى اخراج أحدهما عن الآخر حال كون صرف الوقت (مطلقاً) عن تقييده بمساواة الصرف الشرعى وهو كون الدينار

بشره دراهم و (ب) اعتبار (قيمة للسكة) في النصاب المزكى ان أراد أن يخرج عنه غير مسكوك أو فمن أوجب عليه دينار مسكوك وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوك وجب عليه أن يز يد على وزن العشرة من الفضة غير المسكوك قيمة سكتها عند أهل المعرفة هذا اذا كان غير السكوك من غير نوع النصاب كفى المثال بل (ولو) كان اخراج غير السكوك عن السكوك (في نوع) واحد وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشر وابن عبد السلام و خليل (لا) باعتبار قيمة (صياغة فيه) أى النوع الواحد فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً او قيمته خمسون ديناراً لصياغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين (وفي) الفاء قيمة الصياغة في (غيره) أى النوع الواحد كمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً او قيمته خمسون ديناراً لاجل الصياغة وأراد أن يزكيه بدراهم فهل يلغى قيمة الصياغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينار ربع (تردد) بين أنى عمران وابن الكاتب لعدم نص المتقدمين فان قلت قول ابن الكاتب يعارض ما مر للمصنف من أن السكة والصياغة والجودة لازكاة فيها قلت مراده بعدمزكاتها انه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزد ربع العشر بها كمن عنده عشرة دنانير وقيمتها عشرون ديناراً لسكتها أو صياغتها أو جودتها فلا زكاة عليه لان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة (لا) يجوز (كسر مسكوك) من ذهب أو فضة لانه من افساد ما به التعامل فيضيق على الناس (الا) كسره (لسبك) أى صوغه حلياً لمرأة أو سيف أو أنف (و) جب على المزكى (نيتها) عند عزلها من المال أو عند دفعها لمستحقها فشرط صحتها النية لا اعلام أخذها بأنها زكاة في ذلك مكروه لكسر خاطره فان دفع له قدر الواجب بلانية أو بنية هبة أو صدقة تطوع ثم نوى به الزكاة الواجبة لم تجزه والنية الحكيمة كافية فاذا عد ماله وأخرج ما يجب فيه ودفعه لمستحقه بلانية ولو سئل عنه لقال أدبت الزكاة المفروضة كفى (و) جب (تفرقها بموضع الوجوب)

وهو موضع الحرث والماشية وموضع المالك في العين (أو قربه) بأن كان بينهما دون مسافة قصر فيجوز نقلها اليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أولا كان المستحق الذي في القرب أعدم أولا لانه في حكمه (الا ل) مستحق (أعدم) أى أشدعما لالمال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل (أكثرها له) أى الأعدم وجوبا ويفرق أقلها بموضع الوجوب وجوبا غير شرط فيهما فان نقلت الزكاة كلها للأعدم أو فرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزأت وتنقل للأعدم (بأجرة من الفئء) أى بيت المال ان كان وأمكن أخذها منه (والا بيعت واشترى) في بلد الأعدم للنقل اليه (مثلها) نوعا لا قدرا فيشترى بضمن الطعام طعام وبضمن الماشية ماشية ان أمكن والا فرق الثمن كزكاة العين وشبه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كعدم) وجود (مستحق) بموضع الوجوب فتنتقل الزكاة كلها الى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفئء والا بيعت واشترى مثلها (وقدم) للنقل للأعدم أو المستحق قبل تمام الحول من الامام أو جماعة المسلمين أو المذكي (ليصل) لموضع التفرقة (عند) تمام (الحول) في عين وماشية بدون ساع هذا قول ابن المواز وقال الباجي لا ينقل حتى يتم الحول والماشية التي لها ساع لا تزكى الا بعد مجيئه (وان قدم معشرا) أى زكاة ما فيه العشر أو نصفه كحب وتمر قبل وجوب الزكاة بأفراك الحب وطيب الثمر ولو يسير لم يجزه (أو) زكى (دينار) فرضا حال حوله (أو عرضا) محتكرا بعد حوله وبيعه (وقبل القبض) للدين الفرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه (أو نقلت) أى الزكاة (لذوهم) أى مستحقى موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة قصر لم يجزه (أو دفعت باجتهاد) من المذكي أو نائبه (لتعير مستحق) لها كنفي ورق وكافر لظن انه مستحق (وتعذر ردها) لم تجزه فان (١٤١) امكن ردها أخذها ان كانت باقية

بعينها أو عوضها ان فانت بتصرفه أو بغيره وكان غره (الا الامام) يدفعها باجتهاده لمستحق فتبين انه غير مستحق فتجزى لانه حكم لا يتعقب ان تعذر ردها والازعاع اذ موضوع كلامه في تعذر الرد والوصى

أَوْ قُرْبِهِ إِلَّا لَأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَتِهِ مِنَ الْفَيْءِ وَإِلَّا يَبِيعَتْ وَاشْتَرَى مِثْلَهَا كَعَدَمِ  
مُسْتَحِقٍّ وَقُدِّمَ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ قُدِّمَ مُعْشَرًا أَوْ دِينَارًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ  
نُقِلَتْ لِذَوِيهِمْ أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِنَعِيرِ مُسْتَحِقٍّ وَقُدِّرَ رَدُّهَا إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ طَاعَ  
يَدْفَعُهَا لِجَائِرٍ فِي صَرَفِهَا أَوْ يَقِيمُ لَمْ يُجْزَ لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ نُقِلَتْ لِنَفْسِهِمْ أَوْ قُدِّمَتْ  
بِكَشْهَرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ فَإِنْ ضَاعَ الْقُدَمُ فَفَنَ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نَصَابٍ وَلَمْ  
يُمْكِنْ الْأَدَاءَ سَقَطَتْ كَمَزْجِهَا فَضَاعَتْ

ومقدم القاضي كالامام (أو طاع) للمذكي (بدفعها لجائر) أى مشهور بالجور (في صرفها) وصرفها لغير مستحقها لم تجزه فان دفعها الجائر لمستحقها أجزأت (أو) طاع (بدفع) قيمة أى مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) أى الزكاة المذكي في المسائل السبع وتبع المصنف في عدم الاجزاء في دفع القيمة ابن الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح بانه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه لا حرم والذي في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا أو طعاما ويكره للرجل اشتراء صدقته اه فجعل من شراء الصدقة وانه مكروه لا حرام (لا ان اكراه) على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فتجزى (أو نقلت لثمنهم) أى مستحقى موضع الوجوب في الاحتياج وبينهما مسافة قصر فتجزى مع الحرمة (أو قدمت) أى الزكاة قبل الحول (بكشهر) فتجزى مع الكراهة (في) زكاة (عين) ومنها قيمة عرض المدبر (و) زكاة (ماشية) لاساعى لها فتجزى مع الكراهة (فان ضاع المقدم) أى المخرج قبل تمام الحول بكشهر أو أكثر قبل وصوله لمستحقه (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) ان كان نصابا الا ان كان التقديم بزمن يسير كثلاثة أيام فيضيع المقدم فقال ابن المواز يجزئه ولا يضمه سند وهو مقتضى المذهب لان ذلك الوقت في حكم وقت الوجوب وحزم ابن رشد بعدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف وأما المقدم على الحول للأعدم ليصل له عند الحول فيبصر منه المذكي بمجرد خروجه من يده فان ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا يزكى الباقي لأمره بتقدمه (وان تلف) بعد تمام الحول (جزء نصاب) قبل التزكية بلا تفریط (ولم يمكن الأداء منه) أى اخراج الزكاة منه اما لعدم مستحق أو لعدم امكان الوصول الى المال (سقطت) عنه الزكاة فان أمكن الأداء أو فرط في التالف ضمن وشبه في السقوط فقال (كزناها) أى الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها للمستحقها (فضاعت) أو تلفت بلا تفریط فلا يزكى الباقي وان عزلها قبل تمام الحول فضاعت فيزكى من الباقي ان كان نصابا

(لا) تسقط الزكاة (ان ضاع أصلها) أى للمال اللزكى بها بعد تمام حوله في دفعها لمستحقها فرط أم لا (وضمن) مالك النصاب زكاته (ان أخر) اخراجها (بها) عن تمام (الحول) أياما مع تمكنه منه فضاع للمال أو تلف فرط أم لا (أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) ان سقى بلا آلة أو نصفه ان سقى بها يته مع باقى حبه أو ثمره أو وحده حال كونه (مفرطاً) في دفعه لمستحقه لامكانه قبل ادخاله يته فضاع أو تلف فيضمنه (لا) يضمنه ان أدخله (محصناً) بضم ففتح فكسر مثقلاً أى ناوياً تحصينه وحفظه بان لم يمكنه أدائه وأدخله لحفظه وتلف بلا تفريط (والا) أى وان لم يدخله مفرطاً ولا محصناً بان لم يعلم قصده في ادخاله يته وادعى قصد تحصينه (ف)فى تصديقه في دعواه لان التحصين هو الغالب ولانه لا يعلم الا منه وعدمه لان الاصل بقاء الضمان (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (وأخذت) أى الزكاة (من تركة الميت) على الوجه الآتى في باب الوصية في قوله ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بحاولها ويوصى فمن رأس المال الخ فكلامه هنا مجمل وكلامه الآتى في الوصية تفصيل له (و)أخذت من المتنع من أدائها (كرها وان يقتال) ولكن لا يقصد قتله بل تخليص الزكاة منه فان قتل أحدا اقتص منه وان قتله أحد فهدر (وأدب) أى للمتنع من أدائها بعد أخذها منه كرها خبر قتال والا كفى في أدبه فالاولى أو أدب بأو (ودفعت) للإمام العدل في أخذها وصرفها وان جار في غيرها كرمدها له كما في التوضيح والخطاب ان كانت ماشية أو حرثاً بل (وان) كانت (عينا) فان طلبها العدل فادعى للمالك اخراجها فلا يصدق وأما غير العدل فلا تدفع له ويجب جردها منه والحرب بها ما أمكن وان دفعت له طوعاً لم تجز (١٤٣) (وان غر عبد) رب المال باخباره (بحرية) فدفع له الزكاة ثم ظهر رقه

لا إن ضاع أصلها وضمن ان أخرها عن الحول أو أدخل عشره مفرطاً لا محصناً وإلا فتردد وأخذت من تركة الميت وكرها وإن يقتال وأدب ودفعت للإمام العدل وان عينا وان غر عبد بحرية فيجناية على الأرجح وزكى مسافر ما معه وما غاب ان لم يكن مخرج ولا ضرورة

(فصل) يجب بالسعة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عياله وان يتسلف وهل بأول ليلة العيد أو يفجروه خلاف من أغلب القوت من معشر أو أقط غير علس

(فجناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فيخير سيده في فدائه بها واسلامه فيها فيباع فيها وقيل تتعلق بدمته فيتبع بها ان اعتق (وزكى) وجوباً بشخص (مسافر) من وطنه ثم حول ماله

قبل عوده له (مامعه) من المال (وما غاب عنه) ان كان مجموعهما نصاباً (ان لم يكن مخرج) زكاة ما غاب (الا) بتوكيل (و)الحال (لا ضرورة) الى ما يخرجها عن الغائب ما بيده في نفقته فان احتاج له أخر الاخراج عنه الى عوده لبلده (فصل) في زكاة الفطر (يجب) وجوباً ثابتاً (بالسنة) أى الحديث الصحيح فى الموطن عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر فى رمضان على المسلمين وحمل الفرض على التقدير بعيد وفاعل يجب (صاع) أى ملء اليدين المتوسطين لامقبوضتين ولا مبسوطتين أربع مرات ان قدر عليه (أو جزؤه) أى الصاع ان لم يقدر عليه (عنه) أى المخرج المفهوم من السياق اذ الواجب الاخراج لانه لا تكليف الا بفعل اختياري والاخراج يستلزم مخرجاً (فضل) أى زاد الصاع أو جزؤه (عن قوته وقوت عياله) الذين تازمه نفقتهم فى يوم العيد (وان) قدر عليه (يتسلف) رجا وقاؤه (وهل) تجب زكاة الفطر (بأول) جزء من (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد وقت الخطاب بها بعده (أو ب) طلوع (فجره) أى يوم العيد ولا يمتد أيضاً (خلاف) فى التشهير فمن لم يكن من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت طلوع الفجر على الثانى لم تجب عليه ولو صار من أهلها بعد وبين الصاع بقوله (من أغلب القوت) لاهل البلدتين القوت بقوله (من معشر) أى مزرعى بالشرأ ونصفه والمراد به هنا خصوص القمح والشعير والملت والذرة والأرز والدخن والتمر والزبيب (أو أقط) أى اللبن المستخرج زبد الجاف (غير علس) فلا تخرج من العلس خلافاً لابن حبيب القائل باخراج الزكاة من غير التسعة المتقدمة (الا ان يقتات غيره) أى المذكور كعسل ولحم ولبن وقطنية فتخرج من أغلبه ان تعدد أو ما افرد ان لم يوجد شيء من التسعة والاعتين الإخراج منه قاله الخطاب ونبيه

جماعة من الشارحين ورده الرماحي بأن عبارة للدونة والخدمى وابن رشد وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالباً يخرج منه وان انفرد بالاقتيات أجزأ الاخراج منه ولو وجد شيء منها وهو ظاهر قول المصنف (الآن يقتات غيره) يجب صاع أو جزؤه فضل عن قوته وقوت عياله يومه (عن كل) شخص (مسلم يموت) أى الزكى أى يقوم بموته وجوبا (بقراءة) بينهما كالأولاد أو زوجية له لأبيه (أو) يموت (برق) أى كونه رقيقا له ان كان رقيقه غير مكاتب كقن ومدبر وأم ولد ومعتق لاجل بل (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) أى معتقا على مال مؤجل لانه رقيق ما بقى عليه شيء ولو درهما فهو وان كانت نفقته على نفسه يقدر ان سيده ترك له شيئا في نظيرها فهي على سيده في الحقيقة (و) لو (أبقارجى) رجوعه ونصوبا كذلك والا فلا تزمه (و) لو رقيقا (مبيعا بمواضة) كامة وطنها سيدها وباعها قبل استبرائها (أو) بشرط (خيار) له أو للمشتري أولهما أو لأجنبي فاذا جاء وقت الزكاة قبل نزول الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرها على بائعها لانهما في ملكه ونفقتهما عليه (و) رقا (مخدما) أى موهوبة خدمته لشخص حياته أو مدة معاومة فزكاة فطرتها على مالك رقبته في كل حال (الا) أن يؤل بعد انتهاء مدة خدمته (لحرية) كان يقول السيد لعبد أخدمتك فلانا حياته أو مدة كذا وبعدها فأنت حر (ف) زكاة فطرتها (على مخدمه) بفتح الدال أى من وهبت خدمته له كنفقته (و) الرق (المشترك) بين مالكين أو أكثر (و) الرق (البعض) أى المعتقد ببعضه توزع زكاة فطرتها (بقدر الملك) أى الجزء المملوك منهما (١٤٣) فعلى كل شريك من الصاع بقدر ماله من الرق وعلى مالك البعض من الصاع بقدر ماله من الرق (ولا شيء على العبد) في بعضه الحر وقد جرى المصنف على الراجح وهناك من يقول ان زكاة المشترك على عدد رموس الشركاء ولو اختلفت انصباؤهم فيه (و) الرق (المشتري) شراء

الآن أن يقتات غيره وعن كل مسلم يموت بقرابة أو زوجية وإن لأب وخاديهما أو رقه ولو مكاتباً وآبقاً رجى ومبيعا بمواضة أو خياره ومخدما إلا لحرية فعلى مخدمه والمشتري والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد والمشتري فاسداً على مشتربيه ونديب أخرجها بعد الفجر قبل الصلاة ومن قوته الأحسن وغرلة القمح إلا الثلث ودفعها لزوالم فقير ورقيه يومه وللإمام العدل وعدم زيادته وإخراج السافر وجاز أخراج أهله عنه ودفع صاع لساكنين وأصح لو أحده ومن قوته الأذن إلا لشخص وأخرجها قبله بكاليومين وهل مطلقاً أو لفرق تأويلان

(فاسداً) لا تنفاه ركن أو شرط أو وجود مانع زكاة فطرتها (على مشتربيه) ان قبضه لان ضمانه منه حيثئذ والافعلى بانه لانه في ملكه وفي ضمانه (ونديب أخرجها) أى زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعبد تعجلاً للمسرة الفقير (و) نديب أخرجها (من قوته الأحسن) من قوت أهل بلده (و) نديب (غرة القمح) وشبهه (الالثلث) بكسر اللام أى كثير الثلث فتجب غرلته ان زاد غلته على ثلثه (و) نديب (ودفعها لزوالم فقير ورقيه يومه) أى العيد وان وجب على سيده أخرجها عنه (و) نديب دفعها (للالمام العدل) وظاهر الدونة وجوبه وعلل بخوف الحمدة وأورد عليه نديب الاستنابة في زكاة المال مع أن خوف الحمدة فيها أقوى (و) نديب (عدم زيادة) على الصاع لانه تحديد من الشارع فالزيادة عليه بدعة مكروهة (و) نديب (إخراج السافر) عن نفسه لاحتمال نسيان أهله وعدم إخراجهم عنه والا وجب عليه الاخراج عن نفسه ان تحقق عدم إخراجهم عنه لسكنسيان (وجاز إخراج أهله عنه) أى السافر ان اعتادوه أو أوصاهم به وينزل الاعتقاد والابضاء منزلة النية والا لم تجز عنه لعدم نيتها (و) جاز (دفع صاع) واحد (لساكنين) (و) جاز دفع (أصغ) لساكنين (واحد) قال أبو الحسن يجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عياله لساكنين واحد (و) جاز إخراجها (من قوته الأذن) من قوت أهل بلده اذا لم يقدر على اقتيات قوت أهل بلده (الا) ان يقتات الأذن (لشخص) أى بخل على نفسه مع قدرته على اقتيات قوت أهل بلده فلا يجوز الإخراج من قوته الأذن اتفاقاً (و) جاز (إخراجها) أى المكاتب زكاة فطرتها (قبله) أى الوجوب (بكاليومين) أدخلت الكاف الثالث (وهل) يجوز تقديمه باليومين جوازاً (مطلقاً) عن التقييد بدفعها لفرق وهو للذهب (أو) يجوز ان دفعها (لفرق) فلا يجوز تفريقها قبله باليومين بنفسه ولا تجزئه (تأويلان)

لشارحها الأول للخمى وعليه الأكثر والثاني لابن يونس محلها اذا لم يبق بيد الفقير الى وقت الوجوب والاجزأت اتفاقا (ولا تسقط) زكاة الفطرة عمن وجبت عليه أو نذبت له ولم يخرجها (بعضى زمن) اخراجها (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض وأتم بتأخيرها عنه بلا عذر (وانما دفع لحر) لارق (مسلم) لا كافر (فقير) وأولى مسكين ويجوز دفعه للقريب الذى لا تازمه نفقته ولا زوجة دفعها لزوجه الفقير لاعكسه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه ولم يجزى دفع الزوجة لزوجه الخلف المتقدم في زكاة المال لقلة نفع الفطرة بالنسبة لزكاة المال (باب) في الصيام وهو لفظة مطلق الامساك وشرعا امساك عن شهوة البطن والفرج بنية من الفجر للغروب وأورد عليه انه شمل امساك من جومعت نائمة أو فاء عمدا (ثبت رمضان بكال شعبان) ثلاثين يوما ولم يحكم به حاكم وكذا ما قبله ان تولى النعم شهورا كثيرة في الطراز عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما عملوا عليه (أو برؤية عدلين) الهلال فأولى أكثر منهما فكل من أخبرا برؤيتهما الهلال أو سمعهما يخبران غيره بها يجب عليه الصيام (ولو) ادعى الرؤية (صحو بمصر) أفى في بلد كبير هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه وظاهره ولو ادعى رؤيته في الجهة التى طلبه غيرها فيها ولم يره (فان) ثبت رمضان برؤية عدلين و(لم ير) أى هلال شوال لغيرها (بعد ثلاثين) يوما من رؤية العدلين حال كون السماء (صحو) أى لا غيم عليها (كذبا) أى العدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحدا وثلاثين يوما وصيم اليوم الحادى والثلاثون وجوبا وان ادعى رؤية هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين لم تقبل شهادتهما الاتهام فيها بالكذب (١٤٤) لامضاء الشهادة الاولى فان كانت السماء مغيمة فلا يكذبان ويثبت شوال

وَلَا تَسْقُطُ بِمُحْضٍ زَمَنِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرِّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ
(باب)
يُثْبِتُ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَا عَدْلَيْنِ وَلَوْ بِصَحْوَةٍ بِمِصْرَ فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كَذَبًا أَوْ مُسْتَفِيزَةً وَعَمَّ أَنْ يُقَالَ بِهِمَا عَنْهُمَا لَا بِمُفْرَدٍ إِلَّا كَأَهْلِهِ وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرَجُورٍ رَفَعُ رُؤْيَايِهِ وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ

بكالم رمضان (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) هم الذين لا يتواطون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسى ولا يشترط كونهم كلهم ذكوراً أحراراً عدولا ولا يشترط بلوغهم عدد التواتر (وعم) أى

فتأويلان

شمل وجوب الصوم كل من تقلت اليه رؤية العدلين أو للمستفيضة من أهل

سائر البلاد قريبا أو بعيدا لاجدا ابن عرفة أجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد كالاندلس من خراسان موافقا في المطالع أو مخالفا (ان نقل ب) أحد (ها) أى العدلين والمستفيضة (عن) رؤية واحد من (هما) أى العدلين والمستفيضة فالصور أربعة مستفيضة عن مثلها أو عن عدلين وعدلان عن مثلها أو عن مستفيضة وشرط صحة نقل الشهادة ان ينقل عن كل واحد أصلى اثنان ليس أحدهما أصليا فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء ثبتت الشهادة للنقولة عند حاكم عام أو خاص على الشهور وقال عبد الملك يعم من في ولايته خاصة أو لم يثبت عند حاكم وحصل النقل عن العدلين أو المستفيضة (لا) يثبت رمضان (ب) رؤية عدل (منفرد) برؤية هلاله ولو خليفة أو قاضيا أو أعدل أهل زمانه ابن عرفة والمذهب لغو رؤية العدل لغيره سخنون ولو كان عمر بن عبد العزيز ابن حارثة اتفاقا (الا كأهله) أى للتفرد بها (ومن لا اعتناء لهم بأمره) أى الهلال سواء كانوا أهله أو غيرهم فثبت برؤيته في حقهم ان كان عدل شهادة ولو عبدا أو امرأة حيث ثبتت عدالته ووثقت انفس غير المعتنين بخبره (وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو) قبوله وهو مستور الحال (رفع رؤيته) للحاكم وجوبا باخباره برؤيته الهلال ولو علم المرجو جرحه نفسه (والمختار) للخمى من الخلاف رفع العدل والمرجو (وغيرها) وهو الفاسق المكشوف حاله وهذا قول ابن عبد الحكم لكن للخمى لم يخبره وانما اختار قول أشهب بنده وأجيب بأن على كلامه مطلق الطلب الصادق بالوجوب بالنسبة للاولين والندب بالنسبة للآخر (وان أفطروا) أى العدل والمرجو والمكشوف المنفردون برؤية الهلال بلارفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) واجبان كل واحد منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقا في كل حال (الا) حال فطرهم (بتأويل) أى اعتقادهم عدم وجوب الصوم

عليهم كفبرهم لجهلهم (فتاوي لان) في وجوب الكفارة عليهم وعدمه سببهما الاختلاف في كونه تأويلا قريبا لاستناده لامر موجود وهو عدم الوجوب على غيرهم أو بعيدا لانه ليس بعد العيان بيان والعمد وجوبها فالمناسب ولو بتأويل فان رفعوا له فردهم فافطروا فليهم الكفارة اتفاقا وسيأتي في قوله كراء ولم يقبل لان تجاسره على الرفع دل على تحققه برؤية الهلال وأبعد تأويله بخلاف من لم يرفع فعلم رفعه دل على عدم تحققه الرؤية فلا يقال من رفع أولى بقرب التأويل لاستناده لرد الحاكم (لا) يثبت رمضان (ب) حساب (منجم) ولو وقع في القلب صدقه لامر الشارع بتكذيبه فلا يصوم أحد بقوله ولا يعتمدوه في نفسه على ذلك ويحرم نصديقه لقوله صلى الله عليه وسلم من صدق كاهنا أو عرفا أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وغيره عند المازري إذا أسند ذلك لعادة أجراها الله تعالى لحديث اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك غدقة أى كثيرة المطر (ولا يفطر) شخص (منفرد ب) رؤية هلال (شوال ولو أمن الظهور) أى تحقق عدم ظهور فطره للناس خوفا من تخلف تحققه وظهور أمره فيفسق ويؤدب وحفظ المرض واجب كالنفس ويجب فطره بالنية ولا يخبر به أحد فان أفطر ظاهرا وعظ وشدد عليه فيه ان كان ظاهر الصلاح والأدب ويحرم فطر المنفرد ظاهرا في كل حال (الا) حال كونه متلبسا (ب) امر (مبيح) للفطر في الظاهر كسفر ومرض وحيض فلا يحرم فطره ظاهرا لأنه على عرضه بلبسته مبيحه (وفي تلفيق) شهادة (شاهد) شهد برؤية الهلال (أوله) أى رمضان ولم يثبت به لانفراده (ل) شهادة شاهد (آخر) شهد برؤية هلال شوال (آخره) أى رمضان فكان الأول شهد آخره بما شهد به الثاني وكان الثاني شهد أوله بما شهد به الأول فان كان بين الرؤيتين ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ولا يجب قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على انه من رمضان لاحتمال قصه على رؤية الثاني وان كان بينهما تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الأول الذي لم يصم برؤية المنفرد لاتفاقهما على انه من رمضان ولا يجوز (١٤٥) الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر لاحتمال كماله على رؤية

الأول وعدم التلفيق وهو الراجح فان كان بينهما ثلاثون يوما فلا يجوز الفطر ولا يجب قضاء الأول وان كان بينهما تسعة وعشرون

فَتَأْوِيلَانِ يُمْنَجِمُهُمْ وَلَا يُفِطِرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورَ إِلَّا بِمُبِيحٍ وَفِي تَلْفِيقٍ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ لِآخِرِ آخِرُهُ وَلِزُومِهِ بِحُكْمِ الْمُخَالَفَةِ بِشَاهِدٍ تَرَدُّدُ وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْسَكَ وَالْأَكْثَرُ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غِيَمَتْ وَلَمْ يُرْ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَصِيْمٌ عَادَةً وَقَطُوعًا وَقَضَاءٌ وَكَفَّارَةٌ وَلِنَذْرٍ صَادَفَ لَا احْتِيَاظًا

(١٩٠ - جواهر الاكليل - اول) يوما كذلك بالأولى (و) في (لزومه) أى صوم المالكي (بحكم) الحاكم (المخالف) مالك رضى الله تعالى عنه في الفروع كشافى حكم بثبوت رمضان (بشاهد) واحد بناء على ان حكم الحاكم يدخل العبادات استقلالاً وعدم لزومه بناء على انه لا يدخلها استقلالاً وهو الراجح (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين في الفرعين حذفه من الاول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) أى الهلاك (نهارا) ولوقبل الزوال (ل) ليلة (لقابلة) فيستمر مفطرا ان كان آخر شعبان وصائما ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا) بوجه مما يفيد ثبوته (أمسك) الكلف وجوبا عن جميع المفطرات ولو تقدم له فطر لحرمة الوقت وقضاء وجوبه ولو صامه بنية لعدم جزمها (والاكفر) أى وجبت عليه الكفارة (ان انتهك) الحرمة أى قدم عليها بتأويل قريب فان لم ينتهكها كن أفطر متأولا انه لما يحجزه صومه يجوز له الفطر فلا كفارة عليه (وان غيمت) السماء (ولم ير) الهلال ليلة ثلاثين من شعبان (فصبيحته) أى الفيم (يوم الشك) الذى ورد النهى عن صومه واعترضه ابن عبد السلام بان قوله صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له دل على أن صبيحة الفيم من شعبان جزما قال فالوجه ان يوم الشك صبيحة ليلة مصحبة تحدث برؤية الهلال فيها من لا تقبل شهادته كنساء وعبيد وصبيان وفساق كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه (وصيم) أى اذن في صومه لمن اتخذ الصوم (عادة) في الايام كلها أوفى بعضها كالاثنتين والنجس (وتطوعا) بلا عادة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه هذا ما أدركت عليه أهل العلم بالمدينة (و) صيم (قضاء) عن يوم من رمضان السابق ولكن اذا ثبت رمضان الحاضر لم يحجزه عن واحد منهما فيلزمه قضاء يوم لرمضان الفائت ويوم لرمضان الحاضر (و) صيم (كفارة) عن يمين أوظهار وعن فدية وجزاء صيد (و) صيم (لنذر) معين (صادف) يوم الشك كنذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد واذا ثبت رمضان لا يقضى النذر المعين لقواتوقته (لا) يصام يوم الشك (احتياطاً)

لرمضان فان كان منه اجتزى به والا كان تطوعا أى يكره ذلك وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم (وندب امساكه) عن المفطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه (ليتحقق) الحال من صيام أو افطار (لا) يندب الامساك زيادة على ما تقدم (لتزكية شاهدين) به وفيها طول فان كان ذلك قريبا فاستحب الامساك متعين كما قال الخطاب بل هو آكد من الامساك في الفرع السابق (أو زوال) أى لا يندب الامساك لزوال (عذر مباح له) أى لاجل العذر (الفطر مع العلم برمضان ك) شخص (مضطر) لفطر في رمضان من شدة جوع أو عطش فأفطر وكحائض ونفساء طهرت نهارا ومريض صبح نهارا ومريض مات ولدها ومسافر قدم وعجنون أفاق وصبي بلغ نهارا فلا يندب الامساك منهم واحترز بقوله مع العلم برمضان عن الناسى والمفطر يوم الشك ثم ثبت انه من رمضان فيجب عليهما الامساك وأورد على منطوقه المكروه على الفطر فانه يجب عليه الامساك بعد زوال الأكره وأجيب بان فعله قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها لارتفاع التكليف عنه فلم يدخل في كلامه اذا علمت ذلك (فلقادم) من سفره نهارا مفطرا (وطء زوجة) أو أمة (طهرت) من حيض أو نفاس نهارا أو كانت حبيبة أو كتيبة أو عجنونة أو قادمة من سفر مفطرة (و) ندب (كف لسان) عن فضول الكلام واماعن المحرم فيجب في غير رمضان أيضا ويتأكد الواجب والندوب في رمضان (و) ندب (تعجيل فطر) بعد تحقق الغروب وقبل صلاة المغرب وندب كونه على رطب فتمر وكون ما ذكره ترا وان يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ذهب الظما وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى (و) ندب (١٤٦) (تأخير سحور) بضم السين المهملة الأكل آخر الليل وبفتحها ما يؤكل

آخره والمراد به هنا الاول ويدخل وقته بنصف الليل الأخير فلا كل في النصف الاول ليس سحورا وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى بين فراغه منه وبين الفجر قدر قراءة خمسين آية وهو

وَنُدِبَ لِمَسَاكِهِ لِيُتَحَقَّقَ لَا لِقِزْ كَيْهَ شَاهِدَيْنِ أَوْ زَوَالِ عُدْرٍ مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ كَمُضْطَرٍ فَلِقَادِمٍ وَطَاءُ زَوْجَةٍ طَهَرَتْ وَكَفَّ لِسَانٍ وَتَعَجَّلَ فِطْرَهُ وَتَأْخِيرُ سَحُورٍ وَصَوْمٌ بِسَقَرٍ وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَوْمٌ عَرَفَةٌ إِنْ لَمْ يَحْجُجْ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءُ وَنَاسُوعَاءُ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَشَعْبَانُ وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ الْيَوْمِ لِيَنْ أَسْلَمَ وَقِضَاؤُهُ وَتَعَجُّلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَهُ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعُ إِنْ لَمْ يَصُقِ الْوَقْتُ وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ

مندوب لجرفصل ما يمتد بين صيام أهل الكتاب أكلة السحر وخبر تسحرو ولو بجرعة ماء (و) ندب (صوم) لرمضان صوم (بسر) مبيح للفطر لان لا يشق عليه الصوم لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم ويكره فطره وقصر الصلاة فيه سنة وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر محمول على من يشق عليه الصوم (وان علم دخوله) محلا ينقطع حكم سفره بدخوله (بعد) أى عقب (الفجر) ودفع بالمبالغة توهم وجوب صومه حينئذ لعدم المشقة فيه (و) ندب (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة (ان لم يحج) ويكره صومه للحاج ويتأكد فطره له للتقوى على الناسك ولانه صلى الله عليه وسلم أفطر في حجة الوداع ونهى عن صوم يوم عرفة بعرفة (و) ندب صوم (عشر ذى الحجة) من تسمية الجزء باسم كله اذ المندوب صومه هو التسعة (و) ندب صوم (عاشوراء) أى عاشر المحرم (وناسوعاء) أى تاسع المحرم بالمد فيهما (و) ندب صوم باقى (المحرم ورجب) قال الخطاب قال الحافظ ابن حجر لم يرد في صيام رجب كله أو بعضه حديث صحيح يصلح للحجة فلو قال المصنف والمحرم (وشعبان) لوافق للنصوص (و) ندب (امساك بقية اليوم) من رمضان (ان) كان كافرا (أسلم) لتظهر عليه علامة الاسلام بسرعة (و) ندب (قضاؤه) أى اليوم الذى أسلم فيه ولم يجب تأليفه للاسلام (و) ندب (تعجيل القضاء) لما فات من رمضان مبادرة للطاعة وإبراء الدمة (و) ندب (تتابعه) أى القضاء (ككل صوم لم يلزم تتابعه) ككفارة يمين وتمتع وصيام جزاء (و) ندب (بدء بكصوم تمتع) وقران ونقص في حج أو عمرة على قضاء ما فات من رمضان اذا اجتمعا على مكلف لجواز تأخير القضاء الى أن يبقى من شعبان بقدره (ان لم يضق الوقت) على قضاء رمضان والاوجب تقديمه (و) ندب (فدية) أى اعطاء مد عن كل يوم لمسكين (لهرم وعطش) أى دائم الهرم والعطش الشديد الذى لا يستطيع الصيام معه في فصل من فصول السنة فيسقط عنه أداء الصوم وقضاؤه وندب له الفدية فان قدر عليه في زمن آخر اليه



وصام فيه وجوبا ولا تندب له الغدية (و) ندب (صوم ثلاثة) من الايام (من كل شهر) غير معينة وكان مالك رضى الله تعالى عنه يصوم أول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي عشره (وكره كونها) أى الايام الثلاثة أيام الليالى (البياض) المستنبرة بالقمر من غروبها لفجرها وهى الثالثة عشرة وتاليها فرارا من التحديد فيما لم يحدده الشارع فان اتفق صومها بلا قصد لها فلا كراهة (ك) صوم (سنة) من الايام (من شوال) فيكره لمقتدى به متصلة بيوم العيد متتابعة مظهرة معتداسنية وصلها والا فلا يكره اه عبق البنائى انظر قوله لمقتدى به مع ماقى الخطاب عن مطرف انما كره مالك رضى الله تعالى عنه صومها لدى الجهل خوفا من اعتقاده وجوبها وحديث أبى أيوب رضى الله تعالى عنه من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر الحسنة بعشرة أمثالها فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة مقيد بعدم اعتقاد وجوبها وسنية اتصالها ومحمول على أن تخصيص السنة بكونها من شوال لمجرد التخفيف والتيسير لسهولة الصيام فيه باعتياده في رمضان ولا شك ان صومها في عشر ذى الحجة أفضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة (و) كره لكل صائم فرضا أو نفلا (ذوق ملح) لطعام لينظر اعتداله (و) كره مضغ (علك) أى ما يعلك من تمر وحوى ولبان ولو لم يتحلل منه شيء (ثم يمجه) أى الريق الذى ذاق به الملح أو علك به العلك وجوبا (و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء والفاء أى فساد أصول الاسنان (زمنه) أى نهارا ولا شيء عليه ان لم يتلع منه شيئا والا ففى مطلقا وكفر ان تعمد (الاحوف ضرر) بتأخيرها ليل يحدث مرض أو زيادته فلا تنكره وتجنب ان خاف هلاكا أو شديدا أذى (و) كره (نذر) صوم (مكرر) ككل خميس وأولى أسبوع أو شهر أو عام لثقله فيؤدى للوفاء به تنكره أو ترك الوفاء به (و) كره (مقدمة جماع كة بلة) للذة لا لوداع (وفكر ونظر) وظاهر المصنف ولو كانا غير مستدعيين (١٤٧) والذى يدل عليه كلامهم ان النظر والفكر الغير المستدعيين

والفكر الغير المستدعيين  
لا يكرهان (ان علمت  
السلامه) من خروج  
منى أو منى (والاحرم)  
مقدمة الجماع (و)  
كرهت (حجامة) صام  
(مريض) ان شك في

وَصَوْمٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَكَرِهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ كَسَيِّئَةٍ مِنْ شَوَالٍ وَذَوْقُ مِلْحٍ  
وَرِعْلِكَ ثُمَّ يُمَجُّهُ وَمُدَاوَاةُ حَفْرِ زَمَنِهِ إِلَّا خِلَافَ ضَرَرٍ وَنَذْرٍ يَوْمٍ مُكْرَرٍ وَمُقَدَّمَةٌ  
جَمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفَكْرٍ اِنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ وَإِلَّا حَرَمْتُ وَحِجَامَةٌ مَرِيضٍ فَقَطْ  
وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءُ وَمَنْ لَا بُمَكْنَهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا كَأَسِيرٍ كَمَلَّ  
الشُّهُورَ وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَطَنٌ شَهْرًا صَامَهُ وَإِلَّا تَخَيَّرَ وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ لَا قَبْلَهُ

السلامة من الاغواء وعدمها وان علمها جازت وان علم عدمها حرمت (فقط) أى لا يصبح فلا تنكره حجامة حال شكه فيها وأولى ان علمها وان علم عدمها حرمت ان لم يخش بتأخيرها هلاكا أو شديدا أذى والا وجب فعلها وان أدت الى الفطر ومثلها الفصادة قاله في الارشاد (و) كره (تطوع) بصوم (قبل) صوم (نذر) غير معين (أو) قبل صوم (قضاء) لغات من رمضان أو قبل صوم كفارة ليمين أو ظهار أو قتل (ومن) علم الشهور و (لا يمكنه رؤية) للهلل (ولا غيرها) أى الرؤية من السؤال عنها (ك) شخص (أسير) أعمى ومحبوس كذلك أى أعمى أوفى عمل لا يراه منه (كمل الشهور) كل شهر ثلاثين يوما كتوالى القيم شهرا وصام رمضان ثلاثين يوما فهذا حكم من عرف الشهور ولم يعرف الناقص والكامل (وان التبست) عليه الشهور ولم يعرف رمضان سواء أمكنته رؤية الهلال أم لا (وطن شهرا) رمضان (صامه والا) أى وان لم يظن شهرا رمضان واستوت عنده الشهور (نخير) أى اختار شهرا وصامه وان شك في كون الشهر رمضان أو شعبان صام شهرين وفي كونه رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وليس له تأخير الصيام الى الأخير لاحتمال كون الاول والثاني رمضان وقال ابن بشير ان التبست ولم يظن شهرا صام السنة كلها كمن عليه احدى الصلوات الخمس وجهلها وفرق صاحب القول الاول بعظم مشقة صوم العام (وأجزأ) أى كفى في براءة الدمة صوم الشهر الذى ظنه أو اختاره ان تبين ان الشهر الذى صامه (بابعده) أى رمضان وكان قضاء منه ونابت نية الاداء عن نية القضاء لعنبره واتحاد العبادة ويعتبر في الاجزاء تساويهما (بالعدد) فان تبين ان ماصامه شوال وكان هو رمضان كاملا أو ناقصين قضى يومين من يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وان كان العكس فلا قضاء (لا) يجزىء ان تبين ان ماصامه (قبله) أى رمضان كشعبان ولو تعددت السنون (و) لا يكون شعبان

لقضاء عن رمضان السنة التي قبله لعدم اتحاد ما نواه أداء مع للقضى (أو) أى ولا تجزئ ان (بى على شكه) في كون ما صامه طائفا أو مختارا رمضان أو ما بعده أو ما قبله عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون وأشهب وسخنون يجزئ ان بى على شكه لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما وجب عليه ولم يقين خطؤه فهو على الجواز حتى يقين خلافه ورجحه ابن يونس (وفى) الاجزاء عند (مصادفته) رمضان بصومه طائفا أو مختارا وعدمه (تردد) لابن أبى زيد وابن رشد في النقل عن ابن القاسم وما ذكره اللخمي الا الاجزاء خاصة وساقه كأنه المذهب ولم يفزه اه الخطاب وجزم به في الطراز وعزى مقابله للحسن بن صالح ورواه وقال انه فاسد اه فلو اقتصر المصنف على الاجزاء لكان أولى (وصحته) أى الصوم (مطلقا) عن تقييده بكونه فرضا مشروطة (بنية) أى قصد الصوم ولو لم يستحضر كونه قربا لله تعالى (مبيتة) ليلا بين الغروب وطلوع الفجر ولا يضر الأكل والشرب والوطء والنوم بعدها ويبيطها الاغماء والجنون والسكر بعدها فان استمر للفجر فلا يصح الصوم وان زال قبله وجددت النية صح الصوم والافلا (أومع) طالع (الفجر) ان اتفق ذلك فلا تجزئ قبل الغروب ولا بعد الفجر لانها القصد وقصد الماضي محال وروى ابن عبد الحكم لأنجزي مع الفجر ورد ابن عرفة الأول بأن النية تتقدم للنوى لانها قصده وهو متقدم على المقصود والا كان غير منوئى وأجيب بأن هذه أمور جملة أى شرعية وضعية شرعها الشارع ووضعها وقدا كتفى بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنة لها وكلام ابن بشر وابن الحاجب والقرافي يفيدان الاصل كونها مقارنه للفجر وروى خص تقدمها عليه للمشقة في مقارنتها (وكفت نية) واحدة (لما) أى صوم (يجب تنابعه) كرمضان وكفارة فطره وقتل وظهار ونذر متتابع كذا روى شهر معين بناء على انه كعبادة واحدة من حيث (١٤٨) ارتباط بعضه ببعض وعدم جواز تفريقه وان كان لا يبطل جميعه ببطلان بعضه

أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ فِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدَّدَ وَصَحَّتْهُ مُطْلَقًا بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَّةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ  
وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لِمَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ وَرُوِيَ كُلُّ الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا  
لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ وَبِقَاءٍ وَوَجِبَ أَنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ  
لَحْظَةً وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتْ وَبَقِيَ إِنْ جَنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً أَوْ أَغْمَى يَوْمًا  
أَوْ جَلَّهْ أَوْ أَقْلَهْ

كالخج (لا) تكفى نية واحدة لـ (صوم مسرور) أى متتابع بلا وجوب كصيام الدهر أو عام أو شهر أو أسبوع تطوعا بلانذر (ويوم) مكرر (معين) ككل خميس أو اثنين

ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تنابعه كقضاء رمضان وكفارة يمين وفدية وهدي وجزاء وصيام رمضان بسفر ولم أمرض فلا بد فيه من تجديد النية كل ليلة (وروي) أى المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيهما) أى المسرود واليوم المعين بالنذر وهي رواية ضعيفة حتى قال الخطاب لم أقف على من رواها بالاكتفاء فيهما ونكفى نية واحدة في واجب التتابع ان استمر تنابعه (لان) انقطع تنابعه بكمريض أو سفر وببقاء ووجب ان طهرت قبل الفجر وإن لحظة ومع القضاء ان شككت وبقي إن جن ولو سنين كثيرة أو أغشى يوما أو جله أو أقله

ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تنابعه كقضاء رمضان وكفارة يمين وفدية وهدي وجزاء وصيام رمضان بسفر ولم أمرض فلا بد فيه من تجديد النية كل ليلة (وروي) أى المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيهما) أى المسرود واليوم المعين بالنذر وهي رواية ضعيفة حتى قال الخطاب لم أقف على من رواها بالاكتفاء فيهما ونكفى نية واحدة في واجب التتابع ان استمر تنابعه (لان) انقطع تنابعه بكمريض أو سفر وببقاء ووجب ان طهرت قبل الفجر وإن لحظة ومع القضاء ان شككت وبقي إن جن ولو سنين كثيرة أو أغشى يوما أو جله أو أقله

وأدخلت الكاف الحيض والنفاس والجنون والاغماء والسكر فتقطع النية وتجدد بعد ذلك والمباقي (و) صحته (بقضاء) من حيض ونفاس (ووجب) الصوم (ان طهرت قبل الفجر وان) كان قبله (بلحظة) يسيرة جدا بل ان رأت القصة أو الجفوف منع طلوع الفجر ونوت الصوم صح صومها بدليل قوله أو مع الفجر وقوله ونزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر ولو لم تغتسل الا بعده أولم تغتسل أصلا اذ الطهارة ليست شرطا في صحة الصوم (ووجب) امساكها (مع القضاء ان شككت) في حصول طهرها مع الفجر أو بعده احتياط قال ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شككت هل طهرت في وقتها أو بعده فلا تجب عليها فان قلت الحيض مانع من وجوب الصلاة والصوم والشك فيه موجود فيهما فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته الى الغروب وله حرمة فلذا وجب امساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده (و) صحته (بقتل) فلا يصح من مجنون ولا مغمى عليه (وان جن ولو سنين كثيرة) وأفاق فالتقاء واجب عليه بأمر جديد كقضاء الحائض والنفاس فلا يقال وجوب القضاء فرع وجوب الأداء وهو لم يجب عليه سواء كان جنونه طارئا بعد بلوغه عاقلا أو قبله على المشهور وهو للإمام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو أغشى) عليه (يوما) من فجره لغروبه (أو جله) أى أكثر اليوم ولو سلم أوله (أو أقله) أى نصف اليوم

فأول منه (و) الحال انه (لم يسلم) من الاغناء (أوله) بان كان مع طلوع الفجر مغمى عليه (فالقضاء) واجب عليه اذ الاغناء والجنون مرض وقد قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر ابن عاشر الاولى كنصفه أو أقله ولم يسلم ليسين أن النصف كالأقل وان القيد خاص بهما (لا) يجب عليه القضاء (ان يسلم) من الاغناء مع الفجر وجدد النية حينئذ (ولو) أغمى عليه بعده (نصفه) أي اليوم فان لم يجدد النية حين افاقته مع الفجر لم يصح صومه لا تقطاع نيته بالاغناء ولا قضاء على نائم ولو كل الشهر ان يبت النية أول ليلة والسكر كالاغناء ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا يزول بالايقاظ فلا يلحق بالنوم (و) صحته (ترك حرام) أي تعيب حشفة بالغ أو قدرها في فرج مطبق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج منى) في يقظة بلذة معتادة لافي نوم (و) ترك اخراج (مذى) بلذة معتادة لا بلا لذة أو غير معتادة أو مجرد انعاظ ولو نشأ عن مقدمات الجماع (و) بترك اخراج (قيء) فان أخرجه بالقضاء فان ابتلع منه شيئا ولو غلبة فالكفارة فان خرج منه غلبة فلا قضاء الا أن يرجع شيء منه فبالقضاء فان تعمد ابتلاعه فالكفارة (و) صحته بترك (ايصال) شيء (متحلل) من منفذ عال أو سافل فان وصل لها ولو غلبة فبالقضاء فقط الا من الفم مع الاتهك فالكفارة أيضا فالمراد بالايسال الوصول (أو غيره) أي المتحلل كدبرهم من منفذ عال فقط (على المختار) عند اللخمى من الخلاف ونص اللخمى اختلف في الحصاة والدرهم فذهب ابن الماجشون الى أن الحصاة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء فقط وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه الا أن يكون متعمدا فيقضى لها وانه بصومه فجعله من باب العقوبة والاوّل أشبه لان الحصاة تشغل المعدة اشغالا ما وتنقص كلب الجوع (لمعدة بحقنة) أي احتقان (بمائع) في دبر أو قبل امرأة لا احليل (أو حلق) عطف على معدة أي وترك ايسال متحلل أو غيره لحلق لكن بشرط (١٤٩) أن لا يراد غير المتحلل فان رده بعد وصوله الحلق فلا شيء

عليه قاله البسطامي وتبعه جماعة من الشراح البناني وهو غير صواب لنقل المواق عن التلقين ويجب الإمساك عما يصل الى الحلق مما ينال أو لا ينال

وَلَمْ يَسَلِّمْ أَوَّلَهُ فَالْقَضَاءُ لَا أَنْ يَسَلِّمْ وَلَوْ رِصْفَهُ وَيَتَرَكَّى رِجَاعٍ وَإِخْرَاجٍ مَسِيٍّ وَمَذْيٍ وَقَيْءٍ وَإِصَالٍ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِمِدَّةٍ بِحَقْنَةٍ بِمَائِعٍ أَوْ حَلْقٍ وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ وَأُذُنٍ وَعَيْنٍ وَبُخُورٍ وَقَيْءٍ وَبَلْغَمٍ أَمْسَكَ طَرَحَهُ مُطْلَقًا أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَنَةٍ أَوْ سِوَاكَ وَقَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلَقًا وَإِنْ يَصَبُّ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا كَمُجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ

اه والمذهب أن المائع الواصل للحلق مفطر ولو لم يجاوزه الى المعدة هذا ان وصل له من الفم بل (وان) وصل له (من أنف وأذن وعين) نهارة فان تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كما كتبه ليل وهو بطه نهارة للحلق أو وضع دواء في أنفه أو أذنه ليل فبط نهارة فلا شيء عليه في شيء من ذلك (و) بترك ايسال (بخور) أي دخان متصاعد من حرق نحو عود ومثله بخار القدر حال غليانه بالطعام فوصوله للحلق مفطر كاللخاخ الذي يشرب بالعود وشم رائحة البخور ونحوه بلا وصول دخانه للحلق لا يفطر ودخان الحطب ونحوه لا يفطر ولو استنشقه لانه لا يتكيف به البناني فيه نظر بل كل دخان يتكيف به فالتفريق غير ظاهر اه ويؤيده ما شاهدته بعض العلماء وهو في سفر من الاسفار من انسان فرغ دخانه فحرق طرف العود الذي كان يشرب به الدخان وشرب دخانه من الطرف الآخر حتى أفناه وانما يميزون بين الجلي والصوري والبلدي حال وجودها وكثيرا ما عند عدمها فيتكيفون بكل دخان ولو دخان عذرة (و) بترك ايسال (قيء) أو قلس (و) بلغم أمكن طرحه أي المذكور بان نزل من الحلق الى الفم فان لم يمكن طرحه بان لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه (مطلقا) عن التقييد فلا فرق بين كونه لعله أو امتلاء معدة قليل أو كثير متغيرا أم لا يرجع عمدا أو سهوا لكن المعتمد في البلغم انه لا يفطر مطلقا ولو وصل الى طرف اللسان لمشقة (أو) أي وبترك وصول شيء (غالب) سبقه للحلقه (من مضمضة) أو استنشاق لوضوء أو حرا أو عطش (أو غالب) من رطوبة (سواك) مجتمعة في فمه بان لم يمكن طرحه (وقضى) من أفطر (في الفرض مطلقا) أي عمدا أو سهوا أو غلبة أو اكراها حراما أو جائزا أو واجبا كان الفرض أصليا أو نذرا وأمسك وجوبا ان كان فرضا معيناً زمنه كرمضان ونذر معين أو تطوعا أفطر فيه ناسيا أو كفارة ظهار أو قتل أو فطر رمضان وخير في الإمساك فما عدا هذه ويجب قضاء الفرض (وان) أفطر (بصب) من شخص مائما (في حلقه) أي الصائم حال كونه (نائما) وشبه في وجوب القضاء فقال (كمجامعة) امرأة (نائمة) فعليه القضاء وعلى من جامعها الكفارة وكذا تجب الكفارة

على من صب ماثما في حلق نائم وهو صائم (وكأكله شاكا في الفجر) أو في الغروب أي دار شكه بين طلوع الفجر وعدمه وكذا في الغروب فأكل وهو متلبس بالشك فيجب عليه الإمساك والقضاء إن لم يتبين أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب (أو) أكل معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالحق في الفرض دون النفل (ومن لم ينظر دليله) أي الصوم وجودا وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه العدل العارف ويجوز التقليد في الدليل وإن قدر على معرفته ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاؤها (والاحتياط) في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (الا) النذر (المعين) الذي فات صومه كله أو بعضه (لمرض أو حيض) أو نفاس أو اغماء أو جنون فلا يقضى لفوات زمنه بالعذر فإن زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى (و) قضى (في النفل) وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طرا عليه لأن رخصة الفطر في السفر خاصة برمضان (الحرام) لا بالفطر نسيانا أو اكراها ولا لحيض أو نفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) أفطر لحلف شخص عليه (بطلاق) لتفطر فلا يجوز فطره وإن أفطر لزمه قضاؤه (الا لوجه) كتملق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الإمساك بقية اليوم وإن أفطر عمدا حراما فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء ولا حرمة للوقت وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (١٥٠) (كواله) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من ادامة الصوم فيجوز فطره ولا يلزم القضاء ومثله السيد

وكأكله شاكا في الفجر أو طرا الشك ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل  
والاحتياط إلا المعين لمرض أو حيض أو نسيان وفي النفل بالعمد الحرام ولو  
بطلاقه بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالحق في الفرض دون النفل (ومن لم ينظر دليله) أي الصوم وجودا وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه العدل العارف ويجوز التقليد في الدليل وإن قدر على معرفته ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاؤها (والاحتياط) في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (الا) النذر (المعين) الذي فات صومه كله أو بعضه (لمرض أو حيض) أو نفاس أو اغماء أو جنون فلا يقضى لفوات زمنه بالعذر فإن زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى (و) قضى (في النفل) وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طرا عليه لأن رخصة الفطر في السفر خاصة برمضان (الحرام) لا بالفطر نسيانا أو اكراها ولا لحيض أو نفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) أفطر لحلف شخص عليه (بطلاق) لتفطر فلا يجوز فطره وإن أفطر لزمه قضاؤه (الا لوجه) كتملق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الإمساك بقية اليوم وإن أفطر عمدا حراما فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء ولا حرمة للوقت وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (١٥٠) (كواله) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من ادامة الصوم فيجوز فطره ولا يلزم القضاء ومثله السيد

مع عبده (وشيخ) في الطريق بإبعده على امتثال أمره وعدم مخالفته (وان لم يحلف) أي والد والشيخ على فطر الولد والبريد (وكفر) أي أخرج المفطر الكفارة الكبرى

وجوبا (ان تعمد) الفطر منتها الحرمة بان علمها واجترأ عليها فلا كفارة على الناسي والمكره وهو (بلا تأويل قريب) فلا كفارة على متناول تأويل قريب (و) بلا (جهل) لحرمة فعله فلا كفارة على من أفطر جاهلا حرمة فعله كحديث عهد باسلام وأما جهل وجوبها مع علم حرمتها وسببها وهو الإفطار عمدا بلا تأويل وبلا جهل فلا يسقطها وأفطر (في) أداء (رمضان فقط) لافي قضاؤه ولا في كفارته ومفعول تعمد (جماعا) وسواء كان رجلا أو امرأة (أو) تعمد (رفع) أي رفض (نية) للصوم (نهارا) أو ليلا وطلع الفجر وهو رافع لها (أو) تعمد (اكلا أو) تعمد (شربا بقم فقط) أي لا بغيره من أذن وأنف وعين ومسام شعر ودبر واحليل وثقبه فلا كفارة بالإيصال من هذه إذ الإيصال على هذا النحو لا تنشوق اليه النفوس الباقية على فطرتها وإنما شرعت الكفارة لجزر النفس عما تشاق اليه (وان) وصل من الفم للجوف (باستيائك بجوزاء) أي قشر شجر الجوز فإن تعمد الاستيائك بها نهارا وابتلع أثرها ولو غلبه فالكفارة فإن استاك بها نهارا ناسيا فإن ابتلع أثرها عامدا كفر والا فلا أفاده عبق (أو) تعمد (منيا) أي أخرجه بتقبيل أو مباشرة بل (وان بادامة فكر) أو نظر وعادته الانزال منهما ولو في بعض الأحوال فإن كان اعتاد عدم الانزال منهما فخالف عادته وأنزل فقولان في لزوم الكفارة وعدمه واختار اللخمى عدم اللزوم واليه أشار بقوله (الا أن يخالف عادته على المختار) فإن لم يدمهما فلا كفارة اتفاقا فقله الا أن يخالف عادته راجع لادامة الفكر ومثلا ادامة النظر وأما الانزال بالتقبيل والمباشرة ففيه الكفارة وان خالف عادته على التعمد وان لم يستدم (وان أمنى) في أداء رمضان (بتعمد نظره) واحدة (في) وجوب الكفارة وعدمه (تأويلان) محلهما إذا كانت عادته الانزال بمجرد النظر والا فلا كفارة اتفاقا وصلة كفر (باطعام) أي تملك (ستين مسكينا) أي محتاجا فشمل الفقير (لكل) من الستين (د) أي مل\* يدين متوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ولا يجزى عن اللد غداء وعشاء وقال أشهب بالأجزاء وتعددت بتعدد الأيام

لا يتعدد الفطر في يوم ولو حصل الثاني بعد إخراجهما عن الأول أو كان الثاني من غير جلس الأول (وهو) أى الإطعام (الافصل) من العنى والصيام لسكرة تعدى نفعه (أو صيام شهرين أو عتق رقبة) مؤمنة سليمة من عيوب لا تجزى معها كاملة محررة للكفارة حال كون الصيام والعتق (كالظهار) في شرطيه تتابع الشهرين ونيته وإيمان الرقبة وسلامتها من قطع أصبح إلى آخر ما يأتي في الظهار والتخيير فيها لاجر الرشيد وأما العبد فأنما يكفر بالصوم فإن عجز عنه بقيت ديناً عليه حتى يأذن له سيده في الإطعام (و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لأنه أكرهه الآن تزيين له فعلها كفارتها (أو زوجة أكرهها) زوجها على وطئها فعليه كفارتها (نيابة) عن أحدهما أى الأمة والزوجة (فلا يصوم) إذا قبل النيابة (ولا يعتق) السيد (عن أمة) له وطئها في نهار رمضان إذا لا ينعقد ولاء لها (وان أعسر) الزوج عن الكفارة من زوجته التى أكرهها على وطئها (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة (ورجعت) على زوجها وكذا ان كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم) بأن أطعمت أو أعتقت وحينئذ فترجع (بالأقل) من قيمة (الرقبة) نفس مثل (كيل الطعام) ان أخرجه لأنه مثلى وتعلم أقليته وأكثريته بتقويمه ان كان من عندها فان كانت اشترته فبئمنه فان كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثله وان كانت قيمته أقل منهما رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بهما فان أعتقت رجعت بأقل القيمتين أى قيمة الرقبة وقيمة الطعام ان كانت الرقبة من عندها والا فبالأقل من قيمتها وبمئنها وقيمة الطعام وأما نفس كيل الطعام فلا ينسب لقيمة الرقبة إذا لا يحصل بنسبته لها معرفة قلته أو أكثرته (وفي تكفيره) أى الزوج (عنها) أى الزوجة (ان أكرهها على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى أنزلا) أى أمنى الزوجان وعدم تكفيره عنها (تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني لأبي الحسن القاسمى قال (١٥١) عياض وهو ظاهر للدونة لان أنزالها

دليل على اختيارها بوجه وعليها القضاء اتفاقا (وفي تكفير مكره رجل ليجامع قولان) اعلم أن من أكره غيره على مجامعة شخص آخر فإنه لا كفارة على المكروه بالفتح وكذا لا كفارة على المكروه

وهو الأفضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة كالظهار وعن أمة وطئها أو زوجة أكرهها نيابة فلا يصوم ولا يعتق عن أمته وان أعسر كفرت ورجعت ان لم تصم بالأقل من الرقبة وكيل الطعام وفي تكفيره عنها ان أكرهها على القبلة حتى أنزلا وتأويلان وفي تكفير مكره رجل ليجامع قولان لان أظفر ناسياً أو لم يفتسل إلا بعد الفجر أو تسحر قربه أو قديم ليلاً أو سافر دون القمر أو رأى شوالاً نهاراً

بالكسر ان كان المكروه بالفتح رجلاً وان كان امرأة كفر عنها اتفاقاً وانما لم نلزم الكفارة المكروه بالكسر فيما اذا كان المكروه بالفتح رجلاً نظراً لا لنتشاره وسقطت عن المكروه بالفتح نظراً لا لكرهه في الجملة وهذا على قراءة المصنف مكرهاً بالكسر وحمله على فتح الراء فانه قال وفي تكفير مكره رجل أى رجل مكره بالفتح ليجامع هل يكفر عن نفسه نظراً لا لنتشاره أولاً نظراً لكونه مكرهاً في الجملة قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لانه الذى فيه القولان في الجملة وأما المكروه بالكسر فلا كفارة عليه للمكروه بالفتح اتفاقاً اه وهو تابع للخطاب في ذلك وفيه نظر بل في المكروه بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام قائلًا والأقرب سقوطها لانه منسب والمكروه بالفتح مباشر (لا) يكفر مفطر في أداء رمضان (ان) تأول وتأويلاً قريباً بأن استند لمرموجود كمن (أظفر ناسياً) فظن فساد صومه وجوب قضائه اباحة الفطر فلا كفارة عليه (أو) أصابته حنابة أو حيض ليلاً (ولم يفتسل إلا بعد الفجر) فظن فساد صومه وجوب قضائه وانه لا يجب عليه الامساك وتباح له المفطرات فأظفر فلا كفارة عليه (أو تسحر قربه) أى الفجر وظن فساد صومه فأظفر والذى في سماع أبي زيد ابن القاسم تسحر في الفجر قاله التتائي اذ ظن الاباحة من تسحر قربه من التأويل البعيد فلا يسقط الكفارة كإفى الخطاب اذ لم يستند لوجوده بغيره به شرعاً وان كان موجوداً حقيقة اه عبق البنائى فيه نظر اذ لم يقل الخطاب الآن العنر هنا أضعف منه في اللتين قبله (أو قدم) من سفره (ليلاً) فظن عدم لزوم الصوم في اليوم الذى يليه وانه يباح له الفطر فافطر مستنداً لهذا التأويل فلا كفارة عليه (أو سافر دون) مسافة (التصير) فظن اباحة الفطر في بيت الصوم بالخضر وسافر نهاراً دون التصير وظن اباحة الفطر فافطر ففيه الخلاف الآتى فيمن بيت الصوم في الخضر وسافر قصر بعد الفجر بل لزوم الكفارة وعدمه بالأحرى أفاده الخطاب (أو رأى شوالاً) أى هلاله (نهاراً) آخر يوم من رمضان فظن انه ليلة الماضية وان اليوم عيد فافطر فلا كفارة عليه

ف قوله ( فظنوا الإباحة ) فافطروا راجع للامثلة الستة ( بخلاف بعيد التأويل ) بإضافة ما كان صفة وهو ما لم يستند لموجود غالبا ومثل له بقوله ( ك ) شخص ( راء ) أى مبصر بعينه هلال رمضان وشهد به عند حاكم فرد ( ولم يقبل ) فظن إباحة الفطر فافطر مستندا لهذا التأويل البعيد فعليه الكفارة لبعده تأويله هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو رد الحاكم بشهادته ابن عبد السلام هذا أقرب بمن قدم ليلا ومن تسحر قرب الفجر وقد استند لموجود اه عبق وهذا كلام ظاهرى والتحقيق انه استند لمعدوم وهو ان اليوم ليس من رمضان مع انه منه برؤية عينه ( أو ) بيت الفطر ( لحى ) اعتادها في يوم تلك الليلة ( ثم حم ) فيه فعليه الكفارة وأولى ان لم يحم ( أو ) بيت الفطر ( لحيض ) اعتادته في يومها ثم حصل وأولى ان لم يحصل فعليه الكفارة ( أو ) افطر ل ( حجامه ) فعلها لغيره أو فعلت به هذا قول ابن حبيب والعمد قول ابن القاسم انه لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لامر موجود وهو قوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحتمج وان كان المراد به انهما خطرا بالفطر لفعلهما لا ينسب عنه الفطر غالبا اما الحاجم فلمصه الدم الذى شأنه الوصول الى الحلق وأما المحتمج فلخوف اغنامه ( أو ) ظن إباحة فطره ل ( نية ) بكسر النون المعجمة أى ذكره غيره بما يكره وهو غائب فعليه الكفارة لبعده تأويله ( ولزم معها القضاء ) مع الكفاوة ( ان كانت ) الكفارة ( له ) أى عن الكفر لان كانت عن غيره كزوجة أو أمة ( والقضاء فى ) فطر صوم ( التطوع ) واجب ( بموجبها ) أى سبب فى وجوب الكفارة وهو العمد بلا تأويل قريب وجهل فكل ما أوجب الكفارة فى المفروض أوجب القضاء فى النفل ( ولا قضاء فى غالب قىء ) من اضافة ما كان صفة ( ١٥٣ ) أى خرج غلبة ولو كثران لم يزد رد شيئا منه ( أو ) دخول ( ذباب ) أو

فَظَنُوا الْإِبَاحَةَ بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كَرَاءٍ وَلَمْ يُقْبَلْ أَوْ أَفْطَرَ لِحُمَى ثُمَّ حُمٌّ أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلَتْ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ غِيَبَةٍ وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا وَلَا قَضَاءَ فِي غَالِبِ قَيْءٍ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ لِصَانِعِهِ وَحَقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَتْنِي مُسْتَنْكِحٍ أَوْ مَذْيٍ وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرَجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَجَاذٍ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ وَمَضْمُضَةٍ لِعَطَشٍ وَاصْبَاحٍ

بعوض حلقه غلبة ( أو ) غالب ( غبار طريق ) لحلقه فلا قضاء فيه للمشقة ( أو ) غبار ( دقيق أو كيل ) لحب ونحوه ( أو ) غبار ( جبس لصانعه ) أى المذكور من الدقيق وما بعده ( و ) لا قضاء فى ( حقنة من إحليل )

أى تعب ذكر وأما فرج المرأة فيجب القضاء بالحقنة منه ان وصلت المعدة افاده عبق البناني أبو على فرجها بيمينه ليس موصلا لمعدتها فلا يصل منه اليها شيء وفى المدونة كره مالك رضى الله تعالى عنه الحقنة للصائم فان احتقن فى فرض بشىء يصل الى جوفه فليقتض ولا يكفر وفى الخطاب عن النهاية الاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة ( و ) لا قضاء فى ( دهن جاف ) أى جرح نافذ للجوف لانه لا يدخل مدخل الطعام ولو وصل اليه لمات من ساعته قاله ابن يونس ( و ) لا قضاء فى خروج ( منى مستنكح ) بكسر الكاف نعت منى أو بفتحها نعت محذوف مضاف أى شخص أى قاهر وخارج بغير اختيار بمجرد نظرا أو فكرفان كان غير مستنكح ففيه القضاء والكفارة على ما تقدم ( أو مذى ) مستنكح والا ففيه القضاء فقط على ما تقدم ( و ) لا قضاء فى ( نزع ما كول أو مشروب ) من فم ( أو فرج ) من فرج ( طلوع الفجر ولو أمدى بعده ) أى حال طلوعه لابعده لانه من النهار ولا قبله لانه من الليل بلا خلاف هذا هو المشهور بناء على ان النزع ليس وطأ ابن شاس لو طلع الفجر وهو يحامع فعليه القضاء ان استدام فان نزع فى اثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن اللاجشون وابن القاسم سببه هل يعد النزع جماعا أم لا اللخمي قال ابن القاسم لو كان يطأ فأقلع حين رأى الفجر صح صومه ومثله لابن الحاجب والتوضيح وابن عرفة وغير واحد ( و جاز ) أى لم يحرم على الصائم ولم يكره ( سواك ) أى استنبأك اذ لا تكليف الا بفعل اختياري بما لا يتحلل منه شيء وكره بالرطب لما يتحلل منه فان تحلل منه شيء وصل لحلقه عمدا ففيه القضاء والكفارة والا فالقضاء فقط ( كل النهار ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أى أمر ايجاب وهذا يعم الصائم وغيره ( و ) جاز للصائم ( مضمضة لعطش ) ونحوه مما تطلب المضمضة فيه كوضوء وغسل الصنف اذا تمضمض لعطش ونحوه ثم ابتلع ريقه فلا شيء عليه الباجى اذا ذهب طعام الماء وخلص ريقه ( و ) جاز ( اصباح

بجناية) والأولى الاغتسال منها قبل الفجر (و) جاز أى ندب (صوم دهر) ان لم يضعفه عن عمل من اعمال البر (و) جاز صوم (يوم جمعة فقط) لا قبله يوم ولا بعده يوم فان ضم اليه آخر فلا خلاف في ندبه وحمل النهي عنه الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله يوما أو بعده على التقية والتحريم فرضه وقد أمننا من هذه العلة بوفاته صلى الله عليه وسلم (و) جاز بمعنى كره (فطر) أى نيته وفعله (بسفر قصر) بأن تكون المسافة أربعة برد (شرع) المكلف (فيه) أى السفر (قبل الفجر) أو معه هذا مصب الشرطية فلا يقال الشروع فيه علم من قوله بسفر فاشترطه فيه من باب تحصيل الحاصل (ولم ينو) أى الصوم (فيه) أى السفر وبقي من الشروط كون السفر في رمضان لافي نحو كفارة ظهار (والا) أى وان لم تجتمع هذه الشروط بأن لم يكن سفر قصر او لم يشرع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم فيه (قضى) ذكره مع علمه من قوله وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذى أفطر فيه (تطوعا) بيت صومه في الحضر وسافر صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر بسفر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع فالمناسب ابدال قضى فلا يجوز اذ هو أى عدم الجواز نقيض الجواز للشروط للفطر في السفر ولان القضاء لازم في الفطر الجائز باستيفاء الشروط (ولا كفارة) على من أفطر مع فقد شرط مما تقدم (الا) من فقد الشرط الرابع بـ (أن ينويه) أى صوم رمضان (بسفر) أى فيه ثم يفطر لغير عذر فتلاوه الكفارة ولو تأول وسأل سخنون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد ان سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى (١٥٣) الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة فقال لان الحاضر من أهل

بِجَنَابَةِ وَصَوْمٍ دَهْرٍ وَجُمُعَةٍ قَطَطٍ وَفَطَرٍ بِسَفَرٍ قَصَرٍ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِ فِيهِ وَالْأَقْصَى لَوْ تَطَوُّعًا وَلَا كَفَّارَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ كَفَطَرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجِبَ أَنْ خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمَرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِثْجَارًا أَوْ غَيْرَهُ خَافَتْكَ وَلَيْدِيهِمَا وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْآبِ أَوْ مَالِهَا تَأْوِيلَانِ وَالْقَضَاءُ بِالْمَدَدِ

الصوم فسافر فصار من أهل  
الفطر فسقطت عنه الكفارة  
والمسافر مخير فيهما  
فاختار الصوم وترك الرخصة  
فصار من أهل الصيام  
فعليه ما عليهم من الكفارة

(٣٠ - جواهر الاكلیل - اول) (كفطره) أى للمسافر الصائم تشبيه في لزوم الكفارة وان تأول (بعد) انقضاء سفره و (دخوله) نهار اوطنه أو محل زوجته المدخول بها أو علانوى إقامة أربعة أيام فيه (و) جاز الفطر (بمرض خاف) أى تحقق أو ظن لتجربة في نفسه أو اخبار عدل عارف بالطب (زيادته) أى المرض بسبب الصوم (أو تمارديه) أى المرض بتأخير البرء منه أو حصل له شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تماد (ووجب) الفطر على الصائم مريضاً كان أو صحيحاً (ان خاف) أى تحقق أو ظن بما تقدم (هلاكا أو شديداً أذى) بتلف منفعة كبصر بصومه لان حفظ النفس والمنافع واجب وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمرض الخ فسكانه قال الآن يخاف الخ وشبهه في الجواز والوجوب فقال (كحامل) جنبنا في بطنها (ومرضع لم يمكنها استئجار) لمرضع ترضع ولدها لعدم مال أو لعدم مرضعة أو لعدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أى الاستئجار وهو ارضاعها بنفسها (خافتا) أى تحققت أو ظنت الحامل والمرضع ضرراً بالصوم (على ولييهما) فيجوز فطرهما ان خافتا ضرراً يسيراً ويجب ان خافتا هلاكا أو شديداً أذى وظاهر قوله خافتا انه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة وقد صرح اللخمي بجوازه لهما به وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره في التوضيح قائلا اذا كانت الشدة مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك فان أمكن المرضع الاستئجار وجب عليها الصوم والاستئجار (والاجرة في مال الولد) الذى ملكه بارث أو اعطاء أو استحقاق في وقف لانها من نفقته (ثم) ان لم يكن للولد مال ووجد مال للوالدين فـ (هل) تكون الاجرة (في مال الاب) لوجوب نفقته عليه (أو) تكون في (مالها) أى الام حيث وجب عليها ارضاعه وهذا بدله (تأويلان) الاول للخمى والثانى لسندوا لولى تردد أو قولان اذ ليس هذا اختلافاً في فهم المدونة ومحلهما حيث يجب الارضاع على الام والافنى مال الاب اتفاقاً (والقضاء) لما فات من رمضان (بالعدد) فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شهر بالهلال وكان تسعة وعشرين صام يوماً آخر وان فاته صوم رمضان وهو تسعة

وعشرون يوما وقضاء في شهر فكان ثلاثين يوما فلا يلزمه صوم اليوم الأخير لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وقال ابن وهب ان صام بالهلال كفاه ماصامه ولو كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين والقضاء على التراخي الى أن يبقى الى رمضان الثاني مثل ما أظفره من رمضان الأول (بزمين أبيح صومه) فلا يصوم العيدين ولا أيام التشريق ولا النذر المعين ولا رمضان الحاضر قضاء عن رمضان السابق ولذا أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى السافر رمضان السابق فيه لتعيينه للأداء وعدم قبوله غيره فان قضاء فيه لم يجز عن واحد منهما اتفاقا وان صام الحاضر رمضان قضاء عن الماضي فقال مالك وأشهب وسحنون وابن المواز وابن حبيب رضى الله تعالى عنهم لا يجزيه عن أحدهما وصححه ابن رشد ثم اختلفوا فقال أشهب لا تلزمه الكفارة الكبرى لانه صامه وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن اللواز تلزمه الكفارة الكبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه عمدا بنية رفع الأداء الا أن يعذر بجهل أو تأويل واقتصر عليه ابن عرفة وقال ابن القاسم في المدونة اذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاء عن الغائب أجزاء عن الحاضر وصوبه في النكث وعليه للماضي مد عن كل يوم مع قضاؤه وهل يجب الترتيب في القضاء لانص (و) ان ظن ان عليه يوما من رمضان أو غيره وبيت صوم يوم قضاء عنه وجب عليه بالشروع فيه (اتمامه ان ذكر) في أثنائه (قضاءه) قبل هذا اليوم أو سقوطه عنه بوجهه (وفي وجوب قضاء القضاء) على من لزمه قضاء عن رمضان أو عن تطوع أفطر فيه عمدا حراما فشرع في قضاؤه ثم أفطر فيه عمدا فيجب عليه قضاء ذلك اليوم الذي كان صيامه قضاء عما فات من رمضان أو غيره وشهره ابن غلاب في وجيزه فيقضى يومين يوما عن الاصل ويوما عن القضاء الذي أفطر فيه ولو تكرر منه هذا وبه جزم ابن عرفة وابن رشد ونصه في القول الاول ثم ان أفطر بعد ذلك متعمدا في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة (١٥٤) أيام وعدم وجوبه فيقضى الاول فقط لانه الواجب اصالة (خلاف) أى

بِزَمَنِ أَبِيحِ صَوْمُهُ غَيْرِ رَمَضَانَ وَأَتَمَّامُهُ أَنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ فِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ خِلَافَهُ وَأَدَّبَ الْفَطْرُ عَمْدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْعَامُ مُدٍّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِيُثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ وَلَا يُقْتَدُّ بِالزَّائِدِ إِنْ أَمَكَّنَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ أَتَمَّلَ مَرَضُهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَمَنْدُورُهُ وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ لَقَطَهُ بِلَا نِيَّةٍ

قولان مشهوران وأما من أفطر في القضاء سهوا فلا يجب عليه قضاؤه اتفاقا كما نفيده بالخيرة (و) وجب (أدب) أى تأديب ومعاينة الشخص (الفطر) في أداء رمضان (عمدا)

اختيارا بل تأويل قريب ويكون أدبه بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو بهما كثيرا  
معا وان كان فطره بموجب حد كرنا وشرب مسكر حد وأدب وان كان رجما قدم الادب واستظهر السنن وسقوط الادب بالرجم لا بيان القتل على الجميع (الا أن يأتي) للفطر عمدا قبل الاطلاع عليه حال كونه (تائبا) فلا يؤدب (و) وجب (اطعام) أى تملك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مده) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) ل) شخص (مفطر) أى متساهل (في) تأخير (قضاء رمضان) بلا عذر لان كان معذورا كسرى ومساقر وصلة مفطر (ل) دخول (مثله) أى رمضان الذى يليه ولا يتكرر الاطعام بتكرار الليل وصلة اطعام (عن كل يوم لمسكين) أى محتاج فشم الفقىر فلا يجزى تملكه مدين عن يومين ولو أعطاه كل مد في يومه حيث كان التفريط بهام واحد فان كان عن عامين جاز كتعدد السبب كفطرو وتفريط مرضع مع الكراهة فالمرضع اذا أفطرت تطعم وهو المشهور دون الحامل فلا اطعام عليها اذا أفطرت وبه صرح في الرسالة (و) ان دفع زائدا عن مد لمسكين ف(لا يستد بالزائد) وله نزع ان بقى بيد المسكين وكان بين له عند دفعه انه كفارة تفريط ومحل اطعام المفطر (ان أمكن قضاؤه) أى ما عليه من رمضان (بشعبان) بأن سلم قدره من عذر (لا ان اتصل مرضه) ولو حكما كحمل وارضاع ومثل المرض السفر بشعبان والاعماء والجنون والحيض والنفاس والا كراه والمعتبر والتفريط في العام الاول فان لم يفطر فيه وفطر فيها بعده فلا اطعام عليه ويندب اطعامه (مع القضاء) فكما شرع في قضاء يوم أخرج مده (أو بعده) أى القضاء يحتمل بعدمضى كل يوم ويحتمل بعد فراغ أيام القضاء يخرج جميع الامداد فان أطعم بعد وجوبه بدخول رمضان وقبل القضاء كفى وخالف اللندوب قاله ابن حبيب (و) وجب (مندورة) أى الوفاء به صياما كان أو غيره من المندوبات (و) وجب (الاكثر) احتياطا في براءة الدمة (ان احتمله) أى الاكثر (لنظفه) الذى وقع به النذر واحتمل الأقل (بلا نية) لاحدهما والالزمه منوبه ومثل للمحتمل فقال



(د) نذر صوم أو اعتكاف أو رباط (شهر) بأن قال لله على صوم أو اعتكاف أو رباط شهر (ف) يلزمه (ثلاثين) يوما لأن لفظ الشهر يحتملها ويحتمل تسعة وعشرين فلزمته الثلاثون احتياطا (ان لم يبدأ) صومه أو اعتكافه أو رباطه (بالهلال) أول ليلة من الشهر فإن بدأ به لزمه تمامه إلى هلال الذي يليه كان ثلاثين أو تسعة وعشرين (و) وجب (ابتداء) صوم (سنة) كاملة ولا يجزئ بياقيها (وقضى) صوم (ما لا يصح صومه) بأن كان منها عن صومه كيومي العيد وتالي النحر وأيام الحيض والنفاس وكذا يجب قضاء صومه منها كرمضان أو وجب صومه منها بالنذر كما إذا نذر صوم يوم مكرر ككل خميس وبين صورتها بقوله (في) قوله لله على أو على صوم (سنة) وكذا حلفه بها وحنته فيه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه على ظاهر المدونة واعتمده ابن عرفة لصحة صومه وإن كره وقال الثنائي والخطاب لا يصوم الرابع ويقضيه الواقع وهو آيين لكرهاته لغير ناذره بعينه وناذر السنة لم ينذر بعينه لأنها مبهمة (الا أن يسميها) كسنة خمسة وعشرين مثلا وهو في أثنائها (أو يقول هذه) وهو في أثنائها (أو) بمعنى الواو كما في بعض النسخ أي والحال أنه (ينوي باقيها) أي السنة التي أشار إليها فقط (فهو) أي الباقي اللازم له في الصورتين يبتدئ من حين نذره ويتابعه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه (ولا يلزم القضاء) في الصورتين عما فات من السنة قبل النذر أو الحنث ولا يلزمه فيهما قضاء ما لا يصلح صومه تطوعا عما بعد نذره أو حنثه للنهي عنه أو إيجابه ولا ما أفطر فيه لمرض (بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها أو إشارة إليها (لسفر) أو إكراه أو نسيان فيجب عليه قضاء ما أفطره (و) وجب (صبيحة) أي صوم يوم ليلة (القدوم) أي قدوم شخص من سفره مثلا (١٥٥) وبين المسألة بقوله (في) نذر

صوم (يوم قدومه) أي زيد المسافر مثلا (ان قدم ليلة غير عيد) ونحوه ما لا يصام شرعا تطوعا للنهي عنه كجنون واغناء أو لوجوبه كرمضان فيلزمه صيام صبيحتها ولزمه بقدومه ليلا لأنه زمن

كشهر فثلاثين إن لم يبدأ بالهلال وابتدأه سنة وقضى ما لا يصح صومه في سنة إلا أن يسميها أو يقول هذو وينوي باقيها فهو ولا يلزم القضاء بخلاف فطره لسفره وصبيحة القدوم في يوم قدومه إن قديم ليلة غير عيد والأ فلا وصيام الجمعة إن نسي اليوم على المختار ورابع النحر لنذره وإن تعيينا لا سابقية إلا لمتمتع لا تتابع سنة أو شهر أو أيام وإن نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذرا لم يجز عن واحد منهما

تبين نية صوم اليوم الذي يليه (والا) أي وإن لم يقدم ليلة غير عيد بأن قدم نهارا أو قدم ليلة عيد أو رمضان (فلا) يلزم الناذر شيء (و) وجب (صيام الجمعة) أي الأسبوع بتمامه (ان) نذر صوم يوم معين (ونسي اليوم) المعين الذي نذر صومه (على المختار) للخمسة من ثلاثة أقوال نقلت كلها عن سحنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظهر للاحتياط فتبين أن ما اختاره للخمسة قول لسحنون لا من عند نفسه (و) وجب أن يصام (رابع النحر لنذره) بدون تعيين كنذر صوم كل خميس أو شهر الحجة بل (وان) نذر صومه (تعيينا) أي معينا له كليله على صيام رابع النحر (لا) يجب الوفاء بنذر صوم (سابقية) وهما ثاني يوم العيد وثالثه لحرمة صومهما والنذر إنما يجب به المندوب (الا لمتمتع) أو قارن أو من لزمه هدى لنقص في حج وعجز عن الدم ولزمه صيام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفة فلم يصمها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم النحر وكذا من فاته صوم يوم أو يومين منها قبل عرفة فيصوم في أيام التشريق ومثل الهدى الدية نقله ابن عرفة عن المدونة ومن نذر صوم سنة مبهمة أو شهر كذلك أو أيام كذلك (فلا) يجب عليه (تتابع) صوم (سنة أو) تتابع صوم (شهر أو) تتابع صوم (أيام) (ان لم ينو المتتابع) فإن نواه لزمه كافي المدونة قاله الثنائي فنسبته لها صحيحة فقول الاجهوري ومن تبعه لا يلزم المتتابع ولو نواه على المشهور غير صحيح (وان) سافر في رمضان سافرا يباح له الفطر فيه فصامه (ونوى) صيام (رمضان في سفر) يباح الفطر فيه صوما (غيره) أي أداء رمضان بان نواه تطوعا أو وفاء نذرا أو كفارة لم يجز عن واحد منهما (أو) نوى بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء) رمضان (الخارج) وقته لم يجز عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام للتفريط ولا كفارة كبرى لرمضان الحاضر لأنه مسافر سفر قصر (أو نواه) أي رمضان الحاضر (ونذرا) أو كفارة أي شركها في نيته (لم يجزه عن واحد منهما) أما عدم الاجزاء بالنسبة لرمضان في الصورة الأولى والثانية فلم يمتنع لعدم صحة الاشتراك في الأخيرتين وأما عدم الاجزاء بالنسبة لغير رمضان فلتعيين الزمن لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره

(وليس امرأة) أى زوجة أو سرية (يحتاج لوطئها زوج تطوع) بالصوم أو غيره (بلا إذن) من زوجها ومثل التطوع ما أوجبه على نفسها بنذر أو حنث في عین ولم يقيد المصنف التطوع بالصوم فشمل نافلة الصلاة وأشعر قوله يحتاج لها بأنه ليس له أن يفطرها بالاكل وأفهم قوله تطوع أنها لا تستأذن في قضاء رمضان وهو كذلك وليس له جبرها على تأخيرها لشعبان والله أعلم

﴿باب﴾ في الاعتكاف (الاعتكاف نافلة) وحقيقته لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية كافا عن الجماع ومقدماته (وصحته) أى الاعتكاف مشروطة بكونه (لمسلم مميز) يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وصحته مشروطة أيضا (بمطلق صوم) سواء قيد بزمن كرمضان أو سبب ككفارة ونذر أولا ولا كتطوع (ولو نذر) أى الاعتكاف فيصحب في رمضان وصوم الكفارة والهدى والغنية واجزاء الصيد والتطوع والنذر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وابن عبد الحكم (و) صحته (ب) مطلق (مسجد) مباح لعموم الناس كأن تصلى فيه الجمعة أم لا (الا لمن فرضه الجمعة) وهو الذكر البالغ الحر المقيم (و) هى (تجب به) أى في زمن اعتكافه الذى نواه (فالجامع) أى المسجد الذى تصلى فيه الجمعة يجب اعتكافه فيه فى أى جزء منه (مماصح فيه الجمعة) فلا يصح فى رحبته الخارجة عنه ولا فى طرفه المتصلة ولا فيما حصر عليه منه (والا) أى وان لم يعتكف فى الجامع والحال أن الجمعة تجب فى زمن اعتكافه (خرج) من المسجد الذى اعتكف به وجوبا وقت السعى للجمعة (وبطل) اعتكافه بخروجه برجليه معا لا باحداهما ما لم يكن حديث عهد باسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه وشبهه فى وجوب الخروج والبطان به فقال (١٥٦) (ك) خروجه لـ (مرض) أحد (أبويه) مباشرة فيجب

و يبطل به الاعتكاف ولو كافرين وظاهره ولو كان الاعتكاف مندورا والرض خفيفا فان لم يخرج فهو عاق وفى بطلان اعتكافه التأويلان الآتيان سمع ابن القاسم يخرج لمرض أحد أبويه وينسدى

وَلَيْسَ لِرَأْتِهِ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ بِلا إِذْنٍ

﴿باب﴾

الِإِعْتِكَافُ نَافِلَةٌ وَصَحَّتْهُ لِسُلَيْمٍ مُمَيَّزٌ بِمُطْلَقِ صَوْمِهِ وَلَوْ نَذَرَ وَمَسْجِدُهُ الْأَلَا لَنْ فَرَضُهُ الْجُمُعَةُ وَتَجِبُ بِهِ فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِيحُ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَالْأَخْرَجَ وَبَطَلَ كَمَرَضٍ أَبَوَيْهِ لَا جَنَازَتَيْهِمَا مَعًا وَكَشَاهِدَةٍ إِنْ وَجَبَتْ وَلِتَوَدَّ بِالْمَسْجِدِ أَوْ تُنْقَلُ عَنْهُ وَكَرْدَةٍ وَكَمُطْلَرِ صَوْمِهِ وَكَسَكْرِهِ لَيْلًا وَفِي الْحَاقِ الْكِبَارِ بِهِ تَأْوِيلَانِ

اعتكافه ابن رشد لانه لا يفوت وبرها يفوت (لا) يجوز الخروج لحضور (جنائزهما معا) أو بعدهما بعد موت الآخر فان خرج بطل اعتكافه ويخرج لجنائزتهما أحدهما والآخر حى وجوبا خوفا من عقوق الحى ويبطل اعتكافه وشبهه فى عدم جواز الخروج وبطلان الاعتكاف به فقال (وك) تحمل أو أداء (شهادة) فلا يجوز الخروج وان خرج بطل اعتكافه (وان وجبت) أى الشهادة على المعتكف أى تعينت عليه بأن لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) الذى فيه المعتكف بان يأتبه القاضى لساعها منه فى المسجد (أو تنقل عنه) بان يخبر بها عدلين ويقول لهما اشهدا على شهادتى وان لم يوجد شرط تقبل الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته (وكردة) عن الاسلام من المعتكف فيبطل اعتكافه ويجب خروجه من المسجد (وك) شخص معتكف (مبطل) بالتنوين (صومه) بأكل أو شرب عمدا بلا عذر فيفسد اعتكافه ويستأنفه فان أفطر ناسيا لم يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلا باعتكافه وعمل القضاء اذا كان الصوم فرضا ولو بالنذر أو تطوعا وأفطر فيه ناسيا وانما لزمه القضاء فيما اذا كان الصوم تطوعا وأفطر فيه ناسيا لتقويه بالاعتكاف بشرطيته فيه وان أفطر فيه لمرض أو حيض فلا يقضيه وأما الوطء ومقدماته فعمدها وسهوها سواء فى الافساد كإتائى والفرق بينهما وبين الأكل أنها محظورات فى الاعتكاف بخلافه ولهذا يأكل فى الليل (وكسكراه) أى المعتكف سكر احراما (ليلا) فيبطل اعتكافه ويجب عليه ابتداءه وان أفاق منه قبل الفجر (وفى الحاق الكبار) غير المفسدة للصوم كقذف وغيبة ونعيمة وغصب وسرفة (به) أى السكر الحرام فى ابطال الاعتكاف بجامع كبر الذنب وعدم الحاقها به فى الابطال لزيادة السكر على الكبار بتعطيل الزمن (تأويلان) لشارحى المدونة فيها ان سكر ليلا وصحاقيل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال الغارية لتعطيل عمله ولهما أشار المصنف بالتأويلين

(و) صحته (بعدم وطء) مباح ليلا وغير المباح دخل في الكبائر والذي في النهار دخل في مبطل الصوم (و) صحته بعدم (قبلة شهوة) يفسد الاعتكاف ومفهومه انها ان خلت عن الشهوة لانفسه ظاهره ولو على الفم وهو الذي يفيد عموم النقل خلافا لمن بحث بأنها على الفم تبطل مطلقا افاده عقب ونظر فيه البنائي وأيد صاحب البحث قائلا انه الظاهر لما تقدم انه يبطله من مقدمات الجماع ما يبطل الوضوء (و) صحته بعدم (لمس) شهوة (ومباشرة) شهوة فان لمس بشهوة أو باشر بها بطل اعتكافه (وان) كان: قبلة الشهوة أو لمسها أو مباشرتها (لحائض) أى منها حال خروجها من المسجد اذا كانت عالة باعتكافها بل ولو كانت (ناسية) لاعتكافها فقد فسد (وان أذن) سيد أو زوج (العبد) تنقص عبادته خدمة السيد (أو امرأة) يحتاج لها زوجها (في نذر) أى التزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو احرام حج أو عمرة في زمن معين فنذرهما (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفائهما بما نذراه باذنه فان كان النذر مبهم الزمن فله للنع لانه ليس على الفور (ك) اذن سيد أو زوج لعبد أو زوجة في فعل (غيره) أى النذر أو في وفاء النذر المبهم (ان دخلا) أى العبد والزوجة في النذر في الأولى بأن نذرا ما أذن لهما في نذره فليس له منعهما من وفائه في وقته للمعين وفي فعل ما أذن لهما في فعله في الثانية من تطوع أو وفاء نذر مبهم فليس له قطعه عليهما (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الامكنة كعدة واحرام بحج أو عمرة واعتكاف (أتمت ماسبق منه) كأن تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محرمة فتأدى في اعتكافها أو سفرها للنفسك ولا تقيم في منزلها الى تمام عدتها (أو) ماسبق من (عدة) على اعتكاف بأن طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافا فتقيم في منزلها الى تمام عدتها ثم تعتكف ان كان مضمونا أو الباقي منه ان كان معينا وبقي منه شيء فان فات فلا تقضيه (الا) (١٥٧) أن تحرم (المرأة بحج أو عمرة وشي

بعده طلاق بل (وان) كانت متلبسة (بعده موت) بالغ عليها لشدها عن عدة الطلاق بالاحداد (فينفذ) احرامها مع عصيانها به (ويبطل) أى يسقط وجوب ميبتها في مسكنها فتسافر لتمام

وَبِعَدَمِ وَطْءٍ وَقَبْلَةِ شَهْوَةٍ وَلَمَسٍ وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةٍ وَإِنْ أُذِنَ لِلْعَبْدِ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذَرٍ فَلَا مَنَعَ كَغَيْرِهِ إِنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّةً أَوْ أَنْ تُحْرِمَ وَإِنْ بَعِدَتْ مَوْتٍ فَيُفْذَلُ وَيَبْطُلُ وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا فَمَلِكُهُ إِنْ عَقَرَ وَلَا يَمْنَعُ مَكَاتِبُ يَسِيرُهُ وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَا بَعْضَ يَوْمٍ وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ وَمَنْوِيَّتِهِ حِينَ دُخُولِهِ كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَبِالْفَقْطِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ صَوْمٌ

السك الذي أحرمت به وهي على عدتها (وان) نذر عبد اعتكافا بلا اذن سيده وأراد نذره ف(جنع) السيد (عبد) ان يوفى (نذرا فعلي) وفاءه (ان عتق) وكان النذر مضمونا أو معينا بقي وقته فان فات سقط عنه قاله سحنون (ولا يمنع مكاتب يسره) أى الاعتكاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شيء من نجوم الكتابة ويمنع من كثير يؤدي لعجزه عن شيء منها والبعض في يوم نفسه كالحر (ولزم يوم ان نذر) ان يعتكف (ليلة) وهناك من يقول لا يلزمه شيء لنذره ما لا يصح صومه (لا) يلزمه شيء ان نذر ان يعتكف (بعض يوم) وما ذكر من عدم لزوم شيء اتفق عليه ابن القاسم وسحنون مع اختلافهما فيمن نذر صلاة ركعة أو صوم بعض يوم فابن القاسم يلزمه صلاة ركعتين وصوم يوم وسحنون لا يلزمه شيء والفرق ضعف الاعتكاف وقوة الصلاة والصوم بكونهما من أركان الاسلام (و) لزم (تتابعه) أى الاعتكاف (في) نذر (مطلقه) أى اعتكاف مطلق عن التقييد بتتابع أو عدمه لانه سنته وأولى ان قيده بالتتابع لفظا أو نية (و) لزم (منوي) أى ما نواه من عدد الايام أو التتابع (حين دخوله) أى الاعتكف المسجد فان نوى حينه عشرة أيام لزمته وان نوى تتابعها لزمه وكذا ان لم ينو شيئا وان نوى التفريق فلا يلزمه (ك) نذر (مطلق الجوار) بمسجد أى الذي لم يقيد بنهار ولا ليل فيلزم تتابعه ان نواه أو لم ينو شيئا ويلزم صومه فيه ويمنع فيه ما يمنع في الاعتكاف ويبطله ما يبطله سواء نذره أو نواه حين دخوله فمن قال لله على أن أجاور المسجد يوما مثلاً فهو نذر اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله أعتكف مدة كذا أو أجاورها واللفظ لا يبراد لعينه وانما لمعناه (لا) يلزم الجوار المقيد بـ (النهار) أو الليل (فقط) أو الاله طر بنيته حين دخوله (ف) ان نذره (باللفظ) بأن قال لله على أن أجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليلة كذا فقط أو الليل والنهار مفطر ألزمه واقتصر على النهار ليرتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه (حينئذ) أى حين تقييده بالنهار (صوم) وأما المقيد بـ

أو العطر فلا يتوهم لزوم الصوم فيه حتى يحتاج لذهفيه ولا يلزم المجاور حين تقييده بالنهار في حال نذر صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف  
 لكن لا يخرج لعبادة مريض ونحوها لانه يناق نذر المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف لا غيره وان نوى جوارا  
 مقيدا بفطراً أكثر من يوم فلا يلزمه بدخوله المسجد ما بعد يوم دخوله (وفي) لزومه اكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه  
 (تأويلان) أى فهمان لشارحيها فان نوى يوماً فقط فلا يلزمه اكمال اتفاقاً خلاف ما أفاده الخطاب وبعض الشراح (و) لزوم  
 (اتيان ساحل) أى محل رباط وحراسة من عدو (لناذر صوم) أو صلاة (به) أى فى الساحل (مطلقاً) عن التقييد بكونه ليس  
 بمحل أفضل من الساحل كأحد المساجد الثلاثة (و) لزوم اتيان أحد (المساجد الثلاثة فقط) أى دون الساحل وسائر المساجد  
 (لناذر عكوف) أى اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) أى المساجد الثلاثة (والا) أى وان لم ينذر العكوف بأحدها بأن نذر به ساحل  
 أو مسجد غيرها أو نذر صوماً أو صلاةً بمسجد غيرها (ف) يفعل (بموضعه) الذى هو فيه ان بعد ما نذر الفعل فيه فان قرب جداً  
 فهل كذلك أو يذهب له ويفعل للنذور به قولان (وكره أكله) أى للعتكف (خارج المسجد) بفنائمه أو رحبته الخارجة عنه  
 والا بطل اعتكافه واما ما كان داخل في المسجد فلا يكره أكله به ففى الدونة ولا يأكل ولا يشرب الا فى المسجد ورحابه وأكره ان  
 يخرج منه فبأى كل بين يدي باب (و) كره (اعتكافه غير مكفى) بفتح فسكون وشدة المثناة اسم مفعول كفى أصله بوزن مفعول  
 فابدت واوهاء لاجتماعها ساكنة مع ياء وأدغمت فى الياء وأبدلت الضمة كسرة أى ليس معه ما يكفيه من الماء كقول والمشروب ما لم يجد  
 كافياً والا فله الخروج لشراء الطعام ونحوه (١٥٨) ولكن يندب له أن يشتري من أقرب الاسواق الى المسجد (و) كره

وفى يوم دخوله تأويلان وإتيان ساحل لناذر صوم به مطلقاً والمساجد الثلاثة فقط لناذر عكوف بها والا فيموضعه وكره أكله خارج المسجد واعتكافه غير مكفى ودخوله منزله وان لفائط واشتغاله يعلمه وكتابته وان مصحفاً ان كثر وفعل غير ذكركم وصلاة وتلاوة كعبادة وجنازة واول لاصقت وصعوده لتأذين بمنار أو سطح وترتبه للإمامة وإخراجه لحكومة ان لم يلد به وجاز إقراره قرآن وسلامه على

(دخوله منزله) القريب الذى به أهله فان بعد منع دخوله (وان) دخله (لفائط) أى حاجة الانسان فان لم يكن به أهله فلا يكره (و) كره (اشتغاله ب) تعلم (علم) أو عليه ان لم يتعين والا فلا يكره اذ حمكة

الاعتكاف رياضة النفس وتصفيتها من صفاتها المذمومة وهى لا تحصل بالعلم البنائى تقييد الكراهة بعدم تعيين من العلم خلاف ظاهر إطلاقها فى المدونة وغيرها وقد يقال العنى لا ترخيص فى تركه فلا تصح كراهته فالنص وان كان مطلقاً ينبغى تقييده  
 بغيره (و) كره (كتابته) ان كتب غير مصحف بل (وان) كتب (مصحفاً) المواق لم أجده منصوصاً (ان كثر) أى الاشتغال بالعلم والكتابة  
 فان قل فلا يكره ابن رشد هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن الامام مالك من ان الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب المبيح للعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدارسة العلم  
 وعبادة المرضى الدين معه فى معتكفه وهكذا (و) كره (فعل غير ذكر) من تسبيح وتهليل ودعاء وتفكر فى آيات الله وما يؤول اليه أمر  
 الدنيا والآخرة وهذه عبادة السلف الصالح رضى الله تعالى عنهم (و) غير (صلاة) وفى معناها الطواف (و) غير (تلاوة) للقرآن الحكيم  
 وشبه فى الكراهة فقال (كعبادة) أى زيارة لمريض بالمسجد بعيد عنه فان كان فى خارج المسجد منعت وبطلت الاعتكاف وان  
 قرب منه وهو بالمسجد جازت (و) صلاة (جنازة) ان بدت بل (ولو لاصقت) الجنازة المعتكف بأن وضعت بقربه (وصعوده  
 لتأذين بمنار أو سطح) للمسجد ومفهومه جواز تأذينه بمكانه أو صحن المسجد وهو كذلك ان لم يكن يرصد الأوقات  
 والا كره (وترتبه للاقامة) وفى بعض النسخ للإمامة بدل الإقامة وفيه نظر اذ المشهور جوازها قاله ابن ناجي بل نديها (و) كره  
 (إخراجه) من المسجد (لحكومة) بينه وبين غيره (ان لم يلد) المعتكف أى لم يقصد الفرار من الحق (به) أى الاعتكاف  
 والا فلا يكره إخراجه الا ان يبقى زمن يسير لا يحصل لحصمه ضرر يصبره الى انتهائه فيكره إخراجه لها (وجاز) للعتكف (إقراره  
 قرآن) أى إسماعه لغيره أو سماعه منه لكن لا على وجه التعليم والتعلم والا كره (و) جاز (سلامه) أى المعتكف (على

(من) كان (بقر به) صحيح أو مريض بدون انتقال ولا قيام من مجلسه والاكره (و) جاز (تطيبه) أى للمعتكف نهارا وأولى لبلا بعده من النساء وان كره للصائم غير المعتكف نهارا وقيل بكرهته للمعتكف (و) جاز (ان ينكح) بفتح المثناة أى يزوج (وينكح) بضمها أى يزوج من له عليه ولاية بقرابة أو ملك أو إصاء أو توكيل وتنازع ينكح وينكح في قوله (بمجلسه) أى المعتكف من غير تطويل والاكره مادام بالمسجد وفرق بينه وبين المحرم بان الاصل جوازه لهما وخرج المحرم بدليل حاس وبقي المعتكف على الاصل (وأخذه اذا خرج) من المسجد (لكفسل جمعة) أو عيدا أو جنازة ويجب خروجه لها فان تعذر خروجه نيم ومكث ومفعول أخذه (ظفرا أو شاربيا) أو ابطا أو عانة ويكره في المسجد ولو جمعه في ثوبه كاستياكه به وتحرم حجامته كبوله به فان اضطر لشيء منها خرج له فان فعله في المسجد فمن أبطل الاعتكاف بكل منهى عنه أبطله هنا ومن خص الابطال بالكبيرة فلا اه سند ولا بأس أن يخرج يده أو رأسه من هو خارج المسجد ليأخذ ذلك منه من قص ظفر وترجيل شعر وحلق رأس (و) جاز (انتظار غسل ثوبه) عند من يغسله له خارج المسجد (أو) انتظار (تجفيفه) ان لم يكن له ثوب غيره ولم يجد نائباً عنه في ذلك والاكره (وندب) للمعتكف (اعداد ثوب) آخر غير الذى هو لابس يلبسه اذا أصابته نجاسة من احتلام أو غيره فيها أحب الى ان يعد ثوبا آخر يأخذه اذا أصابته جنابة اه (و) ندب (مكنه) أى إقامة للمعتكف في المسجد (ليلة العيد) وأشهر قوله ليلة العيد انه ان اعتكف العشر الاول أو الوسطى من رمضان مثلاً فلا يندب له مبيت الليلة التي تلى اعتكافه وهو كذلك فيخرج عقب غروب الشمس آخر يوم ان شاء (و) ندب (دخوله) أى المعتكف المسجد الذى أراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) الليلة التي أراد ابتداء اعتكافه منها اذا كان (١٥٩) الاعتكاف منويا ولو يومافقط أوليلة فقط

فان كان منذورا وجب دخوله قبل الغروب أو معه أو عقبه لازوم اعتكافه الليل كله (وصح) الاعتكاف (ان دخل) المسجد (قبل الفجر) من الليلة التي ابتداء اعتكافه

مَنْ بَقَرُ بِهِ وَتَطَيَّبَهُ وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُجَلِّسَهُ وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَفْسَلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا أَوْ شَارِبًا وَانْتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ وَمُكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ أَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ وَبَآخِرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَضَانَ وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ النَّالِبَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ خِلَافٌ وَانْتَقَلَتْ وَالْمُرَادُ بِكَسَابَةٍ مَا بَقِيَ

منها سواء كان اعتكافه منويا أو منذورا مع مخالفة للندوب في الاول والواجب في الثانى (و) ندب (اعتكاف عشرة) من الايام لان النبى صلى الله عليه وسلم لم ينقص عنها وهو أول مراتب الكمال ونهايته شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة (و) ندب كونه أى الاعتكاف (بآخر المسجد) لقلة الناس به وبعدا عن الرياء (و) ندب (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) نأكد (بالعشر الاخير) منه رجاء مصادفة (ليلة القدر الغالبة) الوجود (به) أى العشر الاخير ولمواظبته صلى الله عليه وسلم على اعتكافه ليلة القدر فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول منه فأتاه جبريل فقال له ان الذى تريد أو تطلب أمامك فاعتكف العشر الأوسط فأتاه جبريل فقال له ان الذى تطلب أمامك فاعتكف العشر الاواخر (وفي كونها) أى ليلة القدر (دائرة بـ) ليلالى (العام) كله (أو) دائرة (بـ) ليلالى (رمضان) خاصة (خلاف) في التشهير وبالاول قال الامام مالك والشافعى وأكبر أهل العلم رضوان الله عليهم أجمعين وصححه ابن رشد في المقدمات وشهر الثباني ابن غلاب (وانتقلت) في ليلالى العام كله على الاول وفي ليلالى رمضان كله على الثانى (والمراد بكسابة ما) أى العدد الذى (بقى) من العشر الاخير لا ماضى منه بدليل الحديث الآخر الذى فيه لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى وخامسة تبقى فحمل الامام مالك رضى الله عنه الحديث الذى أطلق فيه التاسعة والسابعة والخامسة على الحديث الآخر الذى قيدها فيه بالتى تبقى اه قال الثعالبي في شرح ابن الحاجب والذى أطبق الناس عليه في زمننا انها ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبى بن كعب وهو حديث صحيح خرج مسلم ونسبه عن أبى بن كعب رضى الله تعالى عنه وقد قيل له ان عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من قام السنة أصاب ليلة القدر فقال أبى والله الذى لا اله الا هو انها لفي رمضان والله انى لأعلم أى ليلة هى هى الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هى ليلة صبيحة سبع وعشرين واما رتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لاشعاء ١١

(و) أن نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتذر في أثناءه ثم زال عذره (بني) على ما اعتكفه قبل طرو الفطر بناء متصلا (بزوال الغماء أو جنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد لا يجوز معه المسك في المسجد والمراد بالبناء تكميل ما نذره فان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا يقضى وإن حصلت قبل دخوله أو قارنته بني في النذر المطلق والمعين من رمضان لافي معين من غيره ولا في تطوع وشبه في وجوب البناء فقال (كأن منع) أي المعتكف (من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (أو) زوال (حيض) نهارا (أو) دخول يوم (عيد) أو فطر نسيانا فيجب عليه البناء على ما فعله سابقا ولفظ للدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بني ثم قال فيها ولا يلبث يوم الفطر في معتكفه اذا لا اعتكاف الا بصيام ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيئني على ماضى اه (وخرج) من المسجد وجوبا معتكف طرا عليه عذر مانع من المسجد والصوم كحيض ومرض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه حرمة) أي الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته فان زال عذره رجع فورا للبناء (وان أخره) أي الرجوع ولو ناسيا أو مكرها (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوبا (الا) تأخير الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل اعتكافه لعدم صحة صومه لسكل أحد بخلاف يوم الصحة من المرض والطهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يبطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المريض والحائض (وان اشترط) المعتكف لنفسه قبل دخوله المعتكف أو حاله (سقوط القضاء) عنه بان قال ان حصل به مانع يوجب (١٦٠) القضاء لا يقضى (لم يفده) شرطه ويلزمه اتمام العمل على مقتضى المشروع ابن عرفة

وَبَنَى بِزَوَالِ إِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ كَأَنْ مُنِعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ  
وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَهُ بَطُلَ إِلَّا لَيْلَةَ الْيَمِيدِ وَيَوْمُهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سَقُوطَ  
الْقَضَاءِ لَمْ يُعِدَّهُ

### ﴿ باب ﴾

فُرُضَ الْحَجُّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً وَفِي فَوْرَيْتِهِ وَتَرَاخِيهِ يَخُوفُ الْفَوَاتِ خِلَافُ  
وَصَحَّتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيَحْرِمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيْعٍ وَجَرَّدَ قُرْبَ الْحَرَمِ وَمُطَبِّقٌ لَا مُعْمَى

شرط منافيه لغو والله أعلم  
﴿باب﴾ في الحج والعمرة  
(فرض الحج) عينا وهو  
عبادة مشتملة على احرام  
وحضور بعرفة جزأ من  
ليلة النحر وطواف بالبيت  
وسعى بين الصفا والمروة  
(وسنت العمرة) عينا أي  
العبادة المشتملة على احرام

وطواف وسعى (مرة) منصوب على انه مفعول مطلق للعمرة اذ هي مصدر ينحل الى ان والفعل والمميز  
أي أن يعتمر مرة ويقدر نظيره للحج (وفي فوريته) أي كون الحج واجبا على الفور في أول عام من أعوام القدرة فان  
أخره عنه أثم ولو لم يخف الفوات رواه ابن القصار والراقيون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره صاحبا للخيرة  
والعمدة وابن بزرة (وتراخيه) أي كون الحج واجبا على التراخي (ل) عام (خوف الفوات) فينتفخ على فوريته فيه  
ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفا وشبوبة وكهولة وأمن طريق وخوفه ووجود مال وعدمه وقرب  
بلد وبعده ولم يرو القول بالتراخي عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (خلاف) في التشهير الخطاب سوى للصنف هنا  
بين القولين وفي التوضيح الظاهر قول من شهر الفورية وفي كلام ابن الحاجب ميل اليه لانه ضعف حجة التراخي ولان  
الفور مروى عن الامام والتراخي لم يرو عنه (وصحتهما) أي الحج والعمرة مشروطة (بالاسلام) فلا يصحان من كافر  
ولو صبيا مرتدا (فيحرم ولي) أي أب أو وصيه أو مقدم قاض أو عاصب (عن) شخص (رضيع) بأن ينوى ادخاله  
في الحج أو العمرة وليس المراد أن الولي يحرم بأحداهما نيابة عنه (وجرد) أي الرضيع (قرب الحرم) أي مكة لخوف  
المشقة وحصول الضرر بتجريدته والا أحرم عنه من اللبقات فان تحقق الولي أو ظن ضرره بتجريدته قرب مكة أحرم عنه  
بلا تجريد واقتدى عنه (و) يحرم ولي أيضا عن مجنون (مطبق) أي متصل جنونه لا يفتق في وقت ما ولا يميز السماء من الارض  
أي ينوى ادخاله في الحج أو العمرة ندبا بعد تجريدته قرب مكة فان لم يكن مطبقا بأن كان متقطع الجنون يجن في وقت ويفيق  
في آخر انتظرت افاقته ليحرم هو عن نفسه فان أحرم عنه وليه حال جنونه فلا يصح الا اذا خيف فواته الحج (لا) يحرم ولي عن  
شخص (مغمى) أي مستور عقله بمرض ولو خيف فواته الحج لانه مظنة الافاقة قريبا واذا أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم لنفسه

ولا دم عليه لتعدية الميقات حللا لعنره باغمائه (و) يحرم الشخص الصغير (المميز باذنه) أى الولي وجرد قرب الحرم ان لم يقارب البلوغ كابن ثمان فان قارب به فمن الميقات قال في المدونة فان أحرم باذنه فليس له تحليله (والا) أى وان لم يحرم باذنه بأن أحرم بغير اذنه (فله تحليله) من احرامه بالنية والخلق أو التقصير بأن ينوى اخراجه عما أحرم به ويخلق رأسه أو يقصر شعره ان رأى الصلحة فيه فقط وان كانت في ابقائه على احرامه فقط أبقاه عليه وجوبا فيهما (وان) حله وليه فـ (لاقضاء) عليه اذا بلغ ومثله في الاستئذان والتحليل وعدم القضاء السفیه أى البالغ الذى لا يحسن التصرف فى المال (بخلاف العبد) أى الرقيق البالغ اذا أحرم بغير اذن سيده وحله منه فعليه قضاؤه ان أذن له سيده فيه أو عتق ويقدمه على حجة الاسلام لوجوبه فورا اتفاقا (وأمره) أى أمر الولي المميز الذى احرم باذنه (مقدوره) أى ما يقدر عليه من أفعال وأقوال الحج والعمرة ويلقنه التلبية ان قبلها (والا) أى وان لم يكن مقدوره وكان غير مميز أو مطبقا (ناب) الولي (عنه ان قبلها) أى قبل الشيء المطلوب النيابة (كطواف) وسعى ورمى وفي جعله نائبا عنه فى الطواف والسعى نظر فان حقيقة النيابة فعل النائب دون النوب عنه والطواف والسعى يفعلهما الولي حاملا للمجور ويقف به بعرفة والمشر الحرام فحقة التمثيل بالرمى والذبح (لا) ان لم قبلهما (كتلبية وركوع) أى صلاة ركعتي الاحرام والطواف فيسقط والضابط ان كل ما يمكن للمميز فعله مستقلا بفعله وما لا يمكن فعله مستقلا بفعله به وليه كطواف وسعى وما لا يمكن فعله مستقلا ولا ان يفعل به فان قبل النيابة كالرمى فعله وليه والاستسقاء كالكتلبية والركوع (وأحضرهم) أى أحضر الولي الرضيع والطبق والمميز (المواقف) جمع موقف أى محل الوقوف وهى عرفة والشعر الحرام ومضى وجوبا فى عرفة وتدبا فى غيرها (وزيادة النفقة) التى يحتاجها المجور عليه صبيا كان أو غيره كائنة (عليه) فى ماله (ان خيف) عليه (١٦١) (ضيعة) أى هلاك أو شدة ضرر بتركه فى البلد بأن لم يكن له كافل سوى من سافر به لان سفره حينئذ من مصالحه (والا) أى وان لم يخف عليه ضيعة بتركه فى البلد لوجود كافل سوى من سافر به (قوله) هو الذى

وَالْمُيَزُّ بِإِذْنِهِ وَالْأَفْلَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَا قَضَاءَ بِخِلَافِ الْعَبْدِ وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَالْأَنْابُ عَنْهُ أَنْ قَبْلَهَا كَطَوَافٍ لَا كَتَلْبِيَةٍ وَرُكُوعٍ وَأَحْضَرَهُمُ الْمَوَاقِفَ وَزِيَادَةَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ أَنْ خِيفَ ضَيْعَةٌ وَالْأَفْلَهُ قَوْلُهُ كَجَزَاءٍ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ بِإِلْزَامٍ وَشَرْطٍ وَجُوبٍ كَوُقُوعِهِ فَرَضًا حُرِيَّةً وَتَكْلِيفًا وَقَدْ إِحْرَامِهِ بِإِلْزَامٍ نَفْلٍ وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ

(٢١ - جواهر الاكلیل - اول) عليه تلك الزيادة وشبه الوجوب على الولي فقال (كجزاء صيد) قتله المجور محرما فى غير الحرم فهو على الولي مطلقا أى عن التقيد بعدم خوف ضيعة المجور فالنسيبة ليس تاما واما جزاء ما قتله فى الحرم سواء كان محرما أولا ففيه تفصيل زيادة النفقة (و) (كفدية) تسببت عن تطيب المجور أو لبسه أو نحوها فيغرمها الولي من ماله مطلقا خاف عليه بتركه ضيعة أو لا وقوله (بالضرورة) ضعيف لأن ظاهر المدونة انها على الولي لضرورة أم لا لأنه هو الذى أدخله فى الاحرام فلو حذفه لكان أولى وقول التتائى ان كانت لضرورة ففي مال الصبي على المشهور تنبع فيه البساطى وفى الرد على من نسب هذا القول للجواهر قال الخطاب ان صاحب الجواهر لم يقل بأنه ان كان لضرورة ففي مال الصبي وإنما قال مانعه ولو تطيب الولي الصبي فالنفقة على الولي الا اذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبي اه فلم يجعله فى مال الصبي وإنما جعله كاستعمال الصبي وقد علمت ان الأشهر فى استعماله كونه على الولي فكذلك اذا طيبه الولي ولو لضرورة (وشروط وجوبه) أى الحج (كوقوعه فرضا حرة) فلا يجب ولا يقع فرضا من رقيق ولو بشائبة حرة كمكاتب (وتكليف) أى كونه مكلفا أو ملازما بما فيه كلفة لكونه بالغاعا فلا يجب ولا يقع فرضا من صبي ولا من مجنون وبقي من شرط وجوبه دون وقوعه فرضا الاستطاعة فلا يجب على غيره استطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا تنازع حرة وتكليف (وقت احرامه) فمن لم يكن حراما مكلفا وقت الاحرام فلا يجب عليه ولا يقع منه فرضا ولو صار حراما مكلفا فى اثناء حجه فلا ينقلب فرضا ولا يرفع ولا يرتد فى احرام آخر وانما يتممه نفلا ويصح حجة الاسلام فى العام القابل وقوله (بلا نية نفل) شرط فى وقوعه فرضا فقط ومنطوقه صادق بنية الفرض والاطلاق وينصرف للفرض ومفهومه انه ان نوى به النفل فلا يقع فرضا وهو كذلك وينعقد نفلا فعليه اتمامه وحج الفرض فى عام آخر (ووجب باستطاعة) فلا يجب على غير المستطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا فليست شرطا فى وقوعه فرضا وصور الاستطاعة بقوله (بإمكان الوصول) لأنها كمن المناسك من مكة

وعرفة ومنى ومزدلفة أمكانا عاديا لا خارقا للعادة كخطوة لانه خلاف ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ولكن ان وقع أجزأ عن حجة الاسلام كتكلف غير مستطيعه (بلا مشقة عظمت) أى خرجت عن المعتاد وهى تختلف باختلاف احوال الناس والازمنة والأمكنة فليس الشيخ كالشاب ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغني ففى الخطاب التشنيع على من اطلق السقوط عن أهل المقرب (و) (بأمن على نفس ومال) من هلاك وشديد أذى وقتل وأسر وقاطع طريق وغاصب وأخذ ظالم واستثنى من مفهوم وأمن على مال فقال (الا لأخذ) شخص (ظالم مائل) بالنسبة لمال المأخوذ منه بحيث لا يحجب به ولو كثر فى نفسه ويحتمل أن المراد قل فى نفسه وان أخذ الكثير مسقط ولو لم يحجب كما للخمى (لا ينكت) أى لا يعود الظالم للأخذ ثانيا وعلم ذلك بالعادة كعشار فان علم انه ينكت أو جهل حاله سقط وجوب الحج بلا خلاف قاله زروق ويدل له ما فى البرزلى عن ابن رشد ونحوه للخطاب ونص عبارته ان علم انه ينكت أو شك فيه فلا يجب الحج بلا خلاف وإذا كان يأخذ ما قل ولا ينكت فلا يسقط وجوب الحج (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف وليس لابن رشد فى هذه المسئلة استظهار على ما قاله ابن غازى والمواق والخطاب (ولو بلا زاد) يأكله فى سفره (وراحلة) يركبها فيه (لدى صنعة) كحلاقة وخياطة وتجارة (تقوم به) أى تكفيه فيه لزاده ولا تضرى به (وقدر على المشى) راجع لقوله وراحلة فهو نشر مرتب لف السابق (ك) شخص (أعمى) قدر على المشى (بقائد) ولو بأجرة لا تجحف به (والا) أى وان لم يمكن الوصول بلا زاد ولا راحلة (اعتبر) فى السقوط (المعجوز عنه منهما) فأيهما عجز عنه فلا يجب عليه الحج فأحرى عجزه عنهما معا (وان) كان امكان الوصول بلا مشقة عظمت (ب) اتفاق (ثنى) رفيق (ولد) لأمنه حملت به من (زنا) لانه لاشبهة فيه وأثم الزنا على فاعليه ولكن الذى (١٦٣) دل عليه كلام ابن رشد ان المستحب أن لا يحج به من يملك غيره ولله در

البساطى حيث قال لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ فى مثل الحج لكان أحسن (أو) باتفاق ثمن (ما) أى شيء (يباع على الفلاس) أى المدين الذى حكم بخلع ماله وقسمته

بِلاَ مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ وَأَمْنٌ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ أَلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْفَكُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ يَزِيدُ زَادَ وَرَاحِلَةٌ لِدَى صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الشَّيْءِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ وَالَّا أَعْتَبِرَ الْمَجُوزُ عَنْهُ مِنْهُمَا وَإِنْ يَشْتَرِ وَلَوْ زِنَا أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْفُلَّسِ أَوْ بِاِئْتِقَارِهِ أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ أَلَّا يَدِينُ أَوْ عَطِيَّةٌ أَوْ سُؤَالٌ مُطْلَقًا وَاعْتَبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ

او

على غرمائه بحسب ديونهم لتوفية بعض الدين الذى عليه (أو ب) اتفاق ما يؤدى

الى (افتقاره) أى صيرورته فقيرا (أو ترك ولده للصدقة) عليه من الناس بناء على فورية الحج (ان لم يخش) يريد الحج بالمال الذى بيده وصيرورته فقيرا أو ترك من لزمته نفقته للصدقة (هلاكا) لنفسه ولمن لزمته نفقته ولا أذى شديدا (لا) يجب الحج على من استطاعه (بدين) ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به وحجه حينئذ مكروه أو حرام (أو) أى ولا يجب بقبول (عطية) أى هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده أى ان أعطى للحج وان لم يحج فلا يعطى فان أعطى مطلقا وقبل وجب حجه بها فمحل كلام المصنف ان لم يقبلها أو أعطى للحج ولم يكن معطيه ولده والاوجب عليه ذكره التناهى والخطاب عن سند وما والد فلا لان ابنه من كسبه ولامنة له عليه فى ذلك قال البنائى الصواب فى شرح كلام المصنف كما فى الخطاب أن يقال اذا أعطى ما لا على جهة الهبة أو الصدقة يمكنه الوصول به الى مكة فلا يلزمه قبوله والحج به لسقوط الحج عنه اه فالمدار على قبولها فان قبلها لزمه والا فلا يلزمه (أو) أى ولا يجب الحج على من استطاعه (سؤال) من الناس فى السفر (مطلقا) عن التقييد بعدم اعتياده فى الحضر وعدم الاعطاء فى السفر فلا يجب على من اعتاده فى الحضر وعلم اعطائه فى السفر ما يكفيه ولكن المذهب وجوبه عليه فى هذه الحالة حيث كانت له راحلة أو قدر على المشى وعليه اقتصر ابن عرفة ونص عبارته وقدره سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (واعتر) فى الاستطاعة زيادة على ما يوصله لمكة (ما يرد به) أى يرجع به الى أقرب مكان يمكنه التمش فيه بما لا يضرى به من الخرف (ان خشى ضياعا) ببقائه بمكة فان كان يمكنه التمش بها بما لا يضرى به فلا يعتبر الا ما يوصله اليها فقط (والبحر كالبر) فى وجوب السفر فيه لمن تعين طريقه (الا أن يطلب عطبه) على السلامة منه وفى المجموعة روى ابن القاسم



كراهته لغير أهل الجزر رأى كراهة حج البحر (أو) إلا ان (يضيع ركن صلاة) كسجود وركوع (للكميد) بفتح الميم أى دوخة ومثل  
الاخلال بركنها الاخلال بشرطها كاستقبال قبلة واستعرة أو تأخيرها عن وقتها الاختيارى وفي البحر المؤدى سفره اضياع ركن  
صلاة قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يركب أى يركب حيث لا يصلى ويل لمن ترك الصلاة (والمرأة كالرجل) فى وجوب الحج وسنة  
العمرة مرة وشروطه والصحة والوقوع فرضا (الا فى بعيد مشى) فيكره لها وهى قادرة عليه ولا يكره القريب ككفة وما  
حولها ممن ليس على مسافة قصر (و) الا (فى ركوب بحر) فيكره لها (الا ان تخصص) أى المرأة عن الرجال (بمكان) من  
السفينة بحيث لا تختلط بالرجال عند نومها وقضاء حاجتها (و) الا فى (زيادة محرم أو زوج لها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر  
المرأة يومين الا ومعها زوجها أو ذو محرم وشبهه فى الوجوب المفهوم من قوله الآن تختص بمكان أى فيجب عليها فقال (ك) سفرها  
مع (رفقة أمتب) سفر (فرض) لحجة اسلام أونذر أو انتقال من أرض كفر أسلمت بها لارض اسلام اذا لم يكن لها محرم  
ولا زوج هذا مفاد النقل لما أوهمه كلام المصنف من مساواة الرفقة للمأمونة الزوج والمحرم ولا بد من كون المرأة مأمونة فى نفسها  
(وفى الاكتفاء) فى الرفقة المأمونة (بنساء) فقط (أو رجال) فقط فالجموع أخرى (أو) العبرة (بالجموع) من الرجال والنساء  
فأحدهما لا يكفى (تردد) حقه تأويلان فى قول مالك رضى الله تعالى عنه تخرج مع رجال ونساء فقيل المراد بجموعهما وقيل أراد  
فى جماعة من أحدهما قال عياض وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء فظهر من كلامه أنها تأويلات ثلاثة ولونسج للمصنف على منواله  
لقال وفى الاكتفاء بنساء أو رجال أو لا بد من الجموع أو لا بد من النساء تأويلات (وصح) الحج فرضا كان أو فلا (ب) اتفاق المال (الحرام)  
فيستقط به طلب الفرض والنفل (وعصى) أى أثم بانفاق المال الحرام الحطاب (١٦٣) ولا ثواب فيه وغير مقبول السنائى  
هذا خلاف مذهب أهل

السنة ان السيئة لا تحبط  
ثواب الحسنه فيثاب على  
حجه ويأثم بانفاقه (وفضل  
حج) ولو فلا (على غزو)  
نفل أو فرض كفاية بدليل  
قوله (الاحوف) من الكفار

أَوْ يُضَيِّعُ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمَيْدِهِ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشَى وَرُكُوبٍ  
بَحْرٍ إِلَّا أَنْ تُخْتَصَّ بِمَكَانٍ وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ لَهَا كَرُفْقَةٍ أُمْتَبَتْ يَفْرَضُ  
وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ أَوْ بِالْجُمُوعِ تَرَدُّدٌ وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى وَفُضِّلَ  
حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا يَخُوفٌ وَرُكُوبٌ وَمُقْتَبٌ وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّةٌ عَنْهُ يُغْيِرُهُ كَصَدَقَةٍ وَدُعَاءٍ  
وَاجَارَةُ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ فَالْمُضْمُونَةُ كَثِيرٌ

على المسلمين فيفضل النزول على الحج وهذا المذهب الغزو على الاعيان لنجى العدو والافلاشك فى تقديمه قولوا احدا (و) فضل (ركوب)  
على مشى فى سفر الحج وفى الخروج من مكة فى اليوم الثامن الى منى وفى التوجه منها الى غرفة وفى الوقوف بعرفة وفى الرمد منها الى مزدلفة  
وفى الوقوف بالمشعر الحرام وفى الدفع منه الى منى وفى الذهاب لمكة لطواف الافاضة وأما الطواف والسعى فالمشى فيهما واجب وانما فضل  
الركوب فيما ذكر لفضله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس ان البراء بن كل بك خطوة تخطوها راحلته سبعين حسنة والمانى بكل  
خطوة تخطوها سبع مائة حسنة وحديث ان الملائكة تصافح الراكب وتمتنق المانى من باب الزايا وهى لا تقتضى الافضلية (و) فضل  
فى الركوب (مقرب) أى على رجل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد حج على قتب عليه قطيفة تساوى أربعة دراهم  
أى كساء من شعر وقال اللهم اجعله حبالا رياء فيه ولا سمعة (و) فضل (تلوع وليه) أى عاصب البيت كابنه وأبيه وكذا سائر الأقارب  
والاجانب (عنه) أى الميث (بغيره) أى الحج ومثل لغيره بقوله (كصدقة ودعاء) وهدى وعنت لقبول هذه النيابة والاتفاق على  
وصول نواب الميث فالمراد غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة لا ما لا يقبلها كصلاة وصوم (و) فضلت (اجارة ضمان) على الحج بأجرة  
معلومة على وجه اللزوم سواء تعلقت بعين الاجير نحو لك كذا دينارا على ان تحج أنت عن فلان أو بذمته نحو لك كذا على الحج عن  
فلان ولوم من غيرك وسواء عين العام فيهما أو أطلقه (على بلاغ) وسيعرفه المصنف بأنه اعطاء ما ينقذه بدأ وعودا بالعرف  
(ف) لاجارة على الحج بمال معلوم (الضمونة) أى المتعلقة بضمان الاجير (ك) لاجارة الضمونة على (غيره) أى  
الحج فى لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للاجير ونقصه عنه عليه والصفة وهو العقد على الحج بمال معلوم يملكه  
الاجير بمجرد دونه يتصرف فيه بما شاء وفى عدم جواز شرط تعجيل الاجرة ان تعلقت بمعين وتأخر شروعه فيه وجواز تقديمه ان تعلقت

بذمته قاله سند (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في) سورة (الاطلاق) عن التقييدها وبغيرها من الوصى بأن قال حجوا عنى وسكت وشبه في التعيين فقال (كيفية البيت) الوصى فيتمين على الاجير احرامه منه في صورة اطلاق الوصى وعدم تعيينه ميقانا وسواء وقعت الاجارة ببلد الوصى أو غيرها وقال الحطاب يحرم من مبيعات بلد الميت ان وقعت الاجارة به والا فمن مبيعات البلد الذي وقعت الاجارة به (وله) أى أجبر الضمان من الاجرة ان كان العقد متعلقا بعينه (بالحساب ان مات) قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستئجار فان قيل بعشرة قيل وبكم يحج مثله في زمنها من موضع موت الاجير فان قيل بثمانية ونسبة الثمانية للعشرة أربعة أخماس علم أن الاجير استحق من الاجرة خمسها فيرد من تركته أربعة أخماسها ان كان قبضها والادفع لوارثه خمسها وأما ان كان متعلقا بذمته ومات قبل التمام فيقوم وارثه مقامه فان أبى أخذ من تركته الميت أجرة حجة بلغت ما بلغت قاله المطيتي وسند (ولو) مات (بمكة) فلا يستحق الا بالنسبة لما سار وما بقى خلافا لابن حبيب حيث قال ان مات بمكة يستحق جميع الاجرة (أو صد) أى منع الاجير من التمام بمرض أو عدو ففاته الحج فله بالحساب ويتحلل (و) له أى الاجير على الحج في عام غير معين وصد فيه بنحو مرض ففاته الحج من عامه (البقاء) على عقد الاجارة (ل) مام (قابل) يحج فيه عن الميت ويستحق جميع الاجرة فان كان العام معيناً فان تراضيا على بقاءه جاز والا فالقول لمن طلب فسخه لحقة الاجارة على الحج عن الاجارة الحقيقية فلم تنفسخ بفوات العام المعين (و) ان مات الاجير أو صد ولم يبق لقابل استؤجر أجير على الحج (من) موضع (الانتهاء) من الاول الذي مات أو صدو ينتدى الاجير الثاني الحج من حيث استؤجر ولا يبنى على ما سبق من الاول ولو لم يبق الامثل طواف الافاضة في عام غير معين وان مات الاول أو صد (١٦٤) بعد الوقوف بعرفة في العام للعين فسخت الاجارة فيبقى وردت حصته ولا

وتعينت في الإطلاق كميقات الميت وله بالحساب ان مات ولو بمكة أو صد والبقاء لقابل واستؤجر من الانتهاء ولا يجوز اشتراط كهدى تمتع عليه وصح ان لم يمين العام رتبع الأول وعلى عام مطلق وعلى الجمالة وحج على ما فهم وجبى ان وفى دينه ومضى والبلاغ إعطاء ما ينفقه بدأ وعودا بالعرف وفى هدى وفدى لم يتمم مؤجبهما ورجع عليه بالسرف

يستأجر ثانيا اذ لا يمكن اعادته في عامه لحل الاستئجار حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام (ولا يجوز) في الضمان (اشتراط كهدى تمتع عليه) أى الاجير للفرر اذ صير الاجرة في نظير الحج

واستمر

والهدى المجهول قيمته فان ضبط صنفيه وسنه ووصفه جاز على حدا اجتماع الاجارة والبيع (وصح)

عقد الاجارة على الحج (ان لم يعين العام) الذى يحج فيه الاجير (و) حيث لم يعين (تعيين) على الاجير العام (الاول) للحج فان لم يحج فيه عمدا أتم وزمه فيما يليه قاله في البيان ونقله للوضح والحطاب (و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعيين اذ هو أحوط منه لاحتمال موت الاجير ونفاد المال الذى بيده ولا تركه له (و) فضلت الاجارة بأنواعها (على الجمالة) أى انها أحوط لا ان ثوابها أكثر اذ لا ثواب فيها كلها (وحج) الاجير ضمانا أو بلاغا (على ما فهم) من حال الوصى بنص أو قرينة من ركوب محل أو عفة أو قتب والعبرة بفهم غير الاجير لاتهمه بتوفير المال لنفسه (وجبى) أى تعدى (ان وفى) أى قضى (دينه) بالاجرة (ومضى) فى الحج ولم يطلع عليه الا بعد الحج فان اطلع عليه قبله نزع المال من رب الدين وألزم أن يحج به على ما فهم أو يستأجر به غيره ونصده أو تزوجه بها كوفاء دينه (والبلاغ) أى حقيقته شرطا اجارة على الحج أجرتها (اعطاء ما ينفقه) الاجير على نفسه في سفره للحج (بدأ) أى ذهابا من البلد الى مكة ومنى وعرفة (وعودا) أى رجوعا منها للبلد اتفاقا (بالعرف) أى المعروف بين الناس بلا اسراف ولا تقتير وظاهر كلامه انه يراعى العرف فيما ينفقه ابتداء وقال الحطاب قوله بالعرف أى بعد الوقوع وأما أولا فينبى أن يبين له النفقة بأن يقول له حج عنى وأدفع لك مائة دينار مثلا تنفق منها على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له ذلك انفق على نفسه بالعرف (وفى هدى) معطوف على بدأ وعودا (و) فى (فدية لم يعتمد) الاجير (موجبها) بكسر الجيم أى سبب وجوب الهدى والفدية بأن فعله لم يركا كراه أو نسيان أو مرض وهو محمول على عدم الاعتماد حتى ثبت عليه (ورجع عليه) أى على الاجير (ب) عوض (السرف) الزائد على العرف فيما أنفقه على نفسه من المال الذى دفع له وهو مالا يليق بحاله وان كان

لاتفا بحال الوصى وأولى من السرف في الانفاق شراؤه هدية لأهله وأصدقائه (واستمر) أجبر البلاغ وجوباً على عمله الى تمام الحج (ان فرغ) المال الذي أخذه قبل احرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينفقه على نفسه من ماله على الوصى الذي استأجره لتفريطه بالعدول عن اجارة الضمان لاعلى الوصى الآن يوصى بالبلاغ ففي باقي ثلثه (أو أحرم ومرض) أجبر البلاغ أو صد عن عرفة أو فاته الوقوف بها خطأ عدد بعد احرامه فيستمر ان لم يعين العام في الثلاثة وان عين انفسخت فيها وسقطت أجرته عن مستأجره (وان ضاعت) النفقة من أجبر البلاغ وعلم به (قبله) أى الاحرام وأمكنه الرجوع (رجع) أجبر البلاغ للبلد الذي استؤجر منه فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه الضياع الى عوده اليه ونفقته على مستأجره من موضع الضياع الى بلده لانه الذي ورطه فيه ان لم يوصى للميت بالبلاغ والا استمر وله النفقة في بقية ثلثه (والا) بأن ضاعت بعد احرامه أو قبله ولم يعلم الا بعده أو لم يمكنه الرجوع (ف) يستمر الى تمام الحج و (نفقته على آجره) أى مستأجره لاعلى الوصى (الآن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه) أى الوصى ان لم يقسم متروكه بل (ولو قسم) متروكه بين ورثته فان لم يبق من ثلثه شيء فعلى عاقدا اجارة البلاغ لتفريطه بالعدول عن الضمان (وأجزأ) حج الأجير (ان قسم على عام الشرط) سواء كان من الوصى أو الوصى لانه كدين قسم قضاؤه قبل حلول أجله ومفهوم قدم عدم الاجزاء ان أخر عنه وهو كذلك وسيأتى وفسخت ان عين العام وعدم (أو) ان (ترك) الأجير (الزيادة) للذي صلى الله عليه وسلم المشترطة أو المعتادة فيجزى حجه ومثله العمرة (ورجع) على الأجير (بقسطها) أى مقابلها من الأجرة ان تركها لعذر وقيل يؤمر بالرجوع لها فان تركها مختاراً أمر بالرجوع لها (أو) ان (خالف) الأجير في حجه (افراداً) اشتراطه عليه الوصى أو الوارث (لتبره) من قران أو تمتع فيجزى فيهما (ان لم يشترطه الميت) (١٦٥) حال ايصاله (والا) بأن اشترطه الميت (فلا) يجزئه غير

واستمر ان فرغ أو أحرم ومرض وإن ضاعت قبله رجع ولا يفقته على آجره  
الا أن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه ولو قسم وأجزأ ان قدم على عام الشرط أو  
ترك الزيادة ورجع بقسطها أو خالف أفراداً لم يبره ان لم يشترطه الميت ولا فلا  
كتمتع بقران أو عكسه أو هما بإفراد أو ميقاتاً شرط وفسخت ان عين العام  
أو عديم كغيره وقرن أو صرفه لنفسه

عبد السلام والفرق ان للميت هو المستحق وقد تعلق غرضه بالافراد وغيره نائب عنه فلاحق له فيه (ك) مخالفة (تمتع) مشروط وابداله (بقران أو عكسه) أى ابداله قرانا مشروطاً بتمتع (أو) (أحد) أى التمتع والقران المشروط فخالفه وابدله (بافراد) فلا يجزى به في الصور الأربعة ولا فرق فيها بين كون الشرط من الوصى أو الوصى فان قيل الافراد أفضل من القران والتمتع فلم لم يجز عن أحدهما فالجواب ان الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولو مفصلاً (أو) خالف الأجير (ميقاتاً شرط) عليه الاحرام منه فأحرم من غيره فلا يجزى به ولو كان الذي أحرم منه ميقات بلد الميت وكذا الاحرام بعد الميقات ان شرط وان أحرم قبله أجزأ لمروره عليه وهو محرم فكأنه أحرم منه وسواء كان الشرط من الميت أو غيره وسواء عين العام أم لا (و) حيث لم يعجز ما خالف اليه في المسائل السابقة (فسخت) الاجارة فيها وهو الاصل فيما لا يجزى بلاغاً وضماناً (ان عين العام) الذي يحج فيه الأجير ورد المال فان لم يعين رجع وأحرم منه (أو عدم) أى الحج بأن لم يأت به لمرض أو غيره بأن فاته أو أفسده البناء في المراد بفسخ المعين بالقوات ونحوه أن من أراد فله ذلك فان تراصيا على البقاء القابل جاز هذا مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أى في المعين وغيره لكن برضاها في المعين وليس المراد هنا تعيين الفسخ ولو تراصيا على البقاء لانه فسخ دين في دين الذي قاله اللخمي وغيره لان المصنف لم يرج عليه سابقا وقد حمل الخطاب ما تقدم على الاطلاق وما هنا على تحتم الفسخ فعارض بينهما وشبه في الفسخ فقال (ك) دم الافراد والتمتع المشروط في (غيره) أى العام المعين وهو العام المبهم (وقرن) الأجير بدل الافراد الذي اشترطه الميت أو بدل التمتع الذي اشترطه الميت أو الوصى فتفسخ الاجارة ومثلها مخالفته الى الافراد وقد شرط عليه القران أو التمتع (أو) أحرم الأجير عن الميت ثم (صرفه) أى الاحرام (لنفسه) فلا يجزى عن الميت ولا عن الأجير فتفسخ وترد الأجرة لانه خلاف شرطه ولان الحج لا ينتقل لتبر من وقع وسواء كان العام مه

أم لا (و) ان اشترط على الأجير قران وافراد فخالف بتمتع (اعاد) الأجير الحج قارنا أو مفردا ولا تفسخ الاجارة ( ان تمتع ) الأجير بدلا عن القران أو الافراد ويؤخذ من هذا ان من خالف الميقات في غير ميعين لا تفسخ اجارته وتجب اعادته من الميقات المشترط (وهل تفسخ) الاجارة (ان اعتمر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات وحج عن الميت (في) العام (المعين) سواء أحرم به من مكة أو الميقات لانه باعتباره عن نفسه أولا علم ان سفره ليس للميت (أو) تفسخ في كل حال (الا أن يرجع) الأجير (للميقات فيحرم) منه بالحج (عن الميت فيجزيه) لانه لم ينقص حينئذ في الجواب (تأويلان) محلهما في اعتباره عن نفسه في عام معين لا يمكنه فيه الرجوع لبلده والعود منه بحيث يدرك الحج في عامه ويمكنه الرجوع للميقات فقط (ومنع استنابة) شخص (صحيح) مستطيع من اضافة المصدر لفاعله أى توكيله غيره (في فرض) كحجة الاسلام أو حجة مندورة مكنتها بفعل وكيله وان استأجره فسدت وفسخت وان أتم فله أجر مثله لالسمى (والا) بأن استناب صحيح في نفل أو في عمرة (كره) أى التوكيل وان استأجره صحت قال سند اتفق أرباب المذاهب على أن الصحيح لا تجوز استناده في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع وان وقعت صحت الاجارة اه وتبعه ابن فرحون والقرافي والتلمساني والتادلي وغيرهم وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله تعالى ومنها ما يقبلها باجماع كالإيمان بالصدقة ورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النيابة وفي الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فان فعل مضى فاعتمد المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكراهتها في النفل قول سند وكراهتها عن المريض كلام الجلاب والمعتمد منع النيابة عن الحي مطلقا قاله (١٦٦) الرماصي ولا فرق في النيابة كونها باجرة أو تطوعا وأما قول شارح العمدة

وأعاد ان تمتع وهل تفسخ إن اعتمر عن نفسه في الميعين أو إلا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فيجزيه تأويلان ومنع استنابة صحيح في فرض والا كره كبدء مستطيع به عن غيره واجارة نفسه ونفذت الوصية به من الثلث وحج عنه حجج ان وسع وقال يحج به لا منه والا في ميراث كوجوده بأقل أو تطوع غير وهل الا أن يقول يحج عني بكذا فحجج تأويلان

النيابة في الحج ان كانت بغير أجرة فحسنة لانه فعل خير ومعروف وان كانت بأجرة فالمنصوص عن مالك رضى الله تعالى عنه كراهتها لانه من أكل الدنيا بالدين فالظاهر حمله على النيابة عن الميت الموصى

لا عن الحي فلا يخالف ما قبله افاده البنائى وشبه في الكراهة فقال (كبدء) شخص ضرورة ودفع (مستطيع) الحج (به) أى الحج (عن غيره) فيكره بناء على التراخي ولم يخف فواته والافهو محرم (واجارة نفسه) في عمل لله تعالى حج أو غيره فهو اعم مما قبله لقول مالك رضى الله تعالى عنه ان يؤاجر الرجل نفسه في عمل الابن وقطع الحشب وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عملا لله بأجرة (ونفذت الوصية به) أى الحج المكروه لا الممنوع لأنه يفسخ وصلة نفذت (من الثلث) ضرورة كان الموصى أو غيره فان لم يوص فلا يلزم وان كان ضروره على الاصح ابن عرفة مقابل الاصح لأعرفه (و) ان أوصى بثلاث ماله للحج (حج عنه) أى الموصى (حجج) واستحسن ابن المواز جعله في حجة واحدة ومحل الأول (ان وسع) الثلث حججا بأن كثر جدا (وقال يحج به لا) يحج عنه حجج ان وسع وقال يحج (منه) فحجة واحدة لا فائدة من التبعية (والا) أى وان لم يسع الثلث حججا أو وسع وقال يحج منه (ف) الزائد على حجة (ميراث) وشبه في ارث الزائد فقال (كوجوده) أى الأجير (بأقل) مما سمي الموصى من مال لمن يحج عنه فالزائد عما أخذه الأجير ميراث (أو تطوع غير) بالحج عن الميت بلا أجرة فيورث ما أوصى به لمن يحج عنه سواء كان ثلثا أو قدرا معيننا (وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثا اذا وجد بأقل مما ساءه وشأنه الصرف في حجة وجميعه اذا تطوع به أحد مطلقا سواء قيد بحجة بأن قال يحج به عنى حجة أو أطلق بأن قال يحج به أو حجوا به عنى أو يرجع ميراثا في كل حال (الا أن) يطلق بأن لم يقيد بحجة (و) يقول يحج (أحجوا) (عنى بكذا) أى بمائة مثلاً (ف) يحج عنه (حجج) حتى ينفذ فلا يرجع الزائد ميراثا (تأويلان) في المسألتين ونص المصنف في مناسكه وان سمي قدرا حج به عنه فان وجد من يحج عنه بدونه كان الفاضل ميراثا الا أن يفهم اعطاء الجميع هذا ان سمي حجة وان لم يسم فسكذلك عند ابن القاسم وقال ابن المواز يحج به

حجج (ودفع) المال (المسمى) أى جميعه عددا كان كأربعين أو جزأ كسدس مالى ان كان قدراً جرة الحج بل (وان زاد) المسمى (على أجرة) منه (هـ) أى المعين وصلة دفع (ل) شخص (معين) بالذات أو بالوصف سواء كان فى حجة أو أطلق ونعت معين بجملة (لا يرث) المعين الموصى سواء كان أباً بياً أو من ذوى الأرحام وهذا قيد فى المبالغ عليه فقط وأما قدر الأجرة فيدفع له وان كان وارثاً ويعتبر كونه وارثاً وقت تنفيذ الوصية كما يفيد قوله فى تأليها والوارث يصير غير وارث وعكسه المعتبر بماله ومفهوم لا يرث أن الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على أجرته ونعت معين بجملة (فهم اعطاه) أى الزائد على أجرته (له) أى المعين فلولم يفهم اعطاه له فليس له إلا أجرة مثله فان امتنع من الحج بها فلا شئ له ويرجع المسمى ميراثاً قاله عب البنانى فيه نظراً لأن أقل أحواله أن يكون كما اذا عين غير وارث ولم يسم وقد قال المصنف فيه زيد ان لم يرث بأجرة مثله نالها وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم فى المدونة وقال ابن المواز يكون الجميع للموصى له فهم اعطاه له أولاً إلا أن يرضى بدونه بعد علمه بالوصية (وان عين) الموصى شخصاً للحج عنه (غير وارث) فان سمي له شيئاً فلا يزداد عليه (و) ان (لم يسم) قدراً يدفع له فى حجه عنه فان رضى بأجرة مثله أو أقل منها فواضح (الا) زيد ان لم يرث بأجرة مثله ثلثها فان رضى فواضح (ثم) ان لم يرث بها أيضاً مزيداً عليها ثلثها (تر بص) أى انتظر سنة أو بالاجتهاد قولان سواء كان الموصى ضرورة أم لا (ثم) ان استمر متمتعاً (أو جـ ل) شخص الموصى بالحج عنه (الضرورة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (فقط) أى دون غيره فلا يستأجره من يحج عنه ويورث المال كله ونائب فاعل أو جـ ر (غير عبد وصبي) وهذا شرط فى كل أجير للحج عن ضرورة لوجوب الحج عليه فيؤجر له من يجب عليه ان كان الحر البالغ رجلاً عن مثله أو عن امرأة أو امرأة عن مثلها بل (وان) كان (امرأة) (١٦٧) عن رجل لمشاركته له فى

وجوب الحج وان خالفته  
فى محرمات الاحرام  
والرمل فى الطواف والمسمى  
(و) ان استأجر الوصى  
من يحج عن ضرورة  
ودفع المال ثم ظهر رقيقاً  
أو صبياً (لم يضمن)  
الأولى لا (وصى دفع)

وَدُفِعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمَعِينٍ لَا يَرِثُ فَهِيَ إِعْطَاؤُهُ لَهُ وَإِنْ عَيْنَ غَيْرَ  
وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدٌ أَنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَتِهِ مِثْلَهُ ثَلَاثُهَا ثُمَّ تَرَبَّصَ ثُمَّ أَوْجَرَ لِلصَّرُودِ  
فَقَطُّ غَيْرُ عَقْدٍ وَصِيٍّ وَإِنْ امْرَأَةٌ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهِدًا وَإِنْ لَمْ  
يُوجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمُمْكِنِ وَلَوْ سَمِيَ إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ فَمِيرَاثٌ  
وَلَزِمَهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ لَا إِشْهَادًا إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فَيَمْنُ بِأَخْذِهِ فِي حَبْثٍ  
وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ

المال الذى سماه الموصى لمن يحج عنه (لهما) أى العبد والصبي سواء حجاباه أم لا حال كون الوصى (مجتهداً) أو ظاناً أن العبد حر لبياضه وفصاحته مثلاً وأن الصبي بالغ لظوله وظفله ويضمن العبد ان غر بحريته وصارت جنابة فى رقبته (وان لم يوجد) أجير يحج عن الموصى (بما سمي) أى بالمال الذى سماه لمن يحج به عنه (من مكانه) أى محل موته (حج) عنه (من) المكان (الممكن) الحج منه عنه (بما ساه) ان لم يسم مكاناً بل (ولو سمي) مكاناً للحج عنه ولا يورث المال الذى ساه فى كل حال (الآن يمنع) الموصى ان يحج عنه من غير المكان الذى ساه بهنص كالانحجوا عنى الامن مكان كذا أو بقرينة (ف) المسمى (ميراث) ولا يحج عنه من الممكن (ولزمه) أى أجبر التحج (الحج بنفسه) ان نص الموصى على تعيينه كاستأجرتك للحج بنفسك أو قامت قرينة على تعيينه ككونه ممن يرغب فيه لعلمه أو صلاحه فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزم أجير الحج (الاشهاد) عند احرامه على انه أحرم عن فلان (الا أن يعرف) (الاشهاد بين الناس) أو يشترط فيلزم ولا يصدق بدونه ولو أمينا وحلف فلا يستحق الأجرة ولو قبضها ولما قدم ان الأجير يلزمه الحج بنفسه بين انه فى المضمونة بذاته وان المضمونة بذمته اذا مات قام وارثه مقامه أو استأجر غيره فان فضل شئ من الأجرة فلوارث الأجير الأول وان نقصت فليده أى وارث الأجير الأول فقال (وقام وارثه) أى الأجير غير المعين (مقامه) فى تميم الحج أو استأجر من يتممه (فى) قول الموصى ادفعوا كذا ديناراً لـ (من يأخذه فى حجة) فرضى انسان بأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا ينفسخ العقد بموته ويقوم وارثه مقامه فيحج بنفسه أو يستأجر من يحج وله الفضل وعليه النقص ويستأنف القائم الاحرام سواء كان وارثاً أو غيره ولا يكمل على ما فعله الأول ويستأنف من الموضع المشترط الاحرام منه أو من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والا فمن موضع يدرك منه (ولا يسقط فرض من) ؟

الستيب الذي (حج عنه) حيا كان أو ميتا ولا نفله أيضا فمفهوم فرض مفهوم موافقة فلو قال ولا يكتب لمن حج عنه غير أجرة النفقة والدعاء لشملهما لانه من الاعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم وصحت النيابة فيه مع الكراهة لغير المستطيع لشائبة المال كنيابة امام الصلاة من صلى عنه فلا يسقط فرض الامام بفعل النائب (وله) أي المخرج عنه (أجر النفقة) التي أنفقها الأجير في الحج عنه (و) له أجر عمله على (الدعاء) ولو لنفس الأجير فيحصل له ثواب عمله على الخضوع والتضرع لله سبحانه وتعالى ابن فرحون ثواب الحج للحاج وإنما للمخرج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (وركنهما) أي الحج والعمرة المشترك بينهما ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحج ركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشرع الحرام ورمى العقبة والشهوان الأول مندوب والثاني واجب ينجر بالسم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل المذهب انه واجب ينجر بالسم وأعمال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن فالأول مالا بد منه ولا يجزى عنه دم ولا غيره وهو ثلاثة أقسام قسم يفوت الحج بفواته ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته يؤمر بالتحلل بعمرة والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة وقسم لا يتحلل من الاحرام الا بفعله ولو وصل الى أقصى المشرق أو المغرب رجع الى مكة لفعله وهو طواف الافاضة والسعي والثاني ما يطلب الاتيان به وان تركه لم يهدى كطواف القدوم والتلبية والقسم الثالث مالا دم ولا ثم في تركه كفصل الاحرام وركوعه وغيرها من المستحبات (الاحرام) أي الدخول بالنية في حرمة الحج والعمرة (ووقته) بالنسبة لانشائه (للحج شوال) ويمتد لقرب فجر يوم النحر وبالنسبة للتحلل منه من فجر يوم النحر (آخر) شهر (الحج) والافضل لأهل مكة الاحرام بالحج من أول الحجبة (وكره) الاحرام بالحج (قبله) أي شوال وشبهه في الكراهة فقال (ك) الاحرام بالحج قبل وصول (مكانه) والآتي بيانه من ذي الحليفة والجحفة ونحوها فيكره (و) في (١٦٨) كراهة الاحرام بالحج أو العمرة (في رابع) بكسر الموحدة وبالعين

حُجَّ عَنْهُ وَلَهُ أَجْرُ النَّفَقَةِ وَالِدُعَاءِ وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَالٌ لِأَخْرِ الْحِجَّةِ وَكَرَاهَةُ قَبْلِهِ كَمَكَانِهِ وَفِي رَابِعِهِ تَرَدُّدٌ وَصَحَّ وَالْعُمْرَةُ أَبَدًا إِلَّا لِلْحَرَمِ بِحُجٍّ فَلْيَتَحَلَّلْهُ وَكَرَاهَةُ بَعْدَهُمَا وَقَبْلُ غُرُوبِ الرَّابِعِ وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمَقِيمِ مَكَّةً وَتُدْبُ الْمَسْجِدُ

المعجزة قرية بساحل القانم لانها قبل الجحفة التي هي الميقات لاهل مصر والشام ونحوهم

وعدم كراهته فيها لهاداتها الجحفة (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (وصح) كخروج الاحرام قبل ميقاته الزماني والمكاني وفي رابع وذكر هذا وان علم من الكراهة تبعاً لغيره من أهل المذهب ولدفع توهم حملها على المنع ولقاتل ان يقول انه يلوح التناقض بين ما يفهم من آيتي الحج فانه يفهم من قوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ان سائر الأهلة ميقات للحج وانه يعتقد الاحرام به في أي وقت منها ويفهم من قوله تعالى الحج أشهر معلومات حصر الحج في الأشهر المعلومات لوجوب انحصار المبتدأ في الخبر وان الاحرام به قبلها كالاحرام بالصلاة قبل وقتها فلا ينقدسها وقدرى هذا المعنى للخمى عن الامام والجواب الدافع ان المحصور في الأشهر المعلومات هو الحج الكامل الذي لا كراهة فيه والذي في آية يسألونك عن الأهلة الحج الاعم شامل للكامل والمكروه جمعا بين الآيتين (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أي في أي وقت من السنة (الا الحرام بحج) مفرداً أو قارناً فيمتنع احرامه بها ولا ينعقد ولا يجب قضاؤها ويستمر المنع لتحلله من جميع أفعال الحج (وكره) أي الاحرام بها (بعدها) أي تحلى الحج الأصغر وهو رمى العقبة والأكبر وهو طواف الافاضة ان كان سعى عقب قدومه والا فهو فراغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فان أحرم بها حينئذ صح احرامه لكن لا يفعل شيئاً منها الا بعد غروب الشمس فان فعل شيئاً منها قبله فلا يعتد به على المذهب فلو تحلل منها قبله ووطئ ففسدها فيجب عليه اتمامها وقضاؤها وإذا كان ممنوعاً من ان يعمل عملاً منها حتى تغيب الشمس فيستمر خارج الحرم حتى تغيب الشمس للرابع ولا يدخله لأن دخوله بسببها عمل لها وهو ممنوع من ان يعمل عملاً منها حتى تغيب الشمس للرابع (ومكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران (المقيم) بمكة سواء كانت اقامته تقطع حكم السفر أم لا كما هو ظاهر المدونة وخبر مكانه (مكة) أي الأولى للمتوطن والمقيم غير ذي النفس لا المتين فان أحرم من الحل أو الحرم خارجها فقد خالف الأولى ودلام عليه ومثل أهل مكة أهل منى ومزدلفة (وندب) أي الاحرام بالحج ممن بمكة (بالمسجد) ويحرم في الموضع الذي صلى فيه ركعتي الاحرام ويلبى وهو فيه ولا يؤمر ان يقوم من مصلاه

ولا ان يتقدم امام البيت ولا الى ماتحت اليزاب (كخروج) الغريب للقيم بمكة (دى النفس) أى الرمن الذى يسع سمره الى ميقاته والاحرام منه والعود بمكة قبل يوم التروية (لميقاته) للاحرام بالحج منه فهو مندوب (و) مكانه (لها) أى العمرة للقيم بمكة كان من أهلها أم لا (و) مكانه لمن ذكر (للقمران) أى الاحرام بالحج والعمرة معا (الحل) أى الارض التى يجوز الاصطياد بها ليجمع فى احرامه بين الحل والحرم ولا يجوز الاحرام باحدهما فى الحرم ولكن ينقذ ان وقع ولا دم (والجمرانة) أى الاحرام بالعمرة منها (أولى) من الاحرام بها من باقى الحل لاعتباره صلى الله عليه وسلم منها فى ذى القعدة حين قسم غنائم حنين (ثم) يلى الجمرانة فى نذب الاحرام بالعمرة منها (التنعيم) ويسمى مساجد عائشة رضى الله عنها لاعتمارها منه مع أخيها عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم بأمره صلى الله عليه وسلم (وان) أحرم المقيم بمكة بعمرة أو قران فيها انقذ احرامه ووجب الخروج للحل قبل طواف العمرة وقبل خروجه لمنى يوم التروية فان (لم يخرج) له وطاف وسعى للعمرة فها فاسدان فيجب عليه ان يخرج له وأعاذ وجوبا (طوافه وسعيه بعده) أى بعد الخروج للحل فان قلت لم أمر القارن من الحرم بخروجه للحل ولم يكتف بخروجه لعرفة قلت ليجمع بينهما للعمرة وخروجه لعرفة خاص بالحج وأجزأ من اقتصر عليه لاندراج العمرة فى الحج (وأهدى) أى افتدى شاة فأعلى أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان أو صيام ثلاثة أيام وجوبا (ان حلق) رأسه عقب سعى عمرته متحللا منها به لحلقه قبل طواف العمرة وسعيها لفسادها قبل خروجه للحل والمعدوم شرعا كالعدوم حسا (والا) أى وان لم يكن مقيما بمكة وما فى حكمها (ف) مكان الاحرام (لها) أى الحج والعمرة (ذو الحليفة) بينهما وبين المدينة ثلاثة أميال وهو ميقات أهل المدينة ومن وراءهم (والجحفة) (١٦٩) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة بلد أجحفها السيل

كَخُرُوجِ ذِي النَّفْسِ لِمِيقَاتِهِ وَلَهَا وَلِلْقَرَانِ الْحِلُّ وَالْحِجْرَانَةُ أُولَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَمِعَهُ بَعْدَهُ وَأَهْدَى أَنْ حَلَّقَ وَالْأَفْهَمُ ذُو الْحَلِيفَةِ وَالْجُحْفَةُ وَيَلْمَلَمُ وَقَرْنٌ وَذَاتُ عِرْقٍ وَمَسْكَنٌ دُونَهَا وَحَيْثُ حَازَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّةً وَلَوْ يَخْرُجُ إِلَّا كَمَصْرِيٍّ يَمُرُّ بِالْحَلِيفَةِ فَهُوَ أُولَى وَإِنْ حَلِيفَتُهُ رُجِي رَفْعُهُ

( ٢٢ - جواهر الاكليل - اول ) بدل للثناة ويرمى براء بن بدل اللامين جبل من جبال تهامة بينه وبين مكة مرحلتان ميقات أهل اليمن والهند (وقرن) بفتح القاف وسكون الراء على مرحلتين من مكة ميقات نجد اليمن ونجد الحجاز (وذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء قرية على مرحلتين من مكة ميقات أهل العراق وفارس وخراسان والشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن) أى محل مسكون (دونها) أى المواقيت السابقة لجهة مكة لجهة القطر المقابل لها أى أقرب منها لمكة متوسطا بينهما كقديد وعسفان ومر الظهران أى من مسكنه بين الميقات ومكة كأهل البلاد المذكورة فميقاته الذى يحرم فيه بالحج مفردا أو قارنا أو العمرة ببلده الذى هو ساكنه (و) مكانه لهما أيضا (حيث حاذى) أى قابل يمينا أو شمالا (واحدا) من المواقيت السابقة والمعنى ان من أتى من خارج المواقيت مريدا مكة ولم يأت على نفس الميقات ووصل الى مكان محاذ له يمينا أو شمالا فانه يجب عليه الاحرام منه ولا يلزمه السير الى نفس الميقات للاحرام منه (أمر) مريد الاحرام على ميقات من هذه المواقيت وليس من أهله فيلزمه الاحرام منه وان تعداه وأحرم بعده فعليه هدى ان لم يكن ميقاته أمامه والمعنى أن من أتى خارج ميقات من المواقيت السابقة ومربه وليس من أهله كمصرى مر بيلملم أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الاحرام منه هذا اذا حاذاه بمر بل (ولو) حاذاه (ببحر) فى سفينة فيحرم اذا حاذى الميقات فى الموازية عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أتى بحرا الى جدة فله أن يحرم اذا حاذى الجحفة ان كان من أهل مصر وشبهها اه (الا كمصرى) أدخلت الكاف الشامى والمغربى والرومى والسودانى وسائر من شاركهم فى ميقاتهم يمر (بالحليفة) مريدا المرور بالجحفة او محاذاتها (فهو) أى احرامه من الحليفة (أولى) من احرامه من الجحفة لا واجب لان ميقاته أمامه فلا يلزم على عدم احرامه من الحليفة دخول مكة بلا احرام (وان) كان حين مروره بالحليفة متلبسا (ببيض) أو نقاس (رجى رفعه) أى الطهر منه قبل الجحفة أو فيها بحيث يحرم بها عقب صلاة فتقديم الاحرام بالحليفة وان لم يكن عقب صلاة أولى من تأخيره الى الجحفة وان كان عقب صلاة لان التلبس

بينها وبين مكة ثمان مراحل وهى ميقات أهل مصر والشام والغرب والروم والسودان (ويعلم) ويقال فيها ألمم بالهمز

بالحج أو العمرة أياما أعظم أجرا من أجر الاحرام عقب صلاة فان لم يرد نحو المصرى المرور بالجحفة أو محاذاتها وجب عليه الاحرام من الحليفة وشبه في التذنب فقال ( كاحرامه أوله ) أى الميقات من جهة الاقطار لانها مبادرة الى الطاعة الا اذا الحليفة فالأفضل الاحرام من مساجدها أو فثائه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (وازالة شعته) أى يريد الاحرام بقلم أطفاله وقص شاربه وتتفابطه وحلق عاتته الا شعر رأسه فالمندوب ابقاؤه وتلييده بنحو صمغ (وترك اللفظ به) أى التلفظ بما يدل عليه بان يقتصر على نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة وعن مالك كراهة التلفظ بما يدل على الاحرام وعن ابن وهب نذبه بان يقول لبيك أو أحرمت بحج أو عمرة (و) الشخص (المار به) أى الميقات (ان لم يرد) أى يقصد (مكة) بان كانت حاجته في جهة أخرى وهو ممن يلزمه الاحرام لو أرادها (أو) أرادها وهو غير مخاطب بالحج (كعبد) وصبي (فلا احرام عليه) من الميقات (ولا دم) عليه بمجاوزة الميقات بلا احرام ان استمر كذلك بل (وان) بدا له بعد مجاوزة بلا احرام دخولها أو أذن الولي أو السيد للعبد أو الصبي في الاحرام أو بلغ الصبي أو أعتق العبد (وأحرم) بفرض أو نفل فلا دم لمجاوزته بوجه جائز (الا الضرورة) الذى لم يحج حجة الاسلام (المستطيع) له الذى مر على الميقات غير يريد مكة ولم يحرم منه وبدا له بعد دخولها فأحرم بالحج في أشهره (ف) نى لزومه الدم لانه صار كمن مر به يريدونها وعلمه نظرا لحال مروره (وأويلا) نشارحيها الاول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد (ومريدها) أى مكة (ان تردد) لها من مكان قريب دون المواقيت أى أنها منه ثم عاد منها اليه ثم عاد منه اليها وهكذا (١٧٠) في أيام متقاربة متسببا بفأكة أو ماشية أو حطب أو نحو ذلك (أوعاد لها)

كأَحْرَامِهِ أَوَّلُهُ وَإِزَالَتِ شَعْنِهِ وَتَرْكُ اللَّفْظِ بِهِ وَالْمَارِ بِهِ أَنْ لَمْ يُؤْذِ مَكَّةَ أَوْ كَعْبَدَ  
فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَا دَمَ وَإِنْ أَحْرَمَ إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ فَقَدْ أُوبِلَانِ وَمُرِيدُهَا أَنْ  
تَرَدَّ أَوْ عَادَ لَهَا لِأَمْرٍ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ وَلَا دَمَ أَنْ لَمْ  
يَقْصِدْ نُسْكَاً وَالْأَرْجَحَ وَإِنْ شَارَفَهَا وَلَا دَمَ وَإِنْ عَلِمَ مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَا فَالْدَمُ  
كَرَاجِعٍ بَعْدَ إِحْرَامِهِ وَلَوْ أَفْسَدَ لَا قَاتَ وَأَمَّا يَنْتَقِدُ بِالنِّهْيَةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَفْظُهُ وَلَا  
دَمَ وَإِنْ يَجْمَعُ

من مكان قريب كمسافة  
قصر بعد ان كان مقيما  
بها وخرج منها لا يريد  
العود لها وعاد لها (لأمر)  
عاقه عن السفر أو خرج  
منها يريد العود اليها  
ورجع من مكان قريب  
لم يقيم فيه كثيرا ولولغير

عائق كفعل ابن عمر رضى الله تعالى عنهما حين خرج من مكة الى قديد قبله فتنه المدينة فرجع مع  
فدخل مكة بلا احرام (فكذلك) أى مثل المار الذى لم يردا في عدم لزوم الاحرام وعدم الدم (والا) أى وان لم يكن يريدونها  
مترددا من قريب ولم يعدلها لأمر بل عاد لها لنسك (وجب) عليه (الاحرام) لدخول مكة لان دخولها حلالا من خصائصه  
صلى الله عليه وسلم (وأساء) أى أثم (تاركه ولا دم) عليه بتركه ضرورة أم لا (ان لم يقصد نسكا) ولا دخول مكة فقصده دخولها  
كقصده النسك ابن عرفة تعديه حلالا لغير دخول ولا حج ولا عمرة عفون ثم قال لأحدهما ممنوع (والا) أى بان قصد مر بد  
مكة نسكا حجا أو عمرة ولم يتردد وتعدي الميقات جاهلا به أو عالما ولم يحرم منه (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه ان لم  
يشارف مكة بل (وان شارفها) أى قارب مكة بل يرجع وان دخلها كما هو ظاهر المدونة وبه أفتى الناصر خلافا لما يوهمه  
المصنف قاله الحطاب (ولا دم) عليه ان رجع قبل احرامه لأنه لما رجع اليه وأحرم منه صار كأنه أحرم منه ابتداء ان جهل  
أن مجاوزته حلالا ممنوعة بل (وان علم) ذلك وأخرج من قوله رجع فقال (ماله يخف) برجوعه (فوتا) لحجة أو رفقة  
فان خاف شيئا منها (فالدم) واجب عليه ويسقط عنه الرجوع ويحرم من مكانه ويتمادى لان محظورات الاحرام تباع بالعذر  
ويلزم الدم وشبهه في وجوب الدم فقال (كرجع) للميقات الذى تعاد بلا احرام منه (بعد احرامه) فالدم تخلد عليه ولا يسقطه عنه رجوعه بعد  
احرامه ان لم يفسد احرامه بل (ولو أفسد) احرامه بجماع أو انزال فيتبادى عليه كالصحيح الى تمامه ويقضيه وعليه هديان هدى لتعدي  
الميقات وهدى للأفساد (لا) يتخلد عليه الهدى ان (فات) الحج وتخلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لانه بتخلله صار بمنزلة من لم  
يحرم أصلا فان بقى على احرامه لقابل فعليه الدم (وأما ينقذ) الاحرام بحج أو عمرة (بالنية) للدخول في عبادة الحج أو العمرة  
(وان خالفها) أى النية (لفظه) بان نوى الحج وقال نويت العمرة أو عكسه (ولادم) عليه لهذه المخالفة وينقذ بالنية (وان) كانت (بجماع)



أى معه فينعتقد فاسدا فيتمه ويقضيه ويهدى الخطاب شرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطأ ولا انزالا فان نوى ذلك مع احرامه لم ينعقد فلا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة شيء ولا من لوازم الاحرام بهما شيء اه وأفاد البناني معنى عبارته قال قوله فان نوى ذلك الخ معناه انه أحرم على شرط أن لا يحرم عليه وطء ولا انزال فلا ينعقد احرامه لأن شرطه منقوض بمقتضى عقده حال كون النية (مع قول أو فعل تعلقا به) أى بالنوى من حج أو عمرة كالتلبية والتقليد والاشعار والتوجه والذى في التلقين والمعلم والقبس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر للدونة ونصها ففيها من قال انا محرم يوم أكلم فلانا فهو يوم يكلمه محرم الخطاب هذا يقتضى انه يصير محرما من غير تجديد احرام وهو قول سحنون وقال مالك وابن القاسم لا يكون محرما حتى ينشئ احراما واستشكل اللخمي قول سحنون وهو حقيق بالاشكال فان الاحرام عبادة تفتقر الى نية ابن عرفة وينعقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي أو استواء الراكب على راحلته وينعقد الاحرام بالنية مع القول أو الفعل المتعلق سواء (بين) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما معا (أو أهما) بأن نوى الدخول في عبادة متعلقة بالبيت ولم يلاحظ كونها حجابا ولا عمرة فينعقد ولا يفعل شيئا حتى يعين أحدهما أو هما (وصرفه) أى الاحرام الملبم (الحج) وجوبا ان كان طاف وانما وجب صرفه لأن الطواف الذى وقع منه يصرف لطواف القدوم وهو واجب فلا يكفي عن طواف العمرة الذى هو فرض وعبارة الأخيرة ولو أحرم مطلقا ولم يعين حتى طاف فالصواب أن يجعل حجا ويكون هذا طواف القدوم لأنه ليس ركنا في الحج وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل تعيينها اه (والقياس) صرفه (لقران) لأنه أحوط لاشتاله على النسكين (وان) أحرم بنسك معين (ونسى) ما أحرم به أهو حج أو عمرة أو قران (فقران) أى يعمل عمله لانه أجمع ويهدى له لا انه ينوى القران والان في قوله (ونوى) وقت عمله (الحج) وجوبا ليتم عمل القران ان كان أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها قبل الطواف وهذا اذا شك في وقت يصح فيه الاردا ف (١٧١) بأن وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع

مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَمَلُّقًا بِهِ بَيِّنَ أَوْ أُبَيِّنَ وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ وَالْقِيَاسُ لِقِرَانٍ وَإِنْ نَسِيَ قِرَانَ وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطَّ كَشَكِّهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ وَلَمَّا عُمِرَ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ وَرَفَضَهُ وَفِي كَأَحْرَامٍ زَيْدٍ تَرَدَّدَ وَنُدِبَ إِفْرَادًا ثُمَّ قِرَانًا بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهَا أَوْ يُرَدِّفُ بِطَوَافِهَا

مر سعيه أحرم بالحج وصار متمتعا ان كان في أشهر الحج وينبئ أن يهدى احتياطا لحوف تأخير الحلاق للعمرة لكونه أحرم بها أولا اه سند اه عب البناني قوله وجوبا فيه نظر والذي يدل عليه كلامهم انه ان أراد البراءة من الحج أحدث نيته ضرورة كان أولا وان ترك نيته برى من عبادة الاحرام فقط وليس محققا عنده الاعمرة (و) اذا نوى الحج (برى منه فقط) لامن العمرة فيأتى بها لاحتمال ان احرامه أولا كان بحج (كشكه) أى المحرم في كونه (أفرد) أى أحرم بالحج وحده (أو تمتع) أى أحرم بالعمرة وحدها بدليل ان الشك حصل عقب احرامه والتمتع انا يتحقق بفراغه من العمرة ثم احرامه بالحج في أشهره ولم يوجد الآن فقوله أو تمتع فيه مجاز الأول (ولنا) أى لا نعتقد (عمرة) اردفت (عليه) أى الحج لضعفها وقوته (ك) الاحرام (الثنائي في حجتين أو عمرتين) لأن المقصود من الثاني من كل منهما حصل بالأول ومعنى اللغو عدم الانعقاد وحكم الاقدام عليه السكراهة (و) لنا (رفضه) أى الاحرام بحج أو عمرة بعد الفراغ أو في الاثناء فيجب اتمامه بجميع ما بنية متعلقة به كالطواف ولا يلزمه هدى (وفي) جواز احرام شخص (كاحرام زيد) وعدمه (تردد) للمتأخرين في النفل عن المتقدمين نقل سند والقرافي الجواز ونقل غيرها المنع والمتمتع الأول ويشهد له ما في صحيح البخارى من اهلل على وأبى موسى رضى الله تعالى عنهما حين قدومهما من اليمن كاهلال النبى صلى الله عليه وسلم وأقرها على ذلك وأمر صلى الله عليه وسلم عليا بصرف احرامه لحج لسوقه هديا وأمر أباموسى بصرفه لعمرة لانه لم يسق هديا (وندى افراد) أى فضل على قران وتمتع لانه لا هدى فيه وفيها هدى وهو لا يطلب الا للنعص وفضل الافراد وان لم ينو الاعتار بعده وبعض العلماء قيد بأفضليته بنية الاعتار بعده (ثم) يلى الافراد فى الفضل (قران) لمشابهة الافراد فى العمل مصور (بأن يحرم بهما) أى الحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصدها أو بنيتين (وقدم) نيتها (ها) أى العمرة وجوبا ليرد الحج عليها (أو) يحرم بالعمرة وحدها (وردفه) أى الحج عليها قبل طوافها أو (بطوافها) ع

ابن القاسم وان أردوه قبل طوافها فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة بعلمى جرة العقبة وانما يصح اردافه عليها (ان صحت).  
 العمرة فان فسدت فلا يصح اردافه عليها ولا ينقصد احرامه (و) ان أردف الحج على العمرة بطوافها (كراهة) فلا وجوب باوصلى  
 ركعتيه ولا يسمى عقبه واندرجت عمرته في الحج فيسمى عقب الافاضة (وتندرج) العمرة في الحج فيستغنى بالافاضة والسمى عقبه  
 عن طوافها وسمى وحلقه عن حلقها فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها (وكره) اردافه عليها عقب طوافها و (قبل الركوع) أى  
 صلاة ركعتيه ويصح اردافه عليها حينئذ ويصبر قارنا فيصليهما (لا) يصح اردافه عليها (بعده) أى الركوع ولا ينقصد ولا يصبر  
 قارنا (وصح) احرام الحج (بعد) تمام (سعى) العمرة قبل حلقها ثم ان كان آتية قبل أشهر الحج فليس بتمتع والافه متمتع (وحرم)  
 على من أحرم بالحج بعد سعى العمرة (الحلق) للعمرة حتى يتحلل من حجه برمى جرة العقبة (وأهدى) وجوبا (لتأخير) أى  
 الحلق بسبب احرام الحج (ولو فعله) أى الحلق قبل تحلله من الحج مبالغة في وجوب الهدى وتلزمه فدية أيضا لحلقه وهو محرم بالحج  
 (ثم) يلى القرآن في الفضل (تمتع) مصور (بأن) يحرم بعمره ويتممها في أشهر الحج ثم (يحج بعدها) في عامه بافرا دبل (وان  
 بقران) فيصير متمتعا قارنا وحينئذ يلزمه هديان هدى لتمتعه وهدى لقارانه ولا يتكرر هدى التمتع ولو كرر العمرة في أشهر الحج  
 وحج من عامه وسمى متمتعا لتمتعه بعد تمام عمرته بالنساء والطيب وغيرها (وشرط) وجوب (دمهما) أى القران والتمتع  
 (عدم اقامة بمكة) وما في حكمها مما لا يقصر المسافر حتى يجاوز (أودى طوى) موضع بين الطريق التى يهبط منها الى مقبرة مكة  
 والطريق الآخر الذى الى جهة الزاهر ويسميه (١٧٢) أهل مكة بين الحجونين وتعتبر الاقامة بمكة وذى طوى (وقت فعلهما)

ان صَحَّتْ وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْمَى وَتَنْدَرِجُ وَكَرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ وَصَحَّ بَعْدَ  
 سَمَى وَحَرَّمَ الْحَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ  
 يَفْرَأُ وَشَرَطَ دَمَهُمَا عَدَمُ إِقَامَةٍ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَقَتَ فِعْلِهِمَا وَإِنْ بَانْتِطَاعَ  
 بِهَا أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ لَا انْقِطَعَ بِبَيْزِهَا أَوْ قَدِيمِهَا يَنْبُو إِقَامَةً وَنُدِبَ لِذِي  
 أَهْلَيْنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ تَأْوِيلَانِ وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ وَلِلتَّمَتُّعِ  
 عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا أَقَلَّ وَفَضْلُ بَعْضِ رُكْنَيْهَا فِي وَقْتِهِ وَفِي  
 شَرَطِ كَوْنِهِمَا

أى الاحرام بالقران والعمرة  
 فلو قدم آفاق بعمره في أشهر  
 الحج أو قارنا ونيتة السكنى  
 بمكة ثم حج من عامه  
 فعليه هدى التمتع أو  
 القران لانه لم يكن وقت  
 احرام العمرة أو القران  
 من حاضرى المسجد  
 الحرام فالقيم بمكة لادم

عليه (وان) كانت اقامته بها (بانتطاع) عن وطنه (بها) أى مكة أى رفض وطنه وسكنها بنية عدم الانتفال  
 وهو مراد التوضيح بقوله المجاور بها المنقطع كأهلها (أو) توطنها (خرج) منها (ل) قضاء (حاجة) كنز ورباط وتجارة ناو بالرجوع  
 طالت المسافة أو قصرت فلو رجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه فلا دم عليه (لا) يسقط الدم عن موطنها ان رفض  
 سكنها (واقطع بغيرها) ثم رجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه وهو معنى قوله (أو قدم) أى المنقطع بغيرها (بها) أى  
 العمرة حال كونه (ينوى الاقامة) بمكة وأولى ان لم ينوها فعليه دم ان قرن أو تمتع (ونذب) أى دم القران والتمتع (لدى أهلين) أهل بمكة  
 وأهل بغيرها مما ليس في حكمها (وهل) ينذب دم التمتع مطلقا أو (الآن يقيم بأحدهما) أى الأهلين (أكثر) من اقامته للآخر  
 (فيعتبر) ما أقام به أكثر يلقى ما أقام به أقل فيجب ان كانت اقامته بغير مكة أكثر ولا يجب ان كانت الاقامة بمكة أكثر (تأويلان)  
 الأول للتونسي والثاني للخمى (و) شرط دم التمتع (حج من عامه) الذى اعتمر فيه فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من  
 قابل أوفات التمتع الحج أو المقارن وتحلل بعمره فلا دم ولو بقي القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (و) شرط (ل) دم (التمتع  
 عدم عوده لبلده أو مثله) فى البعد فان عاد له بعد تحلله من العمرة وقبل احرامه بالحج فلا دم عليه (ولو) كان مثل بلده الذى رجع له  
 (بالحجاز) فالبلغة راجعة لبلده فقط واما الرجوع لبلده بأرض الحجاز فمسقط الدم اتفاقا (لا) يسقط الدم (ب) عوده الى (أقل) من بلده  
 فى البعد (و) شرط للتمتع (فعل بعض ركنها) أى العمرة ولو شوطا من السعى لاحلقها (فى وقته) أى الحج ويدخل بظهور  
 هلال شوال فان آتم سعيها في آخر يوم من رمضان وحلق رأسه عقب غروب شمسها وحج من عامه فليس متمتعا (وفى شرط كونهما)

أى الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كان الحج عن شخص والعمرة عن شخص فلا دم وعده (تردد) من التأخرين في النقل عن المتقدمين أنكر ابن عرفة والمصنف في مناسكه القول باشتراطه وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه (ودم التمتع يجب) وجوبا موسعا قابلا للسقوط (باحرام الحج) ويتعمم برمي جرة العقبة يوم النحر وسيأتي للمصنف أنه ان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة ومفهومه انه ان مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأس ماله ولا من ثلثه ومثل رميها فوات وقته أو طواف الافاضة فما هنا بيان لابتداء وقت وجوبه وما يأتي بيان لتقريره وتخلده في النمة (وأجزأ) دم التمتع أى تقليده واشعاره (قباه) أى احرام الحج ولو عند احرام العمرة وكان المراد بالاجزاء التقليد والاشعار لا الذبح أو النحر لعدم اجزائه قبل احرام الحج البنائى أطبق من يمتد به من الشراح على هذا التأويل في كلام المصنف محتجين بأنه لم يصرح أحد من أهل العلم بان نحر الهدى قبل الاحرام بالحج مجزئ وهو غير ظاهر لقول الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوى فأمرنا اذا أحللتنا أن نهدي ما نصه عياض في الحديث حجة لمن يميز هدى التمتع بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج وهى احدى الروايتين عندنا والاخرى انه لا يجوز الا بعد الاحرام بالحج لانه بذلك يصير متمتعاً قال للمازرى مذهبا أن هدى التمتع انما يجب باحرام الحج وفي وقت جواز نحره ثلاثة أوجه فالصحيح والذي عليه الجمهور أنه يجوز نحره بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج والثالث انه يجوز بعد الاحرام بالعمرة اه وبه تعلم أنه يتعين ابقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شراحه وتأويلهم له من غير داع وعطف على الاحرام فقال (ثم الطواف) بالكعبة (لهما) أى الحج والعمرة حال كونه أشواطاً (سبعاً) سواء كان ركناً للحج أو للعمرة أو واجبا للحج وهو طواف القدوم فان ترك شيئا منها لم يجز ولم ينب عنه دم وان زاد على السبع ألقى الزائد وابتدأه من ركن الحجر الاسود واجب فان ابتداءه من الركن اليماني (١٧٣) مثلاً ألقى ما قبل ركن الحجر وآتم اليه فان لم يتم اليه وسعى عقبه

عَنْ وَاحِدٍ تَرَدَّدَ وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ثُمَّ الطَّوْفُ لَهُمَا سَبْعًا بِالطَّهْرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَيَطْلُ بِحَدَثٍ بِنَاءً وَجَمَلَ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجِ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ وَسِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَا

لعمرة فلا يصح مع كشفها (و بطل بحدث بناء) على ماضى من الاشواط بمعنى انه ان أحدث فلا يبنى وسواء أحدث غلبته أو سهوا أو عمدا كان الطواف فرضا أو واجبا أو نفلا ويستأنف الفرض والواجب بعد الطهارة ولو لم يتعمد الحدث والنفل ان تعمد والا فلا يطلب باعدانه (و) (ب) جعل البيت عن يساره) ماشيا الى امامه فان رجع القهقرى لا يصح وكذا لو جله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه (و) (ب) خروج كل البدن عن الشاذروان) وهو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع نقصته قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال فهو من البيت وشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه واعتمد المصنف فيما ذكره على كلام أكثر العلماء قال الخطاب وقد أنكر جماعة من العلماء للتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من البيت منهم ابن رشيد بالتصنيف في رحلته وأبو العباس القتيب في شرح قواعد عياض وابن فرحون وبالجملة فقد كثرت الاضطراب في الشاذروان في أنه من البيت أو ليس منه فالاحتياط الاحتراز في الطواف بجعل البدن خارجا عنه (و) (ب) خروج كل البدن عن (ستة أذرع من الحجر) وهو بناء قصير يصل الى صدر الانسان على صورة نصف دائرة مقابل للركنين الواليين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين بجعل سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ثم ان قريشا دخلت فيه أذرا من الكعبة لضيق المال الحلال ثم ان كلام المصنف هذا موافق لظاهر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيها لا يعتد بما طاف داخل الحجر فاذا لا بد من الخروج عن جميعه ولما جاءت به السنة المطهرة من طوافه صلى الله عليه وسلم من ورائه وقال خذوا عنى مناسككم (ونصب المقبل) الحجر الاسود في ابتداء كل شوط (قامته) قبل شروعه في الطواف ليخرج جميع بدنه عن الشاذروان اذ لا يمكنه تقبيل الحجر الا بانحنائه عليه وصيرورة أغلب بدنه على الشاذروان فلو طاف قبل نصب قامته لزم طوافه وأغلب بدنه في الشاذروان ويشترط كون الطواف (داخل للمسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (و) (كونه) (ولاء) بكسر الواو مع

أى متواليًا بفصل كثيرين أجزائه بلا عذر ويفتقر الفصل اليسير ولو اختاروا والكثير لعذر بشرط بقاء طهارته (وابتداءً) الطواف (انقطع) ٤ (ل) صلاته على (جنازة) لأنها فعل آخر وقطعه لها ممنوع ان لم تتمين أو يخش تغيرها بتأخيرها الى تمام الطواف فيجب قطعه لها وينبئ كالفرضة (أو) خرج من المسجد لأجل (نفقة) نسيها خارجه فان قطع لها ولم يخرج من المسجد فانه يبنى (أو نسي بعضه) ولو بعض شوط أو تركه جهلاً فيبتدئ به (ان) كان (فرغ سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوءه والابن قال سند ان قيل كيف يبنى بعد فراغ سعيه وهذا تفريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلت لما كان السعي مرتبطاً بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة كمن ترك سجود الركنة الاولى وقرأ في الثانية البقرة وتذكر سجود الاولى قبل عقود ركوع الثانية فانه يرجع له ولا تعد قراءة البقرة طويلاً (وقطعه) أى الطائف طوافه وجوباً (ل) إقامة الصلاة (الفرضة) لرابب المسجد الحرام ولزومه الاقتداء به ان لم يكن صلاحاً أو صلاحاً منفرداً بينه أو المسجد الحرام أو جماعة بغيره (ونذب) له (ك) الشوط الذى أقيمت الفريضة فيه قبل قطعه لها بان يخرج من عند الحجر الأسود لينبئ من أول الشوط الذى يليه فان لم يكمله فقال ابن حبيب ظاهر المدونة والموازية أنه يبنى من الموضع الذى خرج منه والمستحب ابتداء ذلك الشوط (و) بنى الطائف على ما تقدم من طوافه (ان رعى) حقه أن يقال كأن رعى ليفيد انه اذا قطعه للفريضة يبنى قبل تنفله قاله في الموازية فان تنفل قبل ان يتم طوافه ابتداءً وكذا ان جلس بعد صلاته طويلاً ذكر أو حديث لترك الموالاة وينبئ ان يشترط هنا ان لا يجاوز مكاناً ممكنًا قرب وان لا يبعد جداً وأن لا يبطأ نجساً لا اشتراط الاستقبال وعدم الكلام لعدم اشتراطهما في الطواف (أو علم) في أثناء طوافه (بنجس) في بدنه أو ثوبه فيطرحه أو يفسلها وينبئ على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والباطل لعدم موالاته (و) ان لم يعلم النجس (١٧٤) الا بعد فراغ طوافه فلا يعيده و (أعاد) ندباً (ركعتيه

وَابْتَدَأَ أَنْ قَطَعَ رَجُلَانِ زَكَاةً أَوْ نَفَقَةً أَوْ نَيْسَ بَعْضُهُ أَنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ وَنَذِبَ كَالشُّوْطِ وَبَنَى أَنْ رَعَفَ أَوْ عَلِمَ بِنَجْسٍ وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ وَعَلَى الْأَقْلِ أَنْ شَكَّ وَجَازَ بِسَقَائِفَ لِرَحْمَةٍ وَالْأَعَادَ وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ وَلَا دَمَ وَوَجَبَ كَالسَّعْيِ قَبْلَ هَرَقَةٍ أَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَرَاهُ قَوْلُهُ لَمْ يَرُدِّفْ بِحَرَمِهِ

بالقرب) بالعرف فان طال فلا يعدها وانتقاض وضوئه كالطول (و) يبنى (على الأقل ان شك) في عدد الاشواط ويعمل باخبار غيره ولو واحداً

ليس معه في الطواف نقله الخطاب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ونظر في هذا الكلام البنائى قائلاً انه والا لا يرجع اليه الا اذا كان معه في الطواف ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك رضى الله تعالى عنهما للشاك قبول خبر رجلين طافا معه (وجاز) الطواف (بسقائف لرحمة) ومن وراء زمزم بالاولى فان ذهبت اثناء كمله بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه في بقية أشواطه لانه كان لضرورة وقد زالت (والا) أى وان لم يكن الطواف بالسقائف لرحمة بان كان لحر أو برد أو مطر (أعاد) طوافه وجوباً مادام بمكة بدليل قوله (و) ان خرج منها (لم يرجع له) ما يشق عليه رجوعه منه سواء كان ببلده أو غيره (ولا دم) عليه والمذهب وجوبه عليه وقوله وجاز بسقائف لرحمة أى التى كانت في الصدر الاول وأما التى في زمننا فهى خارجة عن المسجد لأنها مزيدة فيه فالطواف فيها طواف خارج المسجد وهو باطل ولو لرحمة سحنون ولا يمكن ان ينتهى الزحام الى السقائف اه الخطاب لم نسمع قط ان الزحام انتهى اليها بل لا يجاوز الناس محل الطواف المعتاد وعلى نهايته اثنان وثلاثون عموداً من النحاس وعمودان من الرخام فما وراء هذه العواميد ليس من محل المعتاد (ووجب) الطواف على من دخل مكة محرماً بالحج مفرداً أو قارناً وليس حائضاً ولا نفساء ولا مجنوناً ولا مغمى عليه ولا ناسياً ويسمى طواف القدوم وشبهه في الوجوب فقال (ك) تقديم (السعى) الذى هو ركن الحج فيجب تقديمه (قبل) وقوف (عرفة) فالتشبيه ليس تاماً اذ طواف القدوم واجب والسعى ركن فأفاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه ووجوب تقديمه على عرفة (ان أحرم) بالحج وحده أو مع العمرة (من الحل) فان أحرم بالحج وحده من مكة أو غيرها من الحرم لأقامته به فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يراهاق) أى لم يقرب وقت الوقوف بحيث يخشى فوات الوقوف بمرفة ان طاف للقدوم فان رهاق وخشى ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يردف) الحج على العمرة ولو بعد فراغها (بحرم) وأغنى عن هذا قوله أحرم من الحل فان وجدت هذه الشروط وجب

عليه طواف القدوم والسعي عقبه قبل خروجه لعرفة (والا) أى وان لم تتوفر هذه الشروط بأن أحرم به من الحرم أو راحق أو أردفه بحرم فلا قدوم عليه و(سعى) السعى الذى هو ركن الحج (بعد) طواف (الافاضة) ولا دم لترك طواف القدوم لعدم وجوبه عليه لانعدام شرطه ومثل ذلك الناسى والحائض والنفساء والمجنون والنمى عليه الذين استمر عذرهم الى عرفة (والا) أى وان لم يسع من لم يجب عليه طواف القدوم عقب الافاضة بأن سعى عقب طواف تطوعا أو واجبا بنزله (ف) عليه (دم) لخالفته ماوجب عليه من تأخير سعيه عقب افاضته (ان) كان (قدم) سعيه عقب الطواف الذى طافه قبل عرفة تطوعا أو نذرا ( ولم بعد) السعى عقب افاضته حتى يرجع لبلده (ثم السعى) أى لهما عقب الطواف أشواط (سبعا) للحج وكذا للعمرة ( بين الصفا والمروة منه) أى الصفا (البداء) حال كونه معدودا (مرة) فان بدأ من المروة فلا يحتسب به والا بطل سعيه ( والعود) من المروة الى الصفا بعد مرة (أخرى) ولا يتوهم أن أف الصفا للتأنيث لانها ثالثة كالف فتى وعصا وألف التأنيث لاتكون الا رابعة فصاعدا ومن شروط السعى موالاته في نفسه ويفتقر التفريق اليسير كسلاته في أثنائه على جنازة أو بيعه أو شرائه شيئا من غير طول فينبى ولا ينبغي شيء من ذلك كافي المدونة فان كثرت الفرق لم يبين وابتداء (وصحته) أى السعى في الحج والعمرة مشروطة (بتقديم طواف) عليه فان سعى بلا تقدم طواف فهو باطل سواء كان الطواف فرضا كطواف الافاضة وطواف العمرة أو واجبا كطواف القدوم أو نفلا كما عداها (ونوى فرضيته) أى الطواف ليس نية الفرضية شرطا في صحة السعى وانما هي شرط لتمامه وعدم اعادته وعدم ترتب دم عليه بدليل قوله (والا) أى وان لم ينو فرضيته بأن طاف قبله طوافا نفلا أو طواف قدوم ناويا فليته لجهله وجوبه (ف) عليه (دم) ان تباعد عن مكة والا أعاده (١٧٥) بنية الفرضية وسعى بعده ولا دم عليه

والمراد بالفرضية في قوله ونوى فرضيته الوجوب بدليل انه ينجر بالدم ولان الفرض الذى هو ركن انما هو طواف الافاضة وهو لا يكون الا بعد عرفة كما يأتى

وَالسَّعْيُ بِمَدِّ الْإِفَاضَةِ وَالْأَفَاضَةُ إِذَا قَدَّمَ أَنْ قَدَّمَ وَلَمْ يُعِدْ ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى وَصِحَّتْ بِتَقْدِيمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ وَالْأَفَاضَةُ قَدَّمَ وَرَجَعَ أَنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمَرَةٍ حَرَمًا وَاقْتَصَرَ لِحَلِّقِهِ وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ قَارِنٍ كَطَوَافِ الْقُدُومِ أَنْ سَعَى بَعْدَهُ وَاقْتَصَرَ وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ وَلَا دَمَ حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِيٍّ

(ورجع) المتمر من أى موضع وصل اليه من الارض (ان لم يصح طواف عمرة) اعتمرها وأتى له عدم الصحة لفعله بغير وضوء أو ترك بعضه ويرجع حال كونه (حرما) بكسر فسكون أى محرما متجردا من المحيط كتنجده عند أول احرامه لانه ليس معه من أركانها الا الاحرام فيحرم عليه ما يحرم على المهرم من ارتكاب شيء ممنوع فان كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فيتمها فاسدة ثم يقضيها من البقيات الذى كان أحرم منه أولا ويهدى وعليه لكل صيد أصابه الجزاء فاذا وصل مكة طاف وسعى وحلق أو قصر (واقندى) وجوبا (لحلقه) ان كان قد تحلل به أولا ولا بد من حلقة ثانيا لأن الأول لم يصادف محلا (وان) كان (أحرم) من لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) عقب الطواف الفاسد (بحج ف) هو (قارن) لان طوافه الفاسد وسعيه عقبه كالعهد فلم يبق معه غير احرامها والاردا ف عليه صحيح لصحة العمرة في نفسها باعتبار احرامها وشبه في الرجوع فقط فقال (كطواف القدوم) الفاسد فيرجع له (ان) كان (سعى بعده واقنصر) على سعيه عقب القدوم ولم يعبه عقب طواف الافاضة فان كان أعاده فلا يرجع فالرجوع في الحقيقة للسعى لا للقدوم فاذا وصل مكة فيطوف ويسعى فيتم تحلله من الحج وينوى بطوافه الافاضة لان طواف القدوم فات محله بوقوف عرفة ولزمه إعادة السعى بعد طواف الافاضة (و) كطواف (الافاضة) الفاسد والنسئ كله أو بعضه فيرجع له في كل حال (الا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح فيجزئه عن طواف الافاضة الفاسد ولا يرجع له من بلده لان تطوع الحج يجزئ عن واجب جنسه كطواف عن مثله (ولا دم) عليه فان كان بمكة أمر بإعادة الافاضة كما يفهم من ابن يونس وغيره ويرجع للقدوم الذى سعى بعده واقنصر وللإفاضة حال كونه (حالا) بكسر الحاء وشد اللام أى حالا من محرمان الاحرام لان التحلل الاضطر حصل برمي حجرة العقبة أو مضى وقتها (الا من) لذة (نساء أو) تعرض (صيد) فيحرمان عليه لانهما لا

الابالتحلل الأكبر وهو طواف الافاضة والسعى (وكره الطيب و) اذا رجع لمكفي كمل ما بقي عليه باحرامه الأول ولا يجدد احراما آخر لبقائه على احرامه الاول ولا يلبي في طريقه لفوات وقت التلبية فالذي لم يصح طواف قدمه يعيد طواف الافاضة ويسعى عقبه والذي لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يخلق كل واحد منهما رأسه لحلقه بمنى ثم بعدا كمال حجه (اعتمر) أى خرج الى الحل وآتى منه بعمره سواء طوى أم لا وهذا ظاهر ابن الحاجب زاد ويهدى (والأكثر) قالوا يعتمر (ان) كان (وطى) لياتي بطواف وسعى لاخلل فيهما ويهدى ولا يحرم بالعمرة قبل اكمال الحج لقوله فيما سبق الا يحرم بحج فلتحلله (و) الركن للحج وحده (حضور جزء عرفة) أى الكون فيها مطمئنا سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا والافضل الوقوف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار للطروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة ووقت الحضور قوله (ساعة) أى جزءا من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (النحر) أى عاشر ذى الحجة وتدخل بغروب التاسع وهذا هو الركن وأما الوقوف نهارا من زوال تاسع ذى الحجة فواجب بنجبر بالدم ان تركه عمدا غير عذر هذا هو المشهور وقال اللخمي وابن العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشمس من اليوم التاسع والخلاف في البدأ وأما المنتهن فبطولوع الفجر ينتهي الوقوف ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر اذا استقر واطمأن بل (ولو لم) بعرفة من غير طمأنينة (ان نواه) أى نوى المار الوقوف بها بمجرد وفاته لم ينو به فلا يحصل الركن لخروجه عن سنة الحاج ويشترط أيضا معرفة أن مامر بعرفة ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر سواء كان الحاضر سالما من الاغناء قبل الزوال (أو) كان متلبسا (باغناء) أى استنار عقل بشدة مرض (قبل الزوال) من تاسع ذى الحجة وأولى بعده واستمر مغمى عليه حتى طلع فجر اليوم العاشر وخرج وقت الوقوف فيسكفيه ولادم عليه لان الاغناء لا يبطل الاحرام وهو منسحب على حضوره اذا وقف به رفقاؤه جزءا من ليلة (١٧٦) النحر ومثل الاغناء هنا الجنون والنوم والسكر بحلال بخلاف

السكر بحرام فيمنع الاجزاء كجبل السار بل هو أولى (أو أخطأ الجم) أى جميع أهل الموقف لأكثرهم وان كان هذا معنى الجم لثة وأخطوا في

وكَرِهَ الطَّيِّبُ وَاَعْتَمَرَ وَالْأَكْثَرُ أَنْ وَطِئَ وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةً النَّحْرِ وَلَوْ مَرَّ أَنْ نَوَاهُ أَوْ يَأْغُمُّهُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمَّ بِمَاشِيٍّ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ كَبَطْنِ عُرْنَةٍ وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا يَكْرَهُ وَصَلَى وَلَوْ فَاتَ وَالسَّنَةُ غُسْلٌ مُتَعَمِّلٌ وَلَا دَمٌ وَنُدِبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحُلِيِّفَى

رؤية هلال ذى الحجة فوقفوا (بعاشر) ذى الحجة في نفس الامر ظنا منهم انه اليوم التاسع وان الليلة بعده ليلة العاشر بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من ذى القعدة فأكما وعادته ووقفوا في تاسع ذى الحجة فتبين بذلك انه العاشر فيجزهم ان كان الخطيء الجميع (فقط) فان كان بعضهم فلا يكتفيهم ولو كانوا أكثر أهل الموقف ومحل الاجزاء ان كان الخطيء الجميع ان كان الخطأ بعاشر فقط فان كان بشامن أو حادى عشر فلا يجزىء والفرق ان الدين وقفوا بالعاشر فعلا ما تبدهم الله به على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من اكمال العدة اذا غيمت بخلاف الثامن فانه باجتهاد أو شهادة باطلة (لا) يجزىء المرور بعرفة المار (الجاهل) بأن مامر عليه عرفة لتقصيره وشبه في عدم الاجزاء فقال (ك) وقوف ب(بطن عرنة) بضم العين المهملة وفتح الراء والنون واد بين العلمين اللذين على طرف الحرم والعامين اللذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يجزىء الوقوف به (وأجزأ) الوقوف (بمسجدها) أى عرنة بالنون لانه من عرفة بالفاء ونسب الى عرنة لان حائطه القبلى الذى الى جهة الحرم لو سقط لسقط فيها ويجزىء الوقوف به (بكره) أى كراهة لارتباطه بعرنة (وصلى) الحاج العشاء أو المغرب اذا خشى عدم ادراك ركعة منها أو من الأخيرة عقب صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة ان لم يخف فوات الوقوف بعرفة بل (ولو فات) الوقوف بعرفة اذا الصلاة يترتب على تركها القتل بخلاف الحج فما يترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك (والسنة) لمن أراد الاحرام بحج أو عمرة (غسل) ذكر اكان أو أثنى كبيرا أو صغيرا ولو حائضا أو نفسا لانه لاحرام لا للصلاة (متصل) بالاحرام قيد في السنة فلا يغسل أول النهار وأحرم آخره لم يأت بالسنة قاله في الموازية ويفتقر الفصل اليسير كاصلاح المتناع وشد الرحل (ولادم) في تركه ولو عمدا (ونذب) الغسل (بالمدينة) للنورة بأنوار ساكنها عليه الصلاة والسلام (للحليفي) أى ان كان بالمدينة وأراد الاحرام بحج أو عمرة من الحليفة سواء كان احرامه منها واجبا أو مندوبا اقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام فيتجردو يغتسل ويلبس الرداء والازرار والنعلين بها اذا وصل

الحليفة صلى ركعتي الاحرام وأحرم اذا استوى على راحلته (و) ندب الغسل (للدخول) شخص (غير حائض) ونفساء (مكة) وجعله التثاني سنة (بطوى) والاولى و بطوى لانه مندوب ثان ولا يندب لحائض لانه في الحقيقة للطواف فلا يندب لمن لايطوف (و) ندب الغسل (لوقوف) بعرفة ولو لحائض ونفساء وجعله التثاني سنة (و) السنة الثانية (لبس ازار) من فوق سرته الى نصف ساقه (ورداء) على كتفيه يستر به ظهره وجنبه وصدره و بطنه (ونعلين) وهما الحدوة والداس وفي الجواهر السنة الثانية التجرد عن المحيط في ازار ورداء ونعلين اه وقول الخطاب ومن تبعه لا ينبغي ان يعد التجرد من المحيط في سنن الاحرام لانه واجب يأثم بتركه لغير عذر غير ظاهر لان اصطلاح أهل المذهب مختلف فمنهم من عبر عن الاشياء التي تنجبر بالدم بالواجب ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم ابن عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشي أصحابنا يعبرون عن هذه الحاصل بثلاث عبارات فمنهم من قال واجبة ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال سنة مؤكدة (و) السنة لمريد الاحرام بعد ما تقدم (تقليد هدى) من ابل أو بقر لا غنم ساقه تطوعاً أولنقص من نسك ماضٍ لالهدى الاحرام بقران أو تمتع فلا يسن قبله غاية انه يجزى ان وقع كما قال قبل ودم التمتع بحج باحرام الحج واجزأ قبله (ثم اشعاره) أى الهدى ان كان من الابل أو البقر التي لها سنم والتقليد والاشعار ليسا من سنن الاحرام اذ لا يعد من سننه الا ما كان متعلقاً به على كل حال الالذر وهكذا فعل في الجواهر فجعل السنة الثالثة للاحرام الركعتين والتجليل مستحب (ثم) السنة الثالثة للاحرام (ركعتان) ان كان الوقت يتنفل فيه والاخر اليه الإحائض والرهاق فيحرمان بالركوع (والفرض) أى احدى الصلوات الخمس (يجزى) عن ركعتي الاحرام (١٧٧) في حصول السنة (بحرم) أى ينوى الحج أو العمرة (الراكب اذا استوى) على دابته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامها اذ لا يقال استوى عليها الا اذا قامت للسير وفيه تلميح لقوله تعالى اذا استويت عليه (و) يحرم (المشي اذا

وَلِدُخُولٍ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى وَلِلْوُقُوفِ وَلِبَسِ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ وَتَقْلِيدِ هَدًى ثُمَّ إِشْعَارُهُ ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ بِحُجْرِ الرَّائِبِ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى وَتَلْبِيَةٌ وَجُدَّتْ لِتَغْيِيرِ حَالٍ وَخَلْفَ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ قَدَمٌ أَنْ طَالَ وَتَوَشَّطَ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرُوحِ مُصَلًى عَرَفَةَ وَمُحْرَمٌ مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ

( ٣٣ - جواهر الاكلیل - اول ) (مشى) أى شرع في المشى ولا يؤخر حتى يخرج الى البيداء لخبر الموطأ انه صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل و به جرى العمل بعده (و) السنة الرابعة (تلبية) أى مقارنتها للاحرام واتصالها به فان فصلها فاتته السنة وان طال لزمه دم وسيقول وان تركت أوله قدم ان طال فلا منافاة بينه وبين ما هنا من السنة وجعل الخطاب اتصالها بالاحرام من غير فصل هو السنة وأما هي في نفسها فواجبة ويجب أيضاً أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل ثم قال وأما عدها من السنن ففيه تجوز وتبعه الاجهوري وهو خلاف ظاهر كلام المصنف أدامه لذلك ما سبق في التجرد ان الدم ينافي السنة وتقدم جوابه (وجدت) أى التلبية (لتغير حال) كقيام وقعود وزول وركوب وصعود وهبوط وملاقة رفاق وسماع ملب استجاباً وعند ابن شاس سنة (وخلف صلاة) ولو نافلة (وهل) يستمر المحرم بحج مفرداً أو قارناً يلبي (ل) دخول (مكة أو) يستمر يلبي (ل) لمشروع في (الطواف) ولابن الحاجب لرؤية البيت (خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة لقولها يقطع التلبية حين يبتدى الطواف (وان تركت) أى التلبية عمداً أو نسياناً (أوله) أى الاحرام (قدم) واجب (ان طال) زمن تركها ولو رجع ولبي فلا يسقط عنه على المشهور (و) ندب (توسط في علو) أى رفع (صوته) أى اللبي بالتلبية فلا يسرها ولا يبالغ في رفعه حتى يعفوه (و) ندب توسط (فيها) أى التلبية فلا يكثرها جاداً حتى يعلها ولا يقلها (وعاودها) أى التلبية وجوباً قاله الأجهوري وفيه مخالفة لما مر أنها واجبة في أوله فقط الان يدعى ان معاودتها (بعد) فراغ (سعى) كتجديد احرام وفيه نظر (وان بالمسجد) الاحرام أو مسجد منى ولا يزال يلبي (لروح مصلى) أى مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لفظ روح فان ذهب له قبل الزوال لبي اليه قال الخطاب فان أحرم بعرفة بعد الزوال لبي بها ثم قطعها على المشهور كما صرح به القرافي بشرح الجلاب وقال ابن الحلاب يلبي الى رمى جمرة العقبة (ومحرم مكة يلبي بالمسجد) الاحرام سواء كان من أهلها

أو مقابها ولا يكون الحج مفرد (يلبى بالمسجد) الحرام أى يبتدئها فيه (ومعتمر الميقات) أى الحرم بالعمرة منه (و) معتمر (فائت الحج) بحصره أو مرض ولم يتم ادعليه وتحلل منه بعمرة يلبى (للحرم) المحدد بالاعلام الذى يحرم الصيد فيه والمعنى ان من أحرم بحج وفاته الحج قبل وصوله الحرم. وقلنا يتحلل بعمرة يقطع التلبية اذا وصل الحرم قاله الرماضى (و) يلبى المعتمر (من الجمرات) (و) من (التنعم) دخوله (البيوت) لقولها يقطع اذا دخل مكة أو المسجد واقتصر المصنف على البيوت لانه لم ينقل عن المدونة الا ذلك وكأنه سقط من نسخته أو المسجد (و) السنن (للطواف) فرضا أو واجبا أو نفلا (الشيء) فيه نظر اذ هو واجب يجبر بالسم ومناقشة المصنف بأن السم لا يأتى فى السنة واستظهار الخطاب هذه للنافذة مدفوعان بتخالف الاصطلاح كما مر (والا) أى وان لم يش في الطواف وطاف راكبا أو محمولا (فدم) واجب (لقادر) على المشى وطاف راكبا أو محمولا (و) لم يعمده ماشيا فان أعاده ماشيا قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من بلد فلام وما دام بمكة أو قريباً منها فلا بد له من اعادته ولو طال الزمن ولا يكفيه السم (وتقبيل حجر) اسود (بغم) صفة كاشفة اذ التقبيل لا يكون الا به (أوله) أى الطواف ويسن استلام اليماني أوله بيده ويضعها على فيه بلا تقبيل ويندب تقبيل الحجر الأسود واستلام اليماني أول كل شوط غير الشوط الاول وعن ابن عباس يحسب الحجر الأسود يوم القيامة له عينان وأن يشهد على من استلمه بحق (وفي) كراهة (الصوت) في تقبيل الحجر واباحته (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وكره مالك رضى الله تعالى عنه السجود عليه وتبريغ الوجه عليه (والرحمة) على الحجر (لمس بيد) ان قدر عليه (ثم) ان عجز عن مسه بها (١٧٨) مسه بـ (هود ووضعا) أى العود واليد (على فيه) من غير تقبيل (ثم) ان تعذر

وَمُعْتَمِرُ الْمِيَقَاتِ وَفَائِتُ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ وَمِنَ الْجِمْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبُيُوتِ وَلِلطَّوْافِ الْمَشْيُ وَالْأَقْدَمُ لِقَادِرِهِ لَمْ يُبْدَ وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِغَمٍّ أَوَّلُهُ وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ وَلِلزَّحْمَةِ لَمْسٌ يَبْدُ ثُمَّ عَوْدٌ وَوَضْعٌ عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبْرٌ وَالِدُعَاءُ بِلا حَدٍّ وَرَمْلٌ رَجُلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَلَوْ مَرِيضًا وَصَبِيحًا مُجِلًّا وَلِلزَّحْمَةِ الطَّاقَةُ وَلِلسَّنَنِ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ وَرُقْيَتُهُ عَلَيْهِمَا كَأَمْرٍ أَنِ خَلَا وَاسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَخْضَرَيْنِ فَوْقَ

المس (كبر) أى قال الله أكبر بدون إشارة اليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة (و) ثالث السنن لا طواف مطلقا (الدعاء) فيه (بلاحد) أى يكره تحديده بشيء معين في الدعاء والمدعوبه (و) رابعها

وهو مختص بمن أحرم من الميقات بحج أو عمرة وهو الحج طواف القدوم والعمرة طوافها (رمل) أى اسراع (رجل في) الرمل الاشواط (الثلاثة الاول) فلرمل في الاربعة الاخيرة ويسن الرمل في الثلاثة الاول ان كان كبيرا صحيحا بل (ولو) كان الطائف (مریضا أو صبيحا) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر وفي بطن المسيل في السعى (وللزحمة) في الطواف السنون فيه الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها (و) السنة (للسعى) ولا يكون الاركنا لحج أو عمرة (تقبيل الحجر) الاسود عقب فراغه من الطواف وركعتيه (و) السنة الثانية (رقية) أى الرجل (عليهما) أى الصفا والمروة كلما يصل الى أحدهما وفيها يندب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى السكبة منه اهـ (ك) رقى (امراة) عليهما فيسن (ان خلا) الموضع من مزاحمة الرجال والوقوف أسفله ابن فرحون السنة القيام عليهما الا لعذر فان جلس في الأعلى فلا شئ عليه فلو عبر بقيامه لكان أولى اذ لا يلزم من الرق القيام وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقى (و) السنة الثالثة للرجال فقط (اسراع بين) العمودين (الاخضرين) أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده في جدار المسجد قبالة رباط العباس والاسراع انما يكون في حال الذهاب من الصفا للمروة لا في العود منها اليه هذا ظاهر كلام سند والمواق البنائي ذكر الخطاب عن سند ان ابتداء الاسراع يكون قبل العمود الاول بنحو ستة أذرع لتأخيره عن محله الاصل ذلك المقدار وكونه في حال الذهاب للمروة فقط الخ فيه نظر ولم أر من ذكر هذا القيد وعزوه لظاهر سند غير ظاهر وانما فيه كما نقل الخطاب عنه انه صدر بالبده من الصفا وسكت عن بيان العمود اليه وظاهره انه مثله والالتبة عليه وكذا وقع في عبارة غيره وقد صرح في شرح المرشد بهما فقال بعد ذكر حكم البده بالصفا مانصه ثم ينزل من المروة ويقف كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النسي صلى الله عليه وسلم والحسب ويفيده نقل المواق عن أنى اسحاق عن ابن شيبان (فوق) أى أشد من



(الزملو) السنة الرابعة (دعاء) في السعي بين الصفا والمروة والرفى عليهما (وفي سنة ركعتي الطواف) الركن والواجب والنفل (ووجوبهما) فيها ووجوبهما في الركن والواجب وتنبهما في المنسوب (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الاول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي والثالث للابهرى وابن رشد واقتصر عليه ابن بشير في التنبيه قال الخطاب وهو الظاهر (ونديا) أى ركعتا الطواف الصواب وتنبها بناء التأييد لاستناد الفعل لضمير مؤنث فتلزمه التأني سواء كان مستترا أو بارزا نعم قال ابن كيسان يجوز ترك التأني في فعل المؤنث المجازي سواء كان الفاعل ظاهرا أو ضمير فيخرج كلام المصنف عليه ومصب النذب قوله بالكافرون الخ (ك) ركعتي (الاحرام بالكافرون) بواو الحكاية (والاخلاص و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمقام) أى خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام أى الحجر الذي قام عليه حين أذن في الناس بالحج (و) نذب (دعاء) بعد الطواف وركعتيه (بالملتزم) وهو كما في اللوطا ما بين الركن والمقام من اللطاف أبو عمر كان صلى الله عليه وسلم يضع صدره ووجهه بالملتزم (و) نذب (استلام) أى تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط غير الأول (و) نذب لمس الركن (اليمنى) بآخر كل شوط (بعد) الشوط (الاول) بعدم مرور الطائف على الركنين الشاميين المقابلين للحجر بكسر فسكون (و) نذب (اقتصار) في صيغة التلبية (على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم) وهى ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى ليبيك اجابة بعد اجابة وأول من لبي اللاتكة عليهم الصلاة والسلام وكذا أول من طاف (و) نذب (دخول مكة نهرا) أى ضحى (و) نذب دخول (البيت) أى الكعبة لزيارتها والتبرك بها ليلا أو نهرا كما في النقل (و) نذب دخول مكة (من كداء) (١٧٩) بفتح الكاف معدودا ممنونا ان

لم يؤد لازدحام وأذية والا تعين ترك الدخول منه (لمدى) أى آت من طريق المدينة كما في للدونة لا لات من غيرها وان مدنيا الفاصكهاى للشهور نذبه لكل محرم وان لم تكن طريقه لاستقبال الداخل وجه

الرَّمْلِ ودُعَاؤه فِي سُنَّةِ رَكْعَتَيْ الطَّوْفِ وَوُجُوبِهِمَا تَرَدُّدٌ وَنَدْبًا كَالْإِحْرَامِ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ بِالمَقَامِ ودُعَاؤه بِالمُلتَزِمِ وَاسْتِغْلَامُ الْحَجَرِ الْيَمَانِيِّ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَاقْتِصَارُهُ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا وَالْبَيْتِ وَمِنْ كَدَاءِ لِدَنْيِ وَالسَّجْدِ مِنْ بَابِ بَنَى شَيْبَةً وَخُرُوجُهُ مِنْ كَدَى وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْفِ بَعْدَ التَّغْرِيبِ قَبْلَ تَنْفِيلِهِ وَبِالسَّجْدِ وَرَمْلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنْعِيمِ أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمَرَاهِقٍ لَا تَطُوعٍ وَوَدَاعٍ وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءِ زَمَزَمَ وَتَقْلُهُ

الكعبة ولانه الموضع الذى دعا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ربه تعالى فيه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم فقبل أذن في الناس بالحج ولذا قال يأتوك دون يأتونى (و) نذب دخول (المسجد) الحرام (من باب بنى شيبه) للمسمى باب السلام وان لم يكن في طريق الداخل (و) نذب (خروجه) من مكة للسفر (من كدى) بضم الكاف مقصورا وفي فتح ومدموضع الدخول وضم وقصر موضع الخروج اشارة لطيفة الى ان الداخل يفتح باب الرجاء والخارج يضم على ما حصل ويقصر أمله عن تعلقه بغيره (و) نذب (ركوعه للطواف) بعد فرض العصر حين دخوله مكة في ذلك الوقت وصلة ركوعه (بعد) صلاة (المغرب) ومصب النذب كون ركوعه (قبل تنفله) ولا بن رشد الا ظهر تقديمهما على صلاة المغرب لاتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفوتانه فضيلة أول الوقت لحقتهما (و) نذب لمن طاف بعد الصبح ركوعه للطواف (بعد طلوع الشمس) قبل تنفله وتأخير دخول مكة حتى تطلع الشمس قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه فان دخل قبله طاف حين دخوله وأخرها لطلوع الشمس ولو على القول بوجوبهما مراعاة للقول بسنيتهما (و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام وخلف للمقام (و) نذب (رمل) رجل (محرم) بحج أو عمرة (من كالتنعيم) والحجرانة (أو) رمل (ب) طواف (الإفاضة لمرأهق) ونحوه ممن لم يطف القدوم لضيق الوقت عن فعله لحشية فوات وقوف عرفاً ونسيانه فان كان غير مرأهق وطاف القدوم ورمل فيه أو تركه ولو عمدا فلا يرمل بالإفاضة (لا) يندب الرمل في طواف تطوع ولا في طواف (وداع) والظاهر كراهته فيهما (و) نذب (كثرة شرب ماء زمزم) قال ابن عباس وليقل اللهم انى أسألك علما نافعا وشفاء من كل داء قال وهو لما شرب له فقد جعله الله تعالى لاسماعيل وأمه هاجر عليهما الصلاة والسلام طعاما وشرابا (و) نذب (تقله) من مكة لغيرهما من الد

وخصوصيته بأفيا فيه بعد نقله (و) ندب (الاسمى شروط الصلاة) المكنة فيه فلا يندب له استقبال القبلة لعدم مكانه فيه ولو انتقض وضوءه أو أصابته جنابة ندب له أن يتطهر ويبنى وليس ذلك مخرجا لما لا الواجبة فيه ليسارته وتصور الجنابة مع صحة النسك والاتصال بركني الطواف بالاحتلام في نوم خفيف عقب سلامه منهما (و) ندب للامام (خطبة بعد ظهر) اليوم (السابع) من ذى الحجة وهل يفتتحها بالتكبير أو التلبية قولان (بمكة) أى في حرم مكة زادها الله تشريفا وتكريما (واحدة) تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وشهره ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والمصنف في توضيحه ولا يندب حبيب خطبتان كالجمعة ونسبه ابن عرفة للمدونة في كتاب الصلاة الثاني (يخبر) الامام الناس تذكيرا للعالم وتعلما للجاهل (فيها بالناسك) التي تفعل في يوم التروية وليلة التاسع الى زواله (و) ندب (خروجه) أى الحاج في اليوم الثامن من مكة (لمنى قدرا) أى زمان (يدرك) اذا خرج فيه (بها) أى منى (الظهر) مقصورة في وقتها المختار فالتقوى يخرج بعد الزوال والضعيف يخرج قبله بقدر ما يدرك الظهر بها وقتها المختار اذ لا يجوز تأخيرها عنه وصلاتها في غير منى بدعة (و) ندب (بيانه بها) أى منى ليلة التاسع (و) ندب (سيره) من منى (لعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجاوز بطن محسر قبله لانه في حكم منى (و) ندب (نزوله بنمرة) واد بين الحرم وعرفة ويسمى أيضا عرنة بالنون وضم العين الهمة لنزوله صلى الله عليه وسلم به ويضرب خيمته بها حتى تزول الشمس فاذا زالت اغتسل ودخل عرفة لجمع الصلاتين في مسجد ابراهيم (و) ندب (خطبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع بجامع نمرة وقال عياض في الاكمال في خطبة عرفة هي سنة في قول للدينين والمغاربة يعلم الناس فيهما المناسك من جمعهم الظهرين بعرفة ووقوفهم بها الى الغروب للتضرع والدعاء ودفعهم منها عقب الغروب (١٨٠) بدون صلاة المغرب الى مزدلفة ونزلهم بها وجمعهم العشاءين بها ومبيتهم بها

وَاللَّسْمَى شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةً يُخْبِرُ فِيهَا بِالنَّاسِكِ وَخُرُوجُهُ لِنَيْ قَدَرٍ مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّهْرَ وَيَبَيِّنُهَا وَسَيْرُهُ لِمَرْفَعَةٍ بَعْدَ الطُّلُوعِ وَنَزُولُهُ بِنَمْرَةٍ وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ أَذَنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ وَدُعَاءَ وَقَصْرَ لِّلْغُرُوبِ وَوُقُوفَهُ بِوُضُوءٍ وَرُكُوبَهُ بِهِ ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لِقَمَبٍ وَصَلَاتُهُ بِمَزْدَلِفَةَ الْعِشَاءِ وَيَبَيِّنُهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَالْدَمُ وَجَمَعَ وَقَصَرَ إِلَّا أَهْلَهَا كَمَنَى

وصلاتهم الصبح بها بفلس ووقوفهم بالمشرع الحرام الى الاسفار البين ودفعهم الى منى قبل شروق الشمس واسراعهم ببطن محسر ورميهم العقبة بمجرد وصولهم الى منى وتذكيتهم هداياهم وحلقهم أو

تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لمكة لطواف الافاضة ورجوعهم لمنى للمبيت والرمى (ثم أذن) وعرفة

ويؤذن المؤذن ان شاء في الخطبة أو بعد فراغها قال ابن القاسم وسئل مالك رضى الله تعالى عنهما عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أ بعد فراغ الامام من خطبته أو وهو بخطبة قال ذلك واسع ان شاء والامام بخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته (وجمع) الامام (بين الظهرين) جمع تقديم بأذان ثان واقامة للمصر هذا مذهب المدونة وهو الاشهر وقيل بأذان واحد وبه قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ويحتمله كلام المصنف لاطلاقه الأذان (إثر الزوال) ومن فاته جمعهما مع الامام جمعهما وحده فان تركه فعليه دم واستغفر بعضهم لزوم الدم في ترك سنة فعله ضعيف (و) ندب بعد فراغه من الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب و) ندب (وقوفه) أى حضوره في عرفة (بوضوء) هذا مصب الندب (و) ندب (ركوبه به) أى في حال وقوفه بعرفة للتقوى على الدعاء والتضرع والافتداء بالرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم (ثم) الى الركوب في الندب (قيام) للرجال وكره للنساء (الا لتعب) للدابة أو راكبها أو القائم أو مديم الوضوء فيكون النزول والجلوس وتقض الوضوء أفضل (و) ندب (صلاته بمزدلفة العشاءين) مجموعتين جمع تأخير وقصر العشاء والمذهب انه سنة ان وقف مع الامام فان لم يقف معه بأن لم يقف أصلا أو وقف وحده فلا يجمع لا بمزدلفة ولا بغيرها ويصلى كل صلاة في مختارها (و) ندب (بيانه بها) أى مزدلفة ليلة العيد والنزول بها بقدر حط الرجال سواء حطت بالفعل أم لا واجب (وان لم ينزل بها) بلا عذر حتى طلع الفجر (فالدّم) واجب وان تركه لعذر فلا شيء عليه (وجمع) الامام المغرب والعشاء بمزدلفة استئنا (وقصر) الامام العشاء كذلك وهذا كالتفسير لقوله آتوا وصلاته بمزدلفة العشاءين وكل الحجاج يجمعون ويقصرون بمزدلفة (الا أهلها) فيتمون العشاء ويجمعونها مع المغرب (ك) أهل (منى

(و) أهل (عرفة) وأهل المحصب فينمون الر باعية في بلادهم وفي حال رجوعهم إليها ان كان السك يتم بها فان لم يتم بها قصر حال رجوعه إليها كمسكى ينزل المحصب قبل دخول مكة فيقص فيه (وان عجز) من وقف بعرفة مع الامام والناس عن السير معهم لضعفه أو ضعف دابته (ف) يجمع بينهما (بعد) مغيب (الشفق) الأحمر في مزدلفة أو قبلها (ان) كان وقف بعرفة و (نفر) أى سار منها (مع) الامام. وتأخر عنه لعذر به (والا) أى وان لم يقف وينفر مع الامام بأن وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من المغرب والعشاء يصلية (لوقته) من غير جمع (وان قدمنا) أى العشاء آن (عليه) أى الشفق أو النزول بمزدلفة لم يجمع بها وهو من وقف مع الامام وسار معه (أعادهما) أى العشاءين ندبا ان كان صلاحها بعد الشفق قبل وصوله مزدلفة وان كان قدمهما على الشفق أعاد العشاء وجوبا لبطلانها لصلاتها قبل وقتها والمغرب ندبا ان بقى وقتها ابن حبيب اذا صلى في الزدلفة فلا يعيد وانما الاعادة عنده اذا صلى قبل المزدلفة لقوله صلى الله عليه وسلم أمامك ولا يمكن عادة أن يقدمهما قبل الشفق ويصليهما بالمزدلفة (و) ندب (ارتحاله) أى الحاج من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح) أول وقتها حال كونه (مغسلا) بضم الميم وفتح النون أى مصليا في وقت الغسل أى الظلام (و) ندب (وقوفه) بالمشر الحرام) الذى يحرم الصيد فيه لانه من الحرم وهو ما بين جبل المزدلفة وقزح بضم القاف اسم جبل على يسار الذهاب الى منى وقال ابن رشد وقوف للمشر الحرام من مناسك الحج وسفته وقال ابن الماجشون من فرائضه والسنية هى التى تفهم من قواعد عياض ولذا جعل البساطى الاستحباب متعلقا بالعيد حال كونه (يكبر ويدعو) فى حال وقوفه بالمشر الحرام (للاسفار) أى الضوء الاعلى (و) ندب (استقباله) أى الواقف بالمشر القبلة (به) أى عند المشر جاعلا له (١٨١) عن يساره (ولا وقوف بعده) أى الاسفار في فوت الوقوف

وَعَرَفَةَ وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّفَقِ إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ وَالْأَفْكَالُ لَوْ قَتِيهِ وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا وَارْتَحَالَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْرِ الْحَرَامِ يُكَبَّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ وَاسْتِيقْبَالَهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ وَاسْرَاحُ بَيْطُنٍ مُحَسَّرٍ وَرَمِيَةُ الْعَقْبَةِ حِينَ وُصُولِهِ وَإِنْ رَاكِبًا وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا وَحَلٌّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ وَكُرِّهِ الطَّيِّبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَتَتَابُعُهَا وَلَقَطُهَا وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ لَهُ لِيَخْلُقَ ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ يَتَوَدَّرُ إِنْ عَمَّ رَأْسَهُ

بدابته والمشي بخطوته ذهابا لعرفه وإيا بالمنى (بيطن محسر) واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر قاله النووي (و) ندب (رمية العقبة حين وصوله) منى قبل حط رحله لانها تحية الحرم فالندب منصب على كونه جينه وان كان رميها واجبا (وان) وصل (راكبا) ويدخل رميها بطاوع الفجر فمن رخص له في التقديم من مزدلفة ووصل منى لئلا فلا يرميها حتى يطلع الفجر (و) ندب (المشي في) حال رمى (غيرها) أى العقبة في يوم العيد فيصدق بغيرها وبها في غيره (وحل) أى جاز (برميها) أى العقبة أو بخروج وقت أدائه وفاعل حل (غير) تمتع ب(نساء) بجمع أو مقدماته أو عقد نكاح (و) غير (صيد) فلا يحلان بها (وكره الطيب) أى استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه فهذا التحلل الأصغر (و) ندب (تكبيره مع) رمى (كل حصاة) تكبيرة واحدة وظهرها انه سنة (و) ندب (تتابعها) أى توالى الحصيات بأن يرمى الثانية عقب رمى الاولى وهكذا (و) ندب (لقطها) أى الحصيات التى ترمى في يوم العيد وما بعده من منى أو من حيث شاء الا جرة العقبة فيندب لقطها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره (و) ندب (ذبح) أو نحر لهدى بمنى (قبل الزوال) هذا مصب الندب (وطلب بدنته) الضالة منه (له) أى الزوال أى قربه بقدر حلقه قبله (ليخلق) رأسه قبله بعد نحرها فكلاهما مندوب قبله مكروه بعده والاصل في تقديم النحر على الخلق قوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ودل قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الخلق قبل الذبح اقبل ولا حرج على ان التهي في الآية للتزيه (ثم) ندب (حلقه) يحتمل ان الندب منصب على تقديم الخلق على التقصير ويحتمل انه منصب على تأخير الخلق عن النحر وتقديمه على الافاضة وعلى كل فلا ينافى كون الخلق أو التقصير واجبا وأطلق المصنف الخلق على مطلق الازالة بدليل قوله (ولو بنورة) أى شئ مخلوط بغير وزرنيخ يزال به الشعر اذ الخلق انما يكون بالومى (ان عم) الخلق المذكور سواء كان بموسى أو نورة .

فلا يكفي حلق بعضه ولو أكثره (والتقصير عجز) والحلق أفضل الا لمتنع تحلل من عمرته ونوى الحج من عامه فتقصيره أفضل لبقاء شعنه للحج ان لم يكن بشعره عقص ولا ضفرو ولا تلبسوا الا فلا يجوز به التقصير ولزمه الحلق في المدونة ومن ضفراً وعقص أو لبد فعليه الحلق (وهو) أى التقصير (سنة) أى طريقة (المرأة) أى بنت تسع فأعلى اللخمي لا يجوز لها حلق لانه مثله الا أن يكون برأسها أذى (تأخذ) أى تقص المرأة من جميع شعرها ابن فرحون لابد أن تعم المرأة الشعر كله طويلاً وقصيره بالتقصير (قدر الأتمة) أو أزيد أو أنقص منها يسير فليست الأتمة تحديداً لابد منه (و) يأخذ (الرجل) القصير (من قرب أصله) ندبا فان أخذ من أطرافه أخطأ كما في الموازية أى خالف اللندوب وأجزأ كما فيها أيضاً وفي المدونة (ثم يفيض) أى يطوف للأفاضة بعد الرمي والنحر والحلق ويندب فعله في نوب احرامه وعقب حلقه ولا يؤخره الا بقدر ما يقضى حوائجه ويدخل وقته بفجر يوم العيد ولكن يطلب تأخيرها عن الثلاثة المذكورة فان قدمه فسيأتى (وحل به) أى طواف الأفاضة (مابقي) أى النساء والصيد والطيب (ان) كان (حلق) أو قصرو كان قدم السعى عقب طواف القدوم وقد تم حجه والا فلا يحل مابقي الا بسعيه بعد الأفاضة (وان) طاف للأفاضة (وطى عقبه) أى الحلق (فد) عليه (دم بخلاف الصيد) في الحل قبل الحلق وبعد الأفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وان وطىء بعد الأفاضة وقبل السعى فعليه دم وان اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا ان وطىء واصطاد قبل الأفاضة (كتأخير الحلق) عمداً ونسياناً أو جهلاً (بلدة) ولو قرأت عليه دم (أو) تأخير طواف (الأفاضة) وحده أو مع السعى أو السعى وحده (للمحرم) فيفيض في الأولى ويفيض ويسعى في الاخيرتين ويهدى هدياً واحداً (١٨٢) الجميع ومفهوم للمحرم انه لو أفاض قبيل غروب آخر يوم من الحجة

والتقصير مجزئ وهو سعة المرأة تأخذ قدر الأتمة والرجل من قرب أصله ثم يفيض وحل به ما بقي إن حلق وإن وطىء قبله قدم بخلاف الصيد كتأخير الحلق ليلته أو الإفاضة للمحرم ورمى كل حصاة أو الجميع لليل وإن لم يغير لا يمخس الرمي أو عاجز ويستنيب فيتحرى وقت الرمي ويكبر وأعاد ان صح قبل الفوات بالفروبيد من الرابع وقضاه كثر اليه والليل قضاءه وحل مطيق ورمى ولا يرمى في كف فتيرو وتقدير الحلق أو الإفاضة على الرمي لا إن خالف في غير

وصلى الركعتين بعد غروبه فلا دم عليه (و) كتأخير (رمى كل حصاة) واحدة من العقبة أو غيرها والاولى حذف كل لانه يصير الصورة الاولى عين ما بعدها (أو) تأخير جميع حصيات جمرة واحدة أو جميع حصيات الجمار (الجميع)

عن وقت الأداء وهو النهار (ليل) وهو وقت القضاء فدم واحد لتأخير حصاة أو أكثر ان كان التأخير لباليغ وعاد عاقل قادر بل (وان) كان التأخير (ل) رمي شخص (صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن الرمي) أو مجنون آخر وليهما الرمي عنهما والدم على من أجهم (أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكبر أو مرض والدم في ماله (ويستنيب) العاجز من رمي عنه في وقت الأداء وعليه دم وفائدة الاستنابة دفع الأثم عنه وان أخر نائب العاجز لوقت القضاء لزمه دمان واحد للنيابة وواحد للتأخير ان كان لعذر والا فدم التأخير على النائب (فيتحرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) عند كل حصاة يرميها عنه نائبه (وأعاد) العاجز عن الرمي الرمي وجوباً (ان) صح (قبل الفوات) لوقت الرمي (بالفروب) من اليوم الرابع فان أعاد قبل غروب اليوم الاول فلا دم عليه للنيابة لا نهاجز علة للدم والجزء الآخر علم حصول الرمي في وقت أدائه (وقضاء) رمي (كل) من الجمرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (اليه) أى غروب الرابع ولا قضاء لرمي الرابع لخروج وقت الرمي بفروبه ووجب الدم (والليل) عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم ولا قبله (وحمل) عاجز عن المشي للجمرة (مطيق) للرمي على دابة أو آدمي (ورمي) بنفسه وجوباً (ولا يرمى) الحصاة (في كف غيره) ليرميها عنه ولا يجوز عنه ان وقع (و) ك(تقديم الحلق) (١) على جمرة العقبة ففيه فدية لوقوعه قبل التحلل فاذا رمي العقبة أمر المومسي على رأسه لان حلقة الاول وقع قبل محله (لا) يلزمه دم (ان خالف) الترتيب السابق (في غير) الصورتين المتقدمتين وهما تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي كحلقة قبل النحر ونحره قبل الرمي وأفاضته قبل النحر والحلق أو قبلهما معا فلا دم عليه في صورة من هذه الخمس على الاصح لحج حجة الوداع جعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر فحلقت قبل أن اذبح فقال اذبح ولا حرج (١) (قوله) وكتقديم الحلق حق العبارة أن تكون هكذا (و) ك(تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي) أى على رمي جمرة العقبة الخ يعلم من المصنف اه

وقال آخر لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى فقال أرم رلا حرج فاسئل يومئذ عن شيء قدم أو آخر الأقال صلى الله عليه وسلم افعل ولا حرج وقوله عليه الصلاة والسلام اذبح وارم أى اعتد بفعلك فذبحنا فعل ههنا بمعنى اعتد بفعلك اذا فرض أن السائل فعل الأمرين اللذين قدم ثانيهما على أولهما (وعاد) الحاج وجوبا بعد طواف الأفاضة يوم العيد (المبيت بمعنى) أى فيها ولا يرجع من منى إلى مكة في غير يوم العيد ويلزم مسجد الحيف مبنى للصلوات فهو أفضل من عوده لمكة في غير يوم العيد (فوق العقبة) بيان لمنى فحدها من جهة العقبة ومن جهة مزدلفة وادى محسر فأسفل العقبة من جهة مكة ليس من منى (ثلاثا) من اللبالي أن لم يتعجل (وان ترك) المبيت بها وبات أسفل العقبة جهة مكة أو بوادى محسر جهة عرفة أو عن يمين منى أو شمالها (جل ليلة ف) عليه (دم) وأولى ليلة كاملة فأكثر وظاهره ولولضرورة كخوفه على مناعه وهو مقتضى رواية ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هديا وان لم يأتهم (أو) للمبيت بها (ليلتين ان تعجل) ويجرى فيه قوله وان ترك جل ليلة قدم ويجوز التعجيل ان أراد أن يبيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولو بات) الليلة الثالثة (بمكة) وخالف في ذلك عبد الملك وابن حبيب فقالا من بات الليلة الثالثة بمكة فقد خرج عن سنة التعجيل ولزمه الرجوع إلى منى لرمي اليوم الثالث وهدي لميئته بمكة وسواء كان المتعجل آفاقيا (أو مكيا) وهذا في غير الامام وأما هو فيكره له التعجيل قاله ابن عرفة وشرط التعجيل أن يخرج من منى لجهة مكة أو لجهة عرفة أو لجهة اليمين أو لجهة الشمال (قبل الغروب) للشمس (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فان غربت وهو بمنى فلا يجوز له التعجيل ولزمه المبيت بمنى ورمى الثالث اذ لم يصدق عليه قوله تعالى فمن تعجل في يومين وبين مرة التعجيل بقوله (فيسقط عنه رمي) اليوم (الثالث) من أيام الرمي ومبيت ليلته وان كان فديات بغير منى ليلة الحادى عشر وليلة الثانى عشر كما قال (ورخص ل) شخص (راع) (١٨٣) للدواب (بعد) رمي جمره (العقبة) يوم العيد (أن ينصرف) عن منى لجهة رعيه (و) لا يعود لها للمبيت بها ولا لرمي اليوم الثانى من أيام النحر إلى أن (يأتى) لمنى اليوم (الثالث) من أيام النحر (فيرمى) فيه (اليومين) اليوم الثانى الذى

وعَادَ لِلْمَبِيتِ بِمَعْنَى فَوْقَ الْعُقْبَةِ ثَلَاثًا وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ فَدَمُّ أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمِيُّ الثَّالِثِ وَرُخْصَ لِوَارِعٍ بَعْدَ الْعُقْبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِيَهُ لِلْيَوْمَيْنِ وَتَقْدِيمُ الضَّمْعَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمُزْدَلِفَةِ وَتَرْكُ التَّحْصِيبِ لِغَيْرِ مُقْتَدِي بِهِ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ الثَّلَاثَ وَخَتَمَ بِالْعُقْبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ وَصَحَّتْهُ بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَزَفِ

مضى وهو في رعيه والثالث الذى حضر فيه وانما حمل الثالث على ثالث النحر وهو ثانى أيام الرمي لانه الرخصة فلا يجوز تأخيرها تيان منى إلى ثالث أيام الرمي فان أخره إليه وأتى فيه رمي اليومين قبله نهر رمى له ولزمه هدى لتأخير رمي اليومين اليه وهذا في الرعاة فقط وأما أهل السقاية فيرخص لهم في ترك المبيت بمنى فقط لافي ترك رمي اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون بمكة لنزع الماء من زمزم للحاج ويأتون منى نهار الرمي ويعودون للمبيت بمكة لذلك فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوما وكلامه في مناسكه يقتضى انهم مساوون ولكنه معترض بأن الرخصة وردت في حقهم في الصحيحين في ترك المبيت بمنى فقط للسقاية لنزع الماء من زمزم ليلا وتفريقه في الحياض نهية لشرب الحاج نهارا (و) رخص ندبا (تقديم الضمعة) أى النساء والرضى والصبيان ونحوهم ممن تلحقه مشقة عظيمة بالبيات بالمزدلفة والسير مع الناس غدوة يوم العيد إلى منى فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجمع العشاءين بها واقامتهم بعض الليل (في الرد) أى الرجوع (للمزدلفة) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف أى إلى منى ليلا ويسقط عنهم الوقوف بالمشر الحرام (و) رخص (ترك التحصيب) أى النزول بالمحصب حين وصوله حال الرجوع من منى لمكة عشية ثالث أيام الرمي لصلاة الظهر والعصر والغرب والعشاء (لغير مقتدى به) ومفهومه عدم الترخيص للمقتدى به من عالم وامام ونحوها وهو كذلك (و) اذا عاود الحاج من مكة عقب طواف الأفاضة لمبيت منى (رمى) وجوبا (كل يوم) بعد يوم العيد الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات مبتدئا بالأولى من جهة مزدلفة وهى التى تلى مسجد الحيف ويتبعها برمي الوسطى (وختم ب) رمي جمره (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي ومبدأ الرمي (من الزوال للغروب) هذا وقت الأداء (وصحته) أى الرمي مشروطة (بحجر) فلا يصح بذهب وفضة ونحوها من المعادن ولا بطين ولا بفخار ولا بحصى وجبس وقدر الحجر (كحصى الخزف) وهو الرمي بالحصى بالأصابع وذلك فوق الفستق ودون البندق فلا يجزى الصغير الذى

كالقمح أو الحصة ويكره الكبير لخالفته السنة (و) سحته (برمى) لا وضع أو طرح فلا يجزىء، وإن رمى كل حصاة وحدها فإن رمى السبع رمية واحدة احتسبها حصاة واحدة وأن يكون الرمي بيداً بغير رجل أو قوس ومن مستحباته كونه بالأصابع لا بالقبضة ويصح الرمي بحجر طاهر بل (وإن به) حجر (متنجس) مع الكراهة وتندب أعادته بطاهر وصلة رمى (على الجمرة) وهو موضع البناء وما حوله والمطلوب الرمي على ما حوله إذا البناء مجرد علامة على المحل ثلاثين ونجىء الحصاة الرمية في الموضع المحصور إن لم تصب غيره قبل وصولها إليه بل (وإن أصابت غيرها) أى الجمرة ابتداء ثم ذهبت لها (إن ذهبت) لها (بقوة) الرمي (لا) تجزىء إن وقعت (دونها) أى الجمرة ولم تصل لها أو وصلت لها لا بقوة الرمي بأن وقعت على محل عال ثم تدرجت من عليه ووصلت للجمرة (وإن أطارت) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت الحصاة الطارة (لها) أى الجمرة (ولا) يجزىء (طين ومعدن) كذهب وفضة ورمصاص وحديد ونحاس (وفي أجزاء ما وقف) من الحصاة (بالبناء) الذى بالجمرة ولم ينزل أسفلها وعدم أجزائه (تردد) لعدم نص المتقدمين الخطاب الظاهر الأجزاء (و) صحته فيما بعد يوم العيد (ترتبهن) أى الجمرات بأن يبدأ بالأولى التى تلى مسجد منى ويثنى بالوسطى ويختم بالعقبه فإن نكس وترك الأولى أو بعضها أو الثانية كذلك ولو ساهيا فلا يجزئته فإن ذكرها في يومها أعاده ولا دم عليه (و) أن خرج يومها ورى لليوم الذى يليه ثم تذكر (أعاد ما حضر) وقته ندبا (بعد) رمى (النسية) من اليوم الذى مضى وجوبا (و) أعاد رمى (ما بعدها) أى النسبة وجوبا أيضا لوجوب الترتيب في رمى ما هو (في يومها فقط) لا ما بعدها في يوم آخر فلا يعيده فإذا نسي في ثاني العيد (١٨٤) الجمرة الأولى ورى فيه الثانية والثالثة ورى في ثالث العيد جمراته كلها

ورمى وإن يمتنع جس على الجمرات وإن أصابت غيرها إن ذهبت يقو لا دونه وإن أطارت غيرها لما ولا طين ومعدن وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد وترتيبهن وأعاد ما حضر بعد النسبة وما بعدها في يومها فقط وتندب تتابعه فإن رمى بخمس خمس اعتد بالخمس الأول وإن لم يدر موضع حصاة اعتد بست من الأولى وأجزأ عنه وعن صبي ولو حصاة حصاة ورى العقبة أول يوم طلوع الشمس وإلا إثر الزوال قبل الظهر ووقوفه إثر الأولين قدر إسراع البقرة وتيسره في الثانية

ورمى في رابعه جمراته كلها ثم تذكر قبل غروبه الجمرة الأولى من اليوم الثاني فيرميها وما بعدها في يومها وجوبا لوجوب الترتيب ويعيد جمرات اليوم الرابع ندبا ولا يعيد رمى جمرات اليوم الثالث لخروج وقت أدائه

(وتندب تتابعه) أى رمى الجمرات فإذا رمى الأولى أردفها بالثانية ولا يفصل بينهما إلا بقدر الدعاء المطلوب وهكذا في الثانية (فإن رمى) الجمار الثلاث في ثاني العيد أو ما بعده كل جمرة (بخمس خمس) وترك من كل جمرة حصتين ثم تذكر (اعتد) أى احتسب (بالخمس الأول) من الجمرة الأولى وكلها بحصتين ورى الثانية والثالثة بسبع سبع وسواء كان ذلك عمدا أو سهوا ولا هدى عليه أن ذكر في يومه وعليه الهدى أن ذكر في وقت القضاء ولم يعتد بخمس ما بعد الأولى لأنه لم يكمل الأولى فلم يحصل الترتيب فبطل رمى الثانية والثالثة ولكون الفور مندوب بنى على خمس الأولى (وإن) رمى الجمرات الثلاث ثم وجد حصاة في جيبه مثلا (لم يدر موضع حصاة) ترك رميها من أى الجمرات الثلاث (اعتد بست) من الحصيات (من) الجمرة (الأولى) فيرمي عليها حصاة ويعيد رمى ما بعدها بسبع سبع فإن تحقق تمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتد بست منها ورماها بحصاة ورى الثالثة بسبع وإن شك في الثالثة رماها بحصاة فقط (وأجزأ) الرمي المتفرق كرميه (عنه) أى عن نفسه سبع حصيات متواليات على جمرة (و) سبع حصيات أخرى (عن صبي) ونحوه مما يرمى عنه نيابة وهكذا الجمرة الثانية والجمرة الثالثة بل (ولو) كان التفريق في حصيات كل جمرة بأن يرمى (حصاة) عن نفسه و(حصاة) عن غيره أو عكسه إلى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جمرة وتعبيره بالأجزاء يفيد أنه خلاف المندوب وهو كذلك فلا ينافي ندب التتابع (ورمى العقبة أول يوم طلوع الشمس والآخر) أى وإن لم يكن الرمي أول يوم بأن كان ثانيه أو ثالثه أو رابعه ندب (إثر) بكسر فسكون أى عقب (الزوال قبل) صلاة (الظهر) ندب (وقوفه) أى مكث الرامي ولو جالسا (إثر) رمى كل واحدة من الجمرتين (الأوليين) للذكر والدعاء بدون رفع يديه (قدرا سراعا) قراءة سورة (البقرة) لا إثر الثانية فقط وإن صدق عليه أنه إثر الأولين وهذا كالأستدراك على قوله وتتابعها (و) ندب (تيسره في) وقوفه للدعاء عقب رمى الجمرة (الثانية) ابن

الموار ثم برى الثانية و ينصرف منها الى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها ما يلي يسارها (و) ندب (تحصيب) الشخص (الراجع) من منى لمسكة أي نزوله بالحصب وهو ما بين الجبلين ومنتهى المقبرة التي بأعلى مكة (ليصل) (الراجع) (فيه) أي الحصب (أربع صلوات) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء اقتداء به صلى الله عليه وسلم وهذا لغير المتعجل أما هو فلا يندب تحصيبه ولو مقتدى به وفي غير يوم الجمعة والتركه ودخل مكة لصلاته في الدخيرة التحصيب مستحب عند الجمهور وليس بنسك (و) ندب لكل من أراد الخروج من مكة مكيا أو آفاقيا قدم بنسك أو تجارة (طواف الوداع ان خرج) أي أراد الخروج (ل) ميقات (كالحجفة) أراد العود أم لا الا قصد التردد لها بنحو حطب فلا يندب له الوداع ولو خرج لمكان بعيد وكذا المتعجل (لا) يندب طواف الوداع لمن أراد الخروج لمكان قريب (كالتميم) والجرانة مما دون الميقات لقضاء حاجة الا ان يكون مسكنه أو يريد الإقامة به طويلا فيندب له الوداع ان كان بالغابيل (وان) كان (صغيرا) ابن فرحون ولم يذكروا تقبيل الحجر الأسود عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه لسند وفي الواضحة يندب تقبيل الحجر عقب طواف الوداع ونقله الحطاب (وتأدى) أي حصل طواف الوداع (بالإفاضة و) بطواف (العمرة) حيث لم يقيم بعدهما إقامة تبطل حكم التوديع ويحصل بهما نوابه ان نواه بهما قياسا على تأدى تحية المسجد بالفرض (ولا يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهرى) أي يكره أو خلاف الأولى لعدم وروده والأدب والخشوع في القلب فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويمشي مشيه المعتاد وكذا في مسجد المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و بطل) طواف الوداع بمعنى انه يطلب بأخر وان صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى (بإقامة بعض يوم) له بال وهو ما زاد على (١٨٥) ساعة فلكية (بمكة) فان أقام خارجها فلا يبطل (لا) يبطل بإقامة مكة (لشغل خفو) ان تركه بالكلية أو بطل حكمه كن آتي به على غير وضوء أو لم يصل ركعتيه حتى انتفض وضوءه أو بطل كونه وداعيا بالإقامة بمكة وخرج منها ولم يبعد (رجع له ان لم يخف

و تحصيبُ الرّاجعِ ليُصلّي أربعَ صلّواتٍ وطوافُ الوداعِ إنْ خرَجَ لِكالْحُجَّةِ لا كالْتَمِيمِ وإنْ صَغِيرًا وتأدّى بالإفاضةِ والمُعرّو ولا يَرْجِعُ التّهْمَرُ وبَطَلَ بِإِقَامَةِ بَعْضِ يَوْمِهِ بِمَكَّةَ لَا بِشُغْلِهِ خَفٍّ وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ وَحُبَسَ الْكَرَى وَالْوَلِيُّ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدَرُهُ وَقِيْدٌ إِنْ أَمِنَ وَالرَّقَّةُ فِي كَيَوْمَيْنِ وَكَرِهَ رَمَى بِمَرْمِيٍّ بِهِ كَأَنْ يُقَالَ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافُ الزِّيَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَقِيَ الْبَيْتَ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَنْقُلُ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَالْحِجْرِ وَإِنْ قَصَدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

( ٢٢ - جواهر الاكليل - اول ) فوات أصحابه ) كما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وحبس) أي منع من السفر (الكرى) أي الشخص الذي أكرى دابة لمرأة (والولى) أي زوج المرأة أو محرما (لحيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافها للإفاضة (قدره) أي الحيض والنفاس سواء علم الكرى حملها أم لاحت عند الكراء أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذي الكلام فيه فان مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع دمها فظاهر المدونة انها تطوف لانها مستحاضة (وقيد) أي حبس الكرى والولى لحيض أو نفاس المرأة قدره (ان أمن) الطريق حال رجوعهم بعد طهرها وطوافها للإفاضة فان لم يؤمن فيفسخ الكراء اتفاقا قاله عياض ولا يحبس كرى ولا ولى لأجل طوافها وتمكث وحدها بمكة حتى تطهر وتطوف ان أمكنها المقام بها والارجع لبلدها وهي محرمة وتعود في التقابل (و) حبست (الرقعة) مع كرىها ووليتها ان كان يزول عنرها (في كيومين) لعلهم مع الأمن كما سبق ومقتضى ما في الدخيرة ان الكاف استقصائية ومقتضى ما في الموازية ادخال ما زاد عليهما (وكره رمى ب) حصى (مرمى به) منه أو من غيره وشبهه في الكراهة فقال (كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة) فسكره التسمية المذكورة لانها تقتضى التخيريته وهو ركن لا تخيريته ولا يجبر بالدم فكأنه تكلم بكذب (أوزرنا قبره عليه الصلاة والسلام) وانما يقال قصدناه (و) كره (رقى) أي دخول (البيت) الحرام لارقى درجه فقط وسمى دخوله رقبيا لارتفاع بابه (أو عليه) أي على ظهره (أو على منبره بنعل) محقق الطهارة وهو راجع للمسائل الثلاثة ومثله الخف (بخلاف الطواف) بالبيت (و) دخول (الحجر) بنعل محقق الطهارة فلا يكره (وان) طاف حامل شخص طوافا واحدا و (قصد بطوافه نفسه مع محمله) صبي أو مجنون أو مريض (لم يجز عن واحد منهما) لأن الطوف

صلاة وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السعي عنهما) أى الحامل ومحموله لحفته اذ لا يشترط فيه طهارة وشبهه في الاجزاء فقال (كحمولين) لشخص طاف أو سعى بهما ونوى بطوافه أو سعى بهما فيجزى (فيهما) أى الطواف والسعى والفرق بين نيته عن نفسه وعن محمله وبين نيته عن محموله ان الحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد ﴿فصل﴾ في محرمات الاحرام والحرم (حرم) سبب (الاحرام) بحج أو عمره (على المرأة) ولو أمة أو صغيرة وتعلق الحرمة بوليها ومحرمات الاحرام ضربان ضرب غير مفسد وفيه الفدية كاللبس والتطيب وضرب مفسد وفيه الهدى كالجماع ومقدماته وبدأ بالأول فقال حرم على المرأة (لبس) محيط بيدها أحاطة خاصة ك(قفاز) شئ يصنع بهيئة الأصابع والكف ولا يحرم عليها ستر يدها بمنديل وخمار ومثل المحيط أحاطة خاصة المحيط أحاطة عامة كأن تدخل يدها في قميصها (و) حرم على المرأة (ستر وجهه) بأى ساتر وكذا بعضه على أحد القولين الآتين الاما يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها الواجب (اللبس) (ستر) عن أعين الرجال فلا يحرم ولو التصق الساتر بوجهها وحينئذ يجب عليها الستران علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها لصيرورته عورة فلا يقال كيف تترك الواجب وهو كشف وجهها وتفعل المحرم وهو ستره لأجل أمر لا يطلب منها اذ وجهها ليس عورة وقد علمت الجواب بأنه صار عورة بعلم أو ظن الافتتان بكشفه وشرط جواز ستر وجه المرأة لقصد الستركونه (بلا غرر) بنحوارة (و) ب(ربط) لطرفي الساتر على رأسها (والا) بأن لبست قفازا أو سترت وجهها لغير قصد الستر عن الرجال أو غررت ماسترته به أو ربطته (ف) عليها (فدية) ان انتفعت به من حر أو برد أو طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل) الذكرو لورقيا أو صلبا وتعلق الحرمة بولي (محيط) بضم الميم وكسر الحاء المهملة وسواء كانت أحاطته بجميع البدن كالقميص أو (بعضه) كالقباب عريض (١٨٦) السبر لا اللباس رقيق السبر وان كان محيطا للضرورة (وان) كانت

أحاطته (ب) سبب (نسج) على صورة المحيط كالشراب للنسج بالابرة على هيئة الرجل والساق أو لصق بجلد على صورته أو سلخ جلد حيوان بلا شق (أو) كانت أحاطته بسبب (زر) أى

وأجزأ السعى عنهما كحمولين فيهما

﴿فصل﴾ حَرَّمَ بِالْأَحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قَفَازٍ وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسِتْرِ بِلَا قَرْنٍ وَرَبْطٍ وَإِلَّا فِدْيَةٌ وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِمَعْصُورٍ وَإِنْ بَنَسَجَ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَخَاتَمٍ وَقَبَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ كَمَا وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ عَمَّا يُعْمَدُ سَاتِرًا كَطَلِينٍ وَلَا فِدْيَةٌ فِي سَيْفٍ وَإِنْ بِلَا عُدَرٍ وَاحْتِرَامٍ وَاسْتِغْفَارٍ لِمَعْلٍ فَقَطُّ وَجَازٌ

خف

ادخال زر بكسر الزاى في عورته كالذى يجعله العسكري على ساقه

ويزوره (أو) بسبب (عقد) ربط أو تخليل يعود فلا يحرم على الرجل ستر يده بمحيط غير محيط كازار مرفق برقع و بردة ملفقة من شفتين وكارتداء أو اثزار بنحوقميص وشبهه في المنع وجوب الفدية فقال (كخاتم) فيحرم لبسه على الرجل ولو فضة زنته درهم وفيه الفدية ان طال (وقباء) بفتح القاف ممدودا ومقصورا مشتق من القبو وهو الضم والجمع سمي به لانضام أطرافه وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ان أدخل يديه في كيه بل (وان لم يدخل كيه) في يد بشرط ادخال منكبيه أو أحدهما في محله الخاص المحيط به فان جعل أسفله على كتفيه ولم يدخل رجله في كيه ولا أحدهما فلا يحرم لعدم أحاطته حينئذ وفي العبارة قلب والاصل وان لم يدخل يده كما أو للفعول محذوف وكان نصب بنزع الحافض أى يده في كم (و) حرم بالاحرام على الرجل (ستر وجهه) جميعه وأما بعضه ففيه قولان حملت للدونة عليهما أحدهما وجوب الفدية والثاني عدم وجوبها وفهم من قوله ستر وجهه ان ستر ما أسدل من لحيته ليس فيه شئ وبه صرح سنده (أو) أى حرم على الرجل ستر (رأس بما يعد ساترا) عرفا أو لغة بقرينة قوله (كطلين) لانه يدفع العرفاوى غيره من عمامة وقلنسوة (ولا فدية) عليه (في) تقليد (سيف) بعنقه (وان) تقلده (بلا عذر) وحرم ووجب نزعها فورا ان تقلده بلا عذر كما هو ظاهر المدونة والسكين ليست كالسيف قصرا للرخصة على موردتها (و) لافدية في (احترام) بثوبه أو غيره على الذهب خلافا للتأني وفي الجواهر واقتدى ان احترام يحبل أو خيط لغير عمل فان كان لعمل فلا فدية عليه وقيد في مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه الخطاب ولم يذكره ابنه شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا ابن عرفة (و) لافدية في (استغفار) أى لى طرفي المزر بين فخذه وغرزها في وسطه بلا عقد فان عقدها فعليه الفدية (لعمل فقط) قيد في الاحترام والاستغفار فان كانا لغير عمل ففيهما الفدية (وجاز) لحرمة بحج



أو عمرة (خف) أي لبسه ومثله جرموق وجورب (قطع أسفل من كعب) للرجلين سواء قطعه هو أو اشتراه كذلك وشرط الترخيص في لبس الخف المقطوع أسفل من كعب كون لبسه (لفقد) أي عدم وجود (تعل) بالكسبية (أو) ل (غلاوه) غلوا (فاحشا) بأن يزيد ثمنه عن قيمته المعتادة فوق ثمنها فلو لبسه لغير ما ذكر وقد قطع أسفل من كعب فعلية الفدية ولو اضربوه (و) جاز له (اتقاء شمس) عن وجهه (أو ريح بيد) لأنها لاتعد ساترا عرفا وأولى ببناء أو خباء (أو مطر) ومثله البرد عند الامام مالك لا ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (بشيء) (مرتفع) عن رأسه من نحو ثوب وأما الخيمة فيجوز الدخول تحتها بلا عذر (و) جاز (تقليم ظفر انكسر) والجواز مقيد بتأذيه من كسره (و) جاز (ارتداء) وائتزار (بقميص) اعدم احاطته (وفي كره) ارتداء (السراويل) لقبح هيئته وجوازه (روايتان) وبحت ابن غازي في الروايتين بأن كلامه في مناسكه ونحوه للباحي يفيدان الجواز قول لسير الامام لا رواية عنه وخرج مسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الازار والخفان لمن لم يجد النعلين وقال مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ في السراويل لم يبلغني هذا ابن عبد السلام وعندي ان مثل هذا من الاحاديث التي نص الامام رضي الله تعالى عنه على انها لم تبلغه اذا قال اهل الصناعة انها صحت فيجب على مقلدي الامام رضي الله تعالى عنه العمل بها كهذا الحديث ويؤيد هذا قول الامام مالك في رواية ربيبه معن بن عيسى قال سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه يقول انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة من ذلك فاركوه (و) جاز (نظلم) ببناء) كعائط وسقف (وخباء) بكسر الخاء المعجمة ممدودا أي خيمة (و) (١٨٧) بد (محارة) في القاموس المحارة

شبه الهودج قال والهودج مركب للنساء فقوله (لافيها) معناه على ما لابن فرحون لا يجوز التظلل بشيء زائد حال كونه فيها أي المحارة وذلك كالساتر غير للسمر وأما ماسمر

خُفٌ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوٍّ فَاحْشَا وَاتَّقَا شَمْسَ أَوْ رِيحَ يَبْتَدِرُ أَوْ مَطَرًا يَمْزُتِفِعُ وَتَقْلِيمُ ظَفَرٍ انْكَسَرَ وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ وَفِي كُرْوِ السَّرَاوِيلِ رَوَايَتَانِ وَتَظَلُّلٌ بَيْنَاءٍ وَخَبَاءٍ وَحِمَارَةٍ لَا فِيهَا كُتُوبٌ بِمَعَا فَنِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَحَمْلٌ لِحَاجَةٍ أَوْ قَفَرٌ بِلَا تَجَرٍّ وَابْتِدَالٌ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْعُهُ بِخِلَافٍ غَسْلِهِ إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطَّ وَبَطَّ جُرْحُهُ وَحَكَّ مَا خَفِيَ بِرَفْقٍ وَفَصَدَّ

فيجوز التظلل فيها وهو عليها ونص ابن فرحون انما يضر ما غطيت به وأما ما عليها من لبد فلا يضر ويجوز الركوب فيها لأنها كالبيت والخيمة اهـ وشبه في المنع فقال (كتوب) يرفع (بعضا) أي عليها أو على أعواد فلا يجوز سائرا اتفاقا ولا نازلا عند مالك رضي الله تعالى عنه لأنه لا يثبت بخلاف البناء والخباء الحطاب هذا التعليل يقتضي انه اذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالخباء الثابت فلا يستظل به جائز (ففي وجوب الفدية) في التظلل في المحارة أو ثوب بعضا ونديها (خلاف) تعقبه البساطي بأنه لم ير من شهر القولين تفرعا على عدم الجواز ومفاد كلام البساطي ان الخلاف تفرع على الوجوب والاستحباب لاعلى الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلام المصنف (و) جاز لحرم (حمل) لخرجه او جراه على رأسه (لحاجة) أي احتياج للحمل حيث لم يجد من يستأجره أو وجده ولم يجد اجرة (أو قفر) كأن يحمل لنفسه حزمة حطب مثلا يتمتع بثمرها أو لغيره بأجرة لعيشه (بلا نجر) أشهب ما لم يكن تجره لعيشه كالطائر (و) جاز (ابدال) جنس (ثوبه) أي المحرم الذي احرم فيه من ازار ورداء ولو تعدد أو نوى بذلك طرح الدواب التي فيه اذ لا يجب عليه شعونة لباسه لان الامام مالكا رضي الله تعالى عنه رأى نزع ثوبه لقمله بمثابة من ارتحل من بيت وأبقى ببقه حتى مات خفف أنفه (أو بيعه) أي ثوب المحرم ولو لأذية قلبه على المشهور عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وقال سخنون انه كطرد الصيد من المحرم وفرق بان طرد الصيد اخراج لتسريح مأمن والقمل يجوز قتله لغير المحرم قبل البيع وبعده (بخلاف غسله) أي ثوب المحرم لغير نجاسة بل لترفعه أو وسخ أو غيرهما على ظاهرها حيث شك في قمله فان تحقق قمله منع غسله لما ذكر فان غسله وقتل شيئا أخرجه مافيه (الا) غسله (لنجس) اصابه (ف) يجوز (بالماء فقط) ولو شك في قمله ولا شيء عليه في قتله حينئذ كما في الموازية وفي الطراز يندب اطعامه ولا يجوز بنحو ما بون فان غسله به وقتل شيئا اخراج واجبه (و) جاز (بط جرحه) أي فتحه واخراج مافيه (و) جاز (حك ما خفي) عليه من جسده كراسه وظهره (برفق) بأن من معه قتل الدواب وكره بشدة وأما ما يراه فله حكه وان ادماه (و) جاز (فصد)

الحاجة كما في الوطأ والدونة والا كره ( ان لم يعصبه ) فان عصبه ولو لضرورة اقتدى (و) جاز ( شد منطقة ) بكسر الميم وفتح الطاء وشدها جعل سيورها في ثقبها أو فيما يقال له ابريم فان عقدها اقتدى وشرط جواز شدها كونه ( لنفقتة على جلده ) أي المحرم تحت ازاره والمنطقة كما قال ابن حجر ما يشبه تكة السراويل ابن عرفة فيها لأبأس بربط منطقة تحت ازاره وجعل سيورها في ثقبها (و) جاز ( إضافة نفقة غيره ) لنفقتة التي في منطقة التي شدها على جلده بان يودعه رجل نفقتة بعد شدها لنفقة نفسه فيجعلها معها بلا مواطاة على الاضافة قبل شدها لان المواطاة على الممنوع ممنوعة (والا) أي وان لم يشدها لنفقته بان شدها لمال تجارة أوله ولنفقته أو فوق ازاره أو لنفقة غيره أو تجر غيره (فقدية) في هذه الصور وشبهه في وجوب الفدية أموراً جائزة فقال ( كصب جرحه أو رأسه ) لعله بخرقه ولو بصغيرة لان العصب مظنة الكبر وفصل ابن المواز في العصب بين الحرق الصغار والكبار كما في اللصق وقرق التونسي بينهما بان العصب والربط أشد من اللصق اذ لا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق ولذا صرح في الدونة بان صغير خرق العصب والربط ككبيرها ( أو لصق خرقه ) على جرحه أو رأسه ( كدرهم ) بنى بموضع أو مواضع لو جمعت كانت قدره وظاهر التوضيح وابن الحاجب لاثني عليه في جمعه من مواضع ولا فدية في لصق خرقه أقل من درهم ابن عاشر هذا والله أعلم خاص بجراح الوجه والرأس لانهما اللذان يجب كشفهما كما علل به التونسي ( أو لفها ) أي الخرقه ( على ذكر ) لمنع منى أو مذى أو ودى أو بول من وصوله لثوب بخلاف سئل ذكره فيها عند نومه بلا لف ( ١٨٨ ) فلا فدية فيه فان جعله في كيس فالفدية بالاولى (أو) جعل (قطنه) ولو

بلا طيب ( بأذنيه ) أو احدهما ( أو قرطاس بصدغيه ) أو بواحد منهما وظاهره ولو أقل من درهم ولعل نكتة ذكره كون حكمه غير مقيد بالكبر لعظم نفعه ( أو ترك ذى

نفقة ) مضافة لنفقته في منطقة المشدودة على جلده حتى (ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يردّها له علماً أو بارادته الذهاب وأبقى المنطقة مشدودة على جلده فان لم يعلم بذهابه فلا فدية عليه (أو) ترك (ردّها) أي نفقة الغير (له) وأبقاها على جلده بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه فعليه الفدية (و) جاز (لمرأة خز) أي لبسه وهي محرمة وكذا حرير فحكمها في اللباس حكمها حالاً إلا في وجهها وكفيها على ماسبق (وحلى) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي محرمة وان سترت بعض أصابعها نقله الخطاب عند قوله كخاتم خلافاً لابن عاشر (وكره شد نفقته) التي في منطقة (بعضده أو فخذة) أو ساقه ولا فدية في ذلك كله (و) كره (كبر رأس على وسادة) لانه مظنة الترفه وصوابه ابدال رأس بوجه كما في بعض النسخ وأجيب بان اسم الرأس يطلق على العضو بتمامه فهي من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله ولا يختص الكره بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشیطان ولا بأس بوضع خد المحرم عليها وعبر عنه ابن شاس بتوسده جائز (و) كره (مصبوع) بصفر ونحوه مما لا طيب فيه ويشبه لونه لون الصبوغ بالطيب كالزعفران والورس (١) محرم (مقتدى به) من امام وعالم والتقيد بما يشبه لونه لون المصبوع بالطيب لاخراج ما لا يشبه لونه لون الطيب كالاسود والاخضر فيجوز لبسه للمحرم وغيره ولو مقتدى به (و) كره (شم كريحان) من كل طيب مذكر وهو ماله رائحة ذكية ويتعلق أثره بماسه تعلقاً شديداً كالزبد والسك والزعفران (و) كره (مكث بمكان به طيب) مؤنث (و) كذا يكره (استصحابه) أي الطيب اللوث وسيد كر حرمة منه بقوله وتطيب بكورس ولا يكره مكث بمكان به طيب مذكر بحيث لا يشمه ولا يكره استصحابه ولا مسه بغير شم وهذه مفهومة من قوله ثم (و) كره (حجامة بلا عذر) خيفة قتل الدواب فان تحقق نفيها فلا نكره بلا عذر وتقيد الكراهة ايضاً بما اذا لم يزل بسببها شر والاحرمت بلا عذر واقتدى كانت لعذر أم لا (و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب فان فعل أطعم شيئاً من طعام قاله في الدونة وهل الاطعام واجب او مستحب

حمله سد على الاستحباب (أو تحفيفه) أى الرأس بخرقه بعد غمسه في الماء (بشدة) خيفة قتل الدواب ولكن يحركه بيده (و) كره (نظر بمرآة) أى الآلة التي يرى بها الوجه خيفة أن يرى شعنا فيزيله (و) كره (لبس مرآة قباء مطلقا) عن التقييد بكونها محرمة أو حرة مظنة أن يصف عورتها (و) حرم (عليهما) أى المرأة والرجل (دهن اللحية و) شعر (الرأس) أى تسريحهما بالدهن لما فيه من الزينة (وان) كان الرأس (صلعا) أى ذا صلح وهو خلو مقدم الرأس من الشعر (و) حرم عليهما (إبانة) أى إزالة (ظفر) لغير عذر (أو) إزالة (شعر) ولوقل بنتف أو حلق أو نورة أو قرص بأسنان (أو) إزالة (وسخ) إلا ما تحت الظفر (الغسل يديه) من وسخ (بمزيله) أى الوسخ من صابون غير مطيب أو طفل فلا يحرم عليهما (و) إلا (تساقط شعر لوضوه) أو غسل واجبين أو مندوبين ولو كثر (أو ركوب) أى تساقط شعره من ساقه لاجل ذلك بأن حلقه إلا كاف أو السرج (و) حرم عليهما (دهن الجسد) أى ماعدا بطن الكف والرجل بدليل قوله مشبهها في النع (ك) دهن بطن (كعب ورجل) وظاهرهما دخل في الجسد ونص عليهما لدفع توهم الترخيص في دهنهما (بمطيب) رجع للجسد وما بعده ومتعلقه محذوف أى واقتدى في دهنهما بمطيب وان لعذر (أو) بغير مطيب (لغير علة) بل للترين في الجسد وبطن الكف والقدم (و) في دهن الجسد بغير مطيب (لها) أى العلة والضرورة من شقوق أو مرض (قولان) بالفدية وعدمها (اختصرت) المدونة (عليهما) أى القولين (و) حرم عليهما (تطيب بكورس) من كل طيب مؤثث وهو ما يظهر ريحه ويتعلق أثره بماسه والورس نبت كالسمسم طيب الرائحة صبغه بين الحمرة والصفرة يبقى نبتة (١٨٩) في الأرض عشرين سنة ومعنى تطيبه به الصاقه بالبدن عضوا أو

أَوْ تَجْفِيفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ وَلُبْسُ مَرَأَةٍ قَبَاءَ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّاسِ  
وَأِنْ صَلَعًا وَإِبَانَةً ظَفْرٌ أَوْ شَعْرٌ أَوْ وَسَخٌ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ وَتَسَاقَطَ شَعْرٌ لَوْضُوهُ  
أَوْ رُكُوبٌ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفِّهِ وَرِجْلِهِ بِمُطَيِّبٍ أَوْ لِفَتِيرٍ عُلَقَةٍ وَلَهَا قَوْلَانِ  
اخْتَصِرَتْ عَلَيْهِمَا وَتَطْيَبُ بِكُورَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُحْلٍ وَلَوْ فِي  
طَعَامِهِ أَوْ لَمْ يَتَلَقَّ إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوحًا وَبَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ  
وَمُصِيبًا مِنْ إلقاء رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ خَلُوقٍ كَمَكَّةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا  
اِفْتَدَى إِنْ تَرَخَى

يحرم استعماله ولا فدية فيه وهو الطيب المؤثث ذاهب الريح واقتدى ان تطيب لغير ضرورة (أو) تطيب (لضرورة كحل) ففيه الفدية بلا ثم (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طبع ففيه الفدية (أو) مسهو (لم يعلق) أى يتعلق أثره به ففيه الفدية (الا) من مس أو حمل (قارورة) أو خرطة أو خرجاها طيب (سدت) عليه سدا وثيقا محكما بحيث لم يظهر منه ريحه فلا فدية (و) (الاطيبا) (مطبوخا) في طعام بنار أماته الطيب فلا فدية في أكله فان لم يمتعه ففيه الفدية قاله الخطاب والمراد باماتته استهلاكه في الطعام وذهاب عينه بحيث لا يظهر منه غير ريحه كمسك أولونه كزعفران اه البناني هذا التفصيل للبساطى واعتمده الخطاب والمذهب خلافة ابن بشير للمذهب نفي الفدية أى في الطبوخ لانه أطلق في المدونة والموطأ والمختصر الجواز في الطبوخ وبقاء الابهرى على ظاهره وقيد عبد الوهاب بفدية المازج وابن حبيب بفلبته وأن لا يعلق باليد ولا بالقلم منه شيء (و) (الاطيبا يسيرا) (باقيا) أثره أو ريحه في ثوبه أو بدنه (عما) تطيب به (قبل احرامه) فلا فدية فيه مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء الباجى ان تطيب لاحرامه فلا فدية عليه لانها انما تجب باتلاف الطيب بعد الاحرام وهذا أتلفه قبله وانما يبقى منه بعده الرائحة ثم قال لان الفدية انما تجب باتلاف الطيب أولسه وأما الانتفاع بريحه فلا تجب فيه فدية وان كان ممنوعا اه (و) (الا) مصيبا من القاء ريح أو شخص (غيره) أى الحرم على ثوبه أو بدنه نائما أو يقظان فلا فدية عليه (أو) مصيبا من (خالق) بفتح الخاء المعجمة أى طيب (كعبة) فلا فدية عليه ولو كثر لطلب القرب منها (وخير في نزع يسيره) أى الخلق والباقي مما قبل احرامه فقط واما المصيب من القاء ريح أو غيره فيجب نزع يسيره فوراً ككثيره فان تراخى اقتدى فلا بدخلان تحت قوله (والا) يكن الخلق والباقي مما قبل احرامه يسيرا (اقتدى ان تراخى) في نزع خلق الكعبة فقط واما الباقي

الصاقه بالبدن عضوا أو بعضه أو بالثوب فله عبق الريح دون العين على جالس بخانوت عطار فلا فدية عليه ويكره تماديه على ذلك قاله في الجواهر وبالغ على الحرمة بدون الفدية بقوله (وان ذهب ريحه) وعلى هذا فلناشئ

مما قبل احرامه فيفتدى في كثيره وان لم يداخ في نزعته على المتمد كافي الاجهوري الخطاب فيخص قوله في نزع يسيره بشيئين ويخص التراخي بأحدهما فان لم يتراخ فلا فدية مع وجوب نزع فورالكثير اه عبق وشبه في وجوب الفدية مع التراخي فقال (كتفطية رأسه) بفعله أو بفعل غيره به حال كونه (نائما) فان تراخى في نزع به بعد انتباهه افتدى وان نزع عاجلا فلا شيء عليه (ولا تخلق) أي لا تطيب (الكعبة أيام الحج) أي يكره ثلاثي الطائفين (ويقام) أي يؤمر بالقيام ندبا (الطارون) الذين يبيعون الطيب المؤث (فيها) أي أيام الحج (من السعي وافتدى) أي أخرج الفدية وجوبا نيابة عن المحرم (اللقى الحل) بكسر الحاء وشد اللام أي غير المحرم طيبا مؤثا على محرم نائم أو ثوبا على رأسه (ان لم تلزمه) أي ان لم تلزم المحرم الفدية لنزعه عقب انتباهه (بلا صوم) لانها عبادة بدنية لا تكون عن الغير وانما الذي يلزمه اطعام ستة مساكين أو ذبح شاة فأعلى (وان لم يجد) الملقى ما يفتدى به (فليفتد المحرم) الملقى عليه بصوم أو اطعام أونسك لانها عن نفسه وشبهه في الفدية على الفاعل فان لم يجد فعلى المفعول به فقال (كان حلق) الحل (رأسه) أي المحرم النائم فعليه الفدية بغير الصوم فان لم يجد فعلى المحرم (ورجع) المحرم للفتدى ان شاء على الفاعل (بالاقل) من قيمة الشاة أو مثل كيل الطعام وذ كر شرط الرجوع فقال (ان لم يفتد) المحرم (بصوم) بأن افتدى بالطعام أونسك فان افتدى بصوم فلا رجوع له بشيء (وعلى المحرم) بحج أو عمرة (الملقى) طيبا على محرم نائم ونزعه عقب انتباهه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم فان تراخى النائم بعد انتباهه في نزع ففتدته على نفسه (على الأرجح) هذا قول القابسي وصوبه ابن يونس وسند وابن عبد السلام (١٩٠) ومقابله لابن أبي زيد (وان حلق حل محرما) أو قلم اظفاره

أو طيبه (بأذن) من المحرم في الحلق أو التقليم أو التطيب (فعلى المحرم) الفدية ولو أعسر ولا تلزم الحل حيث كان الفعل ناشئا عن اذنه ورضاه أي المحرم (والا) أي وان لم يأذن له المحرم بأن كان نائما أو مكرها

(ف) الفدية (عليه) أي الحل وقد يقال ان هذا مكرر مع قوله كأن حلق حل رأسه أعاده هنا للتصريح بمفهوم بأذن ودفعه الخطاب ان ما هنا بيان لموضع لزومها للحل ومامر بيان لان حكم الحلق اذا لزمته حكم الملقى طيبا ابن عاشر هذه محاولة لاتم اذ لا مانع من جعل التشبيه تاما حتى يستفاد منه المعنى المفاد هنا (وان حلق محرم) بحج أو عمرة (رأس حل) أي غير محرم (أطعم) المحرم وجوب بالاحتمال قتله دواب فان تحقق عدمها فلا يطعم (وهل) اطعامه (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام كما في الدونة (أو) اطعامه (فدية) أي صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك بشاة (تأويلان) في قول الامام يفتدى وقول ابن القاسم يتصدق بشيء من طعام (وفي) قلم (الظفر الواحد لا لا ماطة الاذى) ولا لانكساره بأن كان عبثا أو ترفها كما هو ظاهر الخطاب (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبوضة ولا مبسطة والقبضة بالضاد ملؤها مقبوضة فهي دون الحفنة والقبضة بالصاد المهملة الاخذ باطراف الأصابع فهي دون القبضة بالضاد المعجمة (ك) ازالة (شعر) واحدة من جسده ففيها حفنة (أو شعرات) عشرة لغير اماطة الاذى ففيها حفنة من طعام ولا ماطته فيها فدية كازالة الكثير الزائد على عشرة (أو) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة ففيها حفنة من طعام ولولا ماطة الاذى قال في التوضيح لم يعلم قولاً في للذهب بوجوب الفدية في قملة أو قملات (وطرحها) أي القملة أو القملات بالارض فيه حفنة وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كحلق) شخص (محرم) بحج أو عمرة (لثله) في كونه محرما بحج أو عمرة بأذنه (موضع الحجامة) فيلزم الحلق حفنة من طعام (الا أن يتحقق) الحلق (نفى القمل) عن موضع الحلق فلا شيء عليه وعلى المحلق شعره في الحالين الفدية (و) ك(تقريب

بعبيره ( أى ازالة القراد عنه ان لم يقتله اتفاقا وان قتله على المشهور في كل الحالين يطعم حفنة ولا فرق بين قليله وكثيره (لا شئ) على الحرم في ( كطرح علقه ) عنه أو عن عبيره لانها من دواب الارض وأدخلت الكاف النمل والدود والذباب فلا شئ في طرحها ( أو ) طرح ( برغوث ) فلا شئ في طرحه ولا في قتله لانه من دواب الارض ( والفدية ) واجبة ( فيما ) أى الفعل الذى ( يترفع به أو ) ( فيما ) ( يزىل ) به ( أذى كقص الشارب ) جعله ابن شاس مثالا لما يزال به أذى والتثنائى مثالا لما يترفع به وهو صالح لهما ( أو ) ( قص ظفر ) واحد لاماطة أذى فهو مفهوم قوله آنفا لا لاماطة أذى أو متعدد لاماطة أذى أو لا فتحصل من كلامه أن لقلم الظفر الواحد ثلاثة أحوال فله من كسرا لا شئ فيه فله لا لاماطة أذى فيه حفنة فله لا لاماطة أذى فيه فدية ( وقتل قمل كثر ) بأن زاد على اثنى عشر ففيه الفدية ومثل قتله طرحه ( وخضب بكحناء ) بالمد والصرف لانه يطيب الرأس ويقتل دوابه ويرجل شعره ويرينه فهو مثال صالح للأمرين وأدخلت الكاف الوسمة بفتح الواو وكسر السين وسكونها لغة شجرة كالسكزبرة يدق ويخلط مع الحناء من الوسامة أى الحسن لانها تحسن الشعر وفيه الفدية ولو نزع مكانه ان عم رأسه بالخضب بل ( وان ) كان الخضوب ( رقعة ان كبرت ) بأن كانت قدر الدرهم فان صغرت فلا فدية ( وبجرد ) صب ماء حار على جسده في ( حمام ) صا مجردا عن ذلك وازالة الوسخ فيه الفدية ( على المختار ) ولو رفع جنبه وأسقط من كلامه تقييده بجولسه فيه حتى يبرق وأما صب الماء البارد فيه فلا فدية فيه ومذهب المدونة أنه لا تجب الفدية على داخله الا اذا تدلكوا نوى الوسخ ( وانحدت ) الفدية في أربعة مواضع وتعددت في غيرها بتعدد سببها وهذا هو الاصل فيها فتتحد مع تعدد سببها ( ان ظن الاباحة ) لأسباب الفدية كمن طاف للعمرة وسعى وتحلل وفعل أسبابا للفدية من لبس محيط ونظيب وازلة شعر وغيرها ثم تبين له فساد طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتلك الاسباب وكمن رفض احرامه وظن خروجه منه واباحة ممنوعاته برفضه ففعل أسبابها ففيها فدية ( ١٩١ ) واحدة وكمن وطىء وهو محرم وظن خروجه منه واباحة

وممنوعاته ففعل أشياء من موجباتها ففيها فدية واحدة وأما من ظن اباحة ممنوعات الاحرام ولم يستند في ظنه لشيء مما تقدم وفعل أسبابا في

بعبيره لا كطرح علقته أو برغوثه والفدية فيما يترفع به أو يزىل أذى كقص الشارب أو ظفره وقتل قمل كثر وخضب بكحناء وإن دقمة إن كبرت وبجرد حمام على المختار واتحدت إن ظن الاباحة أو تمدد موجبها بقدر أو نوى التكرار أو قدم التوب على السراويل وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد لا إن نزع مكانه وفي صلاة قولان ولم يأتهم ان فعل لمذبر وهي نسك

أوقات متباعدة فعليه لكل سبب فدية فقوله ان ظن الاباحة أى في صور مخصوصة وهى المتقدمة ( أو تعدد موجبها ) بكسر الجيم أى سبب وجوب الفدية كلبس ونظيب وحلق وازالة الوسخ ( بقدر ) واحد ففيها فدية واحدة لصيرورتها كشيء واحد ان لم يخرج للدول قبل فعل الثانى والافتتعدوا الفور هنا على حقيقته وهو اتصال الاسباب وفعلها في وقت واحد كما يفيد ظاهر المدونة وأقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه ابن الحاجب واقتصر عليه التثنائى من أن اليوم فور وان التراخي يوم ويلة لأقل ( أو ) تراخي ما بين الفعلين ( نوى ) عند فعل الاول ( التكرار ) لاسباب الفدية ولو طال ما بين السببين أو اختلفا كاللبس والتطيب اذ لم يخرج للدول قبل الثانى والا تعددت ( أو قدم ) ما نفعه عام على ما نفعه خاص كأن قدم في لبسه ( التوب ) الطويل الى أسفل من الركبة ( على السراويل ) فدية واحدة للعام نفعه ولا فدية للخاص إلا أن ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاعه بالتوب لطوله طولا له بال أولدفعه حرا أو بردا فله فدية أخرى لا انتفاعه ثانيا بغير ما انتفع به أولا ( وشرط ) وجوب (ها) أى الفدية ( في اللبس ) المحيط ممنوع لبسه بالاحرام ( انتفاع ) باللبوس ( من ) دفع ( حرا أو برد ) أى شأنا وان لم ينتفع بالفعل فمن لبس ثوبا شافا فلا يقي حرا ولا بردا أو تراخي زمانا طويلا فعليه الفدية ففي الجواهر الفدية اذا انتفع باللبس من حر أو برد أو دام عليه كالיום ( لا فدية عليه ) ان لبس محيطا و ( نزع ) ( مكانه ) أى فورا ولم ينتفع به ( وفي ) الفدية بانتفاعه باللبوس في ( صلاة ) ولو رباعية طول فيها وعدمها ( قولان ) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما قال في التوضيح نبأ على أنها تعد طولا أم لا وفي الخطاب عن سند بعد ذكر القولين من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما قال فرة نظر الى حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل الا بطول قال الخطاب هذا هو التوجيه الظاهر لا ما ذكره في التوضيح اذ لبس ذلك لطول لما علمت ما تقدم اه والذى تقدم ان الطول كالיום كفى ابن الحاجب وابن شاس وغيرها ( ولم يأتهم ) الحرم ( ان فعل ) موجب الفدية ( لعذر ) حاصل أو خيف حصوله وظاهر نقل المواق انه لا بد من حصوله ( وهي ) أى الفدية ( نسك )

أى عبادة مضاف أو منون مبدل منه ( شاة ) بالجر على الأول والرفع على الثانى يشترط فيها حسن وسلامة الأضحية كما تنفذه الدونة ( فأعلى ) أى أفضل من الشاة وهى البقرة وأعلى من البقرة البدنة قاله الباجى الاى وهو للذهب وارتضى أبو الحسن فى مناسكه أن الشاة أفضل فالبدنة فعلى هذا معنى أعلى أكثر لخواص كان بعيدا (أو أطعم ستة مساكين) أى لا يملك كون قوت عام فشمّل الفقراء ( لكل ) منهم (مدان) مثنى مدّ ملّ حفاً متوسط لامتقبوض ولا مبسوط فهى ثلاثة أصع ( كال كفارة ) لليمين فى كونها من غالب قوت البلد لا غالب قوته وكونها بعد عليه الصلاة والسلام اذ به تؤدى جميع الكفارات سوى كفارة الظهار (أو صيام ثلاثة أيام) ان كانت غير أيام منى بل (ولو) كانت (أيام منى) الثلاثة التى بعد يوم العيد (ولم يختص) النسك ذبحاً أو نحرأ أو اطعاماً أو صياماً (بزمان أو مكان) قال التتائى ومقتضاء اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية اختصاصه بالشاة فأعلى (الآن ينوى) للفتدى (بالذبح) بكسر الدال أى المذبح ومثله النحر (الهدى) أو يقلدو يشعروا يقلدو يشعروا لم ينو الهدى كما يفيد المواق (ف) يصير حكمه (كحكمه) أى الهدى فى أن محلّه منى ان وقف به فى عرفة ليلة العيد وساقه فى حج وبقيت أيام النحر والا فحله مكة (ولا يجزئ) عن اطعام ستة مساكين لكل مدان (غداء وعشاء) ولا غداً آن ولا عشاء آن (ان لم يبلغ) ما ذكر (مدن) لكل مسكين فان بلغهما أجزأ (و) حرم عليهما (الجماع ومقدماته) ولو علمت السلامة (وأفسد) الجماع الاحرام حال كونه (مطلقاً) عن التقيد بالعمد أو السهو أو الجهل أو الالاء وعن التقيد بكونه فى قبل أو دبر فى آدمى أو غيره بعد فعل شىء من أفعال الحج أو قبله ولا بد من كونه من (١٩٢) بالغ وموجباً للفعل لقول ابن الحاجب والجماع والنسك فى الافساد على نحو موجب

شَاةٌ فَأَعْلَى أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ  
لَوْ أَبَاطَ مَنَى وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَفْزَى بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَحُكْمِهِ  
وَلَا يَجْزِئُ غَدَاةٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مُدَّيْنِ وَالْجَمَاعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا كَاسْتِدْعَاءِ  
مَنَى وَإِنْ يَنْظَرُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ مُطْلَقًا أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ إِفَاضَةٍ وَعَقَبَةٍ  
يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ إِلَّا فَهْدَى كَأَنزَالِ ابْتِدَاءِ وَإِمْذَانِهِ وَقَبْلَتِهِ وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيِهِ  
فِي عُمَرَتِهِ وَإِلَّا فَسَدَتْ وَوَجِبَ إِتِمَامُ الْمُسَدِّ وَإِلَّا

الكفارة فى رمضان  
التوضيح كأن المصنف  
يشير الى أن ما يوجب  
الكفارة فى رمضان  
يوجب الفساد هنا وقد  
تقدم ان موجب الكفارة  
فى الصوم هو الجماع  
الموجب للفعل وشبه فى

الافساد فقال ( كاستدعاء منى ) بقبلة أو مباشرة بل (وان) استدعاء فخرج ( بنظر ) فهو  
أى ادامته وكذا بادامة فكر فان لم يدم فلا يفسد ويندب الهدى كما فى المواق عن الابهري وقيد الافساد بقوله ( ان  
وقع ) الجماع ( قبل الوقوف ) بعرفة فيفسده ( مطلقاً ) أى فعلاً شيئاً كطواف القدوم والسعى أم لا ( أو ) وقع الجماع  
( بعده ) أى الوقوف فيفسد ( ان وقع قبل ) طواف ( الافاضة و ) رمى جمرة ( عقبة يوم النحر أو قبله ) ليلة المزدلفة الخطاب  
لا بد من هذه اللفظة لئلا يتوهم اختصاص الفساد بيوم النحر ( والا ) أى وان لم يقع قبلهما يوم النحر أو قبله بأن وقع قبلهما بعد يوم  
النحر أو بعد أحدهما يوم النحر ( فهدى ) واجب فى الصور الثلاثة من غير افساد وشبه فى الهدى فقال ( كأنزال ) لنى ( ابتداء )  
أى بمجرد نظر أو فكر فخرج بلا لذة أو غير معتادة فلا شىء فيه ( وامدائه ) فيه الهدى سواء خرج ابتداءً أو بادامة نظر أو فكر أو  
قبلة أو غيرها ( وقبلته ) بدون منى ومنى فيها هدى اذا كانت على الفم لغير وداع أو رحمة والافلاشى فيها الا أن يخرج بهامنى أو منى  
فحكمه فان كانت على الجسد فحكمها حكم الملازمة ان خرج بهامنى أو منى أو كثر فهدى والافلاشى فيها ولو قصد اللذة أو وجدها  
( ووقعه ) أى الجاع من معتمر ( بعد ) فراغ ( سعى فى عمرته ) قبل تحللها منها فلا يفسدها تمام أركانها وفيه هدى ( والا ) أى  
وان لم يقع بعد سعى فيها بأن وقع فى السعى أو قبله ( فسدت ) عمرته ( ووجب ) على المسكف ( إتمام ) النسك ( المفسد ) بضم  
الميم وفتح السين من عمرة أوحج ادر كوقوفه وان كان الفساد قبله فيتمه بالوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقوف المشعر الحرام  
ورمى جمرة العقبة والافاضة والسعى عقبه ان لم يكن قدمه ومبيت منى ورميها والتحصيب فان فاته وقوفه وجب تحللها منه بفعل عمرة ولا  
يجوز له البقاء على احرامه الفاسد لعدم قابل فاته تمام على فاسد يمكن التحلل منه وهو لا يجوز ( والا ) أى وان لم يتمه سواء ظن اباحة

قطعه أم لا ( فهو ) أى الاحرام الفاسد باق ( عليه ) ان لم يحرم بالقضاء بل ( وان أحرم ) بغيره فهو لغو ولو فسد به قضاء للفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء عنه وأتمامه أتمام للمفسد ( ولم ) الاولى ولا ( يقع قضاؤه ) أى للفسد ( الا فى ) سنة ( ثالثة ) ان لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف الثانى والا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو فى أشهر الحج ويقضيه فى العام الثانى وعبرة ابن الحاجب فان لم يتمم أحرم للقضاء فى سنة أخرى فهو على ما أفسد ولم يقع قضاؤه الا فى ثالثة ( و ) وجب ( فورية القضاء ) لما أفسده من حج أو عمرة بعد التحلل من فاسدهما ان كان ما أفسده فرضا بل ( وان ) كان ( تطوعا ) لان تطوع الحج والعمرة من النفل الذى يجب تكميله بالشروع فيه والقضاء من جملة التكميل ( و ) وجب ( قضاء القضاء ) من حج أو عمرة ان أفسده فىأتى بحجتين احدهما قضاء عن الحجة الاولى والثانية قضاء عن قضائها الذى أفسده ويهدى مع كل حجة هديا ( و ) وجب ( نحر هدى فى ) زمن ( القضاء ) لحج أو عمرة ولا يقدمه زمن أتمام الفسد فيؤخره على المشهور ليجتمع القضاء والهدى والوجوب منصب على الهدى وعلى كون نحره فى القضاء ولكنه غير شرط بدليل قوله وأجزأ ان عجل وظاهر عبارته وجوبه للقضاء وليس كذلك بل للفساد فلو قال ونحر هديه فيه ويكون ضمير هديه للفساد وفيه للقضاء لكان أحسن ( واتحد ) هدى الفساد ان اتحد موجب الفساد بل ( وان تكرر ) موجبه بوطء ( للنساء ) أى فيهن ( بخلاف صيد ) فيتعدد جزاؤه بتعده لانه عوض عنه والعوض يتعدد بتعدد المعوض ( و ) بخلاف ( فدية ) فتتعدد بتعدد سببها الا فى الواضع الاربعة للتقدمة فى قوله واتحدت ان ظن الاباحة الخ ( وأجزأ ) هدى الفساد ( ان عجل ) مع أتمام الفسد ( و ) وجب هديا ( ثلاثة ان أفسد ) الحج حال كونه ( قارنا ) أو متمتعا ( ثم ) بعد أخذه فى أتمامه ( فاته ) وقوفه أو فاته وقوفه ( ١٩٣ ) ثم أفسده ( وقضى ) قارنا أو متمتعا هدى للإفساد

فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَحْرَمَ وَلَمْ يَقَعْ قِضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ وَإِنْ تَطَوَّعًا وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِلنِّسَاءِ بِخِلَافٍ صَيِّدٍ وَفَدْيَةٍ وَأَجْزَأُ إِنْ عَجَلَ وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى وَعُمُرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ وَاجْتِاجُ مُكْرَهَةٍ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ كَالْتَقَدَّمَ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى

( ٢٥ - جواهر الاكليل - اول ) الذى فسد وفات لا يتلأبه عمرة فلم يحج القارن باحرامه ولا التمتع من عامه وسيفيد هذا بقوله لا دم قران ومتمتع للفات ( وعمرة ) عطف على هدى من قوله والا فهدى فلو وصله به لكان أحسن اذ ذكره هنا يوم اتصاله بما قبله وليس بمراد أى حيث قلنا بعدم الفساد فهدى ويجب معه عمرة يأتى بها بعد أيام من ( ان وقع ) الوطء غير للفسد للحج ( قبل ركعتي الطواف ) للافاضة صادق بوقوعه قبل الطواف وبوقوعه بعده وقبل ركعتيه وكذا ان وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعى لمن لم يسع عقب طواف القدوم وعله وجوب الاتيان بعمرة هو أن يأتى بطواف وسعى لا خلل فيهما ولذا لو وقع الوطء بعد ركعتي الطواف لمن قدم السعى عقب طواف القدوم أو بعد السعى لمن لم يقدمه وقبل رمى جمرة العقبة فلا عمرة عليه لسلامة طوافه وسعيه من الخلل وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة ( و ) وجب على من أكره امرأة على جماعها إياها حرة كانت أو أمة أذن لها فى الاحرام أم لا ( احتجاج مكروه ) وأهدى عنها من ماله ان كانت المكروه باقية فى عصمته أو ملكه بل ( وان ) طلقها ( ونكحت غيره ) أى المكروه ويحرم الزوج الثانى على اذنه لما فى قضاء الفسد او باع الامة التى اكرهها وبيعها جائز ويجب بيان وجوب قضاء الفسد عليها والا فللمشترى ردّها به ( و ) يجب الحج والهدى ( عليها ) أى للمكروه بالتمتع من ماله ( ان أعدم ) مكروها بالكسر ( ورجعت عليه ) بعوض ما أنفقته من ماله فى حجها وهداياها على المكروه بالكسر ان أيسر ( ك ) الرجوع ( المتقدم ) فى رجوع من ألقى عليه طيب أو على رأسه ساتر وهو نائم ولم يجد الملقى شيئا يقتدى به عنه فافتدى الحرم بغير الصوم ثم أيسر الملقى فترجع عليه بالاقبل مما أنفقه ومن نفقة مثلها فى السفر بلا اسراف وفى الهدى بالاقبل من ثمنه وقيمته والمعتبر فى الأقلية يوم الرجوع لا يوم الاخراج ( وفارق ) وجوبا وقيل ندبا ( من ) أى المرأة التى ( أفسد ) الواطء الحجة أو العمرة ( معه ) أى المرأة الموطوءة وذكر ضمير هامرعاة للفظ من وصلة فارق ( من ) حين ( احرامه ) بالقضاء حجا أو عمرة ( لتحلله ) منه بتمام الافاضة وركعتيه والسعى ان لم يسع عقب القدوم وحلقه فى الحج أو العمرة وانما أمر بالمفارقة الى هذه الغاية لئلا يعود الى مثل ما وقع منه ( ولا يراء

ومتبعا هدى للإفساد  
وهدى للفوات وهدى  
للقران أو التمتع الصحيح  
الذى جعله قضاء وسقط  
هدى القران أو التمتع  
وسقط هدى القران أو

بفتح العين في احرامه بقضاء المفسد (زمن احرامه) اي لا يلزمه ان يحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالمفسد فله ان يحرم به في مثله او قبله او بعده فلو أحرم في شوال وأفسده فله ان يحرم بقضائه في ذي القعدة او الحجة (بخلاف ميقات) مكافئ احرم منه بالمفسد (ان شرع) اي طلب الاحرام منه شرعا كالخليفة لمذني والجيعة لمصري فانه يجب الاحرام بالقضاء منه (وان تعده) اي تعدى الحرم بقضاء المفسد الميقات الذي كان احرم منه بالمفسد واحرم بالقضاء بعده (د) عليه (دم) ولو تعده بوجه جائز كاقامته بمكة لقابل وهذا يخص قوله فيما مر ومكانه له أي لمن بمكة مكة (واجزا تمتع) قضاء (عن افراد) مفسد لان التمتع افراد وزيادة (و) أجزأ (عكسه) أيضا وهو افراد قضاء عن تمتع مفسد اذ للمفسد اما هو الحج والعمرة قد تمت قبله صحيحة وخالف في ذلك ابن الحاجب تبع لابن بشير فقلا بعدم الاجزاء (لا) يجزئ (قران) قضاء (عن افراد) مفسد لنقص القران عن الافراد في الفضل (أو) أي ولا يجزئ قران قضاء عن (تمتع) مفسد لان القران عمل واحد والتمتع عملان (و) لا يجزئ (عكسهما) أي الصورتين السابقتين وهو افراد عن قران و تمتع عن قران فالصور المذكورة ست الاجزاء في اثنتين وعدمه في أربع (ولم ينب) لمن احرم بحج تطوع قبل حجة الفرض وأفسده وقضاء (قضاء) حج (تطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه اصالة وهي حجة الاسلام (وكره) للزوج المحرم بحج أو عمرة (حملها) أي الزوجة عمرة أم لا (للمحمل) بفتح الليم الاولى وكسر الثانية وأما حرمتها فأبيها فلا يكره له حملها (ولذلك) أي كره حمل المرأة للمحمل (اتخذت السلام) التي ترقى النساء عليها للمعامل في الاسفار (و) كره له (رؤية ذراعيها) والظاهر حرمة مسهما لانه أقوى في مظنة اللذة (١٩٤) من رؤيتهما (لا) يكره له رؤية (شعرها) أي الزوجة (و) لا يكره

للمحرم بحج أو عمرة (الفتوى في أمورهن) ولو للتلقة بفروجهن كحيض ونفاس (وحرمة) سبب (ه) أي الاحرام بحج أو عمرة صحيحا كان أو فاسدا على الرجل والمرأة في الحرم أو خارجه (وبالحرم) أي فيه

ولو لم يحرم وفاعل حرم تعرض الآتي ولما كان للحرم حدود حدها سيدنا ابراهيم صلوات الله تعالى وسلامه وببيضه عليه ثم قريش بعد قلعها ثم سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ثم عمر ثم معاوية رضي الله تعالى عنهم ثم عبد الملك بن مروان وفي بعضها خلاف بين العتمد منه محدداتها بالمواضع والاميال فقال وحده (من نحو) أي جهة (الدينية) النورة بأنوار النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة اميال او خمسة) من الاميال وعلى كل فهو (ل) مبدأ (التنعيم) من جهة مكة المسمى بمسجد عائشة الآن فما بين الكعبة المشرفة والتنعيم حرم والتنعيم من الحل بدليل ان من بمكة يحرم بالعمرة والقران منه (و) حده (من) نحو (العراق ثمانية) من الاميال (للمقطع) أي ثنية جبل بمكان يقال له المقطع (و) حده من نحو (عرفة تسعة) من الاميال لطرف نمرة من جهة مكة وتسمى عرنة بضم العين وبالتون واد بين الحرم وعرفة بالقاء وحده من جهة الجمرات تسعة اميال الى شعب عبد الله بن خاله وحده من جهة اليمن سبعة اميال (ومن) نحو (جدة) بضم الجيم قرية بساحل البحر غربي مكة بينهما مرحلتان (عشرة) من الاميال (آخر الحديبية) والمراد لآخرها من جهة الحل فهي من الحرم في الروى عن مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وبينها وبين مكة مرحلة واحدة (و) أشار لسباع ابن القاسم تحديد الحرم بانه (يقف سيل الحل دونه) أي السيل الجاري من الحل الى الحرم لا يدخله وأما السيل الجاري من الحرم الى الحل فيخرج اليه وفاعل حرم (تعرض) حيوان (برى) أي منسوب للبر احتز به من البحرى فلا يحرم على الحرم التعرض له لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه (وان تأنس) أي تطبع بطباع الانس وشمل البرى الجراد والضفدع البرى والسحفاة البرية التي مقرها في البحر وان عاشت في الماء بخلاف البحريات التي مقرها البحر وان عاشت في البر فانه عيسى عن ابن القاسم وسواء اكل لحم البرى (أو لم يؤكل) كخنزير وفرد وسواء كان مملكا أو مباحا (أو طبر ماء) أي طيرا بريلا يلزم الماء لأكلة السمك



الصغير ولذا أضيف للماء (و) حرم على الحرم وفي الحرم تعرض (بيضة) أى البرى (و) حرم بالاحرام وفي الحرم (حزؤه) أى البرى أى يحرم التعرض لبعضه أيضا وضبط ابن غازى له بالجيم والراء غير محتاج اليه لانه يغنى عنه قوله وبيضة لانه اذا حرم التعرض لبيضة فأولى لجروه ولدخوله فى عموم قوله برى ولأنه سبب نص على الجرو فى قوله والصغير كغيره (و) ان ملك حل صيدا فى الحل باصطياده أو شرائه أو قبول عطيته من صائده الحل فى الحل ثم أحرم أو دخل به الحرم (لمرسله) أى يطلق الصيد بمجرد ذلك ان كان (بيده) حقيقة أو حكما بأن كان بقفص (أو) كان مع (رفقته) فى قفص أو غيره فان لم يرسله وتلف فعليه جزاؤه (و) زال ملكه) أى من أحرم أو دخل الحرم والصيد بيده أو مع رفقته (عنه) أى فى الحال والمآل فلو أرسله أحد فلا يضمنه أو أطلقه للحرم فأخذه حلال فى الحل قبل لحوقه بالوحش فهو لمن أخذه فاذا التحل للحرم من احرامه فليس له أخذه منه (لا) يزول ملك من أحرم بعد اصطياده صيدا أو شرائه أو قبول عطيته من حل فى حل ولا يجب عليه ارساله ان كان الصيد (بيته) أى الحرم (وهل) عدم وجوب ارساله وعدم زواله ملكه عنه مطلق عن التقييد بكون احرامه من غير بيته بل (وان أحرم منه) أى بيته كأهل الليقات ومن منزله بين الليقات ومكة أو مقيد بكون احرامه من غير بيته فان أحرم من بيته زال ملكه عنه ووجب عليه ارساله فيه (تأويلان) أى فهمان فى قول المدونة ومن أحرم وفى بيته صيد فلا شئ عليه فيه ولا يرسله الأول للتونسي وابن يونس والثاني قله ابن يونس عن بعض الأصحاب (فلا يستجد) الحرم أو الآفاقى فى الحرم (ملكه) أى الصيد بشراء أو قبول عطية أو اقالة فان ورثه أو رد عليه ببيع زال ملكه عنه وأرسله اذا كان الصيد حاضرا فان كان غالبا فيجوز شراؤه وقبول عطيته (ولا يستودعه) أى للحرم الصيد يحتمل انه مبيع للمفعول أى لا يقبله من غيره ودية قال فى الطراز ولا يجوز للمحرم أن يأخذ صيدا ودية فان فعل رده الى ربه (١٩٥) ويحتمل أنه مبيع للفاعل أى لا يجعله

ودية عند غيره حتى يتحلل من احرامه (و) من أحرم وبيده صيد ودية من حلال فى الحل (رده) لمودعه وجوبا (ان) وجد مودعه) بكسر الدال فان امتنع من قبوله ولم

وَبَيْضِهِ وَجُزْؤُهُ وَلَيْزُؤُهُ يَبْدِيهِ أَوْ رُقَّتِيهِ وَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ لَا بَيْتِيهِ وَهَلْ وَإِنْ  
أَحْرَمَ مِنْهُ تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَجِدُّ مِلْكُهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ وَرَدَّهُ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا  
بُقِيَ وَفِي صَحِّحَةِ شِرَائِهِ قَوْلَانِ إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقًا وَغُرَابًا وَحِدَاةً  
وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ كَمَا دَيَّ سَبْعٌ كَذِبٌ إِنْ كَبَرَ كَطِيرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَغًا  
لِحِلِّ يَحْرَمُهُ كَانَ هَمَّ الْجَرَادُ وَاجْتَمَعَتْ وَإِلَّا قَيِّمَتُهُ وَفِي

يجد سحا كما يجبره على قبوله أرسله المودع بالفتح ولا يضمنه (والا) أى وان لم يجد مودعه ولا حلالا يودعه عنده (بقى) أى الصيد بيد مودعه بالفتح ولا يرسله لقبوله بوجه جائز فان مات عنده ضمن جزاءه لا قيمته قاله الأجهوري (وفى صحة شرائه) أى المحرم الصيد من حل فى الحل أو فى الحرم من ساكنه الصائده فى الحل وزول ملكه عنه ويجب عليه ارساله ولا يجوز له رده لبايعه فان رده له فعليه جزاؤه وفى فساد شرائه أى المحرم الصيد من حل فى الحل فيجب عليه رده لبايعه ان لم يفت (قولان) الأول لابن حبيب والثانى فى الموازية واستثنى من البرى فقال (الا الفارة والحية) ناؤها الوحيدة (والعقرب مطلقا) صغيرة أو كبيرة (وغرابا وحداة) فيجوز قتل هذه الخمسة لانيه ذكاتها فان نوى ذكاتها فلا يجوز وحينئذ يكون فيها الجزاء (وفى) جواز قتل (صغيرها) أى الغراب والحداة وهو ما يصل لحد الايذاء نظرا للفظ غراب وحداة ومنعه نظرا للمنى وهو اتقاء الايذاء (خلاف) دأى بين الجواز والمنع وشبه فى الجواز فقال (كأدى سبع) كأسد ونمر وفهد وبه فسر حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتبة بن أبى لهب (كذب ان كبر) فيجوز قتله فان صغر كره قتله ولا جزاء فيه وشبه فى الجواز أيضا فقال (كطير خيف) منه على نفس أو عضو أو دابة أو مال له بال ولا يندفع ولا يؤمن منه (الا) بقتله) فيجوز قتله ولا جزاء فيه (و) الا (وزغا) فيجوز قتله (لحل) أى غير محرم (بمحرم) أى فيه لان شأنه الايذاء ويكره للمحرم قتله فى الحل والحرم ويطعم شيئا من طعام وشبه فى عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء فقال (كأن عم الجراد) أى كثر بحيث لا يستطاع دفعه فلا جزاء ولا حرمة فى قتله لسر الاحتراز منه (واجتهد) المحرم فى التحفظ من قتله واوه للحال (والا) أى وان لم يسم أو لم يجتهد وقله مفرطا (فقيمته) أى الجراد طعاما تلزم قاتله محرما وفى الحرم وظاهر المصنف كالمدينة بلا حكومة وقال ابن القاسم تلزم قيمته طعاما بحكومة فعلى ظاهر المصنف المراد قيمته بنظر أهل المعرفة وعلى ما لابن القاسم ان أخرج بلا حكومة فلا يجزى (وفى) ال

(الواحدة حفنة) أى ملء يد واحدة متوسطة لامقبوضة ولا مبسطة (وان) قتلها (في نوم) أو نسيان وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كدود) وذو نمل وذباب ففى قتلها حفنة (والجزاء) واجب (بقتله) أى الحيوان البرى ان قتله لغير مخصصة بل (وان) قتله (للمحرم) أى شدة جوع عامة للمحرم وغيره أو خاصة بالمحرم تبيح البيعة وتقديم البيعة عليه (و) يجب الجزاء وينتفى الاثم لأجل (جهل) لعين الصيد أو حكم قتله لحداثة اسلام (ونسيان) وسواء كان لاتحاد قتل الصيد أو (تكرار) فيتكرر الجزاء بتكرار قتله ولو نوى التكرار أو كان في فور أو ظن الاباحة فليس كالفدية ففيها ومن قتل صيودا فعليه بعددها كفارات وشبهه في لزوم الجزاء فقال (كسهم) وما حل في حل على صيد في حل والحرم بينهما ف(حرم) السهم (بالحرم) وأصاب الصيد في الحل فقتله فبيعة وفيه الجزاء عند ابن القاسم وخالفه أشهب (وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومرو الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فبيعة وفيه الجزاء ان (تعيين طريقه) أى الكلب الى الصيد من الحرم فطريقه بالرفع فاعل ومفهوم تعيين انه ان لم يتعين طريقه من الحرم يؤكل ولا جزاء فيه وهو كذلك في ابن الحاجب ابن غازى سوى اللخمى مسألنى السهم والكلب في الخلاف واختار منهما جواز الأكل وعدم الجزاء (أو قصر) أى فرط الحرم أو من في الحرم (في بطله) أى الحيوان الذى يصاد به من كلب أو باز فان قتل صيداً فعليه جزاؤه ولا يؤكل فإن لم يقصر فلا شيء عليه (أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أى الحرم بحيث يطلب على الظن انه انما يدركه في الحرم (فقتل) الجراح الصيد (خارجاً) أى الحرم بعد ادخاله فيه فبيعة لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى ان قتله فيه فان قتله خارجه ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ويؤكل (١٩٦) (و) يلزم الجزاء ب(طرده) أى الصيد (من حرم) الى حل فصاده صائد فيه أو

الواحدة حفنة وإن في نومه كدود والجزاء بقتله وإن لخصمه وجهل ونسيان وتكرر كسهم مرة بالحرم وكلب تمين طريقه أو قصر في ربطه أو أرسل يقربه فقتل خارجاً وطرد من حرمه ودعى منه أوله وتبريضه للتلف وجرحه ولم تتحقق سلامته ولو ينقص وكرد إن أخرج لشك ثم تحقق موته ككل من المشتركين ويأرسال يسبح أو نصب شرك له ويقتل غلام أمر بإفلاته فظن القتل وهل إن تسبب

هلك قبل عوده للحرم وقيد ابن يونس هذا بما اذا كان الصيد لا ينجو بنفسه والا فلا جزاء على طرده ولو تلف أو صيد لا نطرده حينئذ لا أثر له (و) (في رمي منه) أى الحرم على صيد في الحل فقتله ففيه الجزاء

ولا يؤكل عند ابن القاسم نظراً لابتداء الرمية وقال أشهب وعبد الملك يؤكل ولا جزاء فيه نظر لانتهاها (أو) السيد رمى من الحل (له) أى الحرم على صيد فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزاء اتفاقاً ومثل الرمي في الحالين إرسال الكلب وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله أيضاً فقال (وتبريضه) أى الصيد (للتلف) كتنفيره الذى لا يقدر على الطيران بدونه والا فلا جزاء كذا وقع التقييد به في المدونة (و) يجب الجزاء في (جرحه) أى الصيد جرحاً لم ينفذ مقتله وغاب مجروحاً (ولم تتحقق سلامته) قيد في تبريضه وجرحه فان تحققت سلامته أو غلبت على الظن بلا نقص بل (ولو ينقص) فلا جزاء فيه فهي مبالغة في مفهوم ولم تتحقق سلامته (وكرر) الجزاء (إن أخرج) (لشك) أى مطلق تردد في سلامة الصيد في صورتي تبريضه للتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد اخراجه (تحقق موته) أى الصيد بعد الاخراج التماساً لأنه أخرج قبل الوجوب أى في الواقع وشبهه في تكرار الجزاء فقال (ككل من المشتركين) في قتل صيد في الحرم سواء كانوا عمرين أم لا وفى الحل وهم محرمون فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ومفهوم المشتركين انه لو نما الأجماعة على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه وحده جزاؤه وهو كذلك ولو اشترك حل ومحرم في قتل صيد في الحل فجزاؤه على المحرم وحده (و) الجزاء (بإرسال) من محرم مطلقاً أو من حل في الحرم لـ كلب أو باز (لسبح) أى عليه في ظن الصائد وقتله الكلب أو أنفذ مقتله وتبين انه بقروحى مثلاً (أو نصب شرك له) أى السبع الذى يفترس غنمه أو طيره أو نفسه فعطبه فيه حمار وحشى فالجزاء كمن حفر بئراً لسبع فوقع فيها غيره فيضمن ديبته أو قيمته (و) يجب الجزاء على سيد محرم (بقتل غلام) أى رقيق الصيد الذى (أمر) أى أمر السيد الغلام (بإفلاته) أى الصيد (فظن) الغلام ان (القتل) هو الذى أمر به السيد وعلى العبد جزاء أيضاً ان كان محرماً أو في الحرم ولا ينفعه خطأ ظنه وأولى ان أمره بالقتل (وهل) لزوم الجزاء للسيد بقتل غلامه (ان تسبب

(السيد فيه) بأن أذن له في اصطيداده فإن لم ينسب السيد فيه فلاجزاء (أولا) يقيد بذلك والجزاء على السيد مطلقا فيه (تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لابن محرز فقوله أولا يسكون الواو نفي لقوله ان تسبب أى أولا يشترط تسبب السيد (و) بحجب الجزاء (بسبب) أى في قتل الصيد في الحرم مطلقا أو في الحل من محرم ان قصد السبب بل (ولو اتفق) كونه سببا بلا قصد (كفرزه) أى الصيد من رؤية محرم مطلقا أو حل في الحرم (فمات) الصيد فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب (والأظهر) عند ابن عبد السلام (والأصح) عند ابن المواز والتونسي (خلافه) أى خلاف قول اشهب بعدم لزوم الجزاء وشبهه في عدم الجزاء فقال (كفسطاطه) أى خيمة المحرم أو من في الحرم اذا تعلق الطير باطنها فمات فلاجزاء فيه على المذهب (و) (حفر) (بئر) فوقه فيها صيد فلاجزاء فيه (ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله المحذوف محرم أى دل محرم محرما أو حالا على صيد فقتله فلاجزاء على الدال وان كان آثما بسبب الدلالة ومثلها الاطاعة (و) لاجزاء في (رميه) أى الصيد حال كونه مستقرا (على فرع) تمتد في الحل و (اصله) أى الفرع ثابت (بالحرم) والفرع خارج عن حد الحرم ويؤكل (أو) رمى الحلال صيدا (بحل) فأصابه السهم في الحل (وتحامل) الصيد بنفسه ودخل الحرم (فمات به) أى في الحرم فلاجزاء فيه على الرامي (ان) كان (انفذ) السهم (مقتله) أى الصيد في الحل ويؤكل (وكذا) في الأكل وعدم الجزاء الصيد المصاب بسهم في الحل للتحامل للحرم الميت به (ان لم ينفذ) السهم مقتله (على المختار) للخمى من أقوال ثلاثة أحدها للتونسي بالجزاء وعدم الأكل ثانيها بعدم الجزاء ولكنه لا يؤكل وهو لا يصيب ثالثها لأشهب بعدم الجزاء وحل الأكل وهو الذى اختاره الخمى معتبرا وقت الرمي لا وقت الموت (أو أمسكه) أى أمسك المحرم الصيد (ليرسله) (١٩٧) أى الصيد (فقتله) أى الصيد وهو في يد المحرم (محرم) آخر فلاجزاء فيه على ممسكه وجزاؤه على قاتله (والا) أى وان لم يقتله محرم وقتله حل في الحل (فعليه) أى الممسك بالجزاء (وغرم الحل) القاتل (له) أى

السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا تَأْوِيلَانِ وَيَسْتَبَيِّرُ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَزَهُ فَمَاتَ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ كَفُسْطَاطُهُ وَبَشْرٌ لِّاهٍ وَدِلَالَةٌ مُحْرِمٍ أَوْ حِلٍّ وَرَنْبِيهِ عَلَى فَرْعٍ أَصْلُهُ بِالْحَرَمِ أَوْ بِحِلٍّ وَتَحَامَلٌ فَمَاتَ بِهِ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ أَوْ أَمْسَكَهُ لِيُرْسِيَهُ فَمَاتَ مُحْرِمٌ وَإِلَّا فَمَلِكِيهِ وَغَرِمَ الْحِلُّ لَهُ الْأَقْلَّ وَلِلْقَاتِلِ شَرِيكَانِ وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صَيْدٌ لَهُ مَيْتَةٌ كَبَيْضِهِ فِيهِ الْجَزَاءُ إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ لَا فِي أَكْلِهَا

للمسك (الأقل) من قيمة الصيد وجزائه لتسببه بقتله في وجوب جزائه على ممسكه لارساله (و) ان أمسكه المحرم أو حل في الحرم (للقتل) فقتله محرم مطلقا أو حل في الحرم فهما (شريكان) في قتل الصيد فعلى كل واحد جزاء كامل (وما) أى البرى الذى (صاده) شخص (محرم) مطلقا أو حل في الحرم ومات أو نفذ مقتله باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بأمر المحرم أو دلالاته أو إشارته أو مناولته نحو سوط ومات باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بدون مدخلية المحرم ثم ذكاه المحرم وأمر بها (أو صيده) أى لأجل المحرم وخبر ما صاده محرم أو صيد له (ميتة) لكل أحد فلا يأكله محرم ولا حلال فان صيده وذكى بعد تحلله كره أكله قاله الحطاب ونحوه في الذخيرة وأما ما صاده المحرم ميتة ولو ذكى بعد تحلله بغير إذنه وعليه جزاؤه لانه لما وجب عليه ارساله ولم يرسله سار بمنزلة الذكى حال احرامه (كبيضه) أى السيد اذا كسره أو شواه محرم مطلقا أو حل في الحرم أو حل في الحل لمحرم فميتة لا يأكله حل ولا محرم وظاهره نجاسته لها هذا هو المشهور وقال سندامان منع الحرم منه فيمن وامانع غير الحرم منه ففيه نظر موجه ومصور بأن البيض لا يقتدر له كاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة على غيره فلا يز يدفع الحرم فيه على فعل المجوسى فيه والمجوسى اذا شوى بيض الصيد أو كسره فلا يحرم بذلك على السلم بخلاف الصيد فانه لا يقتدر له كاة شرعية والمجوسى ليس من أهلها الحطاب وهو بين ووجه المشهور بأنهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين لانه ينشأ عنه و باحتمال أن يكون فيه جنين (وفيه) أى ما صاده حلال لمحرم معين أو غيره (الجزاء) على المحرم الآكل منه (ان علم) الحرم بأنه صيد لمحرم هو الآكل أو غيره (وأكل) المحرم منه فالجزاء عليه من حيث أكله طالما لا من حيث كونه ميتة . وأما ما صاده محرم فعليه جزاؤه سواء أكل منه أو غيره أو لم يأكل منه ولاجزاء على غيره الآكل ولو محرما طالما أنه صيد محرم وأفاد هذا بقوله (لا) جزاء (في أكلها) أى ميتة الصيد فهو راجع لا كل الحرم ما صاده محرم غيره وترتب عليه جزاؤه اذا تعدد وير-

يضاللمحرم الصائد نفسه اذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم كل منه فلا جزاء عليه بأكله منه اذ لا يتعدد ويرجع أيضا للمفهوم ان علم فلا جزاء عليه بأكله منه ان لم يعلم (وجاز مصيد) شخص (حل) أجل شخص (حل) أى أكله لمحرم ان كان الحل الصائد والحل الصيد له ليسا ناو بين الاحرام بعد ذلك بل (وان) كان الحل الصائد أو الحل الصيد له أوهما معا (سيحرم) من ذكر بحج أو عمرة ان تمت ذكاته قبل الاحرام والافميته لزوال ملكه عنه باحرامه ووجوب ارساله ودخوله في عموم ما ذبح لمحرم (و) جاز لحلاله ساكن بالحرمة (ذبحه بحرمة) أى فيه (ما) أى برى (صيد بحل) أى فيه صاده حل لحل وأما الآفاق الحل اذا اصطاد صيدا في الحل حيا غير منفوذ مقتل ودخل به الحرم فانه يزول ملكه عنه بمجرد دخوله به ويجب عليه ارساله وان ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه ولو أقام قبل ذلك لحرم اقامة قطعت حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم رخصة لخصوص أهله الساكنين به والرخصة لا يقاس عليها نعم ألحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم بحل ان ما صيد بحرم لا يجوز ذبحه به ولا يحل ويجب ارساله والافهوميته وفيه الجزاء وكذا ما صاده محرم كما تقدم (وليس الاوز) الانسى الذى لا يطير (والدجاج) الذى لا يطير والا فهو صيد قاله سند (بصيد) فيجوز للمحرم والحلال بالحرم ذبحه كالابل والبقر الانسى والنعمة وأما الاوز العراق فصيد كالبقر الوحشى (بخلاف الحمام) الانسى والوحشى فهو صيد محرم على المحرم مطلقا والحلال في الحرم التعرض له وليبيضه (وحرم) على الرجل والمرأة (به) أى في الحرم (قطع ما ينبت) جنسه (بنفسه) أى من غير عمل من آدمى كالنقل البرى والطفاء ولوزرعه شخص نظرا لجنسه ولا فرق بين أخضره ويابس (الا الإذخر) نبت كالخلفاء طيب الرائحة واحدة اذخرة وجهه اذا خر ففتح الهزمة فيجوز قطعه وهو ما ينبت بنفسه لان النبي صلى الله عليه وسلم استثناه لما قال له عمه العباس رضى الله تعالى عنه الا الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الإذخر (و) (الا السن) بالقصر نبت يتدأوى به مسهل فاسه أهل المذهب على الإذخر في جواز (١٩٨) قطعه وهو ما ينبت بنفسه ورأوه من قياس الأولى بالحكم لكثرة الاحتياج اليه

وَجَازَ مَصِيدُ حِلِّهِ لِحِلِّهِ وَإِنْ سَيِّحُرْمُ وَذَبَحَهُ بِحَرَمِهِ مَا صِيدَ بِحِلِّهِ وَلَيْسَ الْإِزْوَ وَالْذُّجَاجُ بِصَيْدٍ بِخِلَافِ الْحَمَامِ وَحَرَمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَاكَ يُسْتَنْبَتُ وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ وَلَا جَزَاءُ كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْحِرَارِ وَشَجَرِهَا بِرَيْدٍ أَوْ فِي بَرِيدٍ وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ هَذَيْنِ فَتَقِيهِنِ بِذَلِكَ مِثْلُهُ

في الأدوية وفي القاموس  
السناضوء البرق ونبت  
مسهل للصفراء والبلغم  
والسوداء ويمداه وشبه  
في الجواز للفاد بالاستثناء  
فقال (كما) أى الذى

(يستنبت) جنسه كخنس وقل وسلق وكرات وحنطة و بطيخ وقناه ونخل وعنب فيجوز قطعه ان  
استنبت بل (وان لم يعالج) بأن نبت بنفسه اعتبارا بأصله بمثابة ما توحش من الانسى (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لانه قدر  
زائد على التحريم يحتاج لدليل ولادليل فليس فيه الا الاستغفار وشبهه في الحرمة وعدم الجزاء فقال (كصيد) حرم (المدينة)  
الشريعة المنورة بأنوار خاتم الأنبياء وسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين فيحرم ولا جزاء فيه كاليمين القموس  
وحرما بالنسبة للصيد ما (بين الحرار) المحيطة بها جمع حرة أى أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بنار فالمدينة داخلية في  
حرم الصيد والجمع لما فوق الواحد اذ ليس ثم الا حرتان أو باعتبار ان لكل حرة طرفين وهما المراد بلبانيتها (و) كقطع (شجرها)  
أى للمدينة (بريدا) طولاً من طرف بيوتها (في بريد) أى مع بريد آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضا فمسافة حرم المدينة  
بريد من كل ناحية منها من طرف دورها فى معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا فى أمم أى مع أمم فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من  
الحرم والمراد بالشجر ما ينبت بنفسه ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكة ولم يذكره المصنف انك لا على القياس بالاولى وفى  
الا كمال قال ابن حبيب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة انما ذلك فى الصيد خاصة وأما فى قطع الشجر فبريد فى بريد  
من دور المدينة كلها أخبرنى بذلك مطرف عن مالك رضى الله تعالى عنه وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب (والجزاء)  
سواء كان مثلاً من النعم أو طعاماً أو صيماً مشروط (بحكم) رجلين (عدلين) عدالة شهادة فتضمن الحرية والبلوغ والعلم  
بالمحكوم به ولو كان الصيد محرماً كخنزير وتعتبر قيمته طعاماً على تقدير جواز بيعه فان أخرج الجزاء بلا حكم أعاد بعد الحكم ولا  
نكفى فيه الفتوى ولا الإشارة لان الحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ بأن يقولوا حكمنا بالجزاء (فتقيهن) أى علمين (بذلك)  
أى حكم جزاء الصيد لا بجميع أبواب الفقه وخبر الجزاء (مثله) أى مقارب الصيد فى القدر والمصورة ان وجد والا كفى بمقاربه

في القديروين المثل فقال (من النعم) أي الابل والبقر والغنم (أو اطعام بقيمة الصيد) نفسه حيا كبيرا ولا يقوم بدراهم م يشتري بها طعام لكن ان وقع أجزأ ولا يقوم مثله من النعم بل يقوم نفس الصيد ونعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدي ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بمجله) أي التلف ان كان له قيمة فيه ووجد به مساكين (والا) أي وان لم يكن له قيمة بمجله أو لم يوجد فيه مساكين (ف) يقوم أو يطعم (بقربه) أي محل التلف (ولا يجزى) الاطعام (بغيره) أي محل التلف أو قربه مع الامكان سند جملة ذلك انه ان أخرج الجزاء هديا اختص بالحرم أو صياما فحيث شاء أو طعاما اختص بمحل التقويم (ولا) يجزى (زائد على مد) من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه (لمساكين) وله نزعه ان بقى وبين ولا يجزى ناقص عن المد الا أن يكمل واستثنى من قوله ولا يجزى بغيره فقال (الا ان يساوى سعره) أي الطعام في محل الاطعام سعره في محل التلف (فتأويلان) بالاجزاء وعدمه (أو) صام أياما بعدد الامداد (لكل مد صوم يوم) وان جاوز ذلك شهرين وثلاثة كما في المدونة (وكمل) اليوم أو المد (لكسره) أي المد وجوبا في الصوم وندبا في المد قاله الباجي (فالتعامة) جزاؤها (بدنة) لمقاربتها لها في القدر والصورة (والفيل) جزاؤه بدنة (بذات سنمين) لقربها منه ابن الحاجب لانص في الفيل ابن ميسر بدنة خراسانية ذات سنمين وقال القديرون القيمة (وحمار الوحش وبقرة) جزاء كل واحد منهما (بقرة) بناء الوحدة لا التأنيث فتشمل الذكر ايضا وجمعها بقر وبقرات وبقر بضمين وهو مخبر بينهما وبين الاطعام والصيام كما تقدم (والضبع) والتعلب في كل (شاة) أي واحدة من غنم ظاهره ولو خيف منهما ولا يندفعان الا بقتلها (١٩٩) فما الفرق بينهما وبين الطير

الخوف منه ولا يندفع الا بقتله وفرق بسهولة التحرز منهما البناء يتعين حمل كلام المصنف على غير الخوف منهما الا بقتلها والا فلا جزاء صرح به القاضي في التلغين وشبهه في الشاة فقال (كحام مكة) أي المصيد فيها وان

مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامُ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلْفِ بِمَجْلِهِ إِلَّا فَيَقْرُبُهُ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدِّهِ لِمَسْكِينٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَعْرَهُ فَتَأْوِيلَانِ أَوْ لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلْ لِكُسْرِهِ فَالتَّعَامَةُ بَدَنَةٌ وَالْفِيلُ بِذَاتِ سَنَمَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرَةٌ وَالضَّبُعُ وَالتَّعْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَبِمَا مِثْلُهَا بِلَا حُكْمٍ وَلِلْحِلِّ وَضَبَةٌ وَأَرْنبٌ وَيَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالرَّيْضُ وَالْجَمِيلُ كَثِيرٌ وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا

كان طارئا عليها من الحل (والحرم) عطف عام على خاص إلحاقا لغيرها من الحرم بها عند مالك وأصبغ وعبد الملك رضى الله تعالى عنهم وهو المشهور ومذهب المدونة وقال ابن القاسم فيه حكومة كحام الحل الذي صاده محررم (وبماهما) أي المصيد في الحرم ومنه مكة ونجب الشاة في حرام وبما الحرم (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين فكانه قال الاحام مكة فشاة بلا حكم لخروجه عن الاجتهاد لتقرره بالدليل وقد خالف حام مكة والحرم وبماهما سائر الصيد في انه ليس فيه مثل وانه لا يحتاج لحكم وان لا اطعام فيه فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام وكان فيه شاة لانه يألف الناس فشدد فيه كالا يتسارع الناس الى قتله (و) في الحمام (للحل) أي المصيد فيه وان ولد بالحرم فالادم بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة (و) في (ضب وأرنب ويربوع وجميع الطير) المصيد في حل الحرم أو حرم مطلقا ولو بمكة غير حرام الحرم وبما (القيمة) معتبرة يوم الاتلاف (طعاما) أو عدلها صياما فان الذي عليه أهل المذهب ان الصيد الذي لا مثله لصنعه يخبر فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخبر فيه بين اللل والاطعام والصيام (والصغير) من الصيد فيما وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلا عن الامداد (والمريض) منه (والجميل) في صورته والأشئ والمعلم (كغيره) من كبير وسليم وقبيح وذكر وما ليس بمعلم فتساوى المذكورات مقابلاتها في الواجب كالمذات القراني الفراهة والجمال لا يعتد بهما في تقويم الصيد لان تحريمه لا كله وانما يؤكل اللحم فالعيب عيبا لا يؤثر في اللحم كالتسليم فيقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكوره وانوثته ولا تقوم الاثني على انها ذكر ولا الذك على انه أنثى (و) لو كان الصيد الموصوف بشيء مما ذكر مملوكا لشخص بان كان معلما منفعة شرعية أو صنفا أو جميلا أو مريضا قوم لحق الله تعالى غير معتبر وصفه و(قوم لربه ب) اعتبار (ذلك) الوصف القائم به من التعلم أو الصغر أو الجلال أو المرض أو ضدها (معها) أي القيمة الواجبة لحق الله تعالى أي مع اخراجها فيعطى ربه

على انه معلم مثلاً ويخرج قيمته أى جزاء للفقراء على انه غير معلم فتلزمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة وقيمة مع اعتبارها (واجتهداً) أى الحكمان وجوبا (وان روى فيه) أى الصيد شئ عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخصوصه كبدنة في نعمة وذات سنمين في فيل وصلة اجتهداً (فيه) أى الجزاء الذى يحكم به ان لم يرو فيه شئ وعن الصحابة بل وان روى فيه شئ عنهم ففيه لف ونشر غير مرتب ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان من المتنازع ومعنى اجتهادها في الروى فيه شئ اجتهادها في السمن والهزال والسمن فصب الرواية النوع ومصب الاجتهاد الصفات كالسمن والسمن بأن يريان في هذه النعمة بدنة سميئة أو هزيمة مثلاً للسمن النعمة أو هزالها وكأن يريان في هذه النعمة ناقة سنها خمس سنين لصغرها وفي هذه النعمة ناقة سنها سبع سنين لكبرها الرماحى قوله واجتهداً الخ أمر الحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهله لان هذا الكلام للإمام مالك رضى الله تعالى عنه وزمانه زمن اجتهاد قال فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليتندا الاجتهاد ولا يخرجوا باجتهادها عن آثار من مضى اه الأثرى ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى في الأرنب بعناق وفي البر بوع بجفرفوهى دون العناق وخالفه مالك رضى الله تعالى عنه محتجاً بأن الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة فلا يصح ان يخرج ما ليس بهدى لصغره وهذا معنى قوله وان روى فيه ونحوه قول ابن العاجب فيحكم عليه باجتهادها لا بما روى ابن عبد السلام أى عن السلف وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح العدول عنه كما قضى في الضبع بكبش وهنا أمران أحدهما الحكم لا بد منه حتى في الروى فيه شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذى اتفق السلف عليه لان الله تعالى قال يحكم به ثانیهما اذا حكم الا بدم من الاجتهاد في محله فقد قال الباجى في قول مالك رضى الله تعالى عنه في اللوط ألم أزل أسمع في النعمة اذا قتلها المحرم بدنة يريدان ذلك شائع قديم تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء به ومع ذلك فلا يجوز اخراجها الا بعد الحكم بها وتكرر الاجتهاد في ذلك وحيث كان الاجتهاد مشروطاً بعدم الخروج مما روى عن السلف لم يبق متعلق الصفات (٣٠٠) من السن والسمن والهزال يؤيده مخالفة مالك عمر رضى الله تعالى عنهما

وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رُويَ فِيهِ فِيهِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِمَ فَتَأْوِيلَانِ وَإِنْ اخْتَلَفَا  
ابْتَدِئُوا وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْضَى إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ  
دِيَّةٍ أَوْ لَوْ تَحَرَّكَ وَدَيْتُهَا إِنْ اسْتَهْلَ وَغَيْرُ الدِّيَّةِ وَالصَّيْدُ مُرْتَبٌ هَدْيٌ وَنُدْبٌ  
لِأَبْلِ فَبَقَرَتُهُمْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَيَّامٌ مَتَى يَنْقُصُ بِحَجٍّ

في العناق والجفرة (وله)  
أى للحكوم عليه بجزاء  
صيد (ان ينتقل) عما حكما  
عليه به بأن يريده حكما  
آخر منهما أو من غيرها  
لا علمت ان الحكم لا بد

منه فليس للرادان له الانتقال من غير حكم (الا ان يلتزم) ما حكما عليه به (فتأويلان) في جواز الانتقال عنه وعدمه ان  
للعتمد منهما الأول وعلمهما اذا عرف ما حكما عليه به والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة (وان اختلفا) أى الحكمين في قدر ما حكما  
عليه به أو نوعه أو أصل الحكم (ابتدى) أى الحكم منهما أو من غيرها (والأولى كونها) أى الحكمين حين الحكم  
(بمجلس) واحد ليطلع كل منهما على رأى الآخر (وتقضى) أى حكمهما (ان تبين الخطأ) تبيننا واضحا كحكم بشاة فيها  
فيه بقرة أو بدنة أو بعير فيها فيه شاة أو اطعام (وفي) التسبب في اسقاط (الجنين) ميتا وأمه حية من محرم مطلقا أو حل في الحرم  
(و) في كل واحدة من (الببيض) لغير إوز ودجاج اذا كسرهما محرم مطلقا أو حل في الحرم (عشر دية) أى جزاء (الام) للجنين  
والبيض ان لم يتحرك الجنين أو الفرخ بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرخ عقب انفصاله حركة ضعيفة لا تدل على انه استقرار  
حياته (و) في الجنين والببيض (ديتها) أى جزاء الام (ان) مات بعد ان (استهل) صارخا عقب انفصاله عن أمه حية أو عن  
بيضة ولما كانت دماء الحج ثلاثة فدية وجزاء وهدى وقدم الكلام على الفدية والجزاء شرع في الكلام على الهدى فقال (وغير  
الفدية) الواجبة فيما يترقه به أو يزيل به أذى (و) غير جزاء (الصيد) وهو أى غير الفدية وغير جزاء الصيد ما يجب لقران أو تمتع  
أو ترك واجب في حج أو عمرة (مرتب) مرتبتين لاثالث لهما لا ينتقل عن أولاهما الا بعد عجزه عن هدايته ثم صيام عشرة أيام ويقال له  
(هدى ونذب) مع القدرة على أنواع النعم (ابل) وهو أفضل الهدايا (فبقر) بلى الابل في الفضل فضاء فمعرز أولهما مقدم ندبا  
(ثم) ان عجز عن الدم ف(صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (مس احرامه) بالحج الى يوم العيد (و) ان فاته صومها فيما بينهما (صام أيام  
منى) الثلاثة التى تلى يوم العيد ولكن لا يجوز تأخير الصوم اليها الا لعذر (بنقص بحج) فمراده ان كون النقص قبل الوقوف بعرفة  
شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من احرامه الى يوم النحر والثانى كونه ان فاته ذلك صام أيام منى وما بين قول ابن العاجب

فان كان عن نقص متقدم على الوقوف كالتمنع والقران والفساد والعموات ونعدي الميقات صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم به الى يوم النحر فان أخرها إليه فأيام التشريق ثم قال وان كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو مميتة أو بوطي قبل الافاضة أو الحاق صام متى شاء وكذلك صيام وهدي العمرة وإنما اعتمد ابن الحاجب قوله في المدونة وإنما يصوم ثلاثة أيام في الحج للتمتع والقران ومن تعدي ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحج وأما من لزمه ذلك لترك حجرة أو لترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمي حجرة العقبة وقبل الافاضة لأنه إنما يصوم إذا اعتذر بعد أيام منى (ان تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدي ميقات وترك طواف قدوم (وسبعة) من الأيام أي على العاجز عن الصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة (إذا رجع من منى) لم يقل لمكة مع انه المراد ثلاثتهم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواف الافاضة وانه يصوم أيام منى الثلاثة من جملة السبعة مع انه لا يصومها ان كان قد صام الثلاثة قبل أيام منى والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي لبشمل أهل منى ومن أقام بها (ولم يجز) أي لا تكتفى بالسبعة (ان قدمت) أي السبعة أو منى منها (على وقوفه) وكذا التقدم منها على رجوعه من منى لقوله تعالى إذا رجعتم ويندب تأخير صوم السبعة الى أن يرجع الى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى إذا رجعتم هل المعنى للأهل قاله غير مالك أو لمكة قاله مالك رضي الله تعالى عنه وشبه في عدم الاجزاء فقال (كصوم أبيسر قبله) أي قبل شروعه فيه أو بعده وقبل كمال يوم فلا يجزئه ويازمه الرجوع للدم ويجب عليه تكميل اليوم الذي أسرفه (أو وجد) من عليه الهدى (مسلفاً للمال) يهدي به ويقضيه من مال له (ببلده) لأنه صار موسراً حكماً (وندى الرجوع) من الصوم (له) أي الدم ان أسير به (بعد) صوم (يومين) بأن أسير في ليلة الثالث (و) ندب (وقوفه) أي الهدى (به) أي الهدى (للاوقاف) كلها فالندب منصب على المجموع فلا (٢٠١) ينافي ان ايقافه بعرفة جزءاً من ليلة النحر شرط وهذا فيما

إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنًى وَلَمْ يُجْزِ أَنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ  
كَصَوْمِ أَبِيسَرَ قَبْلَهُ أَوْ وَجَدَ مُسَلِّفًا لِمَالِهِ يَبْلَدُهُ وَنُدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ  
وَوُقُوفُهُ بِهِ الْمَوَاقِفَ وَالنَّحْرُ بِمَنًى إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَّفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهَوِّ  
بِأَيَّامِهَا وَإِلَّا فَمَكَّةُ وَأَجْزَأُ أَنْ أُخْرِجَ لِحِلِّهِ كَانَ وَقَّفَ بِهِ فَضَّلَ مُقْلَدًا وَبُحْرَ وَفِي  
الْمُعْتَمَرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَمْعِيهَا ثُمَّ خَلَقَ

(و) ندب (النحر) للهدى

(٢٠٦ - جواهر الاكلیل - اول ) (بني) مع استيفاء الشروط الثلاثة الآتية ويشترط كونه نهاراً فلا يجزىء ليلاً والغدية لا تختص بمكان وذكر شروط نحره بمنى فقال (ان كان) الهدى سيق (في) احرام (حج) فرض أو مندور أو تطوع (وقوف به) أي الهدى (هو) أي الهدى فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر في وقف على حد قوله تعالى اسكن أنت وزوجك (أو نائبه) أي الهدى (كهو) أي كوقوفه الركني في كونه بعرفة جزءاً من ليلة العيد فاحتز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار بنهمهم بعرفة جزءاً من ليلة العيد فانه لا يكفي لانهم لم ينو بوا عنه الا أن يشترى به منهم بعرفة ويتركه عندهم حتى يأتوا به منى ونحر (بأيامها) أي منى هذا ظاهر سياقه وقال الأجهوري المعتمد بأيام النحر فقط اذ اليوم الرابع ليس وقتاً للنحر ولا ذبح فنجوز في التعبير ولو قال بأيام النحر لكان أولى (والا) أي وان لم توجد هذه الشروط الثلاثة بأن اتفقت كلها بأن ساقه في عمرة أو جزاء صيداً ونقص في حج سبق أو عمرة كذلك أوفات أيام النحر (فمكة) محل وجوبه ولا يجزى بمنى ولا بغبرها لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولما كان شرط كل هدى الجمع فيه بين الحل والحرم وكان ما يذكر بمنى مجموعاً فيه بين الحل والحرم اذ شرطه وقوفه بعرفة وهي من الحل بين الصنف ان هذا شرط في اللزك بمكة الذي من صورده ما فاته الوقوف بعرفة فقال (وأجزأ) كل هدى يذك بمنى (ان أخرج لحل) من أي جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة وسواء كان المخرج له حالاً أو محرماً وسواء أخرجه هو أو نائبه (كأن وقف) رب الهدى (به) أي الهدى بعرفة جزءاً من ليلة العيد (فضل) الهدى من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقلداً ونحر) أي الهدى أي نحره من وجده بمنى في أيام النحر ثم وجده ربه منحوراً فقد أجزأ عنه (و) الهدى للسوق (في) احرام (العمرة) لنقص فيها كتعدي ميقات وترك نلبية أو اصابة صيد أو في حج سبق أو في عمرة سابقة يذك (بمكة بعد سعيها) أي العمرة فلا تجزى تذكيته قبله تزيلاً له منزلة الوقوف في هدى الحج فانه لا يذكي الا بعده (ثم خلق) للمعتمر رأسه أو قصر وحل

عمرته ولا يجوز ان يؤخر نحره أى عن الحلق فأتى بتم الرتبة ليفيد ان الحلق فى العمرة بعد تذكية الهدى كالحج لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله (وان) أحرم شخص بعمره وساق هديا تطوعا وقلده وأشعره ثم (أردف) (حجاعليها) (لخوف فوات) للحج ان أخر احرامه حتى يتمها تقرب وقت الوقوف فصار قارنا (أو) أردفت امرأة محرمة بعمره الحج عليها ومعها هدى تطوع (لحيض) أو نفاس نزل بها فمنعها من إتمام عمرتها وخافت فوات الحج ان أخرت احرامه الى إتمامها بعد طهرها تقرب وقت وقوفه فسارت قارئة (أجزأ) الهدى (التطوع) أى الذى لم يسق لشيء وجب أو يجب فى الصورتين (لقرانه) أى المردف من الشخصين ويستحب للرذفة لحيض أن تعتمر بعد فراغها من القران كما فعلت عائشة رضى الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة والسلام ومفهوم لخوف فوات مفهوم موافقة فمن أحرم بعمره وساق هدى تطوع ثم أردف الحج عليها بغير عنذر أجزأ هدى التطوع لقرانه وشبه فى الاجزاء فقال (كأن) أحرم بعمره و(ساقه) أى الهدى لا بقيد كونه تطوعا (فى) احرام(ها) أى العمرة وأتمها فى أشهر الحج وتحلل منها ولم يذك الهدى الذى ساقه فيها (ثم حج من عامه) وصار متمتعاً فيجزئ الهدى الذى ساقه فى العمرة لتمتعه سواء ساقه له أولا (وتؤولت) أى فهمت للدونة (أيضا) أى كانت مؤولت بأجزائه مطلقاً سابق للتمتع أم لا (بما اذا سبق) الهدى فى العمرة (للتمتع) أى ليجعله هدياً عن تمتعه الا انه لما ساقه وقلده وأشعره قبل احرامه بالحج ساء تطوعاً لذلك فهو تطوع حكماً فلذا أجزأه عن تمتعه (والمندوب) فيما ينحر بمنى الثابت بالسنة عند جمره العقبة ومنى كلها منحر ولا يجزئ النحر بعد جمره العقبة بما يلى مكة لانه ليس من منى وفيما ينحر (بمكة المروة) لما فى اللوطا وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمنى هذا المنحر وكل منى منحر وفى العمرة عند المروة هذا المنحر وكل فجاج مكة وطريقها (٢٠٣) منحر والمراد القرية نفسها فلا يجوز النحر فى طوى بل يدخل دور مكة

كما قال ابن القاسم (وكره  
نحر غيره) أي استنابة  
غيره في نحر هديه ان  
كان النائب مسلما والا  
لم يجزه وعليه بدله  
(كالأضحية) فتكره  
الاستنابة على ذكاتها

فالسنة توليها بنفسه تواضعاً في العبادة واقتداءً بسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين تصدق

(وان مات متمتع) عن غيره هدى أو عن هدى غير مقلد (فالهدى) تمتعه واجب على وارثه أخراجه (من رأس ماله) الذى مات عنه ولو استغرقه أولم يوص (ان) مات للمتنع بعدان (رمى العقبة) يوم العيد وأوقات وقت أداء رميها بغروب يوم العيد أو طاف للافاضة قبل رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فالهدى من رأس ماله لحصول معظم الأركان مع حصول أحد التحللين فقد أشرف على الفراغ (وسن الجميع) أى جميع دماء الحج من هدى وجزاء وقدية (وعيبه) المانع من اجزائه أو كاله (ك) سن وعيب (الضحية و) الوقت (للمعبر) فيه السن والسلامة من العيوب المانعة من الاجزاء أو السكال (حين وجو به) أى تعيين النعم وتميزه عن غيره للاهداء به ان كان لا يقلد كالنعم (و) حين (تقليده) ان كان مما يقلد كبذبة وبقرة فليس المراد بوجو به كونه واجبا وكلامه فى مناسكه يفيدان التعيين كافيا يقلد أيضا وفرع على قوله وللمعبر الخ فقال (فلا يجزىء) هدى واجب لقران أو تمتع أو لغيرهما (مقلد) حال كونه متلبسا (بعيب) مانع من الاجزاء كشدة عرج أو صغير لم يبلغ سن الاجزاء ان استمر معيبا أو صغيرا الى حين تذكيته بل (ولو سلم) أى يرى من العيب أو بلغ السن المجزىء قبل تذكيته وبجواب انفذ صغيرا أو معيبا لوجو به بالتقليد وان لم يجز (بخلاف عكسه) وهو مقلد سلبا تعيب فيجزىء ان لم يتعد عليه ولم يقرط فيه والاضمنه قاله سند (ان تطوع) به أورد عليه ان التمتع اجزاؤه فى الواجب أيضا وأجيب بأن الكتاب حذف واو قبل ان وأبدل فاءه بواو فى قوله وأرشه والصواب وان تطوع به فأرشه الخ فهو كلام مستأنف لا شرط فى قوله بخلاف عكسه وبأن قوله ان تطوع به قدمه الكتاب عن محله ومحله عقب قوله تصدق به (وأرشه) أى عوض عيب هدى التطوع ولو منع الاجزاء (وتمنه) اذا استحق الذى يرجع به المشتري على بائع الهدى بجعل (فى هدى) آخر يهدى به عوضا عن للعيب أو المستحق (ان بلغ) الارش أو الثمن ثمن هدى (والا) أى وان لم يبلغ الارش



أو الثمن ثمن هدى آخر (تصدق به) أى الارش أو الثمن وجوبا (و) أرشه ومنه الماخوذ (في) عيب أو عين الهدى (الفرض) الاصلى أو المنذور المضمون (يستعين به في) هدى (غير) ان كان العيب مانعا من الاجزاء والا فيجعله في هدى ان بلغ والا تصدق به (وسن) في البدن (اشعار) أى شق (سنمها) بضم السين والنون جمع سنام بفتح السين ابن عرفة الاشعار شق يسيل دما (من) الجنب (الايسر) الحطاب الظاهر ان من بمعنى في كقوله تعالى من يوم الجمعة وقوله تعالى أرونى ماذا خلقوا من الارض وقول ابن غازى انها للبيان بعيد (للقربة) اللام بمعنى من والمعنى انه يشق في السنام من جانبه الأيسر مبتدئا من ناحية الرقبة الى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر الى المقدم ولا من المقدم الى جهة ركبتى البعير ولا بد في النذب أن يسيل منه الدم ولو شق قدر أنملة آخذا زمامها بيده اليسرى (مسميا) ندبا أى قائلا بسم الله والله أكبر اللخمى قال مالك رضى الله تعالى عنه عرضا وابن حبيب طولا ابن عرفة لم أجد لغويا الا فسر الطول بضد العرض ولا العرض الا بضد الطول وقال البيضاوى في مختصره الكلامى الطول البعض المفروض أولا وقيل أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح والاخذ من رأس الانسان لقدمه ومن ظهر ذات الاربع لأسفلها والعرض المفروض ثانيا والامتداد الاقصر والأخذ من يمين الانسان ليساره ومن رأس النخيوان لدنبيه ابن عرفة فلعل المرض عند مالك رضى الله تعالى عنه كنقل البيضاوى وهو الطول عند ابن حبيب فيتفقان (و)س (تقليد) أى جعل قلادة في رقبة الهدى والاولى تقديمه في الذكركر على الاشعار لان السنة تقديمه عليه في الفعل خوفا من نفاها بالاشعار لا يلامها فلا يتمكن من تقليدها (وندب) في المقلد به (نملان) ويكفى واحد (بفبات الارض) فلا يجعل من شعر ونحوه مخافة أن يتعلق بنصن فيخنقها ونبات الارض يسهل قطعه وحكمة التقليد والاشعار اعلام المساكين انه هدى فيتبعونه وواجده ضالا فيرده ولم يكتف بالتقليد لانه يصد الزوال (٣٠٣) (و) ندب (تجليلها) أى البدن فقط قاله التتائى والحطاب

بان يجعل عليها شيئا من الثياب وأفضلها الأبيض (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسنمة ليظهر الاشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط (ان لم ترتفع)

تُصَدَّقُ بِهِ فِي الْفَرَسِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي قَبْرِ وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيَةً وَتَقْلِيدٌ وَنُدْبٌ نَمْلَانِ يَنْبَاتُ الْأَرْضِ وَتَجْلِيلُهَا وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ وَقُلْدَتِ الْبَقَرِ فَقَطُّ إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ لَا النَّسَمَ وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذَرٍ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقًا عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْفَنَى وَالْقَرِيبِ وَكَرِهَ لِذِمَّتِهِ إِلَّا نَذَرَ لَمْ يُعَيِّنْ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بِمَدِّ الْحِلِّ

قيمتها بان كانت درهين فان ارتفعت بان زادت عليها استحب عدم شقها لانه نقص على المساكين (وقلدت البقر فقط) أى بدون اشعار في كل حال (الا) حال كونها (بأسنمة) فتشعر أيضا وفيها تقلد البقر ولا تشعر الا أن يكون لها أسنمة فتشعر (لا) تقلد ولا تشعر (النسم) واشعارها حرام لانه تعذيب في غير ماورد فيه النص بالترخيص وتقليدها مكروه (ولم يؤكل) أى يحرم على الله هدى ان يأكل (من نفر) أى منذور ل(مساكين عين) لهم باللفظ كهذا نذر للمساكين أو بالنية كهذا نذر ناويا للمساكين فيمنع الاكل منه (مطلقا) بلغ محله وهو منى بشرطها أو مكة عند انتفاها أو لم يبلغه (عكس) أى خلاف حكم (الجميع) أى جميع الهدايا منطوعا بها أو واجبة لنقص بحج أو عمرة أو تعدى ميقات أو ترك وقوف بعرفة نهرا أو نزول بمزدلفة ليلا أو مبيت بمنى أو رمى جبار أو طواف قدوم أو تأخير حلق وهدى نذر غير معين لم يجعله للمساكين فله الاكل كل منها مطلقا بلقت محلها أم لا ويزود قال الله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر فسر ابن عباس رضى الله تعالى عنها القانع بالسائل والمعتر بمن يعرض بالسؤال ولا يسأل واذا جاز له الاكل في الجميع (فله اطعام الفنى والقريب) وان لزمته نفقته وله التصديق بالكل والبعض بلا حد (وكره) له الاطعام منها (لدى) أو التصديق عليه بشيء منها واستثنى من الجميع ما يؤكل في حال دون آخر وتحت نوعان ما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه وأشار لأولها بقوله (الا نذرا) للمساكين (لم يعين) كلاله على هدى للمساكين أو لله على هدى أو بدنة ناويا للمساكين فان لم يجعله لهم بلفظ ولا نية فيجوز له الاكل منه مطلقا قبل الحل وبعده كما تقدم (و) الا (الفدية) التى جعلت هديا والا فيمنع الاكل منها مطلقا (و) الا (الجزاء) لصيد فلا يؤكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) وهى منى مع الشروط ومكة مع عدمها وامتنع الاكل من نذر المساكين غير المعين لوصوله لهم ومن الفدية لانها بدل الترفه وازالة الأذى ومن الجزاء لانه عوض الصيد ومفهوم بعد الحل جواز

الأكل منها إذا عطمت قبل محلها لوجوب بدلها عليه وبغضه إلى المحل فلا يلزم إلا كل مما وجب عليه وأشار إثنينهما بقوله (و) إلا (هدى تطوع) لم يجب بشيء ولم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية فلا يأكل منه (إن عطب قبل محله) لأنه ليس عليه عوضه إلا أن يمكنه تذكيته ويتركها حتى مات فيضمنه لأنه مأمور بها ومنع أكله منه قبله لاتهامه على تعطييه وقيل المنع بعيد (فتلقى) أي تطرح (قلادته) بدمه بعد نحره علامة كونه هدياً فيؤكل ولا يباع (ويخلى للناس) أي يترك لهم سواء في ذلك مسلمهم وكافرهم غنيهم وفقيرهم كما هو ظاهر عبارته ونحوها قولها ويخلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والوضح خلاف ما ذكره سند من أن هدى التطوع مختص بالفقير وقوله الخطاب (كرسوله) أي رب الهدى الذي أرسله بهدى تطوع فعطب منه قبل محله فيذكيه ويلقى قلادته بدمه ويخلى للناس فلا يأكل منه (وضمن) رب الهدى (في غير) مسئلة (الرسول) بسبب (أمره) أي رب الهدى شخصاً (بأخذ شيء) من هدى ممنوع أكله منه (كأكله) أي ربه (من) هدى (ممنوع) أكله منه ومفعول ضمن قوله (بدله) أي الهدى هدياً كاملاً لا قدر أكله أو ما أخذه مأموره فقط ثم حكم البديل حكم المبدل في منع الأكل وضمان البديل إن أكل منه (وهل) على ربه البديل كاملاً في كل ممنوع كالاربعة السابقة وغيرها وشهره صاحب الكافي أو (لا نذر مساكين عين فقد أكله) لما أن عرف وزنه وقيمته إن لم يعرف لأنه شبيه بالقاصب وشهره ابن الحاجب (خلاف) في التشهير والثاني هو العتمد لأنه قول ابن القاسم فيها (والخطام) بكسر الخاء أي الزمام للهدايا (والجلال) جمع جل (كالهم) في النع (٢٠٤) والاباحة (وان سرق) أي الهدى الواجب كجزاء صيد وفدية ونذر

مضمون لمساكين وما وجب لقران ونحوه (بعد ذبحه) أو نحره (أجزاء) فلا بدل عليه لأنه بلغ محله ووقع التعدي على محض حق المساكين (لا) بجزئه (ان سرق) قبله أي الذبح (وحمل الولد) الحاصل بعد

وَهْدَى تَطَوُّعَ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَتَلَقَّى قِلَادَتَهُ يَدَيْهِ وَيَخْلَى لِلنَّاسِ كَرَسُولِهِ وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ بِأَمْرِهِ بِأَخْذِ شَيْءٍ كَأَكْلِهِ مِنْ مَمْنُوعٍ بَدَلَهُ وَهَلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عَيْنَ قَدَرٍ أَكْلِهِ خِلَافَ وَالْخِطَامِ وَالْجِلَالِ كَاللَّحْمِ وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَاءً لَا قَبْلَهُ وَحَمَلَ الْوَلَدَ عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَرْكُهُ يَشْتَدُّ فَكَالتَطَوُّعِ وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ وَغَرِمَ إِنْ أَضَرَ بِشَرْبِهِ الْأُمُّ أَوْ الْوَلَدُ مُوجِبَ فِعْلِهِ وَنُدْبَ عَدَمِ رُكُوبِهَا بِلا عُدْرٍ وَلَا يَلْزَمُ النُّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَنَحْرُهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ وَأَجْزَاءُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ عَنْهُ مُقْلَدًا

التقليد والاشعار للهدى وجوباً إلى مكة وحمله (على غير) أي غير أمه ولو بأجرة أفضل من حمله عليها وأما المولود قبل التقليد فيندب ذبحه ولا يجب حمله (ثم) حمل (عليها) أي الأم إن لم يوجد غيرها ولها قوة على حمله (والا) أي وإن لم يمكن حمله على أمه لضعفها ولم يمكن حمله على غيرها بأجرة من مال صاحبه (فإن لم يمكن تركه) عند ثقة (ليشتد) ثم يرسل إلى محله (فك) هدى التطوع الذي عطب قبل محله وقد علمت ما تقدم أن هدى التطوع الذي عطب قبل محله أنه ينحرو ويخلى للناس (ولا يشرب) المهدى بعد التقليد والاشعار للهدى يمنع الأكل منه (من اللبن وان فضل) عن ربي فصيلها أي يكره أن فضل عن ربي فصيلها ولم يضر شربه الأم أو الولد لأنه نوع من الرجوع في الصدقة فإن أخر أحدهما منع وأما الجائز أكله فيجوز شرب لبنه (ولا شيء) عليه في الشرب الممنوع أو المكروه إن لم يحصل ضرر فإن حصل (غرم أن أضرب بشره الأم أو الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أي مسبب (فعله) فيغرم الأرض (ونذب عدم ركوبها) أي البدنة وعدم الحمل عليها (بلا عذر) فيكرهه فإن كان لعذر فلا يكره وإن ركبها لعذر (فلا يلزم النزول بعد الراحة) وإن ركبها لعذر وتلفت ضمنها وإن ركبها لعذر وتلفت لم يضمنها إلا أن تعدى في هيئة ركوبها (و) ندب (نحرها) أي البدن حال كونها (قائمة) على قواعدها الأربع مقيدة أو مقرونة بالدين بقيد بلا عقل (أو) قائمة (ممعقولة) أي مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها فتبقى قائمة على ثلاث قوائم وظاهره التخيير ونحوه لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بأن النص نحرها قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فيعقلها فأو للتبويب (وأجزاء) الهدى للقلد أو المشعر (ان ذبح) شخص مسلم (غيره) أي الهدى (عنه مقلداً) بضم الليم وفتح القاف واللام مثقلاً

أنا به أم لا ان نوى الذابح عن ربه بل (ولو نوى) الذابح الهدى (عن نفسه ان غلط) الذابح في هديه غيره وظنه هديه فان نعد لم يجز عن المالك أنا به أم لا ولا عن الذابح أيضا ولو به أخذ قيمته منه بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو ذبحها النائب من نفسه عمدا بشرط أنا به ربهاله فتخالف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يجوز الاشتراك (في هدى) تطوع أو واجب وأهل البيت والاجانب سواء كافيهما أى للدونة فهو مخالف في هذا أيضا للضحية وان اشتركا في هدى لم يجز عن واحد منهما (وان) ضل أو سرق هدى وأبدل ثم (وجد) الهدى الضال أو المسروق (بعد نحر بدله نحر) الهدى الذى وجد بعد ضلاله أو سرقته (ان) كان (قلد) لتعينه هديا بتقليده (و) ان وجد (قبل نحره) أى البدل (نحرا) أى الاصل والبدل (معا ان) كانا (قلدا) لتعنيهما للهدى بتقليدهما (والا) أى وان لم يقلدا (بيع واحد) منهما وله نحرهما ان شاء وان شاء نحر أحدهما وأبقى الآخر وان شاء نحر غيرهما وأبقاهما وان قلدا أحدهما تعين نحره لتعنيه للهدى بتقليده **(فصل)** في موانع الحج والعمرة والطائفة بعد الاحرام ويقال للممنوع محصر والحصر ثلاثة أقسام حصر عن البيت وعرفة معا وحصر عن البيت فقط وحصر عن عرفة فقط وبدأ بالاول فقال (وان منعه) أى المحرم بحج أو عمرة (عدو) أى كافر (أو فتنة) بين المسلمين (أو حبس لاجن) بل ظلما كحبس مدين ثابت العصر ومفهومه ان من حبس بحق لا يتحلل لقدرته على تخليص نفسه بدفع الحق والخروج لتكميل حجه أو عمرته وتنازع منع وحبس (بحج) أى فيه عن البيت وعرفة معا (أو عمرة) أى فيها عن البيت وجواب ان منعه عدو الخ قوله (فهو التحلل) بل هو أفضل في حقه من بقاءه على احرامه وأفاد شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) حين أنشأ احرامه (به) أى للمانع من عدو أو فتنة أو حبس ظلما ومفهومه أنه ان علم به حين انشاء الاحرام فليس له التحلل (٢٠٥) الا ان يظن انه لا يمنعه فتمنعه فله التحلل كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم علما بالعدو بمكة ظانا أنه لا يمنعه فمنعه فلما منعه تحلل وعطف على لم يعلم فقال (وأيس) للممنوع حين المنع (من زواله) أى المنع (قبل

ولو نوى عن نفسه ان غلط ولا يشترك في هدى وإن وجد بعد نحر بدله نحر  
 إن قلد وقبل نحره نحرًا مما إن قلدا وإلا يبيع واحد  
**(فصل)** وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمره فله  
 التحلل إن لم يعلم به وأيس من زواله قبل فوته ولا دم بنحر هديه وحلقه  
 ولا دم إن أخره ولا يلزمه طريق مخوف وكره إبقاء إحرامه

فونه) أى الحج وظاهر كلام الدونة أنه يتحلل اذا أيس من زواله قبل فواته ولو بقى من الوقت ما لوزال المانع أدرك الحج وهذا ظاهر أول كلامها والذى اختار ما بن يونس وسند ما فى آخر كلامها وهو انه لا يتحلل حتى يبقى زمن يخشى فيه فوات الحج وقالان كلامها الثانى يفسر الاول الحطاب اذا علم ان هذا هو الراجح فينبغى حمل كلام المصنف عليه بمعنى وأيس من زواله الخ انه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكنه السير فيه الى عرفه لوزال المانع والله أعلم (و) ان تحلل ف (لادم) عليه لفوات الحج بحصر العدو على المشهور وأوجه عليه أشبه لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض وردده اللغوى نزول الآية في قضية الحديدية وكان حصرها بعدو وبقوله تعالى فاذا أمنتهم هو انما يكون من عدو وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل الحصر وانما كان بعضهم ساقه تطوعا فأمروا بتدكيته ورد قول أشبه بقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يحلق ابن كان وهو رد قوى ظاهر والتحلل يكون (بنحر هديه) ان كان معه هدى (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التحلل بل هى كافية فى الشامل وكفت نية التحلل على المشهور فلو نحر هديه وحلق رأسه ولم يتو التحلل لم يتحلل فالباء فى قوله بنحر هديه الخ بمعنى مع فيفيد كلامه ان التحلل بالنية مع الأمرين على سبيل الاكالية لا الشرطية وبهذا صرح فى الطراز أيضا (ولادم) على المحصر عنهما (ان أخره) أى التحلل أو الحلق لبلده لانه لما وقع فى غير زمانه ومكانه لم يكن نسكا بل تحلل فقط (ولا يلزمه) أى المحصر (طريق مخوف) على نفس أو مال كثير أو يسير يمكن أخذه وهو يدرك الحج لولا المخوف ومفهوم مخوف انه يلزمه سلوك طريق مأمون وان بعد ان اتسع الوقت لادراك الحج ولم تعظم مشقتها والا لم يلزمه أيضا (وكره) لمن يتحلل بعمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر غير ما تقدم من العدو والفتنة الخ (إبقاء احرامه) بالحج لما قابل بلا تحلل بعمرة حتى يتم حجه فيه

(ان قارب مكة ودخلها) لانه لا يامن على نفسه من مقاربة نساء وصيد فتحلله أسلم ابن غازي زاد أو دخلها وان كان أخرى ثلاثا يتوهم تحريم ابقائه ان دخلها (ولا يتحلل) من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمره (ان) بقي محرما حتى (دخل وقته) أي الحج من العام الثاني ليسارة الباقي من الزمان أي من يكره تحلله (والا) أي وان خالف وتحلل بعد دخول وقت بهمرة وأحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة أحدها يعصى تحلله ولا يصير متمتعا لان المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا تمتع من حج إلى حج لان عمرته كلا عمرة لعدم انشائه احرامها وهذا على أن الدوام ليس كالأبتداء ثانيها لا يمضي تحلله وهو باق على احرامه بالحج بناء على ان الدوام كالأبتداء (ثالثها) أي الاقوال (بمضي) تحلله (وهو متمتع) فعليه دم للتمتع (ولا يسقط عنه) أي الممنوع من البيت وعرفة معا الذي يتحلل بالنية والهدى والحلق وكذا للممنوع من عرفة فقط وتمكن من البيت الذي يتحلل بعمره (الفرض) المتعلق بذمته من حجة اسلام أو نذر مضمون ولا تسقط عنه عمرة الاسلام أيضا عند الأئمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم وأما التطوع من حج أو عمرة فلا يلزمه قضاؤه ومثله النذر المعلن من حج أو عمرة لفوات وقتها وسميت عمرته صلى الله عليه وسلم التي بعد عمرة الصد عمرة القضاء لانه قاضي فريشا فيها لانها قضاء عن عمرة الحصر الماضية ولوقلتنا به لا يحظر علينا لانا نقول دل فعله صلى الله عليه وسلم على جواز القضاء لاعلى وجوبه لان الدين صدوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا ألفا وأربعمائة ولم يعتمر معه الا نفر يسير ولم ينقل انه أمر الباقيين بالقضاء ولو وجب لبيته لهم وأمرهم به (و) من جازله التحلل بالنية والنحر والحلق لصدع البيت (٣٠٦) وعرفة معا (لم يفسد) حجه (بوطء) قبل تحلله (ان لم ينو البقاء) على احرامه لعام

إِنْ قَارَبَ مَسَكَةً أَوْ دَخَلَهَا وَلَا يَتَحَلَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهِ وَإِلَّا فَثَلَاثُهَا يَمْضِي وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ وَلَمْ يَفْسُدْ بِوُطْءٍ إِنْ لَمْ يَنْبُو الْبَقَاءُ وَإِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنْ الْبَيْتِ فَحَجَّجَهُ تَمَّ وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِفاضةِ وَعَلَيْهِ لِلرَّمْيِ وَمَيْتٌ مَسْنَى وَمُزْدَلِفَةٌ هَدْيٌ كَنْسِيَانِ الْجَمِيعِ وَإِنْ حُصِرَ مِنَ الْإِفاضةِ أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِتَغْيِيرِ كَمَرَضٍ أَوْ خَطَاٍ عَدَدٍ أَوْ حَبَسَ بِحَقٍّ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفَعْلٍ عُمَرَةٍ بِلا إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ وَحَبَسَ هَدْيُهُ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُجْزَوْ عَنْ قَوَاتٍ وَخَرَجَ لِلْحِلِّ

قابل بأن نوى التحلل فان نوى البقاء على احرامه لعام قابل فسد حجه (وان وقف) بعرفة ليلة النحر (وحصر عن البيت) بمرض أو عدو أو فتنة أو حبس بحق (فحججه تم) أي أمن من فواته لا دراكه الركن الذي

يدرك به فليس مراده حقيقة التمام بقريضة قوله وحصر عن البيت وقوله (ولا يحل) من احرامه التحلل الأكبر الذي تحل ان به النساء والصيد والطيب (الاب) طواف (الافاضة) فيبقى محرما ولو أخره سنين (وعليه) أي المحصر عن البيت بعد وقوفه بعرفة (ل) ترك (الرمي) للجمرات المحصر عنه (و) لترك (مبيت منى) نزول (مزدلفة هدى) واحد وشبهه في اتحاد الهدى فقال (كنسيان الجميع) مما تقدم وكذا لا يتعدان تعدد ترك الجميع عند ابن القاسم الآن هذا آثم (وان) تمكن من البيت و (حصر) بما سبق من أحد الأمور الثلاثة (عن الافاضة) أي عرفة وسماها افاضة لقوله تعالى فاذا أفضمتم من عرفات قاله التثاني أي فلما كانت عرفة مبدأ الافاضة من جهة ان الافاضة بعدها سميت عرفة افاضة مجازا من اطلاق اسم للسبب على السبب لان طواف الافاضة تسبب عن الدفع من عرفة (أو فاته الوقوف) بعرفة جزأ من ليلة العيد (بغير) أي غير عدو وفتنة وحبس لا بحق (كرض أو خطأ عدد) ولو لجميع أهل الموسم مباشر أو خفاء هلال لغبر الجمل مباشر (أو حبس بحق) ومنه حبس مدين لم يثبت عسره (لم يحل) في ذلك كله ان شاء التحلل (الا بفعل عمرة بلا احرام) ولا بد من نية التحلل بها وكان حقه ان يأتي هنا بقوله فيأمر وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها فان هذا محله (ولا يكفي قدومه) وسميه عقبه الذي فعله يوم دخول مكة عن طواف العمرة وسميها الطلوع بين التحلل بعد الفوات (وحبس) المحصر بمرض أو حبس بحق (هديه معه ان لم يخف عليه) أي الهدى العطب وأما المحصر بعد وفان أمكنه ارساله أرسله والا ذكاه بأي محل كان فان خاف عليه العطب أرسله ان أمكن والا ذكاه بموضعه (ولم يجزه) أي هذا الهدى الذي قلده وأشعره قبل الفوات سواء حبسه معه أو أرسله عن هدى ترتب (عن فوات) للحج لان هذا واجب بالتقليد والاشعار لغير الفوات فيلزمه هدى الفوات مع حجة القضاء (وخرج) وحواسن فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدى الفوات وأراد التحلل بعمره (لالحل) ليجمع في عمرة التحلل بين الحل والحرم

ويُلبى منه من غير انشاء احرام بالصفة السابقة ( ان ) كان ( أحرم ) بالحج الذي فات ( بحرم ) أى فيه لإقامته به ( أو ) كان ( أردف ) الحج في الحرم على عمرة أحرم بها في الحل ويقضى الحج الذي فات في عام قابل ويهدى للقوات ( وأخردم القوات ) أى الذى وجب عليه لأجله ( ل ) عام ( القضاء ) ليقترن الجابر النسكى والجابر المالى وفهم منه وجوب قضاء الفائت فرضا كان أو تطوعا لعموم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وجاءت السنة المظهرة أن لا قضاء للنفل في حصر العدو وبقي ماعداه على عموم الآية ( وأجزأ ) هدى القوات ( ان قدم ) مع عمرة التحلل في عام القوات مع الإثم ( وان أفسد ) الحج وتماذى عليه لإتمامه ( ثم فات ) الحج المفسد بقوات وقوفه لتحلل بعمرة وجوبا وقضاء ( أو ) اجتمع القوات والافساد ( بالعكس ) لا ترتب التقدم بأن فات الحج ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل بل ( وان ) أفسده ( بعمرة التحلل ) أى فيها ( تحلل ) وجوبا في صورتين فلا يجوز له البقاء على احرامه لانه تمام على فاسد والمراد ببقى على تحلله بالعمرة الصحيحة والتي فسدت بوطئه فيها ويتم طوافها وسعيها وكفت في التحلل ( وقضاء ) أى الحج الذى فسد وفات ( دونها ) أى عمرة التحلل فلا يقضيها لانها تحلل في الحقيقة لا عمرة ( وعليه هديان ) هدى للفساد وهدى للقوات ( لا ) يلزمه ( دم قران ) دم ( متعة للفائت ) أى للقران أو التمتع الذى فات لانه آكل أمره الى عمرة قاله اللخمي ( ولا يفيد لمرض ) حاصل أو مترقب ( أو غيره ) أى المرض من الموانع كحيض أو حصر عدو أو فتنة وفاعل لا يفيد ( نية التحلل ) من الاحرام ( ب ) مجرد ( حصوله ) أى المانع يعنى اذا نوى حين احرامه انه ان حصل له مانع من إتمامه يصير متحللا من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تنفعه نيتة ولا بد من تحلله بعد المانع بما سبق لانه شرط مخالف لسنة الاحرام ( ولا يجوز ) أى بحرم ( دفع مال ) قليل أو كثير ( لحاصر ) طلبه لأجل تخلية ( ٢٠٧ ) الطريق ( ان كفر ) أى كان الحاصر كافرا كتابيا أو

إِنْ أَحْرَمَ بِحَرَمِهِ أَوْ أَرْدَفَ وَآخَرَ دَمَ الْقَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ وَإِنْ بِعُمَرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ وَقَضَاءُ دُونِهَا وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لَا دَمُ قِرَانٍ وَمُتَمَّةٍ لِلْفَائِتِ وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِمَحْصُولِهِ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِلْحَاصِرِ إِنْ كَفَرَ وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ وَلِلْوَلِيِّ مَنَعُ سَفِيهِ كَزَوْجِهِ فِي تَطَوُّعِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَعَيْدِهِ وَإِثْمٌ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا

نظر اذ أخفهما الرجوع لانه لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتقوية للكافر وتسليط له على أموال المسلمين وفسد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدفع مالا وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ( وفي جواز القتال ) للحاصر غير البادى ( مطلقا ) كافرا كان أو مسلما بمكة أو غيره هاهنا من الحرم ولو أهل مكة اذا بغوا على أهل العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم لأن قتال البغاة حق لله تعالى وحفظ حقه في حرمه أولى من أن يضاع ومنعه وهو نقل ابن الحاجب وابن شاس ( تردد ) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين ابن عرفة قتال الحاصر البادى به جهاد ولو مسلما وفي قتاله غير باد قتلا سندوا ابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب فالجواز الذى نقله سند عن المذهب ان كان الحاصر بغير مكة وان كان بها فالأظهر نقل ابن شاس لحديث انما احلت لى ساعة من نهار أى احل القتال فيها لا الصيد والساعة ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر كما في ابن حجر ( ولولى ) أى الأب أو وصيه ( منع سفية ) أى بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج ولو فرضا ( كزوج ) له منع زوجته ( في تطوع ) من حج أو عمرة لاقى فرض ولو على انه على التراخي كادائها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان اذا كانت رشيدة والا فله منعهما في الفرض ايضا ( وان ) احرم السفية أو الزوجة ( لم ياذن ) الولي للسفية في الاحرام أو الزوج للزوجة فيه ( فله ) أى الولي أو الزوج ( التحلل ) أى التحليل لهما بما احرم به بالنية والخلق للسفية والتقصير للزوجة ( و ) ان حلل الزوج زوجته ( عليها القضاء ) لما حللها منه ان أذن لها أو تأييم بخلاف السفية والصغير اذا حللها وليهما فلا قضاء عليهما كما قدمه أول الباب ( كعبد ) ولو بشائبة أو مكاتبان أضرا احرامه بشحو كتابته ان احرم بغير اذن سيده فله تحليله وعليه القضاء ان أذن له أو عتق ( وإثم ) أى عصى ( من لم يقبل ) ما أمر به من التحلل من سفية وزوجة وعبد ( وله ) أى الزوج ( مباشرتها ) أى الزوجة ان امتنعت من التحلل وافساده عليها والإثم عليها دونه لتعديها على حقه

محوسبا لانه ذلة ووهن للاسلام واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قائلا وهن الرجوع بصدده أشد من وهن اعطائه فجعله من باب تقديم أخف الضررين وفيه

(ك) احرامها بغير اذن زوجها بـ (فريضة قبل الميقات) الزماني أو المكاني ببعد واحتاج اليها ولم يحرم والأفليس له تحللها (والا) بأن اذن الولي للسفيه والسيد للعبد والزوجة في التطوع (فلا) منع له (ان دخل) كل واحد منهم في الاحرام (و) من باع رقيقا محرما بحج أو عمرة ولم يبينه للمشتري فـ (المشتري ان لم يعلم) حين شرائه باحرامه (رده) لانه عيب كتمه البائع وهذا حيث لم يقرب من الاحلال والأفليس له رده (لا) يجوز للمشتري (تحليله) من الاحرام المتقدم على شرائه (وان اذن) السيد رقيقه في الاحرام أو أحرم (فأفسد) العبد ما أحرم به بنحو جماع (لم يلزمه) أي السيد (اذن) ثان (للقضاء) عند اشبه خلافا لاصبح قائلا لانه من آثار اذنه (على الاصح) وظاهر الموازية ان الفوات كالافساد (ومالزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام (عن خطأ) صدر منه كأن فاته الحج لخطأ عددا أو هلال أو طريق أو في قتل صيد (أو) عن (ضرورة) كلبس أو تطيب لتداو (فان اذن له السيد في الاخراج) لما لزمه من هدى أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله (والا) أي وان لم يأذن له سيده في الاخراج (صام بلا منع) من السيد أي لبس له منعه من الصيام وان أضربه في عمله (وإن تعمد) الرقيق موجب الهدى أو الفدية (فله منعه) من الاخراج والصوم (ان أضرم) الصوم (به) أي السيد (في عمله) أي ان أضرم بخدمة السيد ﴿باب ٢٠﴾ (الدكاة) وهي شرعا السبب لباحة أكل لحم الحيوان الغير المحرم واقسامها أربعة ذبيح ونحر وعقر وما يموت به نحو الجراد فالذبيح (قطع) جنس خرج عنه الخنق والنهش وبإضافته لشخص (مميز) مخرج قطع غير المميز لصغر أوعته أو جنون أو اغماء أو نوم أو سكر وقوله (يناكح) بضم المثناة وفتح السكاف أي يجوز للمسلم وطء الاثني (٢٠٨) المتدنية بدينه بنكاح أو ملك مخرج قطع مميز مجوسى أو مرتد وحينئذ

فالتعريف صادق على المميز المسلم والكنابي حرا كان أو رقبا ذكرا كان أو أنثى ومفعول قطع قوله (تمام) أي جميع (الحلقوم) أي القصبه التي يجرى فيها النفس فلا يجوز قطع ما فوق الحلقوم من اللحم الذي وصل الحلقوم

كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَالْأَفْلَاسِ فَلَا يَنْحَازُ إِلَى الرَّأْسِ دَائِرَةً مِنَ  
أَذْنٍ فَأَفْسَدَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِذْنٌ لِّلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصْحِ وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ  
أَذْنُ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْأَصْحِ بِلَا مَنَعٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ أَضْرَبَهُ فِي عَمَلِهِ

### ﴿باب ٢٠﴾

الدَّكَاةُ قَطْعُ مُمَيِّزٍ يُنَاكِحُ تَمَامَ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ مِنَ الْقَدَمِ بِإِلَافَةٍ  
قَبْلَ التَّمَامِ وَفِي النَّحْرِ طَمَنٌ يَلْبَسُهُ وَشَهْرٌ أَيْضًا

الاكتفاء

بالرأس وقطعه بعض الحلقوم فالتعريف في الدكاة ان ينحاز الى الرأس دائرة من

الحلقوم ولو رقيقة فان انحاز كله الى البدن فلا يؤكل وهو مغلصم بضم الليم وفتح العين هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وهو المذهب وقال ابن وهب يؤكل (و) قطع جميع (الودجين) أي الرقين اللذين في جانبي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماغ فقطع أحدهما أو بعضهما غير مجزئ (من القدم) فقطع ما ذكر من القفا ومن أحد جانبي العنق عبر مجزئ على انه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبيح ولا يجزئ ايضا فقطعهما من جهة الرقبة الى خارج سحنون لو قطع الحلقوم ولم تساعده السكين في مرها على الودجين لكونها غير حادة فأدخلها بين الرقبة والودجين وجعل حدها اليهما وقطع الودجين بها من داخل الى خارج فانها لا تؤكل لخالفه كيفية الذبيح المروية عن الشارع صاوات الله وسلامه عليه (بلا رفع) للسكين عن الحلقوم والودجين (قبل التام) فان رفع قبل انفاذ القتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فانها تؤكل سواء عاد عن قرب أو بعد رفع اضطرار أو اختيارا أعاد الاول أو غيره لان الثانية ذكاة مستقلة وان كانت لو تركت لانعاش لانفاذ قتلها فان عاد عن قرب أكلت سواء رفع اضطرار أو اختيارا وما يأتي من ان منفوذ المقتل لا يعمل فيه الذكاة فهو في منفوذه بغير ذكاة أو بها مع البعد وان عاد عن بعد فلا تؤكل رفع اضطرارا أو اختيارا يعتبر القرب بالعرف كالقرب فيمن سلم قبل اكمال الصلاة ساهيا كما يفيد كلام ابن سراج (و) الدكاة (في النحر طمن) من مميز (بنبة) بفتح اللام وشدة الواحدة أي ترقوة ابن رشد لانه محل تصل الآلة منه للقلب فيموت بسرعة ولو لم يقطع شيئا من الحلقوم والودجين (وشهر) شهيرا لا يساوي شهيرا اشتراط قطع جميع الحلقوم والودجين المتقدم (أيضا) أي كاشهر قولنا

عام الحلقوم والودجين (الاكتفاء) في الذبيح (ب) قطع (نصف الحلقوم) جميع (الودجين) فالودجين عطف على نصف لاعلى الحلقوم والمراد الاكتفاء بنصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين ابن حبيب ان قطع الودجين ونصف الحلقوم أكلت وان قطع منه أقل فلا تؤكل وفي العتبية عن ابن القاسم في الدجاجة أو الصفور اذا أجهز على ودجيه ونصف حلقه أو ثلثه فلا بأس بأكله وقال سحنون لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقوم والوداج ابن عبد السلام فابن القاسم وابن حبيب متفقان على اغتفار بقاء النصف وسحنون لم يغتفر بقاء شيء منه البتة ويصح ذبح ونحر مميز توطأ أثناء ان لم يكن سامريا ولا مجوسيا تنصر بل (وان) كان يهوديا (سامريا) وهم قوم من بنى يعقوب عليه الصلاة والسلام أنكروا نبوة ما عدا موسى وهارون ويوشع بن نون من أنبياء بنى اسرائيل ويزعمون ان بيدهم تورا فيها أمور بدلها أحبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس وينكرون الميعاد الجسماني قاله التتائي ومباالته على السامري فقط تفيد أن الصابئي لا تصح تذكيته حتى يقتصر فان قلت السامري أخذ ببعض اليهودية والصابئي ببعض النصرانية فما وجه الفرق بينهما قلت هو أن مخالفة الصابئي للنصرانية أشد من مخالفة السامري لليهودية ذكره أبو اسحاق التونسي فلذا اشترط في الصابئي تنصره (أو) كان (مجوسيا) وهم قوم يعبدون النار وقالوا ان للعالم إلهين نور وظلمة فالنور إله الخير والظلمة إله الشر واعتقدوا تأثير النجوم وانها فعالة (تنصر) أى انتقل المجوسى الى دين النصرانية يعنى أو تهود فيصح ذبحه ونحره لانه صار كتابيا توطأ أثناء (وذبح) الكتابي اصاله أو انتقالا (لنفسه) شرط أول احتز به عن ذبحه لمسلم ففيه قولان ومنقول ذبح قوله (مستحله) أى الذى يعتقده له شرط ثان احتز به عن ذبحه ما يعتقده حرمة عليه كذى الظفر وبقي شرط ثالث وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى ويعلم هذا الشرط من قوله الآتى وذبح لصنم فيصح ذبحه ونحره بهذه الشروط الثلاثة ان كان يعتقده حرمة المينة بل (وان أكل) أى استحل الكتابي في اعتقاده أن يأكل (المينة) بلاذبح ولا نحر فيصح ذبحه ونحره (ان لم ينب) على مذبحه أو منحوره بأن ذبحه (٢٠٩) أو نحره بحضرة مسلم عارف

كيفية الدكاة الشرعية لا يتهم بموافقة على خلاف شريعة الاسلام وبهذا صرح الباجي وصاحب الدخيرة وقال ابن

الإِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ وَإِنْ سَامِرِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا تَقَصَّرَ وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلَةً وَإِنْ أَكَلَ اللَّيْتَةَ إِنْ لَمْ يَنْبَ لَا صَيِّبَ ارْتَدَّ وَذَبَحَ لِصَنَمٍ

(٢٧ - جواهر الاكليل - أول) رشد القياس أن لا يؤكل على ما قاله الباجي في تحليل حرمة ما حرم على أهل الكتاب من أن الدكاة لا بد فيها من النية واذا استحل المينة فكيف ينوى الدكاة وان ادعى انه نواها فكيف يصدق اه ومثله لابن عرفة (لا) يصح ذبح ولا نحر (صبي) مميز (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين أو بنطقه بالشهادتين طائعا لا اعتبار رده وان لم يقتل الا بعد بلوغه وأولى البالغ المرتد (و) لا يجوز اكل (ذبح) بكسر الدال المعجمة أى مذبح (١) لمعبود غير الله تبارك وتعالى (صنم) أى حجر مصور بصورة آدمى أو ملك أو صليب أو المسيح لانه ما أهل به لغير الله بان قال باسم الصنم مثلا بدل باسم الله فان ذكر اسم الله تعالى عليه أضافوا كل تغليبا لاسم الله تعالى لانه يعاين ولا يعلى عليه قال الرامضى ما ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه فيه نظر فقد أجاز مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكروا عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب وقوله قائلا أباح الله تعالى لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون اه وسيقول المصنف فيما يكره وذبح لصليب أو عيسى وليس تحريم المذبح للصنم لكونه ذكر عليه اسمه بل لكونه لم تقصد ذكاته قاله التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ذبائح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك رضى الله تعالى عنه وانما هو مكروه فقط وعليه درج المصنف في قوله وذبح لصليب أو عيسى ابن رشد كره مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذبحوه لأعيادهم وكنائسهم لانه رآه مضاهيا لقول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه اذ لم ير الآية متناولة له وانما رآها مضاهية لانه عند انما مضاهيا ذبحوه لآلهتهم مالا يأكلونه ووجه قول أشهب ان ما ذبحوه لآلهتهم لما كانوا يأكلونه وجب أن يكون حلالا لنا لان الله تبارك وتعالى قال وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وانما تأول قول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به فيما ذبحوه لآلهتهم ما يتقربون به اليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعا اه فتبين ان ذبح أهل الكتاب ان قصدوا به التثنية

لأنهم فلا يؤكل لأنهم لا يأكلونه فهو ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذكاته إباحته وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتي من المكروه في ذبح الصليب الخ فالمراد به ماذبحوه لأنفسهم وسموا عليه اسم آلهتهم فهذا يؤكل بكره لأنه من طعامهم ولما كان في مفهوم مستحله تفصيل بينه بقوله (أو) ماذبحه أو نحره الكتاني من كل حيوان (غير حله) أي اليهودي في زعمه (ان ثبت) تحريمه عليه المنسوخ (بشرعنا) وهو قوله تعالى وعلى الدين هادوا حرمنا كل ذي ظفر فيحرم علينا أن نأكل ماذبحه من ذلك فصريح المصنف ان شرعنا أخبر عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر وهي الابل وحمر الوحش والنعام والاوز لا الدجاج وكل ما ليس مشقوق الظلف ولا منفرج القوائم بخلاف مشقوقها كالبقر والغنم والظباء كما في ابن عرفة في قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر أي حرمنا عليهم في شريعة نبيهم (والا) أي وان لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا أي لم يخبر شرعنا بأنه حرم عليهم وإنما هم الذين أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كالتريفة وهي فاسدة الرثة أي ماتصةقتها بظفر الحيوان (كره) لنا أكله وشراؤه فاخبار شرعنا له تأثير في حقنا في حرمة مذاكه علينا (كجزائه) أي بكره للإمام أن يقيم الكافر جزاء الجزاء الذابح واللحم بائع اللحم (و) كره لمسلم (بيع) للكافر شيئا (واجارة) للكافر شيئا (المبيدة) ونحوه مما يظهر به دينه (و) كره (شراء ذبحة) أي الكافر لنفسه مستحله لأكله لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (و) كره لمسلم (تسلف ثمن خمر) من كافر ومفهوم من كافر أنها لو كانت لمسلم فباعها فيحرم تسلفه لأنه لا يملكها اذ يجب عليه رد ثمنها وارقنها (و) كره لمسلم (بيع) لكافر شيئا (به) أي ثمن الخمر (لا) بكره للمسلم (أخذه) أي ثمن الخمر (فضاء) عن دين عليه للمسلم أو عن جزية واختلف في المال المكتسب من حرام كربا ومعاملة فاسدة اذا مات مكتسبه عنه فهل يحل للوارث وهو المعتمد أم لا وأما عين الحرام المعلوم مستحقة كالمنسوب والمسروق فلا يحل له وسيأتي في النصب ووارثه ان علم كره وقولهم الحرام لا يتعلق بدينين (٣١٠) ليس مذهبا (و) كره لمسلم أكل (شحم يهودي) من بقر أو غنم

أَوْ غَيْرِ حَلَالٍ لَهُ إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا وَإِلَّا كَرِهَ كَيْجَزَارَتِهِ وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ لِيَمِيرِهِ وَشِرَاءِ ذَبْحِهِ وَتَسْلُفِ ثَمَنِ خَمْرٍ وَبَيْعِهِ بِهِ لَا أَخْذِهِ قَضَاءً وَشَحْمِ يَهُودِيٍّ وَذَبْحِ لَصْلِبِيٍّ أَوْ عَيْسَى وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاءِ خَنْثَى وَخَمْصَى وَفَاسِقٍ وَفِي ذَبْحِ رِكَتَانِيٍّ لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ وَجَرَحٌ مُسْلِمٌ مُخْمِرٌ وَحَشِيَاءٌ وَإِنْ تَأَنَسَ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِعُسْرٍ

بشراء أو هبة لقوله تعالى ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما ولم يحرم علينا مع ثبوت تحريمه بكتابتنا أيضا لأنه جزء مذكي والمذكي حلال لهم

فقد ذبح مستحله لكن حرمة شحمه عليه كره لنا أكله وهو الشحم الخالص الذي هو شحم رقيق يشى لا الكرش والامعاء لاما اختلط بعظم أو لحم ولا الحوايا وهي الامعاء التي يكون منها اللبن (و) كره (ذبح) أي مذبوح (الصليب) أي للتقرب له (أو) لأجل التقرب إلى (عيسى) عليه الصلاة والسلام فاللام للتعليل فيها فلا ينافي ذكر اسم الله تعالى فلذا كره أكلها بخلاف لام الاستحقاق في صنم المفيدة للاختصاص فانها منافية للذكر اسم الله تعالى فلذا منع أكلها كما تقدم (و) كره لنا (قبول متصدق به لذلك) المذكور من الصليب أو عيسى وكذا لأموالهم لان قبوله تعظيم لشركهم وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم للمسلمين (و) كره (ذكاة) أي ذبح أو نحر شخص (خنثى) مشكل (وخصى) وأولى محبوب (وفاسق) سواء ذبح لنفسه أو غيره (وفي) صحة مع كراهة أو إباحة (ذبح) ونحر شخص (كتاني) يهودي أو نصراني (ل) شحم (مسلم) ماملكه المسلم كله أو بعضه وباقيه للكتاني ووكله على ذبحة أو نحره وعدمها مع الحرمة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتاني لمسلم ملكه بأذنه وحرمتها ثالثا تكره اه (و) الذكاة في العقر (جرح) بفتح الجيم أي ادماء شخص (مسلم مميز) ذكر أو أنثى بالغ أو صبي حراً أو رق فخرج بالتقييد بمسلم الكافر ويعتبر الادماء ولو في أذن سواء شق الجلد أم لا وأما شق الجلد بلا ادماء فلا يعتبر ومتعلق بالجرح حيوان وحشي والمراد مسلم حال ارسال فلا يؤكل بجرح كافر لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون من مما علمكم الله فكلوا مما أمكن عليكم وافترق صيد الكتاني عن ذبحه ونحره لان في الصيد نوع تعبد ووقوف مع الاسناد إلى المؤمنين في الآية ولا يعارضه وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم كما استدلل به أشهب وابن وهب على عدم اشتراط الاسلام لتخصيصها بالآية الأخرى جمعا بين الدليلين المذكورين والمراد بجرح الكافر مامات بجرحه أو نفذ مقتله به فان جرح صيدا ولم ينفذ مقتله فيؤكل بذبحه كافي التثاني ومفهوم جرح قوله (وحشياوان) كان (تأنس) ثم نوحش و (عجز عنه) ولم يقدر عليه (الا بيسر) أي معه ومفهومه ان المقدور عليه بلا مشقة



لا يؤكل بعقره وهو كذلك ففيها للمالك رضى الله تعالى عنه من رمى صيدا فأثخنه حتى صار لا يقدر أن يفر ثم رماه آخر فقتله فلا يؤكل (لا) جرح (نعم) أى حيوان انسى ولو غير نعم كلوز ودجاج وحمام بيت (شرد) وتوحش فلا يؤكل بعقره نظرا لأصله (أو) حيوان نعم أو وحش (تردى) أى سقط (بكوة) أى طاقه في نحو حائط ولا معنى لها هنا لأن التردى السقوط من عال إلى سافل ولذا قال ابن غازى أو تردى بكوة أى في هوة فالكاف للتمثيل والهوة بضم الهاء وتشديد الواو قال الجوهري الهوة العميقة وجمعها هوى بالضم ويشترط كون الجرح (بسلاح محدد) أى شيء له حد ولو كحجر حاد فليس المراد خصوص الحد بد غير أنه مندوب كما يأتي واحتراز به عن غير المحدد كالعصى والشرك والشبكة إذا قتل الحيوان أو أنفذ مقتله فان عطله ولم ينغذ مقتله ذبح وأنحر بنسبة ونية القرافى والحطاب ظاهر مذهبنا حرمة الرمي بالبندق وكل ماشأته أن لا يخرج وهو ظاهر لأنه كاصطياد ما كولا بنية الذكاة والمراد البندق المستعمل من الطين المحرق وأما الصيد بالبندق من الرصاص فلم يوجد فيه نص للتقدمين (و) (ب) حيوان علم ولو من نوع مالا يقبل التعليم كأسد وغمر وغرس وأولى ما يقبله من كلب وبازوسنور وذئب ولو كان طبع العلم بالفعل الغدر كدب فإنه لا يمكك إلا لنفسه قال فيها والعلم هو الذى إذا أرسل أطاع وإذا زجر أنزجر وعصيان العلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون غير المعلم معلما بطاعته مرة بل الاعتبار العرف في ذلك (بارسال من يده) مع نية وتسمية تعبدافلو وجد مع جارحه صيدالم يعلم به أو انبعث قبل رؤيته به الصيد ولو أشلاه عليه أثناءه وهو بقره به أو رآه ولم يرسله أو أرسله ولم يكن بيده لا يؤكل في واحدة من هذه إلا بذكاة إذا كان غير منفوذ مقتل فالمراد باليد حقيقتها ويدخامه كيد (ب) شرط (لا) أى علم (ظهور ترك) من الحيوان للمعلم للصيد قبل قتله أى يشترط في جواز أكل مصيده إذا قتله أو أنفذ مقتله انبعثه إليه من حين إرساله إليه إلى حين أخذه (ولو تعدد مصيدة) ونوى الصائد الجميع فلو صاد شيئا لم ينوه الصائد فلا يؤكل (أو أكل) الجارح بعض الصيد (٣١١) ولو أكثره (أو لم ير) أى لم يعلم الصيد حال كونه

لا نَمَ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوءٍ بِسِلَاحٍ مُّحَدَّدٍ وَحَيَّوَانٍ عُلِمَ بِإِرْسَالِهِ مِنْ يَدِهِ بِلَا ظُهُورِ تَرْكِ لَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ أَوْ أَكَلَ كُلَّ أَوْ لَمْ يَرِ بِغَارٍ أَوْ غِيضَةٍ أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ مِنَ الْمُبَاحِ أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِ كَاهٍ أَوْ ضَرْبٍ يَمَسُّ مَوْتَهُ أَوْ كَلْبٍ مَجْجُومٍ أَوْ بَنَشِيٍّ مَا قَدَّرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ

منفذ آخر والا فلا يؤكل لاحتمال أخذه غير ما نواه (أولم يظن) المرسل (نوعه) أى الصيد أظني أو بقر أو حمار وحشى مع علمه بأنه (من المباح أو) أرسله على معين ظنه ظنيا ثم (ظهر خلافه) وأنه نوع آخر مباح كبقر فيؤكل (لا) يؤكل (ان ظنه) أى ظن المرسل الوحشى حين إرساله للعلم (حرما) كخنزير فإذا هو حلال ميت أو منفوذ للمقتل وأولى ان يتيقن ذلك وكذا ان شك فيه أو توهم لعدم النية أو جزمها (أو أخذ) الجارح حيوانا وحشيا (غير مرسل عليه) إلا ان يرسله على معين ونوى ويسمى عليه وعلى ما يأتي به معهما لم يره فيؤكل كافي للدونة لأنه تابع للمعين الذى نواه فلا يمارض قول المصنف الآتى أو قصد ما وجد فالمسائل ثلاثة الاولى ان يأخذ الجارح ما لم يرسل عليه ولم يقصد فلا يؤكل الثانية ان يقصد ما يجده ولم يرشثا فلا يؤكل الثالثة ان يرسله على معين وما معه ان كان فيؤكل وهذه غير قوله ولو تعدد مصيده لأنه في نية الجميع مع رؤيته (أولم يتحقق) للذكاة صائدا أو ذابحا أو ناحرا السبب (البيح) لأكل مذكاه (في) أى بسبب (شركة) سبب (غير) أى غير البيح أى أشرك البيح غير البيح في قتل الحيوان أو انفاذ مقتله فلا يؤكل مذكاه لدوران أمره بين الحل والحرمه والقاعدة تغليب جانب الحرمه ثم مثل لذلك بقوله (ك) اجتماع ذكاة مع غمر (ماء) في صيد واما لو وقعت بهيمة في ماء ورفعت رأسها منه وذبحت أو نحررت ثم ماتت فيه للماء أكلت قاله التتائي (أو) شركة سم بسبب (ضرب ب) سهم (مسموم) ولم ينغذ السهم مقتله ولم تترك ذكاته بعد اصابتة حتى مات فلا يؤكل لاحتمال موته من السم (أو) شركة (كلب مجوسى) أى أرسله مجوسى سواء كان ملكه أو ملك مسلم كلبا أرسله مسلم سواء كان ملكه أو ملك مجوسى في قتل أو انفاذ مقتل صيد فلا يؤكل ومثل المجوسى الكتابى فالعبرة في عدم الأكل مشاركة ما أرسله كافر سواء كان كلبا أو سهما ملكا له أو لمسلم مجوسيا كان أو كتابيا (أو) لم يتحقق البيح وهو الذكاة (ب) سبب (نهشه) أى الجارح (ما) أى صيدا (فدر) الصائد (على خلاصه) أى الصيد (منه) أى من الجارح وترك

(بغار) أى بيت في الجبل  
(أو غيضة) أى شجر ملتف بضه على بعض وأولى ان علم ولم يبصر بشرط أن لا يكون لها

الجارح ينهشه وهو يذبحه أو ينحره ولم يتحقق انه ذبحه أو نحره وهو محقق الحياة غير منفوذ القتل فلا يؤكل في المدونة ولو فسد على خلاصه منها فذكاه وهو في أفواها تنهشه فلا يؤكل اذ لعله من نهشها مات الا ان يوفن انه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل ان تنفذ هي مقتله فيجوز أكله وبش ماصنع (أو أغرى) أى حض وقوى الصائد الجارح بعد انبعائه للصيد بنفسه من غير ارسال من يده (في الوسط) أى أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه (أو تراخى) الصائد (في اتباعه) أى الجارح أو السهم بعد ارساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتا فلا يؤكل لاحتمال انه لوجد لادر كهيا غير منفوذ مقتل فذبحه أو نحره فيجب اتباعه بسرعة في كل حال (الا ان يتحقق) الصائد حين الارسال (انه لا يلحق) الصيد حيا غير منفوذ مقتل ولو حذ في اتباعه فيؤكل وكذا لو تحقق لحوقه وتراخى في اتباعه ثم تبين انه لو اتبعه لا يلحقه فالعبرة في الأكل بتبين عدم لحاقه (أو حمل الآلة) للذبح والنحر (مع غير) وهو يعلم انه يسبق ذلك الغير الى الصيد وسبق الى الصيد ووجهه حيا غير منفوذ مقتل ولو كانت الآلة معه ذبحه أو نحره ومات الصيد ختف أنفه قبل اتيان من معه الآلة فلا يؤكل (أو وضعا) (بخرج) ونحوه مما يستدعى طولا في اخراجها منه ومات الصيد ولو كانت الآلة بيده لادر ذكاه فلا يؤكل (أو بات) الصيد ثم وجد من الغد ميتا وقوله أو بات ليس بقيد والمراد انه خفي عليه ليلة أو بعض ليلة ولو وجدته منفوذ القتل ولو وجد في اتباعه الا ان يعاين انفاذ مقتله قبل خفائه عليه فيؤكل (أو صدم) أى لطم الجارح الصيد بلا جرح فلا يؤكل (أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) أى ادماء فلا يؤكل (أو) أرسل الصائد الجارح على غير مرئي ولا بمكان محصور (قصد) الصائد (ما) أى الصيد الذى (وجد) الجارح فلا يؤكل للشك في المبيح (أو) أرسل جارحا أول فمك الصيد ثم (أرسل) جارحا (ثانيا بعد مسك أول وقتل) الثانى وحده الصيد وقتله جميعا فلا يؤكل لصيرورة الصيد مقدورا عليه بلا عسر بمسكه الأول (٢١٢) ولذا لو أرسل ثانيا قبل مسك أول وقتله الثانى أو الأول وقتله جميعا فانه

يؤكل في الصور الثلاث  
(أو اضطرب) الجارح على  
صيد رآه (فأرسل) الصائد  
الجارح على ما اضطرب  
الجارح عليه (ولم ير)  
الصائد الصيد الذى اضطرب

أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسَطِ أَوْ تَرَخَى فِي اتِّبَاعِهِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَوْ حَمَلَ الْآلَةَ  
مَعَ فَيْرٍ أَوْ يَخْرُجَ أَوْ بَاتَ أَوْ صَدَّمَ أَوْ قَصَّ بِلَا جُرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًا بَعْدَ  
مَسْكِ أَوَّلٍ وَقَتْلَ أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَلَمْ يَرُ الْآلَةَ أَنْ يَتَوَيَّ الْمُضْطَرَبُ وَغَيْرُهُ فَقَدْ وَبِلَانٍ  
وَوَجِبَ نَيْتُهُمْ وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكَرَ وَنَحَرَ إِبِلَ وَذَبَحَ غَيْرَهُ إِنْ قَدَّرَ وَجَازًا لِلضَّرُورَةِ

الجارح عليه وليس للكان محصورا كغار أو غيضة فلا يؤكل ما قتله أو أنفذ مقتله قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية لأحب أكله لانه قد يقصد صيدا أو يضطرب على صيد أو يأخذ غيره الا ان يتيقن انه أخذ ما اضطرب عليه برؤية غيره له (الا ان ينوى) الصائد (الاضطرب) بفتح الزاء أى عليه (وغیره) أى المضطرب عليه (ف) في الأكل وعدمه (تأويلان) احدهما يؤكل فتزاد هذه على قولهم لابد من رؤية الصيد الا في غار وغيضة بأن يقال والا فيها اضطرب عليه الحيوان المعلم ونوى الصائد المضطرب عليه وغيره فيؤكل بناء على ان الثالب كالحق اذ الغالب انه انما أخذ ما اضطرب عليه (ووجب) شرطا في صحة الذكاة باقسامها (نيتها) وان لم يلاحظ كونها سببا لحل كل لحم الحيوان فلو تركت النية عمدا أو جهلا بالحكم أو نسيانا أو ارسل جارحا غير فاصد صيدا فأصاب صيدا أو ضرب حيوانا بسيف أو سكين فذبحه أو نحره فلا يؤكل (و) وجب شرطا في صحة الذكاة (تسمية) لله سبحانه وتعالى بأى اسم من أسمائه تعالى عند الذبح والنحر والارسال في المقر وفعل ما عوت به نحو الجراد لا خصوص بسم الله ابن حبيب ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأ ولكن ما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر ولا يذبح بالرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره (ان ذكر) أى تذكر التسمية وقدر عليها فلا تنجب على ناس ولا مكره على تركها ولا اخرس ولا عاجز عن العربية فالذكر شرط في التسمية فقط (و) وجب شرطا (نحر ابل) لان ذبحه لا يمكن لا لتصاقر رأسه ببذنه قاله الباجي ومثل الابل الزرافة كما نقل ذلك أبو الحسن عن عبد الوهاب (و) وجب شرطا (ذبح غيره) أى الابل من بقرو غنم وطيور ولو نامة لانها لالبة لها وحمل وجوب نحر الابل وذبح غيرها (ان قدر) المذكى على نحر الابل وذبح غيرها فلا يؤكل (و) وجب شرطا (الضرورة) كوقوع في مهواة أو عدم الذبح أو نحر أو جهل صفة لانسيانها أو جهل حكمها اه عب

البناني فيه نظر بل الظاهر ان لافرق بين جهل الصفة ونسيانها وانما الذي ذكر ابن رشد انه ايسر بعذر هو عكس الامر بن نسيانها أي مع علمه الصفة كما يفيد ما في التوضيح ونصه نص مالك رضي الله تعالى عنه على انه لو نحر ما يذبح أو بالعكس ناسيا لا يعذر واستثنى من قوله وذبح غيرها فقال (الا البقر فيندب) فيه (الذبح) لقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة مع دليل آخر دل على عدم الوجوب في هذا الأمر ففي صحيح البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد ان البقر تذبح وتحرر في ابن عبد السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه البقر وروى ذبح عن أزواجه البقر ومنه الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وشبه في النذب فقال (كالخديد) فيندب في جميع أنواع الذكاة حتى العقر (واحداه) أي سنه لخبر وليحد أحدكم شفرته لسرعة قطعه فيكون اسهل على اللذكي فتخرج روحه بسرعة فيرتاج (وقيام ابل) مقرونة اليدين يقال فان عجز عنها كذلك عقل يدها اليسرى كما تقدم في الهدى (و) ندب (ضجج) أي ارقاد (ذبح) بكسر الهمزة والميم أي مذبوح من بقرو غنم وطير (على) شقه (الأيسر) لانه أعون للذبائح (و) ندب (توجهه) أي ما يذبح أو ينحر للقبلة (و) ندب (ايضاح) أي اظهار (الحل) للذبح أو النحر من الصوف وغيره حتى تتبين الجلدة (و) ندب (فرى) أي قطع (ودجى صيد انفذ مقتله) وأدرك حيا لراحته (وفي جواز الذبح بالعظم) أي الطفر كما في بعض النسخ (والسن) متصلين أو منفصلين (أو) جوازه بهما (ان انفصلا) أي العظم والسن فان اتصالا فلا يجوز بهما (أو) جوازه (بالعظم) أي الظفر اتصل أو انفصل لا بالسن اتصل أو انفصل أي يكره به على النقول (ومنع) الذبح بهما (أي العظم والسن اتصالا أو انفصالا) يؤكل ما ذبح بأحدهما وفي المواق ما يقتضى كراهته (خلاف) محله اذا وجدت آلة معهما غير الحديد فان وجد الحديد تعين وان لم يوجد آلة غيرها تعين الذبح بأحدهما (وحرّم) اصطياد ما كؤل لابنية الذكاة (٢١٣)

إِلَّا الْبَقَرَ فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ كَالْخَدِيدِ وَاحِدًا وَرِقِيَامُ إِبِلٍ وَضَجْجُ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ وَتَوَجُّهُهُ وَإِضَاحُ الْحَلِّ وَفَرَى وَدَجَّى صَيْدٌ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَفِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ وَمَتْنُهُمَا خِلَافٌ وَحَرَّمَ اصْطِيَادُ مَا كُولٍ لَا بِنِيَّةِ الذَّكَاءِ إِلَّا بِكَخْزِيرٍ فَيَجُوزُ كَذَلِكَ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ وَكَرِهَ ذَبْحُ بِدَوْرِ حُفْرَةٍ وَسَلَخُ أَوْ قَطْعُ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحٍّ لِلشَّهِيدِ مِنْكَ وَإِلَيْكَ وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسِ

بأن اصطياده بنية قتله أو الفرجة عليه أو حبسه بقصص ولو للذكر الله تعالى كذرة وقمرى ويلحق بجواز اصطياده لاجل الذكاة جواز اصطياده بنية فنيته لمنفعة شرعية

كالتنبية على ما يقع في البيت من الفساد فلو قال لا لغرض شرعى بدل لابنية الذكاة لاناد ذلك (الا) الاصطياد المتعلق (بكخزير) من كل محرم (فيجوز) اصطياده بنية قتله ولا يعد من العتب وأما بنية الفرجة عليه فلا يجوز وادخلت الكاف الفواسق التي أذن الشارع في قتلها ولو قال الا الفواسق وحذف الخنزير لكان أحسن لانه لم يدخل في المأكول بخلاف الفواسق (كذكاة مالا يؤكل) من الحيوان كخيل وابل وحمار فتجوز تذكيته بل تستحب اراحته واستعملها بمعنى الفري لا بمعناها الشرعى اذ الغرض انه غير مأكول (ان ايس من) استمرار الحياة له (هـ) حقيقة لمرض أو عوى أو حكما كتمه به بمضيعة لاعلف فيها ولا يرجى أخذ أحد له فينحره ولا ينتفع باحمله الا ان يخاف على من يأكله ممن يمر عليه بعد نحره فلا ينحره تقدما لدفع الضرر عن الآدمي (وكره ذبح) لحيوانات متعددة في وقت واحد (بدور حفرة) لعدم استقبال بعضها ولنظر بعضها بعضها ولها الهام فهو تعذيب لها فيها بلغ ما لكما رضي الله تعالى عنه أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها فيذبحون حولها فتهاجم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (و) كره (سلخ) لجلد الحيوان عن لحمه قبل موته لانه تعذيب له (أو قطع) لشيء من الحيوان بعد ذبحه أو نحره (وقبل الموت) لخبر النهي منه وان ترك حتى تبرد أي تموت الا السمك فيجوز القاءه في النار قبل موته عند ابن القاسم وشبه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضح) عند تذكية أضحيته (اللهم) أي يا الله هذا (من) فضل (ك) ونعمتك لامن حولي وقوتي (واليك) التقرب به لا الى غيرك ممن سواك ولا رياء ولا سمعة اذا قاله على انه سنة فان قصد به مجرد الدعاء فلا يكره وعلى هذا حمل ما ورد عن الامام علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قاله ابن رشد وبه يقيّد كلام المصنف ولا وجه لابقائه على اطلاقه وجعله مخالفا (و) كره (تعمد ابانة) أي فصل (رأس)

عن بدن حال الذبيح لانه قطع قبل الموت وظاهره ان مجرد تعمد ما مكروه وان لم تحصل وهو خلاف ما في المدونة ولو قال وبأبنة الرأس عمدا سلم من هذا ووافقها والكراهة والأكل على هذا سواء قصدها من أول التذكية أو في أنثائها أو بعد تمامها قبل الموت لانه تعذيب (وتؤولت) أي حملت المدونة (أيضا) أي كما تؤولت على الكراهة والأكل مطلقا وهو الذي قدمه المصنف (على عدم الأكل) للحيوان الذي أئنت رأسه عن جسده حال ذبحه (ان قصده) أي الدابح الإبانة وذكر ضميرها لانها بمعنى الفصل (أولا) أي ابتداء وأبانه بالفعل ومفهوم تعمد انه لا كراهة في النسيان والجهل فيها لما لك رضى الله تعالى عنه ومن ذبح قترامت يده الى ان أبان الرأس أكلت اذا لم يتعمد ذلك قال ابن القاسم ولو تعمد هذا وبدأ في قطعه بالودجين والحلقوم أكلت لنخعه اياها بعد تمام الذبيح في الأمهات سأل سحنون ابن القاسم عما اذا تعمد قطع رأسها ابتداء وهو مفهوم قول مالك رضى الله تعالى عنه اذا لم يتعمد فهل تؤكل في قول مالك رضى الله تعالى عنه أم لا فقال لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شيئا وأرى انه ان أضجعها وسمى الله وأجهز على الحلقوم والودجين أن تؤكل (ودون نصف) كيد أو رجل أو جناح (ابن) أي فصل من صيد بجراح أو شهم ولو حكما بأن بقي معلقا بجلد أو يسير لحم ولا يعود لهيئته ولم ينفذ به مقتل فان بقي معلقا به وعلم أنه يعود لهيئته أكل الصيد كله بادمائه وان لم ينفذ به مقتله وخبر دون نصف (ميتة) فلا يؤكل ويؤكل ما سواه بذلك ان كانت فيه حياة وبدونها ان لم تكن فيه فان نفذ به مقتل أكل الجميع فلو قطع الجراح أو السهم الصيد نصفين أكلا لا نفاذ مقتله بقطع نخاعه واستثنى من دون النصف فقال (الا الرأس) وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك فيؤكل الجميع لنفوذ المقتل بقطع النخاع والودجين (وملك الصيد) الذي لم يسبق (٢١٤) عليه ملك لشخص (المبادر) لوضع يده عليه وان رآه غيره قبله وحكم وضع

يُؤُولَتُ أَيضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا وَدُونَ نِصْفِ أَيْنِ مَيْتَةٍ إِلَّا الرَّأْسَ وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ وَإِنْ تَفَازَعَ قَادِرُونَ قَبَيْتَهُمْ وَإِنْ نَدَّوْهُ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَّانِي لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَقْعَ بِحَسَبِ فَعْلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلِرَبِّهَا وَكَلَى تَحْقِيقٍ بِفَيْزِهَا فَلَهُ كَالدَّارِ إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدَهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا

يده عليه ما لوفعل به ما هو بمنزلة وضع يده عليه بأن سد حجرة عليه وذهب ليأتي بما يحفر به فجاء آخر وفتحها وأخذه فهو لمن سد عليه الحجرة وكذا الواقع في حباله بغير طرد

أحد أو في قفة مرخاة في بحر أو شبكة (وان تنازع) أي تدافع على الصيد أشخاص (قادرين) عليه (ف) هو مشترك وضمن (بينهم) بالسوية على عدد دروسهم سدا لباب الفتنة والقتال قاله سحنون فليس المراد التنازع بالقول فقط لانه الآتي في قوله وان ندالح الأولى التعبير بتدافع (وان ند) بفتح النون والبدال المهمة مشددة أي هرب الصيد من صائده بغير اختياره بل (ولو من) شخص (مشتري) الصيد من صائده أو غيره فاصطاده آخر (ف) الصيد (لل) صائد (الثاني) ان لم يتأنس عند الأول (لا) يكون الصيد للثاني (ان) كان (تأنس) عند الأول ثم ند منه (ولم يتوحش) الصيد بعد ندوده فهو للأول وعليه للثاني أجرة تحصيله (واشترك) في الصيد شخص (طارد) الصيد (مع) شخص (ذو حباله) بكسر الحاء المهمة والباء الوحدة شبكة أوفخ أو شرك أو حفرة في الأرض للصيد (قصدها) أي الطارد الحباله بطرده الصيد اليها لا يقاعه فيها (ولولاها) أي الطارد والحباله (لم يقع) الصيد في الحباله أي لولا وجودها معا لم يقع الصيد في الحباله واشتراكهما (بحسب) بفتح الحاء والسين أي بقدر أجرة (فعليهما) أي نصب الحباله وطرده الطارد التي يقولها أهل المعرفة فان كانت أجرة الطارد درهمين وأجرة الحباله درهمان للطارد الثلثان ولذي الحباله الثلث (وان لم يقصد) الطارد ايقاعه في الحباله أو قصده (وأيس منه) بأن أعياء وانقطع عنه وهرب حيث شاء فوقع في الحباله (فلربها) أي الحباله الصيد ولا شيء عليه للطارد ويبعد مع اليأس قصدا الحباله (و) ان كان الطارد (على تحقيق) من امساك الصيد (بغيرها) أي الحباله (فله) أي الطارد الصيد خاصة دون ذي الحباله وشبه في اختصاص الطارد فقال (كالدار) لانسان طرد آخر صيدا اليها فدخلها فهو لطارده ولو قصدها وسواء أمكنه أخذه بدونها أم لا ولا شيء عليه لربها فيما خفف به على نفسه من التعب خلافا لابن رشد لانها لم تكن للصيد ولم يقصد بانها تحصيله بها (الا ان لا يطرده) أي الطارد الصيد (لها) أي الدار (فلربها) أي الدار الصيد الا أن يتحقق

الطارد أخذه بغيرها فهو له ( وضمن ) أى غرم قيمة الصيد مجروحاً على النصوص شخص ( مار ) به غير منفود مقتل ( أمكنته ) أى المار ( ذكاته ) أى الصيد بوجود آلتها وعلمه بصفتها وهو من تصح ذكاته ( وترك ) ذكاته ومات الصيد قبل ان يدركه ربه لتفويته على ربه لتنزله منزله ولو كان المار صبياً لانه من خطاب الوضع وظاهره أنه يضمن ولو أكله ربه معتقداً انه مذكى وهو كذلك لأكله ميتة لا قيمة لها بخلاف أكل المنصوب منه ماله المنصوب ضيافة فلا يضمنه الغاصب لأكله متمولاً كما سيذكره المصنف في النصب قاله الاجهوري بخلاف بحث بعض شيوخ أحمد أن المار لا يضمن الصيد إذا أكله ربه أخذاً بما في النصب وشبهه في الضمان فقال ( كترك تخليص ) شئ ( مستهلك ) أى معرض للهلاك ( من نفس أو مال ) وسواء قدر على تخليصه ( بيده ) أى قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس العاقلة الحرة دية خطأ ولو ترك التخليص عمداً وفي الارشاد ما يحتمل ضمان دية عمد في الترك عمداً والافدية خطأ ويضمن قيمة العبد والمال في ماله وإذا خلص بماله ضمنه رب التاع وإذا عدم أتبع به (أو) بترك (شهادته) بعد طلبها منه وعلمه أن تركها يؤدي لضياع الحق (أو) بامساك وثيقة (بغف عن دم أو بدم أو بمال وهذا صادق بما إذا كان شاهداً لا يشهد إلا بها وبما إذا نسي الشاهد ما شهد به وكان قد ثبت كره برؤيتها أو كان لا يشهد بما فيها الأعلى خط شاهداً (أو) تقطيعها) أى الوثيقة فضاع الحق فيضمنه وهذا حيث لم تسجل والا فلا يضمن إلا ما يفرمه على إخراجها منه (وفي) ضمان مال فوته بسبب (قتل شاهدي حق) ولو خطأ وعدمه لانه قد لا يقصد بقتلها إبطال الحق بل للمداوة فهو إنما تعدى على السبب لأعلى الشهادة (تردد) في الحكم للتأخيرين لعدم نص للتقدمين فمحله حيث لم يقصد بقتلها إبطال الحق والاضمنه اتفاقاً ويعلم كون القتلين شاهدي حق باقرار القاتل به وبشهادة اثنين بأنهما شاهدا حق (٢١٥) ومن نظائر هذه المسائل من حل

قيد عبد أو فتح على غير  
عاقل أو أخفى غريمين  
غريمه فيضمن قاله للشدالي  
(و) ضمن بسبب  
(ترك مواساة وجبت)  
عليه لغيره ولو (بخط)  
مستغنى عنه حالا ومآلاً

وَضَمَنَ مَارٌ أَمَكَّنَتْهُ ذَكَاتُهُ وَتَرَكَ كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلَكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ  
يَبْدُو أَوْ شَهَادَتِهِ أَوْ بِأَمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْنِ حَقٍّ تَرَدَّدَ وَتَرَكَ  
مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخَطِّهِ لِلْجَانِفَةِ وَفَضْلَ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرِّهِ وَعُمْدًا وَخَشَبٍ  
فَيَقَعُ الْجِدَارُ وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وُجِدَ وَأَكَلَ الذَّكَاةَ وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ يَتَحَرَّكَ  
قَوًى مُطْلَقًا وَسَيَّلَ دَمَهُ إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْفُودَةُ

أو احتاج له لثوب أو جائفة دابة لا يموت هو بموتها (الجائفة) أى لحياطة جرح واصل للجوف من آدمى أجنبي إن خاطبه به سلم فلم يدفعه له ومات فإن احتاج له ربه لحياطة جائفة نفسه أو دابته التي يموت بموتها فلا يجب عليه دفعه لغيره ومثل الحيط الأبرة وكل جرح يخشى منه الموت كالجائفة (وقضل) أى فاضل عما يمسك الصحة لاعتاده في الأكل والشرب من (طعام أو شراب) شخص (مضطر) خيف موته بالجوع أو العطش فنرك دفعه له ومات فيضمن دية خطأ إن تأول في منعه والاقتص منه كأي شيء في باب الجنائيات (و) ضمن بترك مواساة وجبت بدفع (عمد) بضم العين واليم جمع عمود (وخشب) وجبس ونحوه لاسناد كجدار مائل (فيقع) بالنصب لمطفه على اسم خالص وهو ترك وفاعل يقع (الجدار) فيضمن ما بين قيمته مائلاً وقيمته مهدوماً وما أنلفه الجدار من مال ونفس بالشروط الآتية للمصنف في ضمان المالك وهى ميل الجدار وإنذاره رب العمد عند حاكم (و) لكن (له) أى الموانى بخطط أو فضل طعام أو شراب أو عمد أو خشب (الضمن) أى القيمة للموانى به وتعتبر وقت المواساة (ان وجد) الثمن مع المضطر حال اضطراره والا فلا يتبعه به ولو ملها ببلده وأراد بالثمن ما يشمل أجره العمد والخشب (وأكل) أى جاز أكل الحيوان البرى (الذكى) ذكاة شرعية بأى نوع من أنواعها إن كان صحيحاً مرجو طول الحياة بل (وان أيس من) استمرار (حياته) بحيث لو لم يذك لمات بسبب ضربة أو نزدية من شاق ولم ينفذ منه مقتله أو شدة مرضه أو صلة أكل (بتحرك قوى) كخبط يبدأ ورجل بشدة (مطلقاً) سواء سال معه دم أم لا كان التحرك حال ذبحه أو بعده أو قبله متصلاً به صحيحاً كان الحيوان أو مريضاً أو ما التحرك غير القوى كحركة الارتعاش ومد يد أو رجل أو قبضها فلا عبرة به وعطف على تحرك يواو بمعنى مع فقال (وسيل دم) بلا خشب ولا حركة إن اتفق ذلك كخنوقه لا تيش ولم ينفذ مقتله فتؤكل لقوله آنفاً وان أيس من حياته (ان صحت) البهيمة للذكاة أى لم يضمنها المرض فإن كانت مريضة فسيل دمها وحده ثم وكذا مع حركة ضيقة وأما شخبه من مريضة فدليل الحياة (الا) البهيمة (لوقودة) أى الضروبة

بحر أو خشبة (وما) أي الذي ذكر (معها) في آيه سورة المائدة متقدمة عليها كالمنخقة بنحو جبل أو متأخر عنها كالترديه من نحو شاق جبل أو في بر أو حفرة والنطيجة التي نطحها بهيمة أخرى وما أكل السبع بعضها (المنفوعة) جنس (المقاتل) فلا تؤكل بالذكاة لأنها ميتة حكما والله كذا لا تبسح الميتة فإن كانت غير منفوعة مقتل أكلت بالذكاة وإن أيس منها والاستثناء في قوله إلا ما ذكيتم يحتمل الاتصال ويحمل على غير منفوذ القتل وبه قال مالك رضي الله تعالى عنه والانتطاع ويحمل على تذكية غيرها إن نفذ مقتاتها وعليه اقتصر ابن الحبيب وبين للمقاتل بقوله (بقطع نخاع) مخ أبيض سالك في فقار بفتح الفاء جمع فقر العنق والظهر متى انقطع أيس من الحياة (ونثر) أي خروج (دماغ) أي مخ حوته الجمجمة فشدخ الرأس دون نثر دماغ ليس مقتلا (و) نثر (حشوة) أي ما حواه البطن من كبده وطحال وورثة وأمعاء وكلا قلب ومصارين أي زوالها عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردها إليه على وجه يعيش معه الحيوان (وفرى) أي قطع (ودج) أي إبانة بضمه من بعض (وثقب) أي خرق (مصران) بضم الميم جمع مصير وجمع الجمع مصارين (وفي شق الودج) بلا قطع بضمه من بعض (قولان) ولم يعدوا جرح القلب معها وقد كان وقع فيه كلام وانفصل البحث فيه على أنه مقتل وأنه داخل في المعنى فرى الوداج وقطع الحلقوم لأن ذلك في كلامهم عبارة عن قطع محل الذكاة وقد علم أن محلها أيضا المنحر وما كان المنحر مقتلا الوصول آلة النحر منه إلى القلب فذلك والدج سواء اكتبوا في العبارة بالدج عن ذكر المنحروها سواء (وفيها) أي (٣١٦) المدونة (أكل ما) أي حيوان برى (دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش) بسبب ما أصابه

وما معها المنفوعة المقاتل بقطع نخاع ونثر دماغ وحشوة وفرى ودج وثقب مصران وفي شق الودج قولان وفيها أكل ما دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينخسها وذكاة الجنين بذكاة أمه إن تم بشعر وإن خرج حيا ذكته إلا أن يبادر فيفوت وذكته المزلق إن حيا مثله واقتقر نحو الجراد لها بما يموت به ولو لم يجعل كقطع جناح

#### ﴿ باب ﴾

المباح طعام طاهر والبحري وإن ميتا وطير ولو جلالة

من خنق أو وقد أورد أو نطح أو أكل سبع بضمه (ان لم ينخسها) أي يقطع نخاعها قبل تذكيته (وذكاة الجنين) الذي وجد ميتا في بطن حيوان مباح بعد تذكيته حاصلة (بذكاة أمه) فيؤكل لأنه مذكي لجبر ذكاة الجنين ذكاة أمه ولكن

شرط الفقهاء كون ذكاة أم الجنين ذكاة له (ان تم) خلقه الذي خلقه الله عليه ولو ناقص يد أو رجل مثلا وذا قاله الباجي (بشعر) أي مع نبات شعر جسده ولو بضمه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه فإن لم ينبت شعره فلا يؤكل ولا بد من علم استقرار حياته لوقت تذكية أمه والأفلايو كل ومن علامات استمرار حياته غالبا تمام خلقه ونبات شعره فإن علم موته بنحو ضرورة قبل تذكيته فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره (وان خرج) الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره من بطن أمه بعد ذكاتها حال كونه (حيا ذكي) أي ذبح أو نحر وما لم يتم خلقه ولا ينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا (الا ان يبادر) أي يسارع صاحبه إلى تذكيته (فيفوت) أي يموت قبلها بلا تفریط فيؤكل بذكاة أمه (وذكي) الجنين (المزلق) أي الذي ألقته أمه في حياتها قبل تمام مدة حملها لعارض كعطش ثم كثرة شرب (ان حي) ان عاش (مثله) بأن تم خلقه ونبت شعره واحتز بجي مثله مالا يحيا مثله فلا يؤكل ولو ذكي (واقتقر) على المشهور (نحو الجراد) من كل برى مباح لانفسه سائلة (لها) أي الذكاة بنية وتسمية (بما) أي فعل (يموت به) كقطع رأس والقاء في نار أو في ماء حار بل (ولو لم يعجل) أي الفعل الموت بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل فإن تراخى الموت وبعد عنه فهو كالعدم ويذكي مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو القاء في ماء بارد هذا مثال لما لا يعجل واقعه سبحانه وتعالى اعلم ﴿باب﴾ في المباح والمكروه والمحرم من الأطعمة والأشربة (المباح) تناوله في الاختيار أكلا وشربا (طعام طاهر) تقدم بيانه أول الكتاب (و) المباح من الحيوان (البحري) أي المنسوب للبحر لخلقه وحياته فيه ان أخذ منه حيا بل (وان) أخذ منه حال كونه (ميتا) عب لوزاده هنا وآدميه وكتبه وخزيره وأسقط ما يذكره الأخيرين من الكراهة لو افق الراجح من إباحة جميع ما ذكر (وطير) ان لم يكن جلالة بل (ولو) كان (جلالة)

وهي لغة البقرة التي تتبع النجاسات ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملونها ان لم يكن ذا محل ب (و) لو كان (ذا محل) وهو لاطائر والسبع كالظفر للانسان كاللباز والرخم والغراب والحدأة ورجيعه نجس (و) المباح (نعم) إبل وبقرة وغنم ولو جلاة ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند الاخمين واتفاقا عند ابن رشد (ووحش لم يفترس) كغزال وبقرة وحش وحمرة وضب بخلاف المفترس لأدمى أو غيره فيكره (كبربوع) دابة قدر بنت عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة تمثيل لغير المفترس (وخلد) مثلث الحاء المعجمة مع فتح الالام وسكونها فأر أعمى بالصحرى والاحنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما أغناه عن الابصار وفأر البيوت يكره اكله على المشهور ان تحقق أو ظن وصوله للنجاسة فان شك فيه فلا يكره ورجيع المكروه نجس ورجيع المباح طاهر وأما بنت عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري يحرم اكلها لانه يورث العمى (ووبر) بفتح الواو فسكون الموحدة قاله الجوهري وقال ابن عبد السلام بفتحها دابة من دواب الحجاز فوق البربوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياء لا ذنب لها توجد في البيوت جمعها وبر بضم فسكون كأسد وأسد ووبر بكسر الواو وطحلاء بالطاء المهمة أى لونها بين البياض والغبرة (وأرنب) فوق الهر ودون الثعلب فى أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه وهو اسم جنس غير صفة فهو منصرف فان استعمل صفة لرجل بمعنى دليل صرف ايضا لعروض وصفينه (وقنفذ) أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه (وضربوب) بضم الضاد المعجمة وسكون الراء وموحدتين بينهما واو ساكنة كالقنفذ فى الشوك الا أنه قريب من خلقه الشاة (وحية) ذكيت بقطع حلقومها وودجها من المقدم فيباح أكلها ان (أمن سمها) مثلث السين المهمة وفتحها أفصح واحتيج لأكلها رواه ابن القاسم فيها وله فى غيرها وان لم يحتج له وهو ظاهر المصنف ويعتبر أمن سمها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها بسمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وما مر من أن ذكاتها من المقدم فهو لأبى (٢١٧) الحسن على المدونة وهو مخالف

لقول القرافي صفة ذبحها ان يمسك ذنبها ورأسها بغير عنق وتثنى على مسبار مضروب فى لوح وتضرب

وَذَا مِغْلَبٍ وَنَمٍّ وَوَحْشٍ لَمْ يَفْتَرَسْ كَثِيرُ بُوعٍ وَخُلْدٍ وَوَبْرٍ وَأَرْنَبٍ وَقُلْفُذٍ  
وَضَرْبُوبٍ وَحِيَّةٍ أَمِنْ سُمِّهَا وَخَشَاشُ أَرْضٍ وَعَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ وَسُويَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ  
سُكْرِهِ وَالضَّرُورَةُ مَا يَسُدُّ

(٢٨ - جواهر الاكليل - أول) بآلة حادة رزينة فى حد الرقيق من رقبتها وذنبها من التليظ الذى هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك فى فور واحد اذ متى بقى جزء يسير متصل فسدت وصرى منه السم الى وسطها فتقتل آكلها بمرىان سمها من رأسها وذنبها الى وسطها بسبب غضبها هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى موضع ذكاتها (و) المباح (خشاش أرض) كمقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب وغل ودود وسوس والسحلية وشحمة الارض (وعصير) أى ماء العنب المصور أول عصره (وقفّاع) كمرمان شراب يتخذ من قمح وتمر وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حتى انحل اليه (وسوييا) شراب يتخذ من الأزر صفة ذلك انه يطبخ الارز طبخا شديدا حتى يذوب فى الماء ويصفى بنحو منخل ويحلى بالسكر (وعقيد) ماء عنب يغلى على النار حتى ينعقد ويذهب اسكاره الذى حصل فى ابتداء غليانه ولا يحد غليانه بذهاب ثلثه مثلا وإنما المعتبر زوال اسكاره ولذا قال (أمن سكره) أى المذكور من الثلاثة ولو قال سكرها كان أحسن وعلى كل حال فهو راجع لما عدا العصير اذ لا يتصور فيه اسكار الا باضافة شىء اليه (و) المباح أى المأذون فيه فلا ينافى انه واجب (للضرورة) أى خوف هلاك النفس علما أو ظنا (ما) أى كل شىء (يسد) أى يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله الى حال يشرف معه على الموت فان الاكل فيه لا يفيد ومقتضى قوله يسد انه لا يجوز له الشبع وهى رواية عبد الوهاب عن مالك رضى الله تعالى عنه والمعتد جواز الشبع والتزود الى أن يجد غيرها ونص الموطأ قال مالك رضى الله تعالى عنه من أحسن ما سمعت فى الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحتها وأجيب بحمل يسد على سد الجوع لا الرقى وتناول كلامه المتلبس بمعية وهو مختار ابن يونس والقرافى وابن زرقون ووجه قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما والفرق بينه وبين القصر والفطر ان منعه يقضى الى القتل وهو ليس عقوبة جنائسته بخلافهما ومقابلته لان حبيب محتجا بقوله تعالى فمن اضطر غير باع ولا عاد الآية وله سبيل الى أن لا يقتل نفسه وذلك بان يتوب ثم يتناول لحم الميتة سد توبته وهذا ظاهر القرآن غير باع ولا عاد غير متجانب لأم والمشهور أن يقول غير باع الخ أى فى نفس الضرورة بان يتجانب

ويعمل في الباطن لشهوته ويتمسك في الظاهر بالضرورة فكانه قيل اضطرارا صادقا بقي ان ماد كرم من الاباحة هو ما عليه الأكثر وقيل يحرم ولكن لا إثم عليه اه تتأني المشدالي أكل المضطر للميتة هل هو من باب الاباحة أو من باب المعفو عنه قال البساطي اختلف في تناول المضطر للميتة هل هو مباح أولا والاو قول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والاحاديث والثاني هو التحقيق لان النجاسة صفة ذاتية للميتة فلا تنفك عنها وهي لا تنفك عن التحريم لكن هذا التحريم لإثم فيه لحياء النفس به اه عب وابن واذا أبيحت له للضرورة ساع له الأكل بعد ذلك منها وان لم يضطر حتى يجد غيرها مما يحل له ولو محرما على غيره حال كون ما يسد (غير) ميتة (آدمي) مسلم أو كافر هذا هو المشهور الذي صدر به في الجنائز والنص عدم جواز أكله للمضطر وصحح أكله وهل حرمة تعبدية أو معلية بأيذائه لما قيل انه اذا جاف صار مما (و) غير (خمر) في العتبية سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن الخمر اذا اضطر اليها أيشربها قال لا ولن تزيده إلا شرا ابن رشد تعليل مالك رضى الله تعالى عنه بانها لا تزيده إلا شرا يدل على انه لو كان له في شربها منفعة لجاز له أن يشربها وانه لا فرق عنده بين الميتة والخمر في إباحتها للمضطر (الانصبة) بطعام أو غيره فيجوز ازلتها بالخمر (وقدم) المضطر وجوبا (الميت) غير الآدمي المجتمع مع خنزير حتى أو مذبوح أو معقور لان لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لوصفها وما حرم لذاته أشد مما حرم لوصفه وهذا فاصر على ميتة المباح وصلة قدم (على خنزير) حتى أو ميت (و) قدم الميتة على (صيد الحرم) أي صاده محرم حيا الباجي من وجد صيدا وميتة وهو محرم يأكل الميتة ولا يذكي الصيد لانه بذكائه يصير ميتة (لا) يقدم محرم مضطر ميتة على (لحمه) أي صيد الحرم الذي مات باصطياده أو صيدله قبل اضطراره بل يقدم لحمه على الميتة (و) لا تقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم عليها ندبا ولكن محل تقديم طعام الغير على الميتة (ان لم يخف القطع) ليده فيما في سرقة القطع كتمر الجرين وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقة كما في اللواق فلو قال كالضرب والأذى فيما لا قطع فيه لشمك ذلك فان خاف القطع أو الضرب قدم الميتة وما سبأ في السرقة من أن من سرق لجوع لا يقطع محمول على من ثبت ان سرقة لجوع وما دل عليه (٢١٨) المفهوم هنا محمول على ما اذا لم يثبت (و) اذا امتنع من له فضل طعام أو

غَيْرِ آدَمِيٍّ وَخَمْرٍ إِلَّا لِنَفْسَةٍ وَقَدَّمَ الْمَيْتَ عَلَى خَنْزِيرٍ وَصَيْدٍ أُخْرِمَ لِلْخَمْرِ وَطَعَامٍ غَيْرِ  
إِنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ وَالْحَرَمَ النَّجْسُ وَخَنْزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرَسٌ وَحِمَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا  
دَجَنَ وَالْكُرُوهُ سُبُعٌ وَضَبُعٌ وَثَمَلَبٌ وَذَيْبٌ وَهَرٌ وَإِنْ وَحْشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخَنْزِيرٌ

شراب من دفعه للمضطر  
اليه (قائل) المضطر ولو  
كافرا جواز صاحب الطعام  
(عليه) أي الطعام بعد  
أن يعلمه باضطراره وانه

ان لم يعطه مختارا قاتله فان قتل المضطر صاحب الطعام فهو وان قتل رب الطعام المضطر اقتصر منه ان كان المقتول وشراب مكافئ له فان كان كافرا مثلا ورب الطعام مسلم فلا يقتل به وعمل مقاتلته عليه اذا لم يكن معه ميتة يستغنى بها عنه ويرشد له ما تقدم انه اذا خاف الضرر بأخذه قدم الميتة (و) الطعام والشراب (الحرم) في الاختيار (النجس) اصالة أو عروضاً من جامد أو مائع (وخنزير وبغل وفرس وحمار) انسى اصالة بل (ولو) كان (وحشياً دجن) بفتح الدال المهملة والجيم أي تأنس فان توحش صار مباحاً نظراً لجوعه لأصله والانسي اذا توحش لا يباح اتفاقاً نظراً لأصله أي من القائلين بحرمته قبل توحشه اذ فيه قبل توحشه خلاف ابن الحاجب في البغال والحمير التحريم والكراهة وثالثها في الخيل الجواز وفي الحمار الوحشي يدجن ويحمل عليه قولان لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما ويرجع أولهما وهو الجواز بانه لو كان تأنسه ناقلاً للزوم في الحمار الانسي اذا توحش أن ينتقل الى الاباحة ولا خلاف ان ذلك لا ينتقله وحصل الخطاب في الكلاب قولين التحريم والكراهة وصحح ابن عبد البر التحريم الخطاب ولم أر في المذهب من نقل اباحة الكلاب والله أعلم لكن نقل قبله عن الجواهر القول بالاباحة واعترضه (والكروه سبيع وضبع) الباجي في كراهة ومنع أكل السباع ثالثها حرمة عاديها كالأسد والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالدب والثعلب والهر مطلقاً ودخل في السبع كل ما يعضو ويفترس وعطف عليه ما يفترس ولا يعضو والعداء خاص بالآدمي والافتراس عام فيه وفي غيره (وثعلب وذئب وهر) ان كان إنسياً بل (وان) كان (وحشياً وقيل) قد ذكر ابن الحاجب فيه قولين الاباحة والتحريم وصحح في التوضيح الاباحة فيه وفي كل ما قيل انه مسوخ كالقرود والضب ولذا قال البساطي تشهير الكراهة في الفيل في عهدة المصنف (و) المكروه (كلب ماء وخنزير) عب هذا ضعيف والمذهب انهما من المباح ابن غازي لعل عبارة المصنف وقيل وكلب ماء وخنزير به بالقول ويكون اشارة لتضعيفه ويفوت المصنف على هذه النسخة النص على حكم الفيل واطافة كلب ماء أخرجت الكلب الانسي وفيه قولان قيل مكروه أيضاً على المذهب وقيل حرام



ولم ير القول بإباحته الشيخ داود شيخ التناثي يؤدب من نسب الإباحة لما لك رضى الله تعالى عنه (و) من السكر وشرب (شراب خليطين) خلطا عند التبذ أو الشرب كتمر وزبيب أو بسر مع رطب أو تمر وحظنة مع شعير أو أحدهما مع لبن ومحل الكراهة حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل فإن حصل حرم وإن لم يمكن لقصر الرمن فلا كراهة (و) كره (نبذ) لتمر ونحوه (بكبداء) بضم الدال وشد اللوحدة واللد ويجوز قصره وهو القرع مطلقا وقيل خاص بالمستدير أى يكره أن جعل فيه ماء وبقى فيه تمر أو زبيب أو لبن ويترك حتى يتحلل في الماء ودخل بالكاف الحنتم أى الفخار المطلى بالزجاج والتقير من جذع نخلة والمقير أى المطلى بالقار أى الزفت وعلة الكراهة في الجميع خوف تعجيل الاسكار (وفي كره) أكل (القرء الطين ومنعه) أى الأكل (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وعلل منع أكل القرء بأنه عمد ويخرب بأنه ليس من بهيمة الانعام وكرهته بعموم قوله تعالى قل لأجد فيها أوحى الى الآية وعلل منع أكل الطين بأذنته (باب) في الضحية والعقيقة (سن) عينا (ل) شخص (حر) ولو أنثى أو مسافرا فلا تسن لرفيق ولو بشائبة (غير حاج) فلا تسن لحاج لأنه لا يخاطب بصلاة العيد فسكدا الضحية ودخل في غير الحاج المعتمر ففسن في حقه حال كون غير الحاج (بمنى) فأولى أن كان بغيرها ومن فاته الحج دخل في غير الحاج اه وناثب فاعل سن (ضحية) ويقال أضحية بضم الهمزة واضحا وأضحى فان تركها أهل بلد فقولوا عليها لانها من شعائر الاسلام ويضحى الشخص عن نفسه وعن والديه الفقيرين وولده الذى تلزمه نفقته لاعتن زوجته ولا عن رفيقه وفي لزومها الشخص عن والده وولده الذى تلزمه نفقته اشكال لانها قرينة كالصوم فكان القياس أن لا تؤدى عن ذكر وجوابه ان الصوم (٢١٩) قرينة بدنية لا تقبل النيابة والضحية قرينة مالية تقبلها (لا تجحف) أى التضحية به بأن لا يحتاج لثمنها في الأمور الضرورية في عامه فان احتاج له فيه فلا تسن له (وان) كان (يتما) أى صغيرا مات أبوه ويخاطب وليه بفعلها عنه من مال البيت

وشراب خليطين ونبذ بكبداء وفي كره القرء والطين ومنعه قولان

### (باب)

سُنَّ الْحُرِّ غَيْرِ حَاجٍ عِمَّتِي ضَحِيَّةٌ لَا تُجْحِفُ وَإِنْ يَتِيمًا بِجَذَعِ ضَانٍ وَثْنِي مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَلِبَلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخُمْسٍ بِلَا شَرِكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقُرْبَ لَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعًا وَإِنْ سَجَاءً وَمُقْعَدَةً لِشَحْمٍ وَمَكْسُورَةً قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْمَى كَبِيرٍ مَرَضٍ

ولو عرض تجارة ويقبل قوله انه ضحى عنه (بجذع) ضأن وثنى معز وبقر وابل ذى سنة) بيان لجذع الضأن وثنى المعز أى صاحب سنة لكن بشرط في المعز دخوله في الثانية دخولا بينا (و) ذى (ثلاث) بيان لثنى البقر (و) ذى (خمس) بيان لثنى الابل (بلا شرك) أى اشترك في ذات النسي فلا تصح التضحية بمشترك في ذاته بشراء أو وارث أو اعطاء (الا في الأجر) أى الثواب فيجوز التشريك فيه قبل التضحية بشروطه الآتية وفائدة التشريك فيه سقوط طلبها عن المشترك بالفتح ولو غنيا وان اتنى شيء من الشروط فلا يجزىء عن واحد منهما ولا يعتبر التشريك بعد التضحية ويجوز الاشراك في الأجر ان كان للمشارك سبعة بل (وان) كان للمشارك في أجرها (أكثر من سبعة) ويجوز التشريك في الأجر (ان) كان المشترك بالفتح (سكن معه) أى المشترك بالكسر في بيت واحد ولو حكما بأن يعلق عليهما باب واحد (و) ان (قرب) المشترك بالفتح (له) أى المشترك بالكسر نسبا ولو حكما كزوجة وأم ولد فله ادخالهما معه في الأجر ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب (و) ان (أنفق) المشترك بالكسر (عليه) أى المشترك بالفتح وجوبا كأبويه الفقيرين وولده الذى لا مال له الصغير أو العاجز عن الكسب بل (وان) أنفق عليه (تبرعا) كأخيه وعمه وجده وأبويه وأولاده الذين لهم مال ان كان جذع الغنم وثنى المعز ذا قرنين بل (وان جماء) أى مخلوقة بلا قرن من نوع ماله قرن فتجزىء اجماعا نقله ابن زرقون وغيره وأما ان كانت مستأصلة القرنين عروضاً ففيها قولان (ومقعدة) أى عاجزة عن القيام (لشحم) أى لكثرت (ومكسورة قرن) من طرفه أو أصله واحد أو أكثر لانه ليس نقصا في خلقه ولا لحم ان برىء ولم يدم (لا) تجزىء مكسورته (ان أدمى) أى سال دمه لانه مرض والمراد به عدم برئه لا خصوص السيلان فلو قال ان لم يبرأ لكان أحسن وشبه في عدم الاجزاء فقال (كبير مرض) أى مرض بين أى ظاهر فهو

من إضافة ما كان صفة وهو الذي لا تنصرف معه كتنصرف السائمة وعلامة منع الاجزاء انه يفسد اللحم ويضر بأكله (و) بين (جرب و) بين (بشم) أى نخمة من أكل غير معتاد أو كثير (و) بين (جنون) أى فقد الهام الخطاب الأولى ودائم جنون لان الجنون غير الدائم لا يضر قاله في التوضيح وأخذه من بين غير واضح (و) بين (هزال) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم والعجفاء التي لا تنقي قال أهل اللغة أى لامخ في عظامها الشدة هزالها وقال ابن حبيب هي التي لا شحم فيها (و) بين (عرج) وهو الذي يمنعها من مسامرة أمثالها (و) بين (عور) أى ذهاب بصر إحدى العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر بصر العين (وفالت) أى ناقص (جزء) عطف على بين فالمعنى لا يجرىء فانت جزء كيدأ ورجل يقطع أو خلقه كان الجزء أصليا أو زائدا (غير خصية) بضم الحاء وكسرها أى بيضة واغتفر نقص الخصية لعوده بمنفعة على اللحم (و) كبهيمه (سمعاء) أى صغيرة الأذنين (جدا) بحيث تصير كأنها بالأذنين فلا تجزىء (وذى أم وحشية) أى منسوبة للوحش لكونها منه وأب من النعم بأن ضرب فحل انسى فى أنى وحشية فانتجت فلا يجزىء تتاجها اتفاقا لان الحيوان غير الناطق انما يلحق بأمه وما أمه أنسية وأبوه وحشى لا يجزىء على الاصح كما فى الشامل فلا مفهوم لقوله أم (و) بتراء) أى لاذن لها خلقه أو طروا من جنس ماله ذنب لا تجزىء (و) بكاء) أى فاقدة الصوت من غير أمر عادى فلا تجزىء فان كان لأمر عادى كالناقة اذا مضى لها من حملها أشهر تبكم ولا تصوت ولو قطعت فلا يمنع الاجزاء (و) بخراء) أى منفنة رائحة فيها فلا تجزىء لانه يغير اللحم الا ما كان أصليا كبعض الابل (و) يابسة ضرع) أى جميعه وأما يبس بعضه فلا يمنع الاجزاء (ومشقوقة اذن) (٢٢٠) أكثر من ثلثها أو أثلثها فلا يمنع (و) مكسورة سن) اثنين فأكثر

وَجَرْبٍ وَبَشْمٍ وَجُنُونٍ وَهَزَالٍ وَعَرَجٍ وَهَوْرٍ وَفَائِدَةٍ جُزْءٍ غَيْرِ خَصِيَّةٍ وَسَمَاءٍ  
جَدًّا وَذِي أُمٍّ وَحَشِيَّةٍ وَبُتْرَاءٍ وَبَكْمَاءٍ وَبَخْرَاءٍ وَيَابِسَةٍ ضَرْعٍ وَمَشْقُوقَةٍ  
أُذُنٍ وَمَكْسُورَةٍ سِنَّةٍ لِيَشِيرَ إِتْفَارٍ أَوْ كَبِيرٍ وَذَاهِبَةٍ ثَلَاثُ أَذُنٍ مِنْ ذَبْحِ  
الْإِمَامِ لِأَخِيرِ الثَّلَاثِ وَهَلْ هُوَ النَّبَاسِيُّ أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ قَوْلَانِ وَلَا يُرَاعَى قَدْرُهُ  
فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ وَأَعَادَ سَابِقُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّيَّ أَقْرَبَ إِمَامٍ كَانَ لَمْ يُبْرِزْهَا  
وَتَوَاتَى بِلا عُدْرٍ قَدْرُهُ وَبِهِ انْتِظَرِ لِلزَّوَالِ وَالنَّهَارِ شَرْطٌ وَنُدْبٌ إِبْرَازُهَا وَجِيْدٌ  
وَسَالِمٌ وَغَيْرُ خَرْقَاءَ

وأما كسر الواحد فصحيح  
فى الشامل الاجزاء معه  
وكذا يمنع الاجزاء قلعا  
(لغير انفار أو كبر) وأما  
لها فلا يمنع الاجزاء كافي  
الشامل ( وذاهبة ثلث  
ذنب ) فلا تجزىء لانه  
لحم وعظم (لا) ثلث (اذن)  
فلا يمنع الاجزاء لانه جلد

وابتداء وقتها فى اليوم الأول لغير الامام (من) تمام (ذبح الامام) وللإمام من فراغ خطبته بعد صلاة العيد (لآخر) وشرقاء  
اليوم (الثالث) ليوم العيد وتفوت بغروبه (وهل) الامام المقتدى به فى الذبح (هو) امام الطاعة وهو (العباسى) فيلزم تحرى أهل  
بلاده كلها تذكيره (أو امام الصلاة) أى العيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضا أم لا (قولان) لم يطلع المصنف على  
أرجحية أحدهما وقد تبع المصنف فى التعبير بالعباسى الاخمى وابن الحاجب وهما عبرا به لانهما كانا فى زمان ولاية بنى العباس بخلاف  
المصنف فكان الصواب التعبير بامام الطاعة (ولا يراعى قدره) أى ذبح الامام (فى غير) اليوم (الأول) ولو أراد الامام الذبح فى غير  
الأول لكونه لم يذبح فى الأول (وأعاد) استنانا (سابقه) بالذبح فى اليوم الأول وكذا مساويه (الا المتحرى أقرب امام) لكونه  
لامام له ثم تبين له سبقه فتجزئه على المشهور وشبهه فى الاجزاء فقال (كان لم يبرزها) أى الامام ضحيته للصلى وأتم خطبته ورجع  
لبيته لذبح أضحيته فيه مرتكباً للمكروه (وتواتى) الامام فى ذبح أضحيته (بالعذر) وأخر غيره تضحيته (قدره) أى ذبح الامام  
وضحى ثم تبين انه سبق الامام فانها تجزئه (و) إن تواتى الامام فى التضحية (به) أى بسبب عذر كاشتغال بقتال عدو (انتظر ل) قرب  
(الزوال) بحيث يبقى إليه ما يسع الذبح فان ذبح الامام قبل ذلك ذبحوا بعده والاذبحوا قبل الزوال ثلاثا يفوتهم وقت الفضيلة فى أول يوم  
(والنهار) من طلوع الفجر لغروب الشمس فى غير اليوم الأول (شرط) فى صبيحة التضحية فلا تصح ليلا والكلام على تقدير مضاف أى  
وذبح النهار شرط الخ (ونذب ابرازها) أى التضحية للمصلى وذلك للامام وغيره ويكره غدمه للامام فقط (و) ندب (جيد) أى حسن  
الصورة من أعلى النعم وأكله من مال طيب (و) ندب (سالم) من عيوب يجزىء معها (و) ندب (غير خرقاء) وهى التى فى

اذنها خرق مستدير أو المقطوع بعض أذنهما (و) ندب غير (شرقاء) وهى مشقوقة الأذن (و) ندب غير (مقابلة) بضم الميم وفتح اللوحدة أى التى قطع من أذنهما من جهة وجهها وترك معلقا (و) ندب غير (مدابرة) بضم الميم وفتح اللوحدة أى التى قطع من أذنهما من خلفها وترك معلقا (و) ندب نعم (سمين) وندب تسمينه على المشهور وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود أفاده عب قال البناتى الذى فى اللواق والحطاب وابن عبد السلام عن عياض الجمهور على جواز تسمينها اهـ (و) ندب (ذكر وأقرن) أى ذو قرنين (و) ندب (أبيض) روى دم عفراء أفضل عند الله من دم سوداوين والعفراء البيضاء وبها فسر الأملح فى خبر الصحيحين ضحى بكبشين أقرنين أملحين ابن العربى الأملح النقى البياض (و) ندب (فحل ان لم يكن الحصى أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين (و) ندب (ضأن مطلقا) فحله ثم خصيه ثم أنثاه على معز (ثم) يليه فى الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه فى الفضل (بقر) كذلك على ابل (وهو الأظهر أو) يلى المعز فى الفضل (ابل) كذلك على بقر (خلاف) فى التشهير ابن غازى صوب ابن رشد فى المقدمات تقديم البقر على الابل واليه أشار بالأظهر ووجه عكسه بان الابل أغلى ثمنا وأكثر لحما ولما كان هذا التوجيه يؤهم تقديمها على الغنم أيضا قال أى صاحب هذا التوجيه الا أن تفضيل الغنم خرج بدليل السنة اثباتا لفداء الذبيح عليه السلام بذبيح عظيم وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول (و) ندب (ترك خلق) لشعر من جميع البدن (و) ترك (قلم) لظفر (المضغ) أى مرید تضحية (٢٢١) (عشر ذى الحجة) ظرف لترك وغايته الى أن

يضحى أو يضحى عنه لحبر اذا دخل العشر أى عشر ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا (و) ندب أن تقدم (ضحية) على صدقة) بشمنها قال فى المدونة ولا يدع أحد الاضحية ليتصدق بشمنها

وَشَرَقَاءُ وَمُقَابِلَةٌ وَمُدَايِرَةٌ وَسَمِينٌ وَذَكَرٌ وَأَقْرَنٌ وَأَبْيَضٌ وَقَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَصَى أَسْمَنَ وَضَأَنٌ ثُمَّ مَمْرٌ مُطْلَقًا ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لِبَلٌ خِلَافٌ وَتَرَكَ خَلْقَ وَقَلَمٍ لِضَحِيٍّ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ وَضَحِيَّةٌ عَلَى صَدَقَةٍ وَعَتَقٍ وَذَبْحُهَا بِيَدَيْهِ وَلِلْوَارِثِ إِنْفَازُهَا وَجَمْعُ أَكْلٍ وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءُ بِلَا حَدٍّ وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّلَاثِ عَلَى آخِرِ الثَّلَاثِ تَرَدُّدٌ وَذَبْحٌ وَلَدَيْهِ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ وَكَرِهَ جُزْءُ سَوْفَهَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ وَلَمْ يَنْفَوْ

ولا أحب تركها لمن قدر عليها (و) على (عتق) لان احياء السنن أفضل من التطوع (و) ندب (ذبحها) أى الضحية (بيده) أى المضحى ان أطافه ولو امرأة أو صبيا ونكره الاستنابة مع القدرة على المباشرة (و) ندب (للوارث انفاذاها) أى التضحية بها ان كان عينها للتضحية بها قبل موته بغير نذر والا وجب على الوارث انفاذاها بناء على وجوبها به (و) ندب (جمع أكل وصدقة واعطاء) من لحم الضحية (بلا حد) أى تحديد بثلت أو غيره والاوى ابدال اعطاء باهداء (و) فضل (اليوم الاول) أى التضحية فيه كله من ذبيح الامام الى غروبه على التضحية فى اليوم الثانى انفاقا فيما قبل زوال الاول وعلى المشهور فيما بعده ثم اول الثانى من فجره الى زواله أفضل من أول الثالث (وفى أفضلية أول الثالث) من فجره الى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروبه أو العكس أى أفضلية آخر الثانى على أول الثالث (تردد) هذا التردد اشارة لاختلاف القابسى مع اللحمى وابن رشد فى فهم الخلاف هل هو فيما بين أول الثالث وآخر الثانى كما هو بين أول الثانى وآخر الاول أم لا فهو من تردد المتأخرين فى فهم كلام المتقدمين وذلك انه قال فى التوضيح بعد ذكر الخلاف فى أفضلية أول الثانى على آخر الاول وهو لما لك رضى الله تعالى عنه فى الواضحة أو العكس وهو لابن المواز وان الثانى هو المعروف مانسه ورأى القابسى واللحمى ان هذا الخلاف جار أيضا فيما بين آخر الثانى وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف فى رجحان أول اليوم الثالث على آخر الثانى (و) ندب (ذبح ولد خرج) من الضحية (قبل الذبح) وحكم لحمه وجلده حكمها (و) (الولد الخارج) (بعده) أى ذبح الضحية ميتا (جزء) حكمه حكم أمه ان حل بهما خلقه ونبات شعره وان خرج عقب ذبحها حيا حياة مستمرة وجب ذبحه أو نحره لاستقلاله بحكم نفسه (وكره جز صوفها) أى الضحية (قبله) أى الذبيح لانه ينقص جمالها (ان لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبح ولم ينوه) أى

الجز (حين أخذها) أى الضحية من بائعها أو من ميراث أو من عطية (و) كره (بيعه) أى الصوف الذى يكره جزءه وأما للجزوز بعد الذبح فلا يجوز بيعه ولو نواه حين أخذها هذا الذى ارتضاه ابن عرفة (و) كره (شرب لبن) لأضحيتته نواه حين أخذها أم لا كان لها ولد أم لا أضرب بالأم أو الولد أم لا (و) كره (اطعام كافر) من لحم الضحية كتابى أو مجوسى لأنها قربة وهو ليس من أهلها (وهل) محل الكراهة (ان بحث) المضحى (له) أى الكافر فى بيته فإن أكل منها فى بيت المضحى لكونه ضيفه أو خادمه مثلاً فلا يكره (أو) يكره اطعامه منه (ولو) كان الكافر (فى عياله) أى المضحى كظفر وضيف وأجير وقريب أو دخل عليهم وعم يأكلون واكل معهم فى ذلك (تردد) البناءى اختلف الشراح فى فهم هذا التردد وذلك انه روى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه الاباحة ثم رجع عنها الى الكراهة ابن القاسم الأول أحب الى ابن رشد اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه اذا لم يكن فى عياله أما ان كان فيهم أو غشيمهم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن حبيب لا خلاف بين قولى مالك رضى الله تعالى عنه بل يكره البعث اليهم اذا لم يكونوا فى عياله ويجوز اطعامهم اذا كانوا فى عياله هذا حاصل ما فى البيان وثقله الخطاب بلفظه وما فى التوضيح من ان الذى اختاره ابن القاسم هو الكراهة مخالفاً فى العتبية من ان الذى اختاره هو الاباحة للرجوع عنها كما تقدم (و) كره (التغالى فيها) أى الضحية بكثرة ثمنها على غالب شراء أهل البلد لتأديها الى البهاة (و) كره (فعلها) أى التضحية (عن ميت) لم يشترطها والا وجب فعلها عنه وشبهه فى الكراهة فقال (كعتيرة) شاة كانت تذبح فى رجب لأهلهم فى الجاهلية وأول الاسلام ثم نسخت بالضحية وفى الكرماني فى العشر الاول ولم يقل لأهلهم وفى نت ذبيحة لأول رجب والفرع كاعتيرة فى الكراهة لخبر البخارى لافرع ولا عتيرة الكرماني الفرع (٣٣٣) بالفاء والراء للهملة المفتوحين أول تنج ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم

حين أخذها ويبيعه وشرب لبن وإطعام كافر وهل إن بيع له أو ولو فى عياله تردد والغالى فيها وفعلها عن ميت كعتيرة وإبدالها بدون وإن اختلاط قبل الذبح وجاز أخذ الموض إن اختلطت بعده على الأحسن وصح إنابة بلفظ إن أسلم ولو لم يصل أو نوى عن نفسه أو بمادة كقريبه وإلا فتردد لأن غلط

رجاء البركة فى أموالهم يأكلون منه ويطعمون ابن رشد اختلف فى قول النبى صلى الله عليه وسلم لافرع ولا عتيرة فقيل انه نهى عنهما وقيل نسخ لوجوبهما ففعل المصنف

ترجع عنده النهى وحمله على التنزيه لانه المحقق فمدها فى المكروهات ويؤيد كونه نهي رواية النسائى والاسماعيلى بلفظ نهى فلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع والعتيرة (و) كره اذا لم يعينها (ابدالها بدون) منها أو مساو على الراجح ومفهوم بدون أن ابدالها بخير منها لا يكره وفى توضيحه يبنى كونه مستحباً الخطاب الا أن يقال لا يستحب رعياً للقول بتعيينها بشرائها ويمنع الابدال اذا أوجبها بالنذر كما يمنع البيع (وان) كان الابدال (لاختلاط) للضحية بغيرها فيكره ترك الافضل لغيره وأخذ البدون لنفسه وصلة ابدال (قبل الذبح) فعنى الابدال فى حال الاختلاط الأخذ (وجاز) لما لك ضحية (أخذ العوض) عنها من غير جنسها كنعقد وعرض (ان اختلطت) الضحية بغيرها بان استناب رجلان رجلاً على الذبح عنهما فذبح واختلطتا (بعده) أى الذبح ولم يعرف كل ضحيته فيجوز أخذ العوض (على الأحسن) عند ابن عسجد السلام فعلا له بقوله لان مثل هذا لا تقصده المعاوضة ولانها شركة ضرورية فأشبهت شركة الورثة فى لحم ضحية مورثهم (وصح انابة) على تذكية الضحية (بلفظ) كأنبتك أو وكلتك على تذكيتهما ويقبل الآخر وتكره لغير ضرورة كالهذى والفدية والعقيقة (ان أسلم) النائب (ولو لم يصل) بناء على علم كفر نارك الصلاة وتكره استنابته وتستحب إعادة التضحية فإن كان كافراً لم تجز التضحية اتفاقاً فى المجوسى وعلى المشهور فى الكتابى ويضمن ان غر باسلامه ويقاب وان كان مجوسياً فلا تؤكل وان كان كتابياً جرى فيه القولان المتقدمان (أو نوى) النائب تضحيتهما (عن نفسه) عمداً وأولى غلطاً وتجزى عن ربه أو عطف على بلفظ فقال (أو بمادة كقريب) بأضافة عادة لكاف التى بمعنى مثل والمراد بمثل القريب الصديق اللطيف (والا) أى وان لم يكن قريباً عادته التصرف للمضحى بان كان قريباً لا إعادة له أو أجنبياً له عادة (فتردد) فى صحة كونها ضحية عن مالكها وعدمها وأما أجنبياً لا إعادة له فلا تجزى قطعاً فلا يدخل فى التردد (لان غلط) الذابح بان ذبح أضحية غيره معتقداً انها ضحيته من غير وكالة من ربه له على ذبحها فمراده بالغلط الخطأ فى الفعل كما عبر به ابن محرز لا المتعلق

بالسان لصحتها فيما يظهر ( فلا تجزى عن واحد منهما ) اما بالنسبة للمالك فلعدم النية واما بالنسبة للذابح فلعدم ملكها قبل الذبح فان ذبحها غير مالكتها عن نفسه عمدا فقال ابن عمر عن ابن حبيب عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( ومنع البيع ) للوضعية أو شيء منها من لحم أو جلد أو صوف أو غيرها كودك ولدك لم يقل بيعها ثلاثتهم قصره على بيع جملتها ومنع أيضا إعطاء شيء منها لأجزاء في مقابلة جزائه ( وان ) لم تجز كس ذبحها يوم التاسع يظنه العاشر أو ( ذبحها ) يوم العيد ( قبل ) ذبح ( الإمام أو تعيبت حالة الذبح ) بأن أضجمها فاضطررت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينها ففقدتها وذبحها فيهما فيحرم بيع شيء منها مع كونها لم تجز ( أو ) تعيبت ( قبله ) أى الذبح وذبحها ضحية ( أو ذبح معيبا ) بعيب مانع من الأجزاء ( جهلا ) بالعيب أو بمنعه الأجزاء بأن اعتقد انه لا يمنعه فتبين انه يمنعه ( و ) منعت ( الإجارة ) لها قبل ذبحها وجلدها أو غيره بعده ( و ) منع ( البذل ) لها بعد ذبحها وكذا بدل شيء منها كجلدها بشيء آخر ولو كانا للمبدل ( الاتصديق عليه ) بالضحية كلها أو بعضها أو موهوبه كذلك فيجوز له بيع مملكته من لحمها وجلدها وأجزاءه وبدله والهبة كالصدقة والهبة كافي للتوضيح والخطاب وقد عبر ابن عرفة بالعطية الشاملة لها فالقول الاملى لكان أحسن ( وفسخت ) أى العقود المذكورة من بيع وإجارة وإبدال ان اطلع عليها قبل فوات البيع والبذل ( و ) ان لم يطلع عليها الا بعد فوات البيع أو المبدل ( تصدق ) المضحي وجوبا ( بالعرض ) أى نفس الثمن في البيع والبذل في الإبدال ان كان قائما وعوضه ان فات ( في الفوت ) للمبيع أو للبذل من الضحية ( ان لم يتول ) مفعوله محذوف أى البيع أو الإبدال ( غير ) بالتثنية أى غير المضحي ( بلاذن ) من المضحي في البيع والإبدال بأن تولاه ( ٢٢٣ ) المضحي أو غيره باذنه ( وصرف ) بصيغة المصدر أى للثمن والواو بمعنى مع ( فيما ) أى شيء ( لا يلزمه ) المضحي أى مع صرف الثمن فيما لا يلزم المضحي بأن كان الثمن باقيا بعينه أو صرفه الغير فيما يلزم المضحي فهذه الصور وهى منطوق الصنف يلزم

فَلَا تُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنَعَ الْبَيْعُ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَعَيَّبَتْ حَالَةَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَبَحَ مَعِيْبًا جَهْلًا وَالْإِجَارَةُ وَالْبَذْلُ إِلَّا لَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَفُسِّخَتْ وَتُصَدَّقَ بِالْعَوَضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ غَيْرُ بِلَا إِذْنٍ وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزُمُهُ كَارِشٌ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءُ وَإِنَّمَا تَحْبِبُ بِالْفَذْرِ وَالذَّبْحِ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّبَتْ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِهَا حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آثِمٌ وَلِلْوَارِثِ الْقَسَمُ

المضحي التصديق فيها بنفس الثمن ان كان باقيا وبعوضه ان فات ومفهومة صورة واحدة وهى تولي غيره بلا اذنه مع صرف الثمن فيما لا يلزم المضحي وفي هذه لا يلزم المضحي التصديق بشيء ويلزم المتولى التصديق ببذله ( كارش عيب لا يمنع الأجزاء ) بحذف لا وهو الذى فى أكثر النسخ وعليه بهرام والبساطى فلا يلزم المضحي التصديق به لان عليه بدلها ( وانما تجب الضحية وجوبا يلغى العيب الطارىء بعده ( بالنذر والذبح ) أى معه هذا هو المشهور قال في المقدمات لا تجب الاضحية الا بالذبح وهو المشهور في المذهب اه وهذا باعتبار الوجوب الذى يلغى طرو العيب بعده قاله ابن رشد وابن عبد السلام فاذا نذرهما فأصابها عيب قبل تذكيتهما فلا تجزى قال ابن عبد السلام لان تعيين المكلف والتزامه لا يسقط عنه ما طلب الشارع منه فعليه يوم الاضحية من تذكية نعم سليم من العيب بخلاف طروه في الهدى بعد تقليده واشعاره ( فلا تجزى ) الضحية في حصول سنة الضحية ( ان تعيبت ) عيبا يمنع الأجزاء ككسر رجلها أو فقه عينها ( قبله ) أى الذبح سواء كانت مندورة أم لا ( وصنع بها ) أى التى تعيبت قبل تذكيتهما ( ما شاء ) من بيع وغيره ان لم تكن مندورة وشبهه في انه يصنع بها ما شاء فقال ( كحبسها ) أى تأخير تذكية الضحية ( حتى فات الوقت ) للتضحية بغروب شمس اليوم الثالث فيصنع بها ما يشاء ان لم تكن مندورة فان كانت مندورة فنقل ابن عرفة عن ابن الجلاب وجوب تذكيتهما وفيداه أيضا ما تقدم من أن نذرهما يمنع بيعها وابدأها واستدرك على التشبيه لرفع إيهامه مساواة المشبه المشبه به في عدم الأثم فقال ( الا ان هذا ) أى الذى حبسها اختيارا حتى فات الوقت ( آثم ) واستشكل بأن ترك السنة ليس أثمًا وأجيب بأن المراد بالآثم فوات ثواب السنة والكره الشديد وبأن التأثم في كلامهم ليس خاصا بترك الواجب بل يستعملونه كثيرا في ترك السنة وربما أبطلوا الصلاة بتركها وربما لم يبطلوها به ويأمرون بالاستغفار منه كالأقامة ( وللوارث القسم ) لضحية مورثه الذى مات بعد تذكيتهما وقبلها أو نفذها الوارث بالقرعة لانه تمييز حق لا بالتراضي لان قسمة التراضي بيع رواء مطرف وابن الماجشون ون عن الامام وعيسى

عن ابن القسّم وظاهره قسمها على حسب الميراث وهو سماع عيسى وصو به النخعي وقيل على قدر الأكل قاله كرا والأثنى والزوجة سواء وللورثة قسمها ان لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا يجوز) (بيع) الضحية أو بعضها (بعده) أي بعد الذبح (في دين) على المورث واستشكل بأنه لا ميراث الا بعد قضاء الدين وأجيب بأنها كانت من قوته المأذون فيه مع انها قرينة وتعينت بذبحها لم يقض منها دينه اهـ ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان أحكام العقيقة فقال (ونذبح) أو نحر ذات (واحدة) من النعم ذكرنا وأثنى (تجزئ ضحية) سنا وسلامة وقال ابن شعبان لا تكون الامن النعم لانه الوارد في الأحاديث وصلة ذبح (في سابع) يوم من يوم (الولادة) عقيقة عن المولود من مال الأب لامن مال المولود فالحاطب بها الاب لا غيره الا الوصي فيخاطب بها من مال اليتيم اذا لم يحجب به ولا السيد فيندب له ان يأذن لعبد في عقه عن ولده ولا يعق عنه بغير اذن سيده وشرطها ان تذبح (نهارا) من طلوع فجر اليوم السابع لثروبه وندب كونه بعد طلوع الشمس وفي الرسالة وابن عرفة ضحوة (والأثنى) أي لا يحسب (يومها) أي الولادة (ان سبق) أي اليوم بمعنى وقت الولادة (بالفجر) بأن طلع الفجر قبل الولادة ولو بزمن يسير جدا فان ولد مع طلوع الفجر حسب يومها (و) ندب حلق رأس المولود في اليوم السابع (والصدق بزنة شعره) ذهباً وفضة عق عنه أم لا قبل العق وان لم يخلق تحرى وتصدق به وندب ان يسبق الى جوف المولود حلالة صلى الله عليه وسلم بعد الله بن أبي طلحة من تخنيكه بتمرة مضغها عليه الصلاة والسلام صبيحة ولادته ودعائه وتسميته (وجاز كسر عظامها) أي العقيقة وقيل بندب لان فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من (٢٢٤) كسر عظامها مخافة ما يصيب المولود وتقطعها من المغاير فجاء الاسلام بخلاف ذلك (وكره عملها) أي العقيقة كلها أو بعضها (وليمة) لاجتماع الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والاغنياء والفقراء ويطعم الناس منها وهم في بيوتهم (و) كره (لطخة) أي المولود

ولو ذُبِحَتْ لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ فِي دِينٍ وَنَذِبَ ذَبْحُ وَاحِدَةٍ تُجْزِئُ ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا وَالْأَثْنَى يَوْمُهَا إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ وَالتَّصَدَّقُ بِزِنَةِ شَعْرِهِ وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا وَكَرِهَ هَمْلُهَا وَلَيْمَةٌ وَلَطْخُهُ بِدَمِهَا وَخَتَانُهُ يَوْمَها

(بَابُ)

الْيَمِينُ تَحْقِيقُ الْمَالِ يَحِبُّ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ كِبَالَهُ وَهَالَهُ وَأَيْمُ اللَّهِ وَحَقُّ اللَّهِ

(بدمها) أي العقيقة وان خلق رأسه بخلق بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به (و) كره (والمزير ختانه) أي المولود (يومها) أي العقيقة وأخرى يوم ولادته مالك رضى الله تعالى عنه لانه من فعل اليهود لامن عمل الناس وندب زمن أمره بالصلاة والله أعلم (باب) في اليمين (اليمين) أي حقيقتها شرعا (تحقيق) أي تقرير وتقوية (ما) أي شيء (المحجب) وقوعه عقلا ولاعادة بأن كان ممكنا فيهما كدخول الدار ولو وجب شرعا كصلاة الظهر أو امتنع شرعا كشراب مسكر أو ممتنع فيهما كجمع الضدين ويبحث في هذا مجرد اليمين وصلة تحقيق (بذكر اسم الله) واطافة اسم الله استغرافية أي كل اسم من أسمائه تعالى سواء وضع ل مجرد الذات كالله أو لها وصفة من صفاته تعالى كالرحمن والحي والخالق (أو) بذكر اسم (صفته) النفسية كوجود الله تعالى أو السلبية كوحدايته تعالى والذي لابن عاشر عن ابن عرفة ان الصفات السلبية لا تنعقد بها اليمين ويدل عليه كلام ابن رشد في سماع عيسى قال ابن القاسم في الذي يحلف بقوله لعمر الله وأيم الله أخاف أن يكون يمينا وقال أصبغ هو يمين ابن رشد قال أخاف أن يكون يمينا لاختلاف العلماء في القدم والبقاء فمنهم من أوجبها صفتين له تعالى ومنهم من نفى ذلك وقال انه باق لنفسه وقديم لنفسه لا معنى لوجود قائم به وان معنى القديم الذي لأول لوجوده ومعنى الباقي المستمر الوجود فكان ابن القاسم ذهب الى القول الثاني وقال أخاف الخ نظرا للقول الأول وذهب اصبغ الى الأول فقال انه يمين أفاده البناني ومثل المصنف لليمين فقال (كباله) (ووالله) وتالله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لافعلت أو لأفعلن (وهالله) بحذف حرف القسم أي الواو وإقامة حرف التنبيه مقامه (وأيم الله) بفتح الهمز وكسره ومعناها البركة القديمة فان أريد بها الحادث لم تسكن يمينا وان لم يرد واحد منهما ففى كلام الأئمة ما يفيد انها يمين (وحق الله) ان أريد عظمته أو استحقاقه الألوهية أو حكمه أو تكليفه أو لم يرد شيء فان أريد به الحقوق التي

له على عباده من العبادات التي أمرهم بها لم تكن يميناً (والعزيز) من عزيز بفتح العين في المضارع أي الذي لا يغلبه شيء. وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الذي لا يوجد له مثل أو بكسرهما أي الذي لا يكاد يوجد غيره كما قال الفراء (وعظمته وجلاله) إذا أريد بهما المعنى القديم وهو وصفه تعالى القديم الباقي فإن أريد عظمته وجلاله اللذان خلقهما في بعض مخلوقاته فليستنا بيمينين (وارادته) تعالى ولطفه وغضبه ورضاه ورحمته وميثاقه عند الأكثر كما في ابن عرفة (وكفالاته) أي الزامه تعالى ويرجع لكلامه القديم وهو من صفات المعاني (وكلاهما القرآن والمصحف) أن نوى المعنى القديم الذي ليس يحرف ولا صوت أو لم ينوشنا فإن نوى بالكلام والقرآن المنزل المؤلف من الحروف ونوى بالمصحف الأوراق والكتابة فليست يميناً (وان قال) شخص بالله لافعلت أو لأفعلن فقيل له انعدت يمينك ولزمك الترك أو الفعل لابر فقال لم تنعقد لأنني (أردت) بقولي بالله (وثقت) أو اعتمدت (بالله ثم ابتدأت) واستأنفت قولي (لأفعلن) أو لا فعلت ولم أجعله محلوفاً عليه (دين) أي وكل لدينه وقبل قوله بلا يمين في الفتوى والقضاء (لا يسبق لسانه) إلى اليمين فتلزمه اليمين لعدم احتياجها إلى نية والمراد يسبق لسانه غلبته وجر يانه لا انتقاله من لفظ لآخر فإن هذا يميز به كسبته في الطلاق كما يأتي المصنف (وكمزة الله) أن أراد بها صفته تعالى القديمة الباقية التي هي منعتة وقوته (وأمانته) أي تكليفه الراجع لكلامه القديم (وعهده) أي كلامه القديم الذي عاهد به خلقه (وعلى عهد الله إلا أن يريد) بعهدة الله وما بعده للمعنى (المخلوق) لله تعالى في العباد المراد من قوله تعالى سبحانه ربك رب العزة ومن قوله تعالى أنا عرشنا الأمانة الآية ومن قوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل الآية فلا تنعقد به يمينين ويكون الحلف (٢٢٥) بهما غير مشروع (وكأحلف وأقسم وأشهد أن نوى) أي قدر (بالله) عقبها وأولى أن نطق به أو بصفته لقصد إنشاء اليمين حينئذ (وأعزم) وكذا عزمتم (ان قال بالله) لأن نواه لأن معنى أعزم أقصد وأهتتم وتقييده بالله يفيد استعماله في القسم (وفي)

والعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ وَإِرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنَ وَالْمُصْحَفَ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثَقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لِأَفْعَلَنَّ دَيْنَ لَا يَسْبِقُ لِسَانَهُ وَكَمِزَّةَ اللَّهِ وَأَمَانَتِهِ وَعَهْدَهُ وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقَ وَأَخْلِفُ وَأُقْسِمُ وَأَشْهَدُ إِنَّ نَوَى بِاللَّهِ وَأَعَزَّمُ أَنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ لَا يَلِكَ عَلَى عَهْدِهِ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا وَهَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَ لِلَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ وَالنَّبِيُّ وَالْكَعْبَةُ وَكَالْخَلْقِ وَالْإِمَامَةِ

(٢٩ - جواهر الاكلیل - اول) انعقاد اليمين بقوله (أعاهد الله) لافعلت أو لأفعلن كذا وعدم انعقادها به (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وجه الأول بأنه لما علق به ما قصد حصوله أو عهده دل على قصد الحلف به والثاني بأن العهد من العبد ليس من صفاته تعالى (لا) تنعقد اليمين (ب) قوله (لك على عهد) لافعلت كذا أو لأفعلنه (أو) قوله (أعطيك عهداً) على ترك كذا أو فعله (و) لا تنعقد بقوله (عزمت) أو أعزم (عليك بالله) لا تفعل أو لتفعلن (و) لا تنعقد اليمين بقوله (حاشا الله) ما فعلت أو لأفعلن لأن معناه تنزيهاً مناله تعالى (و) لا تنعقد بقوله (معاذ الله) لافعلت أو لأفعلن كذا بالبدال المهمل من العود أي الرجوع مناله لأنه ليس من صفاته تعالى أو المعجزة أي التحصن منا والاعتصام به سبحانه وتعالى لذلك (و) لا تنعقد بقوله (اللهم راع) أي حافظ (أو كفيل) أي ضامن لافعلت أو لأفعلن أن رفع الاسم الكريم لأنه حينئذ أخبار ومثل الله كفيل علم الله وفي البيان إذا قال يعلم الله استحبه له الكفارة احتياطاً لتنزيله منزلة علم الله بكسر العين وسكون اللام سخنون أن أراد الحلف وجبت الكفارة لأن حروف القسم قد تحذف (و) لا تنعقد بقوله (و) (النبي) لافعلت أو لأفعلن (و) لا بقوله (و) (الكعبة) ما فعلت أو لأفعلن والحجر والبيت والقمام ومكة والصلاة والصوم والزكاة والمرش والكرسي من كل مخلوق معظم شرعاً وفي حرمة الحلف به وهو قول الأكثر وشهره في الشامل وكرامته وشهره الفكاهي قولان محلها إذا كان صادقا والاحرم اتفاقاً بل ربما كان بالنبي كفراً لأنه استهزاء قاله الخطاب وأما الحلف باليس بمعظم شرعاً كحياة أبي ورأس أبي وتربة أبي فلا شك في تحريمه وفي الحديث أن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت قاله صلى الله عليه وسلم حين سمع عمر يحلف بأبيه في سفر فحلف به بعد ذلك حتى توفي رضي الله تعالى عنه (و) لا تنعقد بصفة فعلية (كالخلق) والرزق والاحياء (والامانة) وأما القائل والخالق والرازق والمهي والميت فهذا حالف باسم الله تعالى

فعليه الكفارة وان دلت هذه الاسماء على صفات أفعاله (أو) أى ولا تنمقدان قال (هو) أى الحالف وعبر عنه بضمير الغائب دفعا لشناعة اسناد الخبر الآتى لضمير التكلم (يهودى) أو نصرانى أو مجوسى أو مرتد أو على غير ملة الاسلام أو عليه غضب الله أو لعنة الله ان فعل كذا أو ان لم يفعله ثم حنث فليس يمين ولا يرتد ولو كذب فى كلامه لقصدته انشاء اليمين لا الاخبار عن نفسه بذلك ولذا ان لم يكن فى يمين فانه مرتد ولو جاهلا أو هازلا (و) لا كفارة فى يمين (غموس) متعلقة بماض وفسرها بقوله (بأن شك) الحالف فما أراد الحلف عليه هل هو كما أراد أن يحلف عليه أولا (أو ظن) الحالف ان المحالوف عليه كما أراد أن يحلف عليه ظنا غير قوى وأولى ان تعمد الكذب (وحلف) على شكه أو ظنه الضعيف أو تعمد الكذب واستمر على ذلك (بلا تبين صدق) بان تبين ان الأمر على خلاف ما حالف عليه أو بقى على شكه أو ظنه فان تبين صدقه فليست غموسا وكذا ان جزم أو ظن ظنا قويا وسبق قول واعتمد البات على ظن قوى وكذا ان قال فى يمينه فى ظنى فان تعلق بحال أو استقبل كفرت على العتد وسميت غموسا لانها تنمى صاحبها فى النار وقيل فى الأنم وهو الاظهر عند المصنف لانه سبب حاصل أى موجود بخلاف التمس فى النار فانه ليس محققا اذا فعل الذنب تحت المشيئة ولا تنحتم عليه النار (وليستغفر) القائل هو يهودى وما بعده (الله) أى يثب وجوبا بأن يندم ويعزم على عدم العود لمثله (وان قصد) الحالف (بكالعزى) من كل معبود من دون الله كاللات والأنبياء كالمسيح والعزير (التعظيم) للمحالوف به منهم من حيث كونه معبودا أو منسوباً اليه فعل كالإزلام (كفر) لانه تعظيم خاص بالله سبحانه وتعالى وان لم يقصد تعظيما فحرام اتفاقا فى الاصنام وعلى خلاف فى الانبياء وكل معظم شرطا والازلام واحد هالزم كحمل خشبة السهم بلا فصل كانوا اذا قصدوا أمرا كتبوا على واحد أمرى ربى وعلى آخر نهائى ربى وعلى آخر غفل وخلطوها بحيث لا يميز بعضها من بعض وأخرجوا واحدا فان خرج الذى عليه أمرى ربى فعلوا (٢٣٦) وان خرج الذى عليه نهائى ربى كفوا وان خرج الذى عليه غفل أعادوا

أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ وَغَمُوسٍ بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقِي وَلَيْسَتْغَفِرَ اللَّهُ  
وَأَنْ قَصَدَ بِكَالْعَزَى التَّعْظِيمَ فَكَفَرَتْ وَلَا تَقْوَى مَا يَمْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَلَمْ يُفِدْ فِي  
غَيْرِ اللَّهِ كَالِاسْتِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ قَصَدَهُ كَالَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى  
عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَفَادَ بِكَالًا فِي الْجَمِيعِ إِنْ اتَّصَلَ

الضرب (ولا) كفارة فى يمين (لنو) وفسرها بقوله يحلف (على ما يعتقده) أى يجزم به حال حلفه (فظهر) بعد حلفه (نفية) أى مخالفته لاعتقاده فلا

كفارة عليه ان كان المحالوف عليه ماضيا اتفاقا أو حالا على العتد فان تعلق بمستقبل فعليه كفارة اتفاقا لغموس والغوان لا تعلقا بماض فلا كفارة فيهما اتفاقا وان تعلقنا بمستقبل كفرنا اتفاقا وان تعلقنا بحال كفرت الغموس دون اللغو (ولم يفد) لغو اليمين (فى) الحلف بـ (غير الله) تعالى والنذر للبهيم واليمين والكفارة من عتق وطلاق وحج وصوم وصلاة وصدقة ونحوها مما يوجب الحنث فيه غير الكفارة فاذا حلف بشيء من هذه على شيء يعتقده وظهر خلافه فانه يائمه ما حلف به ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلته لبائعا فبان انه انما دفعه لاخيه فقال ما كنت ظننت انى دفعته الا لبائع قال مالك رضى الله تعالى عنه يحنث اه بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها لانها اليمين الشرعية التى قال الله تعالى فيها لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم وهى الحلف بالله واما الطلاق والعتق والمشي والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هى التزامات ولذا لا تدخل عليها حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا وشبه فى الافادة فى اليمين بالله وعدمها فى غيرها فقال (كلا استثناء بان شاء الله) فان قال والله أو على نذر لا أقفل كذا أو لا فعلنه ان شاء الله وقصدته الى آخر شروطه ثم حنث فلا كفارة عليه (ان قصدته) أى الاستثناء أى حل اليمين فان سبقه لسانه اليه أو قصد التبرك فلا يفيد فى اليمين بالله أيضا وان قال عليه الطلاق ان فعل أو لم يفعل كذا ان شاء الله وحنث لزمه الطلاق وان قصدته (كالا أن يشاء الله أو يريد أو يقضى) فيفيد فى اليمين بالله ولا يفيد فى غيرها (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف فى الا ان يريد أو يقضى ولا يرجع لقوله الا ان يشاء الله اذلا خلاف فيه خلاف ما يورهمه لفظه من رجوعه للثلاثة (وأفاد) الاستثناء (بكالا) وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما فى معناه من شرط وصفة كما لابن رشد وغاية وبدل بعض نحو والله لا أكلم زيدا اليوم كذا أو ان ضربنى أو ابن عمرو أو الى وقت كذا أولا كالم الرجل ابن عمرو (فى الجميع) أى جميع الأيمان بالله أو بعتق أو طلاق فمن قال لزوجته أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الواحدة ففعله الاستثناء بالابشروطه الآتية فى قوله (ان اتصل) الاستثناء بان شاء الله



أو بالا أو إحدى أخواتها والمعتبر اتصاله بالمقسم عليه حيث تعلق الاستثناء به وأما ان تعلق بالمقسم به أي بعده كإلى الطلاق ولا يكون هذا إلا بالأو أو إحدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به نحو عليه الطلاق ثلاثا إلا واحدة لا يفعل كذا أولي فعله أو يكتفى باتصاله بالمقسم عليه نحو عليه الطلاق ثلاثا لا يفعل كذا أولي فعله إلا واحدة خلاف فإن انفصل لم يفسد كان مشيئة أو غيرها (إلا) أن يكون الفصل (لمعارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس قاله ابن الموارز لارد السلام وحمد عاتس وتشميته فيضر (ونوى الاستثناء) أي النطق به لأن جرى على لسانه بلا قصد بل سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين من أول النطق أو في أثناء اليمين أو بعد فراغه بلا فصل ولو يتدبر كقول شخص للحالف قل الآن يشاء الله فيقولها عقب فراغه من المحاول عليه بلا فصل امتثالا لا أمر فينفعه ذلك لأن قصد التبرك بآن شاء الله وليس ما هنا بتكرار مع قوله أو لأن قصده لا نه هنا كقيد في عدم الافادة في غير الله وهذا قيد في الافادة (ونطق به) أي الاستثناء جهرا بل (وان سرا بحركة لسان) ان لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقد بيع والام ينفعه عند سحنون وأصبح وابن الموارز أنها حينئذ على نية الحلف عندهؤلاء وهو لا يرضى باستثنائه خلافا لابن القاسم في العتبية واستثنى بمادل عليه الكلام السابق وهو انه لا يكفي في الخروج من عهدة اليمين النية أو لا التي لم يسحبها لفظ استثناء فقال (الأن يزل في يمينه أولا) أي ابتداء قبل شروعه في اليمين فكفى فيه النية حينئذ ولو مع قيام البيئة على حنثه ولما كان المخصص استثناء يشترط فيه النطق كما مر وعاشاة لا يشترط فيها النطق بل النية فيها كافية أخرجهما من شرط النطق بقوله إلا أن يزل الحالف شيئا بنيت في يمينه أي يخرج منه ثم صدرها على مساواة فينفعه ذلك العزل بالنية من غير لفظ ومثل ذلك فقال (ك) مزل (الزوجة) أولا (في) الحلف (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لافعلت أولا فعلن كذا ثم فعله في الأول أو عزم على عدم فعله في الثاني فلا يلزمه شيء في الزوجة على الصحيح لأن اللفظ عام أريد به خاص بخلاف الاستثناء فإنه أخرج لما دخل في اليمين أو لافهوعام (٢٣٧) مخصوص (وهي المحاشاة) أي السبابة بها عند الفقهاء

فهو من العام الذي أريد به خاص لأنه أطلق لفظ الحلال وأراد به ما عدا الزوجة فلم يرد عمومها لتناولا ولا حكما فهو كلى استعمل في جزئي بخلاف مسألة

إِلَّا لِمَارِضٍ وَنَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَقَصَدَ وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سَرَّ بِحَرَكَةِ لِسَانٍ إِلَّا أَنْ يَتَزَلَّ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا كَالزَّوْجَةِ فِي الْحَلَالِ عَلَى حَرَامٍ وَهِيَ الْحَاشَاءُ وَفِي النَّذْرِ الْمُبْهَمِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْمُعْتَقَةِ عَلَى بَرٍّ بَأَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حَنْتُ بِلَا فَعَلْتُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ يُؤْجَلْ

الاستثناء فانهما من العام المخصوص وهو الذي عمومه مراد تناولا لاحكام القرينة التخصيص بالاستثناء فالقوم في قولنا قام القوم الا زيدا متناول لكل فرد من افراده حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بماعده فلا يقال في الاستثناء اخبار عن زيد بأنه قام أو بأنه لم يقم (وفي النذر) أي التزام الندوب (المبهم) أي الذي لم يبين الناذر فيه نوع العبادة الذي يوفي نذره منه ككله على نذر أو ان فعلت أو ان لم افعل كذا فله على نذر أو فعل نذر (و) في التزام (اليمين) ككله على يمين أو ان فعلت أو ان لم افعل كذا فله على يمين أو فعل يمين (و) في التزام (الكفارة) ككله على أو فعل كفارة (و) في اليمين (المنعقدة على بر) أي عدم فعل وترك المصورة (بأن فعلت) أي لافعلت فان في صيغة البر نافية لاشريطية (ولا فعلت) أي لأفعل اذ المراد من الفعل الماضي في صيغة البر معنى المستقبل اذ لا يمكن فعله في الزمن بعد مضيه حتى يحلف على عدمه بيان ذلك أن يقول الحالف ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلا أي لأفعل أو والله لافعلت أي لأفعله في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم وهاتان الصفتان معناهما واحد اذ كل منهما فيه حرف نفى فان قاعدة اليمين المنعقدة على بر ان تكون على نفى الفعل أي يكون الفعل المحلوف عليه غير مطلوب من الحالف وسميت يمين بر لان الحالف بها على بر حتى يفعل المحلوف عليه اذ الاصل براءة الدمة (و) اليمين المنعقدة على (حنت) أي فعل المصورة (بلا فعلن أو ان لم افعل) كما هي قاعدة اليمين المنعقدة على حنت أن تكون على اثبات الفعل أي يكون الفعل المحلوف عليه مطلوبا من الحالف وسميت يمين حنت لان الحالف بها على حنت حتى يفعل المحلوف عليه فيبراذ الحالف بها على غير البراءة الاصلية فكان على حنت فقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي حنت والمعنى ان الحالف انما يكون على حنت اذ لم يضرب ليمينه أجلا ما ان ضرب له أجلا فلا يكون على حنت بل نكون يمينه على بر الى ذلك الاجل والتأجيل بأن يقول ان لم افعل كذا في هذا اليوم مثلا بأن جعل اليوم ظرفا للفعل أو ان لم افعله بعد هذا اليوم بأن جعل وقوع الفعل بعده وحينئذ تتفق الصورتان على جواز وطء المحلوف بها في حلفه بطلاق أو عتق في الاجل الذي جملة ظرفا أو جعل حصول الة

بعده فاذا مضى الأجل ولم يفعل حنث وقوله (اطعام) مبتدأ وفي النذر المبهم خبر عنه اذ المعنى ان الاطعام وما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف تجب في النذر المبهم وما بعده وانما عبر باطعام ولم يعبر بالتمليك وان كان هو المراد وذلك لان معنى اطعام كونه يقدم لهم ماياً كلون وهذا ليس بمراد وانما المراد التملك فآثر اطعام على التملك محافظة على مادة الآية فكانت نكتة العدول المحافظة على مادة الآية والتبرك بها وعدل عنه في الظاهر الى تملك تفننا (عشرة مساكين) أي لا يملك كون قوت عامهم فشموا الفقراء احراراً مسلمين لا تلزم نفقتهم فتدفع لزوجها ولولدها الفقيرين (لكل) منهم (مد) نبوي ملء حفاة متوسط لا مقبوض ولا مبسوط مما يخرج في زكاة الفطر (ونذب بغير المدينة) النورة بأنوار سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين (زيادة ثلثة) أي المد عند أشهب (أو نصفه) عند ابن وهب فأو للخلاف لا للتوزيع وعند مالك رضى الله تعالى عنه بالاجتهاد (أو رطلان) بغداديان (خبزاً) تمييزاً لرطلين (بأدم) يكفى الرطلين عادة وظاهره أي آدم فيشمل اللحم والبن والزيت والبقول والقطنية والتمر وشبه الاجزاء فقال (كشيعهم) مرتين كافي الحطاب ويكفى شعبهم مرتين ولودون الامداد (أو كسوتهم) أي العشرة مساكين جديداً أو ليسا لم تذهب قوته (للرجل ثوب) ساتر جميع جسده كافي الحطاب فلا تكفى عمامة وحدها ولا ازار وحده فقول المدونة يجزى في صلاته محمول على الاجزاء الكامل (وللمرأة درع) أي قميص ليس بشرط فيكفى ما يستر بدنهما كله قميصاً أو غيره (وخمار) هو ما تستر به رأسها وعنفها ان كان مازك من وسط كسوة أهله بل (ولو) كان (غير وسط) كسوة (أهله) لاطلاق الكسوة في الآية عن تقييدها بكونها من وسط كسوة أهل بل بخلاف الاطعام (و) الشخص (الرضيع) كالصغير فيهما أي اطعام والكسوة بشرط أكله الطعام وان لم يستغن به عن (٢٢٨) الابن على الاصح كما في الشامل فيعطى كسوة كبيراً ومداً أو رطلين خبزاً وان لم

يأكله الا في مرات ولا يكفى اشباعه ابن الحاجب وفي جعل الصغير كالصغير فيما يعطاه قولان لتوضيح القول بأنه كالصغير لما لك رضى الله تعالى عنه في العتبية وابن القاسم

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدٍّ وَنُذِبَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ زِيَادَةُ ثَلَاثِهِ أَوْ نِصْفِهِ أَوْ رِطْلَانِ خُبْزًا بِأَدَمٍ كَشْبَعِيمٍ أَوْ كَسَوْتُهُمْ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَلَوْ غَيْرَ وَسَطِ أَهْلِهِ وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يُجْزَى مُلْفَقَةٌ وَمُكْرَرٌ لِلسَّكِينِ وَنَاقِصٌ كَعَشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُكَمَّلَ وَهَلْ إِنْ بَقِيَ تَأْوِيلَانِ

والقول باعتبار نفس الصغير لأشهب وكون طعام الرضيع كالصغير مذهب المدونة ففي كتاب الظهار منها يطعم الرضيع من الكفارة اذا كان قد أكل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير اه (أو عتق رقبة التي ك) الرقبة التي تعتق في كفارة (الظهار) في شروطها الآية في باب من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديدين والجذام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه (ثم) اذا عجز حين الاخراج عن الأنواع الثلاثة (صوم ثلاثة أيام) ونذب تابعها (ولا تجزى) كفارة (ملفقة) من نوعين كعتق نصف رقبة واطعام خمسة أو كسوتهم واما من صنفى نوع فتجزى كتمليك خمسة امداد لحمة وعشرة ارطال لحمة وكذا ملفقة من اصناف الطعام الثلاثة الامداد والارطال والاشباع وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فان كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة ونوى ان كل نوع منها كفارة يمين فانه يجزى كافي التوضيح (و) لا يجزى (مكرر) من طعام أو كسوة (للسكين) كاطعام خمسة كل واحد مدين أو أربعة ارطال أو كسوة كل واحد ثوبين قاله الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد وأجاز أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه اعطاءها واحداً قائلاً لأن المقصود سد الحاجة بفتح الحاء (و) لا يجزى طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (الآن يكمل) المكفر في المسائل الثلاث فيكمل في التلقيق على نوع ملغيا غيره وفي التكرار باعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق اذ شرطه عتق الرقبة كلها في صيغة واحدة فلا يجزى عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط اجزاء تكميل الناقص (ان بقي) النصف أو الرطل المكمل عليه بيد المسكين فان ذهب من يده فلا يجزى التكميل أو لا يشترط بقاء المكمل عليه بيده (تأويلان) وأما التكميل في التلقيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقاً عياض الراجح عدم اشتراط البقاء بيده لوقت التكميل

كما يفيد اجزاء الغداء والعشاء (وله) أى الكفر (نزع) أى النوع الذى لم يرد التكميل عليه فى التلقيق والزائد على مد أو رطلين فى التكرار وما دفعه لزائد على عشرة فى النقص (ان) بقى ما أريد نزع يبد السكين فان ذهب منه فلا يرم عوضه وكان الكفر (بين) وقت الدفع انه كفارة يمين ويكون النزع فى مسألة الناقص (بالقرعة) قطعاً للنزاع ولا يحتاج لها فى التكرار لأخذه من الجميع ولا فى التلقيق فى أخذ ما لم يرد البناء عليه إذ له الخيار فيما بينى عليه (وجاز) التكرار لمساكين ممن عليه كفارتان (ل) يمين (ثانية) فيدفعها لمساكين الكفارة الاولى (ان) كان (أخرج) الكفارة الاولى قبل الحنث فى الثانية (والا) أى وان لم يخرج الاولى أو أخرجها بعد حنثه فى الثانية (كره) دفع الثانية لمساكين الاولى لثلاث تخطط النية فى الكفارتين هذا اذا كانت الكفارتان ليمين بل (وان) اختلف موجبها (يمين وظهار وأجزاء) الكفارة أى اخراجها (قبل حنثه) أى الحالف فى اليمين فان قلت كيف يمكن اخراجها فى الحنث قبله واخراها عزم على الضد وهو حنث قلت يصور باخراجها مع تردده فى الحنث وعدمه ثم يجزم به بعد الاخراج قاله الأجهورى واطلاق التكفير على الطلاق البالغ الغاية مجاز بمعنى أن لا تعود عليه اليمين فى العصمة الجديدة وصورة ذلك أن يقول ان دخل الدار فزوجته طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً أو تممها ثم عادت اليه بعد زوج قبل دخول الدار ثم دخلها وهى فى عصمته فلا شئ عليه بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية وعادت اليه ولو بعد زوج فتعود عليه اليمين فان دخل الدار حنث اهـ ومحل اجزاء الكفارة قبل الحنث ان لم تكن اليمين بصيغة حنث مقيدة بأجل والا فلا تجزئ الكفارة إلا بعد الاجل كما فى المدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فان ضرب أجلاً فلا يكفر حتى يفضى الأجل (ووجب) الكفارة (به) أى الحنث على الفور وظاهر المصنف ان موجبها الحنث وظاهر قوله وأجزاء قبل حنثه ان موجبها اليمين فليحرر النقل فى ذلك قاله عب وأجاب البنائى بما حاصله ان كونها (٣٢٩) لا تجب الا بالحنث طوعاً متفق عليه

كما فى التوضيح واجزاؤها قبله انما هو لتقدم سببها وهو اليمين كما فى التوضيح والواق والتثنائى كالعفو عن القصاص قبل الموت لتقدم سببه وهو الجرح

وَلَهُ نَزَعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْقُرْعَةِ وَجَاذَ لثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا كَرِهَ وَإِنْ كَتَمَ يَمِينٍ وَظَهَارٍ وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حَيْثُ وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهَ يَبْرٍ وَفِي عَلَى أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتُّ مَنْ يَمْلِكُ وَعَتَقَهُ وَصَدَقَهُ بِثَلَاثٍ وَمَشَى بِحُجَّةٍ وَكَفَّارَةٌ وَزَيْدٌ فِي الْإِيمَانِ تَلَزُمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اعْتِيدَ حَلْفٌ بِهِ وَفِي لُزُومٍ شَهْرِيَّ ظَهَارٍ

ولها نظائر ووجوبها بالحنث (ان لم يكره) الحالف على الحنث (ب) يمين (بر) بان كانت يمينه على حنث وحنث طامعاً أو مكرهاً أو على بر وحنث طامعاً فتجب فى هذه الصور الثلاثة وهى منطوق كلام المصنف ومفهومه انه ان أكره على الحنث فى صيغة بر فلا تجب عليه الكفارة لعدم حنثه فى البر بالاكره ووجه الفرق بين عدم الحنث بالاكره فى يمين البر وبين الحنث بالاكره فى يمين الحنث ان حنثه فيها بالترك والبر حنثه فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه وأسباب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه ثم شرع فى شئ من الالتزام فقال (و) الا لازم (فى) قول شخص (على أشد) أى أصعب وأغلظ (ما) أى يمين (أخذ)ها (أحد على أحد) لأفعلت كذا وفعله مختاراً أو لأفعلنه وتركه (بت) أى قطع عصمة (من) أى زوجة (يملكها) الحالف بالطلاق الثلاث (وعتقه) من يملك رقبته حين اليمين فيهما فلا شئ عليه فى التى يتزوجها أو الذى يملكه بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقه بثلاث) مال (هـ) حين يمينه (ومشى بحجة) لاعمرة فيلزمه من كل نوع من الايمان أو عيها فلذا أوجبنا عليه المشى فى حج لاعمرة والطلاق الثلاث دون الواحدة (وكفارة) اليمين ابن عرفة ما لم يخرج الطلاق والعنق فان أخرجهما ولو بالنية لزمه كفارة يمين ويصدق فى اخراجهما ولو فى القضاء (وزيد) بكسر الزاى على ما تقدم من البت والعنق الخ (فى) قوله (الايمان تلزمنى) أو ايمان المسلمين تلزمنى ان فعلت كذا وفعله أو ان لم أفعل كذا ولم يفعله ولا نية له ونائب فاعل زيد (صوم سنة ان اعتيد حلف به) أى صوم السنة كأهل المغرب ابن غازى قوله اعتيد مبنياً للمجهول يقتضى ان المعتبر عادة بلاد الحالف كما اختاره ابن عبد السلام لاعادة الحالف فقط كما قال ابن بشر وأتباعه وقد بتوهم من صنيع المصنف ان هذا الشرط هو قول ان اعتيد حلف به راجع لزيادة صوم سنة فقط وان ما قبل هذه الزيادة ليس مقيداً بالعرف مع انه مقيد به فان لم يجز عرف بحلف بعتق كافى بعض بلاد المغرب وكالحلف بمشى وصدقة فانه لم يجز به عرف مصر فلا يلزم الحالف غير ما جرى به العرف واعتيد الحلف به وكل هذا ان لم تكن له نية والاعمال عليها ولو فى القضاء لما أتى فى قوله وخصصت نية الحالف الخ (وفى لزوم) صوم (شهرى ظهار) لان ما حلف به يشبه المنكر

من القول ويلزم اذا أن يعتزل الزوجة وأن لا يكفر حتى يعزم على وطنها وهو رأى الباجي وعدم لزومه لانه انما لزم في الظاهر لانه  
 أنى بمنكر من القول وزور وهو هنا لم ينطق بذلك وهو رأى ابن زرقون وابن راشد وابن عات (تردد) لهؤلاء المتأخرين لعدم  
 من المتقدمين وليس للمالك رضى الله تعالى عنه في إيمان المسلمين كلام وانما الخلاف للمتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار  
 فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينوبه طلاقا وإلا لزمه وقيل بت من مالك وعنته وصدة بثلاث ماله ومشي بحج  
 وكفارة يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والمواق (وتحريم الحلال) كقوله ان فعل كذا فالحلال عليه حرام (في) كل شيء أحله  
 الله تعالى من طعام أو شراب أو لباس وقد ذم الله تعالى على ذلك بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم (غير الزوجة والأمة  
 لنو) أي لا يحرم به شيء عليه لان المحرم والمحل هو الله تعالى ولأن ما أباحه الله تعالى لعبده ولم يجعل له فيه تصرفا تحريمه لنو بخلاف ما جعل  
 له فيه التصرف كالزوجة والأمة فلا يكون تحريمه لنو بل طلاقا ثلاثا في المدخول بها وغيرها إلا أن ينوي أقل وعنتا في الأمة ما لم يحاشهما  
 فان حاشهما بأن أخرجهما قبل يمينه لم تحرم عليه (وتكررت) الكفارة (ان قصد) الحالف (تكرر الحنث) يمين واحدة  
 كقوله والله لا يكلم فلانا ونوى انه كلما كلمه يحنث فتكرر الكفارة بتكرر كلامه وكقوله أنت طالق ان خرجت الا باذني  
 فخرجت مرة بغير اذنه وطلقت واحدة وراجعها وخرجت ثانيا بغير اذنه طلقت أيضا واحدة فان راجعها وخرجت بلا اذنه  
 طلقت أيضا ان كان نوى كلما خرجت بغير اذني الى تمام العصمة المعلق فيها والا فلا تلزمه غير الاولى قاله ابن المواز (أو كان  
 العرف) أي كانت دلالة يمينه على تعدد الكفارة مستفادة من العرف لامن اللفظ ولا من النية أي ان العرف في مثله يقتضي  
 أن لا يريد قصر الحنث على مرة (ك) حلفه على (عدم ترك) شيء متكرر ك(الوتر) والفجر والضحي حين عتابه على تركه  
 فكلما يتركه مرة تلزمه كفارة (٢٣٠) (أو) كرر اليمين باسم الله أو صفته أو بغيرها ما فيه كفارة يمين (ونوى)

تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ لَنَوَى وَتَكَرَّرَتْ إِنْ قَصَدَ تَكَرَّرَ  
 الْحَنْثُ أَوْ كَانَ الْعَرْفُ كَمَدَمَ تَرَكَ الْوَتَرَ أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ أَوْ قَالَ لَا وَلَا أَوْ حَلَفَ  
 أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ بِجَمْعٍ أَوْ بِكَلِمَا أَوْ  
 مَهْمَا لَا مَتَى مَا وَوَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ وَإِنْ قَصَدَهُ

كفارات) بعدد الايمان  
 التي كررها وحنث فتلزمه  
 كفارات بعددها (أو قال)  
 الحالف والله (لا) باع  
 سلته من فلان فقال آخر  
 وأنا فقال مكررا القسم

والله (ولا) أنت ثم باعه لهما فعليه كفارتان قاله ابن المواز عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم والقرآن  
 فلو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من فلان فباعها لهما فكفارة واحدة والفرق أن السؤال لما وقع وسطا وتعدد المحلوف  
 به كانتا يمينين بخلاف الثانية وكلام المصنف يوهم شمولها وكذا ان سأله الثاني ولم يكرر اليمين فكفارة واحدة فالمدار  
 على تكرار القسم واختلاف القسم عليه ففيها من قال والله لا أكل فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا وفعل ذلك  
 كله فعليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه الاشياء ولو قال والله لا أكل فلانا والله لا أدخل دار فلان  
 والله لا أضرب فلانا فعليه ههنا لكل صنف فعله كفارة لان هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة (أو) حلف لافعلت أو  
 لا فعلن كذا و(حلف أن لا يحنث) وحنث فعليه كفارتان (أو) حلف (بالقرآن والمصحف والكتاب) لا فعلت أو  
 لأفعلن كذا وحنث فعليه ثلاث كفارات ان لم ينو التأكيد وهذا ضعيف والمعتمد ان عليه كفارة واحدة لاتحاد مدلول  
 الثلاثة (أو دل لفظه) أي الحالف على تكرار الكفارة (ب) سبب (جمع) للمحلوف به كقوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا  
 فعلى إيمان أو كفارات وحنث فتلزمه ثلاث كفارات ولا ينفعه قوله نويت بها واحدة لان الجمع نص في التعدد فلا يقبل التخصيص  
 بالواحد (أو) دل لفظه على التكرار (ب) سبب اتيانه في اليمين بصيغة موصوعة للتكرار كقوله (كلما أو مهما) فعلت كذا أو ان لم أفعله  
 فعلى كفارة أو يمين فعليه بكل فعل كفارة (لا) تتكرر الكفارة ان علق باداة لم توضع له كان واذا ومتى و(متى ما) وحنث فتتجمل يمينه  
 بالفعل الاول وتلزمه كفارة واحدة ما لم ينو بهامنى كلما ان قيل ما وجه اقتصاره على متى مامع انه ان نوى تكرار الكفارة تكررت  
 سواء كانت الاداة ان أو اذا أو متى ما أو متى قيل وجهه ان متى ما قريبة من كلما فاذا قصدت متى ما معنى كلما تكررت وليس غيرها كذلك  
 وهذا غير نية التكرار (و) لا تتعدد الكفارة ان قال (والله) لأفعل كذا أو لأفعلنه (ثم) قال ولو بمجلس آخر (والله) لأفعله أو لأفعلنه  
 وحنث فعليه كفارة واحدة ان قصدت أكيد اليمين بل (وان) لم يقصده (وقصده) أي تكرير اليمين وانشاء يمين ثانية دون نية تعدد

الكفارة لان قصد انشاءها لا يستلزم قصد تعدد الكفارة اذ قد يقصد به تأكيد الأولى بخلاف قصد تعدد الكفارة فيستلزم قصد الانشاء (و) حلف بـ (القرآن والتوراة والانجيل) لافلت أو لأفعلن كذا وحث فعلية كفارة واحدة عند سحنون ابن رشد لانها كلها أسماء لكلام الله تعالى وهو صفة واحدة من صفات ذاته تعالى (و) لا تعدد الكفارة ان كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق اليمين الأولى كحلفه بالله (لا كلمه غدا وبعده) أى الغد (ثم) حلفه ثانيا لا كلمه (غدا) ثم كلمه غدا فكفارة واحدة سواء كلمه في اليومين أو في الاول دون الثانى أو عكسه وأما عكس كلام المصنف وهو حلفه لا كلمه غدا ثم حلفه لا كلمه غدا ولا بعد غدا فان كلمه غدا فكفارته ان ثم ان كلمه بعد غدا فلا شيء عليه ولو كلمه ابتداء بعد غدا فكفارة واحدة نقله الثنائى عن ابن عرفة ولزم كفارته ان في غدا في هذه لوقوعه ثانيا مع غيره فكأنه غير الاول ومسألة المصنف وقع فيها الغد ثانيا واحدة فكأنه كالتأكيد للأول (وخصصت نية الحالف) أى قصرت لفظه العام على بعض افراده وهو لفظ يستغرق الصالح له بالاحصر أى يشمل جميع ما يصلح له دفعة وخرج بقوله بلا حصر أسماء العدد فانها تستغرق ما يصلح له دفعة مع حصره فهي نص في معناها فلا تقبل التخصيص بالنية ونحوها فاذا حلف ان له عنده عشرة وقال نويت تسعة مثلاً فلا تقبل نيته وتقبل التخصيص بالاستثناء نحو عشرة لالتسعة مثلاً وطال ثلثا الا اثنتين ففي تخصيص العام بالنية قصره على بعض افراده زماناً ومكاناً أو صفة كلاً أو كلاً زيداً أو فى الليل أو فى المسجد أو حال كونه جاهلاً وللعام صيغ كثيرة منها الموصولات وأسماء الشروط والاستفهام والجمع المحلى بأل والنكرة فى سياق النفي والمفرد المضاف لمعرفة (وقيدت) أى صرفت نية الحالف لفظه المطلق الى بعض افراده التى يحتملها على البدلية والمراد به هنا ما يشمل معناه الحقيقى وهو ما دل على الماهية بلا قيد وجودها فى فرد مبهم وهو اسم الجنس كاسد والنكرة وهو ما دل عليها بقيد وجودها فى فرد مبهم كرجل فاللفظ فى المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبرت دلالة على الماهية (٣٣١) بلا قيد سمي مطلقاً واسم جنس وان اعتبرت مع قيد الوحدة الشائعة

سمى نكرة وعند القرافى وابن الحاجب والأمدى المطلق والنكرة واحد وعلى الفرق بينهما المناطقة

وَالْقُرْآنَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَلَا كَلِمَةً غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا وَخَصَّصَتْ نِيَّةَ الْحَالِفِ وَقَيَّدَتْ إِنْ نَافَتْ وَسَاوَتْ فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَّلَاقٍ كَكُونِهَا مَعَهُ فِي لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمْنًا أَوْ لَا كَلِمَةً وَكَتَوَّ كِيلِهِ فِي

والاصوليون والفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته ان كان حملك ذكراً فانت طالق فكان ذكرين فقيل لا تطلق نظراً للتسكير المشعر بالوحدة وقيل تطلق حمل على الجنس (ان نافت وسأوت) قال عبا ان نافت راجع لخصصت من المناقاة أى خالفت نيته ظاهرة لفظه وأصله نافت تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذف لتقاء الساكنين أى شرط التخصيص كونه منافياً للعام فمن حلف لا يأكُل سمناً ونوى سمن ضأن فان نيته لا تخص لانها ليست منافية للعام خلافاً لابن يونس وان نوى اخراج سمن غير الضأن لىأكله نافت نيته العام فخصصته وعلى هذا التفصيل القرافى والمقرى وابن رشد وغيرهم فان قلت الحالف فى الحالتين قصد عدم أكُل سمن الضأن وأكل غيره فلم افرقت نية سمن الضأن من نية اخراج سمن غيره قلت أشار العز بن عبد السلام للفرق بما حاصله ان نية اخراج سمن غير الضأن نية منافية ونية سمن الضأن غير منافية وشرط التخصيص المناقاة عب وسأوت راجع لقوله وقيدت أى من شرط النية المقيدة للمطلق أن تكون مساوية بأن يكون لفظ الحالف يحتمل ما نواه وغيره على السواء فتقبل نيته فى تقييد المطلق كأحد عبيدى حرور يد فيروزاً مثلاً وفى تعيين أحد محامل اللفظ المشترك كعائشة طالق وله زوجتان كلتاها اسمها عائشة وقال أردت بنت فلان وتنازع خصصت وقيدت (فى) اليمين (لله وغيرها) ومثل اليمين بنير الله بقوله (كطلاق) وعنى ومثل لتخصيص العام بالنية المساوية فقال (ك) نية (كونها) أى الزوجة المحلوف لها (معه) أى فى عصمته (فى) حلفه بالله أو بطلاق (لا يتزوج حياتها) أى حياة الزوجة المحلوف لها ثم بان منه وتزوج غيرها وقال نويت حياتها معنى فتقبل نيته فى الفتيا والقضاء مع بينة أو اقرار وشبهه فى قبول التخصيص فقال (كأن خالفت) نية الحالف أى المعنى الذى نواه بالعام (ظاهر لفظه) أى العام أى المعنى الذى وضع العام له (ك) نية (سمن ضأن فى) حلفه بالله أو بالطلاق (لا آكل سمناً) فتقبل نيته ولا يبحث بسمن غير الضأن عند المتقدمين كابن المواز وابن يونس (أولاً كلمه) أى المحلوف على ترك كلامه وقال نويت شهراً مثلاً فظاهر يعينه العموم وادعى ما يخصصها فيصدق فى الفتوى مطلقاً طلاق أو عتق معين والقضاء الا فى طلاق وعتق معين (وكتوكيله) أى الحالف على البيع أو الضرب (فى) حلفه بالله أو الطلاق

أو العتق أو غيرها (لا يبيعه) أى النسيء المحلوف عليه أو لا يشتره (ولا يضر به) أى العبد مثلاً وكل من باعه أو اشتراه أو ضربه وقال نوبت لأبشر ذلك بنفسى فتقبل نيته في الغتباء طلاقاً عن التقييد بكون اليمين غير الطلاق والعتق المعين وفي القضاء (الارافعة) أى رفع غير الحالف الحالف للقاضى (و بنية) شهدت على الحالف بحلفه وحث فيه أى معها أن أنكر الحالف (أو أقرار) بالحلف وادعى أنه نوى المباشرة بنفسه فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر لفظه (في) حلفه بـ (طلاق وعتق) معين (فقط) وأما العتق غير المعين فتقبل فيه نيته المذكورة مع الرفع (أو استحلف مطلقاً) عن التقييد بكونه باسم الله تعالى أو غيره أو في القضاء أو كون الطلاق منجزاً وكذا العتق (في وثيقة) أى توثق في (حق) ولو بغير كتابة عطف على معنى الارافعة أى إلا أن رفع أو استحلف في حق فلا تقبل نيته مطلقاً لأنها على نية المحلوف له وظاهره ولو عند غير حاكم (لا) تقبل (إرادة) أى نية زوجة أو أمة (ميتة) أو مطلقة أو معتقة (أو) إرادة (كذب) أى اخبار بخلاف ما علمه التكلم (في) قوله أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فقلانة (طالق أو حرة أو حرام) وفعل المحلوف عليه أو أجله بزمان انقضى بلا فعل فيه وقال أردت قلانة الميتة في الطلاق والعتق أو المطلقة في الأول والمعتقة في الثاني وكذبها في حرام فلا تقبل نيته أن رفع للقاضى في الطلاق والعتق المعين ببينة أو أقرار بل (وان) كان (بفتوى) حيث لا قرينة تصدقه في دعواه إرادة ما ذكره ولا يعمل بها ككونها حبة حين يمينه ثم ماتت وادعى أنها المحلوف بها (ثم) أن عدمت النية خصص العام وقيد المطلق (بساط) بكسر الموحدة وهو مقام اليمين سواء كان سببها أو لا في خصص العام مثلاً إذا قيل لشخص لحم البقر داء كآورد فلا تأكله يؤذيك فحلف لا آكل لمحاول يقصد تعميماً ولا تخصيصاً فيخص اللحم (في يمينه) بلحم البقر يقرينة السياق فلا يبحث بلحم غيره (ثم) بعد البساط يخصص العام ويقيد المطلق (عرف) أى اصطلاح (قولى) أى عادة عامة الناس في استعمال اللفظ العام أو المطلق فيحمل العام أو اللطلق على المعنى الذى جرى (٢٣٢) عرفهم باستعماله فيه لأنه مقصود الحالف غالباً ولأن كل متكلم بلغته

لا يبيعه أولاً يضربه إلا لرافعة ويثبته أو أقرار في طلاق وعتق فقط أو استحلف مطلقاً في وثيقة حق لا إرادة ميتة أو كذب في طالق أو حرة أو حرام وإن يفتوى ثم بساط يمينه ثم عرف فولى ثم مقصد لغوى ثم شرعى وحث إن لم تكن له نية ولا بساط

يجب حمل كلامه على المعنى الذى يستعمل أهل تلك اللغة فيه ذلك اللفظ قاله ابن عبد السلام واحتج بالقول عن العرف الفعلي فلا

يعتبر في هذا الباب لأن اللفظ لم يتجاوز معناه إلى فعلهم عندهم كحلفه لا آكل خبزاً وهو اسم لكل مخبوز في عرفهم فإذا نفوت كان أهل بلده لا يصنعون الخبز إلا من القمح فلا يخص عرفهم الخبز في اليمين بخبز القمح فيحث بأكله من كل مخبوز قاله القرافى وغيره وتبعهم المصنف هنا وفي التوضيح ونقل فيه عن ابن عبد السلام أن ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وإن كان فعلياً ونقل عن الباجى أنه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصاً ومقيداً وبه يرد ما زعمه القرافى (ثم) أن عدم ما ذكر يخصص العام ويقيد المطلق (مقصد) يفتح اليم والصاد كفى المصباح أى مقصود (لغوى) أى المعنى الذى استعملت العرب اللفظ فيه كحلفه لا ركب دابة وليس لأهل بلده عرف باطلاقها على شيء خاص فتحمل على معناها اللغوى وهو كل مادب أى مشى فيحث بركوب الأدمى والطير والتمساح وبكل مادب فإن تعدد المعنى اللغوى للفظ كالمشترك حمل على أظهر معانيه فالمراد بالتخصيص والتقييد هنا مطلق الحمل للمعنيين السابقين لا تنفأهما هنا (ثم) أن عدم ما ذكر يخصص العام ويقيد المطلق مقصد (شرعى) ابن فرحون أن كان الحالف صاحب شرع أو الحلف على شيء شرعى كحلفه لا أكلم رجلاً فلا يبحث بكلام صبي وصنيع المصنف من تقديم المقصد اللغوى على الشرعى ضعيف والمعتمد تقديم المقصد الشرعى على المقصد اللغوى كما يأتى في قوله وسافر القصر فى لاسافرن بل وعلى المقصد العرفى كفى سماع سحنون الذى نقله المواقى وجزم به الشيخ ميارة ووجه بأنه ناسخ له واستشكل ما هنا بأنه لا يتصور وجود معنى بدون معنى لغوى إذا الشرعى فرد للغوى غالباً أو مساو له كالظلم فإنه تجاوز الحد لغة وشرعاً وأجيب بأن العرب وهو لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضعه هو له فى غير لغتهم على القول بوقوعه فى القرآن له مدلول شرعى وليس له مدلول لغوى لأن المراد بالشرعى ما استعمله الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فإذا حلف لأذن بالقسطاس حثت بوزن الميزان اذ هو معنى القسطاس شرعاً وإن لم يكن معناه لغة ولما فرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما بعدها شرعاً في فروع تنبنى على تلك الأصول وهى فى نفسها أصول أيضاً وقاعدته غالباً الاتيان بالباء للحنث وباللهم فقال (وحنث) لحالف فى يمينه (إن لم تكن له نية) تخصص لفظه العام أو تقييد لفظه المطلق (ولا) ليمينه (بساط) أى قرينة مخصصة



(و) ادامة (لبسه) ثوبا وادامة سكنه دارا مع امكان تركه (في) حلفه (لأركب) هذه الدابة (و) لا (ألبس) هذا الثوب ولا أسكن هذه الدار وهو راكب أو لابس أو ساكن بناء على ان الدوام كالاتداء ويبر به في الحنث أى في يمينه لأركب أو لألبس أو لأسكن (لا) يحنث بدوام مكثه في دار مثلا (في) حلفه على عدم (كدخوله) أى الخالف هذه الدار وهو فيها فان حلف حال دخولها على عدمه واستمر عليه حنث والسفينة كاللابة اذا حلف لا يركبها وكالدار اذا حلف لا يدخلها (و) حنث بانتفاعه (بدابة عبده) أى المحاوف عليه (في) حلفه لا يتنفع بـ (دأبته) أى المحاوف عليه سواء كان هو الخالف أو غيره فضمير عبده يحتمل رجوعه للخالف وله حينئذ صورتان حلفه لأركب دأبتي أو لا يركبها فلان فيركب هو أو فلان دابة عبد الخالف فيحنث فيهما لان سيده انتزع ماله ويحتمل رجوعه للمحاوف عليه أى حلف لأركب دابة زيد فركب دابة عبده فيحنث لان ما بيده لسيده ولأن اللنة كالتلقه بركوب دابة المحاوف عليه تلحقه بركوب دابة عبد المحاوف عليه والحنث يقع بأقل الأشياء ومفهوم عبده انه لا يحنث بركوب دابة ولد للمحاوف عليه ولو كان للوالد اعتصارها ولكن للذهب الحنث بدابة ولد للمحاوف عليه ان كان للوالد اعتصارها (و) لا يبر من حلف ليضربن عبده مثلا مائة سوط (بجمع الاسواط) للمائة وضرب بهامرة واحدة (في) حلفه (لأضربنه كذا) أى مائة مثلا ولا يحتسب بالضربة الحاصلة منها ان لم تؤلم كما يلام المنفرد والاحسبت واحدة (و) حنث (ب) أكل (لحم الحوت) والطير لان اسم اللحم يشملها قال الله تعالى لتأكلوا منه لحما طريا وقال تعالى ولحم طير مما يشتهون الا لنية أو بساط (و) حنث بأكل (بيضة) أى الحوت كنرس وتمساح (و) حنث بأكل (عسل الرطب في) حلفه على عدم (٢٣٤) أكل (مطلقا) أى اللحم والبيض والعسل المطلقة عن تقييدها بكونها لنم

وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَأَلْبَسُ لَا فِي كَدْخُولٍ وَبِدَابَّةٍ عَبْدِي فِي دَابَّتِهِ وَيَجْمَعُ  
الْأَسْوَاطُ فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَذَا وَيَلْحَمُ الْحُوتَ وَيَبْيِضُهُ وَعَسَلُ الرُّطْبِ فِي مُطْلَقِهَا  
وَبِكَمِّكَ وَخَشَكِنَانِ وَهَرِيْسَةٍ وَإِطْرِيَّةٍ فِي خَبْزٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضْآنٍ وَمَعَزٍ  
وِدِيكَةٍ وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ لَا بِأَحَدِهِمَا فِي آخَرَ وَبِسْمَنِ اسْتَهْلَكَ فِي  
سَوِيْقٍ وَبِزَعْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا يَكْخُلُ طَبِيخَ وَبِاسْتِرْخَاءٍ لَهَا فِي لَا قَبْلَتِكَ  
أَوْ قَبْلَتِي وَبِغَرَارٍ غَرِيْمَةٍ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّي وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ

ودجاج ونحل وقصب بلفظ  
أونية أو بساط فان قيدت  
بشيء من هذه فلا يحنث  
بما تقدم (و) حنث (ب) أكل  
(كلكم وخشكنان) اسم  
أعجمي معناه كلك محشو  
بسكر (وهريسة) طعام  
متخذ من قمح ولحم فيطبخان

حق بمتزجا (وأطرية) طعام كالحيوط من دقيق قيل هي التي تسمى في زماننا بالشعيرة وقيل بالرشطة (في) حلفه على عدم أكل (وان  
(خبز) وما ذكره المصنف من الحنث بلحم الحوت وما بعده لا يجري على عرفنا الآن والجاري عليه عدم حنثه بما ذكر من لحم الحوت وما  
بعده (لا) يحنث في (عكسه) وهو حلفه على عدم كل شيء من هذه الأشياء الخاصة بأكل الخبز (و) حنث (ب) أكل لحم (ضأن و)  
لحم (معز و) لحم (ديكة) بكسر الدال المهملة وفتح المثناة جمع ديك ذكر الدجاج (و) لحم (دجاجة) أنثى (في) حلفه على عدم أكل لحم (غنم)  
راجع لضأن ومعز (و) حلفه على عدم أكل لحم (دجاج) راجع لديكة ودجاجة (لا) يحنث (ب) أكل لحم (أحدها) أى الضأن والمعز  
أو الديكة والدجاجة (في) حلفه على عدم أكل (آخر و) حنث (ب) أكل (سمن استهلك في سويق) في حلفه لا آكل سمن في اللدونة  
لأن القاسم وان حلف لا يأكل سمنافاً كل سويقاً لت بسمن حنث وجد طعمه أو ريحه أم لا (و) حنث (ب) أكل (زعفران) استهلك  
(في طعام) في حلفه لا آكل زعفراناً (لا) يحنث (ب) أكل (كجخل طبخ) في طعام في حلفه لا آكل خلا ومثله الليمون فان قال هذا الخل  
حنث بأكله مستهلك في طعام (و) حنث الزوج أو السيد (باسترخاء لها) أى تمكين لها (في) حلفه (لا قبلتك) وقبلته على أنه فقط فان  
قبلته على غيره لم يحنث فان قبلها هو حنث سواء قبلها على غيرها أو غيره الا لنية الغنم (أو قبلتني) فانه يحنث بتقبيلها اياه مطلقا قبلته على الغنم  
أو غيره لانه حلف على فعلها وقد وجد (و) حنث (بفرار) أى هروب (غريمه) أى مدين الخالف قبل قبضه منه (في) حلفه (لا فارقتك  
أو) (لا فارقتني الاب) دفع (حقى) أو قبضه أو استيفائه منك ان فرط الخالف حتى فرغ غريمه بل (ولو لم يفرط) الخالف ويحنث  
بفراره ان لم يحله بل (وان أحاله) أى أحال الغريم الخالف بحقه على مدين للغريم بمثل حق الخالف فيحنث بمجرد قبول الحوالة  
ولو لم تحصل مفارقة لانها بمنزلة اظهاره ولو قبض حقه من الحال عليه بحضرة الجبل لان معنى يمينه إلا بأخذ حقى منك لكن هذا خلاف



عرف أهل مصر الآن وأما لو كانت صورة حلفه لا فارقتك أو لا فارقتني ولي عليك حق أو بيني وبينك معاملة فانه يبر بالحوالة (و) حنت (ب) أكل (الشحم في) حلفه على عدم أكل (اللحم) لانه جزء اللحم وكالفرع له (لا) يحنت (بالعكس) بأن حلف لا آكل شحما فأكل لحما لان اللحم ليس جزء الشحم بل أصله ولان الله تعالى حرم على بني اسرائيل شحما ولم يحرم لحما (و) حنت ان لم تكن له نية (ب) أكل (فرع) مستأخر عن اليمين (في) حلفه على عدم أكل أصله ان أتى في يمينه بمن واسم الاشارة كحلفه (لا آكل من كهذا الطلع) أول أطوار ثمر النخل فيحنت بكل فرع نشأ منه كبسره ورطبه وثمره وعجونه وعسله وأدخلت الكاف القمح واللبن ونحوها من كل أصل فان قال لا آكل من هذا القمح فيحنت بكل ما تفرع عنه من دقيقه وسويقه وخبزه وكمكه وان قال من هذا اللبن حنت بزبدته وسمنه وجبنه وأقطه ونحوها من كل فرع نشأ عنه فان قال من طلع هذه النخلة أولبن هذه الشاة حنت بكل فرع لها متقدم أو متأخر (أو) حلفه لا آكل ك (هذا الطلع) باسقاط من والابيان باسم الاشارة فيحنت بكل فرع له كانيانه. ن واسم الاشارة معا قال ابن بشير وتبعه ابن الحاجب والمصنف ومذهب ابن القاسم انه لا يحنت بالفرع الابالتيان بهما معا والعجب من المصنف حيث اعترض في توضيحه على ابن الحاجب بمذهب ابن القاسم وتبعه هنا لا يحنت بالفرع في حلفه لا آكل الطلع باسقاط من واسم الاشارة مع التفریق (أو) حلفه لا آكل (طلعا) بحذفهما مع التنكير وما حنته بنفس المحلوف عليه فظاهر واستثنى خمس مسائل يحنت فيها بما تولد من المحلوف عليه مع حذف من واسم الاشارة لقربها من أصلها قربا قويا فقال (الانبيذ بيب) فيحنت بشربه في لا آكل الزبيب أو زيبا (ومرقة لحم) فيحنت بشربها في لا آكل اللحم أو لحما (أو شحمه) في لا آكل اللحم أو لحما فيحنت به وأعاد هذا الجمع النظائر (و) الا (خبز قمح) في لا آكل القمح أو قمحا (٢٣٥) (و) الا (عصير عنب) في لا آكل العنب أو عنباً وهذه تفهم من

نبيذ الزبيب بالأولى لان عصير العنب أقرب اليه من قرب النبيذ الى زيبه (و) حنت (ب) أكل (ما) أي القمح الذي (أنبتت) به (الحنطة) المحلوف على عدم

وبالشحم في اللحم لا العكس ويفرعه في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع أو طلما إلا نبيذ زبيب ومرقة لحم أو شحمه وخبز قمح وعصير عنب وبما أنبتت الحنطة إن نوى الن لا لرداءة أو لسوء صنعة طبام وبالحمائم في البيت أو دار جاره أو يئتم شمره كحبس أكره عليه يحق لا يحسبه

أكلها سواء أتى بمن واسم الاشارة معا أو أسقطهما معا أو أتى بأحدهما وأسقط الآخر عرف أو نكر وكذا ما اشترى بشئها (ان نوى) يمينه ان يقطع (الن) عنه بذلك من المحلوف عليه بأن قال له لولا أنا أطعمك ما عشت (لا) يحنت بما أنبتت الحنطة أو اشترى بشئها في حلفه على عدم أكلها (رداءة) فيها (أو لسوء صنعة طعام) فجوده فأكله فلا يحنت (و) حنت (ب) دخول (الحمام في) حلفه على عدم دخول (البيت) أولا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه الحمام لحبر اتقوا بيتا يقال له الحمام ومثله الوكالة والحانوت وهذا اذا لم يجر العرف بتخصيص البيت بموضع السكنى بالزوجات وهو عرف مصر الآن (أو) بدخول الحالف على المحلوف عايه في (دار جاره) في حلفه لأدخل عليه بيتا ونص الامهات قال سحنون قلت لابن القاسم أرأيت لو أن رجلا حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل الحالف على جاره له بيته فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره ذلك أيجنت أم لا قال نعم يحنت اه والجار فرض مسئلة اذ يحنت باجتماعه معه في ظل جدار أو شجرة ان كان يمينه بفضا له أو لسوء عشرته قاله ابن القاسم ابن حبيب وبوقوفه معه في صحراء ان كانت تلك نيته (أو) بدخول أو سكنى (بيت شعر) في حلفه لأدخل أو سكن بيتا بدويا كان الحالف أو حضريا كما في المدونة أو حلفه لأدخل على فلان بيتا فدخل عليه بيت شعر فيحنت لقول الله تعالى بيوتا تستخفونها الآية الا لنية أو بساط يخصه ببيت البناء كسماحه بانهدام بيت على قوم فقتلهم فحلف لا يدخل بيتا فلا يحنت ببيت الشعر وشبهه في الحنث فقال (ك) دخوله على المحلوف عليه في (حبس) أي موضع معد للسجن (أكره) أي الحالف (على) دخول (ه) بحق (عليه) امتنع من توفيقه فيحنت به في حلفه لأدخل على فلان بيتا لان أكره الشرع طوع وكذا ان حلف لأدخل بيتا فأكره على دخول حبس بحق (لا) يحنت (ب) دخول (مسجد) عام في حلفه لأدخل على فلان بيتا أو لا أدخل بيتا فدخل عليه المسجد فلا يحنت لانه لما كان مطلوبا بدخوله شرطا صار كأنه غير مراد للحالف

(و) حنث (بدخوله) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه حال كونه (ميتاً في) حلقه على عدم دخوله عليه في (بيت يملكه) داتا أو منفعة لأن له فيه حقاً يجرى مجرى الملك وهو تجهيزه به فإن دفن به لم يحنث بدخوله بعددقنه (لا) يحنث الحالف لادخل على فلان (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف جالسا معه لأنه لا يعد دخولا منه خلافاً لابن يونس عن بعض أصحابه قال ينبغي أن لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث وصار كابتداء دخوله هو عليه قياساً على قول ابن القاسم فيمن حلف لا يأذن لزوجه في الخروج فخرجت بغير إذنه وعلم به ولم يمنعها فجعل علمه وتركها إذا من الحطاب وفيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستمراره في الدار إذا حلف لادخلها وكذلك هنا بما حلف على الدخول (أن لم ينو) الحالف قطع (الجامعة) أى الاجتماع مع المحلوف عليه في محل والا حنث بمجرد دخول المحلوف عليه على الحالف وإن لم يجلس عقب دخوله عليه (و) حنث (بتكفينه) أى ادراج الحالف المحلوف عليه في كفنه (في) حلقه (لأنفعه حياته) أى المحلوف عليه أو معاش أو أبداً أو مثل تكفينه نفسه ولا يحنث ببقية مؤن تجهيزه كصلاته عليه كاهو ظاهر كلامهم البناني فيه نظر قال السنائى الظاهر حنثها وإن جميعها من توابع الحياة (و) حنث (بأكل من تركته) أى المحلوف عليه (قبل قسمها) بين مستحقها (في) حلقه (لأن أكل طعامه) أى المحلوف عليه (أن) كان المحلوف عليه (أوصى) بعلوم غير معين يحتاج في إخراجه لبيع تركته المحلوف عليه (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) لوجوب وقفها للدين والوصية فإن كان أوصى بمعين كعبد معين أو شائع كربع أو ثلث مما لا يحتاج لبيع أو أكل الحالف بعد وفاء الدين وقبل قسم باقيها فلا يحنث (و) حنث (بكتاب) (٢٣٣) كتبه الحالف أو أملاه أو أمر بكتبه ثم قرى عليه (أن وصل) الكتاب

وَيَدْخُولُهُ عَلَيْهِ مَيْتًا فِي بَيْتٍ يَمْلِكُهُ لَا يَدْخُولُ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْجَامِعَةَ  
وَيَتَكْفِينَهُ فِي لَنْفَعِهِ حَيَاتِهِ وَيَأْكُلُ مِنْ تَرِكَتِهِ قَبْلَ قَسَمِهَا فِي لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ  
إِنْ أَوْصَى أَوْ كَانَ مَدِينًا وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ أَوْ دَسُولٍ فِي لَا كَلَّمَهُ وَلَمْ يَنْوِ فِي  
الْكِتَابِ فِي الْمُتَقَرِّ وَالطَّلَاقِ وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَا قِرَاءَتِهِ يَقْلِبُهُ  
أَوْ قِرَاءَتَهُ أَحَدَهُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا بِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابٍ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ  
وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَبِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ

المحلوف عليه بأذن الحالف ولو حكما كلمه بذهابه للمحلوف عليه وسكوته فإن لم يسلم للمحلوف عليه فلا يحنث ولو كتبه عازما على إرساله له بخلاف الطلاق فيقع بمجرد كتابة صيغته عازما عليه لاستقلال

الزوج به بخلاف السكالة وحيث وصل بأذنه ولو حكما حنث ولو لم يفتح المحلوف عليه أو لم يقرأه نقله اللخمي ونقل أو ابن رشد أنه لا بد من قراءته (أو) بإرسال (رسول) بكلام المحلوف عليه (في) حلقه (لا كلمه) وبلغ الرسول الكلام للمحلوف عليه والا لم يحنث (ولم ينو) أى لا تقبل نية الحالف المشافهة بقوله لا كلمه (في) صورة إرسال (الكتاب) للمحلوف عليه (في) حلقه على عدم كلامه به (العتق) لرقيق معين (و) حلقه به (الطلاق) مع رفضه للقاضي ببينة أو إقراره لمخالفة نيته ظاهر لفظه من شمول كلامه للمشافهة والكتابة ويؤيد هذا أن الفرض من حلقه على عدم كلامه بجانبه والكتابة تنافيا (و) حنث الحالف على ترك الكلام (بالإشارة) له أى المحلوف عليه مع اعتقاده كونه المحلوف عليه أو غيره فظهر أنه هو سواء فهم المشار إليه الإشارة أم لا ولا حنث بالإشارة لأعمى حلف لا كلمه والذي في الحطاب أن الراجع عدم الحنث بالإشارة أذهو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد (و) حنث (بكلامه) أى المحلوف عليه أن كان يسمعه عادة وسمعه بل (ولو لم يسمعه) أى لم يسمع المحلوف عليه كلام الحالف لما نفع كنوم أو صمم فإن كان لا يسمعه عادة لبعده فلا يحنث (لا) يحنث من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ كتاباً أو هذا الكتاب به (قراءته) أى الحالف (بقلمه) فليس لهذه تعلق بمن حلف لا كلمه إذ تلك الحنث فيها بمجرد وصول الكتاب (ولا) يحنث الحالف لا كلمه يدا (بسلامه) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه (بصلاة) أن طلب بالسلم عليه لكونه على يساره والاحنث (ولا) يحنث الحالف لا كلمه فلانا بوصول (كتاب) أى مكتوب (المحلوف عليه) أى الحالف أن لم يقرأه بل (ولو قرأ) الحالف كتاب المحلوف عليه (على الأصوب) عند ابن المواز (والمختار) اللخمي وهو قول أشهب وقال ابن القاسم يحنث (و) حنث (بسلامه) أى الحالف لا كلمه فلانا (عليه) أى المحلوف عليه حال كون الحالف (معتقداً) أى جازماً (أنه) أى السلم عليه بالفتح (غيره) أى

غير المحلوف عليه فتبين انه هو وأولى ظانا أو شاكا أو متوها انه غيره فتبين انه هو وليس هذا من القول لانه الاعتقاد حال اليمين وهذا حال فعل غير المحلوف عليه فتبين الخطأ وتقدم انه مقتضى للحنث كالنسيان والفرق بين هذا والسلام عليه في صلاة مع طاب كل منهما ان هذا طلب لخصوص التحية وذلك لا لخصوصها بل للصلاة فالمحلوف عليه غير مقصود بخصوصه بالتحية (أو) سلامه عليه حال كونه (في جماعة) فيحنث في كل حال (الا أن يحاشيه) أى يخرج من الجماعة الذين أراد السلام عليهم بلفظ أو نية قبل السلام عليهم أو في أثناءه فان أتم السلام قبل محاشاته فلا بد من محاشاته باللفظ ولاتكفى النية (و) حنث الحالف لا كلمه (بفتح عليه) أى ارشاد من الحالف للمحلوف عليه ليهتدى الى الصواب في القراءة اذا وقف أو انتقل من آية لأخرى لانه في معنى مخاطبته بقل أو اقرأ كذا (و) حنث بخروجها من الدار بعد اذنه لها فيه (بلا علم) بها (ب) اذنه (في) حلفه (لا تخرجى) من الدار (الا باذن) ثم اذن لها فيه ولم تعلم باذنه وخرجت فيحنث لان معنى الا باذن الا بسبب اذنى وقد خرجت بغير سببه ولذا لو حلف لا تخرجى الا اذا أذنت وخرجت بعد اذنه وقبل علمها به فلا يحنث لوجود اذنه قبل خروجها وفي قوله لا تخرجى حذف نون الرفع لغير جازم ولا ناسب على لغة شاذة لان كونه جواب قسم يتعين كونه خبرا (و) لا يبر (بعدم) أى ترك (علمه) أى اعلام الحالف المحلوف له بالأمر (في) حلفه (لا علمه) أى المحلوف له بكنه فان أعلمه به بر ان أعلمه به نفسه بل (وان رسول) من الحالف للمحلوف عليه ويره بالكتاب أخرى (وهل) يحنث بترك اعلامه في كل حال (الا ان يعلم) الحالف (انه) أى المحلوف له (علم) بالخبر من غيره فلا يحنث لتزيل علم الحالف بعلمه من غيره منزلة اعلامه هو أو يحنث بتركه مطلقا ولو علم به من غيره في ذلك (تأويلان) الأول للخمى والثاني لأبى عمران (أو) ترك (علم) أى اعلام (وال) أى متول (٣٣٧) الحكم بين الناس (ثان) عقب عزل أو موت

وال أول (في حلفه) طائعا  
(ل) وال (أول) ليعلمنه  
بكذا ان علمه فعزل الأول أو  
مات وعلم الحالف بالأمر فلا  
يبر في يمينه حتى يعلم الوالى  
الثانى الذى تولى في محل  
الأول بذلك الأمر اذا كان

أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ وَيَفْتَحَ عَلَيْهِ وَيَلَا عِلْمُهُ إِذْنُهُ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي  
وَبِعَدَمِ عِلْمِهِ فِي لَا أَعْلَمَنَّهُ وَإِنْ يَرْسُولُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ عِلْمُهُ  
وَالِثَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلٍ فِي نَظَرٍ وَبَرَاهُونٍ فِي لَا تُؤَبِّ لِي وَبِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارُهُ  
وَبِالْمَكْسِ وَنُؤَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَبَةٍ وَبِقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا فِي لَا سَكَنْتُ لَا فِي لَا تَقْتَلَنَّ  
وَلَا يَخْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَا كَنَّهُ

حلفه (في نظر) أى مصلحة عامة للمسلمين فلو كانت المصلحة خاصة بالوالى الأول بر باعلامه بعد عزله (و) حنث (ب) ملك ثوب (مرهون) في حق (في) حلفه لمن طلب منه اعارة ثوب (لا ثوب لى) لانه باق على ملكه (و) حنث (بالهبة) لغير ثوب (والصدقة) والنحلة والاعمار والتجسيس والاسكان أى بكل منها (في) حلفه (لا اعاره) أى المحلوف عليه شيئا (و) بالعكس أى يحنث بالاعارة في حلفه لا وهبه شيئا أولا أتصدق عليه به لان معنى يمينه انه لا ينفعه (ونوى) أى قبلت نية الحالف ثوبا غير المرهون (الا في صدقة) تصدق بها الحالف على المحلوف عليه عوضا (عن هبة) حلف لا وهبها للمحلوف عليه وادعى انه نوى خصوص الهبة فلا تقبل نيته (و) حنث (ببقاء) في الدار التى حلف لا يسكنها بعد يمينه مدة زائدة على ما يمكنه الانتقال فيه نهارا بل (ولوليل في) حلفه (لا سكنت) هذه الدار فان بقي بها وهو لا يمكنه الانتقال لعدم من ينقل له متاعه أو خوف ظالم أو سارق أو أقام بها يومين أو ثلاثة وهو ينقل متاعه لسكنته وعدم امكان نقله في يوم واحد عادة لم يحنث لانه كالمقصود باليمين وليس غلو الكراء وعدم مناسبة السكن لحاله عذر اقيمتقل ولولبيت شعر واذا انتقل منها فلا يعود لها أبدا لعموم يمينه السكنى فيها أبدا بخلاف حلفه لا تتقلن من هذه الدار فله العود اليها بعد نصف شهر وندب كماله هذا مذهب المدونة وقال أشهب لا يحنث حتى يقيم فيها بعد يمينه يوما وليلة (لا) يحنث بالبقاء بعد اليمين (فى) حلفه (لا تتقلن) من هذه الدار و يؤمر بالانتقال ليرفى يمينه وهو على حنث فلا يبطأ المحلوف بطلاقها حتى ينتقل فان قيد بزمن حنث بمضيئه قبل انتقاله وهو على بر اليه (ولا) يحنث من حلف على ترك سكنى دار (بخزن) فيها اذا لا يعد سكنى اذا انفرد وانما عد ابن القاسم بقاء المتاع سكنى اذا كان تبعا لسكنى الأهل وفى نقل المواق ان معنى كلام المصنف ان من حلف لا سكن هذه الدار وخرج منها ثم خزن فيها فلا يحنث واما لو كان فيها شيء مخزون وأبقاه فانه يحنث (وانتقل) الحالف (فى) حلفه (لا سا كنه) أى لا سا كن الحالف المحلوف

عليه بدار أو حارة أو قرية صغيرة لير في يمينه ويبر أيضا بانتقال المحلوف عليه (عما) أى الوجه الذى (كانا) أى الخالف والمحلوف ساكنين (عليه) انتقالا يزول معه اسم المساكنة عرفا حيث لانية ولا بساط فان كانت يمينه لاساكنه بهذه البلدة أو ببلدة فالظاهر انتقاله لآخرى على فرسخ (أو ضربا) أى وضع الخالف والمحلوف عليه بينهما (جدارا) أى شرعا في بناء أثر اليمين فيكون ضربه أسرع من الانتقال ولا يشترط كونه وثيقا بطوب أو حجر بل (ولو) كان الجدار (جريدا) في حلقه لاساكنه بدون تعيين الدار بل ولو عينها بقوله لاساكنه (بهذه الدار) ابن غازى عطفه بأو تنبيهها على انها اذا كانا ساكنين في دار فالخالف مخبر في الانتقال وضرب الجدار وهو قول ابن القاسم فيها وأما مالك رضى الله تعالى عنه فكره الجدار فيها وشرط كفاية ضرب الجدار أن يكون لسكل محل مرفق ومدخل على حدة ومحل كفايته أيضا اذا كان الحلف لأجل ما يحصل بين العيال فان كان لكرهته جواره فلا بد من الانتقال ولا يحث في لاساكنه بسفره معه الآن ينوى التنحي (و) حث في لاساكنه (بالزيارة) من احدهما للآخر (ان قصد) الخالف بلا ساكنه (التنحي) أى البعد عن المحلوف عليه لدانته لأنها موصلة وقرب (لا) ان لم يقصد التنحي عنه لدانته بل كانت يمينه (لدخول) شئ بين (عيال) لها فلا يحث بها وكذا ان كان لانية فالمحلوف عليه مفهوم الشرط بشرطين أفادها بقوله (ان لم يكثرها) أى الزائر منها الزيادة (نهارا) وبيت بلامرض) فمنطوقه صورتان وهما انتفاء اكثارها نهارا مع انتفاء الليالي ومع الليالي بمرض ولا حث فيهما فلو وجد أحدهما هو الاكثار نهارا أو الليالي بمرض حث وبالأولى لو وجد معا هو الاكثار نهارا مع الليالي بمرض فهذه صور الحث (وسافر القصر) أى المسافة التى تقصر فيها الصلاة شرعا وهى أربعة برد لير (في) حلقه (لأسافرن) ويبر به وان لم يقصر الصلاة فيه (٢٣٨) قصد للمسافة دفعة أو لعصيان به مثلا (ومكث) الخالف بعد سفره

القصر (نصف شهر)  
سواء أقام في بلد خارج  
عن أربعة البرد أو استمر  
مسافرا من بلد لبلد  
خارجها أى خارجا عن  
أربعة برد حتى أتم نصف  
شهر (وندى كاله)

عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ أَوْ ضَرَبَ جِدَارًا وَلَوْ جَرِيدًا بِهَذِهِ الدَّارِ وَالزَّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ التَّنَحِّيَ  
لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ إِنْ لَمْ يُكْثَرْهَا نَهَارًا وَبَيْتٌ بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرَ الْقَصْرِ فِي  
لِأَسَافِرِنَ وَمَكْثَ نِصْفِ شَهْرٍ وَنَدْبَ كَالَهُ كَأَن تَقْلَنَ وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ لَا بِكَمْسَارٍ  
وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ تَرَدُّدًا وَبِاسْتِحْقَاقٍ بَعْنِهِ أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ وَبَيْعِهِ قَائِدِهِ  
فَاتَ قَبْلَهُ

ان

أى الشهر وهو خارج عنها (ك) الخالف لـ (أ) تتقلن من هذه البلدة

في لزوم سفر القصر وعدم الرجوع نصف شهر بخلاف من حلف لينتقلن من هذه الدار أو الحارة فيكفيه الانتقال لآخرى ومكثه نصف شهر و بالغ على الحث بالبقاء لاسكنه وعدم البر بعدم الانتقال في لا تتقلن فقال (ولو) كان بقاؤه بعد حلقه لاسكنه أو عدم انتقاله بعد حلقه لا تتقلن (ب) بقاء رحله) أى متاع الخالف الذى يحمله على الرجوع له أو طلبه أو تركه والحث في الأولى بثلاثة قيود أن لا يكون في نقله فساد فان كان فيه فساد كشم شجر بدار لم يطب فلا يحث ببقائه على انه لا يسمى رحلا حقيقة وأن يكون حلقه لقطع منه ونحوه فإن كان لا يدخل بينه وبين جيرانه من مشاركة ونحوها فلا يحث قاله اللخمي وأن يبقية بمحل السكنى مما دخل في عقد اجارته بلا شرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالسهاريج فلا يحث ببقائه ما خزن بها (لا) يحث (ب) بقاء شئ نافع لا يحمله على الرجوع له أو طلبه تركه (ك) كسار (وخشبة) (وهل) عدم حثه (ان نوى عدم عوده له) فان نوى عوده له حث وهذه طريقة ابن رشد أو عدم حثه مطلق نوى عوده له أم لا وهذه طريقة ابن يونس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين (و) من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا فقضاه اياه فاستحق القضى كله أو بعضه من يده أو ظهر فيه عيب حث (ب) استحقاق بعضه) ولو وفى البعض الباقي بالدين وأولى باستحقاق جميعه (أو) ظهور (عيبه) القديم الموجب للرد وقام المحلوف له بحقه كما صرح به في المدونة فان ظهر انه مستحق بالفتح (بعد) مضى (الاجل) المحلوف على الدفع فيه فقد حث الخالف وان لم يعلم بذلك وقد يستشكل الحث بذلك مع ان غرض الدين أن لا يماطل وقد فعل وأجاب اللخمي بأن الحث على مراعاة اللفظ (و) حث من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا (ب) بيع فاسد) متفق على فساده باعه له وقاصعه بشئ من حقه (فات) المبيع في يد صاحب الحق (قبلة) أى الاجل المحلوف اليه وقيمته أقل من الدين ولم يكمل الخالف للمحلوف له بقية حقه حتى مضى الأجل فان أكمل الحق قبل الأجل أو وقت

القيمة بالدين فلا حث فقوله (ان لم تف) يصح ضبطه بمنزلة فوقية أى القيمة بالدين وضبطه بمنزلة تحمية أى البائع والراد بالحث عدم البرهان فات المبيع وقيمتة كالدين بر وان فات وقيمتة أقل ووفاء تمامه قبل الاجل بر أيضا وشبهه في عدم البر ان لم تف والبرهان وقت فقال (كان لم يفت) المبيع قبل الاجل وفات بعده فان لم تف القيمة لم يبر وان وقت بر (على المختار) للخمى من الخلاف وأما ان لم يفت المبيع قبل الاجل ولا بعده فالحث اتفاقا لانه لم يدخل في ملك المشتري (و) حث الحالف ليقضين فلا ناحقه الى أجل كذا (به) أى الدين (له) أى الدين وقبله لبراءة ذمته به وسقوط الحق عنه فتعذر قضاؤه المحالوف عليه ولا يبر بدفعه له بعد قبوله وقبل الاجل فان لم يقبله ووفاءه في الاجل بر والا فلا أفاده عب وفي التوضيح فهل يحث بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب أصبغ وابن حبيب أولا بحث حتى يحل الاجل ولم يقضه الدين ولو قضاهاه بعد القبول وقبل حلول الاجل بر وهو ظاهر قول مالك وأشهب رضى الله تعالى عنهما اه وفي كبير التثاني عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل الثمن عليه وهو الموافق لقوله بعده الإبدفمه على ما هو الظاهر من رجوعه لهذه أيضا أفاده البناني (أودفع قريب) للحالف غير وكيل قضاء وتفويض الدين للحالف نيابة (عنه) أى عن الحالف بشرأذه ان كان المدفوع من مال الدافع بل (وان) كان (من ماله) أى الحالف فلا يبر به الا ان يعلم قبل الاجل بدفعه عنه ويرضى به فبر به سواء دفع من ماله أو من مال الحالف كدفع قريبه وهو وكيل قضاء أو تفويض (أو شهادة بينة) له على رب الدين (بالقضاء) أو تذكر الطالب انه كان قبضه أو أبرأه منه فلا يبر الحالف في ذلك كله (الابدفعه) أى الحالف الحق بنفسه أو بأذنه قبل مضى الاجل أو علمه بدفع غيره عنه ورضاه قبل الاجل وقوله (ثم أخذه) أى الحالف (٢٣٩) المدفوع من المدفوع اليه من تسمة الحكم لانه لا يخرج من عهدة

اليمين الاب (لا ان جن) أى من حلف ليقضين فلا نا حقه الى أجل كذا أو أغمى عليه أو أسر أو حبس ولم يمكنه الدفع (و) الحال انه (دفع الحاكم) الحق عنه لربه قبل مضى الاجل من

إِنْ لَمْ تَفْ كَأَنْ لَمْ يَفْتْ عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَهْبِئَهُ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ وَإِنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةِ بَيِّنَةٍ بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ لَا إِنْ جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَهُمْ قَضَاءٌ فِي غَدَةٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ بِخِلَافٍ لَا كُنْهُ وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكِيلٍ تَقَاضٍ أَوْ مُفَوَّضٍ وَهَلْ ثُمَّ وَكِيلٌ ضَيْعَةٍ أَوْ إِنْ عُذِمَ الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَبَرَى فِي الْحَاكِمِ

ماله فلا بحث أو من مال الحاكم حيث لاولى لمن جن والالم يبر بدفع الحاكم (وان لم يدفع) الحاكم الحق عن المجنون قبل الاجل ودفعه بعده (فقولان) بالحث وعدمه لا صبح وابن حبيب عن مالك رضى الله تعالى عنهم (و) حث (بعدم قضاء في غدق) حلفه (لأقضيئك) حثك (غدا يوم الجمعة) (ليس هو) أى الغد يوم الجمعة بل يوم الخميس لتعلق الحث بلفظ غدا لا بتسميته يوم الجمعة وهو يقع بأدى سبب (لا) بحث (ان قضى قبله) أى اليوم الذى حلف على القضاء فيه لان قصده ان لا يعد الا قصد مطلقه بالتأخير له الى غدا مثلا فيحث بقضائه قبله قاله اللخمى (بخلاف) حلفه على طعام (لا كنه) غدا فأكله قبله فانه يحث لان الطعام قد يقصد به اليوم والقصد في القضاء عدم المطلق ولذا لو كان الحالف مريضا لم يحث بأكله قبل غدا لادالة بساط يمينه على قصد عدم تأخيرته فتقديم أكله عليه فيه المقصود وزيادة (ولا) بحث (ان باعه) أى الحالف المحالوف له (به) أى الدين الذى حلف ليقضينه في أجل كذا (عرضا) والدين عين وقصد بحلفه مطلق التوفية لادفع خصوص العين وكانت قيمة العرض قدر العين قاله ابن القاسم فان كانت أقل لم يبر ولو باعه له بجميع الدين وان جاز العين احتياطا لبر (وبر) الحالف ليقضين فلا ناحقه عند أجل كذا (ان غاب) المحالوف له واجتهد الحالف في طلبه ليقضيه حقه فلم يجده فيبر (بقضاء) أى دفع الحق لـ (وكيل) المحالوف له على (تقاضى) أى قبض الدين عن هو عليه (أو) قضاء وكيل (مفوض) أى تفويض من المحالوف له في جميع أموره (وهل ثم) عند عدم وكيل التقاضى والوكيل المفوض يبر بقضاء (وكيل ضيعة) أى عقار أو نفقة للعيال من لحم وخضار وغيرها سواء وجد حاكم شرعى أو لم يوجد (أو) محل بره بقضاء وكيل الضيعة (ان عدم) أى لم يوجد (الحاكم) الشرعى فان وجد فلا يبر بقضاء وكيل الضيعة (وعليه) أى التقييد بعدم الحاكم (الاكثر) من شراح للدونة في الجواب (تأويلان) الأول لابن رشد والثاني لابن لباية (وبرى) الحالف من الدين (في) دفعه الى (الحاكم) عند عدم وكيل التقاضى

ووكيل التفويض (ان لم يتحقق) الحالف (جوره) أى الحاكم بأن علم عدله أوجهه وان كان جائراً في نفس الامر (والا) أى وان تحقق جوره (بر) في يمينه ولم يبر بالدفع اليه وشبه في البردون البراءة فقال (ك) الدفع لـ (جماعة المسلمين) حيث لاحاكم أوجار أو نمنر الوصول اليه ولم يوجد وكيل (يشهدهم) أى يشهد الحالف جماعة المسلمين على احضاره الدين وعلى عدده ويخبرهم باجتهاده في طلب المحلوف له وعدم وجوده لسفره أو تغيبه ويدفعه لعدل منهم أو يبقيه عنده حتى يحضر المحلوف له ولا يحتج بمطله به اذا حضر قاله سحنون وأراد بالجماعة ما زاد على واحد ان كانوا عدولا والافالجم على حقيقته وأشعر قوله جماعة ان الواحد لا يكفي والذي في الخطاب عن الخمي انه لودفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يده فانه يبر اذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان (و) (يوسع له) أى الحالف (يوم وليلة) من الشهر التالى للشهر الذى حلف فيه (في) حلفه ليقضينه حقه في (رأس) أى أول (الشهر) الفلانى كرجب فله ليلية ويوم من الشهر الذى أضاف الرأس اليه كرجب (أو عند رأسه) أى أول الشهر (أو اذا استهل) الشهر الفلانى وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو اذا استهل ومثل ما ذكره المصنف لأقضيته حقه عند انسلاخ رمضان أو اذا انسلخ رمضان فله ليلية ويوم من شوال في الصيغتين المذكورتين لجرى ان العرف بذلك وان كان الانسلاخ لغة الفراغ قال الله تعالى فاذا انسلخ الأشهر الحرم (أو) ان قال لأقضيته حقه (الى رمضان أو لاستهلاله) أى رمضان أو الى رؤية هلاله ولم يذكر لفظ انسلخ عقب الى فله (شعبان) فقط وليس له ليلية ويوم من رمضان لان صيغته تحتل الى فراغ رمضان والى ابتداءه فحمل على الثانى احتياطاً لابر وخوفاً من الحنث بأذى سبب وعدم دخول (٢٤٠) للغياب الى فيما قبله ومثله الى استهلاله فان ذكر لفظ انسلخ عقب الى أو اللام كقوله

الى انسلخ رمضان أو لا انسلخه فلا يحتن الا بفراغه (و) حنث (ب) حمل ثوب قباء) بفتح القاف مقصوراً وممدوداً أى مفرجاً من أمام (أو عمامة) أو سراويل (في) حلفه (لا ألبسه) أى الثوب ولبسه

إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ جَوْرُهُ وَإِلَّا بَرَّ كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ أَوْ إِلَى دَمَاضٍ أَوْ لَا سَهْلًا لَهُ شَعْبَانٌ وَبِحَمَلِ ثَوْبٍ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةٍ فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ لِيُضِيقَهُ وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ وَيَدْخُلُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلُهُ إِنْ لَمْ يَكْرَهُ ضَيْقَهُ وَيَقْيَامِهِ عَلَى ظَهْرِهِ وَبِمَكْتَرَى فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ يَتَقَا وَبِأَكْلٍ مِنْ وَلَدِهِ دَفَعَ لَهُ مُحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا

على حال منها أو أتزر به أو لفه على رأسه أو جعله على منكبيه أو جلس عليه (لا) يحتن على بجعله قباء أو عمامة (ان كرهه لضيقه) أو لسوء صنعته اذا كان الثوب المحلوف عليه مما يلبس بان كان قبصاً أو قباء أو ما أشبههما فان كان لا يلبس بوجه بأن كان شقة ففصلها ولبسها حنث ولا تقبل نيته انه كره ضيقها قاله أبو عمران (ولا) يحتن ان (وضعه) أى الثوب الذى حلف لا يلبسه (على فرجه) بليل أو نهار علم به أو لم يعلم ان لم يلقه عليه والحنث ولا يعارضه قول المدونة ولو جعله في الليل على فرجه ولم يعلم به لم يحتن حتى يأتزر به اه لان قولها ولم يعلم به وصف طردى لا مفهوم له والمعتبر هو اللبس (و) حنث (بدخوله) أى الدار التى حلف لا يدخلها (من باب غير) عن حاله الذى كان عليه (في) حلفه (لا أدخله) أى الدار من ذلك الباب ناوياً تجنبها أو دلت قرينة عليه (ان لم يكره ضيقه) أى الباب أو اطلاعه على ما لا يجب الاطلاع عليه فان كره ضيقه ونحوه وغير عما أراد كراهته فلا يحتن بالدخول منه (و) حنث (بقيامه على ظهره) أى البيت الذى حلف لا يدخله (و) حنث (ب) دخول بيت (مكترى في) حلفه (لا أدخل لفلان بيتاً) للمسكه منفعتة ونسبته اليه ولذا لو حلف لادخل منزل فلان فأكره فلان لغيره ثم دخله الحالف فلا يحتن ومثل المكترى للمعار (و) حنث الحالف لا يأكل طعام فلان (بأكل) شئ (من) يد (ولد) للحالف ان لا يأكل طعام فلان (دفع) الطعام الذى أكله الحالف (له) أى لولد شخص (عالم على) ترك أكل طعام (به) ان علم الحالف بدفع الطعام للولد بل (وان لم يعلم) الحالف بأن الطعام الذى أكله الطعام المحلوف عليه (ان كانت نفقته) أى ولد الحالف واجبة (عليه) أى الحالف ليسرّه وفقر ولده مع صباه أو عجزه عن الاكتساب ان كان المدفوع للولد يسيراً والالام يحتن اذ ليس للأب رد الكثير المعطى لولده بخلاف اليسير فانه لما كان للأب برده فكأنه باق على ملك المحلوف عليه واليسير ما ينتفع به في الحال فقط وعبد كونه لكن يحتن بأكله ما دفع له ولو كثر اذ له رده (و) حنث الحالف لا يكرم فلاناً الايام أو الشهور أو السنين (بالكلام أبداً) أى في

جميع ما يستقبل من الزمان (في) حلفه (لا كلمه الأيام أو الشهور) أو السنين لحمل أُل على الاستغراق حيث لانية للحالف (و) (لزم ثلاثة في) حلفه على تركه (كأيام) وشهور و سنين منسكرا لانه أقل الجمع ولا يحسب منها يوم الحلف ان سبق بالفجر لكن لا يكامه فيه فان كلمه فيه حنث (وهل كذلك) في لزوم تركه ثلاثة (في) حلفه (لأهجرته) حملا على المهجر الجائر (أو) يلزمه (شهر) حملا على العرف (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما الأول للعتبية والواضحة والثاني لابن القاسم في الموازية (و) لزم الحالف (سنة) من يوم حلف (في حين) أو الحين (وزمان وعصر ودهر) فان فعل المحلوف على تركه قبل تمامها حنث وان تمت ولم يفعل المحلوف على فعله حنث فان عرف الزمان وما بعده لزمه الا بدري العرف وحنث أى لا يبر (بما) أى عقد نكاح فاسد (يفسخ) قبل البناء و بعده (أو) بتزوجه (ب) امرأة (غير نسائه) أى أدنى منهن عرفا ككتابية و دنية (في) حلفه (لا تزوجن) ولم يقيد بأجل فان قيد بأجل وعقد فيه ما يفسخ أبداً أو على من لا تشبه نساء ومضى حنث حقيقة ولا يبر الا بقصد صحيح ووطء مباح على مشبهة نسائه خلافا لظاهر المصنف من بره بمجرد العقد الصحيح على لاقته به (و) حنث (بضمان الوجهه في) حلفه (لا تسكفل) بمال لانه يؤول لغرم المال عند عجزه عن احضار المضمون وقرينة تقييده بالمال قوله (ان لم يشترط) الحالف في ضمان الوجه (عدم الغرم) للعمال المضمون فيه اذا عجز عن احضار المضمون فان اشترطه فلا يحنث لانه يصير ضمان طلب وهو لا يحنث به اذا حلف لا تسكفل بمال أو وجه لانه لا يؤول لغرم المال واما ان أطلق في يمينه فيحنث بانواع الضمان كلها وان قيد بالوجه حنث بالمال لانه أشد مما سمى (و) من حلف لا يضمن لزيد حنث (به) (٢٤١) أى الضمان (ل) شخص (و) وكيل

لزيد المحلوف على عدم الضمان له (في) حلفه (لا يضمن له) أى زيد (ان كان) الوكيل الذى ضمن له الحالف (من ناحيته) أى من ناحيته زيد بقراءة أو صداقة أو شركة أو اجارة لخدمة أو رق (وهل) محل حنث

فِي لَا كَلِمَةُ الْأَيَّامِ أَوْ الشُّهُورِ وَثَلَاثَةً فِي كَأَيَّامِهِ وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَأَهْجُرْتُهُ أَوْ شَهْرٍ قَوْلَانِ وَسَنَةً فِي حِينٍ وَزَمَانٍ وَعَصْرٍ وَدَهْرٍ بِمَا يُفْسَخُ أَوْ يَنْفِرُ نِسَائِهِ فِي لَأَنْزَوِجَنَّ وَبِضْمَانِ الْوَجْهِ فِي لَا أَسْكُفُلُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغُرْمِ وَبِهِ لَوْ كِيلُ فِي لَا أَضْمَنُ لَهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ وَهَلْ إِنْ عَامَ تَأْوِيلَانِ وَيَقُولُهُ مَا ظَنَنْتُهُ قَالَهُ لَيْسَ لِي فِي لَيْسَرْتُهُ وَبِإِذْهَبِي الْآنَ إِنْزَرِ لَا كَلِمَتُكَ حَتَّى تَفْعَلِي وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَا أَبَالِي بَدَأَ لِقَوْلِهِ آخِرًا لَا كَلِمَتُكَ حَتَّى تَبْدَأَنِي وَبِالْإِقَالَةِ فِي لَا تَرَكَ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا إِنْ لَمْ تَفِ

( ٣١ - جواهر الاكليل - أول ) الحالف ( ان علم ) الحالف بأن الوكيل من ناحية المحلوف عليه فان لم يعلم ذلك لم يحنث أو يحنث مطلقا (تأويلان) أى فهمان لشارح قولها ومن حلف ان لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كيله ولم يعلم فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث الحالف اهـ (و) من أعلم زيد امثلا بشئ وعرفه حلفه ليكتمنه أو لا يخبر به أحدا ثم أعلم به عمر امثلا فحكاه عمر و لزيد الحالف ليكتمنه فقال زيد لعمر و ما ظننته قاله لغيري حنث زيد (بقوله ما ظننته قاله) أى الخبر أو أسرته (لغيري) أو لاحد غيري أو لاحد ولم يقل غيري (لخبر) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الموحدة (في) حلفه لخبره الأول (ليسرته) أى ليكتمن الخبر الذى أخبره به ولا يخبر به أحداثنا يلاقوه ما ظننته قاله الخ منزلة قوله قاله لى ولو لم يقصده لدلالته عرفا عليه واما لو قال ما ظننه يقول هذا ونحوه مما لا يدل عرفا على انه أسرته فلا يحنث (و) حنث (ب) قوله لزوجه مثلا (اذهي) أو افعل (الآن) ظرف اذهبي (ان) بكسر فمكون أى عقب حلفه (لا كلمتك حتى تفعل) كذا لان قوله اذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أى المحلوف على ترك كلامه (لا أبالي) أى لأهتم (بدأ) يتعد به في حل اليمين (لقول) أى كلام شخص (آخر) حلف (لا كلمتك حتى تبدأني) فان كلمه عقب قوله لا أبالي حنث لانه كلمه قبل ان يبدئه بالكلام احتياطا لبر في العتبية عن ابن القاسم فيمن حلف لآخر باطلاق لا كلمتك حتى تبدأني فقال الآخر اذن والله لا أبالي فليس ذلك تبدأه اهـ (و) حنث ياتع سلعة لشخص بضمن لم يقبضه وسأله المشتري ان يسقط عنه بعضه فحالف لا يترك منه شيئا فاستقاله فأقاله فيحنث (بالاقالة) أى قبول رد سلعته اليه بضمنها (في) حلفه (لا تترك من حقه شيئا ان لم تف) قيمة السلعة بضمنها بأن نقصت عنه لانها بيع فقدم أخذ ببعض الثمن واسقط الباقي وهو قد حلف على عدم الاسقاط فان وفقت قيمتها بضمنها لم يحنث أولم تف القيمة به وآتم المشتري الثمن لم يحنث أيضا لعدم تركه شيئا

من حقه فيهما (لا) يحنت الحالف في الصورة المذكورة (ان آخر الثمن) أى أجله بعد حواله (على المختار) عند اللخمي لانه يخفف على المشتري ويعده حسن معاملة ولا يعده وضعية لشيء من الثمن الأقنسي والاجل انما يكون له حصه من الثمن اذا وقع ابتداء حين العقد واما بعد تقرير الثمن فلا (ولا) يحنت (ان دفن مالا) أو وضعه بلا دفن ثم طلبه (فلم يجده) لنسيانه المكان الذي دفنه أو وضعه فيه فاتهم زوجته مثلاً بأخذه وحلف لقد أخذته (ثم) طلبه ثانياً (وجده مكانه) فلا يحنت (في) حلفه بطلاقها أو غيره لقد (أخذته) جازماً بأخذها اياه لأن بساط يمينه دل على ان مراده ان كان ذهب فانت أخذته وأولى ان وجده في غير مكانه الذي دفنه فيه وأما ان وجده عند غيرها فان كانت يمينه بالله فلعو والا حنت (و) حنت من حلف لا يخرج زوجته الا باذنه فخرجت بغير اذنه وتركها علماً بخروجها (بتركها) أى الزوجة بلا اذنه حال كونه (علماً) بخروجها (في) حلفه (لا خرجت) من البيت (الاباذنى) اذ ليس علمه بخروجها وتركها اذنا احتياطاً للبر فاحرى ان لم يعلم أو علم ومنعها فلم تطاوعه (لا) يحنت من حلف لا يأذن لزوجته في خروجها الا لزيارة والديها مثلاً (ان اذن) لها في الخروج (لأمر) معين كزيارة والديها (فزادت) على الأمر المعين الذي اذن لها فيه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غير ما اذن لها فيه (بلا علم) من الزوج حال الزيادة والاقتصار به فان علمها حالها حنت نزلاً لعلمه منزلة اذنه في الحنت لوقوعه بأدنى سبب وأما علمه بها بعد فعلها فلا يوجب حنته فهذه مسألة مستقلة ليست متممة ما قبلها (و) حنت (بعوده) أى الحالف (ل) سكنها (ها) أى الدار التي حلف لا يسكنها (بعد) أى بعد خروجه منها وخروجها عن ملكه وهى (بملك) شخص (آخر) (٢٤٢) أى غير الحالف (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهى فى ملكه فباعها

لا إن آخر الثمن على المختار ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذته ويتركها علماً في لا خرجت إلا بإذنى لا إن اذن لأمر فزادت بلا علمه ويعوده لها بعد بملك آخر في لا سكنت هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو مادامت له لا دار فلان ولا إن خربت وصارت طريقاً إن لم يأمر به ولا باع منه أو له بالوكيل إن كان من ناحيته وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لى ثم صح أنه ابتاع له حنت ولزم البيع وأجزأ

وسكنها فى ملك المشتري فيحنت ان لم ينو مادامت فى ملكى قيل وفى ذكر العود نظر اذ لا يتقيد حنته بتقديم سكنه ثم عوده وأجيب بأن العود بمعنى الدخول كقوله تعالى لتعودون فى ملتنا أى

لتدخلن أى وبدخوله على وجه السكنى (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان هذه) فباعها فلان وسكنها الحالف وهى تأخير فى ملك المشتري فيحنت (ان لم ينو مادامت) الدار ملكاً (له) أى فلان المحلوف عليه فان نوى مادامت له لم يحنت (لا) يحنت بسكنى الدار فى ملك آخر فى حلفه لا سكنت (دار فلان) من غير اشارة اليها فباعها فلان وسكنها الحالف فى ملك مشتريها ان لم ينو عينا والا حنت (ولا) يحنت من حلف لا يدخل هذه الدار (ان) دخلها بعدان (خربت وصارت طريقاً) ومثل صيرورتها طريقاً بناؤها مسجداً فان بنيت بيتاً بعد خرابها وصيرورتها طريقاً بدخولها كما فى المدونة (ان لم يأمر) الحالف (به) أى التخريب وتصويرها طريقاً لا يدخلها ولا يحنت فان أمر به حنت معاملة له بنقيض قصده والا فاسم الدار زال عنها (و) حنت (في) حلفه (لا باع) أى اشترى (منه) أى زيد مثلاً (أو) حلفه لا باع (له) أى زيد فيحنت (با) لشراء أو البيع (لوكيل) للمحلف عليه (ان كان) الوكيل (من ناحيته) أى المحلوف عليه كقريبه وصديقه وظاهره كالمدونة علم الحالف انه من ناحيته أم لا وفى الموازية انما يحنت اذا علم انه من ناحيته وهل هو خلاف أو وفاق تأويلان محلهما حيث لم يعلم الحالف الوكالة والا حنت ان لم يقل الحالف حين البيع أنا حلفت لا أبيع لفلان وأخاف انك وكيله الخ بل (وان قال) الحالف (حين البيع) لوكيل المحلوف عليه (أنا حلفت) أن لا أبيع لفلان وأخشى أن تكون وكيله فى الشراء له (فقال) الوكيل (هولى) لافلان المحلوف عليه (ثم صح) أى ثبت بينه (انه) أى الوكيل (ابتاع) أى اشترى أو باع (له) أى فلان المحلوف عليه بوكالته عنه لا بقول الوكيل لتكذبه نفسه (حنت ولزم البيع) الحالف فليس له فسخه ما لم يقل ان ثبت شراؤك لفلان فلا يبيع بينى وبينك فان كان قال له ذلك وثبت شراؤه لفلان فلابد للبائع رد البيع ولا يحنت على المعتمد (و) من حلف لغيره لا قضيته حقك لاجل كذا الآن تؤخرنى ومات المحلوف له وأخبرته الحالف (أجزأ



تأخير الوارث) الرشيد فلا يبحث بعدم دفع الحق في الأجل الذي حلف عليه (في) حلفه بطلاق أو غيره لأتقصي دينك إلى أجل كذا (الآن تؤخرني) ثلث المحالوف له قبل الأجل وأخر وارثه الحالف لأنه حق ورثته عن المحالوف له (لا) يجزىء إذن الوارث (في دخول دار) حلف لا يدخلها إلا بإذن زيد وهو غير مال كالثبات زيد فلا يكفي إذن وارثه ابن يونس لأن الإذن ليس حقا يورث فإن دخل مستندا لإذن الوارث حنث فإن كانت الدار لزيد كفى إذن وارثه لا تنقله بالإرث (و) أجزأ (تأخير وصي) على يثيم أو سفیه أو مجنون حال كون التأخير (بالنظر) أي للمصلحة للمجور عليه كخوف من جحد الحالف أو خصامه فإن أخر الوصي الحالف بلا نظر بر الحالف أيضا وأجزأ وان حرم على الوصي وينبغي أخذ الدين حالاً فتقيد الصنف تأخير الوصي بالنظر لجواز ابتداءه لأجزائه فلذا قيل لو حلفه لوافق النقل وقيد أجزاء تأخير الوارث والوصي بقوله (و) الحال (لادين) محيط بتركه لليت بأن لم يكن عليه دين أو كان عليه دين غير محيط فإن كان عليه دين محيط فالحق للترميم كما فاده بقوله (و) أجزأ (تأخير غريم) للمحالوف له بعدمونه أو في حياته (ان أحاط) الدين بماله (وأبرأ) التريم ذمة للدين المحالوف له من القدر الذي أخر الحالف به حتى يكون كأنه قبضه من الحالف (وفي بره) أي الحالف (في) حلفه بصيغة حنث نحو (لأطأنها) أي حليلته من زوجة أو أمة (فوطئها) وطأ حراما لكونها (حائضا) مثلاً حملاً للفظه على معناه لئلا وعلم بره حملاً على مدلوله شرعاً قولان فإن قيد بزمن ولم يطأ فيه لحبضها مثلاً حنث (وفي) بره في حلفه لزوجته مثلاً على قطعة لحم (لتأكلنها فخطفتها مرة) وبلغتها (فشق جوفها) أي المرة عاجلاً وأخرجت منه القطعة قبل تحلل شيء منها فيه (وأكلت) أي أكلت المرأة المحالوف عليها القطعة وهو قول ابن الماجشون وحنثه وهو قول ابن القاسم قولان ان توانت المرأة في أخذها منه بأن كان بين يمينه وخلف الهرة قدر (٢٤٣) ماتت أو لها المرأة وتحو زها لنفسها

فان لم تتوان لم يبحث اتفاقاً (أو) لم تخطفها الهرة وأخرجتها حتى فسدت وأكلتها (بعد فسادها) فهل يبر به أم لا (قولان) في كل من المسائل الثلاثة واستثنى من القولين في الأخيرة

تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِلَّا أَنْ تُؤَخَّرَنِي لَا فِي دُخُولِ دَارٍ وَتَأْخِيرُ وَصِيٍّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنٍ وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ فِي يَوْمٍ فِي لَأَطَأَنَّهَا فَوَطَّئْتُهَا حَائِضًا وَفِي لَتَأْكُلْنَهَا فَخَطَفْتُهَا هَرَّةً فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلْتُ أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ إِلَّا أَنْ تَعَوَّاتِي وَفِيهَا الْحِنْثُ بِأَحَدِهِمَا فِي لَا كَسَوْنَهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكَلُ

﴿ فصل ﴾ النَّذْرُ التَّزَامُ مُسْلِمٌ كُتِبَ لَوْ غَضِبَانِ وَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ

فقط فقال (الا أن تتواني) المرأة في أكل اللحم حتى فسدت فيحنث اتفاقاً ولا يرجع للأولى لعدم تأتى رجوعه لها ولا للثانية لتقيد القولين فيها بتوانيها (وفيها) أي المدونة فيمن طلبت منه امرأته أن يكسوها ثوبين فحلف أن لا يكسوها إياها ونوى أن لا يجمع بينهما وكساها أحدها (الحنث) بكسوتها (بأحدها) أي الثوبين (في) حلفه (لا كسونها) أي المرأة إياها (و) الحال (نيتة الجمع) أي لا يكسوها الثوبين مجتمعين ولا متفرقين (واستشكل) تخنيته بكسوة أحدها بأنه مخالف لنيته وقولهم يحنث ببعض أن لم ينو الجميع والأفلا يحنث بالمعض وأجاب المصنف بحمل ذلك على عین طلاق أو عتق معين وعليه بينه ورفع فإن استغنى فينبغي الاتفاق على عدم حنثه ﴿ فصل ﴾ في النذر (النذر) أي حقيقته شرعاً (التزام مسلم) لا كافر (كلف) لاصبى ومفعول التزام محذوف أي قرينة بدليل قوله الآتي وإنما يلزم به ما ندب ولحديث من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ويلزم المسلم المكلف الوفاء بما نذره أن لم يكن غضبان بل (ولو) كان الناذر (غضبان) خلافاً لمن قال عليه كفارة عین ومثل نذر الغضبان في الوجوب نذر اللجاج وهو الذي يقصد به منع النفس من فعل شيء ومعاقبته والزامها كله على نذر أن كلمت فلاناً ويلزم الناذر نذره (وان قال) الناذر على كذا (الا أن يبدو) أن لا أفعل أو الآن يشاء الله فالمشيئة لا تنفذ في النذر غير المبهم سواء كانت شرطاً نحو إن شاء الله أو استثناء نحو إلا أن يشاء الله وذلك نص المدونة خلافاً لما في الجلاب من قوله تنفعه المشيئة وأما المبهم فكاليمين في المشيئة بالله ولو قال على نذر كذا ان شئت فظاهر كلام التثاني أنه لا ينفعه أيضاً (أو) الآن (أرى خيراً منه) أي النذر خلافاً للقاضي اسماعيل في قوله ينفعه كما ينفعه في الطلاق إذا قال لزوجه أنت طالق ان شئت ولعل الفرق بين النذر والطلاق أنه عهد التعليل في الطلاق وفي بعض التقارير أنه يتوقف على مشيئته البنائى وحاصل ما لهم في الطلاق ان التقيد بمشيئة الله تعالى لا ينفع فيه سواء كان شرطاً نحو

إن شاء أو استثناء نحو الآن يشاء الله أن التقييد فيه بمشيئة الغير نافع فيه شرطاً كان نحو إن شاء فلان أو استثناء نحو إلا أن يشاء فلان وإن التقييد بمشيئة نفسه غير نافع فيه إن كان استثناء وينفعه إن كان شرطاً نحو إن شئت على ما هو النص في المدونة كما قاله الخطاب في الطلاق ولم أر نصاً مصرحاً بذلك في باب النذر (بخلاف) على كذا (إن شاء فلان فبمشيئته) أي فلان من امضاء أو رد فان مات فلان قبل أن يشاء أو لم تعلم مشيئته برد أو امضاء فلا شيء على الناذر (وإنما يلزم به) أي النذر (ماندب) أي طلب فعله طلباً غير جازم ابن عاشر يعني بما لا يصح أن يقع الأقربة وأما ما يصح وقوعه نارة قرينة وتارة غيرها فلا يلزم بالنذر كمنكاح وهبة وذكره الشريف التلمساني اه فشمّل الرغبة والسنة أيضاً بدليل التمثيل بقوله (كله على) ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح (أو على ضحية) بدون قه ومن اللندوب الذي لا يقع الأقرب بصوم يوم معين وعتق رقيق كذلك ولا يرد أن القرية تشمل الواجب وهو لا يجب بالنذر لقصر السياق إياها على ما سواه أذني شمولها إياه تحصيل الحاصل وهو محال ويرد على كلام المصنف صوم رابع النحر والاحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه أذهما مكروهاً وإن يلزمان بنذرهما يجب بأن الصوم والاحرام مندوبان لذهما مكروهان لو قتهما فوجبا بالنذر باعتبار ندميهما لذهما والقيت كراهتهما لو قتهما احتياطاً للنذر قال ابن عرفة ويحرم نذر المحرم وفي كون نذر للكروه والمباح كذلك أي كنذر المحرم في التحريم أو نذر المكروه مثله في الكراهة ونذر المباح مثله في الإباحة قولان الأكثر مظهر الموطأ والمقدمات (ونذب) النذر (المطلق) أي غير المكرر والملق بأن أوجب على نفسه شكراً لله تعالى على ما حصل كمن نجاه أمة من كربة أو شفى مريضه أو رزقه مالا أو علماً أو ولده صالحاً فنذر صوماً أو صدقة أو حجاباً واعتقاً (وكره) النذر (المكرر) متعلقه كنذر صوم كل خميس لثقل الوفاء به فيؤديه متكرراً والخوف تفريطه في وفائه فيأثم (وفي كره) أي كراهة النذر (الملق) على شيء محبوب آت ليس للعبد فيه مدخل (٣٤٤) كان شفى الله تعالى مريضاً أو رزقني كذا أو نجاني من كذا فعلى الصدقة

بديتار لان فيه شائبة  
المعاوضة ولتوهم انه يجلب  
الخبر ويرد الشر ولذا  
نهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عنه وقال انه  
لا يأتي بخير وإنما يستخرج

بديتار لان فيه شائبة  
المعاوضة ولتوهم انه يجلب  
الخبر ويرد الشر ولذا  
نهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عنه وقال انه  
لا يأتي بخير وإنما يستخرج

به من البخيل كما في صحيح مسلم وغيره وفيهما أيضاً أن النذر لا يقرب من إن آدم شيئاً لم يكن فما قدره الله تعالى ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج به أو إباحته (تردد) الكراهة للباحي وابن شاس والإباحة لابن رشد وأطلقه المصنف وعمله كما لابن رشد حيث علقه على محبوب آت ليس من فعله كان شفى الله مريضاً أو نجاني من كذا أما ما كان من فعله مثل أن يقول إن فعلت كذا فعلى كذا فقد وافق ابن رشد على كراهته لأنها بين وهي خير الله تعالى أو صفاته مكروهة ما لم يكن نذراً منهما فلا كراهة فيه لأنه واليمين بالله سواء في اللغو والاستثناء وفي جميع وجوهه ولا كراهة فيه (ولزم البدنة) أي الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى لا إطلاقاً عليهما فتأوها للوحدة لا للتأنيث (بنذرها) بلفظ بدنة (فان عجز) عنها (فبقرة ثم) إذا عجز عن البقرة لزمه (سبع شياه) ويشترط في البدنة والبقرة والشياه سن الضحية وسلامتها إن لم يمين حين نذره صغيرة أو معيبة (لاغير) بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه يحتمل لاغير السبع مع القدرة على أكثر منها ويحتمل لاغير السبع مع العجز عنها من أقل منها فان عجز عن الغنم فإنه لا يلزمه شيء لا صيام ولا غيره بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله فلو قدر على دون السبعة من الغنم فإنه لا يلزمه إخراج شيء من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والموافق وفي كلام بعضهم أنه يلزمه إخراج ما دون السبعة من الغنم ثم يكمل ما بقي متى أيسر لأنه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد (و) (لزم) (صيام) نذر فعله (بشر) بفتح المثناة وسكون العين أي بلد إسلام بساحل البحر بخشي هجوم العدو منه ولو كان الناذر بموضع أفضل منه كمكة كافي المدونة ومثل الصوم الصلاة كافي ابن عرفة وقال التتائي لا يلزم الاتيان للصلاة من مكة ويمكن حمل ما لابن عرفة على من ليس بمكة والمدينة كمكة (و) (لزم) الحالف بما في سبيل الله تعالى إن فعلت كذا أو لأفعله وحنث فيلزمه (ثلثه) أي المال والمعتبر بماله الموجود (حين يمينه) لا ما زاد بعدها بهبة أو نعاء أو ولادة فلو حلف وماله ألف وحنث وهو أنان لزمه ثلث الألف وبالعكس أي حلف وماله ألفان وحنث وهو ألف لزمه ثلث الألف رفقاً به وأفاد هذا بقوله (الا أن ينقص)

قدر المال يوم حنثه عن قدره يوم يمينه (ف) يلزمه اثبات (ما بقى) بعد اخراج ما عليه من دين ولو مؤجلاً أو مهر زوجته (ب) قوله (مالى فى سبيل الله) أو للفقراء والساكنين أو هدى للكعبة من كل ما فيه قرينة غير يمين أو كان يميناً كمالى صدقة للفقراء ان فعلت كذا أو ان لم أفعله وحنث (وهو) أى سبيل الله (الجهاد) فى سبيل الله فىعطى لمن فى موضعه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا مريض ما يوس منه (والرباط) أى الحراسة (بمحل خيف) هجوم العدو منه (وأنفق) مخرج ثلث ماله فى سبيل الله (عليه) أى الثلث الذى لزمه بقوله مالى فى سبيل الله (من غيره) لانه فينفق عليه من الثلثين الباقيين له وأما لو قال ثلث مالى فى سبيل الله تعالى فانه ينفق عليه منه اتفاقاً وامتثلى من عموم أحوال لزوم الثلث بمالى فى سبيل الله فقال (الا لتصدق به) أى ماله المتقدم فى قوله مالى فى سبيل الله (على معين) بشخصه كزيد أو وصفه كبنى زيد (ف) يلزمه (الجميع) حين حلف الآن ينقص فالباقي ويترك له ما يترك للمفس (وكرر) ناذر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بذلك اخراج الثلث لكل يمين فيخرج ثلثه لليمين الأولى ثم ثلث الباقي لثانية وهكذا هذا (ان) كان (أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد لزومه وقبل انشاء الثانى نذراً كان أو يميناً ومعلوم ان النذر يلزم بلفظه واليمين بالحلف فيه (والا) أى وان لم يخرج الأول حتى أنشأ الثانى نذراً أو يميناً وفيها صورتان لانه إما ان يخرج بعد انشائها وقبل الحنث فيها أو بعده (فقولان) فى الصور الثلاثة بالتركرار والا كتفاء بثلث واحد لجميع الايمان المنعقدة نقلهما ابن رشد (و) لزم الناذر (ماسمى) من ماله اذا كان شائعاً كربعه وتسعة أعشاره بل (وان) كان للمسمى (معينا) كعبدى أو دارى سواء أبقى لنفسه شيئاً أو (أتى) ذلك المعين (على الجميع) البنانى المراد بالمعين فى كلامه مقابل الجزء الشائع كما يؤخذ من ابن غازى فقوله وما سمي يشمل ثلاث (٢٤٥) صور الجزء الشائع كنصف وثلث

والعدد كمائة وألف والمعين بالذات كالعبد والثوب والثانى والثالث يمكن اتينهما على الجميع فلذا بالغ عليهما ويترك له فى هذا وفى قوله قبل فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرفه فى حج فرض

فَمَا بَقِيََ بِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَاطُ بِمَحَلِّ خَيْفٍ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ إِنَّ أَخْرَجَ إِلَّا فَقَوْلَانِ وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ وَبَنَتْ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِحَلِّهِ إِنْ وَصَلَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ يَبِيعَ وَعَوَّضَ كَهْدِي وَلَوْ مَبِيبًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَهُ فِيهِ إِذَا يَبِيعَ الْإِبْدَالُ بِالْأَفْضَلِ وَإِنْ كَانَ كَثُوبٌ يَبِيعَ وَكَرِهَ بَعَثَهُ وَأَهْدَى بِهِ وَهَلْ اخْتَلَفَ هَلْ يَقُومُهُ أَوْ لَا أَوْ لَا

بلا سرف وكفارة وزكاة ونذر سابق وما يترك للمفس (و) لزم (بعت فرس وسلاح) نذرها فى سبيل الله أو حلف به ما فحنث (لمحله) أى الجهاد وليس له ابقاؤه لنفسه واخراج قيمته (ان وصل) أى أمكن وصوله (وان لم يصل) أى لم يمكن وصوله لعارض (بيع وعوض) بثمنه فى محله من نوعه من كراع وهو الخيل أو سلاح مما فيه انكساء العدو وشبهه فى البعث ان وصل والبيع والتعويض ان لم يصل فقال (كهدي) كقوله هذه البدنة هدى لمكة فيلزم بهما المنى أو لمكة ان كانت تصل وإلا بيعت وأرسل ثمنها منى أو مكة فيشتري به بدنة بدلها ويلزم بعت الهدى المعين ان كان سليماً بل (ولو) كان (معيباً) عيباً مانعاً من الاجزاء كما لو قال على هدى هذه البدنة وهى عوراء أو عرجاء (على الأصح) وهو قول أشهب الخطاب انظر من صححه وأشار بلوالى قول ابن المواز انه يباع المعين المعيب ويشتري بثمنه سليم (وله) أى الناذر (فيه) أى الهدى سليماً أو معيباً (اذا بيع) لتعذر وصوله (الابدال) النوع (الأفضل) كابدال كبش ببقرة أو بدنة (وان كان) المنذور هديه معيناً من جنس ما لا يهدى (كثوب) وعبد وفرس (يبيع) واشتري بثمنه هدى (وكره بعثه) لايهام تغيير سنة الهدى اذ هو محصور فى النعم (وأهدى به) يعنى انه اذا ارتكب المكروه وأرسل ما هو كالثوب فانه يباع هناك ويشتري به هدى ينحر بمحل الهدى هذا ظاهر فى البدنة فى النذر وظاهر فى كتاب حجها وموضع آخر من نذرها جواز تقويمه على نفسه واخراج قيمته وهو مذهب العتبية والى كون ما فى حجها مع ما فى العتبية وما فيها هنا أى فى كتاب النذر متخالفين أو متوافقين أشار بقوله (وهل اختلف) أى حمل ما فيه ما على الخلاف وكان قائلاً قاله وفى أى شئ اختلف فقال (هل يقومه) أى يجوز له ان يقوم على نفسه ما أمر ببيعه وبعث ثمنه لهدى به كما فى البدنة فى موضع العتبية ويبعث قيمته لهدى بها (أولا) يقومه على نفسه فيلزمه بيعه وبعث ثمنه كافيها هنا لان تقويمه على نفسه رجوع فى الصدقة وهو لا يجوز وقابل قوله اختلف بقوله (أولا) أى أولاً يحمل

ما فيها على الخلاف بل بينهما وفاق فكانه قيل له اذا قيل بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها هنا على أى وجه يحمل فقال على أحد وجهين اما ان يقال يترك (ندبا) لا وجوباً فلا ينافي ما في العتبية من الجواز (أو) يقال (التقويم) المحوز في العتبية (إذا كان) الالتزام (بيمين) حنث فيها لانه لم يقصد قرينة فلم يدخل في حديث العائذ في صدقته كالكلب يعود في قيئه والمنع في المدونة على من التزم بنذر فهو متصدق قاصد القرينة فدخل في الحديث (تأويلات) ثلاثة واحتد بالاختلاف واثنان بالتوفيق (فان عجز) أى لم يبلغ الثمن المبعوث لحل الجهاد والهدى ثمن مثله (عوض) المبيع بـ (الادنى) منه كبقرة بدل يدنة أو شاة بدل احداها ان أمكن (ثم) ان عجز عن الادنى دفع ثمن آلة الجهاد لمن يزوبه من موضعه ودفع ثمن الهدى الذى لا يصل (لخزنة الكعبة) وهم أمناؤها ويقال لهم حجة وسدنة وهم بنو شيبه (يصرف فيها) أى مصالح الكعبة (ان احتاجت) الكعبة للصرف في مصالحها (والا تصدق به) حيث شاء وفي المدونة يبعثه لخزنة الكعبة يتفق عليها (وأعظم) أى استعظم ومنع الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (أن يشرك) بفتح اللثناة تحت والراء (معهم) أى خزنة الكعبة (غيرهم) في خدمة الكعبة (لانها) أى خدمة الكعبة (ولاية) لهم (منه) عليه الصلاة والسلام) ونسب للصنف ذلك للامام لانه أى الامام فهم أن التشريك نوع من الاتزاع الوارد في خبره لىكم يابى عبد البار خالدة تالدة لا ينتزعها منكم الاظالم وعطف على البدنة من قوله ولزم البدنة فقال (و) لزم (للمشى) لمسجد مكة من حلف به وحش أو نذر في حج أو عمرة بل (ولو) حلف به أو نذره (لصلاة) فيه فرض أو نفل قال اللخمي هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لان مذهبه ان التضعيف الوارد في (٣٤٦) المسجد الحرام في الفرض والنفل والقول بأنه في الفرض فقط خارج

المذهب (وخرج) الى الحل (من) نذر للمشى لمكة وهو (بها) أى مكة سواء كان بالمسجد الحرام أو خارجه (وأتى بعمرة) من طرف الحل ماشيا ولا يلزمه للمشى حال خروجه وشبه في وجوب المشى فقال (ك) ناذر المشى (لمكة)

نَدَبًا أَوْ التَّقْوِيمُ إِذَا كَانَ يَمِينٍ تَأْوِيلَاتُ فَإِنْ عَجَزَ عَوْضَ الْأَدْنَى ثُمَّ خَزَنَةَ الْكَعْبَةِ يُصَرَّفُ فِيهَا إِنْ احتَاجَتْ وَإِلَّا تُصَدَّقُ بِهِ وَأَعْظَمَ مَا لَكَ أَنْ يَشْرَكَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْمَشْيُ لِمَسْجِدِ مَكَّةَ وَلَوْ لِمَصَلَاتِهِ وَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهَا وَأَتَى بِمُحَرِّمَةٍ كَمَكَّةَ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ جَزِيرَةٍ لِغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَنْتَوِ نُسُكًا مِنْ حَيْثُ نَوَى وَإِلَّا حَلَفَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ حَنَثَ بِهِ وَتَمَيَّنَ حَلَّ اعْتِيدَ وَرَكِبَ فِي الْمَنْهَلِ وَلِحَاجَتِهِ كَطَرِيقِ قُرْبَى اعْتِيدَتْ وَبَحْرًا اضْطُرَّ لَهُ لَا اعْتِيدَ عَلَى الْأَرْضِ حَجَّ

أو البيت) الحرام أى الكعبة (أو جزئته) المتصل به كبابه وركنه وملتزمه وشاذروانه وحجره (لاغير) أى لا ملتزم لتقام: لشي غير ما ذكر مما ليس متصلاً بالبيت سواء كان بالمسجد الحرام كرمزم والمقام والنبوة والشراب أو خارجاً عنه كالصفا والمروة أو خارجاً عن الحرم كرفقلا يلزمه المشى (ان لم ينو) للترزم (نسكا) أى حجا أو عمرة فان نواه لم يلزمه المشى ويمشى من لزمه المشى (من حيث) أى من المكان الذى (نوى) الملتزم المشى منه سواء كان موضع التزامه أو غيره (والا) أى وان لم ينو المشى من مكان معين فيمشى من حيث جرى العرف بالمشى منه فان لم يجر العرف بالمشى من محل فيمشى من حيث (حلف) أو نذر (أو) من (مثله) أى موضع الحلف في البعد لافى الصعوبة والسهولة (ان حنث) الحالف (به) أى في المثل ومفهوم هذا الشرط انه ان مشى من مثله ولم يحنث به لا يجزئه وكلام اللخمي يفيد انه يجزئه وكذا نقل ابن عرفة (وتعين) لا ابتداء مشى ملتزم المشى ان لم يكن له نية وفاعل تعين (محل اعتيد) المشى منه للحالفين (وركب) أى جاز ركوب ملتزم المشى لقضاء حاجة (في) حال اقامته فى (المنهل) أى مكان النزول كان به ماء أم لا (و) ركب (لحاجة) بغير المنهل قبل نزوله نسيها فعاد اليها وشبه في الجواز فقال (ك) مشى في (طريق قربي اعتيدت) للحالفين سواء اعتيدت لغيرهم أيضاً أم لا فان اعتيدت البعدى للحالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (و) ركب (بحراً اضطر له) بأن كان فى جزيرة ولا يمكنه الوصول الى مكة الا بركوبه (لا اعتيد) ركوبه بظاهره ولو للحالفين فلا يجوز للحالف ركوبه (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف وظاهر كلامه هنا وفى التوضيح ان ابن يونس منع ركوب البحر المعتاد مطلقا اعتيد للحج والتجراً والحلف وانه اختار هذا من خلاف وليس كذلك وبالقوف على كلامه يتبين لك الدرك على المصنف فى نسبة

اطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجيحه بالاسم وحاصل المقام ان أبا بكر بن عبد الرحمن أجاز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقا  
الحالفين وغيرهم وان أبا عمران منع ركوب المعتاد مطلقا وان ابن يونس قيد الجواز بكونه معتادا للحالفين فان اعتيد لغيرهم فقط  
فلا يجوز اه فاذا نظرت الى كلام ابن يونس والى مانسبه اليه المصنف عرفت الحق وتبين لك البرك والموأخذة على المصنف والله أعلم  
و يمشى من لزمه المشى (لتمام) طواف (الافاضة) ان كان سعى عقب طواف القدوم (و) لتمام (سعيها) أى السعى عقب  
الافاضة ان لم يسع عقب القدوم (و) اذا لزم أحدا المشى لمكة بنذره أو حنثه فركب بعض الطريق (رجع) وجوباً الى الموضع  
الذى ابتدأ الركوب منه فلا يلزمه الرجوع الى بلده (وأهدى) وجوباً لتفريق المشى ويؤخر هديه لعام رجوعه ليجمع بين الجابر المالى  
والنسكى ووجوب رجوعه وهديه (ان) كان (ركب كثيراً) فان ركب قليلاً فيهدى ولا يرجع والكثرة والثقله معتبرة (بحسب) جميع  
(المسافة) التى لزمه مشياً صعبه وسهولة والنظر فى ذلك لأهل المعرفة (أو) ركب (المناسك) وهى من مكة الى رجوعه الى منى يوم العيد  
(والافاضة) أى الرجوع من منى لمكة لطواف الافاضة والواو بمعنى مع فان ركب أحدهما فقط وجب الرجوع فى ركوب المناسك لافى  
ركوب الافاضة هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن يونس لا رجوع على من ركب المناسك والافاضة لانه بوضوئه الى مكة  
برأها كانت يمينه وفاعل رجوع وأهدى (نحو المصرى) بمن على شهر من مكة وأولى نحو المذنب وسياًنى حكم البعيد جدى قوله وكافر  
بقى من انه يلزمه هدى بلا رجوع فاشتمل كلامه على الأقسام الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد ومن وجب عليه الرجوع والمهدى  
يرجع ويهدى زمناً (قابلاً) سواء كان فى عامه بالنسبة للعمرة ولن قرب أوفى عام آخر بالنسبة لمن بعد (فيمنى ما) أى المكان  
الذى (ركب) ملتزم المشى ان علمه والا فيمنى جميع المسافة ويحرم فى (٢٤٧) حال رجوعه (فى مثل) النسك (المعين)

أى الذى عينه فى التزامه  
بلفظ أو نية من حج أو  
عمرة فلا يرجع بعبرة  
ان كان عين حجا اتفاقاً  
لنقص أركانها عن أركانها  
ولا يحج ان كان عين  
عمرة على مذهب المدونة

لَتَمَّ الْإِفَاضَةَ وَسَمَّيْهَا وَرَجَعَ وَأَهْدَى إِنْ رَكَبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ الْمَسَافَةِ أَوْ الْمَنَاسِكَ  
وَالْإِفَاضَةَ نَحْوُ الْمِصْرِيِّ قَابِلًا فَيَمْشِي مَا رَكَبَ فِي مِثْلِ الْمُعَيَّنِ وَإِلَّا فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ  
إِنْ ظَنَّ أَوَّلًا الْقُدْرَةَ وَإِلَّا مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكَبَ وَأَهْدَى فَقَطَّ كَانَ قَلًّا وَلَوْ  
قَادِرًا كَالْإِفَاضَةِ فَقَطَّ وَكَمَامٍ عَيْنٌ وَلْيَقْضِهِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ وَكَافَرِيْقِي  
وَكَانَ فَرَقَهُ

خلاف لابن حبيب (والا) أى وان لم يعين حين التزامه حجا ولا عمرة وصرفه فى أحدهما وركب كثيراً (فله المخالفة) لما  
أحرم به أولاً فى زمان رجوعه بأن يحرم بخلاف ما أحرم به أولاً خلافاً لسننهم فى منعه جعل الثانى فى عمرة ان كان الأول حجا  
وذكر شرط الرجوع فقال (ان ظن) وبالأولى ان علم ملتزم المشى (أولاً) أى حين خروجه الأول (القدرة) على مشى جميع  
المسافة فخاب ظنه (والا) أى وان لم يظن حين خروجه القدرة على مشى جميع المسافة بأن علم أو ظن العجز (مشى مقدوره) ولو  
نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) أى بلا رجوع لمشى ماركبه فى زمن قابل وشبهه فى الهدى بلا رجوع فقال (كان  
قل) ركوبه بحسب المسافة وان كان له بال فى نفسه فيهدى ولا يرجع (ولو) ركب القليل حال كونه (قادرًا) على مشيه وشبهه  
فى الإهداء بلا رجوع فقال (ك) ركوب (الافاضة) أى رجوعه من منى لمكة لطواف الافاضة فليس المراد ركوبه فى طواف  
الافاضة (فقط) أى دون المناسك من مكة الى رجوعه الى منى فان ركب فيها فعليه الرجوع ويندبه الهدى كما تقدم  
(وكمام عين) للحج فيه ماشياً وخرج فيه وأدرك الحج أو فاته لعذر كمرض وركب فيه كثيراً أو مشى فيه جميع المسافة وفاته  
الحج لعذر أو لم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى بلا رجوع (وليقضه) أى الحج الذى لم يخرج له لعذر أو خرج له ولو ماشياً وفاته لعذر  
عذر فيقضيه ولو راكباً لان العام المعين للمشى فيه قد فات وحل لزوم الرجوع ثانياً انما هو لمن ظن القدرة على مشى أما كن ركوبه فى العام  
الثانى والا فلا يرجع بل يقعد ويهدى واليه أشار بقوله عاطفاً على ما لا رجوع فيه وفيه الهدى (أو) ظن فى العام الثانى انه ان خرج  
(لم يقدر) على مشى ماركبه أول مرة فلا يخرج ويهدى وذكر قسم نحو المصرى وهو من بعدت بلده من مكة جدامشبهاله فى  
الإهداء فقط فقال (وكافريقى) نسبة لافريقية بكسر الهمزة فان التزم المشى لمكة وركب كثيراً بحسب مسافته فعليه الهدى بلا  
رجوع وأولى من هو أبعد منه (وكان فرقه) أى المشى فى الزمان تفريقاً غير معتاد ومشى جميع المسافة لعذر بل

(ولو بلا عذر) فلا رجوع عليه ويهدى وأشار للتفريق بالركوب فقال (وفي لزوم) مشى (الجميع) عند رجوعه لبطلان مشيه (بمشى عقبه) أى ستة أميال (وركوب) عقبه (أخرى) لحصول الراحة التامة له بمعادلة ركوبه لمشيه فكأنه لم يمش أصلا وعدم لزوم مشى الجميع بل يمشى أما كن ركوبه فقط (تأويلان) منشؤها قول المدونة وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله اه وفي الموازية عن مالك أن كان ماركب متناصفا مثل أن يمشى عقبه ويركب أخرى فلا يجزئه إلا أن يمشى الطريق كله اه فجعله أبو الحسن تقييدا للمدونة حملها لسلامها على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وابن عرفة ما في الموازية على من لم يتحقق مواضع مشيه من ركوبه فهما تأويلان كلاهما بالوافق (والهedy) حيث قيل به وجب معه رجوع أم لا (واجب إلا فيمن شهد) أى ركب (المناسك) كلها أو بعضها أو الإفاضة أو هما (فندب ولو مشى) في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب لأنه ترتب في ذمته فلا يسقط عنه بمشى غير واجب (ولو أقصد) من وجب عليه المشى ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بوطء عامدا أو ناسيا (أتمه) وجوبا فاسدا ولو راكبا لأن أتمامه ليس من النذر في شئ وإنما هو لانعام الحج للفسد (ومشى في قضائه من اليقات) الشرعى أن كان أحرم منه قبل الفساد فإن كان أحرم قبل اليقات مشى من موضع إحرامه ولا يلزمه مشى فيها قبله إذ لم يتسلط الفساد إلا على ما بعد إحرامه وعليه هديان هدى للفساد وهدى لتفريق المشى في عامين لأن مشيه في الأول بعد الفساد ملغى ومشيه قبله معتبر (وان فاتته) أى الحج من لزمه المشى بنذر أو حنث في حلفه به (جعله) أى المشى (في عمرة) أى تحلل منه بفعله ومشى فيها التام سعيها ليخلص من نذر المشى بذلك لأنه لما فاتته وجعله في عمرة فكأنه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك ثم يقضى الحج (٢٤٨) الذى فاتته على حكم القنات (وركب) أى جازله الركوب (في قضائه)

ولو بلا عذر وفي لزوم الجميع يمشى عقبه وركوب أخرى تأويلان والهدى واجب إلا فيمن شهد المناسك فندب ولو مشى الجميع ولو أقصد أتمه ومشى في قضائه من اليقات وإن فاتته جملة في عمرته وركب في قضائه وإن حج نأويا نذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزا عن النذر وهل إن لم يندب حجبا تأويلان وظل الصرود جملة في عمرته ثم يحج من مكة على الفور وعجل الإحرام في أنا محرم أو أحرم إن قيد بيوم كذا

فهذا فيمن نذر مشيا مبهما وجعله في حج وفاته كما في المدونة وأما من نذر حجبا ماشيا وفاته وتحلل منه بفعل عمرة فانه إذا قضاه بركب الألفى بقية المناسك وهى مازاد على السعى بين الصفا والمروة

فيمشى فيها ليخلص من نذر المشى بذلك (وان حج) ملتزم المشى لمكة مطلقا وجعله في حج كالعمره أو ملتزم الحج ماشيا وهو ضرورة فيهما حال كونه (نأويا نذره وفرضه) معا حال كونه (مفردا) بكسر الراء (أو) حال كونه (قارنا) الحج والعمرة في إحرام واحد ونوى بالحج الذى في ضمن قرانه فرضه ونذره معاً ونوى به فرضه فقط وبالعمره نذره (أجزاً عن النذر) فقط وعليه قضاء الفرض (وهل) هل اجزائه عن النذر (ان لم يندب حجبا) أى لم يعينه في التزامه بأن التزم مشيا مطلقا وجعله في حج وهو ضرورة فإن كان التزم الحج ماشيا فلا يجزئه عن النذر أيضا للتشريك أو يجزئه عن النذر ولو نذر حجبا ماشيا في الجواب (تأويلان) الأول لابن يونس والثاني لبعض الأصحاب (وعلى) ملتزم المشى مبهما (الضرورة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (جعله) أى المشى الذى التزمه (في عمرة) يوفى بها ما التزمه (ثم يحج) بعد تمامها (من مكة) حجة الاسلام على القول بوجوبها (على الفور) ويكون متمتعا كان كانت العمرة أو بعضها في أشهر الحج البنائى عبارة المصنف تقتضى الوجوب وهو خلاف قولها وان جعل مشيه في عمرة فله إذا حل منها أن يحج الفريضة من مكة اه لأنه يفيد التخيير أبو الحسن يقوم منها أى يفهم من المدونة أن الحج على التراخي اذ قولها فله الحج يقتضى التراخي اه فإذا لا يليق بالمصنف ترك النص وكأنه غفل عنه اه ولا يمكن حمل كلامها على غير الضرورة لقولها يحج الفريضة ولا فريضة على غير الضرورة (و) من نذر الإحرام أو حلف به وحنث فإن صرح أو نوى فوراً أو تراخيا عمل عليه والا (عجل) أى أنشأ (الإحرام) يحج أو عمرة (في) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (ف) أنا محرم) يحج أو عمرة (أو) فانا (أحرم ان قيد) الملتزم إحرامه (بيوم كذا) كأول يوم من رجب أو مكان كذا كمصر وحنث بفعل المخالف عليه فى البر أو تركه فى الحنث فيجب عليه إنشاء الإحرام فى اليوم أو المكان الذى قيد به هذا قول الامام مالك

رضي الله تعالى عنه وقال سبحانه رحمه الله تعالى يصير محرما بمجرد حنثه أو نذر في اليوم أو المكان الذي قيده ولا يحتاج لإنشاء احرام في أنا محرم بصيغة اسم الفاعل وأما إذا أحرم بصيغة المضارع فاتفق فيه ابن القاسم وسحنون على أنه يستأنف الاحرام وشبهه في وجوب تعجيل الاحرام فقال (ك) - ناذر الاحرام بد (العمره) أو الخالف به وحنث حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أي غير مقيد الاحرام بها بزمان ولا مكان كالله على أنا محرم أو أحرم بعمره أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فانا محرم أو أحرم بها فيجب عليه إنشاء الاحرام بها (ان لم يعلم) بفتح الباء والندال ملتزم الاحرام بالعمره المطلقة (صحابه) بفتح الصاد أي رفقة يسافر معهم فان عدم صحابه فلا يجب عليه تعجيل الاحرام بها وأما العمره المقيدة بالزمان فيجب تعجيل الاحرام بها ولو علم صحابه كالحج المقيد به مالم يخف على نفسه ضررا من الاحرام وعطف بلا على العمره فقال (لا) ملتزم (الحج) المطلق قبل أشهره فلا يلزمه تعجيل الاحرام به قبلها (و) لا ملتزم (للمشي) لمكة المطلق عن التقيد بزمن وعن التقيد بحج أو عمره فلا يؤمر بالتعجيل في الصورتين (ف) يلزمه الاحرام فيهما (لأشهره) أي الحج أي عند استهلالها (ان وصل) أي ان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج يصل الى مكة ويذكر الحج في عامه لكن في التزام الحج يحرم به من مكانه وفي التزام المشي المطلق يحرم به من الليقات فان أحرم به قبله أجزأ (والا) أي وان كان لا يصل لمكة ان استمر في بلده الى أشهر الحج ويقوته الحج في عامه (ف) يحرم (من حيث) أي من الزمان الذي (يصل) فيه لمكة ويذكر الحج في عامه فاستعمل حيث في الزمان على مذهب الأخفش ومذهب الجمهور انها ظرف مكان دائما (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازي لم أقف عليه لابن رشد بل لابن يونس ومثله لابن عبد السلام (ولا يلزم) الوفاء (في) قوله (مالي في الكعبة أو بابها) ان كان أراد صرفه في بنائها ان نقضت أو لم يرد شيئا فان أراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للحجبة بصرفونه بها ان احتاجت قاله في المدونة ومثل الباب (٢٤٩) الحطيم وهو ما بين الباب والمقام

ولابن حبيب ما بين ركن الاسود الى الباب الى المقام وكما لا يلزمه نذر ما ذكر لا يلزمه شيء بدله وروى ابن وهب عليه كفارة يمين (أو)

كَأَعْمَرَةٍ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَمْدَمْ صَحَابَةً لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ بِابِهَا أَوْ كُلُّ مَا أَكْتَسَبَهُ أَوْ هَدَى لِنَفْسِهِ مَكَّةَ أَوْ مَالَ غَيْرِ إِنْ لَمْ يُرِدْ إِنْ مَلَكَهُ أَوْ عَلَى نَحْرٍ فَلَا نَزْرَ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَنْوُوهُ أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ

(٣٣ - جواهر الاكلیل - أول) قال ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها ولم يقيد بزمان أو مكان وحنث فلا يلزمه شيء فان قيد باحدهما لزمه كل ما اكتسبه بعد حلفه ابن رشد هذا القياس (أو) نذر (هدي) بلفظه أو بدنه بلفظها (لغير مكة) فلا يلزمه شيء فيها لما يشتمل من عينه له ولا ذكاته بموضعه قاله ابن عرفة فان جعله لمكة فكالفدية وان جعله لغيرها كقبر النبي صلى الله عليه وسلم فان كان مما يهدي وعبر عنه بغير أو خروف أو جزور نحره أو ذبحه بموضعه وفرقه على الفقهاء وان شاء أبقاه وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بشه ولو للنبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملازمين له لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال وان كان مما لا يهدي كثوب ودرهم وطعام فان قصد به الملازمين للقبر الشريف أرسله اليهم ولو أغنياء وان قصد النبي صلى الله عليه وسلم أي الثواب له تصدق به بموضعه وان لم يقصد فينظر لعادتهم ولا يلزم به ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف ولو نذر ابن عرفة ونذر شيء لميت صالح معظم في نفس الناذر لا أعرف فيه نصا وأرى ان قصد مجرد كون الثواب للميت تصدق به بموضع الناذر وان قصد الفقراء الملازمين لقبره أو زاويته تعين لهم ان أمكن وصوله لهم (أو) نذر (مال غير) كعبده وداره وبيعه صدقة أو هديا فلا شيء عليه لخبر لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (ان لم يردان ملكه) فان أراد ذلك وملكه لزمه التصديق بجميعه عبر بلفظ جميع مال الغير أم لا فليس كندره جميع مال نفسه لأن ناذر مال غيره أبقى مال نفسه (أو) قال لله (على نحر فلان) أو علقه على فعل أو ترك وحنث فلا يلزمه شيء في النذر ولا في اليمين ان كان فلان أجنبيا بل (ولو) كان (قريبا) للملتزم لأنه التزم معصية (ان لم يلفظ) ناذر نحر فلان الأجنبي أو القريب (بالهدي) فان لفظ به بأن قال على هدي فلان أو نحره هديا فعليه هدي (أو) لم (ينوه) أي الملتزم نحر فلان الهدى فان نواه فعليه هدي (أو) لم (يذكر مقام إبراهيم) خليل الله صلى الله عليه وسلم أو ينوه أو يذكر مكانا من الأمكنة التي فيها الهدى وهي منى ومكة والمراد بمقام إبراهيم قضيته مع ولده الذي

أمر بدبحه ثم قدى لامقامه لبناء البيت اتخذ مصلًى فانه لا يلزم بذكره أو بفته شيء (والاحب) أى الأفضل (حيثئذ) أى حين يلفظ بالهدى أو ينويه أو يذكر مقام إبراهيم أو ينويه وشبهه في الاحبية فقال (كنذر الهدى) المطلق وخبر الاحب (بدنة ثم) يليها (بقرة) والاحب الذى هو النذب منصب على الترتيب وأما الهدى فواجب بقيده فان عجز عن البقرة فشاة واحدة لاسبغ شياء لان هذا نذر هديا مطلقا أو ما يفيد من نحر فلان ومن أفراد الشاة الواحدة وما سبق نذر بدنة بلفظها فإذا عجز عنها لزمه ما يقاربها من البقرة أو السبع شياء وشبهه في صفة الهدى لافى حكمه فقال (كنذر الحفاء) بالمدأى المشى لمكة بلانعل اذ الأول واجب بقيده والاستحباب فى ترتيبه وأما فى نذر الحفاء فالهدى مستحب فقط ويلزمه الحج ان شاء منتعلا وان شاء حافيا (أو) نذر (حمل فلان) على عنقه الى بيت الله (ان نوى التعب) لنفسه بحمله فلا يلزمه ذلك و يجب عليه ان يحج هو ماشيا ويهدى ندبا وقيل وجوبا (والا) أى وان لم ينو التعب بأن نوى بحمله احجاجه معه أو لانية له على ما لى بنونس (ركب وحج به) أى فلان ان رضى فان أبى فلا شيء له وحج هو وحده (بلاهدى) عليه فيهما أى لافى نية التعب ولا فى عدمها (ولغا) بفتح اللين للمعجمة أى بطل قول الشخص لله على (أو) (على المسير) الى مكة ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (والذهب والركوب) والاتيان والانطلاق (لمكة) الا ان ينوى اتيانها حاجا أو معتمرا فأتياها راكبا الا ان ينوى ماشيا ان قلت من نذر المشى اليها لزمه والمسير والذهب مساو يان له فما الفرق قلت الفرق ان العرف انما جرى بلفظ المشى وانه الوارد فى السنة ولم يرد غيره فيها (و) لغا (مطلق المشى) أى المشى المطلق الذى لم يقيد بمكة ولا الكعبة بلفظ ولا نية كقوله لله على المشى (٢٥٠) (و) لغا قوله على (مشى لمسجد) غير المساجد الثلاثة ان كان جلوس فيه أو قراءة

وَالْأَحَبُّ حَيْثُئِذٍ كَنَذَرَ الْهَدْيَ بِدَنَةٍ ثُمَّ بَقَرَةً كَنَذَرَ الْحَفَاءَ أَوْ حَمَلَ فَلَانٌ إِنْ نَوَى التَّعَبَ وَالْأَرْكَبَ وَحَجَّ بِهِ يَلَا هَدْيَ وَلَغَا عَلَى السَّيْرِ وَالذَّهَابُ وَالرُّكُوبُ لِمَكَّةَ وَمُطَلَقُ الْمَشْيِ وَمَشَى لِمَسْجِدِهِ وَإِنْ لَاعْتِكَافٍ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا فَقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَمَشَى لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِبِلْيَاءِ إِنْ لَمْ يَتَوَصَّلَا بِمَسْجِدَيْهِمَا أَوْ يُسَمِّيَهُمَا فَيَرْكَبُ وَهَلْ إِنْ كَانَ يَبْمُضُّهَا أَوْ إِلَّا لِكَوْنِهِ يَأْفُضَلُ خِلَافَ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةُ

﴿ باب ﴾

الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ

بل (وان) كان (لاعتكاف) أو صلاة فيه لخبر لا تشدد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ولا يارضه خبر من نذر ان يطيع الله فليطعه لأنه عام فيخص بهذا (الا) المسجد (القريب جدا) من النادر بأن كان على ثلاثة أميال وقيل

ملا يحتاج فيه لأعمال المطى وشد الرحل (فقولان تحتملهما) المدونة فى نذر الصلاة والاعتكاف أحدهما لزوم كل اتيان ماشيا الثانى عدم لزوم الاتيان ويلزمه فعل ما نذر بموضعه كذا نذرهما بمسجد بعيد (و) لغا (مشى) وأولى ذهاب ومسير (للمدينة) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (أو) لمسجد (إيلياء) فلا يلزمه ذهابه لهما لا ماشيا ولا راكبا وهو معرب بيت المقدس (ان لم ينو صلاة) فان نواها لزمه اتيانهما ولو نواها صوما أو اعتكافا (بمسجديهما) أى المدينة وإيلياء (أو يسميها) أى المسجدين لا البلدين فان نوى صلاة فيهما أو سماهما لزمه اتيانهما (فيركب) ان شاء ولا يلزمه المشى لأنه لما سماهما فكأنه قال لله على ان أصلى فيهما وظهره ولو نفا (وهل) لزوم اتيان أحد المساجد الثلاثة ان كان غيرها بلو (ان كان) الملتزم (ببعضها) فاضلا أو مفضولا (أو) يلزمه فى كل حال (الا لكونه بأفضل) مما التزم المشى اليه فلا يلزمه اتيان المفضول (خلاف) في التشهير ابن بشر ظاهر المذهب لزوم اتيان أحد الثلاثة وان كان موضعه أفضل مما التزم المشى اليه (والمدينة) المنورة بأنواره صلى الله عليه وسلم (أفضل) من مكة المشرفة ويدل له ما رواه الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة نقله في الجامع الصغير وقال ابن وهب وابن حبيب مكة أفضل ابن عرفة ومسجده صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أفضل من مسجد إيلياء (ثم) يلى المدينة فى الفضل (مكة) المشرفة ثم يلى مكة فى الفضل بيت المقدس فهو أفضل ولومن المساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كمسجد قباء ومسجد الفتح ومسجد البعيد ومسجد ذى الحليفة والله أعلم ﴿ باب ﴾ فى الجهاد (الجهاد) أى قتال مسلم كافرا غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه ويكون (فى أهم جهة) فان استوت الجهات فى الخوف فالنظر



للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والواجب جهاد الجميع (كل سنة) ان لم يخف عار بابل (وان خاف) المجاهد (محاربا) أى مسلحا قاطع طريق وهذا مباغلة في قوله الا في فرض كفاية أى لا يسقط فرضية الجهاد خوف محارب أو اوص في طريق الجهاد ويحتمل ان معناه اذا كان المحارب في جهة والعدو في جهة وخيف من المحارب عند الاشتغال بقتال العدو لأن فساد الكفر لا يعمله فساد وقد نسج المصنف هنا على منوال الشيخ عبدالغفار القزويني الشافعي اذ قال في كتابه الحاوي في الفتاوى الجهاد في أهم جهة وان خاف من المتلصصين كل سنة مرة كزيارة الكعبة فرض كفاية وفي المدونة جهاد المحاربين جهاد ابن عبد السلام قتالهم أفضل من قتال الكفار ابن ناجي المشهور ليس أفضل وشبه في الفرضية كل سنة فقال (كزيارة الكعبة) أى اقامة موسم الحج وأفرد هذا عن نظائره الآتية لمشاركتة الجهاد في وجوبه كل سنة وتنبيهها على انه لا يسقطها خوف المحارب بين ولا يشكل على مامر من قوله وأمن على نفس ومال لانه شرط في العيني وما هنا في فرض الكفاية أى يخاطب كل الناس بقتال المحارب واقامة الموسم لأهل قطر فقط وخبر الجهاد (فرض كفاية) السنوي ظاهر كلامهم انه فرض كفاية ولو مع الأمن لما فيه من اعلان كلمة الله تعالى واذلال الكفر ان كان مع وال عدل بل (ولو مع وال) أى أمير جيش (جائر) ارتكابا لأخف الضرر من لأن الغزو معه اعادته على جواره وتركه معه خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة وكذا مع ظالم في أحكامه أو فاسق بمارحة لا مع غادر ينقض العهد وصلة فرض (على كل حر ذكركم كافد) شمل الكافر بناء على خطابه بفروع الشريعة حتى الجهاد وقيل الالجهاد ولا يلزم من هذا انه يجب عليه أن يجاهد نفسه لأن الكلام في ذمى فيجب جهاده الحربى ولا يتوقف على اسلامه كأداء دين ورد دية وشبه في فرضية الكفاية لا بقيد كل سنة فقال (كالقيام بعلوم الشرع) ممن هو أهل له غير ما يجب علينا وهو ما يحتاجه الشخص في نفسه ومعاملته والمراد بالقيام بها حفظها واقرؤها وقراءتها وتحقيقها وتهذيبها ودخل في ذلك النساء كما (٢٥١) في شرح التنقيح فيجب على التأهله

منهن القيام بعلوم الشرع كما كانت عائشة رضى الله تعالى عنها (و) القيام (ب) الفتوى (أى الاخبار بالحكم الشرعى على غير

كُلُّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ بِمُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتْوَى وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْأَمْرِ بِالْعَرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَرَدِّ السَّلَامِ

وجه الالتزام (و) القيام (ب) دفع الضرر عن المسلمين) ويلحق بالمسلمين من في حكمهم كأهل الذمة والدفع باطعام جائع وستر عورة حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك وواجب على كل من قدر على دفع مضرة ان يدفع جهده ما لم يخف مضرة (و) القيام (ب) القضاء أى الحكم بالوجه الشرعى على وجه الالتزام (و) القيام (ب) الشهادة) تحملا وأداء ان احتيج له ان وجد أكثر من نصاب والا تعين على النصاب (و) القيام (ب) الامامة) بالصلاة حيث كانت اقامتها بالبلد فرض كفاية وكذا الامامة العظمى وشرطه كونه واحدا إلا أن يبعد القطر جدا بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه فيجوز تعدده (و) القيام (ب) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط معرفة كل وأن لا يؤدى الى ما هو أعظم منه مفسدة وأن يظن الافادة والأولان شرطان للجواز أيضا فيحرم عند عدمهما والثالث شرط للجوب فقط فان لم يظن الافادة فلا يجب ويجوز ان لم يؤذ في بدنه أو عرضه والأفلا يجوز وشرط المنكر الاجماع على تحريره أو ضعف مدرك القائل بحله فيجب نهى الخلق عن شرب النبيذ وان قال بحله أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لضعف مدركه ولا يشترط اذن الامام ولا عدالة الأمر أو الناهى على المشهور لخبر الأمر بالمعروف وان لم تأت به وانه عن المنكر وان لم تنجبه وأما قوله تعالى أأمر الناس بالبر ونفسون أنفسكم الآية فخرج مخرج الزجر عن نسيان النفس لانه لا يأمر وشرط ظهور المنكر بلا تجسس ولا استراق سمع ليتوصل بذلك للمنكر ولا يبحث عما أخفى يبدأ وحائث أو دارفاته حرام وأقوى مراتبه اليدين اللسان برفق ولين ثم قلبه وهو أضعفها ثم لا يضرم من ضل ثم المراد بالأمر والنهي النفساني فالأمر بالمعروف هو اقتضاء فعله بأى لفظ كان أمرا اصطلاحيا ونهيا فنحو لا تفعل أمر بالكف عن الفعل فهو داخل في الأمر بالمعروف (و) القيام (ب) الحرف) جمع حرفة أى الصنائع (اللهم) التى لا يستقيم صلاح معاش الناس الا بها كخياطة وحياسة وبناء وبيع (و) القيام (ب) رد السلام) ولو على قارىء قرآن على الاعتماد بدليل سنية السلام عليه أو مصلى لكن بإشارة ولعله ان كان المسلم بصيرام الضوء ولا يطلب برده بعد فراغ الصلاة وظاهر كلامهم ولو بقى المسلم على أكل لاعلى ملب ومؤذن ومقيم وسامع خطبة وقاضى حاجة وواطىء حال تلبس كل وبعد فراغه في الثلاثة الاخيرة واما الثلاثة الاول فيجب الرد عليهم ان استمر المسلم حاضرا الى

فراغهم ويسقط فرض الرد عن جماعة قصدوا بالسلام برد أحدهم والأولى رد جميعهم وهل لغير الراد ثواب أم لا ثالثها ان نواه وتركه لرد غيره وفي شرح التمهيد ان ثواب فرض الكفاية يحصل لغير فاعله من حيث سقوط الطلب عنه وثواب نفس الفعل لفاعله فقط (و) القيام (تجهيز الميت) المسلم بالتفصيل والتكفين والدفن وغيرها والكافر يترك للكفار الا ان يخاف ضيعته فيؤاخرى فقط (و) القيام (فك الأسير) ان كان بمال المسلمين فان كان بماله أو بالفى فليس فرض كفاية وان احتاج فسه لقتال فرض كفاية عليهم القرافي يكفى في فرض الكفاية ظن الفعل (وتعين) أى صار الجهاد فرض عين (بفتح) أى هجوم (العدو) أى الكافر الحربى على قوم بقتة ولهم قدرة على دفعه أو على قريب من دارهم فيلزم كل قادر على القتال الخروج له وقتاله ان توقف دفعه على الرجال الاحرار بل (وان على امرأة) ورقيق وصبي مطبق للقتال الجزولى ويسهم حينئذ للرفيق والمرأة والصبي لأنه صاروا اجبا عليهم (و) تعيين الجهاد (على من يقر بهم ان عاجزوا) أى من فجأهم العدو عن دفعه فيتعين على من يقر بهم اعانتهم (و) تعيين الجهاد (بتعيين الامام) ولو لصبي مطبق للقتال أو امرأة أو عبد وتعين الامام الجاهز اليه وجبره عليه كما يلزم بما فيه صلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجماع اه عدوى (وسقط) الجهاد (بمرض) شديد مانع بعد التعيين بفتح عدو أو تعيين امام (وصيا) مانع من اطاقته ولو عينه (وجنون وعمى وعرج) وفي تعلق السقوط بالصبي والأعمى والأعرج والمجنون الذين بلغوا كذلك تجوز لأنهم لم يجب عليهم حتى يسقط عنهم فاستعمل سقط في حقيقة في الأول ومجازا فيما بعده بمعنى عدم لزومه البناء فاعل سقط عائد على فرض الكفاية وأما فرض العين فلا يسقط بالانوثة ولا بالرق ولا بالصباوان سقط بغيرها وقد تقدم وان على امرأة والله أعلم (وأنوثة وعجز عن محتاج له) (٢٥٢) من سلاح ومركوب ونفقة ذهابا وإيابا فيعتبر ما يرد به وان لم يخش ضياع الشدة

الاقامة في بلاد العدو (ورق)

ولوفيه شائبة حرية ان لم يعين (ودين حل) وهو قادر على وفائه والا خرج بغير إذن ربه وشبهه في السقوط فقال (ك) منع (والدين) أو أحدهما وسكت الآخر

وَتَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ وَفَكِّ الْأَسِيرِ وَتَعْيِيْنِ رِّفْعِ الْمَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ وَعَلَى مَنْ يُّقْرُ بِهِمْ  
إِنْ عَجَزُوا وَتَعْيِيْنِ الْإِمَامِ وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصَبًا وَجُنُونٍ وَعَمَى وَعَرَجٍ وَأَنْوُثَةٍ  
وَعَجْزٍ عَنْ مُّحْتَاجٍ لَهُ وَرَقٍّ وَدَيْنٍ حَلٍّ كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضٍ كِفَايَةٍ يَبْخَرُ أَوْ خَطَرَ  
لَا جَنَّةَ وَالْكَافِرُ كَثِيْرُهُ فِي غَيْرِهِ وَدُعَاؤُهُ لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جَزِيَّةٌ بِمَحَلٍّ يَوْمَنْ وَالْأُ  
قُوْتُلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةَ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا وَالصَّبِيَّ

والعتوه

أو مات أو أجاز (في) كل (فرض كفاية) جهادا كان أو علما كفايا أو غيرها

فلا يخرج الا باذنها ان كان في بلده من يفيد ولا يخرج بغير اذنها ان كان فيه أهلية النظر والاجتهاد ولا طاعة لهما في منعه لان تحصيل درجات المجتهدين فرض كفاية واعتراض القرافي بأن طاعة الأبوين فرض عين فلا تسقط لأجل فرض الكفاية وفي التوضيح وابن غازي وسفر العلم الذي هو فرض عين ليس لهما منعه فان كان فرض كفاية فليترك في طاعتها (ببحر أو) بر (خطر) أى لا والدين المنع من ركوب البحار والبرارى المخطرة للتجارة وحيث لا خطر لا يجوز لهما المنع فهذه مسألة أخرى لاتعلق لها بالجهاد (لا) يسقط فرض الكفاية بمنع (جد) ولو الأقرب (و) الشخص (الكافر) أبا أو أما (كغيره) أى الوالد المسلم (في) ترك كل فرض كفاية (غيره) أى الجهاد لافي ترك الجهاد لاتهامه بقصده بمنع ولده منه توهين الاسلام وفي المواق تقييد كلام المصنف بعلمه ان منعهما لكرهه اعانة المسلمين فان كان لشفتقتهما عليه سقط عنه (ودعوا) أى الكفار قبل القتال (للاسلام) اجمالا من عبر تفصيل الشرائع الا ان يسألوا عنها فتبين لهم قاله ابن شاس بلغت الدعوة أم لا على أحد قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه ونكر الدعوة ثلاثة أيام متوالية وقيل ثلاث مرات في يوم ويقالون في أول اليوم الرابع بالدعوة والمراد بالاسلام ما يخرج به من الكفر كالشهادتين لمن لم يقر بضمونهما وعموم رسالة السيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لمنكر عمومهما فتدعى كل فرقة للخروج عما كفرت به (ثم) ان امتنعوا من الاسلام دعوا الى أداء (جزية بمحل يؤمن) على المسلمين من غدر الكفار فيه راجع لدعائهم للاسلام ولدعائهم للجزية (والا) أى وان لم يجيبوا للجزية أو أجابوا لها لكن بمحل لاتنالهم فيه أحكامنا ولم يرتحلوا الى بلادنا أو خيف من دعائهم الى الاسلام أو الجزية أن يعاجلونا بالقتال (قوتلوا) أى أخذ في قتالهم (و) اذا قدر عليهم (قتلوا) أى جاز قتلهم (الا) سمة فلا يجوز قتلهم (المرأة) فلا تقتل في حال (الا في مقاتلتها) فتقتل ان قتلت بسلاح أو حجارة أسرت أم لا (و) (الا) الصبي

اللطيف للقتال فكل المرأة ابن عرفه يقتل كل مقاتل حين قتاله ابن سحنون ولو كان شيخا كبيرا وسمع يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي المواق فلو قال للمصنف المرأة والصبي الا في قتالهما لأجاد (و) الا (العتوه) أى ضعيف العقل سحنون والمجنون والمحتل العقل وشبههم وشبه في منع القتل فقال (كشيخ فان) أى لابنية فيه للقتال ولا لتدبير (وزمن) أى مقعد أو أشل أو مغلوج أو نحوهم (وأعمى) وأعرج (وراهب منعل) عن الكفار (بدير أو صومعة) لاعتزالهم أهل دينهم عن عارية المسلمين لالفضل تبتلهم بل هم أبعد عن الله لشدة كفرهم ويستأنس بأن الحكمة في ذلك ان الاصل منع اتلاف النفوس وانما أبيع منه ما يقتضى دفع المفسدة ومن لا يقاتل لاهو أهله في العادة ليس في احداث المفسدة كالمقاتلين فرجع الحكم فيهم الى الاصل وهو المنع (بلا رأى) قيد في منع قتل الشيخ ومن بعده ولذا فصله بالكاف عما قبله ومفهوم بدير الخ ان الراهب المنعزل بكيسة يقتل كمنعزل بدير أو صومعة وله رأى (وترك لهم) أى من لا يقاتلون (الكفاية فقط) من مال الكفار لظن يسرته فان لم يكن للكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم قال في المدونة ويترك لهم من أموالهم ما يعيشون به ولا تؤخذ كلها فيموتون (واستغفر) أى تاب (قاتلهم) أى الشيخ ومن بعده قبل صبر ورتهم غنيمة ولادية عليه ولا كفارة وكل من لا يقتل يسي وشبه في الاستغفار فقال (ك) قاتل (من لم تبلغه دعوة) ولو متمسكا بكتاب نبيه وحكى المازرى عن بعض البغداديين ان ثبت ان القتل كان متمسكا بكتابه مؤمنا بنبيه ولم يعلم بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ففيه الدية اه (وان) قتل من يؤسروه ومن عدا الراهب والراهبة بعدان (حيزوا) وصاروا مغنا (ف) على قاتلهم (قيمتهم) يجملها الامام في الغنيمة (والراهب والراهبة) المنعزلان بدير أو صومعة بلا رأى (٢٥٣) (حران) فلا يؤسران ولا يسترقان عند الامام مالك رضى الله تعالى

عنه وقال سحنون تسترق الراهبة وظاهر كلام المصنف ولو ترهب ببلد الاسلام وذهب لارض الحرب وهو كذلك فيستصحب له ذلك الحكم حتى يثبت خلافه وعلى قاتلها ديتهما اذا

وَالْمَتَوَّه كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمِنَ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلَا رَأْيٍ وَتُرِكَ لَهُمُ الْكِفَايَةُ فَقَطَّ وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلُهُمْ كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حِيزُوا فَقَيِّمَتْهُمْ وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ يَقْطَعُ مَاءُ وَآلَةٌ وَبِنَارٍ إِنْ لَمْ يُمَسْكَنْ غَيْرُهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ وَإِنْ يَسْفَنُ وَبِالْحِصْنِ يَنْفَرُ تَحْرِيقٌ وَتَنْزِيقٌ مَعَ ذُرِّيَّةٍ وَإِنْ تَرَسُّوا بِذُرِّيَّةٍ تَرَكُوا إِلَّا بِالْخَوْفِ وَيُحْسِنُ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْسُ أَنْ لَمْ يُخَفَّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ

قتلا بعدان صار في الغنيمة وما تقدم من أنه لادية في قتل من نهى عن قتله انما هو قبل أن يصير في الغنم وصلة قوتلوا (بقطع ماء) عنهم ليموتوا عطشا أو عليهم ليموتوا غرقا (و) (بآلة) لقتل كسيف ورمح ونبل ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الذرية كما فعل صلى الله عليه وسلم بأهل الطائف (و) قوتلوا (بنار) ترسل عليهم لتحرقهم (ان) خيف منهم على المسلمين اتفاقا (لم يمكن غيرها) أى النار لتحصنهم بما لا يفيد فيه غيرها فان أمكن غيرها فلا يجوز قتالهم بها عند ابن القاسم وسحنون (ولم يكن فيهم مسلم) فان كان فيهم مسلم فلا يقاتلون بها اتفاقا برا أو بحرا ولو خيف منهم على المسلمين خلافا للأخمس اه وبالع على جواز قتالهم بالنار بالشرطين المذكورين فقال (وان) كنا واياهم أو أحد الفر يقين منا أو منهم (يسفن) ونص ابن رشد وقع في المذهب اختلاف كثير فيما يجوز به قتل العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان الحصون اذا لم يكن فيها الا المقاتلة فأجاز في المدونة أن يرموا بالنار ومنع من ذلك سحنون وقدر روى ذلك عن مالك من رواية محمد بن معاوية الحضرمي ولا خلاف فيما سوى ذلك من تفريقهم بالماء ورميهم بالمجانيق وما أشبه ذلك وأما ان كان فيها المقاتلة والنساء والصبيان ففيه أربعة أقوال أحدها أنه يجوز أن يرموا بالنار ويفرقوا بالماء ويرموا بالمجانيق (و) قوتلوا (بالحصن) آتى به معرفا تنبئها على خروجه من حيز البالغة وعلى احترام الذرية فيه ولذا قال (بغير تحريق وتزريق) أمكن غيرهما أم لا وهذا كالتخصيص لظاهر قوله بقطع ماء بناء على ان المراد عليهم حال كونهم (مع ذرية) أو نساء وأولى مع مسلم فيتركون ان لم يخف على المسلمين وظاهر المصنف انهم يرمون بالنجنيق ولو مع ذرية أو نساء أو مسلم وهو كذلك (وان ترسو بذرية) لهم أو نساءهم أى جعلوها ترسا يتوقون به (تركوا) بلا قتال لحق الغنائم في كل حال (الاحوف) منهم على المسلمين فيقاتلون (و) ان ترسوا (بمسلم) قوتلوا (لم يقصد الترس) بالرمى وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالاحوف على النفس (ان لم يخف على أكثر المسلمين) شرط للأخيرة ولقوله وبنار ولقوله

وبالحصن الخ فان خيف على أكثر المسلمين جاز قتالهم وسقطت حرمة الترس سواء كان ذريتهم أو مسلماً (وحرّم نبل) اسم جمع لا واحده من لفظه معناه السهام العربية مؤنث كذا في الصباح (سم) بضم السين وشد اليم ونائب فاعله ضمير النبل فالمناسب سمت أي جعل فيها السم القاتل أي حرم علينا رميهم بها والذي في النوادر كره مالك رضي الله تعالى عنه ان يسم النبل والرماح ونحوه لأن يونس فحمل المصنف الكراهة على الحرمة وقيدها بعضهم بما اذا لم يكن عند العدو نبل مسموم والافيجوز حينئذ (و) حرم علينا (استعانة بمشرك) أي كافر والسين والتاء للطلب فان خرج من تلقاء نفسه فلا يمنع على العتد وقال أصبغ يمنع أشد المنع ودليل الاول غزو صفوان بن أمية مع النبي صلى الله عليه وسلم حنيناً والطائف قبل اسلامه ولعل وجهه ان صفوان كان من المؤلفة قلوبهم فيحتمل أنه أجازة للتألف لا لخروجه من تلقاء نفسه ويدل لأصبغ ظاهر خبر مسلم ارجع فلن أستعين بمشرك قاله ليهودي خرج من غير طلب وأجاب غيره بأن النهي كان في وقت خاص وهو بدليل غزو صفوان في حنين والطائف (الاحدمة) منه لنا كحفر أو هدم أو رمى بمنجنيق أو صنعة فلا تحرم الاستعانة به (و) حرم (ارسال مصحف) ولو طلبه الطاغية لتدبره خشية إهانتهم (لهم) أو اصابة نجاسة وأراد به ما يقابل الكتاب الذي فيه كآية بدليل ذكره بعد فلا يقال مفهوم مصحف ان مادونه ولو الجلل لا يحرم ارساله وهو يمرض مفهوم قوله الآتي فيما يجوز وبث كتاب فيه كآية قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان طلبك كافر أن تعلمه قرأ نافلاً تفعل لانه نجس ولا يجوز تعليمه الفقه (و) حرم (سفر به) أي المصحف (لارضهم) أي بلاد الكفار تنازع فيه ارسال وسفر ولو مع جيش كثير (ك) سفر به (مرأة) لارضهم مسلمة حرة أو أمة أو كتابية زوجة مسلم فيحرم (الافى جيش آمن) بمد الهمة وكسر الهم فيجوز السفر بالمرأة خاصة ولداً فصل بالكاف لانها تنبى على نفسه والمصحف قد يسقط ولا يشعر به وقد كان صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه في سفر الغزولان جيشه آمن (و) حرم (٢٥٤) (فرار) من عدو على مسلم وان لم يتعين الجهاد عليه أو كان مندوباً (ان بلغ المسلمون)

الدين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كآية من مائتين ولو فر الامر بالمعتبر عند ابن القاسم والجمهور العدد لا القوة والجد خلافا لابن الماجشون وتختص

وَحَرَّمَ نَبْلُ سُمٍّْ وَاسْتِعَانَةُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا لِخِدْمَتِهِ وَارْسَالُ مُصْحَفٍ لَهُمْ وَسَفَرٌ بِهِ لِأَرْضِهِمْ كَمَرَأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ وَفَرَادٍ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا إِلَّا تَحَرُّفًا وَتَحْزِيًّا إِنْ خِيفَ وَالْمَثَلَةُ وَحُمْلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالِ وَخِيَانَةُ أَسِيرٍ ائْتَمَنَ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ

الحرمة بمن فرأولاً فان لم يكن معهم سلاح أو لم يبلغوا النصف فلا يحرم (ولم يبلغوا) أي المسلمون (اثني عشر ألفاً) عطف على مفهوم ان بلغ المسلمون النصف وقيد فيه أي فان لم يبلغوا النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفاً جاز الفرار أو الحال انهم لم يبلغوا اثني عشر ألفاً فان بلغوا حرم ولو كثر الكفار جدا ما لم تختلف كلمتهم والاجاز الخبر لن يثلب اثنا عشر ألفاً من قلة الا ان تختلف كلمتهم وما لم يكن العدو بمحل مدده ولا مدد للمسلمين والاجاز (الاتحرفا) بفتح المثناة والحاء المهملة وضم الراء مشددة بأن يظهر الهزيمة لاتباعه العدو فيرجع عليه فيقتله وهو من مكاييد الحرب (و) (الا تحيزا) إلى أمير الجيش أو إلى فئة فيتنقوى بهم وشرط جوازهما كون المتحرف والمتحيز غير أمير الجيش والامام وأما ما فليس لهما التحرف ولا التحيز لحصول الخلل والفسدة به والذي من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب مصابرة العدو الكثير من غير اشتراط ما هنا (ان خيف) العدو أي خاف منه المتحيزان يقتله خوفاً بينا ان كان اتحيزاه إلى فئة خرجوا معهم أموالاً كان خرجوا من بلد الأمير وهو مقيم في بلده فلا يكون فئة لهم يحازون اليه قاله الحطاب (و) حرم (المثلة) أي التمثيل بالكفار بقطع أطرافهم وقلع أعينهم بعد القدرة عليهم ولم يعملوا بمسلم فيجوز حال القتال قبل القدرة عليهم أو بعد تمثيلهم بمسلم قاله الباغي في أسير كافر عندنا وقدموا بأسير مسلم عندهم (و) حرم (حمل رأس) من عدو من بلد قتله (بلد) آخر (أو) (لوال) أي أمير جيش في بلد القتال ويجوز حملها في بلد القتال لغير وال واستظهر جواز حملها لبلد آخر لمصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالجزم بموته وقد حمل رأس كعب بن الأشرف من خير إلى المدينة (و) حرم (خيانة) مسلم (أسير) في بلد العدو (ائتمن) أي ائتمنه كافر صراحة نحو أمناك على أموالنا وذريتنا ونسائنا أو ضمننا كاعطائه شيئاً يصنع حال كون الأسير (طائعا) في ائتمانه على أموالهم وذريتهم ونسائهم بل (ولو) ائتمن (على نفسه) بهدمنه أن لا يهرب ولا يخونهم فيما تقدم أو بغير عهد بيمين فيها أو بغيرها ومفهوم ائتمن انه ان لم يؤتمن نجوز خيانتة ومفهوم طائعا انه ان ائتمن مكرها تجوز خيانتة

في جميع ما تقدم ولو حلفوه بمينا على عدمها فان قلت كيف يتصور طوعه وهو اسير قلت يتصور فيمن أحبوه وظنوا فيه الامانة وأطلقوه يذهب حيث شاء في بلادهم فأعجبته لكثرة زينة الدنيا مثلا (و) حرم (الناول) أصله الماء الجاري بين الشجر ثم نقل لأخذ شيء من الغنيمة قبل حوزها لادخال الغال ما يأخذه بين متاعه ليخفيه عن غيره (وأدب) أي الغال (ان ظهر) أي اطلع (عليه) ٧٠ يمنعه سهمه من الغنيمة ومفهوم ان ظهر عليه انه إن جاء تابعا فلا يؤدب ان كان قبل القسمة وتفرق الجيش والأدب ابن رشد ومن تاب بعد القسم وافترق الجيش أدب عند جميعهم واما الآخذ منها بعد حوزها فسرقة وستأتي في قوله وحد زان وسارق ان حيز المنعم (وجاز أخذ محتاج) من المجاهدين الذين يسهم لهم ظاهره ولولم يبلغ الضرورة للبيعة للميتة فان كان لا يسهم له ففى جواز أخذه وعدمه قولان ومفعول أخذ المضاف لفاعله قوله (نملا وحزانا وابرة وطعاما وان) كان المأخوذ (نما) بفتح النون والعين اسم جمع لا واحد له من لفظه أي ابلا أو بقرا أو غنما يذكيه ويأكل لحمه ويرد جلده للغنيمة ان لم يحتج له قال ابن عرفة في الدونة ولونهاهم الامام ثم اضطروا اليه جازلهم كله أبو الحسن لأن الامام اذ ذاك عاص فلا يلتفت اليه (وعلفا) لدابته وشبهه في جواز الأخذ فقال (كثوب وسلاح ودابة ليرد) أي الثوب والسلاح والدابة للغنيمة بعد استغنائه عنها فهو راجع لما بعد الكفاف فلذا فصله بها (ورد) الآخذ للغنيمة (الفضل) أي الفاضل عن حاجته من جميع ما أخذه من الغنيمة لحاجته اليه (ان كثر) أي زادت قيمته عن درهم (فان تعذر) رد ما وجب رده سواء كان مما قبل الكفاف أو مما بعدها لسفر الامام وتفرق الجيش (تصدق به) كله بلا تخميس كما يؤخذ من التوضيح على المشهور وقال ابن المواز يتصدق منه حتى يبقى اليسير فله ابقاؤه (٢٥٥) لنفسه واستبعده ابن عبد السلام بأن اليسير

يقتفر منفردا لا مجتمعا مع غيره (و) ان أخذ شخصان مما يسهم لهما محتاجان صنفى طعام كقمح وشعير وفضل عن كل منهما كثيرا أخذه واحتاج كل منهما لما فضل بيد الآخر فتبادلا بتفاضل

والناول وأدب إن ظهر عليه جاز أخذ محتاج نملا وحزاما وابرة وطعاما وان نمما وعلفا كثوب وسلاح ودابة ليرد ورد الفضل إن كثر فان تعذر تصدق به ومضت المبادلة بينهم وبيد لهم إقامة الحد وتخريب وقطع ونخل وحرق إن أنكى أو لم ترج والظاهر أنه مندوب كمكسه ووطه أسير زوجة أو أمة سلمتا وذبح حيوان وعرقبته وأجهز عليه وفي النخل إن كثرت ولم يقصد غسلها روايتان

كصاع بصاعين من جنس واحد (مضت المبادلة) قل القسمة الواقعة (بينهم) أي المجاهدين وتجاوز ابتداء على المذهب لان كلا منهما كأنه رد ما فضل عنه للغنيمة وأخذه الآخر منها فلا مبادلة في الحقيقة فان تبادلا بعد القسم بتفاضل ففسخ وكذا ان تبادلا به مع عدم احتياج كل لفاضل الآخر لوجوب رده للغنيمة (و) جاز أي اذن للامام (ببيلدهم) أي الكفار (اقامة الحد) الشرعي لزنا أو سرقة أو قتل أو حراة على من فعل موجبه لانه واجب عليه ان يقيمه ببيلدهم ولا يؤخره حتى يرجع لبيلده ويشعر به تقديم الجار والمجرور المفيد للاختصاص فكأنه قال لا يقيمه الا ببيلدهم (و) جاز (تخريب) لبيارهم (وقطع نخل وحرق) لزرعهم (ان أنكى) أي ما ذكر أي كان فيه نكابة للكفار ورجيت للمسلمين (أو) لم ينك (ولم ترج) لهم فالجواز في هاتين الصورتين فان أنكى ولم ترج تعين التخريب أو القطع أو الحرق وان لم ينك ورجيت وجب الابقاء فلا تدخل هاتان الصورتان في كلامه (والظاهر) عند ابن رشد (انه) أي للذكور من التخريب والقطع (مندوب) ان لم يرج لنكابتهم وشبهه في الندب عند ابن رشد فقال (كمكسه) وهو الابقاء مندوب ان رجي للمسلمين (و) جاز (وطه) مسلم (أسير) في بلد العدو (زوجة أو أمة) له مسيبتين معه ان أيقن أنهما (سلمتا) من وطء سايهما لأن سيهم المسلمة لا يهدم نسكاحها ان كانت زوجة ولا يبطل ملكها ان كانت أمة وقوله وهدم السبي النكاح في سبي المسلمين نساء الكافرين واراد بالجواز عدم حرمة اذهومكروه لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه أكره ذلك لما أخاف من بقاء ذريته بأرض الحرب (و) جاز (ذبح حيوان) مأكول أو غيره عجز عن الاتضاع به أي قطع حلقومه وودجيه (وعرقبته) الواو بمعنى أو أي أوقف عرقوبه وظاهره وان كان لا نكابة فيه ويرجي للمسلمين (وأجهز عليه) أي الحيوان والواو بمعنى أو أي فعل به ما يجعل موته ولو غير الدكاة الشرعية (وفي) جواز اتلاف (النخل) بحاء مهملة بحرق ونحوه (ان كثرت) لنكابتهم به (و) الحال انه (لم يقصد) باتلافها (عسلها) أي أخذه وكرهته (روايتان)

ومفهوم ان كثرت انها ان كانت قليلة ولم يقصد غسلها كره اتلافها ومفهوم لم يقصد غسلها انه ان قصد غسلها فلا يكره اتلافها قلت  
أو كثرت (وحرقت) أي الذبوح والعرقب والمجهز عليه وجوبا (ان أكلوا) أي استحل الكفار في دينهم ان يأكلوا (الهيئة) ولو ظنا لثلا  
ينتفعوا به وشبه في الحرق فقال (كتناع) لهم أو لمسلم (عجز عن حمله) لبلد الاسلام وعن الانتفاع به فيحرق لثلا ينتفعوا به  
(و) جاز (جعل) بفتح الجيم أي اتخاذ ووضع (الديوان) أي الدفتر والمعنى انه يجوز للإمام أن يجعل ديوانا أي دفترًا يجمع فيه  
أسماء الجند وعطاءهم (و) جاز (جعل) بضم الجيم أي قدر من المال أي أعطاه (من) شخص (قاعد) أي متخلف عن الجهاد  
(من يخرج) للجهاد نائبا (عنه) أي القاعد في الخروج له (ان كانا) أي القاعد والخارج (بديوان) واحد وقد كره مالك لمن في  
السبيل اجارة فرسه لمن يربط عليه أو يزرع عليه فهذا اذا أجر نفسه أشد كراهة وكان مال الكارحه الله تعالى أشار الى ان الأصل منع هذه  
الاجارة للجهل وأجيزت اذا كانا بديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر فليس اجارة حقيقية اهـ (و) جاز راجحية (رفع صوت  
مرابط) وحارس بحر (بالتكبير) في حرسهم لانه شعارهم ليلا ونهارا وكذا رفعه بتكبير العبد والتلبية والمسلم في غير هذه أفضل لقوله  
صلى الله عليه وسلم لرافعي أصواتهم بالدعاء ان الذي ندعون بين أكنافكم (وكره التطريب) أي التفتي بالتكبير (وقتل عين) أي  
جاسوس على المسلمين يطلع الحربيين على عورات المسلمين وينقل أخبارهم اليهم وهو رسول الشر والناموس رسول الخير ان يؤمن  
بل (وان) كان الجاسوس ذميا عندنا أو حريبا (أمن) بضم الهمزة وكسر الميم مشددة لأنه لا يتضمن كونه عينا ولا يستلزمه  
ولا يجوز عقده عليه ويتعين قتله الآن يسلم ونقل عن سحنون ان رأى الامام استرقاقه فهو له واستشكل بأنه لا يدفع شره  
(والمسلم) العين (كالزندق) أي (٢٥٦) الذي أظهر الاسلام وأخفى الكفر في تعيين قتله وان أظهر التوبة بعد

الاطلاع عليه وقبول  
نوبته ان أظهرها قبل  
الاطلاع عليه (و) جاز  
(قبول الامام هديتهم) ان  
كان لهم منعة وقوة لان  
ضعفوا وأشرف الامام على  
أخذهم فقصدها التوهين  
بها (وهي) أي الهدية (له)

وَحُرِّقَ أَنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ كَمَتَاعٍ عُجِزَ عَنْ حَمْلِهِ وَجَعَلَ الدِّيَّانُ وَجَعْلًا مِنْ قَاعِدٍ  
لِيَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ أَنْ كَانَا بِدِيَّانٍ وَرَفَعَ صَوْتَهُ مُرَابِطًا بِالتَّكْبِيرِ وَكُرِيَ التَّطْرِبُ  
وَقَتْلُ عَيْنٍ وَإِنْ أَمَّنَ وَالْمُسْلِمُ كَالزَّنْدِيقِ وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ وَهِيَ لَهُ إِنْ  
كَانَتْ مِنْ بَعْضِ الْكُفَرَاءِ وَفِي أَنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِلَدَهُ  
وَقَتْلُ رُومٍ وَتَرْكُ وَاجْتِجَاعٍ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ أَنْ وَبَثَّ كِتَابَ فِيهِ كَلَايَةُ وَإِقْدَامُ  
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً عَلَى الْأَظْهِرِ وَانْتِقَالَ مِنْ مَوْتٍ

أي الامام خاصة (ان كانت) الهدية (من بعض) من الحربيين للامام (لكفرية) بينه وبينهم  
أو مكافأة له أو لرجاء بدلها ونحوها وسواء دخل بلد العدو أم لا فان كانت من بعض الامام لالقرابة ففيه للمسلمين بلا تخميس ان كانت  
قبل دخول بلدهم والافغنية (و) هي (فيه) أي لمصلحة جميع المسلمين (ان كانت) الهدية (من الطاغية) أي ملكهم للامام لأنه  
الحدث عنه قبل ولقوله (ان لم يدخل) الامام (بلده) أي العدو كانت لقرابة أم لا فان دخل بلده فغنمية كانت لقرابة أم لا والظاهر  
عدم مراعاة كون هدية الطاغية لكفرية كون الغالب فيها الخوف من الملك وجيشه فلذا لم تكن له (و) جاز (قتل روم وترك)  
كفارا أي أذن فيه فيصدق بوجوبه وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وان كان النوب في الاصل غيرهم وهي صواب كافي  
الخطاب وقصد المصنف بها الاشارة الى أن حديثي اتركوا الحبشة حيثما تركوكم واتركوا الترك ما تركوكم ليس معمولا بهما على ظاهرهما  
من وجوب الترك وحرمة القتال وانما المراد بالتهى فيهما الارشاد فقط فلا ينافي الجواز فلذا انض عليه أو ان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى  
أو لم نصح عنده تلك الآثار (و) جاز (احتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) ان أمن سبهم له ولمن أنزل عليه والاحرم والبراد  
بالاحتجاج تلاوته عليهم لعلهم يرجعون لا المجادلة التي يقول الخصم بالحجة فيها لأنهم غير قائلين به حال تلاوته عليهم (و) جاز (بث  
كتاب) للعدو (فيه كالاية) والآيتين والثلاثة وعبر ابن عبد السلام بالآيات فيشمل أكثر من ثلاث آيات والجواز مقيد بأمن السب  
والامتنان (و) جاز (إقدام الرجل) من المسلمين (على) قتال عدد (كثير) من الكافرين (ان لم يكن) اقدامه (ليظهر)  
به (شجاعة) بأن كان يقصد اعلاء كلمة الله تعالى (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف فشرط جواز الاقدام قصد  
الاعلاء ولو علم ذهاب نفسه (و) جاز لمن نيقن الموت وتعارضت عليه أسبابه (انتقال من) سبب (موت) كحرق مركب هو

بها (ل) سبب (آخر) كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة غوم (ووجب) الانتقال (ان رجا) به ولو شكا (حياة) مستمرة (أو طولها) أى الحياة ولو يحصل له ما هو أشد من الموت للسجل لان حفظ النفس واجب ما أمكن فيجوز قطع من أكلت الأكلة بعض كفه خوفاً كلها جميعه ما لم يخف الموت من قطعه وشبهه في الوجوب فقال (كالنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الاسرى) الصالحين للقتال من الكفار قبل قسم الغنيمة (بقتل) لمن يجوز قتله (أو من) بفتح الميم وشد النون أى عتق وتخليه سبيل لمن قلت قيمته وتحسب من الخمس (أو فداء) بمال من الكفار أكثر من قيمته أو بأسير مسلم عندهم وتحسب قيمته من الخمس ويجعل الفداء في بيت المال وقال سحنون انما يفدى بأسرى المسلمين (أو) ضرب (جزية) على من يصح ضربها عليه وتحسب قيمته من الخمس (أو استرقاق) فيمن يجوز استرقاقه وهو من جملة الغنيمة وهذه الوجوه الخمسة بالنسبة للرجال المقاتلين واما الدراري والنساء فليس فيهم الا الاسترقاق والمفاداة (ولا يمنعه) أى استرقاق الاسيرة الكافرة (حمل ب) جنين (مسلم) بأن تزوجها حال كونها كتابية مسلم بأرض الحرب وسيت حاملها منه أو أسلم زوجها الكافر وسيت حاملها وقد أحبلها قبل اسلامه أو بعده فالجنين مسلم في الصور الثلاثة تبعاً لأبيه وترق في جميعها (ورق) أى الحمل (ان حملت) أمه (به بكفر) من أبيه ثم أسلم كما في الصورة الوسطى لان حملت به حال اسلام أبيه كما في الطرفين (و) وجب (الوفاء بها) أى الشرط الذى (فتح لنا) الحصن أو البلد (ب) سبب اشتراط (هـ) بعضهم أى المحاربين كافتح على ان تؤمنوني على فلان رأس الحصن فالرأس مع القاتل آماناً لانه لا يطلب الأمان لغيره الامع طلبه لنفسه وكذا على أهلى (و) وجب الوفاء (بأمان الامام) وفاء (مطلقاً) أى عن التقييد ببلد السلطان (٢٥٧) المؤمن فيكون مؤمناً في بلاد جميع

سلاطين المسلمين هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون يختص ببلاد المؤمن وشبهه في وجوب الوفاء فقال (ك) المسلم (المبارز) لكافر على شروط فيجب وفاؤه بالشروط (مع قرنه) بكسر القاف أى مثله في

لَاخِرَ وَوَجَبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طَوْلَهَا كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى بِقَتْلِهِ أَوْ مِنْ أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جِزْيَةٍ أَوْ اسْتِغْرَاقٍ وَلَا يَمْنَعُهُ حَمْلُ غُيُومٍ وَرُقٌ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ يَكْفُرُ وَالْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ وَيَأْمَانُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا كَالْبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ فِي جَمَاعَةٍ لِيُثْلَحَ إِذَا فَرَّخَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأَجْبَرُوا عَلَى حُكْمِهِمْ مَنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ مَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَلَا نَظَرَ الْإِمَامُ

(٣٣ - جواهر الاكلیل - أول) القوة وتجوز باذن الامام العدل فقديروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان دعا العدو للمبارزة فأكره أن يبارزه أحداً لا باذن الامام العدل واجتهاده في المشرق القرن بكسر القاف جمعه اقران وهو الذى يقارنك في بطش أو شدة أو قتال أو علم فاما الذى فى السن فقرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء (وان أعين) الكافر المبارز لمسلم من واحد أو جماعة (بأذنه) أى الكافر المبارز (قتل) أى المعان (معه) أى معينه وبغير أذنه قتل المعين وحده وترك المعان مع قرنه على ما دخلا عليه من الشروط (ولن) أى المسلم الذى (خرج) للمبارزة حال كونه (في جماعة) مسلمين (لثلاثها) من الحريين من غير تعيين شخص لآخر وبرز عند مناشبة القتال كل واحد من المسلمين لكل واحد من الكافرين (فإذا فرغ) أحد المسلمين (من قرنه) بقتله فتجوز له (الاعانة) لمسلم آخر على قرنه نظراً لخروج الجماعة للجماعة فكانت كل جماعة بمنزلة قرن واحد ولقضية على وحمة وعبيدة بن الحرث بن عبد المطلب رضى الله تعالى عنهم بارزوا يوم بدر الوليد بن عتبة وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقتل على الوليد بن عتبة وقتل حمزة عتبة بن ربيعة وأما شيبة بن ربيعة فضرع عبيدة ففقط رجله ففكر عليه على وحمة فاستنقذه من شيبة وقتلاه قاله قت وسالم (وأجبروا) أى الكفار المتحصنون بمحصن ومدينة أو القادمون أرض الاسلام بنحو تجارة إذا نزلوا بأمان على حكم شخص معين وحكم فيهم بحكم فأبوه فيجبرون (على) تنفيذ (حكم من) أى الذى (نزلوا على حكمه) فيهم إذا أنزلهم الامام على حكم أحد غيره وان كان لا يجوز له اجدهاء وازال بنى قريظة كان على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ثم حكم فيهم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه خصوصية لتطبيب قلوب الانصار الأوس لأنهم كانوا مواليهم (ان كان) من نزلوا على حكمه (عدلاً) في الشهادة على انها شرط في كل حاكم عاماً كان أو خاصاً (وعرف) من نزلوا على حكمه (المصلحة) للمسلمين (والا) أى وان لم يكن عدلاً مارقاً المصلحة بان كان فاسقاً أو جاهلاً المصلحة صبح حكمه و (نظر الامام) فيه فان رآه صواباً أمضاه والارده وشبهه في نظر الامام فقال

(كتأمين غيره) أى الامام من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (اقلها) أى عددا كثيرا لا ينحصر الابعس وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة (والا) أى وان لم يؤمن غير الامام اقلها بان أمن عددا محصورا (فهل يجوز) تأمينه ابتداء ويمضى ولا نظر للامام فيه (وعليه الأكثر) من شارحها (أو) لا يجوز ابتداء ولكن (يمضى) ان أمضاء الامام ظاهر كلامه انهما فيمن سوى الامام ولو مستوفيا لشروط التأمين بان كان حرا مسلما عاقلا بالغا ذكرا وليس كذلك لأن تأمينه لازم على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون ينظر فيه الامام وجواز التأمين أو مضيه اذا كان (من مؤمن) بفتح الهمزة وشذليم مكسورة (مميز) أى عاقل الأمان ان كان بالغا ذكرا حرا مطيعا للامام بل (ولو) كان (صغيرا أو امرأة أو رقبا أو خارجا على الامام) العدل وكان مسلما وغير خائف من الحربين (لا) ان كان (ذميا) لأن كفره يحمله على سوء نظره للمسلمين (أو) لا ان كان (خائفا منهم) أى الحربين في جواب الاستفهام (تأويلان) فهو راجع لما قبله لا فلو قدمه عليه لكان أحسن (وسقط القتل) عن الحربين بتأمينه من الامام أو غيره وأمضاء الامام قبل الفتح بل (ولو بعد الفتح) هذا قول ابن القاسم وابن اللواز وقال سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز لغيره فالخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح انما هو بالنسبة لغير المؤمن وانما هو فليس له قتله اتفاقا كذا في التوضيح والخطاب ومقتضى نقل المواق عن ابن بشر ان الخلاف في تأمين غير الامام بالنسبة للقتل وكذا غير القتل ان كان التأمين قبل الفتح لا بعده فيسقط القتل فقط لا الفداء أو الجزية أو الاسترقاق فيرى الامام رأيه فيه ثم الأمان يكون (بلفظ أو إشارة مفهومة) أى شأنها الافهام بان يفهم العدو الأمان منها وان قصد (٢٥٨) المسلمون بهاضره كفتحنا المصحب وحلفنا ان تقتلهم فظنوا تأميننا ومعنى كونه

تأمينا انه يصح دمهم وماله لكن بخير الامام بين امضائه ورده لما منه وبهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصده وما في المواق من عدم اشتراطه بحمل ما في التوضيح على التأمين المنعقد الذى لا يرد وما في المواق على ما يخبر فيه

كُتِّبَ مِنْ غَيْرِهِ اِقْلِيْمًا وَاَلَا فَهَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْاَكْثَرُ اَوْ يُعْضَى مِنْ مُؤْمِنٍ مُمَيِّزٍ  
وَلَوْ صَغِيرًا اَوْ امْرَأَةً اَوْ رِقًّا اَوْ خَارِجًا عَلَى الْاِمَامِ لَا ذِمِّيًّا اَوْ خَائِفًا مِنْهُمْ تَأْوِيلَانِ  
وَسَقَطَ الْقَتْلُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَتْحِ بِلَفْظٍ اَوْ اِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ اِنْ لَمْ يَضُرَّ وَاِنْ ظَنَّهُ حَرْبِيًّا  
فَجَاءَ اَوْ نَهَى النَّاسَ عَنْهُ فَصَوَّأَوْا اَوْ نَسَوْا اَوْ جَهِلُوا اَوْ جَهِلَ اِسْلَامُهُ لَا اِمْضَاءُ اَمْضَى  
اَوْ رُدَّ لِحَالِهِ وَاِنْ اُخِذَ مُقْبِلًا بِاَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ اَطْلُبُ الْاَمَانَ اَوْ بِاَرْضِنَا وَقَالَ  
ظَنَنْتُ اَنْكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ اَوْ يَنْتَهِمَا رُدًّا لِمَا مَعَهُ وَاِنْ قَامَتْ قَرْبَنَةٌ فَلَيْسَ بِهَا  
رُدٌّ يَرْجِعُ فَكُلُّ اَمَانَةٍ

الامام اه وشرط جواز التأمين من الامام أو غيره أو مضيه (ان لم يضر) التأمين المسلمين بان كان فيه مصلحة حتى لهم فى الجواهر وشرط الأمان أن لا يكون على المسلمين ضرر فلو أمن جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينقد ولا تشرط المصلحة بل عدم المضرة ثم قال فلو فقد الشرط بان كان عينا أو جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينقد (وان ظنه) أى التأمين (حربى) من غير اشارة منا ولم قصده كقولنا لرئيس مركب العدو أرح قلبك فظنه تأمينا (فجاء) الحربى اليه اعتمادا على ظنه (أنهى) الامام (الناس عنه) أى التأمين (فصووا) أى خالفوا نهى الامام وأمنوا (أنسوا) نهى الامام وأمنوا (أو جهلوا) وجوب امتثاله وحرمة مخالفته وأمنوا (أو) أمن ذمى حربيا أو (جهل) الحربى (اسلامه) أى اعتقدا سلام الله الذى آمنه (لا) ان علم الحربى انه ذمى وجهل أى اعتقد (امضاءه) أى تأمين الذمى فلا يمضى وجواب ان ظنه حربى وما عطف عليه (أمضى) أى التأمين أى امضاء الامام ان رآه مصلحة للمسلمين (أورد) أى الحربى (لحله) أى التأمين الذى كان به جاله وان لم يأمن فيه على نفسه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وان أخذ) الحربى حال كونه (مقبلا) أى حاله اقباله اليه وصلة أخذ (بأرضهم) أى الكفار (وقال جئت) لكم (أطلب الأمان) منكم (أو) أخذ (بأرضنا) ومعه سلع ودخلها بالتأمين (وقال) أى الحربى للمأخوذ بأرضنا جئت لأتجرو (ظننت انكم لا تعرضون لتاجر أو) أخذ (بينهما) أى أرضى للمسلمين والكافرين وقال جئت أطلب الأمان (ورداً لأمته) أى محل يأمن فيه على نفسه وماله فى المسائل الثلاثة (وان قامت قرينة) على صدقه كوجود سلع بلا سلاح معه (فليها) أى القرينة يعمل فى المسائل الثلاثة (وان رد) أى الحربى المؤمن بعد توجهه لبلده وقبل وصوله اليه (يرجع) وكذا ان رجع مختاراً على ظاهر كلام ابن يونس (ف) هو (على أمانه) السابق



(حتى يصل) ببلده أو لما منه وله نزوله بالمكان الذي كان به وليس للأمام الزامه الذهاب ولما فرغ من متعلقات الأمان شرع في متعلقات الاستئمان وهو كما قال ابن عرفة تأمين حربى ينزل لأمر ينصرف باقتضائه فقال (وإن مات) الحربى المستأمن في غير معركة ولا أسر (عندنا فماله) وديته ان قتل (فيه) لبيت المال (ان لم يكن معه وارث) له ببلدنا فان كان معه وارث له عندهم بقول أساقفتهم ولو زوجة أو بنتا فماله وديته لذلك للوارث سواء دخل على التجيز أم لا (ولم يدخل) بلدنا (على التجيز) أى شراء أمتعة بأن دخل على الإقامة أو كانت معتادة لهم أو جهل ما دخل عليه ولا عادة لهم أو طالت إقامته بالعرف بعدد دخوله على التجيز أو اعتياده تنزيلا له منزلة الدخول على الإقامة ففى هذه الصور الخمسة ماله وديته فيه وان لم يمت وأراد الرجوع الى بلده فلا يمكن منه لئلا يخبر بعورات المسلمين فان حارب بعد خروجه من عندنا وأسرفا شار له بقوله (و) ان نقض العهد وحارب المسلمين قتلوه فماله (لقاتله ان أسر) حيا (ثم قتل) وعمل كونه لقاتله ان كان من غير الجيش وغير المستند له والا فيخمس كسائر الغنيمة (والا) أى وان دخل على التجيز بنص أو عادة ولم تطل إقامته فيهما (أرسل) ماله الذى عندنا (مع ديته) أى الحربى القتل ظلما في غير معركة (لوارثه) في دينه وشبه في الارسال للوارث فقال (كوديعته) أى مال الحربى المتروك عندنا سواء كان وديعة عرفية أم لا وقد مات ببلده وليس له وارث عندنا فيرسل لوارثه ببلده (وهل) ترسل وديته لوارثه ان مات ببلدنا أو قتل ظملا بل (وان قتل) أى الحربى (في معركة) بينه وبين المسلمين بلا أسر (أو) ان قتل في معركة ففى (فيه) لبيت المال فلا ترسل لوارثه ولا تخمس (قولان) لم يطلع الصنف على أرجحية أحدهما الأول لابن اللواز والثانى لابن القاسم حكاهما (٢٥٩) ابن يونس (و) ان نهب حربى

حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ قِيَمُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْزِيزِ وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَالْأُزْرُوسُ مَعَ دِيَّتِهِ لَوَارِثِهِ كَوَدِيعَتِهِ وَهَلْ وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ قِيَمُهُ قَوْلَانِ وَكُرِّهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ رَسُولِهِ وَقَاتَتْ بِهِ وَيَهْبِيتُهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ لِبَلَدِنَا عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَفَدَيْتُ أُمَّ الْوَلَدِ وَعُتِقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثَلَاثِ سَيِّدِي وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ بَعْدِهِ وَلَا يَتَّبِعُونَ

سلمان مسلم أودى وذهب بها لارضه ثم رجع بها لبلدنا بامان (كره لغير) المسلم أو الدمي (المالك) للسلع التي قدم بها الحربى بامان (اشترأ سلعة) أى المالك لانه اغراء لهم على أموال المسلمين والدنيين وتقوية لهم

عليهم ولانه يفوتها على مالها (و) ان اشتراها غير مالها (فانت) السلع على مالها (به) أى شراء غيره فليس له أخذها من مشتريها جبرا بالثمن ولا بغيره (و) فانت أيضا (بهيبتهم) أى الحربيين بأرضنا بعد دخولها بامان (لها) أى سلع المسلم أو الدمي سواء وهبها لمسلم أو ذمى أمانا للتأمين يحقق ملكهم أولانه به صارت له حرمة ليست له في دار الحرب (وانتزع) من الحربى المستأمن أو الذى ضربت عليه الجزية (ما) أى الشئ الذى (سرق) من مسلم أو ذمى في زمن المهاد أو غضب ولو رقيقا وذهب به لارض الحرب (ثم عيد) أى رجع (به لبلدنا) فينتزع (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد سواء عاد به سارقه أو غيره وتقطع يد السارق ان عاد به كقتل من قتل مسلما أو ذميا حال تأمينه ثم هرب الى أرضه ثم رجع اليها ولا يسقط ذلك عنه تأمينه (لا) ينتزع من المستأمنين (احرار مسلمون) أمروهم ثم (قدموا بهم) بامان ذكورا كانوا أو إناثا ولا يمنعون من وطء الاناث والرجوع بهم الى بلادهم عند ابن القاسم في أحد قوليه وقال غيره انهم ينزعون منهم بقيمتهم وهو الذى عليه أصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم وبه العمل ورجحه جماعة (وملك) الحربى سواء قدم بلادنا بامان حال كفره أم لا (باسلامه) بأرضنا أو بأرضهم ثم قدم بلادنا (غير الحر المسلم) من رقيق ولو مسلما وذمى وأمنه لآخر مسلم ولا مسروق ولا حبس محقق كونه حبسا كفرسه في سبيل الله لانه قد يكتب الرجل ذلك ليمنعه من الناس وعدمه قولان (وفديت أم الولد) لحر مسلم أسرها حربى ثم قدم بها واسلم فيجب على سيدها فداءها منه بقيمتها القربى بامان الحرية اذ لم يبق فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة و يدفعها حالة ان كان مليا وينبع بها في ذمته ان كان معدما وتقوم قنا (و) ان أسلم حربى ويده مدبر لمسلم بى بيده الى موت سيده فان مات (عتق المدبر من ثلث) مال (سيده) ان حمله فان حمل بعضه رقبه باقية لمن أسلم عليه (و) ان أسلم حربى ويده (معتق لاجل) لمسلم بى بيده الى غاية الاجل وعتق (بعده) أى الاجل (ولا يتبعون) أى المدبر الذى عتق جميعه أو بعضه والعتق لأجا.

الذي عتق بعد الأجل أى لا يتبعهم من أسلم عليهم (بشيء) من قيمتهم لأنه ليس له الأخذ منهم إلى موت السيد أو تمام الأجل كالسهم الاصل (و) ان مات سيد الدبر وعليه دين يستغرق الدبر كله أو بضعة رق مقابل الدين للذي أسلم عليه وعتق ثلث باقية لتقدم حقه على حق أرباب الديون فيما تستغرقه ديونهم فهو أولى به (لا خيار للوارث) للسيد في ارق من الدبر بين اسلامه لمن أسلم عليه وفدائه منه بقيمته فكذا وارثه (وحدزان) من الجيش بحرية أو ذات مغنم قل الجيش أو كثر (و) قطع (سارق) نصابا فاقوه لضعف الشبهة هنا وقيل ان سرق فوق حقه نصابا وصوب هذا القول البناني قال لا يحد الزاني بذات المغنم للشبهة ولا يقطع السارق حتى يسرق نصابا فوق حقه (ان حيز المغنم) أى الغنيمة في مكان بالفعل بحيث يكون معيناً بين أيدي المجاهدين قبل قسمه فان سرق منه قبل جوزه فلا يقطع فهو راجع للسارق فقط وأما الزاني فيحد مطلقاً على ما مشى عليه المصنف كما سيذكره في باب الزنا (ووقفت) أى حبست (الارض) غير اللوات وهى الارض الصالحة للزراعة أى صارت وقفا على مصالح المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها بلا صيغة من الامام وأما اللوات فللإمام تملكها لمن يشاء ومثل الارض الصالحة للزراعة الدورى الحكم وقيل الدورى للغنائم وقيل بخبر الامام في وقفها وقسمها وعلى الأول لا يؤخذ لها كراء بخلاف أرض الزراعة قال القرافى بعد ذكر الخلاف في كراء دور مكة المشهور ومنع كراءها لفتحها عنوة وما يقع من القضاء في اثبات الاملاك وعقود الاجارات والاخذ بالشفعة ونحو ذلك فهو على القول بأن للإمام قسمها كسائر الغنائم أو على القول بأنه مخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها ان مسائل الخلاف ان اصل ببعض أقوالها قضاء حاكم نعين ذلك القول وارفع الخلاف فاذا قضى حاكم بثبوت ذلك في أرض العنوة ثبت الملك وارفع الخلاف وتعين ما حكم به وهذا يطرد في مكة ومصر وغيرها (كعصر والشأم والعراق) وأما ما يقع بمصر من شراء بعض سلاطينها وكبرائها بلادا من بيت المال ويجعلونها وقفا على ما يبنونه من المساجد مثلاً فانما يحكمون فيها من يرى ذلك لأهل مذهبنا (٣٦٠) (وخمسة) أى قسم (غيرها) أى الارض خمسة أقسام متساوية من سائر أموال

بشيء ولا خيار للوارث وحدّ زانٍ وسارقٍ إن حيزَ المغنمُ ووُقتَ الأرضُ  
كعصرَ والشأمِ والعراقِ وخُمسٌ غيرُها إن أوجفَ عليه فخرَاجُها والخُمسُ والجِزْيَةُ  
لآلِهِ عليه الصلوة والسلام ثمّ للمصالحِ وبدئى بمنّ فيهمُ المالُ ونَقَلَ للأخوَجِ  
الأكثرِ ونَقَلَ منه السلبُ

الحريين مثليات أو مقومات يجعل خمس منها في بيت المال والأخماس الأربعة للغنائم (ان أوجف) أى قوتل (عليه) بخيل وركاب أى إبل وبعير

عن الخليل بالكراع وأما ما تجلّى عنه أهل دون قتال فعندنا لا يجمع ويصرف في مصالح المسلمين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فيما يؤخذ من بني النضير (فخر اجها) أى أجرة الارض الموقوفة التي استأجرها المسلمون أو أهل الدمة من الامام أو جزء الخارج منها ان ساقى عليها مسلماً أو ذمياً (والخمس) من الغنيمة أو ركاز (والجزية) العنوية والصلحية والنفى وعشور أهل الدمة والمستأمنين وخراج أهل الصلح ومصالح عليه الحر بين ومال من لا وارث له ومال جهل مالكة محلها بيت مال المسلمين والناسظر عليها الامام يصرفها باجتهاده في مصالحهم العامة كالساجد والجهاد والرباط والقناطر والاسوار والحصون والمراكب والخاصة كتجهيز ميت وفداء أسير وقضاء دين معسر وتزويج عازب ونفقة فقير وندب بدوّه بالصرف (آله) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم (ثم للمصالح) جمع مصلحة ومنها نفس الامام وعياله بالمعروف حتى قال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله ولو استغرق جميعه ولكن بالمعروف (وبدئى) وجوباً من المصالح التي بدأه صلى الله عليه وسلم فالبدء هنا اضافي والمتقدم حقيقى (عن) أى مصالح من جمع (فيهم المال) كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم وأرزاق قضاتهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وعقل جنائياتهم ويعطون كفاية سنة (ونقل) وجوباً (للاخوَج) عن جبي المال فيهم (الاكثر) وابقى الاقل لمن جبي فيهم المال وفيها للمالك رضى الله تعالى عنه يبدأ في النفى للفقراء فما بقى كان بين الناس بالسوية الآن يرى الامام حبسه لنوائب الاسلام ابن القاسم عريهم ومولاهم سواء لان مال الكارضى الله تعالى عنه حدث أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه خطب فقال انى عملت عملاً وعمل صاحبى عملاً وان بقيت لقبال لألحقن أسفل الناس باعلامهم ما من أحد إلا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه ولو كان راعياً أو راعية بعدن فأعجب مالكا هذا الحديث وقد أطال ابن عرفة في هذا المقام فليراجعه من أحب (ونقل) أى زاد الامام (منه) أى خمس الغنيمة (السلب) وهو ما يسلب من القتل ويسمى نقلاً كلياً أو ما النفل الجزئى فنحن معين كفرس أو ثوب أو سلاح يعطيه الامام لبعض المجاهدين من

الحس أيضا وشرط جواز التنفيل كونه (لمصلحة) للمسلمين كشجاعة النفل وتدييره ابن عرفة النفل ما يعطيه الامام من خمس الغنيمة وهو جزئي وكلّي فالاول ما ثبت باعطائه بالفعل والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه (ولم يجز) للامام نص المدونة يكره فابقاه بعضهم على ظاهره وحمله غيره على المنع (ان لم ينقض القتال) صادق بانثائه وقبله وفاعل لم يجز (من قتل قتيلا فله سلبه) أي هذا اللفظ لافساد نياتهم بالقتال للمال ولتأديبه الى تحاملهم على القتال وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تقدموا حجاجم المسلمين الى الحصون فلمسلم استبقية أحب الى من حصن أفتحه (ومضى ان لم يبطله) الامام أي قوله من قتل الخ (قبل حوز الغنم) بان لم يبطله أصلا أو ابطله بعده فان أبطله قبله أي أظهر الرجوع عنه فاعتبر ابطله فيما يقتل بعده لافيا قتل قبله ولا يعتبر ابطله بعده فيستحق من فعل شيئا من الأسباب مارتبه عليه الامام ولو كان من أصل الغنيمة حيث نص عليه فان نص على انه من الحس أو أطلق فنه في المواق قال سحنون كل شيء يبطله الامام قبل القتال فلا ينبغي عندنا الا انه ان نزل وقال ذلك أمضيته وان أعطاهم ذلك من أصل الغنيمة للاختلاف فيه ولما لم يكن كل قاتل يستحق السلب بين المصنف من يستحقه فقال (وللمسلم فقط) أي لا الدمى ابن يونس الا ان ينغده الامام (سلب اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كسلاحه وثيابه ودابته المركوبة له (لاسوار وصليب) من عين (وعين) ذهب أو فضة وتاج من عين أو جواهر (ودابة) جنيب أمامه لازينة وهذه مفهوم اعتيد هذا ان سمع المسلم قول الامام من قتل الخ بل (وان لم يسمع) قول الامام لم يعد أو صمم اذا سمعه غيره من الجيش وان لم يسمعه أحد فلفو وسواء اتحد القتل (أو تعدد ان لم يقل) الامام (قتيلا) واحدا وصوابه ان لم يعين قاتلا (والا) بان عين قاتلا بان قال ان قتلت يازيد قتيلا فلك سلبه (٣٦١) (فالاول) من المقتولين له سلبه دون غيره حيث تعدد

مقتوله بثلاثة قيود أن لا يأتي الامام بما يدل على الشمول فان أتى به بان قال من قتله يازيد فلك سلبه فله سلب جميع مقتوليه وأن يعلم الاول من مقتوليه فان جهل فله نصف كل

لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَجْزُ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ السَّبُّ وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ قَبْلَ الْغَنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطَّ سَلْبُ اعْتِيدَ لَا سِوَارَ وَصَلِبَ وَعَيْنَ وَدَابَّةً وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَمَدَّدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتِيلًا وَالْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ لِكَمْرٍ أَوْ إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ كَالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ أَوْ يَخُصَّ نَفْسُهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ لَا إِنْ كَانَتْ يَبْدُ غُلَامِهِ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِلْحَرْبِ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْغَرِّ حَاضِرٍ كَتَاوَجِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ خَرَجَا بِنِيَّةٍ غَزْوٍ لَا ضِدَّهُمْ

(ولم يكن) السلب (لكمراة) أي من قتل امرأة فلا يستحق سلبها (ان لم تقاتل) بسلاح كالرجال ولم تقتل أحدًا فإن قاتلت بسلاح أو قتلت أحدًا فسلبها لقاتلها وأدخلت الكاف الصبي والشيخ الفاني والزمن والأعمى والراهب المنعزل بدير أو صومعة بلا رأي وشبهه في استحقاق السلب فقال (كالا امام) اذا قتل قتيلا فيستحق سلبه المعتاد (ان لم يقل) الامام من قتل قتيلا (منكم) بناء على دخول المتكلم في كلامه العام ان كان خبرا لا أمرا (أو) ان لم (يخص) الامام (نفسه) فان قال منكم أو خص نفسه فلا شيء له لاخراج نفسه في الاول ومحباتها في الثاني (وله البغلة) التي ركبها الحربي أو أمسكها له غلامه ليقاتل عليها (ان قال) الامام من قتل قتيلا (على بغل) فهو له والحمار ان قال على حمار والناقة ان قال على جمل أو بعير لاطلاق البغل والحمار والجمل والبعير على الأثني وهذا عرف قديم والعرف الآن قصرهما على الذكر وقد تقرر ان الاحكام المبينة على العرف لا يفتى بها بعد تناسيه وتجدد غيره وانما يفتى بما يقتضيه العرف المتجدد في كل بلد وزمن (لا) يستحق القاتل دابة مقتوله (ان كانت) الدابة ممسوكة (بيد غلامه) أي الحربي لغير القتال عليها فلا حق لقاتله فيها الا اذا كانت ممسوكة ليقاتل عليها كامر (وقسم) الامام الاخماس (الاربعة) الباقية بعد الحس المودود لمصالح المسلمين (لحر مسلم عاقل بالغ حاضر) القتال وشبهه في الاسهام فقال (كتاجر) تجارة متعلقة بالجيش أم لا (وأجير) لمنفعة عامة كتنسوية الطرق ورفع الاحبل أو خاصة بعميل كخدمة شخص (ان قاتلا) أي الاجير والتاجر فلا يكفي شهودهما صف القتال على مذهب المدونة (أو) لم يقاتلا (خرجا) أي التاجر والاجير من أرض الاسلام لأرض الحرب (بنية غزو) لتكثيرها سواد المسلمين (لا) يسهم ل(ضدهم) أي الحر المسلم العاقل البالغ الحاضر الذكر وضدهم هو العبد والكافر والمجنون والصبي والغائب عن القتال

والمرأة ان لم يقاتلوا بل (ولو قاتلوا) الا أن يتعين عليهم القتال بفتح العدو فيسهم لهم (الا الصبي ففي) اسهامه (ان أجيز) أي اذن الامام له في الخروج للجهاد (وقاتل) الكفار بالفعل وعدمه (خلاف) البناني أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له إن أجيز وقاتل فلم أر من شهره نعم شهر الفاكهاني انه يسهم له ان حضر صف القتال وهو قول ثالث لم يرج عليه المصنف لكن يلزم من شهره شهر ما حكاه المصنف (ولا يرضخ لهم) أي لا يعطى لمن لا يسهم له شيء من المال وشبهه في عدم الاسهام وعدم الرضخ فقال (كيت قبل اللقاء) أي القتال فلا يسهم ولا يرضخ له (وأعمى وأعرج) الا أن يقاتلا راكبين أو راجلين (وأشل) كذلك (و) ك(متخلف) ببلد الاسلام (لحاجة ان لم تتعلق بالجيش) بان لم يعد عليهم منها نفع ولو تعلق بالمسلمين فان عاد عليه أو على أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول لكفامة سوق وحشروا صلاح طريق لقسمه صلى الله عليه وسلم اطلحة وسعيد بن زيد وهما بالشأم قل أن يصلا الى بلد العدو لتصلحه متعلقة بالجيش والثاني كقسمه صلى الله عليه وسلم لعنان وقد خلفه على ابنته لتجهيزها ودفنها (و) ك(ضال) أي نائه عن الجيش (ببلدنا) ولم يرجع له حتى غنموا فلا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش من تكثير سواد المسلمين ان ضل بغير رجوع بل (وان) رد (ريج) والعمدة انه يسهم للضال ببلدنا والردود بريج (بخلاف) ضال ب(لدهم) أي الحر بين فيسهم له (و) بخلاف (مريض شهد) أي حضرا ابتداء القتال صحيحا ثم مرض واستمر يقاتل ولم يمنعه مرضه عن القتال فيسهم له فان لم يشهده فلا يسهم له الا أن يكون ذارأي كقعد أو أعرج أو أشل أو أعمى له رأى وشبهه في الاسهام فقال (كفرس رهيص) أي مريض في باطن حافره من مشيه (٢٦٢) على حجر أو شبهه لانه بصفة الصحيح فيهرب العدو وان لم يصلح لكر عليه ولا فرار منه (أو مريض) الفرس أو الفارس أو الراجل (بعدان) قاتل حتى (أشرف على الغنيمة) هذا مستفاد الاسهام له مما قبله بالأولى وذكره ليرتب عليه قوله (والا) أي وان لم يمرض بعد الاشراف عليها بان خرج

وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ فَفِيهِ إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ وَلَا يُرَضِّخُ لَهُمْ كَمَيِّتٌ قَبْلَ اللِّقَاءِ وَأَعْمَى وَأَعْرَجٌ وَأَشْلٌ وَمُتَخَلِّفٌ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ وَضَالٌّ بِبَلَدِنَا وَإِنْ يَرِيحُ بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ وَمَرِيضٌ شَهِيدٌ كَفَرَسٍ دَرِيصٍ أَوْ مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْغَنِيمَةِ وَالْأَفْقُولَانِ وَالْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسِهِ وَإِنْ يَسْفِينُهُ أَوْ يَرْدُونَا وَهَجِينَا وَصَغِيرًا يُقَدِّرُ بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٌ رُجِيٍّ وَمُحْبَسٌ وَمَنْصُوبٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ وَمَنْهُ لِرَبِّهِ

من بلده مريضاً أو مريضاً قبل دخول أرض العدو أو بعده وقبل القتال ولو ييسر واستمر مريضاً في القتال لكنه قاتل فيها لا حتى انقضى القتال (فقولان) في الصور الثلاث في الاسهام له نظرا لقتاله وعدمه نظرا لمرضه فكان حضوره كعدمه هذا على ما يفيد الخطاب (و) يسهم (للفرس) ذكر اكان أو أثنى (مثلا) بكسر فسكون مثني مثل سقطت نونه لضافته سهم (فارسة) اما العظم مؤنثه أولقوة منفعة وجعله السهمين للفارس يفيد انه يستحقهما ولو كان راكبه عبداً أو يكونان لسيده وللفرس مثلاً فارسة ان كان يرب بل (وان) كان الفرس أو القتال (بسفينة) لأن للقصد من حمل الخيل في الجهاد ادهاب العدو لقوله تعالى تهربون به العدو الله وعدوكم (أو) كان الفرس (بردوناً) بكسر الواحدة وسكون الراء وفتح الدال المعجمة أي عظيم الحلقة غليظ الأعضاء ان أجازاه الامام كافي المدونة والعراب ضمير رقيقة الأعضاء (وهجيناً) من الخيل أي أبوه عربي وأمه نبطية أي رديئة (وصغيراً يقدر بها) أي البرذون والهجين والصغير (على الكر) على العدو (والفر) منه وقت القتال عليها (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وفيه منفعة بدليل قوله لا أعجف والمراد انه شهد القتال من ابتداء مريضاً أو مرض عند ابتداءه أو في أثناءه وأما ان مرض قبله واستمر كذلك الى انقضائه ففيه قولان كما مر افاده عب البتاني فيه نظر اذ لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس اذ ارعى برؤه يسهم له عند مالك خلافاً لأشهب وابن نافع رضي الله تعالى عنهم (و) يسهم لفرس (محبس) أي موقوف للجهاد عليه وسهما للمقاتل عليه لا لحبسه ولا في مصالحه كملفه (و) يسهم لفرس (منصوب) وسهما للمقاتل عليه ان غصب (من الغنيمة) وقوتل عليه في غنيمة أخرى وعليه أجرته للجيش الاول (أو) غصبه (من غير الجيش) فسهما للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه (و) يسهما لفرس المنصوب أو الحارب (منه) أي الجيش (لربه) حيث لم يكن له غيره ولا أجره له على راكبه فان كان معر به غيره فسهما للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه

والكثيرى فرسه سهماء للمقاتل عليه (لا) يسهم لفرس (أعجب) أى شديد الهزال (أو) فرس (كبير) فى السن جدا إذا كان (لا ينتفع به) أى الاعجب والكبير وإنما أفرد لان العطف بأو وذكره لان الفرس يذكر ويؤنث (و بفل) و حمار (و بعير) وفيل (و) فرس (ثان) لمن معه فرسان وأولى أكثر (و) الفرس (المشترك) بين اثنين أو أكثر سهماء (للمقاتل) عليه وحده (ودفع) للمقاتل عليه (أجر) حصة (شريكه و) المسلم الغائب عن الجيش واحدا كان أو متعددا (المستند للجيش) فى دخوله أرض العدو (كهو) أى الجيش فى القسم فيقسم الجيش عليه ماغنموه فى غيخته ويقسم على الجيش ماغنمه فى غيبتهم لانه إنما توصل له بسببه وقونه (والا) أى وان لم يستند للجيش الغائب عنه ولم يتقو به بأن دخل أرض الحرب وحده (فله) ماغنمه يختص به دون الجيش وشبه فى الاختصاص فقال (كتلصص) أى داخل أرض الحرب خفية وأخذ من أموالهم شيئا فيختص به عن الجيش (وخمس) أى قسم (مسلم) ماغنمه من الحرب بين خمسة أقسام متساوية ووضع أحدها فى بيت المال واختص بالاربعة الباقية ان كان حرا بل (ولو) كان المسلم (عبد اعلى الأصح) ابن عاشر لم أر من صححه ولعله المصنف (لا) يخمس (ذمى) استند للجيش أم لا ماأخذه فيختص به (و) لا يخمس (من عمل) من الجيش (سرجا أو سهماء) من الغنيمة فيختص به لفظ التهذيب من تحت سرجا أو يرى سهماء أو صنع مشجبا ببلد العدو فهو له ولا يخمس اذا كان يسيرا أبو الحسن ليس فى الأمهات اذا كان يسيرا وإنما فيها لا يخمس قال سحنون معناه اذا كان يسيرا وللمشجب آله من أعود ثلاثة مقرونة من أعلاها مفرجة من أسفلها تنشر عليها الثياب وتعلق فيها القرب (والشان) أى السنة التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل السلف بها (٣٦٣) (القسم) لغنائم الكفار (ببلدهم) أى الحربين تعجلا لمصرة

لَا أُعْجَبَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبَفْلٍ وَبَعِيرٍ وَثَانٍ وَالْمُتَشَرِّكُ لِلْمُقَاتِلِ وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهُوَ وَإِلَّا فَلَهُ كَمَا تَهَيَّئُ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَمِّحِ لِذِمِّيٍّ وَمَنْ حَمَلَ سَرَجًا أَوْ سَهْمًا وَالشَّانُ الْقِسْمُ يَلْدِرُهُمْ وَهَلْ يَبِيعُ لِيَقْسِمَ قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ إِنْ أَمَكَنَ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مَعَيْنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ مَجَانًا وَخَالَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَمُحِلُّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَالْأُيُوعُ لَهُ وَلَمْ يَخْمَسْ قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلِ

المسلمون بعده على ذلك (وهل) يبغي أن (يبيع) الامام أو أمير الجيش الغنيمة (ليقسم) ثمها خمسة أقسام ويحمل أحدها فى بيت المال ويقسم الأربعة أخماس على الجيش بالسوية للرجل سهم وللفرس سهمان أو خير فيه وفى قسم الاعيان فى الجواب (قولان) فهم جاربان فى الجنس أيضا وهو الذى يفيد نقل المواقف فى المنتقى قال ابن الموزان رأى ان يقسمها خمسة أقسام وان رأى ان يبيع الجميع ثم يقسم الأثمان فكذلك (وأفرد كل صنف) من الغنيمة وجوبا وقسم أخماسا (ان أمكن) قسمه شرعا وحسا بأن اتسع الصنف وجاز تفريق بعضه عن بعض فان لم يمكن قسمه حسب الضيقة أو شرعا لحرمة تفريقه كجارية وولدها دون اتفاد وحل فى قسمه إضاعة مال ضم لغيره (على الأرجح) اعترضه اللواق ونصبه لم يرجع ابن يونس هنا شيئا وإنما رجح هذا الباجى قال الذى اختار هذا هو اللخمى لا ابن يونس مع انه قال فى التوضيح أيضا قال اللخمى وابن يونس فما وقع للصنف هنا وفى التوضيح وهم أو تصحيف (وأخذ) شخص (معين) أى معروف بعينه أن كان مسلما بل (وان) كان (ذميا) لعصمة ماله (ما) أى الشيء الذى (عرف) انه (له) أى المعصوم ولو ذميا (قبله) أى القسم فى أخذه (مجانا) أى بغير عوض ونص عبارة ابن الحاجب وإذا ثبت ان فى الغنيمة مال مسلم أو ذمى قبل القسم فان علم ربه بعينه حاضر أو غائب مد مجانا وان لم يعلم بعينه قسم (وحلف) المعين (انه ملكه) لم ينتقل عنه بناقل شرعى الى حين ارادة أخذه (و) ان كان المعين غائبا عن محل قسم الغنيمة (حمل له ان كان) حملة (خيرا) له من يبعه بحمل القسم لخصه به وعليه أجرة حملة (والا) أى وان لم يكن حملة خيرا من يبعه بأن كان يبعه خيرا أو استويا (يبع له) وحمل له ثمنه (و) ان قسم الامام ما عرف لمعين مسلم أو ذمى غائب عن الجيش (لم يعض قسمه) فله به أخذه بما وقع فى سهمه بلا عوض فى كل حال (الا) قسمه (لتأول) أى تقليد لقول بعض العلماء كالأوزاعى ان الحربى يملك مال المسلم المستولى عليه قهرا فيمضى

الغنائم ونكايه للعدو فيكره تأخيره لبلد الاسلام لانه عليه الصلاة والسلام لم يرجع من غزوة فيها مغنم الا خمسة وقسمه قبل ان يرجع كبنى المصطلق وحنين وخيبر ثم لم يزل

فسمه (على الأحسن) فليس له به أخذه الا بثمانه ان يبيع أو قيمته ان لم يبيع (لان لم يتعين) ربه أى لم يعرف بعينه ولا ناحيته كصحف وكتاب حديث وفقه فيقسم على الشهور تغليباً للحق الثامنين (بخلاف اللقطة وبيعت خدمة معتق) بفتح المثناة (لأجل و) خدمة (مدبر) وجاء في الغنيمة وعرف المسلم غير معين ثم ان قدم بهما المشتري فليسيدها فداؤهما وسيذكره المصنف بقوله وله فداء معتق لأجل ومدبر الخ فهو كالمفرع على ما هنا وفهم من قوله خدمة ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت رقبته ثم ظهر ربه فله فداؤه واستشكل ابن عبد السلام بيع خدمة المدبر قال وظاهر كلام ابن الحاجب بيع جميع خدمة المدبر وليس بصواب لانها محددة بحياة سيده وهى مجهولة الغاية وانما ينبغي ان يؤاجر زمناً محدوداً بما تظن حياة سيده اليه بدون زيادة على الغاية المذكورة في باب الاجارة بقوله وعبد خمسة عشر عاماً ثم ما زاد من خدمته على ذلك بأن عاش المدبر وسيده بعد تلك المدة فكذلك اللقطة لتفرق الجيش وعدم تعيين مستحقها فيوضع خراجها في بيت المال اهـ (و) بيعت (كتابة) لمكان فان أدى نجومها لمشتريها عتق وولاؤه للمسلمين لعدم علم عين سيده وان عجز رق لمشتريها وان علم سيده بعد عتقه عاد وولاؤه له (لا) تباع خدمة (أم ولد) لمسلم لم تعرف عينه وجدت في الغنيمة قبل قسمها اذ ليس لسيدها فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعاوضة ويسير الخدمة لتوفيق جز عتقها قاله سالم وتبعه عاب قال البناني لم أره لغيره وهو يفوتها على سيدها ان ظهر فالظاهر تخلية سبيلها على حالها اهـ (وله) أى المسلم أو الذمى الذى عرف بعينه (بعده) أى يبيع ما عرف له أو قسمه تأولاً أو جهلاً بأنه لمسلم أو ذمى أو غير معين (أخذه) أى المبيع أو المقسوم عن هو بيده جبراً عليه (بثمانه) الذى يبيع به و بقيمته يوم قسمه ان قسم بلا يبيع قاله ابن رشد خليل وهو مقتضى كلامهم وأما المبيع أو المقسوم مع معرفة ربه بعينه (٣٦٤) جهلاً أو تعمداً للبطل فله أخذه مجاناً (و) له أخذه (ب) العوض (الاول)

الذى يبيع أو قومه به في حال القسم (ان تعدد) العقد عليه فان أراد أخذه بغير الاول سقط حقه (وأجبر) أى السيد (في أم الولد) له اذا بيعت أو قسمت جهلاً بأنها أم ولد لمسلم فيجبر (على) فدائها عن هي بيده بـ (بثمانه) الذى يبيع به وان كان أضعاف قيمتها ان كان ملياً (واتبع) أى بخلاف السيد (به ان أعدم) أى لم يوجد له مال وأما لو بيعت أو قسمت بعد معرفة انها أم ولد لمسلم فبأخذها مجاناً في كل حال (الا أن تموت هي) أى أم الولد قبل علم سيدها فيسقط عن سيدها اذ القصد تخليصها وقد تعذر بموتها (أو) يموت (سيدها) قبله فلا شيء على تركته ولا عليها لانها قد صارت حرة بموته وليس فداؤها ديناً عليه وانما هو تخليص لها وقد تخلصت بموته (وله) أى السيد (فداء) رق (معتق لأجل و) فداء رق (مدبر) بيعت رقبتهما جهلاً بحالهما وهذه يستغنى عنها بقوله سابقاً وله بعده أخذه بثمانه لكن ذكرها ثانياً ليرتب عليها قوله مسلماً لخدمتهما واذا فديا رجعا (لحالها) الأول وهو العتق لأجل في المعتق له والتدبير في المدبر (و) له (تركهما) أى المعتق لأجل والمدبر حال كونه (مسلماً لخدمتهما) لمن هما بيده الى الأجل في المعتق لأجل والى موت السيد في المدبر تملك كاعند ابن القاسم وعليه فان استوفى ثمنه من خدمتهما قبل تمام الأجل وموت السيد فلا يرجع لسيده فيملك خدمته اليه وان كثرت وان انقضى الأجل قبل استيفائه فلا يتبع للمعتق لأجل بشيء بعده وهو الراجح (فان مات السيد المدبر) بكسر الواو (قبل الاستيفاء) للثمن من خدمة المدبر (ف) هو (حران حمل) قيمته (هـ) أى المدبر (الثالث) تركته سيده (واتبع) المدبر (بما بقى) من ثمنه وشبهه في الاتباع فقال (ك) شخص (مسلم أو ذمى قسماً) في الغنيمة جهلاً بحالها (ولم يعذرا) أى للمسلم والذمى (في سكوتهما) حال قسمهما عن بيان حالها وصلة يعذرا (بأمر) كصغر وبله وعجمة فيتبعان بما وقعا به في القسم مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فان عذرا فيه بأمر فلا يتبعان بشيء (وان حمل) الثالث (بعضه) أى المدبر عتق البعض الذى حملة الثالث من المدبر و (رق باقية) أى المدبر الزائد على الثالث لمن هو بيده (ولا خيار للوارث) للسيد بين اسلامه

الذى يبيع أو قومه به في حال القسم (ان تعدد) العقد عليه فان أراد أخذه بغير الاول سقط حقه (وأجبر) أى السيد (في أم الولد) له اذا بيعت أو قسمت جهلاً بأنها أم ولد لمسلم فيجبر (على) فدائها عن هي بيده بـ (بثمانه) الذى يبيع به وان كان أضعاف قيمتها ان كان ملياً (واتبع) أى بخلاف السيد (به ان أعدم) أى لم يوجد له مال وأما لو بيعت أو قسمت بعد معرفة انها أم ولد لمسلم فبأخذها مجاناً في كل حال (الا أن تموت هي) أى أم الولد قبل علم سيدها فيسقط عن سيدها اذ القصد تخليصها وقد تعذر بموتها (أو) يموت (سيدها) قبله فلا شيء على تركته ولا عليها لانها قد صارت حرة بموته وليس فداؤها ديناً عليه وانما هو تخليص لها وقد تخلصت بموته (وله) أى السيد (فداء) رق (معتق لأجل و) فداء رق (مدبر) بيعت رقبتهما جهلاً بحالهما وهذه يستغنى عنها بقوله سابقاً وله بعده أخذه بثمانه لكن ذكرها ثانياً ليرتب عليها قوله مسلماً لخدمتهما واذا فديا رجعا (لحالها) الأول وهو العتق لأجل في المعتق له والتدبير في المدبر (و) له (تركهما) أى المعتق لأجل والمدبر حال كونه (مسلماً لخدمتهما) لمن هما بيده الى الأجل في المعتق لأجل والى موت السيد في المدبر تملك كاعند ابن القاسم وعليه فان استوفى ثمنه من خدمتهما قبل تمام الأجل وموت السيد فلا يرجع لسيده فيملك خدمته اليه وان كثرت وان انقضى الأجل قبل استيفائه فلا يتبع للمعتق لأجل بشيء بعده وهو الراجح (فان مات السيد المدبر) بكسر الواو (قبل الاستيفاء) للثمن من خدمة المدبر (ف) هو (حران حمل) قيمته (هـ) أى المدبر (الثالث) تركته سيده (واتبع) المدبر (بما بقى) من ثمنه وشبهه في الاتباع فقال (ك) شخص (مسلم أو ذمى قسماً) في الغنيمة جهلاً بحالها (ولم يعذرا) أى للمسلم والذمى (في سكوتهما) حال قسمهما عن بيان حالها وصلة يعذرا (بأمر) كصغر وبله وعجمة فيتبعان بما وقعا به في القسم مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فان عذرا فيه بأمر فلا يتبعان بشيء (وان حمل) الثالث (بعضه) أى المدبر عتق البعض الذى حملة الثالث من المدبر و (رق باقية) أى المدبر الزائد على الثالث لمن هو بيده (ولا خيار للوارث) للسيد بين اسلامه

وفدائه بما بقى عليه لترك سيده فداءه وان لم يحمل الثلث شيئا منه رقى جميعه لمن هو بيده ولا خيار للوارث ( بخلاف ) حصول ( الجناية ) من الدبر على نفس أو مال وأسلمه سيده في ارشها ومات وثله يحمل بهضه فيخير وارثه فيما رقى منه بين اسلامه رقا للمجنى عليه وفدائه بما بقى عليه من ارشها لأن سيده أسلم خدمته فيخير وارثه لأن الأمر آلى خلاف ما أسلم السيد ( وان أدى المكاتب ) الذى بيعت رقبته جهلا بحاله ( عنه ) لمن اشتراه ( ف ) يرجع مكاتبه ( على حاله ) واما ان بيعت كتابته فأداهافيخرج حرا وأمالو يبيع مع العلم بأنه مكاتب فلا ينجع بشيء ( والا ) أى وان لم يؤد للمكاتب ثمنه وعجز ( ف ) هو ( فن ) أى رقى خالص من شائبة الحرية سواء ( أسلم ) أى أسلمه سيده لمن هو بيده ( أو فدى ) أى فداءه سيده بما اشترى به من الغنيمة ولم يثبت لسيده الخيار ابتداء في اسلامه وفدائه لحراره نفسه بالكتابة ( وعلى الآخذ ) لشيء من الغنم رقيقا أو غيره ( ان علم ) الآخذ بعد أخذه انه جار ( بملك ) مالك مسلم أو ذمى ( معين ) فعليه ( ترك ) تصرف ( فيما أخذه منها ) بوجه مسوغ لاخذه كعدم تعيين ربه عند أمير الجيش فيترك التصرف فيه ( ليخبره ) أى الآخذ للمعين في أخذه بشئ أو تركه له ( وان تصرف ) الآخذ في ذلك الشيء ( مضى ) تصرفه فليس للمالك أخذه وشبه في منع التصرف للتخيير ومضيه ان وقع فقال ( كالمشتري ) ملك مسلم أو ذمى معين ( من حربى ) في بلاد الحرب فلا يتصرف فيه حتى يخبره فان تصرف فيه مضى تصرفه وصلة تصرف ( باستيلا ) وأخرى بتق ناجز ومثل الاستيلا بالكتابة والتدبير والعق لأجل ومفهوم باستيلا انه ان تصرف الآخذ من الغنيمة يبيع فلا يعضى ولر به أخذه بشئ وانما يعضى تصرف الآخذ من الغنيمة باستيلا ونحو ( ان لم يأخذه ) أى الآخذ من الغنيمة المتاع المعروف لمعين مسلم أو ذمى ( على ) نية ( رده ) ( ٣٦٥ ) أى المتاع ( لربه ) بأن اشتراه بنية تملكه لنفسه فهو راجع للمشتري

من الغنيمة فقط الذى قبل الكاف لا للمشتري من حربى الذى بعدها على خلاف قاعدة الأغلبية والفرق بينهما قوة تسلط المالك فى الاول بدليل أخذه قبل قسمه مجانا بخلاف

بِخِلَافِ الْجَنَائَةِ وَإِنْ أَدَّى الْمَكَاتِبُ ثَمَنَهُ فَكَانَ حَالُهُ وَإِلَّا فَقَدْ أُسْلِمَ أَوْ فُدِيَ وَعَلَى  
الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكِ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرَى  
مِنْ حَرْبٍ بِاسْتِيلَادٍ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ كُلَّ رَدِّهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَفِي التَّوَجُّلِ تَرَدُّدٌ  
وَأُسْلِمَ أَوْ ذِمِّيٌّ أَخَذَ مَا وَهَبَهُ بِدَارِهِمْ بَجَانًا وَيَبْغُونَ بِهِ إِنْ لَمْ يُبَيْعْ فِيمَضَى  
وَالْمَالِكُ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ وَالْأَحْسَنُ فِي الْفَدَى مِنْ لَيْسَ أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ وَإِنْ أُسْلِمَ  
لِمَاوِئِ مَدْبَرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ هَلْ يُبْعَثُ

( ٣٤ - جواهر الاكلیل - أول )  
( ف ) نى مضى تصرفه وعدمه ( قولان ) أرجحهما عدمه ( وفى ) امضاء العتق ( المؤجل ) من الآخذ من الغنيمة وعدمه ( تردد ) لاخمس وابن بشر الراجح منه الاول ( ولسلم أو ذمى أخذ ما وهبوه ) أى الحر يبيون لمسلم أو ذمى ( بدراهم ) أى الحربيين أو بدارنا قبل تأمينهم اذا قدم به الوهوب له ( لجنا ) تنازع فيه أخذوه وب ( و ) ما وهبوه أو باعوه لمسلم أو ذمى بدراهم ( بعوض ) مثلى أو مقوم بأخذه ماله ( به ) أى مثل العوض مقوما كان أو مثليا ( ان لم يبع ) أى لاأخوذ من الحربيين ببلدهم بعوض أو بلاعوض أى لم يبعه أخذه لغير ماله فان بيع لغيره ( فيمضى ) يبعه فليس للمالك أخذه ممن اشتراه ( والمالك ) أى المسلم أو الذمى ( الثمن ) الذى يبيع به ان كانت الهبة مجانا ( أو الزائد ) على الثمن الذى أخذه به من الحربى ان أخذه منه بعوض فان يبيع بأقصر مما أخذه به من الحربى أو بمساو له فلا رجوع للمالك على أخذه بشيء ( والأحسن ) عند ابن عبد السلام ( فى ) اللال ( للفدى ) بفتح اللام وكسر الدال وشذ الباء ( من ) يد ( لى ) بكسر اللام وشذ الصاد أى سارق أو محارب أو غاصب ونحوهم من كل أخذ مالا بنير رضا صاحبه ( أخذه ) أى للفدى من فاديه ( ب ) مثل ( الفداء ) ان لم يمكن خلاصه بدونه ولم يفده ليملكه ( والآخذ منه ) مجانا أو بما يتوقف خلاصه عليه ان فداءه بأكثر منه ( وان أسلم ) أى أسلم السيد ( لمعاض ) على عبد بدار الحرب و نائب فاعل أسلم ( مدبر ونحوه ) أى الدبر فى كونه ذاتا شائبة حرية كعتق لأجل ليستوفى منه معاوض إيه عليه ( استوفيت خدمته ) أى المدبر ونحوه والمفهوم من لفظه ان المعاوض يملك جميع خدمته الى موت السيد أو أجل العتق وان زادت على الثمن الذى عاوض به عليه وهو قول ابن القاسم فلا يرجع الزائد للسيد ( ثم ) ان مات سيد المدبر أو حل أجل العتق قبل استيفاء الثمن من الخدمة تحرر المدبر ان حمله ثلث مال سيده وعتق العتق لأجل واختلف ( هل ينجع ) العبد الذى كان

مدبراً أو معتقلاً لأجل (ان عتق) المدبر بموت سيده وحمل قيمته ثلث مال سيده والمعتق لأجل بحلول أجل عتقه وصلة يتبع (بالتن) كله بناء على أنه أخذته ملكاً فلا يحاسب المعاوض بما استوفاه لانه غلة وهو قول سحنون (أو) يتبع (بما بقي) من ثمنه بعد حاسبة مستلمه بما استوفاه من خدمته وهو قول محمد بن المواز بناء على أنه أخذه تقاضياً في الجواب (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ومقتضى ابن الحاجب ترجيح الاول لتصديره به وحكاية الثاني بقيل ومقتضى نقل المواق ترجيح الثاني (وعبد الحر بي يسلم) بضم فسكون (حر إن فر) أى هرب من دار الحرب اليها قبل اسلام سيده وان قدم اليها قبل فبوله ولا يخمس (أو) لم يفر اليها بعد اسلامه و(بقي) بأرض الحرب (حق غنم) أى غنمه المسلمون وسيده كافر فهو حر أيضاً (لا) يكون العبد الذى أسلم حراً (ان خرج) من دار الحرب اليها فاراً مسلماً (بعد اسلام سيده) بمدة فهو رقيق لسيده (أو) خرج العبد اليها مسلماً (بمجرد اسلامه) أى السيد فلا يكون حراً فى كون الضمير عائداً على السيد كما ذكره ظاهرة فالصواب ان الضمير للعبد وان المراد انه لا يتحرر بمجرد اسلامه من غير فرار ولا غنيمة خلافاً لاشبه وسحنون وذلك ان ابن القاسم قال لا يزول ملك سيده عنه بمجرد اسلامه بل حتى يفر أو يغنم ويظهر أثر الخلاف فيما اذا اعتقه سيده بمجرد اسلامه أو باعه لمسلم فعلى المشهور الذى هو قول ابن القاسم ولاؤه لسيده لان عتقه صادق محلاً وصح بيعه وعلى مقابله ولاؤه للمسلمين ولم يصح بيعه ودليل المشهور عتق أبى بكر الصديق بل لا رضى الله تعالى عنهما بعد ثرائه من مواليه مسلماً وهم يعذبونه فى اسلامه وكان ولاؤه له رضى الله تعالى عنهما (وهدم) أى أسقط ونقض (السبي) منا لروجين كافرين (النكاح) بينهما سواء سبياً معاً أو مرتين وعليها الاستبراء بحبيضة لاعداء لانها صارت أمة تحل لسابيا بحبيضة (الا ان تسبي) أى زوجة الحربى (٣٦٦) (وتسلم بعد) الاسلام منه (هـ) أى زوجها الحربى أو المستأن من فلا يهدم سبينا

إِنْ عَتَقَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِمَا بَقِيَ قَوْلَانِ وَهَبْدُ الْحَرْبِيِّ يُسْلِمُ حُرّاً إِنْ فَرَّ أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ سَيِّدُهُ أَوْ بِمَجْرَدِ إِسْلَامِهِ وَهَدَمَ السَّبْيُ النَّكَاحَ إِلَّا أَنْ تُسَبِّىَ وَتُسَلِّمَ بَعْدَهُ وَوَلَدُهُ وَمَالُهُ فِيهِ مُطْلَقًا لَا وَلَدٌ صَغِيرٌ لِكِتَابِيَّةٍ سُبِّيتَ أَوْ مُسَلِّمَةٌ وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فِيهِ أَوْ إِنْ قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ وَوَلَدُ الْأُمَةِ لِمَالِكِهَا

(فصل) عَقْدُ الْجِزْيَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَاْفِرٍ صَحَّ سِبَاؤُهُ مُكَلَّفٍ حُرٍّ

نكاحهما ويقران عليه لانها أمة مسلمة تحت مسلم (ولده) أى الحربى الذى أسلم وفر اليها أو بقى فى بلده حتى غزاها المسلمون فغنموا ولده الذى حملت به أمه قبل

اسلامه بدليل قوله سابقاً ورق إن حملت به بكفر (وماله) أى الحربى الذى أسلم كذلك أى وفر اليها أو بقى فى بلده حتى غزاها المسلمون وغنموا ماله (فيه) أى غنيمة للجيش الذى دخل بلده فالأولى غنيمة (مطلقاً) أى كان الولد صغيراً أو كبيراً جاء الحربى الذى أسلم اليها وترك ولده ببلده أم لم يحج (لا) يكون فيثا (ولد صغير) ولد بدار الحرب (لكتابية) أو مجوسية فالأولى ذمية حرة (سببت) أى سبها حربى من بلد الاسلام الى بلده ووطئها فولدت منه (أو) ولد صغير (مسلمة) حرة سببت ووطئها سابيها فانت منه بولد ثم غنم المسلمون الحربى والحرة الكتابية أو المسلمة وأولادها الصغار فهم احرار تبعاً لأهمهم ومفهوم صغيران الكبير لكتابية (فيه) (وهل كبار) الحرة (المسلمة فيه) وان لم يقاتلوا (أو) فيه (ان قاتلوا) المسلمين مع الحربى فان لم يقاتلوا فهم احرار فى الجواب (تأويلان) فى قولها واما الكبار اذا بلغوا وقاتلوا فهم فى فحملها ابن أبى زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لافهم له وان المقصود كونهم بحال يمكنهم فيه القتال (ولد الأمة) التى سبها حربى من مسلم أو ذمى وأولدها ثم غنمها المسلمون مع ولدها (مالكها) صفراً كانوا أو كباراً لان الولد يتبع أمه فى الرق والحرية (فصل) فى الجزية وأحكامها ابن عرفة الجزية الغنوية ملازم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه اه (عقد الجزية) الرامى صوابه الذمة كفى الجواهر لان الجزية اصطلاحاً هى المال المأخوذ منهم فلا معنى لاضافة العقد اليه (إذن الامام لكافر) ولو قرشياً فتؤخذ منهم على الراجح وهذه طريقة ولابن رشد طريقة أخرى لاتؤخذ منهم اجماعاً ما لم يكتفهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أولان قرشياً كلهم أسلموا فان وجد كافر فترد المازرى وان ثبتت الردة فلا يختلف فى عدم أخذها منهم (صح سبأؤه) بالمد أى أمره (مكلف) فلا تؤخذ من صغير فان بلغ أخذت منه عند بلوغه ولا ينتظر به الحول من يومه (حر) فلا جزية على الرق وتؤخذ منه عند حره ولا ينتظر به



الحول من يرمه (قادر) ولو على بعضها فالذى لا يقدر على شيء منها لا تطلب منه (مخالط) لأهل دينه ولوراهب كنيسة أوشيخا فانيا أوزمنا أو أعمى ولا رأى لهم فيجوز استرقاقهم وضرب الجزية عليهم ولا يجوز قتلهم الأراهب الكنيسة وخرج غير المخالط كراهب دير أو صومعة بالرأى ومن له رأى ينظر فيه الإمام بما فيه المصلحة من قتل أو ضرب جزية أو استرقاق ابن رشد وإن رأى الإمام مخالفة ما وصفناه من وجوه الاجتهاد كان له ذلك (لم يعتقه) أى الكافر الموصوف بما تقدم (مسلم) بأرض الاسلام بأن لم يجز عليه ملك مسلم ولا دمي أو أعتقه مسلم بدار الحرب أو دمي ولو ببلد الاسلام فإن أعتقه مسلم ببلد الاسلام فلا تضرب عليه وصلة اذن في (سكنى غير مكة والمدينة) النورة بانوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام وما في حكمها من أرض الحجاز (واليمن) وهى جزيرة العرب التى قال فيها النبى صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان في جزيرة العرب أبو عبيدة ما بين حفير أبى موسى الاشعري وهو آخر العراق وأول الشام الى أقصى اليمن طولا وفي العرض ما بين تبريز وهى آخر اليمن الى منقطع السماوة وهو آخر حد الشام من جهة اليمن وهى آخر بلاد سبل وكان يخرج المسافرين سبل لهذه بلازاد وهى مسيرة شهر وعشرين يوما لكثرة القرى بينهما (ولهم) أى الكفار عنوين أو صلحين (الاجتياز) أى المرور بجزيرة العرب ولهم اقامة ثلاثة أيام إن احتاجوا للدخولهم أيام عمر رضى الله تعالى عنه بجلبهم طعاما من الشام الى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وضرب بهم لهم ثلاثة أيام يستوفون عنه (بمال العنوى) أى على الكافر الذى فتحت بلده بالعنوة أى القهر والقتال (أربعة دنانير) شرعية إن كان من أهل الذهب (أو أربعون درهما) شرعية إن كان من أهل الفضة (فى) كل (سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أى السنة إن كان يحصل له اليسار فيه (٢٦٧) فإن كان انما يحصل له اليسار أولها

أخذت فيه (وقص الفقير) من الاربعة دنانير أو الاربعين درهما وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما وسقط عنه ما ليس في وسعه (ولا يزداد) على الاربعة دنانير أو الاربعين درهما لكثرة يسار الدمي

قَادِرٌ مُخَالِطٌ لَمْ يَمْتَقِهِ مُسْلِمٌ سَكَنَى غَيْرَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنَ وَلَهُمُ الْاجْتِيازُ بِمَالِ الْعَنَوَى أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَقُصَّ الْفَقِيرُ بِوُسْعِهِ وَلَا يُزَادُ وَالصَّلْحَى مَا شَرِطَ وَإِنْ أَطْلِقَ فَكَالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَذَلَ الْأَوَّلَ حَرُمَ قِتَالُهُ مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا وَسَقَطَتَا بِالْإِسْلَامِ كَارْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَاضَافَةَ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظَّالِمِ وَالْعَنَوَى حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا رِضٌ قَطُّ لِلْمُسْلِمِينَ

(والصلحى) أى على الكافر الذى منع نفسه وبلده من استيلاء المسلمين عليهم ما وصلحهم (ما شرط) فى عقد الصلح بينه وبين الإمام سواء كان قدر الجزية السنوية أو أقل أو أكثر (وإن أطلق) أى لم يبين قدر المال المصالح عليه (ف) الصلحى (كالاول) أى العنوى فى إن على كل واحد أربعة دنانير أو أربعين درهما (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (إن بذل) أى دفع الصلحى للإمام القدر (الاول) أى أربعة دنانير أو أربعين درهما بعد وقوع الصلح مطلقا وجب قبوله منه و (حرم) رده عليه و (قتاله) ابن رشد نص ابن حبيب فى الواضحة وغيره إن الجزية الصلحية لأحداها لا ماصالح عليه الإمام من قليل أو كثير (مع الإهانة) لهم (عند أخذها) منهم بالغلظة والشدة لأعلى وجه التملق والرفق لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد أى استعلاء منكم عليهم أو تقديدا بيد ولا يرسلون بها وهم صاغرون ماشون كارهون مصفوعون على القفا (وسقطتا) أى الجزيتان العنوية والصلحية (بالاسلام) وبالموت والتهرب الطارىء عند ابن القاسم ولو متجمدة عن سنين ولو ظهر منه التحيل على إسقاطها ترغيبا له فى الاسلام وشبهه فى السقوط فقال (كارزاق المسلمين) التى قدرها سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه عليهم مع الجزية فى كل شهر على من بالشام والحيرة بكسر الحاء مدينة قرب الكوفة على كل نفس مديان مثنى مدى مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا والمكوك صاع ونصف (واضافة) أى تضييف (المجتاز) أى المار عليهم من المسلمين (ثلاثا) من الايام وحذف التاء مع ان العدود مذكور لجواز حذفها مع حذفه ولكن الاولى اثباتها حينئذ (لظلم) من الولاية لأهل الدمة على السقوط الارزاق والضيافة عنهم (والعنوى) الذى عقده الإمام الدمة بالجزية (حر) لان اقراره فى الارض لعمارتها من البن الذى قال الله تعالى فيه فلما منا بعد ولان الاعتاق فلهم هبة أموالهم وصدقتها والوصية بجميع أموالهم (وإن مات أو أسلم) العنوى (فالأرض فقط للمسلمين) ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين

سواء اكتسبه قبل الفتح أو بعده هذا هو المشهور عند ابن الحاجب وهو قول ابن القاسم وقال ابن الموازي ما اكتسبه قبل الفتح للمسلمين وما اكتسبه بعده لوارثه في دينه فان لم يكن للعنوي وارث في دينه فإله للمسلمين (و) الحكم (في) أرض ومال أهل (الصلح ان أجملت) الجزية على البلد بما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص الرقاب ولا ما يخص الأرض (فلهم) أي الكفار الصالحين (أرضهم) يتصرفون فيها كيف شاءوا (و) لهم (الوصية بما لهم) كله لأنه لأهل دينه حيث لا وارث له (و) ان مات أحدهم (ورثوها) أي ورثته وأهل دينه الأرض حيث لا وارث له وكذا ما له فلا شيء منهما للمسلمين (وان فرقت) الجزية (على الرقاب) كملئ كل رأس كذا وأجملت على الأرض أوسكت عنها وكذا ان فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب أوفرت عليهما (فهي) أي الأرض (لهم) يتصرفون فيها ويرثونها وكذا ما لهم في كل حال (الا أن يموت) أحدهم (بلا وارث) له في دينهم (فالمسلمين) أرضه وماله (ووصيتهم في الثلث) وما بقي للمسلمين (وان فرقت) الجزية (عليها) أي الأرض كملئ كل فدان كذا وأجملت على الرقاب أو سكت عنها (أو) فرقت (عليهما) أي الرقاب والأرض ككل رأس كذا وكل فدان كذا (فلهم) أي الصالحين (بيعهما) أي الأرض (وخراجها على البائع) والمراد بخراجها المضروب عليها (واللعنوي) أي الذي فتحت يده بقتال (أحداث كنيسة) ببلد العنوة التي أقر على سكانها (ان شرط) الأحداث أي أذن له الامام فيه حين ضرب الجزية عليه (والا) أي وان لم يأذن له الامام فيه حينه بان منعه منه أوسكت (فلا) يجوز له (٣٦٨) أحداث كنيسة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة ونصها في كتاب الجمل والجارة

وفي الصلح ان أجملت فلهم أرضهم والوصية بما لهم وورثوها وان فرقت على الرقاب فهي لهم إلا أن يموت بلا وارث فالمسلمين ووصيتهم في الثلث وان فرقت عليها أو عليهما فلهم بيعها وخراجها على البائع واللعنوي أحداث كنيسة إن شرط والا فلا كرم المنهديم والصلحي الأحداث وبيع عرضها أو حائط لا يلد الإسلام إلا لفسدة أعظم ومنع ركوب الخيل والبغال والسرورج وجادة الطريق وألزم بلبس يميزه وعزر ترك الزنار وظهور السكر ومعتقدو بسط لسانه وارتقت الخمر وكسر الناقوس وينتقض بقتال

قال ابن القاسم ليس لهم أن يحدوا كنائس في بلاد العنوة لأنها في ليست لهم ولا نورث عنهم ولو أسلموا لم يكن لهم فيها شيء وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوا معهم فيه كالفسطاط والبصرة والكوفة وافر يقيسة

وشبهها من مدائن الشام فليس لهم أحداث ذلك فيها إلا أن يكون لهم عهد فيؤتي به (والصلحي) أي المنسوب للصلح ومنع لفتح بلاده (الأحداث) لكنيسة ببلد لم يسكنها المسلمون معه شرطه أولا (و) للصلحي (بيع عرضها) أي أرض كنيسته (أو حائط) لكنيسته وأما العنوي فليس له بيع عرضها لأنها وقفت بفتحها (لا) يجوز للصلحي واللعنوي أحداث كنيسة (ببند الإسلام) التي قبلوا إليها أو التي انفرد باختطاطها المسلمون في كل حال (الا ل) خوف ترتب (مفسدة أعظم) من الأحداث فيمكنون منه ارتكابا لأخف الضررين (ومنع) الدمي (ركوب الخيل) ولو غير نفيسة (والبغال) النفيسة (و) منع ركوب (السرورج) ولو على الخيل ومن الركوب المعتاد وأنما يركبون على براذع صغيرة عرضا أي جاعلا رجله لجانب واحد (و) منع (جادة) أي وسط (الطريق) إذا لم يكن خاليا (وألزم بلبس يميزه) عن هيئة المسلمين (وعزر ترك) شد (الزنار) أي ما يشد به وسطه علامة على ذله ونحوه كالبرنيطة والطرطور (و) عزز ل (ظهور) أي اظهار (السكر) في مجلس غير خاص بهم فيشمل الأسواق وحاراتهم التي يدخلها المسلمون ولوبيع (و) اظهار (معتقده) في المسيح أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين لآفاه ضرر عليهم كتغيير معتقدهم فينقض عهده باظهاره (و بسط لسانه) على مسلم أو بحضرة لا تتهاكه حرمة وعدم احترامه المسلم وان لم يكن سبا ولا شتا (وأريقت الحجر) ان أظهرها وحملها من بلد آخر والاضمنها من أراقها لتعديه وظهاره ان كل مسلم لذلك فليس مختصا بالحاكم ويؤدب من أظهر خزيه أو صليبا في أعيادهم (وكسر الناقوس) آله يضر بون بها لاجتماعهم لصلاتهم وتكون من خشب أو نحاس أو حديد (وينتقض) عقد الدمة (بقتال) أي اظهار الخروج عن الدمة على وجه المحاربة لإدفعه

عن نفسه من يريد قتله (ومنعه جزية وتمرد على الأحكام) الشرعية بإظهاره عدم المبالاة بها (و بنصب حرة مسلمة) على الزنا بها وزنى بها بالفعل ولابد من ثبوته بأربعة شهداء وقيل يكفي اثنان لأنها شهادة على نقض العهد وهما ابن القاسم والراجح الأول لانه الذى رجع اليه ولان النقص انما جاء من جهة الزنا تت ولها صداق مثلها من ماله وولدها منه على دينها لانه لا أب له (وغرورها) أى الحرية المسلمة أى اخبارها بأنه مسلم وتزوجها ووطئها فان تزوجها عاتلة به ووطئها فليس تقضاو يفرق بينهما (وتطلعه على عورات المسلمين) أى وأطلع الحريين عليها بكتابتها وارسالها لهم بأن كتب لهم بأن الموضع القلاى للمسلمين لاحرس به لياً توامنه (وسب نبي) مجمع على نبوته عندنا وان انكرها اليهود كداود وسليمان بخلاف ما اختلف فيه عندنا كالخضر (بما لم يكفر به) أى بما لم يقر على كفره به فان سب بما أقر على كفره به كالم يرسل اليهم أو عيسى إله فلا ينقض عهده لهذا لاقراره عليه بعقد الذمة نعم يؤدب لاظهاره (قالوا) أى أهل المذهب مثال ما لم يكفر به (كلبس نبي) تبرأ منه (أولم يرسل أو لم ينزل عليه) صلى الله عليه وسلم (قرآن أو قوله) أى قال القرآن من عند نفسه (أو عيسى) صلى الله عليه وسلم (خلق محمدا) صلى الله عليه وسلم لم يستحي هذا القاتل من الكذب فانه يزعم ان اليهود قتلوا عيسى قبل ولادة محمد بقرون عديدة (أو مسكين محمد) صلى الله عليه وسلم (يخبركم انه) صلى الله عليه وسلم (في الجنة ماله لم ينفع نفسه) صلى الله عليه وسلم (حين أكلته الكلاب) أى عضت ساقه صلى الله عليه وسلم (وقتل) الساب بما لم يكفر به وجوبا وغاصب وغار المسلمة (ان لم يسلم) واما المطلاع على عورات المسلمين فيرى فيه الامام رأيه بقتل أو استرقاق فاذا أسلم سقط عنه ذلك بنص الكتاب العزيز (٣٦٩) (وان خرج) الذمى من دار الاسلام (لدار الحرب) ناقضا العهد

وَمَنْعَ جَزِيَّتِهِ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَبِنَصْبِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ وَغُرُورِهَا وَتَطْلُعِهِ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَسَبِّ نَبِيٍِّّ بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا كَلَيْسَ بِنَبِيٍِّّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ تَقَوْلُهُ أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مَسْكِينًا مُحَمَّدٌ يُخْخِرُكُمْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُظْلَمْ وَلَا فَلَاحَ كَمَحَارَبَتِهِ وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ وَلِلْإِمَامِ الْمُهَادَنَةُ لِصَلَاحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بَقَاءِ مُسْلِمٍ وَإِنْ بَعَالَ إِلَّا لِحُوفٍ وَلَا حَدٍّ

قرينة عليه (كحاربه) أى قطع الذمى الطريق في أرض الاسلام لأخذ مال أو منع سلوك غيره مظهر الخروج عن الذمة فلا يسترق ويحكم فيه بحكم الاسلام في الحارب من قتل أو صلب أو قطع من خلاف أو نفى ولا يعارضه ما تقدم من نقض عهده بقتاله المسلمين لان ذلك فيمن أظهره وهذا فيمن تخلص (وان ارتد) عن دين الاسلام (جماعة) بعد تقرر اسلامهم (وحاربوا) بعد ارتدادهم المسلمين ثم أسروا (فكالمرتدين) من المسلمين الاصليين فيحكم فيهم بحكم المرتد من المسلمين لا بحكم الكفار النافضين للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا والاقتلوا وما لهم فيء ويجبر صغارهم على الاسلام من غير استتابة (و) تجوز (للامام) أو نائبه فقط (المهادنة) أى صلح الحربي على ترك قتاله مدة (لمصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة فيها فقط تعينت وفي عدمها امتنعت (ان خلا) أى المهادنة وذكر نظرا لعنوان الصلح والعقد (عن) شرط فاسد (كشرط بقاء) أسير (مسلم) بأيديهم أو حكم بين مسلم وكافر بحكمهم فلا تجوز هذا ان كانت غير مال بل (وان بعال) يدفعه الكفار للامام لقوله تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأتم الاعلان المازرى لايها دن الامام الحربي باعطائه مالا لانه عكس مصلحة شرع أخذ الجزية منهم الا لضرورة التخلص منهم خوف استيلائهم على المسلمين وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم لما أحاط القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يبذل للمشركين ثلث الثمار لما خاف أن تكون الانصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله سمعنا وأطعنا وان كان رأيا فلما كلاً وامننا في الجاهلية ثمرة الا بشراء وأقرى فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالاسلام فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمهم على القتال تركه فلو لم يكن الاعطاء جائزا عند الضرورة لما شاور فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا لخوف) ممن هو أشد ضررا من الشرط الفاسد كاستيلائهم على المسلمين (ولاحد) لمدة المهادنة

بمخروجه (وأخذ) أى أسره المسلمون (استرق) أى جازا استرقاقه (ان لم يظلم) الذمى (والا) أى وان خرج لظلم لحقه وأخذ (فلا) يسترق ويرد لجزيته ويصدق في قوله انه خرج لظلم ان دلت

والرأى فيها الامام بحسب اجتهاده (ونذب ان لا يزيد مدتها على أربعة أشهر) لاحتمال حدوث قوة للمسلمين (وان استشعر) الامام أى ظن ظنا قويا (خيائهم) أى الحريين بظهور اماراتها في مدة المهادنة (نبذه) أى نقض الامام الصلح (وأندرهم) أى اعلمهم بنقضه عهدهم وانه يقاثلهم فان تحقق خيائهم نبذه بلا انذار (ووجب) على الامام (الوفاء) لهم بما عاهدهم عليه ان كان غير رد رهاثهم بل (وان) كان عهدنا لهم متلبسا (برد رهاثن) كفار عندنا باقين على كفرهم بل (ولو أسلموا) هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال ابن رشد قال ابن حبيب لا يرد عليهم ولو شرطوه وشبه في الوفاء بالرد فقال (كن أسلم) منهم عندنا وليس رهاثهم يرد اليهم ان لم يكن رسولا بل (وان) كان (رسولا) منهم اليها وهذا كله (ان كان) من أسلم من الرهاثن أو الرسل أو غيرهم (ذكرنا) فان كان أثنى فلا ترد اليهم ولو شرطوا ردها صريحا لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار (وفدى) المأسور عندهم (بالفدى) أى مال بيت المال (ثم) ان لم يمكن فداؤه بالفدى (بمال المسلمين) الذين يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لمن بعد (ثم) ان لم يمكن فداؤه بمال المسلمين فدى (بماله) أى الأسير (ورجع) الفادى المسلم أو المشتري المعين واحدا أو متعددا بغير علم الامام على المفدى المسلم أو الدمي الحر أو العبد وفداء هذا كجنايته فيخير سيده في اسلامه فيه وفدائه (بمثل التلى وقيمة غيره) أى التلى وهو اللقوم ومثل ما قاله للباجى وابن بشير وقال ابن عبد السلام الاظهر الرجوع بالمثل مطلقا لانه قرض وصلة رجع (على اللى) بأخذه منه الآن (و) على (العدم) بأبناح ذمته (٢٧٠) ومحل رجوع الفادى المعين (ان لم يقصد) بفدائه (صدقة) بأن قصد الرجوع

وَنُذِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَاثَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجَبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ وَإِنْ رَسُولًا إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَفَدَى بِالْفَيْءِ ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ بِمَالِهِ وَوَجَعَ بِمِثْلِ الْيَتْلَى وَقِيَمَةِ غَيْرِهِ عَلَى السَّلِيءِ وَالْمُعْدِمِ إِنْ لَمْ يَقْضِ صَدَقَةً وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخَلَّاصُ يَدُوَّهُ إِلَّا عَحْرَمًا أَوْ زَوْجًا إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيُلْزِمَهُ وَقَدْ كَانَ عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا يَبْدُو عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَبَلُوا قَدْرَهُمْ وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَبْدُو وَجَازَ بِالْأَسْرَى الْقَاتِلَةَ وَالْحَمْرَى وَالْحَنْزِيرَى عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا يُرْجَعُ بِهِ

أولم يقصد شيئا (ولم يمكن الخلاص بدونه) أى القدر الذى فداء به فان أمكن بدون شيء فلا يرجع عليه وان أمكن بأقل مما فداه به ف يرجع عليه بقدر ما يمكن خلاصه به فقط (الا) أن يكون للمفدى (عحرما) بفتح اليم والراء الفادى

من النسب (أو زوجا) له فلا رجوع للفادى عليه (ان) كان (عرفه) أى عرف الفادى المفدى بالحرمية أو الزوجية (أو) لم يعرفه بالحرمية أو الزوجية (و) عتق (المفدى) (عليه) أى الفادى على تقدير ملكه كأصله وقرعه وحاشيته القريبة لانه لشدة الاتصال يحتمل على قصد التبرع فلا يرجع عليه في كل حال (الأن يأمره) أى المفدى (به) أى الفداء (ويُلْزِمُهُ) المفدى الفداء قال ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما وقرره في التوضيح ونسبه لنقل الباجى عن سحنون (وقدم) أى الفادى في رجوعه بالفداء (على غيره) من غرماء المفدى لان الفداء يتعلق برقبته وذمته وبالمال الذى بيده والدين بذمته فقط ويقدم فيها بيده بل (ولو في غير ما بيده) كاله الذى بيده وعلى غرمائه ويسم الفداء (على العدد) لردوس المقيدين (ان جهلوا) أى الحرييون (قد رهم) أى المقيدين رفعة وخسة وغنى وفقرا فان علموا قدرهم قسم على قدر ما يفدى به كل واحد بحسب عادتهم كثلثة يفدى احدهم عادة بعشرة وآخر بعشرين وآخر بخمسة فعلى الأول سبعا الفداء وعلى الثانى أربعة أسباعه وعلى الثالث سبعة (والقول للأسير) المفدى (في) انكار اصل (الفداء) بأن قال خلصتني بلا مال (أو) انكار (بعضه) أى الفداء بأن قال فديتنى بعشرة والفادى بأكثر منها ان كان المفدى بيد الفادى بل (ولو لم يكن) المفدى (بيده) أى الفادى (وجاز) فداء أسير المسلمين (ب) الكفار (الاسرى) فى أيدينا (المقاتلة) أى التى شأنها القتال اذالم يرضوا الا بذلك لان قتالهم مترقب وخلاص المسلم محقق وقيدته اللخمى بما اذا لم يخش منهم والامنع (والحر والحنزير على الأحسن) عند ابن عبد السلام وهو قول أشهب وعبد الملك وسحنون ومنعه ابن القاسم وصفة ما يفعل في ذلك ان يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك الى العدو وبحاسبهم بقيمة ذلك من الجزية فان أبوا لم يجبروا عليه ويفهم الجواز بالطعام بالأولى (ولا يرجع) فادى مسلم (به) أى بعوض الحر

والخزير الذى فدى به الأسير سواء كان عنده أو اشتراه (على) مفدى (مسلم) ولا على كافر أيضا لوجوب اراقة الخمر وتسريح الخزير أو قتله عليه (وفى) جواز فداء المسلم الأسير بـ (الخيل وآلة الحرب) وعدمه (قولان) لابن القاسم وأشهب ابن رشد ظاهر قول أشهب جوازه وإن كثر وهو خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب انه إنما يجوز ما لم تكن الخيل والسلاح أمرا كثيرا تكون لهم به القدرة الظاهرة والروى عن ابن القاسم ان المفاداة بالخمر أخف منها بالخيل وهو كما قال اذا لضرورة على المسلمين بالمفاداة بالخمر بخلاف الخيل اهـ (باب) فى بيان أحكام المسابقة التى يستعان بها على الجهاد (المسابقة) جائزة (يجعل) أى مال يجعل بين المتسابقين ليأخذه السابق أو من حضر (فى الخيل) من الجانبين (والابل) كذلك (وبينهما) أى الخيل من جانب والابل من جانب القرافى المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد منع القمار وتعذيب الحيوان لغیر أكله وحصول العوض والم عوض لشخص واحد (و) المسابقة جائزة فى رمى (السهمان صح بيعه) أى الجفل فلا تصح بما فيه غرر ولا بمجهول ولا خمر أو خزير (وعين) فى المسابقة بدواب أو سهام (المبدأ) أى الوضع الذى يبدأ منه (والغاية) أى المكان الذى ينتهى اليه (و) عين (الركب) أى ما يركب عليه من خيل أو ابل فى الجواهر من شروط المسابقة معرفة أعيان ما يتسابق عليه (و) عين (٣٧١) (الرامى) وإن جهل رميه (و) عين (عدد الاصابة) للغرض فى

## على مُسْلِمٍ وَفِي الْخَيْلِ وَآلَةِ الْحَرْبِ قَوْلَانِ

### (بَابُ)

الْمُسَابَقَةُ بِجَعْلٍ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَبَيْنَهُمَا وَالسَّهْمِ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَتَعْيِينُ الْمَبْدَأِ وَالْغَايَةِ وَالرَّكْبِ وَالرَّامِي وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا مِنْ خَرْقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجُهُ مُتَبَرِّعًا أَوْ أَحَدَهُمَا فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَمْ يَنْ حَضَرَ لَا إِنْ أَخْرَجَا لِأَخْذِهِ السَّابِقُ وَلَوْ بِمُحَلَّلٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَرِيِّ وَالرَّكْبِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ وَلَا اسْتَوَاهُ الْجَعْلُ أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوَاهُمَا وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهٌ أَوْ

مخرج الجعل (أخذه) أى السابق الجعل (وإن سبق هو) أى مخرج الجعل (ف) هو (لمن حضر) المسابقة صح العقد فان شرط مخرجه رجوعه اليه ان سبق بطل (لا) تجوز المسابقة (ان أخرجا) أى المتسابقان جعلين مستويين أو متفاوتين (ليأخذه) أى المخرج بالفتح كله (السابق) منهما بالدابة أو السهم لخروجه عن مورد الرخصة فرجع الى أصل المنع فان وقع فسبح ورد كل جعل لمخرجه (ولو) كانا (بمحلل) بضم الميم أى مع شخص لم يخرج شيئا (يمكن سبقه) أى المحلل المخرجين لقوة دابته على ان من سبق منهم أخذ الجميع فلا تجوز لاحتلال سبق أحد المخرجين وأخذه الجعلين (ولا يشترط) فى مسابقة السهم (تعيين السهم) الذى يرمى به برؤية أو وصف (و) لاتعيين (الوتر) برقة أو طول أو ضدها (وله) أى كل واحد من المتسابقين بالسهم (ما شاء) المسابقة به من السهام والأوتار والقسي (ولا) يشترط فى المسابقة بالخيل والابل (معرفة) كل واحد حال (الجرى) لفرس مسابقه بل يشترط جهل كل منهما حال الأخرى والا كان قمارا ممنوعا على أصله (و) لا يشترط معرفة (الراكب) ولم يحمل صبي) أى نكراه المسابقة بين صبيين وبين صبي وبالغ (ولا) يشترط (استواء) أى تساوى فردى (الجعل) فيجوز قول المتبرع ان سبق فلان فله كذا وإن سبق فلان الآخر فله كذا أقل من الأول أو أكثر (أو) أى ولا يشترط استواء (موضع الاصابة) فيجوز اشتراط أخذها اصابة موضع من الغرض والآخر خلافه (أو تساويهما) أى المتسابقين فى المسافة ولا فى عدد الاصابة (وإن عرض للسهم) فى طريقه (عارض) فطل سيرة لغرض (أو انكسر) السهم أو القوس (أو) غرض (للفرس ضرب وجه أو) لصاحبه

(عدد الاصابة) للغرض فى  
مسابقة السهام (ونوعها)  
أى الاصابة (من خرق)  
وهو ثقبه بلا ثبوت فيه  
(أو غيره) كخسق وهو ثقبه  
والثبوت فيه (وأخرجه)  
أى الجعل شخص (متبرع)  
غير السابقين ليأخذه السابق  
منها (أو) أخرجه (أحدها)  
أى المتسابقين (فان) كان  
على انه ان (سبق غيره) أى

(نزع سوط) فقل جرى فرسه (لم يكن مسبوقاً) بذلك لعنره (بخلاف تضييع السوط أو حرن الفرس) أنفوره أو سقوطه من عليه أو قطع الاجام (وجاز) التسابق (فيما عدا) أى المذكور من الأمور الأربعة وهى بين الخيل وبين الابل وبين الخيل والابل والسهام كالسفن والطير لا يصل الخبر بسرعة والجرى بالأقدام ورعى الحجارة والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو ونفع المسلمين حال كونه (مجاناً) بلا جعل لقصد الانتفاع لا للمغالبة كفعل الفساق قاله في الجواهر ونصها تجوز المسابقة فيه للنفع به وأما لطلب المغالبة ففما من فعل أهل الفسوق وتجوز المسابقة على الأقدام وفي رمى الحجارة ويجوز الصراع كل ذلك إذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب اهـ (و) جاز (الافتخار) أى ذكر للفاخرة بالاتساق إلى أب أو قبيلة (عند الرمي) بالسهم لانه أغرى لغيره كقوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن العواتك من سليم والعواتك جمع عاتكة وهن جداته صلى الله عليه وسلم ونزل فيه عن بغلته وقال أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ويجوز التبختر في المشى في الحرب لفعل أبي دجانة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إنها مشية يبغضها الله إلا في مثل هذا الموضع (و) يجوز (الرجز) في المسابقة والحرب لخبر مسلم عن سلمة بن الأكوع خرجت في آثار القوم أرميهم بالنبل وأرنجز وأقول أنا ابن الأكوع اليوم يوم الرضع (و) تجوز (التسمية) للنفس كأننا فلان بن فلان (و) يجوز (الصياح) عند الرمي لما فيه من التشجيع وراحة النفس من التعب (والأحب) أى الأولى من ذلك كله (ذكر الله تعالى) بالتكبير وغيره عند المسابقة والمجاهدة (لاحديث) أى تكلم (الرامي) بغير ما تقدم فلا يجوز أن كان فحشا ولا فيكره (ولزم العقد) بين المتسابقين إذا وقع بجعل فليس لأحدهما حله الا (٢٧٣) برضا الآخر حال كونه (ك) عقد (الاجارة) في شرط تكليف العاقد

نَزَعَ سَوْطُهُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِخِلَافِ تَضْيِيعِ السَّوْطِ أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيهَا عَدَاؤُهُ تَحَاكًا وَإِلَافْتِخَارًا عِنْدَ الرَّمِيِّ وَالرَّجْزِ وَالتَّسْوِيَةِ وَالصِّيَاحِ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى لَا حَدِيثُ الرَّامِي وَلِزِمَ الْعَقْدُ كَالْإِجَارَةِ

(باب)

خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضَّحَى وَالْأَضْحَى وَالتَّهَجُّدِ وَالْوُتْرِ بِحَضْرِهِ وَالسَّوَاكِ وَتَحْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ وَطَلَاقِ مَرْغُوبَتِهِ

ورشده (باب) في أحكام النكاح وتوابعه وابتدأه بخصائص النبي صلى الله عليه وسلم للتبويه بعظم قدره عليه الصلاة والسلام ولئلا يتأسى به صلى الله عليه وسلم فذكرها مندوب أو واجب واستظهر الثاني

واجابة

وهو ثلاثة أقسام واجب ومحرم ومباح والأول قسمان واجب عليه صلى الله عليه وسلم تشريفاً

له وتكثيراً لثوابه فان ثواب الواجب يزيد على ثواب التطوع بسبعين درجة كما في حديث ابن خزيمة والبيهقي في شعب الإيمان وان ضعفه ابن حجر وحديث البخاري القدسي وما تقرب الى عبد بشئ أحب الى مما افترضت عليه والى هذا أشار بقوله (خص النبي) محمد (صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل ومن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى هذا فالمراد انه خص بمجموعها فلا يناق انهم شاركوه في بعضها (بوجوب) صلاة (الضحى) عليه صلى الله عليه وسلم وأقلها ركعتان لخبر كتب على ركعتي الضحى وهما لكم سنة وروى انه صلاها أربع ركعات وفي حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله تعالى عنها انه صلاها في بيتها ثمان ركعات ولم يرو أنه صلاها اثنتي عشرة ركعة ولكنه رغب فيها بقوله من صلاها اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة كما في البدور السافرة والواهب الدانية (و) بوجوب (الاضحى) أى الضحية حيث لم يكن حاجا والافهم مخاطب بالهدى كغيره (و) بوجوب (التهجيد) أى نفل الليل لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك أى زيادة على الفرائض الخمس وهو صلاة بعد نوم على المختار (و) بوجوب (الوتر) بحضرة راجع لجميع ما تقدم ودليل عدم وجوب الوتر عليه بسفر فعليه على الرحلة (و) بوجوب (السواك) لكل صلاة حضراً وسفراً (و) بوجوب (تحجير نسائه) صلى الله عليه وسلم (فيه) أى المقام معه صلى الله عليه وسلم طلباً للآخرة ومفارقته عليه الصلاة والسلام طلباً للدنيا (و) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب (طلاق مرغوبته) علينا أى طلاقنا الزوجة التي رغبنا في نكاحها نبينا صلى الله عليه وسلم لو وقع لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم انه رغب في تزوج زوجة أحد من أصحابه وأما تزوجه صلى الله عليه وسلم زوجة غيره بعد طلاقها بأمر الله تعالى فقد وقع في زينب لقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها وأما كانت رغبته في بقائها

زوجة زيد نحاشيا من قول المنافقين تزوج زوجة ابنة وقد منع الناس منه لتبنيها زيدا والذي أخفاه انما هو أمر الله تعالى له بزواجها بعد زيد فأخفاه خشية تطرق اللسن اليه بأنه تزوج زوجة ابنة فكان لهذا الموجب يقول له أمسك عليك زوجك خشية وجوب تزوجها عليه اذا طلقها زيد وقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك معناه لا يجب عليك زواجها اذا طلقها لا محبة مع قوله ذلك وقال له ذلك حين شكوى زيد له منها وانت الله وتختفي في نفسك ما أمرت به من تزوجها بعد طلاق زيد لاجبها ما الله مبدية أى مظهره بعد ذلك بوجوب تزوجك اياها وتختشى الناس أن يقولوا تزوج زوجة ابنة والله أحق أن نخشاه لما أراد من ابطال ما كان في الجاهلية من حرمة تزوج زوجة من تبناه الواحد منهم هكذا للسيد في شرح المواقف وكذا في شرح المقاصد (و) خص بوجوب (اجابة للمصلى) أى يجب على المصلى اجابته صلى الله عليه وسلم اذا دعاه وهو فيها وظاهر كلامهم من عدم ابطال الصلاة باجابته انه لا فرق بين اجابته بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشيء الفلانى جوابا لقوله عليه الصلاة والسلام له هل فعلته وهذا في حياته صلى الله عليه وسلم كالموقع لأبى وانظر ان وقعت بعدها فهل كذلك لبقاء خصوصية الحياة له صلى الله عليه وسلم والظاهر البطلان لان الكلام في حياته الأصلية اه عب (و) مما خص بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم (المشاوره) لدوى الأحلام من أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء في الحروب تطييبا لقلوبهم وتأليفالهم لا يستفيد منهم علما فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام من حيث كونه كامل العقل والمعرفة وتجب عليه المشاورة وهذا فيما ليس فيه حكم بين الناس واما ما فيه الأحكام فلا يشاور فيه لان العلم بها انما يلتمس منه صلى الله عليه وسلم (و) خص بوجوب (قضاء دين الميت المعسر) السلم من ماله صلى الله عليه وسلم الخاص به وأما من بيت لئال فيشاركه فيه جميع الولاة اذا عجز عن وفائه وتدينه في غير معصية أو تاب (و) خص بوجوب (اثبات عمله) أى عدم تركه بالسكينة لدلالته على نسخه لانه يفعله في كل وقت فلا ينافى ما ورد انه صلى الله (٣٧٣) عليه وسلم كان يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يصليها وكذا

وإجابة المصلى والمشاوره وقضاء دين الميت المسير وإثبات عمله ومصابرة العدو الكثير وتغيير النكر وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله وأكمله كثوم أو متكئا وإنساك كارهته وتبديل أزواجه ونكاح الكتابية والأمة ومدخوليته لغيره

(٣٥ - جواهر الاكلیل - أول) فيصوم (و) خص بوجوب (مصابرة العدو الكثير) الزائد على الضعف ولو أهل الارض لانه تعالى وعده بالعصاة في قوله تعالى والله يمصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى شيخ وجهه وكسر رباعيته (و) خص بوجوب (تغيير النكر) عليه صلى الله عليه وسلم لان سكوته صلى الله عليه وسلم تشريع له (و) خص ب(حرمة الصدقتين) الواجبة كإزكاة والكفارة والنذر والتطوع (عليه) صلى الله عليه وسلم صيانة لمتعبه الشريف عن أوساخ المتصدقين وكون يدهم هى العليا ويده السفلى وقد أبدله الله تعالى الفء المأخوذ بالقهر والغلبة الدبال على عز آخذه وذل المأخوذ منه (وعلى آله) صلى الله عليه وسلم أى بنى هاشم فقط (و) خص ب(حرمة) (أكله كثوم) وبصل وسائر ماله رائحة كريهة اذا كان نيا فان طبخ حتى ذهب رائحته فلا يحرم عليه (أو) أكله حال كونه (متكئا) أى متر بعا أو مائلا على جنبه (و) خص ب(حرمة) (امساك كارهته) صلى الله عليه وسلم لغيرتها من زواجاته الغيرة الجبلية التى لا قدرة لها على تركها لالذاته صلى الله عليه وسلم لخبر العائدة القائلة أعوذ بالله منك فقال صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بمعاذ الحق بأهلك رواء البخارى (و) خص ب(حرمة) (تبدل) أى تبديل (أزواجه) اللاتى خبرهن فاخترته لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعدوا لان تبدل بهن من أزواج الآية (و) خص ب(حرمة) (نكاح) (الحرمة) (الكتابية والأمة) المسلمة وتسريه بكتابية مباح (و) خص ب(حرمة) (مدخولته) صلى الله عليه وسلم التى مات عنها (لغيره) أى عليه اجماعا وكذا التى مات عنها قبل دخوله بها فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة للموت وأما مطلقته قبل البناء فتحل لغيره بعد موته لهم عمر رضى الله تعالى عنه برجم المستعينة اذ تزوجت بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الأشعث ابن قيس وتركها لما أخبر بمفارقته قبل البناء ولا تحرم مطلقته صلى الله عليه وسلم بعد بناءه وقبل مسه كالتى وجد بياضا بكشها وتحرم سريته وأم ولده ابن العربى زوجاته صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقد على خمس وبنى بنتى عشرة ومات عن تسع وقد نظم ت أسماء اللاتى مات عنهن بقوله

توفي رسول الله عن تسع نسوة اليهن تعزى الكرمات وتنسب  
فمائسة ميمونة وصفية وحفصة تناولهن هند وزينب  
جويرية مع رسالة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب

(و) خص بجرمة (نزع لامته) أى آله حربه كقتل نسوة من نحاس أو حديد ودرع (حتى يقاتل) فيه مساحمة والأولى حتى يلاق  
العدو أو يحكم الله بينه وبين محاربه (و) خص بجرمة (المن) أى اعطائه شيئا (ليستكثر) أى يطلب أكثر منه لقوله تعالى  
ولا تمان تستكثر (و) خص بجرمة (خائنة الأعين) أى اظهار خلاف ما في ضميره فشبه بالخيانة في الاخفاء (و) خص بجرمة  
(الحكم بينه وبين محاربه) صلى الله عليه وسلم لانه تقدم بين يديه وقد قال الله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله (و) خص بجرمة  
(رفع الصوت عليه) صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض  
(و) خص بجرمة (ندائه) صلى الله عليه وسلم (من وراء) أى خلف (الحجرة) أى المهل المحتجب فيه عن أعين الناس لانه انما  
كان محتجب في شغله المهم فحرم ازعاجه وقطعه عليه لانه سوء أدب (و) خص بجرمة (ندائه) (باسمه) صلى الله عليه وسلم في حياته  
وبعد موته عند قبره أم لا غير مقرون بالصلاة عليه والاجاز (و) خص صلى الله عليه وسلم (بإباحة الوصال) في الصياح بأن يصوم  
اياما بلا فطر بينها ليلا وهو مكروه لغيره على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني  
(و) خص بإباحة (دخول مكة بلا احرام) (٢٧٤) من غير عذر (و) خص بإباحة دخولها (بقتال) ثم نسخ كافي الصحيح

(و) خص بإباحة (صفي)  
أى مختار (الغنم) لنفسه  
قبل قسمه (و) خص  
بإباحة (الخمس) من الغنم  
صوابه خمس الخمس كما في  
كلام ابن عربي ونصه من  
خواصه صلى الله عليه وسلم  
صفو الغنم والاستبداد  
بخمس الخمس (و) خص

وَنَزَعَ لَأَمَتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ وَالْمَنُّ لَيْسَتْ كَثِيرٌ وَخَائِنَةُ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
مُحَارِبِهِ وَرَفَعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ وَنَدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجْرَةِ وَبَاسْمِهِ وَإِبَاحَةَ الْوِصَالِ  
وَدُخُولِ مَكَّةَ بِلا إِحْرَامٍ وَيُقْتَالُ وَصَفَى الْغَنِمَ وَالْخُمْسَ وَيُزَوِّجُ مِنْ نَفْسِهِ وَمَنْ  
شَاءَ وَيَلْقِظُ الْمُبْتَةَ وَزَائِلَهُ عَلَى أَرْبَعٍ وَيَبْلَا مَهْرَ وَوَلِيٍّ وَشَهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ وَيَبْلَا قَسَمَ  
وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدَيْهِ وَيَحْمِي لَهُ وَلَا يُورِثُ

﴿ بَابٌ ﴾

نُدْبُ لِحُجَّتِجِ ذِي أُهْبَةِ نِكَاحُ

بأنه (يزوج من نفسه) ويتولى الطرفين ولولم ترض المرأة ولها ولكن اذا كرهت بعد ذلك الاقامة حرم  
عليه امساكها في عصمته (و) يزوج (من شاء) من الرجال والنساء بغير اذن (و) يزوج من نفسه ومن شاء (بلفظ المبة) بلا ذكر  
صداق (و) خص بجواز ان يزوج نفسه (زائد على أربع) من النسوة وكذا سائر الأنبياء (و) خص بأن يزوج نفسه ومن شاء (بلامهرو)  
بلا (ولي) للمرأة (و) بلا (شهود و باحرام) بحج أو عمره منه أو من الزوجين (و) بلا (وجوب) (قسم) عليه بين زوجته وخص بإباحة مكثه  
في المسجد جنبا وعدم انتقاض وضوئه بنومه ولا باسمه (ويحكم لنفسه) على خصمه لعصمته عليه الصلاة والسلام من الجور (و) يحكم  
ل(ولده) صلى الله عليه وسلم على خصمه لذلك ويشهد على خصمه وخصم ولده لذلك (ويحمي) أى يمنع النبي غيره من رعي الكلا في الموات  
(له) أى لنفسه صلى الله عليه وسلم ويحمي الموات ولا ينقض ما حماه (ولا يورث) النبي صلى الله عليه وسلم وكذا سائر الأنبياء  
عليهم الصلاة والسلام لخبر الصحيحين إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة برفع صدقة على انه خير ما ﴿ بَابٌ ﴾ في  
النكاح (نذب لـ) رجل (محتاج) أى راغب تائق له رجا النسل أم لا أو غير راغب ورجا النسل لانه محتاج له حكما ووجب ان  
خشى العنت قال في الشامل يتعين لخوف عنت وعدم امكان نكاح من لم يكفه الصوم وامان لم يحتج له وخشى ان لا يقوم بما وجب  
عليه فيه فهو مكروه له (ذى) أى صاحب (أهبة) أى قدرة على صداق ونفقة ووطء فان كان عاجزا عن شئ منها فلا يندب له بل  
يحرم عليه ونائب فاعل نذب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل وأكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا  
لكونه سببا له ثم قال وشرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن إلا له ولا يرد



مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان شرم الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فمعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تزوج أى يعقد عليها ومفهومة ان هذا كاف بمجردة لكن بينت السنة انه لا عبرة بمفهوم النكاح وانما لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة (بكر) بكسر اللوحدة أى امرأة لم تزوج والأولى وبكر لأنه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله تعالى عنه هلا تزوجت بكرا تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك (و) ندب لمن يريد أن يتزوج امرأة (نظر وجهها) ليختبر جمالها (و) (نظر كفيها) ليعلم خصب بدنها ويوقع النظر على كفيها ظاهرهما وباطنهما الى كوعيهما بلا قصد تلذذ (فقط) أى لا غير الوجه والكفين فيحرم نظره لأنه عورة ومحل ندب النظر لوجهها وكفيها ان كان (يعلم) منها ان كانت رشيدة والأفمن وليها والا كره ثلاث طرق الفساق لنظروا وجوه النساء وكفوفهن ويقولون نحن خطاب وأشر قوله نظرا لانه لا يجوز مسهما وان لم يكونا عورة لما في المس من زيادة للبشارة (وحل لهما) أى لكل من الزوجين نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما في الجامع الصغير اذا جامع أحدكم زوجته أو جاريتها فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزي انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن أبي حاتم انه موضوع لأصله وقال ابن حبان هذا موضوع وأقره غيره قال زروق جوازه متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء في الولد (كالمالك) التام فيحل لكل من المالك والمأوكة نظر جسد الآخر حتى الفرج وخرج بقولنا التام المبعضة والمشركة والمتعة لأجل والمكاتبه والمتزوجة (و) حل لهما (تمتع بغير) وطء (دبر) فيجوز التمتع بظاهره ووجهه انه كسائر جسدها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه (و) ندب (خطبة) بضم الحاء أى كلام مشتمل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بأما بعد لالتماس (٢٧٥) النكاح (بخطبة) بكسر الحاء أى عند التماس النكاح

بَكَرَ وَنَظَرَ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا فَقَطَّ يَعْلَمُ وَحَلَّ لَهَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَلِكِ وَتَمَتَّعَ  
بِفَيْرٍ دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ بِخُطْبَةٍ وَعَقْدٌ وَقَلِيلُهَا وَإِعْلَانُهُ وَتَهْنِئَتُهُ وَالِدُعَاءُ لَهُ وَإِشْهَادُ  
عَدْلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِيهِ وَفُسْخَ إِنْ دَخَلَ بِلَاهُ وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا وَلَوْ عَلِمَ  
وَحَرَّمَ خُطْبَةُ رَاكِنَةٍ لَغَيْرِ فَاسْقٍ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسْخَ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ

أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بخطبة الزوج مقتفر وكذا بسكوت أو كلام قدرها (و) ندب (تقليلها) أى الخطبة (و) ندب (إعلانه) أى اظهار عقد النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف أخرج الترمذى وأما الخطبة بالكسر فيندب إخفاؤها كالختان قاله الخطاب (و) ندب (تهنئته) أى العروس ذكرها كان أو أنثى أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء نحو سرنا ما فعلت (و) ندب (الدعاء له) أى العروس كبارك الله لكما وجمع بينكما في خير (و) ندب للولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد كفى من لم يعرف بالكذب واستحسن الاكثر من الشهود حينئذ (غير الولى) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لاتهمه بالستر عليها ودفع للمرة عن نفسه (بعقده) أى عند عقد النكاح فالندب منصب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل البناء فواجب شرط في دوامه (وفسخ) النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة بناء (بلاه) أى الاشهاد والفسخ يكون بطلقة بائنة لأنها جبرية (و) ان ثبت الوطء باقرار أو بينة ف(لاحد) عليهما (ان فشأ) أى شاع واشتهر الدخول كالابن رشد والنكاح كالابن عبد السلام وابن عرفة (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظرا للفشو ومفهوم الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولوجهها وجوب الشهادة وأشار بلوقول ابن القاسم الفشوم العلم لا يسقط الحد (وحرّم خطبة) بكسر الحاء أى التماس نكاح امرأة (راكنة) أى ماثلة وراضية لحاطب سابق (لغير فاسق) عدل أو مستور حال (ولو لم يقدر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والذال (صدّاق) من السابق وأشار بلوقول ابن نافع لانحرّم خطبة الراكنة قبل تقدير الصداق (وفسخ) عقد الثانى على راكمة للأول بطلاق وجوبا لحق الله تعالى وان لم يطلبه الاول وظاهره وان لم يعلم الثانى بخطبة الأول (ان لم يبين) الثانى حيث استمر الركون أو رجعت لخطبة الثانى فان رجعت لغيرها فلا يفسخ وعمله اذا لم يحكم بعدم فسخ نكاح الثانى حاكم براء والا فلا يفسخ

(و) حرم (صریح خطبة) بكسر الحاء أى الخامس نكاح امرأة (معتدة) من طلاق غيره ولورجعا أو مونه لامن طلاقه هوأذله تزوجها في عدتها منه اذالم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) أى المعتدة بان بعدها وتعدده بالتزوج (ك) صريح خطبة ومواعدة (وليها) أى المعتدة اذا كان مجبرا وكذا غيره لكن حكى ابن رشد الاجماع على ان مواعدة غير المجبر مكروهة وتبعه في التوضيح والشامل (ك) خطبة ومواعدة (مستبرأة من زنا) ولو منه لان المتخلق من مائه لا ينسب اليه فهو كفبره (وتأبد تحريمها) أى المعتدة من موت أو طلاق غيره باثنا ومثلها المستبرأة من غيره (بوطة) بنكاح بان عقد عليها ووطئها فيها بل (وان بشبهة ولو بعدها) لنكاح بان ووطئها فيها بلا عقد لظنه انها زوجته (و) تأبد (بمقدمته) أى الوطء (فيها) أى العدة من وفاة أو طلاق غيره البائن وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأبد تحريمها في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فمن قبل معتدة من غيره معتقدا انها زوجته فلا يتأبد تحريمها عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح أو شبهته من غيره دون المستندة لشبهة نكاح أو ملك (أو) كان ووطء (بملك) أو شبهته لمعتدة من نكاح غيره أو شبهته فيتأبد التحريم في هذه الاربع أيضا بالوطء وشبهه في التأبد فقال (كعكسه) أى ووطئها بنكاح أو شبهته وهى مستبرأة من ملك أو شبهته فيتأبد تحريمها في هذه الأربعة أيضا (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب ابن الحاجب فان لم توطأ في التأبد قولان ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعتمد المصنف هنا (أو) بوطة (بزنا) أو غصب لمعتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو من زنا أو غصب فلا يتأبد التحريم في هذه الصور (أو) ووطء (بملك) أو شبهته في استبراء (عن ملك) أو شبهته (٢٧٦) أو عن زنا أو غصب فلا يتأبد التحريم في شئ من ذلك (أو) ووطء (مبتوتة) ووطئها

في عدتها منه مستندا في ووطئها لعقد عليها (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه لان الماء مأوّه ولان منعه منها ليس لعدتها وانما هو لبثها وعدم تزوجها غيره ولذا لو تزوجها غيره

وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ مُعْتَدَةٍ وَمُوَاعِدَتِهَا كَوَلِيَّهَا كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَا وَتَأْبُدُ تَحْرِيمُهَا بِوُطْءِ  
وَلِنْ بِشَبْهَةٍ وَلَوْ بَعْدَهَا وَبِمُقَدَّمَتِهِ فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ كَعَكْسِهِ لَا بِمُقَدَّرٍ أَوْ بِزِنَا أَوْ  
بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْمَحْرَمِ وَجَازَ تَعْرِيفُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ  
وَالْإِهْدَاءُ وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْمَقْدَرِ لِغَاضِلٍ وَذِكْرُ الْمَاوِي وَكِرَاهَةُ عِدَّةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا  
وَتَزَوُّجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا بَعْدَهَا وَنُدْبَ فِرَاقِهَا وَغَرَضُ رَاكِئَةٍ لِنُفْرِ عَلَيْهِ

وركنه

وطئها بعد نكاحها أو مات عنها مطلقا وتزوجها الاول في عدة الثاني ووطئها ولو بعدها

تأبد تحريمها عليه وهذه مفهوم قبل زوج وشبهه في عدم التأبد فقال (ك) ووطء (المحرم) بفتح فسكون أى الذى لا تدرم محرميته كآخت الزوجة اذا عقد عليها ووطئها فيفسخ نكاحها ولا يتأبد تحريمها عليه فان طلق زوجته أو ماتت فله تزوجها (وجاز تعريض) بالضاد للعجبة بالخطبة في العدة لمتوفى عنها أو مطلقة غيره باثنا لارجعيا فيحرم التعريض لها اجماعا وجوازها في غيرها لمن يميز بين التصريح والتعريض وأما غيره فلا يجوز له قال في التوضيح التعريض ضد التصريح مأخوذ من عرض الشيء بالضم وهو جانبه وضابطه أن يذكر في كلامه ما يصلح للدلالة على المقصود وغيره الآن اشعاره بالمقصود أنهم ويسمى تلويحا والفرق بينه وبين الكناية ان التعريض ما ذكرناه والكناية هى التعبير عن الشيء بلازمه كقولنا في طول القامة والكرم طويل النجاد وكثير الرماذ (كفليك راغب) (الاهداء) للمعتدة من وفاة أو طلاق غيره البائن لا لانفاق عليها فيحرم كالمواعدة فان أهدى لها أو أنفق عليها ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ (و) ندب (نفويض الولي) والزوج (العقد لفاضل) لرجاء بركته والاقتداء بالسلف الصالح (و) جاز (ذكر للساوي) أى العيوب التى للزوج أو الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لأنه نصح للمستشير (وكره عدة) أى وعد بالنكاح في العدة (من أحدهما) للآخر من غير ان يعده الآخر لانه ربما لا يحصل ما وعد به فيكون من خلف الوعد (و) كره (تزوج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير ثبوتها عليها لان من ثبت عليها تحد فتطهر (أو) تزوج امرأة (مصرح لها) أى بالخطبة في عدتها فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فيبعد متعلق بتزوج القدر لا بمصرح (وندب فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها بالخطبة في عدتها اذا تزوجها بعد العدة (و) ندب (عرض) امرأة (راكنة) قبل خطبتها (ل) خاطب (غير) أى منابر للخاطب الثاني وهو عدل أو مستور مطلقا أو فاسق والثاني مثله وصلة عرض (عليه)

أى الغير الذى كان ركن البهاور كنت اليه (وركنه) أى النكاح عام للدركان الأربعة أى التى يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخلة فى ماهيته (ولى) للمرأة بشروطه الآتية فلا ينعقد نكاح بدونه (وصداق) بشروطه الآتية أيضا فلا ينعقد نكاح بإسقاطه ولا يشترط ذكره عند العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (ومحل) أى زوج وزوجة معاومان خاليان من الموانع الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة بأنكحت) أى هذا اللفظ من الولى (وزوجت) الواو بمعنى أوفأ أحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق وهبت) الباء بمعنى مع داخلة على مضاف مقدر أى ذكر والجار والمجرور حال من وهبت المقصود لفظه المعطوف على أنكحت أى و بلفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بأن قال وهبتك بر بع دينار مثلا أو حكما بأن قال وهبتك نفويضا فان اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لحقيقة ولا حكما لم ينعقد (وهل كل لفظ يقتضى البقاء) للمالك الزوج عصمة الزوجة (مدة الحياة) لها (كبت) وتصدقت ومنحت وأعطيت وملكت وأحللت وأباحت وقصد به النكاح مع تسمية الصداق حقيقة أو حكما (كذلك) أى كأنكحت وزوجت ذكر صداق أولا وهبت مع تسمية صداق فى انعقاد النكاح بكل أوليس كذلك فلا ينعقد النكاح به فى الجواب (تردد) للتأخرين فى النقل عن المتقدمين الراجع منه عدم الانعقاد كما نقله الخطاب عن الشامل (وكقبلت) من الزوج والكاف للتمثيل مدخلة لما شبه قبلت كرضيت ونفذت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها كفى الجواهر (و) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء للولى (زوجنى فيفعل) الولى بأن يقول زوجتك ودل اتيانه بالغاء على اشتراط الفور بين الإيجاب والقبول ويستغنى التفرق اليسير ونص ابن جزى فى قوانينه والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لآى نورويلازم فيه الفور فى الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز ومنعه الشافعى وأبو نور رضى الله تعالى عنهما ولو كان الفصل يسيرا وأجازه أبو حنيفة رضى الله (٢٧٧) تعالى عنه ولو كان الفصل طويلا (ولزم) النكاح بتمام صيغته إن استمر رضاهما به بل (وان لم يرض) أحدهما أو هما به بعد تمامها بأن ذكرها بقصد المزل أو بلا قصد لأن هزل النكاح جدد

وَرُكْنُهُ وَلِيٌّ وَصَدَاقٌ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةٌ بِأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَبَصَدَاقٍ وَهَبْتُ وَهَلَّ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَقَبْلْتُ كَكَذَلِكَ تَرَدَّدْتُ وَكَقَبْلْتُ وَزَوَّجْتُ قَبْلْتُ وَلَزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَجَبَرَ الْمَالِكُ أُمَةً وَعَبْدًا بِإِضْرَارٍ لَا مَكْسُ وَلَا مَالِكٌ بَعْضُ وَلَهُ الْيُولَايَةُ وَالرَّذُ وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِبَةٍ وَمُكَاتِبٌ بِخِلَافٍ مُدَبِّرٌ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ إِنْ لَمْ يَمْرُسِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ ثُمَّ أَبٌ وَجَبَرَ الْمُجَنُونَةَ

كالطلاق والعنق والرجعة فما قاله القابسى والخمى واقتصر عليه أبو الحسن من عدم اللزوم اذا علم المزل خلاف المشهور (وجبر المالك) الحر للسلم والعبد المأذون له فى التجارة ذكر اكان أو أنثى (أمة وعبدا) على النكاح (بلا اضرار) فلا يجبرها مع الاضرار كتزويج رقيقة بعد أسود غير صالح أو عبده بمن لاخير فيها أو تزويج أحدهما بذى عاهة كجذام وبرص وجنون (لا عكسه) أى لا يجبر الرقيق ماله على التزويج ولو تضرر الرقيق من عدم التزويج ولو قصد المالك بمنعه منه اضراره اذ لاحق للرقيق فى الوطء نعم يندب للمالك تزويجه الا أن يخشى الزنا فيجبر على تزويجه أو يبيعه لغيره لا ضرر ولا ضرار ذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر حر ورق لآخر (وله) أى مالك البعض (الولاية) على الأمة التى بعضها رق له وبعضها الآخر حر فلا زوج الا باذنه (و) له (الرد) لنكاح العبد للبعض الذى عقده بلا اذنه لادخاله عيبا فى البعض الذى ملكه منه ويتختم رد نكاح البهضة بلاذنه ولو عقد لها أحد الشريكين أو الشركاء (والمختار) للخمى من نفسه فالمناسب واختار (ولا) يجبر السيد (أنثى بشائبة) من حرية غير التبعض السابق كأم ولد ويتختم رد نكاحها بتزويجها لها جبرا كتزويجها بغير اذنه على المذهب (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لانه أحرز نفسه (بخلاف مدبر) فلما ملكه جبره على النكاح (ومعتق لأجل) فلما ملكه جبره عليه (ان لم يمرض السيد) مرضا مخوفا شرط فى جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الأجل) شرط فى جبر المعتق لأجل ويعتبر القرب بالعرف (ثم) يجبر (أب) رشيد والسفيه ان كان ذا عقل ودين فله جبر ابنته والا نظر وليه فى تعيين الزوج وتزوج ابنته فان عقد قبل نظر وليه فيه فان رآه حسنا أمضاه والا رده وللأب الرشيد الجبر ولو لقبىح منظر أو أعمى أو أقل حالا ومالا أو بر بع دينار وصداق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا لغيرها رواه ابن حبيب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (وجبر) الأب الرشيد بنته (المجنونة) المطبقة ولو ولدت

الأولاد والى تفريق تنتظر افاقها ان كانت بالغاً ثيباً فان لم يكن لها أب ولا وصى فالقاضي (و) جبر الأب الرشيد بنته (البكر) التي لم تنزل بكارتها ان لم تكن عانساً بل (ولو) كانت (عانساً) أى مقيمة عند أبيها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها مصالح نفسها وهل سنهاتلاثون أو ثلاث وثلاثون أو خمس وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو منها إلى الستين أقوال ويحبرها لكل واحد (الا لكخصي) أى مقطوع الذكر فقط أو الأنثيين فقط حيث كان لا يمتنع فلا يجبرها له (على الأصح) عند الباجي قال وهو الاظهر عندى لتحقق ضررها به (و) جبر أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت بنكاح صحيح فان بلغت بعد تأمها صغيرة فلا يجبرها (أو) بلغت وثبت (بعارض) كوثبة أو عود (أو بحرام) من زنا أو غصب ولو ولدت منه فيقدم أبوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررته حتى اشتهرت به وحلت فيه فلا يجبرها أو يجبرها مطلقاً (تأويلان) ظاهر المدونة جبرها مطلقاً (لا) ان ثبت بالقة (ب) بنكاح (فاسد) مختلف فيه أو مجمع على فسادها الحد دخل فيه الزوج وأزال بكارتها ثم زالت عصمتها بفسخ أو طلاق أو موت فلا يجبرها تنزيلاً له منزلة النكاح الصحيح للحقوق الولدية ودرته الحد وعدتها بيته الذي كانت تسكنه ان كانت رشيدة بل (وان) كانت (سفيهة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وأما ما لا يدرك الحد فالحرام فله جبرها فيه قاله الثتائي (و) لا يجبر (بكرا رشدت) أى رشدتها أبوها بقوله لها بحضرة عدلين رشدتك ورفعت الحجر عنك أو نحو ذلك بعد ثبوت رشدها عنده بالتجربة المتكررة وهى بالقة فتصرفها في المال ماض ولا تتزوج الا اذا رضيت بالقول (أو) أى ولا يجبر بكرا (أقامت) مع (٢٧٨) زوجها (بينها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم تأمّت بموت أو طلاق (وأنكرت)

والبكر ولو عانساً إلا لكخصي على الأصح والثيب إن صغرت أو يعارض أو يحرامه وهل إن لم تُكرّر الزنا تأويلان لا يفسد وإن سفيهة وبكرًا رشدت أو أقامت بينتها سنة وأنكرت وجبر وصى أمرة أب به أو عمن له الزوج والأ فخلال وهو في الثيب ولي وصح إن مت فقد زوّجت ابنتي بمرض وهل إن قيل بقرب موته تأويلان ثم لا جبر فالبالغ إلا بقيمة خيف فسادها وبلغت عشرًا

مس زوجها لها ولو افاقها على عدمه فان علم عدم خلوته بها وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجباره عنها ولو أقامت معقوداً عليها سنين (وجبر وصى) من يجبرها الاب (أمرة أب

١) أى الجبر للدلول عليه بجبر صريحاً كأجبرها أو ضمناً كزوجها صغيرة أو كبيرة (أو عين له) الأب للوصى (الزوج) وكان غير فاسق وفرض لها مهر مثلها فان عين فاسقاً أو شرباً فلا عبرة به اذ ليس للأب جبرها عليه (والا) أى وان لم يأمره بجبرها لم يمتنع له الزوج بأن قال له زوجها عن أحبيت (ف) غنى جبره وعدمه (خلاف) قال سخنون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لابن عرفة (وهو) أى الوصى (في الثيب) بنكاح صحيح أو دراً الحد البالغة للوصى على تزويجها (ولي) من أوليائها يزوجه برضاها في مرتبة أبيها (وصح) النكاح في قول الأب (ان مت فقد زوّجت ابنتي) لفلان وكان قوله (بمرض) مخوف أم لا طال مرضه أم لا اذا مات به اجماعاً لانه من وصايا المسلمين للصنف لولا الاجماع لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونحوها ومفهوم بمرض انه لو كان بصحة لم يصح وعليه ابن القاسم وأصبغ وابن اللواز وصو به ابن رشد (وهل) صحته (ان قبل) الزوج النكاح (بقرب موته) أى عقب موت الأب أو يصح وان قبل مع بعد في الجواب (تأويلان) لعل القول الثاني مقيد بعدم علم الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علمه به فان تراخى قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم صحته (ثم) بعد السيد والأب ووصيه (لا جبر) لاحتمال الأولياء (فالبالغ) تزوج باذنها وقبل قولها في بلوغها قاله البرزلى فيمن غاب أبوها غيبة اقطاع ولا يرجى قدومه أو على كشره ين ويزوجها القاضي ويأتى للمصنف وزوج الحاكم في كافر يقية ويأتى له أيضاً باب الحجر وصدق أى الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب أى يشك في صدق فان ارتب فيه فلا يصدق وهذا يقيد كلام البرزلى واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الا بقيمة) أى صغيرة مات أبوها ولا وصى لها فتزوج اذا (خيف فسادها) بفقر أو زنا (و بلغت) القيمة (عشر) من السنين تامة ومنه المذهب المدونة انها لا تزوج الا اذا بلغت لكن العمل بما في المتن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشر سنين



تفصيل يأتي في قوله وان أجاز مجبر الخ (ولم يجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور جوازه وشبهه في الصحة فقال (ك) مقد (أحد المعتقين) لأمة بلا إذن من الآخر فيصح ومثل المعتقين كل وليين متساويين كوصيين وأبوين غير مجبرين ألحقتهما القافة بهما وأخوين شقيقين أو لأب أو أماً عقد أحد المجبرين كشر يكفي في أمة أو وصيين على يتيمة فيتعين فسخه ولو أجازاه الآخر (ورضاء البكر) غير المجبرة بالزوج والصداق (صمت) لامتناعها غالباً من الاعراب بالقول لحياؤها ومعرتها بميلها للرجال (كتفويضها) أي البكر الغير المجبرة العقد لوليها فصمتها رضا به فاذا قيل لها نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان أو هل تفوضين العقد له فسكتت فهو رضا غابت عن المجلس أو حضرت (ونذب اعلامها) أي البكر (به) بأن صمتها رضا بأن يقال لها خطبك فلان بصداق كذا حاله كذا وموجله كذا فان صمتت قيل لها صمتك رضا وسننفذ ذلك وان لم ترضى فتسكمتي (و) ان استؤذنت البكر في ذلك فصمتت فعقد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صمتها رضا ف(لا يقبل منها دعوى جهله) أي كون صمتها رضا لشهرته بين الناس فتتهم بالكذب في دعوى جهله وتحيلها على فسح النكاح لعرض لها بعد الرضا (في تأويل الأكثر) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقلة المعرفة وقيل إن عرفت بالبله قبل منها دعوى جهله (وان منعت) البكر حين استئذانها بنطق أو غيره مما يدل عليه (أو نفرت) أي غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) لعدم رضاها فان زوجت والحالة هذه فيفسح ولو دخل وطال ولو أجازته لعدم اعتبار رضاها بعد منعها (لا يمنع تزويجها) (إن ضحكك أو بكت) عند استئذانها لدلالة ضحكها على رضاها بما استؤذنت فيه صريحاً وبكائها عليه ضمن الاحتمال انه على فقد أيها وانه لو كان حيا لم يحتج لاستئذانها فان دلت قرينة على ان ضحكها استهزاء وبكائها (٢٨٠) منع فلا تزوج وينبغي اطالة الجلوس معها حتى يتضح أمرها (والثيب تعرب)

ولم يجز كآحد المعتقين ورضاه البكر صمتت كتفويضها ونذب اعلامها به ولا يقبل منها دعوى جهله في تأويل الأكثر وإن منعت أو نفرت لم تزوج لأن ضحكك أو بكت والثيب تعرب كبكره وشدت أو عضيت أو زوجت بمرض أو بريق أو يعين أو يتيمة أو افتيت عليها وصح إن قرب رضاها بالبلد ولم يقر به حال العقد وإن أجاز مجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره ببيته جار

أي تبين مرادها بصريح اللفظ من تبين الزوج والصداق وتفويض العقد لوليها ان غابت عن مجلس العقد فان حضرته كفي صمتها في هذا قاله ابن القاسم نقله للمواق عن التيطلي

وعبر بتعرب تبركا بحديث البكر تستأمر واذنها صامتاً والثيب تعرب عن نفسها بلسانها وشبهه في الاعراب فقال (كبكر رشدت) أي رشدتها أبوها أو وصيها بعد بلوغها فلا يزوحها الا بعد رضاها بالقول (أو) بكر (عضلت) أي منعها أبوها من النكاح لالمصلحة لابل لاضرارها فرفضت شأنها للاحكام فان أراد تزويجها لامتناع أيها منه فلا بد من نطقها فان أراد أبوها تزويجها فلا يحتاج لاذنها (أو زوجت) أي أراد وليها غير الأب ووصيه تزويجها (ب) صدق (عرض) أي غير ذهب وفضة وهي من قوم لا يزوجون به فيشترط اعرابها بالقول (أو) بكر زوجت (ب) زوج (رق) وان بشافية حرية كسكانب ومبعض ومدبر ومعتق لاجل فيشترط نطقها بالقول ولو مجبرة (أو) زوجت (ب) ذى (عيب) موجب لخيارها كجنون وجذام ولو مجبرة (أو يتيمة) خيف فسادها مهملة فشرط تزويجها اذنها بالقول (أو) بكر غير مجبرة (افتيت) أي تعدى (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد المفتات عليها (ان قرب رضاها) به قال سحنون يقتفر الفصل باليومين والخمسة كثيرة وحقنوم القرب بثلاثة أيام وجرى به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المفتات عليها فان كانا ببلدين لم يصح ولو تقاربا (ولم يقر به) الولي بالافتيات حال العقد بأن سكت حينه أو ادعى اذنها فيه وخالفته فان أقر به حاله لم يصح ويمسح اتفاقاً قاله ابن رشد وبقي من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتات على الزوج أيضاً (وان) عقد نكاح مجبرة ابن مجبرها أو أخوه أو أبوه بلا اذنه وقد ثبت ببيته ان المجبر فوض للعاقدة أموره (أجاز مجبر) أب أو وصى أو مالك العقد على مجبرته بلا اذنه (في) حال صدوره من (ابن) للمجبر (وأخ) له (وجد فوض) المجبر بنص أو عادة (له) أي المذكور من الأب والأخ والجد (أموره) أي المجبر وثبت تفويضه له (بيينة) شهدت بأنه قال له فوضت اليك جميع أموري وأقمتك مقامى في جميع أموري أو نحو ذلك ولكن لم يصرح له بالنكاح أو الزوج اذ لو صرح له بأحدهما لم يحتج لأجازه بعده وجواب ان أجازة مجبر (جاز) أي مضى النكاح

ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جوازه باجازه (ان قرب) ما بين الاجازة أو العقد مطلقا لان عائشة رضى الله تعالى عنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كلم فيه فأمضاه ابن القاسم أظن انها وكلت على العقد (تأويلان) الأول مقيد بالقرب والثاني غير مقيد به (وفسخ تزويج حاكم أو غيره) أى الحاكم من الأولياء كإبن وأخ وجد من اضافة المصدر لفعله ومفعوله (ابنته) أى المجبر بغير اذنه وتفويضه ولو أجازته وصلة تزويج (في) غيبته القريبة التى على مسافة (كعشر) من الأيام ذهابا فقط وان أجازته الأب وولدت الأولاد ان دامت نفقتها ولم تبين اضراره بغيبته والا كتب له الحاكم اما أن تزوجها والا زوجناها عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم ولا يفسخ قاله الرجاءى والا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة فيزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (زوج الحاكم) مجبرة أب غاب عنها غيبة انقطاع (في كفر بنية) وطالت اقامته بها بحيث لا يرجى قدومه بسرعة ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخطاب وقال مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه الحاكم الا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتمده الرامضى (وظهر) بضم فكسر متقلا كون مبدأ المسافة الى إفريقيا (من مصر) العتيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التمثيل بإفريقية حال اقرائه بجامع عمرو بن العاصى وبينهما ثلاثة أشهر (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كانت مؤولت بما تقدم (ب) شرط (الاستيطان) بنحو إفريقية بالفعل فلا تنكح مظنته وأخر المصنف هذا التأويل لان ابن رشد ضعفه وقال لوجه له وشبه في تزويج الحاكم فقال (كفنية) الولى (الأقرب) غير المجبر (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاكم لقيامه مقام النائب غالبا وظاهر المصنف تزويج الحاكم بمجرد طلبها وان لم يثبت عضد النائب تنزىلا لغيبته منزلة عضله (وان أسرى) أى الولى مجبرا كان أولا (أو فقد) كذلك (ف) الولى (الابعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة لا الحاكم قال التيطى وبه القضاء وقال ابن رشد الاتفاق على ان الأسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة فلا يزوجه بنتهما (٢٨١) الحاكم ولا ينتقل للأبعد لكن

يرد على المصنف ان التيطى لم يقل ذلك الا في المفقود ولم ينسكهم على الأسير ونصه وأما ان كان الأب مفقودا قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز انكاح

وَهَلْ إِنْ قَرَّبَ تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتُهُ فِي كَعَشْرِ زَوْجِ الْحَاكِمِ فِي كَافِرِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مِصْرَ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِإِسْتِطْنَاءِ كَفْنِيَّةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ وَإِنْ أُسِرَ أَوْ فَقِدَ فَلَا بُدَّ كَذَى رَقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَّةٍ وَأَنْوَنَةٍ لَا فُسْقَ وَسَلَبَ السَّكَمَالِ وَوَكَلَتْ مَالِكَةً وَوَصِيَّةً وَمُعْتَقَةً وَإِنْ أَجْنَبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْ صِىٍّ وَمُكَاتَبٍ فِي أُمَةٍ طَلَبَ فَضْلًا وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنَعَ أَحْرَامٌ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ

(٣٦ - جواهر الاكلیل - أول) الأولياء وبه القضاء وقال عبد الملك ليس لهم ذلك الا بعد أربع سنين من يوم فقدته وقال أصبغ في المدونة لا تزوجه بحال اه وقياس الأسير على المفقود لا يصح لعلم حياة الأسير وعدم صحة القياس مع النص أفاده البناني وشبه في تزويج الأبعد فقال (ك) ولّى (ذى رق) أى رفيق (و) ذى (صغر) أى صغير (و) ذى (عته) أى ضعيف العقل وناقص التمييز (و) ذى (أنوثة) أى أثنى وغرض المصنف ان الأقرب اذا كان متصفا بوصف من هذه الاوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتى ايماء الى شروط الولى وهى ثمانية الذكورة والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر للمسلمة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق وبحث فيه بأن الاثنى لا تنتقل ولايتها للأبعد بل توكل كى يأتى له وأجاب الخطاب بأن مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكر شروط الولى بنى الولاية عمن اتصف بضدها فهو مشبه بما تقدم في سقوط الولاية لاقى الانتقال فقد لا يكون هناك غيره (لا) يزوجه الابعد فى ذى (فسق وسلب) الفسق (السكالم) عن تولية العقد وصيره مكروها فيقدم عليه عدل فى درجته (ووكلت مالكة) أمة (ووصية) على بقيمة حرة (ومعتقة) أمة ومفعول وكلت ذكر مستوفيا لباقي شروط الولى على تزويج الامتة واليتيمة والعتيقة لان لمن حقا في ولاية النكاح لكن منعن الانوثة من مباشرتها فتوكل ذكر مستوفيا لشروط الولاية (وان) كان (أجنبيا) منها وشبه فى التوكيل فقال (كعبد أوصى) بضم الهمزة وكسر الصاد على بقيمة فيوكل من يعقد عليها لعدم أهليته (ومكاتب) فيوكل (في) تزويج (أمة) له اذا (طلب) للمكاتب (فضلا) أى زاد ادعى ما يجبر عيب تزويجها وعلى صداق مثلها معا كأن يكون صداق مثلها عشرة وقيمتها غير متزوجة خمسين ومتزوجة أربعين وأراد أن يزوجه بخمسة وعشرين فله ذلك ان أحب سيده بل (وان كره سيده) ذلك لاحترازه نفسه وماله مع عدم تنذيره فيه وان تولى العبد الوصى أو للمكاتب العقد بنفسه ففسخ ولو أجازته طاصب المحجورة أوسيد للمكاتب (ومنع احرام) بحجج أو حمرة (من أحد الثلاثة) أى الزوجة

ووليها الزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد ولا يتأبد التحريم ولا يوكلون ولا يجيزون ويستمر النكاح في الحجب لتمام الافاضة ان قدم سعيه والافلتام سعيه كالعمره وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (السلمة) فلا ولاية لكافر سواء كان ذميا أو حربيا أو مرتدا على مسلمة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ أبدا (وعكسه) أي فلا يكون المسلم وليا للكافرة لقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شيء واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لأمة) لكافرة فلا تمنع فيزوجها المسلم لكافر فقط (و) كافرة (معتقة) لمسلم ببلد الاسلام (من غير نساء) أهل (الجزية) بأن أعتقها مسلم ببلد الاسلام فله تزويجها لمسلم أو كافر ان كانت كتابية فان كانت من نساء أهل الجزية بأن أعتقها مسلم ببلد مسلم أو أعتقها كافر ولو ببلد الاسلام ثم أسلم فلا يزوجه الا أن تسلم (وزوج الكافر) كافرة له ولاية نكاحها (لمسلم) مع اجتماع أركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليها وقيد بقوله للمسلم ثلاثيه منعهم فتزويجها لكافر أخرى (وان عقد مسلم لكافر) على كافرة قريبة أو معتقة له أو أجنبية منه (ترك) عقده ولا يفسخ وقد ظلم المسلم نفسه لاعتقته اياهم على نكاح فاسد فان عقد مسلم فسخ أبدا ولو أخت العاقد المعتقدته وأمه كما تقدم (وعقد السفية ذو الرأي) أي الدين والعقل على وليته اذ سفهه لا يمنع كونه وليا ولو مجبرا ولا تنافي بين السفه والرأي اذ لا يلزم من الرأي العمل بمقتضاه وصلة عقد (باذن وليه) لكن ليس اذنه شرط في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صحيح ونظر وليه فان رآه صوابا أمضاه وإلا رده فان لم ينظر مضى ومن لا ولي له عقده ماض بلا نزاع (وصح توكيل زوج) في العقد له على أنثى (الجميع) أي جميع من اتصف بما يقع من مباشرة العقد ففي سماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانيا أو عبدا أو امرأة على عقد نكاحه اه ولكنهم استثنوا الاحرام والعته (٣٨٢) وعدم التمييز فلا يصح أن يوكل الرجل في عقد نكاحه واحدا منهم (لا) يصح توكيل

كُفِّرَ لِسُلْمَةٍ وَعَكْسِيهِ إِلَّا لِأَمَةٍ وَمُعْتَقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزِيَّةِ وَزَوْجَ الْكَافِرِ لِسُلْمَةٍ وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ تَرَكَ وَعَقَدَ السَّفِيهِ ذُو الرَّأْيِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَصَحَّ تَوَكُّلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ لَا وَلِيَّ إِلَّا كَهْوٌ وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ لِكُفِّهِ وَكُفُّوْهَا أَوَّلَى قِيَامُهَا الْحَاكِمُ ثُمَّ زَوْجٌ وَلَا يَمْتَنِعُ أَبٌ بِبَكْرٍ أَوْ بَرٌّ بِمُتَكَرِّرٍ حَتَّى يُتَحَقَّقَ وَإِنْ وَكَلْتَهُ يَمْنَحُ أَحَبَّ عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ وَلَوْ بَعْدَ لَا الْمَكْسُ وَلِابْنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ تَزْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ إِنْ عَمِنَ بِتَزْوِجَتِكَ بِكَذَا وَتَرَضَى

رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصا (كهو) أي ولي للمرأة في الاتصاف بالأكورة والبلوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر (وعليه) أي ولي المرأة غير المجر أو المجر الذي تبين عضله

(الاجابة ل) خاطب (كفء) رضيت به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبرا (و) ان وتولى رضيت بكفء ووليها بكفء آخر فـ (كفوؤها أولى) أي مقدم ان لم تكن مجبرة أو مجبرة وتبين ضررها (فيأمره الحاكم) أن يزوجه من رضيت به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صوابا زجرها وردّها اليه والا عد عاضلا برأول خاطب كفء (زوج) الحاكم المرأة لخاطبها الذي رضيت به (ولا يعضل) أي لا يبعد عاضلا (أب بكر) مجبره (برد) بالتنوين (متكرر) لخاطب أو خاطبين لما جبل عليه من الحنان والشفقة ولأنه أدري بمصالحها منها فيحمل على علمه من حالها وأحوالها ما لا يوافق فلا يحكم بعضله بالرد المتكرر (حق يتحقق) عضله باقرار أو قرينة ظاهرة فان تحقق ولو بردمرة أمره الحاكم بتزويجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأل عن وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل ومفهوم بكر ان من لا يجبر يعد عاضلا برأول كفء كالوصى المجر فليس كالأب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله فسخ أبدا (وان وكلته عن أحب) الوكيل أو وكالة مفوضة وأحب الوكيل رجلا (عين) الوكيل الرجل الذي أحبه لموكلته لاختلاف اغراض النساء في أعيان وصفات الرجال (والا) أي وان لم يعينه وعقد لها عليه (فلها الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلها ان قرب ما بين عقده وعلمها به بل (ولو بعد) ما بينهما (لا) يرد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا وامرأة على تزويج من أحبها الوكيل فزوجه بلا تعيين فقد لزمه النكاح اتفاقا ان كانت الزوجة لا ثقة بحاله وانما كان النكاح لازماله اتفاقا لا مكان تخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة (ولابن عم) لامرأة وكلته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم في جواز تزوج وليته كعتق وحاكم ووصى وكافل وولي اسلام (ان عين) ابن العم أو نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزوجها من نفسه) تزويجا مصورا (بتزوجتك بكذا) من المهر ولا يحتاج لقبول بعدها (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد



عديلي على تزويجها لنفسه ورضاها ( وتولى ) ابن العم ونحوه ( الطرفين ) أى الإيجاب والقبول ذكره وان استفيد بها قبله لرد على من قال ليس له تولى الطرفين ( وان ) أقرت امرأة بإذنها لوليها في العقد عليها ( أنكرت العقد ) أى حصوله وأرادت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله ( صدق الوكيل ) في دعواه حصول العقد بلايين ( ان ادعاه ) أى العقد ( الزوج ) فان لم يدعه الزوج صدقت في نفيه ( وان تنازع الأولياء المتساوون ) في الدرجة بالأبناء والإخوة الأشقاء أو لأب والاعمام كذلك ( في ) تولى ( العقد ) مع اتفاقهم على عين الزوج ( أو ) تنازعوا في تعيين ( الزوج ) ولم تعين الزوجة واحدا أو عينت غير كفاء ( نظر الحاكم ) فيمن يتولى العقد منهم في الأولى وفيمن يزوجه منها في الثانية فيأمرهم بتزويجها منه ولا يزوجه الحاكم فان عينت كفاء أو عين لها فرضيت به تعين بلا رفع للحاكم ( وإن أذنت ) غير مجبرة ( لوليين ) معا أو مرتبين أو أذن مجبر لاثنتين يعقدان على مجبرته ( فعقدا ) في وقتين وعلم الأول والثاني بدليل قوله ( ف ) هى ( للأول ) الذى تقدم العقد له وبدليل قوله الآتى وفسخ بلاطلاق ان عقدا بزمن وقوله الآتى أو جهل الزمن ومحل كونها للأول ( ان لم يتلذذ ) الزوج ( الثانى بلا علم ) منه بأنه ثان بأن لم يتلذذ أصلا أو تلذذا علما بأنه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فهى للأول في هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثانى بلاطلاق ولا يحسد دخوله علما بالأول ( ولو تأخر تفويضه ) أى الثانى أى الاذن للولى الذى عقده أى اذا تلذذ الثانى بلا علم بالأول كانت له ولو كان الإذن للولى الذى عقد له متأخرا عن الإذن لعقد الأول ( ان لم تكن ) المرأة حال عقدا وتلذذ الثانى بها ( في عدة وفاة ) للزوج الاول بأن عقدها عليها وتلذذ بها في حياة الاول أو عقدها عليها في حياة الاول وتلذذ بها بعد تمام عدته فان عقدها في عدة الاول وتلذذ فيها أو بعدها أو عقد عليها في حياة الاول وتلذذ بها في عدته ففسخ نكاح الثانى وردت لتكميل عدة الاول ( ٣٨٣ ) ان بقى منها شئ وورثته وتأبد تحريرها

على الثانى ان تلذذ بها في عدة الاول أو وطئها بعدها وقد عقد فيها ( ولو تقدم العقد ) من الثانى على عدة الاول بأن كان في حياته فلا تكون للثانى ( على الأظهر ) عند ابن رشد الخطاب

وتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْمُعَقَّدَةُ صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجُ نَظَرَ الْحَاكِمُ وَإِنْ أَذِنَتْ لِيَوْليَيْنِ فَمَقَّدَا فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ الثَّانِي بِهَا عِلْمَهُ وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَهُ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَفُسِّخَ بِبَلَاءِ طَلَاقٍ إِنْ عَقَّدَا بِزَمَنِ أَوْ لَيْسَتْ لَهُ بِلَعْمِهِ أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جَهِلَ الزَّمَنُ وَإِنْ مَاتَ وَجَهِلَ الْأَحَقُّ قَفِيَ الْإِرْثُ قَوْلَانِ وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ وَالْأَقْرَأُئِدُّهُ وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ وَلَا صَدَاقَ وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَقَارَضَتَيْنِ مُلْفَاةٌ وَلَوْ صَدَّقَتْهَا الْمَرْأَةُ

اللائق بقاعدة المصنف الإشارة لابن رشد هنا بصيغة فعل لانه من نفسه لامن خلاف ( وفسخ ) عقد كل منهما ( بلا طلاق ) للاتفاق على فسادهما ( ان عقدا بزمن ) واحد تحقيقا أو ظنا أو شككا أو وهما سواء دخلا معا أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما ( أو ) عقدا بزمنين وفسخ عقد الثانى ( ل ) شهادة ( بينة ) عليه ( بعلمه ) قبل تلذذه ( انه ثان ) بلا طلاق ولا يحسد وتستبرى منه ثم ترد للأول ( لا ) ترد للأول ( ان أقر ) الثانى بعد تلذذه بعلمه أنه ثان قبله ويفسخ نكاح الثانى بطلاق وتكمل عليه المهر لانه بالكلية ( أو جهل الزمن ) الذى عقدا فيه أى لم يعلم للتقدم ولا للتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو أحق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك في المدونة نقله الخطاب عن اللخمي والجرجاني والمواق عن ابن رشد ( وان ماتت ) ذات أوليين ( وجهل الأحق ) بها من الزوجين ( قفى ) ثبوت ( الإرث ) لهما معا فلهما معا ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نفسيين لتحقيق الزوجية وعدم تحقق مستحقها لا يضر وعدم ارثهما بالكلية بناء على ان الشك في عين المستحق كالشك في سبب الإرث ( قولان ) الاول لان حمز وأ كثر المتأخرين والثانى للتونسي محلها في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الاول ( وعلى ) القول بثبوت ( الإرث فالصداق ) واجب على كل واحد منهما كاملا لا قراره بوجوبه عليه ( والا ) أى وان نقل بالارث بل بعده ( فزأده ) أى الصداق على الميراث أى على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فمن لم يزد صداقه على ارثه فلا شئ عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث ( وإن مات الرجلان فلا إرث ولا صداق وأعدلية ) أى زيادة عدالة احدى بينتين ( متناقضتين ) في شهادتهما بأن شهدت أحدهما بسبق عقد يذو الاخرى بسبق عقد عمرو وإحدهما عدل من الاخرى فزيادة عدالتها ( ملفاة ) أى غير مقتضية لتقدمها على الاخرى ان لم تصدقها المرأة بل ( ولو صدقتها المرأة )

وكذبت الأخرى لان زيادة العدالة بمنزلة شاهد واحد وهو لا يفيد النكاح (وفسخ) نكاح (موصى) بكنمه من الزوج والزوجة والولى والشهود وسائر الحاضرين عن كل أحد بل (وان) أوصى الزوج (بكنم شهود) فقط عن كل أحد أو (من امرأة) للزوج (أو) من أهل (منزل) فقط أبدا (أو) في (أيام) ثلاثة فقط ومحل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل) بأن اتفيا معا أو دخل ولم يطل أو طال ولم يدخل ومفهومه انه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هنا كالطول للتقدم في نكاح النتيجة أو بما يحصل فيه الفشو وفي البيان المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب وأصحابه وأما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر من قال يفسخ بعد البناء والطول والذى للمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة والبسطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال (وعوقبا) أى أدب الزوجان ان لم يعذرا ببجل ودخلا والافسخ ولا يعاقبان قاله ابن ناجي (و) عوقب (الشهود) على نكاح السران لم يعذروا ببجل وحصل دخول والا فلا (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان لا تأتيه) أى الزوجة الزوج أو لا يأتيها (الانهارا) أو ليلا أو بعض ذلك وثبت بالدخول لدخولها على دوام النكاح وتبعيض الزمن لا أثر له بعد الدخول لالتائه ونبه بقوله وجوبا على ان قول الامام رضى الله تعالى عنه لا خبر فيه محمول على الوجوب (أو) عقد النكاح (ب) شرط (خيار) يوما أو أكثر (لأحدهما) أى الزوجين أولهما معا (أو) بخيار لـ (خبر) أى غيرها فيفسخ قبل البناء وجوبا ويثبت بالدخول بالمسمى ان كان ولا فبصدق المثل وهذا في غير خيار المجلس أما هو فيجوز اتفاقا كافي التوضيح وصرح ابن رشد بجوازه أيضا (أو) عقد النكاح بصدق مؤجل كله أو بعضه (على) شرط (ان لم يأت) (٢٨٤) الزوج (بالصدق) كله أو بعضه الذى عقد النكاح عليه (لكذا)

وَفُسِّخَ مُوصَى وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ مَنْزِلٍ أَوْ أَيَّامٍ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيُطْلَ  
وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ الْأَنْهَارُ أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا  
أَوْ غَيْرِ أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ وَمَا فَسَدَ لِمَصْدَاقِهِ  
أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَنْ لَا يَقْسِمَ لَهَا أَوْ يُؤْثِرَ عَلَيْهَا وَالنِّعَى وَمُطْلَقًا كَالنِّكَاحِ  
لِأَجَلٍ أَوْ إِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَنْزَوْتُكَ وَهُوَ طَلَّاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَرَشْفَارٍ  
وَالْتَحْرِيمُ بِمَقْدَرِهِ وَوَطْنِهِ

أى أجل مسمى ( فلا نكاح ) بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء به أى الصداق فى أثناء الأجل أو عند انتهائه فلا يصير مجيئه به صحيحا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الأجل أولم

وفيه

يأتى به أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما)

أى نكاح (فسد ل) فساد (صداقه) لكونه لا يملك شرعا كخمر وخنزير وميته أولا يصح بيعه ككلب وآبق وشارد ويثبت بعده بصدق المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) فى المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط ان (يؤثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) فى قسمة البيت بأن يجعل لها الليلة والسابقة ليلتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل ويلغى الشرط (وفسخ) النكاح (مطلقا) عن تقييده بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كالنكاح لأجل) مسمى وظاهره كالدونة وغيرها ولو بعد الأجل جدا بحيث لا يعيش أحدهما اليه والفرق بينه وبين الطلاق لأجل بعيان اللان للقرن للعقد أشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة (أو) أى وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان مضى شهر فانا أنزوك) ورضيت الزوجة ووليها وقصدا انبرام العقد بهذا اللفظ ولا ياتنغان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على العائنة فلو كان هذا وعدا فلا يضر (وهو) أى الفسخ (طلاق ان اختلف فى) صحته (هـ) أى النكاح المفسوخ وعدمها فى الذهب أو خارجه خلافا معتبرا عند الأئمة ولو قال الزوج فسخته بالطلاق ومن وقت المفاخرة تكون المدة فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله (ك) عقد (محرم) بجمع أو عمرة كان وليا أو زوجا أو زوجة (و) صريح (شمار) أى بضع بضع بلا مهر من الجانبين كزوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك ففيه خلاف بالصحة وعدمها بعد وقوعه وانفقوا على منعه ابتداء (والتحريم) بالمصاهرة فى المختلف فيه حاصل تارة (بعده) أى المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالام بالعقد على بنتها وهو محرم بنسك فيفسخ نكاحه قبل الدخول بها فيحرم عليه نكاح أمها وتحرم المفسوخ نكاحها على أصول الزوج وفروعه (و) تارة (وطنه) أى المختلف فيما يحرم بالوطء كمقدماته كبنت فتحرم بوطء أمها فاذا تزوج امرأة

وهو محرم بنسك و بنى بها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا يحرم عليه بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالمصحيح (وفيه) أى المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من الآخر الذى مات قبل فسخه فان مات بعده فلا رث لانه طلاق بئن (الا نكاح) الشخص (الريض) زوجها كان أو زوجة فلا رث فيه وان كان مختلفا فيه (و) (الا نكاح العبد) بنته أو أمته مثلا (و) (الا نكاح المرأة) نفسها أو أمتها أو محجورتها مثلا فلا رث فيهما وان كانا من المختلف فيه الذى فسخه طلاق (لا) إن (اتفق على فساد) أى النكاح فى المذهب وخارجه (فلا طلاق) فى فسخه (ولا ارث) فيه إن مات أحد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساد وكراهة على من يحرم جمعها معها (وحرم وطؤه) أى المجمع على فساد (فقط) أى لاعتقده فلا ينافى تحريم مقدماته أيضا من بالغ لا حد عليه لجبله مثلا (وما) أى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه أو متفقا عليه لعقده أوله ولصداقه (فسخ بعده) أى الوطء (ففيه الصداق) (المسمى والا) أى وان لم يكن مسمى أصلا كصریح الشغار أو كان حرام كخمر (ففيه) (صداق المثل) أى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجعما على فساد أو مختلفا فيه (قبله) أى الوطء فليس فسخ المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تشطير الصداق (النكاح الدرهمين) مثلا أى ما فسد لوقوع صداقه أقل من الصداق الشرعى وامتنع الزوج من إتمامه (ففيه) (نصفهما) أى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل الدخول رضا عا حرم ما بلاينة وكذبته الزوجة فيه ففسخ وعليه النصف أو قذف زوجته برؤيتها تزنى قبله فيلاعنها وينفسخ النكاح وعليه النصف لانتهاهما فيهما (٢٨٥) بالكذب لاسقاط نصف الصداق (كطلاقه)

أى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق فيه الزوج بعد البناء مختارا ففيه المسمى ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شيء فيه وقيد ابن رشد كون طلاقه قبله لاشئ فيه بالفاسد لصداقه أو لعقده وله

وفيه الإرثُ إلا نكاح المريض ونكاح العبد والمرأة لا اتفق على فسادِهِ فلا طلاقَ ولا إرثَ كخامسةً وحرمَ وطؤه فقط وما فسخ بفسخه فالمسمى والا فصداق المثل وسقط بالفسخ قبله إلا نكاح الدرهمين فنصفهما كطلاقه وتماض التلذذُ بها ولو لولي صغير ففسخ عقده فلا مهر ولا عدة وإن زوج بشروطه أو أجزت أو بلغ وكراهة فله التطلق وفي نصف الصداق قولان عمل بهما والقول لها إن العقد وهو كبير وليس رد نكاح عبده بطلاقه فقط بئنهم إن لم ييممه

تأثير فى الصداق كنكاح محل فان لم يؤثر فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت (وتعاض التلذذ بها) أى التى تلذذ الزوج بها بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فيعطى شيئا فى نظير تلذذه بها باجتهاد الحاكم والناس ولو فى المتفق على فساد (ولو لى صغير) حر عقد لنفسه على زوجة بغير إذنه (فسخ عقده) وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيهما فان تعينت فى أحدها تعين وفسخه طلاق لصحته قاله الخطاب واذا فسخ نكاح الصغير (فلا مهر) عليه ولو كانت بكر لانها سلطته أو وليها على نفسها (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخه فعليه عدة وفاة وان لم يطأها (وان زوج) أى زوج الصغير وليه (بشروط) نكاح البالغ كان تزوج أو تسرى عليها طلقها أو عتقت الامة (أو) زوج الصغير نفسه بها و(أجزت) أى أجاز وليه عقده بشروطه (و بلغ) الصغير وخرج من الحبر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده علما بها (وكراه) الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها اسقاطه ككون أمرها أو أمر الطارئة بيدها (فله التطلق) وتسقط عنه الشروط ولا تعود عليه إن تزوجها بعد ذلك ولو بقى من العصمة الاولى شيء وهذه فائدة التطلق (و) إذا طلقها (فى) لزوم (نصف الصداق) وعدم اللزوم (قولان عمل بهما) أى القولين (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانا صغير وخالفته الزوجة أو وليها فقال ابن القاسم (القول لها ان العقد هو كبير) ييمينها وعلى الصبي أو وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا تنافهما على انعقاده وهى تدعى اللزوم وهو أو وليه يدعى عدمه ويريد حله (والسيد) أى المالك ذكره كان أو أنثى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيه شائبة ككاتب ومدبر ومعتق لأجل ومبعض الذى عقد بلا إذنه وله إجازته ولو طال بعد العلم ان لم يمتنع منها قبل والإفله الاجازة ان قرب كإيائى (بطلقة فقط) لأزيد على المشهور فلا وقع لثنتين فلا يلزم العبد الا واحدة (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعى انما يكون فى نكاح لازم حل وطؤه وهذا ليس لازما وطؤه ممنوع وعمل رد السيد نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبعه)

فان باعه فليس له رد نكاحه لخروجه عن ملكه وليس للشترى رده أيضا لسبق النكاح للملكه (إلا أن يرد) أى العبد لبايعه (به) أى الزوج فله رده ان كان باعه غير عالم به وإفلا على ظاهر المدونة (أو يعتقه) أى السيد فان أعتقه فلا يرد نكاحه لسقوط حقه بعته (ولها) أى زوجة العبد المردود نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان (دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا شئ لها (واتبع عبد) فن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما بقى) من المسمى بعد ربيع دينار (ان غرا) أى العبد والمكاتب الزوجة بأنهما حران (ان لم يبطله) أى ما بقى عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه (أو سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذب عن مال الغائب (وله) أى السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا إذنه بعد امتناعه منها (ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة أيام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص عياض (و) ان (لم يرد) أى يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد بلا إذنه (أو) لم (يشك) السيد (في قصده) هل قصد به الفسخ أو مجرد الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ لاجازة له بعده (ولولى) أى أب أو وصى (سفيه) أى ذكر بالغ عاقل لا يحسن التصرف في المال (فسخ عقده) النكاح بلا إذن وليه بطلقة بائنة ولا شئ للزوجة من المهران فسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعد ربيع دينار فقط ولا يتبع بما بقى إن فك حجره لان حجر الولي عليه لحق نفسه وهو باق لم يزل والحجر على العبد لحق سيده وقد زال عنه بعته وان لم يطلع عليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخه وللولى الفسخ (ولومات) زوجة السفية التي تزوجها بلا إذن وليه إذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان مات (٢٨٦) قبل الفسخ فان أمضى الولي ثم إن رد رده ما ورثه لورثتها (وتعين) الفسخ

إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ أَوْ يُعْتَقَ وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ وَاتَّبَعَ عَبْدٌ وَمُكَاتَبٌ بِمَا بَقِيَ إِنْ غَرَا إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِنْ قَرَّبَ وَلَمْ يُرَدِّ الْفَسْخُ أَوْ يُشَكَّ فِي قَصْدِهِ وَلَوْلَى سَفِيهِ فَفَسَخَ عَقْدَهُ وَلَوْ مَاتَ وَتَمَيَّنَ بِمَوْتِهِ وَلِمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى وَإِنْ بَلَإِ إِذْنٍ وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَّاجٍ وَكَسْبِ الْأَلْمَرِّ كَالْمَهْرِ وَلَا يَضُمَّهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصَى وَحَاكَمَ تَحْتُونَا احْتِاجَ وَصْفِيرًا وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ

من قبل الشارع (بموته) أى السفية قبل فسخ وليه لان في امضائه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا ينكحها المهر بل يسقط بمجرد موته (ولمكاتب) أى

معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له في التجارة بمال نفسه (تسر) من مالها ان كان بإذن سيدها بل (وان بلا إذن) من سيدها بأن منعها أو سكت (ونفقة) زوجة (العبد) القن أو من فيه شائبة حرية كدبر ومعتق لاجل لامكاتب ومأذون أى انفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أى مال ملكه العبد في نظير عمله بنفسه كأجرة خياطته وحيا كنه وبنائه وتجارته ونحوها (و) غير (كسب) أى ربح تجارة العبد في المال الذي بيده لانها لسيدة وانما يكون انفاقه على زوجته في هبة أو صدقة أو نحو ذلك (العرف) بأن نفقة زوجة العبد على سيده أو في خراجه أو كسبه فيعمل به فان لم يجر العرف بذلك ولم يجد ما ينفقه على زوجته طلقت عليه (كالمهر) لزوجة العبد في كونه من غير خراج العبد وكسبه مالم يجر العرف بأنه على السيد أو من خراجه وكسبه (ولا يضمنه) أى المذكور من نفقة ومهر (سيد بإذن التزويج) ولو باشر العقد بنفسه أو جبره على التزويج (وجبر أب ووصى) أمره الأب به (و) جبر (حاكم مجنوننا) مطبقا فان كان يفيق في وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قبل رشده فان جن بعد رشده جبره الحاكم فقط لأبوه ولا وصيه اذ لا ولاية لها حينئذ (احتاج) المجنون للنكاح بأن تعين طريقا لصيافته من الزنا والضياع وان كان لا يجد له عدم تكليفه (وصفيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كتزويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية (وفي) جبر (السفيه) ان لم يترتب على تزويجه مفسدة ولم يحتاج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة (خلاف) جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح البابجي بأنه المشهور وعدمه مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح (وصداقهم) أى المجنون والصغير والسفيه (ان) كانوا (اعدموا) أى معدمين حين جبرهم (على الأب) وان لم يشترط عليه فان كانا معدمين فمن أصغ لاشئ منه على الأب اه وفي الحالة التي يقضى به على الأب يؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الأب لانه قد لزم ذمته فلا ينتقل عنها بموته ومفهوم الأب انه لا يكون على الحاكم والوصى

ويؤخذ من مال الأب سواء استمر وامعدين (أو أيسروا بعد) أي بعد جبرهم (ولو شرط) الأب حال عقده (ضده) أي كون  
 الصداق عليهم (والا) أي وإن لم يكونوا معدمين حين جبرهم الأب بأن كانوا أملياء ولو بيعه (فعليهم) الصداق وإن أعدموا بعد  
 دون الأب إن شرطه عليهم أو سكت (الا لشرط) بأنه على الأب فيلزمه كالحاكم والوصي (وإن تطارحه) أي المهرزوج (رشيد  
 وأب) أي أراد كل منهما الزام الآخر به إذا باشر الأب عقد ابنه الرشيد بإذنه ولم يبين الأب أنه على أمه ما فقال الرشيد إنما أردت أنه  
 على الأب وقال الأب إنما أردت أنه على الزوج الرشيد (فسخ) النكاح (ولامهر) على واحد منهما إن لم يبين الرشيد بالزوجة (وهل)  
 محل الفسخ وسقوط المهر (إن حلفا) أي الأب والرشيد كل على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر (والا) أي وإن لم يحلفا بأن نكلا معا  
 أو نكل أحدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم) الصداق (النكاح) منها ولا شيء منه على الحالف وإن نكلا معا فلي كل منهما  
 نصفه أو الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بحلفهما (تردد) محله إن تطارحا قبل الدخول فإن كان بعده حلف الأب وبرى  
 (و) إن عقد شخص النكاح لابنه الرشيد بحضرة أولأجنبي كذلك أو لامرأة كذلك غير مجبرة وأنكر العقود له الأمر به والرضا به  
 (حلف) ابن بالغ (رشيد وأجنبي وامرأة أنكروا) أي الرشيد والأجنبي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والأمر) بالعقد  
 والتوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد ساكتين ولم يبادروا بانكاره بمجرد علمهم به بأن سكتوا يسيرا فيحلف للعقود أنه لم  
 يسكت راضيا به فإن حلف سقط العقد والمهر وإن نكل لزمه النكاح وحلف حلفهم (إن لم ينكروا) حال العقد الرضا به (بمجرد  
 علمهم) إن العقد عليهم فإن أنكروا بمجرد ذلك فلا يمين عليهم لأن العاقد لم يدع الوكالة حال عقده ولم يحصل من العقود له ما يدل على  
 الرضا به (وإن طال) الزمن طولاً (كثيراً) بعد علمهم به بأن (٢٨٧) أنكروا بعد تهنيتهم والدعاء لهم (لزم) النكاح  
 للعقود له وغرم نصف الصداق.

أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدُ وَلَوْ شَرَطَ ضَدُّهُ وَالْأَفْكَامُ إِلَّا لَشَرَطَ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ  
 فُسِخَ وَلَا مَهْرَ وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَالْأَلْزِمَ النَّكَاحَ تَرَدَّدَ وَحَلَفَ رَشِيدٌ وَأَجْنَبِيٌّ  
 وَامْرَأَةٌ أَنْكَرُوا الرِّضَا وَالْأَمْرَ حُضُورًا إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجْرَدِ عِلْمِهِمْ وَإِنْ طَالَ  
 كَثِيرًا لَزِمَ وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ زَوْجٌ غَيْرُهُ وَضَامِنٌ لِابْنَتِهِ النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ  
 وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصَرَّحَ بِالْحَمَالَةِ أَوْ يَكُونَ بَعْدَ  
 الْعَقْدِ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ اخْتِذَهُ حَتَّى يَقْدَرَ وَتَأْخُذَ الْحَالُ وَلَهُ التَّرْكُ وَبَطْلُ

أب بنته وضمن لها الصداق فطلقت الزوجة قبل الدخول (رجع لأب) ضمن صداق ابنه (و) رجع لـ (ذو قدر) أي شرف (زوج  
 غيره) وضمن المهر عنه (و) رجع لأب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها لو فاعل رجع (النصف) من الصداق الذي سقط عن  
 الزوج (بالطلاق) قبل البناء لانهم إنما التزموا على أنه صداق وقد تشترط بالطلاق قبل البناء هذا على أنها تملك بالعقد النصف واما على  
 أنها تملك الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام (و) رجع (الجميع) أي المهر كله للأب وذو القدر أو  
 الضامن إذا فسخ النكاح قبل الدخول (ب) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حيثئذ ومثل الفساد مخالفته به قبل البناء (ولا  
 يرجع أحدهم) أي الأب وذو القدر والضامن لابنته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة في كل حال (الا إن يصرح)  
 المتحمل قبل العقد أو حاله أو بعده (بالحمالة) أي الضمان للزوج في المهر بأن يقول على حمالة المهر عن فلان (أو يكون) أي ضمان من ذكر  
 الصداق (بعد العقد) للنكاح اعلى إن الصداق على الزوج فيرجع للزوم على الزوج بالجميع إن دخل والنصف إن طلق قبله فإن كان  
 حال العقد أو قبله فلا يرجع عليه بشيء إلا بشرط أو عرف أو قرينة بالرجوع ويعمل بها أيضا في عدمه (ولها) أي الزوجة التي التزم  
 صداقها عن زوجها غيره (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (إن تعذر أخذه) أي الصداق من التزيم (حق  
 يقرر) وفي نسخة بالبدال المهمة أي يمين لها قدر الصداق في نكاح التفويض (و) حق (تأخذ الحال) أصالة دون ما حل بعد  
 الاجل (وله) أي الزوج إن منعت نفسها لاجل دفعه الصداق لها وتباغعه الحامل به (الترك) للنكاح بأن يطلقها ولا شيء عليه فلا  
 يلزمه دفعه ولو كان مليئا لأنه لم يدخل على غرم شيء وهذا إذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فإن كان يرجع به عليه لتصريحه  
 بالحمالة أو الضمان أو الدفع بعد العقد فإن طلق غرم لها نصف الصداق وإن دخل غرم لها لجميعه (وبطل) الحمل أي التزام عطية المهر

وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلفظ الحمل (في مرضه) الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للحامل ابنه كان أو غيره لأنها وصية أو عطية لو ارث في المرض (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) أي الحامل غير الوارث له أجنبيا كان أو قريبا لافها زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الآن يحيزه الوارث الرشيد فان لم يحيزه خير الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شيء عليه (والكفاءة) المطلوبة في النكاح (الدين) أي للمائة أو المقاربة في التدبير بشرائع الاسلام لافي مجرد أصل الاسلام لقول المدونة ولها ولولي تركها وليس لها ولا لوليها ترك الكفاءة في الأصل والرضا بكافر (والحال) أي للمائة أو المقاربة في السلامة من العيوب الموجبة للخيار لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتي والمولى وغير الشريف والأقل جاها كفاء (ولها ولولي) معا (تركها) أي الكفاءة في الدين والرضا بفاسق وفي الحال والرضا بمعيب بموجب الخيار ويصح النكاح ان أمن عليها من الفاسق وإلرده الامام وان رضيت لحق الله تعالى لوجوب حفظ النفس واستظهار ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان رضيت به وثالث الاقوال لزوم فسخه لفساده وعليه فيتعين اعادة ضمير تركها للكفاءة في الحال فقط (وليس لولي رضى) بتزويج وليته غير كفاء وزوجها اياها (فطلقها) طلاقا بائنا أو رجعا وانقضت عدته ثم أراد أن يزوجه ورضيت به فليس لوليها الذي زوجها له أولا (امتناع) من تزويجها ثانيا (بلا) عيب (حادث) في الزوج بعد التزويج الأول مقتضى للامتناع لسقوط حقه في الكفاءة حيث رضى به أولا فان امتنع منه عد عاضلا ومفهوم بلا حادث ان له الامتناع لحادث وهو كذلك (والأثم) للزوجة (التكلم في) رد (تزوج الأب) ابنتها (الموسرة) أي الغنية (المرغوب فيها) لما لها وجمالها ونسبها وحسبها (من) رجل (فقير) ففي المدونة أنت امرأة مطلقة الى مالك رضى الله تعالى عنه فقالت له ان لي ابنة في حجرى (٣٨٨) موسرة مرغوب فيها فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخيه فقير وفي الامهات

إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ وَالْحَالُ وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرَكَهَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضَى فَطَلَّقَ امْتِنَاعٌ بِلا حَادِثٍ وَلِلْأُمِّ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمَوْسِرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرَوَيْتُ بِالْفَقِي ابْنَ الْقَاسِمِ إِلَّا لِضُرَرٍ يَبِينُ وَهَلْ وَفَاقُ تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ وَالْأَقْلُ جَاهًا كُفَاءً وَفِي الْعَبْدِ تَأْوِيلَانِ وَحَرَمُ أُصُولُهُ وَقُصُولُهُ وَلَوْ خَلَقْتُ مِنْ مَائِهِ وَزَوْجَهُمَا وَقُصُولُ أَوَّلِ أُصُولِهِ وَأَوَّلُ قُصُولِهِ مِنْ كُلِّ أُصْلٍ

معدم لا مال له فترى لي في ذلك تكلمها قال نعم اني لا ارى لك تكلمها (ورويت) أي للمدونة ايضا (بالنفي) اي نعم لا ارى لك تكلمها فصدر الامام بنعم على الرايتين فأورد على رواية النفي انه تناقض فأجيب

وأصول

بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا ينافية النفي عقبه (ابن القاسم) لا أرى

لها تكلمها وأراه ماضيا (الا لضرر بين) أي ظاهر فلها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الاثبات على ثبوت الضرر ورواية النفي على عدمه أو خلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الاثبات واطلاق عدمه على رواية النفي فيه (تأويلان) التوفيق لأبي عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (١) (و) الرجل (الأقل جاها كفاء) للحررة اصالة والشريفة نسبا وذات الجاه الزائد (وفي) كفاءة (العبد) للحررة وعدمها (تأويلان) في قول المدونة قيل لابن القاسم إن رضيت بعبد وهى ثيب من العرب وأبى أبوها وأوليها تزويجها منه فقال لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شيئا الا ما أخبرتك من نكاح الموالى في العرب وأعظم الامام اعظما ما شديدا للتفرقة بين عربية ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة ويفسخ النكاح فقال اللخمي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق (وحررم) على الذكر (اصوله) الاناث وان علقن لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وبناتكم ان كانت خلقت من مائه المستند للملك أو نكاح أو شبهته بل (ولو خلقت) (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فمن زنى بامرأة فحملت من مائه بينت فهي محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه (و) حررم (زوجتهما) أي الاصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الاصول الذكور وكذا يحرم زوج الاصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الاصول الاناث (و) حررم على الشخص (فصول اول اصوله) الذي هو أبوه وامه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا أي اشقاء أو لآب وأولادهم وان نزلوا (وأول فصل من كل أصل) فالأصل الذي يلي الأصل الأول الجدة الأقرب والجدة القربى وابن الأول عم أو خال وبنته عمه أو خالة وابن الجدة المذكورة وبناتها كذلك واما فصل فصلهما كبنت العمه وبنات الحالة فحللوا

(١) لعله سقط من الناسخ قول اللخمي والمولى وغير الشريف فليتمأمل اه

(و) حرم بالعقد وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتها وان عليهن من لها عليها ولادة مباشرة أو بواسطة من جهة أيها وأمهاتهن نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (بتلذذ) أى الزوج زوجته في حياتها بل (ولن) تلذذ بها (بعد موتها) هذا ان تلذذ الزوج زوجته بوطء بل (وإن ينظر) فيحرم عليه (فصولها) أى الزوجة أى بنتها وان سفلن وان لم يكن في حجره وقوله تعالى الاذنى في حجبكم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف أصولها وشبه في التحريم فقال (ك) التلذذ بأمة (بالمالك) ولو بعد موتها ولو بالنظر لباطن جسدها فيحرم أصولها وفصولها ويحرمها على أصول سيدتها وفصوله وعقد الملك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان عقد النكاح لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد الملك فيكون لغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيمن لا يحل ووطؤها كالعمة والحالة (وحرم العقد وان فسد) أى العقد كحرم وشغار وانكاح عبد ومراة فعقده ينشر للصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقا (ان لم يجمع عليه) أى الفساد (والا) أى وان اجمع على فساده (فوطؤه) يحرم وكذا مقدماته (ان درأ) أى دفع الفاسد (الحدة) عن الواطء كنكاح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم فان كان عالما حتى ذات المحرم والرضاع وفي حده في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط أنه ان لم يدرك الحدة فلا ينشر ووطؤه الحرمة لشبه الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فللزنا تزوج بنتها أو أمها ولأبيه وابنه زوجها (خلاف) أى قولان مشهوران (وان حاول) أى اراد الزوج (تلذذا بزوته) فتلذذ بابنتها) منه أو من غيره بغير ووطء في ظلام مثلا طائفا بها زوجته (ف) أى تأييد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للأشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة الى انه يفارقها لنشره الحرمة وظاهر اطلاقهم وجوبا ونزلت بآب التبان ففارق زوجته وذهب (٢٨٩) القاسى وأبو الطيب الى انه يفارقها استحبابا واما الوطء ففيه

الخلاف والمشهور التحريم والواطء بآب الزوجة لا ينشر الحرمة عند الأئمة الثلاثة وعند احمد ينشر (وان قال أب) عند قصد ابنه بنكاح امرأة كنت (نكحتها) أى عقدت عليها

وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ وَبِتَلَذُّهِ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَإِنْ يَنْظُرَ فُصُولُهَا كَالْمَلِكِ وَحَرَّمَ السَّقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَالْأَفْوَطُوهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ فِي الزَّانَا خِلَافٌ وَإِنْ حَاوَلَ تَلَذُّذًا بِزَوْجَتِهِ فَقَلَّدَ بِابْنَتِهَا فَتَرَدَّدُ وَإِنْ قَالَ أَبٌ نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ الْأُمَّةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ نَدْبَ التَّنْزُّهِ وَفِي وَجُوبِهِ أَنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ وَلِلْمُبْدِ الرَّابِعَةُ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ أَيْ ذَكَرَا حَرَّمَ كَوَاطِئُهُمَا بِالْمَلِكِ وَفُسِخَ نِكَاحُ ثَانِيَةٍ صَدَقَتْ وَالْأَحْلَفُ لِلْمَهْرِ بِلا طَلَاقٍ

(٣٧ - جواهر الاكليل - اول) (أو) قال أب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابنه وطأها بالملك أو تلذذت بها بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة أو التلذذ بالامة بالملك (وأنكر) الابن ما قاله الاب (نذب) للابن (التنزه) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم تحققه صدق أبيه (وفي وجوبه) أى التنزه (ان فشا) قول الاب بتكرره فيها ويفسخ عقد الابن ان وقع وعدم وجوبه ولكن يتأكد نذبه (تأويلان) الاول ليعاض والثاني لآب عمران (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من الزوجات في عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) تجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) وسواى العبد الحر في النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يساوه فيه (أو) جمع (اثنتين) من الزوجات (لو قدرت) أى فرضت (أبة) بتشديد اللثناة تحت أى كل واحدة منهما (ذكر احرار) ووطؤه الأخرى فتخرج المرأة وأمتها فيباح الجمع بينهما لانه اذا قدرت المالكه ذكرًا جاز وطء أمته بالملك والمرأة بنت زوجها أو أمه لانه اذا قدرت المرأة ذكرًا فلا يمتنع ووطؤها م زوجها أو بنته لزوال الزوجية وصيرورتها أم أو بنت رجل أجنبى فضايط امتناع الجمع حرمة الوطء بتقدير الكورة لاحداهما من الجانبين لامن جانب واحد كافي هذه الصور الثلاث وشبه في حرمة الجمع فقال (كوطئهما) أى الثنتين اللتين لو قدرت أبتها ذكرًا احرار وطء الأخرى (بالمالك) فيحرم لمعوم قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وأشعر قوله كوطئهما محل جمعهما بالملك كالخدمة أو احداها لها والاخرى للوطء (وفسخ نكاح) زوجة (ثانية صدقت) الثانية على انها ثانية أو ثبت انها ثانية بيينة بالأولى (والا) أى وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بأن ادعت انها الاولى أو قالت لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسوخ نكاحها بطلاق (و) (حلف) الزوج على انها ثانية (ل) اسقاط نصف (المهر) عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر بالدخول ويفارقها ويبقى على الاولى بدعواه بدون تجديد عقد ويقبل قوله انها الاولى عند أشهب ومحمد بن المواز واقتصر عليه ابن الحاجب (بلا طلاق) لا لاجتماع على فساده وآخره لنشر

فيه قوله ( كأم وابنتها ) تزوجهما (بعقد) واحذف فسخ بلا طلاق قبل البناء بعده ( وتأبد تحريمهما ) أى الأم وابنتها على من تزوجهما ( ان دخل ) الزوج بهما جاهلا بأنهما أم وبنتها أو علما بهذا ودرىء الحذف بجعله التحريم تقرب عهده بالكفر والاجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صدق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدها ( ولا رث ) لواحدة منهما ان ماتت ولو قبل الفسخ للاجماع على فساده ( وان ترتبتا ) أى الام وبنتها في العقد عليهما بأن عقد على البنت ثم عقد على أمها أو بالعكس شرط حذف جوابه أى فكذلك في الفسخ بلا طلاق وتأيد حرمتها ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله مبالغة فيها قبله لانه جمعهما بعقد وهذا بعقدين فلو قال كأن ترتبتا لكان أحسن ( وان لم يدخل ) الزوج ( بواحدة ) من الأم وبنتها المجموعتين في عقد واحد فسخ النكاح فيهما بلا طلاق ( حلت الأم ) للزوج بعقد جديد وإذا حلت الأم فالبنت أولى لان العقد الصحيح على الأم لا يحرم البنت فالفساد أولى وسكت عن دخوله بواحدة وقد جمعهما بعقد فيفسخ نكاحهما وتأبد تحريم من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها أما أو بنتا بعقد جديد بعد استبرائهما ( وان ) عقد عليهما مرتبتين ( ومات ولم ) يدخل بواحدة ( تعلم السابقة ) منهما ( فالارث ) بينهما لثبوت سببه ولا يضر جهل مستحقه ( ولكل ) منهما ( نصف صداقها ) لان المثل لكلاهما وكل منهما تدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجملة فقال ( كأن ) تزوج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعقد والخامسة بعقد ( ولم تعلم ) الزوجة ( الخامسة ) ومات الزوج قبل الدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فلهن أربعة أصدقة يقسمهن على قدر أصدقتهن فلكل أربعة أخماس صداقها وان دخل بالجميع فخمس أصدقة وأربع فأربعة أصدقة ولمن يدخل بها نصف صداقها لأنها تدعى أنها غير الخامسة وانما احدى الأربع ويدعى الوارث انها الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما صداقها ( و ) من تزوج امرأة وأراد وطء من يحرم جمعها معها ( ٢٩٠ ) بملك أو نكاح ( حلت ) التي جازله ( الأخت ) ونحوها التي أراد وطأها

بنكاح أو ملك ( بينونة )  
للرأة ( السابقة ) في نكاحه  
بطلاق بائن أو انقضاء عدة  
طلاق رجعي فيلزم الزوج  
الترتب الى انتهاء عدته  
( أو زوال ملك ) عن  
السابقة ( بعق ) لها

كأم وابنتها بعقده وتأبد تحريمهما ان دخل ولا إرث وان ترتبتا وان لم يدخل  
بواحدة حلت الأم وان ماتت ولم تعلم السابقة فالإرث ولكل نصف صداقها  
كأن لم تعلم الخامسة وحلت الأخت بينونة السابقة أو زوال ملك بعقده  
وان لأجل أو كتابة أو إنكاح يحل للمبتونة أو أسرها أو إياها أو يبيع  
دلس فيه لا فاسد لم يفت وخييض وعدة شبهة وردة

ناجز بل ( وان لأجل ) فتحل به الثانية ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لأجل لانه يشبه نكاح المتعة ( أو كتابة ) واحرام  
عطف على بينونة أو زوال لاعلى عتق لان الكتابة لا يزول بها الملك فان عجز فلا تحرم الأخرى كرجوع مبيعة بعب أو شراء  
اذ يكتفى حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز وتحرم عليه الراجعة المذكورة مادام يطأ من يحرم جمعها معها ( أو إنكاح ) أى  
تزوج السابقة بعد استبرائها من مائه لغيره ( يحل ) أى يجوز وطؤه ( للمبتونة ) لبانها بأن يكون عقدا صحيحا لازما وفساد مضى  
بالدخول أو غير لازم وأجيز كنكاح عبد أو صبي أو سفيه بغير اذن أو معيب بموجب خيار واعترض بقوله يحل للمبتونة باقتضائه ان العقد  
الصحيح غير كاف هنا وانه لا بد من دخول الزوج لانه الذى يحل للمبتونة ولم يعثر على من نص عليه ويحجب بأن مراده مجرد العقد  
فقط ولا يرد أن وصفه بقوله يحل للمبتونة يبعد هذا أو يمنعه لأن معناه يحل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ فيه أو شأنه انه يحل للمبتونة أو  
وطئ فيه ( أو أسرها ) السابقة ( أو اباها ) السابقة ( اياها ) من رجوعها ان كان وطؤها بملك فيحل له ان يطأ بملك أو نكاح من يحرم  
جمعها معها ولم يقيد الاسر بالاياس لانه مظنته فان كان وطء السابقة بنكاح واسر أو أبقاها باق اياها فلا يحل له وطء من يحرم جمعها  
معا لان طلق السابقة طلاقا بائنا ( أو يبيع دل ) أى كتم البائع العيب الذى علمه ( فيه ) أى المبيع فيحل به وطء من يحرم جمعها مع  
السابقة وأولى الذى لم يدلس فيه الا ما فيه مواضع أو عهدة ثلاث أو خيار فلا تحل الثانية البرؤية السابقة الدم ومغنى الثلاث و انبرام  
البيع لان الملك في جميعها للبائع والضمان منه ( لا ) تحل كالأخت بنكاح أو بيع ( فاسد ) السابقة ( لم يفت ) بدخول في الزوجة  
فاسدا ولا بحوالة سوق في المبيعة فاسدا فلا تحل الثانية فإن فات حلت ( و ) لا تحل الثانية بحرمة وطء السابقة ( بحيض ) ونفاس  
واحرام واعتساف ( وعدة ) أى استبراء وطء ( شبهة ) ابن عبد السلام تقييده العدة بالشبهة حسن لانها لو كانت من نكاح صحيح  
لكان النكاح وحده محرما والعدة من نواحه ( و ) لا تحل الثانية بحرمة السابقة ( ب ) ردة ( ان كانت أمة مملوكة فان كانت زوجة



حرة أو أمة حلت الثانية لبيتونة السابقة بها على المشهور (و) لا تحل الثانية بحرمة وطء السابقة بـ (احرام) منها بحج أو عمرة زوجة كانت أو أمة (و) لا (ظهار) ومثله الحلف على ترك وطئها (واستبراء) من نحو زنا ومواضعة من مائه أو في رابعة (و) بيع (خيار و) بيع (عهدة) أى ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل محرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم ويثبت بيعها وتم الثلاث بلا حادث (و) لا (إخdam سنة) أو سنتين أو ثلاث (و) لا (هبة لمن يعترضها منه) أى يأخذ الواهب الهبة منه قهرا بلا عوض كوله ورفيقه ان كان رجوعه في هبة باعتصار بل (وان) كان (بييع) لنفسه ما وهبه لمجوره اليتيم الموصى عليه (بـخلاف صدقة عليه) أى نحو الولد (ان حيزت) الصدقة عن التصديق ولو حكما كمنقها أو هبتها من التصديق عليه بفتح الدال (و) بخلاف (إخdam) أى هبته خدمة السابقة (سنتين) كثيرة كأربعة فانه يحل محرمة الجمع ومثله إخdamها حياة الخدم (ووقف) المالك عن وطء أمتيه اللتين يحرم جمعهما (ان وطئهما) أى الأمتين (ليحرم) واحدة منهما (فان أبى الثانية) وطأ لنفسه وحرم الأولى (استبرأها) أى الثانية من مائه وان كان حمل آمنه لاحقابه ومفهوم الثانية انه ان أبى الأولى فلا يستبرأها الا اذا وطئها بعد وطء الثانية فان وطئها بنكاح فلا يستبرأ الأولى ولو وطئها بعد الثانية ويفسخ نكاح الثانية (وان عقد) رجل النكاح على احدى محرمتي الجمع (فاشترى) محرمة الجمع معها (فالأولى) أى الزوجة هى التى يحل له وطؤها وتحرم عليه التى اشتراها عليها (فان وطئ) التى اشتراها أو تلذذ بها بدون وطء وقف عنهما ليحرم احدهما فان أبى الثانية استبرأها (أو عقد) النكاح على الأخت مثلا (بعد تلذذه باختيار) سبب (ملك) للأخت السابقة (ف) حكمه (ك) حكم (الأول) من إيقافه عنهما حتى يحرم احدهما (٢٩١) واستبراء الثانية ان أبىها (و) حرمت (البيتونة) أى

للطلة ثلاثا من حرأوانتنتين  
من عبد (حتى يوج) أى  
يدخل زوج (بالغ) حين  
الإيلاج ولو كان صبيا حين  
العقد ولا تشترط حرية  
وعلم شرط اسلامه من  
قوله الآتى لازم فلا تحل  
كتابية بنتها مسلم بإيلاج

واحرام وظهار واستبراء وخيار وعهدة ثلاث وإخdam سنة وهبة لمن يعترضها منه  
وان يبيع بخلاف صدقة عليه ان حيزت وإخdam سنتين ووقف ان وطئها  
ليحرم فان أبى الثانية استبرأها وإن عقد فاشترى فالأولى فان وطئ  
أو عقد بعد تلذذ باختيار يملكه فكالأول والبيتونة حتى يوليح بالغ قدر  
الحشفة بلا متعة ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لازم وعلم خلوقه  
وزوجة فقط ولو خفيا كتزويج غير مشبهة ليمين لا يفاسده إن لم يثبت  
بمده بوطء ثان وفي الأول

زوج كثنائى على المشهور من فساد أنكحتهم ومفعول يوج قوله (قدر الحشفة) من لاحشفة له خلقة أو لقطعها والحشفة من هى له إيلاجا  
(بلا منع) فلا تحل بإيلاج ممنوع كفى دبر أو مسجد أو في حيض أو نفاس أو صوم أو أحرام أو في غير مطيعة على ظاهر الدونة  
والموازية عند الباجى وغيره واختاره ابن رشد أوكل وطء نهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن الماجشون الوطء في الحيض والصيام  
والاحرام يحلها وقيل محل القولين في غير صيام التطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطء في هذه يحلها اتفاقا واختاره الاخمى  
(و) الحال (لأنكره فيه) أى الإيلاج من أحد الزوجين بان تصادق عليه أو سكنا فان نفياء أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو  
بعد الإيلاج اذا تحصل العسيلة الابيه ولا يشترط كونه تاما وانما يشترط كونه في الفرج بلا حائل كشيف (في نكاح) فلا تحل بوطء  
مالك لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح مخجور بلاذن والرضا يعيب وحصل وطء بعد ذلك  
فيحل (و) بشرط (علم) أى ثبوت (خالوة) بينها وبين محلها بامرأتين لا بتصادقهما لاثامهما بالتحليل على رجوعها لباتها  
(و) علم (زوجة) بالوطء فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) أى دون المحلل فلا يشترط علمه به قتل بوطء  
مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموج خفيا بل (ولو) كان الموج (خفيا) أى مقطوع الاثنيين قائم  
الذكر وأولج فيها بعد علمها ورضاها بخصائه وشبهه في التحليل فقال (كترزويج) ذى قدر لدية مبتوتة من شخص (غير  
مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (ل) حل (يمين) حلفها ليتزوجن وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها  
فقد حلت لباتها وان لم تنحل يمين ذى القدر بتزوجها (لا) تحل (ب) وطء مستند لنكاح (فاسد ان لم يثبت) النكاح (بعده) أى  
البناء فان ثبت بعده حلت لباتها (بوطء ثان) زائد على الوطء الذى فات به فسخ النكاح (وفي) حلها بالوطء (الأول) الذى

أفان فسخ الفاسد وصح النكاح به ان طلقها الثاني أومات عقبه بناء على ان الزرع وطء وعدمه بناء على انه ليس بوطء (تردد) للباجي قائلان أرفيه نسا وعندي انه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه وأفاد قوله حتى يزوج الخ انها لا تحل بمجرد العقد وهو مذهب الجمهور ومذهب سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب حلها به بشرط عدم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض الخنفية رجوع الاول له أيضا فلا تحل الفتوى ولا العمل بمذهبهما ومثل للفاسد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) نكاح زوج (محلل) أى فاصد لتحليل المبتوتة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (مع نية امساكها) أى للبتوتة لنفسه (مع الاعجاب) أى ان أعجبه فيفرق بينهما قبل الدخول وبعده بطلقة بائنة ولا تحل لباتها ولها المسمى بالبناء يعاقب المحلل والزوجة والشهود والولى ان علموا ما لم يحكم بصحته شافعى والافلا يفسخ وتحل بل رفع الخلاف به (ونية) الزوج (الطلق) تحليلها له بوطء الزوج الثاني (ونيتها) أى المطلقة ذلك (لغو) أى ملغاة وغير مضررة في التحليل حيث لم ينوئها الثاني لان الطلاق بيده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقا أى غير مقيد بعدم البناء (وقبل دعوى) مرأة مبتوتة (طارئة) من بلد بعيد يسر عليها جلب البيئته منه الى بلد قدومها فتقبل دعواها (التزويج) في البلد الذى قدمت منه و بناء الزوج بها ووطؤها اياها وان مات عنها أو طلقها وتمت عدتها فتحل لباتها وهذا كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهد بن على التزويج وامرأتين على الخلوة وذلك لمشقة اثباتها وشبهه في القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) أى مقيمة بالبلد مبتوتة انها تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وتمت عدتها فتقبل وتحل لباتها ان (أمنت) أى كانت مأمونة في دينها بحجة بالصدق والتدين فتصدق (ان بعد) أى طال الزمن بين نيتها ودعواها للذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفي) قبول دعوى (غيرها) أى المأمونة (٢٩٣) انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان) لابن عبد الحكم وابن الواز

تَرَدُّدٌ كَمَحْطَلٍ وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ وَنِيَّةُ الْمُطَلِّقِ وَنِيَّتُهَا لَمَوْ  
وَقَبْلَ دَعْوَى طَارِئَةٍ التَّزْوِيجِ كَحَاضِرَةٍ أُيْمِنَتْ إِنْ بَعْدَ وَفَى غَيْرِهَا قَوْلَانِ وَمِلْكُهُ  
أَوْ يُولَدُهُ وَفُسْخٌ وَإِنْ طَرَأَ بِطَلَّاقٍ كَمَرَأَةٍ فِي ذَوْجِهَا وَلَوْ بِدَفْعِ مَالٍ لِيُعْتَقَ عَنْهَا  
لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدُ شِرَاءٍ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا أَوْ قَصَدَا بِالْبَيْعِ الْفُسْخَ كَمَيْمَنَةٍ لِلْعَبْدِ  
لِيُسْتَرْقَا فَأَخَذَ جَبْرُ الْمَبْئُورِ عَلَى الْمَيْمَةِ وَمَلَكَ أَبٌ جَارِيَةَ ابْنِهِ بِتَلْذُّذٍ بِالْقِيَمَةِ

لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكرا كان أو أنثى (ملكه) أى تزوجه فيحرم على الذكرا تزوج أمته وعلى الأنثى تزوج عبدها لئلا فاحكام الملك

أحكام الزوجية (أو) ملك (لولده) أى من الزوج عليه ولادة ذكر كان الولد أو أنثى مباشرة أو نازلا بواسطة ذكر وحرمت أو أنثى وان سفل فيحرم على الذكرا تزوج أمة ولده وأمة ولد ولده وعلى الأنثى عبد ولدها وعبد ولدها لقوة شبهة الوالد في مال ولده (وفسخ وان طرأ) ملكه أو ملك ولده على الزوج وفسخه (بلاطلاق) للاجماع على فساد وشبهه في الفسخ فقال (كمرأة) طرأ لها أو لولدها ملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بلاطلاق هذا اذا كان طرأ وملكها على زوجها بشراء بل (ولو بدفع مال) من الزوجة لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها لدخوله في ملكها تقديرا اذ يقدر انها اشترته وأعتقه (لا) يفسخ النكاح (ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها و (رد سيد شراء من لم يأذن لها) فيه لان شرائها على هذا الوجه كالا شراء ومفهوم لم يأذن ان المأذون لها في شرائه ولو في عموم الاذن في التجارة أوفى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح (أو) أى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيده ان (قصدا) أى السيد والزوجة الامة أو الحرة التي اشترت زوجها من سيده (بالبيع) أى بيع زوجها لها (الفسخ) لنكاح الزوج فلا يفسخ معاملة لهما بنقيض قصدها وشبهه في عدم الفسخ فقال (كهيبتها) أى الزوجة المملوكة للسيد من اضافة المصدر لمفعوله أى وهبها سيدها (ل) زوجها (العبد) المملوك له أيضا (لبنزعه) أى السيد من زوجها العبد أى قصد بالهبة ففسخ النكاح ليتوصل به الى انتزاعها منه ولم يقبل العبد الهبة بل ردها فانها ترد ولاتم كرد البيع ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار فلو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو اراده السيد بها وانما تفرق ارادة السيد وعدمها اذا لم يقبل العبد الهبة وبه يتم قوله (فأخذ) من التفرقة المذكورة (جبر العبد على) قبول (الهبة) من السيد فلاخذ من مفهوم لينزعهما أى فان لم يقصد السيد بالهبة انتزاعها منه فسخ النكاح ولو لم يقبل العبد الهبة فيؤخذ من هذا جبره على قبولها (وذلك أب) أى أصل ذكر وان عبدا (جارية ابنه) أى فرعه (ب) سبب (تالذذه) أى الأب بها بوطء أو مقدمته (بالقيمة)

معتبرة يوم التلذذ يدفعها الأب لابنه وينبعه بها ان أعدم وتباع فيها ان لم تحمّل وعليه النقص وله الزيادة والابن التمسك بها للخدمة أو التجر في عدم الأب فان حملت فلا تباع وتبقى أم ولد للأب ويستبرئها من مائه الاول ان لم يستبرئها قبله والا فلا (وحرمت) الجارية أبدا (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي الأب وابنه سواء تقدم وطئ الابن على وطئ الاب أو تأخر (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الأب وابنه ان حملت من وطئ أحدها (على مولدها) منهما عتقا ناجزا لان كل أم ولد حرم وطؤها بنحز عتقا فان أولدها الابن عتقت عليه وولاؤها له وغرم الاب له قيمتها على انها قن هكذا في نص المدونة عن ابن يونس وفي نص ابن عرفة عنها انه يفرمها على انها أم ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ أم ولد ابنه غرم قيمتها أم ولد ابنه وعتقت عليه وولاؤها لابنه (و) جاز (العبد) ولو مكاتباً (تزوج ابنة سيده) أو سيده برضا السيد ورضا البنت بناء على انها غير مجبرة وعلى انه غير كفء (بثقل) أي بكراهة لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب للتنافر والتقاطع لان النفس الشريفة تأنف من ذلك والكراهة متعلقة بالزوجة ولدها دون العبد فلا منافاة بين ما افادته اللام من الجواز وبين قوله بثقل اهـ (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أي العبدان كانت مسلمة سواء خشى العنت أم لا وجد طولاً لحره أم لا لان الامة من نسائه ولانه لنقصه بالرقية لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا بأحط له من رقية نفسه وشبهه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) أمة غيره وعدم النسل امام من جهته كخصي أو مجبوب أو شيعف فان أوعق من جهة الزوجة كعقيمة أو آيسة فيجوز له ان يتزوج أمة غيره لا تنفاه خوف ارقاق ولده المانع من تزوج أمة غيره وعطف على المشبه في الجواز مشبه آخر فيه فقال (وك) تزوج (أمة الجد) أي الاصل ذكر اكان أو أنثى فشمّل الجد فيجوز للحر بشرط حرية المالك ان يتزوج أمة جده لا تنفاه رقية الولد ولم يذكر المصنف حرية الاصل لعلمه من كون العلة انتفاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً لكان ولد أمته رقاً لسيده (والا) أي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة (٢٩٣) ملكاً لمن يعتق ولدها عليه كأجنبي وأصل رقيق (ف) يجوز تزوجه الامة (ان خاف) الحر الذي يولد له (زنا) فيها أو في غيره (و) ان (عدم) أي لم يجد الحر (ما) أي مالا (يتزوج به) (حره) من نقد وعرض

وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمَا أَنْ يَطَّاهَا وَعَتَقَتْ عَلَى مَوْلَاهَا وَلِمَبْدَرِ تَزْوُجِ ابْنَتِهِ سَيِّدٍ يَثْقُلُ  
وَمَلِكٍ غَيْرِهِ كَحَرِّهِ لَا يُؤْلَدُ لَهُ وَكَأَمَةِ الْجَدِّ وَالْأَنْ خَافَ زَنًا وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ  
بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً وَلِمَبْدَرِ بِلَا شَرِكٍ وَمُكَاتِبٍ وَغَدِينٍ  
نَظَرَ شَعْرَ السَّيِّدَةِ كَخَصِيٍّ وَغَدِيٍّ لِرِزْوَجٍ وَرَوَى جَوَازَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَخَيْرَتِ  
الْحُرَّةَ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ بَارِئَةٍ

ودين على ملء ونعت حره بقوله (غير مغالية) في مهرها أي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامة فان لم يجد غيرها تجوز الامة على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشى زنا في أمة بعينها فيتزوجها بلا شرط خلافا لما في الموازية ومفهوم عدم ما يتزوج به حره غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حره غير مغالية حرم عليه تزوج الامة ووجب عليه تزوج الحرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كتابية) لان ولدها حر مسلم (أو) كان (تحتة) أي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً لحره غير مغالية يعف بها نفسه (حره) لم تعفها اذ ليس وجودها حينئذ طولاً (و) يجوز (العبد) غير مكاتب (بلا شرك) لسيده فيه (ومكاتب) أي معتق على مال مؤجل بلا شرك أيضاً (وغدين) بفتح الواو وسكون الغين للمعجمة أي قبيحي المنظر (نظر شعر السيدة) المالك لها وبقية أطرافها التي ينظرها محرمانها والحلوة بها ومنعه ابن عبد الحكم فلا يخاف بها في بيت وخص المصنف الشعر تبعا لغير واحد وعبرة ابن رشد ويجوز للعبد أن يرى من سيده ما يراه المحرم منها لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن الآن يكون عبدا له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اهـ وشبهه في الجواز فقال (ك) نظر (خصي وغد) مملوك (لزوج) فيجوز له نظر شعر زوجة سيده ومفهوم وغد أن خصي الزوج الجميل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (جوازه) أي نظر الخصي الوغد شعر الحرة ان كان ملكا لها أو تزوجها بل (وان لم يكن) ملكا (لها) بأن كان ملكا لغيرها ولفظ الرواية لا بأس للعبد الخصي ان يدخل على النساء ويرى شعورهن ان لم يكن له منظر (وخبرت) الزوجة (الحره) مع (الزوج) (الحر) تزوجه فتجد معه زوجة أمة لم تعلمها حال عقده عليها فتخير الحرة (في نفسها) لان عليها معرفة في معادلتها أمة ومفهوم مع الحر انها لا تخير في نفسها مع العبد لان الامة من نسائه فكان الحره علمت بها ودخلت عليها وتختار نفسها (بطلقة) فقط فان أوقفت أكثر منها فلا يلزم الزوج الا واحدة وقال ابن اللوزان أوقعت ثلاثا لزمته وأساءت (بائنة) نعت كاشف اذ كل طلاق جبري بأن الاعلى مول

او معسر بنفقة وشبه في التخيير فقال (كتر ويح) الحرة (أمة عليها) أي الحرة فتخير في نفسها بطلقة بائنة (أو) تزوج الحرة بأمة (ثانية) على الحرة التي رضيت بتزوجه أمة عليها أو قبلها فتخير الحرة أيضا (أو علمها) أي الحرة (ب) زوجة أمة (واحدة) وتزوجته عليها (فألفت) أي وجدت مع الحر الذي تزوجته (أكثر) من زوجة أمة واحدة فتخير في نفسها كذلك (و) ان زوج المالك أمته لحر أو عبد وأراد تبويتها عن مالكها فـ (لا تبوأ) أي لا تفرد ببيت (أمة) متزوجة جبراً على مالكها (بلا شرط) من خاطبها على سيدها بقبوها (أو) جريان (عرف) به لانه يعطل أو ينقص خدمتها سيدها فيقضى له ببقائها في بيته ويأتيها زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط أو اعتيد جبر السيد عليه وليسيداه من خدمتها مالا يعطل حق زوجها (وللسيد السفر بمن) أي الأمة المتزوجة التي (لم تبوأ) ويقضى لزوجها بسفره معها (و) للسيد (ان يضع) أي يسقط عن زوج أمته (من صداقها) لأنه ملكه سواء بوئت أم لا بنى بها أم لا (ان لم يمنعه) أي الوضع من صداقها (دينها) المحيط بما لها الذي ليس لها سقاطه لتدائها إياه بإذنه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء لحق الله تعالى في شرطه في صحة النكاح وله وضعه بعده لصحة النكاح به وصبرورته حق السيد وهذا اذا كان ينتزع مالها والا كدبرة وقد مرض السيد ومعتقة لأجل قرب فلا وضع له (و) للسيد (منعها) أي الأمة من دخول زوجها بها ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حق يقبضه) أي المهر من زوجها (و) له (أخذه) أي المهر كله لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال غيره الا ربع دينار لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب للنصوص وعزاه بعضهم للدونة ووجه القول الأول وتدافعه لمن قال الا ربع دينار لحق الله ان الضرر اسقاطه للزوج لا أخذه السيد ولا السيد أخذه (وان قتلها) أي قتل السيد أمته ولو قبل البناء لانه لا يتهم بقتلها لأجل الصداق اذ الغالب نقصه عن (٢٩٤) قيمتها (أو باعها) أي السيد لن يذهب بها (بمكان بعيد)

كثُرَ وَيَحِ أَمَةٌ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةً أَوْ عِلْمَهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةٌ بِلاَ شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلسَّيْرِ السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأْ وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صَدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ دَبْنُهَا إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ وَمَتْنُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ وَأَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا بِمَكَانٍ يَبِيدُ إِلَّا لِظَالِمٍ وَفِيهَا بَلْزَمَةٌ تَجْهِّزُهَا بِهِ وَهَلْ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوِ الْأَوَّلُ لَمْ تُبَوِّأْ أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهَا تَأْوِيلَانِ وَسَقَطَ بَيْتُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ وَالْوَفَاءُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أَعْتَقَ عَلَيْهِ وَصَدَّاقُهَا وَهَلْ وَلَوْ يَبْتَاعُ سُلْطَانٌ

يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبيعها قبل البناء (لظالم) يمنع زوجها من وصوله اليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه رده للزوج ان كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله

لفلس

لها وجب عليه دفعه لبائعها فان باعها بعد البناء لظالم فله أخذه لتقررره على الزوج

بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من الدونة وهو يفيد انه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) أي للدونة في كتاب الرهون (بلازمه) أي السيد (تجهيزها) أي الأمة (به) أي الصداق الذي يأخذه من زوجها (وهل) مافي الكتابين (خلاف وعليه) أي كونهما مختلفين (الأكثر) من شارحها (أو) وفاق وعليه الاقل منهم واختلف الموقوفون فمنهم من قال (الاول) أي الذي في نكاحها من اخذه صداقها في أمة مقيمة في بيت سيدها (لم تبوأ) أي لم تفرد مع زوجها بيت والثاني الذي في رهونها من لزوم تجهيزها به فيمن بوئت (أو) أي ومنهم من قال الأول في أمة (جهزها) سيدها (من عنده) بمثل ما تجهز به من مقبوض صداقها عادة والثاني فيمن لم يجهزها من عنده الجهاز المعتاد في الجواب (تأويلان) ووفق أيضا بأن الاول فيمن زوجت بعد سيدها والثاني فيمن زوجت بغيره (وسقط بيعها) أي الأمة للزوجة لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبض صداقها وفاعل سقط (منع تسليمها) أي الأمة لزوجها الى دفع صداقها لبائعها اما عدم منع مشتريها تسليمها لزوجها فلان صداقها ليس له لانه من مالها وهو لبائعها الا أن يشترطه المشتري واما البائع فـ (للسقوط تصريف البائع) فيها لخروجها عن ملكه يبيعها وان كان المهر له وليس لها منع نفسها أيضا اذ الصداق لبائعها (و) ان أعتق السيد أمته على شرط ان تزوجه أو أعتقت السيدة عبدها على شرط ان تزوجه اسقط عن العبد والأمة أي لا يلزمه (الوفاء بالتزويج) بسيدته التي اشترطته عليه قبل عتقه فرضى به أو بسيدتها كذلك (اذا أعتق عليه) أي التزويج اذ طوع الرقيق كره (و) سقط نصف (صداقها) أي الأمة عن زوجها يبيعها قبل البناء بها وان كان قبضه السيد رده لان الفسخ من قبله قاله في الدونة (وهل) يسقط الصداق عن الزوج (ولو يبيع سلطان) الأمة لزوجها قبل بناءها

(لفلس) للسيد (أولا) يسقط بيعها لزوجها لفلس لأن تحريم الأمة على زوجها وفسخ نكاحها لم يعتمد على السيد ولم يحصل بفعله (ولكن لا يرجع) الزوج المشتري زوجته من السلطان لفلس سيدها (به) أى الصداق على البائع ان كان دفعه له مقاصلا به (من الثمن) الذى اشترى به زوجته ولا يحاصص به غرماء فيه ويتبع به ذمة السيد بمنزلة دين تجدد على السيد بعد تفليسه فالتفنى أنما هو الرجوع به فى الثمن بحيث يكون أحق به من الغرماء أو يكون فيه أسوة الغرماء بحاصصهم فيه بدينه لأن فسخ النكاح بعد البيع كأنه دين طرأ أفاده المواق وابن عاشر فهو استدراك على قوله ولو بيع سلطان لفلس فلعل مخرج البيضة أخره عن محله فعنى سقوطه عنه ببيعها له من السلطان لفلس السيد اتباع ذمة سيدها به لاحصيه من الثمن وأما على عدم سقوطه عنه بذلك المشار إليه بقوله أولا فإنه يدفعه مع الثمن ان لم يكن دفعه ولا يتبع به ذمة السيد بحال فيه (تأويلان) لكلام العتبية (و) ان بيعت الأمة لزوجها (بعده) أى البناء فسادها (كالمها) فى جواز اتزاعه سيدها (وبطل) النكاح (فى الأمة) التى حرم تزوجها لفقد شرطه (ان جمعها) أى الأمة (مع حرة) فى عقد فيبطل العقد فى الأمة (فقط) دون الحرة فيصح العقد عليها وقولهم العقد على حلال وحرام باطل فيهما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير ونكاح الأمة جائز بشروطه (بخلاف) جمع (الخمس) من الزوجات بقدر واحد فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولولدن وأولاد (و) (بخلاف) جمع (للرأة ومحرمها) أى من يحرم جمعها معها كاختها فى عقد فيفسخ فيهما ولو طال بعد بناء وللمبنى بها صداقها (وتزوجها) أى الأمة (العزل) أى عدم انزاله فيها عند جماعها (ان أذنت) الأمة لزوجها فيه هى (وسيدها) لحقها فى كمال التنازها وحق سيدها فى ولدها وشبه فى الجواز فقال (ك) منزله عن (الحرة ان أذنت) الحرة فيه فلا يشترط اذن وليها فيه اذلاحقه فى ولدها وأشعر كلامه بجواز عزل المالك عن أمته بغير اذنتها وهو كذلك ولو أم ولد اذلاحق لها (٢٩٥) فى الوطء (و) حرم (الكافرة) أى وطؤها بملك أو نكاح

لِفَلَسٍ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَهُ كَلَامُهَا وَبَطْلُ فِي الْأُمَّةِ  
إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطَّ بِخِلَافِ الْخَمْسِ وَالرَّأَةِ وَمَحْرَمِهَا وَلِزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِذَا أُذِنَتْ  
وَسَيِّدُهَا بِالْحُرِّ إِذَا أُذِنَتْ وَالْكَافِرَةُ إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكْرُهُ وَتَأْكُودُ بِدَارِ  
الْحَرْبِ وَلَوْ يَهُودِيَّةً تَنَصَّرَتْ وَبِالْمَكْسِ وَأَمَّتْهُمُ بِالْمَلِكِ وَقَرَّرَ عَلَيْهَا أَنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ  
فَاسِدَةٌ وَقَلَى الْأُمَّةَ وَالْجُوسِيَّةُ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَتَّخِذْ كَالشَّهْرِ وَهَلْ إِنْ قِيلَ  
أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ

بدليل قوله وأمتهم بالملك  
(الا الحرة الكتابية)  
فيجوز تزوجها (بكره) أى  
كراهة عند الامام مالك  
رضى الله تعالى عنه لمسلم حر  
أو عبد وأجازة ابن القاسم  
بلا كراهة لقوله تعالى

والحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى الحرائر (وتأكد) أى اشتد الكره فى تزوجها (بدار الحرب) أى الكفر على كره  
تزوجها بولد الاسلام لتقويها بأهل دينها فيخشى تر بيتها ولدها على دينها وعدم مبالاتها باطلاع أبيه على ذلك هذا اذا كانت الكتابية  
على دينها الأصل بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أى ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك أو أخفته  
(وبالعكس) أى نصرانية تهودت (و) (الا) (أمتهم) أى الأمة الكتابية فيجوز وطؤها (بالملك) وظاهره بلا كراهة ومفهوم  
بالملك، نعه بالنكاح وهو كذلك فلا تحل لمسلم ولو عبدا اذ هو أى زوج الأمة الكتابية يؤدى لارتباط ولدها المسلم للكافر الذى ملكها  
أو يملكها لجواز بيعها لكافر على دينها (وقرر) أى أبى وأديم الزوج الكافر (على) نكاحها (أى الحرة الكتابية) (ان أسلم)  
الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبا له فى الاسلام (وأنكحتهم) أى الكفار (فاسدة) ظاهره ولو استوفت شروط  
صحة النكاح وهو الذى فى التوضيح تبعا لابن رشد فيها فهمه من قول ابن شاس وابن الحاجب للشهور ان أنكحتهم فاسدة  
(و) (قرر) الذى أسلم وهو متزوج أمة كتابية أو مجوسية أو حرة مجوسية (ان عتقت) الأمة الكتابية (وأسلمت) المجوسية (ولم يبعد)  
عتقها أو اسلامها من اسلامه ومثل لنفى البعد بقوله (كالشهر) فهو مثال للقرب فكأنه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها  
بشرطه (ان غفل) عن إيقافها هذه المدة فلم توقف حتى أسلمت بانشرأج صدرها له فان وقعت وقت إسلامه وطلب منها الاسلام فأبته  
ثم أسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (أو يقر) عليها ان أسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التقييد بالعتلة عنها فيه (تأويلان)  
ففى التهذيب وان أسلم ذمى أو مجوسى وتحمته مجوسية عرض عليها الاسلام فان أبته وقت الفرقة بينهما وان أسلمت تعينت زوجة مالم  
يبعدا بين اسلامهما وعلى تأويل ابن أبى زمنين انها زوجة ان أسلمت بعده بشهر ولو عرض عليها الاسلام قبله وأبته (ولا نفقة)

في الزوج فيما بين اسلاميهما لان المانع منها بتأخيرها الاسلام ومحل عدم النفقة لها اذ لم تكن حاملا والا فلها نفقة الحمل (أو أسلمت) الزوجة الدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في زمن) عدتها أي استبرائها من مائه فيقر عليها فان أسلم بعد تمام عدتها فقد بانت فلا يقر عليها وأفاد قوله في عدتها انها مدخول بها وسبأ في مفهومه ويقر عليها ان أسلم في عدتها ان لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد اسلامه أو قبله ولم يفارقها اذ هو لقوله فسادا نكحتهم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بصحة كاملة أفاده في المدونة (ولا نفقة) لاني أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في أحد قولي ابن القاسم لانها التي منعت من نفسها باسلامها واختاره اللخمي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه أفتى أصبغ لانه أحق بهامادامت في عدتها وان كانت حاملا فهي لها اتفاقا (و) ان أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) بهامن الكافر (بانت) من زوجها (مكانها) ابن يونس وابن الحاجب اتفاقا وظاهرهما قرب اسلامه أو بعد (أو أسلما) أي الزوجان الكافران معا قبل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما وكذا ان أسلما متعاقبين واطلعا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت اسلامهما فلا عبرة بالتعاقب قبله (الا المحرم) لزوجها الكافر من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها (و) الا ان تزوجها في عدتها من زوج غيره وأسلما معا أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام تأبد نحرهما (و) الا ان تزوجها الى أجل وأسلما معا أو أحدهما قبل انقضاء (الأجل وتعاديا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا يقران على نكاحهما ما بالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث وهي ما اذا تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم أسلم ثم أسلمت بعده بالقرب أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلما معا حقيقة أو حكما بأن جاءا مسلمين وأعاد البالغة لقوله ثلاثا ولقوله (وعقد) النكاح (٢٩٦) بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (أبائها) أي فارقها وأخرجها من

حوزة (بلا) شرط (محلل) أي زوج غيره للغو طلاقه ثلاثا لكفره حاله ومفهوم ان أبائها انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها فانه يقر عليها بلا عقد وهو كذلك كما تقدم (وفسخ) النكاح (لاسلام

أَوْ أُسْلِمَتْ ثُمَّ أُسْلِمَ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنَ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْتَتْ مَكَانَهَا أَوْ أُسْلِمَ إِلَّا الْحَرَمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَجَلَ وَتَمَادِيًا لَهُ وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَعَقَّدَ إِنَّ أَبَائَهَا بِلا مُحَلَّلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِيهَا بِلا طَلَّاقٍ لَارِدَّتِهِ فَبَائِنَةٌ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتِهِ وَفِي زُومِ الثَّلَاثِ لِدَيْمِيَّ طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا الْيَنَّا أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا أَوْ لَا تَأْوِيلَاتٍ وَمَضَى صَدَاقُهُمْ الْفَاسِدُ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ وَدَخَلَ

أحدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان أسلم واستمرت على كفرها مجوسية مطلقا أوامة كناية (والا) لم تعتق أو أسلمت أو اعتقت بعده ببعده أو أسلمت ثم أسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) لفساد انكحتهم وأخرج من قوله بلا طلاق فقال (لاردته) أي أحد الزوجين عن دين الاسلام بعد تقرر له (ف) أي طلاقه (بائنة) على للشهور وعلى غير الشهور ففسخ بلا طلاق وفرق على الشهور بين اسلام أحد الزوجين وبين رده بانها طرأت على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام سرا على فاسد فكان فسخا وبأن المسلم من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردها طلاقا عدم قصد فسخ النكاح بها والافلا يفسخ اقتصر على هذا نت عند قوله أو قصدا بالبيع الفسخ والحطاب هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها ففسخ نكاحها فلا يفسخ (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته) اليهودية أو النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ويحال بينهما وقال أصبغ لا تطلق منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيولة بين المسلمة والمرتد استيلاء كافر على مسلمة (وفي لزوم) الطلاق (الثلث) لدعى طلقها) أي زوجته ثلاثا أو الثلاث ولم يبينها أي يخرجها من حوزة (وترافعا اليينا) راضيين بحكمنا فلا تحل له الا بعد زوج بشروطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء شروطه وانتفاء موانعه أم لا (أو) نازمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا في الاسلام) فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط أو وجود مانع فلا نازمه الثلاث (أو) نازمه (بالفراق مجمل) من غير تعيين عدد (اولا) نازمه بشيء (تأويلات) في قول للردة واذا طلق الدعي امرأته ثلاثا ولم يفارقها فرقت امرأها الى الامام فلا يتعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو خير ان شاء حكم وترك وان حكم حكم بينهما بحكم الاسلام وأحب الى أن لا يحكم بينهما وطلاق الشرك ليس بطلاق (و) ان تزوج كافر كافرة بخمر أو خنزير مثلاثم أسلما (مضى صداقهم الفاسد أو) عقداء بشرط عدم الصداق ثم أسلما مضى (الاسقاط) أيضا (ان) كان (قبض) أي قبضته الزوجة أو وليها قبل اسلامهما (و) كان (دخل)

الزوج بالزوجة كذلك في صورة الفاسد أو في صورة الاسقاط فيقران على نكاحهما في الصور الثلاث أما في الأولى فلان كلا منهما قبض ماعاوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك بزعمه وأما في الأخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك بزعمها (والا) أي وإن لم يقبض الفاسد ولم يدخل أو لم يدخل وقبضت الفاسد أولم يقبض ودخل ولم يدخل في الاسقاط (فك) نكاح (التفويض) في تخيير الزوج بين أن يسمى لها صداق مثلها فيقر عليها ويلزمها وإن يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الأولى والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهي دخوله بلا قبض الفاسد هذا قول ابن القاسم في الدونة وفيها أيضا غيره أن قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى أو لم يبن (وهل) محل مضى صداقهم الفاسد أو الاسقاط (ان استحلوه) في دينهم أو يمضى مطلقا استحلوه أولا (تأويلان) البساطي عندي أن قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لا في النحر والخزير وإنما تكلم فيها على نكاح النصارى وهم ينفرون بالنحر فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الأئمة ونصها وإن نكح نصراني نصرانية بخمر أو خنزير أو غير مهر أو شرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلم بعد البناء ثبت النكاح (واختار المسلم) أي الذي أسلم وهو متزوج أكثر من أربع نسوة فيختار (ار بها) منهن إن شاء وإن شاء اختار أقل من أربع وإن شاء لا يختار شيئا منهن وشرط المختارة إسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها أو كونها كتائية حرة أو أمة اعتقت بعده بالقرب سواء أفر دكل واحدة بعقد أو جمعهن بعقد واحد إن كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أواخر) فيه بنى بن أو ببعضهن أولا لما اشتهر أن غيلان الثقفي رضى الله عنه أسلم على عشر وأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعاً يفارق سائرهن ففعل (و) اختار للمسلم (أحدى) كـ (أختين) من محرمتي الجمع أن أسلم عليهما (مطلقا) عن التقييد بكونهما بعقدين مع اختيار أو لاها وعدم الدخول بهما أو أحدهما (و) اختار المسلم (أما) أي أو (أبنتها) أسلم عليهما بعقد أو عقدين مقدما عقد الأم (٢٩٧) أو مؤخرا (لم ينسهما) أي الكافر الأم وأبنتها لأن العقد الفاسد لا أثر له ولا للتأبد تحريم الأم مطلقا (وان) كان (مسهما) أي الأم وأبنتها بوطء أو مقدمته ثم أسلم (حرمتا) عليه أبدا لأنه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة

وَالَا فَكَانَتْ تَفْوِيزٌ وَمَلَّ إِنِ اسْتَحَلَّوْهُ تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعًا وَإِنْ أَوَّخَرَ  
وَاحِدَتَيْنِ أُخْتَيْنِ مُطْلَقًا وَأَمَّا وَابْنَتَهَا لَمْ يَمَسَّهَا وَإِنْ مَسَّهَا حَرَمَتَا وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ  
وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنَهُ أَوْ أَبُوهُ مَنْ فَارَقَهَا وَاخْتَارَ بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيلَاءٍ أَوْ وَطْءٍ  
وَالغَيْرِ إِنْ فُسِّخَ نِكَاحُهَا أَوْ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَوَاتُ مَالِمٍ يَتَزَوَّجُنَّ وَلَا شَيْءَ لِغَيْرِهِنَّ  
إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ كَاخْتِيَارٍ وَوَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيعَاتٍ تَزَوَّجُنَّ وَأَرْضَعْنَهُنَّ امْرَأَةً وَعَلَيْهِ

( ٣٨ - جواهر الاكلیل - أول ) (و) ان مس الكافر (احداها) أي الأم وأبنتها ثم أسلم (تعينت) المسوسة للبقاء وتأبد تحريم الأخرى لكن اتفاقا ان مس البنت وعلى للشهور ان مس الام (و) ان فارق من أسلم على أكثر من أربع أو على محرمتي الجمع أو أم وأبنتها فارق بعضهن أو جميعهن (لا يتزوج ابنة أو أبوه) والمراد فرعه وأصله الذكر (من فارقها) من أسلم أي كل من فارقها اختيارا أو وجوبا بعد العقد وقبل المس حرمت على أصله وفرعه (واختار) أي حكم عليه بأنه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهر أو آلى منها (ب) سبب ايقاع (طلاق) منه عليها لانه لا يوقع الا على زوجة إذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ب) ظهار أي تشبيهه لزوجه بمؤبد التحريم (أو) اختار (ب) إيلاء أي حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد ولزمه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء وفائدة الحكم عليه بأنه مختار انه ليس له اختيار سوى التي طلقها أو ظهار أو آلى منها (أو وطء) أو مقدمته فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كتائية عدم مختارها وظاهره سواء نوى به الاختيار أم لا (و) اختار (الغير) ان فسخ نكاحها) فليس الفسخ اختيارا فله اختيار غير التي فسخ نكاحها لانه يكون في الجمع على فساد (أو ظهرا نهن) أي المختارات (أخوات) أو هن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن (مالم يتزوجن) أي ما سوى المختارات فان تزوجن غيره فن عليه (و) ان اختار المسلم ار بها من الأكثر وفارق باقيهن (فلا شيء) من الصداق (لغيرهن) أي غير المختارات (ان لم يدخل) الزوج (به) أي الغير فان كان دخل فلها صداقها وشبهه في سقوط صداق غير المختارة فقال (كاختياره) أي الزوج سواء كان كافرا أو أسلم أو مسلما أصليا (واحدة من أربع رضيعات تزوجهن) بعد عقده عليهن (أرضعتن امرأة) تحل له بناتها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا شيء لغيرها من الصداق فان لم يختار واحدة منهن وطلقهن فلكل ثمن مهرها ذ هو الخارج من قسمة واحد عليهن فان أرضعتن من تحرم عليه بناتها حرمن كلهن عليه فلا يختار منهن شيئا ولا شيء لمن من الصداق (وعليه) أي من أسلم على

أكثر من أربع زوجات (أربع صدقات) بفتح فضم جمع صدقات تقسم عدتها على عدة جميعهن (إن مات ولم يختر) شيئا منهن إذ ليس في عصمته شرطا إلا أربع زوجات غير معينات تكمل لمن يموتها أربعة أصدقة فتقسم عدة الأصدقة على عدتهن فإن كن عشرة فلكل خمس صدقات (و) إن مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد إسلام بعضهن (الإرث) للسلمات منهن (إن تخلف) عن الإسلام (أربع) زوجات (كتابيات) حرار (عن الإسلام) لاحتمال أنه لو طالت حياته يختارهن دون السلمات في سبب إرث السلمات شك والأصل عدمه (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكتابية أحدهما مطلقة طلاقا بائناصاله أو بانقضاء عدة الرجعي (التبست) الزوجة (الطلقة) بالحق لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكتابية) فلا إرث للمسلمة للشك في زوجيتها (لا) ينتفى إرث الزوجة (إن طلق إحدى زوجتيه) للسلمتين طلاقا ليس بتأولا خلا (وجهلت) للطلقة من الزوجتين (ودخل) الزوج (بأحدهما) أي الزوجتين وعلمت (ولم تنقض العدة) قبل موته (فل) الزوجة (للدخول بها) (المأومة) (الصدقات) كاملا إذ لا منازع لها فيه (و) لها أيضا (ثلاثة أرباع الميراث) لأنها تدعيه كاملا وتقول إن المطلقة غير للدخول بها فلا إرث لها وتنازعها غير للدخول بها في نصفه بدعواها إن المطلقة هي للدخول بها وإن الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف للتنازع فيه بينها فيصير للدخول بها ثلاثة أرباع الميراث (وتغيرها) أي غير للدخول بها (ربعه) أي الميراث (وثلاثة أرباع الصدقات) لأن الوارث ينازعها في نصفه بدعواه (٢٩٨) أنها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها إن المطلقة هي للدخول بها فيقسم نصفه

بينها وبين الوارث فيصير لها ثلاثة أرباعه وللوارث ربه بعد حلف كل على ثبوت ما ادعاه ونفى ما ادعاه الآخر (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) الموت منه عادة وإن لم يشرف عليه واحتاج لمن يخدمه إن لم يأذن له ووارثه بل

أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ وَلَا ارْثَ إِنْ تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ التَّبَسُّتِ الْمُطَلَّعَةِ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ لَا إِنْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَجْهَلَتْ وَدَخَلَ بِأَحَدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةُ فَلِلْمُدْخُولِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ وَلِغَيْرِهِمَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْخَوْفُ وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ خِلَافُ وَلِلْمَرْيُضَةِ بِالْمُدْخُولِ الْمُسَمَّى وَكَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلْثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ الْمَثَلِ وَعُجِّلَ بِالْفَسْخِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ مِنْهُمَا وَمُنْعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْأَمَةِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ

(فصل) الخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ

(وإن أذن الوارث) الرشيد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو يتلذذ المشهور للنهي عن ادخال وارث محقق (أو) المنع (إن لم يحتج) المريض لمن يخدمه فإن احتاج فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه (خلاف) والحق بالمريض في منع النكاح كل محبور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحبوس لقتل (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها (الصدقات) (المسمى) ساوى صدقاتها لم لا ومثل الدخول موت أحدهما قبله للاختلاف فيه وفساده لعقده بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) للتزوج في مرضه بتسمية الذي مات قبل الفسخ دخلا أم لا (من ثلث) مال (الأقل منه) أي المسمى المتقدم (ومن صدقات المثل) فعليه أقل الأمور الثلاثة ثلثه والمسمى وصدقات المثل فإن كان دخل ثم مات فلها المسمى ولو زاد على صدقات مثلها من ثلثه مبدأ (وعجل بالفسخ) لنكاح الزوجين وأحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء وبعده ولو كانت حائضا في كل حال (إلا أن يصح للمريض منهما) صحة بينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه التي رجع إليها وقال قبلها يفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمحوه فهذه إحدى المحوات الأربع (ومنع نكاحه) أي المريض الحرة (النصرانية) أو اليهودية لاحتمال إسلامها قبل موته ففيه ادخال وارث احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسلمة لاحتمال عتقها قبل موته ففيه ادخال وارث (على الأصح) عند بعض البغداديين وعليه الأكثر (والختار) للخمى (خلافه) وهو جواز نكاح المريض كتابية حرة أو أمة مسلمة (فصل) في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في إبقاء عقد النكاح وفسخه لأحد الزوجين أولهما معا (إن لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (أولم يرض) مر يد الرد بالعيب بعد علمه به بعد العقد (أو) لم



(يتلذذ) بصاحبه بعد علمه به بعد العقد فشرط الخيار انتفاء الأمور الثلاثة فان وجد احدها فلا خيار لدلتها على الرضا (و) اذا أراد أحدها أو كلاهما الرد فادعى الردود مستقلا للخيار من سبق علم قبل العقد أو تلذذاً وتمكيناً وأنكره الراد ولا يئنه المدعى (حلف) الراد (على نفيه) أى مسقط الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل أيضاً ثبت الخيار إذ القاعدة ان النكول بعد النكول تصديق للنكول الأول ويثبت الخيار لكل منهما (برص) ولا يوجب الخيار الا بشرط السلامة منه (وعذبة) مصدر عذبت اذا حدث وهو حدث الغائط عند الجماع ولا رد بالرجع عنده قولاً واحداً الجزولى وفى الرد بالبول فى النوم قولان (وجذام) محقق ولو قل قبل العقد أو بعده يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذى بالعمرة فلا يرى وعن بعض اللوثقين يرى الرجال ما بعورته والنساء ما بعورتها (لا) خيار لاحد الزوجين بد (جذام الأب) أى اصل للأخذ كزأوتى ولو مباشر الولادة وان ثبت به الخيار لمشتري الرقيق لبناء النكاح على المكارمة والبيع على المشاحة (وبخصائه) أى قطع الذكر مطلقاً أو الاثنين ان كان لا يعنى والا فلا رد به قاله فى الجواهر لتام لدتها بأمنائه وكقطع الذكر قطع حشفته على الراجح (وجبه) أى قطع ذكره وانثييه معا أو خلقه بدونهما (وعنته) أى صغر الذكركر جذاً بحيث لا يتأتى به جماع (واعتراضه) أى عدم انتشار الذكر (وبقرنها) أى بروز شئ فى الفرج كقرن شاة من عظم أو لحم (ورقها) أى انسداد مسلك الذكر بعظم أو لحم (وبخبرها) أى تنفرجها (وعفلها) أى بروز شئ فى القبل يشبه ادرة الرجل يرشح غالباً وقيل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضائها) أى اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتها مسلكاً واحداً وشرط ثبوت الخيار بما ذكر وجوده (قبل) تمام (العقد) فشمّل الحادث حينه وأما الحادث بعده بالمرأة فمصابة نزلت بالزوج (ولها) أى الزوجة (فقط) أى دون الزوج (الرد بالجذام البين) أى المحقق وان قل (والبرص المضّر) أى الفاحش لا اليسر ونعت الجذام والبرص (بالحادئين) بالرجل (بعده) أى (٣٩٩) العقد (لا) رد لها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بانتشار

يَتَلَذَّذُ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ بَرَصٍ وَعَذْبَةٍ وَجَذَامٍ لَا جَذَامَ الْأَبِ وَبِخَصَائِهِ وَجَبَّ  
وَعُنْتِيهِ وَاعْتِرَاضِهِ وَبَقَرْنَاهَا وَرَقَّعْنَاهَا وَبَخَّرَهَا وَعَفْلَهَا وَافْضَائُهَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطُّ  
الرَّدُّ بِالْجَذَامِ الْبَيْنِ وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ لَا بِكَاعْتِرَاضِهِ وَبِجَنُونِهِمَا  
وَأَنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ أَجْلاً فِيهِ فِي بَرَصٍ وَجَذَامٍ دُجِي بَرُؤُهُمَا  
سَنَةً وَيَنْبَغِيهَا أَنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ يَوْصَفُ إُولَى عِنْدَ الْخَطْبَةِ وَفِي الرَّدِّ أَنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ

كان يحصل (مرة فى الشهر) و يزول فى باقيه القديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده (قبل الدخول) أو (بعده) أى الدخول فلها الخيار والجنون الحادث بها بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة نزلت بالزوج واذا قيل بالخيار فى القديم والحادث بالنسبة للرجل وفى القديم فقط بالنسبة للمرأة (أجلا فيه) أى الجنون (وفى برص وجذام) محققين قديمين بهما وحادثين به لهما اذ لا خيار له والتأجيل فرع الخيار ومحل التأجيل فيها ان (رجى برؤها) أى الجنون والجذام والبرص هذا الذى يجب اعتماده يفيد به ابن عرفة وظاهر المدونة من تأجيل الجنون وان لم يرج برؤه لا يعول عليه وصلة أجلا (سنة) للحر ونصفها للعبد قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد الصحة من داء غير المؤجل فيه (و) الخيار يثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أى العيوب السابقة بما بعد عيبا عرفا سواد وقراع واستحاضة وصفر وكبر (ان شرط) أحدها (السلامة) من ذلك سواء عين مباشرت السلامة منه أو قال من جميع العيوب فلا يحمل هذا على العيوب السابقة التى يرد بها وان لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما ان السابقة تعافى النفوس وتنقص الاستمتاع المقصود من النكاح ومنها ما يسرى فى الولد كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المشروط مقصر فى عدم استعماله ومفهوم الشرط عدم الرد بها ان لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها فى عدم اشتراطها ان ادعاه الزوج ويثبت الخيار بالشرط اذا كان صريحا بل (ولو) كان (بوصف لولى) للزوجة بأنها يبيضاء ذات شعر سليمة العينين (عند الخطبة) بكسر الحاء المعجمة أى التماس النكاح من الزوج أو وكيله وان لم يسأله عند الخمى وعليه اقتصر فى التوضيح فيوجد سوادا وقرعاً أو عوراً فللزوج ردّها ولا شئ عليه وابقاؤها وعليه جميع صداقها ان علمه قبل الدخول وان لم يعلمه الا بعده رجى بزانة المسمى على صداق مثلها (وفى) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شئ عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أى كتب الموثق فى وثيقة عقد النكاح (الصحة) للزوجة فى عقلها وبدنها بأن كتب تزوج فلان بن فلان بنت فلان الصحة

في عقلها و بدنها صادق قدره كذا فتوجد بخلاف ذلك لجله على انه كتبها شرطها بين الزوج والولى وعدمه لجله على انه زادها من عنده لجرى العادة بها ونازع الزوج الولى بأنه شرطها وانكره الولى ولا يثبت لأحدهما (تردد) للباجى وابن أبى زيد وكلام المتيطى يدل على ان الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه الفتوى فالأولى الاقتصار عليه الخطاب فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجد بخلافه فانفقاً على انه شرط لعدم تليفه عادة وان شرط الزوج الصحة فله الرد اتفاقاً وعطف على يبرص فقال (لا) ثبت الخيار (بخلف) أى تخلف (الظن) أى للظنون (كالقرع) أى عدم نبات شعر الرأس من علة وهى من نساء ذوات شعر فظنها مثلهن (والسواد) وهى (من) نساء (بيض) فظنها مثلهن (وتن) بفتح النون وسكون التناء أى خبث رائحة الفم وهى البخراء والأنف وهى الخنساء من نساء سالمات منه فلا خيار له (و) لا خيار (ب) (الثبوت) فيمن ظنها بكراً (الا أن يقول) الزوج أن زوجها بشرط كونها (عذراء) أى لم تزل بكارتها بجزيل فيجدها ثيباً فله الرد ولا شيء عليه من صداقها وله امساكها وعليه جميع صداقها (وفى) الخيار بشرط (بكر) فيجدها ثيباً وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وأبى بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت تغير نكاح كوثبة وتكرر حيض نفلها بن عرفة عن المتيطى وابن فتحون فان ثبت بنكاح فله الخيار قطعاً وعطف على الا أن يقول عذراء فقال (والا تزوج الحر الأمة) ولو بشائبة حرية يظنها حرة فيجدها أمة فله الخيار (و) (الحر) (الحر) وان دنيئة (العبد) ولو بشائبة حرية تظنه حراً فتبين انه عبد فلها الخيار (بخلاف العبد مع الأمة) يظن أحدهما حرة الآخر حال عقد النكاح ثم تبين رقيته فلا خيار له اذا الأمة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (السلم مع النصرانية) أو اليهودية يظنها مسلمة أو تظنه نصرانياً أو يهوديا حال العقد ثم تبين كتابية أو يقين مسلم (٣٠٠) فلا خيار له ولا لها لأنها من نسائه وهو من رجالها فى كل حال (الا أن

يقرأ) كل منهما الآخر  
فتقر الأمة العبد بأنها حرة  
أو العبد الأمة بأنه حراً  
والكتابية السلم بأنها مسلمة  
أو السلم الكتابية بأنه  
الكتابى ولا يحكم  
بردته بهذا فلمغرور

تردد لا يخلف الظن كالقرع والسواد من بيض وتنن الفم والثبوت إلا أن  
يقول عذراه وفى بكر تردد والا تزوج الحر الأمة والحرمة المبد بخلاف المبد مع  
الأمة والمسلم مع النصرانية إلا أن يقرأ وأجل المعتز سنة بعد الصحة  
من يوم الحكم وإن مرض والعبد نصفها والظاهر لا نفقة لها فيها وصديق  
إن ادعى فيها الوطء يمينه فان نكل حلفت والا بقيت وإن لم يدعه طلقها والا

فهل

الخيار (وأجل) الزوج (المعتز) أى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه بأن لم يطأها سواء

سبق اعتراضه العقد وتأخر عنه واختارت فراقه فيؤجل (سنة) للتداوى وابتدأوها (بعد) حصول (الصحة) للمعتز من مرض غير  
الاعتراض ان كان (من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضيا على التأجيل فمن يومه ان رشت بعدا الاخمى لتمر عليه الفصول الأربعة اذ  
التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يزداد عليها ان لم يمرض فيها بل (وان مرض) فيها كلها بعدا ابتداءها سواء قدر على التداوى فيها  
أم لا قاله ابن القاسم وقال أصبغ ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها تسأ نفه سنة أخرى وقال ابن رشد ان مرض فيها مرضاً  
شديداً منعه من التداوى زيد عليها بقدره (و) (أجل) (العبد) (المعتز) كذلك أى الذى ثبت لزوجه الخيار فيه لعدم وطئه  
واختارت فراقه (نصفها) أى السنة هذا مذهب المدونة ومالك وأكثراً أصحابه رضى الله تعالى عنهم وبه الحكم وقيل سنة كالحر  
واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك أيضاً الاخمى وهذا أبين لأن السنة جعلت ليختبر فى الفصول الأربعة فقد ينفع الدواء فى فصل  
دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف انه (لا نفقة لها) أى زوجة المعتز (فيها)  
أى السنة التى أجل بها للتداوى هذا وهم منه رحمه الله تعالى اذ لا يصح قياس المعتز على المجنون لان المجنون يعزل عنها والمعتز مرسل  
عليها (وصدق) (المعتز) (ان ادعى فيها الوطء) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة فصديق (بيمينه) فان ادعى الوطء بعدها فلا  
يصدق وان ادعى بعدها الوطء فيها فظاهر كلام المصنف انه لا يصدق لتقديره فيها على الوطء وعلل باتهامه باسقاط حقها من الفراق وفى  
ابن هارون ما يفيد تصديقه فيها بيمينه (فان نكل) عن اليمين على وطئه فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطأ فيها وافرقت بينهما (والا) أى  
وان لم تخلف الزوجة على انه لم يطأ فيها (بقيت) حال كونها زوجة ولا كلام لها التصديقة على وطئها فيها بنكولها (وان لم يدعه)  
أى لم يدع الزوج الوطء فى السنة المؤجل بها بأن أقر بعدمه أو سكوت (طلقها) ان شاءته الزوجة (والا) أى وان امتنع من طلاقها

(فهل يطلق الحاكم أو يأمرها) أى الحاكم (به) أى طلاقها نفسها بأن تقول أنت طالق أو طلقتك أو طلقت نفسك أو أنا طالق منك وهو بأن لكونه قبل الوطء (ثم يحكم به) الحاكم بوقوع الطلاق ليرتفع الخلاف فيه على أن أمر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (ولها) أى زوجة المعارض بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الأجل وتخييرها (فراقه) أى للمعارض بطلاقها منه (بعد الرضا) منها بإقامتها معه لأجل آخر ومفهوم لأجل أنها لو رضيت بالإقامة معه أبدا أو أطلقت فليس لها فراقه بعده (بلا) ضرب (أجل) ثان وبلا رفع لحاكم (و) لها (الصداق) كله (بعدها) أى السنة لأنها مكنته من نفسها وطال مقامه معها وتلذذ بها وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشبهه في استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العنين) أى صغير الذكركر جدا ثم طلاقه باختياره فعليه الصداق كاملا (و) دخول الزوج (المحبوب) أى مقطوع الذكركر ثم طلاقه مختارا فعليه الصداق كاملا بالأولى من المعارض لدخولهما على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعارض على الوطء ولم يحصل (وفي تعجيل الطلاق) على المعارض قبل تمام السنة (ان قطع ذكره) أى المعارض (فيها) أى السنة ان طلبته زوجته ادلا فائدة في تأخيرها الى تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تعجيله فيؤخر الى تمامها لعلها ترضى بالإقامة معه (قولان) لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما وقيل تبقى زوجته أبدا وهى مصيبة نزلت بها (وأجلت) الزوجة (الرقاء) أى المسدود مسلك جماعة (ل) استعمال (الدواء بالاجتهاد) باجتهاد العارفين وأجلها بعضهم بشهرين وكلفة التداءى عليها وعليه تقفتما لمكنه من استمتاعه بغير الوطء من استرساله عليها (ولا تجبر عليه) أى التداءى ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خلقة) (٣٠١) لشدة تألمها به فان كان طارئا كبنات

بعض السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الآبى منهما والا جبرت ان طلبه الزوج ولا يجبر ان طلبته أفاده اللخمى (و) ان ادعت زوجة على زوجها انه محبوب أو خصى أو عنين وأنكر (جس) أى مس

فَهَلْ يُطَاقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِلَا أَجَلٍ وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا كَدُخُولِ الْمُتَيْنِ وَالْمُحْبُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا قَوْلَانِ وَأُجِلَّتِ الرَّقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ أَنْ كَانَ خِلْقَةً وَجَسٌّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَنَحْوِهِ وَصَدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ كَالرَّأَةِ فِي دَائِهَا أَوْ وَجُودِهِ حَالِ الْمَقْدَرِ أَوْ بَكَارَتِهَا وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَلَا يَنْظُرُهَا النَّسَاءُ وَإِنْ أَتَى بِامْرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قِيلَتَا وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِثِيَابِهَا بِلَا وَطْءٍ وَكَتَمَ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى الْأَمْسَحِ

بظاهر اليد (على ثوب منكر الحب ونحوه) من خصاء وعنة ولا ينظره الشهود (و) ان ادعت الزوجة انه معترض وأنكره (صدق) الزوج بيمين (في) نفى (الاعتراض) وهذا علم بالأولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بيمينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص على عين المسئلة وشبهه في التصديق فقال (كالمرأة) فتصدق (في) نفى (داء) فرج (ها) من افضاء ونحوه أو جذام أو برص بيمينها فلا ينظره النساء وأما داء غير الفرج مما ينظره النساء فيقبل فيه امرأتان وما يجوز للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (أو) نفى (وجوده حال العقد) بأن قالت حدث بعده فلا خيار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله ففيه الخيار فالقول قولها بيمينها ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته في جذام ونحوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بأن اعتمد الزوج على اخبار المرأتين بوجوده قبله وادعت حدوته بعده فالقول قوله قبل البناء وقولها بعده (أو) وجود (بكراتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عنراء البناني سواء ادعت أنها الآن بكر أو أنها كانت بكرا أو أزالها الزوج فتصدق فيهما أفاده نقل الحطاب (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هى) فصل به لعطف (أو أبوها) على ضمير الرفع المستتر في حلفت (ان كانت) الزوجة (سفيهة) أى مجبرة فاشمل الصغيرة والمجنونة وهذا راجع للمسائل الثلاث التى بعد الكاف (ولا ينظرها) أى العيوب التى بفرجها (النساء) جبرا عليها وهذا كالتأكيده لقوله كالمرأة فى دأها فان رضيت فلهن النظر (وان أتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرهما (تشهدان له) بعيب فى فرجها (قبلتا) فليس نظرهما فرجها جرحه فى عدالتهما لان محل منعه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سحنون بجوازه جبرا عليها (وان علم الأب) كغيره من أوليائها (ثيويتها بلا وطء) بأن كان بوثبة أو تكرر حيض أو نحوهما (وكتم) الأب ثيويتها عن الزوج حال العقد (فللزوجة الرد) للزوجة (على الاصح) الذى هو

قول أصبح وصوبه ابن القصار وقال أشبه لاردله ولا يعارض هذا قوله سابقا ولا رد بالتبوي به فيمن ظنها بكرة لتقييده بعدم علم الأب بها وهل كلام المصنف هنا على إطلاقه أو مقيد بشرط الزوج البكارة وهو الظاهر من نقل المواقف هذا مخصص لقوله بالتبوي به كما تقدم وقرره بالتبوي الخطاب فعمل من كلامه هنا وفيما مر أنه ان وجدها ثيبا فله خمسة أحوال الأول ان لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه أشار بقوله والتبوي الثاني شرطه انها عذراء فله رد مطلقا وأشار له بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بلا نكاح ولم يعلمها الأب ففيها تردد أشار له بقوله وفي بكرة تردد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح وعلمها الأب وكنتم فله رد على الأصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء علمها الأب أو لا فله ردها وهذا مفهوم بلا وطء (ومع الرد) من أحد الزوجين الآخر يعيب بما تقدم سواء توقف على شرط السلامة أم لا (قبل البناء فلا صدق) للزوجة لانها ان كانت معيبة فقد غرت الزوج ودلت عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها وشبهه في عدم الصداق فقال (ك) رد أحد الزوجين الآخر (بـ غرور) من أحدهما للآخر ولو رقيقا باخبار (بحرية) تبين عدمها قبل البناء فلا صدق للزوجة لانها ان كانت الفارة فظاهر والا فهي الفارقة مع بقاء سلعتها (و) مع الرد من أحدهما الآخر (بعده) أي البناء أو الخلوة بما يتصور وطؤه كأبرص من غير مناكرة في الوطء (فج) الرد بسبب (عيبه) أي الزوج بلامه الصداق (المسمى) لتدليسه مع استيفائه سلعتها ولا صدق على من لا يتصور وطؤه كجبوب وعنين ولا يعارض هذا قوله سابقا كدخول العنين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرد بسبب عيبها (الذي) ترد به بلا شرط كافتائها وبرصها بعده (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي دفعه لها ولو كيلها وكلام المصنف في الحرة بقرينة قوله على ولي لم يغيب كائن وأخ الخ لافي الأمانة الأولى لها من قرابتها مع سيدها فقوله (لاقيمة الولد) في غير محلها إذ محله عقب قوله وعلى فارغ من ولي تولى العقد فيقول عقبه ولا يرجع (٣٠٣) عليه ان غره بحرية بقيمة الولد والمعنى ان الزوج اذا غر ما جنبى بحرية أمة تولى عقدها باذن سيدها ولم يخبره غيره ولي وولدت وغرم الزوج قيمة ولدها لسيدها الحرته والمسمى فله الرجوع على الفار بالمسمى لا بقيمة الولد لانه تسبب في غرمة

وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا صَدَاقَ كَغُرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ وَبُذْءٍ فَمَعَ عَيْبِهِ الْمَسْمَى وَمَعَهَا رَجَعَ بِجَمِيعِهِ لَا قِيَمَةَ الْوَلَدِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِيبْ كَابْنٍ وَأَخْرَجَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَأَتَمِّينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ لَا الْمَكْسُ وَعَلَيْهَا فِي كَابْنِ الْعَمِّ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ عَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ وَحَلْفُهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ كَأَتَمِّهِ عَلَى الْخُتَارِ فَإِنْ نَكَحَ حَلْفَ أَنْتَ غَرُّهُ وَرَجَعَ

الصداق وهو وان تسبب في الوطء ايضا لكونه قد لا ينشأ عنه ولد واصله يرجع (على ولي) للزوجة (لم يغيب) الولي عنها عليه بأن يكون مخالطا لها ومطلعا على عيبها ومثل للولي الذي لم يغيب بقوله (كابن وأخ) وأب وعم واما العيب الذي لا يظهر الا بالبناء كالمذيعة فلا يرجع فيه على الولي الذي لم يغيب (ولا شيء عليها) أي الزوجة من الصداق الذي أخذته من الزوج اذا لم تحضر محل العقد لانها لو حضرت لبينت العيب فلا يرجع الولي عليها ولا الزوج ايضا (و) يرجع الزوج ان شاء (عليه) أي الولي القريب بجميع الصداق (و) ان شاء رجع (عليها) ان زوجها بحضورها أي الزوجة محل العقد حال كونها (كأتمين) عيبا لانهما غاران (ثم) ان رجع الزوج على الولي يرجع (عليها) بما زاد على ربع دينار (ان اخذه) أي الصداق الزوج (منه) أي من الولي اذا حجة لها حيثئذ حيث كانت حاضرة مجلس العقد ساكتة (لا) يثبت (العكس) وهو رجوعها على ولينها ان اخذه الزوج منها لانها باشرت اتلافه أو بقي بيدها مع انتفاء حجبها (و) يرجع الزوج ان شاء (عليها) أي الزوجة فقط بالصداق (في) تزويجها بولاية (كابن العم) من كل ولي قريب أو بعيد خفي عليه عيبها (الا ربع دينار) لحق الله تعالى في منع عرو البضع عن الصداق (فان علم) الولي البعيد بعيبها وكنتمه عن الزوج (فسك) الولي (القريب) الذي لم يغيب في الرجوع عليه فقط ان غابت عن محل العقد وتخير الزوج بين رجوعه عليه أو عليها ان زوجها بحضورها كأتمين (وحلفه) أي حلف الزوج الولي البعيد (ان ادعى علمه) أي علم الولي البعيد بعيبها وكنتمه وحقق الزوج دعواه وشبهه في تحليفه فقال (كأتهامه) أي اتهام الزوج الولي بعلمه عيبها وكنتمه فله تحليفه (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط قوله على المختار اذ ليس للخمى في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ورجع عليه على المختار وفي بعضها كاتهامه على المختار وكلاهما لم يصح اذ ليس للخمى هنا اختيار (فان نكل) الولي عن حلفه (حلف) الزوج (انه غره) أي ان الولي غره وانه علم العيب وكنتمه ان كان الزوج حقق دعواه فان كان اتهمه فلا يحلف (ورجع) أي

الزوج (عليه) أى على الولي بجميع الصداق الذى دفعه وللزوجة (فان نكل) أى الزوج هذا ظاهره وصوابه فان حلف أى الولي البعيد (رجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) اذ هذا هو الذى فيه اختيار اللخمى ثم هو ضعيف والمذهب ان الولي البعيد اذا حلف انه لم ير الزوج فلا يرجع على الزوجة لاقراره ان الولي هو الذى غره ابن غازى قوله فان نكل رجع على الزوجة على المختار هذا لم يذكره اللخمى هكذا نعم اختيار اللخمى ان يرجع الزوج عليها ان وجد الولي القريب عديما وحلف له الولي البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب في السؤالين فتأمل في تبصرته تجده والمراد بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديما أو حلف له الولي البعيد انه لم يعلم (و) رجع الزوج (على) رجل (غار) للزوج باخباره بسلامتها من عيب أو بحرية أمة (غيرولى) خاص (تولى العقد) من جهة المرأة ويرجع عليه بجميع الصداق الذى أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد ان غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (الا أن يخبر) الغار (انه غيرولى) خاص للمرأة وانما يقدر لها بولاية الاسلام العامة والتوكيل لهما فلا يرجع عليه ولا عليها (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أى لم يتول الغار العقد ويؤدب اذا غر بالقول الآن يقول انا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صداق مثلها اذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان أو غيره نقله الحطاب عن التوضيح عند قوله ولو بوصف الولي (وولد) الزوج (المرور) أى الخبر بحرية أمة منها أو من سيدها حال عقدها عليها (الحرقط) أى لا الرقيق وقوله (حر) خبر عن ولد وحرته تبعاً لأبيه باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة ابنتها الحرية والرقية (وعليه) أى المرور ان ردها بعد وطئها (الاقل من المسمى و) من (صداق المثل) أى المماثل للأمة (و) على المرور الحر الذى أولد الأمة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرته انلافه على سيدها (٣٠٣) ان غره غير سيدها بغير علمه فان غره سيدها أو غيره

عليه فان نكل رجع على الزوجة على المختار وعلى غار غير ولي تولى العقد إلا أن يخبر أنه غير ولي لا إن لم يتوله وولد المرور الحر فقط حره وعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وقيمة الولد دون ما له يوم الحكم إلا لكجده ولا ولاء له وعلى النزر في أم الولد والمذبذبة وسقطت بموته والأقل من قيمته أو دينته إن قتل أو من فرته أو ما نقصها إن ألقته ميتاً كجرحه ولمدمه تؤخذ

السيد من رقية الولد وهو لا يتحقق الا يوم الحكم واستثنى من قوله وقيمة الولد فقال (الا) ان تكون الأمة (لكجده) أى المرور الحر وأدخلت الكاف باقى من يعتق ولدها عليه كأبيه وأمه وابنه فلا قيمة على الابن الكفا (ولا ولاء له) أى كالجدة على الولد لتخليقه على الحرية ولم يعتق بملكه (و) ان غر الحر بحرية أم ولد وأولدها فله قيمة ولدها (على النزر) أى التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سيده قبله فيتمحرر بموته قبل سيده على الرق (و) (في) ولد الأمة (المذبذبة) التى غر حر بحريتها وأولدها قبل علمه رقيتها فعلى المرور قيمة ولدها على النزر بين موته قبل سيده رقيقاً وموت سيده قبله وحمله الثلث فيعتق جميعه وحمل الثلث بعضها فيعتق منه ما حمله الثلث ويرق بباقيه هذا مذهب المدونة وقال ابن المواز يفرم قيمة ولد المذبذبة على انه قن (وسقطت) قيمة الولد المرور (بموته) أى الولد قبل الحكم بها عليه في جميع ما تقدم وهذا من ثمرات اعتبارها يوم الحكم (و) على المرور (الأقل من قيمته) أى الولد يوم قتله (أو دينته ان قتل) أى الولد وأخذ المرور دينته من قاتله فان كانت القيمة أقل فلا يلزمه غيرها لانها بمنزلة عينه لو كان حيا وزأدا لديه ارث وان كانت الدية أقل فلا يلزمه غيرها لانها هى التى أخذها المرور من القاتل فهي بمنزلة عين الولد فان اقتص الاب من القاتل أو عجز عن أخذ الدية منه فلا شئ عليه لانه كونه قبل الحكم (او) الأقل من (غرته) التى أخذها المرور من الجاني على أمه (او ما نقص) قيمته (بها) أى الأمة ابن غازى لم أعرف اعتبار ما نقصها لاحد من أهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل بطنها قبل الاستحقاق أو بده فألقت جنينا ميتا فلا ب على غرة عبد أو وليدة لانه حر ثم للمستحق على الاب أقل من ذلك او من عشر قيمة أمه يوم ضربت ولعل حرصه على الاختصار حمل على تعبيره عن عشر قيمتها بما نقصها وفيه بدو ليس بكثير اختصار (ان ألقته ميتا) وهى حية فان ألقته حيا ففيه الأقل من قيمته ودينته (كجرحه) أى ولد المرور جرحا برى على شين وأخذ الأب ارشه من جرحه فعليه للسيد قيمته ناقصا يوم الحكم والأقل مما نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالما ومن الارش (ولمدمه) أى المرور لعسره أو موته ولا تركه له (تؤخذ) القبة

(من الابن) الوسر عن نفسه لانها في معنى فدائه فهو أولى بدفعه (و) ان تعدد ولد المهرور المهر وهم ميسرون (لا يؤخذ من) كل (ولد الاقسطه) أي نصيبه أي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم أبيه فلا يؤدي عن أخيه المعدم (و) ان غرا الحر بخرية مكاتبه وأولدها ثم تبينت مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها قناو (وقفت قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان أدت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت حرة هي وولدها (رجعت) قيمة الولد الموقوفة عند عدل (لاذب) لكشف الغيب انها كانت حرة وقت العقد عليها وان عجزت عنها أو عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها (وقبل قول الزوج) الحر ذكر ا كان أو أثنى (انه غر) بضم الغين وشدا الراء (بحرية) لا آخر بيمين (ولو طلقها) باختياره قبل اطلاقه على عيبها الموجب لحياره وقبل بناءه بها وغرم لها نصف الصداق (أو مانا) أي الزوجان (ثم اطلع) أي اطلع الزوج بعد الطلاق أو الورثة بعد الموت (على موجب خيار) أي سبب في ثبوته (فد) الاطلاع عليه بعد الطلاق أو بعد الموت (كالمعدم) فلا يرجع الزوج عليها بنصف الصداق الذي غرمه لها وليس للورثة فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به (والولي) لمرأة خطبت منه (كنتم العمى) عن خاطبها (ونحوه) أي العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها كالسواد والقراع لان النكاح مبني على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره (وعليه) أي الولي وجوبا (كنتم الحنا) عن مخلو به أي عن خطبت منه أي يكتم الفحش فيها من رنا وسرقة ونحوهما ففي البيان يجب ستر الفواحش على نفسه وعلى غيره لحبر من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته تهم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه والذي ينبغي حينئذ كتمه لاستروم منع الخطاب (٣٠٤) من تزويجها بأن يقال له هي لاتصح لك لان الدين النصيحة (والاصح منع)

مِنَ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمَكْتَبَةِ فَإِنْ ادَّعَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ وَقِيلَ قَوْلُ الزَّوْجِ إِنَّهُ غُرٌّ وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوَرِّجٍ خِيَارٌ فَكَالْمَدْمِ وَلِلْوَلِيِّ كَنُّهُ وَالْعَمَى وَنَحْوُهُ وَعَلَيْهِ كَنُّهُ الْغَنَاءُ وَالْأَصَحُّ مَقْعُ الْأَجْدَمِ مِنْ وَطءِ إِمَائِهِ وَلِلْعَرَبِيِّ رَدُّ الْمَوْلَى الْمُتَنَسِّبِ لَا الْعَرَبِيِّ إِلَّا الْقُرَشِيُّ نَسَرَّ وَجْهَهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ

﴿ فصل ﴾ وَلَئِنْ كَمُلَ عَتَقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطُّ بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبِضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا

الرجل (الأجندم) الخطاب  
الموافق لاصطلاحه والظاهر  
منع الأجندم (من وطء  
امائه) لانه يضرهن وأراد  
بالمنع الحيولة بينه وبينهن  
وكذا البرص كما في  
الطاراز (والعربية رد)  
الزوج (المولى) أي المعتق  
بالتفتح (المتنسب) للعرب

و بعده  
حال خطبته ثم تبين عتقها لهم لانه بانسابه كأنه شرط كونه حرا أصليا فقد غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع  
فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي تزوجه على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها أو دونها البنائي ان لم يكن لها  
شرط صريح والاردته به (الا) المرأة (القرشية) أي التي من نسل قريش (تزوجها) أي العربي (على انه قرشي) فتجده عربيا غير  
قرشي فلها رده لان قريشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة لله والى ﴿فصل﴾ في خيار الامة بكامل عتقها تحت عبد (ولمن) أي الامة التي  
(كل) أي تم (عتقها) أي تنجز عتقها ما بأداء ما كوتبت به أو بموت سيدها وهي أم ولد أو مدبرة حملها ثلثة أو بانقضاء أجل عتقها أو نحو  
ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو بشأبة حرة ويحال بينهما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغة قرشيدة أو سفينة وبادرت باختيار  
نفسها (فقط) أي لا الحراذلة خيارها نقص العبد وقال العراقيون علة خيارها جبرها على النكاح فلها الخيار في الحرا أيضا وتفارقه  
(بطلقة) بأن تقول طلقت نفسي أو اخترت نفسي (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من صيغتها والا كان بنا وسأوى قوله  
(أو اثنتين) وأول حكاية الخلاف فالاول قول أكثر الرواة والثاني قول المدونة واليدرج الامام مالك رضي الله تعالى عنه فلو قال وهل  
بطلقة أو اثنتين لكان أي بن قاله تت (وسقط) عن الزوج العبد (صداقها) كله باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء  
من قبلها مع بقاء سلعتها (و) سقط (الفراق) وتعين بقاؤها زوجة (ان) أعتقت قبل البناء وقد قبضه السيد قبل عتقها  
وأنفقه (وكان) السيد (عديما) يوم عتقها واستمر عديمه الى وقت الحكم لانها ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها  
بصداقها ولا مال له الا هي فبرد عتقها لدين صداقها فترجع رقيقة فيسقط خيارها فقد أدى ثبوته لنفيه وكل ما أدى ثبوته لنفيه منتف  
ومفهوم عديما انه ان كان مليا يوم عتقها أو بقي صداقها بيده فلها الخيار وهو كذلك ولو أعدم السيد بعد ذلك ويتبعه الزوج به في ذمته

لطريان الدين بعد العتق فلا يبطله (و) ان أعقت (بعده) أى البناء فهو (لها) أى الصداق لاستحقاقها اياه بالبناء فهو من مالها ومال الرقيق يتبعه في العتق (كألو) تم عتقها وفرض زوجها لها صداقها (رضيت) الامة (و) الحال (هى مفوضة) أى معقود نكاحها بلا ذكر مهر وصلة رضيت (بها) أى الصداق الذى (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقبل بناءه بها فهو لها ولو اشترطه السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق بمالها حينه وهذا تجدد لها بعده (الآن يأخذها) أى الصداق (السيد) من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانتراعه (أو يشترط) السيد أخذ (ه) حين عتقها بعد البناء فهو له لانها ملكته بالبناء بها فصار من مالها قبل عتقها (و) ان كل عتق الامة وهى تحت عبد أو أقامت معه مدة ثم اختارت فراقه فادعى ان اقامتها معه بعد كمال عتقها رضى به وأنكرت ذلك (صدقت) بلا يمين (ان لم تمكنه) فى (انها ما رضيت) بالبقاء معه فلا يعدسكوته رضى به وهى على خيارها قبل تمام سنة بل (وان بعد تمام سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان مكنته وسيصرح به (الآن تسقطه) أى خيارها بأن قالت أسقطت خيارى أو اخترت اللقاع معه فلا خيار لها بعد (أو) الان (تمكنته) طائفة من استمتاعه بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو لم يستمتع بها ان علمت الحكم بل (ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بأن تمكينها طائفة يسقطه وظاهره وان لم يشتر الحكم عندهم وشهره ابن شاس وابن الحاجب والقرافى (لا) يسقط خيارها ان مكنته طائفة وقد جهلت (العتق) ابن عبد السلام يبنى عقاب الزوج ان وطئها علما بعتقها والحكم كوطء مخيرة وملكه وذات شرط قبل اختيارها وان ادعى علمها بالعتق وأنكرت فالقول لها بلا يمين قاله ابن شاس (ولها) أى من كمل (٣٠٥) عتقها قبل البناء ان وطئها غير عالمة به

(الاكثر من) شيئين  
(السمى) لرضاء به على انها  
أمة فعلى انها حرة أولى  
(وصداق المثل) على انها  
حرة ان كان العقد صحيحا  
أو فاسدا لدانته لالصداق  
فلها مهر مثلها اتفاقا قاله  
الخمى وعطف على تسقطه  
قوله (أو) (الآن) (يبينها)

وَبَعْدَهُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مُفَوَّضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ  
السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيَتْ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ إِلَّا أَنْ  
تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْكِنْهُ وَلَوْ جَهَلَتْ الْحُكْمَ لَا الْعِتْقَ وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى  
وَصَدَاقِ الْمِثْلِ أَوْ يُبَيِّنُهَا لَا يَرَجِيْءُ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا لِتَأْخِيرِ الْحَيْضِ وَإِنْ  
تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عَلَيْهَا وَدُخِلَ عَلَيْهَا فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِيرُهُ تَنْظُرُ فِيهِ  
(فصل) الصَّدَاقُ كَالْثَمَنِ كَمَبْدٍ يَخْتَارُهُ هِيَ لَاهُوَ وَضْمَانُهُ

(٣٩ - جواهر الاكليل - أول) قبل اختيارها فلا خيار لها لفوات محله وهى للعصمة بالطلاق البائن  
ولها نصف الصداق ان أبانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها أو قبله لعدم تفويتها للعصمة وتمكينه  
من رجعتها فلها ايضاع طلقة بائنة فتكون مبتوتة (أو) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها (قبل الاختيار) منها لفراقه فقد  
سقط خيارها لزوال سببه وهو رزق زوجها (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (لحيض) بهامنعها منه فلا يسقط خيارها  
لوجوب تأخيرها شرعا (وان) عتق العبد بعد عتق الامة ولم تعلم به واختارت فراقه (تزوجت) غيره (قبل علمها) بعتقه (و) قبل  
(دخول) العبد (بها فأتت) على العبد (بدخول) أى تلذذ الزوج (الثانى) بها ولو بدون وطء والمعمد فواتها بتلذذ الثانى ولو بعد  
دخول الأول (ولها) أى من كل عتقها وهى تحت عبد (ان أوقفها) العبد بمحضرة الحاكم بعد كمال عتقها لتختار البقاء أو الفراق (تأخير)  
باجتهاد الحاكم ولا نفقة لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) أى التأخير الاحسن من الامرين فتختاره (فصل)  
في بيان أحكام الصداق (الصداق) أى المال المتلزم للمخطوبة بملك عصمتها بفتح الصداق أفصح من كسرها مأخوذ من الصديق لدلالته على  
صدق الزوجين في موافقة الشرع ويسمى مهرا وطلا بفتح الطاء ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهمة وقوله (كالثمن) خبر عن الصداق  
وكونه كالثمن في شرط الطهارة والاتضاع الشرعى به وعلمه والقدرة عليه وعدم التهمى ومثل لما يجوز صداقا قال (كعبد) من عبيد  
مثلا للخطاب حاضرين أو مصوفين (تختاره) أى العبد (هى) أى الزوجة فيجوز في النكاح لدخول العاقلين على اختيار  
الاحسن لانه شأن من يختار لنفسه من مال غيره فلا غرر فيه (لا) يجوز في الصداق عبد يختاره (هو) أى الزوج للزوجة  
(وضمانه) أى الصداق الثابت تلفه بلا تعد ولا تفریط من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في النكاح الفاسد وكون ضمان

الصداق من الزوجة ان لم يطلقها الزوج قبل البناء والافسياتى (وتلفه) أى الصداق بدعوى من هو يده من غير ثبوت كبيع الخيار فيما يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج فيما يغاب عليه وكذا الزوجة فلم حمل قوله وضمانه على صورة الثبوت وتلفه على صورة عدمه فتغابرا وان كان الضمان مسببا من التلف (واستحقاقه) أى الصداق المعين بعد العقد يوجب رجوعها عليه بقيمته ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ واما المثلث مطلقا والمقوم الموصوف فترجع بمثله ان استحق (وتعييبه) أى اطلاع الزوجة على عيب قديم فى الصداق يوجب خيارها فى التمسك به ورده على الزوج ورجوعها عليه بقيمة المقوم المعين ومثل المثلث والمقوم الموصوف ابن يونس وتعتبر القيمة يوم عقد النكاح عبدالحق لم يجعلوا النكاح كالبيع فى الفسخ اذا استحققت السلعة أوردت بعيب ولم تفت لان عقد النكاح قد تقرر به للوارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والأبناء فلم ينسخ فسخه والبيع لا ضرر فى فسخه فى قيام البيع فاقترقا (أو) استحقاق أو تعيب (بعضه) فان كان مقوما معينة فلها الخيار فى التمسك بالباقي والسالم من العيب والرجوع بقيمة ما استحق أو ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفى رد الباقي أو السالم والرجوع بقيمة الجميع وخبرضانه وما عطف عليه (كالبيع) بتسامح فى بعضها كاتيين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة مطينة (فاذا هي خمر فثله) أى الحل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح ويفسخ البيع ان وقع على عينه ثم ذكر أربع مسائل كالمستثناة من قوله كالثمن اذا لصح كون شيء منها ثمنا فقال (وجاز) النكاح (بشورة) بفتح الشين الحجمة وسكون الواو أى متاع بيت معروف بعادة لخصرية أو بدوية واما ضمها فالجمال بفتح الجيم (أو) (بمدد) محصور كثلاثة (من كأبل) وقر وغنم (أورقيق) ولو غير موصوف ونص عليه لتوهم المنع فيه لكثرة غرره فالواحد من كأبل أولى بالجواز (و) جاز النكاح (ب) صداق مثل (أى نظير للزوجة) (ولها) أى الزوجة فى المسائل الأربع (الوسط) أى المتوسط (٣٠٦) بين الاعلى والأدنى من شورة مثلها وعدد من كأبل أورقيق فى سن

وتلفه واستحقاقه وتعييبه أو بعضه كالبيع وإن وقع بقلة خل فاذا هي خمر  
فميثله وجاز بشورة أو عدي من كأبل أو رقيق وصداق مثل ولها الوسط  
حالا وفى شرط ذكر جنس الرقيق قولان والإناث منه إن أطلق ولا عهدة  
والى الدخول إن علم أو البسرة إن كان مليا وظل هبة العبد لفلان أو يعتق  
أباها عنها أو عن نفسه

ينالك به الناس ومن  
صداق مثل يرغب به  
مثله فى مثلها ويكون  
الوسط من ذلك كله (حالا)  
أى غير مؤجل (وفى شرط  
ذكر جنس الرقيق)  
الواقع صداقا من كونه

حبشيا أو زنجيا أو روميا قليلا للفر قاله سحنون فان لم يذ كر فسد النكاح فيفسخ قبل البناء ويمضى ووجب  
بعده بصداق المثل وعدم شرط ذكره وهو لان المواز لها الصنف الغالب بالبلد فان استوى صنفان فلها النصف من كل منهما وهكذا  
(قولان) مستويان عند المصنف البنائى يؤخذ من ابن عرفة ان الثانى هو المشهور وهو ظاهر الدونة (و) ان تزوجها بعدد من رقيق  
ولم يقيد به إناث ولا ذكور فللزوجة (الاناث منه) أى الرقيق الذى سماه صداقا (ان أطلق) به الزوج عن التقييد بالذكورة والانوثة لان  
للساد غرضا فى الاختلاء بهن وخدمتهن (ولا عهدة) أى ضمان الزوجة على الزوج فى الرقيق الواقع صداقا ثلاثة أيام من كل حادث  
ولاسنة من جنون وجذام وبرص ان لم تشرطها عليه والاعمل بها كاسيأتى فى باب خيار العيب وأما عهدة الاسلام وهو ضمان الصداق  
من عيب أو استحقاق فتأبته وان لم تشرط (و) جاز النكاح بصداق معلوم مؤجل كله أو بعضه (الى الدخول) بالزوجة (ان علم)  
وقته بعادتهم كأيام النيل عند بعض أهل قرى مصر والربيع عند أرباب المواشى وجزال الثمار عند أربابها فان لم يعلم وقته كأهل الأمصار  
فلا يجوز لجعل الاجل وفسخ قبل البناء ويمضى بعده بصداق المثل (أو) الى (الليسة) أى تيسر الدنانير والدرهم للزوج فيجوز  
(ان كان) الزوج (مليا) بغير الدنانير والدرهم كقمار وعروض فلا تنافى فى كلام المصنف فان لم يكن مليا فلا يجوز تأجيله بميسرته  
لزيادة الضرر وان وقع فسخ قبل البناء ويمضى بعده بصداق المثل (و) جاز (على هبة العبد) مثلا الذى فى ملكه (لفلان) كريد  
أبيها أو ابنها أو أخيه أو أجنبي منها أو التصديق به عليه ولا مهر لها سواء لانه يقدر انها ملكته ثم وهبته أو تصدقت به على فلان فليس  
فيه دخول على اسقاط الصداق فان حلقها قبل البناء رجع فى نصف العبد وان فات بيد الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع للزوجة بشيء  
(أو) على ان (يعتق) الزوج (أباها) مثلا أو ابنها أو أخاها أو أمها من يعتق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء لها (أو عن نفسه)  
أى الزوج وله ولاؤه البساطى عنقه عن نفسه فى نظير ملك عصمتها يستلزم تملكها إياه قبله فلذا صح وقوعه صداقا فليس فيه



دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروعى أمران تقدير دخوله في ملكها فصح كونه صداقا وتقدير ملكه اياه بعد ملكها فعتق وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم العتق التملك فقد استلزم عتقه عليها بمجرد فلا يجد اعتاق الزوج محلا فلاولاء له قلت الامور العقلية تقع معا فعتقه عنه وتعليكه لها وعتقه عليها وقعت معا والأحسن ان تقدير دخوله في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم له ملكها له بالفعل فلم يؤد اعتاق الزوج الى عدمه اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج الكلف وولى غيره (تسليمه) أى المهر معجلا بلا تأخير ويكون تسليمه للزوجة الرشيدة ولولى غيرها (ان تعين) الصداق كعتق أو حيوان أو عرض معين سواء أطاقت الزوجة أم لا بلغ الزوج أم لا ولا يجوز تأخيره لانه غرر اذا لا يدري هل يستمر بحاله أو يتغير وهذا يقتضى ان تعجيله حق لله تعالى وان العقد يفسد بتأخيره مطلقا والذى يفيد التيطى وابن شاس فسادا ان شرط التأخير والافتعجيله حق لها فلها اسقاطه اذا محذور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد (والا) أى وان لم يكن الصداق معيناً وتنازعا في التبدل بأن طلب الزوج الدخول قبل حال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (فلها منع نفسها) من دخول زوجها حتى يسلمها الصداق وكراه الامام مالك رضى الله تعالى عنه لها تمكينه من نفسها قبل قبضها منه ربيع دينار لحق الله تعالى ان كانت سليمة من العيوب الموجبة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بسبب لا قيام له به لرضاه به أو حدوثه بعد العقد وصلة منع (من الدخول) أى اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلها منعه من (الوطء بعده) أى الدخول (و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولودخل بها ووطئها وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ماحل) من المهر بالاصالة أو بانقضاء أجله لانها بائعة والبائع له منع سلعته حتى يقبض ثمنها (لا) تمنع نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكين منه وان لم يطاء فليس لها منع نفسها (٣٠٧) بعد ووطئها في كل حال (الا أن يستحق) أى الصداق فلها الامتناع ولو

وَوَجَبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيَّةً مِنَ الدَّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ لَا بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا عَلَى الْأَظْهَرِ وَمَنْ بَادَرَ أُجْبِرَ لَهُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأَمْسَكَ وَطَوَّاهَا وَتَمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطَتْ لِتَغْرِيبَةٍ أَوْ صَفَرٍ وَالْأَبْطَلُ لَا أَكْثَرَ وَالْمَرَضُ وَالصَّغَرُ الْمَانِعَانِ مِنَ الْجَمَاعِ وَقَدَّرَ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرًا إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ لِيَدْخُلَنَّ اللَّيْلَةَ لَا لِحَيْضٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لِإِثْبَاتِ عُسْرِهِ

بعد الوطء حتى تقبض عوضه لان من حجبها مكنته حتى يتم لى فلم يتم (ولو لم يضرها) الزوج (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازى كذا قال ابن رشد انه اظهر

الاقوال وهو المعتمد (ومن بادر) من الزوجين يتمكين صاحبه بما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الآخر تمكينه بما في جهته فامتنع (أجبره) الزوج (الآخر) على تمكينه بما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين افادها بقوله (ان بلغ الزوج) الحلم لا مجرد اطاقه الوطء لعدم كمال لبتها به (وأمكن وطؤها) أى الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافته فلا يشترط بلوغها الحلم لكمال اللذة بها بدونها متى أمكن وطؤها فابلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلو أو امكان وطئها شرط فيه طالبة كانت أو مطلوبة (وتمهّل) أى الزوجة أى يجبر الزوج الذى بادر بتسليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ وهى مطيقة على امهالها (سنة ان اشترطت) أى السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتغربة) أى ارادة الزوج الانتقال بها البلد غير بلدها (أو) ل(صغر) يمكن وطؤها معه (والا) أى وان لم تشرط السنة في العقد وكرت بعده أو اشترطت فيه لغربة وصفر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به (لا أكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا (و) تمهل (للمرض) بها قبل البناء (والصغر) بها (للمنعين من الجماع) لا نقضاً لهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما (و) تمهل (قدر ما) أى الزمن الذى (يهيئ) أى يجهز ويحضر (مثلها) أى الزوجة (أمرها) بشراء وعمل ما يحتاج اليه من متاع البيت ونحوه وذلك يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير وكذا تمهل هو قدر ما يهيئ مثله أمره ولا نفقة لها في زمن التهيئة منها أو منه وتمهل قدر ما يهيئ فيه مثلها أمرها في كل حال (الا أن يحلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقضى له به ارتكابا لا خفاء الضررين فهذا مستثنى من الأمهال بقدر التهيئة وكلام المصنف مقيد بما اذا لم يحلف على دخوله الليلة ليطاءها وهى حائض فان كان كذلك فلا يمكن من دخوله عليها لحشته بالمانع الشرعى وهذا غير قوله (لا) تمهل (لحيض) بها لاستمتاعه بها بغير الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصداق ف(لم يجده) وادعى العدم ولم تصدقه ولم يثبت عدمه بينة وليس له مال ظاهر (أجل) أى أمهاله الحاكم (لإثبات عسره)

أى فقره فيؤجل (ثلاثة أسابيع) ابن عرفة ليس هذا التحديد بلانما هو استحسان لاتفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو موكول لاجتهاد الحاكم (ثم) اذا ثبت عسره أو صدقته فيه (تلاوم بالنظر) أى زيدله في الاجل باجتهاد الحاكم (وعمل) عند الموثقين في التلاوم (بسنه وشهر) فيؤجل أولا ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم تلاوم له بثلاثين يوما فان أتى بشىء والا عجزه (وفى) وجوب (التلاوم لمن) ثبت عسره و (لا يرجى) يساره لان الغيب قد يكشف عن العجائب وهذا تأويل الأكثر (وصحح) أى صوبه للتيطى وعياض (وعلمه) أى التلاوم لمن لا يرجى فيطلق عليه ناجزا وتوالت المدونة عليه (تأويلان) كما علمت (ثم) بعد انقضاء الاجل وظهور العجز (طلق عليه) بأن يطلق الحاكم أو الزوجة ثم يحكم الحاكم بلزومه (ووجب) على الزوج المطلق لعجزه عن المهر (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أسير لقوله تعالى واذا طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (فى) أى بسبب (عيب) موجب للخيار سواء كان به أو بها وهذا مكرر مع قوله فى الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين العجز عن المهر والعيب وحكمة التفرقة اتهامه باخفاء المال (وتقرر) أى ثبت كل الصداق على الزوج (بوطن) من بالغ في مطيعة ان جاز بل (وان حرم) كفى حيض أو صوم أو دبر لاستيفائه سلعها وامراده الوطء ولو حكما كدخول العنين والمجبوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي (و) تقرر (ب) موت واحد من الزوجين أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهى غير مطيعة (و) تقرر بسبب (اقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد بنائه بها بلا وطء مع بلوغه رباطها لتزويجها أى اقامة السنة منزلة (٣٠٨) الوطء (و) ان اختلى الزوج بزوجته فى خلوة الاهتداء وادعت انه وطئها فيها

ثَلَاثَةَ أَسَابِيحَ ثُمَّ تُلَوِّمُ بِالْفَطْرِ وَعَمَلٍ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ وَفِي التَّلَوِّمِ لِمَنْ لَا يُرْجَى وَصَحَّحَ وَعَدَمَهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ طَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَجَبَ نِصْفُهُ لَا فِي عَيْبٍ وَتَقَرَّرَ بِوُطْءٍ وَإِنْ حَرَّمَ وَمَوْتٍ وَاحِدٍ وَأَقَامَةَ سَنَةٍ وَصُدِّقَتْ فِي خَلْوَةِ الْإِهْتِدَاءِ وَإِنْ يَمَانَعُ شَرْعِيٌّ وَفِي نَفْيِهِ وَإِنْ سَفِيهَةٌ وَأُمَةٌ وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطُّ أَخَذَ أَنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدُ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسُهَا تَأْوِيلَانِ وَفَسَدَ أَنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا

وأنكره (صدقت) الزوجة فى دعواها الوطء (فى خلوة الاهتداء) من الهدى أى السكون لان كل واحد منها اهتدى للآخر وسكن له واطمأن له وعرفت عندهم بل رخاء السطور وصدق فى خلوة الاهتداء ان لم يكن بهما مانع شرعى بل (وان)

كانت متلبسة (بمانع شرعى) كحيض وصوم واحرام لان العادة ان الرجل اذا خلا بزوجته أول خلوة لا يفارقها قبل وصوله وآتاه اليها (و) ان اختلى الزوج بزوجته خلوة اهتداء وتصادقا على نفى الوطء فيها صدقت (فى نفية) ان كانت حرة رشيدة بل (وان) كانت (سفيهة) أى بالغة لتحسن التصرف فى المال (وأمة) أو صغيرة بلا يمين على احداهن ووافقها الزوج على نفية فان خالفها فيه فهو قوله الآتى وان أقر به فقط الخ (و) صدق الشخص (الزائر منهما) أى الزوجين فى شأن الوطء فى الخلوة ثيبا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا فان زارته صدقت فى دعوى وطئه ولا يعتبر نفية لان الشأن نشاطه له فى بيته وان زارها صدق فى نفية ولا تعتبر دعواها ثبوتها لان الشأن عدم نشاطه له فى بيته يمين فيهما (وان أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى لا الزوجة بل أنكرته (أخذ) أى الزوج باقراره سواء كانت خلوة اهتداء أو زيارة أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه المهر كله (ان كانت) الزوجة (سفيهة) حرة أو أمة أو صغيرة مطيعة (وهل ان أدام) الزوج (الاقرار) بالوطء واستمر عليه تكون الزوجة (الرشيدة) أى البالغة الحرة التى تحسن التصرف فى المال (كذلك) أى المذكور من السفينة فى أخذ الزوج باقراره فيلزمه جميع مهرها سواء كذبت أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة العقل بنحو اغواء ولذا لم يشترط فى أسده باقراره عدم تكذيبها كشرطه فى اقراره لغيرها فان رجع عن اقراره فان كانت سكنت أخذ باقراره أيضا وان كانت كذبت فلا يؤخذ به ففى مفهوم ان أدام الاقرار تفصيل (أو) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة (نفسها) فى نفية الوطء ورجعت لاثباته قبل رجوع الزوج عنه فى الجواب (تأويلان) وأمان كذبت نفسها بعد رجوعه عن اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه (وفسد) النكاح (ان نقص) صداقه (عن ربع دينار) شرعى وزنه اثنتان وسبعون حبة من وسط الشعير (أو) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وزن كل درهم خمسون وخمساوية من الشعير (خالصة) من خلطها بشير الفضة وكذا ربع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلوصه (أو) عن عرض (مقوم) (ب) أحد (هما)

أى ربح الدينار أو ثلاثة دراهم فإن ساوت قيمته أحدها يوم العقد صح النكاح به وإن نقصت عن الآخر أو أكثر المهر لاحد له لقوله تعالى أو آتيتن إحداهن فنتارا الآية (وأتمه) أى كل الزوج ماذكر ربيع دينار أو ثلاثة دراهم أو مقوما بأحدها (إن) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقص صداقها عماد ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) أى وإن لم يدخل خير بين إتمامه وعدمه فإن آتمه فلا يفسخ (فإن لم يتمه ففسخ) النكاح بطلاق لأنه مختلف فيه ولزمه نصف ما ساء كما قدمه بقوله وسقط بالفسخ قبله الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لسائر ما يحكم بفسخه قبل البناء من أنه لا يصح الان تجديد عقد ولا يخفى أن هذا المفهوم مناقض لمنطوق قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه فساد قطعا ابتداء وجواب المناقضة أن آخره مقيد لأوله أى عمل فساد قبل البناء بنقصه مقيد بعدم إتمامه فإن آتمه فلا فساد (أو) تزوجها (بما) أى بالشيء الذى (لا يملك) بضم اللنة أى لا يجوز ولا يصح تملكه شرعا (كخمر) وخنزير ولو للمنية تزوجها مسلم لأنها لا تملكها شرعا لحطابها بفروع الشريعة على الصحيح وإن لم تمنعها منها فلو قبضتها واستهلكتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شيء عليها فيما قبضته واستهلكته وقال أشهب لم يربح دينار وهو أحسن لقبضها حقها مستحقة له وهذا حق الله تعالى (وحر) ضد الرق ومثل ما لا يملك ما لا يباع كجمل ضحية وميتة مدبوغ وكلب صيد أو حراسة (أو) وقع العقد (ب) شرط (اسقاطه) أى الصداق فيفسخ قبل البناء وفيه بعده صداق المثل وإن وهب له الصداق أو ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله ما لم تقبضه ثم تهبه له (أو) تزوجها بماليس مالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها أو غيرها بجناية عليه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل ولار جوع له فى القصاص بنى بها أم لا ويرجع بالدية وأدخلت الكاف قراءة له لقراءتها بعد العقد تسمعه أو يهدى نوايه لها أو لنحو أمها وأمالوا ستأجرته قبل العقد على القراءة بربح دينار أو ثلاثة دراهم وقراءته له ذلك فى ذمتها فتزوجها به فالعقد صحيح (أو) تزوجها بما فيه غرر شديد كرقيق (أبق) أو بغير شارد أو جنين أو ثمرة لم يبد صلاحها على التبقية (أو دار فلان) أو رقيقه يشتره منه (٣٠٩) ويسلمه لها فلا يصح النكاح للفرار

الشديد اذ قد لا يرضى فلان ببيع شئته ولو باضعاف قيمته (أو) تزوجها (ب) مسمرتها أى الدار فى بيعها إن كانت لها أو شرأها إن كانت لغيرها فلا يصح النكاح للفرار اذ قد يمسر

وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ وَالْأُفَانْ لَمْ يُتَمَّهُ فُسِخَ أَوْ بِمَا لَا يُمْلِكُ كَخَمْرٍ وَخَرٍّ أَوْ بِاسْقَاطِهِ أَوْ كَقِصَاصٍ أَوْ آبِقٍ أَوْ دَارِ فُلَانٍ أَوْ سَمْسَرَتِهَا أَوْ بِقَبْضِهِ لِأَجَلٍ مَجْهُولٍ أَوْ لَمْ يُقَيَّدِ الْأَجَلُ أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ بِمُعَيَّنٍ كَعِمِيدٍ كَخَرَّاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَاَزَ كَمِصْرٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرَطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبُ جَدًّا وَضَمْنَتُهُ مَبْدَأُ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَ

عليها ولا تباع (أو) تزوجها بصداق معلوم مؤجل (بعضه) وأولى كله (لأجل مجهول) كوت أحد الزوجين أو افتراقهما فيفسخ قبل البناء باتفاق الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم أجمعين ولورضيت بعد ذلك باسقاط المؤجل بالمجهول أو رضى الزوج بتججيله ويثبت بعده بالأكثر من المسمى الحال أو المؤجل بمعلوم وصداق مثلها (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه و (لم يقيد الأجل) كتنى شئت ولم يجز العرف بشيء فإن جرى بزمان معين يدفع فيه الصداق فلا يفسد وإن لم يزد كزمنه عند العقد (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه (زاد) أجله (على خمسين سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول أو بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل هذا الذى يرجع إليه ابن القاسم وقيل أنه يرجع إلى أربابين ويحجب عن المصنف بأن مراده زاد على الدخول فى خمسين بأن حصل تمامها (أو) تزوجها (ب) صداق (معين) عقار أو غيره غائب عن بلد العقد (بعيد) جدا (كخراسان) اسم بلد بأقصى المشرق (من الأندلس) بأقصى المغرب وسواء كان على وصف أو رؤية سابقة فهو فاسد للفرار اذ لا يدرك هل يدرك على صفته أولا (وجاز) النكاح بمعين غائب غيبة متوسطة (كعصر) بمنع الصرف اذ المراد البلد المعينة (من المدينة) المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إن وقع العقد مطلقا أو بشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح أن وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق المعين الغائب غيبة متوسطة (الا) المعين الغائب (القريب) قريبا (جدا) كيومين فيصح النكاح به ولو بشرط الدخول قبله وهذا إن وصف أو سبقت رؤيته والافلاخلاف فى فساد ففسخ قبل الدخول ويمضى بعده صداق المثل (وضمنته) أى الزوجة أى ضمن الصداق فى هذه الأنكحة الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ النكاح قبل البناء وترد الصداق إن لم يفت وعوضه من قيمة أو مثل (إن فات) الصداق بيدها بحوالة سوق فأعلى وإن بنى بها ردت الصداق الممنوع أو عوضه ورجعت بصداق مثلها ومضى النكاح وهذا فى الفاسد لصداقه أو عقده وأثر خلا فى الصداق وأما الفاسد لعقده ولم يؤثر خلا فى الصداق كنكاحه ١

وانكاحها نفسها بلاولى فضمان صداقه منها بمجرد عقده كالصحيح ان هلك يبينة أو كان لا يناب عليه والا فمن الذى بيده (أو) تزوجها (ب) شئ (منصوب) من مالكة (علماء) اى الزوجان قبل العقد وأخاله لدخولهما على اسقاط الصداق فيفسخ قبل البناء ويضى بعده بصداق المثل (لا) يفسخ النكاح ان تزوجها بمنصوب علمه (أحدها) دون الآخر سواء كان العالم الزوج أو الزوجة لانه ليس فيه دخول على اسقاط المهر وإذا أخذ المنصوب فترجع على الزوج بقيمته أو مثله (أو) وقع النكاح (باجتماعه مع) عقد (بيع) أو فرض أو راض أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقد واحد فهو فاسد فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وعلل الفساد بالجهل بما يحض البضع وبتنافى أحكامهما فان النكاح مبنى على الكرامة وغيره مبنى على المشاحة وسواء سمي للنكاح ما يخصه أم لا فان فات المبيع فقط قبل البناء بحوال السوق أو غيرها ففيه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصداق المثل والمبيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت لتبعيته للنكاح المقصود ويلغز به فيقال بيع فاسد يضى بالقيمة بلامفوت (كدار دفعها هو) للزوجة في نظير عصمتها ومائة دينار مثلا من مالها فبعض الدار مقابل للصحة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها بيع فقد اجتمع النكاح والمبيع في عقد واحد ففسدا (أو) دفعها (أبوها) اى الزوجة أو هى للزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار وعقده بيع فقد اجتمعا في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الأب) اى أب الزوجة أو منها للزوج (في) نكاح (التفويض) كان يقول بعتك دارى بمائة وزوجتك ابنتى تفويضهم الجواز ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج بنتى ولك هذه الدار فجائز فليست هذه صورة المصنف لأن هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه الدار (و) جاز (جمع امرأتين) أو ثلاث أو أربع في عقد واحد (سمى) الزوج المهر (٣١٠) (لنهما) معا سواء تساوى المهران أولا (أو) سمي (لاحداهما) دون الأخرى أو لم

أَوْ بِمَنْصُوبٍ عَلَيْهِ لَا أَحَدُهُمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ بَيْعٍ كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ أَوْ أَبُوهُ وَجَارٍ  
مِنَ الْأَبِ فِي التَّفْوِيزِ وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمَى لَهَا أَوْ لِأَحَدِهَا وَهَلْ وَانْ شَرَطَ  
تَزْوِجَ الْأُخْرَى أَوْ إِنْ سَمَى صَدَاقَ الْمِثْلِ قَوْلَانِ وَلَا يُجِبُ جَمْعُهُمَا وَالْأَكْثَرُ  
عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقُ الْمِثْلِ بَعْدَ لَا الْكَرَاهَةِ أَوْ تَضَمَّنَ اثْبَاتُهُ  
رَفْعَهُ كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ أَوْ بِدَارٍ مَضْمُونَةٍ أَوْ بِأَلْفٍ

بسم مهر لكل منهما  
(وهل) جواز جمعها مطلق  
عن التقييد بتسمية صداق  
المثل لكل منهما أو  
لاحداهما أو الأخرى تفويضا  
أو بكونهما معا تفويضا  
لم يشترط في تزوج احداهما

تزوج الأخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احداهما (زوج الأخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صداق مثله وان  
أوسمي لاحداهما دون ولا أخرى صداق مثله أو نكحها تفويضا فهذه الصور الثلاث على الخلاف (أو) جوازه مع الشرط المذكور حيث  
حصلت التسمية لكل واحدة منهما أو لاحداهما فقط (ان سمي) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما أو لاحداهما والأخرى تفويضا  
أو أنكحها معا تفويضا فان سمي لكل أقل منه أو لواحدة أقل منه والأخرى صداق مثله أو تفويضا فلا يجوز في الجواب (قولان)  
الأول لابن سعدون والثاني لغيره كالابن عبد السلام والتوضيح (و) في اللدونة (لا يجب) اى ابن القاسم (جمعها) أى الزوجتين  
في مهر واحد اذا لم يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو متين لملك واحد أو لملكين  
أو احدهما حرة والأخرى أمة (والأكثر) من شراح اللدونة (على التأويل) لقوله لا يجب (بالمنع) اى التحريم (والفسخ)  
للكاح (قبله) أى البناء (وصداق المثل بعده) أى البناء لأنه يؤدي للجهل بقدر صداق كل واحدة (لا) على تأويله  
ب(الكرهية) التنزيهية التى أولهها الأقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقسم للسمى على صداق مثليهما (أو) تزوجها بصداق  
(تضمن اثباته رفعه) اى فسخ النكاح (كدفع العبد في صداقه) اى جعله صداقا فاذا ثبت هذا النكاح وملكت الزوجة تزوجها  
انفسخ النكاح اذ من موانع الملك فيفسخ قبل البناء ولا شئ لها (و بعد البناء تملكه) اى تملك الزوجة العبد وينفسخ النكاح أيضا  
لان فساده لعقده لاصداقه اذ لو كان فسادا لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل ولها أن تزوجه بعد خروجه عن  
ملكها بعق أو غيره و بعد استبرائها من مائه الفاسد ان كان وطئها (أو) تزوجها (بدار) مثلا (مضمونة) أى غير معينة وهى  
في ملك غيره ولو وصفها أو في ملكه ولم يصفها فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بمهر مثله (أو) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا

على انه لازوجة له ( وان كانت له زوجة ) غيرها حال العقد ( ف ) الصداق ( ألفان ) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصداق المثل لانه نكاح بغير ( بخلاف ) زوجها ( ب ) ألف من الدنانير مثلاً بشرط أن لا يخرجها من بلدها أولاً يتزوج أو لا يسرى عليها ( ان ) خالف الشرط و ( أخرجها من بلدها أو تزوج ) أو تسرى ( عليها ف ) الصداق ( ألفان ) فالنكاح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل - دمه وعدم التوفية بالشرط ( ولا يلزم ) الزوج ( انشرط ) أي التوفية به ومنه من تزوج ماشطة أو قابلة بشرط خروجها لمنعتها فلا يلزمه الوفاء به وانما تستحب التوفية بالشرط فيهما ( وكره ) أي القيد على الشرط المذكور الذي لا يقتضيه العقد ولا ينافيه التحجير وكره عدم الوفاء به بعد وقوعه ( ولا ) تلزم الزوج ( الألف الثانية ) التي علقها الزوج على مخالفة الشرط ( ان خالف ) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى عليها وشبه في عدم اللزوم فقال ( ك ) قوله لمن في عصمته ( ان أخرجتك ) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسريت عليك ( فلك ) على ( ألف ) فان أخرجها فلا تلزم الألف ( أو ) ان سمي لها ألفين حال خطبتها أو ( أسقطت ) الرشيدة عن خاطبها ( ألفاً ) منهما ( قبل العقد ) للنكاح ( على ) شرط ( ذلك ) أي عدم اخراجها من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسريه عليها وخالف ذلك باخراجها أو تزوجها أو تسريه عليها فلا ترجع عليه بالألف التي أسقطتها عنه ( الا أن تسقط ) عن زوجها ( ما ) أي شيئاً من صداقها الذي ( تقرر ) لها على زوجها بمقدار النكاح عليه بأن عقد عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه ألفاً منهما ( بعد العقد ) على شرط ان لا يخرجها ولا يتزوج أو لا يسرى عليها فان خالف بأن أخرجها ( ٣١١ ) أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما أسقطته عنه

وَأَنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ بِخِلَافِ أَلْفٍ وَأَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَلْفَانِ وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَالَفَ كَانَ أَخْرَجَتْكَ فَلَكَ أَلْفٌ أَوْ أَسْقَطْتَ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَسْقُطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِإِيمَانٍ مِنْهُ أَوْ كَرَوْجِي أَخْتِكَ بِمِائَةِ عَلَى أَنْ أَزَوَّجَكَ أَخْتِي بِمِائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّغَارِ وَأَنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَفُسِّخَ فِيهِ وَأَنْ فِي وَاحِدَةٍ عَلَى خُرْبَةٍ وَلَدِ الْأُمَةِ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْهِ مِائَةٌ وَخَمْرٌ أَوْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ وَلَوْ زَادَ

ان كان الاسقاط ( بلا يمين ) بتق أو طلاق لا بما فيه كفارة يمين لسهولة ( منه ) أي الزوج على ان لا يخرجها ولا يتزوج أو لا يسرى عليها فان أسقطت يمين بذلك وخالف فلا رجوع لها عليه لانه في

مقابلة حلفه وقد حنث في يمينه فيلزمه موجبها من عتق أو طلاق وان كان حلفه بالله مثلاً مما فيه كفارة وحنث بالمخالفة فلها الرجوع عليه لسهولة ( أو كزوجتي أختك ) ونحوها مما لا جبر له عليها وأولى من له خبرها كبيتك وأمتك ( بمائة ) مثلاً من نحو الدنانير ( على ) شرط ( أن أزوجك أختي ) مثلاً أو ابنتي أو أمتي ( بمائة ) مثلاً من نحو الدراهم ( وهو ) أي هذا النكاح ( وجه الشغار ) أي للمسمى بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل ( وإن لم يسم ) لواحدة منهما صداق وشرط في تزوج احدها تزوج الأخرى وجعل تزويج كل منهما مهر للأخرى كزوجتي بنتك على أن أزوجك بنتي ( ف ) هذا النكاح ( صريحه ) أي الشغار أي للمسمى بهذا الاسم وهو فاسد ( وفسخ ) النكاح قبل الدخول وبعده أبداً ( فيه ) أي الصريح الذي لا صداق فيه ولها بعد البناء صداق مثلها ان كان عدم المهر في الرأيتين بل ( وان في واحدة ) كزوجتي بنتك بمائة على أن أزوجك بنتي وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل والتي لم يسم لها يفسخ نكاحها أبداً ولها بعد البناء صداق مثلها ( و ) فسخ النكاح ان وقع ( على ) شرط ( حرية ولد الأمة ) للزوجة فيفسخ ( أبداً ) أي قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر في مقابلة حرية ولها فأشبهه بعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار ( ولها ) أي الزوجة ( في الوجه ) أي وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق المثل ان كان الزوج دخل بها ولا يفسخ النكاح ( و ) لها في زوجها ( بمائة ) من نحو الدنانير ( و ) نحو ( خمر أو ) ( مائة ) حالة من نحو الدنانير ( ومائة ) مؤجلة بمجهول ( لموت أو فراق الأكثر من المسمى ) الحال ( و ) من ( صداق المثل ) ولا ينظر لنحو الحر ولا للزوجة بمجهول ان لم يزد صداق المثل على المجموع بل ( ولو زاد ) صداق المثل

(على الجميع) أى المائة الحالة والمائة المؤجلة بمجهول بأن كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذه حالاً وقال ابن القاسم لا تزداد على المائتين فتأخذها حالتين ولا تعطى الزائد لانتها رضىت بالمائة لأجل مجهول فتأخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لأنه أكثر من المسمى الحال وهو المائة الحالة (وقدر) أى صداق المثل أى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالأجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) أى المسمى مؤجل بأجل معلوم فإن كان سمي لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الأجل قيل ماصداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الأجل المعلوم فإن قيل مائتان فقد ساوى المسمى صداق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الأجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حالتين ومائة الى الأجل المعلوم ولما قدم ان لها في وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدها وهو ظاهر المدونة أيضاً ولكن تأولها ابن لبابة بحملها على الأول فقط أشار له بقوله (وتؤولت) أى فسرت المدونة (أيضاً) أى كافسرت بحملها على ظاهرها من عموم التسمية لهما واحداً فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأولها ابن لبابة (فيما اذا سمي) الزوج الصداق (لاحداً) ولم يسم للأخرى صداقاً وشرط في تزوج احدهما تزوج الأخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى لها) وصله تؤولت (بصداق المثل) سواء زاد على المسمى أولاً (وفي منعه) أى النكاح أو الصداق (بمنافع) لدار أو دابة أو رقيق في عقد اجارة لا في عقد جعل فيمنع انفاقاً لان المجهول له لا الترك متى شاء فهو نكاح بخيار والنكاح بخيار ممنوع (و) في منعه (بتعليمها) أى الزوجة (قرآناً) محدوداً بحفظ (و) في منعه (باحجاجها) أى السفر معها للحج فيفسخ في هذه الصور وهى النكاح بمنافع والنكاح بتعليمها قرآناً والنكاح باحجاجها والفسخ قبل البناء ويمضى بعده (٣١٢) ولها صداق مثلها (ويرجع) الزوج على الزوجة (بقيمة) أى أجرة مثل (عمله)

من منافع وتعليم قرآن واحجاج من ابتداءه (الفسخ) أى للاجارة قبل البناء أو بعده واما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور انه لا يفسخ قبله أيضاً ويمضى بالمنافع وان منع ابتداء للاختلاف فيه

فالناسب ابدال قوله ويرجع بقيمة عمله للفسخ بقوله ويمضى بها بعد وقوعه قبل البناء وبعده للاختلاف فيه قال الثانية ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآناً منعه مال كرضى الله تعالى عنه وكره ابن القاسم وأجازه أسبغ وان وقع مضى على المشهور (وكرهته) أى النكاح بمنافع عطف على منعه وشبه في الكراهة فقال (كالمغالة فيه) أى الصداق فتكره وهى تختلف باختلاف أحوال الناس فربما رأى يكون المهر بالنسبة لها كثيراً وان كان قليلاً في نفسه وكذا الرجال فالرخص والغلوفيه باعتبار حال الزوجين والمغالة ليست على بابها لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة ووليها (والاجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة فيكره تأجيله الى أجل معلوم لثلا يكون ذريعة للناس الى النكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل (قولان) في النكاح بمنافع (وان أمره) أى امر الزوج وكيله ان يزوجه (بألف) مثلاً من نحو الدنانير سواء (عينها) أى الزوجة بأن قال له وكلتك على أن تزوجني فلانة بألف (أولاً) أو لم يسمي الزوج الزوجة لو وكيله بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجه بألفين) مثلاً ولم يعلم أحد الزوجين بتعدى الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعديه (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل) للزوجة (ألفاً ان تعدى) أى ثبت تعدى الوكيل (باقرار) منه (أو بينة) حضرت توكيل الزوج له بألف (والا) أى وان لم يثبت تعدى الوكيل باقرار ولا بينة (فتحلف هي) أى الزوجة ان عقد النكاح بألفين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا بألف فهو المبدأ باليمين لرد دعوى الوكيل انه وكله بألفين ثم يحلف الوكيل انه أمره بألفين فان نكل حلفت ان العقد بألفين وغرمت الوكيل الألف الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الألف الثانية وهذا ان حققت عليه الدعوى والاغرمته الألف الثانية بمجرد نكوله بعد حلف الزوج (وفي تحليف الزوج له) أى الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج لها بنكوله (الألف

(الثانية) فان حلف استقرار العزم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوجة الألف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تحليفه أى عدم تحليف الزوج الوكيل وهو قول محمد بن المواز قائلا قول أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد يمين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل (قولان) منشؤها هل يمين الزوج لتصحيح قوله فقط أولا ولا بطلان قول وكيله فتحليفه الوكيل اذا نكل على الأول وعدمه على الثانى وذ كرمفهوم ان دخل فقال (وان لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يعلم أحدها بالتعدى حال العقد (ورضى أحدها) أى الزوجين بقول الآخر (لزم) للنكاح الزوج (الآخر) فان رضى الزوج باليمين لزم الزوجة وان رضيت بألف لزم الزوج سواء ثبت تعدى الوكيل باقراره أو بيينة أولا لانه لم يحصل بتعديه تفويت (لا يلزم النكاح الزوج (ان التزم الوكيل) الألف الثانية ولو رضيت الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحقق للمنة الا ان يلتزم الوكيل (الألف) لدفع العار عن نفسه بفسخ عقد تولاه أو لدفع العداوة بينهما وبين أهل الزوجة ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيأمره النكاح (و) ان لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (ف) (لكل) من الزوجين (تحليف الآخر) فلها تحليفه ما أمر الا بألف وله تحليفها ما رضيت إلا باليمين (فيا) أى الحال الذى يفيد اقراره) أى من توجهت عليه اليمين من الزوجين وهو التكليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفیه ولا رقيق وقيل الحال الذى يفيد اقراره فيه عدم البيينة وان قوله (ان لم تقم بيينة) للزوج انه ما أمر إلا بألف ولا للزوجة انها ما رضيت إلا باليمين بيان لقوله فيما يفيد (٣١٣) اقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (ولا

ترد) اليمين للتوجهة على أحدهما ان نكل عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد نكوله (ان اتهمه) أى اتهم الطالب المطلوب فان حقق دعواه عليه ونكل المطلوب فترد على الطالب فان حلف قضى له وان نكل أيضا

الْأَيُّنَ قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرَ لَا إِنْ التَزَّمَ الْوَكَيلُ الْأَلْفَ وَلِكُلِّهِ تَحْلِيفُ الْآخَرِ فِيهَا يُفِيدُ إِقْرَارَهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ وَلَا تُرَدُّ إِنْ اتَّهَمَهُ وَرُجِّعَ بِدَاءَةِ حَلْفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِأَلْفٍ ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِأَلْفَيْنِ وَالْأَلْفُ فَكَلَاخْتِلَافٍ فِي الصَّدَاقِ وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْعَمْدَى فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُ وَعَلِمَ بَعْلُهُ الْآخَرَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بَعْلُهَا فَقَطُّ فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْبَرَةٍ بِدُونِ صَدَاقِ الْمِثْلِ

(٤٠ ع - جواهر الاكلیل - أول) فكحلف الاول (ورجح) ابن يونس من عند نفسه (بداءة حلف الزوج) على انه (ما أمره) أى ما أمر وكيله ان يزوجه (الا بألف ثم) بعد حلفه (للمرأة الفسخ) للنكاح أو الرضا به بألف (ان قامت) أى شهدت لها (بيينة على التزويج) من الوكيل (بألفين) وان نكل الزوج لزمه النكاح بألفين (والا) أى وان لم يكن لها بيينة على التزويج بألفين كالا بيينة له على انه لم يأمر الا بألف أو أقام كل منهما بيينة على دعواه (ف) بالحكم هنا (ك) بالحكم في (الاختلاف في) قدر (الصداق) من حلف كل منهما وبداءة المرأة لانها بائعة فتحلف ان العقد بألفين ثم للزوج الرضا بهما أو الحلف ما أمره الا بألف فان حلف ولم ترض ففسخ النكاح ونكلوا كحلفهما في الفسخ ويقضى للحالف على الناكل (وان علمت) الزوجة قبل العقد أو البناء (بالتعدى) من الوكيل في عقده بألفين ومكنت من العقد والبناء (ف) (الصداق) (ألف) ويثبت النكاح لرضاها به (و بالعكس) أى علم الزوج بتعدى وكيله وعقده بألفين ودخل بها فالصداق (ألفان) لرضا بهما (وان علم كل) من الزوجين بتعدى الوكيل في عقده بألفين (وعلم) كل منهما (بعلم الآخر) بالتعدى (أو لم يعلم) أحدهما علم الآخر (ف) (الصداق) (ألفان) تغليباً لعلمه على علمها (وان علم) الزوج (بعلمها) بالتعدى (فقط) أى ولم تعلم الزوجة بعلمه به (ف) (الصداق) (ألف و بالعكس) أى علمت بعلم الزوج بالتعدى ولم يعلم بعلمها به (ف) (الصداق) (ألفان) ابن عرفة ومن بنى منهما منفردا بعلم العداء لزمه دعوى صاحبه (و) ان أذنت امرأة غير مجبرة لولائها في تزويجها ولم تسم له قدر مهرها فزوجها بدون مهر مثلاً (لم يلزم تزويج) امرأة (آذنة) أى التى أذنت في تزويجها ولم تسم قدر الصداق (غير مجبرة) أى على الزوج وصلة التزويج (بدون صداق المثل) سواء علم الزوج بتعدى الوكيل أولا وذكر غير مجبرة لزيادة الايضاح اذ هو لازم لكونها آذنة وان اتفقنا

السر على قدر من الصداق وعقدا على أكثر منه في العلانية ثم تنازع فقال الزوج انما يازمى ما اتفقنا عليه في السر وقال الولي والزوجة لزمك ما عقدنا عليه في العلانية (وعمل بصداق السر) القليل (اذا أعلننا) أى أظهر الزوجان أو الزوج والولي صداقا (غيره) زائدا عليه تفاخرا وتباهيا (وحلفته) أى حلفت الزوجة الزوج (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) أى صداق السر القليل الى صداق العلانية الكثير فان حلف عمل بصداق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل بصداق العلانية فان نكلت عمل بصداق السر وتحلفه في كل حال (الا بينة) تشهد (ان) الصداق (المعلن) أى المظهر عند العقد (لا أصل) أى صحة (له) وانما ذكر للأبهة والفخر فلا تحلفه ويعمل بصداق السر (وان تزوج بثلاثين) دينار مثلا (عشرة نقدا وعشرة الى أجل) معلوم غير بعيد جدا (وسكتنا) أى الزوجان أو الزوج والولي (عن عشرة) أى لم يذكر كرا كونها حالة أو مؤجلة (سقطت) العشرة للسكوت عنها من المهر لان تفصيله ببعض نسخ اجماله الكثير (و) كتابة الموثق في وثيقة النكاح (نقدتها) بفتح تاء أى نقد الزوج الزوجة (كذا) من صداقها كعشرة (مقتض لقبضه) أى ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج في دعواه النقد لها ولوليها فان كتب الموثق نقده بسكون القاف فلا يقتضى القبض لان التبادر منه حاله للمقابل لمؤجله وهذا كله قبل البناء واما بعده فالقول له كأيأتى (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرها بقوله (عقد) النكاح (بلا ذكر مهر) لانه لما جمع مفسرها بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولكل منهما فصل يميزه عن الآخر فيمتاز التفويض بأنه لم يصرف قدر مهره لحكم أحد والتحكيم بصرفه لحكم أحد فحقيقة نكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لحكم أحد الباجى هو جائز اتفاقا وصفته أن يصرح بالتفويض أو يسكت عن المهر قاله أشهب وابن حبيب ونقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح (٣١٤) بلا ذكر مهر ولا اسقاطه مع صرفه لحكم أحد وأجازه الامام مالك

وَجُعِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا فَيْرَهُ وَحَلَفْتَهُ إِنْ أَدَعَتْ الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَنْ  
الْمُعْلَنَ لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ بِثَلَاثِينَ عَشْرَةً قَدَّاءَ وَعَشْرَةً إِلَى أَجَلٍ وَسَكَنَّا  
عَنْ عَشْرَةٍ سَقَطَتْ وَقَدَّمَا كَذَا مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ وَجَازَ نِكَاحُ التَّفْوِيزِ وَالتَّحْكِيمِ  
عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ وَفُسْخَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ وَصَحَّ أَنَّهُ زِنَا  
وَاسْتَحَقَّتْهُ بِالْوَطْءِ لَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا أَنْ يَفْرُضَ وَتَرْضَى وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ  
بَعْدَهُمَا وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَلِزِمَ فِيهِ وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ وَلَا يُلْزَمُهُ

ورجع اليه ابن القاسم  
رضي الله تعالى عنهما (بلا  
وهبت) أى بأنكحت  
وزوجت لا بوهبت بلا  
ذكر مهر لحقيقة ولا حكما  
فهو فاسد يفسخ قبل  
البناء ويثبت بعده بمهر  
المثل فان عقد بوهبت مع  
ذكر مهر حقيقة أو حكما

كالتفويض صح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) أى النكاح (ان وهبت) أى المرأة وهل  
(نفسها) أى وهبها وليها للزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل تملك ذات المرأة للرجل فهو فاسد يفسخ (قبله)  
أى البناء ويمضى بعده بصداق مثلها فهذه غير التي قبلها لأن تلك فسد الولي بها هبة الصداق وقصد بهذه هبة نفس المرأة لا اسقاط المهر ولا  
النكاح ابن حبيب والحكم فيها أيضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعترضه الباجى فقال يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا  
يجب الحد به ولا يلحق الولد به واليه أشار بقوله (وصحح انه) أى العقد هبة نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما أبدا  
ولا يلحق به الولد وفي المدونة لابن وهب هبة المرأة لنفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان أصابها فرق بينهما وعوقبا  
ولها المهر يجها لهما ربيعة يفرق بينهما وتعاضا (واستحقته) أى الزوجة مهر المثل في نكاح التفويض (بالوطء) من زوجها  
البالغ وهى مطيقه ولو حراما كفى حيض أو دبر (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل  
البناء وان ورث الحى منهما الميت (أو طلاق) قبل البناء في كل حال (الآن يفرض) أى يقدر الزوج صداقا دون صداق مثلها  
(وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم يموت فستحقه كله أو يطلقها قبل البناء فلها نصفه وان فرض لها دون المثل ثم طلقها أو  
مات قبل البناء فادعت انها كانت رضية به قبل موته وطلاقه فانها تنهم (ولا تصدق) أى الزوجة (فيه) أى الرضا بما فرضه (بعده)  
أحد (هما) أى الموت والطلاق (ولها) أى الزوجة (طلب التقدير) أى بيان قدر المهر في نكاح التفويض والتحكيم قبل البناء  
ويكره لها تمكينه من نفسها قبله (ولزمها) أى الزوجة الرضا بما فرض لها (فيه) أى نكاح التفويض (و) في (تحكيم  
الرجل) أى الزوج (ان فرض) الزوج فيهما لها (المثل) أى مهر مثلها (ولا يلزمه) فله تطبيقها ولا شيء عليه وله فرض أقل



منه فلا يلزمها وليس الراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان للثلل لزمها أيضا وان كان دونه فلا يلزمها (وهل تحكيمها) أى الزوجة في تقدير المهر (وتحكيم الغير) أى غير الزوجة فيه سواء كان وليا أو أجنبيا (كذلك) أى كتحكيم الزوج في أنه ان فرض للثلل لزمها ولا يلزمه فرضه ابتداء (أو ان فرض) المحكم (لثلل لزمهما) أى الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (أقل) من للثلل (لزمه) أى الزوج (فقط) أى دون الزوجة فلا يلزمها وتخير في الرضا به وعدمه (و) ان فرض (أكثر) منه (فالعكس) أى يلزمها فقط ويخبر فيه الزوج (أولا بد من رضى الزوج والمحكم) سواء كان الزوجة أو غيرها فيلزمها ما رضى به ولو أقل من للثلل (وهو الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف في الجواب (تأويلات) ثلاثة الأول لابن القاسم وأصنغ وابن عبد الحكم والثاني للقاسبي والثالث لأبي محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في نكاح التفويض (الرضى بدونه) أى صداق للثلل (ل) امرأة (للمرشد) أى التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجر بها بحسن تصرفها في المال بشهادة عدلين على رفع حجر عنها وإطلاق التصرف لها (و) جاز الرضى بدونه (للأب) في جبرته والسيد في أمته قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بها في السألتين (و) جاز الرضى بدونه (للوصى) في محجورته بشرط كون رضاه (قبله) أى الدخول حيث كان صلاحها كرجاء حسن عشرة زوجها لها (لا) يجوز الرضا بدونه للبكر (المهمل) التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدما يتصرف لها (وان) تزوج صحيح امرأة مسلمة حرة تفويضاً (فرض) لها صداقا (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (ف) الذي فرضه (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأنها ترثه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بموته قبل بنائه بها فهي محض عطية لوارث فان أجازها باقى الورثة فعطية (٣١٥) منهم وترثه على كل حال (وفي) عقده وهو صحيح تمويضا

على المرأة (الدمية) أى  
الكتابية الحرة (والأمة)  
المسلمة وفرض لها صداقا  
في مرضه ومات منه قبل  
البناء (قولان) أحدهما  
لا شيء لكل منهما لانه  
انما فرض للوطء ولم  
يحصل فلم يفرضه على انه

وَهَلْ تَحْكِمُهَا وَتَحْكِمُ الْغَيْرَ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ فَرَضَ الْثَلْثَ لَزِمَهَا وَأَقْلُ لَزِمَهُ فَقَطَّ  
وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ أَوْ لَا بَدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْحَكْمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتُ  
وَالرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرْشِدَةِ وَالْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلِلْوَصِيِّ قَبْلَهُ لَا الْأَهْمَلَةَ  
وَأَنْ فَرَضَ فِي مَرَضِهِ قَوْصِيَّةً لَوَارِثٍ فِي الدَّمِيَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانٍ وَرَدَّتْ زَائِدَةُ  
الْثَلْثِ إِنْ وَطِئَ وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ لِأَنَّ أَبْرَأَتَ قَبْلَ الْفَرَضِ أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ  
وُجُوبِهِ وَمَهْرُ الثَّلْثِ مَا يَرْتَبِئُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينِهِ وَجَمَالِهِ وَحَسَبِهِ وَمَالِهِ  
وَبَلَدِهِ وَأَخْتِ شَقِيْقَةٍ أَوْ لِأَبٍ

وصية بل على أنه صداق وهي لا تستحقه بموته ثانيهما لها ما فرضه ولو زاد على مهر مثلها لاتها غير وارثة من الثلث نقله اللواق  
عن اللخمي وأبو الحسن عن ابن يونس والبنف في التوضيح (و) ان عقد في صحته تفويضاً على حرة ولو كتابية أو على أمة  
مسلمة وفرض لكل أزبد من مهر مثلها في مرضه (ردت زائد الثل) فقط لزوما الا أن يجيزه باقى الورثة (ان وطئ) ومات ولها  
بهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر للثل (ان صح) من مرضه الذي سمي فيه صحة يئنة ثم مات ولو جدموتها فيستحقه  
وارثها (لا) يلزم الرشيدة ابراؤها الزوج من الصداق في نكاح التفويض (ان أبرأت) الرشيدة زوجها من جميع صداقها أو بعضه  
(قبل الفرض) ثم فرض لها لانها أسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر كلامه بأنه قبل البناء لأنه بعده ليس ابراء قبل الفرض اذ بالبناء  
وجب لها مهر مثلها (أو أسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطا) شرطه لها في عقد النكاح لها اسقاطه كأن تزوج عليها أو  
أخرجها من بلدها أو يتبها فأمرها بيدها فأسقطته (قبل وجوبه) لها بتزوجه عليها أو إخراجها وبعد وجود سببه وهو عقده عليها  
فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج عليها أو أخرجها فأمرها بيدها (ومهر للثل ما) أى القدر من المال الذي (يرغب) أى يرضى  
(ب) دفعه (مثله) أى الزوج في الغنى والفقر والتوسط بينهما والقرابة والاجنبية والحسب والنسب (في) تزوجه مثلها (أى  
الزوجة) (باعتبار) أى النظر الى (دين) كاسلام ويهودية نصرانية ومحافظة على امتثال الأمور واجتناب النهيات وعدمها  
(وجمال) ظاهري وباطني كحسن خلق وعدمه (وحسب) أى ما يحسب في المفاخرة من صفات الأصول كعلم وكرم وشجاعة ومروءة  
وهذا في المسلمة وأما الكتابية فيعتبر فيها المال والجمال لا الدين والحسب حيث كان أصولها كفارا وكذا الأمة المسلمة (ومال)  
لها (وبلد) لها من مصر وريف وبدو (و) مهر (أخت شقيقة أولأب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لأخت لأم من نسب آخر

(لا) باعتبار مهر (الام) لامهر (العمة) أى أخت أبيها من أمه وأما شقيقته وأخته من أبيه فيعتبر مهرهما (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (الفاسد يوم الوطء) لا يوم العقد لانه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا (و) ان وطئ غير حليلته مرارا يظنها حليلته لزمه مهر مثلها يوم وطئها (اتحد) أى انفرد ولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة) بالنوع بأن ظنها في كل مرة زوجته أو أمته ولو تعددت بالشخص بان وطئها مرة طائفاً بانهل زوجته هند ووطئها أخرى يظنها زوجته وعد ووطئها أخرى يظنها زوجته عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان أشبهت عليه مرارا بأمائه ولو كثرت ومثله بقوله (كالغالب ب) وطء امرأة غير حليلة له (غير عالمة) بأنه غير حليلها لغلطها ايضاً ووطئها أكثر من مرة وفي كل مرة يظنها زوجته أو أمته فعليه مهر واحد واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات قياساً على مسائل الفدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بأن ظنها مرة زوجته ومرة أمته فشبها النكاح نوع وشبهه الملك نوع آخر (والا) أى وان لم يتحد نوع الشبهة كأن يوطئها مرة أخرى يظنها زوجته ومرة أخرى يظنها أمته (تعدد) المهر عليه بعدد الظن ومما فيه التعدد ووطئها يظنها زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقاً بائناً ثم تزوجها ثم وطئ موطوءته الأولى يظنها زوجته فاطمة ايضاً كما استظهره ابن عرفة وهو جار على ايجاب اختلاف سبب الفدية تعددها حسب ما في الحج وشبهه في التعدد فقال (كالزنا بها) أى غير العالمة بالحرارة ولو ظنها أمه بأن كانت نائمة أو معتقدة في كل مرة انه زوجها في تعدد عليه المهر بعدد وطئها ودل قوله كالزنا أنه لا غلط عنده بل محض تعدد ولذا كان تشبيهاً وتسميته زناً باعتبار حال الرجل لا باعتبار حالها (أو) الزنا (ب) الحرارة (للكراهة) بفتح الراء على وطئها في تعدد مهرها على واطئها ولو كان مكرها بالفتح لأن انتشاره دليل اختياره وطوعه باطناً فلا يحدرو ويحذف على قول الأكثر فان أعدم واطئها وكان مكرها بالفتح أخذته من مكرها ولا يرجع به على واطئها ان أيسر ومفهوم المكراهة أن الزنا بطائفة عالمة لا يوجب لها مهر وهو كذلك (وجاز) في تعدد النكاح (شرط ان لا يضر) (٣١٦) الزوج (بها) أى لا يحصل منه اضرار لها (في عشرة) أى معاشرة (أو كسوة

ونحوها) من كل ما يقتضيه العقد ولا ينافيه كنفقة وسكنى فان كان لا يقتضيه حرم ان نافاه والا كره وقد أشار للمكروه بقوله ولا يلزم الشرط وكره وللحرام بقوله أو على شرط يناقض

لَا الْأُمُّ وَالْعَمَّةُ فِي الْفَاسِدِ يَوْمَ الْوُطْءِ وَأَتَحَدَّ الْمَهْرُ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ كَالْغَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ وَلَا تَمْدَدَ كَالزَّانِيَةِ أَوْ بِالْكَرْهَةِ وَجَاذَ شَرْطُ أَنْ لَا يُضَرَّ بِهَا فِي عِشْرَتِهِ أَوْ كَسْوَتِهِ وَنَحْوِهِمَا وَلَوْ شَرْطُ أَنْ لَا يَطَّأُ أُمٌّ وَلَدٌ أَوْ سُرِّيَّةٌ لَزِمَ فِي السَّاقِطَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا فِي أُمٍّ وَلَدَةٍ سَاقِطَةٍ فِي لَا تُتَسَرَّى وَلَهَا الْخِيَارُ بِبَعْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا وَهَلْ تَمَلَّكَ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كِتَابَتُهُ وَغَلَّةُ وَتَقْصَانُهُ لَهَا

ويجوز شرطه عليها ايضاً ان لا تضربه في ذلك (ولو شرط) الزوج لزوجته (ان لا يوطئ) معها (أم ولد) له (أو سرية) وعليهما وان فعل ذلك كانت طالقاً أو امرها بيدها أو كانت الموطوءة حرة (لزم) الشرط الزوج (في) أم الولد والسرية (السابقة منهما) على الشرط (على الأصح) وأولى في اللاحقة (لا) يلزمه شيء (في) وطء (أم ولد) السابقة (في) حلفه لزوجته (لأن سرى) وفيه انه لا مفهوم لأم ولد اذا السرية كذلك فيلزم في اللاحقة منهما لا في السابقة منهما على قول سحنون الذى مشى عليه المصنف وهو ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم في السابقة منهما واللاحقة لأن التسرى الوطء فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطء وأما ان شرط أنه لا يتخذ عليها أم ولد أو سرية فلا يلزم السابقة منهما لأن الاتحاد الجديد والاحداث (و) ان شرط على الزوج انه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وان خالف فأمرها بيدها وفعل بعض ذلك فـ (لها الخيار) في فراقه وعدمه (ب) سبب مخالفتها في (بعض شروط) بان تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها ان قال حال الاشتراط ان فعل شيئا منها فأمرها بيدها بل (ولو لم يقل ان فعل شيئا منها) أى الأشياء التى اشترط عليه عدم فعلها فلها الخيار بفعله بعضها في صورتين احدها معطفاً بالواو ثم يقول ان فعلت شيئا منها فأمرك بيدك والثانية كذلك الا انه لم يقل ان فعلت شيئا منها بأن قال متى تسريت وتزوجت عليك وأخرجتك فأمرك بيدك ومثل هذا كتابة الموثق انه شرط على نفسه شروطاً معينة ووطئ لها الخيار بمخالفتها فلها الخيار بمخالفتها في بعضها وهذا موافق لقوله في الميكن وبالبعض ولكنه ضعيف والمذهب انه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل ان فعلت شيئا منها الا بفعله جميعها وعلى هذا القرأى في شرح التنقيح (وهل تملك) الزوجة (بالعقد النصف) من المهر ولا تملك النصف الآخر الا بالدخول أو الموت فان طلقها قبل البناء وتبسط المهر (فريادته كنتاج) أى أولاد للصدائق (وغلة) للصدائق (ونقصانه) أى الصدائق ننحو سرقة (لها) أى الزوجين راجع

للزيادة (وعليهما) أى الزوجين راجع للنقص البنائى الذى دل عليه كلامهم انه انما محله اذا طلقها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشطر الخ كصنيع ابن الحاجب وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وان دخل بها أو مات أحدهما فالزيادة لها والنقص عليها (أولا) تملك الزوجة بالعقد النصف أى لا تملك شيئا وبه قرر التنازى لانه الذى شهره ابن شاس فزيادته له ونقصه عليه فاذا طلقها قبل البناء وقد تلف فيدفع لها نصف قيمته وان زاد فهو له أو تملك الجميع فلهما وعليها فيه (خلاف) ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف فى انها هل تملك بالعقد النصف أو الجميع وفرعوا عليها هل الغلة بينهما أولها وشهر ابن شاس أنها لا تملك بالعقد شيئا ولم يفرع عليه ان الغلة للزوج (و) ان وهبت أو أعتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهبتها واعتاقها ماضيان (ف) عليها نصف قيمة (الصداق) (للهوب) منها (والعتق) معتبرة (يومهما) أى الهبة والاعتناق لانه يوم التغويت والاخدام كالهبه (و) ان باعت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذى باعت به الصداق (فى البيع) بغير عصابة والا فله الرجوع عليها بنصف الحباة ومضى البيع فيهما وان لم يفك البيع (ولا يرد العتق) للصداق من الزوجة (الا أن يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الا بعده واستمر عسرهما الى الطلاق على المعروف عند اللخمى (لعسرها) أى الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرهما قبله (ثم ان طلقها) قبل بنائها بها وتشطر الصداق بينهما (عتق النصف) الذى ثبت لها بالطلاق قبل البناء لزوجها عليها به أى أمرت بعتقه (بلا قضاء) عليها بان امتنعت منه (وتشطر) أى انقسم الصداق شطرين أى نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وتعين (٣١٧) تشطيره بعد نهيته للتكميل ببناء أو موت (و) تشطر

(مزيد) أى ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق ومفهوم بعده ان للزيد قبله أو حينه صداق وللزيد لولى بعده له ولا يشطر (و) تشطرت (هدية اشترطت لها أو لولها) أو لتيرهما وصلة اشترطت (قبله) أى العقد

وَعَلَيْهِمَا أَوْ لَا خِلَافَ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْوَهْبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَهِمَا وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْعَتَقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِعُسْرِهَا يَوْمَ الْعِتْقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفَ بِلَا قَضَاءٍ وَتَشَطَّرَ وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهَدِيَّةٌ اشْتَرَطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيِّهَا قَبْلَهُ وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيحِ وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ بَيِّنَةٌ أَوْ كَانَ يَمْنًا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا وَإِلَّا فَمِنْ الَّذِي فِي يَدِهِ وَتَعَيَّنَ مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ وَهَلْ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ إِنْ قَصَدَتْ التَّخْفِيفَ تَأْوِيلًا وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ وَسَقَطَ الْمَزِيدُ فَقَطُّ بِالْمَوْتِ وَفِي تَشَطُّرِ هَدِيَّةٍ بَعْدَ

وحاله وكذا الهدية قبله أو حاله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما نقله للواق (ولها) أى الزوجة (أخذه) أى المشتري أى أخذ نفسه (منه) أى الزوج أو غيره من أخذه منه وتنازع تشطروا أخذه فى قوله (بالطلاق قبل المسيس) أى الوطء أو ما يقوم مقامه كإقامته سنة بيته بعد دخوله بها (وضمانه) أى الصداق (ان هلك) أى تلف (بيينة) شهدت بهلاكه كان ما يغاب عليه أم لا (أو) لم تشهد بيينة بهلاكه و (كان ما لا يغاب عليه) أى لا يمكن اخفاؤه أو كان ما يغاب عليه ولم تشهد بيينة بتلفه وهو يد أمين وخبر ضمانه (منهما) أى الزوجان ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لأحدهما على الآخر فان بنى بها أو مات أحدهما أو فسخ الفاسد قبله فضمانه ممن هو له ولو كان بيد غيره (والا) أى وان لم تشهد بهلاكه بيينة وهو ما يغاب عليه وليس بيد أمين (ف) ضمانه (من) الشخص (الذى) هو (فى يده) أى حوزة سواء كان الزوج أو الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف بيدها غرمت له عوضه كله وان تكمل لها ببناء أو موت وهو بيد غرم لها عوضه كله (وتعين) أى للتشطر بالطلاق قبل البناء (ما) أى عرض (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجهازها أم لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطر (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الأكثر) من شارحها (أو) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه والتخفيف عليه بأخذ العرض بدل العين المباعة قصدا لعزها عليه فى الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح لجهازها أم لا (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثل (ها) ان اشترته بالصداق بل (وان) اشترته (من غيره) أى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بأن اشترته بمالها (وسقط) عن الزوج المال (المزيد) على الصداق بعد العقد (فقط) أى دون المزيد قبله أو حاله وصلة سقط (بسبب) (الموت) أو الفلاس للزوج قبل بنائه بها وقضه أشهد عليه أم لا لأنها عطية لم تحز الى حصول المانع (وفى تشطر) أى تنصف (هدية) أهداها الزوج لها تطوعا (بعد

العقد وقبضتها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تنف وتنف نصف قيمتها أو مثلها ان فأت  
ان شاء فان طلقها بعده فلا شيء له منها ولو لم تنف (أو لا شيء له) أى الزوج من الهدية بعد العقد ان فأت في ملك الزوج بل (وان لم  
تنف) الهدية في ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصار ابن رشد عليه (الا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء) من الزوج بها  
(فيأخذ) الزوج (القائم) أى الذى لم ينف في ملكها (منها) أى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفات منها (لا) يأخذ الزوج  
شيئا من الهدية (ان فسخ) النكاح (بعده) أى البناء ولو لم ينف في ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا أن يفسخ (وفي  
القضاء) على الزوج (بما يهدى) الزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفا) ولم يشترط لأن العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح  
على المكارمة (قولان) في الواق الاحسن في هذه روايتان وفي التي قبلها قولان (وصحح القضاء) على الزوج (بالوليمة) أى  
لعام العرس وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقيل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة  
والأصل في الأمر الوجوب والراجح ندها وهو مذهب ابى القاسم لمحله الأمر في الحديث على النذب عليه فلا يقضى بها (دون أجرة  
الماشطة) وضارب الدف والحمام والجاوة المتعارفة عندهم ومن وثيقة العقد فلا يقضى عليه بشئ منها الا للشرط أو عرف (و) ان أصدقها  
ثمرة وأنفقت عليها وطلقها قبل البناء وتشطر الصداق (فترجع) الزوجة (عليه بنصف نفقة الثمرة) التي أصدقها الزوج اياها وأنفقت  
عليها من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذي أصدقها الزوج اياه وأنفقت عليه من مالها (و) ان كان الصداق  
رقيقا واستأجرت من علمه صنعة شرعية (٣١٨) كخياطة وطلقت قبل البناء (في) رجوعها على الزوج بنصف (أجرة

المعقد وقبل البناء أو لا شيء له وإن لم تنف الا أن يفسخ قبل البناء فيأخذ  
القائم منها لا أن يفسخ بعده روايتان وفي القضاء بما يهدى عرفا قولان  
وصحح القضاء بالوليمة دون أجرة الماشطة وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة  
والعبد وفي أجره تعليم صنعة قولان وعلى الولي أو الرشيدة مؤنة الحمل ليلد  
البناء المشترط الا لشرطه ولزمها التجهيز على المادق بما قبضته إن سبق  
البناء وقضى له إن دعاها لقبض ما حل إلا أن يسمى شيئا فيلزم ولا تنفق  
منه ولا تقضى ديناً إلا المحتاجة كالدينار ولو طوّل يصدقها لوتها فطالبهم  
بأبراز جهازها لم يلزمهم على

تعليم صنعة) ارتفع ثمنه  
بها وعدم رجوعها (قولان)  
موضوعهما اذا كانت  
شرعية وارتفع ثمنه بها  
لا ان كانت غير شرعية  
ولا ان لم يرتفع ثمنه بها  
(وعلى الولي) لصغيرة أو  
سفيهة أو مجنونة (أو)  
الزوجة (الرشيدة) أى البالغة  
العاقلة المحسنة للتصرف

في مالها (مؤنة الحمل) للجهاز أى ما تجهز به الزوجة (للبند البناء المشترط الا للشرط) من الولي أو الرشيدة ان مؤنة الحمل على  
الزوج فيعمل به والعرف كالشرط (ولزمها) أى الزوجة الرشيدة (التجهيز على العادة) في جهاز مثلها لمثلها (بما قبضته) من زوجها من صداقها  
(ان سبق) القبض (البناء) فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به لانه رضى بعدم التجهيز به بدخوله قبله الا للشرط أو  
عرف (وقضى له) أى الزوج (ان دعاها لقبض ما حل) من صداقها قبل بنائه بها لتجهيز به بالجهاز المعتاد لمثلها وامتنعت من قبضه  
وأرادت بناءه بها قبله ليسقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لتجهيز به واستثنى من قوله على العادة بما قبضته فقال (الا أن  
يسمى) الزوج (شيئا) أزيد مما قبضته أو يجري به عرف (فيلزم) المسمى أو المتعارف (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أى الصداق الحال  
الذى قبضته قبل البناء بها (ولا تقضى) منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للانفاق منه لعدم وجدانها غيره فتنفق منه بالمعروف ولا  
تستغرقه فان طلقها قبل البناء وهى معسرة اتبع ذمتها (و) الا (كالدينار) من صداق كثير تقضيه عن دينها (ولو) تزوج مرأة  
بشرط تجهيزها بأكثر من مهرها وماتت قبله و (طوّل) بضم الطاء وكسر اللام أى طالبه ورثة زوجته (بصداقها) أى بميراثهم منه  
(لموتها) وقد شرط تجهيزها بأكثر منه أو جرى العرف به (فطالبهم) أى طالب الزوج الورثة (بأبراز) أى احضار (جهازها)  
الزائد على الصداق المشترط أو المعتاد أو بأبراز قيمته ليأخذ ميراثه منه أو بأبراز ميراثه منه فقط وهو ربه أو نصفه (لم يلزمهم) أى لا يلزم  
الورثة ابراز الجهاز للشروط أو للعرف لأن الأب يقول هب ان الآباء يجيزون بناتهم بأكثر من الصداق في حياتهن رفعا لتقدرهن  
وتكبيراً لشأنهن وحرصاً على حظوتهن عند أزواجهن فعمد موت البنت بتقدي ذلك كله واختار ذلك المازرى ولذا قال للنصف (على

المقول) وقد خالف في ذلك الحمى قائلا بلزوم إبرازهم جهازها للشروط أو للعروف (ولأيهما) أى الزوجة المجيرة (بيع رفيق ساقه الزوج لها) أى للزوجة وصلة يبيع (للتجهيز) بشمنه (وفى) جواز (بيعه) أى الأب المجير (الأصل) أى العقار المسوق في صداقها للتجهيز بالمصلحة ومنعه إذا منعه الزوج (قولان) إذا لم يجز العرف بالبيع ولا بعده والعمل به وعلى المنع فيأتى الزوج بما يناسبهما من الجهاز (وقبل دعوى الأب) وكذا وصيه ولو أمّا (فقط) أى دون غيره من أهلها ان لم يكن وصيا (في اعارته) أى الأب (لها) أى بنته حية أو ميتة شيئا من حلى ونحوه بثلاثة شروط أحدها كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانيها كونها محجورة ثالثها أن يبقى بعد العارية ما يفي بجهازها المشتراط أو المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف ويأخذه ويطالب باحضار ما يورث بالصدق وتابعه على ذلك ابن المواز وفي قوله (ييمين) تليق من قولين لان القائل بقبول قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلا يمين ومن اشترط اليمين قال يقبل قوله في السنة وثلاثة أشهر عقبها أفاده الخطاب ويقبل دعوى الأب الاعارة بالشروط المتقدمة ان وافقته البنت بل (وان خالفته الابنة) في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعواه الاعارة لها (ان بعد) أى تأخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) الأب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان أشهد على ذلك قبل قوله بعدها ولومع بعد (فان صدقته) الرشيدة في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففى ثلثها) فان زاد عليه فلزوجها رد اقرارها بما زاد على ثلثها (واختصت) البنت عن بقية ورثة أبيها (به) أى الجهاز الزائد على صداقها لا بقدره فقط اذ لا تنارع فيه الورثة (ان أورد) أى وضع الجهاز (ببيتها) الذى بنى الزوج بهافيه لانه من أعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (أو) لم يورد ببيتها (٣١٩) واستمرت تحت يد أبيها الى موته وقد (أشهد) بأن الجهاز الذى تحت

يده (لها) أى البنت المحجورة له لصفراء أو سفاهة أو جنون (أو اشتراه الأب) أى الجهاز (لها) أى البنت المحجورة (وضعه عند كأمها) وخالتها وعمتها مع اشهاد انه لما أقرار الورثة بذلك (وان وهبت) أى الزوجة

المَقُولُ وَلِأَيِّهَا بَيْعُ رَفِيقٍ سَاقَهُ الزَّوْجُ لَهَا لِلتَّجْهِيزِ وَفِي بَيْعِهِ الْأَصْلَ قَوْلَانِ وَقِيلَ دَعْوَى الْأَبِ قَطْعُ فِي إِعَارَتِهِ لَهَا فِي السَّنَةِ يَمِينٍ وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ وَلَمْ يُشْهِدْ فَنُفِىَّ ثُلُثُهَا وَاخْتَصَّتْ بِهِ إِنْ أَوْرَدَ بَيْتَهَا أَوْ أَشْهَدَ لَهَا أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ جُبِرَ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضَهُ فَالْمَوْهُوبُ كَالْعَدَمِ إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَمَطِيئَتِهِ لِذَلِكَ فَفُسِّخَ وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يُنْكَحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ وَإِنْ وَهَبَتْهُ

الرشيدة (له) أى زوجها بعد العقد وقبل البناء (الصدق) الذى ساء لها قبل قبضه منه (أو) وهبت من خالص مالها قبل العقد أو بعده (ما يصدقها) أى يجعله صداقاً لها يتزوجها (به) وكانت الهبة (قبل البناء جبر) الزوج (على دفع أقله) أى الصداق وعمل جبره في الصورتين على دفع أقله حيث أراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستمر الصداق ملكاً له في الأولى ويلغز بها فيقال زوج طلق قبل البناء في نكاح تسمية صحيح ولا عيب بأحدهما ولا يلزمه نصف الصداق (و) (ان وهبت رشيدة صداقها الزوجها) (بعده) أى البناء (أو) وهبت له قبله (بعضه) (الزائد على ربع دينار وأبقت لنفسها منه ربع دينار) (فالْمَوْهُوب) وهو الجميع في الأولى والبعض في الثانية (كالعدم) أى لا تؤثر هبته خلافاً في النكاح لتقرر في الأولى بالدخول في مقابلة الصداق وصيرورة الباقي صداقاً في الثانية فان كان أقل من ربع دينار وجب تكميله وان طلقها قبل البناء وجب نصف الأقل من ربع دينار (الآن تهبة) أى الرشيدة جميع صداقها أو بعضه (على) غرض (دوام العشرة) أى معاشرتها وطلقها قبل حصول غرضها فبرده لها لعدم حصول غرضها الذى وهبت لأجله وشبه في الرد فقال (كمطينته) أى أعطاه الرشيدة زوجها مالا (لذلك) أى دوام العشرة (ففسخ) النكاح جبراً على الزوج فلها الرجوع عليه بما أعطته له وأحرى ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بها تسلمه اذا فارقتها بالقرب فان بعد كسنتين بحيث ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشيء أفاده أصبغ (وان أعطته) أى الزوج زوجة (سفيهية) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما ينكحها به) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما أعطته (ويعطيها من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطائها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهيها (وان وهبت) أى الزوجة الرشيدة صداقها لانها التى تعتبر هبتها فأنكل على ظهور المعنى وان خالف السابق اذهب في اعطاء السفية وصلة

وهبته (لشخص (أجنبي) أى غير زوجها ولوليلها (وقبضه) أى الأجنبي (ثم طلقها) الزوج زوجته الواهبة قبل بنائه بها (اتبها) أى الزوج بنصف الصداق وهبتها ماضية وليس للزوج رد هبتها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن القاسم في المدونة (و) ان وهبت الزوجة صداقها لأجنبي ودفعته له ثم طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الأولى لا (ترجع عليه) أى الموهوب له بنصف الصداق الذى غرمته للزوج في كل حال (الأن تبين أن) المال (الموهوب صداق) أو يعلم الموهوب له ذلك فإذا بينت أو علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو بينت أنه صداق (وان) وهبت الزوجة صداقها لأجنبي (لم يقبضه) الموهوب له لأجبي حتى طلقت قبل البناء (أجبرت) على امضاء الهبة موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو معسرة للمكسها التصرف في الصداق يوم الهبة وانما فصل بقوله (هى) لإرادة عطف قوله (والطلق) على ضمير الرفع المستترأى وأجبر الزوج المطلق قبل بنائه بالواهبة على امضاء الهبة في النصف الذى رجع له بالطلاق قبل البناء (ان أيسرت) الزوجة بنصف الصداق الذى للزوج قاله أبو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أيسرت يوم الهبة أيضاً لم أفهنا شرط في حجره فقط ويشترط فيه أيضاً عدم تبينها أنه صداق فان أعسرت يوم الطلاق فلا يجبر على دفع النصف الذى استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به (وان خالته) أى الرشيدة زوجها قبل بنائه بها (على كمبد أو عشرة ولم تقل) هذا الخالغ به (من صداق) وطلقها على ذلك (فلا نصف لها) من صداقها وتدفع ما خالته به من مالها (ولو قبضته) من زوجها (ردته) أى ردت الصداق للزوج (لا) اى لا ينتفى النصف بل لها النصف (ان قالت طلقنى (٣٣٠) على عشرة) ولم تقل من صداق وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق

لأَجَنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَتَبَعَهَا وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجْبِرَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ أَنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ وَإِنْ خَالَتُهُ عَلَى كَمْبَدٍ أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَلَا نِصْفَ لَهَا وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي عَلَى عَشْرَةٍ أَوْلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَيَنْصَفُ مَا بَقِيَ وَتَقَرَّرَ بِالْوَطءِ وَيَرْجِعُ أَنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِمَقْعِدِهَا عَلَيْهَا وَهَلْ إِنْ رُشِدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا أَنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ عَلِمَ دُونَهَا لَمْ يَمْتَقِ عَلَيْهَا وَفِي عَتَقِهِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَلَا كَلَامَ لَهُ

ان الخلع يقتضى خلع مالها عليه وزادتها عشرة من مالها بخلاف الطلاق (أو لم تقل من صداق) صوابه أو قالت من صداق عقب قولها خالغنى على عشرة وأولى عقب قولها طلقنى عليها (ف) لها (نصف سابق) بعد اسقاط العشرة من

وان

جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالته على

عشرة بعده ولم تقل من صداق فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط (و) ان زوج رجل امرأة وأصدقها من يعتق عليها ثم طلقها قبل بنائه بها (يرجع) على زوجته بنصف قيمة الصداق (ان أصدقها من يعلم بعتقه عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه أصلاً أو فرعاً أو حاشية قريبة لها أى وهى عالة به أيضاً وأولى ان لم يعلم وهى عالة أو لم يعلمها معا فان علم دونها فلا يرجع عليها (وهل) العتق عليها (ان رشدت) أى كانت بالغة محسنة للتصرف في المال وهى نيب غير مجبرة (وصوب) أى تقييد العتق عليها برشدها أى صوبه ابن يونس وعياض وأبو الحسن (أو) يعتق (مطلقاً) عن التقييد برشدها وهو قول ابن حبيب وقيد ابن رشد بعدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه أشار بقوله (ان لم يعلم الولي) أى الأب أو الوصى عتقه عليها والأفلا يعتق عليها في الجواب (تأويلان) في فهم قول ابن القاسم في المدونة وان تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل البناء رجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة أو معسرة ولا ينبع العبد بشيء ولا يرد عتقه كعسر أعتق بعلم غيره فلم ينسكروا للزوج حين أصدقها إياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشيء (وان علم) الولي بعنق الصداق عليها (دونها) أى الزوجة (لم يعتق عليها) ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) أى الصداق (عليه) أى الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان الغرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها وحملها ان كانت بكر أو سفية فان كانت ثيباً رشيدة عتق عليها ولو علم ولها (وان) أصدقها عبداً و (جنى العبد) على نفس أو طرف أو مال وهو (في يده) أى حوز الزوج قبل تسليمه للزوجة وهذانص على المتوهم فأحرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمه لها (فلا كلام له) أى الزوج في فداء العبد وإسلامه والكلام في هذا للزوجة

(وان أسلمته) أى الزوجة العبد الجاني للمجنى عليه فى جنائته تم طلقت قبل البناء (فلاشئ له) أى الزوج من العبد بماوى كهلاكه فى كل حال (الا أن تجانى) الزوجة المجنى عليه فى اسلام العبد الذى تزيد قيمته على ارش جنائته (فله) أى الزوج (دفع نصف الارش) أى دية الجنابة للمجنى عليه (والشركة فيه) أى العبد بنصفه لمستحق الارش وله إجازة اسلامها ان لم يفت العبد فان فات غرمت لزوج نصف الهابة عند ابن المواز (وان فدته) أى الزوجة (بأرشها) أى الجنابة (فأقل لم يأخذ) الزوج نصف (ه) أى الجاني من الزوجة (الاب) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد أو أقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) أى الجاني (و) ان فدته (بأكثر) من أرشها (فكالحابة) فى اسلامه فيخير الزوج بين الاجارة وعدم رجوعه عليها بشئ ودفعه لها نصف الارش ومشاركته بالنصف (ورجعت للمرأة) ان شاءت (ب) جميع (ما أنفقت على عبد) أو أمة أو بهيم (أو ثمرة) جعلت صداقا فى نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تفويض طلقت فيه قبل البناء وكنكاح فاسد ففسخ قبله (وجاز عفو أبى البكر) المجبرة كشيء صغيرة لا غير الأب ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) أى مسامحة الزوج منه (قبل الدخول و بعد الطلاق) لقوله تعالى الا ان يعفو الذى بيده عقدة النكاح لا قبل الطلاق هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم و) يجوز عفو أبى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول و (قبله) أى الطلاق (لمصلحة و هل هو) أى قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام أو خلاف فى الجواب (تأويلان) فى قول للدونة لا يجوز عفو الأب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كسر الزوج فيخفف عنه وينظره فيجوز ذلك إذا رضيت وقال أبو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا و بهذا يتجه كون قول ابن القاسم خلافا (٣٣١)

عفو بعدد وبه صرح فى الجلاب واقتصر عليه القرافى ولا فرق بين الرشيدة وغيرها ففى سماع محمد أن الصغيرة إذا دخل الزوج بها واقتضاها ثم طلقها قبل بلوغها فإنه لا يجوز العفو عن شئ من صداقها لامن الأب ولا من غيره وقبضه أى الصداق ولى (عبر) شمل الأب ووصيه

وَأَنْ أَسْلَمْتَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ تُحَايِيَ فَلَهُ دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرْكَهَ فِيهِ وَإِنْ فَدَتْهُ بِأَرَشِهَا فَأَقْلَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ فَكَالْحَابَةِ وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَهَلْ هُوَ وَفَاقُ تَأْوِيلَانِ وَقَبْضُهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ وَصَدَقًا وَلَوْ لَمْ تَقُمْ يَتَنَّهُ وَحَلْفًا وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أُبْسِرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ شِرَاهُ جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيْنَتُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِحْضَارِهِ بَيْتَ الْبِنَاءِ أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ وَالْأُفْلَاحُ وَإِنْ قُبِضَ اتَّبَعَتْهُ

(٤٩ - جواهر الاكلیل - اول) الذى أمره بالجبر (و) شخص (وصى) من الأب على التصرف فى مال البنت البناتى للذهب ان ولى النكاح ليس له قبض الصداق الا القاضى ومقدمه (و) ان قبض الأب الجبر أو ولىه الصداق وغاب عليه وادعى تلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفريط منه (صدقا) أى الأب والوصى فى دعواهما قبضه وتلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفريط وبرى الزوج ان شهدت له يئنه بدفعه للمجبر أو الوصى بل (ولو لم تقم) أى تشهد (بينه) للزوج بدفعه لاحدهما ابن الحاج ان ادعى الأب أو الوصى القبض والتلف ولا يئنه على القبض ففى رجوع الزوجة على الزوج قولان اهـ وعلمهما قبل البناء وأما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج باقرار الأب أو الوصى بقبضه ان ادعى تلفه اهـ (وحلفا) أى للمجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفريط (ورجع) الزوج عليها بنصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بينه على هلاكه (فى مالها ان أبسرت يوم الدفع) أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه من تقدم ولو أعسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان أعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبته منه ولو أبسرت بعد ذلك (وانما يبرئه) أى الجبر أو الوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شراء جهاز) صالح لثقلها (تشهد بينته بدفعه لها) أى الزوجة (أو) بـ (احضاره) أى الجهاز (بيت البناء أو توجيئه اليه) أى بيت البناء وان لم يصحبوه اليه ولا تسمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه (والا) أى وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصى ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت تلفه أو ضياعه صدقت بيمين فلا يلزمها تجهيز بنيره (وان قبض) الصداق من ليس له قبضه من غير توكيلها له وتلفه نه فقد تعدى فى قبضه وتعدى الزوج فى دفعه فان شاءت (اتبعته) أى القابض الذى ليس له قبض الصداق.

وقبضه من غير توكيل منها (أو) اتبعت (الزوج) فإن أخذه من الزوج رجع به على القابض وإن أخذه من القابض فلا يرجع على الزوج (ولو قال الأب) وكذا غيره ممن له قبض الصداق (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج (لم يقبضه) أى الصداق من الزوج وإنما أشهدت على نفسه بقبضه لحسن ظني فيه ولتشر يفه بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد أقبضته إياه إذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد (كالعشرة الأيام) وأدخلت الكاف خمسة زائدة على العشرة فإن حلف برى وإن نكل حلف للشهد واستحق المهر من الزوج وإن نكل فلا (فصل) في بيان أحكام تنازع الزوجين وما يناسبه (إذا تنازعا) أى التنازعان اللذان للزمان للتنازع أو الزوجان باعتبار دعوى أحدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أى كون أحدهما زوجا للآخر ونفيه بأن ادعاها أحدها وأنكرها الآخر جوابا إذا تنازعا فيها (ثبتت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينة) لمدعيها إن شهدت على معانة العقيد (ولو) شهدت (بالسمع) الفاشى بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا تزوج فلانة بصداق قدره كذا نقده كذا ومؤجله كذا عقد له عليها ولها فلان (بالدف والدخان) أى طعام الوليمة يحتمل أن مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحتمل مع معاهاهما قال السنائى مراد المصنف على الاحتمال الأول التنبيه على أن شهادة السماع كافية كشهادة القطع وإن شهود السماع شهدوا الدف والدخان أو سمعوا هو وأظهر في كلام المصنف وهو مقصوده لأنه عمل الخلاف لأن شهادة السماع كافية في النكاح ولو لم يكن هناك دف ولادخان لكن نقل المصنف هنا كلام للتبطل كاهو ولو حذف قوله بالدف والدخان لانتفى الإيهام (والا) نكن بينة لمدعيها على منكرها (فلا يمين) (٣٣٣) على منكرها منهما لأن كل دعوى لا تثبت إلا بيمينين فلا يمين بمجردها ولعدم

أَوْ الزَّوْجَ وَلَوْ قَالَ الْآبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ لَمْ أَقْبِضْهُ حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرِ الْأَيَّامِ.

(فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بينة ولو بالسمع بالدف والدخان والأب فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه وورثت وأمر الزوج باعتزالها لشاهد ثان زعم قربة فان لم يأت به فلا يمين على الزوجين وأمرت بانتظاره لبينة قريبة ثم لم تسمع بينته أن عجزه قاضي مدعى حجة وظاهرها القبول إن أقر على نفسه بالعجز وليس لذي ثلاث تزويج خامسة

ثمرة توجهها لعدم انقلابها إذا نكل عنها إذ لا يقضى بنكول المدعى عليه مع حلف للمدعى (ولو أقام) الشخص (المدعى) للزوجية منها (شاهدا) لها (و) أن أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) للمرأة (معه)

أى الشاهد الذى أقامته على زوجيتها للميت (وورثت) الميت عند ابن القاسم لأن دعواها آت إلى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره أنه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهده شاهد بها على سبيل القطع وزعم أن له شاهدا ثانيا غائبا (أمر الزوج) الحائز لها أمر إيجاب (باعتزالها) أى ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها (ل) اتيان المدعى (ب) شاهد ثان) يشهد له بأنها زوجته على القطع (زعم) المدعى (قربه) أى الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها في اعتزالها لمجيئته ونفقتها في مدة اعتزالها على من يقضى لها فان ثبتت لمقيم البينة فعليه نفقتها في مدة اعتزالها واستبرأها ويفسخ نكاح الحائز وترد إلى عصمة مقيم البينة ولا يستمتع بها إلا بعد استبرأها أن كان وطئها الحائز (فان لم يأت) المدعى (به) أى الشاهد الثانى (فلا يمين على) واحد من (الزوجين) لرد شهادة الشاهد الاول (و) أن ادعى رجل على امرأة خلية أنها زوجته وأنكرت (أمرت) المرأة (بانتظاره) أى المدعى وعدم التزوج بغيره (ل) حضور (بينة قريبة) غيبتها بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها (ثم) إذا التظرت ومضى الأجل وعجز عن الاتيان ببينته جاز للحاكم تعجيله و (لم تسمع بينته) التى يأتى بها بعد التعجيل (ان) كان (عجزه قاض) حال كونه (مدعى حجة) أى بينة وذكر مفهوم قوله مدعى حجة فقال (وظاهرها) أى المدونة (القبول) لبينة المدعى التى أقامها بعد تعجيله (ان) كان (أقر) المدعى (على نفسه بالعجز) عن أقامتها حين تعجيله فكانه قال فان أقر على نفسه بالعجز قبلت بينته على ظاهرها بناء على أن التعجيل الحكم بعجزه أو برد دعواه بعد تبين لده واما على أن التعجيل هو الحكم بعدم تمام بينته بعد ذلك فلا تقبل بينته بعد ولو أقر بعجزه وهذا هو الراجح كما يأتى في باب القضاء (وليس ل) زوج (ذى) أى صاحب (ل) ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رامة وأنكرته ولا يبينه (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة لى ادعاها فى كل



حال (الا بعد طلاقها) أى التى ادعاها الرجل وأولى طلاق أحد الثلاث ويصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يقع على قصصة مملوكة قبله بتحقيقاً أو تعليقاً لدعواه انها فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قال ابن رشد ويلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل فانكرها انها لا تمسك من تزويج غيره لا عترافها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكفي فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأة زوجية رجل فانكرها فانبتها بشاهدين فـ (ليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقاً) لان الانكار على اعتقاده انها ليست زوجته فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها وليس عليه تجديد عقد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فيلزمه للملكة عصمتها (ولو ادعاها) أى زوجية امرأة (رجلان) بأن قال كل واحد منهما هى زوجته (فأنكرتهما) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت ولم تجب بشيء (وأقام) أى أشهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الأول منهما واستوت البينتان (فسخاً) أى النكاحان المشهود بهما بطلاق لاحتمال صدقهما (ك) نكاحى ذات (الولين) الذين جهل زمنهما (وفى التورث) لكل من الزوجين من الآخر (ب) سبب (اقرار الزوجين) معا بالزوجية (غير الطارئین) بأن كانا ببلدين تصادقا على زوجيتهما ومات أحدهما لمواخذة المكلف الرشيد باقراره بالمال أو عدمه خلاف عمله ثلاثة أمور تقررهما معا وفى صحتها ولا ولد معها استلحقه وأشهر جعله الخلاف فى التورث بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذ لا يثبت بتقارر بلدين (و) فى التورث بسبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو أنشئ وغير معتق كأخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم وارث) للقر (ثابت) نسبه للمقر يحوز جميع ماله أو باقيه (٣٣٣) بأن لم يكن له وارث أصلاً أو له وارث يحوز بعضه وعدمه

يخوز بعضه وعدمه  
(خلاف) فان كان ثم وارث  
يخوز جميع المال أو باقيه  
كان أو أخ فلا تورث  
بأقراره باتفاق (بخلاف)  
اقرار الزوجين (الطارئين)  
على بلدة بزوجهما فيثبت  
به الارث بينهما لثبوت  
النكاح به (و) بخلاف

الأ بعد طلاقها وليس انكار الزوج طلاقاً ولو ادعاها رجلان فأنكرتهما  
أو أحدهما وأقام كل البينة فيسخر كالولين وفى التورث باقرار الزوجين  
غير الطارئين والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف بخلاف  
الطارئين وإقرار أبوى غير البالغين وقوله تزوجتك فقالت بلى أو قالت  
طلقتى أو خالعتى أو قال اختلعت منى أو أنا منك مظهر أو حرام أو  
بائن فى جواب طلقى لا ان لم يجب أو أنت على كظهر أمى أو أقر  
فأنكرت ثم قالت نعم فأنكر وفى قدر المهر أو صفته أو جنسه حلماً وفسخ

(اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزوجهما فيثبت به سواء كانا حين أو ميتين أو أحدهما حياً والآخر ميتاً فيرث الحى الميت به  
(و) بخلاف (قوله) أى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) للمرأة محبة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفاً فيثبت  
به نكاحهما وتوارثهما فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) للمرأة للرجل فى جواب قوله لها تزوجتك  
طلقتى أو خالعتى بصيغة الأسراء (طلقتنى أو خالعتنى) بصيغة الماضى فهذا اقرار منها يثبت به نكاح الطارئين وتوارثهما ولا يثبت  
به نكاح البلديين وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت) بكسر التاء (منى أو أنا منك مظهر أو حرام أو بائن فى جواب)  
قوله له وهما طارئان (طلقتنى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت  
النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقنى أو خالعتى (لم يجب) أى البادىء منهما زوجاً كان أو زوجة بأن قال لها تزوجتك فلم تجبه  
أو قالت له طلقنى فلم يجبه فليس اقراراً بالنكاح (أو) قوله (أنت على كظهر أمى) فى جواب قولها تزوجتك أو لا فى جوابه فليس اقراراً  
به والفرق بينه وبين أنا منك مظهر ان هذا لا يستعمل الا فى زوجة بخلاف أنت على كظهر أمى لا يستعمل فى من ليست زوجة (أو أقر) رجل  
بزوجية امرأة (فأنكرت) المرأة زوجيته (ثم قالت نعم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل زوجيتها فلا يثبت زوجيتهما بذلك ولو  
طارئين لعدم اتحاد زمن اقرارهما (و) ان تنازعا قبل البناء والموت والطلاق (فى قدر المهر) بأن قالت ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا  
فى (صفته) بأن قال بعشرة دنانير بزيادة وقالت محمدية مثلاً (أو) تنازعا فى (جنسه) بأن قالت بعشرة دنانير بزيادة وقال بعد  
حبشى مثلاً ولا يثبت لآدمهما أولهما بينتان متكافئتان (حلفاً) أى الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لانها كبايع ويقومولى غير  
الرشيد مقامه (وفسخ) أى النكاح بطلاق بحكم ظاهراً وباطناً ان حلفاً أو نكلاً فان حلف أحدهما ونكلاً الآخر قضى للعالم ولا

يمسح ان كان اختلافهما في القدر أو الصفة فان كان في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكل الآخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) أى موافق المعتاد بين أهل بلدها ان كان تنازعهما في القدر أو الصفة لافي الجنس (وانفساخ النكاح بتمام التحالف) أو التناكل أى بدون احتياج الى حكم به (وغيره) أى الانفساخ كالتبديهة باليمين (كالبيع) أى كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته الذى سيقول فيه وبدى البائع فتبدا المرأة هنا لانها كالبايع (الا) تنازعهما في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أولها أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أى الزوج ومثله وارثه (يمين) لانه كفوات السلعة في البيع فان نكل حلفت وقضى بقولها فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعهما في القدر أو الصفة وان لم يشبه لترجح قوله بتمكينها له نفسها ولا نه غارم وبالع على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (نفوضا) وادعت هى أو وارثها انه نكحها بصداق مسمى فالقول له بيمين حيث كان ذلك (عند معتاده) أى التفويض اعتادوه وحده أو مع التسمية وغلب عليها أو ساواها فان غلبت التسمية أو اعتيدت وحدها فالقول لها بيمينها ووارث كل مثله وصلة قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفيه ان قوله ولو ادعى نفوضا ان ما قبل المبالغة يجب صدقه عليها وهن ليس كذلك اذ التنازع في القدر والصفة لا يصدق على التنازع في التفويض والتسمية الا ان يدعى انه يؤول الى ذلك فلا حسن انه شرط حذف جوابه أى فكذلك فى أن القول قوله (ورد المثل) أى صدق مثلها في تنازعهما بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أى الصداق ان حلفا أو نكلا فان حلف أحدهما فقط قضى له (مالم يكن ذلك) للثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزداد (٣٣٤) على ما ادعت (أو دون دعواه) أى الزوج فيعطى ما ادعاه بلا نقص

(و) اذ اردت لصدق الثلث في تنازعهما في جنسه أو حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تفويض أو تسمية (ثبت النكاح) حسا في البناء وحكما في الموت والطلاق أى ثبت احكامه وغيره

وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ وَغَيْرُهُ كَالْبَيْعِ الْآ بَعْدَ بِنَاءٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ فَقَوْلُهُ يَمِينٌ وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ مُُعْتَادِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَرَدَّ الْمِثْلَ فِي جِنْسِهِ مَالٌ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ وَثَبَتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَفِيهِةٍ وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقَدَّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكَلَفَتْ بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَإِنْ قَالَ أَسَدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُمِّي حَافَا وَعَتَقَ الْأَبُ وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا وَلَاؤُهُمَا لَهَا فِي قَبْضٍ مَا حَلَّ قَبْلَ الْبِنَاءِ قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ

قوله

(ولا كلام) في التنازع في الزوجية أو قدر أو صفة أو جنس المهر (ل) امرأة (سفيهة) أى بالغة لاتحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا سفيه وصغير وإنما الكلام للولى ان كان والا فالخام ثم ان كان والا فجماعة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها بتسمية فانكر (وأقامت) أى أشهدت الزوجة (بينة) أى جنس بينة الصادق بالواحد والمتعدد وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد تزوجها بهما مرتين (في عقدين) وأعذر الحاكم للزوج في البينتين فلم يدفعهما (لزما) أى الصداقان الزوجان اثبتت ان ابانها من الأول كانت تعد البناء والا فنصف كل منهما (وقدر طلاق) من الزوج للزوجة بأن (بينهما) أى العقدين (وكلفت) أى ألزمت الزوجة (بيان) أى إقامة بينة (انه) أى الطلاق (بعد البناء) بالعقد الأول ليكمل لها الصداق الأول لأن الطلاق المقدر يشطره والذمة لا تلزم الا بمحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين انه بعده ليتحقق النصف الآخر (وان قال) الزوج الذى ملك ابوى زوجته الرقية بن (أصدقتك أباك) بكسر الكاف فيهما (فقال) الزوجة اصدقتنى (أسمى حلفا) أى الزوجان أى حلف كل منهما على بى دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا أو نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق الأب) لافراجه بحريره ولاؤهما لهما وان نكلت وحلف فكذلك لكن يثبت النكاح (وان حلفت دونه) أى امتنع من الحلف (عتقا) أى أم وأبو الزوجة اما الأب فلاقرار الزوج بحريره وأما الأم فلحلفها ونكوله (ولاؤهما) أى أبوى الزوجة (لها) وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء أو بعده فان فسخ أو طلق قبله رجع عليها بقيمة امها في الفسخ ونسفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح وعتق الأب (و) ان تنازعا (في قبض ما حل) من الصداق بأن ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ه) بمثل (قبل البناء قولها) أى الزوجة (و) يقبل (بعده)

أى البناء (قوله) أى الزوج (ييمين فيهما) أى الزوج بعده والزوجة قبله لكن بأربعة فيود في قبول قوله بعده أحدها قوله قال (عبد الوهاب) البغدادي القاضي يقبل قول الزوج أنها قبضت ما حل إذا تنازع فيه بعد البناء في كل حال (الآن يكون) الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو ييدها غير محضوم عليه فيقبل قولها بلا يمين وثانيها قوله (و) قال (إسماعيل) البغدادي القاضي يقبل قول الزوج بعده البناء مقيد (بأن لا يتأخر) دفع حال الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بأن جرى عرفهم بتقديمه عليه ولم يجر بشيء منهما فإن جرى عرفهم بتأخيرها عنه فقولها ييمين لأن العرف كشاهد وبقي قيدان أن لا يكون يدها رهن عليه وأن تكون دعواه بعد البناء أنه دفعه لها قبله فإن كان يدها رهن عليه فالقول قولها ييمين أو ادعى دفعه بعده فالقول لها كسائر الديون لأنه أقر بدين في ذمته فلا يبرأ منه إلا بينة على دفعه (و) أن تنازع قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) الكائن فيه (فالمرأة المعتاد للنساء فقط) كحلي وملبوس امرأة (ييمين) أن لم يكن في حوز الرجل المختص به ولم تنكر فقيرة فإن كان في حوز المختص به كمندوقه وخزائنه المحجور عليها بعلق أو كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل قولها فيما زاد على صداقها نقله الخطيب عن ابن فرحون (والا) أى وإن لم يكن المتنازع فيه معتادا للنساء فقط بأن كان معتادا للرجال فقط أو معتادا لهما ولو محررا على الرجال كخاتم ذهب جرى العرف باتخاذ الرجال (فله) أى الزوج المتنازع فيه (ييمين) إلا أن يكون في حوزها الخاص بها أو الرجل معروفا بالفقرو يدعى مالا يملكه عادة (ولها) أى الزوجة (الغزل) المتنازع فيه قبل الطلاق أو بعده ييمينها (الآن ثبت) باقرارها أو بينة (أن الكتان) مثلا (له) أى الزوج (فـ) يمينها (شريكان) في الغزل هو بقيمة نحو كتانته وهى بقيمة غزلها (وإن نسجت) المرأة ييدها (٣٢٥) شقة وصنعت النسيج فقط دون

الغزل وادعت أن غزلها لها  
وادعى الزوج أن غزلها له  
فالقول قوله (و) (كلفت)  
أى ألزمت الزوجة (بيان  
أن الغزل لها) فإن شهدت  
بينة بأن لها قضى لها بالشفقة  
بتأهها والاقضى بها للزوج  
ودفع لها أجرة نسجها

قَوْلُهُ يَمِينِينَ فِيهِمَا عَبْدُ الْوَهَّابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ وَإِسْمَاعِيلُ بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ  
عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَلِلْمَرْأَةِ الْمُتَّادِ لِلنِّسَاءِ فَقَطَّ يَمِينِينَ وَإِلَّا فَلَهُ  
يَمِينِينَ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكَتَانَ لَهُ فَشَرِيكَانِ وَإِنْ نَسَجَتْ كَلَفَتْ بَيَانَ  
أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيِّنَةً عَلَى شِرَاءِ مَا نَهَى حَلْفَ وَقَضَى لَهُ بِهِ كَالْمَكْسِ  
وَفِي حَافِئِهَا تَأْوِيلَانِ  
(فصل في) الوليمة مندوبة بعد البناء يوما فيجب إجابة من عمن وإن  
صائما إن لم يحضر من يتأذى به ومنكر كفر من حرير

(وإن أقام) أى أشهد (الرجل بينة على شراء ما) أى متاع البيت الذى هو معتاد (لها) كحلي النساء (حلف) الرجل أنه اشتراه لنفسه  
وانها لم تعطه ثمنه (وقضى له به) وشبه في مطلق القضاء فقال (كالمكس) أى أن أقامت للمرأة بينة على شراء ماله قضى لها  
به (وفي حلفها) أى المرأة مع البينة الشاهدة لها بالشراء وعدمه لعدم جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تأويلان) منشؤها  
أنه ذكر في المدونة اليمين في الرجل وسكت عنها في المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها في الرجل إذا لفرق بينهما وقال  
بعضهم لم يذكروا فيها لأنها لا تنازعها لأن الرجال قوامون على النساء دون العكس (فصل الوليمة) هى طعام العرس (مندوبة) ولو في  
السفر قال ابن سهل الصواب القضاء بها على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة وتحصل بأى  
شئ أطمعه ولو بمدین شعيرا لما في الصحيح أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدین من شعير وعلى بعض بخبز ونمر وعلى زينب  
بشاة وتندب (بعد البناء) فإن قدمت عليه حصل مندوب وفات آخر فالأولى وبعد البناء ليفيد أنه مندوب ثان قال عياض واستحبها  
بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها لأكلة واحدة ويكره تكرارها إلا أن يكون المدعو ثانيا غير  
المدعو وألا (تجب إجابة من عين) لحضورها بشخصه صريحا أو ضمنا ولو بكتاب أو رسول ثقة ولو بصيا قيل له ادع فلانا أو أهل محل  
كذا وهم محصورون فتجب على من بلغه منهم لأنهم معينون ضمنا أن كان العين مفطرا بل (وإن) كان (صائما) وشرط وجوب  
الإجابة الجزم بالحضور لأن شئت وذكر للصنف لوجوب الإجابة خمسة شروط أولها قوله (أن لم يحضر) مجلس الوليمة (من يتأذى)  
المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعيا بأن كان من السفلة الذين لا يؤمن معهم على الدين وترزى مجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم وثانيها  
قوله (و) (أن لم يحضر شئ) (منكر) أى محرم شرعا (كفر من حرير) وآنية ذهب أوقفه نعم رخص بعضهم في حضور وليمة

لنكر اذا حيف سطوة صاحبها لسلطانه وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) مجسدة لحيوان عاقل أو غيره كامل الأعضاء التي لا يعيش بدونها ولها ظل (على كجدار) لا مبنية في وسطه لأنها لا ظل لها كالنقش (لا) يجوز التخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع لعب مباح) خفيف كدف وكبر يلعب به رجال أو نساء ان كان المعين ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الأصح) واحتز عن غير المباح كشي على حبل وجعل خشبة على جبهة انسان وصعود آخر عليها فانه يبيع التخلف قاله في سماع أشهب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ورابعها قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد أُرخص مالك رضى الله تعالى عنه في التخلف لأجلها وخامسها قوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبيت الوليمة (دونه) أي عند وصول المعين له فان علم انه يتلق عند حضوره ولولا المشاورة عليه فيباح التخلف فان أغلق لا لحضوره بل لمنع الطفيلية ونحوهم فلا يباح التخلف لأنه لضرورة (وفي وجوباً كل) الشخص (الفطر) من طعام الوليمة قدر ايسره به قلب صاحبها وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وأنت في الأكل بالخيار (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الباجي لانص لاصحابنا جليا (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل بيت الوليمة انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله (باذن) من صاحب الوليمة في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيئه (وكره شر اللوز والسكر) في الوليمة أو عند المقدان أحضره به لانه لم يأخذ أحد شيئا مما حصل في بدغيره والاحرم (لا) يكره (الزهر) بفسر العين للمعجمة أي الطار المشى بجله من جهة واحدة أي الطبل به في الوليمة ويرادفه الدف ان كان طبل الزهر بالمرأة بل (ولو لرجل) هذا قول ابن القاسم وهو للشهور وقال أصبغ إنما يجوز للنساء (٣٣٦) (وفي جواز (الكبر) يفتح الكاف والوحدة الطبل الكبير الدور المشى بجله

من الجهتين (و) جواز (الزهر) كقبر أي الطبل الربع المشى من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياسا لهما على الزهر بالومنتهما وهو قول أصبغ وفسره بعضهم بالكراهة (ثالثها) أي الاقوال (يجوز في الكبر) ويمنع في الزهر وهو قول ابن القاسم وقال

وَصُورٌ عَلَى كَيْدَارٍ لَا مَعَ لَيْبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَثْرَةُ زَحَامٍ وَإِغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ وَفِي وَجُوبٍ أَكْلُ الْفَطِيرِ تَرَدُّدٌ وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ إِلَّا بِإِذْنٍ وَكَرِهَ نَزْرُ الْأَوْزِ وَالسُّكَّرِ لَا الْغُرْبَالِ وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي الْكَبْرِ وَالْمِزْهَرِ ثَالِثُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبْرِ ابْنُ كِنَانَةَ وَتَجُوزُ الزَّمَارَةُ وَالْبُوقُ

(فصل) إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْمَيْتِ وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَطءُ شَرَعًا أَوْ طَبْعًا كَمَحْرَمَةٍ وَمُظَاهَرَةٍ مِنْهَا وَتَقَاءُ لَا فِي الْوَطءِ إِلَّا لِإِضْرَارٍ كَكَفِّهِ لِتَتَوَقَّرَ لَذَنَّهُ لِأُخْرَى وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ إِطَافَتُهُ وَعَلَى الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ

(ابن كنانة) علم منقول من وعاء السهام (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز امستوى الطرفين ان كان

استعمالها يسيرا لا يباهى كل اللهو ويمنع الكثير هذا هو المشهور (فصل) في بيان القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (انما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آله أو خصى أو محبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) للطبقات سواء كن مسلمات أو كاتبات أو مختلفات حرائر أو اماء أو مختلفات وصلة القسم (في البيت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر ان رضياه ولما كان القصد من المبيت عند الزوجة الأناث وازهاج الوحشة وجب القسم فيه ان لم يمنع الوطء بل (وان امتنع الوطء شرعا) أو عادة (أو طبعاً) الاول (كمحرمة) بحج أو عمره وحائض ونفساء (ومظاهر) ومولى (منها) الثاني (كرتقاء) والثالث كمحزمة ومجنونة (لا) يجب القسم بين الزوجات (في الوطء) فيترك فيه لطبيعته في كل حال (الال) قصد (اضرار) لاحدى الزوجات بعدم الوطء سواء تضررت بالفعل أم لا (ككفه) أي الزوج عن وطء احدى زوجتيه مع ميل طبعه اليه وهو عندها (لتتوقر لذته) لزوجته (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه اضرار ولا حرج عليه ان ينشط للجاء في يوم هذه دون الأخرى الآن يفعل ضراراً أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل (و) يجب (على ولي) الزوج البالغ (المجنون) الذي له زوجتان أو أكثر (اطافته) على زوجتيه أو زوجاته بان يدخله على احدهما عقب غروب الشمس ويبقيه عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجه من عندها ويدخله على أخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقتهن وكسوتهن (و) يجب القسم في المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطيع الانتقال من محل احدها الى محل الأخرى في كل حال (الآن لا يستطيع) الطواف عليهن

لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم ويقوم (عند من شاء) الإقامة عندها من زوجتيه أو زوجاته (وقات) الليت أى لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدى زوجاته (فيه) بأن بات عند احدها ليلتين أو أكثر لغير عذر أو عند غيرهن كذلك لان القصد من الليت دفع الضرر وتحسين المرأة وازهاق الوحشة وهذا يفوت بفوات زمنه فلا يجعل لمن فانت ليلتها ليلة عوضا عنها لانه حينئذ يظلم صاحبة تلك الليلة التي جعلها عوضا وشبهه في الفوات فقال (كخدمة) رفيق (معتق بعضه يأبق) شهرامثلاثم يحيى لمالك بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما أبق فيه ان لم يستعمل والا ف يرجع على من استعمله بأجرة ما يخصه من عمله (ونذب الابتداء) في قسم الليت بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الإيواء للزوجة (و) نذب (الليت عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء أم لا لأن تركها وحدها ضرر وربما يتعين عليه زمن الخوف من سارق أو محارب (و) الزوجة (الامة) السلمة (كالحرّة) في وجوب القسم في الليت والتسوية بينها وبين غيرها فيه (و) من له زوجة أو أكثر وتزوج أخرى (قضى) على الزوج (ل) لزوجة (البكر) ولو أمة تزوجها على زوجة حرة (سبع) من الليالي متواليه يبيتها عندها (و) قضى (ل) زوجة (الثيب) التي تزوجها على غيرها ولو أمة على حرة (ثلاث) من الليالي متواليات يبيتها عندها ويخير بعد تمام السبع أو الثلاث في البسء في القسم بمن شاء واستحب ابن المواز الفرعة كمن قدم بها من سفر (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا أو ثلاثا قضاء عن السبع أو الثلاث التي باتها عند الجديدة ف(لا قضاء) لها أى لاحق لها فيه فلا تجاب له (و) ان طلبت الثيب الجديدة اقامته عندها سبع ليال كالبكر ف(لا تجاب لسبع) ولو قال لا كثر أو زائد لشمّل البكر (٣٢٧) التي طلبت أكثر من سبع (ولا يدخل) أى يحرم أن يدخل الزوج

(على ضررتها) بفتح الضاد  
وشد الراء والضمير لصاحبة  
اليوم وصلة يدخل (في يومها)  
في كل حال (الا) دخوله على  
ضررتها في يومها (لحاجة)  
غير الاستمتاع كأخذ ثوب  
ونحوه (وجاز) للزوج  
(الآثرة) بضم الهمزة

فَعَيِدَ مَنْ شَاءَ وَفَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ كَخِدْمَةٍ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ بِأَبْقَى وَنُذِبَ الْإِبْتِدَاءُ  
بِالْلَيْلِ وَالْمَبِيتِ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ وَالْأَمَةِ كَالْحُرَّةِ وَقَضَى لِلْبِكْرِ سَبْعَ وَالثَّيْبِ  
ثَلَاثَ وَلَا قَضَاءَ وَلَا تُجَابُ لِسَبْعٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ  
وَجَازَ الْآثَرَةَ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَأَعْطَاهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا  
وَوَطءَ ضَرَّتِهَا بِأَذْنِهَا وَالسَّلَامَ بِالْبَابِ وَالْبَيَاتِ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِذَا أَغْلَقَتْ بَابَهَا دُونَهُ  
وَلَمْ يَقْدِرْ يَبِيتُ بِمَحْجَرَتِهَا وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُنَّ بِمَنْزِلَيْنِ مِنْ دَارِهِ وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ  
لِحَلِّهِ وَالزِّيَادَةَ عَلَى يَوْمِهِ وَلَيْلَتُهُ لَا إِنْ لَمْ يَرْضَا وَيَدْخُلُ

وسكون الثلاثة وافتحهما أى الايثار والزيادة في المبيت لاحدى الزوجتين (عليها) أى الزوجة الأخرى (برضاها) أى المؤثر عليها  
سواء كان الايثار (بشيء) أى مال تأخذه المؤثر عليها من الزوج أو من ضررتها (أو) رضيت بـ (لا) شئ بأن رضيت مجانا وشبهه في  
الجواز فقال (كأعطائها) أى الزوجة من اضافة المصدر لفاعله ومفعولاه محذوفان أى كأن تعطى الزوجة زوجها ما لا فيجوز ذلك (على  
امساكها) أى لأجل أن يسكنها الزوج في عصمته ولا يطلقها (و) جاز للزوج أو للضرة (شراء يومها) أى احدى الزوجتين أو  
الزوجات أو يومها أو أيامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع أو عن اسقاط الحق وتختص الضرة بما اشترته ويخص الزوج من شاء  
بما اشتراه وليس هذا مكرر مع قوله وجاز الآثرة عليها لان الأولى لم يدخلها فيها على شراء وهنا دخلا عليه (و) جاز (وطء ضررتها)  
أى صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعى والعرفى من الزوج على غير صاحبة  
النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضررتها) أى ذات النوبة ووطؤها وقيل  
لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (إذا أغلقت) ذات النوبة (بأبوابها) دونه ولم يقدر (على أن) يبيت بمحجرتها أمام الباب  
المغلق لخوف من نحو سبع أو ظالم فان قدر على البيات بمحجرتها فلا يجوز له البيات عند ضررتها (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) أى  
الزوجات (جمعهن) أى الزوجات (بمنزلين) مستقل كل منهما عن الآخر بمراحضه ومطبخه (من دار) واحدة (و) جاز  
برضاهن (استدعاؤهن) أى طلبه منهن ان ياتيهن للبيات معه (لحله) المختص به ولا ينبغي له هذا اذ السنة دورانه هو عليهن في  
بيوتهن لفعله صلى الله عليه وسلم هذا (و) جاز برضاهن (الزيادة) في قسم المبيت بين الزوجات (على يوم وليلة لا) يجوز جمعهما  
بمنزلين من دار واحدة ولا استدعاؤهن لحله ولا الزيادة على يوم وليلة (ان لم يرضيا) أى الزوجات بذلك (و) لا يجوز (دخول

حمام بهما) أى الزوجتين ولو رضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الأخرى والامتنان كالزوجتين (و لا يجوز (جمهما) أى الزوجتين (فى فراش) واحدان كان بوطء بل (ولو بلا وطء) هذا هو المشهور (وفى منع ( جمع (الامتني) بملك اليمين فى فراش واحد بلا وطء (وكرهته) لقلة غيرتهن والأول نظر لإصل النية (قولان) فان كان بوطء حرم باتفاق القولين (وان وهبت) احدى الزوجتين أو الضرائر أو أسقطت (نوبتها من ضرة فله) أى الزوج (المنع) أى رد الهبة أو الاسقاط لانه قد يتعلق غرضه بعين الواهبة (لالها) أى الموهوب لها وليس لها رد الهبة ان أمضاها الزوج ولا أمضاها ان ردها (و) ان أمضى الزوج الهبة (تختص ضررتها) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين أو الزوجات نوبتها (منه) أى الزوج فلا يختص بها بحيث يخص بها من شاء بل تقدر الواهبة كالعلم فان كن أربعة قسم للبيت بين الثلاث الباقيات (ولها) أى الواهبة نوبتها للزوج (الرجوع) فى نوبتها لعجزها عن الوفاء بها بسبب غيرتها (وان سافر) أى أراد الزوج أن يسافر باحدى زوجتيه أو زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاقتها السفر أو لحفة جسمها لالميله لها (الافى) سفر (الغزو والحج) وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرع) بينهما أو بينهما لعظم المشاحة فى سفر القرية (وتؤولت) اللدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقيد بفقر سفر القرية واختاره ابن القاسم (ووعظ) أى ذكر بشد الكاف الزوج (من) أى زوجته التى (نشزت) أى خرجت عن طاعته بمنه من وطئها والاستمتاع بها أو خروجها بلاذنه أو تركت حقوق الله تعالى كتمس الجنازة والصلاة وصيام رمضان ويعطها بما يلين قلبها للرغبة فى ثواب الطاعة (٣٢٨) والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يفد الوعظ (هجرها)

تَحَامُّهُمَا وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْءٍ وَفِي مَنَعٍ الْأَمْتَنِ وَكَرَاهَتِهِ قَوْلَانِ  
وَأَنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا مِنْ ضَرَّةٍ فَلَهُ النَّعْ لَهَا وَتَخْتَصُّ ضَرَّتُهَا بِخِلَافٍ مِنْهُ وَلَهَا الرُّجُوعُ  
وَأَنْ سَافَرَ اخْتَارَ الْأَى فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ فَيَقْرَعُ وَتَوَوَّلَتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقًا وَوَعِظَ  
مَنْ نَشَزَتْ ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَيَتَعَدَّى زَجْرَهُ الْحَاكِمُ وَسَكَنَهَا  
يَنْ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ  
بِهَا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ أَمَكَنَّ وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارِيْنِ وَيَطْلَحُ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ  
وَسَفِيهِ وَامْرَأَتِهِ وَغَيْرِ قَعِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَاقَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ

أى ترك الاستمتاع بها والنوم معها فى فراش واحد والأولى كونه شهرا وله الزيادة عليه ولكن لا يبلغ به أربعة أشهر (م) ان لم يفد الهجر (ضررها) ضربا غير مبرح وهو الذى لا يكسر عظام ولا يشين جراحة (ان ظن إفادته)

أى الضرب فان تحقق أو ظن عدم إفادته أو شك فيها فلا يضرب بها لان الوسيلة اذا لم يترتب عليها المقصود لا تشترع وأما الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأثيرهما فى الذات (و بتعديه) أى الزوج على زوجته بضرب أو غيره وثبونه عليه ولم ترد فراقه (زجرها الحاكم) باجتهاده بوعظ فضررب فان لم يثبت التعدى زجره بوعظ فقط ولا يأمرها فيها بهجره ويؤجرها أيضا ان بت ضررها بوعظ فضررب (وسكنها) أى زوجته التى تكررت شكواها الاضرار منه وعجزت عن اثباته (بين قوم صالحين) أى عدول تقبل شهادتهم (ان لم تكن) الزوجة ساكنة (بينهم وان أشكل) أمر الزوجين أى دام إشكاله اذ اسكانها بينهما انما هو مع الاشكال ولم يقدر الحاكم على الاصلاح بينهما (بعث حكمين) كذلك أى عدلين فقيهين يحكمان بين الزوجين المتبطين عن بعض الفقهاء آية بعث الحكمين محكمة غير منسوخة فالعمل بها واجب لم يترك القول بها عالم حاشى يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين اه ولا يتقيد بعث الحكمين بدخول الزوج بها بل يبعثان (وان لم يدخل) الزوج (بها) لعموم الآية لأنهما قد يكونان جارين فيتنازعان فيحكم الحكمان بينهما ويدخلان عليهما المرة بعد المرة ولا يلزم انهما بعث الحكمين بقوله (من أهلها) أى الزوجين (ان أمكن) كونها من أهلها وظاهر الآية ان كونها من اهل مع الوجدان واجب شرط وفى ابن الحاجب يتعين كونها أجنبيين (ونذب كونها) أى الحكمين (جارين) للزوجين (و بطل حكم غير العدل) فى الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) أى مبذرماله فى الشهوات ولو مباحة (و) بطل حكم (امراة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير فقيه) أى غير عالم بالأحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) أى بالنشوز وضرر الزوجين إذ شرط حكم من ولى الحكم فى أمر علمه باحكامه الشرعية (ونفذ) أى مضى ولزم بل وجاز ابتداء (طلاقهما) أى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحاكم به بل (وان لم يرض الزوجان والحاكم به)

بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافاً ان كان الحاكم بهما بل (ولو كانا) أى الحكمان مقامين (من جهتهما) أى الزوجين للحكم بينهما لانهما حكمان لاوكيلان عمن بهما ولا شاهدان (لا) يلزم طلاق (أكثر من) طلاق (واحدة أوقعا) أى الحكمان الأكثر ولا يجوز لها ايقاع الأكثر ابتداءً لأنه خارج عن الاصلاح الواجب عليهما وفي المدونة ولا يفرقان بأكثر من واحدة وهى بائنة فان حكما به سقط لانه خارج عن معنى الاصلاح (وتلزم) الطلاق الواحدة (ان اختلفا) أى الحكمان (في العدد) للطلاق الذى أوقعاه (ولها) أى الزوجة (التطليق) جبراً على الزوج طلاقاً واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر البين) من الزوج لها كقطع كلامه عنها وتولية وجهه عنها في الفراش لامنعه من حمام أو تأديبها على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والزواج عليها ان شهدت بينة بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد البينة بتكرره) أى الضرر بأن شهدت بحصوله مرة واحدة فلها التطليق بها على المشهور لحبر لا ضرر ولا ضرار ويجرى هنا هل يطلقها الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (و) يجب (عليهما) أى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما أمكن لقوله تعالى ان يريدا اصلاحاً يوفق الله بينهما ابن عباس ان يريدا أى الحكمان اصلاحاً يوفق الله بين الزوجين وقيل ان يريدا أى الزوجان (فان تمدد) أى الاصلاح بين الزوجين على الحكمين (فان أساء الزوج) الزوجة ولم ترض بالاقامة معه وطلبت الطلاق (طلقاً) أى الحكمان الزوجة (بلا خلع) تدفعه لها في نظير حل عصمتها من الزوج (و بالعكس) أى أساءت الزوجة الزوج ولم يسأ (اتتمناه) أى الزوج (عليها) أى الزوجة وأوصياء بالصبر على أساءتها وأبقياها في عصمتها ان تحققتا انه لا يتجاوز الحق معها بعد اتمانه عليها اذ لا يلزم من انفرادها بالاساءة في الماضي عدم اساءته اياها في المستقبل (أو خالما له) أى طلقها عليه بمال منها له تقديره (بنظرهما) أى الحكمين ولو زاد على (٣٣٩) صدقها ان أراد الزوج فراقها واستوت المصلحة فيه وفي ابقائها واثمانه

فان تعينت في أحدهما وجب (وان أساء) أى الزوجان أى ثبتت اساءة كل منهما الآخر (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) أى مال من الزوجة للزوج هذا محل التعيين

ولو كانا من جهتهما لا أكثر من واحد أو قوماً وتلزم إن اختلفا في المدد ولما التطليق بالضرر البين ولو لم تشهد البينة بتكرره وعليهما الاصلاح فان تمدد فان أساء الزوج طلاقاً بلا خلع وبالعكس اتتمناه عليها أو خالما له ينظرهما وإن أساءا مما فهل يتمين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالما بالنظر وعليه الأكثر تأويلان وأتيا الحاكم فأخبراه فنفذ حكمهما وللزوجين اقامة واحد على الصفة وفي الوليين والحاكم تردد ولهما إن أقامهما الإفلاق مالم يستوعبا

(٤٢ - جواهر الاكليل - أول) (أولهما) أى عليهما أى الحكمين (أن يخالما) أى يطلق بمال من الزوجة لزوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا بسقوطان عنه جميع الصداق (وعليه) أى الخلع بالنظر (الأكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان) قال ابن عرفة اذا توجه الحكمان استقرأ أمورهما وسألا عن بطائنها فان وقعا على حقيقة أمرها أصلحاً بينهما ان قدرا والافراق وفي كيفية التفرقة عبارات قال الباجي ان كانت الاساءة من الزوج فراقا وان كانت من المرأة تركاها واثمناء عليها وان كانت منهما فراقا على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعليه بعض أهل العلم رواء محمد عن أشهب قال محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وقال ابن فتحون ان لم يقدر على الصلح فراق بشئ من الزوجة له أو اسقاطه عنه أو على النار كدون أخذ واسقاط ولا ينبغي أن يؤخذ لهما منه شيء وتبعه المتيطى اه (وأتيا) أى الحكمان (الحاكم فأخبراه) بما حكاه به من الاصلاح أو التطليق (فنفذ) أى أمضى الحاكم (حكمهما) وجوبا وان لم يرضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كأن تقدم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) أى متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء بأحكام ضرر الزوجين في التوضيح جاز اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لأن جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لأحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلمهما اسقاطه البناء وكلام المدونة يدل على ان حكمه كحكم الحكمين سواء كان بصلح أو طلاق (وفي) جواز اقامة (الوليين) أى ولي الزوج وولي الزوجة واحد على الصفة (و) جواز اقامة (الحاكم) واحداً بالصفة على الحكم بين الزوجين ومنها أى اقامة الواحد لخالفتها التنزيل (تردد) محله ان كان أجنبياً أو قريباً لهما على السواء والامنع اتفاقاً (ولهما) أى الزوجين (ان أقامهما) أى الزوجان للحكمين (الافلاق) أى عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مالم يستوعبا) أى مدة عدم استيعاب الحكم

(الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) أى الحكمان (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزما على الحكم فليس لهما الاقلاع ظاهره ولوعزما على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية ومفهوم ان أقامها انهما كانا موجبهين من الحاكم فليس لهما الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) أى الحكمان (واختلفا) كونه الطلاق (بالمال) من الزوجة للزوج وكونه بلامال بأن قال أحدهما طلقها بمال وقال الآخر بلامال (فان ملتزمه) أى ان لم تلتزم الزوجة للمال (فلا طلاق) واقع وعاد الحال لما كان عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمه وقع الطلاق والله أعلم ﴿باب﴾ فى الخلع (جاز الخلع) بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقتصر عليه فى المقدمات وجعله بدعة (وهو) أى الخلع أى حقيقته شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع وغيره من أقسام الطلاق وقوله (بعوض) للزوج من الزوجة أو غيرها فصل عرج الطلاق بلاعوض وهذا هو الأصل وهناك نوع آخر للخلع وهو الطلاق بلفظ الخلع بلاعوض فقيل تعريف الصنف لم يشمله لارادته تعريف الأصل المشهور وقال ابن عاشر بل يشمله لأن من لوازم كونه خلعاً جريان أحكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها أيام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخل عليه فهذا طلاق بعوض أيضاً والخلع لغة الإزالة يقال خلع ثوبه إذا نزعته وأزاله ولما كانت الزوجة كلباس الزوج فى السر والتوقية مما يضر سمى فرأى خلعاً قال تعالى هن لباس لكم والطلاق لغة الإرسال والترك وشرعا حل عقدة النكاح وهو معنى جاهلى ورد الشرع بتقريره قاله امام الحرمين (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حاكم) فلا يتوقف كونه خلعاً على حكم الحاكم (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) أى الزوجة فى المدونة من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم ذلك الرجل ابن ناجى حملها شيخنا (٣٣٠)

الكشف ويعزما على الحكم وان طلقا واختلفا فى المال فان لم تلتزمه فلا طلاق  
﴿باب﴾  
جاز الخلع وهو الطلاق بموض وبلا حاكم وبموض من غيرها إن تأهل  
لا من صغيرة وسفينة وذى رقة ورد المال وبانت وجاز من الأب عن الجبيرة  
بخلاف الوصى وفى خلع الأب عن السفينة خلاف وبالفرر كجنيين

السلام يقضى أن يقيسه  
كلام أهل للذهب فى الأجنبي  
بكونه لمصلحة أو دهر  
مفسدة ولم يقصده بضرار  
المرأة أو ما يبيح له بعضهم  
لقصد مجرد اسقاط نفقة  
العدة فلا يقضى أن يختلف

فى منعه اه وذكّر شرط ملتزم العوض زوجة كان أو غيرها فقال (إن تأهل) أى كان أهلاً لاتزامه بأن كان غير مجبور عليه وذكر مفهوم إن تأهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة) زوجة (سفينة) أى بالغة لا تحسن التصرف فى المال مهمة أو ذات أب أو وصى أو مقدم قاض بغير إذنه فان أذن لها وليها صح وجاز (و) لا من شخص (ذى رقة) أى رقيق ولو بشأبة حرية بغير إذن سيده فيوقف من مدبرة وأم ولد فى مرضه فان مات مضى من أم الولد والمدبرة ان تحملها الثلث وان صح فله رده (ورد) الزوج (المال) الذى خالته به صغيرة أو سفينة أو رقيق بلا إذن من وليها وسيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الأمة بشئ بعد عتقها فان ارتجعهما الظنه رجعياً أو تقليده من رآه رجعياً فرق بينهما ولو بعد الوطء وهو وطء شبهة ان لم يحكم بصحة الرجعة حاكم براها والا فلا لرفعه الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتملى ما خالعت به فلا يلزمه فى فلا ينفعه وأما ان علق الطلاق على تمام ما خالعت به بأن قال ان تملى هذا المال أو ان صحت براءتك فأنت طالق فان أمضى الولى فعلها لزمه الطلاق وان رده فلا يلزمه اذ لم يقل أحد بوقوع المعلق بدون وقوع العلق عليه فان قال لرشيده ان صحت براءتك فأنت طالق فأبرأته لزمها البراءة ولزمه الطلاق فالتعليق فى مخالعتها كدمه (وجاز) الخلع (من الأب عن) بنته (المجيرة) بدون إذنها ولو بجميع مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالأب سيد الأمة (بخلاف) الشخص (الوصى) فلا يجوز خلعها عن المجيرة إلا برضاها فقها أى المدونة يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها قال الخطاب ظاهر كلام الجرجاني انه لا خلاف فى جواز خلعها عنها برضاها (وفى) جواز (خلع الأب عن) بنته (السفينة) أى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف فى المال من مالها بغير رضاها ومنعه (خلاف) فان كان من ماله أو برضاها فلا خلاف فى جوازه (و) جاز الخلع (ب) ذى (الفرر) أى التحجير والتردد بين ما يوافق القرض وما لا يوافق لجوازه بلا شئ (كجنيين) لأمة أو بهيمة فى ملكها فان كان فى ملك غيرها فلا يجوز فان انفش أو ولدته ميتة فلا شئ له لدخوله بجوزاً لهذا



(و) جاز الخلع بحيوان أو عرض أو مثلى (غير موصوف) بصفاته التي تختلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أي الزوج على الزوجة التي خالته بغير موصوف النوع (الوسط) أي المتوسط بين الجودة والرداءة من النوع الذي خالته به (و) جاز الخلع بـ (نفقة حمل) أي على أنها تنفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل (و) جاز الخلع (بإسقاط) الزوجة حقها في (حضانتها) أي حفظها ولدها وتر بيته. وحينئذ ينتقل الحق له ولو وجد من يستحقها قبله كأم الأم لقيامه مقام الأم كذا في المدونة وفيها أيضا لمن يستحقها بعد الأم قبله القيام بحقه قال في المائق هذا الذي به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختاره أبو عمران (و) جاز الخلع (مع البيع) كان تدفع عبداه على أن يطلقها و يدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعضه في مقابلة العصمة والعقد عليه خلع و بعضه في مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع فيقع الطلاق بانئلا أنه عوض في تراضيهما واستحسنه اللخمي وإن كان في المبيع مانع من صحة البيع دون الخلع كإباق العبد فإن البيع يفسخ ويرد ما بيع من العبد لبائعه سواء كان الزوجة أو الزوج ويرد ما يقبله من العوض لمشرته و يمضي الخلع بما يقابل العصمة منه وإلى هذا أشار بقوله (وردت) الزوجة (لكإباق العبد) الذي دفعته للزوج في مقابلة عصمتها وفي مقابلة ما أخذته منه من الدنانير مثلا (معه) أي مع رد البيع وفسخه فت رد للزوج ما أخذته منه في مقابلة بعض العبد ومفعول ردت (نصفه) أي العبد فت رده من الزوج لنفسها ويمضي الخلع فيصير العبد مشتركا بينهما مع بينوتهما فلو قال ورد لك إباق العبد بيع نصفه لكان أوضح (و) أن خالته بعد معلوم من نحو الدنانير إلى أجل مجهول كإمطار السماء أو قدوم من لم يعلم وقت قدومه (عجل) للزوج العدد المبالغ به (المؤجل بـ) أجل (مجهول) فهو كقول المدونة وإن خالها على مال معلوم القدر لكن أجل إلى أجل مجهول كان حالا كمن باع إلى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات السلعة (وتوالت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت بتعجيل عدده توالت (بـ) تعجيل (قيمه) أي (٣٣١) المؤجل بمجهول وتعتبر قيمته يوم الخلع على غرره حالة

ونظريه بعضهم قال انظر كيف يقوم مع جهل أجله (وردت دراهم رديشة) خالته بها أي بردها للزوج للزوجة ليأخذ بدلها دراهم جيدة إن شاء سواء أرتته

وغير موصوف وله الوسط ونفقة حمل إن كان وبإسقاط حضانتها ومع البيع وردت لك إباق العبد مئة نصفه وعجل المؤجل بمجهول وتوالت أيضا بقيمته وردت دراهم رديشة إلا لشرط وقيمة كعبد استحق الحرام كخمر ومغصوب وإن بمغصوب ولا شيء له ككتأخيرها ديناً عليه وخرجها من مسكنها ولمجبله لها ما لا يجب قبوله وهل كذلك إن وجب

أيها حين الخلع أم لا لعدم تعيينها بالاراء ولا بالإشارة إليها كالاتعين بهما في البيع والاجارة ونحوهما ويردها في كل حال (الالشرط) منها أنها رديشة فلا ترد عملاً بالشرط (و) رد للزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالته به الزوجة زوجها (استحق) أي نحو العبد أي رفع ملك الزوج عنه بثبوت ملكه لغير الزوجة أو حرته فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع إن لم يعلم ما باستحقاقه فان علم ما به أو علم الزوج به وحده فلا شيء له وبانت وإن علمت به وحدها فلا خلع (و) رد (الحرام) حرمة أصلية الذي خالته الزوجة زوجها (كخمر) وخنزير (و) شيء (مغصوب) أو عارضة لحق الله تعالى كأم ولد إن كان كل الخالع به بل (وإن) كان (بعضاً) من الخالع به أي حكم بفسخه شرعاً (ولا شيء له) أي الزوج عوض عنه إن علمه وحده أو مع الزوجة أو لم يعلمها مع نحو الخمر فان لم يعلمها مع المغصوب فعليها مثله وإن علمت وحدها فلا طلاق في نحو الخمر والمغصوب إن وقع الخلع على عينه والابانت وعليها مثله من الخلال كخل وشاة وشبه في الرد فقال (كتأخيرها ديناً) لها حالا (عليه) في مقابلة طلاقها لأنه تسليف جرها نفعا بحل عصمتها وتخلصها من سوء عشرته لأن تأخير الحال تسليف فيرد التأخير وتستحق دينها حالا وبانت منه (و) كخامها على (خروجها) أي الزوجة (من مسكنها) الذي كانت ساكنة منه فيه واعتدادها خارجه فلا يجوز ويجب عليها سكنها فيه إلى تمام عدتها لأنه حق لله تعالى فليس لاحد إسقاطه وقد بانت منه وأما إن خالته على أنها تدفع أجرته من مالها مع سكنها فيه إلى تمام عدتها فهو جائز لازم لأنه حق لها فلها إسقاطه (و) كخلعها بـ (تعجيله) أي الزوج (لها ما) أي ديناً مؤجلاً عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول أجله كطعام أو عرض من سلم فيبطل التعجيل لأنه من باب حط الضمان وأز يدك إذا الزوجة حطت عنه ضمان الدين إلى الأجل وزادها عصمتها ويبقى الدين إلى أجله وقد بانت فلا رجوع له في العصمة (وهل كذلك) الخلع بما لا يجب قبوله في الفسخ الخلع بتعجيل مالها عليه (إن وجب) عليها قبوله قبل حلول أجله كمين سواء كانت من بيع أو من قرض

وطعام وعرض من قرص لانه عجله ليسقط عن نفسه نفقة جديتها فهو سلف جر نفعوا وعرض بقدرته على اسقاط نفقة العدة بطلاقها بلفظ الخلع (أولا) يكون الخلع بتعجيله لها ما وجب عليها قبوله قبل أجله كخلعها بتعجيل ما لا يجب عليها قبوله في المنع بل هو جائز وطلاقه رجعي لانه كن طلق وأعطى في الجواب (تأويلان) منشؤهما قول المدونة عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال مؤجل فتخالع على تعجيله قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى أجله فمنهم من حملها على اطلاقها وقال لافرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه عجل لا يسقط عنه نفقة العدة أو سوء النصوص والافتضاءات فهو سلف جر نفعوا وحملها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع على تعجيله والذي يجب قبوله يجوز الخلع على تعجيله ولا يرد الى أجله والطلاق رجعي وليس سلفا جر نفعوا لقدرته على خلعهما بالمال بأن يطلقها بلفظ الخلع (و بانت) من خالعت زوجها بعوض بل (ولو بلا عوض) حيث (نص عليه) أي لفظ الخلع (أو على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع النص على الرجعة بأن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أي و بانت ان طلقها بعوض ولو نص على الرجعة بأن أعطته شيئا وقالت له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطلقها طلاق رجعية فانه يقع باثنا لأن حكم الطلاق بعوض البينونة فلا يخرج عنه النص على الرجعة وشبهه في البينونة فقال (ك) طلاقها رجعيا بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (في العدة) من الطلاق الرجعي (على شرط) (نفيها) أي الرجعة أي على انه لا يرجعها قبل ذلك فلا رجعة و بانت منه بذلك عند ابن وهب وشبهه في البينونة أيضا فقال (كبيها) أي اذا باع الزوج زوجته لمسغبة أو غيرها فهو طلاق بأن (أو تزويجها) كذلك أي اذا زوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بأن اذا لم يكن هازلا فيهما المتيطى قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هازلا (٣٣٣) فلا شيء عليه ويحلف في التزويج انه لم يرد طلاقها ومثله في العتبية (والختار) للخمى

من الخلاف (نفي) أي عدم (اللزوم) أي لا يلزم الطلاق الزوج (فيهما) أي يبيع الزوجة وتزويجها وهو قول ابن وهب والمذهب الأول (و) بانت بكل (طلاق حكمه) على الزوج

أو قعته الزوجة أو الحاكم بكعب أو نشوز أو اضرار أو كمال عتق (الا) الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلاء) أي حلف وورثته الزوج على ترك طوع زوجته أكثر من أربعة أشهر فرجعي (و) (الا) الطلاق المحكوم به على الزوج (ل) (حسر) من الزوج (بنفقة) للزوجة فرجعي (لا) تبين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعيا (شرط نفي الرجعة) أي عدم الرجعة حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها أو من وليها أو منه ومثله أنت طالق طلاقا تملكين به نفسك فرجع القرأ في انها رجعية وقيل بانه وقيل ثلاث (أو طلق) الزوج زوجته طلاقا رجعيا وأعطاه ما لا فرجعي (أو صالح) الزوج زوجته على مال لها عليه سواء أقر به أو أنكره (وأعطى) الزوج زوجته ما لا وطلقها فرجعي لأن الطلاق بلا عوض في السألتين (وهل) يكون رجعيا (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (أو) هو رجعي في كل حال (الا أن يقصد) الزوج (الخلع) فبأن لأن الصلح قد يكون في غير مقابلة شيء لها عليه في الجواب (تأويلان) وليس معنى قصد الخلع ارادته بلفظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما اذ لو قصد باللفظ لم يكن نزاع في أنه بأن والتأويلان فيما اذا صالح وأعطى وأما اذا طلق وأعطى فرجعي اتفاقا اه البناني ابن الحاجب وفيها أي المدونة فيمن طلق وأعطى أكثر الروايات رجعي لأنه بمنزلة من طلق وأعطى لزوجته المتعة (وموجبه) أي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبته (زوج مكلف) أي ما لم يما فيه كلفة وهو البالغ الماقل فلا يجب بطلاق صبي ولا مجنون ان كان المكلف رشيدا بل (ولو) كان (سفيها) لأن له أن يطلق بلا عوض فيه أولى (أو) موجه (ولي) زوج (صغير) ومجنون حر أو رق سواء كان الولي (أبا أو سيدا أو غيرها) من وصي وحاكم اذا كان خلع من ذكر على وجه الصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهما بغير عوض عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (لأب) زوج (سفيه) أي بالغ لا يحسن التصرف في المال (و) لا (سيد) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما أن يخالعا عنهما بغير اذنتهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أي مضى ولزم (خلع) الزوج (المريض) مرضا مخوفا ولا يجوز القدوم

عليه لأنه اخراج لوارث ولو كافرة أو أمة لاحتمال اسلام الأولى ونحرر الثانية قبل موته ويجوز طلاق المريض مرضا غير مخوف ولو لحرة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذي طلق فيه (ورثته) زوجته التي طلقها في مرضه المخوف (دونها) أي المطلقة في مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان مات قبله ولو طلقها وهي مريضة مرضا مخوفا لانه الذي أخرج نفسه وأسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه في ارثها دونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) أي خيرها زوجها في البقاء في عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاخترت في مرضه المخوف فراقه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مملكة) أي ملكها زوجها عصمتها في صحته أو مرضه المخوف فطلعت نفسها (فيه) أي في مرضه المخوف ومات منه فترثه وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مولى منها) أي حلف زوجها على ترك وطئها أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد فضر به الأجل أربعة أشهر أو شهرين فتم ولم يبق ولا وعد بها فطلق عليه في مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم مات من مرضه فترثه وان مات قبله فلا يرثها (أو) زوجة (ملاعنة) أي لا عناز زوجها لقتلها بنفي حملها عنه أو بالزنا وهو مريض مرضا مخوفا فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) علق طلاقها على فعلها في صحته أو مرضه (أحنثه فيه) أي مرضه المخوف فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) زوج في صحته كناية أو أمة ثم طلقها ولو بائنا في مرضه المخوف ثم (أسلمت) السكناية (أو عتقت) الامة في مرضه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو تزوجت غيره وورثت) المطلقة في المرض المخوف (أزواجا) تزوجها كل منهم في صحته وطلقها في مرضه المخوف ومات منه إن لم تكن في عصمة زوج بل (وان) كانت (في عصمة) زوج حتى (وانما ينقطع) ارث المطلقة في المرض المخوف طلاقا رجعيا أو بائنا (ب) حصول (صحته) للزوج من المرض الذي طلق فيه (بينه) أي ظاهرة لاهل للعرفة (ولو) طلق طلاقا (٣٣٣) رجعيا في مرض مخوف ثم (صح) منه صحة بينة ولم يرجعها

(ثم مرض) مرضا مخوفا (فطلقها) في هذا المرض الثاني ثم مات منه (لم ترث) الزوجة زوجها في كل حال (الا) أن يموت (في عدة الطلاق الأول) الرجعي

وَوَرِثَتْهُ دُونَهَا كَمُخَيَّرَةٍ وَمَمْلُوكَةٍ فِيهِ وَمَوْلَى مِنْهَا وَمُلَاعَنَةٍ أَوْ أَحْنَثَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَتَقَتْ أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا وَإِنْ فِي عِصْمَتِهِ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِصِحَّةِ بَيِّنَةٍ لَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا ثَانِيَةً لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ وَالْإِفْرَاقِ بِهِ فِيهِ كَانِشَائِهِ وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِفْرَاقِ وَلَوْ شُهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِطَلَاقِهِ فَكَالطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ

الذي أوقعه في مرضه الأول وعبارة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحته البينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة بالطلاق الثاني لانها لا تستأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول ومفهوم ثم مرض فطلقها انه ان طلقها في صحته البينة وفي عدة الرجعي الاول ينقطع ارثها منه ان كان الثاني بائنا ولو مات في عدة الاول فان كان رجعيا فكمين في صحته رجعيا (والاقرار به) أي الطلاق في الصحة (فيه) أي المرض بأن قال وهو مريض مرضا مخوفا فطلقها أو ناصح صحيح قبل مرضي هذا (كانشائه) أي الطلاق في المرض في انها ترثه ولا يرثها ولا يقطع ارثها الا صحته البينة لانه بالكدب ليخرجها من الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدتها على دعواه وان مات قبله فان كان الطلاق رجعيا ولم تنقض عدته ورثها والا فلا (والعدة) للطلاق الذي أقر في مرضه بايقاعه في صحته السابقة ابتداءها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها أو بعضها لانهما فيه والعدة حق لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره وأشعر قوله اقراره انه ليس له بينة على ما أقر به والعمل بمقتضاها لارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه (ولو شهد) أي شهدت بينة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن أو الرجعي في مرضه أو صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومات وهو معاشر لها معاشره الأزواج وكان تأخيرهم رفع الشهادة للحاكم لعذر كغيبتهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) المخوف من أنها ترثه أبدا وتعتمد من يوم وفاته عدة وفاة ان كان الطلاق رجعيا لان موته نقلها من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به بائنا وظاهره ما لابن القاسم أنها تعد عدة وفاة ولو كان الطلاق بائنا لاحتمال طعنه في الشهادة لو كان حيا وبهذا يوجه ارثها ياه مع شهادة البينة بايقاعه في صحته بأن معاشرته اياها لموته منزل منزلة تكذيبه البينة (وان أشهد) الزوج (به) أي انشاء الطلاق أو الاقرار به وصلة أشهد (في سفر ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي أشهد بطلاقها أي أقر بوطنها أو ثبت ببينة (وأنكر الشهادة) أي الاشهاد وكذا

البينة فيه ( فرق ) بينهما وتعتمد من يوم الحكم بالتعريق كما هو ظاهر المدونة ( ولا حد ) عليه واستشكل عدم حده مع الحكم بمقتضى الشهادة وأجاب ابن المواز بأنها لما كانت تعتمد من يوم الحكم بالفراق كان كمن وطئ زوجته وأجاب الأبهري بأنها على حكم الزوجية الى الحكم بالفراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم به ( ولو أبانها ) أى زوجته في مرضه المخوف ( ثم تزوجها ) أى الزوجة التى أبانها في مرضه ( قبل صحته ) من المرض الذى أبانها فيه ( فكالترج في المرض ) المخوف في الفساد واستحقاق الفسخ قبل وبعد لان فساده لعقده ولها الأقل من المسمى وصادق المثل من الثلث ان مات بعد الدخول ( ولم يجز ) أى يحرم ( خلع ) الزوجة ( الرضا ) مرضاً وخوفاً لان فيه اخراج الوارث وان وقع لزوم الطلاق وانتفى التوارث بينهما ولو مات أحدهما في العدة ( وهل يرد ) الخلع أى المال المخلع به وظاهره ولو صحت صحة بينة ( أو ) يرد ( المجاوز ) أى الزائد ( لارثه ) أى الزوج ان لو كان وارثاً ( يوم موتها ) صلة المجاوز ( و ) اذا كان المعتبر يوم موتها ( وقف ) أى المال المخلع به ( اليه ) أى يوم موتها في الجواب ( تأويلان ) نشأ من قولى الامام وابن القاسم قال الامام في المدونة لو اختلعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لم يجز ولا يرثها ولا يرثها وقال ابن القاسم وأنا أرى لو اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها لم يجز ولا يرثها وأما على مثل ميراثه منه فأقل فجائز ولا يتوارثان قال عياض في كون قول ابن القاسم تفسيراً واختلافاً قولان لا كثر والأقل فقول المصنف وهل يرد أى المخلع به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها وتأويل الخلاف للأقل وقوله أو المجاوز لارثه الخ وتأويل الوفاق لا كثر وعليه فاختلف هل يعتبر في قدر الليرات يوم الخلع فيتعجل للزوج الخلع ان كان قدر ميراثه أو يعتبر يوم موتها فيوقف المخلع به كله اليه فان كان قدر ميراثه فأقل أخذه وان كان أكثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا ارث بحال وقال الاخصى له منه قدر ميراثه ويرد الزائد ( ٣٣٤ ) وان صحت فبأخذ جميع ما خلع به ( وان ) وكل الزوج من يخالعه له زوجته بقدر معلوم من نحو

الدينانير ( فنقص وكيله عن مساهة ) أى القدر الذى ساه الزوج للوكيل ( لم يلزم ) الزوج طلاق وزوجته باقية على عصمته ( أو أطلق ) الزوج ( له ) أى الوكيل على الخلع ( أو )

أطلق ( لها ) أى الزوجة أى لم يقيد بقدر معلوم ( حلف ) الزوج ( انه أراد خلع المثل ) أو ولم يدرمه طلاق الا أن تنتم الزوجة أو الوكيل ( وان ) وكلت من يخالعه لها زوجها وبينت قدراً معلوماً كمشرة أو أطلقت ( ف ) زاد وكيلها ) على ماسمته له أو على خلع المثل ان أطلقت ( فعليه الزيادة ) على المسمى أو خلع المثل ولزم الطلاق وان أطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل ( ورد المال ) المخلع به للزوجة وسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانة ( بشهادة سماع ) وأولى بشهادة قطع قال ابن رشد بلا يمين وقال المتيطى يمين ( على الضرر ) من الزوج لها الذى لها التطبيق به ولزمت البينة ( و ) رد المال المخلع به لها ( يمينها ) أى الزوجة على الضرر ( مع ) شهادة ( شاهد ) واحد قاطع بضررها لها بضرر أو دوام شتم ( أو ) يمينها مع شهادة ( امرأتين ) قاطعتين بالضرر وانما عمل فيه بشاهد واحد يمين أو امرأتين ويمين لانه آله لمال ( و ) من ضررها زوجها ضرراً لها التطبيق به ولم تتمكن من اثباته وهى في عصمته فأرادت مخالعتة وأشهدت بينة بضرر زوجها لها وانما تخالعه وتسقط حقها في الضرر وفي البينة الشاهدة به وانما غير ملزمة لهذا الاسقاط وانما تتوصل به الى خلاصها منه وتمكنها من اثباته عليه ثم خالعتة معترفة بأنها أسقطت حقها فيه وفي البينة الشاهدة به وفي البينة التى استرعتها أى أشهدتها بما تقدم ( فلا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الأصح ) عند ابن رشد قال البناء معنى الاسترعاء أشهادها قبل الخلع انها متى افتدت من زوجها بشئ فليس طوعاً منها ولا التزاماً وانما يحملها عليه الضرورة والرغبة في الراحة من ضررها وانما حق حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب المائيق وغيره ( و ) رد المال المخلع به ( ب ) تبين ( كونها ) أى الزوجة المخالعة ( بائناً ) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف عملاً ( لا ) يرد المال المخلع به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقاً ( رجعية ) لم تنقض عدتها لانها زوجة بما وكه العصمة فيلحقها الطلاق ( أو لكونه ) أى النكاح فاسداً مجمعاً على فساده ( بفسخ بالطلاق ) كنكاح خامسة ومحرم من نسب أو رضاع أو صهر فبدر

أطلق ( لها ) أى الزوجة أى لم يقيد بقدر معلوم ( حلف ) الزوج ( انه أراد خلع المثل ) أو ولم يدرمه طلاق الا أن تنتم الزوجة أو الوكيل ( وان ) وكلت من يخالعه لها زوجها وبينت قدراً معلوماً كمشرة أو أطلقت ( ف ) زاد وكيلها ) على ماسمته له أو على خلع المثل ان أطلقت ( فعليه الزيادة ) على المسمى أو خلع المثل ولزم الطلاق وان أطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل ( ورد المال ) المخلع به للزوجة وسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانة ( بشهادة سماع ) وأولى بشهادة قطع قال ابن رشد بلا يمين وقال المتيطى يمين ( على الضرر ) من الزوج لها الذى لها التطبيق به ولزمت البينة ( و ) رد المال المخلع به لها ( يمينها ) أى الزوجة على الضرر ( مع ) شهادة ( شاهد ) واحد قاطع بضررها لها بضرر أو دوام شتم ( أو ) يمينها مع شهادة ( امرأتين ) قاطعتين بالضرر وانما عمل فيه بشاهد واحد يمين أو امرأتين ويمين لانه آله لمال ( و ) من ضررها زوجها ضرراً لها التطبيق به ولم تتمكن من اثباته وهى في عصمته فأرادت مخالعتة وأشهدت بينة بضرر زوجها لها وانما تخالعه وتسقط حقها في الضرر وفي البينة الشاهدة به وانما غير ملزمة لهذا الاسقاط وانما تتوصل به الى خلاصها منه وتمكنها من اثباته عليه ثم خالعتة معترفة بأنها أسقطت حقها فيه وفي البينة الشاهدة به وفي البينة التى استرعتها أى أشهدتها بما تقدم ( فلا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الأصح ) عند ابن رشد قال البناء معنى الاسترعاء أشهادها قبل الخلع انها متى افتدت من زوجها بشئ فليس طوعاً منها ولا التزاماً وانما يحملها عليه الضرورة والرغبة في الراحة من ضررها وانما حق حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب المائيق وغيره ( و ) رد المال المخلع به ( ب ) تبين ( كونها ) أى الزوجة المخالعة ( بائناً ) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف عملاً ( لا ) يرد المال المخلع به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقاً ( رجعية ) لم تنقض عدتها لانها زوجة بما وكه العصمة فيلحقها الطلاق ( أو لكونه ) أى النكاح فاسداً مجمعاً على فساده ( بفسخ بالطلاق ) كنكاح خامسة ومحرم من نسب أو رضاع أو صهر فبدر

للمخالع به لعدم مصادفة خلعه عملاً (أول ظهور) (عيب خيار به) أى الزوج كفته واعتراضه وخصائه وجبه وجذامه وجوهره وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمخالع به هذا هو العتد وقوله السابق ولو طلقها أو مات ثم أطلع على موجب خيار فكالعدم ضعيف (أو قال) لزوجه (ان خالعتك فانت طالق ثلاثاً) أو اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو واحدة وكان طلقها قبله اثنتين ثم خالعا بمال فبردها لعدم وجود محل للخلع لوقوع الملق مع الملق عليه في وقت واحد (لا) يرد المال المخالع به (ان لم يقل ثلاثاً) بأن أطلق أو قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) أى الزوج الذى قال لزوجه ان خالعتك فانت طالق (طلقتان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنتان بالتعليق قاله اللخمي وأنكره ابن رشد (وجاز) للخالع (شرط نفقة ولدها) أى ما تلده الزوجة وهو في وقت الخلع حمل في بطنها أى ما يحتاجه الولد (مدة رضاعه فلا نفقة للحمل) به أى فتسقط نفقتها حال حملها به تبع السقوط مؤنة رضاعه مدته فلو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة للحمل لكان أظهر (و) ان خالعا برضاع ولدها ونفقة زوجها أو غيره مدة رضاع ولدها (سقطت نفقة الزوج) المشروطة مع نفقة الرضاع (أو) نفقة (غيره) أى الزوج كشرطه اتفاقها على ولده الكبير أو على أجنبي (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر أى شرطه الزوج على الزوجة في عقد الخلع كشرطه أن تنفق على ولدها سنة بعد مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذا الشرط والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنهما وقال الأكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوب هذا القول وبه العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وشبهه في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) أى الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن أمه (٣٣٥) مابق حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية النفقة (وان مات) المخالعة بنفقة

أَوْ لِعَيْبِ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلِزَمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَيْهَا مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ وَسَقَطَتِ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَادَتْ شَرْطُ كَوْنِهِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ انْقَطَعَ لَبَنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالشَّارِدِ إِلَّا لَشَرْطٍ لَا نَفَقَةَ جَنَيْنٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأَجْبِرَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ فِي نَفَقَةٍ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ وَكَفَتِ الْمَاعِطَةُ وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ أَوْ الْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصْ بِالْجَلْسِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ وَلِزِمَ فِي أَلْفِ الْغَالِبِ وَالْبَيْتُونَةُ

عجزت فعلى الأب ويرجع عليها ان أيسرت (وعليه) أى الزوج (نفقة) العبد (الآبق) البعير (الشارد) المخالع بهما أى أجرة أو جعل تحصيلهما (الالشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف (لا) يلزم الزوج (نفقة) أم (جنين) مخالع به (الا) أى لكن تلزمه نفقته (بعد خروجه) أى الجنين لدخوله في ملكه بمجرد وضعه (وأجبر) أى المتخالعان بجنين (على جمعه) أى الجنين بعد وضعه (مع أمه) في ملك واحد ما يبيع أحدهما ما يملكه الآخر أو يبيعهما معاً الواحد (وفي) كون (نفقة ثمرة) مخالع بها (لم يبد صلاحها) أى لم يظهر صلاحها فاحتاج اليه الثمرة من سقى وعلاج على الزوجة لتعذر تسليمها شرعاً وعلى الزوج لان ملكه قد تم (قولان) فان كان بصلاحها ولم تحتج لكبير كلفة فعليها أجرة جزها بالشرط فيعمل به (وكفت) في عقد الخلع (الماعطة) اذا جرى العرف بها في الخلع أو اقترنت بما يدل على ارادته بها وروى الباجي رواية ابن وهب من يدم على نكاح امرأته فقال أهلها ترد لك ما أخذنا منك وردد لنا أخذنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي نطليقة ابن عرفة فيقرر بالفعل دون قول وفي المدونة ان أخذ شيئاً منها واقلبت وقالت هذا بذلك ولم يسمي طلاقاً فهو طلاق الخلع اهـ وكمن عرفهم انه اذا حصل منه ما يفضيها وأخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وأخرجت من الدار ولم يمنعهما فهو طلاق (وان علق) الطلاق (بالا قباض أو الأداء) بأن قال الزوج ان أقبضتني أو أدبتني كذا فأنت طالق (لم يختص) الاقباض أو الأداء (بالمجلس) الذى علق فيه فمضى أقبضته أو أدته ما طلب طلقت منه سواء قبلت في المجلس أو لا عند المصنف وابن عرفة وفيه ان عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جد بحيث يرى ان الزوج لم يجعل التملك اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقربينة) دالة على انه أراد الاقباض أو الأداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع بـ (ألف) درهم مثلاً وفي البلدراهم مختلفة ولم يعين شيئاً منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله (و) لزم (البينوثة) أى الطلاق الباء.

بمجرد تحقق المعلق عليه (ان قال) الزوج لزوجه (ان أعطيتني ألفا) من الدراهم (والدنانير) (فارتك) بصيغة الماضي (أو أفا رتك) بصيغة المضارع فان أعطته الألف من غالب ماسى في المجلس أو بعده ان لم توجد قرينة تخصيصه بانت منه بلا انشاء طلاق (ان فهم) بقرينة حال أو مقال كمتى شئت أو الى أجل كذا ونائب فاعل فهم (الالتزام) للفراق وانه علقه على اعطائها ما ذكره (أو) لم يفهم الالتزام بل فهم (الوعد) بأن طلقها ان أعطته ما ذكره فان أعطته ما ذكره فيلزمه تطليقها (ان) كان (ورطها) أى أدخل الزوج زوجته في ورطة أى كلفة ومشقة بسبب قوله للذكر بأن باعت متاعها لتدفع له ثمنه (أو) قالت (طلقني ثلاثا بألف فطلق) بها طلاق (واحدة) فتلزمها الألف لأن قصدها البيئونة وقد حصلت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعى هذا قول ابن الموارزوم مذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شئ من الألف في نظير الواحدة (و بالعكس) أى قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا فتلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة (أو) قالت المرأة لزوجها (أبني) أى طلقني طلاقا بائنا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقتك بهالزمها الألف ولزمه الطلاق (أو) قالت له (طلقني نصف طلاق) مثلا بألف فقال لها أنت طالق نصف طلاق بها لزمه طلاق كاملة ولزمها الألف (أو) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف أى اجعله ظرفا له (ففعّل) الزوج ما طلبته ومنه إبانها في جميع الشهر فقد لزمها الألف التي عينتها فان طلقها بعده لزمه الطلاق بائنا ولا شئ له (أو قال) الزوج لزوجه أنت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فقبلت في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسمى كذلك (أو) رأى في يدها ثوبا ظنه (٣٣٦) هرويا فقال لها أنت طالق (بهذا) الثوب الذي في يدك (المروى) نسبة الى هراة

ان قال ان أعطيتني ألفا فارتك أو أفا رتك ان فهم الالتزام أو الوعد ان ورطها أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة وبالعكس أو أبني بألف أو طلقني نصف طلاق أو في جميع الشهر ففعّل أو قال بألف غدا فقبلت في الحال أو بهذا المروى فاذا هو مروى أو يمس في يدها وفيه متمول أو لا صلى الأخصن لا إن خالته بما لا شبهة لها فيه أو يتافه في ان أعطيتني ما أخالك به أو طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بالثلث وإن ادعى الخلع أو قدرا أو جنسا حلفت وبانت والقول قوله إن

أحدى مدائن خراسان  
نصنع بها الثياب فأعطته  
ما في يدها (فاذا هو)  
ثوب (مروى) نسبة الى  
مرو وكذلك بلد بخراسان  
و يقال في نسبة الآدمى  
اليها مروى بزياة الزاى  
على غير قياس وتلزمه  
البيئونة بالمروى الذى

أعطته له لتعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته (أو) خالته (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أى يدها اختلغا  
وذكرها باعتبار كونها عضوا (متمول) أى شئ له قيمة شرعية ولو يسيرا كدراهم فتلزمه البيئونة بما في يدها فقط (أولا) أى  
أو ليس فيها متمول بأن لم يكن فيها شئ أصلا أو فيها نحو حصاة لها قيمة له فتبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو  
الاقرب وهو قول عبد الملك لانه أبانها مجوزا لذلك أى خلويدها ولما لك رضى الله تعالى عنه والأكثر لا تلزمه واستحسنه الاخمى  
(لا) تلزمه البيئونة (ان خالته بما) أى متمول معين (لاشبهة لها) أى الزوجة (في) ملكه (به) عالمة بذلك دونه كسروق ومغصوب  
ووديعة (أو) خالته (بتافه) أى قليل جدا هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان أعطيتني ما) أى متمولا  
(أخالك به) فلا تبين منه ويحلى بينه وبينها وان لم يدع انه أراد خلع المثل ولا يمين عليه في الفتوى ويخفف في المرافعة انه أراد خلع المثل  
قاله ابن رشد (أو) قال الزوج لزوجه (طلقتك ثلاثا بألف) من الدنانير مثلا (فقبلت واحدة بالثلث) من الألف فلا تلزمه البيئونة لان من  
حجته ان يقول لم أرض بخلاصها مني إلا بألف ولذا لو قبلت واحدة بألف لزمه الخلع لان مقصوده قد حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق  
به غرض شرعى بل هو خلاف طلاق السنة (وان) اتفقا على وقوع الطلاق و (ادعى) الزوج (الخلع) أى ان الطلاق بعوض  
وأنكرته الزوجة (أو) اتفقا على الخلع وادعى الزوج (قدرا) من نحو الدراهم وادعت الزوجة قدرا دونه (أو) اتفقا على  
الخلع وادعى الزوج (جنسا) من المال كنقد وادعت الزوجة جنسا غيره كمرض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث على نفى  
دعواه وتحقيق دعواها (وبانت) منه ولا تدفع له شيئا في الأولى وتدفع له ما ادعت في الأخيرتين فان نكلت حلفت وأخذ ما ادعى في  
للمسائل الثلاث فان نكل أيضا فلا شئ له في الأولى وله ما قالت في الأخيرتين (والقول قوله ان) اتفقا على وقوع الطلاق بعوض أولا

و (إن اختلفا في العدد) أى في عدد الطلاق بان قالت الزوجة طلقتنى ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقة واحدة بعشرة فالقول قول الزوج ووقعت البينة ان انفقا على الخلع والافهورجى وشبهه في ان القول قوله فقال (كدعواه) أى الزوج (موت عبد) غائب غير آبق مخالف به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت الزوجة موته بعده فالقول قوله (أو) لم يمت العبد وادعى الزوج (عيبه قبله) أى الخلع وادعت الزوجة عيبه بعده فالقول قوله لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهي المدعية لا تتقاله فعليها البيان (وان ثبت موته) أى العبد الغائب المخالف به (بعده) أى الخلع (فلا عهدة) أى لاصمان عليها أى ضمان درك البيع من عيب أو استحقاق أى لاعهدة على الزوجة في ذلك ومصيبته من الزوج (فصل) في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أى الذى علمت شروطه تفصيلا منها (واحدة) فالزائد عليها بدعى (يطهر) فالطلاق في حيض أو نفاس بدعى (لم يمس فيه) فالطلاق في طهر وطئها فيه بدعى (بلا) ارداف في (عدة) من طلاق رجعى فالطلاق للرديف فيها بدعى وبقي شرطان كون الطلقة كاملة وكونها على كل الزوجة فالطلاق للجزأ كنصف والطلاق على جزء للزوجة كنصفها بدعيان (والا) أى وان لم يكن واحدة أو لم يكن في طهر أو كان في طهر مس فيه أو كان مردفا في عدة رجعى (ف) هو طلاق (بدعى) وانما كان الطلاق في الطهر الذى مس فيه بدعىا لتليسه عليها في العدة اذ لا تسرى هل هى حامل فتعند بوضعه أولا فتعند بالآقراء (وكره) البدعى الواقع (في غير الحيض) والنفاس بان كان أكثر من واحدة أو في طهر مسافيه أو مردفا في عدة رجعى قال البناني ظاهره ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واللباب وعبر في المدونة بالكره لكون قال الرجراجى مراده بها التحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن أوقعها ابن العربي ما ذبحت ديكا بيدي قط ولو وجدت من يرد المطلقة ثلاثا (٣٣٧) لندبته بيدي (ولم يجز) المطلق

طلاقا بدعىا في غير الحيض والنفاس (على الرجعة) لعدم ورود جبره عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها فقال (ك) طلاقها بعد رؤيتها علامة طهرها من الحيض و (قبل النسل) منه أو (قبل التيمم الجائز)

إِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْعَدَّةِ كَدَعَوَاهُ مَوْتَ عَبْدٍ أَوْ عَيْبَهُ قَبْلَهُ وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عَهْدَةَ  
(فصل) طَلَّاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ يَطْهَرُ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عَدَّةٍ وَلَا قَيْدٍ  
وَكُرْهُ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ النُّسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ  
وَمُنْعَ فِيهِ وَوَقَعَ وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لِمَا يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْمِدَّةِ وَإِنْ أَبَى هَدَّدَ ثُمَّ سَجَنَ ثُمَّ شَرِبَ بِمَجْلِسٍ وَالْأَرْجَحُ  
ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ

(٤٣ - جواهر الاكلیل - أول) به الوطء لمرضاها أو عدمه (ومنعه) البدعى الواقع (فيه) أى الحيض حقيقة أو حكما بأن رأت علامة الطهر ولم تنسل ولم تقيم نيمما جائز به الوطء ولكن لا يجبر على رجعتها فأعطى حكم الطلاق في الحيض من حيث النع وحكم الطلاق في الطهر من حيث عدم الجبر على الرجعة (ووقع وأجبر على الرجعة) للزوجة التى طلقها حائضا ان وقع الطلاق حال نزول الدم بل (ولو) وقع في يوم ارتفاع الدم (ل) زوجة (معتادة) أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (لما) أى في زمن (يضاف) أى يضم الدم النازل (فيه) أى الزمن وصلة يضاف (ل) لدم (الأول) الناقص عن أكثر حيضها وبيان الثانى قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتنزيل أيام الطهر منزلة أيام الدم لعدم الاعتداد بها في الطهر (على الأرجح) عند ابن يونس (والاحسن) أى الذى استحسنته الباجى (عدمه) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى أوقعه في أيام انقطاع الدم قبل تمام أكثر حيضها وأقل طهرها لانه طلقها طاهرا فلم يتعد حدود الله تعالى ويستمر الجبر (لآخر العدة) فاذا غفل عنه حين طلقها حائضا الى ان طهرت ثم طهرت ثم حاضت ففعل ذلك فانه يجبر عليها مادامت في هذا الحيض وقال أشهب يجبر عليها ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه صلى الله عليه وسلم أباح طلاقها في الطهر الذى يليها فلا زوجة لاجبارها عليها فيه (وان أبى) أى امتنع المطلق في الحيض من الرجعة (هدد) أى خوف بالسجن ان لم يرتجع (ثم) استمر آتيا الرجعة (سجن ثم) ان استمر تمتعا منها هدد بالضرب ثم ان استمر كذلك (ضرب) بالسوط باجتهاد الحاكم ويكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في مصبة يجب الاقلاع منها فوراً (والا) أى وان لم يرتجع (ارتجع الحاكم) بان يقول ارتفعت زوجته (وجاز) للزوج (الوطء) للزوجة التى ارتجعها الحاكم (به) أى ارتجاع الحاكم ولو بغيرية الزوج لقيام نية الحاكم مقامها (و) (جاز) (التوارث) أى ارث الحى من الزوجين للبيت منهما بل ارتجاع

الحاكم (والاحب) أى المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا أو مجبورا وأراد ان يطلقها فالتدوب (ان يمسه) في عصمته بلا طلاق ويعاشرها معاشره الزوج (حتى تطهر) من الحيض الذى طلقها فيه وهذا الامساك واجب (ثم) اذا طهرت يستحب له ان يمسه مادامت في هذا الطهر حتى (تحيض) فيجب امساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان يمسه فالاستحباب منصب على المجموع لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما طلق زوجته حائضا فذكره عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ صلى الله عليه وسلم ثم قال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فقلت للعدة التى أمر الله تعالى بالتطليق لها وهذا أخذ أهل الحجاز (وفي) كون (منعه) أى الطلاق (في الحيض لتطويل العدة) اذ زمن الحيض ليس من العدة وأولها أول الطهر الذى يلى الحيض الذى طلقت فيه لان الاقراء هى الاطهار وعلل كون منعه في الحيض لتطويلها فقال (لأن فيها) أى للدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع حملها فطلاقها فيه لا يطولها (و) فيها أيضا جواز طلاق (غير الدخول بها فيه) أى الحيض لانها لاعدة عليها (أو) منعه فيه (لكونه تعبدا) أى حكما شرعيا لم يظهر لنا حكمته وعلل كونه تعبدا فقال (لمنع الخلع) أى الطلاق بعوض من الزوجة وهى حائض ولو كان معللا بتطويلها لجاز الخلع فيه لانها رضيت به وطلبته وعاضته عليه (و) ل(عدم الجواز) للطلاق في الحيض (وان رضيت) به ولو كان معللا به لجاز اذ رضيت به (و) ل(جبره) أى الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن الحاجب وقال اللخمي الثانى هو ظاهر المذهب (وصدقت) الزوجة ان ادعت (انها حائض) (٣٣٨) وقت طلاقها وأنكره الزوج وترافعا وهى حائض فيجبر على رجعتها

والأحب أن يمسيكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير الدخول بها فيه أو لكونه تعبدا لمنع الخلع وعدم الجواز وإن رضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف وصدقت أنها حائض ورجع اذخال خرقه ونظرها النساء إلا أن يترافعا طاهرا فقله وعجل فسئغ الفاسد في الحيض والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة لا لعيب وما للمولى فسئغه أو لمسره بالنفقة كاللذان ونجرت الثلاث في شر الطلاق ونحوه وفي طالق ثلاثا للسنة إن دخل بها وإلا فواحدة

ولا ينظرها النساء لاتباتها على فرجها وهذا قول سحنون وأحد قولى ابن القاسم (ورجع ادخال خرقه) في فرجها (وتنظرها النساء) أى ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب الفرج ولا ينظرن لفرجها وهذا حكاه ابن يونس عن

بعض شيوخه فالمناسب للمصنف والأرجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الآن يترافعا) أى الزوجان كخبره للحاكم حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أى الزوج هو الممول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة (وعجل فسئغ) النكاح (الفاقد) الذى يفسخ أبدا كنكاح خامسة والمعدة ومحرم (في) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من فسئغه في الحيض فان نكح أخف للفسدتين حيث تمارضتا (و) عجل في الحيض (الطلاق على المولى) أى الذى حلف على ترك وطء زوجته أكبر من أربعة أشهر وانهى أجله وهى حائض وامتنع من الفينة والوعدها فيعجل الطلاق عليه عملا بكتاب الله تعالى (وأجبر على الرجعة) عملا بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر السابق و(لا) يعجل الفسئغ في الحيض (ل) ظهور (عيب) في أحد الزوجين مقتضى الخيار في فسئغ النكاح كجنون وجذام وبرص ورتق وعنة (و) لا يعجل في الحيض فسئغ (ما) أى نكاح صحيح (للمولى) على عاقده المحجور لرق أو صبا أو سفه (فسئغه) وابقاؤه فان أراد فسئغه بعد البناء فظهرت حائضا آخره حتى تطهر (أو) الطلاق على الزوج (لمسره بالنفقة) اذا حل أجل تلومه وهى حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبهه في عدم التحجيل في الحيض فقال (كاللذان) اذا قذفها زنا أو بنى حملها منه فلا يلاعنها وهى حائض (ونجرت) أى لزمت الزوج بمجرد نطقه في غير المعلق وبحصول المعلق عليه في المعلق الطلقات (الثلاث) فى قوله لزوجه أنت طالق (بشر الطلاق ونحوه) كأسمجه وأقنره وأنتنه وأغضه وأكثره وأكله وأعظمه وأقبحه سواء كان مدخولا بها أم لا (و) نجرت الثلاث (في) قوله أنت (طالق ثلاثا لسنة ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة القول لما ذلك لانه بمنزلة قوله أنت طالق في كل طهر طلقة فينجز عليه حالا حاملا كانت أم لا ولو حائضا كما في الدونة (والا) أى وان كان لم يدخل بها (ف) طلقة (واحدة) تلزمه لبيتوتها بها فلا يجد الزائد عليها عملا بقبح فيه هذا ضعيف والمذهب لزوم



الثلاث لانه لفظ واحد لاتقديم فيه ولا تأخير وشبه في لزوم الواحدة فقال (ك) قوله أنت طالق بـ (خبره) أى الطلاق أو أحسنه أو أجمله أو فضله ولم ينوبه أكثر (أو) أنت طالق طلقة (واحدة عظيمة أو قبيحة) أو خينة أو منكرة أو شديدة (أو) كبيرة (كالقصر) أو الجبل أو البلد أو عملاً الأرض أو ما بينهما وبين السماء ولم ينو أكثر (و) لو قال (ثلاثاً للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فتلاث فيهما) أى السأتين دخل بها أم لا (فصل) في بيان أركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنه) أى الطلاق سنياً كان أو بدعياً بعوض أو لا (أهل) أى زوج أو نائبه من وكيل أو حاكم أو زيجة مخيرة أو مملكة أو موكلة (وقصد) أى ارادة النطق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة وان لم يقصد به حل العصمة واردة حلها بالكناية الخفية والمحترز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الأخير عدم قصد فك العصمة وان قصد النطق به (وعمل) أى عصمة مملوكة للزوج حقيقة أو تقديرًا كما يأتي في قوله وعمله ماملك الخ (ولفظ) دال على حل العصمة وضما كطالق أو عرفاً كبرية أو قصداً كاستقنى الماء فلا طلاق بفعل الاعرف أو قرينة ولا بمجرد نية وكلام نفسى على أحد القولين ويقوم مقام اللفظ الاشارة والكتابة والكلام النفسى على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة (وانما يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر لكافرة إلا أن يتحاكما اليانولا مسلمة طلقها زوجها الكافر بعد اسلامها ثلاثاً ثم أسلم في عدتها فهو أحق بها (المكلف) أى المألزم بما فيه كلفة لبلوغه وعقله فلا يصح من مجنون ولا من صبي ولو مرأها قو وقوعه عليه ان اراد بحكم الشارع لانه هو الموقع له وانما تعتبر هذه الشروط اذا كان الزوج هو الموقع للطلاق وأما الوكيل فلا يشترط فيه اسلام ولا ذكورة ولا تكليف وانما يشترط فيه التمييز ويصح طلاق المكلف ان لم يسكر بل (ولو سكر) سكرًا (حرامًا) بأن استعماله عالمًا بأنه يغيب العقل واحترز به عما اذا تحقق أو ظن انه غير مسكر وأنه لا يغيب عقله فغاب (٣٣٩) باستعماله وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لانه

كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً عَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا

(فصل) وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا وَهَلْ إِلَّا أَنْ لَا يُمَيِّزُ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ وَطَلَاقُ الْفُضُولِيِّ كَبَيْتِهِ وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلَ لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى أَوْ لَقِنَ بِلَا فَهْمٍ أَوْ هَذَى لِرَضٍ أَوْ قَالَ لِنْ اسْمِهَا طَلَاقٌ بِطَالِقٍ وَقِيلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ التَّفَاتِ لِسَانُهُ أَوْ قَالَ بِاحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةُ فَطَلَقَهَا

كالجنون (وهل) طلاق  
السكران سكرًا حرامًا  
لازم في كل حال (الا)  
حال (أن لا يميز) بأن  
لا يعرف السماء من الأرض  
ولا الرجل من المرأة فلا  
يلزمه طلاق (أو) طلاقه

لازم (مطلقاً) عن التقييد بكونه مميزاً في الجواب (تردد) أى طرق فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقاً ان ميز وعلى للشهور ان لم يميز وطريق المأزرى يلزمه على للشهور مميزاً أم لا وطريق الباجى وابن رشد ان ميز لزمه والا فلا (وطلاق) الشخص (الفضولى) أى الذى لم يستنبه الزوج (كبيحه) أى الفضولى في الصحة وعدم اللزوم فان لم يجزه الزوج فلا يلزمه (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يهزل به بل (ولو هزل) أى قصد اللعب والمزح اللخمى قال ابن القاسم هزل الطلاق لازم وأرى ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب وفي الهزل بالطلاق والنكاح والعق ثلثها أى الاقوال ان قام عليه دليل لم يلزم اه (لا) يلزم الطلاق (ان سبق لسانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بأن قصد التلفظ بغيره فلفظ به وقال انت طالق مثلاً فلا يلزمه شئ ويقبل قوله سبقنى لسانى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا ينفعه فيه دعواه سبق لسانه اليه بلا قصد الا أن يثبت سبقه بينة فتنفعه فيه أيضاً قال ابن عرفة فسبق اللسان لغوان ثبت والافقى الفتيا فقط اه (أو لقن) أى الزوج الأعجمى فنطق به (بلا فهم) لعناء فلا يلزمه طلاق لافى القضاء ولا فى الفتيا (أو هذى) أى تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (لرض) قام به وأغمى عليه بسببه ولما أفاق أنكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغمى عليه أو قامت عليه قرينة فان شهدت بينة بأنه كان صحيح العقل أودلت عليه قرينة كقوله وقع شئ ولم أعقله لزمه الطلاق (أو قال) الزوج (لمن اسمها طالق) باللام (باطالق) قاصداً به نداءها فلا تطلق في الفتيا ولا فى القضاء فان أسقط حرف النداء فان قامت قرينة عليه أو على الطلاق عمل بها وان لم تقم قرينة على أحدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط (وقبل منه) أى الزوج (في) نداء من اسمها (طارق) بالراء يباطلق باللام ونائب فاعل قبل (التفات لسانه) من الراء للام بلا قصد في الفتيا فقط بدليل تغييره أسلوباً مقابله فان أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لما وادعى التفات لسانه فلا يقبل منه (أو قال) الزوج وله زوجتان حفصة وعمرة (ياحفصة فأجابه عمرة) لظنها انه يريد أن يعطيهما شيئاً أو يستمتع بهما (فطلقها)

أى خاطب الزوج عمره التى أجا به بصيغة الطلاق طانا انها حفصة التى ناداها (فالدعوة) أى حفصة التى دعاها الزوج وهى المطلقة فى الدنيا لا عمره المحببة لانهم يقصد طلاقها (وطلقا) بفتح اللام أى حفصة الدعوة بقصد طلاقها بالصيغة التى خاطب بها عمره وعمره بخطابها (مع) شهادة (اليينة) عليه أو اقراره بذلك عند القاضى (أو أكره) أى الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه لحبر مسلم لا طلاق فى اغلاق أى اكراه (ولو) أكره لا كراهها شرعيا (بكتقويم جزء العبد) المشترك بينه وبين آخر وقد حلف لا يشتر به من شريكه أو لا يبيعه له فأعتق الخالف نصيبه منه وهو على فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عتقه عليه فلا يحث هذا قول النيرة والعتمد مذهب المدونة وهو الحث لان اكراه الشرع طوع فالصواب المكس ولو لا ما عطف عليه من قوله أو فى فعل لكان وجه الكلام لا بكتقويم جزء العبد قاله ابن غازى (أو) أى ولو أكره (فى فعل) أى عليه كحلفه بطلاق زوجته لا يدخل دار فلان فأكره على دخولها فلا يحث عند سحنون وهو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق لمخاوق كشر بخر وزنا بطاعة لا زوج لها ولا سيد وبيمين البر ويكون للكراه بالكسر غير الخالف وعدم علمه حال اليمين بالا كراه ومقيدا أيضا بما اذا لم يقل لأفعله طائعا ولا مكرها وبعدم فعله بمنزوال الاكراه فى اليمين المطلقة نان اتفى قيد من هذه حث (الآن يترك التورية) أصلها ارادة المعنى البعيد لقرينة كقوله طالق مريدا من وثاق أو وجعة بالطلاق قرب وضع الحمل والراد بها المخلص سواء كان بهذا أو غيره (مع معرفتها) أى استحضرها لعدم دهشته بالا كراه وهذا ضعيف والذهب لا يحث ولو تركها مع معرفتها لت لو قدم الاستثناء على قوله أو فى فعل ليعلم انه مختص بالقول لكان أوضح لان التورية لا تكون فى الفعل له والا كراه يتحقق (بخوف) أى غلبة ظن حصول شيء (مؤلم) أى موجه حالا أو مالا سواء هدد أو لم يهدد وطلب منه الحلف مع التخويف فان بدر قبل الطلب والتهديد فقال الخمي اكراه ان غلب على ظنه انه ان لم يبادر يهدد والا فلا وبين للمؤلم فقال (٣٤٠) (من قتل أو ضرب أو سجن) بغير حق شرعى والا فليس اكراه (أو قيد)

فالدعوة وطائقتا مع البينة أو أكره ولو بكتقويم جزء العبد أو فى فعل إلا أن يترك التورية مع معرفتها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صقح لذي مروءة بملأه أو قتل ولدي أو لاله وهل إن كثر تردد لا أجنبي وأمر بالخلف ليسلم وكذا العتق والنكاح والإقرار واليمين ونحوه وأما الكفر وسبه عليه السلام وقذف المسلم فانما يجوز القتل

أى تقييد بمحدد فى رجليه مثلا (أو صفع) أى ضرب بباطن كف على قفا (ل) شخص (ذى مروءة أى همة عالية ونفس كملة (ب) حضرة (ملا) بالقصر أى جماعة من الناس وان

كل مرة

لم يكونوا أشرفا واحتز به عن صفعه فى خلوة فليس اكراه ولولدى مروءة وقيد ابن عرفة بالسب والافهوا اكراه مطلقا (أو) بخوف (قتل ولده) ولو عاقا وكذا بقوبة البار ان تألم بها كما يتألم بنفسه أو قريبا منه (أو) بخوف الأخذ (لماله) أو اتلافه بكفره (وهل ان كثر) المال الذى خاف عليه فان قل فليس الخوف عليه اكراه هكذا قال ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام وصححه ابن بزيه أو ولو قل قاله مالك رضى الله تعالى عنه وأكث أصحابه رضى الله عن الجميع ففى النوادر عنه لو أنه ان لم يحلف أخذ بعض ماله فهو كالخوف على البدن وقال أصبغ ليس الخوف عليه اكراه (تردد) للتأخيرين فى جعل قول ابن الماجشون تفسيراً لقولى مالك وأصبغ رضى الله تعالى عنهما بحمل الأول على الكثر والثانى على القليل فالذهب على قول واحد وهذا لابن بشر ومن وافقه وجعله خلافا لما فيه ثلاثة أقوال وهذا لابن الحاجب قال فى التخويف بالمال ثالثا ان كثر الاول لمالك والثانى لأصبغ والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكرها بخوف قتل شخص (أجنبي) أو أخذ ماله بالأولى (وأمر) الخائف قتل الأجنبي ندبا (بالخلف) كاذبا (ليسلم) الأجنبي من القتل وتجب كفارة اليمين بالله وان كانت غموسا لتعلقها بالحال وقد تقدم ان العتمد فيها انها تكفر إن تطلعت بالحال أو للمستقبل وان الفلوات تكفر الان تعلقت بمستقبل وان كانت بطلاق أو عتق أو نحوها لزمه ما حلف به فان لم يحلف وقتل الأجنبي فلا ضمان عليه لأن طلب حلفه ندب فقط (وكذا) أى الطلاق فى كون الاكراه عليه بما تقدم (العتق والنكاح) كذا (الاقرار) على نفسه بمال أو جنابة (واليمين) بالله أو بعتق ونحوها (ونحوه) أى للذكور من بيع واجارة ورهن (واما الكفر) أى الاتصاف به بقول أو فعل (وسبه) أى سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) وكذا غيره من سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم (وقذف المسلم) العفيف الحر وسب الصحابة بغير القذف (فانما يجوز) أى للذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (ل) خوف (القتل) لنفسه وشبهه فى

الجواز بخوف القتل فقال ( كالمرأة ) التي ( لاتجدما ) أى طعاما ( يسد ) أى يحفظ ( رمتها ) أى حياتها في كل حال ( الا ) حال تمكنها نفسها ( لمن يزني بها ) فيجوز لها ان تمكن من نفسها بقدر ما يدفع عنها ضرر الجوع ( وصبره ) أى الكره بالقتل على شئ مما تقدم ( أجل ) أى أفضل له وأكثر ثوابا من اقدامه على شئ مما تقدم ( لا ) يجوز ( قتل المسلم ) ولورقيقا بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه ( و ) لا يجوز ( قطعه ) أى المسلم بخوف القتل ولو أتملة فيمكن من نفسه للقتل ولاية قطع أتملة غيره ( و ) لا يجوز له ( أن يزني ) بمكرهة أو ذات زوج أو سيد بخوف قتلها واما بطاعة لزوج لها ولا سيد فيجوز به ( وفي لزوم ) بين حلفها على فعل ( طاعة أكره ) الخالف ( عليها ) أى اليمين بأن أكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو يعتق رفيقه أو صومه عاما أو حجه ماشيا على أنه لا يؤخر الصلاة عن محتار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يزني أولا ينش المسلمين فحلف خائفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماحشون ( قولان ) موضوعهما اذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكرها لم تلزمه اتفاقا كما كراهه على الحلف بأنه صلى أو زكى أو صام رمضان ولم يفعل ذلك والفرق ان المستقبل يمكنه فعله وتركه بخلاف الماضي فانه لا يمكنه البر فيه ومفهوم طاعة انه ان أكره على يمين معصية كشرب مسكر أو زنا أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبه في القولين فقال ( كاجازته ) أى للكره بالفتح على طلاق أو اعتق من اضافة للصدر لفاعله والكاف في قوله ( كالطلاق ) اسم بمعنى مثل مفعول اجازته وقوله ( طائما ) حال من الكره ومضمون الجملة أن من فعل للكره عليه حال الاختيار وبعد زوال الاكراه هل يلزمه نظرا لطوعه أو لا يلزمه لأنه ألزم نفسه ما يلزمها ولان الواقع فاسدا لا يصح بعد وقوعه قولان لسحنون قال أولا بعدم اللزوم ثم رجح الى اللزوم ( والاحسن ) منهما عن بعض الشيوخ ( الضى ) أى اللزوم ( ٣٤١ ) ( وعمله ) أى الطلاق ( ما ) أى عصمة

قائمة بالزوجة شرعا ( ملك ) وذكر العائد مراعاة لالفاظ ( ما قبله ) أى قبل نفوذ الطلاق لقوله الآتى واعتبر في ولايته عليه أى المحل حال النفوذ هذا ان ملك العصمة تحقيقا بل ( وان ) كان

كَلَرَأَوْ لَا تَحِيدُ مَا يَسِيدُ رَمَقَهَا الْأَلَّيْنِ يَزْنِي بِهَا وَصَبْرُهُ أَجْمَلُ لَا قَتْلُ السُّلَيْمِ وَقَطْعُهُ وَأَنْ يَزْنِي وَفِي لُزُومِ طَاعَةٍ أَكْرَهُ عَلَيْهَا قَوْلَانِ كَاجَازَتِهِ كَالطَّلَاقِ طَائِمًا وَالْأَحْسَنُ الضِّي وَعَلَهُ مَا مَلَكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عَقْدَ خُطْبَتِهَا أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا وَتَطَلَّقَ عَقْبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَ عَلَى الْأَصَوِّبِ وَلَوْ دَخَلَ فَالْمُسَمَّى قَطَعُ

( تعليقاً ) أى معلقاً عليه هذا قول الامام مالك المرجوع اليه وفاقاً لأبي حنيفة وخلافاً للشافعى رضى الله تعالى عنهم ان كان التعليق صريحاً كان تزوجتك فأنت طالق بل وان دل عليه البساط ( كقوله لأجنبية ) حال خطبتها ( هى ) أى المخطوبة ( طالق ) وقوله ( عند خطبتها ) ظرف القول أى قال ذلك عند التماس نكاحها من وليها بسبب تغليب مهرها مثلاً ( او ان دخلت ) وحذف مفعول دخلت ليعم الدار وغيرها أى فأنت طالق ( و ) قد ( نوى ) أى القائل ان دخلت فأنت طالق ( بعد نكاحها ) وأما الأولى فوقع التطبيق عند الخطبة بساط دال على التعليق من غيرنية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها اهـ ( و ) ان تزوج التى علق طلاقها على تزوجها باللفظ أو البساط او دخولها ونوى بعد نكاحها ( تطلق ) أى تصير طالقاً ( عقبه ) أى العقد فى الأولين والدخول فى الثالثة ( وعليه ) أى الزوج لكل منهن ( النصف ) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل بناءها بها والى فعلية جميع صداقها وكل ما يقدر على من علق طلاقها على تزوجها تطلق ويلزمه النصف ( الا ) عقده عليها ( بعد ثلاث ) من المرات وقبل زوج فلا تطلق ولا نصف عليه لعدم العصمة وفساد العقد اجماعاً ( على الأصوب ) ذكر هذا الفرع فى هذا المحل من التوضيح فقال لو آتى فى لفظه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كلما تزوجت فلانة فهى طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسى وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا شئ عليه بعد الثلاث اهـ واليه أشار المصنف بقوله الا بعد ثلاث على الأصوب اهـ والذى لأنى اسحاق فى شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح فى واحدة منهن الا أن يتكرر نكاحها فى واحدة ثلاث مرات فيتزوجها رابعة قبل أن تتزوج زوجها فلا يلزمه لها صداق لأنه نكاح باطل وهى مطلقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وفارقها قبل البناء فلا صداق لها اهـ ( ولودخل ) الزوج بالزوجة التى علق طلاقها على العقد عليها ( فـ ) الصداق ( المسمى ) ان كان والا فصداق المثل يلزمه ( فقط ) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه النصف بالطلاق عقب العقد والمسمى

بالوطء ووجه الشهور ان كل وطء استند لعقد فلا يوجب زائدا عما أوجبه العقد (ك) زوج (واطى) زوجته التي علق طلاقها على شيء (بعد حنثه) في تعليقه بحصول المعلق عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه من عرفه وفي المدونة ان أنكحك فأنت طالق فتزوجها لزمه طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لصداق ونصف كمن وطى بعد حنثه ولم يعلم وليس عليها عدة وفاة ان مات لعدم الزوجية انما عليها ثلاث حيض وشبهه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال (كأن) طلق من يتزوجهن و (أبقي) لنفسه (كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق نحو ان فعلت كذا أو ان لم أفعله فكل امرأة أتزوجها طالق الا من اقليم كذا أو الا بعد عام أو بدون تعليق نحو كل امرأة أتزوجها طالق الا من اقليم كذا أو الا بعد شهر وسواء كان ما أبقاه مساويا لمخالف عليه أولا وبين ابقاء الكثير بقوله (بذكر جنس) ككل تركية يتزوجها طالق (او) (بذكر) (بلد) ككل مصرية يتزوجها طالق (أو) (بذكر) (زمان يبلغه) أي يصل اليه (عمره ظاهرا) أي يشبه حياته اليه غالبا وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الحالف من شبيبته وكهولة وشيخوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحتراز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن نحو كل امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه اليمين ويشترط في اللزوم أيضا ان يبقى مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهرا ينتفع بالزواج فيها عدة والا فلا يلزمه قال ابن عرفة وعلى الشهور ان عم النساء دون قيد لم يلزمه للخرج اه وإذا بقي كثيرا بذكر جنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهرا وكان متزوجا ف (لا) تلزمه اليمين (فيمن تحته) أي في عصمته من الزوجات فلا تطلق عليه بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب أو لا يلبس وهو راكب أو لابس ودام راكبا أو لابساً فحنث به ان حقيقة الزوج انشاء عقد جديد ولم يتحقق هذا فيمن تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى انشاءهما فلا يحنث بدوامهما اه فلا تلزمه أي اليمين (٣٤٣) فيمن تحته في كل حال (الاذا) أبانها بعد يمينه ثم (تزوجها) فتدخل في يمينه

كَوَاطِئِهِ بَعْدَ حَنْثِهِ وَلَمْ يَتَّعَمَّ كَأَنَّ أَبْقَى كَثِيرًا بِذِكْرِ جِنْسٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ يَبْلُغُهُ عُمُرُهُ ظَاهِرًا لَا فِيمَنْ تَحْتَهُ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا وَلَهُ نِكَاحُهَا وَنِكَاحُ الْإِمَاءِ فِي كُلِّ حُرْمَةٍ وَلِزِمَ فِي الْمِصْرِيَّةِ فِيمَنْ أَبْوَاهَا كَذَلِكَ وَالطَّارِئَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِمَخْلُوقَةٍ وَفِي مِصْرٍ يَلْزَمُ فِي عَمَلِهَا إِنْ نَوَى وَإِلَّا فَلَمْ حَلْ لَزُومِ الْجُمُعَةِ وَلَهُ الْمَوَاعِدَةُ بِهَا لَا إِنْ عَمَّ النِّسَاءُ

ان شملها لفظه (وله) أي من علق طلاقها على زوجها (نكاحها) أي العقد عليها وان كانت تطلق عقبه لأن فائدته حل يمينه فيتزوجها عقب طلاقها ولا تطلق

عليه اذا كانت الاداة التي علق بها لا تقتضي التكرار والا فلا يباح له نكاحها اذا لافائدة فيه حينئذ (و) له أي الحر الذي يولده وهو واجد لطول الحرية (نكاح) أي تزوج (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على أولادهن (في) أي بسبب قوله (كل حرة) أتزوجها فهي طالق اذا خشى على نفسه العنت تنزيلا ليمينه منزلة عدم الطول للحرية للزوم يمينه في الحرائر بأبقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم) التعليق (في) المرأة (المصرية) مثلا كمن حلف لا يتزوج مصرية أو من مصر لاستفادة التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت بأداة تكرار وصلة لزم (فيمن) أي امرأة (أبوها كذلك) أي مصري ولو كانت أمها غير مصرية وولدت في غير مصر لأن الولد ينسب لأبيه دون أمه قال تعالى ادعوهم لأبائهم (و) لزم في المرأة (الطارئة) على مصر (ان تخلقت بمخلوق) أي انصفت بصفات المصريات اذا دخل مصر في الذات وانما دخلها في الصفات فمن تخلق بمخلوق أهلها كمن ولد بها فمن لم تتخلق بمخلوق فلا تدخل في المصريات وان طالت اقامتها بها (و) ان حلف لا يتزوج (في) نحو (مصر يلزم) لتعليق (في) من يتزوجها في (عملها) أي البلاد الداخلة في حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها أو جرى به عرف أو دل عليه بساط (والا) أي وان لم ينو ما يعم عملها ولم يجز به عرف ولم يدل عليه بساط بأن نوى خصوصها أو لانية له (فلحل لزوم) السعي الى (الجمعة) ثلاثة أميال وربع ميل (وله) أي الحالف لا يتزوج في مصر (المواعدة بها) على الزواج في غيرها لمصرية أو غيرها لان المرعى عقد النكاح والمواعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شيء (ان عم النساء) الحرائر والاماء والنيات والأبكار الحضريات والبديوات بأن قال كل امرأة يتزوجها طالق أو ان فعلت كذا فكل امرأة يتزوجها طالق وفصل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا إمكان التيسر لانها ليست كالزوجة في التحسين والضبط ولأنه بعض النفوس منها فان قلت سيأتي ان من قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق يلزمه مع انه عم النساء

قلت لزمه وان عم النساء لان له مندوحة بطلاق المحلوف لها طلاقا بائنا (أو أبقي) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليلا) في نفسه ككل امرأة أتزوجها الا فلانة أو بنات فلان أو من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لإبقاء القليل فقال ( ككل امرأة أتزوجها الا تفويضا ) طالق فلا شيء عليه واما ان قال كل امرأة أتزوجها تفويضا طالق فيلزمه لابقائه كثيرا وهي التسمية (أو) كل امرأة أتزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) بحيث لا يجد فيها من تليق به (أو) قال كل امرأة أتزوجها طالق (حتى أنظرها) أي الا أنظرها (فعني) فلا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كمن عم النساء (أو) انقلبت بينه من الخصوص للعموم كمن علق طلاق (الأبكار) على تزوجهن بأن قال كل بكر أتزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل ثيب) على تزوجها بأن قال كل ثيب أتزوجها طالق (أو بالعكس) بأن قال كل بكر أتزوجها طالق وكل ثيب أتزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منهما على الأصح لأنه هو الذي حصل به الحرج ويلزمه الأول على الأصح وقيل يلزمه فيهما وقيل لا يلزمه فيهما حكاه ابن الحاجب وغيره قال في التوضيح عن ابن رشد والأول هو الجاري على للشهور وقال ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال ليدوران الحرج مع اليمين الثانية وجودا وعدما (أو) علق طلاق كل من يتزوجها في أجل يبلغه عمره مظاهرا و (خشى في المؤجل العنت) بأن قال كل امرأة أتزوجها في هذا العام طالق وخاف على نفسه الزنا في العام (وتعذر) عليه (التسري) فله أن يتزوج حرة لشدة خطر الزنا وخفة أمر التطبيق بقول الأكثر من العلماء بعدم لزومه ابن عرفة وفي المدونة ان قال كل امرأة أتزوجها في ثلاثين أو أربعين سنة فهي طالق لزمه ان أمكنت حياته لما ذكره فان خشى العنت ولم يكن له مال يتسرى به (٣٤٣) فله أن يتزوج ولا شيء عليه ولو ضرب أجلا يعلم انه لا يبلغه أو قال الى مائتي سنة لم يلزمه (أو) قال (آخر امرأة) أتزوجها طالق فلا شيء عليه قال ابن القاسم لانه كمن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احتل أن تكون آخر أو لفرق بينه وبينها لم يستقر ملكه على

أَوْ أَبْقَى قَلِيلًا كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَّا تَفْوِيضًا أَوْ مِنْ قَرِيَّةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظُرَهَا فَعَمِيَ أَوْ الْأَبْكَارَ بِمَدِّ كُلِّ ثَيْبٍ أَوْ بِالْمَكْسِ أَوْ خَشِيَ فِي الْمَوْجَلِ الْمَتَّ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي أَوْ آخِرُ امْرَأَةٍ وَصُوبَ وَقُوفُهُ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْوَلِيِّ وَاخْتَارَهُ الْأُولَى وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنْ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ مِنْ غَيْرِهَا مُبْجَزَ طَلَاغُهَا وَتَوَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا وَاعْتَبِرَ فِي وَلَا يَتَّيْتُهُ عَلَيْهِ حَالُ النُّفُوزِ

امرأة هذا هو للذهب وأما قوله (وصوب وقوفه) أي منع الخالف (عن) وطء الزوجة (الأولى) أي التي تزوجها أولا (حتى ينكح) أي يتزوج زوجة (ثانية) فيحل له وطء الأولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) أي كمنعه من وطء الأولى حتى ينكح ثالثة فيحل له وطء الثانية وهكذا أبدا فضعيف (و) ان تضررت المرأة للوقوف عنها من ترك وطئها ورفضته للحاكم (هو) أي القائل آخر امرأة الخ (في) للاراء (للموقوفة كالولي) في ضرب أجل الابلاء من يوم الرفع لانه لم يحلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه بدون وطء طالق عليه والأولى تأخير هذا عن قول اللخمي الآتي ليفيد رجوعه اليه أيضا واذا ماتت من الأيقاف فلها نصف الصداق ولا ترثه لتبين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ويلغز بها فيقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصداد مسمى وأخذت نصفه ولا ترثه ولا تمتد منه (واختاره) أي اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها في كل سابقة (الا) في الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأة علم انه لم يعلق طلاق الأولى (وان قال) للكلف (ان لم أتزوج من) نساء (المدينة) للنورة بأنوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام (فهى) أي التي أتزوجها من غيرها (طالق فتزوج من غيرها مجز) أي حصل (طلاقها) بمجرد عقده عليها سواء تزوجها قبل تزوجه من المدينة أو بعده بناء على انها قضية حملية في قوة كل امرأة أتزوجها من غير المدينة طالق هذا ظاهر للمدونة والجواهر (وتوالت) أي حملت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجها من غيرها (اذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قبل) تزوجه من (ها) أي المدينة لتعليقه طلاق من يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا تطلق هذا ما فادلتنا ويل وهو ضعيف والذهب الاطلاق ويؤيده ان القضية حملية وان اشتملت على ان (واعتبر في ولايته) أي استبلاء الزوج (عليه) أي المحل وهي الصمة ونائب فاعل اعتبر (حال النفوذ)

وقوع الطلاق أو الظهار الذي علقه الزوج تبعاً لحصول المعلق عليه لا حال التعليق (فلو فعلت) الزوجة المحلوف بطلاقها ثلاثاً أو أقل منها على أن لا تفعل كذا ففعلت (المحلوف عليه حال يبنوتها لم يلزم) الطلاق للمعلق الزوج ادلاً ولاية له على عصمتها حال النفوذ فالحل معدوم وكذا ان حلف على فعل نفسه وفعله حال يبنوتها فقد نص ابن القاسم على أن من حلف لغيره بالطلاق الثلاث لياً ببنه وأوليقتبته وقت كذا وطلقها طلاق الخلع قبل مجي الوقت لحوفه من مجي الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب فلا تلزمه الثلاث ويعقد عليها بعده بر بع دينار برضاها وولى وشاهدين ويبقى له فيها طلقان أو طلقة إن كان قد طلقها قبل ذلك طلقة واحدة ويكره له فعل ذلك لغيره عاشر (ولو) علق طلاق زوجته على فعلها أو فعله غير مقيد بزمن ثم بان بخلع أو انقضاء عدة طلقة رجعية ثم (نكحها) أى تزوجها راضية بصداق وولى وشاهدين (ففعلته) أى المحلوف عليه المعلق طلاقها عليه (حنت) الزوج في تعليقه (ان بقى من العصمة المعلق فيها شيء) أى طلقان أو طلقة وإنما حنت لعدم الزوجة إلى عصمتها حتى تتم عصمتها سواء تزوجها قبل زوج أو بعده لان عقد الثانى لا يهدم عصمة الأول فان لم يبق من العصمة المعلق فيها شيء بأن طلقها ثلاثاً أو ما يتمها وتزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها لاختصاصه بالعصمة الأولى فان قيد بزمن انقضى فلا شيء عليه لانحلال يمينه بمضى الزمن المعين ولو أتى بأداة تكرار ككلمها ففعلت كذا فأنت طالق اختصت اليمين بالعصمة الأولى المعلق فيها ولو قال كلمها تزوجتك فأنت طالق فلا تختص بالعصمة الأولى فكلمها تزوجها تطلق عقبه والفرق انه في الأولى علق الطلاق على عصمة مملوكة حال التعليق فاخص بها وفي الثانى علقه على عصمة مستقبلية فعم سائر العصم وشبهه باعتبار حال النفوذ واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها فقال (كالظهار) فان قال ان فعلت كذا فأنت على كظهرامى ففعل حال يبنوتها فلا يلزم وان تزوجها (٣٤٤) بعدها ففعل فان بقى من العصمة المعلق فيها شيء لزمه وأخرج من

الاختصاص بالعصمة الأولى فقال (لا) تختص اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوج (محلوف لها) بطلاق التي يتزوجها عليها أو عتق التي يتسراها عليها (ف) يلزمه التعليق (فيها) أى العصمة المعلق

فَلَوْ فَعَلَتِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ حَالَ بَيْنُوتِهَا لَمْ يَلْزَمْ وَلَوْ نَكَحَهَا فَعَمَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ كَالظَّهَارِ لَا مَحْلُوفٌ لَهَا فِيهَا وَغَيْرُهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّقَتِ الْأَجْنِبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّهُ قَصَدَهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ يَمِينُهُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنِهَا تَحْتَهُ وَلَوْ عَلَّقَ عَهْدَ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَتَقَرَّرَ وَدُخِلَتْ لَزِمَتْ

واثنين فيها (وغيرها) من العصم المستقبلية فان طلق المحلوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق فتطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسراها عليها وهكذا أبداً (ولو طلقها) أى المحلوف لها بطلاق كل من يتزوجها عليها طلاقاً بائناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أى المطلقة المحلوف لها أى عقد عليها عقداً صحيحاً بصداق وولى وشاهدين (طلقت الأجنبية) التي تزوجها حال يبنوتها المحلوف لها (ولا حجة له) أى الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج) الأجنبية (عليها) أى المحلوف لها وإنما تزوجها على غيرها وبالغ على طلاق الأجنبية وعدم قبول حجة الزوج فقال ان لم يدع نية بل (وان ادعى نية لان قصده أن لا يجمع بينهما) أى يحمل على هذا (وهل) عدم قبول نيته (لان اليمين على نية المحلوف لها) ونيته أن لا يجمع معها غيرها (أو) حملة على ما ذكر لكونه (قامت عليه يمينه) أى شهدت عليه عند الحاكم ولو جاء مستقبلية قبل قوله في ذلك (تأويلان) الأول لأى الحسن الصغير والثانى لابن رشد (و) لزمه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلانة طالق التعليق (مدة حياتها) أى المحلوف لها ويلزمه التعليق مدة حياتها في كل حال (الا لنية) الحالف مدة (كونها) أى المحلوف لها (تحت) أى زوجة له فان أبانها وتزوج وقال نويت مادامت زوجة لى قبل قوله في الفتيا والقضاء لموافقة نيته العرف (ولو علق عهد) الطلاق (الثلاث على الدخول) لدار مثلاً منه أو منها أو من غيرها (فتق) أى صار حراً بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزمتم) الطلقات الثلاث لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له الا بعد زوج قال ابن عاشر هذا وان كان من الفروع المترتبة على اعتبار حال النفوذ الا انه لا يظهر فيه فرق بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق أى لانه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له الا بعد زوجاً بضائع يظهر ذلك في المسألة

الثانية وهى قوله واثنين الخ (و) لو علق عبد (اثنين) على فعل شيء فعتق ففعل ذلك الشيء لزمه اثنان و (بقيت) له طلقة واحدة (لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعليق لم تنبى له واحدة وشبهه في بقاء واحدة فقال (كألو طلق) "عبد زوجته طلقة (واحدة ثم عتق) فبقي له طلقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصار كحرق طلق طلقة ونصف طلقة (ولو علق) حر مسلم (طلاق زوجته المملوكة لأبيه) الحر المسلم وصلة علق (على موته) أى الأب بأن قال ان مات أبى فأنت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق المعلق على موت الأب للملكه زوجته كلها أو بعضها بمجرد موت أبيه فينفسخ النكاح فلا يحسد الطلاق محلا يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح انه ان كان المعلق الثلاث فله تزوجها قبل زوج ان عتقت (ولفظه) أى الطلاق المحدود من أركانه أو شروطه الصريح ما اشتمل على الطاء والادم والقاف وجرى العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طلقت وأنا طالق) منك (أو أنت) طالق منى (أو) أنت (مطلقة أو الطلاق لى لازم) وعطف على طلقت بلا للاخراج من لفظه فقال (لا) ما اشتمل عليها ولم يجر العرف باستعماله في حل العصمة وهو (منطلقة) ومطلوقة ولفظه صريح وهو ما لا ينصرف عنه بنية صرفه وكناية ظاهرة وهو ما ينصرف عنه بها وخفية وهو ما تنوقف دلالاته عليه عليها (وتلزم) طلقة (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة (الالنية أكثر) من واحدة فيلزمه مانواه وشبهه فيلزم واحدة الالنية أكثر فقال (كاعتدى) أى من الطلاق فتلزمه واحدة الالنية أكثر فان قال أنت طالق اعتدى فان نوى اخبارها بلزوم الاعتداد فلا تلزمه الا واحدة والا فائنتان كعطفها بواو ولا ينوى حينئذ أفاده الخطاب ونوى في الأولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينافى ذلك (و) ان قال لزوجه أنت طالق أو اعتدى وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) (٣٤٥) الزوج للتكلم بلفظ الطلاق الصريح أو باعتدى (فى) دعوى

(نفية) أى عدم ارادة الطلاق به (ان دل بساط) أى حال مقارن للكلام (على) ارادة الأمر (العد) لنحو الدراهم وفى نسخة على العدا بألف عجب الدال أى التعدى والظلم

وَإِثْنَتَيْنِ بَقِيَتْ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلَّqَةٌ أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ لَا مُنْطَلِقَةً وَتَلَزَمُ وَاحِدَةٌ إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتَدَى وَصَدَّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَى الْعَدَا أَوْ كَانَتْ مُوْتَقَّةً فَقَالَتْ أَطْلِقْنِي وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْهُ فَنَأْوِيْلَانِ وَالثَّلَاثُ فِي بَتَّةٍ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ أَوْ وَاحِدَةٌ بِإِيْنَةٍ أَوْ نَوَاهَا بِخَلِيَّتٍ سَبِيلِكَ أَوْ إِدْخِلِي وَالثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَقْوَى أَقْلٌ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي كَالِيَتَةٍ وَالْدَّم

(٤٤ - جواهر الاكليل - أول) وعلى هذه النسخة فالواو فى قوله (وكانت) للمرأة (موثقة) للحال فليس فى اللذان الا ألف واحدة فاحتملت الوجهين كونها مما قبلها أو مما بعدها أى مقيدة بقيد أو كتناف (فقال أنت طالق وقال أردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف ان سألتها ولو فى القضاء (وان) كانت موثقة و (لم تسأله) أن يطلقها من وثاقها وقال لها أنت طالق وقال أردت من الوثاق (ف) فى تصديقه يمين وعنده (تأويلان) محلهما فى القضاء واتفقا على تصديقه فى الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقا (و) تلزم (الثلاث) فى قوله لها أنت (بتة) لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئا منها بيده ولا تقبل منه نية الاقل ولو لم يبق بها (و) كذا (حبلك) أى عصمتك (على غاربك) أى كتفك فلم يبق شيئا منها بيده (أو) قال لها أنت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظرا للفظ بائنة وإلغاء الواحدة احتياطا للفروج أو تقدير واحدة صفة لمرة أى دفعة لالطلقة (أو نواها) أى الواحدة البائنة (ب) قوله (خليت سبيلك) أى طريقك فاذهى حيث شئت فلا ملك لى عليك (أو) نواها بقوله (ادخلى) ونحوه من الكنايات الخفية فتلزمه الثلاث والفقهاء فى هذه الالفاظ انها ليست سواء أما بتة فتلا ثلاث دخل بها لم لا وأما حبلك على غاربك ففى كتاب التخيير والتملك من المدونة هى ثلاث ولا ينوى لأن هذا لا يقوله أحد وقد أتى من الطلاق شيئا وأما واحدة بائنة وادخلى ففى كتاب التخيير والتملك منها أيضا وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهى ثلاث أو قال لها الحقى بأهلك أو استترى أو ادخلى أو آخر جى يرب بذلك كله واحدة بائنة فهى ثلاث فقيده ذلك بما بعد البناء ولعل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه (و) تلزم (الثلاث) فى كل حال (الا أن ينوى أقل) منها كواحدة أو اثنتين (ان لم يدخل) الزوج (بها) أى الزوجة (فى) قوله انت على (كاليتة والدم) ولحم الخنزير وان لم ينو بها الطلاق لانها من الكنايات

الظاهرة فإن كان دخل بها لزمته الثلاث ولو نوى أقل منها والواو في قوله والسم بمعنى أو (و) تلزمه الثلاث الآن ينوى أقل في غير الدخول بها في قوله (وهبتك) نفسك أو عصمتك أو لأبيك أو لأهلك (ورددت لك لأهلك أو) قوله (انت) حرام قال على أو يقل ومثله أنا حرام عليك (أو ما أنقلب اليه من أهلي) أي زوجة (حرام) أما قوله أنت كالتيته والسم ولحم الخنزير فقال في كتاب التخيير والتعليك هي ثلاث وان لم ينو بها الطلاق وأما وهبتك ورددت لك لأهلك وخلية وبرية وبأن قال مني أو لم يقل فصريح في المدونة في الكتاب المذكور بمثل ما هنا وأما أنت حرام فكذلك قال على أو لم يقله وأما ما أنقلب اليه من أهل حرام فقال بعض شراح هذا الكتاب لم أقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال اللخمي ان قال ما أنقلب اليه من أهل حرام أو قال ما أنقلب اليه حرام ولم يذكر الأهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سمى الأهل ويصدق اذا لم يسم الأهل (أو) قوله أنت (خلية) أو برية كذلك أو أنا خلتي أو برى منك (أو) أنت (بائنة) قال مني أو لم يقل (أو أنا) خلتي أو برى أو بأن منك فتلزمه الثلاث بكل صيغة من هذه الآن ينوى بها أقل منها في غير الدخول بها (و) ان طلق غير الدخول بها بصيغة من هذه الصيغ وقال نويت بها واحدة وأراد أن يتزوجها (حلف) انه لم يرد بها الثلاث (عند ارادة النكاح) أي العقد عليها برضاها بهرأقله ربع دينار وولي وشاهدين فان حلف مكن منه وان نكل منع منه ولزمته الثلاث (ودين) أي وكل الزوج الى دينه وصدق (في نفى) ارادته (به) أي الطلاق بقوله كالتيته والسم وما بعده الى هنا يمين في القضاء ونفيها في الفتوى (ان دل بساط عليه) أي نفىه بأن يتقدم بينهما كلام في حسن رائجها وعدمه (٣٤٦) وظافتها وعدمها وفي كونها متهمة بأمر وعدمه أو في كونها متصلة به وعدمه

وَوَهَبْتُكَ وَرَدَدْتُكَ لِأَهْلِكَ أَوْ أَنْتِ أَوْ مَا أَتَقَلَّبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِي حَرَامٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ أَوْ أَنَا وَحَلَفَ عِنْدَ إِزَادَةِ النِّكَاحِ وَدَيْنٌ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَيْهِ وَثَلَاثٌ فِي لَا عَصْمَةَ لِي عَلَيْكَ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ إِلَّا لِفِدَاءٍ وَثَلَاثٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ مُطْلَقًا فِي خَلِيَّتُ سَبِيلِكَ وَوَاحِدَةٌ فِي فَارَقْتُكَ وَنَوَى فِيهِ وَفِي عَدَدِهِ فِي أَذْهَبِي وَانصَرَفِي أَوْ لَمْ أَتَزَوَّجْكَ أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلُ أَلَاكَ امْرَأَةً فَقَالَ لَا أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ أَوْ مُتَعَقَّةٌ أَوْ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ أَوْ لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ فِي الْآخِرِ وَإِنْ قَالَ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَوْ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ

فيقول لها ما ذكره ويقول أردت بقولي كالتيته في الثنتين وخبت الرائحة وبقولي كالخنزير في الاتساع وبقولي خلية من تلك الصفة وبرية من التهمة وبأن مني أن ينفى وبينك فرجة فيصدق ولا يلزمه

شيء (و) تلزم (ثلاث) في الدخول بها وينوى في غيرها (في لا عصمة لي عليك أو اشتريتها) عتبا أي الزوجة العصمة (منه) أي الزوج فتلزمه ثلاث دخل بها أم لا (الافداء) أي خلع فتلزمه واحدة بائنة الا أن ينوى الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة لي عليك فالأولى تقديمه بصفة لا لقوله أو اشتريتها منه لانه عينه أي أو اشتريتها منه (و) تلزمه (ثلاث الا أن ينوى أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقا) عن التقييد بالدخول أو عدمه (في) قوله (خليت سبيلك) وهذا لا ينافي ما تقسم لاختلاف موضوعيهما اذ موضوع ما تقدم نية الواحدة البائنة بخلية سبيلك وموضوع ما هنا نية الطلاق به لا الواحدة البائنة (و) تلزم مطلقة (واحدة في) قوله (فارقتك) دخل بها أم لا غير انها رجعية في الدخول بها بائنة في غيرها الآن ينوى أكثر منها ولما لك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة في التي لم يبن بها وثلاث في التي بنى بها (ونوى) أي تقبل نية الزوج (في) ارادة الطلاق وارادة عدمه (و) ان نواه نوى (في عدده) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصلة نوى (في) قوله (اذهبي وانصري أو) قوله (لم أتزوجك أو قال له رجل ألك امرأة فقال لا) ويحلف على عدم ارادة الطلاق فان قال أردت الطلاق ولم أرد عدده فقال أصبغ يلزمه الثلاث دخل بها أم لا واعترضه بن عرفة وأفتى بواحدة الى ان مات (أو) قوله (أنت حرة) ولم يقل مني فينوى فيه وفي عدده والالزمه الثلاث (أو) كذلك قوله أنت (معتقة أو) قوله (الحقني بأهلك أو) قوله (لست لي بامرأة) أي زوجة فينوى فيه وفي عدده (الا أن يعلق في) القول (الآخر) أي لست لي بامرأة بأن يقول ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا في هذا اليوم فلست لي بامرأة ويبحث بحصول المعلق عليه أو تركه فتلزمه واحدة الا لنية أكثر ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شيء عليه يمين في القضاء دون الفتوى (وان قال) الزوج لزوجته (لانكاح) أي لازوجية (يبنى وبينك أو لا مملكت لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه) أي الزوج (ان كان) أي



قوله لا نكاح الخ (عتاباً) أى معاتبة وتوبيخاً ولم ينوبه الطلاق (والافتبات) فى الدخول بها وينوبى فى غيرها (وهل تحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له الا بعد زوج (ب) قوله لها (وجهى من وجهك حرام) ولا ينوبى فى الدخول بها وان جاء مستفتياً على ظاهر المدونة وغيرها وقد حكى ابن رشد الاتفاق عليه وينوبى فى غير الدخول بها ولو فى القضاء أو لا شئ عليه (أو) قوله وجهى (على وجهك) حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج أو لا شئ عليه وأما لو شدد ياء على فطلق جزء بلفظ حرام فيكمل عليه وتلزمه الثلاث وينوبى فى غير الدخول بها (أو ما أعيش فيه حرام) فهل يلزمه الثلاث (أو لا شئ عليه) لان الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل فى لفظه الا أن ينوبها فيلزمه وقيل لا شئ عليه وان أدخلها فى يمينه قولان فى كل من الفروع الثلاثة أما الأول ففي سماع أصبغ من كتاب التخيير من قال لامرأته وجهى من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقاً لأنه كقوله أنت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا ينوبى فى أقل منها الا أن يأتى مستفتياً وفى حكاية ابن رشد الاتفاق أدل دليل على شذوذ مقابله وأما الثالث فقال اللخمي ان قال وجهى على وجهك حرام كان طلاقاً وقبله ابن راشد وابن عبد السلام وزعم الصنف فى التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم لزوم بعد ان أشار لقول ابن راشد بالزوم فادعى الخلاف فيه وجرى على ذلك هنا وذلك كله وهم فالواجب القطع هنا بالزوم وأما الثالث فالقولان فيه معروفان قيل لا شئ عليه لأن الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل فى لفظه الا أن ينوبها فتلزمه وقيل لا شئ عليه وان أدخلها فى يمينه والقول الثانى يلزمه الثلاث وشبه فى أنه لا شئ عليه فقال (كقوله) اى الزوج (لها) اى الزوجة (يا حرام) فلا شئ عليه قاله ابن عبد الحكم أبو عمران ولا نص عليه لغيره وقيدته (٣٤٧) ابن يونس بما اذا لم يرد به طلاقاً (أو) قوله

(الحلال حرام) ولم يقل على (أو حرام على) ولم يقل أنت فليس عليه فيه شئ ولم يحك ابن عرفة خلافة (أو) قوله (جميع ما أملك حرام ولم يرد) أى لم ينوب الزوج (ادخالها) اى الزوجة فى جميع ما أملك بان نوبى اخراجها أولم ينوب ادخالها ولا اخراجها

عَتَابًا وَالْأَفْتَاتُ وَهَلْ تَحْرُمُ يَوْجَهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ أَوْ قَلَى وَجْهِكَ أَوْ مَا أَعِيشُ فِيهِ حَرَامٌ أَوْ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ أَوْ الْحَلَالُ حَرَامٌ أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يُرَدْ إِدْخَالُهَا قَوْلَانِ وَإِنْ قَالَ سَائِيَةً يَمْنَى أَوْ عَتِيقَةً أَوْ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ فَإِنْ نَكَلَ نَوَى فِي عَدْوِهِ وَعُوقِبَ وَلَا يُنَوَى فِي الْمَدَدِ إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتِ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْدُلُوْا فَرَجَ اللَّهِ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِكَاسِقِي الْمَاءِ أَوْ يَكُلُ كَلَامُهُ لَزِمَ

فـ (لا شئ عليه) وبه أفتى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسألة المحاشاة وهى الحلال على حرام فلا بد فيها من اخراجها أولاً والفرق بين الفرعين ان الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الابنية ادخالها فى قوله جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج لادراجها من أول الأسر فقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله جميع ما أملك (قولان) راجع للفروع الثلاثة التى قبل السكاف (وان قال) الزوج لزوجه أنت (سائبة منى أو) قال أنت (عتيقة) منى (أو) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم أرد بشئ منها طلاقاً (حلف على نفي) ارادته (ب) باحدى هذه الصيغ الثلاث ولا شئ عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفي ارادته (نوى) اى قبلت نيته (فى عدده) من واحدة او اثنتين او ثلاث (وعوقب) على قوله أنت سائبة أو شئ مما بعده عقوبة موجبة لتليسه على نفسه وعلى المسلمين (ولا ينوبى) اى لا تقبل نيته (فى العدد) للطلاق (ان أنكر قصد) اى نية (الطلاق) فتلزمه الثلاث (بعد قوله) لزوجه (أنت بائنة أو) قوله أنت (برية أو) أنت (خلية أو) أنت (بتة) حال كون القول للذكور (جواباً لقولها) له (أود) اى آتمنى (أو فرج الله لى) اى عفى (من صحبتك) اى عشرتك وزوجيتك ادلالة البسط على قصد الطلاق وكذبه فى انكاره فان لم يكن جواباً لقولها أودا لم يكن قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شئ عليه والالزমে الثلاث وان أقر بقصد الطلاق بما كان جواباً لذلك أو ما لم يكن فتلزمه الثلاث فى الدخول بها مطلقاً بنية وغيره سواء ولا تقبل منه نية أقل منها وكذا فى غير الدخول بها بنية وينوبى فى غيرها (وان قصد) اى الطلاق (بك) قوله لزوجه (استقنى الماء لو) قصد (بكل كلام) كادخلنى او أخرجنى او كلنى او اشربنى مما ليس من لفظه الصريح ولا كناية الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح فى غير الطلاق كالظهار فلا يقع به الطلاق اذ انواه به كناية فى قوله

وصريحه بظهر مؤبد بنحر يمها ولا ينصرف لالطلاق الا الصريح في العتق كحرة ومعتقة فيلزم الطلاق به (لا) يلزمه شيء (ان قصد التلغظ) أي النطق والتكلم (ب) لفظ (الطلاق) كأن طالق (فلفظ) أي نطق وتكلم (بهذا) أي استقنى مثلاً (غلطاً) بأن سبقه لسانه الى ما تكلم به غير قصد التطبيق (أو أراد ان ينجز) أي يوقع الطلاق (الثلاث) بأن طالق ثلاثاً (فقال أنت طالق وسكت) عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادماً على نيته وراجعاً عنها أو ساهياً عن قوله بالثلاث فلا يلزمه الا طلقة واحدة في الفتيا والقضاء الا ان ينوي بقوله أنت طالق الثلاث فتلزمه وان أراد ان ينجز طلقة واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال سحنون تقبل في الفتوى (وسقه) أي نسب للسفه زوج (قائل) لزوجته (يا أمي ويا أخي) الواو بمعنى أو ومثله يا بنتي أو عمي أو خالي وفي المدونة للإمام مالك قوله يا أمه أو يا أخته أو يا عمته أو يا خالته لاشئ فيه وهو من كلام أهل السفه (ولزم) الطلاق (بالإشارة للمهمة) أي التي شأنها ان يفهم منها التطبيق بأن صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلاتها عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولومن قادر على النطق على المعتمد وهي كاللفظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالاستثناء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهمة لا يلزم بها طلاق ولو قصده لانهما فعل الاعراف جار بالتطبيق بها وفي المدونة ما علم من الأخرس بإشارة أو كتابة من طلاق أو خلع أو عتق أو نكاح أو شراء أو فدية لزمه حكم التكلم به (و) لزم الطلاق ووقع (بمجرد إرساله به) أي الطلاق للزوجة (مع رسول) بأن قال له أخبرها بأن طلقها فلزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء أخبرها أو لم يخبرها وازداده مجرد من اضافة ما كان صفة والأصل بإرساله المجرد عن التبليغ (و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازماً) أي ناوياً بالطلاق بكتابة صيغته من غير تلفظ بها لان القلم أحد اللسانين فنزلت الكتابة (٣٤٨) منزلة اللفظ (أو) كتبه (لا) أي غير عازم وبعثه اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل)

لا إن قصد التلغظ بالطلاق فلفظ بهذا غلطاً أو أراد أن ينجز الثلاث فقال أنت طالق وسكت وسقه قائل يا أمي ويا أخي ولزم بالإشارة للمهمة وبمجرد إرساله به مع رسول وبالكتابة عازماً أو لا إن وصل لها وفي لزومه بكتابه النفسى خلاف وإن كرر الطلاق بمطف يواو أو فاء أو ثم ثلاث إن دخل كعم طلقين مطلقاً وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيده فيها في غير معلق بمتمدد ولو طلق

الكتاب (لها) أي للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه (وفي لزومه) أي الطلاق (بكلامه النفسى) بأن أجرى لفظة الطلاق على نفسه واستحضرها بقلبه من غير تلفظ بها كما يجريها على لسانه وليس المراد مجرد النية والقصد للتطبيق

اذ هذا لا يلزم به طلاق اتفاقاً وكذا من اعتقد انه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعاً وكذا الأمر للوسوسة ولا لقوله فقيل في خاطره أطلق هذه وأستريح من سوء عشرتها مثلاً قاله القرافي اه وعدم لزومه به فيه (خلاف) أي قولان مشهوران فالقول بعدم الزوم للمالك في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره أهل للذهب وشهره القرافي والقول بالزوم له أيضاً في العتبية وصححه في البيان والمقدمات وشهره ابن رشد (وان كرر) الزوج (الطلاق بطف) لبعض صيغه على بعض (بواو أو فاء أو ثم) سواء أعاد المبتدأ مع كل معطوف أم لا (ف) يلزمه (ثلاث) من الطلقات (ان) كان (دخل) بالزوجه قبل طلاقها فان لم يدخل فثلاث أيضاً ان نسقه ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلا فصل وشبه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله أنت طالق طلقة (مع طلقين) فتلزمه الثلاث (مطلقاً) عن التقييد بكونه دخل بها (و) ان كرره ثلاثاً (بلا عطف) لزمه (ثلاث في المدخول بها) وان كرره مرتين لزمه طلقان في المدخول بها وشبه في لزوم الثلاث فقال (كغيرها) أي غير المدخول بها (ان نسقه) أي وصل صيغه بعضها ببعض بلا فصل حقيقة أو حكماً بأن فصل بامراض طرأ كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها الا الأول لينسوتها به فلا يجد الثاني محل يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول بها مطلقاً وفي غيرهما منسوقاً في كل حال (الالنية تأكيده) للأول والثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) أي المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف وأما مع العطف فلا تنفع نية التأكيده عند ابن القاسم لتنافيهما وقيدهما بقبول التوكيد بقوله (في غير معلق بمتعدد) بأن لم يعلق أصلاً وعلق بمتعدد كأن طالق ان قلت زيدا وكرره ثلاثاً ثم كله فثلاث الالنية تأكيده فان علقه بمتعدد كانت طالق ان قلت زيدا أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان أكلت كذا وفعل الجميع فثلاث ولا تقبل منه نية التأكيده لتعدد المحلوف عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها

مطلقاً رجعيًا ولم تنقض عدته ( فقيل له ما فعلت ) فأجاب بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء ( فقال هي طالق ) مرفوع للقاضي ( فان لم ينو اخباره ) أي المستفهم ولا انشاء طلاق آخر ( ففي لزوم طلقة ) واحدة بعد حلفه ما أراد به انشاء طلاق آخر فان نكل لزمه اثنتان ( أو لزوم طلقتين ( اثنتين ) حملًا على الانشاء احتياطيًا ( قولان ) في لزوم ثانية وعدم اللزوم فلو قال ففي لزوم ثانية قولان لكفى فان كانت غير مدخول بها أو طلقها باثنا أو انقضت عدتها فلا تلزمه ثانية اتفاقًا كتعيين جوابه للاخبار أو بحديثه مستفتيًا وان تمحض للانشاء لزمته ثانية في مدخول بهارجية لم تنقض عدتها ( و ) اللازم ( في ) قوله لما أنت طالق ( نصف طلقة أو ) قوله أنت طالق نصف ( طلقتين أو ) قوله أنت طالق ( نصف وثلاث طلقة أو ) قوله أنت طالق طلقة ( واحدة في ) طلقة ( واحدة أو ) علق الطلاق على متحد بأداة لا تقتضي التكرار كقوله ( متى فعلت ) كذا فأنت طالق ( وكرر ) الفعل مرة أو مرتين أو ثلاثًا ( أو ) قوله أنت ( طالق أبدا ) فاللازم ( طلقة ) واحدة في السبع مسائل بناء على جعل الابدية في السألة السابعة لمطلق الفراق اذ المعنى أنت طالق واستمر طلاقك أبدا أو الى يوم القيامة وهو اذا طلقها واحدة ولم يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا على فهم ابن يونس المدونة وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لجل الابدية للفراق في أزمان العصمة الملوكة وذلك بالثلاث ( و ) اللازم ( اثنتان في ) قوله أنت طالق ( ربع طلقة ونصف طلقة ) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحًا فأخذ كل كسر بميزه فاستقل به ولان النكرة اذا أعيدت نكرة فالثانية غير الأولى كقوله تعالى فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا قال رسول الله ﷺ لن يغلب عسر يسرين ( و ) اثنتان في قوله أنت طالق طلقة ( واحدة في ) طلقتين ( اثنتين ) ان عرف الحساب ( ٣٤٩ ) والا فتلاث ( و ) اثنتان في قوله أنت طالق ( الطلاق كله ) أي

ثلاثًا ( الا نصفه ) أي واحدة ونصفا فالباقي بعد الاستثناء واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق تكميله بواحدة ( و ) اثنتان في قوله الاجنبية ( أنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل من تزوجها من هذه القرية ) مشيرًا الى قرية التي علق

فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ فَقَبِي لُزُومِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ أَوْ نِصْفِ وَثَلَاثِ طَلْقَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكُرِّرْتُ أَوْ طَالِقٌ أَبَدًا طَلْقَةً وَاثْنَتَانِ فِي رُبْعِ طَلْقَةٍ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ وَوَاحِدَةٍ فِي اثْنَتَيْنِ وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا نِصْفَهُ وَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ نَزَّوَجْتُكَ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ وَثَلَاثٌ فِي الْأَنْصَفِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كُلَّمَا حَضَّتْ أَوْ كُلَّمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتُكَ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ إِنْ طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا وَطَلْقَةً فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهْنٌ يَبْنِيكَ طَلْقَةً مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدَدُ عَلَى الرَّأْيَةِ سَحَنُونَ

طلاقها على زوجها ( فهي طالق ) ثم تزوجها فطلقتان واحدة بالخصوص وواحدة بالعموم ( و ) يلزمه ( ثلاث في ) قوله أنت طالق الطلاق ( الا نصف طلقة ) ووجهه انه لما استثنى نصف طلقة علم انه قصد بالطلاق غير الشرعي أي الثلاث والاتكال الانصافه ولو قال ذلك لزمه طلقة واحدة ( و ) يلزمه ثلاث في قوله أنت طالق طلقتين ( اثنتين في ) طالقتين ( اثنتين ) سواء أراد معنى الضرب أو معنى العية أو لم يرد واحدا منهما ( أو ) قال لمن تحيض بالفعل أول صغيرة يتوقع حيضها أنت طالق ( كلما حضت ) أو كما جاء شهر حيضك فتقع عليه الثلاث من وقت قوله عند ابن القاسم لانه محتمل غالب الحصول ولانه قصد التكثير كطالق مائة طلقة وقال سحنون يلزمه اثنتان اذا قاله وهي طاهر فاذا حاضت وقعت واحدة ثم اذا حاضت وقعت ثانية ثم اذا حاضت خرجت من العدة فلا تقع الثالثة ( أو ) قال ( كلما طلقك ) فأنت طالق ( أو ) قال ( ما طلقك ) فأنت طالق ( أو ) قال متى أو اذا ما ( وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلقها واحدة ) في الأربع صور لزمه ثلاث ( أو ) قال ( ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا ) فاذا طلقها واحدة أو اثنتين لزمه ثلاث ويلغى قوله قبله لانصافها بالحل الى وقت التطبيق وفي وقته قدمضي ما قبله والماضي لا يعود فان لم يطلقها فلا شيء عليه ( و ) تلزم ( طلقة ) واحدة ( في ) كل امرأة من زوجات له ( أربع قال ) الزوج ( لهن ينسكن طلقة ) أو طلقتان أو ثلاث أو أربع وكذا قوله لزوجتين ينسكن طلقة أو طلقتان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طلقة أو طلقتان أو ثلاث طلقات فيلزم في كل زوجة طلقة ( ما لم يزد ) العدد للطلقات المشترك فيها ( على ) الطلقة ( الرابعة ) في مثال النصف وعلى اثنتين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليها بأن قال خمس طلقات الى ثمان طلقات طلقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع أو أكثر منها طلقت كل واحدة ثلاثا قال ( سحنون

وان شرك) بفتحات متعلاى آتى الزوج بما يدل على التشريك بين الزوجات في كل طلقة بأن قال لأربع مثلاً شركتك في ثلاث طلقات (طلقن ثلاثاً ثلاثاً) أى طلقت كل واحدة ثلاثاً لعله اشتراكهن في كل طلقة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طلقة فيكمل كل ربع بطلقة فتصير ثلاث طلقات في كل زوجة (وان قال) الزوج لأحدى زوجاته أنت طالق ثلاثاً وقال لأخرى (أنت شريكة) زوجة (مطلقة ثلاثاً و) قال (ل) زوجة (ثالثة وأنت شريكتهما) أى الأولى والثانية (طلقت) الزوجة الثانية التى أشركها مع الأولى في الثلاث طلقتين (اثنتين) لانه لما شركها مع الأولى اقتضى أن لها واحدة ونصف اكمل النصف (و) طلقت كل واحدة من (الطرفين) أى الأولى والثالثة (ثلاثاً) أما الأولى فواضح وأما الثالثة فلانه شركها مع الأولى في ثلاث فافتضى أن لها طلقة ونصف اكمل النصف ومع الثانية في اثنتين فلها طلقة مع اثنتين وذلك ثلاث (وأدب) الزوج (المجزي) للطلاق بتشريك فيه أو بغيره كطلاق ربع طلقة وشبه في التأديب فقال (كطلق جزء) من المرأة ان كان شائعاً كنصف وربع بل (وان) كان (كيد) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة ككلها (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئاً لان قصد المنفصل (أو) قوله (كلامك) طالق (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعال) كطالق (أو بصاق) كطالق (أو دمع) كطالق (وصح) استثناء) لعدد من الطلاق (بالا) أو غيرها من أدواته ان اتصل الاستثناء بالمستثنى منه ونواه وهل للراد اتصاله باليمين أو بالخوف عليه نحو أنت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الا اثنتين أو أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الا لعن كسعال أو عطاس أو نحوها (ولم يستغرق) (٣٥٠) المستثنى منه فان استغرق أو ساوى فلا يصح اجماعاً فتلزم الثلاث

في قوله أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً (ففي) قوله أنت طالق (ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة) اثنتان ووجه لزوم الاثنتين اعتبار استثناء الواحدة من الثلاثة الأولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها (أو) قال أنت طالق (ثلاثاً) الا اثنتين

وَإِنْ شَرَكْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةُ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثَةً وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَقْتَ اثْنَتَيْنِ وَالطَّرَفَانِ ثَلَاثًا وَأَدَبَ الْمُجْزِي كَمُطَلَّقِ جُزْءٍ وَإِنْ كَيْدٌ وَلَزِمَ بِشَعْرِكَ طَالِقٌ أَوْ كَلَامُكَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا بِسَمَالٍ وَبُصَاقٍ وَدَمْعٍ وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ يَأَلٍ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ فَنِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ الْبَتَّةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً اثْنَتَانِ وَوَاحِدَةً وَاثْنَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ قَوَّاحِدَةً وَإِلَّا فَثَلَاثٌ وَفِي الْغَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُمْ قَوْلَانِ وَنَجِزُ إِنْ عَلِقَ بِمَضِيٍّ مُمْتَنِعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ جَائِزٌ كَلَوْ جِئْتَ قَصِينِكَ

الا واحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات فقوله ثلاثاً اثبات وقوله الا اثنتين نفى أخرجه به اثنتين فبقيت واحدة وقوله الا واحدة اثبات لها فتضم الواحدة الباقية (أو) قال أنت طالق (البتة الا اثنتين الا واحدة) لزومه (اثنتان) ووجه ما تقدم (و) اذا استثنى بعد العطف ما يمكن اخراجه من مجموعهما لا من أحدهما وحده كقوله أنت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين) ف(ان كان) نوى الاستثناء (من الجميع) أى مجموع الواحدة والاثنتين فكأنه قال ثلاثاً الا اثنتين (ف) تلزمه طلقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث (والا) أى وان لم ينو الاخراج من الجميع بأن نواه من العطف عليه وحده أو من المعطوف كذلك أو لم ينو شيئاً (ف) تلزمه طلقات (ثلاث) في الصور الثلاث لبطلان الاستثناء باستغراقه المستثنى منه (وفي الغاء ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعاً وهو كالمعدوم حساً (واعتباره) أى ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده لفظاً وان كان معدوماً شرعاً والى هذا رجع سحنون واستظهره ابن رشد وقال ابن عبد السلام انه أرجح في النظر (قولان) لسحنون فاذا قال أنت طالق خمساً الا اثنتين فتلزمه واحدة على الاول وثلاث على الثانى وهو الأرجح والاحوط للفروج (ونجيز) أى حكم الشرع بتنجيز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكم به (ان علّق) أى الطلاق (ب) شئ (مضى) أى مقدر حصوله في الزمن الماضي (ممتنع) أى مستحيل (عقلاً) على وجه الحنف وهو في الحقيقة تعليق على اتقاء وجود ذلك الممتنع واتفاؤه محقق واجب فهو في الحقيقة تعليق على واجب فلذا نجيزه ابن عاشر كزوجته طالق لوجاء فلان أمس لجمع عدمه مع وجوده (أو) ممتنع (عادة) كلو جاءه أمس لحسف الارض به أو رفعه الى السماء (أو) ممتنع (شرعاً) كلو جاءه أمس لقتله أو لقطع يده (أو جاز) شرعاً (ك) قوله (لوجته) نى أمس (لمقتضيتك) حقلك والحال انه لا يجب قضاؤه لعدم حلول أجله وهذا

ضعيف والمذهب عدم الحنث فيه وهو ظاهر للدونة ونقله الصغلي عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (أو) علق بشئ (مستقبل) محقق وقوعه (ويشبه) أى يمكن (بلوغهما) أى حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق المعلق عليه (ك) قوله أنت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه لشبهه نكاح التعة من كل وجه وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما فقط فلا ينجز اذ لا يأتى الأجل الا بالفرقة حصلت بموت أحدهما فلم يشبه التعة حينئذ (أو) قال أنت طالق (يوم موتى) أو موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتى أو موتك بيوم أو شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه أشبه نكاح التعة في جعل حلها الى وقت يبلغه عمرها ظاهرا (أو) قوله (ان لم أمس السماء) فأنت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادى وهو انتفاء مس السماء (أو) قال لزوجه أنت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه الطلاق اذ هو من الهزل لاستحالة انتفاء حجرة الحجر (أو) لهنزله أى الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله أنت (طالق أمس) فينجز عليه وقت قوله لهنزله (أو) علق الطلاق (بما) أى شئ (لا يصبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قمت) فأنت طالق وأطلق أوقيدز من يسر ترك القيام فيه لانه كالمحقق فينجز عليه الطلاق (أو) علقه بشئ (غالب) حصوله (ك) قوله لزوجه (ان حضت) فأنت طالق فينجز عليه بمجرد قوله لها تنزىلا للغالب منزلة المحقق اذا كانت تحيض أو يتوقع حبضها كصغرة لا آيسة (أو) علقه بـ (محتمل واجب كان صليت) فأنت طالق ولو كافرة وصغرة أو يتوقف التنجيز عليه في هذه على حكم حاكم كما في التوضيح (أو) علقه (بما) أى بشئ (لا يعلم حالا) (٣٥١) ويعلم مالا (كلان كان في بطنك غلام) فأنت طالق فينجز عليه

بمجرد قوله للشك في حنثه بمجرد ولا بقاء لعصمة مشكوك وان ولدت أنثى فلا تعود لعصمته (أو) قال ان (لم يكن) في بطنك غلام فأنت طالق فينجز عليه حين التعليق للشك في حنثه فيه حينئذ ولا تعود له ولو ولدت ذكر عقبه (أو)

أَوْ مُسْتَقْبَلٍ مُحَقَّقٍ وَيُشَبِّهُ بُلُوغَهُمَا عَادَةً كَبِمَدِّ سَفَرٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْتِي أَوْ أَنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءَ أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا أَوْ لَهْزَلِهِ كَطَالِقٍ أَمْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَانَ قُمْتُ أَوْ غَالِبٍ كَانَ حَضَّتْ أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَانَ صَلَّيْتُ أَوْ بِمَا لَا يُتَلَمُّ حَالًا كَانَ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ أَنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ لَمْ تَكُونِي وَحَمَلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ أَوْ لَمْ يُمْكِنِ اطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَانَ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْحَيُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشْيَةِ عَلَى مُعَلَّقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ

قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه اللوزة) مثلا (قلبان) فأنت طالق فينجز فيها ولو كسرت حالا وتبين فيها ما يبر به (أو) قال ان كان فلان أو ان لم يكن (فلان) كناية عن اسم شخص معين كريد (من أهل الجنة) أو النار فأنت طالق فينجز عليه ان لم يرد فيه نص شرعى والا فلا بحث اذا ورد فيه نص كالأول كان من العشرة الذين بشرهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم بأنهم من أهل الجنة أو ورد القرآن العزيز بأنه من أهل النار كآبى لهب ومن شهد الاجماع بعدالته وصلاحه كعمر بن عبد العزيز فقال ابن القاسم لا بحث من حلف انه من أهل الجنة وتوقف فيه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح امام هدى ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في أرضه فمن أنثيم عليه بخير وجبت له الجنة الحديث (أو) قال لزوجه (ان كنت حاملا) فأنت طالق (أو) ان (لم تكونى) حاملا فأنت طالق فينجز عليه حين قوله للشك في حنثه حينه (وحملت) الزوجة (على البراءة منه) ان كانت (في طهر لم يمس) الزوج زوجته (فيه) أى الطهر أو مسها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في ان كان في بطنك غلام وفي ان كنت حاملا وينجز عليه في ان لم يكن في بطنك غلام وفي ان لم تكونى حاملا (واختاره) اللخمى أى اختار الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال و (الزول) وضعف بسبق الماء بلا شعور به (أو) علقه بما (لم يمكن اطلاقنا عليه) كقوله أنت طالق (ان شاء الله) أو الا ان يشاء الله فينجز فيهما (أو) قوله أنت طالق ان شاءت (الملائكة أو الجن) فينجز للشك في وقوعه حالا (أو) قوله أنت طالق ان دخلت ان شاء الله و (صرف المشبهة على معلق عليه) وهو دخول الدار أى نوى ان المشبهة راجعة للدخول المعلق ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا (بخلاف) قوله أنت طالق ان دخلت الدار (الا ان يبدو) أى يظهر (لى) أن لا أجل

دخول الدار سببا للطلاق أو لا أن أشاء أو الآن أرى خيرا منه أو الآن يغفر الله ما في خاطري إذا كان ذلك (في المعلق عليه فقط) فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بإرادته لأن معناه أتى لم أصمم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الأمر موقوف على إرادتي في المستقبل فإن شئت جعلته سببا للطلاق وإن شئت لم أجعله سببا فلذا نفقه لأن كل سبب وكل إلى إرادته فلا يكون سببا إلا بتصميمه على جعله سببا واحتراز بالمعلق عايه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ينفقه لأنه لا اختيار له فيه فينجز (أو) علقه على مستقبل لا يدري أيوجد أم لا (كأن لم تمطر السماء غدا) فأنت طالق فينجز ولا ينتظر وجوده وإن أمطرت بعد كلامه غدا فلا ترد إليه (الآن يعم الزمن) المستقبل فلا ينجز عليه لأن أمطارها في جميع الزمان المستقبل محقق وعدمه محال (أو) الآن (يحلف) على الأمطار (لعادة) اعتادها (فينتظر) أي يمهمل ولا ينجز عليه الطلاق حتى يمضي الزمن الذي حلف على الأمطار فيه فإن أمطرت فيه بروا لا حث ويمنع من وطء زوجته مدة الانتظار لأن في إرساله عليها إرسالا على مشكوك في عصمتها سواء كانت صيغته برا أو حثا (وهل ينتظر) أي يمهمل الخالف ولا ينجز عليه الطلاق (في) صيغة (البر) كقوله أنت طالق إن أمطرت السماء غدا (وعليه) أي الانتظار (الأكثر) من شارحيها (أو ينجز) الطلاق في البر (ك) تنجيذه في (الحث تأويلان) محلهما إذا حلف للعادة وقيد بزمن قريب كدونه سنة وأما إن حلف لعادة فينتظر أو قيد بزمن بعيد فينجز لأنه لا بد أن تمطر في الزمن البعيد (أو) علقه (ب) فعل (محرم ك) قوله أنت طالق (إن لم أزن) أو أشرب الخمر أو أقتل فلانا عمدا وعدوانا فينجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه بمجرد التعليق بدليل قوله (الا أن يتحقق) الفعل المحرم من الخالف (٣٥٣) بأن زنى أو شرب الخمر أو قتل النفس (قبل التنجيز) عليه فلا

ينجز عليه الطلاق (أو) علقه (بما لا يعلم حالا ولا) (مآلا) تكرار مع قوله أو بما لا يمكن اطلاعنا عليه أعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) أي وكل الزوج إلى دينه وقبل قوله (إن) أمكن) اطلاعنا عليه (حالا) وادعاه (كحلفه أنه رأى

فِي الْمُلَقِّ عَلَيْهِ قَطُّ أَوْ كَانَ لَمْ تُمْطِرِ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَمُمَّ الزَّمَنُ أَوْ يَحْلِفَ لِعَادَةٍ فَيَنْتَظِرُ وَهَلْ يُنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْجَزُ كَالْحَيْثُ تَأْوِيلَانِ أَوْ بِمَحْرَمٍ كَانَ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا وَمَا لَا وَدُيْنِ أَنْ أُمْكِنَ حَالًا وَادْعَاهُ فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النِّقَاضِ كَانَ كَانَ هَذَا غَرَابًا أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدْرِعَا يَقِيمَا طَلَقًا وَلَا يَحْتِثُ أَنْ عُلِقَهُ بِمُسْتَقْبَلٍ مُمْتَنِعٍ كَانَ لَمْ تَسْتَ السَّمَاءُ أَوْ أَنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُلَقِّ بِمَشِيئَتِهِ أَوْ لَا يُشَبِّهُ الْبُلُوغَ إِلَيْهِ أَوْ طَلَقْتُكِ وَأَنَا مَسِيئِي أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّى أَوْ إِنْ

الهلل، والسماء مطبقة بالقيم ليلة ثلاثين ويحلف في القضاء دون الفتوى (فلو حلف اثنان) بطلاق زوجتيهما (على) النقيض) أي حلف كل واحد منهما على تقيض ما حلف عليه الآخر (ك) قول أحدهما (إن كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (أو) قول الآخر (إن لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل أنه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ولا يلزم للكلف بيقين غيره وكقول أحدهما زوجته طالق لقد قلت لي كذا وقال الآخر زوجته طالق لم أقله لك وادعى كل منهما أنه متيقن ما حلف عليه (فإن لم يدعيا) أي الزوجان الخالفان على النقيضين (يقينا) بأن شك كل منهما فيما حلف عليه (طلقتا) أي زوجتا الخالفين (ولا يحنث) للكلف (إن علقه) أي الطلاق (ب) شيء (مستقبل ممتنع) وجوده عقلا كقوله إن جمعت بين الضدين فأنت طالق أو شرعا بصيغة بر كقوله إن زنت فأنت طالق أو عادة (ك) قوله (إن لمست السماء) فطالق (أو) إن شاء هذا الحجر لأن انشروط محقق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه (أو) أي ولا يحنث إن علقه بمشيئة آدمي و (لم تعلم مشيئة) الشخص (المعلق) بفتح اللام الطلاق (بمشيئته) أي عليها كقوله إن شاء زيد فأنت طالق فأت زيد ولم تعلم مشيئته فلا يحنث (أو) علقه بمستقبل (لا يشبه) أي يمكن (البالوغ) أي الحياة منهما معا (إليه) عادة كقوله أنت طالق بعد مائة سنة وإن بلغ الزوجان معلق الطلاق عليه مما لا يشبه بلوغهما إليه فقال الخطاب ظاهر كلامهم أنه لا يقع وقال غيره الظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين إلى مائة وعشرين (أو) أي ولا يحنث إن قال (طلقتك وأنا صبي) أو مجنون وكانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وأتى باللفظ المذكور نسقا بلا فصل (أو) أي ولا يحنث إن علقه على أمر تحصل به الفرقة بينهما كقوله (إذا مت) بضم التاء (أو متي) بابتاء الياء لاشباع الكسرة على لغة قليلة وفي بعض النسخ بحذفها وكسر التاء وجواب إذا محذوف أي فأنت طالق (أو) قوله (إن) مت

بضم التاء أو مت بكسرهما فأنت طالق فلا يحث في كل حال (الآن يريد) الزوج بقوله ان مت أو مت أو اذامت أو مت ومفعول يريد (نفيه) أى الموت مطلقاً أو من المرض عنادا بمثابة قوله لا أموت أو لا تموتين فينجز عليه مكانه (أو) قال لزوجته المحقق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) أى بنتاً فأنت طالق فلا شئ عليه ان كانت في طهر لم يمسهافيه أو مسهافيه ولم ينزل أو عزل على كلام الاخمدى فوافق ما تقدم من قوله وحملت على البراءة في طهر لم يمسهافيه (أو) قال لغير ظاهرة الحمل (ان حملت) فأنت طالق فلا يحث الا بظهوره ولو كان موجوداً حين اليمين لان معناه اذا ظهر بك حمل أو حدث فعمل الاحتياط فحنت بمجرد ظهوره ولا يحث في اذا حملت في كل حال (الا أن يطأها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) فينجز عليه للشك في العصمة وشبه في عدم التنجيز الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه فقال (ك) قوله (ان حملت ووضعت) فطالق وليس بها حمل ظاهر فلا ينجز عليه الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرأ فان كانت ظاهرة الحمل نجز عليه نظر للغاية الثانية أى وضعت (أو) أى ولا يحث ان علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوعه ويمكن علمه فلا يحث الا به وهذا معنى قوله (وانتظر) أى أمهل الزوج بالحث الى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تعليقه بأن علقه بصيغة بر كقوله ان كان كذا فأنت طالق و (ك) قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) قاصداً تعليقه على نفس قدومه والزمن تبع له فان قدم ولو ليلاً حث فان قصد التعليق على زمن قدومه نجز عليه بمجرد التعليق (وتبين) أى ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد (أوله) أى يوم قدومه (ان قدم في نصفه) أى اليوم أو قبله أو بعده اذا حث بنفس قدومه في ليل أو نهار فاذا قدم أثناء أحدهما تبين أى اعتبر حنثه بأوله وثمرته في العدة فلو كانت عند الفجر أو الغروب طاهراً وحاضاً وقت قدوم الخافو عليه لم يكن الطلاق في الحيض وبحسب ذلك اليوم (٣٥٣) من العدة وان كانت حاملاً ووضعت وقت قدومه فقد خرجت

الْأَنْ يُرِيدَ نَفْيَهُ أَوْ إِنْ وَلَدَتْ جَارِيَةً أَوْ إِنْ حَمَلَتْ إِلَّا أَنْ يَطَّأَهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ كَانَ حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ أَوْ مُحْتَمِلٌ غَيْرُ غَالِبٍ وَانْتَظَرَ إِنْ أَثْبَتَ كَيْوَمَ قُدُومَ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلُهُ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ كَالنَّذْرِ وَالْعِتْقِ وَإِنْ نَفَى وَلَمْ يُوجَلْ كَانَ لَمْ يَقْدَمْ مُنْعَ مِنْهَا إِلَّا كَانَ لَمْ أَحْبَلَهَا أَوْ إِنْ لَمْ أَطَّأَهَا وَهَلْ يُجْتَنَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كَانَ لَمْ أَحْجُ فِي هَذَا الْعَامِ وَلَيْسَ وَقْتُ سَفَرٍ

(٥٤ - جواهر الإكليل - أول) وقع والا فلا (مثل) قوله أنت طالق (ان شاء) زيد أو إن شئت انت بكسر التاء في التوقف على المشيئة لكن في هذا اتفاقاً فقوله إلا أن يشاء مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلف في الا أن يشاء لاقتضائه وقوعه حتى يشاء زيد برفعه بدوقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع وفي نقل ابن عرفة قال الاخمدى اختلف ان قال أنت طالق الا أن يشاء فلان فقيل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بدوقوعه وقال أصبغ من قال أنت طالق الا أن يمتنع أى فمنعه فلا شئ عليه كقوله إلا أن يشاء أى فلم يشأ قال الاخمدى يريد ان وقوع الطلاق منه لم يكن مرسلأى منجز ابل وقوفاً على مشيئة أبيه (بخلاف) قوله أنت طالق (الا أن يبدو كالنذر والعق) أى يظهر لي عدم طلاقك فينجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للعق أى الطلاق فان رده للعق أى الفعل كدخول الدار نفعه كالمرفى قوله ان دخلت الدار فأنت طالق إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط فلا تناقض بين ما هنا وما مرود كرقسيم ان أثبت فقال (وان نفى) أى حلف بصيغة حنث صريحاً كان لم أفعل كذا فأنت طالق أو ضمناً كعليه الطلاق ليعلم كذا (ولم يؤجل) أى لم يذكّر ليمينه أجلاً معيناً بأن أطلاقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فأنت طالق (منع من) وطئها (حتى يحصل المعلق عليه لثلاثين يوماً الاسترسال على فرج مشكوك فيه فان رفعته للحاكم بترك الوطء ضرب به أجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم أحبلها) فهي طالق (أو) قوله (ان لم أطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها وعمل قوله ان لم أحبلها حيث يتوقع حملها فان أيس منه ولو من جهته منع منها ونجز عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء منعاً (مطلقاً) غير مقيد بكون الفعل المعلق عليه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) يمنع (الافيه) ما له وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (ان لم أحج) في هذا العام فأنت طالق (وليس) الوقت الذى علق فيه (وقت سفر) معتاد للحج فلا يمنع منها لعدم تمكنه من

من العدة (و) لوعلق الطلاق على مشيئة زيد بقوله أنت طالق في كل حال (الآن يشاء زيد) عدمه فلا ينجز ويتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته فان شاء وقوعه

قبل وقته في الجواب (تأويلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني اذ لا يقصد أحد الحرج في غير وقته المعتاد وفي سماع عيسى قال ابن القاسم من قال ان لم أحج فامرأته طالق البتة فلا ينبغي له وطؤها حتى يحج فان قال بينو وبين ذلك زمان قيل له أحرم واخرج لانها ان رفته ضرب له أجل المولى ان لم يحرم ولو كان في المحرم وان رضيت بالمقام معه دون مسيس حج متى شاء واستثنى من قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها أى وينتظر فقال (الا) قوله (ان لم أطلقك) فأنت طالق حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أى غير مقيد له بأجل فينجز عليه الطلاق لان ما لها للطلاق على كل حال سواء برأ وحنت (أو) مقيدا تعليقه (الى أجل) كقوله ان لم أطلقك بعد شهر فأنت طالق فينجز عليه حينئذ قال ابن رشد وجهه انه حمل على التعجيل والغور فكأنه قال ان لم أطلقك فأنت طالق الآن (أو) أى والا قوله (ان لم أطلقك برأس) أى آخر (الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة) فتنجز عليه البتة وقت تعليقه لانها واقعة آخره بإيقاعه أو بحنثه فلا بد منها (أو) أى والا قوله ان لم أطلقك رأسه البتة فأنت طالق (الآن) البتة (فينجز) عليه الطلاق البتة اذ لا بد منها اما بإيقاعه أو حنثه (ويقع) الطلاق للملق بصيغة الحنث المقيد بقوله الآن اذالم يطلقها رأس الشهر البتة (ولو مضى زمنه) في قوله ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن البتة (كما طالق اليوم ان قلت فلانا غدا) فيازمه الطلاق اذا كلف غدا على هذا أى وقوع الطلاق ولو مضى زمنه تازمه البتة ولو مضى زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا ياتم الحالف شىء بوجه لانه اذا حلف على إيقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو إيقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كما اكمل حالف فاذا اختاره لم يمكن (٣٥٤) وقوع الحنث عليه لانعدام زمان البتة المحلوف به لانه انما التزمها في الزمن الحال

الذى عاد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال أنت طالق اليوم ان قلت فلانا غدا وكله غدا لاشى عليه لأن اليوم قد مضى وهى زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق قال أبو محمد قول ابن عبد

تأويلان إلا إن لم أطلقك مطلقا أو إلى أجل أو ان لم أطلقك برأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز ويقع ولو مضى زمنه كطالق اليوم إن كملت فلانا غدا وإن قال إن لم أطلقك وإحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فإن عجلها أجزأت والآ قيل له إنما عجلتها والآ بانة وإن حلف على فعل غير ففى البر كنفسيه وهل كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الإيلاء ويقلوم له قولان وإن أقر بفعله ثم حلف ما فعلت صدق يمينين بخلاف إقراره بعد اليمين

الحكم هذا خلاف أصل مالك رضى الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلف غدا (وان قال) لزوجته (ان لم أطلقك فينجز واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فان عجلها) أى الطلقة الواحدة قبل تمام الشهر (أجزاء) في بره من اليمين ولا يقع عليه بعده شىء لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علم ان المنجز قد يكون قبل أجله كما طالق بعد شهر فينجز الآن (والا) أى وان لم يعجلها وقف (وقيل له اما عجلتها) أى الواحدة الآن (والا) أى وان لم تعجلها (بانة) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الأجل ولم يطلقها الواحدة طلقت البتة ولا يمنعها مضى زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته (على فعل غيره ففى) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بأن قال ان فعل فلان كذا فزوجته طالق فد (ك) حلفه على فعل (نفسه) في جميع ما تقدم فينتظروا لا يمنع من وطء زوجته التى حلف بطلاقها (وهل كذلك) أى الحلف على نفسه الحلف على فعل غيره (في) صيغة (الحنث) المطلق في منعه من وطء زوجته وضرب أجل الإيلاء ان رفعته (أولا) يكون كحلفه على فعل نفسه واذا فلا (يضرب له أجل الإيلاء) لكن (يشلوم له) بقدر ما يراه الحاكم ثم يحنث في الجواب (قولان) لابن القاسم رجح الثاني قال البناني ظاهر الصنف ان القولين لا يفرقان الا في ضرب الأجل وعدمه وهو كذلك لمنعه من وطئها عليهما أما على ضرب الأجل فظاهر وأما على التلوم فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من الدونة بمنعه من وطئها معه (وان أقر) الزوج (بفعل) بأن قال تزوجت أو شهدت عليه به يمينه (ثم) كذب نفسه في إقراره أو كذب اليمين التى شهدت عليه و (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق بيمين) بالله تعالى انه كذب في إقراره وان اليمين زورت عليه ولائى عليه وان نكل بنجز عليه ولزمه الطلاق بالقضاء (بخلاف إقراره) أى الزوج بفعل ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم أقر أنه فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن إقراره بفعله وأكذب نفسه فيه فلا ينفعه



(فينجز) عليه الطلاق لاقرارہ بالحنث في اليمين بعد انعقادها عليه والتزامه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم أقر بفعله ثم رجع عن اقراره وأكذب نفسه فيه (ف) لا تمكنه زوجته (من استمتاعه بها) (ان سمعت اقراره) بحنثه في اليمين ولم تشهد عليه بينة به (وبانت) منه واوه للحال أي والحال ان الطلاق بائن ولو دون الثلاث فان كان رجعيًا فليس لها منعه لاحتمال انه ارتجعا ويندب لها منعه لقول المصنف في باب الرجعة وأصاب من منعت له فلو سمعت بينة اقراره بنجز عليه (ولا تزين) أي الزوجة التي سمعت اقرار زوجها بحنثه بطلاق بائن ثم رجع عنه وأكذب نفسه فيه (الاكرها) أي مكرهه في تمكينها وتزيتها (ولتفتد منه) وجوبا اذا سمعت اقراره ولا بينة لها (وفي جواز قتلها له) أي زوجها الذي أبانها بلا بينة (عند محاورتها) على وطئها اذا علمت أو ظنت انه لا يندفع الاباء لانه كالمسائل الذي لا يندفع الاباء وعدم جوازه ظاهره ولو كان لا يندفع الاباء ولو أمنت قتلها فيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت قتلها ولا تقتل به ان قتلته اذا ثبت محاورتها والافتلت به ولو على القول بجوازه اذ هو حكم فيا بينها وبين الله تعالى لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الأول الحمد والثاني لسحنون وصوبه ابن محرز قال لا سبيل الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجه وبعده صار حدا على الامام اقامته (وأمر) الزوج وجوبا ولكن لا يقضي به فان لم يطلق عصي بترك الواجب (بالفراق) بإنشاء الطلاق (في) تعليقه على أمر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله أنت طالق (ان كنت تحييني أو تبغضيني وهل) الأمر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقيد باجابتها بما لا يقتضي الحنث فلا يجبر سواء أجابته بما يقتضي بره أو حنثه أو سكنت (أو) الأمر بلا جبر في كل حال (الا أن تجيب بما (٣٥٥) . يقتضي الحنث فينجز) عليه الطلاق

جبراقى الجواب (تأويلان)

تقلها عياض (وفيها)

أي المدونة (ما يدل لها)

أي التأويلين والمذهب الأول

(و) أمر (ب) تنفيذ (الایمان

للكشوك) في حلفه بها

وحنثه (فيها) أشار به لما

في كتاب الايمان من

المدونة ومن لم يدر بم

فَيَنْجِزُ وَلَا تُمْكِنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَانَتْ وَلَا تَزَيْنُ إِلَّا كَرَهَا وَلْتَفْتَدِ مِنْهُ وَفِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا قَوْلَانِ وَأَمْرٌ بِالْفِرَاقِ فِي أَنْ كُنْتَ تُحْيِيْنِي أَوْ تُبْغِضِيْنِي وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي الْحَيْثُ فَيَنْجِزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهَا وَيَلَا يُبَيِّنُ الْمَشْكُوكَ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ أَنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَفِيدَ وَهُوَ سَأَلُ الْخَاطِرِ كَرُوبَةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَخَافَ عَلَيْهِ وَهَلْ يُجْبَرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ أَهْنَدَتْ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا أَوْ قَالَ أَحَدًا كَمَا طَلَّقَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ بَلْ أَنْتَ طَلَّقْتَا وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتَ

حلف بطلاق أو بعتاق أو بمشي أو بصدقة فليطلق نسائه ويعتق رفيقه ويتصدق بثلث ماله ويمش إلى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء (ولا يؤمر) الزوج بالفراق (ان شك) ولم يدر جواب (هل طلق) زوجته أي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (أم لا) فيشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشكه هل حلف وحنث أم لا وشكه بعد حلفه هل حنث أم لا وسواء حلف على فعل غيره أو نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الا أن يستند) لشيء يدل على فعل المخاوف عليه (وهو) واوه للحال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرؤية شخص داخلا) داره مثلا (شك) الخالف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخاوف عليه) أن لا يدخل أو غيره وغاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل يجبر) الزوج على الفراق ان أباه وينجز عليه الطلاق أولا يجبر عليه (تأويلان) واحتز بسالم الخاطر من الوسوس أي مستنكح الشك فلا يؤمر بالفراق انفاقا (وان) طلق احدي زوجتيه أو زوجاته بعينها و (شك) بعد طلاق واحدة معينة في جواب (أهندى) المطلقة (أم) المطلقة (غيرها) أي هند أو حلف بطلاق واحدة معينة وحنث وشك في عينها طلقا معا تاجزا من غير امهال وقيل بمهل ليتذكر فان تذكرها فلا يطلق غيرها قاله في الشامل (أو قال) الزوج لزوجتيه أو زوجاته (احدا كما) أو احدا كن (طالق) ولم ينوبه زوجة معينة طلقا أو طلقن معا ناجزا ولا يختار واحدة للطلاق على الشهور بخلاف قوله لأمتيه احدا كما حرة فيختار واحدة للعتق حيث لا ية في واحدة معينة هذا قول المصريين وقال للنديون يختار واحدة للطلاق كالعتق وأما ان نوى واحدة معينة ونسبها فقال أبو الحسن اتفق فيها للنديون والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا (أو) قال لزوجتي (أنت طالق) ثم قال لأخرى (بل أنت) طالق (طلقتا) معا قال النخعي لإيجابه الطلاق فيهما واضرا به عن الأولى لا يرفعها عنها (وان قال) لزوجتي أنت طالق ولأخرى (أو)

طالق (خير) في طلاق أيتهما أحب قال اللخمي الآن يحدث نية التخيير بعد تمام قوله أنت طالق فتطلق الأولى خاصة لأنه لا يصح رفع الطلاق بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لأنه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما تطلقت الأولى (و) لو قال لزوجتي أنت طالق ولأخري (لا أنت طلقت الأولى) فقط لأنه نفى الطلاق عن الثانية إلا أن يريد بلا (الاضراب) عن طلاق الأولى وإثباته لثانية فتطلقان معا فمحل كونه التي تطلقين فيطلقان وإلى هذا أشار بقوله (الآن يريد بلا) (الاضراب) عن طلاق الأولى وإثباته لثانية فتطلقان معا فمحل كونه لا شيء عليه في الثانية في قوله لأنك ما لم يرد الاضراب والافتطلاقان معا (وان) طلق زوجته (شك) في جواب (أطلق) الممزة للاستفهام أي هل طلق زوجته طلقة (واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها لزوجة الشاك (الابعد زوج) غيره بشروطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) أي الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) أي تذكر أنه كان طلقها واحدة أو اثنتين (في العدة) فله رجعتها في العدة بلا عقدان كان الطلاق رجعيا و بعد العدة بالعقد عليها (ثم ان تزوجها) بعد زوج (وطلقها) طلقة أو اثنتين (فكذلك) أي فحكم تزوجها بعد هذا الطلاق كحكم تزوجها بعد الطلاق للشكوك في توقف حله على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلا احتمال كون الطلاق المشكوك واحدة (الآن يثبت) الزوج الشاك طلاقها حقيقة بأن يطلقها ثلاثا أو حكما بأن يقول إن لم تكوني مطلقة ثلاثا فقد طلقتك ما يكملها وهي في عصمتها فينقطع الدوران وتحل له بعد زوج بمسمة كاملة (وان حلف صانع طعام) مثلا (على غيره لا بد أن تدخل الدار) مثلا لتأكل الطعام (فحلف الآخر لا دخلت)ها وامتنع كل منهما من الحنث (حنث) أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في يمينه لحلفه على مالا (٣٥٦) يملكه فان أكره الثاني على الدخول فلا يحثان الأول لوجود الفعل والثاني

لا كراهه في يمين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرط بأن (قال ان كلمت) بكسر التاء غطابا زوجته والفعل محذوف أي زيدا مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة

(الاب) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلتهما على الترتيب أو على عكسه (وان شهد شاهد) عدل على زوج انه طلق زوجته (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بنة) لفقت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللفظين في المعنى والحكم (أو) شهد شاهد (بتعليقه) طلاقها (على دخول دار) مثلا (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه في (ذی الحجة) وشهدا بدخولها بعد ذی الحجة أو أقر به لفقت ولزمه ما علقه (أو) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهد بذلك شاهد وشهد شاهد آخر (بدخولها) أي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) أي رمضان وذی الحجة أي شهد عليه أحدهما بدخولها في رمضان والآخر بدخولها في ذی الحجة والتعليق ثابت باقراره أو بيينة فتلق ويلازمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه في السوق و) عدل آخر بكلامه في (السجد) فتلق ويلازمه الطلاق (أو) شهد عليه عدل (بأنه طلق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر أنه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذی الحجة (لفقت) جواب المسائل الخمس فلقد أحسن في ترتيب أمثلة القولين والفعلين المتفقين في المعنى وشرطه في الأخيرة فصل الفعلين بزمن يمكن الوصول فيه من أحد المكانين لا آخر ولا تنقضي فيه العدة والابطال شهادة الثاني وشبهه في التلقيق فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طلقة (واحدة و) (شاهد) آخر (عدل عليه) (بأزيد) من طلقة فتلق في الواحدة التي اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (وحلف على) نفى الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى قال أبو الحسن صورة يمينه بالله الذي لا إله إلا هو ما تطلقت البنة فتنبه يمينه في سقوط اثنتين وتلازمه الواحدة أي بحلف ما تطلق واحدة ولا أكثر لا سقط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادتهما فان حلف سقط عنه الزائد (والا) أي وان لم يحلف ونكل

(سجن) واستمر مسجوناً (حتى) أي إلى أن (يحلف) لقد رته على اليمين وإلى هذا يرجع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه بعد أن كان يرى أنه إن نكل طلقت عليه البتة وفي الجلاب فإن طال زمن حبسه وهو مصر على عدم الحلف أطلق وترك ووكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة (لا) تلفق شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفعلين) يختلفي الجنس كشهادة أحدهما أنه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها ويحلف على كذبهما في القضاء والفتوى فإن نكل حبس وإن طال حبسه دين ويخص قوله لا بفعلين ما لم يستلزم أحدهما الآخر والالفت كشهادة أحدهما برج خمر والآخر بشر بها فيحد وتقييد بمختلفي الجنس تحرز عن متحدى الجنس فتلفق كما مر في قوله أو بدخولها فيهما (أو) أي ولا تلفق شهادة (بفعل) شهادة بـ (يقول) ولا يمين عليه كافي نقل أبي الحسن عن ابن الموزار (كواحد) شهد (بتعليقه) أي الطلاق (بالدخول) لدار مثلاً (وآخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلفق (وإن شهدا) أي العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وأنكره الزوج (ونسيها) أي نسي الشاهدان الزوجة المعينة (لم تقبل) شهادتهما لعدم ضبطهما (وحلف) الزوج (ما طلق واحدة) من زوجاته فإن نكل حبس وإن طال دين (وإن شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (بيمين) أي تنجيز طلاقاً أو خبث فيها وليس واحد من الثلاثة مع الآخر حلف لتكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شيء وذلك كشهادة أحدهم أنه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع اثنتان منهم طلاقها في آن واحد ولا يلزمه طلاق واحدة دون يمين (وإن) (نكل) الزوج عن الحلف لتكذيب الثلاثة (ف) الطلقات (الثلاث) تلزمه على أحد قول مالك في التطليق عليه بالنكول وهو الرجوع عنه والرجوع إليه ما مر من أنه إذا نكل يحبس حتى يحلف وإن طال دين (٣٥٧) والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

(فصل) في أحكام

الاستنابة على الطلاق وهي أربعة أقسام توكيل وارسال وتعليك وتخيير (إن فوضه لها) أي فوض الزوج الطلاق لزوجته (توكيلاً) أي جعل انشاءه لها (فله العزل) أي منعها من

سُجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ لَا يَفْعَلَيْنِ أَوْ يَفْعَلِ وَقَوْلُ كَوَاحِدَةٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخَرُ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ وَنَسِيَاهَا لَمْ تُقْبَلْ وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً وَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ يَمِينٍ وَنَكَلَ فَالْثَلَاثُ

(فصل) إِنْ فَوَّضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لِمَتَّعَهُ حَقٌّ لَا تَخْيِيرًا أَوْ تَمْلِيكًا وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُجِيبَ وَوُقِفَتْ وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى حَامٍ فَتَقْضَى وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي الطَّلَاقِ كَطَلَاقِهِ وَرَدُّوْهُ

إيقاعه قبل الإيقاع اتفاقاً على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيه قبل تصرفه في كل حال (الاتعلق حق) لها بإيقاعه فليس له عزلها لتعلق حقها برفع الضرر عنها صورة ذلك أن يقول لها إن تزوجت عليك فمذوقك على طلاقك أو طلاق التي أتزوجها عليك ثم تزوج عليها (لا) إن فوضه لها (تخييراً) بأن يقول لها اختاري أو اختاري نفسك فليس له منعها منه قبل انشاءه (أو) فوضه لها (تمليكا) بأن جعل انشاءه لها بلامنع فليس له عزلها أيضاً (وحيل) أي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخيير والتعليك فلا يستمتع بها (بحق تجيب) الزوجة بما يقتضي بقاءها على عصمة زوجها أو فراقه لا في التوكيل لأن له عزلها الآن يتعلق حقها بالطلاق والنفقة من الحيولة عليها لأن الامتناع منها وإن مات أحدهما ورثه الآخر (ووقفت) الزوجة المخيرة أو للملكة أن أطلق الزوج بل (وإن قال) أمرك بيدك (إلى) تمام (سنة) مثلاً وصلة وقفت (متى علم) بضم فكسر أي علم الإمام أو نائبه بأنه خيرها أو ملكها فيوقفها حين علمه ولا يمهلهما إلى تمام السنة مثلاً (فتقضى) أما بإيقاع الطلاق أورد ما جعله الزوج لها (والا) أي وإن لم تقض بشيء (أسقطه) أي ما جعله الزوج لها (الحاكم) وإن رضى الزوج ببقائه بيدها إلى تمام السنة لحق الله تعالى أذفيه التماذي على عصمة مشكوك (وعمل بجوابها الصريح) في اختيار (الطلاق) سواء كان صريحاً في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وأما الكناية الخفية فسقط ما يبيدها ولو نوت بها الطلاق ففي التوضيح عن ابن بونس لو أجابت المرأة بغير ألفاظ الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل منها أنها أرادت به الطلاق لأنها مدعية لكن نقل الحطاب عن ابن رشد أن جوابها في التملك بصيغة الظهار إذا نوت به الطلاق فهو لازم مع أنه كناية خفية ومثل للجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاقه) أي الزوج من إضافة المصدر لمفعوله أي تطليقها الزوج بأن قالت طلقته أو هو طالق أو طلقت نفسي منه أو أنا طالق منه (و) عمل بجوابها الصريح في (رده) أي رد ما جعله الزوج لها وبقائها في عصمته بقول بأن قالت رددت

اليك ماملكتني أو فعل (كتمكتنيها) أي الملكة أو الخيرة لزوجها من الاستمتاع بها وإن لم يستمتع بها حال كونها (طائعة) عالة بما جعله الزوج لها من تخيير أو تمليك ولو جعلت الحكم لامكرهه أو جاهلة بما جعله لها فلا يسقط خيارها ولو طئها فإن ادعى التمكين وأنكرته صدق أن ثبتت خلوة بها بمرأين (و) (ك) مضى) أي فراغ (يوم تخييرها) أي زمن تخييرها يوما كان أو أقل أو أكثر فإذا قل اختاري اليوم فيضي اليوم ولم تختر فيه شيئا فقد سقط ما بيدها (و) (ك) (ردها بعد دينوتها) صورة ذلك أن الزوج إذا طلق زوجته الخيرة أو الملكة طلاقا بائنا بخلع أو بئان ثم ردها لمصمته فقد سقط ما بيدها من تخيير أو تمليك ومفهوم بعد دينوتها أنه لو طلقها طلاقا رجعيا وراجعها في عدته فلا يسقط ما بيدها وهو كذلك (وهل نقل قاشها) أي متاعها وجهازها (ونحوه) أي النقل فهو بالرفع عطف على نقل كتنطية وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التمليك وعلى هذا اقتصر ابن شاس (أولا) أي أوليس طلاقا في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن الامام رضي الله تعالى عنه عليه حيث لم تنو به الطلاق ولم يجز العرف بالطلاق به والافه وطلاق اتفاقا (وقبل تفسير) الجواب المحتمل للطلاق والدخو (قبلت) بدون زيادة عليه (أو قبلت أمرى) أي شأني (أو) قبلت (ماملكتني) وصلة تفسير (برد) لما جعلها وابقتها في عصمة زوجها (أو) (ب) (طلاق أو) (ب) (بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو الأحسن لها (وناكر) الزوج زوجة (مخيرة لم تدخل) أي لم يدخل الزوج بها شرط في مناكرتها فإن كان دخل بها فليس له مناكرتها (و) (ناكر زوجة) (ملكه مطلقا) دخل بها أم لا (ان زادت) أي الخيرة والملكة في الطلاق الذي أوقعتاه (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع للنكاح أي رد الزوج ما زاد على الواحدة (ان) كان (نواها) أي الواحدة بالتخيير أو التمليك فإن لم ينوها به بل بعده ولم ينوها أصلا لزمه ما أوقفته (و) (ان) (بادر) الزوج للمناكرة بمجرد علمه (٣٥٨) بالزيادة على الواحدة والالتزمه ما أوقفته ولا يعذر بالجهل (و) (ان) (حلف)

كَتَمَكْتَنِهَا طَائِعَةً وَمُضَى يَوْمَ تَخْيِيرِهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ بَيْتُونِهَا وَهَلْ نَقَلَ قَمَاشَهَا وَنَحْوَهُ طَلَّاقٌ أَوْ لَا تَرُدُّهُ وَقِيلَ تَقْيِيرٌ قِيلَتْ أَوْ قِيلَتْ أَمْرِي أَوْ مَا مَلَكْتَنِي يَرَدُّ أَوْ طَلَّاقٍ أَوْ بَقَاءٌ وَنَاكَرَ مُخَيَّرَةً لَمْ تَدْخُلْ وَمُمْلَكَةً مُطْلَقًا إِنْ زَادَتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ إِنْ نَوَّاهَا وَبَادَرَ وَحَلَفَ أَنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَيُعْذَرُ إِلَّا رَجَعَ وَلَمْ يُكَرِّرْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّائِيدَ كَنَسَقَهَا هِيَ وَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الشَّرْطِ أَنْ أَطْلَقَ قَوْلَانِ

الزوج أنه نوى به الواحدة فإن نكل لزمه ما أوقفته وحل حلفه حين المناكرة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة وأراد رجعتها (والا) أي وإن لم يدخل بها أو دخل بها ولم يرد رجعتها الآن (ف) يحلف

وقبل

(عند) ارادة (الارتجاع) (ان) (لم يكرر) الزوج عند التخيير أو التمليك قوله

رأمرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها تنصرف فيها كيف شاءت بطلاق أو بقاء فإن كرره حقيقة أوحكا بأن أتى بأداة تفيد التكرار ككناشت فأمر بك فليس له مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا أن ينوي) بتكرير أمرها بيدها (التأكيذ) فإن كان نواه به فله مناكرتها فيما زادته على الواحدة هذا وقال الخطاب لا يشترط تكرار أمرها بيدها فإن تكراره كعدمه في الحكم فالمناسب الإتيان به بصيغة للبالغة بأن يقال وإن كرر أمرها بيدها والمعنى أن نوى الواحدة عمل بنيتها وإن كرر أمرها بيدها ثم قال ومن الشروط أن لا يقول كلما شئت فأمر بك بيدها والا فلا مناكرة له قاله ابن الحاجب ولو أشار المصنف إلى هذا لكان أحسن مما ذكره إذ لفائدة له كما علمت وشبهه في اعتبار نية التأكيذ فقال (كنسقتها هي) أي الزوجة أي تكرير الملكة أو الخيرة غير المدخول بها قولها طلقت نفسي مثلا بلفظ فيتعذر الطلاق بعده إلا أن تنوي التأكيذ وأما للدخول بها فلا يشترط كون تكريرها نسقا ومفهوم نسقا أن غير المدخول بها أن كررته لانسقا فلا يلزمه إلا الأول لا تقطع العصمة به فلا يجز ما بعده محلا (و) (ان) (لم يشترط) أي للذكر من التخيير والتمليك للمرأة (في العقد) لنكاحها فإن كان اشترط لها فيه لزمه ما أوقفته ولو كانت غير مدخول بها وله رجعة المدخول بها إن كانت أبقت شيئا من العصمة وقال سحنون ليس له رجعتها لرجوعه للخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي حمله) أي للذكر من التخيير والتمليك (على الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا ينكرها فيما زادته على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي لم يقيّد بشرط ولا تطوع بأن كتب أمرها بيدها أن تزوج أو تسرى عليها ولم يذكر حصول هذا الشرط عند العقد أو بعده أو بحمل على التطوع به بعد العقد فله لنا كرهه فيما زاد على الواحدة (قولان)

(و) ان ملك زوجته مطلقاً وخبرها قبل بناءه بها فطلقت نفسها ثلاثاً فقال لم أرد بالتخليك أو التخيير طلاقاً فقبل لزمك الثلاث التي أوقعها فقال أردت طلاقاً واحدة (قبل) بضم القاف وكسر الواو عند ابن القاسم من الزوج للملك أو التخيير زوجته في العصة قبل البناء بيمين بعد قضائها بأكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلقة (الواحدة بعد قوله) أي الزوج (لم أرد) بالتخيير والتخليك (طلاقاً) فقبل له ان لم ترده فقد لزمك ما أوقعت فقال أردت واحدة فقبل قوله لاحتمال نسيانه ثم تذكره وقال أصبح لا تقبل منه ارادة الواحدة ويعد نادماً ويلزمه ما أوقعته والى هذا أشار بقوله (والأصح خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم وهو انه لا تقبل منه ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقاً (ولا نكرة له) أي لا منكرة للزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) بزوجه وخبرها فأوقعت زائداً على الواحدة (في تخيير مطلق) عن التقييد بطلقةً رمازاد عليها وعن التقييد بصيغة مما يأتي اذ منه ما لا يتأتى فيه للنكرة كاختارى في تطليقتين (وان قالت طلقت نفسي) أو زوجي (سئلت بالجلس وبعده) هما أراده بقولها طلقت نفسي لاحتماله الواحدة والزائد عليها (فان) كانت (أرادت) بقولها طلقت نفسي الطلاق (الثلاث لزم) أي الطلقات الثلاث الزوج فلامناكرة له فيما زاد على الواحدة (في التخيير) اذا كانت مدخولاً به بقوله السابق ولا نكرة له ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زاده على الواحدة (في التملك) سواء كانت مدخولاً بها أم لا وفي التخيير لغير مدخول بها لقوله وناكر غير مدخول وملكته مطلقاً (وان قالت) أردت بقولي طلقت نفسي طلاقاً (واحدة بطلت) صفتها (في التخيير) أي كونها غير محررة لحررها عما خبرها فيه بالكلية لارادته بينوتها منه وارادتها بقاءها في عصمته وهذا في المخيرة المدخول بها وأما المخيرة غير المدخول بها والملكة مطلقاً فتلزمه الواحدة فقط فيهما (وهل يحمل) قولها طلقت نفسي (على) ارادة الطلاق (الثلاث) فتلزمه (٣٥٩) في التخيير ان دخل وله للنكرة

ان لم يدخل وله للنكرة مطلقاً في التملك وهو مذهب ابن القاسم في للدونة عند ابن رشد (أو) يحمل على ارادة (الواحدة) لانها الأصل فتلزمه في التملك مطلقاً وفي التخيير قبل الدخول ويبطل تخيير المدخول

وقِيلَ ارَادَةُ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ وَلَا نُكْرَةَ لَهُ أَنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُبُلْتُ بِالْجَلْسِ وَبَعْدَهُ فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَوِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ سُؤَالُهَا أَنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ قَوْلَانِ وَحَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَلْقَةً وَاحِدَةً لَا اخْتَارِي طَلْقَةً وَبَطَلَ أَنْ قَضَيْتَ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيقَتَيْنِ أَوْ فِي تَطْلِيقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَا تَقْضَى إِلَّا

بها وهذا مأول به عبد الحق للدونة وصلة يحمل (عند علم النية) منها لعدد بقولها طلقت نفسي في الجواب (تأويلان والظاهر) عند ابن رشد والناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لانه من عند نفسه (سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا) المناسب اخترت الطلاق وفي بعض النسخ اخترت الطلاق وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد في القدمات وأما ان قالت اخترت الطلاق فالذي أراه فيه على أصولهم انها تسأل في التخيير والتملك لاحتمال الاستعراق فيكون ثلاثاً أو يراد بها العهد وهو الطلاق السني المشروع فيكون واحدة واذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تسأل أيهما أرادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثاً فواضح وان قالت لم أرد شيئاً منهما تخرج فيها التأويلان السابقان فالأولى التعبير بصيغة ظهر لانه من نفسه (وفي جواز) اقدام الزوج على (التخيير) لزوجه وعدم جوازه (قولان) ومقابل الجواز في كلامه يحتمل للنكح وهو الظاهر من حيث المقابلة للجواز وهو مقتضى قول اللخمي يمنع لمنع الزوج من إيقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها مالم توقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو نقل الباجي أيضاً عن أبي بكر القاضي ومن وافقه (و) ان قال الزوج اختارى في واحدة فأوقعت ثلاثاً وقال لم أرد الاطلاق (حلف) الزوج انه لم يرد الاطلاق واحدة (في) قوله لزوجه (اختارى في واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً (أو) في قوله اختارى (في أن تطلقي نفسك طلاقاً واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً فقال ما أردت الا واحدة فيحلف على هذا (لا) يحلف ان قال (اختارى طلاقاً) فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا واحدة فتلزمه واحدة فقط بلا يمين (و بطل) ما يبدى الزوجة المخيرة (ان قضت) طلاقاً (واحدة في) قوله لها (اختارى تطليقتين) ويبقى الزوج على ما كان له قبل من كونه مالكا لعصمتها لا تنصرف لغيره فيها (أو) في قوله اختارى (في تطليقتين) بزياة في فلا يلزمه شيء ان قضت بواحدة و بطل ما جعله بيدها (و) ان قال لها اختارى (من تطليقتين) فلا تقضى الا

(ب) طلقه (واحدة) فان قضت بأكثر منها فلا تلزمه الا واحدة نقله الخطاب (و) ان خير الدخول بها تخييراً مطلقاً وقعت طلاقاً أو اثنتين ولم يرض به (بطل) التخيير لاما قضت به فقط (في) التخيير (المطلق) عن التقييد بعد من الطلاق بأن قال اختارى أو خيرتك مثلاً (ان قضت بدون) متم الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة فكماله الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقعته ويصير معها كما كان قبل تخييرها لعدولها عما شرع لها وهى الثلاث فان رضى به لزمه (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ولم يقيده بمشيتها فطلقت نفسها أقل منها فيبطل ما أوقعته وما يبيدها لمخالفتها (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضررتها (وقفت) أى بوقفها الحاكم ويأمرها بالاختيار حالاً ولا أسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله على ضررتها) بأن قالت ان دخلت على ضررتى فقد اخترت نفسى ولا تؤثر حتى يدخل على ضررتى لان الزوج جعله لها ناجزاً حيث لم يرض بالتعليق فان رضى بالتعليق انتظر دخوله على ضررتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله اللخمي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الأول في المخيرة والمملكة ببقاء التخيير والتملك المطلقين بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انها تختار في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما يبيدها فرجع عن هذا (الى بقائهما) أى التخيير والتملك (بيدها) أى في ملك الزوجة ونصرفها (في) التخيير أو التملك (المطلق) عن التقييد بزمان أو مكان (مالم توقف) أى مدة انتفاء الايقاف من الحاكم فان أوقفها فلا يبقيان بيدها فإما أن تجب أو يسقطه الحاكم (أو توطأ) أى تمسكه من الوطء أو من الاستمتاع عامة طائفة والأولى ذكر هذا عقب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لأنه تقييده وشبهه في بقائهما بيدها مالم توقف أو توطأ فقال (ك) قوله (مضى شئت) فأمرك بيدك أو (٣٦٠) فاختارى نفسك فيبقيان بيدها مالم توقف أو توطأ (وأخذ) أى تمسك

بواحدكم وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث كطلقي نفسك ثلاثاً ووقفت  
ان اختارت بدخوله على ضررتها ودجع مالك الى بقائهما بيدها في المطلق مالم  
توقف أو توطأ كمتى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط وفي جعل ان شئت أو إذا  
كمتى أو كالمطلق تردّد كما إذا كانت غائبة وبلغها وان عين امرأتين وان قالت  
اخترت نفسى وزوجى أو بالسكس فالحكم للمقدم وهما في التنجيز لتعليقهما  
بمنجز وغيره كالطلاق

الامام عبد الرحمن (ابن  
القاسم) تلميذ الامام مالك  
رضى الله تعالى عنهما  
(بالسقوط) للتخيير  
والتملك بانقضاء المجلس  
أو الخروج عن الكلام الى  
غيره وهذا الذي رجع  
عنه الامام مالك رضى

الله تعالى عنه ورجع اليه ثانياً باقياً عليه الى موته فهو الراجح وبه القضاء وعليه  
جمهور أصحابه (و) في جعل (قوله) (ان شئت أو اذا) شئت فأمرك بيدك (ك) قوله (مضى شئت فأمرك بيدك في الاتفاق  
على بقائهما بيدها مالم توقف أو توطأ (أو) جعلهما (ك) التخيير والتملك (المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد)  
لتأخيرين قال أصبغ. ان قال ان شئت فالأمر بيدها مالم توطأ وان قال اذا فبقى بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها  
انت طالق ان شئت أو اذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف أو توطأ (كما اذا كانت) الزوجة (غائبة) عن زوجها حين  
تخيرها أو تملكها (و) بلقها) أى التخيير أو التملك فهل يبقى بيدها حتى تبين رضاها ان لم يطل بأكثر من شهرين مالم توقف أو توطأ  
وهذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها أو يجرى فيها خلاف الحاضرة للتقدم وهى طريقة اللخمي (وان عين) الزوج للتخيير  
أو التملك (أمرأ) كأن يقيد اختيارها بزمان أو مكان (عين) فاذا انقضى ما عينه سقط حقها وقد تقدم هذا في قوله ومضى يوم  
تخيرها والمكان مثل الزمان وكلاهما مقيد بما اذا لم يطلع الحاكم والا وقفت كما تقدم (وان قالت) الزوجة المخيرة أو المملكة  
(اخترت نفسى وزوجى أو) قالت كلاماً ملتبساً (بالعكس) للترتيب السابق بأن قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكم للتقدم)  
من النفس والزوج وبعد الثانى ندنا فان قدمت النفس فقد اختارت الفراق وان قدمت الزوج فقد اختارت البقاء على العصمة ورد  
ما جعله الزوج لها (وهما) أى التخيير والتملك (في التنجيز) على الزوج فيكون أمر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة  
(لتعليقهما) أى التخيير والتملك (ب) شئ (منجز) أى مقتضى التنجيز كاستقبال محقق يبلغانه عادة كأمرك بيدك بعد شهر  
أو عام أو بما لا صبر عنه كإن قمت أو محتمل غالب كان حضت (و) (ها) فى (غيره) أى عدم التنجيز لتعليقهما بغير منجز كاستقبال  
ممنوع كإن لست السماء أو شربت البحر أو محتمل غير غالب كإن قدم زيد وخبرها في التنجيز وغيره (كالطلاق) فلا يثبت لها

حق في التعليق على مستقبل ممتنع ويتوقف ثبوت الحق لها على حصول المحتمل غير الغالب (ولو علقهما بمغيبه) أي غيبة الزوج عن زوجته (شهرًا) بأن قال ان غبت عنك شهرًا فأمر بك بيدك تخيرًا أو تملكًا (ف) ذابو (قدم) من سفره الى بلد زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى تم الشهر فأثبتت تعليقه وغيبته وحلفت انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها انقضت عدتها (وتزوجت) غيره ثم أثبت الزوج الأول قدمه الى بلدها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات (الولين) في انها ان دخل أو تلذذ الثاني بها غير عالين بقدم الأول فهي له والافى للأول ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثاني وهو كذلك اتفاقا (و) لو علق الزوج تخيير زوجته أو تملكها (بمحضوره) أي على قدم غائب غيره من سفره بأن قال لها ان حضر فلان من سفره فأمر بك بيدك تخيرًا أو تملكها وحضر فلان من سفره (ولم تعلم) بمحضوره (فهي على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت بمحضوره فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك أو غير صغيرة ونجرت باختيار طلاق أو بقاء على العصمة (اعتبر التنجيز) سواء كان بطلاق أو بقاء على العصمة من زوجة عمرة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تنجيزها (ان ميزت) سواء أطاقت الوطء أم لا وهو مباح عيسى قال اذا عرفت ماملكتها وان لم تبلغ مبلغا يوطأ مثلها فيه فاعتبر التمييز فقط (أو) يعتبر تنجيزها (متى) تبلغ سنا (نوطاً) فيه زيادة عن تمييزها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم تميز فلا يعتبر تنجيزها ويستأنى بها التمييز وحده أومع اطاقة الوطء (و) يجوز (له) أي الزوج (التفويض) في عصمة زوجته تملكها أو تخييرها أو توكيلا (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو بالغا ولا مسلماناً ولا (و) ان وكل الزوج شخصاً على تفويض أمر زوجته لها توكيلاً أو تخييراً أو تملكاً (هل له عزل وكيلا) (٣٣١) على تفويض أمر العصمة للزوجة توكيلاً أو تملكاً أو تخييراً أو

ولو علقهما بمغيبه شهرًا قديم ولم تعلم وتزوجت فكالولين وبمحضوره ولم تعلم فهي على خيارها واعتبر التفويض قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى نوطاً قولان وله التفويض لغيرها وهل له عزل وكيلا قولان وله النظر وصار كهي ان حضر أو كان غائباً قريبة كاليومين لا أكثر فلها إلا أن تمكن من نفسها أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه فان أشهد ففي بقاءه بيده أو ينتقل للزوجة قولان وإن ملك رجلين فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رسولين

(٤٦ - جواهر الاكليل - أول) الحقيقى فغير صحيح إذ لا خلاف ان للزوج عزل الوكيل مالم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه (و) ان فوض أمر زوجته لغيرها (ف) له أي يجب على من فوض الزوج له أمر عصمة زوجته (النظر) أي التأمل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تطليقها أو إبقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها بالمصلحة نظر الحاكم لها بها (وصار) أي المفوض له أمرها (كهي) أي الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض له (أو كان غائباً) غيبة (قريبة كاليومين) فمحضوره أو غيبته القريبة كل منهما شرط في التفويض له (لا) ان كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أي الزوجة النظر في أمرها إذ في انتظار قدمه ضرر عليها (الأن تمكن) الزوج (من) استمتاعه (بنفسها) فيسقط نظر غيرها المفوض له ولو مكنته بغير علمه على الاصح (أو) إلا أن (يغيب) شخص مفوض اليه (حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قربت غيبته لأن ذهابه بعد التفويض له بلا قضاء دليل على تركه ما جعل له وعمل البطلان (إذا لم يشهد) المفوض له (ببقائه) أي أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان أشهد) حين سفره ببقاء أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (ففي بقاءه بيده) واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت (أو ينتقل) النظر للزوجة ان بعدت غيبته والا كتب له وأمر بالاجابة ولا ينتقل الحق لها ان أسقط حقه (قولان) الأول للإمام رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) الزوج أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملكتها أمرها أو أمرها بأيديكما نقله عن اللدونة أو طلقاها إن شئتما نقله ابن بونس عنها (فليس ل) أحد (هما القضاء) بطلاقها وحده لأنهما منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الا باجتماعهما فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما بيدها وان مات أحدهما فلا كلام للثاني (الا أن يكونا) أي الرجلان (رسولين) بأن قال لكل منهما طلقها فلكل منهما الاستقلال بطلاقها

أو تملكاً أو تخييراً أو ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو أحسن ما يحمل عليه المصنف وعليه ضمير وكيله للتفويض بمعنى التملك أو التخيير وأما تقريره بحمله على الوكيل

(فصل) في أحكام رجعة المطلقة طلاقا رجعيا وما يتعلق بها ابن عرفة الرجعة رفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة الزوج بزوجه بطلاقها (يرتجع من) أي الزوج الذي يجوز أو يصح أنه (ينكح) أي يعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ليس محرما بحج ولا عمرة بل (وان) كان متلبسا (بكاح حرام) بحج أو عمرة أو الزوجة محرمة بأحدهما أو أدخلت الكاف للرض المخوف إذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها ادخال وارث (وعدم اذن سيد) لعبد في الرجعة لأن اذنه في النكاح إذن في تواجبه ومنها الرجعة والسفه والفلس فهو لاء تجوز رجعتهم لأن فيهم أهلية النكاح التي مدارها على البلوغ والعقل وان منعوا من النكاح لعارض الطارئة عليهم المانعة منه ومفعول يرتجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بأن كانت مدخولا بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا فاحتز عن البائن بعدم دخول أو خلع أو بنات فلا تصح رجعتها وصلة يرتجع (في عدة) نكاح (صحيح) أي لازم بدليل قوله (حل) أي جاز (وطؤه) أي طلقت بعد وطء حلال فاحتز بالصحيح من النكاح الفاسد الذي فسخ بعد الدخول فلا تصح الرجعة في عدته لأنها بائن فذكر هذا وان علم من قوله غير بائن لزيادة الايضاح واحتز بحل وطئه وعن تزوجها رفيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليها وبلا اذن أبنائها طلقها أو فسخ نكاحه فليس له رجعتها لأنها بائن وصلة يرتجع (بقول) صريح أو محتمل (مع نية) فالصريح (كرجعت) زوجتي وارتجعتها وراجعتها ورددتها لنكاحي (و) المحتمل (ك) أمسكتها) إذ يحتمل لنكاحي ويحتمل لغيره (أو) (بنية) أي كلام نفسي عطف على قول فتصح الرجعة بها (على الأظهر) عند ابن رشد في المقدمات وهو مخرج عنده وعند اللخمي على أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه بالزوم الطلاق واليمين بها وهي رجعة في الباطن (٣٦٣) لا في الظاهر فإذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشرته الأزواج فيما بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضي

(فصل) يرتجع من ينكح وإن بكأ حرام وعدم اذن سيد طلاقا غير بائن في عدة صحيح حل وطؤه بقول مع نية كرجعت وأمسكتها أو نية على الأظهر وصحح خلافه أو يقول ولو هزلا في الظاهر لا الباطن لا يقول محتمل بلا نية كأعدت الحل ورفعت التحريم ولا يفعله دونها كوطء ولا صداق وإن استمر وانقضت لجهتها طلاقه على الأصح ولا أن لم يعلم دخول وإن تصادقا على الوطء قبل الطلاق وأخذنا بإقرارهما

تعالى وان رفع للقاضي منعه منها وان مات بعد انقضائها حل له ارتها باطنا لا ظاهرا (وصحح خلافه) أي عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو

النصوص في الموازية وردت خريج اللخمي (أو بقول) صريح مع نية بل (ولو) كان (هزلا) أي كدعواه

عجدا عن النية فهو رجعة (في الظاهر) فتلازمه نفقتها وكسوتها والقسم لها مع زوجه (لا) في (الباطن) فلا يجوز له الخلوة بها ولا الاستمتاع ولا ارتها ان مات بعد تمام عدتها (لا) تصح الرجعة (بقول محتمل) لها ولغيرها (بلا نية) للرجعة به (كأعدت الحل) بكسر الحاء إذ يحتمل لي ويحتمل لغيري (ورفعت التحريم) إذ يحتمل عني ويحتمل عن غيري (ولا) تصح الرجعة (بفعله دونها) أي النية (كوطء) بلا نية رجعتها به وأولى مقدمته وهو حرام يجب عليها الاستبراء منه وليس له رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن المواز فان تمت عدة الطلاق فلا يترجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءها قاله في التوضيح (ولا صداق) على الزوج لو طئه رجعيته بلا نية رجعة (وان) وطئه رجعيته في عدتها بلا نية رجعة (استمر) على معاشرتها معاشرته الأزواج بالوطء الأول بلا نية رجعة (وانقضت) عدتها ثم طلقها (لحقها طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب بصحة رجعتة بوطئها بلا نية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لأنه كطلق في نكاح مختلف فيه ونقله ابن يونس وأبو الحسن عن أبي عمران وقال أبو محمد لا يلحقها لانها بانت منه باقضاء عدتها بلا رجعة (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم دخول) من الزوج بزوجه قبل الطلاق ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بنائه بها ومثبتته ماتقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامرأتان على الخلوة وتقررهما على الإصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يتصادقا قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء قبل الطلاق) لانها مهما الا أن يظهر بها حمل لم ينفيه لنفيه التهمة (وأخذنا) أي الزوجان (بإقرارها) بالوطء أي حكم عليهما بمقتضاء بالنسبة لغير صحة الرجعة فيحكم على الزوج بنفقتها وكسوتها وسكنائها مادامت العدة ويحكم عليه بتكميل صداقها وحرمة تزوج خامسة مادامت العدة ويحرم ناتها عليه وجمع من يحرم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليها بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة وشبهه في عدم صحة الرجعة



والأخذ باقرارها فقال (كدعواه) أى الزوج (لها) أى الرجعة فى العدة ودعوى الرجعة فى العدة حاصلة (بعدها) أى العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتى فلا تصح الرجعة ولكنه يؤخذ باقراره كما تقدم وكذا هى ان صدقته (ان تماديا) أى الزوجان (على التصديق) ومفهوم ان تماديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره الأجهورى من انه اذا رجع أحدها سقطت مؤاخذة كل منهما غير ظاهر وتقل عبدالحق عن بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما الى هذا أشار المصنف بقوله (على الأصوب) ان ادعى بعد العدة انه راجعها فيها بلا بينة ولا مصدق وصدقته الزوجة (لـ) بالزوجة (الصدقة) بكسر الدال مشددة لزوجها فى دعواه بعد العدة انه ارجعها فيها (النفقة) والكسوة على الزوج ومفهوم المصدقة ان المكذبة لا نفقة لها لأن شرط أخذ المقر باقراره تصديق المقر له بالفتح (ولا تطلق) للصدقة على انه ارجعها فى العدة ان قامت عليه (لحقها فى الوطء) لانه لم يقصد بتركه ضررها ولأنها ليست زوجته فى حكم الوطء وتمكنها من رجوعها فى الوطء عن تصديقه فيسقط عنها الزمها بتصديقه (و) ان لم يعلم الدخول ونصادق على الوطء أو علم الدخول وادعى بعد عدتها رجعتها فيها وصدقته وأراد الزوج تجديد عقد صداق وامتنعت منه (له) جبرها على تجديد عقد بر بع دينار) شرعى لأنها فى عصمته ومنع منها الاتهامها فى ابتداء نكاح بغير أركانها وهذا يزول بالعقد فان أبى وليها أو سيدها عقده الحاكم ولو أبت (ولا) تصح رجعتها (ان أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى دون الزوجة (فى) خاوة (زيارة) منه لها وكذبته وطلقها لانه قبل الوطء فهو بائن وعليه جميع المهر وعليها العدة واما زيارتها اياه فيعتبر باقراره به فقط كخاوة البناء هذا على تسليم قوله (بخلاف) خاوة (البناء) اذ يعتبر إقراره به فيها وحده وهو ضعيف والمذهب انه لا فرق بين خاوة الزيارة وخاوة البناء وانه لا بد من اقرارها معا بالوطء ويقوم مقامه (٣٣٣) حملها ولم ينفعه أفاده عب البنائى ظاهر

للدونة هو ما ذكره المصنف هنا وفى الخطاب هذا القول هو الذى رجحه فى توضيحه هنا وذكر فى العدة انه اذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة

كَدَعَوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادَيَا عَلَى التَّصَدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُصَدِّقَةِ النَّفَقَةِ وَلَا تُطْلَقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ بَرٍّ بَعْدَ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطُّ فِي زِيَارَتِهِ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَعْدِ أَوْ الْآنَ فَقَطُّ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ فَقَدَرْتُ أَوْ تَجَمُّعْتُهَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ يَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ وَصَحَّتْ رَجَعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَقْرَارِهِ

والاهداء وهو أحد الأقوال اه فلم يذكر الخطاب ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح الرجعة باقرار الزوج بالوطء فى خاوة البناء لا الزيارة (وفى إبطالها) أى الرجعة (ان لم تنجز) بأن علق على شيء مستقبل محقق (كدعواه) بأن قال ان جاء غد فقد راجعتك فلا تصح الآن ولا غدا لأنه ضرب من النكاح لأجل ولافتقارها لنية مقارنته (أو) الإبطال انما هو (الآن فقط) وتصح رجعته فى غد لأن الرجعة حق للزوج فله تعليقها عليه فلا يبطؤها ولا يستمتع بها قبل مجئ غد اذ حكمها قبل مجئته حكم من لم تراجع فلو انقضت عدتها بوضع أو حيض أو أشهر قبل غدا لم تصح الرجعة (تأويلان) الأول لعبدالحق والثانى لابن محرز (ولا) تصح الرجعة (ان قال من يغيب) أى يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئاً وخاف ان تخشعته فى غيبته وتنقض عدتها قبل رجوعه (ان دخلت) الزوجة (الدار) التى علق طلاقها على دخولها مثلاً (فقد ارجعتمها) ودخلتها فى غيبته فلا تصح رجعته لافتقار الرجعة لنية بعد الطلاق وشبهه فى البطلان فقال (كاختيار الأمة) للزوجة عبداً (نفسها أو زوجها) أى أحدهما معينا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو لئو ولو أشهدت عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أى التى شرط لها زوجها انه ان تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها من بلدها فأمرها ببدها (فتقول ان فعله) أى المعلق عليه (زوجى فقد فارقت) أى اخترت فراقه بالطلاق أو بقيت معه فانه قد زلها ما اختارته من فراق أو بقاء لان الزوج أقامها مقامه وهو اذا عاق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هى هكذا قال السقلى اه ابن رشد حكيت هذه السألة عن ابن الماجشون سأل مال الكارضى الله تعالى عنه فيها عن الفرق بين الحرة والأمة فقال له الفرق دارقدامة وكانت دارا يلعب فيها بالحمام معرضا له بقلة التحصيل فيما سأل عنه ومومنا له على ترك أعمال نظره فيها حتى لا يسأل الا عن مشكل اه (وصححت رجعته) أى الزوج التى ادعى بعد تمام العدة انه راجع زوجته فيها (ان قامت) أى شهدت (بينته على) سماع (اقراره) فى العدة

بأنه وطئ زوجته في عدتها ناويا به رجعتها وقد علم دخوله بها قبل طلاقها (أو) قام بعد العدة بينه على معاينة (نصرفه ومبته) أى الزوج معها أى الزوجة وتنازع نصرف ومبيت (فيها) أى العدة وادعى أنه نوى به الرجعة فقد صحت رجعتها ولو كذبت الزوجة كما في الدونة وأما شهادتها بأقراره بذلك بلا معاينته فلا يعمل بها (أو) أى وصحت رجعتها ان ارتجعتها ف(قالت) الزوجة عقب ارتجاعها (حضت) حيضة (ثالثة) تمت بها العدة (فأقام) أى أشهد الزوج (بينة على قولها) أى الزوجة (قبله) أى قبل قولها حضت ثالثة (بما يكذبها) بأن شهدت البينة بأنها قالت لم أحض أصلاً وحضت حيضة واحدة أو حضت حيضة ثانية ولم يحض بين قولها حضت ثانية وبين قولها حضت ثالثة زمن يمكن أن تحيض فيه ثالثة كما دعت فإن لم يقمها لم تصح رجعتها ولو كذبت نفسها قاله أشهب (أو) أى وصحت رجعتها إذا (أشهد) الزوج (برجعتها فصمتت) الزوجة يوماً أو بعضه (ثم قالت) بعد سكوتها يوماً أو بعضه (كانت) أى عدتها قد (انقضت) أى تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلغى قولها وتعد نادمة لأن سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتها دليل على بقاء عدتها (أو) أى وصحت رجعتها ان ادعى بعد انقضاء عدتها انه راجعها فيها وكذبت وتزوجت غيره (ولدت) ولدا كاملاً (لدون ستة أشهر) من وطئ الزوج الثانى فيلحق بالزوج الأول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثانى (وردت) الى الزوج الأول (برجعتها) التى كذبت فيها لانه نيين انها كانت حاملاً حين الطلاق وعدتها وضع حملها (ولم تحرم) الزوجة للذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثانى) لانه عقد عليها بعد رجعة الأول وانقطع عدتها وصبرورتها ذات زوج وخروجها من حكم العدة فان مات الأول أو طلقها فللثانى تزوجها (٣٣٤) بعد عدتها (وان) راجعها في عدتها (لم تعلم بها) أى الرجعة (حتى

أو نَصَرَفَهُ وَمَبَيْتَهُ فِيهَا أَوْ قَالَتْ حَضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيْنَتَهُ عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ بِمَا يُكَذِّبُهَا أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ أَوْ وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَرَدَّتْ بِرَجْعَتِهِ وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ تَزَوَّجَتْ أَوْ وَطِئَ الْأَمَةَ سَيِّدُهَا فَكَالْوَلِيِّينَ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْإِسْتِمَاعِ وَالذَّخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأَقْرَاءِ وَالْوَضْعِ بِإِلَّا يَبِينُ مَا أُمْكَنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ وَلَا يُفِيدُهَا نَكْذَرِيبُهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِّ وَانْقَطَعَ

انقضت) عدتها (وتزوجت) غيره (أو) وطئ الامه سيدها (ف) - حكمها (ك) حكم ذات (الوليين) من فواتها على الأول بتلذذ الثانى أو السيد بلا علم برجعة الاول لا بمجرد عقد الثانى الان يحضره الاول ساكتا

فتفوت به أيضاً نقله في التوضيح (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التى لم تطلق في وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها ولا (الافى تحريم الاستمتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو بنظر (و) حرمة (الدخول عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها في هذين الأمرين وتفتقر الرجعية من الزوجة في أنها اذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في مقابلة الاستماع بها فلما منعه الاستمتاع بنشوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن أحكام الرجعية أنه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق ولا يجوز له أن يتزوج معها من يحرم جمعها مادامت في العدة (و) ان ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعد زمن يمكن انقضاؤها فيه (صدقت في) اخبارها (بانقضاء عدها) (بالقرء) (بفتح القاف أى الطهر) (و) انقضاء عدتها (ب) الوضع (لحملها) اللاحق لزوجها أو الذى يصح استلحاقه وصلة صدقت (بلا يمين) منها على انقضائها (ما أمكن) أى مدة امكان الانقضاء عادة وحينئذ فلا تصح رجعتها وتحل للأزواج (و) ان ادعت انقضاء عدة القرء فيما يمكن الانقضاء فيه نادراً كحضت ثلاثاً في شهر (سئل النساء) فان صدقتها أى شهدت ان النساء تحيض لثله عمل به فان قيل كيف يتصور انقضاؤها في شهر وأقل الطهر خمسة عشر يوماً قيل في الجواب يتصور ذلك بأن تطلق عند رؤية الهلال طاهراً وتحيض عقبها الى قرب طلوع الفجر فتطهر حتى تقرب شمس الخامس عشر فتحيض عقبه الى قرب طلوع الفجر فتطهر الى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه الى قرب الفجر (و) ان اخبرت بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها ف(لا يفيد)ها (تكذيبها نفسها) وقد بان فتعد نادمة ولا تحل لطلقها الا بولي ومهر وإيجاب وقبول (ولا) يفيد قولها (انها رأت أول الدم) من الحيضة الثالثة فظنت دوامه فأخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوماً أو بعض يوم له بال وقد بان بقولها الأول وبلغى قولها الثانى وقد تبع المصنف في هذا ان الحاجب وقد قال ابن عرفة المذهب على قبول قولها انها

رأت أول الدم وانقطع اه أى فلها النفقة والكسوة وصح رجوعها وقيل لا تثبت له الرجعة وحمل كلام ابن عرفة على ما عداها (و) ان قالت رأيت الحيضة الثالثة وأكذبت نفسها ومكنت النساء من نظر فرجها فأبينا وصدقها على عدم حيضها (لا) تفيدها (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن الاتضاء فيه (ولومات زوجها) أى الرجعية (بعد كسنة) أو سنتين من يوم الطلاق (فقال لم أحض) بعد الطلاق الرجعى (الا) حيضة (واحدة) أو اثنتين ولم أدخل في الحيضة الثالثة والرادانها في العدة لأجل أن ثرته (فان كانت غير مرضع وغير مريضة لم تصدق) في كل حال (الا إن كانت تظهره) أى احتباس دمها وتكرّر ذلك حتى ظهر من قولها في حياة مطلقها فتصدق بيمين وترته لضعف التهمة حينئذ ولو فى أكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمرضة بلا يمين (وحلفت) الرجعية التى مات زوجها وادعت عدم حيضها على احتباس دمها (في كالسنة) أشهر ونحوها مما قل عن السنة ان عدتها لم تنقض وورثته (لا) تخلف ان مات المطلق في (كالاربعة) أشهر (وعشر) وتصدق في بقاء عدتها وترته والاوى حذف وعشر لادخاله بالكاف وقد تبع المصنف في هذا التفصيل بحث ابن رشد وظاهر السماع حلفها فيادون العام البنائى الذى في النسخ الصحيحة لا في كالاربعة أشهر (وندى الاشهاد) على الرجعة وقيل يجب (وأصاب من منعت) الزوج من استمتاعه بها بعد رجعتها (له) أى الاشهاد أى فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل تؤجر على منعه لانه (٣٦٥) حق لها خشية ان ينكر ارتجاعها (وشهادة

السيد) بالرجعة لزوجته أمته (كالعدم) أى كعدم الاشهاد في الكراهة وكذا الولي ولو غير مجبر للتهمة فالندوب اشهاد عدلين (و) ندب (للمتعة) وهو ما يؤمر الزوج باعطائه للمطلقة ليحجر به ألم فراقها فلا يقضى بها ولا تحاصص بها غرماء ولا حد لها بل (على قدر حاله) أى المطلق وروعى حاله فقط

وَلَا رُؤْيَاُ النِّسَاءَ لَهَا وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحْضِ الْوَاحِدَةَ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّنَةِ لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشْرِ وَنَدَبَ الْإِشْهَادَ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ وَالْمُتَمَعُّ عَلَى قَدَرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَهَا فِي فُسْخِ كَلِمَانٍ وَمَلَكَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَمُخْتَارَةً لِعَتْمَتِهَا أَوْ لِعَمِيهِ وَمُخْبِرَةً وَمُحْكَمَةً

﴿ بَاب ﴾

الْإِبْلَاءُ بَيْنَ مُسْلِمٍ

لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا بائنا اثر طلاقها ليأسها من الرجعة و (بعد) تمام (العدة للرجعية) لأنها ما دامت في العدة ترجو الرجعة ولئلا يرتجعها فتضيق عليها لأنها كهبة قبضت (أو) يأخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتاعها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن لقيامهم مقامها عند ابن القاسم وشبهه في اعطائها لها أو لورثتها فقال (ككل مطلقة). ابن عاشر هذه عبارة قلقة والعبارة السلسلة والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح أو فاسد لازم بفواته كفساد لصدقه طلق بعد بنائه فان كان يفسخ بعده وطلقها باختياره فلا تمتع واحترز بل لازم عما فيه خيار (لا في فسخ) محترز مطلقة (كلمان) لامتعة فيه لأنه فسخ (و) لامتعة في (ملك أحد الزوجين) الآخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلقة فقال (الا من اختلعت) من زوجها بعوض دفعته له فلامتعة لها لانها المختارة لفراقه ومعاوضة عليه فلا ألم لها (أو فرض لها) صداقا ابتداء أو بعد عقده عليها تفويضا (وطلقت قبل البناء) فلامتعة لها لأخذها نصف الصداق مع بقاء سلعها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء أمتعت (و) الا (مختارة) نفسها (ل) كمال (عتقها) وزوجها رقيق (أو) مختارة فراقه (لعيبه) أى الزوج فقط أولعبيهما واختارت فراقه (و) الا زوجة (مخيرة ومملوكة) الواو بمعنى أو طلقت نفسها فلا تمتع لها لان الطلاق جاء من قبلها ﴿ بَاب ﴾ في الإبلاء وما يتعلق به (الابلاء) أى حقيقته شرعا (يمين) أى حلف باسم الله تعالى وغيره من الايمان وضافته لزواج (مسلم) فصل يخرج حلف غير الزوج ونعته بمسلم فصل يخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان فاءوا فان الله غفور رحيم اذا التفيران والرحمة

بالفيئة يضمن السلم سواء كان حراً أو رقاً ونعته بـ (مكلف) وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والجنون والغمي عليه والنائم والسكران وكذا الأخرس بإشارة مفهومة أو كتابة والأعجمى بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) أى يعقل (وقاعه) بكسر الواو أى وطؤه فصل مخرج حلف العجوب ومقطوع الذكر والشيخ الفاني والعين ان كان صحيحاً بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريضاً) ظاهره ولو منع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكر المصنف من حقوق الإيلاء المريض مطلقاً ورأى بعضهم انه لا ينعقد الإيلاء على العاجز عن الوطء قال الأثرى ان الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطلب بالفيئة بالجماع وصلة يمين (ينع) أى على ترك (وطء زوجته) فخرج باضافة الوطء الى الزوجة حلفه على ترك وطء أم ولده فليس إيلاء ان كان حلفه تنجيهاً بل (وان) كان (تعليقاً) كقوله لا جنبيه ان تزوجت فلانة فوالله لا أطو هاسنة مثلاً فاذا تزوجها لزمه الإيلاء على المشهور وهو مذهب المدونة خلافاً لابن نافع محتجاً بقوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم اه فحق المصنف التعبير بأولهما لاختلاف المذكور ووصف زوجته بـ (غير الرضعة) فلا إيلاء عليه بحلفه لا بطأ زوجته الرضعة حتى تقطم ولدها عند مالك رضى الله تعالى عنه خلافاً لاصبح اللخمي هو أقيس لان لها حقاً في الوطء ومحل الاول ان قصد مصلحة الولد فان قصد الامتناع من وطئها فمول من يوم اليمين ان كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة غير المطلقة وردده اللخمي بانها لاحق لها في الوطء والأجل انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعة حق له لا عليه (أكثر من أربعة أشهر) فمن حلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر فليس بمول وروى عبد الملك انه إيلاء (أو) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو بيوم فيها ولو به صرح في الموازية والدنية التي ألفها عبد الرحمن الأندلسي بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل (٣٦٦) الصلاة والسلام ثم نقلها الى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى بن دينار ثم عرضها على

ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لا بد من زيادة بينة على أربعة أو الشهرين (و) اذا حلف العبد على ترك وطء زوجته أكثر من شهرين ثم عتق (فلا ينتقل بعته) لأجل الحر اعتباراً بحاله وقت

مُكَلِّفٌ بُصَوِّرُ وَقَاعُهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَمْنَعُ وَطْءَ زَوْجَتِهِ وَإِنْ تَعْلِيْقًا فَغَيْرُ الرُّضْعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْبَيْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمَعْتَقِهِ بَدَنُهُ كَوَالِدٍ لَا أَرَا جَمْعَ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى تَسْأَلِيْنِي أَوْ تَأْتِيْنِي أَوْ لَا أَتَّقِي مَعَهَا أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَيْدِ إِذَا تَكَلَّفَهُ أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ

حلفه اذا عتق (بعده) أى بعد تقرر الأجل بشهرين بحلفه على ترك الوطء أكثر منهما أو بحكم الحاكم أو بالإيلاء ومفهوم بعده انه ان عتق قبل تقرر الأجل بشهرين فانه ينتقل للأربعة أشهر ثم شرع في الامثلة التي يلزم بها الإيلاء والتي لا يلزم بها مقدماً الاولى بقوله (ك) قوله أى الزوج للرجعية (والله لا أراجعك) فهو مول ان مضت أربعة أشهر للحر وشهران للعبد وهى في عدتها فان لم يبق ولم ينجع طلقت عليه طلاقاً أخرى وأتمت عدتها الاولى وحلت لغيره وان قل ما بقى منها ولو يوماً أو ساعة قاله ت (أو) قوله والله (لا أطوئك حتى تسأليني) وطأك (أو) حتى (تأتيني) لو طأك فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا اتيانه لذلك (أو) قوله والله (لا ألتقي معها) اللخمي هو مول بلا شك اذ يلزم من عدم التقائه معها عدم وطئها عقلاً هذا اذا قصد نفى الالتقاء للوطء أو أطلق فان قصد في مكان معين فليس بمول ويدين في الفتوى ولا تنفعه نيته في القضاء قاله في شرح الشامل ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق قبولها مطلقاً (أو) قوله والله (لا أغتسل من جنابة) منها ظاهره ولو كان فاسقاً بترك الصلاة وبحث فيه ابن عرفة بانه حيث لم يكن فابقاً بتركها والا فلا يلزمه الإيلاء وهل حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فيحسب بالوطء وأجله من يوم اليمين أو على ظاهره ويكون مراده نفى الفسل الا انه لما استلزم شرعاً نفى الجماع لزمه الإيلاء فيحسب بالنسل وأجله من الرفع ومحل ذلك اذا لم ينوشيثا بعينه فان نوى به لا طأ أو استعمله في مدلوله عمل بذلك (أو) قوله والله (لا أطوئك حتى أخرج من) هذه (البلدة) فهو مول (اذا تكلفه) أى خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اما لقر بها أو لكونه لا متاع له وهى قادرة على المشى معه بلا كلفة فليس بمول لكن لا يترك ويقال له طأ ان كنت صادقا بعد خروجه (أو) قوله والله (لا أطوئك) (في) هذه الدار اذا لم يحسن خروجها) أى خروجها من الدار (له) أى الوطء بالنسبة لخالها أو حال أحدهما للمرة ومفهومه انه ان حسن خروج كل منهما للوطء فليس بمول (أو) قوله (ان لم أطاك فأنت طالق) وترك وطأها والا فلا إيلاء عليه لان بره في

وطئها كما مر في قوله ان لم أطأها فلا بد من تقييده بوقوفه عن وطئها هو حتى بعد التقييد ضعيف والذهب انه ليس بمول كما يدل عليه تعريفه الايلاء (أو) قوله (ان وطئتكم) فأت طالق واحدة أو اثنتين فمول ويباح له وطؤها ان نوى ببقية وطئه الرجعة ويقع عليه الطلاق بمجرد الملاقاة وهل بمغيب الحشفة أو ولو ببعضها بناء على ان التحنيط بالبعض وما زاد على ما حنث به حرام تردد والمخلص له من الحرمة ما قاله للصنف (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (ببقية وطئه) أي ما زاد على مغيب الحشفة أو بعضها أو بالزرع (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (غير مدخول بها) لأنها صارت مدخولا بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغز بها فيقال رجل وطئ زوجته فحرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والا فلا يمكن من وطئها ولها القيام بالضرر (وفي تعجيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق (الثالث) بأن قال ان وطئتكم فأت طالق ثلاثا (وهو) أي تعجيل الثلاث (الاحسن) عند سحنون وجماعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) عدم تعجيل الثلاث و (ضرب الاجل) للايلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطء (قولان) المذكوران (فيها) أي المدونة (و) فيها (لا يمكن) أي من قال ان وطئتكم فأت طالق ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحنث بتغيب حشفته ولا يتأتى تخلصه من الحرمة بنية الرجعة ببقية وطئه وشبهه في عدم التمكين من الوطء فقال (ك) حلفه (ب) الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئتكم فأت طالق حتى كظهر أمي فلا يقربها لأنه بمغيب حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فالجواب ان (٣٧٧) الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا

وطء فان تجرأ أو وطئها انحلت ايلاؤه ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر وعطف بلا على مسلم فقال (لا يمين زوج) (كافر) ان استمر على كفره بل (وان أسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر فلا تلزمه اليمين في

أَوْ إِنْ وَطَّئْتُمْ وَنَوَى بَبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيَّرَ مَدْخُولَ بِهَا وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرَبَ الْأَجَلَ قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ كَالظَّهَارِ لَا كَافِرٍ وَإِنْ أَسْلَمَ إِلَّا أَنْ يَتَّعَا كَمَا أَلَيْنَا وَلَا لَأَهْجَرِ بِهَا أَوْ لَا كَلَمْتُمَا أَوْ لَا وَطَّئْتُمَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَاجْتَهَدَ وَطَلَّقَ فِي الْأَعْزَلِ أَوْ لَا أَيْعَنَ أَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا أَوْ سَرِمَدَ الْعِبَادَةِ بِأَجَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا أَنْ لَمْ يَلْزِمَهُ بِيَمِينِهِ حُكْمٌ كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا أَوْ خَصًّا بِلَدٍّ أَوْ قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا وَطَّئْتُمْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ مَرَّةً حَتَّى يَطَّأَ وَتَبْقَى الدُّبَّةُ

كل حال (الا أن يتعا كوا الينا) راضين بحكمنا فتحكم بينهم بحكم الاسلام (ولا) تنعقد الايلاء بقوله والله (لأهجرها أو) والله (لا كلمتها) لأنه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان بمسها فان وقف عنها فهو مول (أو) قوله والله (لا وطئتها ليلًا) لا بقاءه النهار (أو) قوله والله (لا وطئتها نهارًا) لا بقاءه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتلوم به الزوج (وطلق) الحاكم بعد التأولم (في) قوله والله (لأعزلن) عن الزوجة اذا وطئتها (أو) قوله والله (لا يمين) عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء) بلا يمين على تركه (ضررا) بزوجه فيتأولم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان (غائبا أو سرمد) أي أدام (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا يمين عن سرمدتها وانما يقال له طأها أو وطئها فان استمر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (أجل) الايلاء (على الاصح) في الفروع الأربعة وهذا لا ينافي التأولم له بالاجتهاد (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه بيمينه) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك أملكه حر) ان وطئتكم لانها يمين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معينا كقوله ان وطئتكم فكل مملوك أملكه من بلد كذا حر فلا تنعقد عليه الايلاء (قبل ملكه) رقيقا (منها) فان ملك رقيقا منها فهو مول الا اذا كان وطئها مملوك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها بعد وطئها وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة قائلا كل يمين لاحتث فيها بالوطء فليست ايلاء (أو) أي ولا ايلاء عليه ان قال والله (لا وطئتكم في هذه السنة الامرتين) لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها فيبقى من السنة أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال ان وطئتكم في هذه السنة (مرة) فلا ايلاء عليه (حتى يطأ)ها (وتنقى) بعدوطئه من السنة (المدة) المعتبرة للايلاء وهي أكثر من أربعة أشهر فتدخل الايلاء

عليه وان وطئها وبقي منها أقل فلا يلاء عليه ( ولا ) ايلاء عليه ( ان حلف على ) ترك وطئها ( أربعة أشهر أو ) قال ( ان وطئتك فعلى صوم هذه ) الأشهر ( الأربعة ) فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما ( نعم ان وطئها في اللة الناقصة عن أجله كالأشهر الأربعة (صام بقيتها) وجوبا (والاجل) الذي يضربه الحاكم بالإيلاء وهو أربعة أشهر للحرو شهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمين) على ترك الوطء صراحة كلا أطوك أو التزاما كلا التقى معك (ان كانت يمينه صريحة في ) المدة المعتبرة للإيلاء وهي أكثر من أربعة أشهر للحرو ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حافه على ترك الوطء صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حث فمراد المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما وكونها صريحة في المدة للذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر ولكن عبارته غير وافية بهذا الصراحة ليست منصبة على ترك الوطء وإنما هي منصبة على المدة للذكورة بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما بأي يمين كانت بالله تعالى أو بالتزام قرابة أو طلاق أو عتاق أو تعليق على فعل يمكن فاجله من اليمين بقديم معتبر عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة للذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار إليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حث فالمراد بها الحلف على غير ترك الوطء كأن لم يدخل دار فلان فأن تطلق وهذا الذي تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وقال ابن رشد الايلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولى من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطء بأي يمين كانت فهو مول من يوم حلفه وقسم لا يكون فيه مولى الا من يوم رفعه الى السلطان وابقافه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مولى حتى يضرب (٣٦٨) له الاجل من يوم رفعه وقسم مختلف فيه وهو الايلاء الذي

يدخل على المظاهر اه ( لا ) يكون الاجل من اليمين ( ان احتملت مدة يمينه أقل ) من أجل الايلاء كواقفه لأطوك حتى يقدم زيد أو يموت عمرو فبدأ الأجل من الرفع والحكم قاله ت وتبمه بعضهم

وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطَّئْتَكَ فَحَسَلَتْ صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطَّئْتَ صَامَهُ يَقِيَّتَهَا وَالْأَجَلُ مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ اخْتَمَلَتْ مَدَّةُ يَمِينِهِ أَقَلَّ أَوْ حَلَفَ عَلَى حِثِّ فِيمَنْ الرُّفْعِ وَالْحُكْمُ وَهَلِ الظَّاهِرُ أَنْ قَدَرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتِصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ مِنْ تَبَيَّنَ الضَّرَرُ وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ أَقْوَالُ كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمَ يَوْجِبُ جَائِزًا وَانْحَلَّ الْإِيْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكِهِ مَنْ

وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب انه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بأن (حلف) بطلاقها (على حث) بأن قال ان لم أقفل كذا أو تفعل فأن تطلق وهذه السابقة في وان نفى ولم يؤجل منع منها (ف) مبدأ الاجل (من الرفع والحكم) بالايلاء وما تقدم من الاجل من اليمين في لاوطئتك حتى يقدم زيد بمقيد بعلم تأخر قدمه عن مدة الايلاء فان شك في تأخر قدمه عنها فلا يكون مولى أو فائدة كون الاجل في الحلف على ترك الوطء من اليمين انها ان رفعته بعد أربعة أشهر وهو حر أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له أجل وان رفعته قبل تمام ذلك بنى على ماضى منه وفائدة كونه في الحث غير المؤجل من يوم الحكم استئنافه من يومه والغناء ماضى قبله ولو طال وعلم ان الاجل الذي يضرب غير الاجل الذي يكون به مولى (وهل المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة (ان قدر على التكفير) بالاعتناق أو بالصيام أو بالاطعام (وامتنع) منه ولزمه الايلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كالأول) أى الخالف على ترك الوطء في كونه من اليمين (وعليه اختصرت) للدونة أى اختصرها البرادعى (أو كالثاني) أى الخالف بالطلاق بحث غير مؤجل في كونه أجله من الحكم (وهو الأرجح) من قولى مالك رضى الله تعالى عنه قال لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما لزمه الايلاء بحكم الشرع كالخالف بحث غير مؤجل (أو) أجله (من) يوم (تبين الضرر) وهو الامتناع من التكفير (وعليه تَوَوَّلْتُ) أى فهمت المدونة في الجواب (أقوال) وظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم الشرط انه ان عجز عن التكفير فلا يدخل عليه الايلاء وهو كذلك لقيام عذره وشبهه في دخول الايلاء فقال (كالعبد) بظاهر من زوجته و (لا يريد الفئته) بالتكفير فيدخل عليه الايلاء كدخوله على الحر المظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (أو) يريد هاهنا (يمنع) العبد (الصوم) عند ارادته التكفير به أى يمنعه سيده منه (بوجه جائز) لاضعافه عن خدمته الواجبة له عليه (وانحل) أى زال (الايلاء ب) سبب (زوال ملك من) أى الرقيق الذي

( حلف ) الزوج على ترك وطء زوجته (بعتقه) بأن قال لها ان وطئتك ففلان رفيقي حر ثم باعه أو وهبه أو تصدق به أو أعتقه أو باعه السلطان لنفسه أو مات واستمر الانحلال في كل حال (الا أن يعود) الرق ملك الزوج (بغير ارث) كاشتراء وقبول هبة وصدقة فتعود الایلاء ان كانت مطلقة أو موقنة وبقى من الوقت أكثر من أربعة أشهر ومفهوم بغير ارث انه ان عادله بارت فلا تعود له الایلاء وشبه في العود فقال (ك) إعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية) أي عن الثلاث مثل ما لو رجعت له بعد تجديد بعد انقضاء عدة الرجعي أو رجعت له بعد تجديد بعد البيئونة بغير الثلاث فتعود الایلاء ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقي منه أكثر من أربعة أشهر (في المحلوف بـ) طلاق (ها) على ترك وطء غيرها بأن كان له زوجتان زينب وعمرة وقال زينب طالق ان وطئت عمرة وطلق زينب طلاقاً بائناً دون الثلاث أو رجعيًا وانقضت عدته انحلت عنه الایلاء في عمرة وحل له وطؤها فان تزوج زينب قبل زوج أو بعده عادت عليه الایلاء في عمرة ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقي منه أكثر من أربعة أشهر ومفهوم القاصر عن الغاية انه ان طلق زينب ثلاثاً أو ما يكملها ثم تزوجها بعد زوج فلا تعود عليه الایلاء في عمرة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أي عليها كعمرة في الثلاث فاليمين منعقدة فيها ولو طلقها ثلاثاً وتزوجها بعد زوج فتعود عليه الایلاء مادامت زينب في عصمته (و) انحلت الایلاء (بتعجيل) الزوج للولي من زوجته. مقتضى (الحنت) كعتق الرقيق العيين المحلوف بعتقه على ترك وطء الزوجة وبفوات زمن معين حلف بسومه قال ابن القاسم وغيره واذ اوفق الولي فجعل حنثه زال ايلاؤه مثل أن يحلف أن لا يطأ زوجة بطلاق زوجة له أخرى أو يمتنع عبده بعينه فان طلق المحلوف بها أو أعتق العبد أو حنث فيه من زال الایلاء عنه (و) انحلت الایلاء (بتكفيرها) أي يمين يصح انه (يكفر) قبل الحنث فيه كحلفه بالله تعالى (٣٦٩) لا يطؤها وأخرج الكفارة قبل وطئها

انحلت ايلاؤه على المشهور (والا) أي وان لم تنحل الایلاء بسبب مما سبق (فلها) أي الزوجة للولي منها الحرة كبيرة أو صغيرة مطيقة رشيدة أو سفية (ولسيدها) أي الزوجة

حَلَفَ بِعِتْقِهِ إِلَّا أَنْ يَمُودَ يَفْئِدَ إِذْثِ كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا لَا لَهَا وَبِتَعْجِيلِ الْحِنْثِ وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ وَإِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا أَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطَّوُّهَا الْمَطْلَبَةُ بَعْدَ الْأَجْلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقَبْلِ وَافْتِضَاضُ الْبِكْرِ أَنْ حَلَّ وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوطِئُ بَيْنَ فَخِذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ يَفْوَى الْفَرْجَ وَطَلَّقَ أَنْ قَالَ لَا أَطْأُ وَلَا تَلَوُّمٌ وَإِلَّا اخْتِيرَ مَرَّةً وَمَرَّةً وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ

( ٤٧ - جواهر الاكلیل - أول ) الرقيقة الذي له حق في ولدها (ان لم يمتنع وطؤها) لنحو راق ومريض وحيض والا فلا مطالبة لها وقد تبع الصنف في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وأنكره ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطلقا وهو المول عليه الموافق لما تقدم في قسم البيت اه عب البناني نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب بقوله ابن عبد السلام لا مطالبة للارضة للتندر وطؤها ولا الرقاء ولا الحائض لا أعرفه ومقتضى قولها في الحائض ينافية أي مقتضى قول المدونة ينافي قول ابن الحاجب وابن شاس (المطالبة بعد) تمام (الأجل بالفئته وهي تغيب الحشفة) كلها (في القبل) في غير الظاهر لان فئته تكفيره (وافتناض) أي ازالة بكرة (البكر) فلا يكفي تغيب الحشفة فيها مع بكارتها بأن كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) أي جاز تغيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفي حيض لم ينحل الایلاء به فلها مطالبة بالفئته ويكفي تغيب الحشفة (ولو مع جنون) للزوج ان يملكها بوطئه في حال جنونه ما تناله بوطئه في حال صحته عقلا بخلاف جنونها هي فلا تنحل معه الایلاء وان كان يحنث به أي لا يسقط معه طلب الفئته (لا) تحصل الفئته (بوطء بين فخذين) ولا ينحل ايلاؤه به ولا بقبلة ومباشرة ولس ووطء بدبر (وحنث) الولي بالوطء بين الفخذين فتأزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلاؤه بحنثه فان كفر سقط عنه الایلاء بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدونة وان لم يكفر بقي موليا بحاله وحنث بوطئها بين فخذيها في كل حال (الا أن ينوي) بيمينه انه لا يطأ الا (الفرج) بخصوصه فلا يحنث بوطئها بين فخذيها (وطلق) الزوج للولي زوجته المولى منها (ان قال لا أطؤها) بعد تمام الأجل وطلبه بالفئته (بلا تلوم) أي تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الأجل وتم أي أمره بالطلاق فان طلق فظاهر والا طلق عليه الحاكم ان كان والاف جماعة المسلمين (والا) أي وان لم يقل لا أطأ ووعده (اختير) أي جرب وأمهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) ثلاثة كما في النقل فللناسب ثلاثا متقاربة فان لم يطأ والا طلق عليه (وصدق) أي الزوج للولي بيمين (ان ادعاه) أي الوطء فان نكل حلفت و بقيت على حقها فان نكلت بقيت زوجة -

(والا) أى وان لم يدع الوطء أو أدامه ولم يحلف وحلفت هى (أمر بالطلاق) فان طلق فالأمر ظاهر (والا) أى وان لم يطلق (طلق عليه) أى طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين (وفيته) الولي (الريض) مرضا مانعا من الوطء (والحبوس) العاجز عن تخليص نفسه (بما ينحل) الايلاء (به) عنه من زوال ملك أو تكفير أو نحوهما (وان لم تكن يمينه مما تكفر قبله) أى لا يصح تكفيرها قبل الحنث (ك) حلفه على ترك وطئها بـ (طلاق فيه رجعة فيها) أى المحالوف على ترك وطئها بأن قال لها ان وطئتك فأنت طالق ولم يكن طلقها قبل هذا اذ لو طلقها قبل الحنث طلقة رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تنحل عنه فاذا وطئها وقع عليه طلقة ثانية فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (أو في غيرها) أى غير المحالوف على ترك وطئها بأن قال لزيتك فمعة طالق ولم يطلق معة قبل فان طلق المحالوف طلقة رجعية قبل وطء المحالوف عليها فلا تنحل يمينه بها لانه ان وطئها بعد ما طلقت عليه المحالوف بطلاقها طلقة أخرى فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (و) كحلفه على ترك وطئها بـ (صوم) في زمن معين كرجب بأن قال ان وطئتك فعلى صوم رجب (لم يأت) زمنه للعين اذ لو صام شهر قبله ووطئها وجاء رجب لزمه صومه (و) كحلفه على ترك وطئها بـ (عتق) (رقيق غير معين) اذ لو أعتق ولومائة رقيق ثم وطئها لزمه عتق رقيقة أخرى وجواب ان لم تكن يمينه مما تكفر الخ (ف) الفية فبما ذكر (الوعد) بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعذر بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكر معه اذ لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة في فعله كما مر ومفهوم قوله فيه رجعة ان كان لم تكن فيه رجعة بأن كان قبل البناء أو بالناء الغاية فان الايلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهرة انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك أى والحكم في الأول لا يصوم حتى يطا وفي الثاني (٣٧٠) اذا انقضى قبل وطئه لاشئ عليه لانه معين فات (و) اذا تم أجل الايلاء

والسولي غائب وقامت الزوجة المولى منها وطلبت الفية (بث) أى أرسل (ل) الزوج المولى (القائب) للعلوم موضعه ان كانت للسافة بين البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متلبسة (بشهرين)

وفهم من البالغة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منهما فلها طلب الطلاق بلا بعثه المال وهو كذلك كالمها ذلك اذا جهل موضعه لانه مفقود ولا ايلاء مع القصد (ولها) أى الزوجة المولى منها (العود) أى الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضيت) أولا باسقاط حقها فتعود لحقها وتطلب الفية متى شئت من غير استئناف أجل لأنه أمر لا يصبر الفساء عنه غالبا (و) اذا طلق المولى أو طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعى فان راجعها في عدتها (تم رجعت ان انحل) ايلاؤه بوطئها فيها أو تكفيره أو انقضاء أجل الايلاء أو تعجيل مقتضى الحنث (والا) أى وان لم تنحل ايلاؤه بشئ مما تقدم (لغت) أى بطلت رجعت (وان أى) الزوج (الفية) أى وطء زوجته (في) قوله زوجته (ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفا من الطلاق (طلق الحاكم) عليه (احداها) بالقرعة عند المصنف وجبره على طلاق احدها بمشيئته عند ابن عبد السلام وباحتداد الحاكم عند البساط واستظهره ابن عرفة (وفيها) أى للدونة عن الامام رضى الله تعالى عنه (فيمن حلف) بالله تعالى (لا يطا) زوجته أكثر من أربعة أشهر (واستثنى) بأن شاء الله تعالى (أنه مول) من زوجته وله وطؤها بلا تكفير واستشكل من وجهين أحدهما كيف يكون موليا مع الاستثناء وهو حل لليمين أو رافع للكفارة الثاني كيف يكون موليا بطلا بلا تكفير فأشار المصنف لدفع الأول لتصريحه به فقال (وحملت) أى للدونة لدفع استشكل كونه موليا مع استثنائه (على ما اذا روفع) للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه أراد بالاستثناء حل اليمين وانما أراد التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مستثنيا أو صدقته فلا يكون موليا (وأورد) على هذا الحل قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في مسألة أخرى وهى (لو) حلف بالله تعالى لا يطؤها ثم (كفر عنها) أى عن يمين الايلاء بعد تمام الأجل واستمر تاركها وطأها (ولم تصدقه) الزوجة في أن الكفارة عنها وادعت انها عن يمين أخرى ان الايلاء تنحل عنه وهذا يقتضى انحلال الايلاء عنه في السابقة أيضا وعدمه في هذه الاخرى بينهما (وفرق بشدة) أى



صعوبة وعزة (المال) على النفس اذهوشقيق الروح و به قوام البدن (و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل) احتمالا ظاهرا كالتبرك  
 واحتمال الكفارة عن عین أخرى غير ظاهر و فرق ابن عبد السلام بأن الكفر آتی بأشد الأمور على النفس وهو بذل المال أو الصوم فكان  
 أقوى في رفع التهمة من الاستثناء (باب في الظهار وأحكامه وما يتعلق به وهو مأخوذ من الظهار لان الوطء ركوب وهو في الغالب  
 على الظهر وعرفه المصنف بقوله (تشبيه المسلم المكلف من تحل) زوجة كانت أو أمة كانت على كأمي أو ظهري أمي (أو جزأها) أي من  
 تحل كيدك على كأمي أو كيد أمي وأراد من تحل أصالة وان حرمت لعارض حيض أو نفاس أو أحرام أو اعتكاف أو طلاق رجعي وصلة  
 تشبيه (بظهر) شخص (محرم) فخرج تشبيه المسلم المكلف من تحل بغير هذا كالخزير والميتة والدم فليس ظهرا (أو جزئه)  
 أي المحرم غير الظهر كانت أو وجهك على كراس أخى وخبر تشبيه (ظهار) فشمعل تشبيه كل من تحل بكل من تحرم كانت كأمي  
 وتشبيه كل من تحل بجزء من تحرم كانت كظهر أمي وتشبيه جزء من تحل بكل من تحرم كظهر كأمي وتشبيه جزء من تحل بجزء من  
 تحرم كظهر كأمي (وتوقف) الظهار أى لزومه على حصول الملق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبل يمكن  
 غير محقق ولا غالب يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكمشيئتها) أى الزوجة كقوله أنت على كظهر أمي ان شئت (وهو) أى الظهار المعلق  
 بمشيئتها (بيدها) أى تتصرف بالجلس و بعده (مالم توقف) على يد حاكم أو جماعة المسلمين فان وقفت فليس لها التأخير وانما  
 لها امضاء ما بيدها حالا أو تركه (و) ان علقه (بشيء مستقبل محقق) حصوله كإن طلعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهر  
 أمي أو علقه على زمان يبلغه عمرهما غالبا (تنجز) أى انقضوا (٣٧١) الظهار بمجرد تعليقه كالطلاق (و) ان قيده (بوقت)  
 كانت على كظهر أمي في هذا الشهر أو شهرا (تأبد)  
 كالطلاق فيلزم تقييده

و بصيره مظاهرا أبدا للوجود  
 سبب الكفارة فلا ينحل  
 بغيرها (أو) علقه (بعدم  
 زواج) كان لم أتزوج عليك  
 فانت على كظهر أخى (فعند  
 الإياس) من الزواج بموت

المال و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل

(باب)

تَشْبِيهُ الْمُسْلِمِ الْمَكْلَفِ مَنْ تَحَلَّى أَوْ جُزْأَهَا بِظَهْرٍ مُحْرَمٍ أَوْ جُزْأَهُ ظَهْرًا وَتَوَقَّفَ  
 أَنْ تَعْلَقَ بِكَمَشْيَيْتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَالٌ تَوَقَّفَ وَبِمُحَقَّقٍ تَنْجِزَ وَبِوَقْتٍ تَأْبَدَ أَوْ يَمْتَدَّ  
 زَوَاجٍ فَمِنْدَ الْإِيَّاسِ أَوْ الْعَزِيمَةِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمَلْقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ  
 وَصَحَّ مِنْ رَجْمِيَّةٍ وَمُدْبَرَةٍ وَمُحْرَمَةٍ وَمَجْزُوعَةٍ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَرَتْقَاءَ لَا مُكَاتَبَةَ  
 وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحِ وَفِي صَحَّتِهِ

مرأة معينة حلف ليتزوجها يكون مظاهرا من زوجته أو اتفقا لها المكان لا يعلمه ويكون اليأس أيضا بانقضاء المدة التي عينها للزواج فيها  
 وبهرمه المانع وطأه اذ يصير زواجه حثيثا كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد اليقين ونص الباجي على ان الظهار كالطلاق وأنه يحرم عليه  
 الوطء اذا كانت يمينه على حثث ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الأجل من يوم الرفع (أو) عند (العزيمة) على عدم الزواج يكون  
 مظاهرا من زوجته ويدخل عليه الايلاء ويؤجل من يوم الرفع واعترض على المصنف في قوله أو العزيمة فانه لم يذكر الحثث بالعزيمة  
 غير ابن شاس وابن الحاجب ولا حجة في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه تبع ابن شاس مقلدا له وفي نقل الخطاب عن مجاع أبي زيد عند قوله  
 وتعددت الكفارة ان عادته ظاهر ما يدل على عدم الحثث بها فانه قال فيمن قال انت على كظهر أمي ان لم أتزوج عليك انه اذا صام أياما  
 من الكفارة ثم أراد أن يبر بالتزويج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الضد يفيد أن  
 الحثث لا يقع بالعزم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بر كان كملت زيدا فانت على كظهر أمي (تقديم كفارة قبل لزومه)  
 وانقاده بكلام زيد لانه لا ينقذ ولا يلزم قبله (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة (و) (صح) من (مدبرة) (من) زوجة  
 (محرمه) بجح أو عمرة (و) (صح) من (مجبوس أسلم) ثم ظاهر بدليل قوله تشبيه المسلم من زوجته المجبوسية (ثم أسلمت) الزوجة  
 بعد ظهاره منها بالقرب كشهركا هو ظاهر المدونة والبيان (و) (صح) من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وان  
 كان في صحته منها ومن نحوها الخلاف في صحته قال ابن رشد فان امتنع الوطء على كل حال كالرتقاء والشبيخ الفاني ففي لزوم الظهار  
 اختلاف فمن ذهب الى انه يحرم الاستمتاع مطلقا ألزمه الظهار ومن ذهب الى أنه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار اه (لا) يصح الظهار  
 في أمة (مكاتبة) لحرمة وطئها ان أدت كتابتها بل (ولو عجزت) بعد الظهار منها (على الاصح) عند غير واحد (وفي صحته) أ

الظهار (من كجبوب) وخصى وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته عند أصبغ وسحنون وابن زياد (تأويلان) منشؤها اقتضاء تحريم الظهار الوطء فقط أو اقضاءه تحريم الاستمتاع مطلقا (وصريحه) أي الظهار مصور بلفظ مشتمل على تشبيه من تحل (بظهر) مرأة (مؤبد تحريمها) على المظاهر بنفسها أو رضاع أو صهر كانت على ظهر أمي أي نسباً أو رضاعاً وأم زوجي (أو عضوها أو ظهر ذكر) صوابه لا عضوها أو ظهر ذكر بالنفي فليس من الصريح على الصحيح بل من كنياته فان جعل كل عضو من المؤبد تحريمها في الصراحة كالظهر خلاف المشهور وكذا ظهر الذكر على القول بأنه ظاهر لم يعرف أنه من الصريح (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (للطلاق) بحيث يصير طلاقاً فقط رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقاً في الفتوى (وهل يؤخذ) الزوج (بالطلاق معه) أي الظهار (إذا نواه) أي الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) أي في القضاء الظهار للفظه والطلاق لبنيته وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأول ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا يقبل منه نية مادونها خلافا لسحنون أو يؤخذ بالظهار فقط تأويلان وشبه في التأويلين فقال (ك) قوله لزوجه (أنت حرام) على (كظهر أمي أو) أنت حرام على (كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الأول لدلالة هذا عليه وقوله أو كأمي ليس من الصريح لعدم اشتاله على الظهر فان لم ينو به الطلاق بأن نوى به الظهار فقط أو لم ينو شيئا فظهار فقط باتفاق (وكنيته) أي الظهار الظاهرة ماسقط منه الظاهر وأحرماً أبداً (ك) قوله أنت ك (أمي أو أنت أمي) بحذف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (الا قصد الكرامة) لزوجه بتشبيها (٣٧٢) بأمه في استحقاق التوقير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار (أو) أنت على

(كظهر) امرأة (أجنبية  
رنوى) أي قبلت نيته  
(فيها) أي الكناية المظاهرة  
(في الطلاق) في الفتوى  
والقضاء فان نواه بها  
(فالبينات) أي الطلاق  
الثلاث تلزمه بها في  
المدخول بها ولو نوى أقل  
منه وفي غير المدخول بها

الا أن ينوى أقل منها وقال سحنون تقبل نية الأقل حتى في المدخول بها واستظهره ابن رشد وشبه في لزوم البينات فقال ان  
(ك) قوله لزوجه (أنت كفلاثة) كناية عن اسم امرأة كهنة (الأجنبية) من الزوج أي ليست محرمة ولا حليلته فتلزمه الثلاث في  
المدخول بها وغيرها في كل حال (الأن ينويه) أي الظهار بقوله أنت كفلاثة الأجنبية زوج (مستفت) فيلزمه الظهار فقط في المدخول  
بها وغيرها ومفهوم مستفت لزوم الظهار مع الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (أو) قوله أنت على  
(كأنني أو غلامي) ابن يونس ابن القاسم ان قال أنت على كظهر أبي أو غلامي فهو مظاهر وقال ابن حبيب لا يلزمه ظهار ولا طلاق وانه  
انكسر من القول قال ابن حبيب وان قال أنت على كأمي أو غلامي فهو تحريم اهـ (أو ككل شيء محرمة الكتاب) فالبينات يلزمه بكل  
صيغة من هذه الصيغ في المدخول بها كغيرها الآن ينوي أقل فيما يظهر (ولزم) الظهار (بأي كلام) لاحكامه في نفسه نحو كل ما أشرى  
أو أخرى أو أسقى (نواه به) وهذه هي الكناية الخفية ابن عرفة وكنايته الخفية ما معناه مبان له وأريد منه ان لم يوجب معناه حكما  
اعتبر في الظهار فقط كاستقنى للماء والافيعتبر في معناه وفي الظهار كانت طالق قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق وأراد به الظهار  
لزمه باقراره والطلاق بظاهر لفظه وفي المدونة كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار (ب) قوله (ان وطئت وطئت أمي)  
ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمصنف عن النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لجاريته لا أعود لسك حتى  
أمس أمي لا شيء عليه (أو) قوله لزوجه أو أمته (لا أعود لسك حتى أمس أمي) لا شيء عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمسك أبدا قال  
عب بن ينفى تقييده بما إذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (أو) قوله لزوجه المطلقة طلاقا رجعا (لا أراجعك حتى  
أراجع أمي فلا شيء عليه) أي القائل في المصنف الثلاث الآن ينوي به ظهار أو طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكفارة) على المظاهر

(ان عاد) بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها أولا بأن قال لها أنت على كظهر أمي ثم وطئها أو كفر ثم قال لها أنت على كظهر أمي فلا يقربها حتى يكفر فان وطئها أو كفر ثم قال لها ذلك لزمته كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة عليه على العتد فلو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان أظهر (أو) أي وتعددت الكفارة ان (قال) الزوج (لأربع) زوجات له (من دخلت) منكن (أو كل من دخلت أو أتكن) دخلت فهي على كظهر أختي فكل من دخلت فعليه لها كفارة لتعلق الظهار بكل واحدة منهن لانه حكم على عام وهو كلية محكوم فيها على كل فرد فكأنه قال ان دخلت فلانة فهي الخ وان دخلت فلانة الأخرى فهي الخ وهكذا حتى يتبين (لا) تعدد الكفارة ان قال لأربع نسوة أجنبيات (ان تزوجتكن) فأتين على كظهر أمي ثم تزوجهن في عقد واحد أو عقود فعليه كفارة واحدة فان تزوج واحدة منهن فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء عليه لانه لا يحلل ظهارة بالكفارة الأولى ان عرفته وفيها من قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين على كظهر أمي لزمه الظهار فيمن تزوج منهن فان تزوج واحدة منهن وكفر سقط ظهاره في جميعهن فان لم يكفر وطئها أو ماتت فلان لزمه كفارة ثم ان تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها تسببت الكفارة ولا يسقط ظهاره بالكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعددان قال (كل امرأة) تزوجها فهي على كظهر أمي فتلزمه كفارة واحدة في أول من تزوجها ولا شيء عليه فيمن تزوجها بعدها والفرق بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظهار ان له في الثاني عجزا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظهار كيمين بالله تعالى في أن كفارة واحدة كفارة عن الجميع (أو) أي ولا تعددان (ظاهر من نسائه) الأربع بصيغة واحدة بأن قال لهن أنتين على كظهر أمي فان كفر عن واحدة منهن جهلا منه أجزاء عن جميعهن ان برشدا اتفاقا (أو) أي ولا تعددان (كرره) أي الظهار لواحدة بدون تعليق ولو في مجالس أو لا كبر من واحدة في مجلس (٣٧٣) أو مجالس ولم يفرد كل واحدة بخطاب

فان أفرد كل واحدة بخطاب في مجلس أو مجالس تعددت هذا هو الذي تدل عليه للدونة وشرح أبي الحسن عليها ونصها ومن تظاهر من أربع

إِنْ عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مِّنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ مِّنْ دَخَلَتْ أَوْ أَبْتُكُنَّ لَا إِنْ زَوَّجْتُكُنَّ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ بِمُتَّحِرَةٍ أَلَا أَنْ يَنْبُوَ كَفَّارَاتٍ فَتَلْزِمُهُ وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْبَعِ وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْإِسْتِمْتَاعُ وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجَبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا إِنْ أَمِنَ

نسوة في كلمة واحدة تجزئه كفارة وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخاطب كل واحدة منهن بالظهار دون الأخرى حتى أتى على الأربع أو قال لاحدى أمرأته أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت مثلها فعليه في ذلك كله لكل واحدة منهن كفارة ابن يونس ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة فكفارة واحدة تجزئه وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت على كظهر أمي حتى أتى على الأربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) أي لا تعدد إن (علقه) أي الظهار متكررا (بشيء) (متحد) كقوله ان لبست هذا الثوب فأنت على كظهر أمي ان لبسته فأنت الخ فلو علقه بتعدد فان الكفارة تعدد عليه بحسب التعليق عليه كقوله ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ان تكلمت زيدا فأنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الرغيف فأنت على كظهر أمي ثم ان فعلت المحلوف عليه فان الكفارة تعدد ان حنت ثانيا بعد اخراج الأولى ولا ينوي وكذا قبل اخراجها على ظاهر المدونة (الأن ينوي) الظاهر بالمتكرر (كفارات فتلزمه) في جميع المسائل المتقدمة التي فيها كفارة واحدة فمحل لزوم كفارة واحدة حيث لم ينو كفارات ولا تعددت عليه (و) من تعددت الكفارة عليه في امرأة واحدة يجوز (له المس) بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس (وحرم) على المظاهر (قبل) تكميلها (الاستمتاع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع وظاهر للصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك قال ابن عرفة نقل ابن القطان ان الاجماع على ان المظاهر اذا لم يجد الرقية ولم يطق الصوم ولم يجد الاطعام لا يطاق زوجته حتى يحد واحدا منها الا الثوري وابن صالح فانهما قال لا يطاقها بلا كفارة (وعليها) أي المظاهر منها وجوبا (منعه) من استمتاعه بها قبلها لأن تمكينه منه اعانة على معصية (ووجب) عليها (ان خافته) أي استمتاع المظاهر بها قبلها وعجزت عن منعه منه بنفسها (رفعها) أمرها (لحاكم) ليعينه منها (وجاز كونه) أي المظاهر (معه) أي المظاهر منها في بيت ودخوله عليها بلا استئذان لانها زوجته لم تطلق (ان أمن) عليها من استمتاعه بها قبلها وله نظر وجهها واطرافها بلا قصد لا

لا يصبرها وفيها ولا لشعرها أى بلا فصلالة وقيل يجوز قاله في الشامل (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) بشيء (ولم يتنجز) أى يحصل معلق الظهار عليه وصلة سقط (بالطلاق الثلاث) وكذا بالواحدة البائنة فان قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو قال لها أنت بائنة أو طلقتك واحدة بائنة قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فإذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار عليه لزوال العصمة للمعلق فيها وهذه عصمة أخرى وأولى ان فعلت المحلوف عليه حال ينفوتها ومفهوم لم يتنجز انه لو تنجز بحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا يسقط الظهار به فإذا تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (أو تأخر) الظهار عن الطلاق الثلاث أى لم يتعد لعدم وجود محل وهى العصمة (ك) قوله تزوجته (أنت طالق ثلاثا) أو واحدة بائنة (وأنت على كظهر أمي) فإذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار عليه وشبه في السقوط فقال (كقوله) زوجة (غير مدخول بها أنت طالق) وأنت على كظهر أمي) لأنها بانت بمجرد تطليقها فلا يجب الظهار بخلافان عقد عليها فلا ظهار عليه (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث كقوله أنت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع (ك) قوله لأجنبية (ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي) فان عقد عليها طلقت ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (وان عرض عليه نكاح امرأة) ليرزوجها (فقال هي أمي) (ف) قوله هذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكأنه قال ان تزوجتها فهي كأمي فان تزوجها فهو مظاهر منها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها بالكبر أو الكراهة فلا ظهار عليه (وتجب) كفارة الظهار وجوباً موسعاً باللسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتتحم) أى تتخذ الكفارة في ذمة المظاهر (بالوطء) للظاهر منها ولو ناسيا (٣٧٤) فلا تسقط عنه بموت ولا فراق (وتجب بالعود) أعاده ليرتب عليه قوله

وَسَقَطَ إِنْ تَمَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي كَقَوْلِهِ لِيُفَرِّدَ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحِبَ كَيْفٍ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي وَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرْتُ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَتَتَحَمُّ بِالْوَطْءِ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا يُجْزِي قَبْلَهُ وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِسْكَائِ تَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلَّاقِهَا وَمَوْتِهَا وَهَلْ يُجْزِي إِنْ أُنْتَمَا

(ولا تجزى) أى لا تصح (قبله) أى العود لأنه لو حذفه لتوهم ان الضمير للوطء وليس بمراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزى قبله وتتحم بالوطء وهى أحسن واختلفوا في تفسير العود فقال ابن

زرقون تحصيل المذهب في العودة في كونها ارادة الوطء فان أجمع عليه وجبت الكفارة ولو مات أو طلقها أو ارادته مع دوام العصمة فان أجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت أو طلاق سقطت الكفارة ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد أصح الأقاويل واجراها على القياس وأتبعها لظاهر القرآن قول مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة الذى عليه جماعة أصحابه ان العودة هى ارادة الوطء مع استدامة العصمة فمضى ان فرداً أحدهما دون الآخر فلا تجب الكفارة وقال ابن رشد أيضاً في سماع ابن القاسم ان أجمع على امساك زوجته فصام فمات أو طلقها لا يرى عليه تمامها ما نصه قوله صحيح على المشهور ان العودة ارادة الوطء والاجماع عليه مع استدامة العصمة فان انفراداً أحدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزئ ان فعلها غير عازم على الوطء ولا أجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوطء والاجماع عليه ولا تجب الا بالوطء (وهل هو) أى العود (العزم على الوطء) للمظاهر منها فقط سواء عزم على امساكها أو على تطليقها أو لم يعزم على شيء منهما (أو) هو العزم على الوطء (مع) العزم (على) (الامساك) للمظاهر منها في عصمته (تأويلان) للمدونة الأول لابن رشد والثاني لعياض (وخلاف) أى قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود أربع روايات العزم على الوطء أو مع الامساك وشهر وتوالت المدونة عليهما أو الامساك وحده أو الوطء نفسه وضمف اه (وسقطت) الكفارة عمن عاد بنية الوطء فقط أو مع نية الامساك (ان لم يطأ) المظاهر للظاهر منها وصلة سقطت (ب) سبب (طلاقها) أى المظاهر منها البائن لا الرجعى الآن تنقضى عدته والمراد بسقوطها انه لا يخاطب بها مادامت بائناً منه فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة (ب) موتها أى الزوجة بعد العود وقبل اخراج الكفارة وكذا بموته قبل وطئها فيهما (و) لو شرع المظاهر الذى عاد في الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقاً بائناً في أثناءها وأتمها بعده (هل تجزى) الكفارة المظاهر (ان أتمها) بعد ابانة المظاهر منها فإذا تزوجها فيجوز له وطؤها بلا كفارة أخرى أو لا تجزى فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر

(تأويلان) عليهما ان كان الطلاق بائنا أو رجعيًا انقضت عدته أو لم تنقض ولم ينوار تجاعها قبل اتمام الكفارة فان آتيا فيها ناويا رجعتها وعازما على وطئها أجزأت اتفاقا (وهي) أى الكفارة ثلاثة أنواع مرتبة أولها (اعتاق رقبة) أى ذات فـ (لا) يجوز اعتاق (جنين) لأنه لا يسمى رقبة واستأنف استثنافا بيانيا فقال (و) ان أعتق جنينا (عتق) أى صار الجنين حرا (بعد وضعه) لتشوف الشارع للحرية أى نفذ العتق السابق فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحاجب لو أعتق جنينا عتق ولم يجزه أقرب من قولها يعتق بعد اذا وضعته لأن ظاهر كلامه انه يعتق حين عتقه وعبارتها تدل على ان عتقه حين وضعه فيقال طى هذا اذا وضعت سار رقبة وعتقه حينئذ من الكفارة فيجزئه ولكن لا ينبغي عليك الجواب عن هذا اذ معنى قول المدونة يعتق بعد اذا وضعت نفوذ عتقه السابق (و) لا يجزىء اعتاق رقيق غالب عن المظاهر (منقطع خبره) لا يدرى أى هو أو ميتة على تقدير حياته أسلم أم لا لأنه ليس رقبة محقة فان علم ولو بعد عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار أجزأ بخلاف الجنين فلا يجزىء ولو ولد بصفة من يعتق لأنه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة: (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات حملا للطلق على التقيد ولأن القصد القرية والكفر ينافيها (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (العجمي) أى المجوسى مطلقا والكتاني الصغير عن الظهار وعدم اجزائه (تأويلان) لقول المدونة ويجزىء عتق الصغير والعجمي في كفارة الظهار ان كان من قصر النفقة قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام أحب الى الله قال سحنون معنى الأعجمي الذى أجاب الى الاسلام وفسره بهذا في غير المدونة وبفسرها ابن الباد وابن أبي زمين وغيرهما (و) على القول باجزاء اعتاق الأعجمي فان أعتقه عن ظهاره فـ (في الوقف) للظاهر عن وطء المظاهر منها (حتى يسلم) الأعجمي بالفعل احتياط للفرج (٣٧٥) فان مات قبل اسلامه لم يجزه حكاة ابن

يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم وعدمه لكونه على دين مشترية ويجبر على الاسلام ولا يأباه غالبا (قولان) البنائي صوابه تردد لانه للمتأخرين لعدم

تأويلان وهي إعتاق رقبة لا جنين وعتق بعد وضعه ومنقطع خبره مؤمنة وفي العجمي تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان سليمة عن قطع أصبع وعمى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديد وجذام وبرص وفلج بلا شوب عوض لأشترى للعقيق ومحررق له لا من يعتق عليه وفي إن اشترته فهو عن ظهاري تأويلان

نص للتقدمين الثاني لابن يونس والأول لبعض أصحابه وعبرة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امرائه حتى يسلم الاعجمي أو ان مات ولم يسلم لم يجزه أوله وطؤها ويجزئه ان مات قولان (سليمة) أى الرقبة المؤمنة (عن قطع أصبع) وأولى أكثر ولو باقة وتعييره بقطع يفيد ان قصه خلقة لا يبصر ونظر فيه الباطى (و) سليمة من (عمى) وغشاوة لا يبصر معها الا بسر لاخفية فلا تشترط السلامة منها (و) سليمة من (بكم) أى خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كمرة في شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) أى مقرب من الموت لشدة ومفهومه عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع أذنين) أو أذن واحدة وسواء كان القطع من أصلها أو من أطرافها (و) سليمة من (صمم) أى عدم سمع أو ثقله جدا (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج شديد) نعمت هرم وعرج ومفهومه ان الخفيفين لا تشترط السلامة منهما (و) سليمة من (جذام) قليل وأولى الكثير (و) سليمة من (برص) وان قل (و) سليمة من (فلج) أى ييس شق حال كون الرقبة (بلا شوب عوض) في ذمة الرقيق بأن يعتقه عن ظهاره ويدينار في ذمته يدفعه بعد نحو شهر وأما عتقه عن ظهار بشرط أخذ دينار مثلا بيده فيجزئه لأن له اتزاعه (لا) يجزىء عتق رقيق (مشتري) بشرط كون شرائه (للعقيق) عن ظهار لشوب عوض لتقدير ترك البائع بعض منه في نظير رضا المشتري بشرط عتقه ونعت رقبة (عمررة) أى معتقة (له) أى الظهار (لا) يجزىء حتى (من يعتق عليه) أى المظاهر بمجرد ملكه لقرابته كأصله وفرعه وحاشيته القريبة أو تعليق عتقه على شرائه نحو ان اشترته فهو حر لأن عتقه للقرابة أو التعليق للظهار (و) ان قال المظاهر (في ان اشترته) أى هذا الرقيق المعلن (فهو حر عن ظهاري) ثم اشتراه وأعتقه عن ظهاره ففي اجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البنائي موضوع المسألة عند الأئمة من لاسبب فيه لعتق الا التعليق المذكور وعبرة المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجزئه ان يبتى عبدا قال ان اشترته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزئه اه ابن الوازع عن ابن القاسم ولو قال ان اشترى فلا نافه وحره.

ظهارى فاشترى فهو يجزئه اه (و) بلا شوب (العتق) فهو عطف على عوض وفي بعض النسخ وعتق بالتكبير أى خالية عن مخالطة العتق لغير الظهار لعتقها له وذكر محترزه بقوله (لا) يجزى عتق (مكاتب ومدبر ونحوهما) ممن فيه شائبة حرية كأم ولد وولدها من غير سيدها ومعتق لأجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية في الجميع وهذا إذا عتق المكاتب أو المدبر سيده وأما ان اشترى المظاهر مكاتباً ومدبراً وأعتقه عن ظهاره وقلنا بمضى شرائه وعتقه كما صرح به المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب فقليل يجزئه وقليل لا (أو) أى ولا يجزى ان (أعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكمل) عتقه (عليه) من الحاكم (أو أعتقه) أى النصف الآخر باختياره لأن شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (أو أعتق ثلاثاً) من الرقاب (عن أربع) من النساء ظاهر منهن أو اثنتين عن ثلاث أو رقبة عن اثنتين فلا يجوز له الاستمتاع بواحدة منهن حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التشريك في كل رقبة فان قصد التشريك في كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كأربع عن أربع أو زاد عليه كأربع عن ثلاث وان بين لكل امرأة رقبة أو أطلق حللن عند ابن القاسم لا عند أشهب (ويجزى) رقيق (أعور) أى عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام العينين هذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر لبقائه على ملكه وان لم يقدر على تخليصه من غاصبه (و) يجزى رقيق (مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان افتديا) أى خلص المظاهر المرهون من مرتنه والجاني من المجنى عليه فان لم يفتديا وأخذ المرتهن الرقيق في دينه أو يبيع فيه وأخذ مستحق ارش الجناية الرقيق فلا يجزى عتقهما لانفساخه وصورة السألة ان المرهون والجاني أعتقا عن الظهار قبل افتدائهما فيجزى ان افتديا بعد ذلك والا فلا (و) يجزى ذو (مرض وعرج) (٣٧٦) حفيين (الواو بمعنى أو) (و) يجزى مقطوع (أنملة) ولو من إيهام

وَالْعِتْقُ لَا مُكَاتِبَ وَمُدَبِّرَ وَنَحْوَهُمَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ  
أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَيُجْزَى أَعْوَرٌ وَمَغْصُوبٌ وَمَرْهُونٌ وَجَانٍ إِنْ افْتَدِيَا وَمَرَضٌ  
وَعَرَجٌ خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَدْعٌ فِي أُذُنٍ وَعَتَقَ النَّيِّرَ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ  
وَرَضِيَهُ وَكَرِهَ الْخَصِيَّ وَنُدِبَ أَنْ يُصَلَّى وَيَصُومَ ثُمَّ لُمِسَ عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا قَادِرٍ  
وَإِنْ يَمْلِكُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِكَمْ رَضَى أَوْ مَنُصَّبٌ أَوْ يَمْلِكُ رَقَبَةً فَقَطَّ ظَاهِرَ مِنْهَا صَوْمَ  
شَهْرَيْنِ بِالْهَيْلَالِ مَنُوءِ التَّابِعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتَمَّ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ

على أحد قولين فيه  
(و) يجزى ذو (جذع)  
بفتح الجيم وسكون الدال  
المهمله أى قطع (في أذن)  
لم يوعب في البناني الذي في  
التهديب ويجزى الذئب  
الحفيف كجذع أذن  
(و) يجزى (عتق الغير)

أى اعتاق غير المظاهر رقيقاً (عنه) أى عن المظاهر ان كان أذن له في اعتاقه عنه بل (ولو لم يأذن) للظاهر فيه من  
(ان) كان الظاهر قد (عاد) بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع امساكها قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أى عتق غيره عنه (وكره)  
العبد (الخصي) أى اعتاقه عن الظهار وأولى المجهوب (وندى أن يصلى ويصوم) الرقيق الذى أريد عتقه عن الظهار فسر ابن القاسم  
في المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه وعتق من صلى وصام أحب الى بقوله يرد من عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتتبعه ابن الحاجب  
فقال ومن عقل الصلاة والصيام أولى (ثم لم يظهر) (معسر عنه) أى الاعتاق وضمن معسر معنى عاجز عنه فعداء بعن وهو متعد بالباء  
وهو من لم يقدر عليه (وقت الأداء) أى فعل الكفارة وهو مذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهر ما لابن  
القاسم في الموازية ان من ظاهر موسراً ولم يكفر حتى أعدم فصام ثم أيسرقه فاعتق واختلف هل هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة  
وهذا فهم الخصي أو مؤول بالنسب وهذا فهم الباجى تأويلان (لا) يصح الصوم لظاهر (قادر) على الاعتاق وقت الأداء بملك ما لا يحتاج  
اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بملك محتاج اليه) من رقى أو غيره احتاج اليه (لكم رض) وهرم (أو منصب) وسكنى ونفقة على  
نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته لظن يسره لا يئنه بمنكر من القول وزور (أو) كانت قدرته على  
الاعتاق (بملك رقبة فقط) أى لم يملك الاهى (ظاهر منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يعتقها عن ظهاره منها فان تزوجها بعد اعتاقها  
جاز له الاستمتاع بها والمعطوف بتم (صوم شهرين) معتبرين (ب) رؤية (الهلل) ليلة احدى وثلاثين أو ليلة ثلاثين ان ابتداء أول ليلة  
من الشهر الأول حال كونه (منوى التابع) وجوباً لقوله تعالى متتابعين أى فعلاً ونية فلا يكفي تنابهما بدون نيته (و) (منوى) (الكفارة)  
عن الظهار (وتتم) الشهر (الأول ان انكسر) أى ابتداء الصوم بعد مضى يوم منه أو أكثر ومفعول تم الثانى محذوف أى ثلاثين

يوما وصلة ثم (من) الشهر (الثالث) متصلا بآخر الثاني (والسيد) للعبد الظاهر (المنع) له من الصوم (ان أضر بخدمته) ان كان للخدمة (ولم يؤد خراجة) الذي جعله عليه سيده كل يوم أو جمعة أو شهر لضعفه عن تحصيله بالصوم وقال ابن الماجشون ومن واقع له ليس له منعه منه لانه من توابع النكاح الذي أذن له فيه ومفهوم الشرط انه ان لم يضر بخدمته فليس له منعه منه وهو كذلك (وتعين) أى الصوم في كفارة الظهار (لدى الرق) أى الرقيق أى عليه وشمل السكاتب والدبر والعق لأجل إذ لا ولاء له وهو لازم للاعتاق ونفى اللازم دليل على نفى ملزومه وعمل تعين الصوم عليه إذا قدر عليه فان عجز عنه أطعم إن أذن له سيده في الاطعام والا انتظر قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (لن) أى مظاهر حر (طوبل بالفيتة) أى كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عق من) أى الرقيق الذي (يملكه) للظاهر (ل) تمام (عشر سنين) مثلاً ما يبلغه عمره ظاهراً (وان) شرع للظاهر في الصوم لعجزه عن العتق (أيسر) أى قدر للظاهر على العتق (فيه) أى الصوم (تعمدى) على الصوم وجوباً في كل حال (الا أن يفسده) أى الصوم ولو في آخر يوم منه فيتعين تكفيره بالعق ولو لم يتعمد افساد الصوم (وندى بالعق) أى الرجوع للتكفير به ان قدر عليه (في كاليومين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين انه ان قدر عليه في اليوم الأول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعق وهو كذلك البناءي هذا وان لم يكن منصوصاً بعينه يؤخذ من كلام المدونة (ولو تكلفه) أى تكلف (المسرح) الاعتاق عن ظهاره بأن استوهب عنه أو استدان به (جاز) أى أجزأ والدأ قال في توضيحه لو قال أجزأ لكان أحسن (واقطع تنابيه) أى الصوم (بوطه للظاهر منها) حال تكفيره عنها بالصوم ولو في آخر يوم (أو) بوطه (واحدة عن) أى زوجات أو إماء مظاهر منهن تجزى (فيهن كفارة) واحدة بأن ظاهر منهن بكلمة واحدة (٣٧٧) بأن قال لمن أذن على كظهر أمي ان كان الوطء المذكور

نهاراً عمداً بل (وان) حصل وطؤه المذكور (إيلاً) حال كونه (ناسياً) أو جاهلاً أو غافلاً فانها غير للظاهر منها واحتراز عن وطئه غير للظاهر منها إيلاً فانه لا يبطل صيامه

مِنَ الثَّانِيَةِ وَالسَّيِّدِ النَّعْجُ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ خَرَجَهُ وَتَعَيَّنَ يَرَى الرَّقَّ وَلِنْ طُولِبَ بِالْفَيْتَةِ وَقَدْ التَزَّمَ عِتْقَ مَنْ يَمْلِكُهُ لِعَشْرِ سِنِينَ وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى إِلَّا أَنْ يُفْسِدَهُ وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُعِيرُ جَازَ وَاقْطَعَ تَنَابُيَهُ بِوَطْءِ الظَّاهِرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْ فَيَهِنَّ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا كَبُطْلَانِ الإِطْعَامِ وَبِفِطْرِ السَّفَرِ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهْجِهِ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَكَرَاهٍ وَظَنٍّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنَسْيَانٍ وَبِالْيَدِ إِنْ تَمَعَّدَهُ لَا جَهْلُهُ وَهَلْ

(٤٨ - جواهر الاكلیل - أول) واحتراز أيضاً عن وطء واحدة من فيهن كفارات ليلاً في الصوم لغیر الصائم عنها فلا ينقطع صومه (كبطلان الاطعام) بوطء الظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة في أثنائه ولو بقي منه اطعام مسكين واحد سواء كان الوطء عمداً أو نسياناً أو جهلاً أو غلطاً على المشهور وقال ابن الماجشون لا يبطل الاطعام مطلقاً واستثناه أحب إلى لأن الله تعالى إنما قال من قبل أن يتماسا في الاعتاق والصوم ولم يقله في الاطعام ولعل وجه المشهور قياس الاطعام على الاعتاق والنسيان والحذف من المتأخر لدلالة المتقدم وقد يعارض الحذف من المتأخر للدلالة من المتقدم بأن ذكر القيد في شيئين وتركه من ثالث فريضة على عدم تقييده به خصوصاً في مقام البيان من الشارع (و) انقطع تنابع الصوم (بفطر) الصائم كفارة الظهار في (السفر) ولا يقاس على فطر رمضان فيه لانها رخصة (أو) بفطر في السفر (بسبب) مرض هاجه أى السفر المرض ولو بها (لا) يبطل بفطره في السفر بسبب مرض (ان) تحقق ان السفر (لم يهجه) بفتح الياء البنائي هذا فرض مسألة والمدار على انه أدخل على نفسه مرضاً بسبب اختيار سفر أو غيره كما كلفه شيئاً علم من عادته انه يمرضه ثم أفطر فيعم السفر وغيره وشبهه في عدم الابطال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان (لحيض ونفاس) ابن عرفة وفي المدونة فطر المرض والحيض لا يقطع التنابع ويوجب اتصال قضائه تنابياً بخلاف فطر السفر ومرضه لأنى أخاف انه به أى ان المرض بسبب السفر (و) لا يقطع فطر (الكراه) يؤلم من قتل أو ضرب (و) فطر (لظن غروب وفيها) أى المدونة (و) لا ينقطع بفطر (لنسيان) وشهره ابن الحاجب وحكى ابن راشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافاً (و) انقطع التنابع (ب) فطر يوم (العيد) الأكبر وهو عاشر ذي الحجة (ان) تعمده أى تعمداً للظاهر صوم ذي الحجة وذى القعدة أو الحرم لظهاره (لا) يبطل التنابع بفطر العیدان (جملة) أى العید أى اتيانه في شهرى ظهاره بأن ظن ذاك الحجة الحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين ان الاول الحجة فأفطر يوم العيد فلا يقطع تنابعه (وهل) عمل

عدم قطع التتابع بجهل العيد ( ان صام ) أى امسك ( العيد وأيام التشريق ) وقضاها متصلة بصومه ( والا ) وان لم يصمها وأفطرها بطل صومه و ( استأنف ) الصوم ( أو ) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق ( فيفطرهن ) أى أيام النحر ( ويبنى ) على ماصمه قبل ويقضيهن متصلا فى الجواب ( تأويلان وجهل ) أى حكم جهل ( رمضان ) على الوجه المتقدم ( ك ) حكم جهل ( العيد ) من انه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثانى متصلا ويجزئه لعذر بجهله ( على الأرجح ) عند ابن بونس ومفهوم جهل رمضان انه لو علمه لم يجزه ابن عرفة وفيها من صام شعبان ورمضان لظهاره على ان يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لفرضه وأكل ظهاره بصوم شوال أجزاء ( و ) انقطع تنابعه ( بفصل القضاء ) لما أفطره من الكفارة لمرض ونحوه بما يجوز صومه وأفطره واما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامدا أو ناسيا ( وشهر أيضا القطع ) لتتابع الصوم بفصل القضاء ( بالنسيان ) والذى شهر القطع بفصل القضاء نسيانا ابن رشد ونصه تنابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا ينعز أحد بتفريقهما نسيانا وإنما يعذر فيه بمرض أو حيض فان مرض فأفطر فى شهرى صيامه أو أكل فيهما ناسيا قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه ( فان ) كان على الظاهر كفارتان لظهارين وصام عنهما أربعة أشهر وأفطر فى يومين منها نسيانا وتذكرها ( ولم يدر بعد ) فراغ ( صوم أربعة ) من الأشهر ( عن ظهارين ) لزماه ومفعول لم يدر ( موضع ) ( اليومين ) الذين أفطرهما ناسيا هل هما من الأولى أو الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيهما آخر الثانية وجواب فان لم يدر الخ ( صامهما ) أى اليومين متصلين بأربعة الأشهر لاحتمال اتها من الثانية واصلاحها ممكن ( وقضى شهرين ) لاحتمال كونهما ( ٣٧٨ ) أو كون أولهما من الأولى وقد بطلت بفصل قضائها بالثانية فصوم اليومين

مفرع على أن فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين مفرع على أن فصل القضاء نسيانا يقطعه ( وان لم يدر اجتماعهما ) أى توالى اليومين ( صامهما ) أى اليومين متصلين بالأشهر

إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْأَسْتَأْنَفَ أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَصْلِ الْقَضَاءِ وَشَهْرٍ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَقَضَى الْأَرْبَعَةَ ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِينَ مَسْكِينًا أَوْ أَرْبَاعًا مَسْلُومِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ وَثَلَاثِينَ بَرًّا وَإِنْ اقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ فَعِدْلُهُ وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ وَلَا الْمَشَاءِ

كفدية

الأربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلاحها ممكن ( وقضى ) الأشهر ( الأربعة ) بناء على ان

الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب المسألة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير وابن شاس الا أنهم أجملا وفصل ابن الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفریع ووجه التفصيل انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال إلا كفارة واحدة لانهما ان كانا معا من الأولى فى أولها أو أثناءها أو آخرها بطلت وحدها وان كانا من أثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الأول آخر الأولى والثانى أول الثانية لم تبطل الا الأولى فلذا لم يقض الأربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكر ويحتمل أيضا أن يكون أحدهما من الأولى والثانى من أثناء الثانية فتبطلان معا فيقضى الأربعة فتحصل ان التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع واما ان فرعنا على المشهور من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى إلا شهرين فقط مع صوم يومين علم اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب ( ثم ) اذا عجز عن الصوم اتقل للمرتبة الثالثة وهى ( تملك ستين مسكينا أحرارا مسلمين لكل ) أى لكل واحد من الستين ( مد ) وهو ملء حفان متوسط ووزنه رطل وثلث بغدادى ( وثلثان ) من مد فجموع الكفارة مائة مدنبوى ( برا ) أى لها تمييز للعد وثلثين وبيان لجنس الطعام المخرج فى كفارة الظهار ان اقتاتوا البر ( وان اقتاتوا ) أى أهل بلد للكفر كلهم أو جلهم ( تمرا أو ) اقتاتوا طعاما ( مخرجا ) غير البر والتمر أى ما يجوز اخراجه ( فى ) زكاة ( الفطر ) وهو شعير وسلت وأرز وذرة ودخن وزبيب وأقط وبرتوم فهذه التسعة التى تخرج زكاة الفطر منها ( فعده ) بفتح العين المهمة أى مساوى للذكور من الدواب الثلثين من المقتات غير البر عياض معناه أن يقال اذا شبع الشخص بمد حنطة كم يشبعه من غيرها وقال الباجى الأظهر عندي مثل مكيّة القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة أنه لا يجوز عرض ولا تمن وهو كذلك قال الامام رضى الله تعالى عنه ( ولا أحب الغداء ولا العشاء ) أى للمسكين بدلا عن اللد وثلثين لا تلى لأظنها يبلغان الدواب الثلثين وقال ابن الواز لو غدى



وغشى فلا يعيد وشبه في نفي احببة النداء والعشاء فقال (كفدية الاذى) التي تجب على المحرم لترفعه أو إزالته أذى (وهل لا ينتقل) المظاهر عن الصوم الذي عجز عنه إلى الاطعام في كل حال (الان أيس) للظاهر عند العودة الموجبة للكفارة (من قدرته على الصيام) في المستقبل بأن كان مريضا حينئذ مثلا وعلم أو غلب على ظنه استمرار عجزه عنه إلى موته (أو) ينتقل (ان شك) حين العودة في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) أي المدونة ففيها لابن القاسم من صام عن ظهاره شهرا ثم مرض وهو لا يجد رقبة لم يكن له ان يطعم وان تمادى به المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتنتظر افاقته فاذا صح صام الا ان يعلم ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصبر حينئذ من أهل الاطعام وفيها أيضا من ظاهر من امر أنه وهو مريض بمثل الأمراض التي يصح منها فلينتظر حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه ولا يدري أيرأ منه أم لا ولعله يحتاج إلى أهله فليطعم ويصيب أهله (وتؤولت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كاهمت على الخلاف (على ان) المظاهر (الأول) الذي صام شهرا عن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهرا منها والثاني لم يدخل فيها والدخول تأييد في العمل بالتمادي فلذا لا ينتقل الأول إلا إذا أيس والثاني الانتقال ولولم يياس فلا خلاف بين الحلين (وان اطعم) أي ملك المظاهر (مائة وعشرين) مسكينا كل مسكين نصف مد وثله وهو نصف القدر الواجب لكل مسكين (ف) حكمه (ك) حكم تملك عشرة أمدا لعشرين مسكينا كل واحد نصف مد في كفارة (اليمين) باسم الله تعالى في عدم الاجزاء حتى يكمل عشرة من العشرين لكل واحد مدا (وللعبد) المظاهر (اخرجه) أي الطعام كفارة عن ظهاره (ان) عجز عن الصوم و (أذن) له (٣٧٩) (سيده) في الاطعام واللام بمعنى على أو للاختصاص اذ

الاطعام حينئذ واجب (وفيها) أي المدونة للامام رضى الله تعالى عنه (أحب إلى أن يصوم) العبد عن ظهاره (وان أذن له) سيده (في الاطعام) وظاهره سواء كان العبد قادرا على الصوم أو عاجزا عنه (وهل

كَفِدِيَةِ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ أَوْ إِنْ شَكَ قَوْلَانٍ فِيهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَّارَةِ وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ وَلِلْعَبْدِ أَخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهَمٌّ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوُجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنَعِ أَوْ لَنَعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ أَوْ عَلَى الْمَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطُّ تَأْوِيلَاتٌ وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَاءَهُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كَفَّارَتَيْنِ فِي مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيْبُ صَنَفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنْ الْجَمِيعِ

هو) أي قول الامام رضى الله عنه أحب (وهم) بفتح الهاء أي غلط لسانی و بسكونها أي سهو قلبي قاله ابن القاسم (لانه) أي الصوم هو (الواجب) على العبد المظاهر القادر عليه وان أذن له سيده في الاطعام لانه لا يجزى مع القدرة على الصوم (أو) ليس بهم (أحب للوجوب) أي المختار إلى وجوب الصوم عليه (أو أحب للسيد عدم المنع) للعبد من الصوم مع قدرته عليه واضرار به في عمل سيده (أو) أحب للعبد الصوم (لنعم السيد له الصوم) أي عند منعه منه لاضراره به في خدمته بحيث يؤخر الكفارة حتى يأذن له سيده في الصوم أو يمتق أو يأتي زمان لا يضعفه الصوم فيه عن خدمة سيده (أو) أحب محمول (على) العبد (العاجز) عن الصوم (حينئذ) أي حين العود (فقط) بكمريض وهو راج القدرة عليه في المستقبل في الجواب (تأويلات وفيها) أي المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه (ان أذن) السيد (له) أي العبد الخالف بما فيه كفارة يمين (ان يطعم) أو يكسو عشرة مساكين (في) كفارة (اليمين) بالله تعالى وما الحق بها (أجزاء) أي العبد ما أذن له سيده فيه من اطعام أو كسوة (وفي قلبي منه شيء) أي كراهة ونفرة والصوم أيبين عندي فلم ير ملكه للطعام والكسوة ملكا مستقرا (ولا يجزىء تشریک كفارتين) لظهارين (في) حظ كل (مسكين) بأن يملك مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مدا وثلاثين عن كفارتين ناويا ان كل ما أعطاه لكل مسكين للكفارتين مناصفة كذا في المدونة وفهم منه عدم اجزاء التشریک في الصوم بالأولى لشرطية التتابع (ولا) يجزىء (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام ثلاثين مسكينا واحتز بصنفين من تركيبهما من صنف واحد كعشاء ثلاثين وملك ثلاثين كل واحد مدا وثلاثين فيجزىء (ولو) نوى من عليه كفارتان أو أكثر وعجز عن الاعتاق والصوم وأطعم مساكين كل واحد مدا وثلاثين (لكل) من الكفارتين أو الكفارات (عددا) من المساكين أقل من ستين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع)

أى مجموع الكفارين أو الكفارات ولم ينو التشريك في مسكين (كل) لكل كفارة ستين على ما نواه لكل واحدة في الصورة الأولى وعلى ما ينوب كل واحدة من قسمة المجموع في الصورة الثانية (و) ان ماتت واحدة من المكفر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) أى نصيب (من ماتت) فلا يجب عليه أن يكمل لها ولا يجوز له ما أخرجه لها عن كفارة غيرها ومثل الموت الطلاق البائن وعمل السقوط اذا لم يطأها قبل موتها أو طلاقها والا فلا يستط حظهافيجب عليه أن يكمل لهاستين (ولو أعتق ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) مظاهر منهن وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يعين الثلاث المعتق عنهن (لم يطأ واحدة) من الأربع (حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتمال كون التى أرادوطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة من الأربع أو تطلق بل (وان ماتت واحدة منهن) من الأربع (أو طلقت) فلا يجوز له وطء واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طلقن وبقيت واحدة فلا يستمتع بها حتى يخرج الرابعة لاحتمال انها التى لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام والله أعلم ﴿باب﴾ في أحكام اللعان وهو لغة مصدر لاعتن أى لعن كل من الشخصين الآخر وعرفا حلف زوج على زنا زوجته أو نفى حملها للزوم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض واحترز بحملها للزوم عن غير الزم كالذى أنت به لدون ستة أشهر من يوم العقد أو وهو خصى أو مجبوب أو صبي فلا لعان فيه واحترز بقوله بحكم عن تلاعنهما بلا حكم فانه ليس لعانا شرعيا ومناسبة تسمية هذا لعانا تباعدهما عن النكاح بتأييد التحريم أو ذكر اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضبا مع ذكره في خامستها تقليلا للذكر ولسبقه وتسببه في لعانها (انما يلاعن زوج) مكلف (٣٨٠) مسلم فشرط الزوج تكليفه واسلامه وفسقه لتو وانما يلاعن زوج ان صح

نكاحه بل (وان فسد نكاحه) ولو باجماع دخل أم لا وسواء عبدا أى الزوجان (أو فسقا) كانا حرين أو أحدهما (أو رقا) أى كانا رقيقين (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أى الزوجان معا الا أن يترافعا راضيين

كَمَلَّ وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَ وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ مَاتَ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَوْ طُلِّقَتْ

﴿باب﴾

أَنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ وَإِنْ قَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رَقَا لَا كَفَرَا إِنْ قَذَفَهَا بِيْزْنَا فِي نِكَاحِهِ وَالْأَحَدُ نَيْقَنَهُ أَعْمَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ وَانْتَفَى بِهِ مَا وَلَدَ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ وَالْأَحَدُ لِحْقٍ بِهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَّ الْإِسْتِبْرَاءَ وَيَنْفَى حَمْلَهُ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَمَدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ يُلَاعِنُ مُعَجَّلٌ كَالزَّوْنَا وَالْوَلَدُ إِنْ لَمْ يَطَأْهَا

بحكمنا ويلاعن الزوج (ان قذفها) أى قذف الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل أو بدراعى طوعا فيه ورفعته بعد لانه من حقها والا فلا لعان ويشترط كون الزنا للمذنوب به (في) زمن (نكاحه) فلو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك حد اتفاقا ولا يلاعن وزمن العدة كزمن النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معانى نكاحه بأن قذفها بعد نيتها منه بزنا في نكاحه أو قبله أو بعده وقذفها في نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج ولا يلاعن ونعت زنا بجملة (نيقنه) أى تحقق الزنا للمذنوب به زوج (أعمى) بلس أو سماع لان العلم يقع له من أكثر من طريق من حس وجس (ورآه غيره) أى غير الأعمى وهو الزوج البصير أى رأى الزنا أى ادخال المروء في المسكحلة بسينه (وانتفى) عن الملاعن (به) أى لعان ييقن الأعمى ورؤية البصير نسب (ما ولد) كاملا (لسته) أشهر (أو أقل منها بخمسة أيام وهو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) أى وان لم تلده لسته أشهر إلا خمسة أيام بأن ولدته كاملا لسته أشهر إلا ستة أيام (لحق) الولد (به) أى الملاعن لظهور أنها كانت حاملابه منه قبل زناها في كل حال (الا ان يدعى) الملاعن (الاستبراء) بحبضة لم يطأ بعدها قبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان أنت به لسته أشهر إلا خمسة أيام من يوم استبرائها والحق به لظهور انها حاضت وهى حامل به منه وعطف على بزنا فقال (و) يلاعن الزوج ان قذفها (بنفى حمل وان مات) الولد بعد ولادته حيا أو نزل ميتا وفائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (أو تعدد الوضع) أى الولادة لولدين أو أكثر فيكفى في نفى نسبهم لعان واحد (أو وضع) (التوأم) بفتح التاء والهمز بينهما أو ساكنة أى ولد متعدد في حمل واحد ويتنfy نسب الحمل في جميع الصور (بلعان معجل) قال في الشامل ولو مريضين أو أحدهما وتوخر الخائض والنفساء الى الطهر لمتعهما من دخول الجامع وشبهه في الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) أو نيقنه (و) بنفى نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة أو متأخرة عنها (ان لم يطأها)

الملاعنة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المنفى و بين الوضعين ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر شرط في الملاعنة لنفى الحمل أو الولد (أو) وطئها بعد وضعها بشهر مثلاً وأنت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) أى المدة التى بين وطئها ووضعها بالزوج (لقلة) أى لنقصها عن أقل مدة الحمل وهى ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن وضعته كاملاً لحصة أشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثانى لنقص ما بينهما عن الستة إلا خمسة ولا من بقية الحمل الأول لقطعه عنه بالسنة فيعتمد على هذا ويلاعن (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتنبها ثم أنت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (للكثرة) عن أكثر مدة الحمل فيعتمد على هذا ويلاعن (أو) وطئها ثم (استبرأها بحبضة) ولم يطأ بعدها وأنت بولد كامل لستة أشهر من يوم الاستبراء فيعتمد فى نفيه على استبرأها ويلاعن وان لم يدع رؤية قال عياض وهو المشهور ولا ينتفى الولد بغير لعان ان تنازعا فى نفيه بل (ولو تصادقا) أى الزوجان (على نفيه) أى الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لحق الولد فان لم يلاعن لحق الولد ولا يحذفه غير عفيفة وهى تحد لأقرارها بالزنا ففى المدونة ان تصادق الزوجان على نفى الحمل بغير لعان حدثت الزوجة وان كان لها معه قبل ذلك سنون قاله مالك والليث رضى الله تعالى عنهما واستثنى من مقرر أى لا ينتفى الحمل والولد بغير لعان فى كل حال (الا أن تأتى به) أى الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح قلته زائدة على خمسة أيام كسنة أيام فينتفى عنه بغير لعان لقيام المانع الشرعى من لحوقه ان اتفقا على الدقة للذكورة أو ثبتت بالبينة فان اختلفا فى تاريخ العقد ولا يثبت به فلا ينتفى الا بلعان (أو) (الا أن تأتى به) (وهو) أى الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفى عنه بلا لعان لاستحالة حملها منه فيها عادة (أو ادعته) أى الولد زوجة (مغربية) مثلاً (على) زوج لها (مشرقى) مثلاً وكل منهما ببلده (٣٨١) لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها

للاخر عادة فينتفى عنه بلا لعان لاستحالة كونه منه عادة (وفى حده) أى الزوج حد القذف ومنعه من اللعان (بمجرد القذف) لزوجه أى العارى عن رؤية أو تيقن ونفى حمل

بَعْدَ وَضْعِ أَوْ لِدْتَهُ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقَلَّةِ أَوْ لِكَثْرَتِهِ أَوْ اسْتِبْرَاءِهَا بِحَبِضَةٍ وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ وَهُوَ صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَجْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ وَفِي حَدِّهِ مَجْبُورٌ الْقَذْفِ أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ وَإِنْ لَاعَنَ لِرُؤْيَاهُ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءِ فَلَهَا لِكْرِفٍ إِنْ زَامَهُ بِهِ وَعَدَمَهُ وَنَفْيِهِ أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَيُلْحَقُ أَنْ ظَهَرَ يَوْمُهَا وَلَا يَمْتَدُّ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِقَبْرِهِ وَإِنْ بَسَوَادَ

أو ولد بأن زنت (أو لعانته) أى تمكين الزوج منه فان لاعن اسقط حده لقذفها لموم آية اللعان اذ لم يذكر فيها رؤية زنا ولا نفى حمل أو ولد (خلاف) أى قولان مشهوران (وان لاعن) الزوج زوجته (لرؤية) أو تيقن منه للزنا (وادعى) الزوج (الوطء) للملاعنة (قلها) أى رؤية الزنا (و) ادعى (عدم الاستبراء) من وطئه ثم أنت بولد لاقل من ستة أشهر من رؤية أو تيقن زناها لحق به قطعاً لتيقن انها زنت وهى حامل منه فان أنت بولد يمكن كونه من زنا بأن كانت لستة أشهر من الرؤية (فل) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (فى الزامه) أى الزوج (به) أى الولد فيلحقه ولا ينتفى عنه بهذا اللعان وله نفيه بلعان آخر قاله فى التوضيح تبعاً لبعض شراح المدونة وفسرها أبو الحسن بأنه لا ينتفى عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واقتصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفى الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس نفيه بعد ذلك (وعدمه) أى الزامه به أى لا ينتفى عنه باللعان السابق لرؤية أو تيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى ينفيه أو يستلحقه أفاده فى التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف (ونفيه) أى الولد عن الزوج باللعان الأول بناء على انه لنفى الحد والولد معافان استلحقه لحق به وحده (أقوال) ثلاثة مطلقة أى سواء كانت حاملاً يوم الرؤية أم لا وفصل (ابن القاسم) فقال (ويلحق) الولد بالملاعن (ان ظهر) حملة (يومها) أى الرؤية وتفصيله ظاهر وجبه لانه لا يلزم من لعانه لنفى الحد عنه نفيه الحمل الظاهر والظاهر انه لا يشترط ظهور الحمل وإنما يشترط ان تأتى به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية (ولا يعتمد) الزوج (فيه) أى نفى الولد (على عزل) أى تزعم ذكره حين امناؤه من فرج زوجته وامناؤه خارجاً لانه لا بد من سبقه وهو لا يشعر به (ولا يعتمد) فيه على (مشابهة) من الولد (لتبره) أى الزوج ان كانت للمشابهة بلون غير السواد بل (وان) كانت (سواد) ففى صحيح البخارى فى باب ما جاء فى التعريض حدثنا اسماعيل حدثنى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن السيب عن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابى فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها

قال حر قال هل فيها من أورك قال نعم قال فأتى كان ذلك قال أراه عرق نزع قال فلعل ابنك هذا نزع عرق قال ابن عبد السلام ففهم الأئمة من هذا الحديث ان المشابهة لا يعتمد عليها في اللعان وانها لا تصلح مظنة في ذلك ولا علة (ولا) يعتمد على (وطء بين الفخذين ان أنزل) لان الماء سيال (ولا) يعتمد على وطء في القبل (بغير انزال ان) كان (أنزل قبله) أى الوطء في وطء أخرى أو احتلام أو ملاعبة (ولم يبيل) بعد الانزال لاحتمال بقاء شيء من المني في القنصة انفصل في القبل حال وطئه فحملت منه فان كان بال بعد ما تنفى هذا الاحتمال لان البول ينقي القنصة من المني (ولا عن) الزوج زوجته (في) قذفها (ب) خفي الحمل مطلقا عن التقييد بكونها في العصمة بل يلاعن مطلقا سواء كانت في العصمة أو في العدة أو بعدها حية أو ميتة (و) لاعنها (في) قذفها (بالرؤية) لازنا أو يثقنه (في العدة) وأولى الرؤية قبل الطلاق ويلاعنها فيهما ولو بعد العدة ان كانت العدة من طلاق رجعي بل (وان) كانت (من) طلاق (بأن) بخلع أو بتات (وحد) الزوج حد القذف ان قذفها (بعدها) أى العدة برؤية الزنا ولو قبل طلاقها وشبهه في الحد فقال (كاستلحاق الولد) للملاعن فيه فيحد لاعترافه بالقذف ولا يتعدد حده بتعدد الأولاد المستلحقين بعد لعانه فيهم سواء استلحقهم دفعة أو واحدا بعد واحد ولو بعد حده للأول لانه قذف واحد (إلا أن تزني) للملاعنة لتنفى حملها (بعد اللعان) وقبل الاستلحاق فلا يحد لاستلحاقه لزوال عقبتها ولا مفهوم لقوله بعد اللعان وكذا قبله كافي المدونة (و) يحد للملاعن (ل) تسمية الزاني (أى الذى اتهمه بالزنا بها) أى للملاعنة فلعانه لا يسقط حده لقذف غير الملاعنة (وأعلم) بضم الميم وكسر اللام نائبه ضمير المسمى بأن يقال له فلان قذفك بزوجه فهل لك سبيل (ب) يحد أى الملاعن حد القذف فان اعترف أو عفا لستر سقط حد القذف عن قاذفه (لا) يحد للملاعن (ان كرر) بعد اللعان (قذفها) أى للملاعنة (به) أى مالاعنها (٣٨٣) بسببه فان قذفها بغيره حد (وورث) الأب (المستلحق) بكسر الحاء

(الميت) للمستلحق بفتحها بعد موته كافي المدونة وأولى المستلحق في حياته (ان كان له) أى المستلحق بالفتح الميت (ولد) ذكر أو أنثى (حرم مسلم) لضعف التهمة به لا بعد أو كافر لعدم ارثه فهو كعدمه ولم

يقول ان كان له ابن تبعا للعدونة ونسبها ومن نفى ولدا بلعان ثم ادعاه بعد ان مات الولد عن مال فان كان لولده ولد وأشار ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لانه ينهم في ميراثه فيحد ولا يرث (أو لم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذى تركه الولد المستلحق فيرثه لضعف التهمة حينئذ وفهم من تفصيله في الارث دون الاستلحاق ان الولد لاحق به على كل حال بناء على ان استلحاق النسب ينفى كل تهمة (وان وطئ) الزوج الذى قذف زوجته بنفى الحمل بعد علمه بوضعها أو حملها امتنع لعانه (أو آخر) الزوج الذى قذف زوجته بنفى الحمل والمفعول محذوف أى لعانه (بعد علمه بوضع أو حمل) من زوجته تنازع فيه وطئ وأخر (بلاعذر) يوما كافي المدونة (امتنع) لعانه ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت أو كتابية وحد للقذف الحرة المسلمة دون الامة المسلمة والحرة الكتابية فان كان له عذرة القيام وليس من العذرة تأخيرها لاحتمال انفشاشه وهذا نفى الولد واما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطؤها بعدها (وشهد) أى يقول الزوج في لعانه أشهد بالله (أر بما) الأولى تأخيرها عن قوله (لرأيتها تزني) ليكون التكرار أربما للصيغة بنامها لا لأشهاد بالله فقط كما يروى منه تقدمه هذا في شأن البصير ويقول الأعمى أشهد بالله لعنتها أو يثقنها تزني هذا اذا كان اللعان لرؤية أو التيقن وان كان لنفى الحمل فأشاره بقوله (أو) يقول أشهد بالله (ما هذا الحمل منى) قال ذلك ابن اللواز ومنه ذهب للعدونة وهو المشهور انه يقول في اللعان لتنفى الحمل أشهد لانت وكان المصنف عدل عن مذهبه القوله في توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله لانت كون حملها ليس منه أى ولا يلزم من كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وطء شبهة أو غصب لكن وجه ما فيها بالتحديد عليه عسى أن ينكل فيثبت النسب المجهوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسة) بشهادته الأربع جال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها أشهد بالله (أو) يقول (ان كنت كذبتها) أى كذبت عليها وظاهره التخير ابن حبيب هذا يعزى والا حجب

الينا لفظ القرآن (وأشار الأخرس) ذكرنا أن أوأني بما يفهم منه شهادته الأربع والخامسة (أو كذب) ما يدل عليها ويعلم قذفه بإشارته (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رأي أني) لردلعه لرؤية الزنا (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في ردلعه لنفي الحمل والولد (أو) تقول في إيمانها الأربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أي قوله لرأيها تزني في لعان الرؤية وقوله لزنت في لعان نفى الحمل والولد (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها إن كان) زوجها (من الصادقين) فيار ماها به بغير لفظ ان كما في الجلاب وفي الدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا (ووجب) على الزوجين في إيمان اللعان لفظ (أشهد) فهو شرط في صحتها فلا يجزئ أحلف أو أقسم (و) وجب (اللعن) في خامسة الرجل لانه مبعد لأهله وولده فان خمس بالنصب فلا يجزئ (و) وجب (النصب) في خامسة المرأة لانها أغضبت زوجها وأهلها فان خمس باللعن فلا يجزئ (و) وجب اللعان (بأشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لانها إيمان مغلفة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان بالمدينة ففي مسجده ﷺ المشتمل على الروضة والقبر الشريف وان كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وان كان في غيرها ففي جامع الجمعة (و) وجب (بم حضور جماعة) عدول لوقوعه كذلك في زمنه ﷺ (أقلها) أي الجماعة (أربعة) لاحتمال نكولها أو اقرارها ولا يتم إلا بأربعة ولا بد من كونهم عدولا لإدلائب بغيرهم (ونذب) اللعان (أثر صلاة) من الخمس ابن وهب وبعد العصر أحب الى (و) نذب للامام (نحو فيهما) أي الزوجين قبل اللعان بذاب الآخرة الشديد الألم الذي لا يقدر قدره (وخصوصا عند الخامسة) من الرجل والمرأة (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي (٣٨٣) الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب لخبر النسائي

وَأَشَارَ الْآخَرَسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ مَا رَأَى أَوْ زَنَى أَوْ مَا زَنَيْتُ أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهِمَا  
وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَوَجَبَ أَشْهَدُ وَاللَّعْنُ وَالنَّصْبُ  
وَبِأَشْرَفِ الْبَلَدِ وَمَحْضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلُهَا أَرْبَعَةٌ وَنَذِبَ إِثْرَ صَلَاةٍ وَنَحْوُ فِيهِمَا وَخُصُوصًا  
عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ وَفِي إِعَادَتِهَا إِنْ بَدَأَتْ خِلَافَ تَوَلَّعَتْ الذِّمَّةُ  
بِكَيْفِيَّتِهَا وَلَمْ تُجِبَّرْ وَإِنْ أَبَتْ أَدْبَتْ وَرُدَّتْ لِيَلْتَمِها كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ رَجُلٍ فِي  
لِحَافٍ وَتَلَاعَنَا إِنْ رَمَاهَا بِنَصْبٍ أَوْ وَطءَ شَبْهَةً وَأَنْكَرْتَهُ أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ وَلَمْ  
يَظْهَرْ وَقَوْلُ مَا زَنَيْتُ وَلَقَدْ غُلِبْتُ وَالْأَتَمُّ فَقَطُّ كَصَمِيرَةٍ تَوَطَّأُ

وَأَبَى دَاوُدَ أَمْرَ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ  
يَدَهُ عَلَى فِيهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ  
وَيَقُولَ لَهُ إِنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ  
(وَفِي) وَجُوب (إِعَادَتِهَا)  
أَيِ الزَّوْجَةِ إِيْمَانِ الْعَمَانِ  
(إِنْ بَدَأَتْ) أَيِ قَدِمَتْ  
إِيْمَانُهَا عَلَى إِيْمَانِ الزَّوْجِ

وعنده (خلاف) البنائي ظاهره قولان مشهوران الأول قول أشهب واختاره ابن الكاتب ورجحه اللخمي ونقله عياض عن  
للذهب وصححه ابن عبد السلام والثاني قول ابن القاسم في الموازية والعناية قال بعض العلماء لم أر من شهره بعد البحث عنه  
(ولا عنت) الزوجة (الذمية) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها مسلم أو كافر وترافعا الينا أو مجوسية ترافعت الينا مع زوجها المجوسي  
(بكنيستها) أي معبدها كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجها المسلم دخوله معها وتمنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم (ولم)  
الأولى لا (نجبر) الذمية على اللعان ان امتنعت منه لانها لو أقرت بالزنا لا تحدد (وإن أبوت أدبت) الذمية الممتنعة من اللعان لاذينها زوجها  
وادخلها اللبس في نسبه (وردت) الذمية بعد تأديبها (ل) حاكم (ملتها) لاحتمال حدها بنكولها أو اقرارها ولا يمنع من رجها  
ان كان شرعا لهم وشبه في التأديب فقال (كقوله) أي الزوج (وجدتها) أي زوجته مضطجة أو متجردة (مع رجل) أجنبي  
(في لحاف) ولا بينة له بذلك فيؤدب ولا يلاعن ولا يحد (وتلاعنا) أي الزوجان (ان رماها) أي قذف الزوج زوجته  
(بنصب) أي بوطئها مفسوبة (أو وطء شبهة) من أجنبي اشبه عليها بزوجةا فسكنته من نفسها (وأنكرته) أي أنكرت  
ما ذكره الزوج من وطء النصب أو الشبهة (أو صدقته) أي صدقت الزوجة زوجها في انها وطئت غصبا أو بشبهة (ولم يثبت) وطء  
النصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) الجيران وغيرهم فانهما يتلاعنان (وتقول) الزوجة ان صدقته أشهد بالله (ما زنت) ولقد  
غلبت) واما ان أنكرته فتقول ما زنت ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (والا) أي وان ثبت النصب بينة أو ظهر بقرينة  
كاستغاثة عند النازلة (التعن) الزوج فقط أي دون الزوجة لعنرها وان نكل فلا يحد وشبه في اللعان الزوج (فقط) فقال  
(ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (توطأ) أي يمكن وطؤها وتطبيقه عادة فقذفها بروية الزنا فيلاعن دون

(وان شهد) زوج بزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على انه زوجها قبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعت) الزوجة (وحد) الشهود (الثلاثة) لتقصم عن فساد شهادة الزنا (لا) تحدد الثلاثة (ان نكلت) الزوجة عن اللعان وتبني زوجة ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على حكم الزوجية ويرثها الا ان يعلم انه تعمد الزور عليها ليقتلها أو يقر بذلك فلا يرثها (أولم يعلم بزوجه) أي كونها زوجا لمن شهد عليها مع الثلاثة بالزنا (حتى رجعت) فلا تحدد الثلاثة ويلاعن الزوج فان نكل فانه يحد وحده ولا تحدد الثلاثة لان نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الراجع فقط (وان اشترى) الزوج (زوجته) الأمة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطأها بعده بلا استبراء (ثم ولدت) ولدا كاملا (لسته أشهر) من وطئه بعد شرائه ونفاه (ف) الولد (ك) ولد (الأمة) التي أقر سيدها بوطأها وأنت بولد لسته أشهر في لحوقه به وعدم اللعان ولو استبرأها من وطئه بعد الشراء وولدت لسته من يوم الاستبراء اتفئ بلا لعان (و) ان ولدته (لاقل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء ولم يطأ بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) في انه لا ينتفى إلا بلعان معتمد فيه على شيء مما تقدم (وحكمه) أي ثمرة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على لعان الزوج أولها (رفع الحد) عن الزوج لقذفه زوجته ان كانت حرة مسلمة (أو الأدب) له (في) الزوجة (الأمة والأمية) الكتابية (و) ثانيها (إيجابه) الحد أو الأدب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو أمة والأدب على الكتابية (ان لم نلاعن و) ثالثها (قطع نسبه) أي الزوج عن حمل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مرتبة (٣٨٤) على لعان الزوجة أحدها رفع الحد عنها ثانيها فسخ نكاحها ثالثا أشار له

وَأَنَّ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ أَلْتَمَعَتْ ثُمَّ التَّمَعَتْ وَحَدَّ الثَّلَاثَةُ لِأَنَّ نَكَلَتْ أَوَّلَمَ يُعْلَمُ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَالْأُمَةِ وَلَا قُلَّ فَكَالزَّوْجَةِ وَحُكْمُهُ رَفْعُ الْحَدِّ أَوْ الْأَدَبِ فِي الْأُمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ وَإِجَابَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ لَمْ تَلَا عِنْ وَقَطْعُ نَسَبِهِ وَبِلَعَانِهَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهَا وَإِنْ مُلِكَتْ أَوْ انْفَشَّ حَمْلُهَا وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قُبِيلَ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَامِينَ لِحِقَا وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ قَبْطَانٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِنْ أَقْرَ بِالثَّانِي وَقَالَ لَمْ أَطَأْ بَعْدَ الْأَوَّلِ سُبُلَ النِّسَاءِ فَإِنْ قُلْنَ أَنَّهُ قَدْ بَتَّ أَخْرُ هَكَذَا لَمْ يُحَدَّ

بقوله (و) يجب (بلعانها) تأييد حرمتها على ملاعنها (وان ملكت) أي ملكها ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (أو) أي وان (انفش حملها) بعد لعانها لتغيبه فيتأبد تحررها لاحتمال انها أسقطته خفية (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) أي رجع (إليه) أي اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده

### ﴿ بَاب ﴾

تَعْتَدُ حُرَّةٌ وَإِنْ كِتَابِيَّةٌ أَطَاقَتِ الْوَطْءَ

للقذف (قبل) بضم فكسر أي قبل عوده اليه وشبه في قبول العودة الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) مود بخلاوة (للرأة) له بعد نكولها عنه فيقبل (على الأظهر) عند ابن رشد (وان) لاعن الزوج زوجته لنفي حملها فولدت توأمين (ف) استلحق أحد التوأمين أي الولدين الذين ليس بينهما أقل أمد الحمل (لحقا) معالتهما كولد واحد ولدا لولا عن في أحدهما فقط انتفيا معا (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق أحدهما ونفي الآخر (كان بينهما) أي الولدين الذين استلحق الزوج أحدهما ونفي الآخر (سته) من الأشهر (ف) هما (بطنان) أي حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا ينتفى بنفيه (الا أنه) أي لكن الامام مالك رضى الله عنه (قال ان أقر) أي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الأول بستة أشهر بأن قال هذا ولدى والفرض انه استلحق الأول (وقال) الزوج (لم أطأ) ها (بعد) ولادة الولد (الأول) وجواب ان أقر وقال (سئل النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه) أي التوأم (قد يتأخر) عن الأول (هكذا) أي ستة أشهر (ل) الأولى لا (يحد) الزوج لانهما حمل واحد وليس قوله لم أطأ بعد الأول نفيا للثاني صريحا لجواز كونه بالوطء الذي كان عند الاول عملا بقوله لم يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا احدهما نفيا للثاني ولحق به وقلن لا يتأخر هكذا صار قوله لم أطأ بعد الأول قذفا لها وما ان نفى الاول وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فانه يحد ولا يسأل النساء لاستلحاقه الولد الثاني بعد نفيه فيحد على كل حال قاله الخطاب اه **باب** في العدة وما يتعلق بها (تعتد حرة) ان كانت مسلمة بل (وان) كانت (كتابية) طلقها زوج مسلم (أطاعت) الحرة (الوطء) وان لم يمكن حملها لا ان لم تطقه وان

وطها زوجها لانه معدوم شرعا وصلة تعتد (ب) سبب (خلوة) زوج (بالغ) بها بالخلوة صبي ولو قوى على الوطء خالع عنه وليه وفي للدونة ان كان الصبي لا يولد له ويقوى على الوطء فظهر بامرأته حمل فلا يلحقه وتحد وان مات فلا تنقض عدتها بسبب وفاته بوضعه لأن الحمل الذي تنقض العدة بوضعه هو اللاحق لأبيه الالملاعة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج (غير محبوب) لا بخلوة بالغ محبوب (أمكن شغلها منه) فإذا خلت الزوجة مع زوجها خلوة يمكن أن يطأها فيها سواء كانت خلوة اعتداء أو خلوة زيارة فإنه اذا طلقها تجب عليها العدة واحترز بقوله أمكن شغلها الخ عن خلوة لحظة قصيرة عن زمن الوطء وعن خلوته بها بحضرات نساء متصفات بالندالة والعدة أو واحدة كذلك فلا توجب عدة قاله الفاكهاني وتجب العدة بما تقدم ان تصادقا على الوطء في الخلوة أو اختلافا فيه بل (وان نفياء) أي نفى الزوجان الوطء فيها لأن العدة حق لله تعالى فلا تسقط باتفاقهما على نفيه (وأخذنا) أي الزوجان (بإقرارها) بنفيه فيما هو حق لها فتأخذ الزوجة بعد النفقة والكسوة مدة العدة وعدم تكميل للمهر يؤاخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزوج من يحرم جمعها معها ورابعة سواها يؤاخذان معا بأن من تأخرت حياته منهما لا يرث لليت قبله (لا) تعتد الزوجة (بغيرها) أي الخلوة في كل حال (الا أن تقر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخلوة فتعتد (أو) (الا أن يظهر) بها (حمل ولم ينفع) أي الزوج بلعان فتعتد بوضعه فان نفاه بلعان فلا تعتد وتستبرأ بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها الميت قبل وضعه وصلة تعتد (ثلاثة أقرء أطهار) بيان أو بدل (و) عدة (ذى الرق) أي الأمة الرقيقة من زوجها الحر أو الرقيق (قرءان) أي طهران (والجنيح) أي الأقرء الثلاثة للحررة والقرءان للامة (للاستبراء) أي الاستدلال على براءة الرحم من الحمل ولذا لا تجب على المطلقة قبل الدخول لأنها لا تحتاج للاستبراء (لا الأول فقط) للاستبراء (٣٨٥) والباقي تعبد (على الأرجح) عند ابن

يونس وهو قول الأبهري والثاني للقاضي وتعتد المطلقة بالأقرءان اعتادت الحيض فيما دون سنة بل (ولو اعتادته في كالسنة) مرة وأدخلت الكافة ما زاد عليها الى تمام عشر سنين على ما نقل عن أبي

يَحْلُوهُ بِالْغَيْرِ مَجْبُوبٌ أَمَكْنَ شَغْلُهَا مِنْهُ وَإِنْ نَفَيْاهُ وَأَخَذَ بِإِقْرَارِهَا لَا يَنْفِيهَا إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ وَلَمْ يَنْفَعِ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ أَطْهَارٍ وَذِي الرِّقِّ قُرْءَانٍ وَالْجَمِيعُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ لَا الْأَوَّلُ قَطُّ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَوْ اعْتَادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ اسْتُحِيضَتْ وَمِيزَتْ وَلِلزَّوْجِ انْتِزَاعٌ وَلِلدِّ الْمَرْضِعِ فِرَادًا مِنْ أَنْ تَرْتَهُ أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتُهَا أَوْ رَابِعَةٌ إِذَا لَمْ يُضْرَبْ بِالْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ تُمَيِّزْ أَوْ تَأْخُرَ بِلا سَبَبٍ أَوْ مَرَضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ كَعْدَةٍ مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْيَائِسَةَ وَلَوْ بِرِقٍّ وَتَمَّمَ مِنَ الرَّابِعِ فِي الْكُسْرِ وَلَنَا

(٤٩ - جواهر الاكلیل - أول) عمران والى تمام خمس سنين على ما نقل عنه أيضا فمن اعتادته في كل عشر أو خمس مرة تنتظر فان جاء وقت حيضه ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة أو وقتها (أو) أي وتعتد المطلقة بالأقرءان ولو (أرضعت) وتأخر حيضها لارضاعها فلا تعتد بالسنة وتنتظر الأقرءان حتى تنسها أو تغطم ولها أو ينقطع ارضاعها فتستقبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى آتت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت يظهر أن تأخره ليس للارضاع (أو) أي ولو (استحيضت) المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة أولون فتعتد بالأقرءان لا بالسنة على المشهور (وللزوج) الطلق طلاقا رجعيًا مرضعا يتأخر حيضها لارضاعها (انتزاع ولد) المطلقة (المرضع) فرارا من أن ترثه ان مات قبل تمام عدتها (أو ليتزوج أختها) ونحوها ممن يحرم جمعها معها (أو رابعة) بدلها (إذا لم يضر) الانتزاع (بالولد) وحل جواز الانتزاع إذا تأخر حيضها عن وقته المعتاد لها لارضاعها كما في سماع ابن القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له انتزاعه لتبين قصده اضرارها (وان لم يميز) للاستحاضة دم المرض من دم الحيض (أو تأخر) الحيض (بلا سبب) ظاهر من رضاع أو استحاضة (أو مرضت) المطلقة فتأخر حيضها بسببه قبل الطلاق أو بعده (تربصت) أي تأخرت (تسعة أشهر) استبراء على المشهور لزوال الرية لأنها مدة الحمل غالبا وهل تعتبر من يوم الطلاق أو من يوم ارتفاع حيضها قولان (ثم اعتدت بثلاثة) أشهر حرة كانت أو أمة وحلت بتمام السنة ولا ينتظر لقول النساء وقيل التسعة عدة أيضا والصواب أنه خلاف لفظي وشبه في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لصغر وهي مطيعة الوطء أولطبعها وهي البغلة (و) عدة (اليائسة) من الحيض لكبرها في السن كذلك فعدة من ذكر ثلاثة أشهر ان كانت حرة بل (ولو) كانت متلبسة (برق) ونعم من الرابع في الكسر) وأشار ابو الى الخلاف في المذهب أشهر ما ذكره المصنف ووجهه ان الحمل لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر فلذا ساوت الأمة الحرة (ولنا)

أى لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) ان وقع الطلاق بعد طلوع فجره فان وقع ليلا قبل طلوع الفجر حسب منها وكذا عدة الوفاة (وإن حاضت) المدة التي تر بص تسعة وتعتد بثلاثة (في السنة) ولوفى آخر يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقرءاء و (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة بيضاء فان أتمت السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة) فتحل بالسابق منهما (ثم ان احتاجت) من تر بصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لافيه ولا بعدها (لعدة) من طلاق آخر (ف) الأشهر (الثلاثة) عدتها ابتداء بلا تر بص تسعة لصيرورتها يائسة (ووجب) على الحرة زوجة كانت أو أيماء (ان) وطئت بزنا (أو) وطئت (شبهة) لنكاح كغلط أو عقد نكاح فاسد مجمع على فساده بنسب أو رضاع أو صهر أو خامسية فيجب عليها في هذه الأمور ان تمسكت قدر عدتها على تفصيلها السابق لكن هذا الاستبراء لعدة (فلا يطأ الزوج) زوجته التي وطئت بزنا أو شبهة زمن استبرائها أى يحرم عليه وطؤها حيث لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل يكره وقيل يباح وفي البيان ما يفيد ان المذهب التحريم وعله بأنه ربما ينفش الحمل فيختلط ماؤه بماء غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) أحد نكاحه عليها ان كانت أيماء زمن استبرائها لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف (أو غاب) على الحرة غيبة يمكن الوطء فيها (غاصب أو سائب) كافر حر بي (أو مشترى) جهلا أو فسقا ثم خلصت من ذلك لانها مظنة الوطء (ولا يرجع لها) أى لا تصدق الحرة في نفها وطء من ذكر لاتهامها بدفع العرة عن نفسها وفاعل وجب (فدراها) أى العدة بالتفصيل السابق فذات الحيض الغير المتأخر عن زمنه أو المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء واليائسة والصغيرة والبغلة ثلاثة أشهر وللتأخر حيضها بلا سبب أو لمرض وللتحاضة غير المميزة سنة (و) اذا زوج أجنبي شريفة (٣٨٦) بولاية الاسلام ولها ولى غير محبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخير

يَوْمُ الطَّلَاقِ وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَّتِ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ ثُمَّ إِنْ احْتَاجَتْ لِمُدَّةٍ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ أَنْ وَطَّئَتْ بَزْنٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ وَلَا يَمْقِدُ أَوْ غَابَ غَايِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا فِي إِمْنَاءِ الْوَلِيِّ وَفَسْخِخِ تَرُدُّدُ وَاعْتَدَّتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَّقَتْ بِكَيْحِضٍ وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَعَجَّلَ بِرُؤْيَيْهِ تَأْوِيلَانِ وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ وَفِي أَنْ الْقَطُوعَ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَاءُ يُولَدُ لَهُ فَمَتَمَّتْ زَوْجَتَهُ أَوْ لَا

ولها في الفسخ والامضاء أو تزوج عبد بدون إذن سيده ودخل أو سفيه بغير إذن وليه ودخل وخير السيد والولى في الامضاء والفسخ فأختلف (في) ايجاب الاستبراء ب(امضاء الولي) نكاح الشريفة أو العبد أو السفيه من

الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وعدم الايجاب أى ايجاب الاستبراء لانه ماؤه (أو) وما ايجابه ب(فسخه) أى الولي المذكور وأراد الزوج أن يتزوجها بإذن الولي أو أذن السيد للعبد في تزوجها أو ولي السفيه في تزوجها لحرمة مائه وعدم الإيجاب لانه ماؤه (تردد) فان كان الامضاء والفسخ قبل الدخول فلا استبراء (واعتمدت) أى احتسبت المطلقة في طهر (بطهر الطلاق) فتجعله قرءا أول ان طال بعد الطلاق بل (وان) كان (لحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الأول فان طهرت نصف شهر وحاضت ثمانية فقد تم قرؤها الثاني فان طهرت كذلك أى نصف شهر وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث وحيث (فتحل) للأزواج (بأول الحيضة الثالثة أو) أول الحيضة (الرابعة) بالنسبة لحيضة الطلاق (ان طلقت بكمحيض) أدخلت الكاف النفاس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها الأول والثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغى) للمعتدة بالاقرءاء من الطلاق أى وهل معنى قول أشهب ينبغى (أن لا تعجل) المعتدة الزوج (ب) مجرد (رؤيته) أى دم الحيضة الثالثة ان طلقت بطهر أو دم الحيضة الرابعة ان طلقت بكمحيض أى هل معنى ينبغى الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة أو معنى ينبغى في كلام أشهب الندب فلا يخالفه في الجواب (تأويلان) وذلك ان في المدونة لابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم ولأشهب ينبغى أن لا تعجل بالنكاح أول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بحمل ينبغى على الندب وهو تأويل ابن الحاجب ومن معه أو خلاف بحمل ينبغى على الوجوب واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم (ورجع) للنساء العارفات (في قدر) أقل زمن (الحيض هنا) أى في العدة (هل هو يوم أو بعضه) الذى له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان (و) رجع للنساء (في ان المقطوع ذكره أو أنثياه) هل (يولد له فتعتد زوجته أولا) يولد له فلا تعتد



(و) رجع للنساء في (ما تراه الياسة) أي المشكوك في بآسها وهي من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حيض) أم لا واصل رجع (للنساء) العارفات بأحوال الحيض فمن بلغت السبعين دمها غير حيض قطعا ومن لم تبلغ الخمسين دمها حيض قطعا فلا يستل النساء فيهما (بخلاف الصغيرة) للعدة من الطلاق بالأشهر الثلاثة وتري الدم أثناء الأشهر فهو حيض (ان أمكن حيضها) حينئذ (انتقلت) الصغيرة التي يمكن حيضها اذا رأت الدم أثناء عدتها بالأشهر (للاقراء) ولغت ما تقدم من الأشهر ولو بقي منها يوم واحد لان الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمها للنساء (والطهر) في العدة أقله (ك) أقله في (العبادة) نصف شهر (وان أنت) معتدة من طلاق أو وفاة (بعدها) أي عدة الاقراء في الطلاق والأشهر في الوفاة (بولد لدون أقصى أمد الحمل) من يوم انقطاع وطلته عنها (لحق به) أي المطلق أو الميت (الآن ينبغي بلمان) ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة القراء على براءة الرحم أكثرية لان الحامل تحيض (وتربست) أي تأخرت معتدة من طلاق أو وفاة (ان ارتابت) أي شكبت وتحيرت (به) أي الحمل الى أقصى أمد (وهل) تتر بص (خمسا) من السنين (أو أربعيا) من السنين في الجواب (خلاف) فان مضت للعدة ولم تزد الريبة حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحطاب فاذا مضت الخمسة أو الأربعة حلت ولو بقيت الريبة (رفها) أي اللدونة (لوترجوت) المرتابة بالحمل (قبل) تمام (الخمس) سنين (بأربعة أشهر فولدت خمسة) أشهر من نكاح الثاني (لم يلحق) الولد (بواحد منهما) ويفسخ نكاح الثاني لانه نكاح حاملا ولم يلحق بالأول لزيادته على الخمس سنين بشهرا ولا بالتالي لنقصه عن أقل أمد الحمل شهرا (وحدث) المرأة حد الزنا (واستشكلت) المسألة بأن تحديد أقصى أمد الحمل بخمس سنين ليس (٣٨٧) فرضا من الله ورسوله ﷺ فينبى الولد وتحد المرأة لمجاوزته بشهر

وما تراه الياسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغيرة ان أمكن حيضها وانتقلت للاقراء والطهر كالعبادة وان أنت بعدتها بولد لدون أقصى أمد الحمل لحق به الا أن ينفية بلمان وتربست ان ارتابت به وهل خمس أو أربعة خلاف وفيها لو تزوجت قبل الخمس بأربعة أشهر فولدت خمسة لم يلحق بواحد منهما وحدثت واستشكلت وعدة الحامل في طلاق أو وفاة وضع حملها كله وان دما اجتمع والا فكالمطلقة ان فسدت كالدمية تحت ذمي والا فأربعة أشهر وعشرون رجعية ان تمت قبل زمن حيضها وقال النساء لاربية بها والا انتظرتها ان دخل بها

واحتز بكله عن وضع بعضه فلا تخرج به من العدة ولو أكثره احتياطا (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي العلقه (والا) أي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (ف) عدتها (ك) عدة (المطلقة) في كونها بثلاثة قروء (ان فسدت) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها وشبه في اعتداد المتوفى عنها كالمطلقة فقال (ك) الزوجة (الدمية) الحرة غير الحامل (تحت) زوج (ذمي) مات عنها أو طلقها أو أراد مسلم تزوجها أو ترافعا البناوقد دخل بها فعدتها ثلاث اقراء فيهما فان لم يدخل بها فلا عدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي انها لو كانت تحت مسلم لجبرت على ثلاثة اقراء من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى أربعة أشهر وعشرة في وفاته دخل بها أم لا أراد مسلم أن يتزوجها أم لا لحق الله تعالى (والا) أي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد به أن كان صحيحا اتفاقا أو مختلفا فيه ولو نكاح مريض (ف) عدتها (أربعة أشهر وعشرون) من الأيام ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنقل من عدة الطلاق لعدة الوفاة وتهدم الأولى لانها للتعبدا للاستبراء ولانها زوجة ونكتفى بالتوفى عنها بأربعة أشهر وعشرون (ان تمت) الأربعة والعشرة للحرة المدخول بها (قبل) عجي (زمن حيضها) بأن كانت مادتها ان تحيض بعد أربعة أشهر وعشرة ومات زوجها عقب حيضها أو كانت عقيمة أو تأخر حيضها لرضاع سابق الموت وأمن حملها فان تأخر لمرض تربست تسعة الا أن تحيض قبلها (و) ان (قال النساء) عند رؤيتهن اياها (لاربية) حمل (بها) قبل (والا) أي وان لم تتم الأربعة والعشرة قبل زمن حيضها بأن كانت تحيض في أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم تميز أو تأخر لمرض أو قال النساء بها ربية حمل أو ارتابت هي من نفسها (انتظرتها) أي الحيضة الواحدة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الريبة حلت والا انتظرت رفها أو أقصى أمد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج (بها) قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام تمت قبل زمن

حيضها أم لا لأنها إنما كانت تنتظر الحيضة خشية الحمل (وتنصفت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشائبة حرية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهي شهران وخمسة أيام إن كانت صغيرة أو يائسة أو عقيمة أو غير مدخول بها أو حاضت فيها (وإن) كانت مدخولاً بها وشأنها الحيض و(لم تحض) في الشهرين والخمسة أيام لعادتها تأخره أو بلاسبب (ف) مدتها (ثلاثة أشهر) فإن تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أشهر لكن عدتها منها شهران وخمسة أيام والباقي لرفع الرية لعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها وسقوط حقها في السكنى وإن تأخر لغيرها فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعنده تمكث تسعة لأن تحيض قبلها (إلا أن ترتأب) مدتها (تسعة) من الأشهر إن لم تحض قبلها فإن حاضت أثناءها حلت وإن تمت التسعة حلت إن زالت الرية فإن بقيت انتظرت زوالها وأقصى أمد الحمل وحلت به (ولن) أى الزوجة التى (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى تغسيلها (زوجها) ويقضى لها به إن نازعها وليه إن لم تزوج غيره بل (ولو تزوجت) غيره لكن مع الكراهة وتقديم المصنف والأحب نفيه إن تزوجت غيره (و) إن ماتت زوج الامة أو طلقتها رجعيًا ثم أعتقت في عدته (لا ينقل العتق) الامة المطلقة طلاقاً رجعيًا أو المتوفى عنها زوجها من عدتها بقرآن في الطلاق أو شهرين وخمسة أيام في الوفاة (لعدة الحرة) بثلاثة أقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرة أيام في الوفاة فتستمر على عدتها إذا العتق لا يوجب عدة وأما لو مات زوجها بعد عتقها وهى في عدة طلاق رجعى فإنها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة (و) إن أسلمت ذمية وزوجها ذمى ثم مات زوجها وهى في استبرائها منه (لا) ينقل (موت) ذمى (زوج ذمية أسلمت) بعد البناء وشرعت في الاستبراء من مائه ثلثات فيه على كفره فلا تنتقل عن الاستبراء لعدة الوفاة لأنها في حكم البائن ورد هاله أن أسلم فيه ترغيب له في الإسلام فإن أسلم فيه ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لأنه أحق بها (وإن أقر) زوج صحيح (٣٨٨) (بطلاق) بائن أو رجعى (متقدم) على وقت إقراره في سفر أو حضر ولا

يئنه له به (استأنفت العدة من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لافى اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتهامها على اسقاط العدة وهى حق لله تعالى فليس لها اسقاطها (و) إن انقضت العدة على دعواه

وَتَنَصَّفَتْ بِالرَّقِّ وَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَلَا تَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ تَرْتَأَبَ فَتِسْعَةُ وَلَيْنَ وَضَعَتْ غُسْلُ ذَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَلَا يَنْقَلُ الْعِتْقُ لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتَ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِقْرَارِهِ وَلَمْ يَرْتَأِبْ لَهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتْهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ لَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتِ الْمَطْلُوقَةُ وَيُغْرَمُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثُ وَإِنْ اشْتَرَيْتِ مُعْتَدَّةٌ طَلَاقًا فَارْتَفَعَتْ حَيْضُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ

ثم ماتت الزوجة (لم) الأولى ولا (يرثها) أى لا يرث الزوج الزوجة التى أقر بطلاقها في زمن متقدم إن ماتت في وترك العدة للمستأنفة (إن) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) مؤاخذه له بإقراره (و) إن كان الطلاق الذى أقر به رجعيًا ومات الزوج في العدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجة إن مات (فيها) أى العدة للمستأنفة إن كان الطلاق رجعيًا ولم تصدقه في اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذى انقضت العدة فيه فإن صدقته فلا ترثه أيضا مؤاخذه لها بإقرارها (الآن تشهد بينة له) أى الزوج بالطلاق السابق الذى أقر به فلا تستأنف العدة من إقراره ولا ترثه إن انقضت العدة من يوم الطلاق (و) إن طلق زوج زوجته طلاقاً بائنًا ولم يعلمها به وأنفقت على نفسها من ماله بعده (لا يرجع بما أنفقت المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن لتفريطه بعدم اعلامها به (ويغرم) الزوج للزوجة عوض (ما تسلفت) وأنفقته على نفسها بعد طلاقها وقبل اعلامها به (بخلاف) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها تنفق من ماله بعد موته غير عالمة به فيرجع عليها الورثة بما أنفقته من تركته بعد موته (و) (بخلاف) (الوارث) الذى أنفق من مال مورثه بعد موته غير عالم به فلباقى الورثة الرجوع عليه بعوض ما أنفقته (وإن اشترت) أمة (معتدة طلاق) وهى ممن تحيض فقد دخل استبراء على عدة فتحل بقرآن للطلاق وقرء للشراء فإن كان الشراء قبل حصول شيء من عدة الطلاق اندرج الاستبراء في العدة فتحل بقرآن عدة الطلاق وإن اشترت في العدة (فارفعت) أى تأخرت (حيضها) لتبر رضاع (حلت) لمشتريها بأقصى الأجلين المشار اليهما بقوله (إن مضت سنة للطلاق) أى منه عدة المرتأب (وثلاثة) من الأشهر (للشراء) أى منه فإن اشترت بعد تسعة أشهر من الطلاق حلت بنهاى السنة أو بعد عشرة حلت بسنة وشهرو بعد احد عشر شهرا حلت بسنة. وشهرين فإن كانت لا تحيض ليأس أو عقم فعدتها ثلاثة أشهر كاستبرائها (أو) اشترت أمة (معتدة من وفاة) مدتها (أقصى) أى أبعد (الأجلين) أى شهرين

وخمسة أيام عدة الوفاة وحیضة استبراء نجب المالك فان حاضت قبل تمام العدة انتظرت تمامها وان تمت قبل الحيضة انتظرتها فان ارنابت  
 تر بصت تسعة أشهر من يوم الشراء فان زادت الرية فلاتوطأ حق نزول (وتركت) وجوبا الزوجة (المتوفى عنها) زوجها (فقط)  
 أى لا المطلقة ان بلغت بل (وان صغرت) ويتعلق الوجوب بوليها ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كتابية) مات زوجها  
 المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقودا) أى غائبا منقطع الخبر (زوجها) لتوفيه حكما وعدتها عدة وفاة ومفعول  
 تركت (التزين بالمصوغ) من الثياب حريرا وقطن أو كتان أو صوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (أدكن)  
 بفتح الميمزة وسكون الهاء وفتح الكاف أى أحمر مائلا الى السواد (ان وجد غيره) أى المصوغ ولو يبيعه وشراء غيره بنعنه (الا  
 الأسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض وغير قوم هو زينتهم فيحرم على ناصعة البياض وعلى من هو زينتهم كأهل مصر في الخبر  
 (و) تركت وجوبا (التحلي) بكقرط وسوار وخلخال وخاتم ولومن حديد وتلبس رقيق البياض كله وغايظه ومال غير واحد الى  
 النع من رقيق البياض ابن رشد لو رجع في أمر اللبس للأحوال لكان حسنا فتمنع ناصعة البياض من السواد لانه زينتها (و) تركت  
 (التطيب) بالطيب فان تطيب قبل وفاة زوجها قال ابن رشد يجب عليها نزع وغسله كما اذا أحرمت (و) تركت (عمله) أى الطيب  
 لتعلق رائحته بها كالتطيب (و) تركت (التجفيف) أى الطيب اذا كانت تبشره بنفسها فان كان يباشره لها غيرها من خادم فلا  
 تمنع التجفيف فيه (و) تركت (التزين) في بدنها (فلا تمشط بخناه) بالمد والتنوين (أو كتم) بفتح الكاف صبح يذهب حمرة  
 الشعر ولا يسوده (بخلاف نحو الزيت) الخالي عن الطيب (والسدرو) بخلاف (٣٨٩) (استحدادها) أى حلق عاتقها فيجوز

(ولا تدخل) الزوجة للتوفى  
 عنها (الحمام) الامن ضرورة  
 كالأشهب (ولا تطل جسدنا  
 بنورة) (ولا تكتحل) ولو  
 بغير مطيب (الالضرورة)  
 فيجوز اكتحلها بغير  
 طيب بل (وان بطيب)  
 وتكتحل للضرورة لبلا  
 (وتمسحه نهارا) ان كان

وَنَزَكَتِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطَّ وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْفُودًا زَوْجُهَا التَّزَيْنَ بِالصَّبُوغِ  
 وَلَوْ أَذْكَنَ أَنْ يُجَدَّ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَالتَّحْلِيَّ وَالتَّطْيِبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجْرَفَ فِيهِ وَالتَّزَيْنَ  
 فَلَا تَمْتَشِطُ بِحِجَاءٍ أَوْ كَتَمٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرِ وَاسْتِحْدَادِهَا وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ  
 وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَإِنْ يَطِيبُ وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا  
 ﴿فصل﴾ وَلِزَوْجَةِ الْمَقْفُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ وَالْأُفْجَاءِ  
 الْمُسْلِمِينَ فَيُؤْجَلُ الْحَرُّ أَرْبَعَ سِنِينَ أَنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا وَالْعَبْدُ نِصْفَهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ  
 خَبَرٍ ثُمَّ اغْتَدَتْ كَالْوَفَاةِ وَسَقَطَتْ بِهَا النِّفَقَةُ وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِإِذْنٍ وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بِمَدَّهَا

بطيب والافلا يجب مسحه على ظاهر المذهب كما قال الأبي ﴿فصل﴾ في مسائل زوجه المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود)  
 أى الذى غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه فخرج الاسير الذى لا استطاع الكشف عنه حرا كان المفقود أو عبدا صغيرا أو  
 كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية صغيرة أو كبيرة (الرفع) فى شأن زوجها (القاضى والوالى) أى حاكم البلد وحاكم السياسة  
 (ووالى الماء) أى الساعى لطلب الزكاة عند اجتماع اللواشى على الماء أول الصيف ولها عدم الرفع والبقاء فى عصمته حتى يتضح أمره (والا)  
 أى وان لم يوجد واحد من الثلاثة (ف) ترفع (لجماعة المسلمين) من عدول جيرانها وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه (فيؤجل) للمفقود  
 (الحر) أربع سنين ان دامت نفقتها أى زوجه المفقود من ماله ولو غير مدخول بها فان لم تدب نفقتها من ماله فلها التطلاق لعدم النفقة  
 بلا تأجيل وكذا ان خشيت على نفسها الزنا فيزاد على دوام نفقتها عدم خشيتها الزنا (و) يؤجل الزوج (ف) (العبد) (المفقود) (نصفها)  
 أى السنين الأربع (فيؤجل) العبد سنين وابتداء السنين الأربعة أنصفها (من) يوم (العجز) ممن رفعت له الزوجة (عن) علم (خبره)  
 بعد البحث عنه والكتابة فى أمره لمن عساه أن يعرف خبره من القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحر  
 بأربع سنين تعبدى باجماع الصحابة عليه (ثم) بعد العجز عن خبره (اعتدت) عدة (ك) عدة (الوفاة) فى كونها بأربع أشهر وعشرة  
 أيام للحر وكونها شهرين وخمسة أيام للامة (وسقطت بها) أى الدخول فى العدة (النفقة) للزوجة من مال المفقود لان المتوفى عنها  
 لا نفقة لها ولو حاملا وهى متوفى عنها حكما (ولا تحتاج) زوجه المفقود (فيها) أى العدة (لإذن) ممن رفعت له ولا فى تزوجها  
 بعدها لحصول اذنه فيها بضره الأجل أولا (وليس لها) أى زوجه المفقود (البقاء) فى عصمته (بعد) (الشروع) فيها

أي العدة لهما قد وجبت عليها والاحداد فليس لها اسقاطهما (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة يفيها عليه لاحتمال حياته ولكن أنما (يتحقق) وقوعه حكماً (بدخول) الزوج (الثاني) بزوجة المفقود فإن جاء المفقود قبل دخول الثاني ردت له وبعده بانت من المفقود (فتحل) زوجة المفقود (للاول) أي المفقود (ان) جاء وكان قد (طلقها اثنتين) قبل فقده ووطئها الثاني وطأ يحل للبتونة ثم بانت منه بموت أو طلاق فتحل للمفقود بعصمة تامة لتقام العصمة الأولى بالطلاق الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل دخوله أو بعده عالماً بمجيء المفقود أو بعد تلذذ الثاني بها بلا علم في فاسد يفسخ بلا طلاق فهي للمفقود في هذه الصور الخمس وللثاني في صورتين دخوله غير عالم في صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (أو تبين أنه) أي المفقود (حي أو) تبين أنه (مات فك) ذات (الولين) يجري فيها الصور السبع المتقدمة ومعنى كون الأول أحق بها في صورة تبين موته فسخ نكاح الثاني واعتدادها عدة وفاة وارثها منه وإلى هذا أشار بقوله (وورثت الأول ان قضى له بها) وفسخ نكاح الثاني واعتدت عدة وفاة فهذه ثمرات كون الأول أحق بها ان مات (ولو) تبين أنه (تزوجها الثاني في عدة وفاة) من الأول (ف) الثاني (كغيره) ممن تزوج في العدة فيفسخ نكاحه ان لم يدخل وكان خاطباً ان أحب فان دخل بها فيها وتلذذ بها فيها أو وطئها ولو بعدها تأبى تحرماً عليها (وأما ان نى لها) زوجها أي أخبرت من غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الأول فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الأولاد وسواء حكم بموته حاكم أم لا على المشهور (أو قال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرفه غيرها مسماة بهذا الاسم (عمرة طالق) حال كونه (مدعيًا) ان له زوجة (غائبة) اسمها عمرة وأنه قصد بها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) (٣٩٠) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم أثبتت)

وقُدِّرَ طَلَاقُ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ اِنْ طَلَّقَهَا اِثْنَتَيْنِ فَاِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَلِيَّتَيْنِ وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ اِنْ قُضِيَ لَهَا بِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّتِهِ وَفَاتِمَ فَكَغَيْرِهِ وَأَمَّا اِنْ نُسِيَ لَهَا أَوْ قَالَ عَمْرَةُ طَالِقٌ مُدَّعِيًا غَائِبَةً فَطَلَّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَثْبَتَهُ وَذُو ثَلَاثٍ وَكُلٌّ وَكِلَيْتَيْنِ وَالْمُطَلَّقةُ لِمَدَمِ النِّفَقَةِ ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتَ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّحَّةِ فَلَا نَفَوْتَ بِدُخُولِ وَالضَّرْبُ

أي الزوج نكاح عمرة الغائبة فترد الحاضرة اليه ولا نفوت بدخول الثاني (وذو) زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل وكيلين) مستقلين على ان يروجا زوجة رابعة فزوجاه كل منهما زوجة في وقتين

فسخ نكاح الأولى منهما فلما انتهت الثانية فتزوجت غيره ودخل بها ثم تبين بالبينه انها الاولى فلا نفوت بدخول الثاني وترد الاولى (و) الزوجة (المطلقة) في حال غيبة زوجها من الحاكم أو جماعة المسلمين (ل) دعواها (عدم النفقة) بأن ادعت انه لم يترك لها ما تنفقه ولم يوكل من ينفق عليها وطلبت الطلاق وحلفت على ذلك فطلق عليه الحاكم فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر اسقاطها) أي النفقة عن الزوج الاول بأن أقام بينة انه ترك لها نفقتها مدة غيبته أو أنه أرسلها لها ووصلتها أو أنه وكل من ينفق عليها فلا يفيها دخول الثاني (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين (في عدتها) أوفى الأجل بالأولى (فيفسخ) نكاحها لوقوعه في العدة أو قبلها فاستبرأت ثم تزوجت ثالثاً ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد اليه ولا يفيها دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجها الغائب ولم يعلم موته الا من قولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم انها استبرأت من الوطء الفاسد وتزوجت ثالثاً ثم ثبت ان عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فانها ترد الى الزوج الثاني ولا نفوت عليه بدخول الزوج الثالث وترد الى الثاني لظهور صحته في نفس الامر ولاحد عليها لان دعواها الموت شبهة تدركها الحجة (أو) تزوجت زوجة زوج غائب (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيفسخ) نكاحها لعدم عدلتهما ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثالثاً (ثم يظهر انه) أي نكاح الثاني الذي تزوجته بشهادة غير العدلين (كان على الصحة) لثبوت موت الغائب وانقضاء عدته قبله بعدلين (فلا نفوت) واحدة من السبع (بدخول) من الزوج الثالث بها غير عالم جواب أما في قوله وأما ان نى لها الخ (و) ان قصد ذو زوجات وقامت واحدة منهن وضرب لها الأجل وسكت بآقيهن أرا متنعن من الرفع ثم طلبن الرفع في الأجل أو بعده (الضرب)

لأجل (لواحدة) منهن وهي التي قامت أولا (ضرب لبقينهن) فلا يضرب لهن أجل آخر ان سكنن بل (وان أتين) أي امتنعن من القيام مع الأولى (وبقيت أم ولده) أي المفقود ببلاد الاسلام على حالها ولا ينجز عتقها وتبقى على حالها الى مدة التعمير ان دامت نفقتها من ماله والانجز عتقها (و) بقي (ماله) أي المفقود ببلاد الاسلام على ملكه فلا يورث عنه انفاية مدة تعميره اذ لاميراث بشك في موت المورث (و) بقيت (زوجة) الزوج (الاسير) أي الذي أسره الحربيون وذهبوا به لبلادهم (و) بقيت زوجة زوج (مفقود أرض الشرك) أي الكفر أي الذي ذهب لأرض الكفار وانقطع خبره وتبقى (ل) تمام مدة (التعمير) ان دامت نفقتها والا فلها الطلاق واذا ثبت لها الطلاق بذلك فبخشيتها الزنا أولى لان ضرر ترك الوطء أشد من ضرر عدم النفقة ألا ترى ان اسقاطها النفقة يلزمها وان أسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع فيه ولان النفقة يمكن تحصيلها بنحو تسلف وسؤال بخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتعتد زوجته بعهدة وفاة ويقسم ماله على ورثته (وهو) أي التعمير نهاية مدته (سبعون) سنة من يوم الولادة (واختار الشيخان) أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وأبو الحسن القابسي (ثمانين) سنة (وحكم بخمسة وسبعين) وقال مالك وابن الماجشون رضي الله تعالى عنهما تسعون وعن أشهب وابن الماجشون أيضا مائة (وان اختلفت الشهود في سنة) أي المفقود حين فقده بأن شهدت بينة بأنه أرمون سنة وأخرى بأقل أو أكثر (فالأقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لانه الاحوط (وتجوز شهادتهم على التقدير) بغلبة الظن للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) أي حين شهادتهم على التقدير بأن للشهود به حق الذي يظن به العلم على البت (وان تنهر) أو تهود أو تمجس شخص (أسير) (٣٩١) مسلم (فهو محمول) على الطوع

اذا جهل حاله فتبين زوجته ويوقف ماله فان مات فهو لبيت المال وان أسلم أخذه (واعتدت) الزوجة (في مفقود المعترك) بفتح الراء أي محل الاعتراك في الفتن الواقعة (بين المسلمين) بعضهم مع بعض قرب المحل أو بعد وصلة اعتدت (بعد انفصال الصنفين) فتعتد امرأته ويقسم

لَوَاحِدَةٍ ضَرَبُ لِبَقِيَّتَيْنِ وَإِنْ أَيْتَنَ وَبَقِيَتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَفْقُودُ أَرْضِ الشَّرْكِ لِلتَّعْمِيرِ وَهُوَ سَبْعُونَ وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِنِهِ فَلَا قَوْلَ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ وَحَلَفَ الْوَارِثُ حِينَئِذٍ وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَحَلَى الطَّوْعَ وَاعْتَدَّتْ فِي مَفْقُودِ الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَيْنِ وَهَلْ يُتَلَوَّمُ وَيُجْتَنَدُ تَفْسِيرَانِ وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ كَالْمُنْتَجِعِ لِبَلَدِ الْإِعَاوُنِ أَوْ فِي زَمَانِهِ فِي الْفَقْدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارَ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَلِلْمُعْتَدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ أَوْ الْحَبُوسَةِ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ السُّكْنَى وَلِلْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا وَالسُّكْنَى لَهُ أَوْ تَقْدِيرُ كِرَاءَةٍ لَا يَلَا تَقْدِيرَ وَهَلْ

ماله قيل من يوم المعركة قريبة كانت أو بعيدة وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو انهزم ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله الى هذا أشار للصنف بقوله (وهل يتلوم) أي ينتظر مفقود المعترك بين المسلمين مدة بعد انفصال الصنفين (ويجتهد) في قدر مدة التلوم عسى ان يتبين حاله ثم تعتد زوجته أو تعتد بعد الانفصال بلا تلوم في الجواب (تفسيران وورث) أي قسم بين ورثته (ماله) أي مفقود المعترك بين المسلمين (حينئذ) أي حين الشروع في العدة وشبه في الاعتداد بعد الانفصال وقسم المال حينه فقال (ك) الزوج (المنتجع) بكسر الجيم أي الذهاب (بلد الطاعون أو في زمنه) فيفقد فتعتد زوجته بعد ذهاب الطاعون ويورث ماله حينئذ لعله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (في الفقد) لزوجها في قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) في أمره من الحاكم ثم تزوج ويورث ماله حينئذ (وللمعتدة المطلقة) طلاقا بائنا أو رجعا السكني على مطلقها سواء استمر بها أو مات على ما يأتي (أو الحبوسة) أي الممنوعة عن النكاح (بسببه) أي الرجل كما لو وطئت غصبا أو غير طاعة بسبب نوم أو اغما أو جنون أو طاعة انه زوجها وصلة الحبوسة (في حياته) أي الرجل (السكني) على الزوج في المطلقة وعلى التسبب في الحبس في الحبوسة فتجب السكني لها ولو مات بعد ذلك ككسائي في قوله واستمر ان مات (ول) لزوجته (للتوفى عنها) زوجها وهي في عصمته السكني مدة عدتها (ان) كان الزوج (دخل بها) وأطافت الوطء سكن معها أم لا (والسكن له) أي الزوج بملك (أو) اجارة و (تقد) أي دفع الزوج (كرأه) كله قبل موته فان كان نقد بعضه فلها السكني بقدر ما نقده فان انقضت مدته قبل تمام عدتها فلا يلزم الوارث أجرة بقيتها فتدفعها من مالها (لا) سكني لها ان اكراه ومات (بلا نقد) لأجرة (وهل)

لا سكنى لها (مطلقاً) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (أو) لاسكنى لها (الا) اذا كان الكراء (الوجيبة) أى مدة معينة فلها السكنى في تركته لقيامها مقام النقد لزومها في الجواب (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها في مال الميراث والسكنى له أو تقد كراءه (ان لم يدخل) بها في كل حال (الا ان يسكنها) معه في حياته وهى صغيرة لا يدخل بمثلها ويموت فلها السكنى في عدتها عند ابن القاسم لان اسكنها عنده بمنزلة دخوله بها (الا) أن يكون أسكنها معه (ليكنها) أى يحفظها ويمنعها عملاً يليق فلا سكنى لها بعد نموتها هذا على ما في بعض نسخ التوضيح والذي في بعض آخر من نسخ التوضيح ليكفلها من الكفالة أى الحضانة وهى الصواب لفرض المسئلة في صغيرة غير مطيقة (وسكنت) المطلقة أو المتوفى عنها (على ما) أى فيها (كانت تسكن) وهى في عصمة زوجها شتاء وصيفا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واتهم) بأنه انما نقلها لاسقاط سكنها به في العدة (أو كانت) مقيمة (بغيره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فراجع له ان كانت اقامتها بغيره بغير شرط في اجارة بل (وان) كانت اقامتها بغيره (بشرط في اجارته) لها لـ (رضاع) لولده غيرها اشترط عليها أهله اقامتها عندهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فراجع لمسكنها لان حق الله يقدم على حق الأدنى (وانفسخت) الاجارة ورجع للحساب ان لم يرز أهل الرضيع بارضاعها بمسكنها (و) ان خرج الزوج بزوجته لحج ثم مات أو طلقها رجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (ان بقي شيء من العدة) بعد وصولها لمسكنها وظاهره كالدونة ولولية وقيدته اللخمى بماله بالوالا آتمته بموضعها (ان خرجت) الزوجة مع زوجها حال كونها (ضرورية) بفتح الصاد المهملة أى لحجة (٣٩٢) الاسلام (فمات أو طلقها) في الطريق وكانت (في) بعدها عن مسكنها

مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا الْوَجِبَةَ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا إِلَّا لِيَكْفُهَا  
وَسَكَنَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا وَأُتِمَّ أَوْ كَانَتْ بِبَيْتِهِ وَإِنْ  
بَشَّرَ طَرَفًا فِي إِجَارَةٍ وَضَاعَ وَانْفَسَخَتْ وَمَعَ ثِقَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ  
صَرُورَةً فَمَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَفِي التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكِرْبَاطٍ  
لَا لِمَقَامٍ وَإِنْ وَصَلَتْ وَالْأُخْسَنُ وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ السَّنَةِ أَشْهُرَ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ وَفِي  
الِإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِيهِمَا أَوْ أَبْعَدِيهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعًا وَمَضَتْ  
الْمَحْرَمَةُ أَوِ الْمُتَكَفِّفَةُ أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ وَلَا سُكْنَى لِأُمَةٍ

(كالثلاثة الأيام) ولم تحرم  
فان كانت أحرمت بحج  
أو عمرة فلا ترجع (و)  
ترجع لمسكنها ان خرجت  
منه (في) الحج (التطوع  
أو غيره) من التوافل  
مثل (ان خرج) زوجها  
(لكرباط) أو زيارة أو  
تجارة فخرجت معه ثم مات

أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة لسكناء (لما) بضم الميم أى اقامة وسكنى مع الزوج في محل آخر وحيث لم  
لنا بالرجوع في التطوع وغيره والرباط فيجب رجوعها ان لم تنصل المحل المقصود للحج والرباط أو غيرها بل (وان وصلت) الزوجة المحل  
الذى خرجت اليه ان بقي شيء منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول اقامتها به (والاحسن) رجوعها لمسكنها (ولو  
أقامت نحو السنة أشهر) أو سنة بالمحل الذى انتقلت له في التوضيح ان محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق  
لعبارة ابن عرفة واللاخمى فلعل ما في المتن تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والمختار) للخمى من الخلاف (خلافه) أى  
انها لا ترجع بعد اقامة نحو السنة وتعتد بمحل اقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقه بائنا أو رجعا في سفر (الاتقال) من المسكن الاصلى  
والاقامة بغيره دائما (تعتد) الزوجة ان شاءت (باقربيها أو أبعدهما) أى المكانين المنتقل عنه والمنتقل اليه ويعتبر الأقرب  
والأبعد للمكان الذى هى به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتد (بمكانها) الذى هى به حين أحدهما أو حيث شاءت (و) حيث  
لزمها الرجوع لعدة طلاق (فـ) عليه الكراء للدابة أو السفينة التى ترجع عليها لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعا) معها  
لأنها ترجع لأجله وكذا اذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذى ترجع له (و) ان خرجت المرأة من مسكنها لحج أو  
عمرة وأحرمت ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لا عتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أى استمرت في سفرها الزوجة  
(المحرمة) بحج أو عمرة (أو المتكففة) على اعتكافها ان مات زوجها أو طلقها فيجب عليها كمال حجها أو عمرتها أو اعتكافها  
ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التى مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عمرة وهى معتدة من طلاق أو وفاة  
بترك المبيت في مسكنها وتعضى على احرامها (وعصت) الله تعالى باحرامها وهى معتدة (ولاسكنى) مستحقة (لأمة) معتدة من

موت أو طلاق زوجها (لم تبوأ) أى لم تفرد عن سيدها بالسكنى مع زوجها (ولها حينئذ) أى حين لم تبوأ (الاتقال) من مسكنها لمسكن آخر (مع ساداتها) ومفهوم لم تبوأ ان من بوات ليس لها الاتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها وعلى هذا حمل أبو عمران المدونة وشبه في جواز الاتقال فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت أومات زوجها ثم (ارتحل أهلها) من المسكن الذى طلقت أومات الزوج به (فقط) أى دون أهل زوجها ويتعذر عليها بعد فراغ عدتها لحوقها بهم فلها الاتقال مع أهلها (أو) أى وللمعتدة مطلقا الاتقال من مسكنها (لغير لا يمكنها) (المقام معه) أى لا يمكن مع العذر الإقامة (بمسكنها) وذلك (ك) خوف (سقوطه) وأولى سقوطه بالفعل (أو خوف) ضرر (جارسوء) ولا تقدر على دفع ضرره بوجه (و) حيث انتقلت لغير (لزم) المسكن (الثاني) فلا تنتقل عنه الا لغير لا يمكنها الإقامة معه فتنتقل عنه (و) لزم (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء لان بقاءها في مسكنها حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق أو وفاة (الخروج) من مسكنها ولكن (في) قضاء (حوائجها طرفي النهار) أى قرب الفجر وعقب الغروب الى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفي النهار للمجاورة بقرينة النص بأن خروجها لحوائجها قبيل الفجر وعقب الغروب ابن عرفة وفيها لها التصرف نهارا والخروج سحرا قبل الفجر وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر جوار) بالنسبة (لحاضرة) يمكنها رفعه بالرفع للحاكم وقوله المتقدم أو خوف جارسوء فيمنع لا يمكنها رفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) أمرها (للحاكم) فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم ينكشف أخرجه من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنكشف أخرجها (وأقرع) أى ضرب الحاكم (٣٩٣) القرعة (لن يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (ان أشكل) الأمر على الحاكم بأن ادعى كل منهما انه مظلوم بلا بينة (وهل لا سكنى) فى زمن العدة (لن) أى زوجة (سكنت زوجها) معها بينهما الذى تملك منفعة (ثم طلقها) فطلبت منه أجرة السكنى فى مدة العدة

لَمْ تَبُؤْ وَلَمَّا حِينَئِذٍ لَإِتِّقَالَ مَعَ سَادَاتِهَا كِبَدَوِيَّةً ارْتَحَلَ أَهْلُهَا فَقَطَّ أَوْ لِعُدَّتِ لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامُ مَعَهُ بِمَسْكَنِهَا كَسَقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ وَلِزِمَتِ الثَّانِي والثَّالِثِ والخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ لَا لِضَرَرٍ جَوَارٍ لِخَاضِرَةٍ وَدَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ وَأَقْرَعَ لَنْ يَخْرُجُ أَنْ أَشْكَلَ وَهَلْ لَا سَكْنَى لَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ أَنْ أَقَامَتْ بِنَيْبِهِ كَنَفَقَةٍ وَلَدَتْ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْغَرَمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي التَّوْفَى عَنْهَا فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ وَلِلْمُشْتَرَى الْخِيَارُ وَالزَّوْجُ فِي الْأَشْهُرِ وَمَعَ تَوَقُّعِ الْحَيْضِ قَوْلَانِ وَلَوْ

(٥٥ - جواهر الاكليل - أول) فامتنع فهل يلزمه ذلك لان المكارمة قد انقطعت بالطلاق أولا لانها تابعة للنكاح في الجواب (قولان وسقطت) سكنها عن الزوج (ان أقامت بغيره) بيان ذلك ان من تركت منزلها الذى لزمها ان تعتد فيه وخرجت منه لغير عذر فانها لا تستحق أجرة السكنى أى أجرة المنزل الذى خرجت منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بدولها عنه عوض وشبه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت) المطلقة (به) مدة بموضع لا يعلمه أو عجز عن ردها منه لمسكنها ثم طلبتها فلا شيء لها (وللغرماء) جمع غريم أى أصحاب الدين الذى على الزوج (بيع الدار) الملوكة للزوج والحال ان زوجته المعتدة ساكنة فيها وصلة بيع (في) عدة (التوفى عنها) ولا يسقط به حقها في السكنى ويشترط الغرماء على المشتري سكنها مدة عدتها اذ هى أحق منهم لتعلق حقها بعين الدار وحقهم بذمة الميث (فان) بيعت بشرط سكنها مدة العدة (ارتابت) أى شكت المعتدة في حملها بحركة بطن أو تأخر حيض (فهى) أى المتوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لتمام عدتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسخ البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوازها وهى مصيبة نزلت به (والزوج) الذى طلق زوجته الدخول بها المعتدة في داره أن يبيع الدار التى تعتد فيها مطلقته ويستثنى مدة عدتها (في) عدة (الأشهر) بأن كانت صغيرة أو يائسة ومفهوم في الأشهر انه لا يجوز في الأقراء وضع الحمل لعدم انضباط مدتها (و) ان طلق زوجته التى تعتد بالأشهر لضررها أو بأسها مع توقع حيضها كبرت عشرين أو خمسين سنة وقام عليه غرماء وأرادوا بيع الدار في ديونهم ففى جواز بيعها في الأشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) أى ظن حصول (الحيض) من المطلقة كبرت ثلاث عشرة سنة أو خمسين سنة لأن الأصل عدمه ومنعه للفرار (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتقلت للأقراء لدخوله مجوزا ذلك وعلى المنع ان وقع بفسخ البيع (ولو) طلق من تعتد بالأشهر وبمكن حيضها فيها وتوفى عنها

وحصلت لها رية حل أو أمكن حصولها فيهما (باع) الغرماء الدار في التوفى عنها والزوج في الأشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الريبة) الحاصلة حين البيع أو التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود (فسد) البيع للفر (و) ان انهدم مسكن المعتدة من طلاق أو كان معاراً أو مستأجراً أو انقضت مدة عاثرته أو اجارته قبل تمام عدتها ومطلقها حتى (أبدلت) المعتدة من طلاق لم يمت زوجها (في) المسكن (النهدم) غيره سواء كان ملكاً للزوج أو لغيره (و) أبدلت مطلقة لم يمت زوجها في المسكن (المعار والمستأجر المنقضى المدة) للإعارة أو الاجارة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر (وان) انهدم مسكن المعتدة أو انقضت مدته (واختلفا) أي الزوجة والزوج (في مكانين) بأن طلبت مكاناً والزوج غيره (أجيت) لسكنائها فيا طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كرائه أو بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة اللخمي مالم تتحمل بالزائد (وامرأة الأمير ونحوه) ككنايته والقاضي اذا طلقت ثم عزل أو توفى عنها وهي ساكنة في دار الامام أو القضاء وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تتم عدتها بها ان لم ترتب بل (وان ارتابت) المطلقة بتأخر حيض الى خمس سنين وشبهه في عدم الاخراج فقال (ك) العار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتعتد زوجته بها ولا يخرجها مستحقها بعد زوجها بل تمكث بها حتى تتم عدتها وان ارتابت لخمس سنين بخلاف حبس مسجد بيده) أي تحت تصرفه فسكنه لامامته به مثلاً ثم مات عن زوجته أو طلقها ثم عزل عن وظيفته أو أسقطها لغيره قبل تمام عدتها فللامام القادم أن يخرج زوجة الميت أو المطلق قبل تمام عدتها والفرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلاً (ولأم ولد يموت) سيدها (٣٩٤) (عنها) أو بمقتها (السكنى) حق واجب مدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها

الحى أو ورثته ان مات اسقاطه لان الاستبراء في حقها كالعدة بالنسبة للحره وفي أى الحسن على قول للدون ولأم ولد السكنى في الحيضة ان مات سيدها مانصه ان كان المسكن له أو بكراء قدده على ما تقدم في الحره (وزيد) لأم الولد

بَاعَ انْ زَالَتْ الرَّيْبَةُ فَسَدَ وَأُبْدِلَتْ فِي الْمُنْهَدِمِ وَالْعَارِ وَالْمُسْتَأْجَرِ الْمُنْقَضِ الْمُدَّةَ وَإِنْ اَخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحَبْسِ حَيَاتِهِ بِخِلَافِ حَبْسِ مَسْجِدٍ بِيَدِهِ وَلِأَمٍّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا السُّكْنَى وَزَيْدٌ مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالرُّنْدَةِ وَالْمُسْتَبَةِ أَنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ قَوْلَانِ

﴿فصل﴾ يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ تُوقَنَّ الرَّأْيَةَ وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهَا مُبَاحاً

على السكنى (مع) تنجيز (العق) لها ونائب فاعل زيد (نفقة الحمل) ان كانت حاملاً ومفهوم مع العتق انها لا تزاد نفقة الحمل ولم مع موت سيدها وهي حامل منه وهو كذلك لان حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به مما يرثه من أبيه وشبهه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (ك) الزوجة (للرئدة) عن دين الاسلام وهي حامل من زوجها واستنبت فلم تنب فأخر قتلها حتى تضع حملها فلها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالمرأة (المشبهة) على واطئها بحملته وهي غير عالة بسبب نوم أو اغواء أو اشتباه بحملها فلها السكنى والنفقة على واطئها (ان حملت) من وطئها ومفهوم غير عالة انها ان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها اذ هي محض زانية (وهل نفقة) المشبهة الحره أو الأمة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من وطئها المشبهة وخبر نفقة (عليها) أي مدة استبرائها من وطئها المشبهة بثلاثة أقراء للحره وقره للأمة (أو) نعمتها مدة استبرائها (على الواطئ) الغالط في الجواب (قولان) محلها في التي لم يبين بها زوجها وأما التي بنى بها زوجها فنفتها وسكنها على زوجها ان لم تحمل أو حملت ولم ينفعه بلعان والافعل من أحبلها والله أعلم ﴿فصل﴾ في أحكام وأقسام الاستبراء ومن يلزمه والواضحة وما يتعلق بها وهو لفظة الاستقصاء والبحث عن الأمر العارض وشرعاً الكشف عن حال الرحم عند انتقال الملك لحفظ النسب (يجب الاستبراء ب) سبب (حصول) أي تجدد (الملك) لأمة بعوض أو لا كإرث وهبة واتزاع من رقيق وسبى وانما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها أو تزويجها أو نكحها عليه أو أقر بائعها بوطئها ولم يستبرئها (ان لم توقن) أي تيقن وتعلم (البراءة) للأمة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على الظن واعتقدت فلا يجب استبرائها (ولم يكن وطؤها) أي الأمة (مباحاً) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحاً له قبله فلا يجب عليه استبرائها كمن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الأمر فقد سئل ابن أبي زيد عن وطئ أمته فاستحققت منه فاشتراها من مستحقها فهل يستمر على وطئها أو



يستبرئها فأجاب لا يطؤها إلا بعد استبرائها اه أى لان الوطء الأول لم يكن مباحا في نفس الأمر (ولم تحرم) الأمة على من حصل له ملكها (في المستقبل) فمن ملك محرمة بنسب أو رضاع أو صهر فلا استبراء عليه وفي قول المصنف ولم تحرم في المستقبل قال البناني هذا القيد ذكره الأبهري وغيره ويبحث فيه ابن عاشور بأنه غير محتاج إليه لان الاستبراء انما يجب عند إرادة الوطء اه أى ولا يراد من حرمت بنسب الخ ويجب استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحمل عادة بل (وان) كانت (صغيرة أطاقت الوطء) كبنت تسع سنين (أو كبيرة لا تحملان عادة) أى الصغيرة المطيقة والكبيرة كبنت ستين سنة (أو) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة أى غير جميلة شأنها تقتنى للخدمة لا للوطء (أو) كانت (بكرا) بكسر الموحدة أى عذراء لإمكان وطئها دون البكارة وحملها مع بقائها (أو رجعت) الأمة لملكها (من غصب أو سبى) من بالغ غاب عليها غيبة يمكنه وطئها فيها ولا تصدق الأمة ولا غاصبها أو سايبها في نفى وطئها فان غصبها سبى أو بالغ ولم يغب عليها غيبة يمكنه وطئها فلا يجب استبرائها (أو غنمت) أى سبيت الأمة من الكفار فيجب استبرائها على سايبها (أو اشترت) الأمة وذكره وان دخل في حصول الملك ليرتب عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغير مشتريها واهو الحال ولو صلة (وطلقت) الأمة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها فيجب على مشتريها استبرائها قبل وطئها وشبهه في وجوب الاستبراء فقال (ك) الأمة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان بيعت) أى أراد سيدها بيعها فيجب عليه استبرائها من مائه (أو زوجت) أى أراد سيدها تزويجها فيجب عليه استبرائها من مائه (وقبل قول سيدها) أى قول سيد الأمة لمن زوجها له انه استبرأها لانه أمر لا يعلم الا من قبله فيعتمد عليه الزوج ويطؤها بدون استبراء (وجاز للمشتري) لامة (من) مكلف مسلم (مدعيه) أى الاستبراء قبل (٣٩٥) بيعه وفاعل جاز (تزوجها) أى الأمة لغيره (قبله) أى الاستبراء اعتمادا على اخبار البائع (و) جاز (اتفاق البائع) للموطوءة بلا استبراء (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) لحصول غرضهما به ومعناه وضعها عند أمين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده (وك) الأمة

وَلَمْ تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتْ الْوَطْءَ أَوْ كَبِيرَةً لَا تَحْمِلَانِ عَادَةً أَوْ وَخْشًا أَوْ بَكْرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ غَنِمَتْ أَوْ اشْتَرَتْ وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً وَطُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمُوطُوءِ إِنْ بَيْعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ وَقِيلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مَدْعِيهِ تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ وَكَالْمُوطُوءِ بِاشْتِبَاهِ أَوْ سَاءِ الظَّنِّ كَمَنْ عِنْدَهُ أَمَةٌ تَخْرُجُ أَوْ لِكَفَائِبٍ أَوْ مَحْجُوبٍ أَوْ مَكَاتِبَةٍ هَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِهِ وَيَمُوتُ سَيِّدُهَا وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ انْقَضَتْ هَدُّهَا وَبِالْعَتَقِ وَاسْتَأْنَفَتْ إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً

(الموطوءة باشتباه) أوزنا وأغضب فيجب على سيدها قبل وطئها إياها أو تزويجها لغيره استبرائها بحیضة (أو ساء) السيد (الظن) بأمته بأنها زنت فيجب عليه استبرائها (كمن عنده أمة) مودعة أو مرهونة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو يدخل عليها مودعها ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو مرهونة عنده فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها (أو) كانت الأمة (لكفائب) عن البلد الذي هي به ولا يمكنه الوصول إليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت لـ (محجوب) فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان أراد وطئها أو تزويجها لا بيعها (أو) أمة (مكاتبة) سبت في تحصيل نجوم كتابتها ثم (هجزت) فيجب على سيدها استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها (أو أبضع) أى دفع السيد بضاعة عرضا أو نقدا لأمين (في) شرائها (ها) أى الأمة من بلد آخر أراد الأمين السفر اليه لنحو تجارة فاشترىها الأمين (وأرسلها) لموكله (مع غيره) بلا اذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها فان قدم الأمين بها وأرسلها مع غيره باذن سيدها فلا استبراء (و) يجب استبراء الأمة (ب) سبب (موت سيد) لها بالغ فيجب الاستبراء على وارثه ان أراد وطئها أو تزويجها لان أراد بيعها (وان) كانت قد (استبرئت) قبل موت سيدها (أو) كانت متزوجة ومات زوجها أو طلقها و (انقضت عدتها) في حياة سيدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته ولذا لو مات سيدها وهي معتدة أو في عصمة زوجها فلا استبراء على وارثه (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العتق) لأمة بحیضة ان أرادت أن تتزوج غير معتقة ان لم يستبرئها معتقة قبل عتقها أو لم تخرج من عدة زوج طلق أو مات قبل العتق والأفلا استبراء (و) ان وطئت أم ولد بكاشتباه واستبرأت منه ثم مات سيدها (استأنفت) الاستبراء بحیضة و (ان) كانت قد (استبرئت) فلا يكفيها الاستبراء قبله (أو غاب) سيدها عنها (غيبه) في بلد

بعيد مدة تحيض فيها عادة و (علم انه) أى السيد (لم يقدم) منها أو كان مسجوناً حتى نجز عتقها أو مات وتنازع استأنفوا بهرى  
 في قوله (أم ولد) أى الامة الحر حملها من وطء مالكها فقط دون غيرها فتكتفى بالاستبراء السابق على عتقها في غيبة سيدها اذا  
 أرسل بعتقها أو مات فيها وصلة الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحيضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا كانت  
 ممن يمكن حيضها وأنت في وقتها المعتاد للنساء كحيضها في كل شهر مرة بل (وان تأخرت) الحيضة بلا سبب عن وقتها المعتاد للنساء  
 كالشهر فان كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبراءها حيضة وان كانت عادت الحيض بعد ثلاثة الى تسعة ففيها قولان لابن  
 القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحيضة (أو) تأخر لسبب بأن (أرضعت أو مرضت) فتأخر حيضها عن ثلاثة أشهر  
 (أو استحيضت ولم تميز) دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (ف) استبراءها في الاقسام الأربعة (ثلاثة أشهر)  
 من يوم سبب الاستبراء وشبه في الاستبراء بالثلاثة فقال (ك) الامة (الصغيرة) للطيفة للوطء (و) الامة (الياسة) من  
 الحيض عادة كبت ستين سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ونظر النساء) فيمن تأخر حيضها لغبر رضاع ومرض وفي  
 المستحاضة التي لم تميز (فان ارتبن) أى شك النساء في حملها (ف) استبراءها (تسعة) من الأشهر (و) استبراء الحامل (بالوضع) لجميع  
 حملها (كالعدة) في اشتراط وضعه كله والمكث لأقصى أمده ان ارتابت به (وحرّم) على من ملك أمة ووجب عليه استبراءها وقوله  
 (في زمنه) أى الاستبراء متعلق بـ (الاستمتاع) أى يحرم عليه الاستمتاع بجميع أنواعه وطأ وقبلة ومباشرة في زمن الاستبراء  
 (ولا استبراء إن لم تنطق) الامة التي انتقل (٣٩٦) ملكها (الوطء) فهذا مفهوم قوله أول الباب أطاقت الوطء (أو) أطاقت

عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أُمُّ الْوَلَدِ فَقَطْ بِحَيْضَةٍ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ  
 أَوْ اسْتَحْيَضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَاسَةِ وَنَظَرَ النَّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ  
 قَيْسَةً وَبِالْوَضْعِ كَالْعِدَّةِ وَحَرَّمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعَ وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوَطْءَ  
 أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ يَدِهِ كَمُودَعَةٍ وَمَبِيعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلِجْ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا أَوْ  
 أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَإِنْ بَاعَ الْمُسْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ أَوْ  
 أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ الْمَكْتَبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمَلِكِ لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقَرَأَيْنِ  
 عِدَّةٍ فَسَخِ النَّكَاحُ

و (حاضت) وهى (نحت  
 يده) أى من انتقل ملكها  
 اليه (كمودعة) عنده  
 ومرهونة كذلك ثم انتقل  
 ملكها اليه بنقل شرعى  
 فلا يجب عليه استبراءها  
 ان اراد وطأها (و) لا استبراء  
 في أمة (مبيعة) بشرط  
 (الخيار) لاحد المتبايعين

أولها معاً أولغيرهما وقبضها المشتري وحاضت عنده وأمضى من له الخيار البيع وأمضى زمنه وهى بيده (ولم تخرج) و بعد  
 الأمة من بيت المشتري للسوق (ولم يلج) أى لم يدخل (عليها سيدها) دخولا يمكن وطؤها فيه فان كانت تخرج أو يلج سيدها عليها  
 فيجب استبراءها لسوء الظن بها (أو) أى ولا استبراء على السيدان (أعتق) أمته التي كان استبراءها بعد ملكها ووطئها (وتزوج)ها  
 بعد عتقها واما ان ملكها واعتقها قبل استبراءها فلا يجوز له أن يتزوجها الا بعد استبراءها (أو) أى ولا استبراء ان (اشترى) الزوج  
 (زوجته) الرقيقة لغیره وانفسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء هذا اذا اشتراها قبل البناء بل (وان) كان اشتراها (بعد  
 البناء) ففي المدونة من اشترى زوجته قبل البناء أو بعده فلا يستبرأ عياض وقال ابن كنانة في غير المدخول بها يستبرأها (فان باع)  
 الزوج زوجته (المستراة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسخ نكاحها ولزمها قرءان عدة ففسخ النكاح وتجدد عليها ملك  
 للمشتري الثاني موجب لاستبراءها بقرءان فلا تحل له ان اراد وطأها الا بقرئين عدة ففسخ النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما (أو  
 أعتق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل لزوج غير مشتريها الا بقرئين عدة ففسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي  
 اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من اراد تزويجها منه الا بقرئين عدة ففسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي  
 اشترى زوجته المدخول بها عن أداء نجوم كتابته وانزعها سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزويجها منه الا بقرئين عدة ففسخ النكاح  
 وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) وجواب ان باع الخ (لم تحل) الامة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها  
 أو انتزعها سيده (لسيد) اشتراها في مسألة البيع أو ورثها في الموت أو انتزعها في العجز (ولا) تحل لـ (زوج) اراد تزويجها  
 في الجميع (الا بقرئين) أى طهرين (عدة ففسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال

(و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها أو أنزعها سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أى وطء الملك فانها تحل في الجميع (بحيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح وشبه في حلها لمن ذكر بحيضة فقال (كصوله) أى المذكور من البيع والعق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فتحل لمن ذكر بحيضة ثانية لأنها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فتحل لمن ذكر بحيضة لتمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء (أو) أى ولا استبراء ان (حصلت) أسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للأمة فتكتفى به (وهل) اكتفاؤها به في كل حال (الآن يمضى) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أى قدر ما يكفي فيها هو يوم أو بعضه الذى له بال (أو) الآن يمضى (أكثرها) أى الحيضة المعتادة للأمة وهل المراد بأكثرها أكثرها اندفاعا وهو اليومان الأولان أو أكثرها أياما في الجواب (تأويلان) في فهم المدونة فمن قائل عظم الحيضة اليوم الأول والثاني لان الدم فيها أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الأيام ومن قائل بأن المراد بأكثر الحيضة أكثرها مدة كما صرح به (أو) أى ولا استبراء إن (استبراء أب جارية ابنة) عند ارادته وطأها تعديا (ثم وطئها) تعديا فقد ملكها ووجب عليه قيمتها لابنه فلا يحتاج لاستبرائها ثانيا (وتؤولت) أى فهمت المدونة أيضا (على وجوبه) أى الاستبراء على الأب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الأول لفساده لانه قبل ملكها بناء على انه لا يملكها بتلذذه بها ولو بالوطء وان لابن التمسك بها لغير الوطء في عسر الأب ويسره (وعليه) أى التأويل الثاني (الأقل) فان لم يستبرئها الأب قبل وطئه الأول وجب عليه استبرائها اتفاقا وان كان وطئها الابن قبل وطء (٣٩٧) أبيه تأيد تحريرا عليها ما ولا تقوم على الأب (ويستحسن)

أى يستحب عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه استبراء البائع أمة بخيار (ان غاب عليها مشتر) لها (ب) شرط (خياره) أى المشتري ليس بقيد بل للدار على ان المشتري رد البيع على البائع بعد غيبته على الأمة كان الخيار

وَبَعْدَهُ بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَصَلَتْ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ وَهَلْ الْآ  
أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَةُ اسْتِبْرَاءٍ أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ أَوْ اسْتِبْرَاءُ أَبٍ جَارِيَةٌ ابْنُهُ ثُمَّ  
وَطِئَهَا وَتَوَوَّلَتْ عَلَى وَجُوهِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ وَيُسْتَحْسَنُ أَنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ  
وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ أَوْ وَخَشَى أَقْرَبُ الْبَائِعِ يَوْطِئُهَا عِنْدَ مَنْ  
يُؤْمَنُ وَالشَّأْنُ لِلنِّسَاءِ وَإِذَا رَضِيََا بَغْيَرِيهِمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِيهِمَا الْإِنْتِقَالُ وَهِيَ عَنْ أَحَدِيهِمَا  
وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ يُخْرَجُ عَلَى التَّرْجَمَانِ وَلَا مُوَاضَعَةٌ فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلَةٍ  
وَمُتَمَتَّةٍ وَزَانِيَةٍ كَالرُّدْوَءِ بَعِيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ أَقَالَةٍ إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرَى وَقَسَدَ

له أو للبائع أو لها (وتؤولت) المدونة (على الوجوب أيضا) أى وجوب الاستبراء على البائع قال المصنف في توضيحه وهو أقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري (وتتواضع) الامة (العلية) أى الجميلة التى تراد للفراس أى توضع وتجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وخش) أى غير جميلة تراد للخدمة (أقر البائع بوطئها) ولم يستبرئها منه فان لم يقر به أو استبرأها قبل بيعها من وطئه فلا تجب مواضعها وصلة تتواضع (عند من يؤمن) أى شخص يؤمن رجلا كان أو امرأة (والشأن) أى للمستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذى أهل خلاف الأولى (وإذا رضى) أى البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لأحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الالوجه (ونها عن أحدهما وهل يكتفى بواحدة) من النساء توضع الامة عندها وتصدق في حيضها وعدمه (قال) للزرى من نفسه (يخرج على) الاكتفاء بواحد وعدمه في (الترجمان) بفتح التاء وضم الجيم فليل يكتفى فيه واحدا لانه مخبر وقيل لا لأنه شاهد وهو الراجح في الترجمان والراجح هنا في مسئلتنا الاكتفاء بواحدة (ولا مواضع) مطلوبة (في) أمة عليّة (متزوجة) مبيعة لغير زوجها لدخول مشتريها على استرسال زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيدها بزنا أو غصب أو اشتباه لعلم مشتريها بشغل رحمها (و) لامواضعة في أمة (معتدة) من طلاق ولم ترتفع حيضتها أو ارتفعت لرضاع اذ لا بد من حيضتها للعدة فلا معنى لاستبرائها (و) لامواضعة في أمة (زانية) أو مغتصبة اذا لو ظهر بها حمل لا يلحق بالئها ولا غيره وشبه في نفى المواضعة فقال (ك) لامّة (لردودة) على بالئها (ببيع) قديم (أو فساد) لبيعها (أو أقالة) من أحد المتبايعين للآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يغيب للمشتري) عليها فان غاب عليها ففيها المواضعة (وفسد) بيع

المواضة (ان نقد) أى دفع المشتري ثمنها لبائعها (بشرط) من البائع لتردده بين الثمنية ان رأت الدم والسلفية ان ظهرت حاملا (لا) يفسد بيع المواضة ان نقد (تطوعا) أى بلا شرط (و) ان وقف ثمن المواضة بيد عدل وتلف ف(مصيبته من قضى) أى حكم (له به) من بائع ان رأت الدم سليمة من العيوب ومشتريان ظهر حملها (وفى الجبر) لمشتري المواضة (على ايقاف الثمن) للمواضة بيد عدل حتى يظهر حالها وعدم جبره عليه (قولان) وكان الأولى تقديم هذا على الذى قبله (فصل) فى بيان أحكام تداخل العدد والاستبراء أى طريان بعضها على بعض (ان طرا) أى حصل وتجدد (موجب) أى سبب لوجوب عدة من طلاق أو موت أو استبراء كوطء شبهة وصلة طرا (قبل تمام عدة) من طلاق أو موت (أو) طرا موجب لعدة طلاق أو وفاة أو (استبراء) قبل تمام استبراء وجواب ان طرا موجب الخ (انهدم) أى التى وترك الموجب (الأول) غالبا (واثنتفت) أى استأنفت المرأة عدة للموجب الثانى فهذه قاعدة وقدمثل لها المصنف فقال (ك) رجل (متزوج بائنته) أى التى طلقها بعد دخوله بها طلاقا ثانيا لم يخلع بالثلاث إذ لا يزوجها إلا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا التى طلقها قبل الدخول إذ لا عدة عليها فاذا تزوج بائنته بغير الثلاث فى عدتها منه (ثم يطلقها) (بعد البناء) أيضا فتأنف عدة من يوم الطلاق الثانى لانهدام عدة الأول بوطء الثانى فان طلقها ثانيا قبل البناء آتت عدة الاول وحلت لغيره فهذا مثال لطريان عدة طلاق على مثلها (أو) أى وكترزوج بائنته ثم (يموت) عنها (مطلقا) أى لم يقيد بكونه بعد بنائه بها إذ البناء ليس شرطاً فى عدة الوفاة بل تستأنف عدة الوفاة مطلقا (وك) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلا (ثم يطلقها) هازوجها فى (٣٩٨) زمن استبرائها فينهدم الاستبراء وتأنف عدة من يوم الطلاق (وك) زوج

انْ نَقَدَ بِشَرَطٍ لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُصِيبَتُهُ يَمْنٌ قُضِيَ لَهُ بِهِ  
﴿فصل﴾ انْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّتِهِ أَوْ اسْتِبْرَاءِ أَهْدَمَ الْأَوَّلُ وَاثْنَتَفَتْ  
كَمُتَزَوِّجٍ بِإِئْتِنَتِهِ ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا وَكَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ  
وَكَمُرْتَجِعَةٍ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطَوُّلِ فَتَبْنَى الْمُطْلَقَةُ  
إِنْ لَمْ تُمَسَّ وَكَمُعْتَدَةٍ وَطُثَّهَا الطَّلَاقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشْتِبَاءِ الْأَمْنِ وَفَاةً فَأَقْصَى  
الْأَجَلَيْنِ كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَكَمُسْتَبْرَأَةٍ مُعْتَدَةٍ وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ الْحَقُّ  
بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرِهِ وَبِفَاسِدٍ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ لَا الْوَفَاةَ

(مرتجع) زوجته التى طلقها  
طلاقا رجعيًا فى عدتها منه  
ان مسها بل (وان لم يمس) بها  
بعد ارتجاعها ثم (طلقها) بها  
وهى فى عدتها (أومات)  
عنها فيها فتأنف عدة  
من يوم الطلاق أو الموت  
فى كل حال (الأن يفهم)  
بقرينة (ضرر) أى قصده

من الزوج مصور (بالتطويل) للعدة الرجعية بأن يتركها إلى قرب انقضاء عدتها ويراجعها ثم يطلقها (فتبنى) الزوجة وطى (الطلقة) على عدتها الأولى وتحل لغيره بنائها (ان لم يمس) بعد ارتجاعها معاملة له بنقيض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنف عدة من يوم الطلاق الثانى (وك) زوجة (مععدة) من طلاق بأئن أو رجعى (وطئها) أى المعتدة الزوج (المطلق أو) رجل (غيره) فى عدة وطأ (فاسدا بكاشتباء) لها بحليلته أو نكاح فاسد أو زنا فتلقى عدة وتأنف الاستبراء من الوطء الفاسد (الا) معتدة (من وفاة) وطئت بكاشتباء (ف) عليها (أقصى) أى أبعد (الاجلين) أى عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباء فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبه فى لزوم الاقصى فقال (ك) مستبرأة (من) وطء (فاسد مات زوجها) فعليها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء الفاسد (وك) أمة (مستبرأة) أو موهوبة (مععدة) من وفاة فعليها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء تجدد للملك (و) ان طلق زوجته أو مات وهى حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتباء (هدم) أى أسقط (وضع حمل) من مععدة من طلاق أو وفاة ووطئت وطأ فاسدا فى عدتها قبل وضعه ونعت حمل بجملته (الحق) نسبه (ب) ذى (نكاح صحيح) وهو الزوج الذى طلقها أو مات عنها ومفعول هدم (غيره) أى الاستبراء من الوطء الفاسد فتحل بوضع الحمل ويسقط الاستبراء عنها لانه انما كان خوفامن حملها منه وقد أمن بوضع الحمل (و) ان الحق الحمل (ب) ذى وطء (فاسد) بأن تزوجت بغير زوجها فى عدتها بعد حيضة ودخل بها ففسخ نكاحها ثم أتت بولد كامل فيهدم وضعه (أثره) أى الفاسد فيخرجها من استبرائه (و) يهدم (أثر الطلاق) فيخرجها من عدته أيضا (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد أثر (الوفاة) فعليها أقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت

تمامها وان تمت قبل وضعه انتظرتة وقد يتصور هذا في النعى لها زوجها قال في المدونة والنعى لها زوجها اذا اعتدت وتزوج ثم قدم زوجها الأول ردت اليه وان ولدت من الثاني ولا يقربها القادم الا بعد العدة من ذلك الماء ثلاث حيض أو بثلاثة أشهر أو وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة وفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتامها دون الوضع (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها والتبست الثانية بالأولى ثم مات الزوج أو طلق إحدى زوجتيه طلاقا بائنا والتبست المطلقة بغيرها ثم مات الزوج فد (على كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الافصى) أى الا بعد من عدة الوفاة والاستبراء أو منها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها بالمستبرأة أو بالمطلقة (كزأتين) تزوجهما رجل (احدهما بنكاح فاسد) باجماع والأخرى بنكاح صحيح كاختين بعقدين مرتبين ولم تعلم السابقة منهما (أو) كلتيهما بنكاح صحيح و (احدهما مطلقه) طلاقا بائنا والأخرى غير مطلقة وجهلت أيضا (ثم مات الزوج) في المثالين والتبست ذات النكاح الصحيح بذات الفاسد في الأول والبائن بغيرها في الثاني فيجب على كل أقصى الأعجلين أربعة أشهر وعشرة أيام لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة أقراء لاحتمال كونها المطلقة أو المستبرأة فتمكث للأخير منهما (وك) أمة (مستولدة) أى أم ولد لسيدها الحر (متزوجة) بغيره (مات السيد والزوج) في وقتين (ولم يعلم السابق) منهما موتا فسبق موت السيد يوجب عليها عدة وفاة حرة لتام حريتها بموته وسبق موت الزوج يوجب عليها عدة وفاة أمة (فان كان بين موتيهما) أى السيد والزوج (أكثر من عدة) (٣٩٩) وفاة (الامة) شهرين وخمسة

أيام (أو جهل) أى لم يعلم هل بينهما أكثر من عدة وفاة الامة أو قدرها أو أقل منها (فعدة) وفاة (حرة) تجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الامة) وهى حيضة لاحتمال موت

وَلَىٰ كُلِّ الْأَقْصَىٰ مَعَ الْإِثْبَاسِ كَمَرَاتَيْنِ أَحَدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ أَحَدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ  
ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَكُمُسْتَوْلَدَةٌ مُتَزَوِّجَةً مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ  
بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ أَوْ جُهْلٍ فَعِدَّةُ حُرَّتِهِ وَمَا تَسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ فِي  
الْأَقْلَ عِدَّةُ حُرَّةٍ وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ

### ( بَابُ )

حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً بِوَجُورٍ أَوْ سَمُوطٍ أَوْ حُقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً  
أَوْ خَلِطَ لَا غَلِبَ وَلَا كَمَاءٌ أَصْفَرُ

الزوج أولا فلا تحل للزوج إلا بعد مجموع الأمرين (و) عليها (في) كون (الافل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا وليس عليها حيضة استبراء لانها لم تحل لسيدها على احتمال موت الزوج أولا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) أى عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (أقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (أو) حكم كون (أكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحيضة استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الأول ابن شبلون والثاني فسر ابن يونس للمدونة (باب) في أحكام الرضاع (حصول) أى وصول وحلول (لبن امرأة) أى أنثى آدمية الى جوف صغير أو حلقه ولم يرد ان كانت المرأة حية بل (وان) كانت (ميتة) ابن عرفة المعروف لبن الميتة كالحية ان كانت المرأة كبيرة بل (و) ان كانت (صغيرة) لا تطبق الوطاء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الحيض قولان لا أعرفه وقول ابن هارون انما ذكر الاشياخ الخلاف فيمن لم تبلغ حد الوطاء صواب ان وصل اللبن بمص بل وان وصل (برجور) بفتح الواو أى ما يصب في وسط الفم ففي المدونة الوجور كالرضاع (أو سوط) بفتح السين المهملة أى مصبوب في أنف وصل للحلق (أو حقنة) أى مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة واعجام الدال أى مشبعة للصبي ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد مفهوم تكون له غذاء انما لم تكن غذاء فلا يحرم وهو كذلك واما غيرها فلا يشترط فيه كونه غذاء ان لم يصف ولم يخلط لبن المرأة (أو) أى وان أضيف و (خلط) بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو سمن أو طعام أو شراب ان تساوى أو غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر أى لبن المرأة بأن استهلك في مخاظه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فان خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابنها لها لتحقق مقارنة وحوادث كل من اللبنين الآخر (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ندى (كماء أصفر) أو أحمر فلا

محرم (و) لابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصبرها أخوين (و) لا كرا (اكتحال به) أي ابن المرأة لطفل وطفلة وخبر حصول لبن امرأة (محرم ان حصل) أي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحولين) من ولادته (أو) حصل (بز يادة الشهرين) أي في الشهرين الزائدين على الحولين (الا ان يستغنى) الصغير بالطعام عن اللبن استغناء يينا بحيث لا يكفيه اللبن اذا ارد له فلا يحرم رضاعه ان هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين على الحولين بل (ولو) استغنى (فيهما) أي الحولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور ومفعول محرم (ما حرمة النسب) وهي الأنواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ والأخت ولم يذكر منها صريحاً في الرضاع إلا الأم والأخت والخمس الباقية انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (إلا أم أخيك) من الرضاع (و) (إلا أم) (أختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان أرضعت امرأة أخاك أو أختك فلا تحرم عليك وإن حرمت عليك أمه من النسب لانها إما أمك أو زوجة أبك ومرضعة أخيك وأختك ليست كذلك (و) (إلا أم ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك مرضعة ولد ولدك لا تحرم عليك وان حرمت عليك أمه نسباً لانها ما بنتك أو زوجة ابنك وهذه ليست كذلك (و) (إلا جدة ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها ما أمك أو أم زوجتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أخت ولدك) التي رضعت معك من أجنبية فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك أختك من النسب لانها ما بنتك أو ريبتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أم عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك مرضعة عمك وعمتك لا تحرم عليك وتحرم عليك أمهما نسباً لانها ما جدتك (٤٠٠) أو زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أم خالك وخالتك) فقد لا يحرم من

أي الامهات المذكورات (من الرضاع وقد يحرم من منه) اعراض ككون أم أخيك وأختك أختك أو بنتك منه (وقدر الطفل) الرضيع (خاصة) أي دون اخوته واخوانه وأصوله واما فروعه فهم كالرضيع

و بهيمة واكتحال به محرم ان حصل في الحولين أو بز يادة الشهرين إلا أن يستغنى ولو فيهما ما حرمة النسب إلا أم أخيك وأختك وأم وأد وأدك وجدة ولدك وأخت وأدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع وقدر الطفل خاصة ولداً لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا تقطاعه ولو بعد سنين واشترك مع القديم ولو يحرم لا يلحق به الولد وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها لها لأنها زوجة ابنه كمرضعة مبانته أو مرتضع منها

في حرمة المرضعة وأمهاتها وبناتها وأخواتها وعماتها وأخالاتها ومفعول قدر الثاني (ولدا لصاحبة اللبن) سواء كانت حرة وان أؤامه ذات زوج أو سيدة مسلمة أو كناية (و) قدر الطفل ولداً (لصاحبه) أي اللبن سواء كان زوجاً أو سيدة (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذي أنزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا نزال ويستمر تقدير الولدية لصاحبه (لا تقطاعاً) أي اللبن ان كان بعد سنتين بل (ولو) كان الاقطاع (بعد سنين) من غير تحديده بعدد مخصوص كافي المدونة ولو طلقها أو مات عنها وتماذى بها اللبن أكثر من خمس سنين (و) لو طلقها الزوج أو مات عنها ولبنه في نديها ووطئها زوج نان بانزال (اشترك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) أي للتقدم في اللبن فمن رضعه قدر ابناً لها ولو تعددت الأزواج مادام لبن الأول في نديها ويقدر الرضيع ولداً لصاحب اللبن ان حصل بوطء حلال بل (ولو) حصل (ب)وطء (حرام) كن زوج خامسة أو محرماً جهلاً ووطئها بانزال فمن رضع من لبنه قدر ولداً له في كل حال (الا أن لا يلحق به الولد) كالزنا والغصب وتزوج الخامسة والمبتوتة والملاعنة والمحرّم مع العلم فمن رضع من لبنه فلا يقدر ولداً له هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجح عنه وقوله الذي رجح اليه ان يقدر ولداً له (و) ان تزوجت مرة رضيعاً وطلقت عليه وتزوجت رجلاً ووطئها بانزال فحدث لها لبن وأرضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرمت) الزوجة (عليه) أي على زوجها (ان أرضعت) بلبنه (من) أي رضيعاً (كان) الرضيع (زوجاً لها) صورتها تزوجت امرأة طفلاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه فتزوجت رجلاً ووطئها بانزال فحدث لها لبن فأرضعت منه الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) لما أرضعت الطفل بلبنه صار ابناً له وهي (زوجة ابنه) رضاعاً فالبنوة الطارئة بدوطء الرجل حرمتها عليه وبلغزها فيقال امرأة أرضعت صبياً فحرمت على زوجها وشبه في التحريم فقال (ك)زوجة (مرضعة مبانته) أي الزوج أي التي طلقها طلاقاً بائناً صورتها تزوج رضيعاً وطلقها فأرضعها زوجها فقد حرمت عليه لانها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (أو) أنثى (مرتضع منها) أي البانة

فالأشئ التي أرضعت منها حرمة على الزوج لأنها ربيبة صورتها بأن زوجته المدخول بها واللين لها وزوجت غيرها ووطئها بازال فحدث لها لبن فأرضعت منه رضية فقد حرمت الرضية على من أبان المزرعة (وان أرضعت) أجنبية أو مبانة قبل الدخول بها (زوجتيه) الرضيعتين صارتا أختين من الرضاع وحرمت الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما ويفارق الأخرى لأنهما صارتا أختين (وان) اختار (الأخيرة) أي المتأخرة منهما رضاعاً وعقداً على المشهور (وان كان) الزوج (قد بنى بها) أي مبانته التي أرضعت زوجها الرضيعتين (حرم الجميع) على الزوج اما المزرعة فلا صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات وأما الرضيعتان فلا منهما قد صارتا ربيبتين لزوجته مدخول بها والدخول بالأمهات يحرم البنات (وأدبت) المرأة (المتعمدة للإفساد) للنكاح بالرضاعها من ذكر (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (المتصادقين عليه) أي الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعده (كقيام بينة على اقراء أحدهما قبل العقد) اذا فسخ النكاح فد (لها) الصداق (المسمى) ان كان والا فصداق المثل (بالدخول) ان علماً أو جهلاً أو علم الزوج وحده (الا أن تعلم) الزوجة (قط) بالرضاع أي دون الزوج فلم يعلم بالرضاع وحينئذ (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) أي التي غرت خاطبها بكم عيبها أو في عدتها من غيره باقتضاها فقد عليها وتبين بقاؤها ونكون مثل الغارة في أن لها ربع دينار في نظير البضع (وان ادعاه) أي ادعى الزوج الرضاع الموجب للتحريم ببعده وقبل بناءه بها (فأنكرت) الزوجة الرضاع ولا يثبت له به (أخذ باقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) من المسمى وان (٤٠١) كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لأشئ فيه لكن لما اتهم هنا

وان أرضعت زوجتيه اختار وإن الأخيرة وإن كان قد بنى بها حرمت الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد وفيفسخ نكاح المتصادقين عليه كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد ولما المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكانت أدعاء وان ادعاه فأنكرت أخذت باقراره ولما النصف وإن ادعته فأنكرت لم يندفع ولا تهدر على طلب المهر قبله واقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الإفتذار بخلاف أم أحدهما فالتنزه ويثبت برجل وامرأة وبمرأتين إن فشا قبل العقد وهل تشتط المدالة مع الفشو تردد ويرجلين لا بمرأة ولو فشا ونذب التنزه مطلقاً ورضاع

بالكذب تحيلاً على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقيض قصده (وان ادعته) أي ادعت الزوجة الرضاع فأنكر (ه) الزوج (لم يندفع) الزوج عنها أي لا يفسخ نكاحه لأنهما بها بالكذب تحيلاً على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله)

(٥١ - جواهر الاكلیل - أول) أي قبل الدخول أي لا يمكن منه لاقتضاء دعواها ففسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وقوله (واقراء الأبوين) للزوجين بالرضاع للوجوب للحرمة بينهما مبتدأ خبره (مقبول) ان أقرا به (قبل) العقد (النكاح) فيمنع النكاح وان وقع النكاح فيفسخ (لا) يقبل اقرارها به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ وشبهه في قبول الاقرار قبله لا بعده فقال (كقول أبي أحدهما) أي الذكر والأشئ أي اخباره برضاعهما فيقبل قوله قبله لا بعده (و) ان اقرار الأبوان أو أحدهما قبل البناء ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (لا يقبل منه) أي للقر بالرضاع من أبويهما أو أحدهما (انه أراد) باقراره به (الاعتذار) أي اظهار العذر لكرهاته الزوج لاحققة الاقرار بالرضاع (بخلاف) قول أي اقرار (أم أحدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للحرمة بينهما قبل النكاح (فالتنزه) أي ترك العقد مستحب ولو استمرت على قولها ويثبت (الرضاع) بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة و) (ب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أي شاع الرضاع بين الناس في صورتين (قبل العقد) من قولها (وهل تشتط المدالة) في الرجل والمرأة وفي المرأتين (مع الفشو) أو لا تشتط لقيام الفشو مقام المدالة (تردد) الأول للخمى فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا فشا ذلك من قولها والثاني لا ين رشد ومفاده لا تشتط عدالة المرأتين مع الفشو من قولها (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يفش وأخر هذا للتنبيه على ان الأصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يفش بل (ولو فشا) من قوله قبل العقد على المشهور (ونذب التنزه) أي ترك نكاح من شهد برضاعهما من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقاً) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا ولا أو رجلاً كذلك أو رجلاً وامرأة بلا فشو أو امرأتين كذلك لأنها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه (ورضاع) الرضيع ح

(الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) فلا أرضعت كافرة صغيرا مسلما قدر ولدا لها ولصاحب لبنها ولو استمرا على دينهما (والغيلة) بكسر الغين المعجمة (وطء) المرأة (الرضع) وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) (الغيلة والأولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامنت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا أولادهم) (باب) في النفقة بالنكاح والملك والقربة (يجب) لزوجة (ممكنة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية زوجها من استمتاعها (مطيقه) لاوطء) فلا يجب لغير ممكنة ولا لغير مطيقة لصغر أو رتق وانما يجب النفقة (على) الزوج (البالغ) سواء كان حرا أو عبدا (وليس أحدهما) أي الزوجين (مشرفا) بضم الميم وسكون الشين أي بالفاحد السياق وهو الأخذ في الزرع وفاعل يجب (قوت) أي طعام مقتات من بر أو غيره بالعادة (وادام) بكسر الهمزة أي ما يؤتم به من لحم أو غيره بالعادة (وكسوة) ثقبها الحر والبرد بالعادة (ومسكن) أي موضع تسكن فيه (ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلدهما في الأربعة والقوت وما بعده (بقدر وسعه) أي طاقة الزوج (وحالها) أي الزوجة من غنى وفقير وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر أو عسر (و) يعتبر حالهما بالنسبة إلى (البلد) الذي هما به (والسر) أي القيمة للقوت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما باختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من (٤٠٣) كفايتها ان لم تكن أكلة بل (وان) كانت (أكلة) أي كثيرة الأكل

الكُفْرُ مُتَّبَعٌ بِالْغِيلَةِ وَطُءُ الرُّضْعِ وَتَجَوُّزُ

(باب)

يَجِبُ لِمُكَنَّنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا قَوْلٌ وَإِدَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَحَالِهِمَا وَالتَّلَدُّ وَالسَّرُّ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتَزَادُ الرُّضْعُ مَا تَقْوَى بِهِ إِلَّا الرِّيْضَةُ وَقَلِيلَةُ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الْأَصُوبِ وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ وَحَمْلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْمَدْنِيَّةِ لِقِنَاعَتِهَا فَيَفْرُضُ الْمَاءَ وَالزَّيْتَ وَالْحَطْبَ وَالْمِلْحَ وَاللَّحْمَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ وَحَصِيرٌ وَسَرِيرٌ اخْتِيجَ لَهُ وَاجِرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضَرُّ بِتَرْكِهَا كَكَحْلٍ وَدُهْنٌ مُعْتَادِينَ وَرَحَاءٌ وَمَشْطٌ وَاخْدَامٌ أَهْلٌ وَإِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا

كثرة خارجة عن المعتاد  
لثلمها وهي مصيبة نزلت  
به فعليه كفايتها أو طلاقها  
(وتزاد) الزوجة (الرضع)  
على النفقة المعتادة (ما تقوى  
به) على ارضاعها زمنه  
لاحتياجها (ال) الزوجة  
(الريضة) ولو أشرفت  
بعد البناء (وقليلة الأكل)  
خلقة (فلا يلزم إلا ما تأكله  
على الأصوب) عند المتبطل  
وقال أبو عمران يقضى

لرية

لكل من الريضة وقليلة الأكل بالوسط وتصرف الفاضل فيما يحب (ولا يلزم) الزوج (الحرير)

في كسوة زوجته ولو اتسع حاله (وحمل) بضم الحاء وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على الإطلاق) عن التقييد بالمدنية أي أبقاه ابن القاسم على عمومته في سائر البلاد (و) حمل بن القصار (على المدنية) أي ساكنة المدينة للنورة بأئوار سيدنا محمد ﷺ (لقناعتها) أي المدنية وأما سائر الأمصار فعلى حسب أحوالهم كالنفقة (يفرض) أي يقدر للزوجة (الماء) لشربها وغسلها من جنابة أو غسل عيد أو جمعة وغسل ثياب وآنية (والزيت) لاقتدام واستصباح وادهان (والحطب) لطبخ وخبز (والمالح) لاقتدام وإصلاح طعام (واللحم) المرة بعد المرة (و) يفرض (حصير) توضع تحت الفراش (و) يفرض (سرير) احتيج له (لمنع الحشرات) (و) يفرض (أجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها لتلقى الولد والقيام بما يحتاج اليه (و) يفرض لها (زينة تستضر) أي تتضرر الزوجة (بتركها) ككحل ودهن معتادين (لها) (ورحاء) معتادة لها (و) يفرض لها (مشط) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة أي ما تنحمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض (اخدام أهل) أي الاخدام بأن تكون من ذوات القدر هذا اذا كان الاخدام بشراء رقيق بل (وان) كان (بكرأ) لخدام حر أو رق (ولو) كان الاخدام (بأكثر من واحدة) ان لم تكف الواحدة وتقييد الكثرة بأربعة أو خمسة في مثل بنات من ارتفع قدره أو الهاشميات (و) لو طلبت نفقة خادما فقال الزوج أخدمها بخادمي أو أكرى من يخدمها بقدر نفقة خادما أو أكثر (قضى لها بخادما) لان الخدمة لها وكذا ان أراد أن يكرى لها دار أو رضى بها بالسكنى في دارها بمنزل ما يكرى لها أو دون أجيب (ان أحببت) لا



لريبة ( ثابتة ينة أو بأن يعرف جيرانها ربية في دين الخادم أوفى سرقه ماله (والا) أى وان لم تكن أهلا لا لخدام (فعليها الخدمة الباطنة) أى التى تفعل فى البيت (من عجن وكنس وفرش) وطبخ (بخلاف) الخدمة الظاهرة ك(النسج والغزل) والحياطة والطرز فلا تفرمها ولو جرت بها العادة (لا) نفرض (مكحلة) أى الآلة التى يجعل الكحل فيها (و) لا يفرض (دواء) (لا) حجامه (ولا) أجرة طبيب (و) لا يارمه (ثياب المخرج) أى التى تزين بها عند خروجها من بيتها لزيارة أو عرس أو غيرها (وله) التمتع بشورتها (للمراد بهما ما تجهزت به من مقبوض صداقها فيلبس ما يجوز له لبسه منها ويتمتع بها فرشا وغطاء فله منعها من بيعها وهبتها لانه يقوت عليه التمتع بها (ولا يارمه) أى الزوج (بدلها) ان خلقت الا مالا بد منه من فراش وغطاء وآنية (وله) أى الزوج (منعها) أى الزوجة (من أكل) بهاماله راحة كريمة (كالثوم) والبصل والفجل وليس لها منه من ذلك (لا) أى ليس له أى الزوج منع (أبويها) وولدها من غيره ان يدخلوا ( أى الأبوان والولد (لها) أى الزوجة فليس له منع من ذكر من الدخول لزوجه (وخت) أى قضى عليه بالحنث (ان حلف) أن لا يدخل لها من ذكر من أبويها وولدها من غيره وشبه فى التحنث فقال (كحلفه) أى الزوج (أن لا تزور) زوجته (والديها) فتخرج لزيارتها (أن كانت مأمونة) على نفسها بأن كانت متجالة بل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونة فلا تخرج ولو متجالة (لا) بحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بطلاق (لا تخرج) زوجته من بيته ولم يقيد بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بخروجها لزيارتها لقصد اعفافها وصياتها لا اضرارها (وقضى ل) أولادها من غيره (٤٠٣) (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة لتنظر حالهم (و) قضى

(ل) أولادها من غيره (الكبار) بالدخول لها (كل جمعة) مرة (كالوالدين) فيقضى لهما بالدخول لها كل جمعة مرة (ومع) مرأة (أمينه) من جهته وعليه أجرتهما (ان اتهمها) بافسادها عليه (ولها) أى الزوجة (الامتناع من أن تسكن مع اقراره)

لريبة والأفعلها الخدمة الباطنة من عجن وكنس وفرش بخلاف النسج والغزل لا مكحلة ودواء وحجامه وثياب المخرج وله التمتع بشورتها ولا يلزمه بدلها وله متعها من أكل كالثوم لا أبويها وآلديها من غيره أن يدخلوها وخت أن حلف كحلفه أن لا تزور والديها أن كانت مأمونة ولو شابة لأن حلف لا يخرج وقضى للصغار كل يوم والكبار كل جمعة كالوالدين ومع أمينة أن اتهمها ولها الامتناع من أن تسكن مع اقراره إلا الوضيمة كوكلي صغير لأحدهما أن كان له حاضر إلا أن يبنى وهو معه وقد دت بحاله من يوم أو جمعة أو شهر أو سنة والكسوة بالشتاء والصيف وضمت بالقبض مطلقا كنفقة الولد إلا لبينة على الضياع ويجوز إعطاء الثمن عما لزمه

لتضررها باطلاعهم على أحوالها وما تريد ستره عنهم وان لم يثبت اضرارهم بها (الا) الزوجة (الوضيمة) أى الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع اقرار به إلا أن يتحقق الضرر فيعز لها عنهم (ك) امتناع كل من الزوجين من سكناه مع (وله) صغير لأحدهما أى الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا آخر الامتناع من السكنى معه (ان كان له حاضر) غير أحد الزوجين فى كل حال (الا أن يبنى) أحدها (وهو) أى الصغير (معه) والآخرة عالم بمسأكت عليه فليس له اخراجه ويجبر على إبقائه كما اذا لم يكن له حاضر (وقد دت) نفقة الزوجة (ب) حسب (حاله) أى الزوج فى الاكتساب (من يوم) ان كان من الصناع الذين يقبضون أجرة عملهم كل يوم (أو جمعة) ان كان من الصناع الذين يقبضون أجرة عملهم كل جمعة (أو شهر) كأرباب الوظائف والجند الذين يقبضون مرتبهم كل شهر (أو سنة) كأرباب الرزق والبساتين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة (وقد دت) (الكسوة) مرتين فى السنة فتكسى (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان خلقت كسوة كل بحيث لا تنكفى العام الثانى فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الأول أو قريبا منه فلا تفرض لها كسوة أخرى والطاء والوطاء شتاء وصيفا كذلك (وضمت) الزوجة نفقتها الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن التقيد بكونها عن مدة ماضية أو حالة أو مستقبلية وعن كون ضياعها بلاينة وعن كونه بسببها (كنفقة الولد) أى ما تنفقه عليه وهو فى حضاتها فتضمنها اذا قبضتها وضاعت منها فى كل حال (الا) شهادة (بينه على للضياع) بلا تعد ولا تفریط منها فلا تضمنها ولكن يحلفها الاب (ويجوز) للزوج (اعطاء الثمن) للزوجة عوضا (عمالزمه)

لها من الاعيان المتقدمة في قوله فيفرض للماء للملح والزيت الخ ما تقدم (و) تجوز له (المقاصة) للزوجة عن نفقتها (بدينه) أى الزوج على الزوجة (الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاصتها (وسقطت) نفقة الزوجة المفروضة (ان أكلت معه) ومعنى سقوطها أنها لا شيء لها عليه سوى هذا (ولها) أى الزوجة (الامتناع) من أكلها معه وطلب الفرض والأولى لها الاكل معه لانه تودد وحسن معاشره (أو) أى وسقطت النفقة ان (منعت) الزوجة زوجها (الوطء) لغير عذر (أو) منعت (الاستمتاع) بها بغير الوطء (أو) أى وسقطت نفقتها ان (خرجت) من مسكنها (بلا إذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (عليها) على ردها لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بحاكم منصف قال البناني هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة (ان لم تحمل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا إذن (أو) أى وسقطت نفقتها ان (بانت) من زوجها بخلع أو بتات ان لم تحمل فحذفه من هذا لدلالة الاول عليه (ولها) أى الناشز أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بتامها مع النفقة (في أوله) أى الحمل الى آخره (و) ان بانت (في) أثناء (الاشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقية (ها) أى الاشهر من كسوتها (واستمر) للسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعلق بذمته فلا يسقطه موته كسائر الحقوق سواء كان السكن له ام لا فقد كراه أم لا وتسقط النفقة والكسوة لكون الحمل وارثا (لا) يسنم مسكن الحامل (ان ماتت) الحامل للطلقة فلا شيء لورثتها من كراء المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أى بقيتها بموت الزوج وشبهه في رد النفقة فقال (كانفشاش الحمل) للطلقة طلاقا بائنا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر وسواء دفعها لها بحكم أولا (لا) ترد (٤٠٤) (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصة ثم تموت هي أو هو (بعد) مضى (أشهر)

وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ الْاَضْرَرِ وَسَقَطَتْ اِنْ اَكَلَتْ مَعَهُ وَلَهَا اِلِامْتِنَاعٌ اَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ اَوْ اِلِاسْتِمْتَاعٌ اَوْ خَرَجَتْ بِلَا اِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا اِنْ لَمْ تَحْمِلْ اَوْ بَانَ وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسْوَةُ فِي اَوَّلِهِ وَفِي الْاَشْهُرِ قِيَمَةُ مَتَابِهَا وَاسْقَمَرَّ اِنْ مَاتَ لَا اِنْ مَاتَتْ وَرَدَّتْ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحَمْلِ لَا الْكِسْوَةَ بَعْدَ اَشْهُرٍ بِخِلَافِ مَوْتِ الْوَالِدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ وَاِنْ خَلَقَتْ وَاِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ اَيْضًا وَلَا نَفَقَةً يَدْعُوها بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتِهِ فَتَجِبُ مِنْ اَوَّلِهِ وَلَا نَفَقَةَ لِحَمْلِ مُلَاعِنَةٍ وَأُمَةٍ وَلَا عَلَى عَبْدٍ اِلَّا الرَّجْعِيَّةُ وَسَقَطَتْ بِالْعُسْرِ لَا اِنْ حُبِسَتْ اَوْ حُبِسَتْهُ اَوْ حَبَّتِ الْفَرْضَ وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرِهِ وَاِنْ رَتَقَاءَ وَاِنْ اَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ

فلا تردها ومفهوم أشهر ردها له اذا ماتت أو طلقت بعد شهرين أو أقل وهو كذلك (ب) بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقلة (فيرجع) الاب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خلقة) فيأخذ الاب جميعها ولا حظ منها للام

(وان كانت) البائن الحامل (مرضعة) ولدا لزوجها (فلها نفقة) أى أجرة (الرضاع) فالماضى أيضا) أى كما ان لها نفقة الحمل لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليها الارضاع (ولا نفقة بدعواها) الحمل لا حتم كذبها (بل بظهور الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر (وحركته) أى الحمل وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر واذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر (فتجب) النفقة (من أوله) أى الحمل ان كان طلقها من أوله والا فمن حين الطلاق فتحاسبه بنفقة الماضى (ولا نفقة) على ملاعن (لحمل ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه (و) لا نفقة لحمل (أمة) مطلقة طلاقا بائنا على أبيه حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه ملكه والملاك مقدم على القرابة (ولا نفقة) على عبد) لحمل مطلقة حرة أو أمة فشرط وجوب نفقة الحمل على أبيه لحوقه به وحريةها (الا) المطلقة (الرجعية) فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لانها زوجة حكما (وسقطت) نفقة الزوجة (بالعسر) للزوج أى لا تلزمه حاضرا كان أو غائبا وظاهره ولو كان قدرها حاكم مالكي فلا ترجع بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) الزوجة في حق عليها (أو) أى ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست) (العرض) ولو بلا اذنه ومفهوم الفرض أنها ان حبست النفل فان كان باذنه فلا تسقط والا فتسقط (ولها) أى الزوجة التي حبست الفرض مطلقا أو النفل باذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الحيار بل (وان) كانت (رتقاء) ونحوها من كل معيبة بما يوجب الحيار ورضى به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه للخالية من العيوب فتجب عليه النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج (بعد يسره) ولم ينفق زمن يسره على زوجته مثلا أيسر في شعبان ولم ينفق فيه على

زوجته ثم أعسر في رمضان (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه حاكم بل (وان لم يفرضه حاكم) فلا يسقط العسر الا نفقة زمنه خاصة (ورجعت) الزوجة إن شاءت (بما أنفقت) الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه والى زمن الانفاق ان كان حال انفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال انفاقها عليه (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (أجنبي) فله الرجوع بما أنفقه عليه غير سرف وان كان معسرا حال انفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) راجع للزوجة أيضا ففي كلام المصنف احتياكا لحذفه من مسألة الزوجة الا لصلته وذكر نظيره في مسألة الأجنبي وحذفه وان معسرا في الأجنبي وذكر نظيره في الزوجة (و) لمن أنفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له مال) حال الانفاق عليه أو أب موسر (علمه للنفق) عليه حال الانفاق ولم يتيسر له الانفاق عليه منه بأن تسر عليه الوصول اليه (وحلف أنه أنفق ليرجع) على مال الصغير أو أبيه وكان الانفاق غير سرف (ولها) أي الزوجة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وقد تبع للمصنف في عبارته هذه ابن شاس وابن الحاجب وعبارة غيرهم ولها الطلاق (ان عجز عن نفقة حاضرة) سواء أثبت عجزه أم لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولكن لها مطالبة بها كالدين ويثبت للزوجة هذا الحكم (وان) كانتا (عبدین) أو أحدها (لا) أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقتها الحاضرة (ان) كانت (علمت) الزوجة عند عقد النكاح (ققره) (٤٠٥) ولو أيسر بعد ذلك ثم أعسر لدخولها على أنه لا ينفق عليها (أو)

علمت عنده (أنه من السؤال) جمع سائل أي الدين يسألون الناس ويطوفون بالأبواب لذلك (الا أن يتركه) أي يترك الزوج السؤال (أو يشتر بالاعطاء) أي اعطاء الناس إياه ما ينفقه (وينقطع) اعطاؤه فلها الفسخ فيها وإذا رفعت له كما طلبت

فَالْمَاضِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْرَضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ وَإِنْ مُعْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ إِلَّا لِيَصِلَهُ وَحَلَّى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ عَجَزَ مِنْ نَفَقَةٍ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدَيْنِ لَا إِنْ عَلِمَتْ قَقْرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ يَشْتَهَرَ بِالْمَطَاءِ وَيَنْقَطِعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَلَا تُلَوِّمُ بِالْإِجْتِهَادِ وَزَيْدٌ إِنْ مَرَضَ أَوْ سَجَنَ ثُمَّ طَلَّقَ وَإِنْ غَائِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُبْسِكُ الْحَيَاةَ لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ وَمَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ وَإِنْ غَنِيَةً وَلَهُ الرُّجْعَةُ إِنْ وَجَدَ فِي الْيَدَةِ يَسَارًا يَقُومُ بِوَجَابِ مِثْلِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عَنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةٍ السَّاقِلِ لِيَدْفَعَهَا

الفسخ (فيأمره الحاكم ان لم يثبت) الزوج (عسره) بيينة أو بتصديقها وصلة يأمره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يأمره بالانفاق فان امتنع أمره بالطلاق وحكم عليه به (والا) أي وان ثبت عسره ابتداء أو بعد أمره بالطلاق (تلوم) أي أمهله الحاكم (بالاجتهاد) أي من غير تحديد بيوم أو ثلاثة أو شهر أو شهرين (وزيد) في زمن التلوم (ان مرض أو سجن) بقدر ما يرجى له فيه شيء اذا رجع برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) عليه ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضرا بل (وان) كان (غائبا) ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه (أو) أي وطلق عليه (وان وجد) الزوج (ما يبسك الحياة) فقط من القوت اذ لا يصبر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل للشبع ولومن خشن المأكل أو خبزا بلا ادام (وما يوارى) أي يستر (العورة) أي جميع بدنهما من صوف أو كتان (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز للوجوب للفراق (وله) أي الزوج المطلق عليه لعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي (ان وجد في العدة يسارا) أي مالا (يقوم بواجب مثلها) لان الطلقة التي أوقفها الحاكم انما كانت لدفع ضرر عجزه فلا تصح رجسته الا اذ ازال (ولها) أي المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أي العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان ارتجعها بل (وان لم يرتجعها) لانها كالزوجة في النفقة والارث ونحوها (و) (للزوجة (طلبه) أي الزوج (عند) ارادة (سفره بنفقة) الزمن (المستقبل) الذي أراد الغيبة فيه (ليدفعها) أي

نفقة المستقبل (لها) أى الزوجة قبل سفره (أو) (لـ) يقيم الزوج (لها) أى الزوجة (كفيلًا) أى ضامنًا يدفعها لها بحسب ما انفقت مع الزوج من يوم أو جمعة أو شهر (و) إذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجه نفقة للمستقبل ولم يقيم لها كفيلًا بها ورفضت أمرها للحاكم وطلبت نفقتها (فرض) أى قدر الحاكم لها النفقة (في مال) الزوج (الغائب) غير اللودع (و) (في وديعته) التى أودعها عند أمين (و) (في) دينه (على غيره من بيع أو قرض (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجها وأنكر فلها (اقامة البينة على) للدعى عليه (لنكر بعد حلفها) أى زوجة الغائب في هذه وفي فرض نفقتها في مال الغائب ووديعته ودينه (باستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيم لها كفيلًا بها ولم تسقطها عنه (ولا يؤخذ منها) أى الزوجة (بها) أى النفقة لاقى تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب قاعل يؤخذ شخص (كفيل) خوفًا من كونها لا تستحقها لدفعها لها أو اقامة كفيل لها بها أو اسقاطها عنه (وهو) أى الزوج (على حجته إذا قدم) من سفره وادعى مسقطا فله إثباته والرجوع عليها بما أخذته (ويست داره) أى الزوج الغائب في نفقة زوجته التى طلبتها في غيبته ان لم يكن له غيرها (بعد ثبوت ملكه) للدار بشهادة عدلين (وأنها لم تخرج عن ملكه في علمهم) وليس لهم أن يشهدوا بعدم خروجها عن ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد (بينة بالحيازة) للدار بأن يرسل الحاكم بينة تطوف بالدار من خارجها وداخلها (٤٠٦) تعين حدودها (قائلة هذا) العقار (الذى حزنه) أى طفناه وعائنا حدوده

لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا وَفُرُضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ وَدَيْنِهِ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَرَبِيعَتُ دَارَهُ بَعْدَ ثَبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيِّنَةُ بِالْحَيَازَةِ قَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حَزَنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ وَفِي أَرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِ تَدْرُجَ الْحَاكِمِ لَا لِمُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَالْأَفْقُولُ كَالْحَاضِرِ وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُهَا وَفِي فَرَضِهِ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ وَالْأَفْقُولُ أَنْ أَشْبَهَتْ وَالْأَفْقُولُ الْقَرَضُ وَفِي حَلْفِ مُدْعَى الْأَشْبَهَةِ تَأْوِيلَانِ

(هى) الدار (التي شهد بملكها للغائب) ولعل هذا فيما اذا شهدت شهود الملك بأن له دارا يحمل كذا ولم يذكرها حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به وأمان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما جرى به العمل بمصر بل يز يدون صفة جذراتها وما اشتملت عليه

من الاماكن والمرافق ونحوها فلا يحتاج لبينة بالحيازة (وان) طلبته بعد قدومه من سفره بنفقتها مدة غيبته و(تنازعا) (فصل) أى الزوجان (في عسره) أى الزوج ويسره (في) مدة (غيبته) فادعى الأول وادعت الثانى (اعتبر حال قدومه) من السفر فان قدم معسرا فقله بيمينه والا فقولها بيمينها (و) ان تنازعا (في ارسالها) أى النفقة الشاملة للكسوة بأن ادعى وصولها اليها وأنكرت (فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (ان رفعت) أمرها (يومئذ لحاكم) ولم يجد له مالا يفرض نفقتها فيه فأذن لها في انفاقها على نفسها من مالها أو من قرض ورجع اليه اذا قدم (لا) يكون القول قولها ان رفعت (ل) شهود (عدول وجيران) مع تيسر الرفع للحاكم (والا) أى وان لم ترفع للحاكم مع تيسره بأن لم ترفع لاحد أو رفعت لغيره مع تيسره (فقوله) أى الزوج هو المعمول به بيمينه (ك) الزوج (الحاضر) بالبلد مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر فاقول قوله بيمينه اذا لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا ببينة لانها حينئذ كالدين (و) حيث كان القول قوله (حلف لقد قبضتها) منه أو من رسوله (لا) يحلف لقد (بعثتها) أى النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثته اليها وهو الأصل (و) ان تنازعا (فما) أى قدر النفقة الذى (فرضه) الحاكم ونسب ما فرضه أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله ان أشبه) أى وافق الزوج ما اعتيد فرضه لئلا على مثله أشبهت هى أيضا أم لا (والا) أى وان لم يشبه (فقولها) أى الزوجة هو المعمول به (ان أشبهت والا ابتداء) الحاكم (الفرض) لنفقتها في المستقبل ولها في الماضى نفقة مثلها (وفي حلف مدعى الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة وعدم حلفه (تأويلان) في التوضيح قيل مذهب ابن القاسم أنه لا يمين على من أشبه قوله منهما اذا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد

وحمل غيره المدونة على انه يحلف (فصل) في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها (انما يجب) على المالك (نفقة رقيقه) لارقيق رقيقه فالحصر بالنسبة لهذا (ودابته ان لم يكن) أى يوجد (مرعى) يكفيها والاوجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة (والا) أى وان لم ينفق على رقيقه أو دابته بخلا أو عجزا (بيع) ان وجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب أو أخرج عن ملكه بوجه ما أو ذكاة ما يؤكل وشبهه في البيع فقال (كسكليفه) أى المملوك رقيقا أو دابة (من العمل مالا يطيق) لا بمسقة خارجة عن العادة زيادة على مرتين (ويجوز) لئلا أن يأخذ (من لبنها مالا يضر بنتائجها) أى ولدها (و) يجب (بالقربة على) الولد الحر (الموسر) كبيرا كان أو صغيرا ذكر أو أنثى واحدا أو متعددا صحيحا أو مريضا مسلما أو كافرا اذ هو خطاب وضع والأصح خطاب الكفار بفروع الشريعة (نفقة الوالدين) أى الأم والأب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجميع كفارا اتفق دينهم أو اختلف (المسرين) بنفقتهم وظاهره ولو كان الأب يقدر على الكسب وهو قول الباجي ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل صنعه وهو للمعتمد وعليه صاحب الجواهر وقال الخطاب انه الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على أبيه عجزه عن التكسب بصنعة لا ترضى به بخلاف صنعة الأبوين فيجب ان عليها ولو كان فيهما معة على الولد لا تصافهما بها قبل وجود الولد غالبا (وأثبتنا) أى الوالدان (العلم) أى فقرهما بعدلين ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوق لهما (وهل الابن اذا طوب) من أبيه (بالنفقة) عليهما وادعى العلم (محمول على الملاء) (بالد أى الغنى فمليه اثبات عدمه بعدلين ويمين (أو) محمول على (العلم) فمليهما (٤٠٧) اثبات ملائه لان نفقتهم انما يجب في ماله لاني ذمته بخلاف

(فصل) انما يجب نفقة رقيقه ودابته ان لم يكن مرمى ولا بيع كسكليفه من الممل مالا يطيق ويجوز من لبنها مالا يضر بنتائجها وبالقربة على الموسر نفقة الوالدين المسيرين وأثبتنا المذم لا يمين وهل الابن اذا طوبى بالنفقة محمول على الملاء أو المذم قولان وخادميهما وخادم زوجة الأب واعفاه يزوجه واحدة ولا تتعد ان كانت إحداها أمه على ظاهرها لا زوج أمه وجده وولد ابن ولا يسقطها تزويجها بغيره ووذعت على الأولاد وهل على الرءوس أو الإرث أو اليسار أقوال ونفقة الوالد الذكري حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب والأنتى حتى يدخل زوجها وتسقط عن الموسر بمضى الزمن إلا لقضية أو ينفق غير متبرع

أنفسهما لتأكد حقهما (و) يجب بالقربة نفقة (خادم زوجة الأب) للتأهله للاخدام (و) يجب بالقربة (اعفاه) أى الأب (بزوجة واحدة ولا تتعد) نفقة زوجة الأب على ولده (ان كانت إحداها أمه على ظاهرها) أى للمدونة فينفق على أمه لقربانها وزوجيتها لأبيه وأولى في عدم التعدد ان كانتا أجنبيتين والقول للأب فيما ينفق عليهما (لا) يجب على الولد بالقربة نفقة (زوج أمه) الفقير (و) لا يجب بالقربة نفقة (جد) وجدة من جهة أب أو أم (و) لا يجب نفقة (ولد ابن) وأولى ولد بنت (ولا يسقطها) أى نفقة الأم (تزويعها) أى الأم (ب) زوج (فقير) أو غنى افتقر ومثل الأم البنت فان قدر الزوج على بعض النفقة تم الابن أو الأب باقيا (ووزعت على الأولاد) الموسرين اتفق يسارهم أو اختلف (وهل) توزع عليهم (على) عدد (الرءوس) من غير نظر الى اختلافهم بالذكورة والأنوثة واليسار (أو) بحسب (الارث) فعلى الذكر ضعف ماعلى الأنثى (أو) بحسب (اليسار) في الجواب (أقوال) الاول نقله اللخمي عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لحمد وأصبغ ونقل عنه الاول أيضا (و) يجب بالقربة (نفقة الولد الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب على أبيه الحر الموسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته أو زوجاته (حتى يبلغ) الذكر (عاقلا قادرا على الكسب والأنثى حتى يدخل) بها (زوجها) البالغ (وتسقط) نفقة القربة (عن) الشخص (للموسر بمضى الزمن) فاذا تحيل الوالد أو الولد المسرف نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا يقضى له به لأنها السدا الحلة وقد حصل (الالقضية) أى لفرضها من حاكم فلا تسقط عن الموسر بمضى الزمن (أو) أى والا ان (ينفق) على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضه فله الرجوع

الدين (قولان) والأولى تردد عليهما اذا كان الابن منفردا ليس لوالديه سواء وادعى المسر فان كان هناك ولد سواء فعلى مدعى العلم اثباته لمطالبة أخيه بالنفقة معه (و) يجب بالقربة نفقة (خادمهما) أى الوالدين ولو قدر على خدمة

(واستمرت) نفقة الأثني على أيها عني عادت اذ حال دخول زوجها بها ليست على أيها فتجوز عن عادت باستمرت بقرينة قوله والأثني حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) أي مريضة واستمرت كذلك (ثم طلقها الزوج أو مات وهي زمنة) لا تعود نفقة البنت على أيها (ان) دخل بها الزوج صغيرة صحيحة ثم (عادت) بطلاق أو بموت الزوج حال كونها (بالغة) صحيحة قادرة على الكسب بغير سؤال (أو) أي ولا تعود على أيها ان دخل بها زوجها زمنة وصحت عنده (وعادت) الزمانة) لها عند زوجها وتأيمت زمنة بالغة ثيبا (وعلى المكاتب نفقة ولدها) الرقيق لاعلى سيدها ان أدخلته معها في كتابتها أو دخل فيها بحكم الشرع بأن كانت حاملا به وقت عقدها أو حملت به بعده لأنها أحرزت نفسها وولدها ومالها (ان لم يكن الأب) معها (في الكتابة) فان كان فنفتها ونفقة ولدها عليه (أو) ان عجزت المكاتب عن نفقة ولدها والمكاتب عن نفقتها ونفقة ولدها (ليس عجزه) أي المذكور من المكاتب أو الأب (عنها) أي النفقة على المكاتب وولدها (عجزا عن الكتابة) لأنها منوطه بالرقبة كالخطابة والنفقة بالمال (وعلى الأم المتزوجة) بأبي الرضيع (و) المطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذي هي في عصمته أو المطلق (بلا أجر) أي عوض مال تأخذه لذلك (الا لما وقدر) أي ارتفاع شأن بأن كانت من أشرف الناس الذين ليس شأنهم ارضاع أولادهم وشبهه في عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) فلا يلزمها الارضاع ولو غير شريفة وان أرضعت فلها الأجرة (الا أن لا يقبل) الولد (غيرها) أي أمه (٤٠٨) الشريفة أو البائن فبإرضاعها ولها الأجرة (أو) يقبل الولد غيرها (يعلم)

واستمرت ان دخل زمنة ثم طلق لان عادت بالغة أو عادت الزمانة وعلى المكاتب نفقة ولدها ان لم يكن الأب في الكتابة وليس عجزه عنها عجزا عن الكتابة وعلى الأم المتزوجة أو الرجعية رضاع ولدها بلا أجر الا لعل قدر كالبائن الا أن لا يقبل غيرها أو يئتم الأب أو يموت ولا مال للصبي واستأجرت ان لم يكن لها لبان ولها ان قيل غيرها أجرة المثل ولو وجد من ترضعه عندها مجانا على الأرجح في التأويل وحضانة الذكر للبلوغ والأنثى كالنفقة للأم ولو أمة عتق ولدها أو أم ولده وللأب تمامه وأدبه وبثته للمكاتب ثم أمها ثم جدة الأم ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها ثم الخالة ثم خالتها ثم جدة الأب ثم الأب ثم الأم ثم الأخت ثم العمة

أي يفتقر الأب أو يموت ولا مال للصبي) فان كان للصبي مال فلها الأجرة منه (و) اذا وجب عليها الارضاع ولا مال للأب ولا لولد وقبل غيرها (استأجرت) الأم من مالها من ترضعه سواء كانت عالية القدر أو بائنا أو رجعية أو غير مطلقة (ان لم يكن لها) أي الأم

(لبان) أو لم يكفه (ولها) أي الأم التي لا يلزمها الارضاع (ان قبل) الولد (غيرها أجرة المثل) أي مثلها من مال الأب والأبن (ولو وجد) أبوه (من ترضعه عندها مجانا) أي بلا أجرة (على الأرجح) عند ابن برنس من الخلاف (في التأويل) للمدونة (وحضانة) بفتح الحاء وهي لغة الحفظ والصيانة وشرعا صيانة العاجز والقيام بمصالحه (الذكر) الحق ثابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زنا أو عاجزا عن الكسب أو مجنونا فتسقط حضنة الأم وتستمر نفقته على أبيه ولا يخرج الحنفى المشكل عن حضانتها مادام مشكلا (و) حضانة (الأثني) كالنفقة في الجملة اذ حضانتها إلى الدخول فقط والنفقة اليه أو إلى الدعاء له وحضانة الذكر والأنثى (للأم) المطلقة أو التي مات زوجها وأما التي في العصمة فهي لها وللأب معا ان كانت الأم حرة بل (ولو) كانت (أمة) متزوجة (عتق ولدها) وطلقت أو مات زوجها الحر أو العبد فلها حضانتها الآن ينسراها السيد فتسقط حضانتها كالأم اذا تزوجت (أو) كانت الأم (أم ولد) نجز سيدها عتقها أو عتقت بموته فلها حضانة ولدها منه (وللأب) وسائر الأولياء (تمامه) أي المحضون (وأدبه) أي تأديبه (و بثته) أي إرساله (للمكاتب) أي محل تعلم الكتابة أو العلم لأمه (ثم) اذا قام بالأم مانع أو أسقطت حضانتها فالحضانة لـ (أمها) أي الأم (ثم) لـ (جدة الأم) أم أمها أو أم أيها (ان انفردت) أم الأم أو جدتها (بالسكنى عن أم سقطت حضانتها) بتزوج أو غيره ويجرى هذا الشرط في كل من انتقلت لها الحضانة (ثم الخالة) أخت الأم شقيقة أو لأب أو لام (ثم) (خالتها) أي الام وأسقط مرتبة وهي عمة الأم (ثم) لـ (جدة) المحضون من قبل (الأب) سواء كانت أم الأب أو أم أمه أو أم أبيه (ثم الأب) تأخير الأب عن جدات المحضون من جهة الأب هو مذهب المدونة (ثم الأخت) للمحضون شقيقة ثم لأمه ثم لأبيه (ثم العمة) للمحضون ثم عمة

أبيه ثم خالة أبيه (ثم هل بنت الأخ) الشقيق ثم لأم ثم لأب ومفاد نقل المواق انه الرجح (أو) بنت (الأخت) شقيقة ثم لأم ثم لأب واختاره الرجح (أو) الشخص (الاكفا) أي الأشد في الكفاية وحفظ المحضون (منهن) أي بنات الأخوة والأخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) للناسب تردد (ثم الوصي) ذكر اكان أو أنثى ان كان المحضون ذكر اكان أنثى لا تطبيق الوطء فكذلك وان كان المحضون أنثى مطبقا للوطء والوصي ذكر فشرط استحقاقه الحضانة كونه محرما لها بنسب أو صهر أو رضاع والافليس له حضانة (ثم الأخ) للمحضون الشقيق ثم لأم ثم للأب ثم الجد من جهة الأب (ثم ابنه) أي الأخ كذلك (ثم العم) كذلك (ثم ابنه) أي العم كذلك ثم (لا) حضانة ل (جد) للمحضون منتسب (لأم) عند ابن رشد (واختار) اللخمى من نفسه (خلافه) وهو ان للجد من جهة الأم الحضانة لان له حنانا وشفقة وقد قدموا الأخ الأم على الأخ للأب لذلك (ثم المولى الاعلى) أي المعتق الذكر وعصبته نسبا ثم ولاء فلا حضانة للمعتقة اذ لا تعصيه فيها كالدكر (ثم المولى الاسفل) أي المعتق بفتح التاء (وقدم الشقيق ثم لأم ثم للأب في الجميع) من الأخوة والأخوات والأعمام والعمات والحالات وأولادهم (و) قدم (في المتساويين) في المرتبة كأختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) أي حفظ المحضون مما لا يليق به (و) زيادة (الشفقة) أي الحنان والرحمة (وشرط الحاضن) ذكر اكان أو أنثى (العقل) فلاحق فيها المحضون وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون في (لا) حضانة ل (كمسنة) أي كبيرة في السن كبرامانا من القيام بما يحتاج اليه المحضون وأدخلت الكاف الزمنة والمقعدة والعمياء والخرساء والصماء ذكر اكان الحاضن أو أنثى (وحرز المكان) الساكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يخاف عليها) الفساد وهي الطيفة (٩٠٤) (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسيق

فرب أب شريب يذهب يشرب ويترك ابنته أو يدخل الرجال عليها ولو لمصلحة (و) ان ادعى على مستحق الحضانة عدم أمانته (أنبتها) أي أثبت الحاضن أمانة نفسه (وعدم كجذام مضر) ريحه أو رؤيته وأدخلت الكاف كل عاهة مضره بالمحضون كالبرص والجرب والحكة ومفهوم مضران

ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُنَّ وَهَوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالُهُ ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْأَخُ ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنَةُ لَا جَدَّ لَأُمِّ وَاخْتَارَ خِلَافَهُ ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ الْأَسْفَلُ وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ وَفِي الْمَتَسَاوِينَ بَيْنَ الصَّيَّانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَشَرَطَ الْحَاضِنَ الْعَقْلَ وَالْكَفَايَةَ لَا كُمْسَنَةً وَحِرْزُ السَّكَنِ فِي الْبِنْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةُ وَأُثْبِتَتْهَا وَعَدِمَ كَجُذَامٍ مُضِرٍّ وَرُشْدُ لَا إِسْلَامَ وَضُمَّتْ أَنْ خِيفَ لِسُلَيْمِينَ وَأَنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَلِذَلِكَ كَرِي مَنْ يَحْضُنُ وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوءُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ الْأَنْ يَمْلِكُ وَيَسْكُتُ الْعَامُّ أَوْ يَكُونُ مُحَرَّمًا وَإِنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ الْعَمِّ أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ أَوْ لَمْ تَرْضَهُ الرُّضْعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ

(٥٣ - جواهر الاكليل - أول) غير المضر لا يمنع استحقاق الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لأن للحاضن قبض نفقته فلو لم يكن رشيد ابدد هافي غير مصالح المحضون فاذا لا حضانة لسفيه ولا لسفينة (لا) يشترط للحضانة (اسلام) في الام ولا في غير هافي قال ابن وهب لا حضانة للكافرة لان المسلمة اذا مدت بشر فلا حضانة لها قال الكافرة أولى قال اللخمى وهو أحسن وأحوط للولد وبجواب للقول الاول الذي لا يشترط الاسلام بأن الكافر الاصل يقر على دينه والقباسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر لا توله والدة عن ولدها وخبر من فرق بين والدة وولد هافي فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (وضمت) حاضنة كافرة (ان خيف) على المحضون ان تربيته على دينها أو تغذيه بخمر أو خنزير أو صلالة وضمت (ا) جيران (مسلمين) تسع في الجمع المدونة وقال غيره تسكني مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية أسلم زوجها) مبالغة في استحقاقها الحضانة لافي الضم اذ لا تأتي المبالغة فيه (و) شرط ثبوتها (لذكر) أن يكون عنده (من يحضن) أي يصلح للحضانة من زوجة أو سريّة أو أمة خدمة أو مستأجرة لذلك (و) شرط ثبوتها (لأنثى) الحاضنة أما أو غير هافرة أو أمة (الخاوعن زوج دخل) بها فلا حضانة لمن هي ذات زوج دخل بها ولو غير بالغ فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد أتمته الحاضنة ولو مرة كدخول الزوج (الأن يعلم) من له الحضانة بعدها بدخول زوجها بها وسقوط حقها (ويسكت) بعد علمه بلا عنر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضانتها (أو) أي والان (يكون) الزوج الذي دخل بالحاضنة (محرمًا) بفتح الميم والراء للمحضون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم ممن له حضانة كالعم والجد للأب بل (وان) كان المحرم (لاحضانه له كالحال) بشرط أن لا يكون للمحضون حاضنة فارغة عن زوج (أو) لا يقبل الولد غير أمه (ونحوها) من لها الحضانة فلا يسقطها للمحضون (كان العم) بشرط أن لا يكون للمحضون حاضنة فارغة عن زوج (أو) لا يقبل الولد غير أمه (والذي انتقلت الحضانة له بدخول زوج بأم المحضون فلا دخول زوج بها) (أو) أي والان (لم رضعه) أي المحضون (الرضعة عند) بدل (أمه) الذي انتقلت الحضانة له بدخول زوج بأم المحضون فلا

تسقط حضانة أمه صورة ذلك أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة إلى من بعدها وأبت الرضع أن ترضعه عند من انتقلت له الحضانة بأن قالت إنما رضعه عندي أو عند أمه فإن الحضانة تستمر للأم ولكن كالمصنف غير مفيد لهذا وإنما فاده أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدها وأبت الرضع أن ترضعه عند أمه فلا تسقط حضانة الأم ولكنه ليس بصواب والد أقال ابن غازي صوابه أن يقول عند بدل أمه فالمدار على كون الرضع لم ترض بالرضاع عند من انتقلت له الحضانة وحينئذ تستمر الحضانة للأم ولا تسقط (أو) أي والأأن (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج بها (أو) يكون له حاضن غيرها لكنه (غير مأمون) على المحضون (أو عاجزا) أي أو يكون حاضنه غير الأم عاجزا عن القيام بمصالح المحضون لما نعه به (أو كان الأب عبدا وهي حرة) تزوجت برجل أجنبي من المحضون فإن الولد يبقى عند أمه ولا ينتزع منها إذ بقاؤه مع أمه ولو متزوجة أرفق به وأصلح له من كونه عند أبيه العبد لأن العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (وفي) سقوط حضانة (الوصية) على المحضون بدخول زوج أجنبي بها وعدم سقوطها (روايتان) عن الإمام رضي الله تعالى عنه في الأم الوصية فقط (و) شرط ثبوت الحضانة للحاضن ذكر كان أو أنثى (أن لا يسافر) أي ير يد السفر (ولي) للمحضون ونعت ولي (حر) أي لا عبد فليس سفره مسقطا حق الحضانة (عن) موضع (ولدر) أي ير يد سفره به وليس ثم حاضن يساويه في الدرجة فنسقط حضانة الحاضن أم أو غيرها فيأخذه ويسافر به إن لم يكن رضيعا بل (وان) كان (رضيعا) قبل غير أمه (أو تسافر هي) أي الحاضنة وكذا الحاضن الذي كرواقتصر على الأنثى نظرا للغالب فإن سافرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون (سفر نقلة) أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارة) أو تزاهرة فلا يأخذ ولا يسقط حق (٤١٠) الحاضنة (وحلف) الولي أنه أراد سفر النقلة لينزعها والحاضن أنه أراد سفر

أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزًا أَوْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ وَفِي الْوَصِيَّةِ رِوَايَتَانِ وَإِنْ لَا يُسَافِرُ وَلِيٌّ حُرٌّ مِنْ وَلَدِهِ حُرٌّ وَإِنْ رَضِيْعًا أَوْ تُسَافِرُ هِيَ سَفَرٌ نُقْلَةً لَا تِجَارَةً وَخَلْفَ سِتَّةِ بُرُوقٍ وَظَاهِرُهَا يَرِيدُ بَيْنَ أَنْ سَافِرًا لِأَمْنٍ وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَمَّةٌ لَا أَقْلًا وَلَا تَمُودَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسَخِ الْفَارِسِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ إِلَّا لِكَمْرَضٍ أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ خَالِيَةٍ أَوْ إِتَائِهَا قَبْلَ عِلْمِهِ وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ وَالسُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءٌ لِلْحَاضِنِ لِأَجْلِهَا

التجارة ليأخذه معه ويشترط أن تكون مسافة سفر كل (سنة برد) هذا هو الراجح (وظاهرها) أي المدونة أنه يكفي مسافة (بريدن ان سافر) الولي لنقطة أو الحاضنة لكن تجارة (لأمن) أي لموضع مأمون (وأمن) كل من الولي

والحاضنة (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد (ولو) كان (فيه) أي الطريق (بحر) لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر فإن أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها في كل حال (الا أن تسافر هي) أي الحاضنة (معه) أي مع الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها (لا) أن أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذه منها ولا تمنع من السفر به (و) إذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقها أو مات (فلا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أي الموت فتستمر لمن انتقلت له إلا أن يرضى برده لأمه فتعود لها ولا مقال لآبيه (أو) أي ولا تعود بعد (فسخ) النكاح (الفساد) أن درأ الحد وكان فسخه بعد البناء والاعادت (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره تعود لأن المعلوم شرعا كالمعذور حسا (أو) أي ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحضانة لغيرها لغير عذر ثم أرادت أن تعود لها فلا تعود لها بناء على أنها حق لها ويجوز إقدامها عليه وقيل أنها حق للمحضون فلا يجوز إقدامها على إسقاطها (الا) أن يكون سقوطها (ل) عذر (كمرض) لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو حج فرض أو سفر زوج بها غير طائفة فتعود لها الحضانة بزواله (أو) أي والا (لموت الجددة) التي انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بأم المحضون (والأم خالية) من زوج فتعود الحضانة لها (أو) أي وتستمر الحضانة للأم أو غيرها التي دخل بها زوج (لتأيمها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة إليه بدخول الزوج بها وبالأولى إذا علم من انتقلت له وسكت حتى تأيمت فلاحق له فيها (والحاضنة قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكذا كسونه وغطاؤه وفرشه وجميع ما يحتاج إليه (والسكنى) توزع على أنى المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فما يخص المحضون فهو على أبيه وما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وقال سحنون السكنى عليهم ما ليست نصفين بل على قدر ما يرى ويجتهد (ولا شيء) أي لأجرة ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجح إليه به أخذ ابن القاسم وقال أولا ينفق عليها من مال المحضون والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ انتهى الجزء الأول من كتاب - جواهر - الأكليل - و يليه الجزء الثاني أوله باب البيع ﴾



# فهرست الجزء الأول من كتاب - جواهر الاكليل

شرح متن العلامة الشيخ خليل بن اسحق المالكي

صفحة	صفحة
١٠٥ فصل سن الاستسقاء	٥ باب يرفع الحدث
١٠٦ » في وجوب غسل الميت	٨ فصل الطاهر ميت مالا دم له
١١٨ باب تجب زكاة نصاب النعم	١١ فصل في ازالة النجاسة
١٣٨ فصل ومصرفها فقير الخ	١٤ فصل فرائض الوضوء
١٤٢ » في زكاة الفطر	١٧ فصل ندب لقاضي الحاجة
١٤٤ باب يثبت رمضان بكال شعبان أو برؤية	١٩ فصل تقص الوضوء بحدث
عدلين الخ	٢١ فصل يجب غسل ظاهر الجسد
١٥٦ باب الاعتكاف	٢٤ فصل في مسح الخف
١٦٠ باب فرض الحج وسنة العمرة	٢٦ فصل يقيم ذو مرض
١٨٦ فصل في محرمات الاحرام والحرم	٢٩ فصل في مسح الجبيرة
٢٠٥ » وان منعه عدو أو فتنة أو حبس	٣٠ فصل الحيض دم كصفرة
٢٠٨ باب الذكاة	٣٢ باب الوقت المختار للظهر
٢١٦ باب المباح طعام طاهر	٣٦ فصل سن الأذان للجماعة
٢١٩ باب في الضحية والعقيقة	٣٧ فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخبث
٢٢٤ باب اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر	وان رعف
اسم الله أو صفته	٤١ فصل هل ستر عورته بكثيف
٢٤٣ فصل النذر	٤٣ » في استقبال عين الكعبة
٢٥٠ باب الجهاد	٤٦ » فرائض الصلاة
٢٦٦ فصل في عقد الجزية وأحكامها	٥٥ » يجب بفرض قيام الا لشقة
٢٧١ باب المسابقة بجعل	٥٨ » وجب قضاء فائتة مطلقا
٢٧٢ باب خص النبي صلى الله عليه وسلم	٦٠ » في سحود السهو
بوجوب الضحى والاضحى الخ	٧١ » في سجدة التلاوة
٢٧٤ باب في النكاح وما يتعلق به	٧٣ » ندب نقل وتأكد بعد مغرب
٢٩٨ فصل في أحكام الخيار	٧٦ » الجماعة بفرض غير جمعة
٣٠٤ » في خيار الأمة	٨٥ » في أحكام الاستخلاف
٣٠٥ » في الصداق	٨٨ » في أحكام صلاة السفر
٣٢٢ » اذا تنازعا في الزوجية	٩٣ » شرط الجمعة
٣٢٥ » الوليمة مندوبة	١٠٠ » رخص لقتال
٣٢٦ » انما يجب القسم لازوجات في البيت	١٠١ » سن لعيد ركعتان
٣٣٠ باب في الخلع وهو الطلاق الخ	١٠٤ » في صلاة الكسوف والخسوف

صفحة	صفحة
٣٨٤ باب في العدة وما يتعلق بها	٣٣٧ فصل في طلاق السنة
٣٨٩ فصل ولزوجة المفقود الرفع للقاضي الخ	٣٢٩ » في أركان الطلاق
٣٩٤ » في أحكام الاستبراء بمحصول الملك الخ	٣٥٧ » في أحكام الاستنابة على الطلاق وهي أربعة
٣٩٨ فصل في بيان أحكام تداخل العدد	٣٦٢ فصل في أحكام رحمة المطلقة
٣٩٩ باب في أحكام الرضاع	٣٦٥ باب الايلاء يمين مسلم مكلف الخ
٤٠٢ باب في النفقة بالنكاح والملك والقرابة	٣٧١ باب في الظهار وأركانه
٤٠٧ فصل في نفقة رفيقه ودابته الخ	٣٨٠ باب انما يسلاعن زوج وان فسد نكاحه الخ

( تم فهرست الجزء الأول )

